



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة  
كلية الدعوة وأصول الدين  
قسم القراءات

# اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في علم القراءات (جمعاً ودراسة)

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب:

كامل بن سعود بن مطيران الجعفري العنزي

الرقم الجامعي / ٤٣١٧٠٠٣٥

إشراف فضيلة الدكتور:

فيصل بن جميل بن حسن الغزالي

العام الجامعي

١٤٣٣ هـ - ١٤٣٤ هـ



## المقدمة

الحمد لله [ 10 / 2 3 4 5 6 7 8 9

: ; < = > @ ? Z B A [سورة الجمعة: ١]، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين، وهداية للناس أجمعين، اللهم صلِّ وسلِّم وباركْ على النبيِّ الأكرم، والرَّسولِ الأعظم، وعلى آله وصحابه البدورِ الزاهرة، وأولي الفضائل المتواترة، والمحاسنِ الفاخرة، وعلى كلِّ من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الآخرة، وأدِّم اللهم ذلك أبداً، ما نجمٌ في السماءِ بداً.

أمَّا بعد:

فإنَّ القرآنَ الكريمَ حبلُ الله المتين، ونوره المبين، هو الذِّكْرُ الحكيم، والصِّراطُ المستقيم، والعروة الوثقى، والمعتصمُ الأقوى، هو النُّورُ والشِّفاءُ، والهدى والضِّياءُ، فتح اللهُ به آذاناً صمًّا، وأعيناً عمياً، وقلوباً غلغفاً، وهدى به من الضَّلالة، وبصر به من الجهالة، وجعله إماماً للمتقين، وحجةً على الناس أجمعين، لا تزيغُ به الأهواءُ، ولا تلتبسُ به الألسنة، ولا تتشعبُ معه الآراءُ، ولا يشبعُ منه العلماءُ، ولا يملأُ الأتقياءُ، ولا يخلقُ على كثرة الردِّ، ولا تنقضي عجائبه، ولا تنهاهى غرائبُه، هو معجزةُ الدهورِ،

وآيةُ العُصورِ، وسفرُ السَّعادةِ، ودليلُ الرِّيادةِ [ 0 / 1 2 3 4 5

6 7 8 9 : ; < = > Z [سورة الإسراء: ٩].

ولذا كان الإقبالُ على الكتاب -تعلُّماً وتعليماً- من أجلِّ الأعمال، وأرفعِ الخصال، وأسنى المطالبِ، وأعلىِّ المراتبِ التي تستحقُّ أن تُفنى فيها الأعمارُ، وتُعملَ فيها الأبصارُ.

وقد اهتم علماء الأمة الأسلاف، ونجباؤها الأخلاف بالتصنيف في أفنان الكتاب، والكشف عن مبین الخطاب، ولا شك أن علم القراءات القرآنية من العلوم التي نالت حظاً من الراوية وافراً، ونصيباً من الدراية زاخراً.

فقد تنوعت فيه المؤلفات، وتعددت المصنّفات، فجاءت ما بين مطوّل ومختصر، ونظم ونثر، واختصاص بالرواية، أو إسهاب في الدراية، أو جمع بينهما، وسبر لهما. وقد كان لهذا العلم الشريف، والفنّ المنيف - كغيره من المعارف - تأريخ ونشأة، وتقعيد وتأصيل، فقد مرّ بمراحل وأطوار؛ حتى استقرّ واضح المعالم والآثار.

وقد قيّض الله U بفضلِهِ ورحمته، وكرمِهِ وحكمته لهذا العلم رجالاً أوفياءً، وعلماء أجلاء؛ أقبلوا عليه تعلماً وتعليماً، وقراءة وإقراءً، وتأليفاً وتصنيفاً.

فحفظوا ألفاظه، وفهّموا معانيه، وأمعنوا النظر فيه، ورحلوا في طلبه، وأفنوا العمر في جمعه، وتنوع نتاجهم فيه، حاديهم في ذلك: أن شرف العلم من شرف المعلوم. ومن أولئك العلماء النحارير، والنُجباء المشاهير الذين نذروا أنفسهم لخدمة القرآن وعلومه - إقراءً وتعليماً، وجمعاً وتأليفاً، وتحريراً وتقريراً - الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الدّاني (ت ٤٤٤ هـ).

فقد كان لهذا العلم الفذّ الأثر الجليل في الدراسات القرآنية - عامّةً -، وعلم القراءات - خاصّةً -، وبصمته ظاهرة على كلّ من جاء بعده؛ فهاهم عنده إلا كقبل في أصول نخل طوال، وعلى إرثه العلمي عيال.

وقد أتسم - رحمه الله - بظهور شخصيته في كتبه، وسلوكه منهجاً محكماً في تحقيق وتدقيق مسائل الفنّ ورواياته، وفحص المنقول، والتبحر في دراسة الأوجه التي ينبغي أن يؤخذ بها؛ معتمداً في اختياراته على أسس متينة، ومستنداً في انتقائه على مقاييس دقيقة.

وانماز الدانيُّ بامتلاك آلة النِّقد، وسعة الرواية والدراية، ومناقشة الأقوالِ والأخبارِ، والقوَّة في الحُكم على الآثارِ، والمهارة في حلِّ العبارات المغلقة، وكشف الألفاظِ الغامضة، وبيان ما وقع من خطأ في المذكور، وتصحيح في المسطور.

وقد شهد الجهابذة العلماءُ للدانيِّ بمكانته، وأشاد النقادُ الفطناء بمنزلته، ولا أدلَّ على ذلك من قولِ خاتمة المحققين الإمام ابن الجزريِّ:

(ومن نظر كتبه علم مقدار الرِّجل، وما وهبه الله - تعالى - فيه؛ فسبحان الفتاح

العليم) <sup>(١)</sup>.

واختياراتُ الإمام الدانيِّ في علم الرواية كثيرة، وآراؤه في الدراية وفيرة، انبثت في مؤلفاته، وتفرقت بين مصنَّفاتِه، فكانت فكرةً جمعها وإحصائها، واستقرائها ودراسيتها من الأبحاث النافعة، والمشاريع الناجعة؛ لما لها من أثرٍ بيِّن في واقع مسائل علم القراءات، وأوجه الروايات المرجوع إليها، والمعول عليها.

لذا أحبتُ - بعد استخارة واستشارة - أن ألقى الضوء على هذه الشخصية العلمية الفذة، وأبيِّن جهوده وآثاره القيِّمة في علم القراءات، وأدرس آراءه في علم الرواية من خلال تتبعها في مؤلفاته المفيدة، واستقرائها في مصنَّفاتِه الفريدة.

(١) غاية النهاية (٢/٧٤١).

### أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

- دفعني لاختيار هذا الموضوع والكتابة فيه أسبابٌ عديدةٌ، أوجزُ منها:
- ١ - حبُّ المشاركة في خدمة القرآن الكريم وعلومه، والمساهمة في تحرير مسائل الرواية والأداء، ومناقشة أقوال العلماء؛ ولو بجهد المقلِّ.
  - ٢ - مكانة الإمام الدانيِّ العالية، ومنزلته السامية عند علماء الإقراء، وأهل الأداء.
  - ٣ - القيمة العلمية لاختيارات الدانيِّ في المقروء به، والمعول عليه.
  - ٤ - الحاجة إلى جمع اختيارات الدانيِّ الموثوقة في كتبه، والموازنة بينها، ودراستها، ومقارنتها مع اختيارات غيره من الأئمة، والخروج بالحكم الأمثل عليها.
  - ٥ - بيان منهاج الدانيِّ في الاختيار، وطريقته في تحقيق الآثار، وتصحيح الأخبار، واستخلاص القواعد والمقاييس التي بنى عليها آراءه واختياراته.
  - ٦ - أهمية الإطلاع على اختيارات الدانيِّ في الفنِّ، ومعرفة قواعده فيها، وأثر ذلك في تأصيل مراحل اختيار القراءات، وانتقاء المرويَّات.
  - ٧ - دراسة مسائل الفنِّ من خلال الرجوع إلى المصادر الأصيلة.
  - ٨ - ما أوصى بعض الباحثين الفضلاء من دراسة اختيارات هذا الإمام الفذِّ.

### الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستقراء، والتحري والاستفتاء؛ لم أقف على مشروعٍ علميٍّ في جمع اختيارات الدانيِّ ودراستها؛ سوى رسالةٍ علميةٍ قيِّمةٍ بعنوان:

(أبو عمرو الدانيُّ وجهوده في علم القراءات) للدكتور / حسين بن محمد العواجي، وهي أطروحته في الدكتوراه، وقد نُوقشت في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية سنة ١٤٢٢ هـ.

والرسالة في محتواها العلمي عبارة عند دراسة لشخصية الإمام الداني، وتعريف سيرته ومسيرته، وبيان لجهوده في الفن، وإحصاء، وتوصيف، ودراسة لمؤلفاته، وقد أوصى الباحث في ختم بحثه بجمع ودراسة اختيارات وآراء الداني في علمي الرواية والدراية.

ووقفتُ على بحثٍ محكمٍ للدكتور/ أحمد بن عليّ السديس بعنوان:

**(اختيارات الإمام الداني في أبواب الأصول من الأرجوزة المنبهة)**، منشورٍ في مجلة

الجامعة الإسلامية (العدد: ١٥١ -، السنة: ١٤٣٠ - ١٤٣١ هـ).

وهو بحث جيد مختصر، اقتصر فيه الباحث على كتاب واحد، وما اختيارات الداني في الأرجوزة المنبهة؛ إلا غيظ من فيض بالمقارنة مع بقية كتبه، وقد أوصى الباحث - كذلك - في نتائج بحثه المستخلصة بأهمية دراسة اختيارات الداني بتوسّع واستفاضة.

وعليه:

فإنني لم أسبق للكتابة في هذا الموضوع بهذه المنهجية العلمية المرسومة، وأحسب - في

رأي الشخصي - أن في بحثي - هذا - إضافة وإثراء على من تقدمني من الباحثين.

**خطة البحث:**

قسّمتُ البحث - حسبَ ما اقتضتهُ المادةُ العلميّةُ للموضوع - إلى:

**مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.**

**\$ المقدمة** تشتملُ على:

أهميّة الموضوع، وأسبابِ اختياره، والدِّراساتِ السَّابقة، وخطةُ البحث،  
ومنهاجي فيه.

**التمهيد** يشتملُ على:

تعريفٍ بماهية (الاختيار) في علم القراءات، ودراسة المراحل الزمنية التي مرَّ بها.

**\$ القسم الأول (النظري): وفيه ثلاثة فصول:**

الفصل الأول: دراسةُ شخصيّة الإمام أبي عمرو الدانيّ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزةٌ للدانيّ، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده.

المطلب الثاني: نشأته، ورحلته في طلب العلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: منزلته العلميّة، وثناء العلماء عليه.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

المبحث الثاني: أثرُ الإمام أبي عمرو الدانيّ على من بعده، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثره على المشاركة.

المطلب الثاني: أثره على المغاربة.

الفصل الثاني: دراسة الاختيار عند أبي عمرو الداني، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج أبي عمرو الداني في الاختيار.

المبحث الثاني: مقاييس وقواعد الاختيار عند الداني.

المبحث الثالث: عبارات وصيغ الاختيار في مؤلفاته.

الفصل الثالث: منهج أبي عمرو الداني في نقد الآثار، وتصحيح الأخبار، وفيه

مبحثان:

المبحث الأول: الأصناف التي تعرّض لها الداني بالنقد، أو التصحيح.

المبحث الثاني: قواعد الداني في النقد، أو التصحيح.

**\$ القسم الثاني (الاستقرائي): ويتضمن جمع اختيارات أبي عمرو الداني في علم**

**القراءات وفيه فصلان:**

الفصل الأول: اختياراته في أبواب الأصول (مرتبة حسب الترتيب المشهور في

كتب القراءات).

الفصل الثاني: اختياراته في فرش سور القرآن (مرتبة حسب ترتيب سور

القرآن).

**الخاتمة**، وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

**الفهارس العلمية**، وتشتمل على:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

### منهاج البحث :

حاولتُ في أثناء كتابة هذا البحث - قدر الإمكان - الالتزامَ بالمنهاج العلمي المتبع في كتابة الرسائل الجامعية، وأجمله في الآتي:

• قصرتُ البحثُ على دراسة مسائل الاختيار عند الإمام الدائي في جانب الرواية دون ما كان منها في الدراية، والرسم، والعدّ؛ وذلك لكثرتها، وإمكانية إفرادها في بحوثٍ أُخرى، وذكرتُ من اختياراته التجويدية، والصوتية ما كان له صلةٌ بعلم القراءات.

• اجتهدتُ - قدر طاقتي - في جمع اختيارات الدائي المتفرقة في كتبه، وحصرتُ مواضعها.

• سرتُ في تبويب مسائل القراءات (أصولاً، وفرشاً) على منهاج الإمام الشاطبي في حرزه؛ لشهرتها بين طلبة الفنّ، وكثرة شروحيها بين أيديهم.

• بدأتُ عند دراسة الاختيار بذكر قول الدائي في (جامع البيان) - وذلك في الأغلب؛ مع الموازنة بينه وبين المذكور في بقية الكتب؛ إلا إذا تفرّد بذكر الاختيار كتابٍ آخر، فإنّي أوردُه منه أولاً.

• علّقتُ على كلام الدائي من خلال تتبع أقوال العلماء في المسألة المدروسة.

• أشرتُ إلى القاعدة التي اعتمدها عليها الدائي في اختياره، واستند عليها في رأيه.

• قارنتُ بين اختيار الدائي، واختيار غيره من أئمة الفنّ المتقدمين والمتأخرين.

- أُنْتُ أثر الاختيار المدروس في المقروء به - اليوم -، وذلك من خلال سوق نصوص علماء القراءات في كتبهم.
- لم أتعرض لأوهام القراء، وأغلاط الرواة التي صوبها الداني؛ إلا فيما كان له صلة بالاختيار، وقد أفردت لها مبحثاً نظرياً.
- التزمتُ بكتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني على رواية حفص عن عاصم؛ إلا إذا اقتضت المناسبة كتابة الآية على غيرها من الرويات؛ واخترت الإشارة إلى اسم السورة، ورقمها في المتن بين معكوفتين.
- عرّفتُ بالمصطلحات العلمية الواردة في الرسالة من مظانها.
- خرّجت الأحاديث النبوية، والآثار من مصادرها الأصلية.
- لم ألتزم بالترجمة لكل علمٍ ذكرتُ له قولاً، أو رأياً؛ لئلا أثقل البحث بالهوامش، واكتفيتُ بالإشارة إلى سنة وفاته بين قوسين؛ إلا من كان مغموراً غير مشهور، وجلُّ أسماء الأعلام في الرسالة من الأسماء المتدوالّة بين طلبة الفنّ، كثيرة الورد على مسامعهم.
- ذيلتُ الرسالة بفهارس فنية، تساعد على كشف محتويات البحث، والإفادة منه.
- راعيتُ في فهرس الأعلام الإحالة إلى أوّل موطنٍ ورد فيه؛ وذلك لصعوبة إيرادها كلّها، ولتكرّر بعض الأسماء في غالب صفحات الرسالة.

### مشكلات البحث:

واجهتُ خلال كتابة الرسالة بعض الصعوبات، ولاقت أثناء عملي في إعدادها شيئاً من العقبات، وقد جاوزتها - بعد توفيق الله - بالاجتهاد، والرّجوع إلى فضيلة

المشرفِ النقّاد، وأذكرُ منها:

- كثرةُ اختياراتِ الإمامِ الدانيّ، وتفرُّقها بين كتبه، وقد بذلُ الجهدَ المستطاعَ في استقراءِ مواضعها، وفهمِ عباراتها، وتحليلِ ألفاظها.
- اختلافُ آراءِ الدانيّ من كتابٍ لآخر، وذلكَ جليّ في مواضع كثيرةٍ؛ مما أوجدَ صعوبةً في التّوجيهِ والتّرجيحِ بينها.
- كثيرٌ من مؤلّفاتِ الدانيّ في حكمِ المفقودِ؛ فلزمَ التّقيبُ والبحثُ عن المصادر التي نقلت عنها.

ومن الأنصافِ القولُ: بأنّ مثلَ هذا الموضوعِ هو جمعٌ وتأليفٌ، وترتيبٌ وتبويبٌ، وليس بتحقيقٍ لمخطوطٍ؛ لذا فلا بدّ أن تعتريه صعوباتٌ تكوينِ المادّةِ العلميّةِ، وانتقاءِ الألفاظِ المرعيّةِ، وسبكِ العباراتِ، وحبكِ الكلماتِ. وتبقى طبيعةُ العملِ البشريّ النّقصَ والخللَ، والتّقصيرَ والخطأَ، والاختلافَ بين الأجوادِ في اختراعِ المعاني الأبتكارِ، وافتراعِ بناتِ الأفكارِ.

وفي الختامِ أسألُ اللهَ ﷻ أن يجعلنا من أهلِ أصدقِ الكلامِ، والسّائرين على منهاجِ خيرِ الأنامِ، والمستمسكينِ ظاهراً وباطناً بتعاليمِ الإسلامِ.

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسوله المصطفى الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، واحشرنا اللهم في زمرة، وأوردنا حوضه يا أرحم الراحمين، أمّا بعد:

فإني أشكر الله U على تيسيره ورحمته، ولطفه ومنتته على أن أكرمني بإكمال هذا البحث وإتمامه، وأفضل الله U على خلقه لا تجارى، وأطافه على عبده لا تبارى.

ثم أثنى بالشكر والاحترام، والإجلال والإعظام لوالديّ الكريمين اللذين أكرمانى بحسن التنشئة والرعاية، والتربية والعناية ( © رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ) [الإسراء: ٢٤].

كما أتقدم بالشكر العاطر، والثناء الزاخر لكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى في مكة المكرمة على ما تقدمه من جهود مشكورة، وتسهيلات مذكورة في سبيل خدمة العلم الشرعي وطلبته من مختلف بلاد المعمورة.

وتحية من الجنان صادقة، بشذى العرفان عابقة لأستاذنا الفاضل الشيخ الدكتور / فيصل بن جميل الغزاوي - إمام المسجد الحرام، ووكيل كلية الدعوة وأصول الدين للدراسات العليا، والأستاذ المشارك بقسم القراءات - الذي أكرمني بإشرافه على هذا البحث، ولم يأل جهداً في التوجيه والإرشاد، وغمرني بعلمه وحلمه، وفضله ونبله، فجزاه الله عني، وعن زملائي خيراً، وأكرمه بلطفه دنيا وأخرى.

ولكل من أهدى إليّ كتاباً، أو قوّم لي جواباً، أو استحسن لي صواباً؛ الدعاء والثناء من أعماق قلبي، ومكنون نفسي.

والحمد لله أولاً وآخراً، وباطناً وظاهراً على نعم لا أحصي لها عدداً وحصراً، وأستغفر الله سرّاً وجهراً، وصلى الله وسلم على سيّدنا محمد وعلى صحبه أجمعين.

# **التمهيد**

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن تأريخ علم القراءات ومراحله.

المبحث الثاني: تعريف الاختيار لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثالث: نشأته، ومراحله التاريخية.

المبحث الرابع: حكم الاختيار في القراءات.

## المبحث الأول:

لمحة موجزة عن تأريخ علم القراءات ومراحلها  
حتى استقرارها على المقرؤ به اليوم.

تقترن نشأة علم القراءات بإنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف؛ توسعة من رب البرية، ورحمة بالأمة المحمدية.

وقد نزل القرآن الكريم - أولاً - بلغة قريش، ومن جاورهم من قبائل العرب في الجزيرة، ثم أذن الله U للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم ولهجاتهم؛ إذ لو كُلف كل فريق منهم ترك لغته، والعدول عن لهجته - التي نشأ عليها - من الإمالة والهمز والتلين والمد وغيره -؛ لشق ذلك<sup>(١)</sup>.

وفي هذا السياق يقول الإمام ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ):

(ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً؛ لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولا يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان، وقطع للعادة؛ فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات - كتيسيره عليهم في الدين -)<sup>(٢)</sup>.

وفي مسند الإمام أحمد عن حذيفة t أن رسول الله ﷺ قال:

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (٢٢٧/١).

(٢) تأويل مشكل القرآن (ص ٤٠-٤١).

( لقيتُ جبريلُ - عليه السَّلام - عند أحجار المِراء، فقال: يا جبريلُ إنِّي أرسلتُ إلى أُمَّة أُمِّيَّة الرَّجُل، والمرأة، والغلام، والجارية، والشَّيخ الفاني الذي لا يقرأ كتاباً قطُّ، قال: إنَّ القرآنَ نزلَ على سبعةِ أحرفٍ )<sup>(١)</sup>.

وخبُرُ الإنزالِ على سبعةِ أحرفٍ ثابتٌ الصَّحَّة، اتَّفَق الحُفَاط على إسناده، وخرَّجه الأئمَّة في كتبهم، وقد وردَ عن واحدٍ وعشرينَ صحابياً، ما منهم إلا رواه وحكاه، وهو ما دفعَ الإمامَ أبا عبيدٍ القاسمَ بنَ سلامٍ للنصِّ على تواتره<sup>(٢)</sup>.

-ومعلومٌ أنَّ من شروطِ التَّواترِ توافُرُ جمعٍ يُؤمنُ فيهمُ التَّواطؤُ على الكذبِ في كلِّ طبقةٍ من طبقاتِ الحديثِ، وهذا الشرطُ وإنَّ كانَ موجوداً في طبقةِ الصَّحابةِ y؛ فليسَ بموجودٍ في الطبقاتِ المتأخِّرةِ -<sup>(٣)</sup>.

وقد تلقَّى العلماءُ هذا الأثرَ بكلِّ القبولِ، واشتهرتْ بينهم رواياتهُ وطُرُقُه، وتناقلها الثُّقاتُ جيلاً عن جيلٍ<sup>(٤)</sup>.

وجمیع هذه الأحرف ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ؛ فقد كان ٣ يعلم أصحابه القرآن، ويصلي بهم؛ فيسمعون منه، ويقرئ الصحابة بعضهم بعضاً. وقد اشتهر جمع من الصحابة الكرام - من المهاجرين والأنصار - بحفظ القرآن،

(١) مسند الإمام أحمد (٤٠٠/٥) حديث رقم ٢٣٤٤٦.

(٢) انظر: الإتيان (١٦٣/١)،

(٣) انظر: مناهل العرفان (٩٩/١).

(٤) انظر - مثلاً -: تفسير الطبري (١/٢١-٧٠)، جامع البيان للداني (١/٩٣-١٠٤)، معاني الأحرف السبعة لأبي الفضل الرازي (ص ١٦٩-٢٧٢)، المرشد الوجيز لأبي شامة (ص ٧٧-٩١)، النشر (١/١٩)، حديث الأحرف السبعة د. عبد العزيز قارئ.

والتَّصَدِيرِ لتعليمه زمنَ النبي ﷺ - كالخلفاء الأربعة، وأبي بن كعب، وأبي الدرداء، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وغيرهم - .

(ولما مات النبي ﷺ خرج جماعةٌ من الصحابة في أيام أبي بكر، وعمر إلى ما افتتح من الأمصار؛ ليُعلِّموا النَّاسَ القرآنَ والدينَ، فعلم كلُّ واحدٍ منهم أهلَ مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي ﷺ؛ فاختلفت الأمصارُ على نحو ما اختلفت قراءةُ الصحابة الذين علموهم، فلما كتب عثمانُ t المصاحفَ، ووجهها إلى الأمصار، وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كلِّ مصرٍ مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرؤون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خطَّ المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خطَّ المصحف، ونقل الأوَّل عن الآخر) (١).

وقام التابعون الأخيارُ بنقل ما أخذوه عن الصحابة الأبرار؛ فانتشرت الحروفُ، وكثرت القراءاتُ.

وفي القرن الثاني الهجريّ تصدَّر رجالٌ لجمع وجوه الروايات، وضبطها، والتفرغ لإقراءها وتعليمها، ومن أولئك النحارير؛ القراء السبعة المشاهير، وبدأ عهد التدوين في وقت مبكر.

(فلما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرقُ، وقَلَّ الضبطُ، وكان علم الكتاب والسنة أوفرَ ما كان من ذلك العصر؛ تصدَّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات، فكان أول إمامٍ معتبرٍ جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص ٥٣-٥٤).

أحسبُ خمسةً وعشرينَ قارئاً مع هؤلاء السبعة) (١).

ولم تكن قراءة الأئمة السبعة قد انمازت عن غيرها؛ حتى قام الإمام أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) بجمع قراءتهم؛ وخصَّهم دون غيرهم لاشتهارهم، وأمانتهم، وإجماع الناس عليهم، وضمَّنهما حروفهم كتابه (السبعة)، وكان دافعه في فعله؛ وحاديه في جعله؛ الحرص على ضبط القراءة، والتيسير على العامة.

ومضى العلماء يدونون ما يصل إليهم من القراءات عن طريق التلقي والأخذ، كل بحسب رحلته وطلبه، وجمعه وهمته، فكثرت بذلك التأليف، وتوَّعت التصانيف.

وفي القرن الخامس الهجري وُلدت مدرسة الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني في الأندلس (ت ٤٤٤هـ) القائمة على منهاج تنقيح الأخبار، ومراجعة الآثار؛ وضبط الأوجه والروايات، ومن أشهر ما صنَّف في علم القراءات:

مدوّنته الكبرى (جامع البيان)، وكتاب (التيسير)، والذي جاء في مقدمته:

(أصنَّف لكم كتاباً مختصراً في مذاهب القراء السبعة بالأمصار - رحمهم الله -، يقرب عليكم تناوله، ويسهل عليكم حفظه، ويخفُّ عليكم درسه، ويتضمَّن من الروايات والطُّرق، ما اشتهر وانتشر عند التالين، وصحَّ وثبت عند المتصدِّرين من الأئمة المتقدِّمين) (٢).

ونظَّم الإمام أبو القاسم الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) تيسير الداني في لامية فائقة، وألفية

(١) النشر (١/٤٦).

(٢) (ص ٧).

رائقة، وسمها بـ (حِرز الأمانى ووجه التهاني)، وقد سار بها الرُّكبان، وكُتِب لها القبول والانتشار، والشُّيوع والذُّيوع، وكُثرت شروح العلماء الأَسلاف، والأخلافِ عَلَيْهَا؛ حتى ناهزتِ المائة<sup>(١)</sup>.

وَ شَهِدَ عِلْمَ الْقِرَاءَاتِ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ الْهَجْرِيِّ نُقْلَةً نَوْعِيَّةً عَلَى يَدِ خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ (ت ٨٣٣هـ)، فَقَامَ بِالْحَاقِ قِرَاءَةَ أَبِي جَعْفَرٍ، وَيَعْقُوبَ، وَخَلْفَ بَرَكَبِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ فِي الصَّحَّةِ وَالتَّوَاتُرِ، وَأَلَّفَ كِتَابَ تَحْبِيرِ التَّيْسِيرِ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ، وَنَظَمَ الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثَ فِي قَصِيدَةٍ، وَسَمَّاهَا بـ (الدُّرَّةُ الْمُضِيَّةُ)، وَبَنَى مِنْ أُمَّهَاتِ الْكُتُبِ الَّتِي تَلَقَّاهَا عَنْ شِيُوخِهِ فِي فَنِّ الرَّوَايَةِ وَالْأَدَاءِ مَدَوْنَتَهُ كِتَابَ (النَّشْرِ)، وَنَظَمَ مَادَّتَهُ فِي أَلْفِيَّةٍ (طَبِيبَةُ النَّشْرِ).

وَأُضْحَى بِذَلِكَ كُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَ ابْنِ الْجَزْرِيِّ عِيَالاً عَلَيْهِ، وَمُسْتَنْدَاً إِلَيْهِ، وَأَقْبَلَ طُلَّابَ الْفَنِّ عَلَى كِتَابَاتِهِ، وَعَوَّلُوا عَلَى مَوْلَّفَاتِهِ.

وَاسْتَقَرَّ عَمَلُ النَّاسِ فِي أَنْ مَصَادِرَ الْقِرَاءَاتِ الْمُعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي اتِّصَالِ الرَّوَايَةِ هِيَ:

- منظومة حِرز الأمانى، ووجه التهاني - المعروفة بالشاطبيَّة - للإمام القاسم بن فيرُّه الشَّاطِبي فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، وَأَصْلُهَا - كَمَا تَقَدَّمَ - هُوَ تَيْسِيرُ الدَّانِي.
- منظومة الدُّرَّةِ الْمُضِيَّةِ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّلَاثِ الْمُتَمِّمَةِ لِلْعَشْرِ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ، وَاصْطَلَحَ مَتَأَخَّرُوا أَهْلَ الْأَدَاءِ عَلَى تَسْمِيَةِ الْقِرَاءَاتِ مِنْ طَرِيقِ هَاتَيْنِ الْمَنْظُومَتَيْنِ، وَأَصْلِيهِمَا بـ (الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الصُّغْرَى).

(١) انظر: كتاب الإمام أبو القاسم الشاطبي دراسة عن قصيدته وإشعاعها العلمي، وتعريف بشروحها التي زادت على مائة شرح، د. عبد الهادي حميتو.

- منظومة طيبة النَّشْر، وأصلها كتاب النَّشْر في القراءاتِ العشر للإمام ابن الجزريِّ، واصطَلح أهل الأداء على تسمية القراءاتِ من طريق هذه المنظومة، وأصلها بـ(القراءاتِ العشر الكبرى) (١).

(١) انظر: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة (ص ٣٥)، المنهاج في الحكم على القراءات (ص ٢٤).

## المبحث الثاني:

### تعريف الاختيار لغة، واصطلاحاً.

تعريفُ الاختيار لغةً:

تفضيلُ الشيء على غيره، وطلبُ خيرِ الأمرين، وفي مقاييس اللُّغة لابن فارس (ت ٣٩٥هـ):

(خير: الخاء، والياء، والراء: أصله العطفُ والميلُ) (١).

ويرادفه في الدلالة: الانتقاء، والاصطفاء، والانتخاب، ويدلُّ على التبعية (٢).

وقد جاء لفظُ (الاختيار) في القرآن الكريم على أربعة أوجه:

الأول: اختيارُ فضلٍ وهداية، ومنه قوله تعالى:

( } ~ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ) [الدخان: ٣٢].

الثاني: اختيارُ سفرٍ وصحبة، ومنه قوله تعالى:

[ وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ] [الأعراف: ١٥٥].

الثالث: اختيارُ نبوةٍ ورسالة، ومنه قوله تعالى:

( ! " # \$ % ) [طه: ١٣].

الرابع: اختيارُ مدحةٍ وخاصة، ومنه قوله تعالى:

(١) (٢٣٢/٢).

(٢) للتوسع انظر: لسان العرب (٢٦٤/٤)، تاج العروس (٢٣٨/١١).

[وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ] [القصص: ٦٨] (١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ):

(والاختيارُ في لغة القرآن يرادُ به: التَّفضيل، والانتقاء، والاصطفاءُ) (٢).

وكلمةُ (الاختيار) مستعملةٌ عند أهل كلِّ فنٍّ، وهي مرتبطةٌ ارتباطاً وثيقاً بمعناها اللُّغوي: التَّفضيل، والانتقاء، والاصطفاء، والميل.

وقد ذاع استعمالُ هذه الكلمةِ في العلوم عند التعبير عن الرَّأي الرَّاجحِ في مسألةٍ تتعدَّدت فيها الآراءُ والأقوالُ.

فالاختيارُ - مثلاً - عند أهل التفسير:

تقديمُ أحدِ الأقوالِ في تفسير الآية، وترجيحُه بدليلٍ، مع تصحيح بقيةِ الأقوالِ (٣).  
وعند الفقهاء:

القصْدُ إلى أمرٍ متردِّدٍ بين الوجودِ والعدمِ، داخلٌ في قدرةِ الفاعلِ بترجيحِ أحدِ الجانبينِ على الآخرِ (٤).

وعند أهل الكلام:

كلُّ فعلٍ يفعله الإنسانُ لا على سبيل الإكراه، فقولهم: هو مختارٌ في كذا؛ فليس يريدونَ به ما يُراد بقولهم: فلانٌ له اختيارٌ؛ فإنَّ الاختيارَ أخذُ ما يراه خيراً، والمختارُ قد

(١) بصائر ذوي التمييز (١/٤٦٦)، وانظر للمزيد: الاجتباء والاختيار في القرآن الكريم، د. فاضل الجواري.

(٢) جامع الرسائل (١/١٣٧).

(٣) انظر: رسالة ترجيحات الإمام ابن جرير في التفسير، د. حسين الحربي (ص ٦٦).

(٤) انظر: الموسوعة الفقهية الكويتية (٢/٣١٥).

يقال للفاعل والمفعول<sup>(١)</sup>.

أما دلالة الاختيار في عُرف أهل القراءات - وهو محلُّ البحث -، فقد أبان معناه،  
و جَلَّى فَحواه عددٌ من علماء الأُمَّة السَّابِقِينَ، ودرسه جمعٌ من الباحثين المعاصرين.

فمن أوائل من أشاروا إلى معنى الاختيار في القراءة :

الإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) بقوله:

(ولكنَّ الأُمَّة أُمِرَتْ بحفظ القرآن، وخيَّرت في قراءته، وحفظه بأيِّ تلك  
الأحرف السَّبعة شاءت، - كما أُمِرَتْ إذا هي حنثت في يمين، وهي مُوسرة، أن تكفر  
بأيِّ الكفَّارات الثلاث شاءت: إمَّا بعثق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها على  
التكفير بواحدة من الكفَّارات الثلاث دون حظرها التكفير بأيِّ الثلاث شاء المكفر، كانت  
مُصيبةً حكم الله، مؤديةً في ذلك الواجب عليها من حقِّ الله - ؛ فكَذلك الأُمَّة أُمِرَتْ بحفظ  
القرآن وقراءته، وخيَّرت في قراءته بأيِّ الأحرف السَّبعة شاءت، فرأت لعلَّة من العلل  
أوجبت عليها الثبات على حرفٍ واحدٍ قراءته بحرفٍ واحدٍ، ورفض القراءة بالأحرف  
السَّبعة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به)<sup>(٢)</sup>.

وكلام الإمام الطبري فيه:

تأصيلٌ لمنشأ الاختيار في القراءة، وارتباطه بأصل بنزول القرآن على سبعة  
أحرف، والطبري من أهل الاختيار في القراءة<sup>(٣)</sup>.

(١) مفردات غريب القرآن (ص ١٦٢).

(٢) تفسير الطبري (٥٨/١).

(٣) انظر: الإبانة عن معاني القراءات (ص ١٠٠).

وعرّف الاختيارَ الإمامُ أبو عمرو الدانيُّ (ت ٤٤٤ هـ) بقوله:  
 (وأنَّ معنى إضافة كلِّ حرفٍ مما أنزل اللهُ - تعالى - إلى من أُضيف من الصَّحابة -  
 كأبيٍّ، وعبدِ اللهِ، وزيدٍ، وغيرهم - مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ كَانَ أَضْبَطَ لَهُ، وَأَكْثَرَ قِرَاءَةً وَإِقْرَاءً بِهِ،  
 وَمِلَازِمَةً لَهُ، وَمِثْلًا إِلَيْهِ - لِأَغْيَرِ ذَلِكَ -، وَكَذَلِكَ إِضَافَةُ الْحُرُوفِ وَالْقِرَاءَاتِ إِلَى أُمَّةِ  
 الْقِرَاءَةِ بِالْأَمْصَارِ، الْمُرَادُ بِهَا: أَنَّ ذَلِكَ الْقَارِئَ، وَذَلِكَ الْإِمَامَ اخْتَارَ الْقِرَاءَةَ بِذَلِكَ الْوَجْهِ  
 مِنَ اللَّغَةِ، وَآثَرَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَدَاوَمَ عَلَيْهِ، وَلَزِمَهُ؛ حَتَّى اشْتَهَرَ، وَعُرِفَ بِهِ، وَقُصِدَ فِيهِ،  
 وَأُخِذَ عَنْهُ؛ فَلِذَلِكَ أُضِيفَ إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْقَرَّاءِ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ إِضَافَةُ اخْتِيَارٍ،  
 وَدَوَامٍ، وَلُزُومٍ؛ لَا إِضَافَةَ اخْتِرَاعٍ، وَرَأْيٍ، وَاجْتِهَادٍ) (١).

وكلامُ الإمامِ الدانيِّ فيه:

إيضاحٌ لعلَّةِ نسبةِ القراءةِ إلى قارئِها، واختصاصِها بها دونَ غيره، وأنَّ كلَّ ذلكَ  
 مقيَّدٌ بأصلِ الأثرِ والاتباعِ.

وقد أفادَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ من مفهومِ الاختيارِ عندَ الدانيِّ، فنقله في نشره (٢).

ومن الأئمةِ السَّابِقِينَ - كذلك - الَّذِينَ أَوْضَحُوا مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ فِي الْقِرَاءَةِ:

الإمامُ القرطبيُّ المفسِّرُ (ت ٦٧١ هـ)، بقوله:

(وهذه القراءاتُ المشهورة هي: اختياراتُ أولئك الأئمةِ القراء، وذلك أنَّ كلَّ  
 واحدٍ منهم اختارَ فيما رَوَى، وَعَلِمَ وَجْهَهُ مِنَ الْقِرَاءَاتِ مَا هُوَ الْأَحْسَنُ عِنْدَهُ وَالْأَوْلَى،  
 فَالْتَزَمَهُ طَرِيقَةً، وَرَوَاهُ وَقَرَأَ بِهِ، وَاشْتَهَرَ عَنْهُ، وَعُرِفَ بِهِ وَنُسِبَ إِلَيْهِ، فَكَيْلَ: حَرْفٌ نَافِعٌ،

(١) جامع البيان (١/١٢٩-١٣٠).

(٢) انظره: (١/٥٢).

وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحدٌ منهم اختارَ الآخر، ولا أنكره؛ بل سوَّغه وجوّزه، وكلُّ واحدٍ من هؤلاء السبعة رُويَ عنه اختياران، أو أكثر، وكلُّ صحيحٍ<sup>(١)</sup>.

وكلامُ الإمام القرطبيّ فيه:

تعليلٌ لسببِ نسبةِ القراءةِ لإمامٍ من القراء، وبيانُ المعاييرِ والأسسِ التي بنوا عليها اختيارتهم في القراءة، وخصَّ القراء السبعة دون غيرهم؛ لاشتغالِ حروفهم في بلاده الأندلس<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره من تفسيرٍ لمعنى الاختيار؛ حقّه أن يُسقط على مرحلةِ القراءة في عصرِ تابعي التابعين، فقد جاء عن الإمام نافع المدنيّ (١٦٩ هـ) أنّه قال:

(قرأتُ على سبعين من التابعين، فما اجتمعَ عليه اثنانِ أخذته، وما شكَّ به واحدٌ تركته؛ حتى ألفتُ هذه القراءة)<sup>(٣)</sup>.

ومن تأملَ عبارة القرطبيّ؛ أدركَ أنّه أفاد من كلامِ الدانيّ في معنى الاختيار.

ومن متأخري العلماء الذين أبانوا مصطلحَ الاختيار في علمِ القراءة:

العلامةُ طاهر بن عبد القادر الجزائريّ (ت ١٣٣٨ هـ) بقوله:

(الاختيارُ عند القوم: أن يعمدَ من كان أهلاً له إلى القراءاتِ المرويّة؛ فيختارَ منها ما هو الراجحُ عنده، ويجرّد من ذلك طريقاً في القراءة على حدة، وقد وقع ذلك من

(١) تفسير القرطبي (٤٦/١).

(٢) انظر: منجد المقرئين (ص ٩٩).

(٣) الإبانة (ص ٥٤-٥٥).

الكسائيّ، وممن اختارَ من القراءاتِ - كما اختارَ الكسائيّ - :  
أبو عبيدٍ، وأبو حاتمٍ، والمفضّل، وأبو جعفر الطّبريّ (١).

وفي تعريفِ الجزائريّ للاختيارِ:

إشارةٌ إلى أنّ الاختيارَ في القراءة؛ لا بدّ له من وجودِ الأهليّةِ، والكفاءةِ العلميّةِ،  
وأن يكون دائراً في فلكِ المرويِّ والمأثورِ.

وأذكرُ من تعاريفِ الأساتذةِ الباحثينَ المعاصرينَ :

تعريفَ فضيلةِ الشّيخ عبد الرّازق بن إبراهيم موسى (ت ١٤٢٩ هـ)، حيثُ قال:  
( اختيارُ بعضِ المرويِّ دون بعضٍ عند الإقراءِ والتّلقّي؛ لأنّ كلّ قارئٍ من الأئمّةِ  
العشرةِ وغيرهم يأخذُ الأحرفَ القرآنيّةَ من عددٍ من الشيوخ، ويحاولُ قدر جهده أن  
يتلقّى على أكبر عددٍ منهم، فصاروا يُجوبونَ الأقطارَ بحثاً عن النّقلةِ الضّابطينَ لكتاب  
الله، يأخذون عنهم، ويتلقّون منهم، ولكنّ القارئ إذا أراد أن يُقرئَ غيره من الطّلابِ،  
فإنّه لا يقرئه بكلِّ ما سمعَ؛ بل هو يختارُ من مسموعاته، فيقرئ به، ويتركُ بعضاً آخر،  
فلا يُقرئ به ) (٢).

وتعريفَ الأستاذِ عبد الحلّيم قابة، بقوله:

(هو أن يعمدَ القارئُ إلى القراءاتِ المرويّة؛ فيختارَ منها أوجهاً لاعتباراتٍ معيّنة؛

(١) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان (ص ١٢١).

(٢) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة (ص ٢٥).

ككونها راجحةً عنده، أو نحو ذلك، ويجرد من ذلك قراءة؛ إذا كان أهلاً لذلك<sup>(١)</sup>.

وقد أورد الدكتور أمين بن إدريس فلاتة في أطروحته:

(الاختيار عند القراء) مجموعة من تعاريف المعاصرين، وقام بدراستها، ثم خرج

بتعريف هو:

(انتقاء القارئ الضابط العارف باللغة طريقة خاصة به في القراءة منسوبة إليه،

مستلثة من بين ماروى عن شيوخه لعلته ما)<sup>(٢)</sup>.

ومن أجمع وأوضح تعاريف الأساتذة الباحثين - فيما وقفت عليه -:

تعريف الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، ونصه:

(الاختيار: ملازمة إمام معتبر وجهًا، أو أكثر من القراءات؛ فينسب إليه على وجه

الشهرة والمداومة، لا على وجه الاختراع والرأي والاجتهاد، ويسمى ذلك الاختيار:

(حرفًا)، و(قراءة)، و(اختيارًا) كله بمعنى واحد، وأصحاب الاختيارات: هم

من الصحابة، والتابعين، والقراء العشرة، ونحوهم ممن بلغوا مرتبة عالية في النقل،

وعلوم الشريعة، واللغة)<sup>(٣)</sup>.

وتعريف الدكتور توفيق العبقري، وفيه:

(الاختيار عند القوم: أن ينظر من اكتملت أهليته في وجوه القراءات الماثورة على

(١) القراءات القرآنية (ص ٢٦٢).

(٢) الاختيار عند القراء مفهومه، ومراحلته، وأثره في القراءات (ص ٤٣)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى،

١٤٢١هـ.

(٣) مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (ص ١٥-١٦).

سبيل التّرجيح والموازنة، دونما غُضُّ من أيّ منها، وقد يخلصُ له من ذلك مذهبٌ في القراءة برأسه، وقد يقتصر فيه على أحرفٍ معلومةٍ، مما لا يخرجُ في مادّته عن مأثورٍ من تقدّم من أهل الأداء، ومروئيٍّ من سلفٍ من أئمّة القراء) (١).

### وفي الجملة:

فإنّ كلّ تعاريفِ الباحثين المعاصرين تؤدّي الغرض في بيان مفهوم الاختيار في القراءة، أمّا تعاريفُ الأئمّة السابقين؛ فإنّ مفهوم الاختيار كان مرتبطاً بعصرِ القارئ، والمرحلة الزمنية، - وهي تعاريف مستنبطةٌ من سياقِ كلامهم في كتبهم -، وسيتجلّى في المبحث القادم - بإذنِ الله - صورٌ، وأنماطُ الاختيار، ومراحله التي مرّ بها.

وقبل أن أخوض غماره؛ وأجلى أسرارهُ؛ فإنّي أعرج على مسألةٍ مهمّة، وهي:

### (الفرق بين الاختيار والتّرجيح).

#### التّرجيح لغةً:

مصدرٌ رجّح (مضعّف العين)، وفي مقاييس اللغة لابن فارس:

(الرّاء، والجيم، والحاء: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على رزانه وزيادة، يقال: رجّح الشّيء،

وهو راجحٌ؛ إذا رزّن، ورجّح الميزان إذا مال) (٢).

#### واصطلاحاً:

(تقوية أحد الدليلين بوجهٍ معتبرٍ، وعبر بعضهم بـ: زيادةٍ وضوحٍ في أحد الدليلين

(١) مقدمة تحقيق شرح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية (ص ١٥٣).

(٢) (٤٠٦/٢).

وبعضهم بـ: التَّقْوِيَّةُ لِأَحَدِ الْمُتَعَارِضَيْنِ، أَوْ تَغْلِيْبِ أَحَدِ الْمُتَقَابِلَيْنِ (١).

وإمعان النظر، وإعمال الفكر في تعريفات الاختيار والترجيح؛ يتجلى مايلي:  
١/ أن بينهما خصوصاً وعموماً، فالترجيح أعم من الاختيار، فكلُّ اختيارٍ ترجيحٌ،  
وليس كلُّ ترجيحٍ اختياراً (٢).

٢/ أن الترجيح تقويةٌ لأحد الطرفين؛ لإظهار الأقوى منهما، فيؤخذ به، ويَطَّرَحَ  
الآخر، وأما الاختيار فإنه ميلٌ إلى المختار، وتصديرٌ له؛ من غير أطراحٍ للآخر (٣).  
وقد سرتُ في البحث على عدم التمييز بين اللفظين عند الإطلاق، وعلى نيّة  
ترادفهما في المعنى، فلا فرق في الدلالة على الوجه المختار في أن يكون واقعاً بلفظ  
الترجيح، أو التصحيح، أو الاختيار، أو الاستحسان.

(١) التوقيف على مهات التعاريف (ص ١٧٠).

(٢) انظر: الكليات (ص ٩٣).

(٣) انظر: منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها في تفسيره (ص ١٤٧).

### المبحث الثالث: نشأته، ومراحله التاريخية.

مرّت ظاهرة الاختيار في القراءة بمراحل زمنيّة، واتّخذت في مرحلة عدّة صورٍ وأنماطٍ، ويمكنُ من خلال الاستقراء تقسيم تلك المراحل إلى ما يلي:

#### • الاختيار في عهد النبوة:

يرتبط الاختيار في العهد النبوي الشريف بنزول الكتاب المنيف على سبعة أحرف، توسعةً من الله | على خلقه، ورحمةً بهم، فلم يجعل عليهم حرجًا ولا ضيقًا؛ لأنّ لغاتٍ من أنزل عليهم القرآن كانت مختلفةً، ولهجاتهم متباينةً، ولسان كلِّ صاحب لغة لا يقدرُ على التحوّل إلى غيرها؛ إلّا بعد كُلفةٍ وعناءٍ، ومشقةٍ وجهادٍ.

وفي إيضاح هذا المعنى يقول الإمام ابن قتيبة:

(فكان من تيسيره: أن أمره بأن يُقْرَأَ كُلُّ قَوْمٍ بِلُغَتِهِمْ، وما جرت عليه عاداتهم، فالهذليُّ يقرأ: (عَتَى حِين) يريدُ [حَتَى حِين]؛ لأنّه هكذا يلفظُ بها ويستعملُها، والأسديُّ يقرأ: (تَعْلَمُونَ)، و (تَعْلَم)، (تَسْوَدُ وَجوهٌ)، و (أَلَمْ إِعْهَدْ إِلَيْكُمْ)، والتميميُّ يهمز، والقرشيُّ لا يهمز، والآخرُ يقرأ: [Zc ba]، [وَعِضَ الْمَاءُ] بِإِشْهَامِ الضَّمِّ مع الكسر، و [Z E D C B] بِإِشْهَامِ الكسر مع الضَّمِّ، و [لَكَ لَا تَأْمَنَّا] لَكَ لَا تَأْمَنَّا<sup>(١)</sup> .

وجاء في المرشد الوجيز لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هـ):

(١) تأويل مشكل القرآن (ص ٤٢).

(الواضحُ من ذلك أن يكون الله - تعالى - أنزل القرآنَ بلغةِ قريشٍ، ومن جاورهم من فصحاء العربِ، ثم أباح للعربِ المخاطبين به المنزَّل عليهم أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظِ والإعرابِ، ولم يكلف بعضهم الانتقالَ من لغةٍ إلى غيرها؛ لمشقة ذلك عليهم، ولأنَّ العربيَّ إذا فارق لغته التي طبعَ عليها يدخُل عليه الحمية من ذلك، فتأخذه العزَّة، فجعلهم يقرؤونه على عاداتهم، وطبائعهم، ولغاتهم منَّا منه **U**؛ لئلا يكلفهم ما يشقُّ عليهم، فيتباعدوا عن الإذعان)<sup>(١)</sup>.

وخبرُ الأحرفِ السبعة ثابتُ الصَّحة والنقل - كما تقدَّم -<sup>(٢)</sup>، وقد وردَ في المدونات الحديثية، وكتبِ علمِ القراءاتِ الأصيلة بعدةِ رواياتٍ وألفاظٍ.

من ذلك: الحديثُ المخرَّجُ في الصَّحيح وغيره، وفيه يقولُ عمرُ **t**:

(سمعتُ هشامَ بنَ حكيمِ بنِ حزامٍ يقرأُ سورةَ الفرقانِ في حياةِ رسولِ الله ﷺ فاستمعتُ لقراءته، فإذا هو يقرأُ على حروفٍ كثيرةٍ لم يُقرئنيها رسولُ الله ﷺ؛ فكدتُ أساوره في الصَّلاة، فتصبرَّت حتى سلَّم، فلببتهُ بردائه، فقلتُ:

من أقرأك هذه السُّورة التي سمعتُك تقرأُ؟ قال أقرأنيها رسولُ الله ﷺ؛ فقلتُ:

كذبتُ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأتُ، فانطلقتُ به أقوده إلى رسولِ

(١) انظره: (ص ٩٥).

(٢) انظر: البحث (ص ١٤).

الله ﷺ، فقلت: إني سمعتُ هذا يُقرأ بسُورة الفرقان على حروف لم تُقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يُقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأتُ القراءة التي أقراني فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعةِ أحرفٍ، فأقرؤوا ما تيسر منه) (١).

وقد فسّر الحافظُ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) ماهية الخلاف الذي وقع بين الصحابيِّين الكريمين بقوله:

(وكان سببُ اختلاف قراءتهما:

أنَّ عمرَ حفِظَ هذه السُّورة من رسول الله ﷺ قديماً، ثمَّ لم يسمع ما نزل فيها بخلافٍ، ولأنَّ هشامًا من مُسلمةِ الفتح، فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيراً؛ فنشأ اختلافُهما من ذلك، ومبادرةُ عمرَ للإنكار محمولةٌ على أنه لم يكن سمِعَ حديثاً: (أنزل القرآن على سبعةِ أحرفٍ) إلا في هذه الوقعة.

ووقعَ لجماعةٍ من الصحابةِ نظيرُ ما وقعَ لعمرَ مع هشام، منها لأبي بن كعبٍ مع ابنِ مسعودٍ في سورة النحل، ومنها ما أخرجهُ أحمدُ عن أبي قيسٍ مولى عمرو بن العاص عن عمرو:

(١) صحيح البخاري، باب قول الله تعالى: ﴿ > @ A B ﴾ (١٩/١٠)، حديث رقم: ٧٥٥٠، وانظر: تأويل مشكل القرآن (ص ٣٩)، الإيضاح في القراءات للأندراي، تحقيق د. سامي الصبّة (٢٧٢/١).

(أنَّ رجلاً قرأ آيةً من القرآن، فقال له عمرو: إنَّها هي كذا وكذا، فذكر ذلك للنبيِّ ﷺ فقال: إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ، فأبى ذلك قرأتكم أصبتم، فلا تُماروا فيه) (١).

وجاء عند القاضي أبي بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) في كتاب الانتصار:

(فأمَّا الرواياتُ الواردة عنه ﷺ بأنَّ القرآنَ منزلٌ على سبعةِ أحرفٍ؛ فإنَّها كثيرةٌ متظاهرةٌ مشهورةٌ عند أهل العلم والنقل، وهي أكثرُ شيءٍ رُوي عن النبي ﷺ، وكلُّها مع اختلافِ ألفاظها، وطرقها متوافقةٌ على المعنى، فيجبُ لذلك وصولُ العلمِ بمتضمَّنِها؛ وإن اختلفت ألفاظها، وتشعبت طرقها) (٢).

ولم تقع الإباحةُ في قوله ﷺ:

(فاقرءوا ما تيسر منه) بالتشهي والرأي؛ بأن يُبدل كلُّ واحدٍ من الصحابةِ y اللَّفظَ بمرادفه من تلقاء نفسه؛ بل العمدة في ذلك السماع من النبي ﷺ، ولو كان الأمرُ مطلقَ العنان؛ لذهب إعجازُ القرآن (٣).

وقد اجتهد العلماء النحاريرُ - سلفاً وخلفاً - في بيان المراد بالأحرف السبعة، وكثرت في تفسيرها الآراء، وتشعبت الأقاويل؛ حتَّى نازحت الأربعين قولاً (٤).

(١) فتح الباري (٢٦/٩).

(٢) انظره: (٣٥٥/١).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (٤٧/١)، الإتيان (١/١٧٠).

(٤) انظر - مثلاً -: السبب الموجب لاختلاف القراءات (ص ٣٧-٥٨)، البرهان (١/٢١٣-٢٢٧)، عمدة القارئ والمقرئين (ص ٢٦٣)، وغيرها.

واشتهر جمعٌ من الصحابة بحفظ القرآن وإقراءه، ووجه رسول ﷺ بعضهم إلى البلدان؛ ليعلموا الناس القرآن، ويفقهوهم في الدين، فقد بعث مصعب بن عمير، وابن أم مكتوم إلى المدينة قبل الهجرة لتعليم القرآن، وأرصد معاذ بن جبل بمكة بعد الفتح للإقراء، وأمر الله ﷻ رسول ﷺ بأن يقرأ على أبي؛ ليسمع أفاظه، فيعلمها الناس (١).

والحكمة في عدم اتساع دائرة اختيار الحروف في أيام الرسول ﷺ جلاها الإمام أبو الفضل الرازي (ت ٤٥٤ هـ) بقوله:

(فإن قيل: فهلا اختيرت الحروف على ما نجدُه عن التابعين ومن بعدهم في عهد رسول الله ﷺ؟ فالجواب: إنما لم يفعلوا ذلك لخلال:

إحداها: لأنهم لم يعلموا بتكملة التنزيل، ولا تتمّة الأحرف السبعة، فيختار منها.

والثانية: لأنهم لم يكونوا مما يأمنون حينئذٍ من تغايرها نسخاً، فلو اختاروا حرفاً في مبلغ التنزيل؛ للزم الرجوع أن لو نسخ منها شيءٌ فيما نسخ منها.

والثالثة: لأن الواحد منهم لم يكن يختار حرفاً على ما سمعه من رسول الله ﷺ، وقد أُضيف إليهم بعض الحروف لهذا المعنى.

والرابعة: لأنه لم يكن في الواحد منهم من الاتساع في اختلاف الحروف، كما يحتاج أن يختار منها شيئاً على شيءٍ، ولو كان لهم من الاتساع فيها كما جاء من بعدهم، واتسع فيها؛ لحصولها له من قبل جماعتهم؛ لما ترفعوا فيها إلى رسول الله ﷺ، ولما أنكر بعضهم قراءة بعض.

(١) انظر: فتح الباري (٢٦/٩).

والخامسة: أن الواحد منهم ربّما لم يكن يعرف جميع النَّاسخ والمنسوخ، فيختار تجنُّبا من الاتِّخاذِ بالمنسوخ.

والسادسة: أن القوم سبقوا اللّحن والعُجمة، فلم يحتاجوا مع ذلك إلى الاختيار، وهذا مما ينكشفُ بمن اختارَ من بعدهم (١).

ولما مات النبي ﷺ خرج جماعةٌ من الصّحابة في أيّام أبي بكر، وعمرَ إلى ما افتُتِح من الأمصار؛ ليُعلِّموا النَّاس القرآن والدين، فعلم كل واحدٍ منهم أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي ﷺ؛ فاختلفت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصّحابة الذين علّموهم (٢).

ويوضّح الإمام الأنداربيُّ (ت ٤٧٠ هـ) ماهية الاختلاف في القراءة بين الصّحابة في العهد النبوي؛ فيقول:

(واعلم أن الاختلاف بين القراء في قراءة القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ نوعين:

الأول: اختلاف في رسوم الخطوط، وإبدال كلمة مكان أخرى بمعنى صاحبها،

نحو قوله - عزّ وعلا -: [ > Z? ، وهو في مصحف ابن مسعود t :

(كالصّوف المنفوش)، ونحو قوله: [ + \* - Z وفي بعض القراءات: (فامضوا)،

ونحو قوله: [ B ZC وفي بعضها: (وغير الضالين)، مع أشياء لهذا كثيرة.

(١) معاني الأحرف السبعة (ص ٤٣١).

(٢) جميلة أرباب المراد (ص ١٩٣).

الثاني: اختلافٌ في مسموع الحرفِ، وحركاتِ بنائها باتِّفاق الخطوطِ، نحو قوله:  
 ( عَلَيْهِمْ ) و( عَلَيْهِم )، و( مَالِك ) و( مَلِك )، و( السَّرَّاط ) و( الصَّرَّاط )، و( يَكْذِبُونَ )،  
 ( يُكْذِبُونَ )، و( يُخَادِعُونَ ) و( يَخْدَعُونَ )، وما أشبه ذلك.  
 وكانت الصَّحابةُ يقرؤون بهذين النوعين، ويُقرؤون غيرهم بهما في أمصار  
 المسلمين على سبيل ما أقرأهم رسول الله ﷺ من عهده إلى زمن عثمان ؓ؛ فانتشرت  
 الحروفُ، وكثرت القراءاتُ (١).

(١) الإيضاح (١/٣٢٨-٣٢٩).

### • الاختيار في عهد الخليفة عثمان t :

معلومٌ أنّ أبا بكر الصديق t هو أول من جمع القرآن، وذلك خشيةً أن يذهب القرآن بذهاب الصحابة الحفاظ، حين كثر قتل الصحابة y في حروب أهل الردة، وقد جُمع القرآن الكريم في عهد الصديق بجميع حروفه ووجوهه التي نزل بها على لغة قريش وغيرها.

وتفرّق الصحابة الأبرار y في زمن العُمَريين - رضي الله عنها - في الأمصار، يُقرءون القرآن ويعلمونه للناس؛ فانتشرت أوجه القراءات والحروف، وكثر الحفظُ والنقل.

ومع اتّساع رقعة أرض الإسلام، وتنوع العرقيّات من الأنام؛ وقع في خلافة ذي النورين t خطبٌ جليلٌ، كان من آثاره أن أخذت ظاهرة الاختيار في القراءة مساراً آخر.

وقد أوجز الإمام ابن الجزري ذلك الحدث في قوله:

(ولما كان في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان t حضر حذيفة بن اليمان t فتح أرمينية وأذربيجان؛ فرأى الناس يختلفون في القرآن، ويقول أحدهم للآخر: قراءتي أصح من قراءتك، فأفزعهُ ذلك، وقدم على عثمان، وقال: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى؛ فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلني إلينا بالصحف؛ ننسخها ثم نردّها إليك؛ فأرسلتها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام y أن ينسخوها في المصاحف، وقال: إذا اختلفتم أنتم وزيد في شيء، فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنها نزل

بلسانهم، فكتبَ منها عدَّة مصاحفٍ، فوجَّه بمصحفٍ إلى البصرة، ومصحفٍ إلى الكوفة، ومصحفٍ إلى الشام، وترك مصحفاً بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفاً الذي يقال له: (الإمام)، ووجَّه بمصحفٍ إلى مكَّة، وبمصحفٍ إلى اليمن، وبمصحفٍ إلى البحرين.

وأجمعت الأمة المعصومة من الخطأ على ما تضمَّنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادةٍ ونقص، وإبدالٍ كلمةً بأخرى؛ مما كان مأذوناً فيه توسعةً عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتاً مستفيضاً أنه من القرآن، وجردت هذه المصاحف جميعها من النقط والشكل؛ ليحتملها ما صحَّ نقله، وثبت تلاوته عن النبي ﷺ؛ إذ كان الاعتماد على الحفظ، لا على مجرد الخط، وكان من جملة الأحرف التي أشار إليها ﷺ بقوله:

(أنزل القرآن على سبعة أحرف)، فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقرَّ عليه في العرصة الأخيرة عن رسول الله ﷺ، كما صرح به غير واحد من أئمة السلف - كمحمد بن سيرين، وعبيدة السلماني، وعامر الشعبي -، قال علي بن أبي طالب **t**:  
 (لو وُلِّيت في المصاحف ما وُلِّي عثمان؛ لفعلت كما فعل)، وقرأ كلُّ أهل مصر بما في مصحفهم، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله ﷺ، ثم قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقوه عن النبي ﷺ (١).

ولم يكتف سيدنا عثمان **t** بإرسال المصاحف إلى الأمصار؛ بل بعث مع كلِّ مصحفٍ واحداً من الصحابة، يُقرئ من أرسل إليهم المصحف، وغالباً ما كانت قراءة

(١) النشر (١/١٤).

هذا الصَّحَابِيُّ تَوَافَقَ مَا كُتِبَ بِهِ الْمُصْحَفُ، فَأَمْرُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ يُقْرَأَ مَعَ الْمَدِينِيِّ، وَبَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّائِبِ مَعَ الْمَكِّيِّ، وَالْمَغِيرَةَ بْنَ شِهَابٍ مَعَ الشَّامِيِّ، وَأَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ مَعَ الْكُوفِيِّ، وَامْرَأَ بْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ مَعَ الْبَصْرِيِّ، وَهَذَا يَرْجِّحُ الرَّوَايَةَ الَّتِي تَنْصُ عَلَى أَنَّ النُّسْخَ كَانَتْ خَمْسَةً، لَا سَبْعَةً (١).

وَالْحِكْمَةُ مِنْ نَسْخِ عِدَّةٍ مَصَاحِفَ:

هِيَ إِنفَاذُ مَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ، وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ، وَإِصَالُهُ إِلَى بَقِيَّةِ أَقْطَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَإِشْهَارُهُ بَيْنَهُمْ، وَالْإِجْمَاعُ حِجَّةٌ، وَأَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الشَّرْعِ (٢).

قَالَ الْإِمَامُ الدَّانِي فِي الْجَامِعِ:

(أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَثْمَانُ t، وَمَنْ بِالْحَضْرَةِ مِنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ قَدْ أُثْبِتُوا جَمِيعَ تِلْكَ الْأَحْرَفِ فِي الْمَصَاحِفِ، وَأَخْبَرُوا بِصِحَّتِهَا، وَأَعْلَمُوا بِصَوَابِهَا، وَخَيَّرُوا النَّاسَ فِيهَا كَمَا كَانَ صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ حَرْفَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَحَرْفَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَحَرْفَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأَنَّ عَثْمَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَالْجَمَاعَةَ: إِنَّهَا طَرَحُوا حُرُوفًا، وَقَرَأَاتٍ بَاطِلَةً غَيْرَ مَعْرُوفَةٍ، وَلَا ثَابِتَةٍ؛ بَلْ مَنقُولَةٌ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ نَقْلَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ قُرْآنٍ، وَقَرَأَاتٍ بِهَا) (٣).

وَجَاءَ فِي مَنْجَدِ الْمُقْرئينَ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ:

(فَكُتِبُوا الْمَصَاحِفَ عَلَى لَفْظِ لُغَةِ قَرِيشٍ، وَالْعَرْضَةُ الْأَخِيرَةُ، وَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ

(١) انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص ٦٩).

(٢) انظر: السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات (ص ٤٥-٤٦).

(٣) (١/١٢٩).

٣ واستفاض، دون ما كان قبل ذلك مما كان بطريق الشذوذ والآحاد من زيادة، ونقصان، وإبدال، وتقديم، وتأخير، وغير ذلك، وجرّدوا المصاحف عن النقط والشكل؛ لتحتمل صورة ما بقي من الأحرف السبعة كالإمالة، والتفخيم، والإدغام، والهمز، والحركات، وأضداد ذلك مما هو في الأحرف السبعة؛ غير لغة قريش، وكالغيب، والجمع، والتثنية، وغير ذلك من أضدادها مما تحتمله العرضة الأخيرة؛ إذ هو موجود في لغة قريش، وفي غيرها، ووجهوا بها إلى الأمصار فأجمع الناس عليها<sup>(١)</sup>.

واختلف في مسألة، وهي:

هل المصحف العثماني مشتمل على جميع الأحرف السبعة؛ أم لا؟

على قولين:

الأول: أنها مشتملة عليها كالصحف الصديقية، وهو قول جماعة من الفقهاء، والقرّاء، والمتكلمين.

الثاني: أنها مشتملة على ما احتمله الرسم، وهو قول جماهير العلماء من السلف والخلف.

وهم متفقون على أن الأحرف السبعة لا يخالف بعضها بعضاً؛ خلافاً يتضاد في المعنى ويتناقض؛ بل يصدق بعضها بعضاً - كما تصدق الآيات بعضها بعضاً -<sup>(٢)</sup>.

وبدأت ظاهرة الاختيار في القراءة تنشأ بعد تفرق الصحابة y في البلاد، والذين

(١) (ص ٩٥ - ٩٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٤١٤).

اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ؛ فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرفٍ واحدٍ، ومنهم من أخذهُ عنه بحرفين، ومنهم من زاد؛ فاختلف بسبب ذلك أخذُ التابعين عنهم<sup>(١)</sup>.

(ثمَّ قاموا بذلك مقام الصحابة الذين تلقَّوه عن النبي ﷺ، فممنَّ كان بالمدينة: ابنُ المسيَّب، وعروة، وسالمٌ، وعمرو بن عبد العزيز، وسليمان، وعطاء بن يسار، ومعاذُ بن الحارث - المعروف بمعاذِ القارئ -، وعبد الرَّحمن بن هُرمرز الأعرج، وابنُ شهاب الزُّهري، وسلم بن جندب، وزيد بن أسلم، وبمكة: عبيدُ بن عمير، وعطاء، وطاووس، ومجاهدٌ، وعكرمة، وابنُ أبي مُليكة، وبالكوفة: علقمة، والأسود، ومسروق، وعبيدة، وعمرو بن شرحبيل، والحارث بن قيس، والرَّبيع بن خيثم، وعمرو بن ميمون، وأبو عبد الرَّحمن السُّلمي، وزرُّ بن حبش، وعبيدُ بن نضيلة، وأبو زرعة ابن عمرو بن جرير، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النَّخعي، والشعبي، وبالبصرة: عامرُ بن عبد قيس، وأبو العالية، وأبو رجاء، ونصرُ بن عاصم، ويحيى بن يعمر، ومعاذُ، وجابرُ بن زيد، والحسن، وابن سيرين، وقتادة، وبالشام: المغيرةُ بن أبي شهاب المخزومي - صاحبُ عثمان بن عفان في القراءة -، وخُليد بن سعد - صاحبُ أبي الدرداء -)<sup>(٢)</sup>.

وكان عددُ القراء في عصرِ التابعين، وتابعيهم قد تضاعف أضعافاً كثيرةً عن عددهم في عصرِ الصحابة، وكان عليهم أن يعتمدوا طريقةً معيَّنةً في تعليمِ القراءة، وقد سمحت لهم ظاهرةُ الاختيارِ في القراءة بأخذِ وجوهِ القراءة التي يختارونها من مجموع ما

(١) انظر: مناهل العرفان (٢٨٥/١).

(٢) النشر (١٤/١-١٥).

أخذه عن شيوخهم بما يتناسبُ والعادات اللغوية السائدة في مجتمعاتهم، وما يترجح لديهم منها<sup>(١)</sup>.

وقد برز بعد التابعين عددٌ من القراء في كلِّ مصرٍ، اشتهرت قراءتهم، وأخذ الناس عنهم، وفي مقدّم هؤلاء القراء السبعة الأجلاء:

نافعٌ، وابنُ كثيرٍ، وعاصمٌ، وحمزةٌ، والكسائيُّ، وأبو عمرو البصريُّ، وابن عامر الشاميُّ، واندثرت نسبة القراءة إلى الصحابة.

وفي ذلك يقول الإمام مكيُّ بن أبي طالبٍ (ت ٤٣٧هـ):

(ونقل ذلك الآخر عن الأوّل في كلِّ مصرٍ؛ فاختلف النقل لذلك، حتّى وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة على ذلك؛ فاختلفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار، لم يخرج واحدٌ منهم عن خطِّ المصحف - فيما نقل - ، كما لم يخرج واحدٌ من أهل الأمصار عن خطِّ المصحف الذي وجّه إليهم، فلهذه العلة اختلفت رواية القراء فيما نقلوا، واختلفت - أيضاً - قراءة من نقلوا عنهم لذلك، واحتاج كلُّ واحدٍ من هؤلاء القراء أن يأخذ مما يقرأ ويترك، فقد قال نافعٌ:

(قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحدٌ تركته؛ حتى اتبعت هذه القراءة)، وقد قرأ الكسائيُّ على حمزة، و عنهُ أخذ القراءة، وهو يخالفه في نحو ثلاثمائة حرفٍ؛ لأنّه قرأ على غيره، فاختلفت من قراءة حمزة، و من قراءة غيره قراءة، وترك منها كثيراً، وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثيرٍ، وهو يخالفه في أكثر

(١) أبحاث في علوم القرآن د. غانم قدوري (ص ٤٣).

من ثلاثة آلاف حرفٍ؛ لأنَّه قرأَ على غيره، فاخْتارَ من قراءته، ومن قراءة غيره قراءةً<sup>(١)</sup>.

وقد أوردَ الإمامُ أبو الفضل الرَّازي تساؤلاً لطيفاً، وهو:

ما الذي دَعَا التَّابِعِينَ إِلَى تَحْرِيرِ الحُرُوفِ واختيارها، بعد أن لم يُسَبِّقُوا إِلَيْهِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي اخْتاروه؟

ثمَّ أجابَ عنه، فقال:

(فإنَّ ذلكَ لخلالٍ:

إحداهما: توسُّعهم في الحروفِ المختلفةِ؛ لحُصُولِ الواحدِ منهم على عامَّةِ ما كانَ منها متفرِّقاً بين الصَّحابةِ، ومعرفتهم بشاذِّ ذلك، ومستعمله، وناسخه، ومنسوخه، وما جاءَ منه من طريقِ الآحادِ، والتواترِ، وما كانَ منه عزيمةً ورخصةً.

فلَمَّا لم يمكنهم الجمعُ بين جميعِ ذلك؛ اختاروا الأصحَّ، والأوضحَ على ما يسَّرَ اللهُ لهم.

والثَّانية: أنَّهم لما رأوا أنَّ الألسنةَ قد مرَّنت على لحنِ الفسادِ، وسوءِ الأداءِ؛ لاختلاطِ العَرَبِ بالعجمِ بعد إسلامِ العجمِ، وتركتِ العَرَبُ كثيراً من طباعها، على حسب ما ظهر في العجمِ من الفصاحةِ، خَشُوا أنَّ الواحدَ من الطَّائفتين ربَّما جمع بين حرفين مختلفين؛ مما يتولَّد عند الجمعِ بينهما اللَّحْنُ الفاحشُ، بعد صحَّةِ كلا الحرفين في الأثر والمعنى مفرَّقين دُونَ متداخلين.

(١) الإبانة (ص ٥٤-٥٥).

والثالثة: أَنَّ العلماءَ من التَّابِعِينَ لما رَأَوْا حروفَ الصَّحَابَةِ متفرِّقَةً في أيدي النَّاسِ، وقد كانَ فيها مناسيخٌ، وتفاسيرٌ، وغير ذلك؛ لم يَأْمَنُوا أن يَتَّخِذَ العوامُّ بشيءٍ من ذلك، واختارُوا لذلكَ لأنفسِهِم، ولمن بعدهم) (١).

واستمرَّت ظاهِرَةُ الاختيارِ في القراءةِ بالنَّشاطِ في عَهْدِ تابعي التَّابِعِينَ - وهي طبقة القراء السَّبْعَةِ، والعشرة؛ عدا خلفَ البزَّارِ -.

ومن أمثلة من تأهَّل من علماء الأُمَّة الأَسلافِ للاختيارِ في القراءةِ في هذه المرحلة:

أبو عُبَيْدِ القَاسِمِ بنِ سَلام (ت ٢٢٤هـ)، فقد قال عنه الإمام الأنداريُّ:

(كان أبو عُبَيْدِ إمامَ المسلمين في زمانِهِ في عِلْمِ القراءاتِ، والحديثِ، والفقهِ، والعربيَّةِ، وله في كلِّ نوعٍ من ذلكَ كتبٌ مصنَّفةٌ مشهورةٌ مرضيَّةٌ عندَ العلماءِ، وكانَ ذا دينٍ، وصدقٍ، وورعٍ، وأتباعٍ، قد عرفَ وجوهَ القراءاتِ، فاخترَ منها للعامَّةِ قراءةً، أكثرَها من الأئمةِ أصلاً، وأعرَبَها في كلامِ العربِ لغةً، وأصحَّها في التَّأويلِ مذهباً عنده؛ من غير أن يخالفَ في شيءٍ من ذلكَ الأئمةِ الذين تقدَّم ذكرهم في الكتابِ، واجتمعَ على ذلكَ لاختيارِهِ كثيرٌ من العلومِ في كثيرٍ من أمصارِ المسلمين من وقتهِ إلى وقتنا) (٢).

وقد أورد الإمام الدانيُّ في منبِّهته أسماءَ جمعٍ من مشاهيرِ أهلِ الاختيارِ ممن أخذوا عن

تابعي التَّابِعِينَ فقال:

(١) معاني الأحرف السبعة (ص ٤٣٣ - ٤٣٤) بتصريف يسير.

(٢) قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين (ص ١٤٢)، وانظر: غاية النهاية (٢٨٣/١).

وَأَهْلُ الْاِخْتِيَارِ لِلْحُرُوفِ  
 جَمَاعَةٌ كُلُّهُمْ إِمَامٌ  
 وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالطَّوِيلِ  
 أَقْرَأُ بِاِخْتِيَارِهِ الْأَنَامَا  
 وَبَعْدَهُ صَاحِبُهُ يَعْقُوبُ  
 كِلَاهُمَا أَقْرَأُ بِاِخْتِيَارِهِ  
 ثُمَّ عُبَيْدُ اللَّهِ وَالْجَعْفِيُّ  
 شَيْبَانُ وَابْنُ صَالِحٍ عَلِيُّ  
 كُلُّهُمْ اخْتَارَ مِنَ الْحُرُوفِ  
 عَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ الْأَسْلَافِ  
 وَابْنُ يَزِيدَ الْقَارِيُّ الْفَقِيهُ  
 وَهُوَ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْقَصِيرِ  
 أَقْرَأُ بِاِخْتِيَارِهِ مَجْرَدًا  
 وَالْقَاسِمُ الْإِمَامُ فِي الْحُرُوفِ  
 اخْتَارَ مِنْ مَذَاهِبِ الْأُمَّةِ  
 وَذَلِكَ فِي تَصْنِيفِهِ مُسَطَّرٌ  
 وَابْنُ هِشَامٍ خَلَفَ الْبَزَّازُ  
 أَقْرَأُ آخِرًا بِهِ وَكَانَا  
 وَسَهْلُ الْعَالَمِ بِالْأَدَاءِ  
 وَالْمَيْزُ لِلسَّقِيمِ وَالْمَعْرُوفِ  
 مُقَدَّمٌ أَوْلَاهُمْ سَلَامٌ  
 إِمَامٌ كُلٌّ فَاضِلٌ جَلِيلٌ  
 وَلَمْ يَنْزَلْ مُقَدَّمًا إِمَامًا  
 ثُمَّ إِمَامٌ مَضْرُوهٌ أَيُّوبُ  
 وَحَمَلَ النَّاسَ عَلَى إِظْهَارِهِ  
 حُسَيْنُ الثَّقَلَيْنِ وَالنَّحْوِيُّ  
 وَالْأَزْرَقُ بْنُ يَوْسُفَ الْكُوفِيُّ  
 مَا قَدْ رَوَى وَصَحَّ بِالتَّوْقِيفِ  
 النَّاقِلِينَ أَحْرَفَ الْخِلَافِ  
 عَبْدُ الْإِلَهِ الْفَاضِلُ النَّبِيهُ  
 قَدْوَةٌ كُلُّ عَالَمٍ شَهِيرِ  
 وَلَمْ يَكُنْ لغيرِهِ مَجُودًا  
 أَبُو عُبَيْدٍ صَاحِبُ التَّصْنِيفِ  
 مَا قَدْ فَشَى وَصَحَّ عِنْدَ الْأُمَّةِ  
 مُعَلَّلٌ مُبَيِّنٌ مُحَرَّرٌ  
 مَقْرَأٌ مَضْرُوهٌ لَهُ اخْتِيَارُ  
 لَا يَمْنَعُ الْأَخْذَ بِهِ إِنْ سَانَا  
 اخْتَارَ مِنْ مَذَاهِبِ الْقُرَّاءِ

حُرُوفًا أَقْرَأَ بِهَا أَصْحَابُهُ  
وَابْنُ زِيَادٍ وَهُوَ الْفَرَّاءُ  
عَلَّاهُ بِوَضِيحِ الْإِعْرَابِ  
وَنَجْلُ سَعْدَانَ لَهُ اخْتِيَارُ  
وَابْنُ جُبَيْرٍ وَهُوَ الْكُوفِيُّ  
لَكِنَّهُ اعْتَمَدَ فِي الْإِقْرَاءِ  
وَالْأَصْبَهَانِيُّ ابْنُ عَيْسَى اخْتَارَا  
لَمَّا يَحْدُ فِيهِ عَنِ الْأَدَاءِ  
أَقْرَأَ بِاخْتِيَارِهِ زَمَانًا  
وَالطَّبْرِيُّ صَاحِبُ التَّفْسِيرِ  
وَهُوَ فِي جَامِعِهِ مَذْكُورُ  
فَهَؤُلَاءِ أَهْلُ الْاِخْتِيَارِ  
وَكُلُّهَا ضَمَّنَهَا كِتَابَهُ  
لَهُ اخْتِيَارٌ مَا بِهِ خَفَاءُ  
وَمَارِوَاهُ عَنِ ذَوِي الْأَلْبَابِ  
سَطَّرَهُ لَيْسَ لَهُ اشْتِهَارُ  
لَهُ اخْتِيَارٌ ثَابِتٌ قَوِيٌّ  
عَلَى الَّذِي رَوَى عَنِ الْقَرَّاءِ  
مِنْ مَذْهَبِ الْأَثَمَةِ اخْتِيَارًا  
وَجُلُّهُ مِنْ مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ  
مُحْتَسِبًا وَعَمَرَ الْبِلْدَانَ  
لَهُ اخْتِيَارٌ لَيْسَ بِالشَّهِيرِ  
وَعِنْدَ كُلِّ صَاحِبِهِ مَشْهُورُ  
لَأَحْرَفِ الْقَرَّاءِ فِي الْأَقْطَارِ<sup>(١)</sup>

ولكل واحد من هؤلاء الأئمة مقومات صدرته للاختيار في القراءة، وقد بسط الإمام أبو الفضل الرازي الشروط اللازمة لقبول الاختيار، فقال:

(فإن قيل: فبأي شرط يجوز للراوي أن يختار ما شاء من الحروف، ويجرد من مآثوراته، فيؤتم به؟

فالجواب: أنه إذا كان عدلاً في دينه، ثقةً في روايته ذا حفظٍ للقرآن في وقتٍ أخذه

(١) (بيت رقم: ٤٢٤-٤٥٤).

ونشره، وقد قيّد ما نقله من الرواية بخطّه، لم ينس شيئاً منه بعدما عرّف وجهه، ولم يتصحّف عليه ما أخذه بعدما كان عارفاً بخطّ المصاحف على اختلافها، ولم يخرج عن مرسومها فيما اختاره بحالٍ، ولا اتّبع الشّواذ، والغرائب من خطّها، ومع ذلك يكون ممن يعرف الصّحيح من السّقيم، والتّواتر من الأحاد، مع كلام العرب، ووجود التّفسير، والمعاني، والإعراب، فإذا اختار شعاره أوّلاً تصحيح الأثر، ثمّ مرسوم المصحف، ثمّ المشهور منه، فإذا جاز هذه الشّرائط، فهو الذي يُقتدى به في اختياره<sup>(١)</sup>.

(١) معاني الأحرف السبعة (ص ٤٢٨).

• الاختيار في عهد الإمام ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ):

كثرت الاختيارات الصحيحة المقروء بها في عصر التابعين وتابعيهم، وقد دفع هذا الإمام ابن مجاهد - في المائة الثالثة - لدراسة تلك الاختيارات، وحمله على الخروج بحكم الاكتفاء باختيارات من سبقه من الأئمة، ورأى أن في ضبطها نفعاً أعظم من استمرار ظاهرة الاختيار في القراءة، وتيسيراً على الناس، وتقريباً لهم؛ خصوصاً مع بوادير فشو اللحن في اللسان العربي، وخروج بعض الاختيارات عن المقاييس المعتبرة - موافقة الرسم، والأثر -، وظهور بعض الفرق المنحرفة فكرياً، واختلاق أهل الأهواء بعض القراءات؛ وفاقاً لبدعهم ومعتقداتهم - كمن قال من المعتزلة في

( L K J I ) بنصب الهاء، ومن الرافضة في: [ م ا ]

عضداً بفتح اللام، - يعنون أبا بكر وعمر - .

فعمد الإمام ابن مجاهد إلى ترك حروف كثير من الأسلاف، والاقتصار على جمع ما اشتهر من حروف الخلاف.

واصطفى في كتابه سبعة من مشاهير قراء الأمصار، وانتقى لكل واحد منهم راويين؛ ليصبح عدد القراء سبعة، والرواة عنهم أربع عشر، - وهم القراء السبعة، ورواتهم المشهورون - .

(وقد سأل رجل ابن مجاهد: لم لا يختار الشيخ - يعني ابن مجاهد - لنفسه حرفاً يُحمل عنه؟)

فقال: نحن أحوج إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منا إلى

اختيار حرفٍ يقرأُ به من بعدنا) (١).

وقد أبان الإمام أبو الحسن السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) المعايير التي على أساسها انتقى ابنُ مجاهدٍ القراء السبعة دون غيرهم، فقال:

(لما كان العصرُ الرابعُ سنة ثلاثمائةٍ وما قاربها، كان أبو بكر بن مجاهدٍ - رحمه الله -، قد انتهت إليه الرئاسة في علم القراءة، وقد تقدّم في ذلك على أهل ذلك العصر، فاخترَ من القراء ما وافق خطَّ المصحف، ومن القراء بها من اشتهرت قراءته، وفاقت معرفته، وقد تقدّم أهل زمانه في الدين، والأمانة، والمعرفة، والصيانة، واختاره أهل عصره في هذا الشأن، وأطبّقوا على قراءته، وقصد من سائر الأقطار، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، وخصّ في ذلك بطول البقاء، ورأى أن يكونوا سبعة تأسياً بعدة المصاحف الأئمة، وبقول النبي ٣:

(إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ من سبعة أبواب)؛ فاخترَ هؤلاء القراء السبعة أئمة الأمصار، فكان أبو بكر بن مجاهد أول من اقتصر على هؤلاء السبعة، وصنّف كتابه في قراءاتهم، وأتبعه الناس على ذلك، ولم يسبقه أحدٌ إلى تصنيف قراءة هؤلاء السبعة) (٢).

ويضاف إلى ما ذكره السخاوي من تعليقات:

قرب هؤلاء السبعة من عهد النبوة الأزهر، واتصال سند ابن مجاهد بهم كما في

(١) معرفة القراء الكبار (٢٧١/١).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (٤٣٢/٢).

أسانيدِه في مقدِّمة كتابه<sup>(١)</sup>، وفي الغالب لم يكن بينه وبينهم في السَّنَدِ إلا رجلين، أو ثلاثةً، وفي قراءتهم اجتمعت ضوابط الاختيار، والتي أشار مكِّي في قوله:

(وهؤلاء الذين اختاروا إنَّما قرؤوا بقراءة الجماعة وبرواياتٍ؛ فاختر كلُّ واحدٍ مما قرأ، وروى قراءةً، تُنسب إليه بلفظ الاختيار، وأكثر اختياراتهم إنَّما هو في الحرف؛ إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربيَّة، وموافقته للمصحف، واجتماع العامَّة عليه)<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن الإمام ابنُ مجاهدٍ بدعاً في هذا التَّأليف؛ فقد سبقه جمعٌ من العلماء إلى التَّصنيف.

وهذا ما أوضحه الإمام ابن الجزري بقوله في النَّشر:

(فلما كانت المائة الثالثة، واتَّسع الخرق، وقلَّ الضَّبط، وكان علم الكتاب والسُّنة أوفر ما كان من ذلك العصر؛ تصدَّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات؛ فكان أوَّل إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم - فيما أحسب - خمسةً وعشرين قارئاً مع هؤلاء السَّبعة، وتوفيَّ سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان بعده أحمد بن جبير بن محمَّد الكوفي - نزيل إنطاكيَّة -، جمع كتاباً في قراءات الخمسة من كلِّ مصرٍ واحدٍ، وتوفيَّ سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي - صاحبُ قالون -؛ ألف كتاباً في القراءات، جمع فيه قراءة

(١) انظر: السبعة (ص ١٨).

(٢) الإبانة (ص ١٠٠).

عشرين إمامًا، منهم هؤلاء السبعة، تُوفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين، وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جمع كتابًا حافلًا سماه الجامع، فيه نيف وعشرون قراءة، توفي سنة عشر وثلاثمائة، وكان بُعيدَه أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني، جمع كتابًا في القراءات، وأدخل معهم أبو جعفر أحد العشرة، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة - فقط - (١).

وقد أحصى أحد الباحثين قريبًا من تسعين كتابًا، أو رسالة، أو نسخة في القراءات القرآنية من بدء عصر التأليف حتى عصر ابن مجاهد (٢).

وقد واجه تسييع ابن مجاهد نقدًا ومعارضةً من بعض العلماء، فمن ذلك:

قول أبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت ٤٤٠هـ):

(فأما اقتصار أهل الأمصار في أغلب أمورهم على القراء السبعة، الذين هم: نافع، وابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وأبو عمرو فإن ذلك إنما هو على سبيل الاختصار، عندما رواه من أكثر القراء، بسبب اتساع الاختيارات؛ فذهب إلى ذلك بعض المتأخرين على وجه الاختيار والاختصار، وانضاف إلى ذلك أن من قلت عنايته من المتأخرين اقتصر من طريق هذه القراءات السبع التي اختارها؛ لاقتصارها عليها من سبقه من المتأخرين على أربعة عشر رواية، فرأى حين اشتهروا عنده، وعند

(١) (٣٣/١).

(٢) انظر: محاضرات في علوم القرآن د. غانم قدوري (ص ١٢٦).

أكثر الأقاليم - الذي هو فيه - أن كل رواية جاءت عن هؤلاء السبعة سواها باطل؛ مع كون ذلك الذي عنده شاذ، أشهر وأجل من الذي اعتمده عليه، فإن أحداً من العلماء الرجال لا يشك أن إسماعيل بن جعفر أجل قدرًا من ورش بن سعيد، ومن قالون عيسى بن مينا، وأن أبان بن يزيد العطار، أو ثقف وأشهر من حفص بن سليمان البزار، وكذلك كثير منهم، ولقد فعل مسبّع هؤلاء السبعة ما لم يكن ينبغي أن يفعله، وأشكل على العامة؛ حتى جهلوا ما لم يسعهم جهله، وذلك أنه قد اشتهر عند الكافة قول النبي ﷺ:

(أنزل القرآن على سبعة أحرف)، ثم عمِدَ هذا المسبّع إلى قومٍ قد اختار كل منهم لنفسه قراءةً من جملة القراءات التي رواها، وكانوا العمري أهلاً للاختيار لثقتهم، وأمانتهم، وعلمهم، وفصاحتهم، فأطلق عليهم التسمية بالقراءات، فأوهم بذلك من قلَّ نظره، وضعفت عنايته؛ أن هذه القراءات السبع هي التي قال فيها النبي ﷺ:

(أنزل القرآن على سبعة أحرف)، وأكد وهمه ما يراه من اجتماع أهل الأمصار عليها، واطراحهم سواها) (١).

وأنصف الإمام ابن الجزري ابن مجاهد في صنيعه، فقال:

(اعلم أن العلماء إنما كرهوا من اقتصر على السبع؛ من كان يعتقد أنها التي أردتها النبي ﷺ بقوله: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)، وأنه يقول: إن ما عداها شاذ، وإلا لو اقتصر شخص على قراءة واحدة، أو بعض قراءة؛ غير معتقد بسببها اعتقاد خطأ؛

(١) السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات (ص ٥٢-٥٤).

يجوزُ له ذلك بلا خلافٍ بين العلماء من غير كراهة.... قال الجعبريُّ في قصيدته نهج  
الدِّماتية:

وَأَغْفَلَ ذُو التَّسْبِيعِ مُبِهِمَّ قَصْدَهُ      فزَلَّ به الجُمُّ الغفير فَجَهَلَا  
وَنَاقِضُهُ فِيهِ وَلَوْ صَحَّ لِأَقْتَدَى      وَكَمْ حَازِقٍ قَالَ الْمَسْبُوعُ أَخْطَلَا

قلتُ:

يعني ابن مجاهد - أيضاً - بكونه لم يُعيَّن مقصوده في جمع سبعة أئمة؛ فتوهم الناس  
أنه جمع الأحرف السبعة التي عنانها النبي ﷺ، ولقد صدق الجعبري - رحمه الله -، فإن  
هذه الشبهة قد استحكمت عند كثير من العوام؛ حتى لو سمع أحد قراءه لغير هؤلاء  
الأئمة السبعة، أو من غير هذين الراويين؛ لسمها شاذة، ولعلها تكون مثلها، أو أقوى.

قلتُ:

والحقُّ أنه لا ينبغي هذا القول، وابنُ مجاهدٍ اجتهدَ في جمعه، فذكر ما وصله على  
قدر روايته، فإنه - رحمه الله - لم تكن له رحلة واسعة كغيره ممن كان في عصره؛ غير أنه  
- رحمه الله - ادعى ما ليس عنده فأخطأ بسبب ذلك الناس؛ لأنه قال في ديباجة كتابه:

(ونخبِرُ عن القراءاتِ التي عليها النَّاسُ بالحجازِ، والعِراقِ، والشَّامِ)، وليس  
كذلك؛ بل ترك كثيراً مما كان عليه النَّاسُ في هذه الأمصار في زمانه، كان الخلقُ إذ ذاك  
يقرؤون بقراءة أبي جعفر، وشيبة، وابنِ محيصنٍ، والأعرجِ، والأعمشِ، والحسنِ، وأبي  
الرجاء، وعطاء، ومُسلم، بن جندبٍ، ويعقوبَ، وعاصم الجحدريِّ، وغيرهم من  
الأئمة، فكان ينبغي أن يُفصح بذلك، أو يأتي بعبارة تدلُّ عليه، وهو أن يقول: مما عليه  
النَّاسُ، أو الذي وصلني، أو اخترتُ، أو نحو ذلك؛ لئلا يقع مقلدوه فيما لا يجوز؛ على

أنَّه خطأً في زعم أن ابن مجاهد أراد بهذه السبعة التي في الحديث؛ حاشا ابن مجاهد من ذلك<sup>(١)</sup>.

وجاء في فتح الباري عن إسماعيل بن إبراهيم القرَّاب (٤١٤هـ) أنه قال:

(التمسك بقراءة سبعة من القرَّاء دون غيرهم؛ ليس فيه أثرٌ ولا سنَّةٌ، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين؛ فانتشر رأيهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك قال: وقد صنَّف غيره في السَّبْع - أيضاً - فذكر شيئاً كثيراً من الروايات عنهم غير ما في كتابه، فلم يقل أحدٌ: إنه لا تجوز القراءة بذلك لخلو ذلك المصحف عنه)<sup>(٢)</sup>.

ولا ينكر أحدٌ في أن ظاهرة الاختيار، وتأليف القراءة بدأت بالتلاشي والانحصار بعد تسبيع ابن مجاهد؛ لتبدأ مرحلة الاستقرار، وإحصاء القراءات، وضبط الروايات.

ومن آثار تسبيع ابن مجاهد قول أبي الفتح ابن جني (٣٩٢هـ) في المحتسب:

(فانتظم لغات العرب على مثناتها وإرد القراءات من متوجَّهاتها، فأتى ذلك على

طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه ضربين:

ضرباً اجتمع عليه أكثر قرَّاء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن

مجاهد - رحمه الله - كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده.

وضرباً تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً؛ أي: خارجاً عن قراءة القرَّاء السبعة

المقدَّم ذكرها؛ إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من

(١) منجد المقرئين (ص ٢١٣-٢١٧).

(٢) (٣٢/٩)، وانظر: الإتقان للوسطي (١/٢٧٦)، التبيان للجزائري (ص ١١٣).

أمامه وورائه، ولعله أو كثيرًا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه.  
نعم، وربّما كان فيه ما تَلَطَّفَ صنعتَه، وتعَنَّفَ بغيره فصاحتُه، وتمطَّوه قوى أسبابه،  
وترسُّو به قَدَمَ إعرابه؛ ولذلك قرأ بكثير منه مَنْ جاذبَ ابن مجاهد عَنان القولِ فيه، وما  
كَنَّهُ عليه، وراده إليه؛ كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شنبوذٍ، وأبي بكر محمد بن  
الحسن بن مقسم، وغيرهما ممن أدَّى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من  
الإعراب رَضِيهَا واستَعْلَاهَا) (١).

ولعلَّ مصطلح (الشاذ) الذي ذكره ابن جنِّي: كان يرادُّ به في تلك الحِقْبَةِ ما فوق  
السَّبْعَةِ؛ بدليل أن الإمام الداني؛ لما ألَّفَ كتابه (المحتوى على الشاذ من القراءات) ضمَّنه  
قراءة أبي جعفر، ويعقوب (٢).

وتتابع تأليف العلماء، وتنوع تصنيف القراء، كلُّ بحسب ما تلقَّاه، وجمعه  
وأحصاه، وهم في نتائجهم مابين مُستكثِرٍ ومستقلٍّ، وفي الأعمِّ الأغلب لم يُضف إلى  
القراء السَّبْعَةِ المشهورين؛ سوى القراء الثلاثة:

(أبي جعفر، ويعقوب، وخلف البزار)، فإنَّ في حُرُوفِهِم غُنِيَّةً عن غيرهم.

وهذا ما أوضحه الإمام ابن الجزري بقوله في النَّشر:

(وقام النَّاس في زمانه - أي: ابن مجاهد - وبعده؛ فألَّفوا في القراءات أنواع  
التَّوَاليف؛ كأبي بكر أحمد بن نصر الشَّدائي، توفِّي سنة سبعين وثلاثمائة، وأبي بكر أحمد

(١) (٣٢/١).

(٢) انظر: معجم مؤلفات الداني د. عبد الهادي حميتو (ص ٦٣).

بن الحسين بن مهران - مؤلف كتاب الشامل، والغاية، وغير ذلك في قراءات العشرة، وتوفي سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، والإمام الأستاذ أبي الفضل محمد بن جعفر الخزاعي - مؤلف المنتهى -، جمع فيه ما لم يجمعه من قبله، وتوفي سنة ثمان وأربعمائة.

وانتدب الناس لتأليف الكتب في القراءات بحسب ما وصل إليهم، وصح لديهم، كل ذلك، ولم يكن بالأندلس، ولا ببلاد الغرب شيء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة؛ فرحل منهم من روى القراءات بمصر، ودخل بها، وكان أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد الله الطلمنكي - مؤلف الروضة -، أول من أدخل القراءات إلى الأندلس، وتوفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة، ثم تبعه أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي - مؤلف التبصرة، والكشف، وغير ذلك -، وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ثم الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني - مؤلف التيسير، وجامع البيان، وغير ذلك - توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وهذا كتاب جامع البيان له في قراءات السبعة فيه عنهم أكثر من خمسمائة رواية وطريق.

وكان بدمشق الأستاذ أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي - مؤلف الوجيز، والإيجاز، والإيضاح، والاتّضح، وجامع المشهور والشاذ -، ولم يلحقه أحد في هذا الشأن، وتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة، وفي هذه الحدود رحل من المغرب أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي إلى المشرق، وطاف البلاد، وروى عن أئمة القراءات؛ حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وقرأ بغزنة وغيرها، وألف كتابه الكامل، جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة، وألفاً وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً، قال فيه: (فجملت من لقيت في هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخاً من آخر المغرب إلى

باب فرغانة يمينًا، وشمالًا، وجبالًا، وبحرًا) وتوفي سنة خمس وستين وأربعمائة، وفي هذا العصر كان أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري بمكة - مؤلف كتاب التلخيص في القراءات الثمان، وسوق العروس فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريقًا -، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، وهذان الرجلان أكثر من علمنا جمعًا في القراءات لا نعلم أحدهما بعدهما جمع أكثر منهما؛ إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الإسكندري؛ فإنه ألف كتابًا سماه (الجامع الأكبر والبحر الأزخر) يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق، وتوفي سنة تسع وعشرين وستمائة.

ولا زال الناس يؤلفون في كثير القراءات وقليلها، ويروون شاذها، وصحيحها بحسب ما وصل إليهم، أو صح لديهم، ولا ينكر أحد عليهم؛ بل هم في ذلك متبعون سبيل السلف، حيث قالوا: القراءَةُ سنةٌ متبعةٌ، يأخذها الآخر عن الأول<sup>(١)</sup>.

و(الكتب المؤلفة في هذا الفن في العشر، والثمان، وغير ذلك، مؤلفوها على قسمين منهم:

من اشترط الأشهر، واختار ما قطع به عنده، فتلقى الناس كتابه بالقبول، وأجمعوا عليه من غير معارض؛ كغايي بن مهران، وأبي العلاء الهمداني، وسبعة ابن مجاهد، وإرشاد أبي العز القلانسي، وتيسير أبي عمرو الداني، وموجز أبي علي الأهوازي، وتبصرة مكّي بن أبي طالب، وكافي ابن شريح، وتلخيص أبي معشر الطبري، وإعلان الصفراوي، وتجريد ابن الفحام، وحرز أبي القاسم الشاطبي، وغيرها؛ فلا إشكال في

(١) (١/٣٣-٣٤).

أَنَّ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْقَرَاءَاتِ مَقْطُوعٌ بِهِ؛ إِلَّا أَحْرَفًا يَسِيرَةً يَعْرِفُهَا الْحَفَازُ مِنَ الثَّقَاتِ،  
وَالْأُمَّةَ النَّقَادَ.

ومنهم: من ذكر ما وصل إليه من القراءات كسبط الخياط، وأبي معشر في الجامع،  
وأبي القاسم الهذلي، وأبي الكرم الشهرزوري، وأبي علي المالكي، وابن فارس، وأبي علي  
الأهوازي، وغيرهم، فهؤلاء وأمثالهم لم يشترطوا شيئاً، وإنما ذكروا ما وصلهم، فيرجع  
فيها إلى كتاب مقيد، أو مقرئ مقلد<sup>(١)</sup>.

وبعد استقرار علم القراءات، وأتضح معالمه؛ بدأت ظاهرة الاختيار - عند  
بعض العلماء - تأخذ قالب الترجيح بين القراءات، واستحسان بعضها، وفق مقاييس  
وقواعد عندهم؛ اختلفت في بعض الأحيان من عالم لآخر.

وهذا المسلك ملحوظ في بعض كتب التوجيه والاحتجاج، - كحجة أبي علي  
الفارسي، ومعاني القراءات للأزهري، وحجة ابن زنجلة، وغيرهم -.

وعند بعض المفسرين - كالطبري، والزنجشيري، وابن عطية، والقرطبي -، وعند  
بعض علماء القراءات - كمكي في الكشف، والمهدوي في شرح الهداية، والهذلي في  
الكامل، وغيرهم -<sup>(٢)</sup>.

(١) منجد المقرئين (ص ٨٧-٨٩).

(٢) انظر للمزيد: الاختيار في القراءات القرآنية وموقف الهذلي منه، د. نصر سعيد، اختيارات مكي بن أبي  
طالب في كتابه الكشف، د. محمد ناصر جده، رسا ماجستير في قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام،  
١٤٢٢هـ، قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام اختيارات مكي بن أبي طالب القيسي،  
للباحث. يحيى بن أحمد جلال، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٦م.

وإلى ذلك أشار الإمام أبو شامة في إبراز المعاني بقوله:

(وقد أكثر المصنّفون في القراءات، والتّفاسير من الكلام في التّرجيح بين هاتين القراءتين؛ حتى إنّ بعضهم يُبالغ في ذلك إلى حدّ يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمودٍ بعد ثبوت القراءتين...) (١).

ومسلّك التّرجيح بين القراءات المتواترة ذمّه وعابه أسلاف أهل العلم وأخلافهم، فقد قال أبو جعفر النّحاس (ت ٣٣٨هـ) في رده على الفراء (ت ٢٠٧هـ):

(والسّلامة من هذا عند أهل الدّين إذا صحّت القراءتان عن الجماعة؛ أن لا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأتّهما - جميعاً - عن النبي ٣، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصّحابة لا ينكرون مثل هذا) (٢).

ومن أجمع ما يذكر في حكم مسألة - فيما وقفت عليه - قول العلامة أبي الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) في تفسيره:

(ثمّ إنّ القراءات العشر الصّحيحة المتواترة قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة، أو الفصاحة، أو كثرة المعاني، أو الشّهرة، وهو تمايز متقارب، وقلّ أن يكسب إحدى القراءات في تلك الآية رجحاناً؛ على أنّ كثيراً من العلماء كان لا يرى مانعاً من ترجيح قراءة على غيرها، ومن هؤلاء الإمام محمد بن جرير الطبري، والعلامة الزّنجشيري، وفي أكثر ما رجّح به نظر).

(١) (ص ٧٠).

(٢) إعراب القرآن (٤٣/٥).

وقد سُئِلَ ابنُ رشد عما يقعُ في كتبِ المفسِّرين، والمُعربين من اختيارِ إحدى القراءتين المتواترتين، وقولهم: هذه القراءة أحسنُ: أذاك صحيحٌ أم لا؟

فأجاب: أمَّا ما سألتَ عنه ممَّا يقعُ في كتبِ المفسِّرين والمُعربين من تحسينِ بعضِ القراءاتِ واختيارها على بعضٍ؛ لكونها أظهرَ من جهةِ الإعرابِ، وأصحَّ في النُّقلِ، وأيسرَ في اللَّفظِ؛ فلا يُنكر ذلك، كرواية ورشٍ التي اختارها الشُّيوخ المتقدِّمون - عندنا - (أي: بالأندلسِ)، فكان الإمام في الجامع لا يقرأ إلَّا بها؛ لما فيها من تسهيلِ النَّبراتِ، وتركِ تحقيقها في جميعِ المواضع، وقد تَووَّل ذلك فيما روى عن مالكٍ من كراهية النَّبر في القرآن في الصَّلَاة، ولهذا المعنى كان العملُ جاريًا في قرطبة قديمًا: أن لا يقرأ الإمامُ بالجامع في الصَّلَاة؛ إلَّا برواية ورشٍ، وإنَّما تغيَّر ذلك، وتركتِ المحافظةُ عليه منذ زمنٍ قريبٍ<sup>(١)</sup>.

(١) (١/٣٣-٣٤)، وانظر للمزيد: قواعد نقد القراءات القرآنية د. عبد الباقي سيبي (ص ٥٦١-٥٦٨)،

فضائل القرآن الكريم د. عبد السلام الجار الله (ص ٤٥٤-٥١٩).

• الاختيار في عهد الإمام أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) :

شهد علم القراءات القرآنية في المائة الرابعة نُقْلَةً نَوْعِيَّةً، وتمثّل ذلك بمولد مدرسة الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني.

فقد كان لظهور هذه المدرسة - في تلك المرحلة - الأثر الجليّ في تغيير معالم حركة علم القراءات، وما يتّصل بها من علوم، فالإمام الداني هو إمام القراءة الرّسميّة في المغرب الإسلاميّ في القراءات السّبع، وخاصّةً في قراءة الإمام نافع، وأوّل من أدخل الطُّرق العشرة عن نافع، وألّف فيها كتابه (التّعريف)، ومن أوائل من أقرأ القراءات بالجمع<sup>(١)</sup>.

وقد قامت هذه المدرسة على منهاج راسخ، وأساسٍ شامخ؛ أبانه الداني في قوله: (وأئمّة القراءة لا تُعملُ في شيءٍ من حُرُوف القرآن على الأَفْشَى في اللُّغَةِ، والأَقْيَسِ في العَرَبِيَّةِ؛ بل على الأَثْبِتِ في الأَثَرِ، والأَصَحِّ في النُّقْلِ والرُّوَايَةِ؛ والقراءةُ إذا ثبتت لا يردُّها قياسٌ عربيّة، ولا فشوُّ لُغَةٍ، لأنَّ القراءة سنّةٌ متَّبَعَةٌ)<sup>(٢)</sup>.

وانماز الداني في كلّ كتاباته بالثبات على هذا المنهاج المحكم، والبراعة في تحقيق وتدقيق مسائل علم القراءات ورواياته، وإلغاء مبدأ التّفْضِيلِ بين القراءات المتواترة، وتكريس الجهد في سبر الأوجه التي ينبغي أن يؤخذ بها، والتزام ما عليه الجماعة، والعناية بدراسة أسانيد القراءة ورجالها.

(١) للمزيد انظر: رسالة أبي عمرو الداني وجهوده في علم القراءات، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة (١١/٧).

(٢) جامع البيان (٢/٨٦٠).

وَأَسَمَ فِي نَتَاجِهِ بِالْقَدْرَةِ عَلَى امْتِلَاكِ آلَةِ النَّقْدِ، وَالتَّبَحُّرِ فِي الرَّوَايَةِ، وَالتَّفَنُّنِ فِي مَنَاقِشَةِ الْأَقْوَالِ، وَبَيَانِ مَا وَقَعَ فِي الْكُتُبِ مِنَ الْأَوْهَامِ وَالْأَغْلَاطِ، وَالْأَخْطَاءِ وَالْأَخْلَاطِ، وَبَنَى اخْتِيَارَاتِهِ الْأَدَائِيَّةَ، وَآرَاءَهُ النَّقْدِيَّةَ عَلَى قَوَاعِدَ وَأُسُسٍ مُتِينَةٍ، وَمَقَايِيسَ دَقِيقَةٍ، وَكُلُّ مِنْ أَجَالِ النَّظَرِ، وَأَعْمَلَ الْفِكْرَ فِي (جَامِعِ الْبَيَانِ)؛ اتَّضَحَ لَهُ ذَلِكَ.

وهذا ما أكدّه الإمامُ ابنُ الجزريِّ بقوله:

(وَمِنْ نَظَرِ كُتُبِهِ عِلْمُ مِقْدَارِ الرَّجُلِ، وَمَا وَهَبَهُ اللَّهُ - تَعَالَى - فِيهِ، فَسَبْحَانَ الْفَتَّاحِ الْعَلِيمِ، وَلَا سِيَّمَا كِتَابِ جَامِعِ الْبَيَانِ فِيْمَا رَوَاهُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ) <sup>(١)</sup>.

وقد شهدت مؤلّفات الدانيِّ شيوعاً وذبوعاً في أوساط أهل الفنِّ، ولاقت قبولها عند أهل المشرقِ والمغربِ، ويأتي على رأسها كتاب (التيسير).

فقد قال عنه السخاويُّ:

(وَالتَّيْسِيرُ كِتَابٌ مَعْدُومُ النَّظِيرِ؛ لِلتَّحْقِيقِ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ وَالتَّحْرِيرِ، فَحَقَائِقُهُ لَائِحَةٌ كَفَلَقِ الصَّبَاحِ، وَجَوَادُهُ مَتَضَحَّةٌ غَايَةُ الْإِتِّضَاحِ) <sup>(٢)</sup>.

وجاء في إبراز المعاني لأبي شامة:

(وَقَدْ كَثُرَتِ التَّصَانِيفُ بَعْدَ ابْنِ مَجَاهِدٍ فِي ذِكْرِ قِرَاءَتِهِمْ، وَهِيَ مِنْ بَيْنِ مُصَنِّفِي وَجِيزٍ، وَكِتَابٌ مَطْوُولٌ، يَجْمَعُ طُرُقَهُمْ، وَأَخْبَارَهُمْ، وَرَوَايَاتِهِمْ، وَآلَ الْأَمْرِ إِلَى أَنْ صَنَّفَ كِتَابَ التَّيْسِيرِ لِأَبِي عَمْرٍو الدَّانِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، فَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ، وَصُرِفَتِ الْعِنَايَةُ إِلَيْهِ؛ لِمَا فِيهِ

(١) غاية النهاية (١/٢٢٥)، وانظر: شمول التعاريف لما أورده الداني في جامع البيان من نقول التصانيف د.

عمر بن يوسف عبد الغني، بحث محكم منشور في مجلة مجمع الملك فهد، العدد ٨، ١٤٣٠ هـ.

(٢) فتح الوصيد (١/٥).

من التَّنْقِيحِ والاختيار، والتَّحْرِيرِ والاختصارِ) (١).

ومما زادَ في شُهْرَتِهِ، وذياعِ صَيْتِهِ؛ وعلوِّ مكانتِهِ؛ نظْمُ الإمامِ الشاطبيِّ له في لامِيَّتِهِ: (حرزِ الأمانِ ووجهِ التَّهاني)، والتي أصبحتَ المعوَّلَ والمرجِعَ، والمأرزَ عندَ قرَّاءِ السَّبْعِ .

قال ابن خُلِّكان (ت ٦٨١هـ) في بيان منزلة هذه المنظومة:

(ولقد أبدعَ فيها كلَّ الإبداعِ، وهي عمدةُ قرَّاءِ هذا الزَّمانِ في نقلهم، فقلَّ من يشتغلُ بالقراءاتِ؛ إلَّا ويقدمُ حفظَها ومعرفتها، وهي مشتملةٌ على رموزِ خفيَّةٍ لطيفةٍ، وما أظنُّه سبقَ إلى أسلوبها) (٢).

(١) (ص ٨).

(٢) وفيات الأعيان (٧١/٤).

• الاختيار في عهد الإمام ابن الجزري (ت ٥٨٣٣هـ):

مدرسة الإمام ابن الجزري امتدادٌ في أصولها للمدرسة الدانيّة، وأعني بذلك: أن ابن الجزري عمّل على تحرير مسائل علم القراءات، وتنقيح أسانيدِها، وإنهاء معالم الخلاف فيها، وإعادة تأصيل الفن بركنيه (الرواية، والدّارية)، والعناية بجانب التجويد والأداء، وتراجم القراء.

وكل ذلك كان بعد رحلة علميّة طويلة لهذا الإمام، لقي خلالها سبعين شيخاً من الفنّ الأثبات، قرأ عليهم، وسمع منهم، وأخذ عنهم. ومن أظهر آثاره هذه المدرسة:

إثبات تواتر القراءات الثلاث المتّمة للعشرة (قراءة أبي جعفر، ويعقوب، وخلف البزار) فقد أصل ابن الجزري المسألة علمياً<sup>(١)</sup>، وألّف فيها كتاب (تجوير التيسير)؛ ليكون متمماً لعمل الداني في التيسير، ونظم في قراءة الثلاثة قصيدته اللامية (الدرة المضيئة). وتوج ما انتهى إليه السابقون من كبار أئمة الفن؛ بتأليف كتاب (النشر) من أمّهات كتب الرواية والأداء.

والذي قال في ديوانه:

(وإني لما رأيتُ الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من موفق يُوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونسبي غالب الروايات الصحيحة المذكورة؛ حتى كاد

(١) انظر: منجد المقرئين (ص ١٠١).

النَّاسَ لَمْ يَثْبَتُوا قَرَأْنَا؛ إِلَّا مَا فِي الشَّاطِئَةِ وَالتَّيْسِيرِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا قِرَاءَاتٍ سِوَى مَا فِيهِمَا مِنَ النَّزْرِ الْيَسِيرِ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَيَّ التَّعْرِيفُ بِصَحِيحِ الْقِرَاءَاتِ، وَالتَّوْقِيفُ عَلَى الْمَقْبُولِ مِنْ مَنْقُولِ مَشْهُورِ الرِّوَايَاتِ، فَعَمَدْتُ إِلَى إِثْبَاتِ مَا وَصَلَ إِلَيَّ مِنْ قِرَاءَاتِهِمْ، وَأَوْثَقَ مَا صَحَّ لَدَيَّ مِنْ رِوَايَاتِهِمْ - مِنَ الْأُئِمَّةِ الْعَشْرَةِ قِرَاءِ الْأَمْصَارِ، وَالْمُقْتَدَى بِهِمْ فِي سَالِفِ الْأَعْصَارِ -، وَاقْتَصَرْتُ عَنْ كُلِّ إِمَامٍ بِرَاوِيَيْنِ، وَعَنْ كُلِّ رَاوٍ بِطَرِيقَيْنِ، وَعَنْ كُلِّ طَرِيقٍ بِطَرِيقَيْنِ: مَغْرِبِيَّةً، وَمَشْرِقِيَّةً، وَمَصْرِيَّةً، وَعِرَاقِيَّةً؛ مَعَ مَا يَتَّصِلُ إِلَيْهِمْ مِنَ الطُّرُقِ، وَيَتَشَعَّبُ عَنْهُمْ مِنَ الْفُرُقِ.

وَجَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَسِيفَرُ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَلَمْ أَدْعُ مِنْ هَؤُلَاءِ الثُّبَاتِ الْأَبْثَاتِ حَرْفًا إِلَّا ذَكَرْتُهُ، وَلَا خَلْفًا إِلَّا أَثَبْتُهُ، وَلَا إِشْكَالًا إِلَّا بَيَّنَّتهُ وَأَوْضَحْتُهُ، وَلَا بَعِيدًا إِلَّا قَرَّبْتُهُ، وَلَا مَفْرَقًا إِلَّا جَمَعْتُهُ وَرَتَّبْتُهُ؛ مِنْبَهًا عَلَى مَا صَحَّ عَنْهُمْ وَمَا شَدَّ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ مِنْفَرِدًا وَفَدًّا؛ مُلْتَزِمًا لِلتَّحْرِيرِ وَالتَّصْحِيحِ، وَالتَّضْعِيفِ وَالتَّرْجِيحِ؛ مُعْتَبِرًا لِلْمَتَابِعَاتِ وَالشُّوَاهِدِ؛ رَافِعًا إِيَّاهُمْ التَّرْكِيبَ بِالْعَزْوِ الْمُحَقَّقِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ جَمَعَ طُرُقًا بَيْنَ الشَّرْقِ وَالغَرْبِ، فَرَوَى الْوَارِدَ وَالصَّادِرَ بِالْغَرْبِ، وَانْفَرَدَ بِالِاتِّقَانِ وَالتَّحْرِيرِ، وَاشْتَمَلَ جِزْءًا مِنْهُ عَلَى كُلِّ مَا فِي الشَّاطِئَةِ وَالتَّيْسِيرِ؛ لِأَنَّ الَّذِي فِيهِمَا عَنِ السَّبْعَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ طَرِيقًا، وَأَنْتَ تَرَى كِتَابَنَا - هَذَا - حَوَى ثَمَانِينَ طَرِيقًا تَحْقِيقًا؛ غَيْرَ مَا فِيهِ مِنْ فَوَائِدَ لَا تَحْصَى وَلَا تَحْصُرُ، وَفَوَائِدَ أُدْخِرْتُ لَهُ فَلَمْ تَكُنْ فِي غَيْرِهِ تُذَكَّرُ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ نَشْرُ الْعَشْرِ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدِمَاتٌ قِيلَ لَهُ: حَيِّيَ بِالنَّشْرِ<sup>(١)</sup>.

(١) النشْر (٤٨/١ - ٥٠)، وانظر للمزيد: رسالة منهج الإمام ابن الجزري في كتابه النشْر مع تحقيق قسم من

الأصول، د. السالم الجكني.

وأكمل ابنُ الجزريِّ عملهَ الفائقَ، وصنَّعهُ الرَّائِقَ بنظمِ (طَبِيبَةِ النَّشْرِ).  
 (ولم يذكر المصنّف في هذه الطُّرُق؛ إِلَّا من ثبت عنده، أو عند من قبله عدالتُه،  
 ولَقِيَه لمن أخذ عنه، وصحَّت معاصرته، وهذا التزامٌ لم يقع لغيره من أئمّة هذا الفنِّ،  
 ومن نظرَ أسانيدَ القراءاتِ، وأحاطَ بتراجمِ الرُّوَاةِ وأسانيدِ الرُّوَاياتِ؛ عرَفَ قدرَ ما  
 حرَّرَ المصنّفُ ونقَّحَ، واعتبرَ وصحَّحَ، - فجزاه الله عما فعل خيراً -، فلقد أحيَا من هذا  
 العِلْمِ ما كان قد مات، وصيَّرَ ما فاتَ كأنه ما فاتَ، وأقامَ من معالِمه ما كان قد اندرسَ،  
 وقوِّمَ من بنيانه ما كان قد انعكسَ) (١).

وَبَقِيَ عَمَلٌ من خَلْفِ الإمامِ ابنِ الجزريِّ من رجالِ القراءَةِ والإقراءِ؛ العكوفُ  
 على مصنّفاته، والانكبابَ على مؤلّفاته، والأخذَ بتحقيقاته، والتَّعوِيلَ على اختياراته.  
 واشتهر علمُ (التَّحْرِيْرَاتِ) الذي يُعْنَى بعزو أوجهِ القراءاتِ والرُّوَاياتِ إلى طُرُقِهَا،  
 ومصنّفاتها، وبيانِ الجائزِ، والممنوعِ حالِ الإقراءِ (٢).

ومن أشهر العلماءِ الأفاضِلِ الذين أفنوا أعمارهم في دراسةِ كتابِ (النَّشْرِ):  
 العلامَةُ مصطفى الأزميريُّ (ت ١١٥٥ هـ)، فقد قالَ عنه العلامَةُ مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ المتولِّيِّ  
 (ت ١٣١٣ هـ):

(هو سيّدٌ من بحث في الشأنِ وبصَّرَ، وأجادَ في القولِ وما قصَّرَ، من وقَفَ على  
 كلامه عرفَ فضلُه، وإنَّما يعرفُ الفضلُ من النَّاسِ ذُووه، وناهيكَ برجلٍ تصدَّى

(١) شرح طيبة النشر للنويري (١/٢٠٨-٢٠٩).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق متن طيبة النشر، للشيخ مُحَمَّدُ بنِ تميمِ الزعبي (ص ٢-١٥).

لتحرير كتابي النُّشْر والطَّيْبَة - جميعاً -، وهذه خصيصةٌ اختصَّ بها، فلم يزاحمهُ فيها أحدٌ، فللهُ درُّه من عالمٍ محقِّقٍ، ضابطٍ ثقةً، وفوقِ الثَّقة بدرجاتٍ، قد أوضحَ المشكَّلاتِ، وصيَّرَ الخفيَّاتِ ببذله المجهودِ في طلبِ المقصودِ، فكان وجُودهُ رحمةً، وبقيت آثارُهُ رحمةً، - فرضي اللهُ عنه وأرضاهُ، وسقاهُ من الكوثرِ وأرواهُ-، بما تطوَّلَ على الأُمَّةِ بأوَّلِي مَا تصرَّفَ إليه الهمةُ؛ فمن سرَّه أن يكونَ من أهلِ التَّحقيقِ، والدِّرايةِ والتَّدقيقِ؛ فليبادرْ إلى كلامه الوثيقِ النَّميقِ (١).

والعلامة محمد المتولي - في هذا المجال - من فُرسانِ الميدانِ، وأقطابِ العيانِ، تقريراً وتحقيقاً، وتحريراً وتدقيقاً، وآراؤه في التَّحقيقِ عند غيره معتمدٌ، ومرجعٌ ومستندٌ (٢).

ولا يزالُ بابُ الدِّراسةِ والتَّنقيحِ، والفحصِ والتَّصحيحِ مفتوحاً أمامَ القراءِ الفُطناءِ، والباحثين الألباءِ (٣).

(١) الروض النضير، تحقيق د. خالد أبو الجود (ص ١١٨).

(٢) انظر للمزيد: الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، د. إبراهيم الدوسري.

(٣) انظر - مثلاً -: تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة للشيخ عبد الرازق موسى، المنهاج في الحكم على القراءات، د. إبراهيم الدوسري.

## المبحث الرابع: حكم الاختيار في القراءات.

تلخص - مما سبق - أنّ الاختيارَ ظاهرةٌ أصيلةٌ مرّت بها القراءاتِ القرآنيّة، وأنّها مثلت منهاجاً عملياً سهّلاً على القراء انتقاءَ القراءة التي يُعلّمونها للناس؛ لصعوبة استيعابهم كلّ المرويّ عن الصّحابة، وأنّها ترتبطُ في أصل جوازها بإنزال القرآن على سبعة أحرفٍ.

وأنّ نطاق الاختيارِ ضاق بعد تأليف ابن مجاهدٍ لكتاب السّبعة في المائة الثالثة، وأنّ علم القراءة شهدَ نقلةً نوعيّةً مع ظهور مدرسة الدانيّ الأثريّة، وأنّ باب الرواية ختم بابن الجزريّ.

فهل مجال الاختيار في القراءة لا يزال مفتوحاً إذا توافرت شروطه، أم أنّ بابهُ أُوصد؟  
من أوائل من فطنَ لهذه المسألة الإمام أبو الفضل الرّازي، حيثُ قال في كتاب معاني الأحرف السّبعة:

(وليعلم أنّ ليس المراعى في الأحرف السّبعة المنزلة عدداً من الرّجال دون آخرين، ولا الأزمنة، ولا الأمكنة، وأنّه لو اجتمع عددٌ لا يحصى من الأمّة؛ فاختر كلُّ واحدٍ منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرّد طريقاً في القراءة على حدة - في أيّ مكان كان، وفي أيّ أوان - أراد بعد الأئمّة الماضين في ذلك بعد أن كان ذلك المختارُ بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار، لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السّبعة المنزلة؛ بل فيها

مَتَّسَعٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر منه:

(فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ لِبَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ أَنْ يَخْتَارَ الْحُرُوفَ، وَيَتَوَسَّعَ فِيهَا؟

فالجواب:

له ذلك، فأما الائتِمامُ به بذلك؛ فلا يجوزُ بحالٍ من الأحوال، فإنه إن خالفَ الأعلامَ من الأئمة؛ فقد خرجَ عن شرائط الاختيارِ، وإن تردَّدَ في حروفهم؛ فقد سبقه إلى ذلك أبو حاتم، وأبو عبيدٍ، وخلفٌ، وغيرهم، وفازوا بالأحسنِ تردُّداً.

ومثل ذلك ممن يتعاطاهُ يكون من الغباوة، والإعجابِ، ونتائج الغفلة، وفاعله وإن لم يُعَرَّبْ؛ فيوشكُ أن يسقط؛ إذا رام أن يقدم ما اختاره بتأخير العلماء<sup>(٢)</sup>.

ومفهوم قول أبي الفضل:

أنَّ الأصلَ في الاختيارِ هو الجوازُ مادامَ في فلكِ المأثور؛ بشرطِ أن لا يكون بقصدِ الشُّهرة، والائتِمامِ.

وبذلك يتضح الفرقُ بين اختيارِ الأئمة المتقدمين، ومن خلفهم، فاختيارُ القراءِ الأوائلِ كالسبعة أو العشرة؛ كان ينبعُ من المصادرِ والوجوه، أمَّا اختيارُ من بعدهم فهو دائرٌ في نطاقِ حروفِ الأئمة السبعة أو العشرة؛ لأنَّ الإجماعَ وقعَ على الاعتمادِ عليهم، والأخذِ بما صحَّ عنهم<sup>(٣)</sup>.

(١) (ص ٣٢٨-٣٢٩).

(٢) (ص ٤٥٣).

(٣) انظر: تاريخ القراءات القراءات د. عبد الهادي الفضلي (ص ١٠٦).

- والجزء الأخير من كلام الإمام الرازي يفسر الأول ويقيده، ولم أقف على من سبقني على إيراده، ويكثر في الكتابات إيراد الجزء الأول من كلامه؛ لأنه مذكور في النشر - (١).

والذي يظهر - لي - بعد التأمل والنظر:

أنه لا اختيار في الحقيقة بعد توضيح معالم المقروء به، والمعول عليه؛ وإنما هو خلط وتوفيق، وتركيب وتلفيق من حروف السبعة أو العشرة.

وأهل الأداء منقسمون في حكم التركيب بين المانعين، والمجيزين، والكارهين.

قال العلامة أبو القاسم النويري (ت ٨٥٧هـ) في شرح الدرّة المضيّة:

(والقراءة بخلط الطرق وتركيبها حرام، أو مكروه، أو معيب) (٢).

وقد حرّر الإمام ابن الجزري هذه المسألة، فقال - بعد أن نقل كلام غيره في حكم

تركيب القراءات بعضها ببعض -:

(والصواب - عندنا - في ذلك:

التفصيل، والعدول بالتوسط إلى سواء السبيل فنقول: إن كانت إحدى القراءتين

مرتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم، كمن يقرأ:

[فَلَقَّيْءٌ أَدْمُ مِنْ رَبِّيهِ كَلِمَاتٍ ز بِالرَّفْعِ فِيهَا، أَوْ بِالنَّصْبِ آخِذَا رَفَعَ] [ءَادُمُ ز من قراءة

(١) انظره: (٤٣/١ - ٤٤).

(٢) (١٥٤/١).

غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَرَفَعَ ﴿كَلِمَاتٍ﴾ مِنْ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَنَحْوِ: [ وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا ] بِالْتَّشْدِيدِ  
مَعَ الرَّفْعِ، أَوْ عَكْسِ ذَلِكَ، وَنَحْوِ:

[ } ~ Z وشبهه مما يركب بها لا تجيزه العربية، ولا يصح في اللغة، وأمّا ما لم  
يكن كذلك؛ فإننا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية،  
فإنه لا يجوز - أيضًا - من حيث إنه كذب في الرواية، وتخليط على أهل الدراية، وإن لم  
يكن على سبيل النقل؛ بل على سبيل القراءة والتلاوة، فإنه جائز صحيح مقبول لا منع  
منه، ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه  
تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام؛ إذ كل من عند الله نزل به  
الروح الأمين على قلب سيد المرسلين؛ تخفيفاً عن الأمة، وتهويناً على أهل هذه الملة، فلو  
أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة؛ لشق عليهم تمييز القراءة الواحدة، وانعكس  
المقصود من التخفيف، وعاد بالسهولة إلى التكليف (١).

(١) النشر (١/١٨-١٩).

# القسم الأول (النظري):

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دراسة شخصية الإمام أبي عمرو الداني.

الفصل الثاني: دراسة الاختيار عند أبي عمرو الداني.

الفصل الثالث: منهج أبي عمرو الداني في نقد الآثار، وتصحيح الأخبار.

## الفصل الأول:

# دراسة شخصية الإمام أبي عمرو الداني

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لأبي عمرو الداني.

المبحث الثاني: أثر الإمام أبي عمرو الداني على من بعده.

## المبحث الأول:

### ترجمة موجزة لأبي عمرو الداني<sup>١٤</sup>

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده.

المطلب الثاني: نشأته، ورحلته في طلب العلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: وفاته.

## المبحث الأول: ترجمة موجزة لأبي عمرو الداني<sup>(١)</sup>

### المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده

هو الإمام الحافظ المجوّد الفائق، المقرئ المحرّر الحاذق:  
عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأمويّ، مولاهم، المالكيّ، الأندلسيّ،

(١) لم أكنُ بدعا في كتابة هذه الترجمة؛ بل سبقني إليها باحثون كثرة؛ وقد صُدّرت بها كتب الداني المحقّقة، وألّفت فيها رسائل علمية؛ لذا سأجتهد في الإيجاز - كما جرت العادة في مثل هذه الحالات -، وإيراد ماجد من معلومات.

وأذكر من مصادر ترجمته مترتبة ترتيبا أبجدياً:

- أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات، أطروحة دكتوراة د. حسين العواجي، (ص ٢٣-٢٠٣).
- الأعلام للزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، (٤/٢٠٦).
- الإمام أبو عمرو الداني وكتابه (جامع البيان في القراءات السبع)، د. عبد المهيمن الطحان.
- الصلة لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، (٢/٣٨٥ - ٣٨٧).
- إنباه الرواة للقفطي (ت ٦٤٦هـ)، (٢/٣٤١ - ٣٤٢).
- تذكرة الحفاظ للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، (٣/١١٢٠ - ١١٢١).
- جذوة المقتبس للحميدي (ت ٤٨٨هـ)، (ص ٢٨٦ - ٢٨٧).
- سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، (١٨/٧٧ - ٨٣).
- طبقات المفسرين للداودي (ت ٩٤٥هـ)، (١/٣٧٣ - ٣٧٦).
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، (٢/٧٣٩ - ٧٤١).
- معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، (١٢/١٢١).
- معرفة القراء الكبار للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، (١/٤٠٦ - ٤٠٩).
- مقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، (٣/٩٩٥).
- مقدمة تحقيق (التحديد في الإتقان والتجويد)، د. غانم قدوري، (ص ٧-٤١).
- شذرات الذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، (٣/٢٧٢).
- قراءة الإمام نافع عند المغاربة، د. عبد الهادي حميتو، (٧/١١ - ٣٧٥).

القرطبي، الصيرفي، الداني.

وعلى هذا أطبقت المصادر الأصيلة في ترجمته.

والأموي: نسبة إلى بني أمية<sup>(١)</sup>، وكان من مواليتهم.

والأندلسي: نسبة إلى بلاد الأندلس.

والقرطبي: نسبة إلى قرطبة مآرز خلافة بني أمية، وسرير ملكهم، وأكبر مدن بلاد

الأندلس<sup>(٢)</sup>، ومنها ينحدر، جاء في إبراز المعاني لأبي شامة:

(ومصنّف التيسير: هو الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، وأصله من قرطبة)<sup>(٣)</sup>.

والداني: نسبة إلى مدينة (دانية) إحدى مدن الساحل الشرقي لبلاد الأندلس<sup>(٤)</sup>.

والمالكي: نسبة إلى المذهب الفقهي السائد في وقته، ومن الأدلة على ذلك قوله في

الأرجوزة المنبهة:

وَاعْتَمِدْ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ إِذْ قَدْ حَوَى عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ

فِي الْفِقْهِ وَالْفُتْيَا إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى وَصَحَّ النُّقْلُ وَعِلْمٌ مِّنْ مَّضَى<sup>(٥)</sup>.

والصيرفي: نسبة إلى من يتعامل بالذهب.

جاء في كتاب الأنساب لأبي سعيد السُّمعاني (ت ٥٦٢هـ):

(١) انظر: الأنساب (١/٢٠٩).

(٢) انظر: معجم البلدان (٤/٣٢٤).

(٣) (ص ٥٠).

(٤) انظر: معجم البلدان (٢/٤٣٤).

(٥) (بيت رقم: ٥٠٨-٥٠٩).

(الصَّرَافُ: بفتح الصَّاد المهملة، وتشديد الرَّاء، وفي آخرها الفَاء، هَذِهِ حَرْفَةٌ لجماعة؛ يبيعون الذَّهَبَ بالفضَّة، أو يَزْنُون وَيبيعون الذَّهَبَ بالذَّهَبِ متفاضلاً، ويقال لهم: الصَّيارفَةُ - أيضاً-) (١).

وزادَ الإمامُ أبو داودَ سُليمانَ بنَ نِجَاحٍ (ت ٤٩٦ هـ) نسبةً لشيخه الدانيِّ، جاءَ ذلكَ عند قولهِ في مختصر التَّبين:

(قال أستاذنا الحافظُ أبو عمرو القرشيُّ) (٢).

وَ(القرشيُّ)، نسبةً إلى قُرَيْشٍ، التي يَرجعُ إليها بنو أميَّةَ نسباً.

وذكرها - كذلك - الإمامان: ابنُ الباذشِ الغرناطيُّ (ت ٥٤٠ هـ) في كتابِ الإقناعِ في القراءات السَّبع (٣)، وأبو عبد الله المجاصيُّ (كان حيًّا سنة ٧٤٣ هـ) في شرحه على الدرر اللوامع (٤).

والإمامُ أبو عمرو: قرطبيُّ المولد والنشأة، وقد لُقِّبَ في حياته بالصَّيرفيِّ، أو بابن الصيرفيِّ، وغلبَ عليه بعد وفاته لُقِّبَ الدانيُّ نسبةً إلى (دانية)، والتي استوطنها في السَّنوات الأخيرة من حياته؛ حتَّى نُسبَ إليها.

جاءَ في ترجمة الدانيِّ في معرفة القراءِ للحافظِ الذهبيِّ (٧٤٨ هـ):

(١) (٣٦١/٨).

(٢) (١٥١/٢).

(٣) انظره: (٤٨/١).

(٤) انظره: (٨٥/٢).

(المعروفُ في زمانه بابن الصَّيرفي، وفي زماننا بأبي عمرو الداني؛ لنزوله بدانية) (١).

وفي برنامج أبي القاسم بن يوسف التَّجيبِي (ت ٧٣٠هـ) مانصُّه:

(و لم يكن - رحمه الله - من دانية، ولكنه نزلها، وأقرأ بها؛ فشهر بذلك، وكان قرطبيًا سكن منها برَبَضٍ (قوتَه راشه) بحومة مسجد ابن أبي لُبدة، و كان أبوه صيرفيًا - رحمه الله عليهما-) (٢).

وأما تكتُّبه بـ (أبي عمرو)؛ فلم تُسَعَفِ المَصَادِرُ في بيان سبب هذه الكنية؛ بل إنَّها لم تذكر من ذريته؛ إلا ابنه أبا العباس أحمد، الذي قرأ على والده، وتصدَّر للإقراء، وأخذ عنه (٣).

وقد اختلف المؤرِّخون في تحديد سنة مولد الإمام الداني:

فجُلُّ المَصَادِرِ التي ترجمت له ذكرت أنه ولد سنة (٣٧١هـ - ٩٨١م)، وهو الذي

نقله ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ) في الصلَّة عن الداني، حيث قال:

(سمعتُ أبي - رحمه الله - غير مرَّة يقول:

إني ولدتُ سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة) (٤).

وبهذا قطع الإمامان الذهبي، وابن الجزري في ترجمته.

وذكر ياقوت الحموي (ت ٦٢٨هـ) فيما رواه عن سُلَيْمان بن نجاح أن الداني ولد

(١) (٤٠٦/١).

(٢) (ص ٣٦).

(٣) انظر: غاية النهاية (١/١٣٨-١٣٩).

(٤) انظره: (٢/٣٨٥-٣٨٧).

سنة (٣٧٢هـ - ٩٨٢م) (١).

والظاهرُ في أنَّ سببَ الخلافِ:

هُوَ ولادةُ الدانيِّ في آخرِ من سنَّةِ (٣٧١هـ)، فاعتُبرَ الكسرُ في روايةِ القائِلين أنَّه وُلِدَ (سنة ٣٧٢هـ) (٢).

ولم تنصَّ المصادرُ على تحديدِ مسقطِ رأسِ الدانيِّ، لكنَّها ذكرتُ منشأهُ بمدينة قرطبة، والأقربُ أنه وُلِدَ فيها؛ لاسيَّما أنَّه لُقِّبَ بالقرطبيِّ (٣).

(١) معجم الأديباء (١٢٧/١٢).

(٢) انظر: أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات (ص ٣٢).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب التحديد للداني، د. غانم قدوري (ص ٩).

## المطلب الثاني: نشأته، ورحلته في طلب العلم.

نشأ الإمام الداني وترعرع في مدينة قرطبة، وهي يومئذ قاعدة الخلافة الأموية في الأندلس، ويتولى الحكم فيها المنصور محمد بن أبي عامر الحاجب، والذي كان حسن التدبير والسياسة<sup>(١)</sup>.

وتدل أخبار أبي عمرو على أنه حفظ القرآن، وتلقى مبادئ العلم، والمعارف في سن مبكرة، وأخذ في طلب العلم، وحضور مجالس العلماء، والسماع منهم، والتدوين عنهم، وهو في نحو الخامسة عشرة<sup>(٢)</sup>.

ولم يبلغ الداني سن العشرين؛ إلا وقد استكمل عرض القراءات السبع على قراء بلده<sup>(٣)</sup>.

ومما ساعد الداني على التحصيل العلمي وفي وقت مبكر؛ كونه تربى في بيت علمي، فأبوه سعيد بن عثمان من المحدثين، وقد ترجم له ابن بشكوال في الصلة بقوله: (سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، من أهل قرطبة، يكنى أبا عثمان، وهو والد الحافظ أبي عمرو المقرئ حدث عنه ابنه أبو عمرو بحكايات عن شيوخه)<sup>(٤)</sup>.

كما أن خاله محمد بن يوسف من علماء القراءات في زمانه، وقد ترجم له الذهبي

(١) انظر: تاريخ ابن خلدون (٤/١٤٧).

(٢) انظر: معجم الأدباء (١٢/١٢٥).

(٣) انظر: معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني، د. حميتو (ص ٨٢).

(٤) (١/٢٠٧).

في المعرفة بقوله:

(محمّد بن يوسف بن محمّد، أبو عبد الله الأمويّ، مولا هم، القرطبيّ، النجّاد، المقرئ، خال أبي عمرو الدانيّ، وكان من أهل الضبط، والإتقان، والمعرفة بما يُقرئ مع نصيب وافر من العربية، وعلم الفرض والحساب) (١).

وتجول الدانيّ في بلاد الأندلس؛ ليأخذ عن شيوخها مختلف الفنون والمعارف، ثمّ تآقت نفسه للرحلة إلى بلاد المشرق؛ للاستزادة من علمائها، والأخذ عن قرّائها.

وقد حدّث الدانيّ عن رحلته المشرقيّة في طلب العلم، فقال - فيما نقله عنه ابن بشكوال في الصلّة:

(وابتدأت - أنا - بطلب العلم بعد سنة خمسٍ وثمانين، وأنا ابن أربع عشرة سنة، وتوجّهت إلى المشرق؛ لأداء فريضة الحجّ يوم الأحد الثاني من المحرم سنة ثمانٍ وتسعين، وحجّجت سنة ثمانٍ، وقرأت القرآن، وكتبت الحديث، وغير ذلك في هذين العامين، وانصرفت إلى الأندلس سنة تسعٍ وتسعين، وهي ابتداء الفتنة الكبرى التي كانت بالأندلس، ووصلت إلى قرطبة في ذي القعدة سنة تسعٍ وتسعين، والحمد لله على كلّ حال) (٢).

ونقل الحمويّ في معجم الأدباء عن ابن نجاح عن الدانيّ - تفاصيل أكثر لأحداث

(١) (١/٣٨٨-٣٨٩) بتصرف يسير.

(٢) (٢/٤٠٧).

هذه الرحلة المشرقية، فقال:

(وابتدأت في طلب العلم سنة ست وثمانين، وتوفي أبي في سنة ثلاث وتسعين في جمادى الأولى، فرحلت إلى المشرق في اليوم الثاني من المحرم يوم الأحد، في سنة سبع وتسعين، ومكثت بالقيروان أربعة أشهر، ولقيت جماعة وكتبت عنهم.

ثم توجهت إلى مصر، ودخلتها اليوم الثاني من الفطر من العام المؤرخ، ومكثت بها باقي العام، والعام الثاني، وهو عام ثمانية إلى حين خروج الناس إلى مكة، وقرأت بها القرآن، وكتبت الحديث، والفقه، والقراءات، وغير ذلك عن جماعة من المصريين، والبغداديين، والشاميين، وغيرهم.

ثم توجهت إلى مكة، وحججت، وكتبت بها عن أبي العباس أحمد البخاري، وعن أبي الحسن بن فراس، ثم انصرفت إلى مصر، ومكثت بها شهراً، ثم انصرفت إلى المغرب، ومكثت بالقيروان شهراً.

ووصلت إلى الأندلس أول الفتنة، بعد قيام البرابرة على ابن عبد الجبار بستة أيام في ذي القعدة سنة تسع وتسعين، ومكثت بقرطبة إلى سنة ثلاث وأربعمئة، وخرجت منها إلى الثغر، فسكنت سر قسطة سبعة أعوام، ثم خرجت منها إلى الوطة، ودخلت دانية سنة تسع وأربعمئة، ومضيت منها إلى ميورقة في تلك السنة نفسها؛ فسكنتها ثمانية أعوام، ثم انصرفت إلى دانية سنة سبعة عشر وأربعمئة<sup>(١)</sup>.

ولا ريب أن الداني لم يستوف في هذه العجالة أسماء كل المناطق والبلاد التي رحل

(١) (١٢/١٢٤-١٢٥).

إليها، وإنما اكتفى بذكر أهم محطات تلك الرحلة.

وآثر أبو عمرو دانية للإقامة دون غيرها؛ لما تمتعت به من أمنٍ واستقرارٍ؛ بخلافِ  
مُدنِ الأندلسِ الأخر التي اشتعلت فيها نيران الفتن والإحْن، ولما رأى فيها من انتعاشٍ  
ونشاطٍ في مجال الإقراء في ظلِّ إمارةٍ مُجاهدِ العامريِّ (٤٠٥-٤٣٧هـ) - والذي كان  
محبًّا للعلم وأهله؛ ولفنِّ القراءات والرواية -، (فأقام الداني في شرقِ الأندلسِ يقرئُ  
بكتابِ التيسيرِ)<sup>(١)</sup>.

وقضى الإمام أبو عمرو في دانية ما بقي له من النَّحْبِ، ودامت فترةُ إقامته فيها  
سبعةً وعشرين عامًا، وإليها نُسب، وفيها وافاه الأجلُ.

(١) منجد المقرئين (ص ١٠٥).

## المطلب الثالث: شيوخه.

تلمذ الإمام الداني على كوكبة نيّرة من الأعلام الأثبات في بلاد الأندلس وخارجها، وأخذ عنهم في العقيدة، والفقه، والحديث، والقراءات، والرّسم. وشيوخ الداني كثر، ومواطنهم متعدّدة؛ نتيجة لرحلاته، وطوافه في كثير من البلدان، وقد عقد الداني فصلاً في (الأرجوزة المنبهة) التي نظمها أثناء إقامته في ميورقة سنة ٤١١ هـ، ذكر فيه عدد الشيوخ الذين أخذ عنهم مختلف الفنون، واقتصر فيها على تسمية سبعة عشر شيخاً من مشاهير من أخذ عنهم<sup>(١)</sup>.

وقال في ختم ذلك الباب:

وَجَمَلُهُ الَّذِينَ قَدْ كَتَبْتُ	عَنْهُمْ مِنَ الشُّيُوخِ إِذْ طَلَبْتُ
مِنْ مَقْرِي وَعَالِمِ فَقِيهِ	وَمُعَرَّبِ مُحَدِّثِ نَبِيهِ
تَسْعُونَ شَيْخًا كُلَّهُمْ سُنِّي	مُوقَّرٌ مَبَجَّلٌ مَرُضِي
مُهَذَّبٌ فِي هَدْيِهِ نَبِيْلٌ	مُسْتَمْسِكٌ بَدِينِهِ جَلِيْلٌ <sup>(٢)</sup> .

وفي بعض نسخ الأرجوزة: (سبعون شيخاً) .

ومن نظر في كتب الإمام الداني؛ أدرك أنه لم يرو عن كل شيوخه، وفي كل مؤلف زيادات متفاوتة، وأسماؤ تذكُر في كتاب دون آخر.

(١) انظر: الأرجوزة المنبهة (بيت رقم: ٢٢-٣٤).

(٢) المصدر السابق (بيت رقم: ٣٨-٤١).

ولم تستوفِ كُتُبُ التَّراجمِ الأصيلِ عدَّهم.

ففي معرفة القراء لم يذكر الذهبى من شيوخ الداني؛ سوى خمسة عشر شيخاً، - هم مشاهير من أخذ عنهم علم القراءة والأثر - (١).

واقصر ابن الجزري في غاية النهاية على ذكر ثلاثة عشر شيخاً، اشترك في أكثرهم مع الذهبى (٢).

وهنا منشأ الصعوبة في الأمر، ولم يبق أمام الباحثين والمحققين سبيل؛ إلا بالتنقيب في إرث الداني ومؤلفاته، وجمع أسماء شيوخه من خلال أسانيدِه ونقولاته.

وقد ذكر الدكتور غانم قدوري الحمد في مقدمة تحقيق كتاب:

(التحديد) أنه أحصى قريباً من ستين اسماً من شيوخ الداني (٣).

ووضع الدكتور عبد المهيمن الطحان في كتابه: (الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان) قائمة بأسماء شيوخه؛ فأحصى منهم واحداً وخمسين شيخاً (٤).

وأورد الأستاذ محمد بن مجقان الجزائري في مقدمة تحقيق منظومة:

(الأرجوزة المنبّهة) سبعة وستين شيخاً (٥).

وقدّم الدكتور عبد الهادي حميتو دراسةً جامعةً في هذا الموضوع؛ تمثلت بوضع

(١) انظر: معرفة القراء (١/٤٠٦-٤٠٩).

(٢) انظر: غاية النهاية (٢/٧٣٩-٧٤١).

(٣) انظره: (ص ١٤).

(٤) انظره: (ص ٣٧-٤١).

(٥) انظره: (ص ١٨-٢٤).

معجم ألفبائي لشيخ الداني، وأحصى فيه سبعة وثمانين شيخاً للداني، وترجم لكل واحد منهم، وطرزه بنقولات قيّمة، وتعليقات بصيرة، وجلّ أخطاء من سبقه من الباحثين، واستدرك عليهم ما وقعوه فيه من خلطٍ وتحريفٍ، ووهمٍ وتصحيفٍ.

وقال في ختمه:

(فهؤلاء سبعة وثمانون شيخاً ممن ثبت - عندي - أنه قرأ عليهم، أو سمع منهم، أو أجازوا له، وبقي الشك - عندي - في أسماء يسيرة جداً، وجدت بعض محققي تراثه قد ذكرها مما كنت قد ذكرته -أنفأ- في ترجمتي له في دراستي التي نلت بها الدكتوراه، ثم بدا لي أن مستندي في عدّها لا يبعث على الاطمئنان واليقين؛ فتركتها وعدلت عنها.

وإذا صحّت الرواية التي روي بها البيت الذي تقدّمت الإشارة إليه في ذكر أبي عمرو لأشهر مشيخته في صدر أرجوزته المنبّهة، وكان الصواب فيها: (تسعون) لا (سبعون) في قوله:

تَسْعُونَ شَيْخًا كُلَّهُمْ سُنِّيٌّ      مُوقَّرٌ مُبَجَّلٌ مَرُضِيٌّ

فإننا نكون قد قاربنا العدد المذكور، ولم يفتنا في هذا المعجم - بحمد الله وتوفيقه -؛ إلا اليسير<sup>(١)</sup>.

وعند التأمل في أسماء شيخ الداني الذين أسند عنهم علم القراءات ورواياته؛ يتبين أن جلّهم ممن أخذ عنهم في رحلاته خارج الأندلس، ويبدو أن أبا عمرو لم يجد في المشيخة الأندلسية في زمنه التحرير والضبط الذي يعتمد عليه، ويتطلّع إليه.

(١) انظر: معجم شيخ الحافظ أبي عمرو الداني (ص ٢٥٧)، ط ١، ١٤٣٢هـ.

وآثر - في الأغلب - الإسنادَ عَمَّنْ لِقِيَهُ من مشايخِ علمِ القراءةِ في مصرَ<sup>(١)</sup>.  
وسأقتصرُ في هذه الإطالةِ الوجيزةِ على ذكرِ شيوخِ الدانيِّ الذين أخذَ عنهم  
الحروفَ روايةً أو تلاوةً، وكانَ عليهم مدارُ أسانيدِهِ في الجامع، والتيسير، والمفردات،  
والتعريف، وهُم كآلآتي مرتَّبون على الأقدمِ وفاةً:

١/ الإمامُ أبو الحسنِ طاهرُ بنِ عبدِ المنعمِ بنِ غلبونَ، الحلبيُّ، نزيلُ مصرَ (ت ٣٩٩هـ).  
أستاذُ عارف، وثقةٌ ضابط، وحجَّةٌ محرَّر، ومؤلفُ التذكرةِ في القراءاتِ الشَّمان،  
ومن كبارِ القراءِ في الديارِ المصريَّة، ومقرئُ جامعِ المُسطاطِ<sup>(٢)</sup>.  
قال عنه الدانيُّ - فيما نقله ابنُ الجزريِّ في الغاية -:

(لم يرَ في وقتهِ مثلهُ في فهمِهِ، وعلمِهِ، مع فضلِهِ، وصدقِ لهجتهِ، كتبنا عنه كثيرًا،  
وتوفيَّ بمصرَ لعشرِ مَضيْن من شوالِ سنةِ تسعٍ وتسعينَ وثلاثِ مائةٍ)<sup>(٣)</sup>.  
وأكثرُ الدانيُّ الإسنادَ عنه، وأخذَ عنه قراءةَ يعقوبَ من روايةِ روحٍ<sup>(٤)</sup>.  
ومجموعُ أسانيدِ الدانيِّ عنه في الجامعِ ثلاثةٌ وعشرونَ إسنادًا بإسقاطِ المكرَّر<sup>(٥)</sup>.

٢/ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ، أبو مُسلمِ البغداديِّ، نزيلُ مصرَ (ت ٣٩٩هـ).  
إمامٌ معمرٌ، عالي السَّنَدِ، ولم يدركِ الدانيُّ من أصحابِ أبي بكرِ بنِ مجاهدٍ سواه،

(١) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٢٢/٧).

(٢) انظر: معرفة القراء (٣٦٩/١).

(٣) (٥١٧/٢).

(٤) انظر: مفردة يعقوب للداني (ص ٢٠).

(٥) انظر: الإمام أبو عمرو والداني وكتابه جامع البيان (ص ٤٢).

وكان يشتهر بـ(كاتب ابن مجاهد)، ولم يعرض الداني القراءة عليه، وإنما أخذ عنه الحروف رواية لا تلاوة، وتوفي في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاث مائة<sup>(١)</sup>.  
وقد بلغت طرق الداني في الجامع عن أبي مسلم ستين طريقاً، وبلغ مجموع أسانيده عنه فيه مائة وستة وأربعين بإسقاط المكرر<sup>(٢)</sup>.

٣/ فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح، الحمصي، ثم المصري (ت ٤٠١هـ).

الأستاذ الكبير، الضابط، الثقة، وعمدة الداني في عرض القراءة<sup>(٣)</sup>.

وأهم شيوخه المشرقيين في علم القراءات، والعد، والرسم.

ويكثر الداني في كتبه من الثناء على أبي الفتح، من ذلك قوله في مفردة يعقوب -

التي أسندها عنه:-

(وكان من أضبط أهل زمانه بهذه القراءة، وغيرها من القراءات؛ عرف ذلك

الخاص والعام من أهل بلده، وغيرهم من أهل الرّحالين، والقادمين)<sup>(٤)</sup>.

وقوله في الإدغام الكبير:

(وكان شيخنا أبو الفتح - رحمه الله تعالى - من أضبط الناس، وأعرفهم بخفيّه،

وجليّه، ومطرده، وشاذّه)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: معرفة القراء (٣٥٩/١)، غاية النهاية (٩٩٠/٢).

(٢) انظر: الإمام أبو عمرو والداني وكتابه جامع البيان (ص ٤٢).

(٣) انظر: معرفة القراء (٣٧٩/١)، غاية النهاية (٨٩٧/٢).

(٤) (ص ٢٠-٢١).

(٥) (ص ٧٤).

وَأُنشِدَ فِي الْمُنْبَهَةِ:

مِمَّنْ أَخَذْتُ عَنْهُمْ فَفَارِسُ      وَهُوَ الضَّرِيرُ الْحَاذِقُ الْمَهَارِسُ  
أَضْبَطُ مِنْ لَقِيْتُ لِلْحُرُوفِ      وَلِلصَّحِيحِ السَّائِرِ الْمَعْرُوفِ (١).

وقد أسند الدانيُّ عن أبي الفتحِ القراءاتِ في جميعِ كتبه، كما في التيسير، والمفردات،  
والتعريف، وغيرها.

وبلغ مجموع أسانيده عنهُ في الجامع مائتين وثلاثة عشر إسنادًا بإسقاطِ المكرر،  
وجلُّ رواية أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين السَّامريِّ، وعبد الباقي بن الحسنِ  
الخراسانيِّ (٢).

٤/خلفُ بن إبراهيم بن محمد بن خاقان، أبو القاسم الخاقانيُّ (ت ٤٠٢هـ).

أحد كبار شيوخ الدانيِّ في القراءة وغيرها الذين التقى بهم في رحلته المشرقية.  
قال عنه الدانيُّ - فيما نقله الذهبيُّ في المعرفة -:

( كان ضابطاً لقراءة ورش متقناً لها مجوداً مشهوراً بالفضل والنسك، واسع  
الرواية صادق اللّهجة، كتبنا عنه الكثير من القراءات، والحديث، والفقه، سمعته  
يقول:

( كتبتُ العلمَ ثلاثين سنةً، وذهب بصره دهرًا، ثمَّ عاد إليه، وكان يؤمُّ بمسجد،

مات بمصر سنة اثنتين وأربع مائة، وهو في عُشر الثمانين (٣).

(١) (بيت رقم: ٢٢-٢٣).

(٢) انظر: الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان (ص ٤١-٤٢).

(٣) (١/٣٦٣-٣٦٤)

وعليه اعتمد الداني في إسناد رواية ورش تلاوة<sup>(١)</sup>، و أسند عنه في التيسير رواية قراءة أبي عمرو البصري من رواية السوسي<sup>(٢)</sup>.

وعرض عليه القراءة في ستة من طرق الجامع، وروى عنه الحروف في عشرة منها، ومجموع أسانيدِه عنه في الجامع ستة وثلاثون إسنادًا بإسقاط المكرر، ومن طريقه يروي الداني كتاب فضائل القرآن وغيره لأبي عبيد القاسم بن سلام<sup>(٣)</sup>.

٥/ عبد العزيز بن جعفر بن محمد الفارسي، نزيل بلاد الأندلس (ت ٤١٢هـ).

جاء في ترجمته في الغاية:

(مقريء، نحوي، شيخ، صدوق، ولد سنة عشرين وثلاثمائة، وقال: أذكر يوم مات

ابن مجاهد.

قرأ على عبد الواحد بن أبي هاشم، وأبي بكر النقاش، وسمع منها كثيرًا من القراءات، قرأ عليه أبو عمرو الداني الحافظ، وقال: نزل الأندلس تاجرًا سنة خمسين وثلاث مائة، لقيته (بأبدة) - من أعمال بلنسية بشرق الأندلس -، وقرأت عليه القرآن بجميع ما عنده، وكان خيرًا، فاضلاً، ضابطاً، صدوقاً، ومات (بأبدة) سنة ثنتي عشرة وأربعمائة، وهو ابن اثنتين وتسعين سنة - كذا رأيتُه في كتابه -<sup>(٤)</sup>.

وجل رواية الفارسي هي عن عبد الواحد بن أبي هاشم عن ابن مجاهد.

(١) انظر: التيسير (ص ١١٢)، مفردة نافع (ص ٢٥)، التعريف (ص ٣٦).

(٢) انظره: (ص ١١٥).

(٣) انظر: الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان (ص ٤٣).

(٤) (٥٨٩/٢).

وقد أسند الداني عن الفارسي في التيسير روايات البزي عن ابن كثير، والدوري عن البصري، وابن ذكوان عن ابن عامر تلاوة<sup>(١)</sup>.

وأسند عنه في التعريف، ومفردة نافع تلاوة رواية ورش من طريق الأصبهاني<sup>(٢)</sup>.  
وأسند عنه في مفردة عاصم رواية طريق الأشناني عن حفص<sup>(٣)</sup>.

وعليه عرض القراءة في تسعة طرق من طرق الجامع، وروى عنه الحروف في خمسة وستين طريقاً، وبلغ مجموع أسانيده عنه فيه مائة وثلاثة وستين إسناداً بدون المكرر<sup>(٤)</sup>.

والمتبع لأسانيد الإمام الداني التي أوردتها في كتابي الجامع، والتيسير؛ يجد أن شيخه أبا مسلم البغدادي أكثر شيوخه في الرواية؛ كما يجد شيخه أن أبا الفتح فارس بن أحمد أكثر شيوخه في القراءة والتلقي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التيسير (ص ١١٣-١١٧).

(٢) انظر: التعريف (ص ٣٨)، مفردة نافع (ص ٢٥).

(٣) انظر: مفردة عاصم (ص ٢٨).

(٤) انظر: الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان (ص ٤٢).

(٥) انظر: معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني (ص ٢١٧-٢٢٤).

## المطلب الرابع: تلاميذه.

لاشكَّ أنَّ الإمامَ الدائِيَّ قد حلَّ في زمانه في علوم القرآن محلَّ السَّمعِ والبَصَرِ، واعتُبرَ الإسنادُ عنه بين التلاميذ من مفاخرِ العَصْرِ؛ ونالَ صَدارةَ الإقراءِ والتَّعليمِ في عَدَدٍ من مدن الأندلسِ ما يزيد على أربعين عامًا؛ وهذا ما يُفسِّرُ الإقبالَ الكبيرَ من جماهيرِ طُلَّابِ العِلْمِ على الأخذِ عنه؛ حتَّى اشتهر بين النَّاسِ قولهم:

(الدائِيُّ مقرئُ الأندلسِ، وابنُ عبدِ البرِّ محدِّثُها، والباجيُّ فقيهُها)<sup>(١)</sup>.

وللإمامِ الدائِيُّ تلاميذٌ كُثُرٌ، أقبلوا عليه، وشدُّوا الرَّحْلَ إليه؛ لينهلوا من عذبه النَّميرِ، وفيضه الغزيرِ، وعلمه الوفيرِ، وحصلوا عنه بالإجازة والسَّماعِ الحروفَ والمصنَّفاتِ، وكتبوا الأحاديثَ والرواياتِ.

فمنهم مَن صحبه بعد أن أخذَ عن غيره، ومنهم من لازمه بعد التخرُّجِ ولم يفارقه، ومنهم من فارقه بعد أخذٍ طويلٍ إلى غيره<sup>(٢)</sup>.

وجلُّ أولئك التلاميذِ من أهلِ الأندلسِ؛ لا سيَّما أهلِ دانية<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكرت كتبُ التَّراجمِ أكثرَ من عشرين تلميذًا من تلاميذه<sup>(٤)</sup>.

ولاشكَّ أنَّ ما ذكرته إنَّما قطرٌ من بحرٍ، ونزرٌ من كثيرٍ؛ لأنَّها قصرتُ الحديثَ على

(١) الفجر الساطع (١/٣٣٤).

(٢) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٧/٣٠٥).

(٣) انظر: تاريخ الإسلام (٩/٦٥٩).

(٤) انظر: مقدمة تحقيق كتاب التَّحديد (ص ١٤).

ذَكَرَ مشاهيرٍ من أخذَ عنه في علم القراءة - الذي اشتهر به أكثرَ من غيره -، وخصّصَت بالذكرِ الذين تبوّؤوا بعده رتّباً عاليةً، ومنازلَ ساميةً.

ومن أشهر أولئك التلاميذ:

١/ أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الداني (ت في حدود ٤٧٠هـ).

قال عنه الإمام ابن الجزري في الغاية:

(شيخ القراء بدانية، وأكبر تلاميذ أبي عمرو الداني، قرأ عليه القراءات وأتقنها؛ فتصدّر في حياة شيخه، وصنّف في القراءات والعربية، قرأ عليه أبو داود سليمان بن نجاح ختمه لقالون، عاش إلى حدود السبعين وأربع مائة) (١).

٢/ ابنه أبو العباس أحمد بن عثمان بن سعيد الأموي، الداني (ت ٤٧١هـ).

قرأ القراءات على أبيه، وروى عنه بعض كتبه، وتصدّر للإقراء، وأخذ عنه الناس، توفي سنة إحدى وسبعين وأربع مائة (٢).

٣/ أبو داود سليمان بن نجاح الأموي، الأندلسي (ت ٤٩٦هـ).

شيخ القراء، وإمام الإقراء، وعمدة أهل الأندلس، أخذ القراءات عن الداني، ولازمه كثيراً، وسمع منه غالب مصنفاته، وأخذ عنه مؤلفاته في القراءات، وهو أجل أصحابه طراً، وأعلامهم ذكراً، واشتهر بحمل علوم الداني، ورواية كتبه، ومن طريقه وصل إلينا كتاب جامع البيان في القراءات السبع، وله اختيارات خالف فيها شيخه الداني (٣).

(١) (٩٧٧/٣).

(٢) انظر: معرفة القراء (٤٦١/١)، غاية النهاية (١٣٨/١-١٣٩).

(٣) انظر: معرفة القراء (٣٦٤/١)، غاية النهاية (٤٨٠/١)، قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٣٣١/٧).

قال عنه ابن بشكوالٍ في الصّلة:

(روى عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ، وأكثر عنه، وهو أثبت الناس به، وكان من جُلّة المقرئين، وعلماهم، وفضلائهم، وخيارهم، عالما بالقراءات، ورواياتها، وطرقها، حسن الصّبط لها.

وكان دينًا فاضلاً ثقةً فيما رواه، وله توأيفٌ كثيرةٌ في معاني القرآن وغيره) (١).

وقد اجتهد الباحثون الأفاضل في محاولة إحصاء أسماء من تتلمذ على الداني، وأخذ عنه (٢).

وأجودُ من كتب في هذا الموضوع، وجمع فيه - فيما وقفتُ عليه -:

الدكتور عبد الهادي حميتو؛ فقد أحصى للإمام الداني في معجم مهيبٍ قيمٍ ما يربو على ثمانين تلميذاً ممن روى وأخذ عنه (٣).

(١) (٦٤/١).

(٢) انظر - مثلاً -: الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان (ص ٦١-٦٤)، تحقيق شرح القصيدة الخاقانية،

للشيخ غازي العمري (١١٦/١-١٢١)، وغيرهما.

(٣) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٣٠٥/٧-٣٢٩).

## المطلب الخامس: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه.

أبو عمرو الداني من الأئمة الألباء، والنقاد الفُطَناء؛ خصوصًا في فن الإقراء والأداء، فما يذكر هذا الفن إلا مقترنًا به؛ مع براعة وإطلاع في علوم الحديث، والتفسير، واللغة.

وقد ساعد الداني على الظهور والتَّمييز - مع وجود ثلَّة من كبار علماء القراءات في زمانه، وأفذاذ أوانه - من أمثال: مكِّي بن أبي طالب، وأبي العباس المهدوي، ومحمد بن شريح - ما تمتع به الداني من فهمٍ دقيق، ونظرٍ فاحص، وتحريرٍ وتنقيح، وحفظٍ وإتقان، وطلبٍ ورحلة، وسعة في الرواية، وأُفقٍ في الدراية، وتفنُّنٍ في التصنيف، وتنوعٍ في التَّأليف، فقد كان يُسأل عن المسألة مما يتعلَّق بالآثار والأخبار، فيوردُها بجميع ما فيها مسندةً من شيوخه إلى قائلها<sup>(١)</sup>.

يُضَافُ إلى ذلك ما شَهِدَ له به من الاتِّسامِ بالصَّلاحِ والديانة، والاستقامة والأمانة.

وقد قال الداني عن نفسه:

(ما رأيتُ شيئاً قطُّ إلا كتبتُه، ولا كتبتُه إلا وحفظتُه، ولا حفظتُه فَنسيتُه)<sup>(٢)</sup>.

وحظيَ الإمامُ أبو عمرو في (دانية) بشهرة واسعة؛ واحتلَّ بين كبار عُلمائها مساحةً شاسعةً؛ جعلته مأوىً لطلبة العلم، ومأرزاً لهم، وقد أدَّى ذلك - كما هي العادة - في

(١) انظر: تحبير التيسير (ص ٩٦).

(٢) غاية النهاية (٢/٧٤١).

خَلَقَ خُصُومَاتٍ بَيْنَهُ، وَبَعْضِ مَعَاصِرِيهِ.

- وَهُمْ بَيْنَ سَاعٍ لِلغُصِّ مِنْ قَدْرِهِ، أَوْ مَعَارِضٍ لَهُ فِي آرَائِهِ، أَوْ مُخَالَفٍ لَهُ فِي مَذْهَبِهِ - (١).

وقد وقف الإمام الداني في تلك الأحداث موقف العالم الناقد بالبرهان، والمفند بالدليل والبيان، وألف رسائل ردّ فيها للعيان.

من ذلك:

ما حدث من سجال علمي بين الداني، وأبي العباس المهدي، فقد نقل العلامة محمد ابن المجراد (ت ٨١٩هـ) في شرحه على الدرر اللوامع عن أبي عبد الله الصّفار (ت ٧٦١هـ) قوله:

(وما زال المهديُّ قبل أن يعرف قدرَ الحافظ يعترض عليه، حتّى إنّه كلّف الأمير مجاهدًا - نصر الله وجهه - أن يكلف الحافظَ الجوابَ عن أسئلة حرفها المهديُّ، فأجاب عنها في جزء سمّاه (الأجوبة المحقّقة)، فألقى عليه الحافظُ مسألةً واحدةً سمّاهَا (السّتينيّة) ضمّنها ستين سؤالاً في الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها نحو: [يُضِيءُ Z، و [ZI فسقط في يد المهديّ، وتمنّى أنه لم يسأله، وبقي فيها كيوم ولدته أمّه، وعزّزها الحافظ برسالة (التنبيه على الخطأ والجهل والتّمويه)، وكتب بها إلى الموفق أبي الجيش في شأن المهديّ) (٢).

(١) انظر للمزيد: قراءة نافع عند المغاربة (٧/١٩٣-٢٠٢).

(٢) انظر: معجم مؤلفات أبي عمرو الداني (ص ١٠)، مقدمة تحقيق شرح الهداية، د. حازم حيدر (١/٦٥).

وكلُّ من ترجمَ للدانيِّ أجمعَ على استحقاقه الدرّجة العالِيّة، والمنزلة السّامية بينَ أقرانه، حتّى قال بعضهم:

(أنه لم يكن في عصره، ولا بعد عصره أحدٌ يضاهيه في حفظه وتحقيقه) (١).

ويصعبُ - في هذه العجالة - إيرادُ كلِّ ما قيلَ في حقِّ هذا الإمام من تبجيلٍ وإنصافٍ؛ لكن من جملة ما قيل في الثناء على علمه، وخلقه، ونتاجه:

قولُ تلميذه أبي عبد الله محمد بن عيسى المغامبيّ (ت ٤٨٥ هـ):

(كان أبو عمروٍ مجابَ الدّعوة، مالكيّ المذهب) (٢).

وقولُ الإمام أبي عبد الله الحُميديّ (ت ٤٨٨ هـ):

(محدّثٌ مكثّر، ومقرئٌ متقدّم) (٣).

وقولُ العلامة ابنِ بشكوالٍ (ت ٥٧٨ هـ):

(كان أبو عمرو أحدُ الأئمّة في علم القرآن ورواياته، وتفسيره، ومعانيه، وطرقه، وإعرابه، وجمع في ذلك - كلّه - تواليّفَ حسناً مفيدةً يطولُ تعدادها، وله معرفةٌ بالحديث، وطرقه، وأسماء رجاله، ونقلته، وكان حسنَ الخطّ، جيّدَ الضّبط من أهلِ الحفظ، والذكاء والتّفنن، ديناً، فاضلاً، ورِعاً، سنياً) (٤).

وقولُ الإمامِ المفسّر أبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ):

(١) تذكرة الحفاظ (٣/١١٢٠).

(٢) الصلة (٢/٤٠٦).

(٣) جذوة المقتبس (ص ٢٨٦).

(٤) الصلة (٢/٤٠٦).

رتبة أبي عمرو الداني في القراءات، ومعرفتها، وضبط رواياتها، واختصاصه بذلك بالمكان الذي لا يدانيه أحد من أئمة القراءات<sup>(١)</sup>.

وقول الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في تاريخ الإسلام:

(وما زال القراء مُعترفين ببراعة أبي عمرو الداني، وتحقيقه، وإتقانه، وعليه عمدتهم فيما ينقله من الرسم، والتجويد، والوجوه)<sup>(٢)</sup>.

وقول المؤرخ ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ):

(بلغ الغاية في القراءات، ووقفت عليه معرفتها، وانتهت إليه روايته أسانيداً، وتعددت تأليفه فيها، وعول الناس عليها، وعدلوا عن غيرها، واعتمدوا من بينها كتاب التيسير له)<sup>(٣)</sup>.

وقول الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ):

(الإمام العلامة الحافظ، أستاذ الأستاذين، وشيخ مشايخ المقرئين)<sup>(٤)</sup>.

وقول العلامة أحمد بن محمد التلمساني (ت ١٠٤١ هـ):

(ومنهم من الرّاحلين من الأندلس إلى المشرق:

من هو الأحقُّ بالتقديم والسّبق، الشّهير عند أهل الغرب والشرق، الحافظ المقرئ الإمام الرباني، أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي،

(١) البحر المحيط (٤/٢٥٢).

(٢) تاريخ الإسلام (٩/٦٥٩).

(٣) تاريخ ابن خلدون (١/٤٣٧-٤٣٨).

(٤) غاية النهاية (٢/٧٤١).

مولاهم، القرطبي، صاحب التصانيف) (١).

وما هذه الشهادات إلا غيظ من فيض، والإمام الداني مشهور شهرة تُغني عن  
الإسهاب والإطناب في ذكره، والاعتراف بعلمه، وفضله، قاسمٌ مشتركٌ بين المتقدمين  
والمحدثين.

---

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (١٣٥/٢).

## المطلب السادس: مؤلفاته.

خلف الإمام أبو عمرو الداني وراءه ثروة علمية زاخرة، ومكتبة قرآنية عامرة، وتوالت عاطرة؛ كانت نتيجة لتمييزه في الرواية والدراية، وعلو همته، وصبره ورحلته. وقد نال نتاجه العلمي إعجاب العلماء، وحرص على اقتنائها الألباء، وأصبحت مؤلفاته لطلبة العلم معتمداً، ولأهل فنّ القراءات مستنداً.

ومما جاء في هذا الشأن قول الذهبي في تذكرة الحفاظ:

(إلى أبي عمرو المنتهى في إتقان القراءات، والقراء خاضعون لتصانيفه، واثقون بنقله في القراءات، والرسم، والتجويد، والوقف والابتداء، وغير ذلك) (١).

وتركة الداني عظيمة الحد، كثيرة العدد، وقد قام بعض علماء الأندلس، وغيرهم؛ بجمع فهرس لتصانيفه، وإحصاء لتوليفه؛ اعترافاً بقدره ومكانته.

وإلى ذلك أشار الإمام أحمد الضبي (ت ٥٩٩هـ) - في ثنانيا ترجمته للداني - بقوله:

(رأيت بعض أشياخي قد جمع ذكر توليفه في جزء نحو مائة تأليف) (٢).

وجاء في مقدمة تفسير الإمام ابن جزي الكلبّي (ت ٧٤١هـ):

(وأما أبو عمرو فتأليفه تنيف على مائة وعشرين؛ إلا أن أكثرها في القرآن، ولم يؤلف في التفسير إلا قليلاً) (٣).

(١) (١١٢٠/٣).

(٢) بغية الملتبس (ص ٣٩٩).

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل (٢٠/١).

وقال اللّيب الصّقليّ (من علماء القرن السّابع أو الثّامن الهجريّ) في مقدّمة شرحه على عقيلة الشاطبيّ :

(ورأيت لأبي عمرو الدانيّ - رحمه الله - في برناجه مائة وعشرين تأليفاً، منها في الرّسم أحد عشر كتاباً، أصغرّها جرماً كتاب المقنع) (١).

وجاء عند الذهبيّ في المعرفة:

(بلغني أنّ له مائة وعشرين مصنفاً) (٢).

وقال العلّامة المتورّيّ (ت ٨٤٣هـ) في شرح الدرر اللّوامع:

(وجمیع تأليفه مفيدة، وهي تنيف على مائة وعشرين تأليفاً، وقد استوفيت تسميتها في تألّيفي في التعريف به) (٣).

وجلّ مؤلفات الدانيّ رسائل صغيرة؛ دلّ على ذلك قول الذهبيّ:

(ثمّ عامّة توأليفه جزء جزء) (٤).

ولم يكتفِ العلماءُ الأسلافُ بإحصاء كتب الدانيّ عدّاً؛ بل حرصوا على أخذها سماعاً، وروايتها بالأسانيد إليه، وضمّنوا ما رووه منها في فهارسهم العلميّة، ومروياتهم في برامجهم الشّخصيّة (٥).

(١) (ص ١٥٨).

(٢) (٤٠٨/١).

(٣) (٧٩-٨٠).

(٤) معرفة القراء (٤٠٨/١).

(٥) انظر: قراءة نافع عند المغاربة (٢٠٥/٧).

من ذلك:

فهرسةُ أبي بكرٍ محمَّد بن خير الأمويِّ الإشبيليِّ (ت ٥٧٥هـ) <sup>(١)</sup>، وفهرسةُ أبي عبد الله محمَّد بن عبد الملك المنتوريِّ <sup>(٢)</sup>، فقد أسندا كتبَ الدانيِّ من عدَّة طُرُقٍ إليه.

ولعلَّ المستشرق الألمانيَّ أوتو برتزل (ت ١٩٤١م) هو أوَّل المعاصرينَ الذين قاموا بوضع فهرسٍ لمؤلَّفاتِ الدانيِّ، وكان ذلك في مقدِّمةٍ تحقيقه لكتاب التيسير <sup>(٣)</sup>، وقد بلغ مجموعُ ما ذكره سبعةً وعشرين كتابًا، واعتمدَ في ذلك على ما في غايةِ ابنِ الجزريِّ.

وقام الدكتور. غانم قدوري الحمدُ بتحقيقِ كتاب: (فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الدانيِّ).

وذلك في مقدِّمة كتابِ تحقيقه لكتاب التَّحديد، وأشار إلى أن واضعَ الفهرسِ مجهولٌ، وقد بلغتِ المؤلَّفات المذكورةُ فيه مائةً وتسعةَ عشرَ كتابًا <sup>(٤)</sup>.

وما جاء في (فهرست تصانيف الدانيِّ) قد لا يكون شاملاً لكلِّ ما ألفه الدانيُّ، لكنَّه بالتأكيد أصحُّ وأشملُ مصدرٍ في هذا المجالِ، فقد حوى أضعافَ ما هو معروفٌ ومتداولٌ من مؤلَّفاتِ الدانيِّ <sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص ٢٨، ٣٨، ٦٤، ٦٨، ٢٦٨، ٣٢٨).

(٢) انظر: فهرسة المنتوري (ص ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ٩٩، ١٦٨، ٢٥٢، ٢٧١).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب التيسير لأوتو برتزل (ص ٦-٨).

(٤) انظر: مقدمة تحقيق التَّحديد (ص ٢٤-٤١).

(٥) انظر: المصدر السابق (ص ٢٠).

والحقُّ أنَّ محقِّقَ هذا الفهرسِ قد أسدى للباحثين بعمله خدمةً جليلاً، وفتح لهم به إلى إرث الداني وسيلةً.

وتوالت أعمال المحققين لإرث الداني البليوجرافية، وفهارسهم الفنية، كلُّ منهم بحسب جهده وهمته، وإطلاعه ودرايته<sup>(١)</sup>.

وأحسبُ أنَّ أجود ما كتُب في البابِ ووضع، ودوّن وصنع:

(مُعْجَمُ مُؤَلَّفَاتِ الحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو الدَانِيِّ، وَبَيَانُ المَوْجُودِ مِنْهَا وَالمَفْقُودِ) للذُّكُور. عبد الهادي حميتو.

حيثُ يعتبرُ هذا العملُ أوفى سِجِلِّ مُفَهْرَسِ لمُؤَلَّفَاتِ الإمامِ الدَانِيِّ، فقد أوصلها الباحثُ إلى سبعينَ ومائةِ كتابٍ، وأثبتَ جميعَ ما هو ثابتُ النسبةِ إلى الدانيِّ منها.

واشتمل هذا المعجمُ (الألفبائيُّ) على التعريفِ بموضوعاتِ كتبِ الدانيِّ، وفنونها، وبيانِ الموجودِ منها، والمفقودِ، والمطبوعِ، والمخطوطِ، ومظانِّ وجودها.

وساقَ الباحثُ نصوصاً، ونقولاً قيِّمةً من بعضِ كُتُبِ الدانيِّ المفقودةِ، كما احتوى المعجمُ على عددٍ كبيرٍ من التَّنبِياتِ؛ مما وقع فيه عددٌ من محقِّقي إرث الإمامِ الدانيِّ - من أوهامٍ في أسماءِ بعضِ كتبه، أو نسبةِ مؤلَّفَاتِ إليه؛ ثبتَ بالبحثِ والتَّنفيرِ أنَّها ليست له<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر - مثلاً -: مقدمة تحقيق كتاب المحكم، د. عزة حسن (ص ١٦-١٩)، الإمام الداني وكتابه جامع البيان،

د. عبد المهيمن الطحان (ص ٤٨-٥٩)، مقدمة تحقيق الأرجوزة المنبهة، الشيخ محمد الجزائري (ص ٣٣-

٤٢)، مقدمة تحقيق القصيدة الخاقانية، الشيخ غازي العمري (١/١٢٥-١٣٩)، وغيرها.

(٢) انظر: معجم مؤلفات الداني (ص ٧-٨).

وقدّم الدكتور. حسين العواجي جهداً مبارکاً في أطروحته:  
(أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات) حيث قام بدراسة وتوصيف آثار  
الداني الموجودة، وهي على - حسب ما ذكره - اثنان وعشرون كتاباً.  
وبين الحين والآخر تجودُ خزائن التراث العامّة، والمكتبات الخاصة بقطراتٍ من  
إرث الداني، ويصبحُ المفقود عياناً بعد سماع، ونوراً بعد شعاع؛ فيعيدُ الباحثون النظر  
فيما قدّموه حول هذا العلم من دراساتٍ، وتتجددُ به قاعدة المعلومات.  
وسأستعرض - بإذن الله العزيز - بكلام وجيز أخبار إرث هذا العلم الإبريز،  
وبيان ماجدّ من المطبوعات، وتوافر من المخطوطات:

أولاً: الآثار المطبوعة.

\* علم القراءات:

١ / جامع البيان في القراءات السبع.

وأشهرُ طبعاته كالاتي:

جامعُ البيان في القراءات السبع، مجلدان، تحقيق: محمّد كمال عتيق، أنقرة، وقفُ  
الديانة التركي، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

جامعُ البيان في القراءات السبع المشهورة، مجلّد، تحقيق: محمّد صدوق الجزائري،  
بيروت، دارُ الكتب العلميّة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

جامعُ البيان في القراءات السبع، أربع مجلدات، مجموعة رسائل جامعيّة قدّمت في  
جامعة أم القرى للباحثين:

[ عبد المهيمن الطّحان، طلّحة توفيق، سامي إبراهيم، خالد الغامدي ]، الشارقة،

كلية الدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

وطبعة الشارقة هي الفضلى بينهما، ثم الطبعة التركية، ثم طبعة بيروت<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فإنني أقول:

لابد من إعادة النظر في تحقيق هذا الكتاب؛ وذلك لصدور العديد من كتب الفن الأصيل بعد المشروع العلمي المنجز في أم القرى، وللزوم الرجوع إلى الكتب التي أكثرت من النقل عن الجامع، - كفتح الوصيد للسخاوي، وكنز المعاني للجعبري، والنشر لابن الجزري، وشروح نظم الدرر اللوامع -، وإقامة بعض نصوص الكتاب منهن - التي اجتهد الباحثون في إقامتها -، وهذه النتيجة خرجت بها بعد عيش بين صفحات الجامع طيلة فترة إعداد هذه الرسالة.

## ٢ / التيسير في القراءات السبع.

طبع هذا الكتاب، وحقق مرات عديدة، من أشهرها:

تحقيق المستشرق الألماني أوتو برنزل المنشور في استانبول سنة ١٣٥٠هـ/١٩٣٠م، ضمن سلسلة النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية، واعتمد فيها على خمس نسخ مخطوطة للتيسير، وسادسة للتحبير، وأعيدت طباعته بهذا التحقيق غير مرة. ونشر قبل هذه الطبعة في حيدرآباد بالهند سنة ١٣١٦هـ، وهي أولى طباعته. وحققه الباحث . خالد الشغدلي في رسالة علمية تقدم بها إلى كلية القرآن بالجامعة

(١) انظر للمزيد: بحث شمول التعاريف لما أورده الداني في جامع البيان من نقول التصانيف (ص ٢٢٠).

الإسلامية؛ ونال به درجة الماجستير سنة ١٤٢١هـ، ولم يطبعه إلى الآن<sup>(١)</sup>.  
وأعاد الدكتور. حاتم بن صالح الضامن تحقيقه على ست نسخ خطية، واستدرك  
على طبعة المستشرق الألماني ثمان وتسع مائة ملحوظة، أوردتها في مقدم الكتاب<sup>(٢)</sup>.  
وطبع هذا التحقيق سنة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، ونشرته مكتبتا الصحابة في الشارقة،  
والتابعين في القاهرة.

### ٣ / المفردات السبع.

طبع هذا الكتاب في المطبعة الفاروقية الحديثة بدون تأريخ، ونشرته مكتبة القرآن  
بالقاهرة، وهي طبعة نادرة جداً<sup>(٣)</sup>.

وطبعته دار الصحابة بمصر سنة ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٧م بتحقيق الدكتور. علي توفيق  
النحاس، وفيها كثير من الأخطاء والتصحيحات.

وأعاد الدكتور. حاتم الضامن تحقيق المفردات على عدة نسخ خطية، وأخرج كل  
مفردة على حدة، وطبع الكتاب بدار البشائر سنة ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م، ثم أعيدت  
طباعته مرة ثانية بدار ابن الجوزي سنة ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

### ٤ / مفردة يعقوب.

طبعت هذه المفردة قريباً بتحقيق الدكتور. حاتم الضامن، واعتمد في إخراجها

(١) انظر للمزيد: أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات (ص ٢٦٨-٢٧٥).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق التيسير، د. الضامن (ص ١٢-٨٠).

(٣) انظر: أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات (ص ٣٣٢).

على نسخة خطية واحدة، ونشرتها دارُ ابن الجوزي سنة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٩م.  
وحققها الدكتورُ. حسينُ العواجيُّ على نُسختين، وطرَّزها بتعليقاتٍ مفيدةٍ في  
الهامش، ونشرتها دارُ كنوزِ اشبيليا سنة ١٤٢٩/٢٠٠٨م.

#### ٥/ التَّهذِيبُ لما انفرد به كل واحدٍ من السَّبعة.

هذا الكتابُ لم يرَ النُّورَ إلا في عهدٍ قريبٍ، فقد حَقَّقَه الدكتورُ. حاتمُ الضَّامنِ على  
نسختينِ خطيتين، ونشرته دارُ نينوى سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

#### ٦/ التَّعْرِيفُ في اختلافِ الرُّوَاةِ عن نافعٍ.

لهذا الكتابُ طبعَتان:

الأولى: بتحقيق الدكتورِ. التَّهَامِي الرَّاجِي الهاشميِّ على نسخةٍ خطيةٍ واحدةٍ،  
وصدرَ عن صندوقِ إحياءِ التَّراثِ الإسلاميِّ بدولةِ الإماراتِ العربيَّةِ المتَّحدةِ سنة  
١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

الثانية: بتحقيق الشَّيخِ مُحَمَّدِ السَّحَابِي على ثلاثِ نسخٍ، واستدركَ فِيهَا على الطَّبعةِ  
الأولى بعضَ الهفواتِ، وحلَّها المحقِّقُ بتعليقاتٍ مفيدةٍ، وإيضاحاتٍ سديدةٍ، وصدَرَ  
هذا التَّحْقِيقُ عن مطبعةِ ورَّاقَةِ الفَضِيلَةِ.

#### ٧/ الموضُحُ لمذاهبِ القُرَّاءِ واختلافِهم في الفتحِ والإمالةِ.

حُقِّقَ هَذَا الكِتَابُ في رسائلٍ علميَّةٍ أكثرَ من مرَّةٍ، فقد حَقَّقَه الباحِثُ مُحَمَّدُ  
شَفَاعَتِ رَبَّانِي عَلَى خَمْسِ نَسَخٍ خَطِيَّةٍ، ونالَ بهِ دَرَجَةَ المَاجِسْتِيرِ من كَلِيَّةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ  
بِالْجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ سَنَةَ ١٤١٠هـ.

وسبقهُ إلى تحقيقه كلُّ من:

الدكتور. أحمد الجنابي في العراق، والدكتور. جمال أبو العزم في جامعة الأزهر، ولم يطبع شيءٌ منها<sup>(١)</sup>.

وطُبع طبعات تجارية، كطبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠١٠م بتحقيق الأستاذ. فرغلي عرباوي.

٨ / الإدغام الكبير.

طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور. زهير غازي على نسخة خطية، ونشرته دار عالم الكتب بيروت سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

وأعاد تحقيقه الدكتور. عبد الرحمن العارف على نسختين، ونشرته دار عالم الكتب بالقاهرة في ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣م.

٩ / الأحرف السبعة.

هذا الكتاب في حقيقته ليس مؤلفاً مستقلاً، وإنما استلّه الدكتور. عبد الرحيم الطحان من مقدمة كتاب جامع البيان، وأفرده بالطباعة، وصدر عن مكتبة المنارة بمكة المكرمة سنة ١٤٠٨ هـ، وأعيد طباعته غير مرة.

\* علم التجويد والأداء:

١ / التّحديد في الإتقان والتّجويد.

حقّقه الدكتور. غانم قدوري، وصدر عن مكتبة دار الأنبار في العراق سنة

(١) انظر: أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات (ص ٣١٤)، مقدمة تحقيق الإدغام الكبير، د. العارف (ص ٢٣).

١٤٠٧ هـ، وأعدت دار عمّار في عمّان طباعته سنة ١٤٢١ هـ.

٢ / شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القراء وحسن الأداء.

هذا الشرح حققه الباحث غازي العمري، ونال به درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤١٨ هـ، ولم يُطبع إلى الآن.

٣ / شرح أبيات الداني الأربعة في أصول ظاءات القرآن.

صاحب هذا الشرح مجهول، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور. حاتم الضامن، وصدر عن دار البشائر سنة ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.

وذكر المحقق أنّ للداني شرحاً على أبياته، وأنه منشور بتحقيق الدكتور. محسن جمال الدين سنة ١٩٧٠ م بعنوان (أبو عمرو الداني ورسائله في الظاءات القرآنية) (١).

٤ / الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله لوفي المشهور من الكلام.

طُبع هذا الكتاب أول مرة سنة ١٤١٠ هـ/١٩٨٩ م بتحقيق الدكتور. أحمد كُشك على نسخة خطية واحدة، وحققه الدكتور. غانم قدوري على نسخة خطية واحدة - كذلك - ، وصدر عن دار عمّار في عمّان سنة ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م.

وأعاد الدكتور. حاتم الضامن تحقيقه على نسختين خطيتين، واستدرك على التحقيق الأول كثيراً من الهفوات والأخطاء، وصدر عن دار البشائر في دمشق سنة ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م.

(١) انظر: مقدمة تحقيق شرح أبيات الداني الأربعة في أصول ظاءات القرآن (ص ٧).

\* علمُ الوقفِ والابتداء:

١/ المكتفى في الوقفِ والابتداء.

كتابُ المكتفى مطبوعٌ بأكثر من تحقيقٍ، فقد قام بتحقيقه الدكتور. جَايد زيدان في أطروحة ماجستير، وطبعته وزارة الأوقاف العراقية سنة ١٤٠٣ هـ، وحقَّقه الدكتور. يوسف المرعشلي في أطروحة دكتوراه، وطبعته مؤسسة الرِّسالة في بيروت سنة ١٤٠٤ هـ، وحقَّقه الدكتور. محيي الدين رمضان، وصدرَ عن دار عمارٍ في عمَّان سنة ١٤٢٢ هـ.

\* علم الرِّسم والضَّبط:

- المقنعُ في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار.

طُبِعَ كتابُ المقنعِ أوَّلَ مرَّةٍ في مدينة استانبول بعناية المستشرق الألمانيُّ أوتوبرتزل سنة ١٣٥١ هـ/ ١٩٣٢ م، وأعاد الشيخ محمد دهمان تحقيقه على نسخة المستشرق؛ مع زيادة ثلاث نسخٍ خطيةٍ توافرت له في المكتبة الظاهرية، - وهو تحقيقٌ جيِّدٌ في عمومهِ -، وصدرتُ أولى طبعاته في دمشق سنة ١٣٥٩ هـ/ ١٩٦٠ م، وأعدتُ دارُ الفكر طبعه سنة ١٤٠٣ هـ<sup>(١)</sup>.

ونشرتُ مكتبة القاهرة بمصر سنة ١٩٧٨ م كتابَ المقنعِ بتحقيقِ الشيخِ محمد الصادق قمحاوي، وهذه الطبعةُ كثيرةُ السَّقَطِ والأخطاءِ.

كما حقَّقه الدكتور. حَاتِمُ الضَّامن على عدَّة نسخٍ خطيةٍ، واستدركَ على الطُّبعاتِ

(١) انظر: أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات (ص ٥٦٠).

السَّابِقَةَ ما وقع فِيهَا من الهفواتِ، وصدَرَ هذا التَّحْقِيقُ عن مكتبةِ دار البشائرِ سنة ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.

وحقَّق - أيضًا - في مَشروعينِ علميَّينِ:

الأوَّل: تحقِيقُ الباحِثةِ. نورة الحميد، ونالت به درجةَ الماجستير من قسم القرآنِ وعلومه بجامعة الإمام، وطبعتهُ دار التَّدْمِريَّةِ في الرياضِ سنة ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.

الثاني: تحقِيقُ الدُّكتورِ. بشير بن حَسَنِ الحميريِّ، ونال به درجةَ الدكتوراه من جامعةِ الملايَا (u.m) بباليزيا، سنة ١٤٣٠هـ / ٢٠١٠م.

٢/ كتابُ النِّقَطِ (ذيلُ المقنع).

طُبِعَ مع آخر كتاب المقنع في كلِّ طبعتهِ الكتاب، واقتُصِرَ في الرِّسَالَتَيْنِ العِلْمِيَّتَيْنِ على تحقِيقِ قسمِ الرِّسَمِ دونَ النِّقَطِ.

٣/ المحكمُ في نِقَطِ المصاحفِ.

غَرَّةُ طبعتهِ كانت في استانبولَ سنة ١٩٣٢م، وأعاد الدُّكتور. عزَّة حَسَنُ تحقِيقه على نسخةٍ وحيدةٍ، وصدَرَ ضِمَّنَ سِلْسِلَةِ إحياءِ التُّراثِ القديمِ في وزارةِ الثقافةِ بدمشق سنة ١٩٦٠م، وأعادتْ دارُ الفكرِ طبعتهِ في ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م<sup>(١)</sup>، وهذه الطُّبْعَةُ هي المتداولةُ والفاشِيَّةُ.

وطبعتهُ دارُ الكتبِ العِلْمِيَّةِ ببيروتَ سنة ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م بتحقيقِ مُحَمَّدِ بنِ حَسَنِ إِسْمَاعِيلَ، و كذلك دارُ الصَّحابةِ بمصرَ سنة ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م بتحقيقِ جَمال

(١) انظر: مقدمة تحقِيقِ كتابِ المحكم (ص ٢).

الدين شرف.

وقد نشر الدكتور. غانم قدوري بحثاً في مجلة الإمام الأعظم في بغداد سنة ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م أثبت فيه نقصاً من كتاب المحكم المطبوع بتحقيق الدكتور. عزة حسن بمقدار عشر ورقات، وأعاد نشر البحث مطبوعاً في ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢ م مثباً وجود النقص في جميع طبعات المحكم الصادرة، وضمّنه القدر المنقوص محققاً<sup>(١)</sup>.

٤/ ذكر مذهب متقدمي النقط من النحاة (ذيل المحكم).

طبع ملحقاً مع كتاب المحكم في كل الطبعات السابقة المشار إليها.

٥/ كتاب الألفات ومعرفة أصولها.

وهو مؤلف لطيف للداني جادت به خزائن التراث - حديثاً -، وقد نُشر أول مرة في مجلة الإمام الشاطبي في عددها الأول سنة ١٤٢٧ هـ بتحقيق الدكتور. غانم قدوري، وطبعته بذات التحقيق دار عمّار سنة ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨ م.

\* علم الفواصل:

١/ البيان في عدد آي القرآن.

هذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور. غانم قدوري، وصدر عن مركز المخطوطات والتراث في دولة الكويت سنة ١٤١٤ هـ.

(١) انظر: أوراق غير منشورة من كتاب المحكم، د. غانم قدوري (ص ٥-٧).

\* علم الحديث:

١/ جزء في علوم الحديث في بيان المنفصل والمرسل والموقوف والمنقطع.

هو مطبوع بتحقيق مشهور آل سلمان على نسخة خطية، وصدر عن الدار الأثرية بالأردن في طبعته الثانية سنة ١٤٢٦هـ/٢٠٠٦م.

وطبع - أيضاً - باسم: (كتاب في علم الحديث في بيان المسند والمرسل والمنقطع).

بتحقيق علي بن أحمد الكندي على نفس المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق الأول، وصدر عن مؤسسة بينونة في دولة الإمارات سنة ١٤٢٧/٢٠٠٦م.

٢/ السنن الواردة في الفتن وغوائلها، والساعة وأساطرها.

هذا الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور. رضاء الله بن محمد المباركفوري في ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات، ونشرته دار العاصمة في الرياض سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

وأعاد تحقيقه نضال العبوشي، ونشرته دار الأفكار الدولية باسم:

(السنن الواردة في الفتن) في ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات.

\* علم العقيدة وأصول الدين:

١/ الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات.

طبعت هذه الرسالة بتحقيق الدكتور. محمد بن سعيد القحطاني، واعتمد في

تحقيقه على نسخة واحدة، وصدر عن دار ابن الجوزي سنة ١٤١٩ هـ.  
وحقّقها دغش العجمي، واستدرك على الأوّل في تحقيقه بعض الملحوظات،  
ونشرته دار الإمام أحمد في الكويت سنة ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م.  
وأعاد حلمي بن محمّد إسماعيل تحقيقها على ثلاث نسخٍ خطيّة، وأخرجته دار  
البصرة في الإسكندرية سنة ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

## ٢/ عقود أهل السنة.

هذا الكتاب في حقيقته ليس من صنيع الداني الخالص؛ وإنّما هو للباحث. حمّاد بن  
أحمد المراكشي، حيث انتخب من أرجوزة الداني المنبّهة الأبيات التي في أصول المعتقد،  
وعددتها (٨٨) بيتاً، ووضع لها فصولاً، وعلّق عليها، وطبع الكتاب ضمن سلسلة متون  
أعلام المالكيّة سنة ١٤٣١ هـ / ٢٠١١ م.

## \* المؤلفات الجامعة:

- الأرجوزة المنبّهة على أسماء القراء والرّواة وأصول القراءات وعقود الديانات.  
حقّقها - أوّلاً - الدكتور. الحسن بن أحمد وكاك في أطروحته للدكتوراه،  
واعتمد في عمله على أربعة نسخٍ خطيّة، ولم تطبع إلا في ربيع الأوّل سنة ١٤٣١ هـ<sup>(١)</sup>،  
كما حقّقها الأستاذ. محمّد بن مجقان الجزائري على نسختين خطيتين، وأخرجتها دار  
المعني في الرياض سنة ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.

(١) انظر: معجم مؤلفات الداني (ص ١٤).

## ثانياً: الآثار المخطوطة:

لا شك في أن كثيراً من إرث الإمام الداني لا يزال غائباً، ولم يبق منه إلا أسماؤه، ونصوص متفرقة في بعض الكتب التي اعتمدت على الداني في بناء مادتها العلمية.

وسأكتفي بالحديث - في هذه الإطالة العجلى - عن مخطوطتين يُقنن من وجودهما:

### ١/ إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع بالعلل.

هذا الكتاب من العمدة في رواية ورش عند المغاربة، وقد أشارت كل الدارسات السابقة إلى أن الموجود منه بضع ألوح - لا غير - محفوظة في مكتبة باريس، تتحدث في موضوعها عن عدد الآي، وأجزاء القرآن، وتبدأ من اللوحة رقم: (١٤٩ إلى ١٥٩)، وهناك نسخة كاملة من الإيجاز في الخزانة الملكية بمراكش؛ لكنها ليست للتداول<sup>(١)</sup>.

وقد أُخبرت أن بعض الباحثين في مركز الإمام الداني في مراكش يعملون على إخراج الإيجاز، معتمدين في عملهم على النسختين السابقتين<sup>(٢)</sup>.

وقد يسر الله - لي - الحصول على نسخة شبه كاملة من الإيجاز، تقع في (١٢٤) لوحة، وفيها نقص بعد الورقة (١٣)، و(٢٦)، وفي بعض أوراقها ترهل، وأثر رطوبة، وخطها أندلسي مقروء، فرغ ناسخها من كتابتها في جمادى الآخرة سنة ٥٢١ هـ.

وعليها تملكات مشرقية، وهي محفوظة في المتحف الجلولي بصفاقس بتونس.

(١) انظر: معجم مؤلفات الداني (ص ٢٣)، أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات (ص ٤٢٧).

(٢) أخبرني بذلك الباحث المغربي د. عبد الهادي حميتو في اتصال هاتفي كان بتاريخ ٢٤/١/١٤٣٤ هـ.

٢/ التذكرة الحافظ لتراجم القراء السبعة واجتماعهم وأتفاقهم في حروف الاختلاف.

وتوجد منه نسخة وحيدة في مكتبة (علي باشا) في تركيا، وتقع في (٣٠) لوحة ضمن مجموع، وكتبت النسخة بخط مشرقى مقروء، وجعلت العناوين بالمداد الأحمر.

وبعد:

فإني أختتم هذا الإطلال الوجيز، على إرث الداني الإبريز بوقفتين، هما:

\* السمات العامة لكتب الإمام الداني.

للإمام الداني منهاجٌ مميّز في كتاباته؛ يتجلى لكل من وقف على مؤلفاته، وأمعن النظر في مصنّفاته، وأعمل الفكر في فهم عباراته، ويمكن اختزال ذلك المنهاج في النقاط التالية:

١/ سعة الرواية، ودقة الدراية.

ويتجلى ذلك لكل من طالع كتب الداني - عامةً -، ومدوّنته (جامع البيان) - خاصةً -، فقد ضمّنه أربعين روايةً، وأربع مائة طريق.

واشتمل على كثير من الأسانيد، وزاد عددُ الشيوخ الذين روى عنهم على ثلاثين شيخاً<sup>(١)</sup>؛ مع الرجوع إلى المصنّفات القرآنية الأصيلية، والتي فقد أكثرها، فحفظ الداني بذلك الكثير منها مما ضاع مع الأيام؛ بل إن بعضها لم يُعرف إلا عن طريق نقولاته<sup>(٢)</sup>،

(١) انظر للمزيد: مقدمة تحقيق الجامع، طبعة الشارقة (١/٥٣).

(٢) انظر للمزيد: بحث شمول التعاريف لما أورده الداني في جامع البيان من نقول التصانيف،

ويرى قارئ الجامع كثرة اعتضاد الداني بكتب اللغة، وتوجيه المحكم للقراءة، والدفاع عنها، والرد على الطاعنين فيها، والبراعة في مناقشة الأخبار، والموازنة بين الآثار.

ومن أجال النظر في كتاب (المقنع) تعجب من كثرة مصادر الداني التي رجع إليها، ونهل منها، وأحال إليها، ومعينته للمصاحف العتيقة، وتخرجاته الدقيقة، والكم الهائل من الروايات والأخبار المسندة عن شيوخه<sup>(١)</sup>، وغير ذلك مما هو بين في خطابه، وجلي في بيانه.

والإمام الداني في مناقشاته وترجيحاته يعتمد على الرواية والأثر، ولا يغفل استعمال القياس والنظر؛ غير أنه لا يقدم على صحيح الرواية قياساً، ولا على ثابت الأثر نظراً، وكل ذلك مبني على أسس صريحة، وقواعد واضحة<sup>(٢)</sup>.

## ٢/ الترجيح والتصحيح.

يلحظ القارئ في كتب الداني سوقه لاختلاف القراءات والروايات بعرض مفصل، وعبارة سلسة، وتحرير لمحل الخلاف، وفحص القراءة متناً وسنداً، وتبيين الصحيح من ضده، والمعول عليه من المتروك، والتنبيه على أخطاء الكتبة، وأغلاط النقلة، وأوهام الرواة، وهو بالمئات في جامع البيان.

## ٣/ الخروج بالاختيار المبني على الاستقراء والتتبع.

من أبرز ما يشد انتباه القارئ في كتب الداني؛ ختمه مسائل الخلاف ببيان موقفه

(١) انظر للمزيد: مقدمة تحقيق المقنع، أ. نورة الحميد (ص ٧٦-٨١).

(٢) انظر للمزيد: بحث الرواية والدراية عند الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، د. حسين العواجي.

الشَّخْصِيَّ، وإظهار رأيه العلميِّ، وذلك باختيار أحد الوجوه، أو تقديم حكمٍ على آخر،  
ويسوقه بعبارة صريحة كقوله:

(وبه قرأت، وبه آخذ)، أو بصيغة التُّفضيل كقوله:

(وهو الأقيس)، و(عندي أوجه)، أو ما يدلُّ على التَّرجيح، ويُفهمُ التَّصحيحَ كقوله:

(وبذلك قرأت، وعلى ذلك أهلُ الأداء)، وغير ذلك.

#### ٤/ الاختصارُ والإيجازُ.

كثيرٌ من مؤلِّفات الدانيِّ هي أجزاءٌ ورسائلٌ صغيرةٌ، حاديه في وضعها إجابةٌ  
سائليه ومُرديه، أو توجيههم وإرشادهم، كقوله في ديباجة التيسير:

(فإنَّكم سألتُموني - أحسن الله إرشادكم - أن أصنِّف لكم كتابًا مختصرًا في مذاهبِ

القرَّاء السَّبعة بالأمصار...)<sup>(١)</sup>.

والدانيُّ كثيرًا ما يحيلُ في ثنايا كلامه إلى بعض كتبه؛ لمن أراد أن يتوسَّع ويستفيض،  
ويُسهبَ ويُطنبَ، وهذا من دلائل حرصه على الإيجاز.

جاء في ثنايا كتاب التَّهذيبِ قوله:

(وقد أتيتُ على البيانِ عن ذلك مجرِّداً في (كتاب الأُصول)، وفي (كتاب الرِّاءاتِ) له)<sup>(٢)</sup>.

وقوله في مفردة ابن كثير المكيِّ:

(وقد ذكرتُ جميعها في (كتاب جامع البيان)؛ فأغنى عن ذكرها - هنا -؛ إذ غرضنا

(١) (ص ٩٥).

(٢) (ص ٤١).

الاختصار، ومذهبننا الإيجاز<sup>(١)</sup>، وغير ذلك وفير.

\* الترتيب الزمني لمؤلفات الداني.

لم يصرح الإمام الداني بتأريخ مؤلف له - فيما طبع ووفقت عليه -؛ إلا في الأرجوزة المنبّهة، فإنه أرخ لنظمها؛ دل عليه قوله:

في أول الصوم بها ابتدأت      فما انقضى إلا وقد نظمت  
مُعظَمَها بالعون من ذي القُدرة      وذلك في سنة إحدى عشرة  
وأربع خلت من المئينا      نفعني الله بها آميناً<sup>(٢)</sup>.  
أما باقي المؤلفات فلم يُبين الداني زمن وضعها، وفراغها منها، وليس هناك من  
سبيل حلّ هذا الأمر؛ إلا بالقرائن.

وبيان ذلك:

أن الإمام الداني يحيل في كتبه إلى بعض؛ فيستدل بذلك على المتقدّم من المتأخّر.

وإذا كان الداني قد قال في ختم كتاب تذكرة الحافظ:

(وقد ذاكرت - أنا - بكثير منه بعض من لقيته من الأئمة، والحفاظ، والرؤساء،  
من القراء عند رحلتي؛ إذ كنت قد عنيت بتخريج ذلك قديماً، وذلك في حدود تسعين  
وثلاثمائة، وأنا - يومئذ - ابن ثمانية عشر سنة قبل رحلتي بتسعة أعوام)<sup>(٣)</sup>؛ عرفنا أنه بدأ  
التأليف في سن مبكرة، وقد ضمن التذكرة اسم كتابين، هما:

(١) (ص ١٣٨).

(٢) (بيت رقم: ٥٤-٥٦).

(٣) تذكرة الحافظ: (لوحة رقم: ٣٠).

(التَّهْذِيبُ لِمَا تَفَرَّدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، وَالْيَاءَاتِ).

وَأَحَالَ فِي التَّهْذِيبِ إِلَى سِتَّةِ كُتُبٍ، هِيَ:

(الْأَصُولُ، الْاِقْتِصَادُ، التَّمْهِيدُ، الرَّاءَاتُ، الْإِدْغَامُ الْكَبِيرُ، الْيَاءَاتِ)<sup>(١)</sup>.

فَاتَّضَحَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهَا مَوْلُفَةٌ قَبْلَ تَذَكُّرَةِ الْحَافِظِ.

وَأَحَالَ فِي الْمَفْرَدَاتِ السَّبْعِ إِلَى:

الْإِيضَاحُ<sup>(٢)</sup>، التَّمْهِيدُ<sup>(٣)</sup>، التَّهْذِيبُ<sup>(٤)</sup>، التَّيْسِيرُ<sup>(٥)</sup>، الْيَاءَاتِ<sup>(٦)</sup>، الْجَامِعُ<sup>(٧)</sup>،

الْاِخْتِلَافُ<sup>(٨)</sup>، التَّنْبِيهُ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو فِي الْإِمَالَةِ<sup>(٩)</sup>، الْمَكْتَفَى<sup>(١٠)</sup>.

فَاتَّضَحَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْمَفْرَدَاتِ هِيَ مِنْ آخِرِ مَوْلَفَاتِهِ.

(١) (ص ٢٩، ٤١، ٦٨، ٨١).

(٢) انظر: مفردة نافع (ص ١٠٢)، مفردة ابن عامر (ص ٩٨).

(٣) انظر: مفردة نافع (ص ١٠٢)، مفردة البصري (ص ١٣٤).

(٤) انظر: مفردة ابن كثير (ص ٣٩).

(٥) انظر: مفردة البصري (ص ٥٧)، مفردة ابن عامر (ص ٩٨).

(٦) انظر: مفردة البصري (ص ٧٥).

(٧) انظر: مفردة ابن كثير (ص ١٣٨)، مفردة ابن عامر (ص ١٢٤).

(٨) انظر: مفردة نافع (ص ١٠٢)، مفردة ابن عامر (ص ٩٨).

(٩) انظر: مفردة ابن كثير (ص ٣٩).

(١٠) انظر: مفردة عاصم (ص ٤٠).

## المطلب السابع: وفاته.

بعد حياة علمية زاخرة، وسيرة عاطرة، ورحلة ناضرة، وخدمة للقرآن الكريم وأهله، أجاب الإمام الدائي نداء ربه في يوم الاثنين منتصف شوال سنة (٤٤٤ هـ)، وله من العمر ثنتان وسبعون سنة، ودفن ليومه بالمقبرة عند باب (إنداده) بعد صلاة العصر، ومشى صاحب دانية - السلطان ابن مجاهد - أمام نعشه، وكان الجمع في جنازته عظيمًا، وأمّ المصلين عبدالله بن خميس الذي كان يتولّى القضاء بدانية وأعمالها؛ بناءً على وصية من الدائي؛ أوصى بها ابنه - أبا العباس - عندما حضرته الوفاة، فأنفذ أبو العباس وصية أبيه.

ولا يوجد خلاف بين المؤرخين في تحديد سنة وفاته - رحمه الله تعالى - (١).

(١) انظر: الصلة ٣٨٧/٢، معجم الأدباء ١٢٨/١٢، معرفة القراء (١/٤٠٩)، الغاية (٢/٧٣٩-٧٤١)، وغيرها.

**المبحث الثاني:**  
**أثر الإمام أبي عمرو الداني على من بعده،**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثره على المشاركة.

المطلب الثاني: أثره على المغاربة.

## المبحث الثاني: أثر الإمام أبي عمرو الداني على من بعده.

### (تمهيد)

مدرسة الإمام أبي عمرو الداني لها أثرها البين على غيرها؛ فلم يكتفِ ضوؤها بالوقوف على أسوار الأندلس؛ بل وصل المشرق بالمغرب. وأضحت اختياراته الأدائية، وتحقيقاته العلمية، وآراؤه النقدية في الصدارة عند أهل الأداء، وعلماء الإقراء، والمعتمد رسماً، وضبطاً، وتحريراً، وأداءً، ووقفاً وابتداءً. وفي هذا المبحث لمحات عجلية، ووقفات سريعة لأثار المدرسة الدانية على القطرين المشرقي والمغربيين، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

### المطلب الأول: أثره على المشاركة.

لاشك أن الأسبقية في نشأة وانتشار علم القراءات كانت للقطر المشرقي، وهذا أمر لا جدال فيه، ولا رهان عليه؛ فمبدأ الوحي كان في المشرق، ولعلمائه كان النُصوح، وإليهم الرجوع.

وقد أفاد الإمام الداني في رحلته من علماء القراءات المشرقيين، ومن طرائقهم في التحرير والتنقيح، وتوسّعهم في باب الرواية والدراية، وعوّل على كثير من آرائهم واختياراتهم، ودارت جل أسانيدهم عليهم.

ومع مرور الأيام انعكس أثر شيخ الأندلس على أفراد المدرسة المشرقية؛ فقد زاحم كتاب (التيسير) في المكانة كثيراً من مدونات المشاركة الأصيلة في فن الرواية.

وكان من أعظم أسباب شهرته، وذيع صيته دون باقي المختصرات؛ نظم الإمام

الشاطبي له في قصيدته اللامية الألفية، والتي لم يسبق إلى مثلها، ولم يُنسج في الدهر على شكلها<sup>(١)</sup>.

واشتهرت قصيدة الشاطبي في المشرق عن طريق تلميذه أبي الحسن السخاوي، فقد كان معنياً بشهرتها، مهتماً بشرحها، فأقام في دمشق، وطال عمره، وقصده الناس، ورحلوا إليه، وإلا فما كان قبله أحد يعرفها، ولا يحفظها، ولو لآما وقع من فتنة في العراق، وفتنة الجنكزخانيين ببلاد العجم؛ لما اشتهرت فيها الشاطبية وأصلها<sup>(٢)</sup>.  
وقد قام كثير من مشاهير أهل المشرق بشرحها كأبي شامة، وشعلة، والجعبري، وغيرهم كثير<sup>(٣)</sup>.

وكان لكتاب (التيسير) أثرٌ بين في بناء مادة كُتب كثير من المشاركة، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

منظومة (روضة التقرير في الخلف بين الإرشاد والتيسير) للإمام أبو الحسن علي بن محمد الواسطي المعروف بالديواني (ت ٧٤٣هـ)<sup>(٤)</sup>.

وكتاب (تجيب التيسير في القراءات العشر) للإمام محمد ابن الجزري.  
وفي مقدمته يقول:

(وإني لما نظمت طيبة النشر نظماً رجوت به أن تكون ذخري عند الله في الحشر،

(١) انظر: تجيب التيسير (ص ٩٠).

(٢) انظر: منجد المقرئين (ص ١٧٨).

(٣) للتوسع انظر: الإمام أبو القاسم الشاطبي دراسة عن قصيدته حرز الأمان في القراءات، د. حميتو.

(٤) مطبوع ضمن كتاب وجه التهاني إلى منظومات الداني، جمع وتحقيق د. ياسر المزورعي.

واختصَّ بها قومٌ عن حَفَاطِ حِرْزِ الأَمَانِي، وتقدَّموا عليهم بما حوت من جمع الطُّرُق، واختصارِ اللَّفْظِ، وكثرةِ المعاني؛ رأيتُ أن أُثخِفَ حَفَاطَ الشَّاطِبيَّةِ بتعريفِ قراءاتِ العشرةِ، وأجعلها في متن الحِرْزِ منظومةً مختصرةً، فجاءت في أسلوبٍ من اللُّطْفِ عَجِيبٍ، ونوعٍ من الإعجازِ، والإيجازِ غريبٍ، ولا شكَّ أن ذلكَ بركةِ قصيدِ الشاطبيِّ - رحمه اللهُ ورَضِيَ عنه -، وسرٌّ ولايتهِ الذي وصلنا منه، ولما تُلقيت بالقبولِ، وحصلَ بها لأهلها من النَّفَعِ غايةُ المأمولِ؛ رأيتُ أن أفعلَ ذلكَ في كتابِ التيسيرِ، وأضيفَ إلى سبعةِ الثلاثةِ في أحسنِ منوالٍ يكون له كالتَّحْبِيرِ؛ مع ما أُضيفَ إليه من تصحيحٍ وتهذيبٍ، وتوضيحٍ وتقريبٍ؛ من غيرِ أن أُغَيِّرَ لفظَ الكتابِ، أو أُعدِّلَ به إلى غيرِه من خطأ أو صوابٍ، وحيث كانت الزيادةُ عليه يسيرةً؛ ألحقتها بالحمرةِ فيه، وإن كانت كثيرةً قدَّمتُ عليها لفظَ "قلتُ" (١).

وكتبُ الدانيِّ (جامع البيان، والتيسير، ومفردة يعقوب) من أصولِ كتابِ النَّشْرِ التي بُنيَ عليها (٢)، وجلُّ اختياراتِ المحقِّقِ ابنِ الجزريِّ الأدائيَّةِ قائمةٌ على آراءِ الدانيِّ، وموافقةٌ له، ومن قلبِ صفحاتِ كتابِ النَّشْرِ؛ استيقنَ ذلكَ.

ومن أمثلته قولُ ابنِ الجزريِّ - بعد إيرادِ نقولٍ عن الدانيِّ -:

(وكذا يكونُ كلامُ الأئمَّةِ المقتدى بهم قولاً وفعلاً؛ فرحمه اللهُ من إمامٍ لم يسمَحِ الزَّمانُ بعدهُ بمثله) (٣).

(١) (ص ٩٢-٩٣).

(٢) انظر: النشر (١/٥٨-٦٠).

(٣) النشر (١/١٧٩).

ولم يخلُ كتابُ التَّمهيد لابن الجزريِّ، من نقولاتٍ من كتاب (التَّحديد) للدانيِّ، ومتابعةً له في كثير من المسائل التَّجويدية والصَّوتية.

وفي علم الوقف والابتداء؛ نجدُ أنَّ لكتاب (المكتفى) أثره الجليَّ فيمن بعده، فقد سارَّ جمعٌ كبيرٌ من أهل الأداء كالسَّخاويِّ، وابن الجزريِّ على تقسيم الوقف الاختياري إلى أربعة أنواع (تام، كاف، حسن، قبيح)؛ تأسيًا بمنهاج الدانيِّ<sup>(١)</sup>.

واعترضد كثيرٌ من مؤلّفي المشاركة في هذا الفنِّ بآراء الدانيِّ في كتبهم، من ذلك: ما جاء في مقدمة كتاب (المقصد) لأبي يحيى زكريَّا الأنصاريِّ (ت ٩٢٨هـ)، حيث قال:

(فهذا مختصرُ (المرشد في الوقف والابتداء) الذي ألفه أبو محمَّد الحسن بن عليِّ بن سعيد العماني - رحمه الله تعالى -، وقد التزم أن يُورد فيه جميع ما أورده أهل هذا الفنِّ، وأنا أذكر مقصود ما فيه؛ مع بيان محلِّ النزول، مع زيادةٍ أخرى غالبها عن أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ)<sup>(٢)</sup>.

و الإمام الدانيُّ - فيما يُعلم - هو أوَّل من جمع تراجم القراء في كتابٍ واحدٍ؛ فلا غرابة أن نرى أن الذهبيَّ في المعرفة، وابن الجزريِّ في الغاية؛ رجعا إليه، وعولا عليه<sup>(٣)</sup>، وهما العمدة في هذا الباب.

ولكتاب (المقنع) منزلته في فنِّ الرِّسم والضَّبط، فهو العمدة الأولى في الباب، وفيه

(١) انظر للمزيد: الوقف والابتداء وصلتها بالمعنى في القرآن الكريم، د. عبد الكريم صالح (ص ٤٠-٤٢).

(٢) (ص ٨).

(٣) انظر: غاية النهاية (١/١٥).

اجتمعت معظم روايات المصادر الأولى، واستمد العلماء منه مادة لتأليفهم، ينظمون من درره، ويغترفون من بحرهِ.

وقد حرص كبار علماء القراءات المشاركة على شرح قصيدة الإمام الشاطبي:  
(عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد) والتي نظم فيها مقنع الداني، وزاد عليه.  
ومن هؤلاء الأعلام:

أبو الحسن السخاوي، وأبو شامة المقدسي، وابن القاصح، والجعبري، وغيرهم.  
وكانت العناية بها عند المشاركة أكثر من غيرهم؛ لاهتمام بعض أصحاب الشاطبي بروايتها، ونشرها، وشرح مقاصده فيها.

وإلى كتاب (البيان في عدّ آي القرآن) المأرر في علم الفواصل، وتقسيم أجزاء القرآن وتحزيبه، وعندما طبع أول مصحف بالرسم العثماني في سنة (١٣٠٨هـ) بالمطبعة البهية بالقاهرة بخط العلامة أبي عيد رضوان المخلاتي (ت ١٣١١هـ) كان المقنع، والبيان للداني من المراجع المعتمد عليها<sup>(١)</sup>، وسارت على ذلك الأخذ بها فيها كثير من لجان مراجعة المصاحف<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: مقدمة مصحف المخلاتي (ص ١٢).

(٢) انظر: ملحق التعريف بالمصحف الشريف طباعة مجمع الملك فهد.

## المطلب الثاني: أثره على المغاربة.

لفظُ (المغاربة) نسبةٌ شائعةُ الاستعمال قديماً وحديثاً؛ إلا أن دلالتها عند القدماء أوسع من مفهوميها الحالي؛ إذ كان يرادُ به ما يقابلُ (المشاركة) بوجهٍ عامٍّ، وهذه النسبةُ إلى أهل بلاد المغرب الأذني، والأوسط، والأقصى باعتبار قربها، أو بعدها عن عواصم المشرق العربيّ - التي تنقلت فيها مراكز الخلافة -، وعليها أُطلق ذلك بعد الفتح الإسلاميّ، واصطُح عليه في الصّدر الأوّل، ثمّ في سائر العصور بعده.

ثم تعارف القراء بعد قيام (المدرسة المغربيّة) في الدّراسات القرآنيّة، واستقلالها في نمط الرّسم والضبط، والأداء على إطلاق لفظ (المغاربة) في مقابل (المشاركة)؛ للتّنبه على بعض الفوارق، والمذاهب التي استقلّ بها هؤلاء عن أولئك، أو العكس، وذلك شائعٌ عند عددٍ من شراح الشّاطبية من المشاركة كأبي شامة، والجعبريّ، وابن القاصح، وعند غيرهم كابن الجزريّ في كتاب النّشر، والقسطلانيّ في لطائف الإشارات، والبنّا الدميّاطيّ في إتحاف فضلاء البشر<sup>(١)</sup>.

ومن المعلوم أن الإمام الدانيّ هو صاحبُ الفضل في وصلِ القيمِ الفنيّة السّائدة في القراءة وعلومها بالمناطق الأندلسيّة بأصولها التّاريخيّة، ومنابعها الأصيلة، وأوّل من حمل لواء منهاج الدانيّ هم أهل الأندلس، ولا أدلّ على ذلك من إقبالهم على تركته العلميّة شرحاً، ونظماً، واختصاراً، وذلك جليّ عند تلميذه ابن نجاح - إمام القراءة بعد الدانيّ -، وفي اعتماد ابن الباذش في (الإقناع) على تيسير الدانيّ، فجعله مع التّبصرة لمكيّ

(١) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (١/٢٢-٢٤).

مادّة لكتابه، وفي اقتفاء ابن المرابط (ت ٥٥٢هـ) في (التقريب والحرش) حذو الداني في مقراً نافع، وفي نظم الشاطبي للتيسير، والمقنع، والبيان.

وغير ذلك من إشعاعات مدرسة الداني على أتباعه الأندلسيين.

وجليّ تاريخياً أنّ مدرسة القراءات القرآنيّة في المغرب لها علاقةٌ وطيدةٌ بالمدرسة الأندلسيّة، وتعدُّ من أقرب الوارثين لها، وقد رحل إلى المغرب من كان في مراكز العلم بالأندلس من العلماء والقراء، ورغم وجود كوكبة من أكابر علماء القراءات - جلُّهم من الواردين على أرض المغرب -؛ فإنّ الدّراسات القرآنيّة في القرن الخامس والسادس الهجريّ؛ لم لاتتجاوز في الأغلب دائرة الأخذ والتلقّي إلى التدوين والظهور<sup>(١)</sup>.

وقد بدأت شخصيّة المدرسة المغربيّة بالتّكون في القرن السّابع الهجريّ، حيثُ يعتبرُ القاضي أبو الحسن عليّ بن محمّد بن بريّ (ت ٧٣١هـ) من أهمّ القراء المغاربة الذين حملوا لواء تدشين حركة الإقراء والتأليف في هذه المرحلة، وذلك بمنظومته الشهيرة: (الدرر اللّوامع في أصل مقراً نافع)، والواقعة في مائتين وثلاثة وسبعين بيتاً.

واعتمد ابن بريّ مسلك الدانيّ في قراءة نافع من روايتي: قالون، وورش، لا على مسلك غيره - كمكيّ، وابن شريح -، وصرّح بذلك في صدر قصيدته بقوله:

سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ الدَّانِي إِذْ كَانَ ذَا حَفْظٍ وَذَا إِتْقَانٍ<sup>(٢)</sup>.

وقد نالت هذه المنظومة عند المغاربة كلّ القبول، وحازت الوُصول، ولا أدلّ على

(١) انظر للمزيد: القراء والقراءات في المغرب، (١٣-١٨).

(٢) (بيت رقم: ٢٧)، وانظر: القصد النافع (ص ٦٩-٧٠)، شرح الدرر للمجاصي (٢/٨٥-٨٦).

ذلك من شروحها وحواشيها التي بلغت ثلاثة وخمسين تأليفاً<sup>(١)</sup>.

وقد كان المغاربة قبل زمن ابن بري يعتمدون على قصيدة أبي الحسن علي بن عبد الغني الحضري القيرواني (ت ٤٤٩هـ)، ولاسيما في رواية ورش من طريق الأزرق؛ إلا في باب الرّاءات، فإنهم كانوا يعولون في أحكامه على مافي الشاطبية لقصور الحضريّة في ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقد حوت شروح الدرر اللوامع كثيراً من نصوص كتب الداني الموجودة والمفقودة، لم توجد إلا في كتب المغاربة، ولم تعرف إلا منها، وهذا ملحوظ في شرح الإمام المنتوري على الدرر اللوامع؛ فإنه لم يدع شاردة إلا أتى بها، ولا فائدة إلا عرّج عليها.

ويكفي في إدراك قيمة قصيدة ابن بري في الأقطار المغربية أنه لا يكاد يوجد ممارس لهذا الفن من المغاربة لا يعرفها؛ إن لم يكن حافظاً لها<sup>(٣)</sup>.

والداني هو أول من أدخل الروايات العشر المشهورة عن نافع إلى الأندلس، وألف فيها كتابه (التعريف في اختلاف أصحاب نافع).

وقد كان للمغاربة عناية فائقة بهذا الكتاب، والسبب في ذلك يرجع إلى القراءة التي يقرؤون بها، فعكفوا على تدريسه، ونظم مسائله، ومن شواهد ذلك:

نظم أبي الحسن بن سليمان القرطبي (ت ٧٣٠هـ) شيخ القراء بفاس في وقته،

(١) انظر: الدراسات القرآنية بالمغرب في القرن الرابع عشر الهجري (ص ٣٧-٣٨).

(٢) انظر: الفجر الساطع (٣/٣٣٢).

(٣) انظر للمزيد: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٣/١٣٣-٢٣٢).

وأبي عبد الله الصّفار (ت ٧٦١هـ)، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

وقد تعارف قرّاء المغاربة أداءً على تسمية الطُّرق العشرة عن نافع المضمّنة كتاب التعريف بـ: (العشر الصّغير)<sup>(٢)</sup>.

وكان للشاطبيّة المبنية على التيسير حضورها المشهود، ومكانها المعدود، وفي ذلك يقول المؤرّخ ابن خلدون:

(فاستوعبَ فيها الفنّ استيعابًا حسنًا، وعُنِيَ النَّاسُ بحفظها، وتلقينها للولدان المتعلّمين، وجرى العملُ على ذلك في أمصارِ المغربِ والأندلسِ)<sup>(٣)</sup>.

وتصدّى جمعٌ كبيرٌ من العلماءِ المغاربة لشرحها، وبيان مقاصدها، كأبي عبد الله محمّد ابن الحسن الفاسي (ت ٦٥٦هـ) في اللّالئ الفريدة، وأبي عبد الله محمّد بن محمّد الصّنهاجي - المعروف بابن آجرّوم - (ت ٧٢٣هـ) في فرائد المعاني، وغيرهما كثيرًا.

ولقد انتهى الأمرُ في عامّة الأنحاءِ المغربيّة إلى هيمنة الشاطبيّة هيمنةً كاملة، فلم يعد أحدٌ يقرأ القراءات السّبع إلا من طرقتها، وأنشئت في المائة العاشرة أوقافٌ يعودُ ريعها مدرّسيها<sup>(٤)</sup>.

ومن أهمّ أسباب انتشار طرق التيسير دون غيره في المغرب؛ تأخر وصول كتب ابن الجزريّ إليهم، فقد كانت نادرة التداول بينهم إلى وقت متأخرٍ جدًّا، وخاصّةً كتابُ

(١) انظر للمزيد: مقدمة كتاب التعريف، تحقيق الشيخ: محمد السّحابي (ص ٩-١٢).

(٢) انظر للمزيد: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٣/٢٩٩).

(٣) تاريخ ابن خلدون (١/٤٣٨).

(٤) انظر للمزيد: الإمام أبو القاسم الشاطبي دراسة عن قصيدته حرز الأمان، د. عبد الهادي حميتو.

النَّشْر، فَإِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْمَغْرِبِ إِلَّا بَعْدَ مِتْتَصِفِ الْمِائَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ، وَمِنْ أَدَلَّةِ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَلَامَةِ ابْنِ الْقَاضِي (ت ١٠٨٢ هـ) فِي كِتَابِ الْإِيضَاحِ:

(وَبَعْدَمَا سَطَّرَتْ هَذَا بِسَنِينَ كَثِيرَةً، قَدِمَ بَعْضُ الْأَثَمَّةِ مِنَ الْمَشْرِقِ، وَأَتَى بِـ(النَّشْرِ) لِابْنِ الْجَزْرِيِّ، وَلَمْ يَدْخُلْ قَبْلَ هَذَا الْمَغْرِبَ قَطُّ، فَطَالَعْتُهُ فَوَجَدْتُهُ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ) (١).  
أَمَّا عَلَى صَعِيدِ الرَّسْمِ وَالضَّبْطِ الْقِرَائِيِّ، فَقَدْ كَانَ لِلدَّانِيِّ فِي هَذَا الْفَنِّ الدَّوْرُ الْمَجْلِيُّ، وَالْقِدْحُ الْمَعْلِيُّ، فَهُوَ الْمَرْجِعُ الْأَوَّلُ وَالْأَسَاسُ، وَالْمُسْتَنْدُ الرَّصِينُ النَّبْرَاسُ.

يَقُولُ الْمُؤَرِّخُ ابْنُ خَلْدُونَ:

(وَأَنْتَهَتْ بِالْمَغْرِبِ إِلَى أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ الْمَذْكُورِ، فَكُتِبَ فِيهَا كِتَابًا، مِنْ أَشْهَرِهَا: كِتَابُ (الْمَقْنَعِ)، وَأَخَذَ بِهِ النَّاسُ، وَعَوَّلُوا عَلَيْهِ، وَنَظَّمَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى رُويِّ الرَّاءِ، وَوَلَعَ النَّاسُ بِحِفْظِهَا، ثُمَّ كَثُرَ الْخِلَافُ فِي الرَّسْمِ فِي كَلِمَاتٍ، وَحُرُوفٍ أُخْرَى ذَكَرَهَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ - مِنْ مَوَالِي مُجَاهِدٍ - فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَالْمَشْتَهَرِ بِحَمْلِ عِلْمِهِ وَرِوَايَةِ كِتَابِهِ -، ثُمَّ نُقِلَ بَعْدَهُ خِلَافٌ آخَرَ، فَنَظَّمَ الْخُرَّازُ (ت ٧١٨ هـ) مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ بِالْمَغْرِبِ أَرْجُوزَةً أُخْرَى، زَادَ فِيهَا عَلَى (الْمَقْنَعِ) خِلَافًا كَثِيرًا، وَعَزَاهُ لِنَاقِلِيهِ، وَاشْتَهَرَتْ بِالْمَغْرِبِ، وَاقْتَصَرَ النَّاسُ عَلَى حِفْظِهَا، وَهَجَرُوا بِهَا كُتُبَ أَبِي دَاوُدَ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَالشَّاطِبِيِّ فِي الرَّسْمِ) (٢).

وَقَدْ قَالَ الْخُرَّازُ عَنِ كِتَابِ (الْمَقْنَعِ) فِي مَعْرِضِ ذِكْرِ كِتَابِ الرَّسْمِ الَّتِي بَنَى مِنْهَا قَوَامَ

(١) إيضاح ما ينهم على الوري من قراءة عالم أم القرى (ص ٣١٨-٣١٩)، وانظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٣/٣٨٩).

(٢) تاريخ ابن خلدون (١/٤٣٨).

منظومته:

وَوَضَعَ النَّاسَ عَلَيْهِ كُتُبًا      كُلُّ يَبِينُ عَنْهُ كَيْفَ كُتِبَا  
أَجَلُّهَا فَاعْلَمَ كِتَابَ الْمُقْنِعِ      فَقَدْ آتَى فِيهِ بِنَصِّ مُقْنِعٍ (١).

ومنظومة (مورد الظمان) أرجوزة تقع في أربعة وخمسين وأربعمائة بيت، وقد ألحق بها قسما للضبط يقع في أربعة وخمسين ومائة بيت، فيكون بذلك مجموع أبيات المورد مع الدليل ثمانية وستمائة بيت.

وقد شرحتها جماعة من عظماء الأئمة، فمنهم من أطال بتكثير النقول، والتعليل، والإعراب، ومنهم من اختصر القول حتى بقيت معاني المشروح تحت الحجاب (٢).  
والذي ساعد في اكتساح أرجوزة الخراز الساحة؛ أنها جاءت في إطار المؤلفات التعليمية، فكتب لها حظ الانتشار والذيع، والأخذ والشيوخ.

وقد انماز المغاربة عن غيرهم بالعبقريّة والإبداع في فنّ الرسم القرآنيّ، فقد أخذت المدرسة المغربيّة بدءاً من أوّل المائة الخامسة على عهد أبي عمرو الدانيّ تستقطب هذه الثروة في ميدان الرسم والضبط، ثمّ تعيد صياغتها، واختصارها في قصائد، وأراجيز تعليميّة؛ بقصد تيسيرها وتذليلها للحفظ والاستظهار، وظهر في مختلف العصور أعلام نجباء من أهل هذا الشأن، برعوا فيه، واستوعبوا قضاياها ومسائله، فألفوا، ونظموا، وشرحوا، مما جعل الأقطار المغربيّة تتفوّق في ذلك، وتسمي مصنّفاتها في هذا الشأن

(١) (بيت رقم: ٢٢).

(٢) انظر: دليل الحيران شرح مورد الظمان للعلامة إبراهيم المارغني (ص ٤).

عمدة أهل المشرق طوال العصور اللاحقة؛ بدءاً من مدرسة أبي عمرو الداني ورجالاتها، وانتهاءً إلى كتب المتأخرين من شراح (العقيلة)، و(مورد الظمان)، وغيرهم من نظام الأراجيز، والأنصاص، والعديات، والخطيات<sup>(١)</sup>.

وما ذكر - أنفاً - من إشاعات المدرسة الدانية على الأقطار المشرقية والمغربية؛ إنما هو سبب من جود، وغيض من فيض، ونزر من كثر؛ ولكنني أحسب أنه قد أبان قدر التأثير الجلي لهذا العلم الفذ على مسيرة الدراسات القرآنية.

(١) للتوسع انظر: جهود الأمة الإسلامية في رسم القرآن الكريم، د. عبد الهادي حميتو، والأنصاص القرآنية، د. عبد العزيز العروسي.

## الفصل الثاني:

### دراسة الاختيار عند أبي عمرو الداني

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: منهج أبي عمرو الداني في الاختيار.

المبحث الثاني: مقاييس وقواعد الاختيار عند الداني.

المبحث الثالث: عبارات وصيغ الاختيار في مؤلفاته.

(تمهيد)

تقدّم أن الاختيارَ في باب القراءةِ كان سائغاً في عصور الإسلام المتقدّمة، وأنّه مرّ بعدّة مراحلٍ قبل أن تنضبط أصول الرواية، وترسخ قواعدها، وتوضع شروطها. وأنّ الإمام أبا عمرو والدانيّ قد أحدث نُقْلَةً نوعيّةً في الفنّ بمنهاجه الأثريّ القائم على التّحرير والتّقيح، والسّبر والتّصحيح، وانعكاس ذلك على مَنْ جاء بعده - من الأئمّة الأسلاف والأخلاف - وتمثّل ذلك في التّعويل على اختياراته العلميّة، والأخذ بآرائه النقديّة.

وقد أوجزتُ الحديثَ عن باب الاختيارِ عند المدرّسة الدّانية في المباحث الآتية:

## المبحث الأول: منهج أبي عمرو الداني في الاختيار.

اتَّسَمَ منهجُ الإمامِ الدانيِّ في التَّعاملِ مع علمِ القراءةِ بِاتِّباعِ الأثرِ، وتصدِيرِ والنصِّ، والتَّمسِكِ بهِ، وجعلِهِ أصلاً ومنطلقاً في الحكمِ، وتكريسِ الجهدِ في التَّنقيبِ عن طُرُقِ الرِّوايةِ وأسانيدها، وإغلاقِ بابِ التَّفْضيلِ والتَّرجيحِ بينِ القراءاتِ المتواترةِ الثَّابتةِ الذي وقعَ فيه جمعٌ كبيرٌ من سابقيه ومعاصريه.

وقد أفصح الدانيُّ عن منهجه الأثريِّ في مقدِّمِ جُلِّ كتبه، وصرَّحَ بهِ في غيرِ موضعٍ.

فقد جاء في مقدِّمة الجامع قوله:

(فإنَّكم سألتموني إسعافكم برسمِ كتابٍ في اختلافِ قراءةِ الأئمَّةِ السَّبعةِ بالأمصارِ، محيطٍ بأصولهم وفروعهم، مبينٍ لمذاهبهم واختلافهم، جامعٍ للمعمولِ عليه في روايتهم، والمأخوذِ بهِ من طُرُقهم، ملخِّصٍ للظَّاهرِ الجليِّ، مُوضحٍ للغامضِ الخفيِّ، محتوٍ على الاختصارِ والتَّقليلِ، خالٍ من التَّكرارِ) (١).

وقال في صدرِ الإدغام الكبير:

(وعرِّفتُ بما وقعَ فيه اختلافُ بينِ الرِّوَاةِ عنِ اليزيديِّ، وما المعمولُ عليه من اختلافهم عند أهلِ الأداءِ، والمتصدِّرينَ من القراءِ، وما قرأتُ بهِ لفظاً، وأخذتُه

(١) (٧٤/١).

أداءً<sup>(١)</sup>. وغير ذلك.

ولو وزاناً بين اختيارات الإمام الداني، واختيارات بعض معاصريه من أئمة الفن - كمكي<sup>(٢)</sup>، والمهدوي<sup>(٣)</sup>، والهندي<sup>(٤)</sup>؛ لوجدنا أن اختيارات الداني منصبّة على الاختيار الأدائي، والترجيح بين الأوجه لموجب، وتقديم الأثبت، والأصح منها، والخروج من مسائل الخلاف بالرأي المبني على الاستقراء والنظر؛ دون الغص من الرأي المقابل؛ بينما كانت اختياراتهم في أكثرها مبيّنة على انتقاء بعض وجوه القراءات السبعة من مروياتهم، وذلك باختيار بعض الحروف، ورد بعضها لحجة أو وجه عندهم.

ومن أمثلة اختيارات الداني الأدائية:

قوله في الجامع في حكم مدّ البدل للأزرق عن ورش:

(ينبغي أن لا يُفرط فيه في مذهب ورش، وكذلك قرأت على الخاقاني، وأبي الفتح عن قراءتهما، وهو الذي يوجب القياس، ويحققه النظر، وتدلل عليه الآثار، وتشهد بصحته النصوص، وهو الذي أتوا له، وأخذ به)<sup>(٥)</sup>.

(١) (ص ٧٠).

(٢) انظر للمزيد: اختيارات مكي بن أبي طالب في كتابه الكشف، د. محمد بن ناصر جده، أطروحة ماجستير، جامعة الإمام، ١٤٢٣هـ.

(٣) انظر للمزيد: مقدمة تحقيق شرح الهداية (١/١٤٦، ١٧٢) تحقيق د. حازم حيدر.

(٤) انظر للمزيد: الإمام الهندي ومنهجه في كتابه الكامل، د. عبد الحفيظ الهندي، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.

(٥) (٤٨٤/٢).

وقوله في التيسير:

(ومتى سهلت الهمزة الأولى من المتفتحتين، أو أسقطت: فالألف التي قبلها ممكنة على حالها مع تحقيقها؛ اعتداداً بها، ويجوز أن تقصر الألف؛ لعدم الهمزة لفظاً، والأول أوجه) (١).

وقوله في مفردة أبي عمرو البصري:

(واختلف - علينا - عنه في إثبات ياء مفتوحة بعد الدال في قوله في الزمر:

( y x wv ) [آية: ١٧-١٨] وفي حذفها.

فقرأت على أبي الفتح من طريق محمد بن إسماعيل القرشي عن أبي شعيب: بإثباتها مفتوحة في الوصل، وكذلك رواه - لنا - ابن خاقان بإسناده عن أبي شعيب.

فالوقف على ذلك في هذه الرواية: بإثبات الياء، ويجوز حذفها، والإثبات أقيس.

وقرأت ذلك من طريق أبي عمران - أي: ابن جرير -، وغيره: بحذف الياء) (٢).

وقوله في التهذيب:

(وقرأ في العلق: [ Z k بقصر الهمزة، قال ابن مجاهد: كذا قرأت على قنبل،

وهو غلط، وبذلك قرأت - أنا - من طريقه، وبه آخذ) (٣)، وغير ذلك.

ويتجلى لمستقرئ كتب الإمام الداني، والمتتبع لاختياراته، والمتأمل في عباراته أنه -

(١) (ص ١٥٢).

(٢) (ص ١٦٦-١٦٧).

(٣) (ص ٦١).

أحياناً - ينصُّ على اختيارٍ في كتابٍ؛ أو أكثر دون غيره.

ومن أمثلة ذلك:

ما حكاه الداني في الجامع من الخلاف للسوسي في همزة [وَنَآ Z، حيثُ قال:

(رَوَى يُحْيَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو: [وَنَآ بِجَانِبِهِ Z بالفتح، وبهذا قرأتُ - أنا - في رواية اليزيديِّ، وشجاع من جميع الطُّرق؛ ما خلا أبا شُعَيْبِ السُّوسِيِّ عن اليزيديِّ، فإنَّ شيخنا أبا الفتح حكى لي عن قراءته في روايته عنه بالوجهين، بإمالة فتحة الهمزة في السُّورتين، وبإخلاص فتحها فيهما)<sup>(١)</sup>.

وجاء في التيسير قوله:

(أمالَ الكسائيُّ، وخلفٌ: فتحة النون والهمزة في السُّورتين، وأمالَ خلادٌ فتحة الهمزة فيهما، وقد رُوِيَ عن أبي شُعَيْبِ مثل ذلك)<sup>(٢)</sup>.

وذكر في الموضح إمالة الهمزة عن إبراهيم بن اليزيديِّ عن أبيه عن أبي عمرو، ثمَّ

قال:

(وقد رُوِيَ عن أبي شُعَيْبِ مثل ذلك)<sup>(٣)</sup>.

بينما صرَّح في مفردة البصريِّ - وهي متأخرة في زمن التَّصنيف عن غيرها - بالأخذ بوجه الفتح للسوسيِّ، واستند في اختياره على ما عليه عمل الأدياء، حيث قال:

(١) (١٢٩٢/٣) بتصرف يسير.

(٢) (ص ٣٤٨).

(٣) (ص ١٦٦).

فأما قوله في سبحان [آية: ٨٣]، وفصلت [آية: ٥١]: [وَنَكَاجَانِيهِءَ Z فلا خلاف بين أهل الأداء في إخلاص فتحه الهمزة فيهما، وبه أخذ<sup>(١)</sup>].

ومن الأمثلة - أيضاً - على ذلك:

حكاية الداني الخلاف لهشام في موضع: [وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا Z - بين فتح، وإسكان السين - في كتابي الجامع<sup>(٢)</sup>، والتيسير<sup>(٣)</sup>].

بينما نص في مفردة ابن عامر - وهي متأخرة عن الأولين - على أن وجه الفتح هو من قراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، ووجه الإسكان من قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن الحسين، وعلى أبي الحسن، ثم قال عن وجه الإسكان: (وكذلك نص عليه هشام في كتابه، وبه أخذ<sup>(٤)</sup>).

- ومعلوم أن القول المتأخر مقيّد للسابقه، ومخصّص لعمومه، وناسخٌ لمتقدّمه، وسبق الإشارة في الفصل الأول إلى بيان الترتيب الزمني لمؤلفات الداني -<sup>(٥)</sup>.

(١) (ص ٦١).

(٢) انظره: (٤/١٤٧٤).

(٣) انظره: (ص ٤١٠).

(٤) (ص ١٤٢).

(٥) انظر: البحث (ص ١١٨).

## المبحث الثاني: مقاييس وقواعد الاختيار عند الداني.

الاختيارُ في علمِ القراءةِ له ضوابطٌ ومعاييرٌ اعتمدها القراءُ، ونهجها أهلُ الأداءِ، فشيّدوا عليها اختياراتهم، وبنوا عليها انتقائهم.

وهذه الاختياراتُ منها ما كان مقبولاً - وهو ما جمع صحّة السندِ، وموافقةُ العربيّةِ، والمرسومِ -، ومنها ما كان مردوداً - وهو ما خلا من هذه الشُّروطِ -.

وقد بنى الإمامُ الدانيُّ اختياراته في فنِّ القراءةِ على قواعدٍ مُحكمةٍ، وأسسٍ متينةٍ، وأقيسةٍ دقيقةٍ، وهي لا تخرجُ في جملتها عن كونها قواعدَ (روائيّةٍ، أو درائيّةٍ).

وعندَ الفحصِ الدقيقِ لنصوصِ الدانيِّ وعباراته، والتأمُّلِ في اختياراته وانتقائه؛ فإنه يظهرُ للقارئِ تصريحُ الدانيِّ بمُوجبِ اختياره وعلته في الأعمِّ الأغلبِ، ويغفلُ ذلك بعضُ المواضعِ، وعليه فلا سبيلَ لاستخراجِ العلةِ - في مثلِ تلكِ المواضعِ -؛ إلاّ بموازنةِ النصوصِ، وإعمالِ الفكرِ؛ ومطالعةِ كتبِ الفنِّ الأصيلةِ.

ولا يلزمُ أن يستقلَّ كلُّ اختيارٍ بعلةٍ دونَ غيره، فكثيراً ما اجتمعَ في الحكمِ المختارِ أكثرُ من توجيهٍ وتعليلٍ وموجبٍ، كقوله:

(وهو الذي يُوجبه القياسُ، ويحقِّقه النَّظْرُ، وتدُلُّ عليه الآثارُ، وتشهدُ بصحّته النُّصوصُ، وهو الذي أتولّاهُ، وآخذُ به)<sup>(١)</sup>.

وسأوردُ - بإذنِ الله - أظهرَ القواعدِ العامّةِ التي عوّلَ عليها الدانيُّ في اختياراته،

(١) الجامع (٢/٤٨٤).

واستند إليها في ترجيحاته؛ مع بيان لها، وسوق أمثلة عليها؛ مراعيًا في إيرادها وتقسيمها الالتزام بمفهوم الأصل الذي يختار لأجله، وينسحب تحته العشرات من الأحكام، وهي كالآتي:

### ١/ تقديم ما قرأ به على شيوخه كلهم، أو جلهم.

وهذا من أهم قواعد الإمام الداني وأصوله، وهو أن القراءة تعتمد على الأثر قبل النظر، وأقوى الأثر ما كان مبنياً على التلقي والسماع.

ورواية الداني عن شيوخه هي المصدر الأهم، والمورد الأس في جمع مادة كتبه، وعليهم اعتماد في رواية الحروف، وتحصيل أوجه الخلاف، وضبط طرائق الأداء. وتمثل الداني هذا الأصل في نقله، وقيله، وعمله، وقلمه، وصرح به في مقدم كتبه، كقوله في ديباجة الإدغام الكبير:

(... وعرفت بما وقع فيه اختلاف بين الرواة عن اليزيدي، وما المعمول عليه من اختلافهم عند أهل الأداء، والمتصدرين من القراء، وما قرأت به لفظاً، وأخذته أداءً<sup>(١)</sup>).

ونفى المشيخة ممن اعتمد على غير أساس التلقي عن الأئمة الأثبات، والسماع

(١) (ص ٧٠).

من الثَّقَاتِ، فقال في شرح القصيدة الخاقانية:

(كُلُّ مقرئٍ متصدِّرٍ إذا اعتمدَ فيما يُقرئُ به على ما يحفظه من الصُّحفِ المتباعدة في الأسواقِ من غير أن يرويها، ولا يدري حقائقَ ما فيها من جليِّ العلمِ وخفيِّه، ولم يجالس العلماءَ، ولا ذاكرَ الفقهاءَ، ولا أكثرَ العرَضِ على القراءِ، والمتصدِّرينَ... فليسَ بمقرئٍ في الحقيقةِ - وإن كان لقبُ الإقراءِ جارياً عليه، واسمُ المتصدِّرِ موسوماً به -؛ لغلبةِ الجهلِ على العامَّةِ، وأكثرِ الخاصَّةِ، وهو عن ذلك بمعزلٍ عندَ من يُقتدى به، ويعتمدُ على قوله، وإن أطراه أهلُ الغباوةِ، ورفعَ منزلتهُ الأصاغرُ من الطَّلَبَةِ) (١).

و - قد سبق التعريف بأشهر شيوخ الداني الذين أخذ عنهم الحروف روايةً وتلاوةً، ودارت عليهم أسانيدُه في الجامع، والتيسير، والمفردات، والتعريف - (٢).

وكثيراً ما اكتفى الداني بالاستناد إلى هذا الأصل دون غيره من القواعد والمقاييس، كقوله في اختيار وجه السكت بين السورتين لأبي عمرو البصري:

(والعملُ عندَ عامَّةِ أهلِ الأداءِ من البغداديين: ابنِ مجاهدٍ، وابنِ شنبوذٍ، والنقَّاشِ، وابنِ المنادي، وغيرهم على الأوَّل - أي السكتِ -، وعلى ذلك جميعُ الرقيين، وبذلك قرأتُ على جميعِ شيوخِي، وبه أخذُ) (٣).

وقوله:

(وفي والفجر: ( m )، و ( x ) [الفجر: ١٥-١٦] أثبتهما إسماعيلُ، وحذفها أبو

(١) (٢٠/١-٢١).

(٢) انظر: البحث (ص ٨٥).

(٣) الجامع (١/٤٠٠).

عَمْرٍو، وهذا قولٌ صحيحٌ، وبه قرأتُ، وبه آخذُ<sup>(١)</sup>، وغير ذلك.

وفي حالِ اختلافِ طرائقِ التلقِّي والأداءِ بين الشُّيوخِ؛ فإنَّ الدانيَّ يُصدِّرُ ما قرأ به على الأكثرين من شيوخه، وما أسنده روايةً عن الجلة منهم.

ومن أمثلة ذلك:

قوله في الجامع:

(واختيارُ عامَّةٍ من لقيناهُ، أو بلغنا عنه من أئمَّةِ أهلِ الأداءِ: أن يُوقفَ للجَميعِ بالإشارةِ إلى حَرَكَاتٍ أو آخرِ الكَلِمِ؛ لما فيه من البيانِ عن كَيْفِيَّتِهِنَّ في حالِ الوصلِ)<sup>(٢)</sup>

وقوله في الاقتصادِ: (واختيارُ أكثرِ شيوخنا أن يُوقفَ بالرَّومِ والإشمامِ)<sup>(٣)</sup>.

٢ / تصديرُ ما عليه الأكثرونَ مِنْ أهلِ الأداءِ.

أهلُ الأداءِ: همُ الذين تلقَّوا وسَمِعُوا الحروفَ من الشُّيوخِ المتقنينَ، وأدَّوها إلى غيرهم<sup>(٤)</sup>.

وقد حَرَصَ الإمامُ الدانيُّ في كثيرٍ من اختياراته على اتِّباعِ محكومِ أهلِ الأداءِ، وموافقةِ معمولِ شيوخِ الإقراءِ، واعتمدهُ مرجِّحًا في تحقيقِ مسائلِ الخلافِ، ودليلاً إلى

(١) الجامع (٣/١٢٦٢).

(١) (٢/٨٢٨).

(٣) نقلاً عن شرح الدرر للمتتوري (٢/٦٧٧).

(٤) انظر للمزيد: مصطلحات علم القراءات في ضوء المصطلح الحديث (٢/٨٢١-٨٣١).

القول الأصوب، والحكم الأمثل.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الجامع:

(واختلف شيوخنا في قوله: (وَلَا يَحْيَى) في طه [آية: ٧٤] و ( p o ) [آية: ١] في مذهب حمزة، فقرأت - ذلك - على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه في رواية الجماعة عن سليم عنه بإخلاص الفتح، وقرأت - ذلك - على غيره بإخلاص الإمالة، وعلى ذلك عامة أهل الأداء، وبه كان يأخذ ابن مجاهد والنقاش، وأبو بكر الأدمي، وأبو طاهر، وغيرهم) (١).

وقوله في التهذيب عن حكم همزة (وَأَلْتَمَى) للبري، والبصري:

(والمأخوذ به عند أهل الأداء: بإسكان الياء من غير كسر في مذهبيهما) (٢).

وقوله في مفردة البصري:

(وبه يأخذ الحدائق من أهل الأداء: أبو بكر بن مجاهد، وغيره) (٣).

٣/تقديم الوجه الأقوى رواية.

أفاد الإمام الداني من خبرته الحديثية، ودرايته النقدية في هذا الجانب كثيرًا، فكان من الأصول التي اعتمد عليها في اختياراته؛ تقديم الرواية الأكثر قوة ووجاهة، وقد

(١) (٦٩٣/٢).

(٢) (ص ٤٧).

(٣) (ص ١٢١).

تمثّلت هذه القاعدةُ في أمرين:

أ/ تصديرُ الوجهِ الأكثرِ طرقاً ونقلاً.

وهذا ملحوظٌ في كتاب الجامعِ أكثرَ من غيره؛ لما انماز به من وفرةِ الأسانيدِ والرواياتِ.

ومن الأمثلةِ على ذلك:

قوله في حُكم حرفِ (  $\mathbb{W}$  ) [البقرة: ١٨٤] في سورة البقرة:

(قرأ نافعٌ، وابنُ عامرٍ في روايةِ ابنِ ذكوان: ( U T ) مضافاً بغيرِ تنوين،

(  $\mathbb{W}$  ) على الجمع، وقرأ ابنُ عامرٍ في روايةِ هشامٍ من طريقِ الحلوانيِّ، وابنُ عبّاد،

وغيره: ( T ) بالتَّوِين، ( U ) بالرَّفْع، (  $\mathbb{W}$  ) بالجمع، وقرأ الباكون:

بالتَّوِين والرَّفْع، وَ (  $\mathbb{W}$  ) على التَّوْحِيد، وكذلك حكى لي فارسُ بنُ أحمدَ عن

قراءته على عبد الباقي عن أصحابه عن هشام، والعمل في روايته على الأوّل، وكذلك

روته الجماعةُ عنه؛ على أن ابنَ مجاهد، وأبا طاهر: قد أغفلا ذكرَ هشامٍ في ذلك، ولم

يذكرا عن ابنِ عامرٍ خلافاً في الإضافة) (١).

(١) (٩٠١/٢-٩٠٢).

وجاءَ فيه - أيضًا - في حُكْمِ حرف [ > Z في موضعيه:

(ورَوَى ابْنُ جُبَيْرٍ عَنِ الْكَسَائِيِّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ - هَاهُنَا - بِالنُّونِ، وَفِي (عَسَق) بِالتَّاءِ، وَخَالَفَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو عَمْرٍو: فَرَوِيَا عَنِ الْكَسَائِيِّ - عَنْهُ - بِالنُّونِ فِي السُّورَتَيْنِ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِمُوافِقَةِ رَوَايَتَيْهِمَا قَوْلَ الْجَمَاعَةِ عَنْهُ) (١).

ب/مراعاةُ حالِ النَّقْلَةِ.

أثر الدانيّ تقديمَ بعض الأوجه؛ لوثاقَةِ النَّاقِلِ، وعلوِّ مكانتهِ في الضُّبْطِ والإِتقانِ أكثرَ من غيره.

ومن الأمثلةِ على ذلك:

قوله في الجامع:

(روى عبدُ الرَّحْمَنِ، وأبو حمدونُ عن اليزيديِّ عن أبي عمرو:

[ ! " # \$ % & ' Z' أنه كان يسكتُ عندها - أي: يقف على

الدَّالِّ - فإذا وصل نون. نا محمد بن عليّ قال: نا ابن مجاهدٍ، قال: حدَّثني الجمال عن أحمد بن يزيد عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو:

[ \$ % & ' Z' أي: بإسكان الدَّالِّ، قال أبو عمرو: وهو اختياري -

أنا - في قراءة أبي عمرو؛ اتِّباعاً لرواية أبي عبد الرَّحْمَنِ، وأبي حمدونَ عن اليزيديِّ -

(١) (٣/١٣٤٦-١٣٤٧).

عنه -؛ لاشتھارھما بالعدالة، وحسن الاطلاع<sup>(١)</sup>.

وقوله في الموضح في حُكم كلمة [ ZA لدُوري البصري:

(وبإخلاص الفتح قرأتُ ذلك على أبي الفتح الضَّرير، وعلى أبي الحسن، وعلى غيرهما، وبالوجهين آخذُ، وأختارُ الإمامةَ؛ لعدالة ناقلِها، ومكانهم من الضَّبْط والإِتقان؛ مع قراءتي بها على من ذكرته من أئمتي، وجِلَّة شيوخِي)<sup>(٢)</sup>.

وقوله في مفردة الإمام نافع:

(وكان إسماعيل، والمسيبيُّ، وقالون: يخيرون في ضمِّ ميم الجمع، وإسكانها في جميع القرآن، وخيَّرت - أنا - عند قراءتي لهم؛ فاخترتُ الضمَّ، ولا أُمْنَعُ من الإسكان؛ لأنَّ ابن مجاهدٍ كان يأخذ به في مذهبيهم)<sup>(٣)</sup>.

#### ٤/ اتِّباعُ النَّصِّ.

من قواعد الإمام الداني في الاختيارِ تقديمُ الوجهِ الموافقِ للمنصوصِ عليه. وهذا من أظهرِ الدلائلِ على عنايةِ الدانيِّ بمتابعةِ الأثرِ، وهذه القاعدةُ كثيرةُ ورودٍ في كتابِ الجامعِ، والذي حوى أسماءَ مصنَّفاتٍ ليستُ في غيره.

(١) (١٧٣٢/٤).

(٢) (ص ٨٣).

(٣) (ص ٣٠).

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الجامع:

(قرأ نافع: { }) [نوح: ٢٣] بضم الواو، وكذلك روى الداجوني أداءً عن أصحابه عن هشام، قال: وقد روي عنه فتح الواو، والفتح هو الذي نص عليه هشام في كتابه، وكذلك رواه - عنه - الحلواني، وابن عبّاد، وابن أنس، وابن ذكوان، وابن أبي حسان، وابن دحيم، والباغندي، وغيرهم، واختار هشام الضم، أخبرنا أحمد بن عمر قال: نا أحمد بن سليمان قال: نا محمد بن محمد قال: هشام بإسناده عن ابن عامر: { } بفتح الواو، وبذلك قرأت، وعليه أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

وقوله في مفردة نافع:

(قال القاضي عن قالون في كتابه: [Ze dc b] بياءٍ واحدةٍ مشددة - مثل أبي عمرو -، ومن تابعه، وأقراني ذلك أبو الفتح في روايته: بياءين ظاهرتين، وأنا أخذ له بالوجهين؛ لصحة الرواية عنه بالإدغام، وورد النص به<sup>(٢)</sup>).

وقوله في مفردة حمزة:

(وقرأ في النساء: ( K ) [آية: ٩] بإخلاصٍ فتحه العين، و ( QP 0 ) [النمل: ٣٩-٤٠] بإخلاص فتحه الهمزة - أيضاً -، كذا قرأت على أبي الفتح في ذلك،

(١) (٤/١٦٦٠).

(٢) (ص١٥٧، ٦٥).

وقرأت على أبي الحسن بالوجهين في: ( K )، والإشمام في النمل كخلف، والأول أصح؛ لأنَّ خلاد نصَّ على ذلك في كتابه<sup>(١)</sup>.

#### ٥ / اصطفاء الوجه الموافق لمرسوم المصحف.

من المعلوم أنَّ للإمام الدانيَّ عنايةً فائقةً بعلم الرِّسم - الذي هو ركنٌ من أركانِ القراءة المقبولة - كغيره من العلماءِ الأسلافِ المحقِّقين، وعليه فلا ريبَ أنَّ تكونَ متابعةُ أصولِ الرِّسمِ القرآنيِّ من منطلقاتِ الدانيِّ في اختياراته، وعمده في انتقاءاته.

وقد تجلَّى هذا الأصلُ في التَّخفيفِ الرِّسميِّ في بابِ وقف حمزة وهشامٍ على الكلمة التي فيها همزٌ.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الجامع:

(وجعلُ الهمزة بعد الواو الساكنة في (مَؤِيلاً)، و ( > ) بين بين خارج عن قياس التسهيل، وإبدالها ياءً مكسورةً محضةً في (مَؤِيلاً) - عندي - أولى من جعلها بين بين؛ إذ ذلك أشدُّ موافقةً للرِّسم، وأوجهٌ في النِّدرة والشُّذوذ)<sup>(٢)</sup>.

(١)(ص ١٥٥).

(٢)(٥٨٩/٢).

وقوله فيه:

(اعلم أن الذين وردت عنهم الرواية بتباع مرسوم الخط عند الوقف من أئمة القراءة خمسة: نافع وأبو عمرو والكوفيون - عاصم وحمزة والكسائي -، ولم يرد عن ابن كثير وابن عامر في ذلك شيء يعمل عليه، واختيارنا أن يوقف في مذهبهما على مرسوم الخط؛ كمذهب من جاء عنه ذلك نصاً؛ إذ مخالفته والزوال عنه إلى غيره بغير دليل من خبر ثابت، أو قياس صحيح غير جائز) (١).

٦/القياس .

القياس: هو ردُّ الفرع إلى الأصل في الحكم بعلة تجمعهما - كما في عرف أهل الأصول - (٢)، وهو حجة من حجج الشرع؛ يجب العمل به عند انعدام ما فوقه من الدليل في الحادثة (٣).

ويجري استعمال مفهوم القياس عند علماء القراءة على نحوٍ دقيق؛ يختلف عما هو عليه عند غيرهم، وإن كان هناك اشتراك بين الجميع في مفهوم الإلحاق، وإجراء حكم النّظير على نظيره.

وقد حدّد علماء القراءات أبعاد قضية القياس في فنّ القراءة، فلم يبنذوه بإطلاق،

(١) (٧٩٦/٢).

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٢٥/٤)، الفصول في الأصول (٩٩/٤).

(٣) انظر: الكوكب المنير شرح مختصر التحرير (١٣٨/٢).

ولم يردّوه جملةً، وإنّما حدّدوا معالم استعماله، وضيّقوا نطاق إعماله؛ حتّى لا يطغى على جانب الرواية<sup>(١)</sup>.

جاء في كتاب التبصرة لمكيّ بن أبي طالب:

(فجميع ما ذكرنا في هذا الكتاب ينقسم ثلاثة أقسام:

قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص في الكتب موجود، وقسم قرأت به، وأخذته لفظاً أو سماعاً، وهو غير موجود في الكتب، وقسم لم أقرأ به، ولا وجدته في الكتب، ولكن قسته على ما قرأت به؛ إذ لا يمكن فيه إلّا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص، وهو الأقل<sup>(٢)</sup>).

والإمام الداني لا يرفض القياس لذاته، ولا يلغيه بالكلية، وإنّما يردّ القياس المطلق المخالف للرواية والأثر؛ دلّ على ذلك قوله - المتقدّم غير مرّة -:

(وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأُفشى في اللّغة، والأقيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل والرواية؛ إذا ثبت عنهم، لم يردّها قياس عربيّة، ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنة متبّعّة يلزم قبولها، والمصير إليها)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: مقدمة تحقيق منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية (ص ١٥٤-١٥٥).

(٢) التبصرة (ص ٣٩٢-٣٩٢).

(٣) الجامع (١/٥١).

وهو يميز استعمال القياس في باب القراءة؛ إذا توافر شرطه وقيدته، وهذا ما أوضحه في آخر باب الرّاءات من كتابه الجامع، حيث قال:

(فهذه أحكام الرّاء في الوقف على ما رواه مواس بن سهل، وغيره من الرواة عن أئمتهم، وعلى هذا أخذنا لفظاً عن جلة أهل الأداء، وقسناه على الأصول التي أصلوها؛ إذ عدنا النص على أكثره، ودعت الحاجة إلى معرفة حقيقته) (١).

وهذا هو المنهاج الأقوم، والطريق الأسلم، وعلى وجوب لزومه أكّد الإمام ابن الجزري بقوله:

(امتنت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، أمّا إذا كان القياس على إجماع انعقد، أو عن أصل يعتمد فيصير إليه عند عدم النص، وغموض وجه الأداء، فإنّه مما يسوغ قبوله، ولا ينبغي رده، لاسيّما فيما تدعو إليه الضرورة، وتمس الحاجة مما يقوي وجه التّرجيح، ويعين على قوّة التّصحیح؛ بل قد لا يسمّى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحيّ، إذ هو في الحقيقة نسبة جزئيّ إلى كليّ - كمثل ما اختير في تخفيف بعض الهمزات لأهل الأداء، وفي إثبات البسملّة، وعدمها لبعض الرّاء) (٢).

وقد اعتمد الداني قاعدة القياس كمرجّح درائيّ في كثير من اختياراته، تنوع فيها

(١) (٧٨٧-٧٨٦/٢).

(٢) النشر (١٧/١-١٨).

الأصل المقيس عليه، والفرع المقيس.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الإدغام الكبير:

(وَأَمَّا قَوْلُهُ: (بَوْرِقِكُمْ) [الكهف: ١٩] فَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ الْبُرْمَكِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍ - عَنْهُ - الْإِدْغَامَ فِيهِ، وَرَوَى غَيْرُهُ بِالْإِظْهَارِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَبِهِ قَرَأْتُ، وَبِهِ آخَذُ<sup>(١)</sup>).

وقوله في مفردة يعقوب في حكم اختيار إثبات ياء ( ' ) ( ) لروح:

(وَسَكَّنَ الْيَاءَ فِي الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ: ( ' ) ( ) [النمل: ٣٦]، وَاخْتَلَفَ عَلَيْنَا فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا، فَحَكَى لَنَا أَبُو الْحَسَنِ: إِثْبَاتَهَا، وَحَكَى لَنَا أَبُو الْفَتْحِ: حَذْفَهَا، وَالْأَوَّلُ أَقْسَى فِي مَذْهَبِهِ؛ إِذْ كَانَ يُثَبِّتُ جَمِيعَ الْمَحْذُوفَاتِ فِي الرَّسْمِ، سِوَاءَ سَقَطْنِ فِي الْوَصْلِ لِلْسَّاكِنِينَ، أَوْ ثَبَّتْنَ فِيهِ، وَفِي حَالِ الْوَقْفِ)<sup>(٢)</sup>.

والمتمامل في كتب الفن؛ يجد أن أكثر استعمالات قاعدة القياس كانت في باب الأصول، وقلت في فرش الحروف، وقد أوضح الداني ذلك بقوله:

(فَأَوَّلُ مَا أَقْدَمَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِيهَا مَذَاهِبُهُمْ فِي الْأَصُولِ الَّتِي تَطَّرَدُ، وَيَكْثُرُ دَوْرُهَا وَيَجْرِي الْقِيَاسُ فِيهَا، وَأَرْتَّبَ لِذَلِكَ أَبْوَابًا، وَأَجْعَلُهُ فِصُولًا، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ الْحُرُوفِ الَّتِي يَقْلُ دَوْرُهَا، وَلَا يَجْرِي قِيَاسُ عَلَيْهَا سُورَةٌ سُورَةً إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) (ص ١٠٥).

(٢) (ص ٧٥).

(٣) الجامع (١/٤٦٠).

## • اللغة العربية.

من المعلوم أنّ موافقة العربية ولو بوجهٍ من شروط قبول القراءة، وأنّ القراءة إذا صحّ سندها؛ فلا بدّ أن تكون قد وافقت العربية ولو بوجهٍ، سواءً كان أفصح، أم فصيحاً، مجمّعا عليه، أم مختلفاً فيه، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصّحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والرّكن الأقوم، وهذا مذهبُ المحقّقين (١). وقد استعمل الداني فنّ اللّغة كمرجّح درائيّ في بعض اختياراته - التي لم يردّ فيها نصّ يرجع إليه، ويعتمد عليه -.

وتعدّدت وجوه اعتضاده بهذا المرجّح سماعاً وقياساً، كأن يكون الوجه المختار أفشى لغةً، وأكثر استعمالاً، ومثاله قوله في إيجاز البيان في وجه تسهيل الهمزة الثانية من المفتوحين لورشٍ من طريق الأزرق على إبدالها حرف مدّ:

(وهذا قولُ عامة البغديين، وأهل الشام ممن وصلت إلينا الرواية - عنه - منهم، وهو الوجه السائر في العربية، والقياس المطرد في اللّغة) (٢).

أو يكون على الأفصح من أصول اللّغة، والمشتهر من قواعدها، كقوله في التّهذيب عند الحديث عن مذهب حمزة في الوقف على الهمز:

(فأمّا إذا كانت الهمزة متطرّفة؛ فإنّنا نبدها في جميع أحوالها وحركاتها حرفاً خالصاً

(١) انظر: النشر (١/٩-١١).

(٢) نقلا عن شرح الدرر اللوامع (١/٢٥٩).

من جنس حركة ما قبلها، هذا الاختيارُ في تخفيفها؛ لضعفها بتطرفها، وقوّة الحرف الذي قبلها) (١).

أويكون موافقاً لما عليه علماء اللُّغة، كقوله في اختيار وجه الإخفاء في [تَأْمَنَّا Z]:

(وبالأوّل أقول - أي: بالإخفاء -؛ لدلالته على الأصل، وكيفية الحركة، ولاستواء البصير، والأعمى في معرفته؛ لأنّه يقرع، ويقول الأكابر من المتقدمين به، وعلى ذلك أكثر مشيختي من أهل القرآن، والعربية) (٢).

وبعد:

فهذه أظهرُ الأصول الشائعة، وأجلى الأقيسة الدائعة، التي استند إليها الداني في اختياراته، واعتمد عليها في انتقاءاته، وتحت كل منها العشرات من الاختيارات والترجيحات، وقد اجتهدت - قدر الإمكان - في اختزالها، وعدم الإطالة فيها.

(١) (ص ١٤٣).

(٢) شرح الخاقانية (٢/١٩٠).

### المبحث الثالث: عبارات وصيغ الاختيار في مؤلفاته.

لم يقتصر الإمام الدائي على صيغة واحدة في الدلالة على اختياراته، والتعبير عن انتقائه، وإنما سلك في ذلك أساليب شتى، تنوعت في عباراتها، واختلفت في إشاراتها؛ لكنها تتفق في الدلالة على الحكم المختار.

ويمكن أن تقسم صيغ وألفاظ الاختيار التي وردت في كتب الدائي كالاتي:

#### ١ / التصريح بلفظ الاختيار والأخذ.

ومبنى هذه الصيغة: التَّنْصِيصُ عَلَى الاختيارِ بلفظٍ ظاهرٍ صريحٍ؛ ومن خلال استقراء اختيارات الدائي، اتضح أنه يعبر - في الأعم الأغلب - عن اختياراته بلفظي: (أختار)، و(أخذ)، وما تصرف من لفظهما، وأفاد معنأهما.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الجامع:

(وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخهم الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية) (١).

وقوله في مفردة ابن عامر:

(والذي أختاره الإثبات؛ لثبوت الياء في كل المصاحف) (٢).

(١) (٤٠٦/١).

(٢) (ص ٥٠).

وقوله في مفردة حمزة:

(واختلف عنه - أيضًا - في قوله في هود: ( y x w ) [هود: ٤٢] فرُوي عنه الإظهار والإدغام، وأختار الإظهار، وبه أخذ<sup>(١)</sup>).

وقوله في مفردة الإمام نافع:

(وكان إسماعيل، والمسيبي، وقالون: يخيرون في ضمِّ ميم الجمع، وإسكانها في جميع القرآن، وخيَّرتُ أنا عند قراءتي لهم؛ فاخترتُ الضمَّ، ولا أمنع من الإسكان؛ لأنَّ ابنَ مجاهدٍ كان يأخذ به في مذهبهم)<sup>(٢)</sup>.

وقوله في التهذيب:

(وعنه خلافٌ في الحاقَّة، والمأخوذُ به ترك النَّقل)<sup>(٣)</sup>.

٢/ استخدام صيغة التفضيل.

استعمل الداني صيغة (أفعل) التفضيل في مواضع كثيرة؛ للدلالة على الحكم الاختيار، والوجه المقدم. ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الجامع:

(وقد كان محمد بن علي، وجماعة من أهل الأداء من أصحاب ابن هلال وغيره: يروون عن قرائهم ترفيق الراء في قوله: ( L K ) [البقرة: ١٠٢] - حيث وقع - ؛ من

(١) (ص ١٥٦).

(٢) (ص ٣٠).

(٣) (ص ٤٠).

أَجَلِ الهمزة، وتفخيمها أقيس؛ لأجل الفتحة قبلها، وبه قرأت<sup>(١)</sup>.  
وقوله في التهذيب:

(وقرأ في الكهف: (فَلَا تَسْأَلْنِي © شَيْءٍ) [آية: ٧٠] بحذف الياء في الحالين، وقد روي عنه إثباتها في الحالين، وهو الأوجه<sup>(٢)</sup>).  
وقوله في التيسير:

(ابن كثير، وورش، وحفص: ( 65 )، وفي النساء: بكسر النون والعين، وقالون، وأبو بكر، وأبو عمرو: بكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس، والباقون بفتح النون، وكسر العين<sup>(٣)</sup>).  
٣/ذكر قاعدة عامة.

ترك الإمام الداني في مواضع كثيرة التصريح بأحد صيغ الاختيار السابقة، وأساليبه الماضية، واكتفى بذكر قاعدة من قواعد المعتمد عليها، وهي وإن كانت أقل في الدلالة؛ إلا أنه يفهم منها الاختيار والميل.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الجامع:

(... والذي قرأت -أنا- به: إثبات الياء، وتمكينها من غير زيادة، وعلى ذلك عامة

(١) (٧٨٤/٢).

(٢) (ص ١٠٦).

(٣) (ص ٢٤٥).

أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

وقوله في التيسير:

(فكان ابن مجاهد يأخذ بالإظهار، وكان غيره يأخذ بالإدغام، وبذلك قرأت، وهو القياس؛ لأن ابن مجاهد وغيره مجمعون على إدغام الياء في الياء في قوله:

( f e ) [البقرة: ٢٥٤]، و ( نُودَى يَمْوَسَى ) [طه: ١١]، وقد انكسر ما قبل الياء،

ولا فرق بين البابين<sup>(٢)</sup>.

وقوله في التمهيد:

(وهو مذهب أكثر شيوخنا، وهو اختيار الحذاق من أهل هذه الصنعة)<sup>(٣)</sup>.

٤/ استعمال ألفاظ التصحيح.

استخدم الإمام الداني في بعض المواضع أسلوب التصحيح؛ للإشارة إلى الأخذ بأحد الوجهين، أو ترجيح إحدى الروايتين، وغالب استعمال هذا النوع كان في نطاق الرد على قول مخالف، أو نقد لرأي محكي.

ومن الأمثلة على ذلك:

قوله في الجامع:

( مَالِي لَا أَرَى ) [النمل: ٢٠] فتحها ابن كثير، وعاصم بخلاف عن

حفص، والكسائي، وابن عامر في رواية ورش، وكذلك روى محمد بن إسماعيل

(١) (٤٨٠/١).

(٢) (ص ١٣١).

(٣) نقلاً عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١٠٨/١).

الترمذي عن ابن ذكوان، والداجوني عن أصحابه، والنقّاش عن الأُخفش عنه،  
وأسكنها الباقون، وكذلك روى الجماعة عن اليزيدي؛ إلا ابن سعدان، وابن واصل،  
فإنهما حكيا عنه أنه فتحها، وروى الأصبهاني عن ابن سعدان عن اليزيدي أنه أسكنها،  
وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

وقوله في التهذيب:

(وقرأ في مريم: ( 3 21 ) [آية: ٦٦] بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، وأقرأني  
الفارسي عن قراءته على النقّاش عن الأُخفش - عنه - : بهمزتين، والأوّل: هو  
الصحيح<sup>(٢)</sup>).

وسوف يتجلى في ثنايا البحث - بإذن الله - الكثير من الأمثلة على صيغ وأساليب  
الاختيار عن الداني، وطرائقه في التعبير عنه، والإشارة إليه.

(١) (١٤٤٦/٣).

(٢) (ص ١٠٦).

## **الفصل الثالث:**

# **منهج أبي عمرو الداني في نقد الآثار وتصحيح الأخبار**

**وفيه مبحثان:**

**المبحث الأول: الأصناف التي تعرض لها الداني بالنقد أو التصحيح.**

**المبحث الثاني: قواعد الداني في النقد أو التصحيح.**

## (تهديد)

عُنِيَ جهابذة العلماء الأسلافِ بفنِّ نقدِ القراءاتِ وتحريرها، وتصحيحها وتحريرها؛ كاهتمامِ المحدثين بنقدِ الأحاديثِ، ودراسةِ الأسانيدِ.

والنظرُ في المرويِّ، والتدقيقُ في المنقولِ علمٌ ترجع أصولُهُ إلى عهدِ الصحابةِ **y**.

وقد اتَّبَعَ الإمامُ الدانيُّ سَنَنَ أئمةِ القراءةِ النَّقَّادِ - كَابْنِ مُجَاهِدٍ، وَأَبِي الطَّيِّبِ بنِ غَلْبُونٍ، وابنه أبي الحسنِ - في تمييزِ الصَّحِيحِ من غيرِهِ، ودراسةِ المنقولِ وفحصِهِ روايةً ودرايةً.

قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ في منجدِ المقرئين:

(ولا بدَّ للمقرئِ من التَّنبيهِ بحالِ الرِّجالِ والأسانيدِ مؤتلفِها ومختلفِها، وجرحِها وتعديلِها، ومتقنِها ومغفلِها، وهذا من أهمِّ ما يُحتاجُ إليه، وقد وقعَ لكثيرٌ من المتقدمين في أسانيدِ كتبِهِم أوهامٌ كثيرةٌ، وغلطاتٌ عديدةٌ من إسقاطِ رجالٍ، وتسميةِ آخرينَ بغيرِ أسمائِهِم، وتصاحيفَ، وغيرِ ذلك) (١).

وقد برعَ الدانيُّ في نقدِ النُّصوصِ، ومناقشةِ الأقوالِ، والموازنةِ بينِ الآثارِ، والعنايةِ بتحريرِ القراءةِ سنداً، ومتناً، ورسماً، ومطابقةِ المرويِّ مع المدوَّن، والاستدراكِ على الكتبِ؛ دونَ تفرقةٍ بينِ كونِها لشهيرٍ أو غيرِهِ.

فقد انتقدَ الدانيُّ ابنَ جريرِ الطبريِّ، وابنَ مجاهدٍ، والمهدويِّ في بعضِ مقولاتِهِم؛ واستدركَ على شيءٍ من كتاباتهم؛ بل إنَّه عارضَ بعضَ شيوخِهِ في العديدِ من آرائِهِم

(١) (ص ٥٧).

العلمية، واختياراتهم الأدائية.

ولم يخل مؤلف له من تنبيه وتنقيح، وتوجيه وتحرير، وتجلى ذلك للعيان في مدونته:  
(جامع البيان) الذي برزت فيه شخصيته العلمية، وبصيرته الفنية، وإجادة  
التعامل مع كثير من الأوهام والأخطاء التي وقع فيها القراء، وصرح بمنهاجه  
النقدي في مقدمته، فقال:

(وإذا اتفقت الأئمة - كلهم - على شيء، أضربت عن اتفاقهم؛ إلا في أماكن من  
الأصول، ومواضع من الحروف، فإني أذكر ذلك فيها لنكتة أدل عليها أهملها  
المصنفون، أو لداثر أئبه عليه أغفله المتقدمون، أو لغامض خفي أكشف عن خاص  
سرّه، وأعرّف بموضع غموضه، أولوهم، وغلط وقع في ذلك، فأرفع الإشكال في  
معرفة حقيقته، وأفصح عن صحّة طريقته) (١).

واستطاع الداني بذلك أن يفتح لمن خلفه باب التحرير والتنقيح، ويرسم لهم  
منهاج النقد والتصحيح، ويهديهم السبيل الأمثل في التعامل مع الآثار والنقول.

وأشهر من عقبه في حمل لواء منهاج نقد المرويّات، وسير الأسانيد والنقول:

الإمام المحقق ابن الجزري؛ فقد احتوى كتابه (النشر، والغاية) على مئات من  
أوهام القراء، وأغلاط المؤلفين (٢)، واقتفى أثر الداني في كثير من تحقيقاته،  
وتابعه في استدرآكاته.

(١) (٩٢/١).

(٢) انظر للمزيد: تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء، د. أحمد الرويثي.

فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي النَّشْرِ:

[ \_ ð b أثبتّها في الوصلِ دون الوقف: نافعٌ، وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين: ابنُ كثير، وأبو جعفر، ويعقوب؛ إلا أن أبا جعفر فتحها وصلًا، وقد وَهَم ابنُ مجاهد في كتابه قراءة نافع، حيثُ ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وَهَم في جامعِهِ حيثُ جعلها ثابتة لابن كثيرٍ في الوصلِ دون الوقف، نَبّه على ذلك الحافظُ أبو عمرو الداني<sup>(١)</sup>.

وقوله في الغاية:

"وقولُ ابنِ مجاهدٍ في كتابه: حدّثنا أبو القاسم بن اليزيديّ - يَعْنِي عُبيد الله عن أبيهِ، وعمّه عن اليزيديّ عن أبي عمرو " غلطٌ، والصَّوابُ عن أخيه أبي جعفر أحمدَ بن محمّد، وعمّه إبراهيم بن يحيى؛ نَبّه عليه الحافظُ أبو عمرو الداني<sup>(٢)</sup>.  
وغير ذلك كثيرٌ.

وقد أجملتُ الحديثَ حول منهاج الإمام الدانيّ في فنِّ نقدِ القراءاتِ وتحريرها، وفحص المرويّات وتنقيحها في مبحثين.

(١) (٣٢٣/٢).

(٢) (٥٩/١).

## المبحث الأول: الأصناف التي تعرّض لها الداني بالنقد والتصحيح.

تنبيهات الإمام الداني على الأوهام كثيرة، واستدراكاته وفيرة، ومن خلال استقراء مواضعها، والنظر في مادتها؛ يمكن تصنيفها إلى أنواع على النحو الآتي:

### ١ / الاستدراكات على الكتب.

نبه الداني إلى ما وقع في بعض الكتب - التي نقل منها، واعتمد عليها - من خطأ وتحريف، ووهم وتصحيف، فأشار إلى ما وقع فيها من تعارض في العبارة، أو وهم في النقل، أو اضطراب في المنهج، وهذا الملحظ جلي لكل من قلب صفحات جامع البيان.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(وقال الأصبهاني في كتابه عن أصحابه: (الملائكة) منبور غير ممدود، وأخطأ؛ لأن حرف المد مع الهمز في ذلك من كلمة، فمده إجماع<sup>(١)</sup>).

وقوله فيه:

(على أن ابن جبير قد حكى في مختصره عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم:

[ # \$ Z [يوسف: ٣٨]، وكذلك [دُعَاءُ إِذَا فَرَّارًا Z في نوح [آية: ٦] بفتح

الياء. وحكى عنه في جامعه بإسكان الياء، وهو الصواب، وقوله الأول: غلط<sup>(٢)</sup>).

(١) (٤٦٩/١).

(٢) (١٢٣٩/٣).

٢/ الانفرادُ في النَّقل، والشُّذوذ عن المَجْمع عليه.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(قرأ عاصمٌ في غير رواية المفضل، وابن عامر: [فِيضَعْفُهُ لَهُ] Z [البقرة: ٢٤٥] - هنا -، وفي الحديد [آية: ١١] بنصب الفاء، وقال أبو عبيد عن هشام عن ابن عامر: بضمّ الفاء، وهو وهمٌ منه؛ لأنَّ أصحابَ هشامٍ رووا ذلك عنه: بنصبِ الفاء) (١).

وقوله فيه:

(وقد روى محمدٌ بن الفرّح عن ابن المسيّب عن أبيه عن نافع:

(+ ) ( مهموزًا غير ممدود؛ لم يرو ذلك أحدٌ غيره، وهو غلطٌ؛ لخروجه عن مذاهبِ القراءة، وسُننِ العربيّة) (٢).

وقوله في الموضح:

(وأما قوله: [طَغِينَا] Z [المائدة: ٦٤] فكلُّهم أخلص فتحه؛ لكونه منصوبًا؛ إلا ما رواه أحمد بن جبير عن الكسائي: أنه أماله لأجل الياء، لم يرو ذلك - عنه - أحدٌ غيره، ولا عملٌ على ما رواه، ولا أخذٌ بما أداه) (٣).

(١) (٩١٦/٢).

(٢) (٥٢٥/٢).

(٣) (ص ٧٤).

٣/ مخالفة المنصوص عليه في الكتب.

نقد الداني كثيراً من الروايات والأوجه التي خالف فيها النقلة المذكور في كتب شيوخهم، والمسطور عن أئمة أمصارهم.

وعمد في أثناء إعداد كتبه إلى الرجوع إلى المصادر الأصيلة في وقته، وقارن بين المحكي عن الأئمة، والمدون عنهم، فردّ المخالف منها.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(وروى أبو سليمان، وسائر الرواة عن قالون: أنه همزهما، وكذا قال لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني، وهو وهم؛ لأن الحلواني نصّ على ذلك في كتابه بغير همز<sup>(١)</sup>.)

وقوله فيه:

(وحدثنا الفارسي، قال: نا أبو طاهر، قال: ذكر لي أبو بكر عن علي بن موسى عن أبي شعيب عن اليزيدي: أن الياء مفتوحة لا يفرط فيها، أي: ياء ( < ) ولم أجد - أنا - ذلك في كتاب أبي شعيب<sup>(٢)</sup>.)

وقوله في التيسير:

(١) (٥٦٠/٢).

(٢) (١٢٩٧/٣).

(ابن كثير، وعاصم: ( Q P ) [النحل: ٩٦] بالنون، وكذلك قال النقاش  
عن الأخفش عن ابن ذكوان، وهو عندي وهم؛ لأن الأخفش ذكر ذلك في كتابه عنه  
بالياء، والباقون بالياء<sup>(١)</sup>، وغير ذلك كثير.

٤/ وهم القارئ، وغلطه في نقله.

وهذا النوع هو الأكثر وروداً، والأغلب مجيئاً، ويدخل تحته أنماط عديدة، كقيد  
الأوهام الواقعة في النقل، والأخطاء في ترجمة الرواية، والمرويات المخالفة لأصول  
القراءة، والمشتهر من مذاهب القراء.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(ونا أحمد بن عمر قال: نا أحمد بن إبراهيم بن جامع، قال: نا بكر بن سهل، قال: نا  
عبد الصمد عن ورش عن نافع: ( Y X ) [الزمر: ٧] ممدودة، وذلك خطأ، وكنْتُ  
أظنه من شيخنا أحمد بن عمر؛ حتى رأيت غير واحد من أصحاب ابن جامع، قد روى  
ذلك كذلك، فعلمت أن الوهم منه، وقال محمد بن وضاح، وإبراهيم بن بازي،  
وغيرهما عن عبد الصمد، وداود، وأبي يعقوب، وغيرهما عن ورش غير ممدودة،  
فسقطت (غير) على ابن جامع<sup>(٢)</sup>.

وقوله فيه:

(وأجمعوا على الموضع الثاني الذي من الروم، وهو قوله: ( 1 O / )

(١) (ص ٣٣٩).

(٢) (٣/٩٧١).

[الروم: ٢٥] أنه بفتح التاء، وضمّ الرّاء، وقد غلَطَ مُحَمَّدُ بن جَرِيرٍ مع تَمَكُّنِهِ، ووفورِ معرفتهِ على ورش في هذا الموضع غلطاً فاحشاً، فحكى عن يونس:

أنّه ضمّ التاء، وفتح الرّاء، وذلك من قلةٍ إنعامٍ، وغفلةٍ؛ إذ كان يونسُ إنّما ترجمَ بهذه التّرجمة عن الحرف الأوّل من السُّورِ المختلِفِ فيه؛ فتوهّمه ابن جرير الحرف الثاني منهما للجَميعِ المُجمَعِ عليه، وأخطأ<sup>(١)</sup>.

وقوله في مفردة يعقوب:

( ٩ : ; ) [الأنعام: ٩٦] بألفٍ بعد السّين، كذا قرأتُ على أبي الفتح عن قراءاته، وهو غلطٌ، وقرأتُ على أبي الحسنٍ بغير ألفٍ، وهو المعروفُ عند التّالينَ بقراءة يعقوب<sup>(٢)</sup>.

ويّضح - مما سبق - استعمالُ الدانيّ عدّة ألفاظٍ للتّنبيةِ على النّقدِ والتّصحیحِ، وهي:

(الوهم، والغلط، والخطأ)، وهذه الألفاظُ - وإن اختلفت معانيها -؛ إلا إنّها متّفقةٌ في الدّلالةِ على النّقدِ، وهذا في الأعمّ الأغلبِ، وفي بعضِ المواضع لا يستعملُ هذه الألفاظُ بعينها؛ لكن يفهمُ من سياقِ عبارتهِ نقدهُ للقولِ المحكيّ.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(١) (١٠٨٥/٣).

(٢) (ص ٥٢).

( وحدثني الخاقاني، قال: حدثنا أحمد بن أسامة عن أبيه عن يونس عن ورش عن نافع: ( % \$ ) [الأنعام: ١٤٣] مهموزة، والصواب ما رواه محمد بن الربيع، وأظن أسامة بن أحمد سقطت (غير) عليه<sup>(١)</sup>.  
وقوله في مفردة ابن عامر:

( & ' ) [يونس: ٨٩] بتخفيف النون، تجعل (لا) بمعنى (ليس).  
وقد ظن عامة البغداديين أن ابن ذكوان أراد تخفيف النون دون النون؛ لأنه قال في كتابه: (مخفف)، ولم يذكر حرفاً بعينه.  
وليس كما ظنوه؛ لأن الذين تلقوا ذلك عنه أداءً، وأخذوه عنه مشافهةً؛ أولى أن يُصارَ إلى قولهم، ويُعتمدَ على روايتهم<sup>(٢)</sup>.

(١) (٥٥٦/٢).

(٢) (ص ٧١).

## المبحث الثاني: قواعد الداني في النقد أو التصحيح.

اعتمد الإمام الداني في نقده وتحريره، وتصحيحه وتجبيره؛ على أسسٍ شائخة، وقواعد راسخة، فانطلق في أحكامه من مبدأ تقديم الرواية والأثر، وتعضيدته بالدراية والنظر، مع الاعتماد على ما لديه من حصيلة علمية، ومَلَكة معرفية.

والمتمل في الأمثلة الآنف إيرادها في المبحث السابق؛ يتجلى له أبرز قواعد الداني وأصوله في نقده وفحصه، والتي اندرج تحت كل واحدة منها العشرات من التنبهات والاستدراكات، ومن أظهر تلك القواعد:

١/ الالتزام بالمجمع عليه.

انتقد الإمام الداني بعض الروايات والأوجه؛ لانفراد قارئ، أو ناقل بها دون الباقيين.

والانفراد في باب المرويَّات ليست على درجة واحدة من الصَّحة، ولا مرتبة واحدة من حيث القبول والرفض<sup>(١)</sup>.

ولا يلزم من الانفراد ضعف الناقل وشدوذه، فقد يكون ثقةً؛ لكنَّه انفرد في مرويته دون غيره، فخالف ما عليه الجماعة، فتركت لذلك.

ومن أمثلة ردِّ الإمام الداني لانفراد قارئ وشدوذه:

قوله في الجامع:

(١) انظر للمزيد: منهج ابن الجزري في كتابه النشر مع تحقيق قسم الأصول (١/١٣٣-١٣٨).

(وكلُّهم قرأ: (أَوْسُكِيَّ) [البقرة: ١٩٦] بضمِّ السَّيْنِ؛ إِلَّا ما رواه إبراهيم بن زُرَيْبٍ عن سُليْمٍ عن حمزة أَنه قرأ: (أَوْسُكِيَّ) بِإِسْكَانِ السَّيْنِ، وخالفه سائر أصحابه، فرووه عنه بضمِّ السَّيْنِ كقراءة الجماعة) (١).

وهناك شبهة إجماع بين كُتُبِ الفَنِّ على ردِّ انفرادات الرواة غير المشهورين، وقد هُجِلَ كثيرٌ منها على الغلط، والوهم، وعدم الضَّبْطِ.  
٢/ متابعة المنصوص عليه.

لم يرتضِ الإمام الداني ما خالف فيه النقلة المذكور في كتب أئمتهم، أو ما ناقض المذكور عنهم المسطور، وهذا من الدلائل القويّة على حرصه على التّشبيط في الأمر، والالتزام بالأثر.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(... فقال - لنا - محمّد بن عليّ عن ابن مجاهد:

أحسبُ ابنَ ذكوانَ عني بروايته خفيفةً - يعني التّاء من ( & ' ) [يونس: ٨٩]، قال: فإن كان كذلك؛ فقد اتّفق هشامٌ في النُّونِ، وخالفه هشامٌ في التّاء، وكذلك ترجم ابنُ مجاهدٍ عن ذلك في رواية ابن ذكوان، وقال: قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان ( & ' ) [يونس: ٨٩] ﴿ولا تتبعان﴾ مخففة التّاء الساكنة، مشددة النُّون، وكذلك روى

(١) (٢/٩١٠).

سلامة بن هارون عن الأخفش عن ابن ذكوان أداءً، قال أبو عمرو: وذلك غلطٌ منه - رحمه الله - ومن سلامة؛ لأنَّ جميعَ الشَّاميين رَوَوْا ذلكَ عن ابن ذكوان، وعن الأخفشِ سَماعاً وأداءً بتخفيفِ النُّونِ، وتشديدِ التَّاءِ، وكذلك نصَّ عليه الأخفشُ في كتابه، وكذلك روى الدَّاجونيُّ عن أصحابه عن ابن ذكوان، وهشام - جميعاً - (١).

٣/ موافقة مرسوم المصحف.

ردَّ الإمامُ الدانيُّ كلَّ ما هو مخالفٌ لما أجمعتُ عليه مصاحفُ الأمصارِ، ولم يقبلَ أيَّ روايةٍ خرجتْ عن قيدِ موافقةِ المرسومِ.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(وكلُّهم قرأ: ( b a ` ) [هود: ١٠٢] بألفٍ بعدَ الذَّالِ على ما رُسِمَ في كلِّ المصاحفِ؛ إلَّا ما حدَّثناه عبد العزيز بنُ محمَّدٍ قال: نا عبد الواحد بنُ عمر، قال: نا محمَّد بن أحمدَ البرمكيِّ، قال: نا أبو عمر عن إسماعيلَ عن نافع: ( إِذْ أَخَذَ الْقُرَى ) بِغَيْرِ أَلْفٍ، وكذلك روى خارجةٌ عن أبي عمرو؛ لم يرو هذا عن أبي عمرٍ غيرَ البرمكيِّ، وروى سائرُ الرُّواةِ عنه عن إسماعيلَ - نفسه - : ( a ` ) بألفين، وهو الصُّوابُ (٢).

وقوله فيه:

( ( \$ % ) [الإسراء: ٩٧] أثبتَّها في الوصل، وحذفها في الوقف: نافع،

(١) (١١٨٨/٣-١١٨٩).

(٢) (١٢٠٨/٣).

وأبو عمرو، وكذا جاء به منصوصاً عن اليزيدي عن أبي عمرو: أبو عمر، وأبو عبد الرحمن، وأبو حمدون، وروى الحلواني عن أبي عمر عن اليزيدي: أنه يقفُ بالياء في ( % ) في كل القرآن، وهذا غلطٌ من الحلواني؛ لأنَّ المصاحفَ اتَّفقت على حذفِ الياء في هذا الموضع، وفي الذي في الكهف (١).

وقد أجمع أهل الأداء، وأئمة الإقراء على وجوب متابعة مرسوم المصاحف فيما تدعو الحاجة إليه اختياراً، أو اضطراراً (٢).

#### • لزوم مذاهب القراء .

من قواعد الإمام الداني في النقد ردُّ ما خرَّجت القراءة فيه عن منقول أصول الأئمة، والمعروف من مذاهبهم الروائية.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(وقال ابن جبير في مختصره عن اليزيدي عن أبي عمرو: ( K ) في الحرفين - يعني بغير همز مثل نافع، وذلك وهم منه؛ لأنه عدولٌ عن مذهبه المشتهر في جميع القرآن) (٣).

(١) (١٢٩٧/٣).

(٢) انظر: النشر (١٢٨/٢).

(٣) (١١٨٤/٣).

وقوله فيه:

(قرأ ابن كثير، والكسائي: ( Y X ) [الزمر: ٧] بصلة الهاء بواو في اللفظ، وروى الحلواني عن القواس برفع الهاء، ولا يشبع الرفع، هذا وهم منه؛ لأنه عدول عن مذهب ابن كثير في صلة هاء الضمير)<sup>(١)</sup>.

• اقتفاء ما استقرَّ عليه حكم أهل الأداء، وأئمة الإقراء.

من أصول الداني في النقد والتحقيق؛ متابعه من سبقه من الأئمة النقاد، وما جرى عليه العمل والاعتقاد، وردُّ كلِّ مخالفٍ لذلك.

مثال ذلك:

قوله في الجامع:

(وقرأ أبو عمرو في الباب - كلّه - بإسقاطِ الهمزة الأولى، وتحقيق الثانية كمذهبه في المفتوحين، هذه رواية الجماعة عن اليزيدي، وخالفهم الحلواني، فروى عن أبي عمر عنه: أنه يترك الأولى من المكسورتين، ويجعلها ياءً مكسورة، قال:

ويُجْلِفُ الأولى من المضمومتين بواو مضمومة، ويشيرُ في المنصوبة من المنصوبتين، وهي الأولى منها إلى النَّصْبِ.

قال أبو عمرو: فأما قوله: (في المكسورتين والمضمومتين) فغير معروف عن أبي عمرو من طريق اليزيدي نصًّا وأداءً، وإنما رواه أبو عبيد عن شجاع عنه، ولم يقرأ بذلك في رواية شجاع بالإسناد المتقدم، ولا رأينا أحدًا من أهل الأداء يأخذُ به في روايته، وأما

(١) (١٥٣٧/٤).

قوله:

(في المنصوبتين) فغيرٌ مستطاعٍ على النطق به، ولا موجود في نصٍّ ولا أداءٍ، وإن كان جائزاً في القياس بالغاً جيّداً، فإنَّ أهل الأداء، وأئمة القراءة على خلافه<sup>(١)</sup>.

وجاء في شرح الخاقانية قوله:

(وسمعتُ بعض المتصدِّرين - ممن يجهلُ قدر نفسه - وقد ذاكروني بالغنة، وإدغام النون والتنوين، فقال:

الغنة تبيِّن عند الواو والياء، فقلتُ له: وعند النون، والميم، فقال: لا غنة عندهما، فعرفته أنَّ الغنة عند الواو، والياء هي باختلافٍ، وعند النون والميم بإجماع، ولا بدَّ منها على كلِّ حال مع الإدغام الصحيح، والتشديد التام، فأنكر ذلك، وأبعده ونفاه، وجحد ما انعقد عليه الإجماع، وأنفق عليه الكلُّ من أئمة القراءة، وعلماء العربية، فتركته مصراً على أغلوطته، وأبى الرجوع عن مقالته)<sup>(٢)</sup>.

وبالجملة فإنَّ قواعد الإمام الداني التي اعتمد عليها في نقده، واستند إليها في تقويمه؛ لا تخرج عن أصولٍ روائيةٍ (نقلية)، أو درائيةٍ (عقلية).

(١) (٥٣٧/٢).

(٢) (٣٤-٣٣/٢).

**القسم الثاني: القسم الاستقرائي**  
**ويتضمن جمع اختيارات أبي عمرو الداني في علم**  
**القراءات**

وفيه فصلان:

الفصل الأول: اختياراته في أبواب الأصول مرتبة ( حسب الترتيب المشهور في  
أبواب القراءات ).

الفصل الثاني: اختياراته في فرش سور القرآن ( مرتبة حسب ترتيب سور  
القرآن ).

## (اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في أبواب الأصول)

### (تمهيد)

تعارف أهل الفن على تقسيم مسائل الرواية في علم القراءات إلى أصول وفرش. (المراد من أفراد الأصول بأبواب قبل الشروع في السور: الفرق بين ما يطرد حكمه، وما لا يطرد، والمطرد: هو المستمر الجاري في أشباه ذلك الشيء، وكل باب من أبواب الأصول؛ لم يُجَل من حكم كلٍّ يستمر في كل ما تحقق فيه شرط ذلك الحكم)<sup>(١)</sup>.

ورائد هذه الطريقة، وصاحب قصب السبق فيها:

هو الإمام المحدث علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥هـ).

جاء في معرض ترجمته في غاية النهاية:

(وَأَلَّفَ فِي الْقِرَاءَاتِ كِتَابًا جَلِيلًا لَمْ يُؤَلَّفْ مِثْلُهُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ أَبْوَابَ الْأَصُولِ قَبْلَ الْفُرْشِ، وَلَمْ يَعْرِفْ مِقْدَارَ هَذَا الْكِتَابِ؛ إِلَّا مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ..)<sup>(٢)</sup>.

وقد تجلّت هذه المنهجية في مصنّفات القرن الرابع، كما في قول الإمام مكّي في

التبصرة:

(واعلم - أيها الناظر - في هذا الكتاب: أن هذه السورة يتوالى فيها أحرف، وأصول كثر دورها، مثل: هاء الكناية عن المذكر، والمد والقصر، واجتماع الهمزتين، والهمز، وحكم الوقوف عليه، وما شابه ذلك، و- أنا - بعون الله أذكر لك كل أصل من هذا مفرداً، وأبينه بحسب القدرة، ثم نتبع ذلك الأحرف التي قلّ دورها سورةً سورةً)<sup>(٣)</sup>.

(١) (ص ٣١٧).

(٢) إبراز المعاني (١١١/٢).

(٣) (ص ٦٣).

وقول الإمام الداني في الجامع :  
(وذكرت لكم الاختلاف بين أئمة القراءة في المواضع الذي اختلفوا فيها من  
الأصول المطردة، والحروف المتفرقة، وبيئت اختلافهم بياناً شافياً) (١).

---

(١) (٧٤/١).

## باب الاستعاذة

أجمع العلماء على أن الاستعاذة ليست من القرآن الكريم، ولكنها تطلب لقراءته، لأن قراءته من أعظم الطاعات، وأجل القربات، والقارئ يناجي ربه بكلامه، والله سبحانه يحب القارئ الحسن التلاوة، ويستمع إليه؛ فأمر القارئ بالاستعاذة؛ لطرد الشيطان عند استماع الله | .

قال الإمام الداني: (والتعوذ قبل التسمية، وفي ابتداء الأجزاء وغيرها: إجماع من أهل الأداء) (١).

وللاستعاذة أحكام تعرض لها الفقهاء في كتبهم (٢).

وأما في علم القراءة والأداء، فيمكن تقسيم أهم مسائلها، واختيارات الإمام الداني فيها إلى الآتي:

### ١. لفظها:

لم يرد نص قطعي في تحديد لفظ الاستعاذة؛ لذا اختلف فيها أهل الأداء اختلافاً شديداً، قال الإمام أبو معشر الطبري (ت ٤٧٨ هـ):  
(اعلم أن أكثر من صنّف من المتقدمين أمسكوا عن ذكره؛ إذ لم يكن له حدٌ ينتهي إليه، ومن شاء زاد، ومن شاء نقص، ولم يكن منصوباً عن الأئمة) (٣).

وقال الإمام ابن الباذش:

(ولكل لفظٍ من ألفاظ الاستعاذة وجهٌ يستند إليه، وقولهم: (الاستعاذة) يصلح

(١) مفردة نافع (ص ٩٠).

(٢) انظر للمزيد: تفسير القرطبي (١/١٣٥)، الزيادة والإحسان في علوم القرآن (٣/٣٤٨).

(٣) التلخيص في القراءات الثمان (ص ١٣٣)، وانظر: التبصرة (ص ٥٨).

بهذه الألفاظ كلها، ولا يعين واحد منها) (١).

وأما عن حكم الاستعاذة عند الإمام الداني، فقد جاء في الجامع قوله:

(اعلم أرشدك الله - تعالى - أن الرواية في الاستعاذة قبل القراءة وردت عن النبي ﷺ بلفظين:

أحدهما: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) روى ذلك - عنه - جبير بن مطعم.

والثاني: (أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) روى ذلك - عنه -

أبوسعيد الخدري، وروى أبو روق عن الضحّاك عن ابن عباس أنه قال:

(أول ما نزل جبريل على النبي ﷺ علمه الاستعاذة، قال: يا محمد، قل:

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ثم قال: بسم الله الرحمن الرحيم)،

وعلى استعمال هذين اللفظين عامة أهل الأداء من أهل الحرمين، والعراقيين، والشام،

وأما أهل مصر، وسائر الغرب: فاستعمل أكثر أهل الأداء منهم لفظاً ثالثاً: (أعوذ بالله

العظيم من الشيطان الرجيم) (٢).

وقد استقصى العلامة محمد المتورقي في شرح الدرر اللوامع ألفاظ الاستعاذة في

مؤلفات الإمام الداني؛ فقال:

(واعلم أن الذي ذكر الداني - منها - في كتبه ستة ألفاظ:

الأول: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وهذا اللفظ هو في: جامع البيان،

والاقتصاد، والتمهيد، وإيجاز البيان، وإرشاد المتمسكين، وعليه اقتصر في التيسير،

والتعريف، والتلخيص، والموجز، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين، وكتاب

(١) الإقناع (١/١٥١).

(٢) (١/٣٨٩-٣٩١).

رواية أبي نسيط.

الثاني: (أعوذُ بالله العظيم من الشَّيْطان الرَّجِيمِ) وهذا اللفظُ في: جامع البيان، والاقتصاد، والتَّمهيد، وإرشاد المتمسِّكين، وإيجاز البيان.

الثالث: (أعوذُ بالله السَّميع العَلِيم من الشَّيْطان الرَّجِيمِ) وهذا اللفظُ في: الاقتصاد، والتَّمهيد، وإيجاز البيان.

الرابع: (أستعيذُ بالله السَّميع العَلِيم من الشَّيْطان الرَّجِيمِ) وهذا اللفظُ في: إيجاز البيان.

الخامس: (أستعيذُ بالسَّميع العَلِيم من الشَّيْطان الرَّجِيمِ) وهذا اللفظُ في: جامع البيان.

السادس: (أعوذُ بالله القويِّ من الشَّيْطان الغويِّ) وهذا اللفظُ في الاقتصاد، والتَّمهيد<sup>(١)</sup>.

ومنَّ أسهبَ في ذكرِ صيغِ الاستعاذة:

الإمام أبو الطيِّب عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٨٩هـ) في كتابِ الإرشاد<sup>(٢)</sup>، والإمام أبو القاسم الهذليُّ (ت ٤٦٥هـ) في كتابِ الكَامِلِ<sup>(٣)</sup>، والإمام أبو الكرم الشهرزوريُّ (ت ٥٥٠هـ) كتابِ المصباح<sup>(٤)</sup>، والإمام ابن الجزريُّ في كتابِ النشر<sup>(٥)</sup>.

(١) (٩٢/١).

(٢) انظره: (٢٤٢/١-٢٤٦)، تحقيق: د. باسم السيد.

(٣) انظره: (ص ٤٧٢).

(٤) انظره: (٤٣٤/١-٤٣٥). تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني.

(٥) انظره: النشر (١٩٦/١-١٩٧).

واختار الإمام الدائيُّ من هذه الصِّيغ:

(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، ونصَّ على الأخذِ بها في كلِّ كتبه، فمن ذلك

قوله في الجامع:

(وأصحُّ هذه الألفاظ من طريق النَّقل، وأولَّها بالاستعمال من جهة النَّظر:

اللفظ الأوَّل؛ لدلالة نصِّ التنزيل عليه، وهو قوله **U** لنبيه ﷺ أمرأله، ولسائر

قراء القرآن:

(u t s r q p o n m) [النحل: ٩٨] فوجب

استعمال ذلك دون غيره من الألفاظ، وبذلك استعدت للجماعة من أئمة القراءة على

جميع من قرأت عليه، وهو اختيار أبي بكر بن مجاهد - فيما بلغني عنه -، واختيار غيره

من جُلَّة أهل الأداء) (١).

وقال في التيسير:

(اعلم أن المستعمل عند الحدَّاق من أهل الأداء في لفظها:

(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) دون غيره، وذلك لموافقة الكتاب والسنة؛ فأما

الكتاب: فقول الله **U** لنبيه ﷺ (u t s r q p o n m)

[النحل: ٩٨]، وأما السنة: فما رواه نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي ﷺ أنه

استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه، وبذلك قرأت، وبه آخذ) (٢).

وجاء في التمهيد قوله:

(١) (٣٩١/١).

(٢) (ص ١٢٢).

(وأحسنُ - هذه - الوجوه كلها، وأولاها بالاستعمال، وإن كانت كلها قريبةً المعاني؛ إذ هي أوصافُ لله U، وما دلَّ عليه التنزيل، ووردتْ به السنة عن رسول الله ﷺ عند قراءة القرآن، وهو قوله تعالى: ( s r q p o n m ) ( u t [النحل: ٩٨]، وأما السنة عن النبي ﷺ: فإن نافع بن جبير بن مطعم روى عن أبيه أن سمع النبي ﷺ يستعيد قبل القراءة فقال: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فوجب استعمال ذلك؛ لموافقة الكتاب والسنة الواردة عنه)<sup>(١)</sup>.

ويتجلى مما سبق من نصوص الداني أن معتمده في اختياره قائم على:

١ - موافقة النص القرآني، والأثر النبوي.

٢ - متابعة ما عليه عملُ شيوخ الإقراء، وأهل الأداء.

والعلة في تقديم الداني رواية جبير بن مطعم على رواية أبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما - مع أن رواية أبي سعيد أصحُّ سنداً<sup>(٢)</sup>، أوضحها الإمام المالقي (ت ٧٠٥هـ)

(١) نقلا عن شرح الدرر للمنتوري (٩٢/١-٩٣).

(٢) حديث جبير بن مطعم أخرجه ابن ماجه في باب الاستعاذة في الصلاة (٢٦٥/١) حديث رقم (٨٠٧)، والبيهقي في باب التعوذ بعد الافتتاح (٣٥/٢) حديث رقم (٢٤٤٨)، وأبوداود في باب ما يستفتح به من الدعاء (٢٩٧/١) حديث رقم (٧٦٤)، وابن حبان في باب صفة الصلاة (٨٠/٥) حديث رقم (١٧٨٠)، ولم يرد الحديث فيها إلا بزيادة (من نفخه ونفثه وهمزه)، والحديث فيه ضعف إلا أن له شواهداً يتقوى بها. ينظر: إرواء الغليل (٥٤/٢).

وأما حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبوداود في باب من رأى الاستفتاح بسبحانك (٢٨١/١) حديث رقم (٧٧٥)، والدارقطني في باب الاستفتاح بعد التكبير (٢٩٨/١) حديث رقم (٤) وأحمد (٥٠/١٨) حديث رقم (١١٤٧٣) والترمذي في باب ما يقال عند افتتاح الصلاة (٩/٢) حديث رقم (٢٤٢)، ولم يرد الحديث فيها إلا بزيادة (من نفخه ونفثه وهمزه)، قال الترمذي: وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقال الشيخ أحمد شاكر: والحديث حديث صحيح، (سنن الترمذي بتحقيقه ١١/٢)، وحسنه

في شرح التيسير بقوله:

(ولعلّه - أي الداني - إنما رجّح رواية جبير على رواية أبي سعيد الخدري؛ لموافقة الآية - كما تقدّم -، فرأى أنّ ما يوافق فيه الكتابُ السنّة؛ أولى بالاستعمالِ مما اختصّ به أحدهما، مع أنّ الأمر في ذلك واسعٌ) <sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه الداني هو المأخوذُ به عند عامّة الفقهاء، كأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم <sup>(٢)</sup>، والمختارُ لدى جمهور القراء، وأهل الأداء.

وهذه جملةٌ من أقوالهم:

قال الإمام أبو الحسن بن غلبون:

(أولى ما استعمل القارئ في الاستعاذة: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) بدليل

قول الله تعالى: (u t s r q p o n m)، وبما روي عن النبي ﷺ أنه كان يقول قبل القراءة: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وبه قرأت، وبه آخذ) <sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام مكي بن أبي طالب:

(الذي عليه العمل - وهو الاختيار - أن يقول القارئ:

(أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وعلة اختيار ذلك:

ما وقع في النصّ بلفظ الأمر الذي معناه التّغيب في قوله: (o n m)

= الألباني في الإرواء (٥٢/٢).

(١) (ص ١٣٥).

(٢) انظر: النشر (١٩٢/١).

(٣) التذكرة في القراءات الثمان (٦٢/١).

.<sup>(١)</sup>(( t s r q p

وجاء في كتاب الكامل للإمام الهذلي:

(والمختار - ما قدّمنا -، وهو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)<sup>(٢)</sup>.

واختاره الإمام ابن الجزري في النشر، ورواه بهذه الصيغة مسلسلاً من عدة

طرق<sup>(٣)</sup>.

وأما من حكى الاتفاق على لفظ: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما في قول أبي

الحسن السخاوي:

(والذي عليه إجماع الأمة (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، وأما غير هذا اللفظ

فغير متفق عليه)<sup>(٤)</sup>، فهو مردودٌ غير مأخوذ به.

وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري:

(دعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكّلة، والظاهر: أن المراد على أنه المختار؛

فقد ورد تغيير هذا اللفظ، والزيادة عليه، والنقص)<sup>(٥)</sup>.

وكل ما جاء في الباب من ألفاظ التّعوذ مقيّد بالرواية، ومنقول السلف، وليس على

الاطلاق والاجتهاد.

قال العلامة الجعبري (ت ٧٣٢هـ) في شرح قول الشاطبي:

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/٨).

(٢) (ص ٤٧٢).

(٣) انظره: (١/١٩٢-١٩٤).

(٤) جمال القراء وكمال الإقراء (١/٥٧٩).

(٥) النشر (١/١٩٤).

(وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْزِيهَا فَلَسْتَ مَجْهَلًا)

قال: هذه الزيادة - وَإِنْ أَطْلَقَهَا، وَخَصَّهَا - فَهِيَ مَقِيدَةٌ بِالرَّوَايَةِ، وَعَامَّةٌ فِي غَيْرِ التَّنْزِيهِ<sup>(١)</sup>.

وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ فِي طَبِئْتِهِ بِقَوْلِهِ:

وَإِنْ تَغَيَّرَ أَوْ تَزِدْ لَفْظًا فَلَا تَعُدُّ الَّذِي قَدْ صَحَّ مِمَّا نُقِلَا<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - الجهر بها:

نَصَّ الْإِمَامُ الدَّائِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - عَلَى اخْتِيَارِ الْجَهْرِ بِالِاسْتِعَاذَةِ، وَإِظْهَارِهَا عِنْدَ الْبَدِءِ بِالْقِرَاءَةِ؛ فَقَالَ فِي جَامِعِهِ - بَعْدَ إِيرَادِ الْآثَارِ فِي الْمَسْأَلَةِ -:

(قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْجَهْرِ بِالتَّعَوُّذِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ؛ جَرَى الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي مَذْهَبِ الْجَمِيعِ الْقُرَّاءِ؛ اتِّبَاعًا لِلنَّصِّ، وَاقْتِدَاءً بِالسُّنَّةِ)<sup>(٣)</sup>.  
وَقَالَ فِي التَّيْسِيرِ:

(وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي الْجَهْرِ بِهَا عِنْدَ افْتِتَاحِ الْقُرْآنِ، وَعِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ بِرُؤُوسِ الْأَجْزَاءِ وَغَيْرِهَا فِي مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ؛ اتِّبَاعًا لِلنَّصِّ، وَاقْتِدَاءً بِالسُّنَّةِ، فَأَمَّا الرَّوَايَةُ بِذَلِكَ: فَوُرِدَتْ عَنِ أَبِي عَمْرٍو أَدَاءً مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَمْدُونَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبٍ عَنِ شَجَاعٍ عَنْهُ.

وَرَوَى إِسْحَاقُ الْمَسِّيْبِيُّ عَنِ نَافِعٍ: أَنَّهُ كَانَ يُخْفِيهَا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَرَوَى سَلِيمٌ عَنِ حَمْزَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِهَا فِي أَوَّلِ أُمَّ الْقُرْآنِ - خَاصَّةً -، وَيُخْفِيهَا - بَعْدَ ذَلِكَ فِي سَائِرِ

(١) كنز المعاني (١/٣٥٧).

(٢) (بيت رقم: ١٠٤)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ٥١).

(٣) (١/٣٩٤).

القرآن، كذا قال خلفٌ عنه، وقال خلادٌ عنه: أنه كان يُجيز الجهرَ، والإخفاء - جميعاً -، والباقون لم يأت عنهم - في ذلك شيءٌ منصوصٌ (١).

وقد علّق الإمام الملقّي على كلام الداني في تيسيره، فقال:

(قوله: (اتباعاً للنصّ، واقتداءً بالسنة) يعني بالنصّ: الآية - التي ذكّر -،

وبالسنة: الحديث - الذي روى جبيرٌ -، وليس يرجعُ قوله:

(اتباعاً للنصّ، وإقتداءً بالسنة) إلى الجهرِ، وإنما يرجعُ إلى استعمالِ التَّعوذِ عند كلِّ

ابتداء؛ حملاً للآية، والحديث على العموم.

قوله: (فأمّا الرواية بذلك فوردت عن أبي عمرو) يعني: الرواية بالجهرِ، ثمّ ذكر

الإخفاء روايةً عن نافع، وعن حمزة، وليس فيما ذكر من الإخفاء المرويّ مناقضةٌ لقوله:

(ولا أعلمُ بين أهل الأداء خلافاً في الجهر بها) إذ لا تعارض بين الرواية والأداء،

ونظيرٌ - هذه - المسألة من الفقه، ما يكون فيها قولان عن مالكٍ - مثلاً -، فيستمرُّ

العملُ بأحدهما - كترك رفع اليدين عند الرُّكوع؛ حيث استمرَّ العمل عليه؛ مع وجود

الرواية بالرفع -، فإذا قال قائلٌ:

و الحالة هذه لا أعلمُ خلافاً في العمل بترك رفع اليدين عند الرُّكوع، ثمّ قال: وقد

وردت الرواية عن مالكٍ بالرفع؛ لم يخالف قوله؛ لانصراف الاتفاق إلى العمل دون

الرواية.

وبعد أن قرّرتُ - هذا - التّأويل الرّافع للمنافرة بين الرواية والتّلاوة، وجدتُ

الحافظ - أي الداني - قد نقل مثله؛ فقال في كتاب (التمهيد) في سورة يوسف **U**:

(١) (ص ١٢٢-١٢٣).

(واختلفوا في سكون الياء وفتحها من قوله: ( 5 )، و ( k )، ثم نقل أقوال الرواة - في ذلك ما نصّه:

(وسألت شيخنا أبا الحسن عن هذه الأشياء التي توجد مسطروعة في النصوص كيا (هُدَايَ)، و ( 5 )، و ( k ) وشبهه، و التلاوة بالنقل عن مسطريها بخلاف ذلك، فقال لي: ذلك بمنزلة الآثار الواردة في الكتب والأحكام وغيرها بنقل الثقات، والعمل بخلافها - فكذلك ذلك -، ثم قال الحافظ: وهذا من لطيف التأويل، وحسن الاستخراج<sup>(١)</sup>.

ولم يذكر الداني في التعريف<sup>(٢)</sup>، وإرشاد المتمسكين، والتلخيص، والموجز<sup>(٣)</sup>: سوى التعوذ؛ فيحمل صنيعه على اعتماد وجه الجهر بها.

وما ذهب إليه الإمام الداني من اختيار الجهر بالاستعاذة لجميع القراء: هو اختيار جماهير أهل الأداء، وشيوخ الإقراء، كما في قول الإمام مكّي: (وهو الاختيار، وعليه العمل عند القراء في سائر الأمصار)<sup>(٤)</sup>، وقول الإمام ابن الباذش:

(والمختار للجماعة الجهر بالاستعاذة، وقد صارت رواية الإخفاء عندهم كالمرفوضة، وربّ شيء - هكذا - يروى، ثم يسقط العمل به)<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح التيسير (١٣٦-١٣٧) بتصرف يسير.

(٢) انظره: (ص ٤٣).

(٣) انظر: الفجر الساطع والضيء اللامع شرح الدرر اللوامع (١/٣٦٠).

(٤) الكشف (١/١٢).

(٥) الإقناع في القراءات السبع (١/١٥٣).

وجاء في اللآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسي:  
 (والمأخوذ به - عندنا - الجهرية لسائر القراء حالة الابتداء بالقراءة - مطلقاً -،  
 وما سوى ذلك؛ فغير معول عليه في طريقتنا، ولا معول عليه عند أئمتنا) (١).

وقد جمع بعض أهل الأداء بين مذهبي الإسرار والجهر بالاستعاذة:  
 فاستحبوا للقارئ أن يجهر بالاستعاذة حالة وجود من يستمع لقراءته؛ لئلا يفوته  
 شيء منها، وكذلك حال كونه مبتدئ القراءة في الدرس، ويسر بها فيما سوى ذلك.  
 وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري:

(أطلقوا اختيار الجهر في الاستعاذة - مطلقاً -، ولا بد من تقييده، وقد قيده  
 الإمام أبو شامة - رحمه الله تعالى - بحضرة من يسمع قراءته، ولا بد من ذلك، قال:  
 "لأن الجهر بالتعوذ إظهاراً لشعائر القراءة، كالجهر بالتلبية، وتكبيرات العيد، ومن  
 فوائده: أن السامع ينصت للقراءة من أولها لا يفوته منها شيء، وإذا أخفى التعوذ لم  
 يعلم السامع بالقراءة؛ إلا بعد أن فاتته من المقروء شيء، وهذا المعنى هو الفارق بين  
 القراءة خارج الصلاة، وفي الصلاة، فإن المختار في الصلاة الإخفاء؛ لأن المأموم  
 منصت من أول الإحرام بالصلاة).

وبعد سوجه لكلام أبي شامة، قال ابن الجزري:  
 (ومن المواضع التي يستحب فيها الإخفاء إذا قرأ خالياً، سواء قرأ جهراً أو سراً،  
 ومنها إذا قرأ سراً فإنه يسر - أيضاً -، ومنها إذا قرأ في الدور؛ ولم يكن في قراءته مبتدئاً  
 يسر بالتعوذ؛ لتتصل القراءة، ولا يتخللها أجني، فإن المعنى الذي من أجله استحب

(١) (١٤٩/١).

الجهر هو الإنصات - فقط - في هذه المواضع<sup>(١)</sup>.  
ولم يعرِّج الإمام الداني، وكثير من الأئمة في كتبهم على محل الاستعاذة؛ لمعرفة  
أهل الأداء به، وإجماعهم عليه.

قال الإمام السخاوي:

(وأجمع المسلمون على أن الاستعاذة قبل القراءة)<sup>(٢)</sup>.

وأما القول بأن الاستعاذة بعد القراءة فهو مردود؛ حتى قال القاضي أبو بكر بن  
العربي (ت ٥٤٣هـ):

(انتهى العيُّ بقوم إلى أن قالوا: إنَّ القارئ إذا فرغ من قراءة القرآن حينئذ يستعيدُ  
بالله من الشَّيطان الرجيم)<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - وصلها بالبسملة:

الاستعاذة مع غيرها لا تخلو من أن تكون بدون بسملة، وفيها عند أهل الأداء  
وجهان:

وصلها بالآية، أو قطعها عنها.

أو أن تجتمع مع البسملة، وفيها أربعة أوجه:

الأول: قطعها عن البسملة، وقطع البسملة عن أول السورة، ويُسمَّى: قطع

الجميع.

الثاني: الوقف عليها مع وصل البسملة بأول السورة، ويُسمَّى: وصل الثاني.

(١) النشر (١/١٩٩-٢٠٠)، وانظر: إبراز المعاني (ص ٦٤).

(٢) جمال القراءة (١/٥٨٠).

(٣) أحكام القرآن لابن العربي (٣/١٥٧).

الثالث: وصلُ التَّعوذُ بالبِسْملةِ مع الوقفِ عليها، والابتداءُ بأوَّلِ السُّورةِ، ويُسمَّى: وصلُ الأوَّلِ.

الرابع: وصلُ التَّعوذُ بالبِسْملةِ، وبأوَّلِ السُّورةِ، ويُسمَّى: وصلُ الجميعِ.  
وهذه الأوجهُ الأربعةُ تُسمَّى عند المقرئين بـ: (الأوجهِ الأُصولِ)، ويتفرَّع عنها أوجهٌ فرعيَّةٌ؛ باعتبارِ الجائزِ في المدِّ العارضِ بأنواعه<sup>(١)</sup>.  
وهذه المسألةُ - وإن كانت مسألةً أدائيةً لصيقةً بعلم الوقفِ والابتداء -؛ إلا أنَّ في إيرادها استيفاءً لأحكام الاستعاذة عند القراء، وقد قال فيها الإمام ابن الجزري:

(وقلَّ من تعرَّض لذلك من مؤلِّفي الكتب)<sup>(٢)</sup>.

واختارَ الإمام الدانيُّ من هذه الأوجهِ: وصلُ الاستعاذةِ بالبِسْملةِ؛ دلَّ على ذلك قوله في كتابِ المكتفى:

(الوقفُ على آخرِ التَّعوذِ تامٌّ، وعلى آخرِ التَّسميةِ أتمُّ)<sup>(٣)</sup>.

ومنَّ اختارَ هذا الوجهَ: الإمامُ سببُ الخياط (ت ٥٤١هـ)<sup>(٤)</sup>، والإمامُ أبو محمَّد الحسن العماني (ت بعد ٥٠٠هـ)<sup>(٥)</sup>، والإمامُ أبو عبد الله محمد بن سليمان الحكريُّ

(١) انظر: النشر (١/٢١٠، ٢٠٩)، الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص ٨)، حل المشكلات وتوضيح التحريات في القراءات (ص ١٧).

(٢) النشر (١/٢٠٢).

(٣) (ص ١٧).

(٤) انظر: المبهج في القراءات السبع، تحقيق: محمد بن عيد الشهباني (ص ٢٦٣).

(٥) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص ٢٩).

(ت ٧٨١هـ) <sup>(١)</sup>، وغيرهم.

ورجَّح وجه الفصلِ بينهما جمعٌ غفيرٌ من أهل الأداءِ المشاركةِ، والمغاربةِ.  
فمن أعلامِ المغاربةِ:

محمد بن عبد الملك المتتوري <sup>(٢)</sup>، وعليُّ الصفاقسيُّ (ت ١٠١٧هـ) <sup>(٣)</sup>، وعبد الرحمن  
ابن القاضي، والذي قال - بعد ذكر رأي الداني في المسألة -:

(ولكن جرى في العمل - عندنا - بفاس، والمغرب بالوجه الحسن؛ لا الأحسن) <sup>(٤)</sup>.  
ومن أعلام المشاركة:

أحمد بن عبد الكريم الأشموني - من علماء القرن الحادي عشر الهجري -، حيث  
قال في منار الهدى:

(اعلم أن الاستعاذة يستحبُّ قطعها من التسمية، ومن أول السورة؛ لأنها ليست  
من القرآن) <sup>(٥)</sup>، وغيره.

وذهب الإمام ابن الباذش إلى التفصيل في المسألة، فبالفصل حال الترتيل،  
والوصل حال الحذر، حيث قال:

(ولك أن تصلها بالتسمية في نفس واحد، وهو أتم؛ لأنك تكمل الاستفتاح،  
ولك أن تسكت عليها، ولا تصلها بالتسمية، وذلك أشبه بمذهب أهل الترتيل، فأما  
من لم يسم؛ فالأشبه - عندي - أن يسكت عليها، ولا يصلها بشيء من القرآن، ويجوزُ

(١) انظر: النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة للحكري، تحقيق: د. فهد المغذوي (١/٢١٢-٢١٣).

(٢) انظر: شرح الدرر اللوامع للمتتوري (ص ١٠٠).

(٣) انظر: غيث النفع (ص ١٩).

(٤) الفجر الساطع (٣٦٣).

(٥) (ص ٦٧).

وَضَلُّهَا بِهِ (١).

واختارَ - هَذَا التَّفْصِيل - الإمامُ ابنَ الجُزَريِّ في النَّشْرِ (٢).

واستحسن جماعةٌ من أهل الأداءِ عدمَ وصل الاستعاذَةِ بها بَعْدَها؛ إن كانَ لفظَ جلالَةٍ، أو ضميراً يعودُ إليه، كما في قولِ الإمامِ مكِّيِّ:

(واخترتُ - أنا - في مواضعٍ من الابتداءِ بالأحزابِ أن لا يُبتدأَ بها، وأن يُبتدأَ بها

قبلها، مثلُ: الابتداءِ بأوَّلِ الحزبِ في النَّساءِ في قوله تعالى: ( ! " # \$ % )

[النساء: ٨٧]؛ لأنَّ القارئَ يقولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ( ! " # \$ % )

فيصُلُّ (الرَّجِيمِ) بلفظِ اسمِ (!)، وذلك قبيحٌ في اللَّفْظِ؛ فمنعتُ من ذلك؛ إجلالاً لله، وتعظيماً له، ومثله: أني منعتُ من الابتداءِ بأوَّلِ الحزبِ في السَّجدةِ في قوله تعالى:

( ! " # ) [فصلت: ٤٧]؛ لأنَّ القارئَ يقولُ:

(أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ( ! " # \$ % ) فيصُلُّ ذلكَ بـ(الشيطانِ

الرَّجِيمِ)، وذلك قبيحٌ في اللَّفْظِ (٣).

قال العلامة أبو عبد الله القيجاطيُّ (ت ٨١١ هـ):

(ولا ينتهي ما ذكره مكِّيُّ إلى المنع، وإنما يكون ذلك استحباباً) (٤).

واستحسنَ بعضُ أهلِ الأداءِ - أيضاً -:

عدمَ الإتيانِ بالبسملةِ بعد الاستعاذَةِ؛ إن كانَ المبدوءُ به لفظَ جلالَةٍ، أو ضميراً

(١) الإقناع في القراءات السبع (١/١٥٤).

(٢) انظره: (١/٢٠٢).

(٣) الكشف (١/١٨-١٩).

(٤) نقلاً عن المتتوري في شرح الدرر اللوامع (ص ١٠٠).

يعودُ إليه.

وقد حكى هذا المذهب الإمام السخاوي عن شيخه الشاطبي، حيث قال:  
(فكان شيخنا - رحمه الله - يأمر بالتسمية في النساء؛ إذا استعاد القارئُ وابتدأ:

( ! " # \$ % ' 4 ) [النساء: ٨٧]، وفي ( ! ) السجدة؛ إذا قرأ

بعد الاستعاذة: ( " # % ) [فصلت: ٤٧] (١).

وحكاهُ - كذلك - أبو عبد الله الفاسي عن بعض شيوخه (٢).

قال الإمام ابن الجزري - بعد إيراد كلام السخاوي -:

(وينبغي قياساً أن ينهى عن البسملة في قوله تعالى: ( الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ )

[البقرة: ٢٦٨] ، وقوله: ( WV ) [النساء: ١١]، ونحو ذلك؛ للبخاعة أيضاً (٣).

(١) فتح الوصيد (٢/٢١٢).

(٢) انظر: اللالئ الفريدة (١/١٦٢).

(٣) النشر (١/٢٠٩).

## باب البسمة

جاء في تلخيص الإمام أبي معشر الطبري في أول باب البسمة - منه - ما نصه:  
 (اعلم أن التسمية جاء فيها فضائل كثيرة، وهي ثابتة على رأس كل سورة؛ إلا  
 سورة التوبة، وقد أجمع الناس على إثباتها خطأ، واختلفوا في إثباتها قراءة من المقرئين  
 والفقهاء) (١)، والبسمة منقولة من المصحف بخط المصحف بلفظ:

{ z } | { } وهو نص ما في سورة النمل؛ لذلك لم يقع خلاف في  
 لفظها، ولم يحتج الإمام الداني، ولا غيره إلى القول: أن المختار في لفظها: كذا؛ بخلاف  
 الاستعاذة (٢).

ومسائل البسمة عند أهل القراءة والأداء دائرة بين أربعة أقسام:

- ١ - قسم لا بسمة فيه البتة، وهو ما بين سُورتي: الأنفال والتوبة.
- ٢ - قسم متفق عليه، وهو استفتاح كل سورة بها عدا ( ! ) .
- ٣ - قسم مختلف فيه، وهو ما بين فواتح سور القرآن عدا ما بين الأنفال والتوبة.
- ٤ - قسم مخير فيه، وهو أجزاء سور القرآن الكريم.

وقد أشار الإمام الداني إلى حكم القسمين الأولين بقوله:

(اختلفوا في التسمية بين السور: فكان ابن كثير، وقالون، وعاصم، والكسائي  
 يُبسمون بين سُورتين في جميع القرآن؛ ما خلا الأنفال وبراءة؛ فإنه لا خلاف في ترك  
 التسمية بينهما...، ولا خلاف في التسمية في أول فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة

(١) (ص ١٣٤).

(٢) انظر: شرح التيسير (ص ١٤٨).

ابتدأ بها القارئ، ولم يصلها بما قبلها في مذهب من فصل، أو من لم يفصل<sup>(١)</sup>.

القسم الثالث: (حكم البسملة بين السور).

أثبت البسملة بين كل سورتين قالون، وابن كثير، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر.

وقرأ حمزة، وخلف البزار بوصل آخر السورة بأول ما بعدها من غير بسملة.

وروي عن كل من: ورش من طريق الأزرق، وأبي عمرو، وابن عامر، ويعقوب

ثلاثة أوجه: البسملة، والسكت، والوصل<sup>(٢)</sup>.

وزاد من طريق كتاب النشر - على ما سبق - وجهان:

البسملة للأصبهاني عن ورش، السكت لخلف في اختياره<sup>(٣)</sup>.

واختار الإمام الداني لورش من طريق الأزرق، وأبي عمرو، وابن عامر: وجه

السكت بين السورتين؛ دل عليه قوله في التيسير:

(ويختار في مذهب ورش، وأبي عمرو، وابن عامر، السكت بين السورتين من غير

قطع)<sup>(٤)</sup>.

وقوله في الجامع - بعد إيراد مذهب كل من الثلاثة على حدة -:

(واختياري في مذهب من ترك الفصل سوى حمزة:

أن يسكت القارئ على آخر السورة سكتة خفيفة من غير قطع شديد، ويسقط التنوين

- إن كان آخرها منوناً غير منصوب -، ويشير إلى الرفع والجر؛ ليؤذن بانفصالهما، ثم يتبدى

(١) التيسير (ص ١٢٤-١٢٥).

(٢) انظر: التيسير (ص ١٢٤)، تحبير التيسير (ص ١٨٤)، البدور الزاهرة للقاضي (ص ١٣-١٤).

(٣) انظر: النشر (١/٢٠٤)، إتحاف فضلاء البشر (١/٣٥٩-٣٦٠)، شرح منظومة مولي البر للعلامة

عبدالفتاح القاضي (ص ١٣-١٤).

(٤) (ص ١٢٤).

بالسورة التي تليها)<sup>(١)</sup>.

وعلة الداني في اختيار وجه السكت بين السورتين لورش، والبصري هي:  
الأخذ بما قرأ به على أئمة الإقراء، وما عليه أهل الأداء.

وهذا التعليل أبانه الداني في الجامع عند ذكر مذهب ورش في الباب بقوله:  
(واختلف عن ورش عنه في ذلك: فقرأت له من طريق أبي يعقوب على ابن  
خاقان، وأبي الفتح، وأبي الحسن، وغيرهم من قراءتهم بالأسانيد المذكورة بغير تسمية  
بين السور في جميع القرآن، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من شيوخ المصريين الآخذين  
برواية الأزرق)<sup>(٢)</sup>، وبقوله في كتاب التمهيد:

(وهو مذهب أكثر شيوخنا، وهو اختيار الحدائق من أهل هذه الصنعة)<sup>(٣)</sup>.

وأبان عن علة اختياره وجه السكت لأبي عمرو البصري بقوله في مفردته:  
(والعمل عند عامة أهل الأداء من البغداديين: ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والنقاش،  
وابن المنادي، وغيرهم على الأول - أي السكت -، وعلى ذلك جميع الرقيين، وبذلك  
قرأت على جميع شيوخي، وبه أخذ)<sup>(٤)</sup>.

أمّا علة اختيار وجه السكت لابن عامر الشامي:

فقد أوضحها الداني بقوله في الجامع:

(وأمّا ابن عامر: فلم يأت عنه في ذلك شيء يعمل عليه من فصل ولا غيره،  
والذي قرأت له على الفارسي عن قراءته على أبي بكر النقاش عن الأخفش عن ابن

(١) (١/٤٠٣-٤٠٤).

(٢) (١/٣٩٦).

(٣) نقلاً عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١/١٠٨).

(٤) (ص ٤٦)، وانظر: الجامع (١/٤٠٠).

ذكوان، وعلى أبي الفتح عن قراءته على أصحابه في رواية ابن ذكوان، وهشام - جميعاً -  
بالفصل بالتسمية.

وقرأت له في الروايتين على أبي الحسن عن قراءته بغير تسمية، ولا فصل، وذلك  
- عندي - أليق بمذهبه لأمرين:

أحدهما: أن عامة فقهاء أهل بلده من الأوزاعي وغيره؛ لا يرون قراءتها في صلاة  
الفرض، كعامة فقهاء أهل المدينة من مالك وغيره؛ إذ ليست عندهم في أوائل السور  
منهن، وإنما رسمت في المصاحف فضلاً بينهن؛ على أن جميعهم لا يرى بأساً بقراءتها في  
النوافل، والدّرس، والعرض، والتلقين، والتّعليم، وعند الابتداء بالآي.

والأمر الثاني: أن فارس بن أحمد المقرئ حدّثنا قال: حدّثنا محمد بن أحمد، قال  
حدّثنا أحمد بن محمد بن عثمان، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن  
يزيد، قال: حدّثنا ابن ذكوان، قال: حدّثنا أبو مسهر عن صدقة عن يحيى بن الحارث،  
قال: هو - يعني القرآن - ستة آلاف، ومائتان، وخمسة وعشرون آية، نقص آية، قال ابن  
ذكوان: فظننت يحيى لم يعدّ: ( ! " # \$ ) قال أبو عمرو: وإذا لم تعدّ آية؛  
فالقياض ألا يقرأها، ولا يفصل بها، وبالمذهبين أخذنا في قراءة ابن عامر، فمن فصل  
عليّ لم أمنعه، ومن لم يفصل لم أمره به<sup>(١)</sup>.

وعليه فترجيح وجه السكت له على غيره قائم على القياس من جهتين:

١- أن السكت عليه عمل بعض الفقهاء من ترك قراءة البسمة في صلاة الفرض  
للإمام، وغيره قبل الفاتحة أو سورة بعدها؛ لأنهم يرون أنّها ليست آية من القرآن؛ إلاّ

(١) جامع البيان (١/٤٠٠)، وانظر: البيان (ص ٨٢).

في سورة النمل، وإنما رُسِمَتْ في المصاحفِ للفضل بين السور، وهذا مذهبُ الإمام عبد الرحمن الأوزاعيِّ (ت ١٥٧ هـ)، ومذهبه الفقهيُّ كان السائدَ في الشَّامِ حتَّى القرن الرابع الهجريِّ، والأوزاعيُّ ممن حدَّث عن ابن عامرِ الشامي. وهو المشهور من مذهب المالكيَّة<sup>(١)</sup>، ومذهب أهل الأندلس الفقهيُّ، قال الإمام القرطبيُّ في تفسيره:

(وجملةُ مذهب مالكٍ وأصحابه: أنَّها ليست عندهم آيةٌ من فاتحة الكتاب، ولا غيرها، ولا يقرأ بها المصليُّ في المكتوبة، ولا في غيرها سرًّا ولا جهراً، ويجوزُ أن يقرأها في النوافل، هذا هو المشهورُ من مذهبه عند أصحابه)<sup>(٢)</sup>.

٢- ما جاء في روايةٍ عن أهل الشَّامِ بعدمِ البسْملةِ آيةً من الفاتحة.

ولعدمِ وجودِ نصٍّ قطعيٍّ في الباب؛ فقد تنوعتْ اختياراتُ الأئمةِ في البسْملةِ:

كقول الإمام مكِّيِّ في الكشف:

(الذي اختاره لنفسه: أن أفصل بين كلِّ سُورتين بالتَّسمية)<sup>(٣)</sup>، وقول الإمام ابنِ

شريح في الكافي (ت ٤٧٦ هـ) بقوله:

(واختياري: الأخذُ لجماعة القراءِ إلَّا حمزةً بالفصلِ بها بين كلِّ سُورتين؛ إلَّا بين

الأنفالِ وبراءة)<sup>(٤)</sup>، وقول الإمام محمَّد الحضرميِّ (ت في حدود ٥٦٠ هـ):

(والاختيارُ أن يؤتى بها للكلِّ؛ تبركاً باسم الله - تعالى - وصفاته، ولأنَّها مثبتةٌ في

(١) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٢٥١/١)، ومنح الفريدة الحمصية (ص ٢٥٢).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٩٦/١).

(٣) الكشف (٢٢-٢١/١).

(٤) الكافي في القراءات السبع لابن شريح، تحقيق: د. سالم الزهراني (٢٠٢/١).

المصحف مع أول كل سورة، وما أثبت في المصحف؛ فلا يحسن تركه<sup>(١)</sup>.  
 وأثر اختيار الإمام الداني وجه السكت للثلاثة جلي فيمن بعده، فمن دلائله:  
 متابعة الإمام الشاطبي له، حيث قال في حزره:  
 (وسكتهم المختار دون تنفس .....)<sup>(٢)</sup>.  
 وأخذ به - في رواية ورش من طريق الأزرق - أسلاف المغاربة وأخلافهم؛ كما في  
 التقريب والحرش لابن المراتب<sup>(٣)</sup>، والدُرر اللوامع لابن بري، وشروحها<sup>(٤)</sup>.  
 وعلى تصدير وجه السكت جرى العمل والأخذ، قال العلامة الصفاقي:  
 (ويأتي على ترك البسملة لورش وبصر وشام وجهان:  
 الأول: السكت، وجرى عمل الشيوخ بتقديمه على الوصل، وليس ذلك  
 بواجب، والمختار فيه أنه سكت يسير دون تنفس قدر سكت حمزة؛ لأجل الهمز.  
 الثاني: الوصل، وهو أن تصل آخر السورة بأول الثانية؛ كآيتين وصلت إحداهما  
 بالأخرى)<sup>(٥)</sup>.

وأشار إلى ذلك - أيضاً - العلامة إدريس بن محمد المنجرة (ت ١١٣٧ هـ) في  
 منظومته في الأوجه المقدمة أداء للقراء السبعة بقوله:

(١) المفيد في القراءات الثمان، تحقيق: محمد بن أحمد الصماتي، (ص ٩٢).

(٢) بيت رقم (١٠٣)، وانظر: إبراز المعاني (ص ٦٧).

(٣) انظره: (ص ٦١).

(٤) انظر: القصد النافع (ص ٧١٨)، شرح المنتوري (١/١٠٨)، النجوم الطوالع (ص ٢٢).

(٥) غيث النفع (ص ٢١) بتصرف يسير.

وصدّروا بالسكتِ بين السورتين للبصري والشامي وورشٍ دون مئِن<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف شراح حرز الأمانى في تفسير قول الإمام الشاطبي:

.....  
واسكتن كل جلاياه حصّلا

ولا نصّ كلاً حبّ وجه ذكرته وفيها خلافٌ جیده واضح الطُّلا<sup>(٢)</sup>

فمنهم من رأى أنّ مراد الناظم أنه: لا نصّ في التّخيير بين الوصلِ والسكتِ لابن عامر، وأبي عمرو، ولا رواية لهم بالفصلِ بالبسملة، وفي إثباتها وحذفها خلافٌ مشهورٌ لورشٍ كشهرة العنق الطّويل بين الأعناق القصيرة، وهذا الرأى مبنيٌّ على وجود الرمزية في البيت، وعليه: فالبسملة وجهٌ زائدٌ لورشٍ على ما في التيسير، وهذا رأى السخاوي<sup>(٣)</sup>، والفاسي<sup>(٤)</sup>.

واختيار كل من:

ابن جبارة الهذليّ (ت ٧٢٨هـ)<sup>(٥)</sup>، والجعبري<sup>(٦)</sup>، وابن القاصح (ت ٨٠١هـ)<sup>(٧)</sup>، وغيرهم من شراح القصيد.

وذهب بعضهم إلى: أنّه لا رمز في البيت، ولم يرد نصّ في التّخيير بين الوصلِ والسكتِ للثلاثة، وفي البسملة خلافٌ مشهورٌ عنهم، وبه قال الإمام أبو شامة<sup>(٨)</sup>.

(١) (ص ١١)، تحقيق: عبد العظيم عمران.

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٠١-١٠٢).

(٣) انظر: فتح الوصيد (٢/٢٠٤-٢٠٦).

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة (١/١٥٤-١٥٥).

(٥) انظر: القول المفيد (ص ٣٤٣).

(٦) انظر: كنز المعاني (١/٣٧٠).

(٧) انظر: سراج القارئ (ص ٢٠).

(٨) انظر: إبراز المعاني (ص ٦٦-٦٧).

و اختاره القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)<sup>(١)</sup>، والصفاقي<sup>(٢)</sup>.  
 و جرى العمل على القراءة بالأوجه الثلاثة لهم، قال العلامة الجمزوري (كان حياً  
 ١١٩٨ هـ) في تحرياته على متن الحرز:  
 (وفيها خلافٌ جيدُه واضحُ الطُّلا وَذَا الخُلْفُ لشاميٍّ مع ولدِ العَلا)<sup>(٣)</sup>.  
 وأمَّا يعقوبُ:

فإنَّ الدانيَّ لم ينصَّ في مفردته على مذهبه في الباب، والرَّاجحُ أنَّه لم يُضمَّنْها كلَّ ما  
 تلقَّاه عن شيوخه ليعقوبَ؛ بدليلِ أنَّ الفهارسَ والمعاجمَ ذكرتُ للدانيِّ كتابَ:  
 المحتوى في القراءاتِ الشَّواذِ، والذي ضمَّنَه قراءتي يعقوبَ، وأبي جعفر<sup>(٤)</sup>.  
 - ولعلَّ في تسميته ما فوق القراءات السَّبعة شاذًّا، - تأسياً بصنيع الإمام ابن  
 مجاهدٍ؛ فهو إطلاقٌ على أساسِ الشُّهرة والكثرة -<sup>(٥)</sup>.

و قد نصَّ الإمامُ ابن الجزريِّ في نشره على أنَّ الدانيَّ قطعَ ليعقوبَ بوجهِ البسملةِ  
 بين السُّورتين، حيثُ قال:

(وأمَّا يعقوبُ: فقطعَ له بالوصلِ صاحبُ غايةِ الاختصار، وقطعَ له بالسَّكتِ  
 صاحبُ المستنير، والإرشاد، والكفاية، وسائر العراقيين، وقطعَ له بالبسملةِ صاحبُ  
 التَّذكرة، والدانيُّ، وابن الفحَّام، وابنُ شريح، وصاحبُ الوجيز، والكمال)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: لطائف الإشارات لوحة (١٦٨/أ).

(٢) انظر: غيث النفع (ص ٢٠).

(٣) الفتح الرحمانى شرح حرز الأمانى (ص ٦٩)، وانظر: حل المشكلات (ص ٢٦).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٦٦/٣٥).

(٥) انظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ص ٦٣).

(٦) (٢٠٥/١).

والأوجه الثلاثة صحيحةٌ مقروءٌ بها له، ونصَّ الإمامُ ابنُ الجزريِّ في التَّحْبِيرِ على اختيار السكت ليعقوبَ<sup>(١)</sup>، وهو المقدمُ أداءً؛ لكثرة طرقه عنه<sup>(٢)</sup>.

ويَتَّصِلُ بالقسم الثالثِ ثلاثُ مسائل:

الأولى: (حكمُ السُّورِ الأربعةِ الزُّهر).

المرادُ بالأربعِ الزُّهر: هو ما بينَ سُورتي المدثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة.

قال الإمامُ أبو شامةٌ عند شرح قول الشاطبيِّ:

وسكتهم المختارٌ دون تنفُّسٍ      وبعضهم في الأربعِ الزُّهرِ بسَمَلًا  
لهم دون نصٍّ وهو فيهنَّ ساكتٌ      لحمزة فافهمه وليسَ مُحذلاً<sup>(٣)</sup>.

قال:

(وبعضهم أي: وبعض المشايخ من المقرئين الذين استحبوا التَّخْيِيرَ بين الوصل والسُّكوت، واختاروا في السُّكوت أن يكون دون تنفُّسٍ؛ اختاروا - أيضًا - البسملَةَ لهؤلاء الثلاثة في أوائل أربع سور هي:

القيامة، والمطففين، والبلد، والهمزة، دون سائر السور، قالوا: لأنهم استقبحوا وصلها بآخر السُّور قبلها من غير تسمية، وقوله (الزُّهر): جمع زهراء تأنيث أزهر، أي: المضيئة المنيرة، كنى بذلك عن شهرتها ووضوحها بين أهل هذا الشأن؛ فلم يحتج إلى

(١) انظره: (ص ١٨٤).

(٢) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء، د. بشير دعبس (ص ١٥٧-١٥٨).

(٣) (بيت رقم: ١٠٣-١٠٤).

تعيينها) (١).

وقد أوضح الإمام الدائي في الجامع العلة في التفرقة بين الأربع الزهر وغيرهن في الحكم:

(وقد كان بعض شيوخنا يفصل بالتسمية في مذهب أبي عمرو، وابن عامر، وورش عن نافع من طريق الأزرق بين أربع سور:

بين المدثر والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصر والهمزة، ويسكت بينهما سكتة من غير فصل في مذهب حمزة، وليس ذلك عن أثر يروى عنهم، وإنما هو استحباب واختيار من أهل الأداء، ولكراهة الإتيان بالجد بعد المغفرة، وبعد

قوله: ( @ ? ) [الفجر: ٣٠]، وبالويل بعد اسم الله - تعالى -، وبعد قوله: ( ○ ) [العصر: ٣]؛ فاختاروا لذلك الفصل بين هذه السور، وليس اعتلاهم لاستحبابهم ذلك بالكراهة والبشاعة بشيء؛ لأنهما موجودتان بأنفسهما بعد أسماء الله U وصفاته في قوله: ( \$ # " ! ) فلا فرق إذا بين التسمية وغيرها، وقد كان شيخنا أبو الفتح ينكر ذلك ولا يراه، - أعني الفصل والسكت بين الأربع سور في مذهب أبي يعقوب من ترك الفصل -؛ إذ لا أصل له من رواية، ولا تحقيق له في دراية) (٢).

وبمذهب التفرقة قرأ الدائي على شيخه: أبي الحسن بن غلبون، وخلف بن خاقان، وبإجرائهن مجرى غيرهن قرأ على شيخه: الفارسي، وأبي الفتح) (٣).

(١) (ص ٦٧).

(٢) (٤٠١/١)، وانظر: التيسير (ص ١٢٤-١٢٥).

(٣) انظر: مفردة نافع المدني (ص ٢٨)، ومفردة حمزة الكوفي (ص ٣٢)، النشر (٢٠٦/١).

## واختارَ الإمامَ الدانيُّ:

إجراءَ السُّورِ الأربَعِ الزُّهْرِ مجرَى غيرَهَنَ في الحَكمِ، ونَصَّ على ذلكَ في غيرِ موطنٍ من كتبه، فمن ذلك قولُهُ في الجامع:

(واختياري في مذهبٍ من تركَ الفصلَ سِوى حمزةَ أن يَسكتَ القارئُ على آخرِ السُّورةِ سكتةً خفيفةً من غيرِ قطعٍ شديدٍ، ويُسقطُ التَّنوينَ - إن كانَ آخرها منوناً غيرَ منصوبٍ -، ويشيرُ إلى الرَّفْعِ والجَرِّ؛ ليؤذَنَ بانفصالِهما؛ ثمَّ يبتدئُ بالسُّورةِ التي تليها)<sup>(١)</sup>.

وقولُهُ في كتابي التَّمهيدِ، وإيجازِ البيانِ:

(وليسَ هَذَا - عندي - مما يُوجبُ الفصلَ؛ إذ تلكَ الكراهةُ نفسُها موجودةٌ معه، وهو الإتيانُ بالجدِّ والويلِ بعدَ اسمِ الله - تعالى - وصفاته، التي وصفَ بها نفسه في قولهِ: ( ! " # \$ ))<sup>(٢)</sup>.

وقولُهُ في مفردةِ أبي عمروِ البصريِّ:

(واختلفَ شيوخُنَا - بعدَ ذلكَ - في التَّسميةِ وتركها بينَ أربعِ سورٍ: بينَ المدِّثِ والقيامَةِ، والانفطارِ والمطففينَ، والفجرِ والبلدِ، والعصرِ والهمزة؛ فقرأتُ على الفارسيِّ، وعلى أبي الفتح: بغيرِ تسميةٍ، كسائرِ القرآنِ، وقرأتُ على أبي الحسن: بالتَّسميةِ بينهنَّ خاصَّةً، وبالأوَّلِ آخذُ؛ لعدمِ وجودِ نصٍّ في ذلكَ عن أبي عمرو - رحمه الله -، وإنَّما هو استحبابٌ من بعضِ أهلِ الأداءِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) (١/٤٠٣-٤٠٤).

(٢) نقلاً عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١/١١٥).

(٣) (ص ٤٧).

وقد أتضح من نصوص الداني أن معتمده - فيما ذهب إليه - :  
القياس والنظر عند انعدام الأثر، وهو الذي عليه عامة أهل الأداء، قال الإمام ابن  
الجزري:

(والأكثر على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها، وهو مذهب فارس بن أحمد،  
وابن سفيان صاحب الهادي، وأبي الطاهر صاحب العنوان، وشيخه عبد الجبار  
الطرسوسي صاحب المستنير، والإرشاد، والكفاية، وسائر العراقيين، وهو اختيار أبي  
عمرو الداني والمحققين) (١).

وحجة الآخذين بالتفرقة بين الأربع الزهر وغيرهن؛ فندها غير واحد من علماء  
الإقراء وأهل الأداء.

كقول الإمام ابن عزيمة الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ) في شرح القصيدة الحضريّة عند  
قول ناظمها:

وحجّتهم فيهنّ عندي ضعيفةٌ ولكن يقوون الرواية بالنصر

قال:

(وليس في البسمة بينهنّ أثرٌ، ولا أعلم حجةً أطف من احتجاجهم لها لمن نظر؛  
لأنه لا يخلو في ذلك من وجوه، كلها لطيفة التوجيه:  
أحدها: أن يقرأ بالبسمة لمن لم تُرو عنه.

والثاني: أن يصير مُبسملاً في موضع ما، وتاركاً في موضع ما، وهذا تلاعبٌ.  
والثالث: - وهو أشدّها - قولهم: لتلايق النفي عُقيب المغفرة، ألم يُنظر أنه إذا

(١) النشر (١/٢٠٦).

بسمَل أَوْعَ النَّفْيِ عُقِيبَ ذِكْرِ الرَّحْمَةِ؛ فَيَقَعُ فِيهَا فَرًّا مِنْهُ؛ لِيَمْنَعَ بِهَذَا الْاِخْتِيَارِ مِنْ وَصَلِ:  
 ( wvuts )، ومن وصل: ( {ly x | ) [البقرة: ٢٥٥]، ومن وصل:  
 [ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾ " \$ # ] [النساء: ١٤٧-١٤٨]، ومن وصل: ( \ ]  
 ( a ` \_ ^ ) [النساء: ١٦٥-١٦٦].

ومثل هذا - كَلَّه - ممتنع؛ إذ ألفاظُ القرآنِ حلوةٌ معجزةٌ، داخلةٌ في النَّفْسِ، منوطةٌ  
 بالقلبِ، غيرُ جائزٍ عليها ما يجوزُ على ألفاظنا، مستحسنٌ منه ما يقبحُ على ألسنتنا من  
 كلامنا، والعجبُ من الناظمِ إذ يقولُ:

(ولكن يَقَوُّونَ الرَّوَايَةَ بِالنَّصْرِ) وهي لم يروها أحدٌ، ولو قال:  
 المقالةُ أو ما شابهها؛ لكان أخلصَ له<sup>(١)</sup>.

ومما يدلُّ على أنَّ مذهبَ التَّفَرُّقَةِ قائمٌ على الاستحسانِ؛ قولُ الإمامِ طاهرِ بنِ  
 غلبونَ:

(وَأَنَا أَخْتَارُ - أَيْضًا - فِي قِرَاءَةِ وَرَشٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعٍ أَنْ  
 تُوَصَّلَ فِيهَا السُّورَةُ بِالسُّورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بِشَيْءٍ أَلْبَتَّةً؛ لِحَسَنِ ذَلِكَ فِيهَا،  
 وَلِمَشَاكَلَةِ آخِرِ السُّورَةِ الْأُولَى لِأَوَّلِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَهِيَ:

الأنفال ببراءة، والأحقاف ب ( ! " )، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد،  
 والفيل ب ( ! " # )<sup>(٢)</sup>.

(١) (ص ٢٤٩-٢٥٠)، وانظر: اللآلئ الفريدة (١/١٥٨-١٥٩)، شرح الدرر للمتتوري (١/١١٣-١١٤).

(٢) نقلاً عن التذكرة لابن غلبون (١/٦٤).

كما استحسنَ غيرهُ وصلِ الحجرِ بالنَّحلِ، والقدَرُ بالبَيِّنَةِ<sup>(١)</sup>.  
والذي جرى عليه عملُ أهلِ الأداءِ:

هو الأخذُ بالمذهبيْنِ مع تصديرِ وجهِ عدمِ التَّفْرِقَةِ.

قال العلامةُ عليُّ الضَّبَّاعُ (ت ١٣٨٠هـ):

(والذي عليه عملنا الآن، الأخذُ بعدمِ التَّفْرِقَةِ، ولا مانعَ من الأخذِ بالمذهبيْنِ  
الآخرينِ)<sup>(٢)</sup>.

ولا بدَّ من التَّنْبِيهِ على أنَّ تخصيصَ وجهي السَّكْتِ والبسْمَلَةِ في الأربعة المذكورة  
مفترَّعٌ وجهي على الوصلِ والسَّكْتِ - مطلقاً -.

فمن خصَّها بالسَّكْتِ، فإنَّ مذهبهُ في غيرها الوصلِ، ومن خصَّها بالبسْمَلَةِ  
فمذهبهُ في غيرها السَّكْتِ، وليس أحدٌ يروي البسْمَلَةَ لأصحابِ الوصلِ<sup>(٣)</sup>.

وهذا التَّحْرِيرُ مشارٌ إليه في الطَّيِّبَةِ عند قول ناظمها:

..... واختير للسَّاكْتِ في (ويل) و (لا)

بَسْمَلَةٌ والسَّكْتُ عَمَّنْ وَصَلَا .....<sup>(٤)</sup>

الثانية: (حكمُ ما بين سُورتي الأنفالِ والتَّوْبَةِ):

يجوزُ لجميعِ القراءِ بينهما ثلاثةُ أوجهٍ هي:

الوصلُ بلا بسْمَلَةٍ، والسكْتُ بلا بسْمَلَةٍ، والقطعُ بينهما بلا بسْمَلَةٍ.

(١) انظر: منح الفريدة الحمصية (ص ٢٥٠)، كنز المعاني للجعبري (١/٣٧٥).

(٢) إرشاد المرید إلى مقصود القصید (ص ٢٧).

(٣) انظر: النشر (١/٢٠٦).

(٤) (بيت رقم: ١٠٨-١٠٩).

وقد أشار الإمام الداني إلى هذه المسألة تضميناً في إيجاز البيان، حيث قال: (ولا خلاف بين الأئمة في ترك التسمية بين الأنفال وبراءة، وكذلك إن سكت، أو قطع على آخر الأنفال، وابتداءً بأول براءة؛ اتباعاً لما اجتمع عليه الصحابة  $\text{y}$  من إسقاطها رسماً بينهما في كل المصاحف، وذلك لا يكون إلا بتوقيف من رسول الله  $\text{ﷺ}$  لزمهم اتباعه، والتمسك والعمل به) (١).

وأبان الإمام ابن الجزري في نشره حكم هذه المسألة بإسهاب، واختار وجه القطع فيها، حيث قال:

(يجوز بين الأنفال وبراءة؛ إذا لم يُقطع على آخر الأنفال: كل من الوصل، والسكت، والوقف لجميع القراء.

أمَّا الوصل لهم فظاهر؛ لأنه كان جائزاً مع وجود البسمة، فجوازُهُ مع عدمها أولى عن الفاصلين والواصلين، وهو اختيار أبي الحسن بن غلبون في قراءة من لم يفصل، وهو في قراءة من يصل أظهر، وأمَّا السكت فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، وأمَّا عن غيرهم من الفاصلين والواصلين، فمن نص عليه لهم، ولسائر القراء أبو محمد مكي في تبصرته، فقال: "وأجمعوا على ترك الفصل بين الأنفال وبراءة؛ لإجماع المصاحف على ترك التسمية بينهما...." وإذا قرئ بالسكت على ما تقدم فلا يتأتى وجه إسرار البسمة على مذهب سبط الخياط المتقدم، إذ لا بسمة بينهما يسكت بقدرها، فاعلم ذلك. وأمَّا الوقف فهو الأقيس، وهو الأشبه بمذهب أهل الترتيل، وهو اختياري في مذهب الجميع؛ لأنَّ أواخر السور من أتم التمام، وإنما عدل عنه في مذهب من لم يفصل؛ من أجل أنه لو وقف على آخر السور؛ للزمت البسمة أوائل السور،

(١) نقلاً عن شرح الدرر للمنتوري (١/١١٧).

ومن أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خولفَ الرَّسْمُ في الحالتين - كما تقدّم -، واللّازم - هنا - منتفٍ، والمقتضى للوقف قائمٌ، فمن ثم اخترنا الوقفَ، ولا نمنعُ غيره) (١).

الثالثة: (أوجهُ البسمةِ بين السورتين).

إذا فصلَ بالبسمةِ بين السورتين أمكنَ أربعة أوجهٍ باعتبار وصلها وفصلها من السورة التي قبلها، ومن السورة التي بعدها:

الأول: قطعها عن الماضية، ووصلها بالآتية.

وهذا الوجهُ اختاره الإمام الدانيُّ، دلَّ عليه قوله في الجامع:

(واختياري - أيضاً - في مذهب من فصل:

أن يقفَ القارئ على آخر السورة، ويقطعَ على ذلك، ثم يتدئ بالتسمية موصولةً بأول السورة الأخرى) (٢).

وقوله في مفردة نافع:

(والاختيار: أن تقطعَ على أواخر السور، ثم تتدئ بالتسمية موصولةً بأوائل

السور، ولا تقطعُ على التسمية البتة؛ إلا إذا لم توصل بأواخر السور) (٣).

وهو اختيارُ السخاوي (٤)، وأبي شامة المقدسي (٥)، والجعبري (٦)، وابن الجزري (٧)،

(١) النشر (٢١٢/١-٢١٣).

(٢) (٤٠٤/١).

(٣) (ص ٩٠).

(٤) انظر: فتح الوصيد (٢١٢/١).

(٥) انظر: إبراز المعاني (ص ٦٩).

(٦) انظر: كنز المعاني (٣٨٢/١).

(٧) انظر: النشر (٢٠٩/١).

وغيرهم.

جاء في شرح الدرر للمتتوري مانصه:

(وأما القطع على آخر السورة، ووصل البسمة بأول الأخرى؛ فلأن السورة قد انقضت، والبسمة للاستفتاح بالأخرى، فوصلت بها؛ لأنه أتت للاستفتاح، وهذا الوجه المختار عند الأئمة) (١).

الثاني: وصلها بالماضية وبالآتية على الأصل من جواز وصل القرآن بعضه ببعض.  
الثالث: وصلها بالماضية، وقطعها عن الآتية، وهذا الوجه غير جائز؛ لأن البسمة لأوائل السور لا لأواخرها، وقد نص الداني على امتناع هذا الوجه في غير موضع، من ذلك قوله في التيسير:

(والقطع عليها إذا وصلت بأواخر السور غير جائز) (٢).

وأشار إليه الإمام الشاطبي بقوله:

ومهما تصلها مع أواخر سورة فلا تقفن الدهر فيها فتثقل (٣).

الرابع: قطعها عن الماضية وعن الآتية؛ لأن كلا منهما وقف تام، وقد خرج هذا الوجه من قول الإمام الداني في مفردة نافع:

(والاختيار أن تقطع على أواخر السور، ثم تبدئ بالتسمية موصولة بأوائل السور، ولا تقطع على التسمية البتة؛ إلا إذا لم توصل بأواخر السور) (٤). قال المالقي

(١) شرح الدرر للمتتوري (١/١٢٧).

(٢) (ص ١٢٥).

(٣) متن الشاطبية: (بيت رقم: ١٠٧).

(٤) (ص ٩٠).

المالقيُّ:

(وهذا القولُ يُعطي جوازَ الوجهِ الرَّابِعِ كالوجهينِ الأوَّلَينِ)<sup>(١)</sup>.

قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ:

(إنَّ هذه الأوجهَ ونحوها الواردةَ على سبيلِ التَّخْيِيرِ؛ إنَّما المقصودُ بها معرفةُ جوازِ القراءةِ بكلِّ منها على وجهِ الإباحةِ، لا على وجهِ ذِكْرِ الخلفِ، فبأيِّ وجهٍ قُرئَ مِنْهَا جازَ، ولا احتياجَ إلى الجمعِ بينها في مَوْضِعٍ واحدٍ؛ إذا قُصِدَ استيعابُ الأوجهِ حالةَ الجمعِ والإفرادِ. وكذلك سبيلُ ما جرى مجرى ذلك من الوقفِ بالسُّكُونِ، وبالرَّوْمِ، والإشمامِ...)<sup>(٢)</sup>.

القسم الرابع: (حكم البسمة في أجزاء سور القرآن):

المرادُ بالأجزاء - هنا -:

(ما كان بعدَ أوَّلِ السُّورةِ ولو بكلمةٍ)<sup>(٣)</sup>؛ فيدخلُ في ذلكَ الأجزاء، والأحزابُ، والأعشارُ، فأنزلوها منزلةَ ابتداءِ السُّورةِ<sup>(٤)</sup>.

قال الإمامُ الدانيُّ في بيانِ حكمِ البسمةِ في الأجزاء:

(فأما الابتداءُ برؤوسِ الأجزاء التي في بعضِ السُّور؛ فأصحابنا يخيرون القارئ بين التسمية، وتركها في مذهب الجميع)<sup>(٥)</sup>.

وأشار - أيضًا - إلى حكمها الإمامُ الشاطبيُّ بقوله:

(١) شرح التيسير (ص ١٦٧).

(٢) النشر (١/٢١١-٢١٢).

(٣) شرح النويري على طيبة النشر (١/٢٩٣).

(٤) انظر: المفيد شرح القصيد (ص ٣٥٢)، وسراج القارئ (ص ٢١).

(٥) التيسير (ص ١٢٥).

وفي الأجزاء خَيْرٌ من تلا (١).

قال الفاسي في اللآلئ الفريدة:

(يعني: أن التالين خيروا أصحابهم بين الاستفتاح بالبسملة في الأجزاء المذكورة للتيمن والتبرك، وبين تركه؛ إذ لم يرد في ذلك ما ورد في أوائل السور من نزول جبريل U، وأمر النبي ﷺ بذلك) (٢).

وقد صرح الإمام الداني في الجامع عن اختياره في هذه المسألة، حيث قال:

(وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخ الذين قرأت عليهم في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية) (٣).  
وهو الذي عليه جمهور المغاربة، وأهل الأندلس، وعلى اختيار البسملة جمهور العراقيين (٤).

وتوسط بعض أهل الأداء بين الفريقين؛ فاختار التفصيل في المسألة:

كما جاء في قول الإمام ابن البادش:

(واختياري: التسمية في أوائل الأجزاء لمن فصل بين السور، وتركها لمن لم يفصل) (٥).

ومن لوازم هذا القسم؛ (التعريض على حكم الابتداء بأواسط سورة براءة):

وأنفس ما يذكر في المسألة قول الإمام ابن الجزري في النشر:

(١) متن الشاطبية: (بيت رقم: ١٠٦).

(٢) (١٦١/١).

(٣) (٤٠٦/١).

(٤) انظر: النشر (٢٠٨/١).

(٥) الإقناع (١٦٣/١).

(الابتداء بالآي وسط براءة قلّ من تعرض للنصّ عليها، ولم أر فيها نصّاً لأحدٍ من المتقدمين، وظاهر إطلاق كثير من أهل الأداء التّخيير فيها.

وعلى جواز البسملة فيها نصّ أبو الحسن السخاوي في كتابه جمال القراء؛ حيث قال: "ألا ترى أنّه يجوز بغير خلافٍ أن يقول: ( ! " # \$ ) ( وَقَنِلُوا الْمُشْرِكِينَ ) وفي نظائرها من الآي"، وإلى منعهما جنح أبو إسحاق الجعبري، فقال رادّاً على السخاوي: "إن كان نقلاً فمسلم، وإلا فردّ عليه أنّه تفرّيع على غير أصل، وتصادم لتعليقه".

قلت: وكلاهما يُحتمل الصواب أن يقال: إن من ذهب إلى ترك البسملة في أوساط غير براءة؛ لا إشكال في تركها عنده في وسط براءة، وكذا لا إشكال في تركها فيها عند من ذهب إلى التّفصيل؛ إذ البسملة عندهم في وسط السورة تبع لأولها، ولا تجوز البسملة أولها؛ فكذلك وسطها.

وأما من ذهب إلى البسملة في الأجزاء - مطلقاً -، فإن اعتبر بقاء أثر العلة التي من أجلها حذفت البسملة من أولها، وهي نزولها بالسيف كالشاطبي، ومن سلك مسلكه؛ لم يبطل، وإن لم يعتبر بقاء أثرها، أو لم يرها علة؛ بسمل بلا نظير<sup>(١)</sup>، وضمّن طيبته هذا الحكم بقوله:

..... وَوَسَطًا خَيْرٌ وَفِيهَا يَحْتَمَلُ<sup>(٢)</sup>

وأما مذهب الإمام الداني في هذه المسألة؛ فلم أقف - في حدّ بحثي - علي نصّ

(١) (٢٠٩/١)، وانظر: كلام السخاوي في جمال القراء (٥٨٢/١)، والجعبري في كنز المعاني (٣٧٧/١).

(٢) (بيت رقم: ١١٠)، وانظر: شرح النووري (٢٩٦/١).

صريح له فيها، ويمكن أن يقال:  
إنَّه يُجْرِي وَسَطَ بَرَاءةِ كَغَيْرِهَا فِي عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِالْبِسْمَلَةِ - كما هُوَ اخْتِيَارُهُ فِي  
أَوَاسِطِ السُّورِ -؛ يَقْوِيهِ عَدَمُ نَصِّهِ عَلَى حَكْمٍ خَاصٍّ فِيهَا.

## سورة الفاتحة

وفيها أربع اختيارات:

١- إشمام الصاد زائياً من لفظ ( ٨ ) - المعرف، والمنكر - للدوري عن سليم.  
أسند الإمام الداني في جامعه قراءة حمزة من سبع روايات عنه، أبانها في قوله:  
(وأفردت قراءة حمزة برواية سليم بن عيسى من طريق خلف بن هشام، وخلاّد  
بن خالد، وأبي عمر الدوري، ورجاء بن عيسى عن أصحابه، وإبراهيم بن زربي، وعلي  
بن كيسة، وابن سعدان، وابن جبير، وأبي هشام الرفاعي) (١).  
ويتفرغ عن كل رواية منها عدة طرق.  
فأمّا رواية الدوري عن سليم عن حمزة - وهو محلّ البحث - فهي من أربعة طرق  
عنه، هي:

١- طريق أبي الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس البغدادي.  
٢- طريق أبي جعفر أحمد بن فرح البغدادي.  
٣- طريق أبي بكر محمد بن أحمد البرمكي البغدادي.  
٤- طريق أبي الفضل جعفر بن محمد النصيبي، الشهير بابن الحمّامي (٢).  
ورواية الدوري عن سليم عن حمزة رواية مشهورة عند المتقدمين، وقد جاءت  
مسندة في بعض الكتب الأصول، فممن أسندها من أئمة الفنّ الأسلاف:  
الإمام أبوبكر بن مجاهد من طريق ابن عبدوس عنه (٣)، والإمام أبوعليّ الحسّين

(١) (١٩/١).

(٢) انظر: المصدر السابق (١/٣٧٦-٣٧٧).

(٣) انظر: السبعة (ص ٧٠).

البغدادِيُّ (ت ٤٣٨ هـ) من طريقي:

أحمد بن فرح، والسراويلي، - والأخير ليس ضمن طرق جامع الداني<sup>(١)</sup>،  
والإمام أبو الحسن علي بن فارس (ت ٤٥٢ هـ) من طريقي: ابن عبدوس، وابن فرح<sup>(٢)</sup>،  
والإمام أبو القاسم الهذلي من طريق ابن عبدوس عنه، ومن ثلاث طرق عن ابن  
فرح عنه، ومن طريق ابن العلاف عنه، - والأخير ليس من طرق الجامع<sup>(٣)</sup>، والإمام  
أبو عبد الله سبط الخياط من طريقي: ابن العلاف، وابن فرح، وغيرهم من الأثبات.  
ولم يُسند الداني في التيسير<sup>(٤)</sup>، ومفردة حمزة<sup>(٥)</sup> رواية الدوري عن سليم عنه، وإنما  
أسندها من روايتي خلف، وخلاد عن سليم عنه.

و- كذلك - لم يُسندها الإمام ابن الجزري ضمن طرق نشره<sup>(٦)</sup>.

وعليه: فرواية الدوري عن سليم عن حمزة منقطة السند في القراءة والاتصال.

وقد اختلف الثقل عن الدوري عن سليم في حكم ( ٨ ) على ثلاثة مذاهب:

١- الإشمام المطلق في لفظ ( ٨ ) المعرف والمنكر - حيث وقع - من طريق:

جعفر بن محمد النسيبي (ابن الحمامي)، وهو نقل ابن مجاهد عن ابن عبدوس عنه.

٢- الإشمام في لفظ ( ٨ ) المعرف - فقط - من طريقي: ابن عبدوس، وابن

(١) انظر: الروضة في القراءات الإحدى عشرة (١/١٦٥).

(٢) انظر: التبصرة في قراءات الأئمة العشرة (ص ٤٢-٤٣).

(٣) انظر: الكامل في القراءات الخمسين (ص ٢٨٣-٢٨٤).

(٤) انظره: (ص ١١٩-١٢٠).

(٥) انظره: (ص ٢٨-٣٠).

(٦) انظره: (١٢٧-١٣٤).

فرح عنه .

٣- ترك الإشمام من طريق: ابن العلاف عنه، وطريقه ليس من طرق الجامع .

وقد أوضح الدانيُّ هذا الاختلافَ عن الدوريِّ بقوله في الجامع:

(وقرأ حمزة في رواية خلف، وابن سعدان، وأبي هشام، وابن جبير، وابن كيسة من رواية داود عنه عن سليم: بإشمام الصَّاد الزَّايِّ فيما فيه ألفٌ ولام، وفيما ليسا فيه - حيث وقع -، واختلَفَ عن أبي عمر في ذلك:

فروى ابن الحماميِّ - عنه - كرواية خلفٍ وأصحابه، وروى ابنُ فرح، وابن عبدوسٍ - عنه - بإشمام الصَّاد الزاي فيما فيه ألفٌ ولامٌ - لا غير -، وكذلك حكاؤه أبو عمر في كتابه منصوصاً، وكذلك روى رجاء عن أصحابه عن حمزة .

وحدَّثنا الفارسيُّ عن أبي طاهرٍ عن قراءته على ابن مجاهدٍ عن ابن عبدوسٍ عن أبي عمر كرواية خلفٍ سواءً، وكذلك قال لنا محمد بن عليٍّ عن ابن مجاهدٍ عن أصحابه عن سليم: أنَّ حمزة كان يُشَمُّ الصَّاد السَّاكنة، والمتحرَّكة في: ( 8 )، و ( ) فيلفظ بها بين الصَّاد والزاي، ولا يضبطها الكتاب، وهذه حكاية خلفٍ عن سليم، وما نصَّ عنه أبو عمر في كتابه، وبه قرأت في روايته، وبه نأخذ، وروى الحسن بن علي - المعروف بابن العلاف - عن أبي عمر أداءً في السَّاكنة، والمتحرَّكة بالصَّاد خالصةً في جميع القرآن<sup>(١)</sup>.

واختار الدانيُّ:

الأخذَ بطريق ابن الحماميِّ عن الدوريِّ، وبما قرأ به ابنُ مجاهدٍ على ابن عبدوسٍ

(١) (٤١١/١).

من الإِشْهَامِ المطلق في لفظِ ( ٨ ) المعرّف والمنكر.

ويظهر من قول الدانيّ اعتمادُه في اختياره على:

١- موافقة ما نصّ عليه الدوريّ في كتابه، وكتابُ أبي عمرِ الدوريّ في القراءاتِ في حكم المفقود، ولعلّه المرادُ في قول الإمامِ الذهبيّ في معرفة القراء: (أوّل من جمَعَ القراءات وألّفها) (١).

أمّا كتابه قراءة النبي ﷺ فلم ترد فيه كلمة ( ٨ ) في الجزء المطبوع منه (٢).

٢- الأخذ بالوجهِ الأقوى روايةً، وتمثّل ذلك في عرضِ ابنِ مجاهدٍ - إمامِ الفنِّ - القراءةَ على ابنِ عبدوسٍ أكثر من مرّة، فهو أعلمُ بمذهبه، قد جاء في كتاب السبعة قولِ ابنِ مجاهدٍ:

(وما كان من قراءة حمزة بن حبيبٍ: فإني قرأتُ بها غير مرّةٍ على ابنِ عبدوسٍ، وأخبرني أنّه قرأ على أبي عمر حفص بن عمر، وأخبره أبو عمر أنّه قرأ على سُليم بن عيسى، وأخبره سليمٌ أنّه قرأ على حمزة) (٣).

وقد ضمّن الدانيُّ كتابه الجامعَ مُعظَمَ المادةِ العلميّةِ لكتابِ السبعة، سواءً في روايةِ القراءة ووجوهها، أو تراجمِ القراء ومناقبتهم، وأسانيدهم.

ولم يعرّض الدانيُّ القراءاتِ بمضمّن كتابِ السبعة تلاوةً، وإنّما أسندها روايةً عن شيخه محمّد بن أحمد بن عليّ عن ابنِ مجاهدٍ، وهي في غاية العلوّ (٤).

(١) (١٩١/١)، وانظر: غاية النهاية (١/١١٢).

(٢) انظر: كتاب جزء فيه قراءة النبي ﷺ للدوري، تحقيق د. أحمد المعصراوي.

(٣) (ص ٧٠).

(٤) انظر: مقدمة تحقيق جامع البيان (ص ٥٤).

وكثيراً ما تأسّى الدانيُّ بمذهبِ ابنِ مجاهدٍ، واعتضدَ به، - كما سيأتي في ثنايا البحث - .

واختارَ جمعٌ كبيرٌ من علماء القراءاتِ واللغة وجهَ الصَّادِ في ( ٨ ) كما في قول الإمام ابن السَّراج النَّحويِّ (ت ٣١٦هـ):  
(والاختيارُ - عندي - الصاد؛ للخفة والحسن في السَّمع، وهو غيرُ ملبسٍ)<sup>(١)</sup>،  
وقول الإمام مكِّيِّ في الكشفِ:

(الاختيارُ القراءة بالصَّاد؛ اتباعاً لخطِّ المصحف، ولإجماعِ القراء عليه، ولما ذكرنا من مشابهة الصاد بالطاء في الإطباق، وبعد السَّين من الطَّاء في الهمس، والتسفلُ الذين فيها)<sup>(٢)</sup>، وقول الإمام المهديِّ:

(والقراءة بالصَّاد أحسنُ من المضارعة بالزَّاي)<sup>(٣)</sup>.

والمسندُ المقروءُ به في ( ٨ ) و ( ) كالآتي:

قنبلٌ، ورويسٌ عن يعقوبَ بالسَّينِ في كلمة ( ٨ ) المعرَّف والمنكر - حيث وقع -، وخلفٌ عن حمزة بالصَّاد مشمةً صوت الزاي فيها - مطلقاً -، وخلادٌ بالإشمام في الموضع الأوَّل من الفاتحة - خاصةً -، والباقون بالصَّاد الخالصة في جميع القرآن<sup>(٤)</sup>.

ويزيدٌ من طريق النَّشرِ - على ما سبق -:

وجهٌ ثانٍ لقنبلٍ وهو: الصَّاد، وخلادٌ أربعة مذاهب، هي:

(١) الحجة للفارسي (١/٥٠).

(٢) (١/٣٥).

(٣) شرح الهداية (١/١٧).

(٤) انظر: التيسير (ص ١٢٦)، غيث النفع (ص ٢٣)، البدور الزاهرة (ص ١٥).

- ١ - الإشمام في الأوّل من الفاتحة - فقط - .
- ٢ - الإشمام في موضعي الفاتحة - فقط - .
- ٣ - الإشمام في المعرّف باللام - خاصة - .
- ٤ - عدم الإشمام في الجميع<sup>(١)</sup> .

٢ - صلة ميم الجمع لنافع من رواية إسماعيل، والمسيبي، وقالون.  
رواة الإمام نافع الذين أخذوا القراءة عنه مشافهةً، وأدّوها للناس حكايةً أربعةً،  
هم:

- ١ - إسماعيل بن جعفر الأنصاري.
  - ٢ - إسحاق بن محمد المسيبي.
  - ٣ - عيسى بن مينا المدني (قالون).
  - ٤ - عثمان بن سعيد المصري (ورش).
- وقد أسند الإمام الداني في الجامع<sup>(٢)</sup>، والتّعريف<sup>(٣)</sup> هذه الروايات من عدّة طرق،  
واقصر في التيسير على إسناد قراءة نافع من روايتي قالون من طريق أبي نسيط عنه،  
وورش من طريق الأزرق عنه<sup>(٤)</sup>.

وأوضح الداني في الجامع مذاهب رواة نافع في حكم ميم الجمع، وأسهب في ذكر  
خلافات الطرق، والآثار في المسألة، وأسانيد عن شيوخه، ولبّ ماجاء في ذلك قوله:

(١) انظر: النشر (١/٢١٣-٢١٤)، إتحاف فضلاء البشر (١/٢٣٣)، شرح النووي (١/٣٠٦-٣٠٨).

(٢) انظره: (١/٧٧-٧٩).

(٣) انظره: (ص ٢٤-٢٥).

(٤) انظره: (ص ١١١-١١٢).

(وقرأتُ - أنا - للثلاثة - أي: لإسماعيل، والمسيبي، وقالون - من جميع طُرُقهم على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي عن أصحابه بضم الميم، ووصلها بواو، وعن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أصحابه بإسكان الميم من غير صلة، وبالإسكان: قرأتُ على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته في رواية أبي نسيط عن قالون، وقرأتُ على أبي الفتح في رواية الجمال على الحلواني عن قالون بضم الميم، ووصلها بواو، وحكى - لي - ذلك عن قراءته على شيخه: عبد الله، وعبد الباقي عن أصحابهما، وقرأتُ على أبي الحسن عن قراءته في رواية أبي عون عن الحلواني بضم الميم في جميع القرآن) (١).

ويفهم من قوله في الجامع:

إطلاق الخلاف عنهم في صلة ميم الجمع، وكذلك ذكر لقالون في التيسير (٢).

أمّا في كتابي التعريف، والمفردة؛ فقد صرح باختيار الصلة لهم .

حيث قال في مفردة الإمام نافع:

(وكان إسماعيل، والمسيبي، وقالون: يخيرون في ضم ميم الجمع، وإسكانها في

جميع القرآن، وخيرت - أنا - عند قراءتي لهم؛ فاخترت الضم، ولا أمنع من الإسكان؛

لأن ابن مجاهد كان يأخذ به في مذهبهم) (٣)، وذكر في التعريف نحوًا منه (٤).

والمفردات متأخرة في زمن التأليف عن غيرها كالجامع، والتيسير، وتقدم بيان

ذلك (٥).

(١) (٤١٥-٤١٩) بتصرف.

(٢) انظره: (ص ١٢٦).

(٣) انظر: (ص ٣٠).

(٤) انظره: (ص ٤٤).

(٥) انظر: البحث (ص ١١٨).

ومعتمدُ الدانيِّ في اختياره:

الأخذُ بالوجهِ الأقوى روايةً، وتمثُّل ذلك في:

١- متابعة ابن مجاهدٍ في أخذه وجه الصلَّة لهم.

ووجه الصلَّة ليس مذكورًا في كتاب السبعة، فقد قال ابن مجاهدٍ فيه:

(واختلفوا عن نافعٍ في الميم: فقال إسماعيلُ بن جعفر، وابنُ جهمز، وقالون،

والمسيبيُّ: الهاء مكسورة، والميم مرفوعة، أو منجزمة، أنت فيها مخيرٌ، وقال أحمدُ بن

قالون عن أبيه: كان نافعٌ لا يعيبُ رفع الميم؛ فهذا يدلُّ على أنَّ قراءته كانت بالإسكان،

والذي قرأت به الإسكان)<sup>(١)</sup>، وعليه:

إمَّا أن يكون قد نصَّ عليه ابن مجاهدٍ في غير السبعة من كتبه المفقودة - ككتاب

القراءاتِ الكبير، أو قراءة نافع<sup>(٢)</sup> -، أو أن يكون اختار الصلَّة مع نصِّه على غيره.

٢- إسنادُه لوجه الصلَّة عن شيخه أبي الفتح.

والدانيُّ يصدِّر - في الغالب - أوجه قراءته على شيخه أبي الفتح أكثر من غيره؛

دلُّ على ذلك قوله في المفرداتِ عند ذكر طريق الحلوانيِّ عن قالون:

(وقد قرأت بها القرآن - كَلَّه - على أبي الحسن - شيخنا -، وعلى غيره؛ غيرَ أني

على رواية أبي الفتح أعتمدُ، وبها أخذُ)<sup>(٣)</sup>، وقوله في كتاب الإدغام الكبير:

(وكان شيخنا أبو الفتح - رحمه الله تعالى - من أضبطِ النَّاسِ له، وأعرفهم بجليِّه

(١) (ص ٧٧).

(٢) انظر: الوافي بالوفيات (٩٠/٣).

(٣) (ص ١٣١).

وخفيّه، ومطرّده وشاذّه.. (١).

وقد أسند الدائيُّ في كتاب التيسير رواية قالون عن شيخه أبي الفتح عن أبي الحسن عبد الباقي بن الحسن، وقدمه على أسانيد الأخر<sup>(٢)</sup>، وقراءة الدائيِّ من هذا السند بصلة ميم الجمع.

وذهب الإمام مكّيُّ إلى كون الخلاف لقالون في ميم الجمع مرتباً، فالإسكان لأبي نسيط، والصلة للحلواني، وعند الأصلين مفرغ على الأول<sup>(٣)</sup>؛ دلّ عليه قوله في التبصرة:

(وخيّر قالون في إسكانها وصلتها بواو، وكذلك روى الحلواني، وأبونسيط - عنه - أنه خيّر؛ فلا تبالي في أيّ رواية قرأت بالضم، واختيار ابن مجاهد الإسكان، والاختيار عند القرّاء: ضمّ الميمات كلها للحلواني، وإسكانها لأبي نسيط)<sup>(٤)</sup>.

وقد علّق الإمام المالقيُّ على عبارة التّخيير الواردة عند مكّيِّ في التبصرة، فقال: (فعبارة التّخيير يُراعى فيها أصلُ الرواية عن قالون، وعبارة الاختلاف يُراعى فيها اختيارُ القرّاء من حيثُ خصّوا الإسكان بطريق أبي نسيط، وخصّوا الضمَّ بطريق الحلواني؛ فكأنهما روايتان مختلفتان عن قالون)<sup>(٥)</sup>.

وأطلق الإمام الشاطبيُّ الخلافَ لقالون في ميم الجمع؛ تبعاً لأصله، فقال:

(١) (ص ٧٤).

(٢) انظره: (ص ١١١).

(٣) انظر: كنز المعاني (١/٤٠٣).

(٤) (ص ٦٢).

(٥) شرح التيسير (ص ١٧٠).

( ..... ) وقالون بتخيره جلا<sup>(١)</sup>.

وعلى وجه الإسكان اقتصر ابن بري في الدرر اللوامع، حيث قال فيها:  
وكُلِّها سَكَّنَها قالونُ      ما لم يكن من بعدها سَكُونُ  
قال العلامة المتوربي في شرحه:

(ولكنه اقتصر على ذكر الإسكان؛ لأنه المشهور المعمول به في رواية أبي نسيط عنه)  
ثم قال:

(وبإسكان ميم الجميع، وضمها: قرأت لقالون من رواية أبي نسيط على شيخنا  
الأستاذ أبي عبد الله القيحاوي t وكان يذهب إلى الإسكان ويختاره، وبه قرأت على  
غيره، وبه آخذ<sup>(٢)</sup>).

وقد اختلف متأخرو أهل الأداء في أي الوجهين مقدم لقالون:  
وهذا ما أشار إليه الشيخ عبد الفتاح البالوي (من علماء القراءات الأثرية في  
القرن الثاني عشر الهجري) في كتابه زبدة العرفان بقوله:  
(فاعلم أنه يُقدَّم الصلَّة على عَدَمِها في طريق إسلامبول، وبالعكس في مصر)<sup>(٣)</sup>.

(١) متن الشاطبية: (بيت رقم: ١١١)، وانظر: المفيد في شرح القصيد (ص ٣٦٨).

(٢) (١/١٣٣ - ١٣٦) بتصرف.

(٣) (ص ٢٥)، أوضح العلامة محمد أمين أفندي - شيخ البالوي - في عمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان  
المراد بطريق إسلامبول بقوله: (وسبب تسمية الأول بطريق إسلامبول بين الأئمة النقاد والفحول: أن صهر  
الشيخ: ناصر الدين الطبلاوي (ت ٩٦٦هـ) وأخص تلاميذه المتفق على فضله عند كل ناقل وراوي  
الأستاذ المحقق المقرئ أحمد المسيري المصري؛ لما رحل إلى دار الخلافة العلية قاصدا لنشر الفيوضات الجليلة  
بالتماس الصدر الشهيد النبيل المعروف بمحمد باشا الطويل، وتوطن بالمدينة المنسوبة إلى جناب أبي أيوب  
الأنصاري عليه رضوان الباري، وصار إماماً بالجامع المنسوب إلى السيد المشار إليه، تصدر لنشر علم  
القراءة لمن لازم مجلسه بآتم التوقير، وأقرأهم على طريق كتاب التيسير، وعلى طريق الدررة والطيبة والنشر

وقال الشيخ محمد بن مصطفى النعمي - المعروف بابن الكتاني - (من علماء القراءات الأتراك في القرن الثاني عشر، ومن الآخذين بمنهج المصريين في الإقراء):  
 (... لكن الإسكان لغة فاشية، ويوافق الرسم تحقيقاً؛ ولذا نحن قدمناه) (١).  
 وقال العلامة المارغني (ت ١٣٤٩ هـ):

(والذي جرى به عملنا بالوجهين لقالون مع تقديم الإسكان في الأداء؛ لكونه الأشهر عنه) (٢).

### ومجمع القول في المسألة:

أن كلا الوجهين صحيح عن قالون من طريقه؛ مع تقديم وجه الإسكان لشهرته، وكثرة نقلته (٣).

= الكبير؛ إلى أن انتقل سنة ست وألف إلى رحمة الملك الغفور، ودفن خارج تربة الوزير المذكور؛ فانتشرت تلك الطريق منه في دار الملك وسائر بلاد الروم، فمذ تلك الأيام اشتهرت طريقته بطرق إسلامبول بين الأئمة الفهوم، وسبب تلقيب الطريق الثاني بطرق مصر بين الأئمة الأخلاف في هذه الأزمنة بلا خلاف أن الآخذين المسندين عن إمام الفن ابن الجزري علم القرآن على طريق الشاطبية بالترتيل والإتقان تفرقوا في البلاد الإسلامية، وقطن كثير منهم في الحرمين المحترمين وبلاد اليمن وإقليم المغرب والديار المصرية والشامية؛ فأقروا جماعة بهذا الترتيب المعتاد، ونشروا علم الوجوهات في تلك البلاد، ثم بعد سنين تصدر في مصر لإقراء كلام الرب الغني الشيخ الكبير شحادة اليمني، وهو من الآخذين من الشيخ ناصر الدين الطبلاوي، وللشيخ أحمد المسيري في درجة الإسناد مساوٍ؛ فأقرأ جماعة كثيرة على هذا الطريق بأتم التحقيق والتدقيق، فانتشر طريقه بين المصريين والمغاربة، وصارت سيرته إلى الأقطار ذاهبة، واشتهر ذلك الطريق بطريق مصر منذ تلك الأعوام، وانتشر بذلك الاسم إلى يوم القيام (ص ٥-٦) بتصرف يسير

(١) متقن الرواية في علوم القراءة والدراية لابن الكتاني لوحة (٦/أ).

(٢) النجوم الطوالع (ص ٢٨)، وانظر: التوضيح والبيان (ص ١٧٢).

(٣) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ١٧٧).

٤- صلة ميم الجمع لنصير عن الكسائي في الكلمة ذات الأحرف الخمسة فما دون.  
روايتا قتيبة، ونصير عن الكسائي: أسندهما الإمام الدائي في جامعه<sup>(١)</sup> دون غيره.  
وهما مُستندان في الروضة لأبي عليّ البغدادي<sup>(٢)</sup>، والكامل للهندي<sup>(٣)</sup>، والمستنير  
لابن سوار<sup>(٤)</sup> (ت ٤٩٦ هـ)، المبهج لسبط الخياط<sup>(٥)</sup>، وغاية الاختصار لأبي العلاء  
الهمداني<sup>(٦)</sup> (ت ٥٦٩ هـ).

وهما منقطعتان في سند القراءة؛ لأنهما خارجتان عن كتاب النشر<sup>(٧)</sup>.  
وقد اختلف عن الكسائي في حكم صلة ميم الجمع من روايتي: قتيبة، ونصير<sup>(٨)</sup>.  
فروى قتيبة - عنه - صلة ميم الجمع في حالين:  
عند همزة القطع كمذهب ورش، أو أن تكون الكلمة التي تليها رأس آية على العَدِّ  
الكوفي، وتجتمع هاتان الحالتان في نحو قوله |:

( ! " # \$ % & ' ) \* + , ) [البقرة: ٦].

وأما نصير فروى - عنه - صلة ميم الجمع في ثلاث حالات:  
عند همزة القطع، وعند آخر الآي، وعند الميم، ولا بد أن يكون عدد حروف

(١) انظره: (٢٢٢/١-٢٢٣).

(٢) انظره: (١٦٩/١-١٧٠).

(٣) انظره: (ص ٣٠٠-٣٠٣).

(٤) انظره: (٣٧٧/١-٣٧٨، ٣٧٩-٣٨١).

(٥) انظره: (ص ٦٢-٦٣).

(٦) انظره: (١٤٤/١-١٥٣).

(٧) انظره: (١٣٤/١-١٣٨).

(٨) انظر: الجامع (٤٢١/١-٤٢٤)، المبهج (ص ٢٤٦)، الروضة (٥٢٠/٢-٥٢١)، غاية الاختصار  
(٣٩٢/١-٣٩٥).

الكلمة خمسةً فما دون ذلك في خطِّ المصحفِ دون الأصلِ واللَّفْظِ.

قال الإمام الدانيُّ في بيان ذلك:

(وقد أقراني أبو الفتح في الخماسيِّ - خاصةً - بالإسكانِ، وبالضمِّ، والضمِّ اختار؛ لأنَّه قياسٌ ما نص عليه نصيرٌ في كتابه؛ فإن كانت الميم في المواضع الثلاثة سُداسيةً، وما فوقَ - ذلك -؛ فلا خلافَ عنه في إسكانها بأيِّ حركةٍ تحرَّك ما قبلها لطولِ كلمتها، وذلك نحو قوله:

( u t s r ) [الذاريات: ٢١]، و ( r q p o ) [الأنعام: ٤٠]، وما أشبهه<sup>(١)</sup>.

و يفهم من قوله السابق:

أنَّه قرأ على شيخه أبي الفتح في رواية نصيرٍ عن الكسائيِّ بالوجهين في ميم الجمع؛ إذا في كلمةٍ من خمسة أحرفٍ، وأنَّه اختار لنصير وجه الصلَّة. والعلَّة في اختياره:

قياسٌ ما نصَّ عليه نصيرٌ في كتابه من صلة ميم الجمع؛ إذا كان عددُ الكلمة خمسةً أحرفٍ فما دونَ.

٥ - ضمُّ الهاء، وكسرها لروحٍ عن يعقوب في:

(ببغيرهم) [الأنعام: ١٤٦] (من حليتهم) [الأعراف: ١٤٨]

استهلَّ الإمامُ الدانيُّ مفردةً يعقوبَ بذكرِ أحكامِ قراءته من رواية روحٍ عنه، ثمَّ بعد فراغه منها؛ عقبَ بذكرِ المواطنِ التي خالفَ فيها رويسٌ روحًا.

وقد أشار الدانيُّ إلى ما ليعقوبَ من حكمٍ من رواية روحٍ في هذه المسألة بقوله:

(١) الجامع (١/٤٢٥).

وقرأ: ( > )، و (لَدَيْهِمْ) ، و (إِلَيْهِمْ) ، و (عَلَيْهِمَا) ، و ( K ) - وما كان مثله - إذا كان قبل الهاء ياءً ساكنةً في ضمير الاثنين، وضمير جمع المذكر، والمؤنث بضمّ الهاء، وإسكان الميم - حيث وقع -، فإذا أتى بعد الهاء والميم في ضمير المذكر ألفٌ وصلٍ ضمّ الهاء والميم - جميعاً -، نحو قوله:

( ۹ ۱۱ ) [البقرة: ٦١] ، ( - ) [يس: ١٤] ، فإن وقع قبل الهاء كسرةٌ؛ كسر الهاء، وأسكن الميم مثل نافع، نحو قوله: ( k ) و (بِهِمْ) ، وشبهه، وكذلك ( @ ) ، و (أَوْلَمَ يَكْفِيهِمْ) ، و ( [ ) ، وشبهه؛ مما سقطت فيه الياء للجزم أو للأمر.

واختلف - علينا عنه - في الهاء من قوله: (بِبَغْيِهِمْ) [الأنعام: ١٤٦] ، و (مِنْ حُلِيِّهِمْ) [الأعراف: ١٤٨]:

فقرأتُ على أبي الحسن بكسرها؛ من أجل الكسرة التي قبلها على أصله، وقرأتُ على أبي الفتح بضمها؛ من أجل أن الحرف المكسور ياءً على أصله - أيضًا -، والوجهان جيدان<sup>(١)</sup>.

والعلة في استحسان الداني وجه ضمّ الهاء في هاتين الكلمتين مع أن القاعدة تستلزم كسر الهاء؛ لانكسار ما قبلها:

قوة وجه الضمّ روايةً، ويُفسرُ قوله في مقدمة مفردة يعقوب - عند إيراد أسانيدِه في رواية روح -:

(وقرأتُ بها - أيضًا - ختمةً كاملةً على شيخنا أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى

(١) انظر: مفردة يعقوب ص ٤٧-٤٨) بتصرف.

بن عمران المقرئ الحمصي، وكان من أضبط أهل زمانه بهذه القراءة، وغيرها من القراءات؛ عرف ذلك الخاص والعام من أهل بلده، وغيرهم من الرّحالين والقادمين<sup>(١)</sup>.

وضمّ الهاء في هذين الحرفين انفراداً من أبي الفتح، لم يُوافق عليها.

قال الإمام ابن الجزري في النّشر في معرض بيان ذلك:

(وانفرد فارس بن أحمد عن يعقوب بضمّ الهاء في (بَغِيْمٌ) في الأنعام [آية: ١٤٦])

(مِنْ حُلِيْهِمْ) في الأعراف [آية: ١٤٨]، ولم يرو ذلك غيره<sup>(٢)</sup>، وعليه:

فالمقروء به كسر الهاء في هاتين الكلمتين<sup>(٣)</sup>.

٦ - ضمّ ما سقطت منه الياء لجزم، أو أمر لرويس؛ إلا في موضع ( ٩ )

[الأنفال: ١٦].

أشار الإمام الداني في مفردة يعقوب إلى هذا الحكم بقوله:

(كان يضمّ الهاء في جميع المذكّر - خاصة - إذا كان قبلها كسرة - حيث وقعت -،

نحو قوله: ( b t )، و ( o )، و ( بهم )، وكذلك إن كان بين

الهاء والكسرة ياءً أسقطت للجزم، أو للأمر نحو قوله: ( أَوْلَمَ يَكْفِيْهِمْ )، و ( أَوْلَمَ

تَأْتِيهِمْ )، وما كان مثله - حيث وقع -.

واستثنى - لي - فارس عن قراءاته من ذلك خمسة أحرف بكسر الهاء فيها، وهي

قوله في الأنفال: ( ٩ ) [آية: ١٦]، وفي الحجر: ( 4 5 ) [آية: ٣]، وفي

(١) (ص ٤٥).

(٢) (٢١٤/١).

(٣) انظر: التحبير (ص ١٨٧)، النشر (٢١٤/١)، الإتحاف (٣٦٥-٣٦٦)، البدور الزاهرة للنشار (ص ٧٢).

النور ( - ) (آية: ٣٢] ، وفي غافرٍ موضعان:

( 3 54 ) (آية: ٩] ، و (وَقِهِمَّ عَذَابَ الْجَحِيمِ ) (آية: ٧] ، ولم يذكر التَّامُّ من ذلك في كتابه؛ إِلَّا الحرفَ الذي في الأنفالِ - لاغيرَ -؛ فإنَّ أتى بعد الميمِ ألفٌ وصلٍ، أو ألفٌ ولامٌ؛ ضمَّ الهاءَ والميمَ - جميعًا - في الوصلِ، نحو قوله: (فِي قُلُوبِهِمُّ أَلْعَجَلُ ) ، وما كان مثله؛ إِلَّا ما ذكرنا، وأنفقنا - بعد ذلك - على ضمِّ الهاء مع الياءِ، وكذلك قال - لي - فارسٌ، وأخذه عليٌّ.

(والذي ذكره التَّامُّ، وسائرُ أصحابه - عنه - : ضمَّ الهاء مع الكسرة؛ إذا كان بينهما ياءٌ سَقَطَتْ للجزمِ أو للأمرِ، وما عدا ذلك فهو بكسر الهاءِ مع ألفِ الوصلِ، وغيرها في جميع القرآن، وهو الصَّوابُ - عندي -، وعليه أهل الأداء، وبه آخذُ) (١).

ومعتمدُ الداني - فيما ذهب إليه - :

١ - موافقة ما نصَّ عليه محمدُ بن هارونَ التَّامُّ في كتابه عن رويسٍ، وقد قرأ على رويسٍ أربعًا وعشرين ختمةً، وثلاثًا وعشرين ختمةً أخرى متقطَّعاتٍ، ولذا قال الداني عنه:

(وهو من أجلِّ أصحابه وأضبطهم) (٢).

٢ - الأخذ بما عليه أهل الأداء، وهو الذي عليه الجمهورُ عن رويسٍ، والأكثرُ طرقًا وراويَّةً عنه (٣).

(١) (ص ١٤٣-١٤٤).

(٢) غاية النهاية (٣/١٢٤٥).

(٣) انظر: اختلاف وجوه النشر مع بيان البيان المقدم أداء (ص ١٧٤-١٧٥).

وما اختاره الإمام الداني موافق لما ذكره شيخه أبو الحسن بن غلبون في تذكرته<sup>(١)</sup>.  
وما ذكره عن شيخه أبي الفتح من ضمّ الهاء في جميع المذكّر؛ إذا كان قبلها كسرةً  
لرويس، نحو: (○)، و (بهم) هي رواية أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامريّ  
عن التّمار - عنه -.

وقد قال عنها الإمام شريح بن محمّد الرعينيّ (ت ٥٣٩هـ):  
(فأمّا ما كان أبو أحمد (أي: السامريّ) يُقرئ به من ضمّ كلّ هاءٍ بعدها ميمٌ  
لجماعة؛ إذا كان قبل الهاء كسرةً، نحو: (IGFE D) [البقرة: ٥]، و (3) 4  
5) [البقرة: ٧]، و (في طغيّتهم) [البقرة: ١٥]، - ونحو ذلك لرويس -، فقد ذكرنا  
أنّ أصل هذه الهاء الضمّ، وأنها لغةٌ، وهذه ليست بالمشهورة)<sup>(٢)</sup>.  
ويزيد لرويس من طريق كتاب النّشر على ما في التّحبير:  
وجه آخر صحيحٌ، وهو كسرُ الهاء فيما سقطت الياء منه لعلّة الجزم أو البناء.  
فروى بعضهم ضمّها؛ طردًا للباب، وروى آخرون كسرّها؛ لأجل السّاكنِ بعدها  
إلا موضع الأنفال، فإنّه كسره من غير خُلف<sup>(٣)</sup>.

(١) انظره: (١/٦٧-٦٨).

(٢) الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب، تحقيق: محمد الشعباني (ص ١٨).

(٣) انظر: النّشر (١/٢١٤)، الإتحاف (١/٣٦٦)، إيضاح الرموز (ص ٩٤).

## باب الإدغام الكبير

أفرد الإمام الدانيُّ هذا البابَ في أكثرَ من مؤلَّفٍ، جمع فيها مسائلهُ، وأحصَى أنواعهُ، وأوضح أحكامهُ، وأوردَ اختياراتهُ، ومن تلكَ المؤلفاتِ:

كتابُ (الإدغامِ الكبيرِ) <sup>(١)</sup>، وكتابُ (المفصَّحِ)، ومنهُ نقلَ المالقيُّ <sup>(٢)</sup>، والمنتوريُّ <sup>(٣)</sup>. وقد اختلفتْ مناهجُ الأئمَّةِ الأسلافِ في إيرادِ مسائلِ هذا البابِ، وتعدَّدتْ رواياتُهم فيه، وهذا ما أوضحهُ الإمامُ ابنُ الجزريِّ بقوله في النَّشرِ:

(فأمَّا رواةُ: فالمشهورُ به، والمنسوبُ إليه، والمختصُّ به من الأئمَّةِ العشرةِ هو:

أبو عمرو بن العلاءٍ وليس بمنفردٍ به؛ بل قد وردَ - أيضًا - عن الحسنِ البصريِّ، وابنِ مَحيصنٍ، والأعمشِ، وطلحة بن مصرفٍ، وعيسى بن عمرٍ، ومسلمة بن عبد الله الفهريِّ، ومسلمة بن محاربِ السَّدوسيِّ، ويعقوبَ الحضرميِّ، وغيرهم، ووجههُ طلبُ التَّخفيفِ.

ثمَّ إنَّ لمؤلَّفي الكُتبِ، ومن أئمَّةِ القراءِ في ذكره طُرُقًا:

منهم من لم يذكره ألبتَّةً، كما فعلَ أبو عبيدٍ في كتابه، وابنُ مُجاهدٍ في سبعتِهِ، ومكيُّ في تبصرتِهِ، والطلَّمنكيُّ في روضتِهِ، وابنُ سفيانَ في هاديهِ، وابنُ شريحٍ في كافيهِ، والمهدويُّ في هاديتهِ، وأبو الطَّاهرِ في عنوانهِ، وأبو الطَّيِّبِ بنُ غلبونَ، وأبو العزِّ القلانسيُّ في إرشاديهما، وسبط الخياطِ في موجزه، ومن تبعهم - كابن الكنديِّ، وابن زريقِ، والكمالِ، والديوانيِّ، وغيرهم -، ومنهم من ذكره في أحدِ الوجهينِ عن أبي عمرو بكمالِهِ

(١) انظر: كتاب الإدغام الكبير، تحقيق د. عبد الرحمن العارف (ص ٧٠).

(٢) انظر: شرح التيسير (ص ٢٤٢).

(٣) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري (١/٣٨٥).

من جميع طرقه:

وَهُمُ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعِرَاقِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَكَرَهُ عَنِ الدُّورِيِّ، وَالسُّوسِيِّ -  
مَعًا - كَأَبِي مَعْشَرِ الطَّبْرِيِّ فِي تَلْخِيصِهِ، وَالصَّفْرَاوِيِّ فِي إِعْلَانِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّ بِهِ السُّوسِيَّ - وَحْدَهُ -: كصاحب التيسير، وشيخه أبي الحسن  
طاهر بن غلبون، والشاطبي، ومن تبعهم.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهُ عَنِ السُّوسِيِّ، وَلَا الدُّورِيِّ؛ بَلْ ذَكَرَهُ عَنْ غَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ  
اليزيديِّ وشجاعٍ عن أبي عمرو كصاحب التجريد، والمالكيِّ صاحب الرُّوضَةِ، وَذَلِكَ  
- كُلُّهُ - بِحَسَبِ مَا وَصَلَ إِلَيْهِمْ مَرْوِيًّا، وَصَحَّ لَدَيْهِمْ مُسْنَدًا، وَكُلُّ مَنْ ذَكَرَ الإِدْغَامَ،  
وَرَوَاهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَذْكَرَ مَعَهُ إِبْدَالَ الْهَمْزِ السَّاكِنِ - كَمَا ذَكَرَ مَنْ لَمْ يَذْكَرِ الإِدْغَامَ إِبْدَالَهِ مَعَ  
الإظهار - (١).

وقد أسند الإمام الداني في جامعِه قراءة الإمام أبي عمرو البصريِّ - الذي اشتهرت  
عنه نسبة الإدغام الكبير - من روايتي:

اليزيديِّ من أربعة عشر طريقًا، وشجاع بن أبي نصرٍ من ثلاثة طرقٍ (٢)، وذكر فيه  
الإدغام لأبي عمرو البصريِّ من كلا الراويتين - عنه - (٣).

أما في التيسير:

فقد أسند قراءة البصريِّ من روايتي:

(١) (١/٢١٦-٢١٧)، وانظر: إبراز المعاني (ص ٧٧).

(٢) انظره: (١/٨١-٨٢).

(٣) انظر: المصدر السابق (١/٤٢٧-٤٦٠).

الدروي، والسوسي عن اليزيدي - عنه - ، وَ خَصَّ الإِدْغَامَ فِيهِ بِرَوَايَةِ السُّوسِيِّ (١).

وكذلك صنعَ في مفردةِ البصري (٢).

أما قول الإمام من قول الشاطبي:

وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو البَصْرِيُّ فِيهِ تَحْفَلًا (٣).

فظاهره: أَنَّ الإِدْغَامَ لِأَبِي عَمْرٍو مِنْ كِلَا الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، فَمِنْ أَيْنَ يُؤْخَذُ تَخْصِيصُ

الإِدْغَامِ بِالسُّوسِيِّ مِنْ طَرِيقِ الشَّاطِبِيِّ - كَمَا فِي الأَصْلِ - ؟

الجواب:

يُؤْخَذُ تَخْصِيصُ الإِدْغَامِ بِالسُّوسِيِّ مِنَ الشَّاطِبِيِّ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِإِبْدَالِ الهمزِ المَفْرَدِ،

وَقَصْرِ المَنفَصِلِ، وَمِنَ المَنْقُولِ عَنِ الشَّاطِبِيِّ فِي قِرَاءَتِهِ وَإِقْرَائِهِ.

قال الإمام السخاوي في آخر باب الإِدْغَامِ مِنْ شَرْحِهِ عَلَى الشَّاطِبِيِّ:

(وكان أبو القاسم - رحمه الله - يقرئُ بالإِدْغَامِ الكَبِيرِ مِنْ طَرِيقِ السُّوسِيِّ؛ لِأَنَّهُ

كذلك قرأ، ولأنَّ رَوَايَةَ السُّوسِيِّ أَعْمَمٌ، وَلِأَنَّ أبا عمرو بن العلاء - رحمه الله - كان يجمعُ

بين تَرْكِ الهمزِ، والإِدْغَامِ فِي الحَدْرِ وَالصَّلَاةِ) (٤).

وهذا هو المأخوذُ بِهِ مِنْ طَرِيقِ القَصِيدِ وَأَصْلِهِ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ (٥).

(١) انظره: (ص ١٢٩)، والنشر (١/٢١٦-٢١٧).

(٢) انظره: (ص ١٥٤).

(٣) متن الشاطبية (بيت رقم: ١١٦).

(٤) فتح الوصيد (٢/٢٥٧)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ٦٣)، رسالة الشيخ سلطان المزاحي (ص ٧-٨).

(٥) غيث النفع (ص ٣٥)، وانظر: القطر المصري في الإمام أبي عمرو البصري (ص ١٩٤-١٩٥).

ويمكن تقسيم اختيارات الإمام الداني في الباب، إلى الآتي:  
القسم الأول: اختياراته في باب إدغام الحرفين المتماثلين، وفيه:

١ - حصر إدغام المثليين من كلمة في موضعي:

( p )، و ( é è ) دون غيرهما.

قال الإمام الداني في الجامع في بيان ذلك:

(اعلم أن أبا عمرو لم يدغم من الحرفين المتماثلين في اللفظ من كلمة؛ إلا موضعين

- لا غير - قوله في البقرة: ( p ) [آية: ٢٠٠]، وقوله في المدثر: ( è )

( é ) [آية: ٤٢]، وأظهر ما عداهما نحو قوله: ( وُجُوهُهُم ) [آل عمران: ١٠٦]،

و ( G F ) [آل عمران: ١٦].

واختلف عن اليزيدي في حرفين من ذلك، وهما في التوبة:

( g f e ) [آية: ٣٥]، وقوله في الأحقاف: ( l ) [آية: ١٧]

في النون فيهما، وروى عنه غير الإظهار، وليس عليه العمل<sup>(١)</sup>.

وجاء في الإدغام الكبير:

(واختلف عن اليزيدي عنه - بعد ذلك - في ثلاث كلم، وهنّ قوله U:

( وُجُوهُهُم ) - حيث وقع -، و ( g ) في التوبة، و ( l ) في

الأحقاف؛ فروى عنه محمد بن عمر الرومي نصاً إدغام الهاء في الهاء، والنون في النون،

(١) (٤٣٢/١) بتصرف يسير، وفي جميع نسخ الجامع المطبوعة عبارة: (وروي عنه غير الإظهار، و عليه العمل)

والسقط في العبارة جلي، والصواب: (وليس عليه العمل) بدليل ما ذكره في كتابه الإدغام الكبير، انظره:

(ص ٩٩-١٠٠).

وروى غيره الإظهار فيهنَّ، وعليه العملُ، وبه قرأتُ (١).

ويتَّضح من قول الإمام الدائي استنادهُ في اختياره على:

١- الأخذ بما قرأ به على شيوخه.

٢- ما عليه عمل أهل الأداء في إقراءهم.

وما ذهب إليه الدائي من قَصْرِ إدغام المثلين على كَلِمَتِي:

( p )، و ( é è ) هو مذهبُ جمهور القراء، ومنصوصُ أهلِ

الأداء، فمن ذلك:

قول الإمام أبي الحسن بن غلبون في التذكرة:

(فأمَّا الحرفان المتماثلان إذا كانا في كلمة واحدة:

فإنه كان لا يدغمُ أحدهما في الآخر؛ إلا موضعين، وهما:

( p ) [البقرة: ٢٠٠]، ( é è ) [المدثر: ٤٢] فإنه أدغمَ الكاف في

الكاف فيهما بلا اختلافٍ عنه، وقد روى ابنُ رومي عن اليزيدي عن أبي عمرو:

أنه أدغم هذا الجنس -كله-، والمعمولُ به ما عرَّفْتُك به أولاً (٢).

وقول الإمام محمد الحصري:

(فهذا الباب -كله- لا يُدغمُ منه شيئاً إلا موضعين، وهما:

( p ) [البقرة: ٢٠٠]، ( é è ) [المدثر: ٤٢] أدغمها بلا خلافٍ

عنه، وقد روي عنه إدغامُ الباب -كله-، وهو غيرُ مأخوذٍ به (٣).

(١) (ص ٩٩-١٠٠).

(٢) (٧٣/١) بتصرف يسير.

(٣) المفيد في القراءات الثمان (ص ١٠٤).

وجاء عند الإمام العماني في الكتاب الأوسط ما نصه:

(وقد روى ابن رومي عن اليزيدي عن أبي عمرو هذا الجنس - أي: المثليين من كلمة - كله - بالإدغام، وكذلك القصباني عن شجاع عن أبي عمرو، واستثنى بعض المتأخرين عنها ثلاثة أحرف، وهي:

( m ) [فاطر: ١٤]، و ( وَتَغَشَى ) ( © ) [إبراهيم: ٥٠]، و ( 3

4 5 ) [الحجر: ٣]؛ فزعم أنّهما لم يدغما - معاً -، والمعروف عنهما إدغام الباب -

كله -، وذلك مردودٌ غير مأخوذٍ به عند القراء، والوجه في هذه الحروف - كلاًها - الإظهار، والإدغام مطّرح (١).

وقد أشار الإمام الشاطبي إلى هذا الحكم بقوله:

فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُمْ وَمَا سَلَكُمُ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مَعُولًا (٢).

قال الإمام ابن جبارة الهذلي في شرحه:

("وباقِي الْبَابِ لَيْسَ مَعُولًا" أي: باقِي بابِ إدغامِ المثليين في كلمةٍ واحدةٍ؛ لَيْسَ

يُعَوَّلُ عَلَيْهِ، أي: لا يُقْرَأُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نُقِلَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي إدغامِ المثليين في كلمةٍ واحدةٍ

فِي غَيْرِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ، مَثَلُ: (بَاعَيْنَا)، و ( ا )، و ( g )،

و (وَجُوهُهُمْ)، و ( m ).

فإن قيل: ( p )، و ( é è ) كلمتان؛ فكيف يجعل كل واحدة

منهما كلمةً؟ قيل: لما كان الثاني من كل كلمةٍ منهما ضميراً متصلاً لا ينفصل عما قبله؛

(١) (ص ٩٠-٩١).

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ١١٧).

صَارَ مَعَهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ (١).

وَجَاءَ فِي اللَّالِيِّ الْفَرِيدَةِ لِلْفَاسِيِّ:

(فَإِنْ قِيلَ: لَمْ خَصَّهْمَا بِالْإِدْغَامِ دُونَ غَيْرِهِمَا؟

قِيلَ: لِلْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغْتَيْنِ مَعَ اتِّبَاعِ الْأَثْرِ؛ كَمَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى إِظْهَارِ ( X Y Z ) فِي الْأَنْفَالِ، وَإِدْغَامِهِ فِي الْحَشْرِ (٢).

## ٢- الإِظْهَارُ فِي مَوْضِعِ ( n m l ) [لَقْمَان: ٢٣].

قَالَ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ فِي الْجَامِعِ مَبِينًا حَكَمَ هَذَا الْمَوْضِعَ:

(فَأَمَّا الْمَثَلَانِ إِذَا كَانَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ أَدْغَمَ الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي مِنْهُمَا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَسِوَاءَ سَكَنَ مَا قَبْلَهُ أَوْ تَحَرَّكَ؛ إِلَّا مَوْضِعًا وَاحِدًا، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي لَقْمَانِ:

( n m l ) [لَقْمَان: ٢٣] فَإِنَّهُ لَمْ يُدْغَمِ الْكَافَ فِي الْكَافِ فِيهِ؛ لِسُكُونِ النَّوْنِ

قَبْلُهَا، وَكَوْنِهَا مَخْفَاةً عِنْدَهَا، فَلَوْ أَدْغَمَهَا لَوَالِي بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ:

إِخْفَاءِ النَّوْنِ، وَإِدْغَامِ الْكَافِ؛ عَلَى أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ عَبْدِ الْوَارِثِ قَدْ رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍ عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنْهُ: أَنَّهُ أَدْغَمَ الْكَافَ فِي الْكَافِ فِي ذَلِكَ، وَالْعَمَلُ وَالْأَخْذُ بِخِلَافِهِ (٣).

(١) المفيد في شرح القصيد (ص ٣٨٤-٣٨٥).

(٢) (١/١٧٤).

(٣) (١/٤٣٣).

وذكرَ في الإدغامِ الكبيرِ نحوًا منه<sup>(١)</sup>.  
 وجليٌّ - في نصِّ الجامعِ السَّابق - جمعُ الدانيِّ بين الروايةِ والدِّرايةِ في اختياره،  
 فإضافةً إلى ما ذكره من توجيهٍ لغويٍّ لوجهِ الإظهارِ؛ فقد استندَ إلى عملِ شيوخِ  
 الإقراءِ، وأهلِ الأداءِ.

وقد جاءَ في تذكرةِ شيخه ابنِ غلبونَ:

(( n m l )) روى أبو زيد الأنصاريُّ عن أبي عمرو إدغامَ الكافِ في  
 الكافِ فيه، وروى غيرهُ الإظهارَ، وهو المأخوذُ به<sup>(٢)</sup>.

وعلى ما اختاره الدانيُّ الأخذُ، وعليه عوَّل الإمام الشاطبيُّ في حرزه، فقال:  
 وقد أظْهروا في الكافِ يحزنك كفره إذ النون تُخفى قبلها لتجملاً<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام أبو الحسن السخاويُّ في شرحه:

(فروي إدغامه من طريق الدوري عن أبي عمرو، وروى غيرهُ الإظهارَ، وبه أخذَ  
 أبو عمرو الحافظُ، وعليه عوَّل ناظم القصيد)<sup>(٤)</sup>.

و بقول الدانيِّ اعتضدَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ في نشره<sup>(٥)</sup>، وقطعَ به في طبيته، فقال:  
 (... لَا يَحْزُنْكَ فَاَمْنَعُ...)<sup>(٦)</sup>، أي: وجهُ الإظهارِ فيه<sup>(٧)</sup>.

(١) انظره: (ص ١٢٦).

(٢) (٧٨/١).

(٣) (بيت رقم ١٢٢).

(٤) فتح الوصيد (٢/٢٢٦).

(٥) انظره: (٢٢١/١).

(٦) (بيت رقم: ١٢٨).

(٧) انظر: شرح طيبة النشر للنويري (١/٣٣٠).

### ٣- اختياره في المعتلّ:

المراد بالمعتلّ - هنا -:

(أنّ الكلمة الأولى حُذِفَ من آخرها حرفٌ، فصَارَ الحرفُ الذي كانَ يلي قبلَ المحذوفِ آخرًا في اللَّفظِ، وَلَقِيَ مثلهُ من أوَّلِ الكلمةِ الثَّانيةِ)<sup>(١)</sup>، وذلك في ثلاث كلماتٍ، هي: ( A @ ? ) [آل عمران: ٨٥]، و ( I K ) [يوسف: ٩]، و ( ) [غافر: ٢٨].

وعند مطالعةِ حكم هذه المواضع عند الدانيّ؛ يُلاحظ التّباين في كتبه، حيثُ اختار الإدغامَ فيهنّ في الجامعِ، فقال:

(فأمّا قوله في آل عمران: ( C B A @ ? ) [آل عمران: ٨٥]، وقوله في يوسف: ( I K ) [يوسف: ٩]، وقوله: ( \ [ ) - حيثُ وقع -، وقوله في المؤمن: ( Y ^ [ ) [غافر: ٢٨] فاختلف أهلُ الأداء في ذلك:

فابنُ مجاهدٍ، وابنُ المنادي، وأصحابُهما يرونَ إظهاره؛ للإعلال الذي لحقه، وغيرهم يرونَ الإدغامَ للتّماتلِ، وبالوجهين قرأتُ - ذلك - من طريقِ اليزيديّ، وشجاعٍ، وبهما أخذُ، وأختارُ الإدغامَ؛ لكثرةِ الآخذينَ به؛ معَ أنّ أبا عبد الرّحمن (أي: ابن اليزيديّ)، وابنُ سعدانَ من روايةِ الأصبهانيّ عنه قد رويَا عن اليزيديّ نصًّا ( A @ ? ) مدغمًا، وقياسه سائر المعتلّ<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح التيسير (ص ٢٣٨).

(٢) (١/٤٣٣-٤٣٤).

### أمّا في الإدغام الكبير فقال:

(وأما العين: فكان يدغمها في مثلها، وذلك في موضع واحد - لا غير - في آل عمران، قوله تعالى: ( A @ ? ) [آل عمران: ٨٥]، وكان ابن مجاهد، وابن المنادي لا يريان الإدغام في هذا؛ لأنّه من المنقوص الذي يخل به الإدغام؛ من أجل ما سقط منه للجزم، وهو الياء من آخره. وبالإدغام قرأت -أنا- ذلك من جميع طرق اليزيدي من أجل التماثل، وبه أخذ، وكذلك رواه منصوفاً عن اليزيدي ابنه عبد الرحمن، ومحمد بن سعدان<sup>(١)</sup>.

وقال في موضع آخر منه:

(واختلف أهل الأداء في قوله في غافر: ( [ ^ Y ] ) [غافر: ٢٨] فكان ابن مجاهد، وابن المنادي يختاران فيه الإظهار؛ لأنّه من المنقوص، وكان أبو بكر الداجوني، وغيره يرون فيه الإدغام، وبذلك قرأته -أنا-.  
والإظهار أقيس، وأوجه في ذلك؛ لأنّه معلول من جهتين:  
إحدهما: حذف عينه - وهي الواو -؛ للسّاكنين.  
والثانية: ذهاب لامه - وهي النون -؛ لكثرة الاستعمال.  
فإن أُعلت فاءه - وهي الكاف - بالإدغام؛ اجتمع على - هذا - الفعل ثلاث إعلالات، وذلك مما يتجنب، ولا يستعمل<sup>(٢)</sup>.  
وجاء فيه - أيضاً -:

(والإدغام - عندي - في ( I K ) [يوسف: ٩] قبيح من وجهين:

(١) (ص ١١٩).

(٢) (ص ١٢٦).

أحدهما: أَنَّهُ منقوصٌ؛ فالإدغامُ يُحِلُّ به.

والثاني: كَوْنُ ما قبل اللّامِ - فيه - ساكناً غيرَ حرفٍ مدٍّ ولينٍ، والوجهُ فيه: أن يكون مخفياً - على ما تقدّم -<sup>(١)</sup>.

ولم يصرِّح في التيسيرِ باختيارِ في المسألة، واكتفى بقوله: (وقرأتُ - أنا - بالوجهين)<sup>(٢)</sup>.

ونصَّ في التّهذيبِ باختيارِ وجهِ الإظهارِ، حيث قال: (وقد اختلفَ في إدغام - هذا - الضربِ، وفي إظهاره، ومذهبُ ابنِ مجاهدٍ فيه الإظهارُ، وقرأتهُ بالوجهينِ، وأختارُ الإظهارَ)<sup>(٣)</sup>.

فيتلخَّصُ مما سبق:

اختيارُ الدانيِّ الإدغامَ في الجامعِ، واختيارُهُ الإظهارَ في التّهذيبِ، وإطلاقُهُ الخلافَ في التيسيرِ.

بينما فصلَّ في الإدغامِ الكبيرِ، فاخترَ الإدغامَ في ( ? @ A ) [آل عمران: ٨٥]، والإظهارِ في ( ^ Y ) [غافر: ٢٨]، والاختلاسَ في اللّامِ الأولى من ( I K ) [يوسف: ٩].

ومما لاشكُّ فيه أنَّ هذه المسألةَ شائكةٌ غَلِقةٌ، ولا سبيلَ لتخريجِ هذا التّبّايُنِ؛ إلّا بالقولِ بأنَّ هناكَ تفاوتاً زمنياً بين تأليفِ هذه الكتبِ، وقد سبقَ بيانُ ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ١٦٤).

(٢) (ص ١٣٠).

(٣) (ص ٨٠).

(٤) انظر: البحث (ص ١١٨).

سأعتمدُ - هنا - اختيار الدانيِّ في كتابِ الإدغامِ الكبيرِ، وذلك لأفراجه بروايةِ اليزيديِّ عن أبي عمرو، وتوسَّعه أكثرَ من غيره، ولقوله فيه - غير مرَّة - :  
(وعرَّفنا بما عليه العملُ، وبه الأخذ مما يُخْتَلَف فيه) (١).  
ويقوِّي - هذا - التَّرجيحَ:

نقلُ أبي الحسنِ السخاويِّ في شرحه فتح الوصيد لنصِّ الدانيِّ في كتابِ الإدغامِ الكبيرِ دون غيره (٢)؛ مما يدلُّ على شهرته، كما أنَّه موافقٌ لما ذكره شيخه ابن غلبون في التَّذكرة، حيث قال:

( ( C B A @ ? ) [آل عمران: ٨٥] فهو يدغمه، و ( Y ^ ] )

[غافر: ٢٨] فَإِنَّهُ يَظْهَرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَعْتَلٌّ، قَلِيلُ الْحُرُوفِ، و ( n m l k ) [يوسف: ٩] روى الداجونيُّ الإدغامَ فيه، وروى ابن مجاهدٍ الإظهارَ فيه، وهو الذي عليه العملُ (٣).

وأما ما أورده الدانيُّ وغيره من أنَّ ابن مجاهدٍ لا يرى الإدغامَ في قوله U :

( ( A @ ? ) [آل عمران: ٨٥] وبابه، فهو على خلاف ما في كتابِ السَّبعة؛ لأنَّ

ظاهرة عدم الاعتدادِ بعارضِ الجزم (٤)، وقد ذكرَ الإمامُ العمانِيُّ أنَّ ابن مجاهدٍ نصَّ على الإدغامِ في جامعهِ الكبيرِ (٥).

(١) (ص ١٨٣).

(٢) (٢٢٧/٢ - ٢٢٨).

(٣) (٧٧/١ - ٨١) بتصرف.

(٤) انظره: (ص ٨٣ - ٨٤).

(٥) الكتاب الأوسط (ص ٩٥).

وقال ابن الباذش في الإقناع:

(فَأَمَّا ( n m l k ) [يوسف: ٩] ، والمشهور عن ابن مجاهدٍ اختيارُ الإظهارِ فيه) <sup>(١)</sup>.

وَتَبَعَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ ظَاهِرَ الْأَصْلِ ، فَأَطْلَقَ الْخِلَافَ فِي الْحَرْزِ ، حَيْثُ قَالَ :  
وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مَعْلَلًا  
كَيْتَبَ مَجْزُومًا وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالَمِ طَيْبِ الْخِلَا <sup>(٢)</sup>  
والمرادُ بقوله :

(عَنْ عَالَمِ طَيْبِ الْخِلَا) : الْخِلَا بِالْقَصْرِ : الرَّطْبُ مِنَ الْحَشِيشِ ، وَكُنِيَ بِهِ عَنِ الْعِلْمِ ؛  
لَأَنَّ الْخِلَا يَنْتَفِعُ بِهِ ، فَكَذَلِكَ الْعِلْمُ ، وَالْمَرَادُ بِهِ فِي الْبَيْتِ :  
إِمَّا أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ ؛ لِأَنَّهُ قَطْبُ الْبَابِ ، وَعَنْهُ أُخِذَ ، وَإِمَّا الْيَزِيدِيُّ ؛ لِاشْتِهَارِ  
ذَلِكَ عَنْهُ ، وَإِمَّا الدَّانِيَّ صَاحِبَ التَّيْسِيرِ ؛ لِأَنَّهُ مَخْتَصَرٌ لِكَلَامِهِ ، وَإِمَّا نَفْسَهُ ، قَالَ السَّمِينُ  
الْحَلَبِيُّ :

(وَفِيهِ بَعْدُ عَنْ نَفْسِ أَبِي الْقَاسِمِ ؛ فَإِنَّهُ يَهْضِمُ نَفْسَهُ) <sup>(٣)</sup> .  
وَصَحَّحَ الْإِمَامُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ الْوَجْهَيْنِ فِي نَشْرِهِ ، حَيْثُ قَالَ :  
(وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ فِيهِ فِيمَا هُوَ مِثْلُهُ مِنَ الْمَجْزُومِ) <sup>(٤)</sup> .

(١) (٩٠/١) .

(٢) (بيت رقم: ١٢٣-١٢٤) .

(٣) (العقد النضيد في شرح القصيد (٤٤٢/١) ، وانظر: فتح الوصيد (٢٢٨/٢) .

(٤) (انظر: النشر (٢٢٠/١) بتصرف يسير .

ومنتهى القول أن:

كلا الوجهين (الإظهار، والإدغام) في الكلمات الثلاث مسندٌ مقروءٌ به.  
وقد ذكر العلامة محمد أمين أفندي (من علماء القراءات الأتراك في القرن الثاني عشر) - أن وجه الإدغام في الكلمات الثلاث مقدمٌ في أكثر المسالك الأدائية<sup>(١)</sup>، وعليه نص العلامة الشريف ابن يالوشة التونسي (١٣١٤ هـ) في رسالته<sup>(٢)</sup>.

٤ - إدغام لام ( \* + ) :

جاء في التيسير قول الإمام الداني:

( \* + ) - حيث وقع - فعامة البغداديين يأخذون فيه بالإظهار، وبذلك كان يأخذ ابن مجاهد، ويعتلُّ بقلَّة حروف الكلمة، وكان غيره يأخذ بالإدغام، وبه قرأت، وإذا صحَّ الإظهار فيه؛ فلاعتلال عينه إذا كانت هاء؛ فأبدلت همزة، ثم قلبت ألفاً، - لا غير -<sup>(٣)</sup>.

وصرح في الجامع بقراءته بالوجهين، واختار وجه الإدغام، حيث قال:  
(وبالوجهين قرأت - ذلك - من طريق اليزيدي، وشجاع، وبهما آخذ، وأختار الإدغام؛ لكثرة الآخذين به)<sup>(٤)</sup>.

وأسهب في التعليل لاختياره في الإدغام الكبير، ومما جاء فيه:

(١) انظر: عمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان (ص ١٢٩ - ٢٤٨ - ٣٩٢).

(٢) انظر: رسالة المقدم أداء من أوجه الخلاف للبدور السبعة ملحق بكتاب النجوم الطوالع (ص ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥).

(٣) (ص ١٣١) بتصرف، وانظر: شرح التيسير (ص ٢٤٢ - ٢٤٤).

(٤) (١/٤٣٣ - ٤٣٤).

(وَأَمَّا ( \* + ) فإلِدْغَامٌ -عندي- فيه حسنٌ، وقد رواه منصوصاً عن أبي عمرو عَصْمَةُ بن عروَةَ الفَقِيمِيِّ، و به كان يَخْتَارُ أبو القاسم بن شاذان، وعامة أهل الأداء مِنْ أصحاب أبي عبد الرَّحْمَنِ، وأبي شعيبٍ، وابنِ سعدانَ عن اليزيديِّ. والاعتلالُ بامتناعه بقلَّة الحروفِ لا يصحُّ؛ لأنَّ ذلك لو كان صحيحاً؛ لوجبَ أن لا يدغمُ ( \* ) [يوسف: ٥] وشبهه؛ إذ هو - لا شكَّ - أقلُّ حروفاً من ( \* )؛ لكونه على حرفين، وكون ( \* ) على ثلاثة أحرفٍ: فاءً، وعينٌ، ولامٌ. وإذا صحَّ الإظهارُ فيه بالنصِّ - ولا أعلمه جاء من طريق اليزيديِّ - وإنما رواه - عنه - معاذُ بن معاذٍ العنبري؛ فإنَّما هو - عندي - من أجل اعتلالِ عينه - لا غيرَ -؛ لأنَّها كانت هاءً، وقيل: واواً، فأبدلت الهاءَ همزةً، ثمَّ قلبت ألفاً؛ لسكونها، ففكره الإِدْغَامُ لذلك، والدليل على أن أصل عين الفعل في ذلك همزةٌ، وأنَّ الأصل (أهل):

أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ قَلْتَ: (أهيل)، فأبدلت الهاءَ همزةً - كما أبدلت في (هَرَقْتُ الماء) و(أرقتُ الماء)، و(هَيَّاك) و(إيَّاك)، و(هَيْهَات) و(أيهات)، ونظائر ذلك. وهو قول جميع النحويِّين إلا الكسائيَّ؛ فإنَّ الأصل - عنده - (أول)، فلمَّا تحرَّكت الواو، وانفتح ما قبلها، انقلبت ألفاً، وتصغيره (أويل) (١).

ويتضح من نصوص الداني السابقة أنَّه اعتمد في اختياره على:

١- تقديم الوجه الأقوى روايةً.

٢- قياسه على نظائره في الحكم.

وقد أشار الإمام الشاطبيُّ إلى عدم التعويلِ على الإظهارِ، ووَهَنِ حَجَّتِهِ، فقال:

(١) (ص ١٦٤-١٦٥).

وَإِظْهَارُ قَوْمِ آلِ لُوطٍ لِكُونِهِ      قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مِّنْ تَنْبَلًا  
بِإِدْغَامِ لِكَ كِيدًا وَلَوْ حَجَّ مَظْهَرُ      بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لِاعْتِلَا<sup>(١)</sup>.  
قال الإمام أبو شامة في شرحه:

(عنى بالقوم: أبا بكر بن مجاهد، وغيره من البغداديين؛ مَنْعُوا إدْغَامَ ( \* + ) -  
حيثُ وقعَ -؛ لقلَّةِ حُرُوفِهِ، ولا أعلمُ ما معنى قولهم: إِنَّهُ قَلِيلُ الحُرُوفِ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ عَنُوا  
به أَنَّهُ فِي الخَطِّ حُرُوفَانِ؛ فلا اعتبارَ بالخَطِّ، وَإِنَّمَا الاعتبارُ باللفظِ، وهو باللفظِ ثلاثةُ  
أحرفٍ، فهوَ مثلُ:

(قَالَ لَهُمْ) فكما يُدْغَمُ (قال) يُدْغَمُ (آل)؛ لَأَنَّهُ مثله، وعلى وزنه، فيمنعُ هذا  
التعليلُ من أصله، وَيُرَدُّ على قائله، قوله: (رَدَّهُ من تَنْبَلًا) يعني به: صاحبَ التيسيرِ،  
وغيره: أي من صَارَ نَبِيلاً في العلمِ، أي: من رسخت فيه قدمه، أو من ماتَ من  
المشايعِ، يعني: أن هذا رَدٌّ قديمٌ<sup>(٢)</sup>.  
وعليه:

فالمقروءُ به من طريقِ الحرزِ هو: وجهُ الإدْغَامِ، قال العلامة الصفاقسيُّ في الغيثِ:  
(والمأخوذُ به - عندنا - الإدْغَامُ - فقط -)<sup>(٣)</sup>.  
أما من طريقِ النَّشرِ: فالوجهانِ مقروءٌ بهما<sup>(٤)</sup>.  
ويصدَّرُ الإدْغَامُ للسُّوسِيِّ؛ لشهرته، وكثرة طرقه، ونقلته<sup>(٥)</sup>.

(١) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٢٦-١٢٧).

(٢) إبراز المعاني (ص ٨٣-٨٤) بتصرف يسير.

(٣) (ص ٣٣١).

(٤) انظره: (٢٢١/١).

(٥) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ١٨٧).

٥ - إدغام واو ( B ) في مثلها:

نص الإمام الداني في الجامع على الخلاف لليزيدي في هذه المسألة، حيث قال:  
 (واختلفوا - أيضاً - في إدغام الواو من قوله: ( B ) في مثلها إذا انضم ما قبلها  
 نحو قوله: ( B C D ) [البقرة: ٢٤٩]، و ( ٩ : : ) [آل عمران: ١٨]  
 ، و ( إَلَا إِيَّاهُ ) [المدثر: ٣١]، و ( هُوَ وَأُوْتِينَا ) [النمل: ٤٢]، وما أشبهه.  
 فكان ابن مجاهد وأكثر أصحابه: لا يرون الإدغام في ذلك؛ لأن الواو إذا سُكِّنَ  
 للإدغام يصير بمنزلة الواو التي - هي - حرف مدّ ولين في نحو قوله: ( #  
 \$ ) [البقرة: ٢٥]، و ( وَأَسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ ) [البقرة: ١٠٤]، وما أشبهه مما لا  
 يُدغم فيه بإجماع؛ لئلا يختل مدّها.

وكان أبو الحسن بن شنبوذ وغيره من الأكابر: يرون إدغامها قياساً على إدغام الياء  
 المكسور ما قبلها في نحو: ( أَنَّهَا تُودَى يَمُوسَى ) [طه: ١١]، و ( f e d )  
 [البقرة: ٢٥٤]، وشبههما، وذلك إجماعٌ فيها من الرواة وأهل الأداء، ولا فرق بين الواو  
 وبين الياء؛ هذا مع أن تسكينها للإدغام عارض؛ فلا يعتدُّ به، وأصلها الحركة، فهما  
 غير حرفي مدّ على الحقيقة، وصح الإدغام لذلك، ولم يمتنع).

ثم ختم - بعد هذا التفصيل - ببيان اختياره في المسألة، فقال:

(وبالوجهين قرأت ذلك، وأختار الإدغام؛ لا طراداه وجريه على قياس نظائره،  
 وقد رواه نصاً عن اليزيدي ابنه، وابن سعدان، والسوسي، ولم يأت - عنه - نصٌّ

خلاف ما رووه، وكذلك رواه محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

واختاره - أيضاً - في الإدغام الكبير، حيث قال:

(وبه قرأت، وبه آخذ)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في التيسير قوله:

(فكان ابن مجاهد يأخذ بالإظهار، وكان غيره يأخذ بالإدغام، وبذلك قرأت،

وهو القياس؛ لأن ابن مجاهد وغيره مجمعون على إدغام الياء في الياء في قوله: ( e

f ) [البقرة: ٢٥٤]، و ( نُودَى يَمُوسَى ) [طه: ١١]، وقد انكسر ما قبل الياء، ولا فرق بين  
الباين)<sup>(٣)</sup>.

و اقتصر عليه في التهذيب<sup>(٤)</sup>.

و يتضح - مما سبق - أن اعتماد الداني في اختياره قائم على اتباع الأثر، وإعمال النظر،

وذلك متمثل في:

١- اتباع النص عن اليزيدي.

٢- تقديم الوجه الأقوى رواية.

٣- الأخذ بما عليه الأداء.

٤- قياسه على نظائره في الحكم.

ونص الشاطبي على الإدغام؛ تبعاً للأصل، فقال:

(١) (١/٤٣٤ - ٤٣٥).

(٢) (ص ١٨٣).

(٣) (ص ١٣١).

(٤) (ص ٨٢).

وَإِوَاوٌ هُوَ الْمُضْمُومُ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ  
 قَالَ الْعَلَامَةُ الْجَعْبَرِيُّ فِي شَرْحِهِ:

(فرواية الناظم فيها الإدغام، ولهذا أمر به) (٢).

وعليه:

فوجه الإدغام هو المقروء به من طريق الحِرْز وأصله (٣)، ويأتي الوجهان من طريق  
 النَّشْر (٤)، ووجه الإدغام مصدر أداء (٥).

و يجدر الإشارة إلى أن رأي الإظهار لابن مجاهد - في هذه المسألة - ليس منصوباً  
 عليه في كتاب السبعة، فلعله مذكور في جامع الكبير، أو في كتاب قراءة أبي عمرو -  
 وكلاهما مفقود.

وقد أورد الإمام العماني عن ابن مجاهد ما نصه:

(وقال ابن مجاهد في كتابه: إدغام الواو - ها هنا - قبيح جداً؛ لأن الهاء مضمومة،

ويسكن الواو للإدغام، - يعني في نحو قوله: ( : : ) [آل عمران: ١٨]، قال:

وزعم - يعني أبا عمرو - أنه إنما يدغم؛ ليكون أخف من الإظهار؛ فإذا كان الإدغام

أثقل؛ فالإظهار أولى. فإن قست على قوله: ( f e ) [البقرة: ٢٥٤]، و (نُودَى

يَمُوسَى) [طه: ١١]، وأنه أدغم الياء إذا انفتحت وانكسر ما قبلها؛ فكذلك الواو

(١) (بيت رقم: ١٢٩).

(٢) (كنز المعاني (١/٤٤١)).

(٣) انظر: غيث النفع (ص ٣٣١).

(٤) انظره: (١/٢٢٢).

(٥) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ١٨٨).

مفتوحةً، وما قبلها مضمومٌ، فهو قياسٌ، وما أحبه، وإنَّما الإدغام تخفيفٌ؛ فإذا كان الإظهار أخفَّ منه؛ فهو الذي نختارُ.

فهذا -كله- كلام ابن مجاهدٍ، وكان لا يُدغم من هذا الجنس؛ إلا حرفين:

( G F E ) [الأعراف: ١٩٩]، وَ ( Z Y X W ) [الجمعة: ١١]، وإنَّما

أدغم هذين الحرفين؛ لسكون ما قبل الواو، وكلامه يدلُّ على أن ترك الإدغام في الباب -كله- اختيارٌ له، لا روايةً عن أبي عمرو، ويدلُّ كلامه -أيضاً- على أن أبا عمرو يُدغم الياء في الياء؛ إذا انكسر ما قبلها كقوله: ( f e ) [البقرة: ٢٥٤] مِنْ غَيْرِ خِلافٍ عنه<sup>(١)</sup>.

٦- إظهارُ ياءِ ( وَالَّتِي بَيِّنَ ) [الطلاق: ٤] لأبي عمرو، والبزِّي عن ابن كثير:

وردت كلمة ( R ) في أربعة مواضع:

موضعٌ في سورة الأحزاب [آية: ٩]، وموضعٌ في سورة المجادلة [آية: ٢]، وموضعان

في سورة الطلاق [آية ٤]

وقد قرأ ابنُ عامرٍ، وعاصمٌ، وحمزةٌ، والكسائيُّ، وخلفٌ: بإثباتِ ياءٍ ساكنةٍ بعد

الهمزة على الأصل، والباقون بحذفها.

واختلف الحاذفون:

فقرأ قالونٌ، وقنبلٌ، ويعقوبٌ بهمزةٍ مكسورةٍ من غيرِ ياءٍ بعدها وصلًا ووقفًا.

وسهلها بينَ بينَ ورشٌ من طريقي الأزرقِ والأصبهانيِّ، وأبو جعفرٍ.

فإذا وقفًا كان لهما ثلاثة أوجهٍ:

(١) الكتاب الأوسط (ص ٩٧-٩٨).

تسهيل الهمزة بالرّوم مع المدّ والقصر، وإبدالها ياءً ساكنةً مع المدّ المشبع لالتقاء الساكنين.

ولأبي عمرو، والبزّيّ وجهان:

تسهيل الهمزة بين بين مع المدّ والقصر، وإبدال الهمزة ياءً ساكنةً مع المدّ المشبع لالتقاء الساكنين.

فإذا وقفا كان لهما ثلاثة أوجه:

تسهيل الهمزة بالرّوم مع المدّ والقصر، وإبدالها ياءً ساكنةً مع المدّ المشبع لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

واختار الإمام الدانيّ للبزّيّ والبصريّ وجه الإبدال ياءً ساكنةً مع المدّ المشبع، وسيأتي بيان ذلك مفصّلاً في موضع آخر<sup>(٢)</sup>.

وقطع الدانيّ لهما بإظهار ياء (وَأَلْتَبِي) وعدم إدغامها في ياء (بَيْسَن)؛ دلّ عليه قوله الجامع:

(وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الطَّلَاقِ: (وَأَلْتَبِي بَيْسَنَ) [الطلاق: ٤] على مذهبه، ومذهب البزّيّ عن ابن كثيرٍ من قراءتي في إبدال الهمزة ياءً ساكنةً؛ فلا يجوزُ إدغامُ تلك الياءِ في التي بعدها من جهتين:

إحداهما: أنّ أصلها الهمزة، وإبدالها وتسكينها عارضٌ؛ فوجب أن لا يعتدّ بذلك فيها، وأن تُعامل الهمزة في ذلك - وهي مبدلةٌ - معاملتها، وهي محققةٌ ظاهرةٌ؛ لأنّها في

(١) انظر: تحبير التيسير (ص ٥١٠)، النشر (٣١٤/١، ٣١٦-٣١٧)، البدور الزاهرة (ص ٣٥٣).

(٢) انظر: البحث (ص ٩٥١).

النِّيَّة.

والجهة الثانية: أن أصل هذه الكلمة ( R ) بهمزة بعدها ياء ساكنة كما قرأ الكوفيون وابن عامر، فحذفت الياء من آخرها اختصاراً؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها - كما قرأ نافع في غير رواية ورش، وابن كثير في رواية القوَّاس وابن فليح -، ثمَّ سُهِّلتِ الهمزة؛ لثقلها وحشوِّها؛ فأبدلت ياءً ساكنةً، وذلك على غير قياس، فقد اكتنف هذه الكلمة إعلالان:

حذف الياء من آخرها، وذهاب نبرتها؛ فإن أدغمت الياء؛ اكتنفها إعلالٌ ثالثٌ، وذلك خروجٌ من الكلام، وعدولٌ من المتعارف في اللُّغة؛ فبطل الإدغامُ لذلك<sup>(١)</sup>.  
وملخص قول الداني:

أنَّ الإدغامَ ممنوعٌ؛ لكثرة التَّغيير، والإحجافِ بالكلمة، ولأنَّ الياءَ لما كانت بدلاً من الهمزة؛ روعي أصلها فلم تدغم؛ إذ لا تدغم الهمزة في غيرها<sup>(٢)</sup>، ووجه الإبدال - أيضاً - جاء على غير قياس، والقياسُ تسهيلُ الهمزة بينَ بين، والإبدالُ لا يصارُ إلى مثله إلا بالسمع<sup>(٣)</sup>.

وبوجه الإظهارِ قطع - أيضاً - في التيسير<sup>(٤)</sup>، والإدغام الكبير<sup>(٥)</sup>، وغيرهما.

(١) (١/٤٣٥-٤٣٦) بتصرف، وانظر: الإدغام الكبير (ص ١٣١-١٣٤).

(٢) انظر: شرح التيسير (ص ٢٥٠).

(٣) انظر: مفردة أبي عمرو البصري (ص ١٢١).

(٤) انظره: (ص ١٣٢).

(٥) انظره: (ص ١٣١-١٣٢).

وجليُّ استنادُ الدانيِّ في اختياره على:

١- موافقة المشهور من قواعد اللغة.

٢- الأخذ بها وافق القياس في الباب.

وتبع الإمام الشاطبيُّ الدانيَّ، فنصَّ على وجه الإظهار دون غيره، حيث قال:

وقبل يئسن الياء في اللاء عارضٌ سكوناً أو أصلاً فهو يُظهر مُسهلاً<sup>(١)</sup>.

ولا يتأتى وجه الإظهار ( وَالَّتِي يئسن ) حال إبدال الهمز؛ إلا بسكتة يسيرة بين الياءين؛ لتمييزها عن الإدغام<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام الملقبيُّ:

(وكان ينبغي للحافظ أن يبيِّن كيف يصنع القارئُ بهذا الحرفِ على قراءة أبي عمرو والبزِّيِّ، هل يفصلُ بسكتٍ خفيفٍ، أو يُشبع مدَّ الصَّوتِ، أو كيف يكون وجهُ العملِ مع ما فيه من التقاء الساكنين في الوصلِ؛ إذ قبل الياء ألفٌ؟)<sup>(٣)</sup>.

وقد نوزع من ذهب إلى من منع وجه الإدغام، وخولف في تخريجِهِ، ومما جاء في

ذلك: قول الإمام ابن الباذش في الإقناع:

(فأمَّا ( وَالَّتِي يئسن ) [الطلاق: ٤] فذهب طاهر بن غلبون إلى أنه مظهرٌ في قراءة أبي

عمرو والبزِّيِّ، وتابعه على ذلك عثمان بن سعيد (أي: الدانيُّ)، قالوا: لأنَّ البدل عارضٌ

مع مالحق الكلمة من الإعلال - إن حذفت الياء من آخرها، وأبدلت الهمزة ياءً -، فلو

(١) (بيت رقم: ١٣١)، وانظر: فتح الوصيد (٢/٢٣٣، ٢٣٥)، اللآلئ الفريدة (١/١٨٢-١٨٣).

(٢) انظر: الروض النضير (ص ٥٦٦).

(٣) شرح التيسير (ص ٢٥٠-٢٥١).

أُدغمتُ لاجتماعِ في ذلك ثلاثة إعلالاتٍ، قال طاهرٌ: ولو أدغمَ ذلك ل جاءت به الروايةُ.

قال -لي- أبي -t: ما ذكره من إظهار ياءٍ (وَأَلْتِي) عند ياءٍ (بِئْسَنَ) خطأً، ولا يُمكن فيها؛ إلا الإدغام، وتوالي الإعلال غير مبالاً به؛ إذا كان القياس مؤدياً إليه، والقياسُ في المثلين إذا سكن الأول منهما؛ الإدغامُ في المتصل والمنفصل.

قال أبو جعفرٍ: فأما سُكوتهم عن هذا الحرف - فيما أدغم -، فليس فيه دليلٌ على أنه يجبُ إظهاره؛ بل فيه دليلٌ على وجوبِ الإدغام؛ لكونها مثلين أو لهما ساكنٌ، فالإدغامُ واجبٌ - كما كان واجباً في النظائر، فلوجوبِ الإدغام فيه؛ استغنيَ عن النصِّ عليه، فثبتَ بكلِّ ما ذكرنا أنَّ إدغام: (وَأَلْتِي بِئْسَنَ) لأبي عمروٍ واجبٌ في الإدغام الصَّغير، فلا وجهَ لذكره في الإدغام الكبير<sup>(١)</sup>.

وقولُ الإمام الملقِّي:

(ولا مدخلٌ لهذه الكلمة في الإدغام الكبير؛ إذ الأول في قراءة أبي عمروٍ ساكنٌ في أخذه بالإدغام - كما هو أخذه بالإظهار كقراءة البزِّي، وبابُ الإدغام الكبيرٍ مخصوصٌ بما الأول فيه متحركٌ في قراءة الإظهار، فقد خرج هذا الحرف في قراءته، ولحقَّ بباب: (/ 2 1 0) [الحجرات: ١٢]، و (H G F E) [الأنبياء: ١٥]<sup>(٢)</sup>.

وذهبَ الإمامُ أبو شامةٍ إلى القولِ بأنَّ أبا عمروٍ البصريَّ يقرأُ بوجهِ الإظهارِ مع التَّسهيل، وأنه يجبُ حملُ ما وردَ من رواياتٍ في البابِ عنه على ذلك، حيثُ قال:

(١) (١/١٦٦-١٦٧)، ولم أقف على قول أبي الحسن بن غلبون في التذكرة.

(٢) شرح التيسير (ص ٢٥٠).

(لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات؛ فإنَّ الياء كما زعم الناظم ساكنة، وبابُ الإدغام الكبير مختصُّ بإدغام المتحرِّك، وإنَّما موضعُ ذكرِ هذه قوله: (وما أوَّلُ المثلين فيه مُسكَّنٌ فلا بدَّ من إدغامه) وعند ذلك يجبُ إدغامه؛ لسكون الأوَّلِ وقبله حرفُ مدٍّ، فالتقاء الساكنين فيه على حدِّهما؛ على أنَّي أقولُ: سببُ الإظهارِ عدمُ التقاءِ المثلين؛ بسببِ أنَّ أبا عمرو - رحمه الله - كان يقرأ هذه الكلمة بتلينِ الهمزةِ بَيْنَ بَيْنَ، وعبروا عنه بياءٍ مختلِسةٍ الكسرة، والهمزةُ المسهَّلةُ كالمحقَّقة، قال أبو بكر بن مهران (ت ٣٨١هـ):

"ولا تُدغمُ (وَأَلَّتِي بَيِّنَ) لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِيَاءٍ خَالِصَةٍ، فَيُدْغَمُهَا فِي مِثْلِهَا؛ إِنَّهَا هِيَ هَمْزَةٌ مَلِيَّنَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ يَاءً خَالِصَةً لَأُدْغِمُ"، قلتُ:

ومن عبَّرَ من الرُّواةِ عن قراءةِ أبي عمرو بِإِسْكَانِ الْيَاءِ؛ خَفِيَ عَنْهُ أَمْرُ التَّسْهِيلِ؛ فلم يضبطه، وقد نظمتُ هذا التعليلَ الصَّحيحَ، فقلتُ:

(وقبلُ ييسنِ الياءُ في اللآءِ همزةٌ مَلِيَّنَةٌ حقاً فأظهرُ مُسهَّلاً) (١).

وقد نقد ابن جبارة الهذليُّ رأيَ أبي شامة، فقال - بعد إيراده -:

(كأنَّ هذا القائلَ نسيَ أنَّ الرُّوايتينِ منقولتانِ عن أبي عمرو، والكلامُ إنَّما هو على

هذه الرُّواية التي قرأ فيها بياءٍ ساكنةً.

وكيف يُعبَّرُ عن تليينِ الهمزةِ بياءٍ مختلِسةٍ الحركة؟ ثمَّ الياءُ المختلِسةُ الحركة لم يقرأ بها هذا الإمام، ولم يُعبَّرَ عنه بهذا أحدٌ، فالمنقولُ عن أبي عمرو - رحمه الله -

في (وَأَلَّتِي) قراءتان: بسكونِ الياءِ، وبهمزةٍ مسهَّلةٍ، وكيف يُظنُّ بأنَّ الرُّواةَ خَفِيَ

(١) إبراز المعاني (ص ٨٧).

عليهم أمرُ التَّسهيلِ، وعبرَ واعنه بهذه العبارة؛ بل نقلوا قراءتين: الياء الساكنة، والتَّسهيلَ، وكذلك البزيّ (١).

وصحَّح الإمامُ ابنُ الجزريِّ كلا الوجهين، حيثُ قال:  
(وكلُّ من وجَّه الإظهارَ، والإدغامَ مأخوذاً به) (٢).

وقد ذهبَ بعضُ أهلِ الأداءِ إلى الأخذِ بوجه الإظهارِ للبزيِّ، والبصريِّ من طريقِ الحرزِ وأصله، وبالوجهين من طريقِ النَّشرِ، وإلى هذا المذهبِ أشارَ العلامةُ الصفاقسيُّ بقوله:

(والحاصلُ أنَّ كلاً من الوجهين صحيحٌ مقروءٌ به؛ إلا أنَّ من أخذَ بطريقِ التيسيرِ ونظمه يقرأُ بالإظهارِ - فقط -؛ مع اعتقادِ صحَّةِ الإدغامِ، ومن قرأَ بطريقِ النَّشرِ يقرأُ بهما) (٣).

ومن الآخذين به: العلامةُ عليُّ بن سليمان المنصوريُّ (ت ١١٣٤ هـ) (٤)، والعلامةُ عبد الرَّحمن الخليجيُّ (ت ١٣٨٩ هـ) (٥)، والعلامةُ عبد الفتَّاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ) (٦)، وغيرهم.

وذهبَ آخرون إلى الأخذِ بالوجهين من طريقِ الحرزِ وأصله، وإلى هذا المذهبِ أشارَ العلامةُ عليُّ الضَّبَّاعُ:

(١) المفيد في شرح القصيد (ص ٤١٩) بتصرف يسير.

(٢) النشر (١/٢٢٣-٢٢٤).

(٣) غيث النفع (ص ٢٨٧).

(٤) انظر: الفتح الرحمانى (ص ٨٧-٨٨).

(٥) انظر: حل المشكلات وتوضيح علم القراءات (ص ٨٥-٨٦).

(٦) انظر: البدور الزاهرة للقاضي (ص ٣٢٢).

(والعملُ - الآن - على الأخذِ بهما للبريِّ، وأبي عمرو البصريُّ) (١).  
ومن الآخذين به: العلامة سُليمان الجمزوريُّ (كان حيًّا سنة ١١٩٨ هـ) (٢)،  
والعلامة حسن بن خلفِ الحسينيُّ (ت ١٣٤٢ هـ) (٣)، وغيرهما.

### ٧ - عدم الاعتدادِ بالصَّلة مانعاً للإدغام:

أشارَ الإمامُ الدانيُّ إلى هذه المسألة بقوله في الجامع:  
(وإذا أدغم أبو عمرو الهاء التي للضميرِ الموصولة بياءٍ، أو واوٍ في مثلها نحو قوله:  
( ) ( \* + , - ) [مريم: ٦٥]، و ( فضله هو ) [آل عمران: ١٨٠]، و ( @ )  
( BA ) [البقرة: ٢٤٩]، و ( إِنَّهُ هُوَ النَّوَابُ ) [البقرة: ٣٧]، وشبهه، حذفَ صلتهَا ثمَّ  
أدغمها، وذلك من حيثُ كانت تلك الصَّلة زيادةً كثرَتْ بها الهاءُ لحنائها.  
وقد كان ابنُ مجاهدٍ يختارُ تركَ الإدغامِ في هذا الضَّرْبِ ويقولُ: إنَّ شرطَ الإدغامِ  
أن تُسقطَ له الحركةُ من الحرفِ الأوَّلِ - لا غيرَ -، وإدغامِ ( BA @ ) [البقرة:  
٢٤٩] ونظائره؛ يُوجبُ سُقوطِ الواوِ التي بين الهاءينِ، وإسقاطَ حركةِ الهاءِ، وليس ذلك  
من شرطِ الإدغامِ.

وقد ذهبَ إلى ما قاله جماعةٌ من النحويِّين، وقد بيَّنا فسادَ ذلكِ بما أوردناه من  
الوجهين الدالِّين على صحَّةِ الإدغامِ؛ معَ أنَّ محمَّد بن شجاعٍ قد رواه نصًّا عن اليزيديِّ  
عن أبي عمرو في قوله:

(إِلَهَهُ هَوْنَهُ) [الفرقان: ٤٣]، ورواهُ العباسُ، وعبدُ الوارثِ، وأبو زيدٍ عنه في

(١) انظر: إرشاد المريد (ص ٣٥-٣٦).

(٢) انظر: الفتح الرحمانى (ص ٨٧).

(٣) انظر: بلوغ الأمنية شرح إتحاف البرية (ص ٧).

قوله: (إِنَّهُ هُوَ التَّوَابُ) [البقرة: ٣٧] ، ولم يأتِ عنه نصٌّ بخلافِ ما رووه، وعلى ذلك أهلُ الأداءِ مُجمعون<sup>(١)</sup>.

وجاءَ في الإدغامِ الكبير - في معرضِ بيانِ قوةِ وجهِ الإدغام - قوله:

(فإن قال قائلٌ: فقد جُمعَ فيما قبلِ الهاءِ فيه ساكنٌ من ذلك بين ساكنين؟

قيل له: السَّاكِنُ الأوَّلُ إذا كان حرفَ مدٍّ ولينٍ؛ فالمدُّ فيه مقامَ حركةٍ، فامتنعَ

الجمعُ بين السَّاكِنينِ لذلك بإجماعِ النُّحويينَ، فإن كان حرفاً جامداً؛ أُخْفِيَ ولم يُدغمْ؛

فلم يلتقِ ساكنانِ، فإن قال قائلٌ:

فهل يجوزُ إدغامِ حرفٍ بينه وبينَ الذي يُدغمُ فيه فاصلاً ياءً، أو واو؟

قيل له: ذلك غيرُ ممتنعٍ من جهتين:

إحداهما: أنَّ الفاصِلَ بين المدغمِ، والمدغمِ فيه - هو - الصَّلَّة، والصَّلَّةُ لا أصلَ لها

في لامِ فعلٍ، ولا غيره، وإنَّما دخلتْ تكثيراً للهاءِ؛ مِنْ أَجْلِ خَفَائِهَا، فلما أريدَ الإدغامُ

حذفتْ كما تُحذفُ عندَ الوقفِ؛ استغناءً عنها فيه؛ لكونها زيادةً، وذلك من حيثُ

اشتركِ الحرفِ المدغمِ، والحرفُ الموقوفُ عليه في السُّكُونِ، وإسقاطِ الحركةِ.

والفرقُ بين الصَّلَّة، والتَّنوينِ الذي يمنعُ من الإدغام - وإن كان زائداً -:

أنَّ التَّنوينِ داخلٌ لمعنى، وهو الفرقُ بين الاسمِ والفِعْلِ عندَ الكوفيِّينَ، وبينَ ما

ينصرفُ، وما لا ينصرفُ عندَ البصريِّينَ، ولغيرِ ذلك مما هو دلالةٌ عليه، والصَّلَّةُ ليست

كذلك، وإنَّما هي تقويةٌ للهاءِ؛ لخفائِها - لا غيرَ -.

والجهةُ الثانيةُ: أن يكونَ أبو عمروٍ ذهبَ في هذا الحرفِ - خاصَّةً - لغةً من لم يصلُ

الهاءَ فيها؛ اكتفاءً بحركتها، وهي لغةٌ مشهورةٌ، قرأ بها غيرٌ واحدٍ من القرَّاءِ في قوله:

(١) (٤٣٧/١) بتصرف يسير.

( X ) [الزمر: ٧]، و ( t s ) [آل عمران: ٧٥]، و ( u t ) [الشورى: ٢٠]،  
وشبهه<sup>(١)</sup>.

ومعتمدُ الدانيّ في اختياره عدم الاعتدادِ بالصّلة مانعاً للإدغامِ هو:

١- اتّباعُ النصِّ الواردِ في ذلك.

٢- الأخذُ بما عليه أهل الأداء.

٣- الاعتضادُ بأصول اللّغة.

وقد أشار إلى هذا الحكم غير واحد من أئمّة الفنّ الأسلاف، كقول الإمام ابن

سوار:

(ولا يعتدُّ بالصّلة بعد الهاءِ فيحذفها؛ لأنّها لا تثبتُ في الخطّ؛ فلم يعتدّ بها، ويُدغم

الهاء في الهاء)<sup>(٢)</sup>.

وقول الإمام سبط الخيّاط:

(وكان يُدغمها في مثلها سكن ما قبلها، أو تحرّك نحو: ( ) ( \* ) [البقرة: ٢]،

(إنّه هو الثّوبُ) [البقرة: ٣٧]، ونحوها، وأمّا قوله: ( BA ) [البقرة: ٢٤٩] فقرأتُ

بالإدغام؛ إلّا على أصحابِ ابنِ مجاهد<sup>(٣)</sup>، وغير ذلك.

ورجّح الإمامُ ابنُ الجزريّ في نشره وجه الإدغام؛ واعتضدَ بنصِّ الإمامِ الدانيّ

في الجامع<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ١١٣-١١٥)، وانظر: إدغام القراء (ص ٢٩).

(٢) المستنير (١/٤٤٠).

(٣) المبهج (ص ١١٧-١١٨).

(٤) انظر: النشر (١/٢١٨، ٢٢٣).

القسم الثاني: اختياراته في باب إدغام الحرفين المتقاربين، ويتضمن:

١- الإظهار في ( < )، و ( مَاخَلْقُكُمْ )، و ( بَوْرِقِكُمْ ) .

أشار الإمام الداني إلى هذا الاختيار في الجامع بقوله:

(واعلم أنه لم يدغم من الحرفين المتقاربين في المخرج من كلمة؛ إلا القاف في الكاف التي تكون في ضمير الجميع المذكورين؛ إذا تحرك ما قبل القاف - لا غير-، وذلك نحو قوله:

( Q ) [البقرة: ٢١]، و ( V ) [المائدة: ٨٨]، و ( M ) [آل عمران:

١٥٢]، وما أشبهه؛ فإن سكن ما قبل القاف في ذلك؛ لم يدغمها اكتفاءً بخفة الساكن من

خفة الإدغام، وذلك نحو قوله: ( > ) [البقرة: ٦٣]، و ( . ) [التوبة: ٦٩]، و

( 2 1 ) [الجاثية: ٤]، وما أشبهه.

واختلف عن اليزيدي في ثلاثة أحرف من ذلك، وهي قوله:

( < ) - حيث وقع -، وقوله: ( مَاخَلْقُكُمْ ) في لقمان [آية: ٢٨]، رواها أحمد

بن واصل عنه بالإدغام، وقوله: ( بَوْرِقِكُمْ ) في الكهف [آية: ١٩] رواه محمد بن خالد

البرمكي عن أبي عمر عنه مدغمًا، وروى ذلك سائر الرواة عنه بالإظهار، وهو القياس،

وعليه العمل؛ على أن أبا علي الصواف قد روى عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي

عمرو هذا الضرب - حيث وقع - بالإدغام، وأهل الأداء عن شجاع على خلاف

ذلك<sup>(١)</sup>.

وصرح في الإدغام الكبير باختيار وجه الإظهار في هذه الأحرف، فقال:

(١) (١/٤٣٨).

- (... وروى غيره بالإظهار، وهو القياس، وبه قرأت، وبه آخذ) (١).
- ولم يذكر في التيسير (٢)، والتّهذيب سواه (٣).
- واعتمد الداني في اختياره وجه الإظهار على:
- ١ - ما قرأ به على شيوخه، وقد جاء في تذكرة شيخه أبي الحسن بن غلبون قوله:  
(... وروى غيره الإظهار، وهو المأخوذ به) (٤).
- ٢ - قوة وجه الإظهار رواية؛ فجّل النقلة عن الزيدي، وشجاع عليه.
- ٣ - قياس هذه الأحرف على غيرها؛ فلزم إظهاره لافتقاده شرط سكون ما قبل القاف؛ ومعلوم رواية أنّ أبا عمرو البصريّ ممن يقرأ بسكون الرّاء، هكذا:  
(يورّقكم) (٥).
- ٤ - موافقة أهل الأداء في الأخذ بوجه الإظهار في هذا الحرف وأمثالها.  
قال الإمام العمانيّ:  
(والمعروف في الثلاثة الأحرف عن أبي عمرو: الإظهار) (٦).  
وبه قطع الإمام ابن الجزريّ، حيث قال:  
(لم يُختلف في إظهاره) (٧).

(١) (ص ١٠٥).

(٢) انظره: (ص ١٣٣).

(٣) انظره: (ص ٨٢).

(٤) (٧٤/١).

(٥) انظر: السبعة (ص ٢٨٦)، تحبير التيسير (ص ٤٤٣)، غيث النفع (ص ١٧٢).

(٦) الكتاب الأوسط (ص ٩٢).

(٧) النشر (١/٢٢٤).

٢ - الإدغام في كلمة ( { ) [التحريم: ٥] .

قال الإمام الداني في الجامع:

(واختلف أهل الأداء - عنه - في حرف رابع، وهو قوله في التحريم: ( { ) [التحريم: ٥] فكان ابن مجاهد، وعامة أصحابه: يرون فيه الإظهار؛ لإلزام اليزيدي أبا عمرو إدغامه؛ فدل ذلك على أنه رواه عنه مظهرًا؛ لكرهية توالي التشديد في ذلك بالإدغام، وعلى ذلك أهل الأداء عن شجاع.

وكان آخرون: يرون فيه الإدغام؛ قياسًا على نظائره، وبالوجهين قرأته - أنا -، وأختار الإدغام؛ لأنه قد اجتمع في الكلمة ثقلان:

ثقل الجمع، وثقل التأنيث؛ فوجب أن يخفف بالإدغام، على أن العباس بن الفضل قد روى الإدغام في ذلك عن أبي عمرو نصًا<sup>(١)</sup>.

وذكر في الإدغام الكبير قريبًا منه<sup>(٢)</sup>.

واختيار الداني وجه الإدغام قائم على الأثر، والنظر، وذلك متمثل في:

١ - الاعتضاد بنص العباس بن الفضل الإدغام عن أبي عمرو البصري.

٢ - قياسه على نظائره في الحكم، وقد اجتمع في الكلمة شرط إدغام الحرفين المتقاربين من كلمة: تحرك ما قبل القاف، والنون الدالة على جمع المؤنث.

وبه صرح في التيسير بقوله:

(وقرأته - أنا - بالإدغام، وهو القياس؛ لثقل الجمع والتأنيث)<sup>(٣)</sup>.

(١) (٤٣٩/١).

(٢) انظره: (ص ١٠٦).

(٣) (ص ١٣٣).

الثالث: أن الإدغام في الكلمة أكثر خفةً، ويسرّاً في النطق، وإنما شرع الإدغام لذلك في العربية.

وعلّق الإمام الملقّي على عبارة الداني في الجامع:

"وألزم اليزيديُّ أبا عمرو إدغامه" فقال:

(وفي بعض النسخ: (أبا عمرو) بضمّ العين، وبفتح الميم، وهو اسم الدوري، وهو تصحيفٌ، والصّحيح: (أبا عمرو) بفتح العين، وإسكان الميم، وهو اسم الإمام ابن العلاء.

ويدلُّ على صحّة ذلك قوله:

"فدلّ على أنه يرويه عنه بالإظهار" يريد: فدلّ هذا الإلزام على أن اليزيديّ يرويه

عن أبي عمرو بالإظهار، وتصحيح هذا الاستدلال يتوقف على وجه الإلزام.

وبيانه أن اليزيديّ يقول لشيخه ابن العلاء: قد اجتمع في هذا الحرف الشُّروطُ التي تعتبر في إدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة، وذلك: تحريك ما قبل القاف، ووقوع حرف الجمع بعد الكاف، فالنون - هُنا - بعد الكاف؛ تدلُّ على جماعة المؤنث، كما أن الميم في ( V ) وأخواته؛ تدلُّ على جماعة المذكّرين، مع أن التّأنيث أثقل من التّذكير؛ فليكن الإدغام - هُنا - أوكد، فهذا وجه الإلزام<sup>(١)</sup>.

ولم يصرّح الإمام ابن مجاهد في كتاب السبعة باختيار، وإنما اقتصر على حكاية الوجهين فيه، ونصّه:

(١) (ص ٢٤٥-٢٥٥).

قوله: ( { zy x } | { ~ خَيْرًا مِّنْكَ } [التحريم: ٥]، روى عباس  
 عن أبي عمرو: ( { z } ) مدغمة، ( | ) خفيفة، وروى اليزيدي عن أبي  
 عمرو: ( { z } ) مثقلة غير مدغمة، ( | ) مشددة، والباقون يظهرون<sup>(١)</sup>.  
 ولعله صرح باختياره في كتاب آخر<sup>(٢)</sup>.

ومن تبع الداني - فيما ذهب إليه من اختيار - الشاطبي، حيث قال:  
 وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكَ قَلَّ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أَثْقَلًا<sup>(٣)</sup>.  
 قال الإمام أبو شامة في شرحه:

(أي: وقُلْ إدغام ( { } ) أَحَقُّ مما تقدّم ذكره (مَنْ يَرْزُقُكُمْ) ونحوه، أي: أولى  
 بالإدغام منه؛ لأنّ الإدغام أُريد به التّخفيف، وكلّما كانت الكلمة أثقل، كان أشدُّ  
 مناسبةً للإدغام مما هو دونها في الثّقيل، وقد وُجد فيه أحدُ الشّرطين، وهو تحريك ما قبل  
 القاف، وفقد الشرط الثاني - وهو الميم -؛ ولكن قام مقامها ما هو أثقل منها - وهو  
 النون -؛ لأنّها متحرّكة ومشددة ودالّة على التّأنيث، والميم ساكنة خفيفة دالّة على  
 التذكير؛ فهذا وجه الأحقية بذلك.

والنّاطم جعله قد ثقل بالتّأنيث والجمع، أمّا التّأنيث فهو ما أشرنا إليه، وهو أحدُ  
 أسباب التّرجيح الثلاثة، وأمّا الجمع فمشارك؛ فإن الميم - أيضًا - دالّة على  
 الجمع...<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ٤٤٥).

(٢) انظر: المصباح الزاهر (١/٢٥٥).

(٣) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٣٥).

(٤) إبراز المعاني (ص ٨٨-٨٩).

ونصَّ على اختيار وجه الإدغام الإمام ابن الباذش بقوله:  
 (والقياسُ الإدغامُ، وبه نأخذُ لأبي شعيبٍ من طريق ابن جريرٍ، وهِيَ روايةُ أبي  
 زيدٍ، والعبَّاسُ عن أبي عمرو؛ إلا أنَّ العبَّاسَ كان يدغمها، وإنَّ أثر الإظهار) (١).  
 ونصَّ كثيرٌ من أئمَّة الفنِّ على الوجهين من غير ترجيحٍ لأحدهما (٢)، وهو اختاره  
 الإمام ابن الجزريُّ، حيث قال:

(وعلى إطلاقِ الوجهين فيها من علمناه من القراء بالأمصار) (٣).  
 ووجهُ الإدغام هو: المقدمُ في كلِّ المسالكِ الأدائيَّة (٤).

٣- حصرُ إدغام الحاء في العين في موضع: ( | { Z Y ) (آل عمران:  
 ١٨٥] دون غيره.

جملةٌ ما في القرآن من الحاء عند العين ثمانية ألفاظٍ، وتكرَّر بعضها فبلغ الجميعُ  
 خمسةً وعشرين موضعاً (٥).

وقد أبان الإمام الدانيُّ حكمَ إدغام الحاء في العين، فجاء في الجامع قوله:  
 (فأمَّا الحاءُ فكان يدغمها في العين في قوله: ( | { Z Y ) في آل عمران  
 [آية: ١٨٥]- لا غير-، روى ذلك منصوصاً فيه عن اليزيديِّ ابنه أبو عبد الرحمن، وبذلك  
 قرأتُ، فأمَّا ما عدا هذا الموضع؛ فإنَّه أظهره سواءً كان قبل الحاء كسرةً، أو ياءً، أو

(١) الإقناع (١/٢٢١).

(٢) انظر - مثلاً -: التذكرة (١/٧٥)، التلخيص (ص ٤٤٠)، المفيد (ص ١٠٥)، وغيرها.

(٣) النشر (١/٢٢٤-٢٢٥).

(٤) انظر: عمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان (ص ٤٣٥)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٧).

(٥) انظر: شرح التيسير (ص ٢٥٧).

غيرهما، وذلك نحو قوله: ( 9 87 6 ) [المائدة: ٣]، و ( D C B )  
 ( E ) [يونس: ٨١]، و ( عَاصِفَةٌ ) [الأنبياء: ٨١] وما أشبهه؛ إلا حرفين من ذلك،  
 وهما قوله: ( الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ )، و ( جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ) - حيثُ وقعا - فإنَّ القاسمَ بن  
 عبد الوارثِ روى عن أبي عمرَ عن اليزيديِّ الإدغامَ فيهما، والعملُ على الإظهارِ،  
 ويقويهِ انعقادُ الإجماعِ على إظهارِ الحاءِ الساكنةِ التي إدغامُها أكدُ من المتحرّكةِ عند  
 العينِ في قوله: ( فَاصَّحَّ عَنْهُمْ ) [الزخرف: ٨٩]، وحكى اليزيديُّ عن أبي عمرو: أنَّ من  
 العربِ من يدغم الحاءَ في العينِ قال: وكان لا يرى ذلك) (١).

وتوسَّع في الإدغام الكبير في إيضاح هذه المسألة، ومن جملة ما قال فيها:  
 (... وروى أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عنه نصًّا:

( { z y } | ) [آل عمران: ١٨٥] بالإدغام في هذا الحرف - خاصَّة -،  
 وقياسه: ( 9 87 6 ) [المائدة: ٣]، و ( D C B ) ( E ) [يونس: ٨١]،  
 وشبههما مما قبل الحاء فيه حرفٌ متحرّكٌ مكسورٌ.

وروى القاسمُ بن عبد الوارثِ عن أبي عمر الدوريِّ عن اليزيديِّ عنه الإدغام في:  
 ( الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ )، و ( جُنَاحَ عَلَيْهِمَا )، وبالإظهارِ قرأتُ ذلك - كَلَّه -؛  
 لأنَّ الإدغام في حروفِ الحلقِ ليس بأصلٍ لها؛ لقلَّتْها.

وقد انعقد الإجماعُ على إظهارِ الحاءِ وهي ساكنةٌ عند العينِ في قوله:

( فَاصَّحَّ عَنْهُمْ ) [الزخرف: ٨٩]، وذلك مُبطلٌ لروايةِ القاسمِ، ودافعٌ لصحَّتْها؛ لأنَّ

(١) (١/٤٤٠) بتصرف يسير.

السَّكَنَةُ أُولَى وَأَحَقُّ بِالْإِدْغَامِ مِنَ الْمُتَحَرِّكَةِ.

وقد أقراني أبو الفتح عن قراءته ( { Z Y | ) [آل عمران: ١٨٥] مدغماً، كما رواه أبو عبد الرحمن عن أبيه، وبذلك أخذ فيه - خاصة -<sup>(١)</sup> وبه جزم في التيسير<sup>(٢)</sup>.

واختيار الدائي قصر إدغام الحاء في العين على حرف: ( { Z Y | ) دون غيره قائم على:

- ١- اعتماد ما قرأ به على شيوخه.
  - ٢- موافقة المنصوص عليه.
  - ٣- قوة وجه الإدغام روايةً، وتمثل ذلك في مجيء الإدغام عن جل الرواة عن اليزيدي، قال الإمام ابن الباذش:
- (والأخذ في: { Z Y | ) وحده بالإدغام، وإن كان أبو الزعراء قد روى فيه - أيضاً - الإظهار؛ ولكن الرواة عن اليزيدي أصفقوا على الإدغام فيه، ووافقوه أبو زيد عليه)<sup>(٣)</sup>.

كما أن الإدغام في هذا الموضع - خاصة -، هو رواية أبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك عن أبيه، وقد قال الدائي عنه:

(وهو من أجل الناقلين عنه)<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ١١٨).

(٢) انظره: (ص ١٣٤).

(٣) الإقناع (١/٢٠٩).

(٤) غاية النهاية (٢/٦٨٣-٦٨٤).

٤ - الأخذ بما عليه العمل.

وقد وجّه الإمام الدائيّ الإدغام في ( { Z Y | ) ب: (كونها من مخرج واحد، وهو وسط الحلق) (١).

وهذا التّوجيه فيه عمومٌ، وليس فيه دليلٌ على تخصيصِ هذا الموضع بالإدغام.

وهذا ما أوضحه الإمام الجعبريُّ بقوله:

(وهذا يصلحُ دليلاً للخصوصِ والعمومِ، ورواية التّخصيصِ أقيسُ؛ لأنَّ حروفَ

الحلق بعيدةٌ عن الإدغام؛ لصعوبتها، اغتفر ( Z ) لدينك؛ فبقيَ غيره على أصلِ

المنع، وأوردَ عليه الإجماع على إظهارِ: ( فَاصَّحَ عَنْهُمْ ) [الزخرف: ٨٩] بالأولى؛ إلا ما لا يعرّج عليه، وفرّق بدينك... (٢).

والأوجه في تخصيصِ هذا الحرف بالإدغام - عند من رأى ذلك -:

قول الإمام الفاسيِّ عند شرحه لقول الشاطبيِّ:

(فزحزح عن النَّار الذي حاهُ مدغمٌ) قال:

(والعلّة في تخصيص - هذا - الموضع اتّباع الأثر، ولو علّل بعد اتّباع الأثر بتأكيد

الثقل بتكرار الزّاي والحاء، وضمّ الأوّل، وكسرِ الثالث؛ لكان وجهًا) (٣).

وأما من أطلق إدغام الحاء في العين، وطرده فيه القياس:

فقد اعتضدَ بما حكى اليزيديُّ عن أبي عمروٍ أنّ من العربِ من يُدغمُ الحاءَ في

(١) الإدغام الكبير (ص ١١٩).

(٢) كنز المعاني (١/٤٥٨).

(٣) اللآلئ الفريدة (١/١٨٩).

العين<sup>(١)</sup>.

ومجمع القول في حكم ( | { z y ) :

أنَّ المقروءَ به من طريق الحرز وأصله: هو الإدغام، ويزيدُ وجهُ الإظهارِ من طريقِ النَّشر، وهو المقدمُ لكثرةِ الآخذين به<sup>(٢)</sup>.

٤ - الإظهارُ في موضع: ( © إِلَيْكَ قَالَ ) [الأعراف: ١٤٣].

قال الإمام الداني في الجامع مبيِّناً حكم إدغام الكاف في القاف:

(وأما الكاف: فكان يدغمها في القاف إذا تحرك ما قبلها -أيضاً لا غير- وذلك

نحو قوله:

( ٩ ٨ ٧ ٦ ) [البقرة: ٣٠]، و (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ) [الفرقان: ٥٤]، و ( S

U t ) [مريم: ٩]، وما أشبهه؛ فإن سكن ما قبل الكاف؛ لم يدغمها -أيضاً- لخفة

السَّاكنِ، وذلك نحو قوله: (إِلَيْكَ قَالَ ) [الأعراف: ١٤٣]، و ( IO N M )

[يس: ٧٦]، و ( P O ) [الجمعة: ١١]، و ( ٩ ٨ ) [المزمل: ٥]، وما أشبهه،

واختلف عن اليزيدي في موضع واحد من ذلك، وهو قوله في الأعراف:

( © إِلَيْكَ قَالَ ) [الأعراف: ١٤٣] فرواه ابن جبير - عنه - مدغماً، وليس العملُ

على ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقال في الإدغام الكبير:

(١) انظر: فتح الوصيد (٢/٢٤٠).

(٢) انظره: (١/٢٢٨).

(٣) (١/٤٤١) بتصرف يسير.

(... على أن ابن جبيرٍ قد حكى عن اليزيديِّ أنه أدغمَ ( © إِيْلِكُ قَالَ ) [الأعراف: ١٤٣] ، والمأخوذُ به الإظهارُ فيه كنظائره) (١).

واستند الدانيُّ في اختياره الإظهار في موضع ( © إِيْلِكُ قَالَ ) على:

١- اعتماد ما قرأ به على شيوخه.

٢- الأخذ بما عليه العمل.

والعلَّة في عدم تعويل الدانيِّ على ما رواه ابن جبير عن اليزيديِّ:

أَنَّهَا انفرادٌ منه خالفَ بها سائر الرواة عن اليزيديِّ، وقد حكمَ عليها الإمامُ العمانِيُّ بالغلطِ، حيثُ قال:

(.. رواه ابن جبيرٍ بالإدغامِ، وهو غلطٌ لا يؤخذُ به، والصَّحيح - هو - الإظهارُ، والإدغام من الشذوذِ التي لا يؤخذُ بها، ولا يعوَّلُ عليها) (٢).  
ولم يعوَّلُ عليها قبله الإمامُ الهذليُّ في كتابِ الكَامِلِ، فقد ذكرها في باب الإدغامِ، ولم يعدَّها ضمَّنَ مواضع الإدغامِ في سورة الأعراف (٣).

وفي توجيهه استثناء ما سَكَنَ قَبْلَ الكافِ من الإدغامِ يقول الإمامُ المالقيُّ:  
(وإنما لم يدغم ما قبل الكاف؛ استغناءً بخفة الساكن عن تخفيف الإدغام) (٤).

٥- إظهارُ الجيمِ في موضعي: ( a ` ) [الإسراء: ٨٠]، وَ ( i h ) [النازعات: ٢٩].

(١) (ص ١٢٧).

(٢) الكتاب الأوسط (ص ١٠٠) بتصرف يسير.

(٣) انظر: الكامل (ص ٣٥١-٣٥٧).

(٤) شرح التيسير (ص ٢٦١).

لم يلتق في القرآن جيمان، ولم تدغم الجيم في غيرها إلا في موضعين، أبانها الإمام الداني بقوله في التيسير:

(وَأَمَّا الْجِيمُ: فَأَدغَمَهَا فِي الشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ: ( G F ) [الفتح: ٢٩]، وفي التاء

في قوله: ( مَنَّ اللَّهُ ذِي الْمَعَارِجِ ) [المعارج: ٣-٤] - لا غير -<sup>(١)</sup>.

وجاء في الجامع قوله:

(وإدغامهما في التاء قبيح؛ لتباعد ما بينهما في المخرج؛ إلا أن ذلك جائز؛ لكونها من مخرج الشين، والشين لتفشيها تتصل بمخرج التاء، فأجرى لها حكمها، فأدغمت في التاء لذلك، وجاء بذلك نصاً عن يزيد بن أبي عبيد الرحمن، وسائر أصحابه، فقالوا عنه: كان يدغم الجيم في التاء، والتاء في الجيم، وجاء به نصاً عن شجاع محمد بن غالب)<sup>(٢)</sup>.

وقد علق الإمام المالقي على تعليل الداني السابق بقوله:

(وعلل الحافظ (أي: الداني) جواز إدغام الجيم في التاء، - وإن لم تكن من مخرجها - : بأن الشين من مخرج الجيم، والشين تتصل بما فيها من التفشي بمخرج التاء. وهذا التعليل يقتضي أن يكون إدغام الشين في التاء أولى، لكن منع من ذلك ما كان يؤدي إليه الإدغام من إذهاب التفشي، وهو زيادة في الشين من غير أن يخلفه شيء، والشين يدغم في مقاربه، ولا يدغم هو في مقاربه، وقد لقيت الشين التاء في مواضع من القرآن في كلمة واحدة، وذلك في بناء (افتعل) وما تصرف منه، نحو: ( © )

(١) (ص ١٣٥).

(٢) (١/٤٤١-٤٤٢)، وانظر: الإدغام الكبير (ص ١٢٨-١٢٩).

[التوبة: ١١١]، و ( > ؟ ) [النحل: ٥٧]، ولم يُدغم شيءٌ من ذلك.

وقوله: ( لا غير) يُعطي حصر الإدغام في هذين المثالين - خاصة -، وليس فيه دلالة على أنه ليس في القرآن غيرهما.

ويمكن أن يكون قوله: ( لا غير) حصرًا لإدغام الجيم في الشين، والتاء دون غيرهما من الحروف، والمفهوم الأول أظهر<sup>(١)</sup>.

وخلاصة القول:

أنَّ المقروء به من طريق الحرز وأصله: الإدغام في الكلمين وجها واحدا - لا غير-

وأما من طريق النشر: فالإدغام في موضع: (المَعَارِجُ - م) وجهاً واحداً،

والوجهان في موضع: ( G F ).

ونصُّ عبارة ابن الجزريِّ في ذلك:

(والوجهان صحيحان نصَّ عليهما سبَطُ الخيَّاط، ورواهما - جميعاً - الشذائيُّ،

وقال: قرأتُ على ابن مجاهدٍ مدغمًا ومظهرًا، قال: وقد كان قديمًا يأخذه مدغمًا.

(انتهى)، ولم يختلف عنه أحدٌ من طُرُقنا في إدغام (المَعَارِجُ - م) [المعارج: ٣-

٤]...<sup>(٢)</sup>.

ووجه الإدغام في موضع: ( G F ) هو المقدم أداءً، وإليه أشار الإمام

بقوله ابن الجزريِّ في الطيبة:

والذال في سينٍ وصَادُ الجيمِ صَحٌّ... من ذي المعارجِ وشَطْأُهُ رَجَحٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح التيسير (ص ٢٦٢-٢٦٣).

(٢) (٢٢٧/١).

(٣) (بيت رقم: ١٣٧).

قال ابن الناظم في شرحه:

قوله: (وشطاه) أي: وإدغام الجيم في الشين بكلمة ( G ) رجح، أي: رجح الإدغام فيها على إظهاره؛ إشارة إلى خلاف فيه<sup>(١)</sup>.

وهذا دليل يردُّ من قال بأنَّ وجه الإظهار مقدّم أداء<sup>(٢)</sup>.

وعوداً إلى اختيار الإمام الداني إظهار الجيم في حرفي:

( a ` ) [الإسراء: ٨٠]، و ( i h ) [النازعات: ٢٩].

والمشار إليه في الجامع بقوله:

(فرواهما ابن شنبوذ عن أصحابه عن أبي عبد الرحمن، وابن سعدان عن اليزيدي

مدغمين، ورواهما سائر أهل الأداء مظهرين، وذلك الوجه، وبه قرأت<sup>(٣)</sup>).

ويتضح من هذا النص أن معتمد الداني - فيما ذهب إليه - :

١- الأخذ بما قرأ به شيوخه.

٢- تقديم الوجه الأقوى رواية.

وأهل الأداء على الإظهار فيهما، قال الإمام ابن الجزري في النشر:

(ولم يختلف عنه أحد من طرقتنا في إظهار: ( a ` ) [الإسراء: ٨٠]،

و ( i h ) [النازعات: ٢٩] )<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح طيبة النشر لابن الناظم (ص ٧٠).

(٢) انظر: كتاب اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ١٩٣).

(٣) (٤٤٢/١).

(٤) (٢٢٧/١) بتصرف يسير.

٦- الإظهارُ والإدغامُ في: ( Y X W ) [الإسراء: ٤٢].

لم يلتقِ في القرآن شينان، ولم تدغم الشينُ إلَّا في حرف السّين - فقط -، قال الإمامُ الملقِّي :

(واعلم: أنّه تلقى الشّين المعجمة السّين المهملة من كلمتين في غير هذا الموضع من القرآن؛ إلَّا في: ( \ [ Z Y ) [طه: ٥]، ومنع إدغامه سكون الثّاني منها. ووجه التقارب بين الشّين والسّين: اتّفاقهما في الهمس، والرّخاوة، والاستفال، وأنّ في الشّين التّفشي، وفي السّين الصّفير، وكلاهما زيادة في الحرف، وأنّ مخرج الشّين من وسط اللّسان، ومخرج الشّين من طرفه؛ فلحقه الشّين بما فيه من التّفشي) (١).

وقد وقع خلافٌ بين أهل الأداء في هذا الحرف؛ بيّنه الإمام الدائني بقوله في الجامع:

(وأما الشّين: فكان يدغمها في السّين في قوله في سبحان: ( Y X W )

[الإسراء: ٤٢]- لا غير -، روى ذلك عن اليزيديّ منوصًا ابنه عبد الله، وبذلك قرأت من طريق اليزيديّ وشجاع، وروى - عنه - غيره ذلك بالإظهار؛ من أجل التّفشي الذي في الشّين، والإدغام لا يمتنع؛ لأجل صفير السّين، وهو زيادة صوت كالتّفشي، وما تكافأ في المنزلة من الحروف المتقاربة؛ فإدغامه جائز، وما زاد صوته منها؛ فإدغامه ممتنع للإخلال الذي يلحقه، وإدغام الأنقص صوتًا في الأزيد جائز مختار؛ لخروجه من حال الضّعف إلى حال القوّة) (٢).

وجاء الإدغام الكبير قوله:

(١) شرح التيسير (ص ٢٦٤).

(٢) (٤٤٢/١).

(وأما الشين: فلم تلق مثلها، ولم يدغمها في غيرها؛ لزيادة صوتها؛ إلا في السين - وحدها-، وذلك في موضع واحد في سبحان، قوله تعالى: (Y X W) [الإسراء: ٤٢] روى ذلك أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه عنه نصاً، وروى غيره عنه عن أبي عمرو الإظهار فيه، وبالوجهين قرأته -أنا-.

والإظهار أوجه؛ من أجل التّفشي الذي في الشين، وللإدغام وجه من القياس، وهو أن الصّفير الذي في السين بمنزلة التّفشي الذي في الشين؛ مع اشتراكهما في الهمس، فقد اعتدلتنا بذلك؛ فجاز الإدغام<sup>(١)</sup>.

ولم يذكر في التيسير سوى وجه الإدغام؛ ونصّه:

(أما الشين: فأدغمها في السين في قوله: (Y X W) [الإسراء: ٤٢] - لا غير -،

روى ذلك منصوصاً ابن اليزيدي عن أبيه عنه<sup>(٢)</sup>.

ولم يذكر في التهذيب هذا الحرف ضمن المدغمات<sup>(٣)</sup>.

ويظهر - بعد إيراد هذه النصوص - :

قراءة الداني بالوجهين على شيوخي، واستحسانه كليهما، فلكل منهما وجهة، واقتصاره في التيسير على وجه الإدغام؛ جعله الوجه المقروء به من طريق الحرز، والشاهد قول الإمام الشاطبي:

(وَعِنْدَ سَبِيلِ شَيْنِ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ)<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ١٢٩).

(٢) (ص ١٣٥).

(٣) انظره: (ص ٨٤).

(٤) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٤٢).

قال العلامة الصفاقسيُّ:

اقتصرنَا على الإدغامِ في ( X Y ) [الإسراء: ٤٢] تبعاً للشاطبيِّ؛ وإلاَّ ففيه الإظهار -أيضاً-، وهو قويُّ، رواه سائرُ أصحابِ الإدغامِ عن البصريِّ، وبه قرأ الشذائيُّ عن جميعهم، وقرأ الدانيُّ بالوجهين؛ إلاَّ أنَّه لم يذكر في التيسير؛ إلاَّ الإدغامَ<sup>(١)</sup>.

ومن ذهبَ إلى الأخذِ بوجهِ الإظهارِ:

شيخ الدانيُّ ابنُ غلبون<sup>(٢)</sup>، وابنُ البادش<sup>(٣)</sup>، وغيرهما.

ونصَّ جمعٌ من أئمةِ الفنِّ على الوجهينِ من غيرِ ترجيحٍ<sup>(٤)</sup>.

وصحَّح الإمامُ ابنُ الجزريُّ الوجهينِ في نشره، ونصَّه في ذلك:

(والشَّينُ تدغمُ في موضعٍ واحدٍ: ( X Y W ) [الإسراء: ٤٢] - لاغيرَ -، وقد

اختلفَ فيه، فروى إدغامه: منصوفاً عبد الله بن اليزيديُّ عن أبيه، وهي روايةُ ابنِ

شيطا من جميع طرقه عن الدوريِّ، والنهروائيِّ عن ابنِ فرحٍ عن الدوريِّ، وأبي الحسنِ

الثغريِّ عن السُّوسيِّ، والدوريِّ، وبه قرأ الدانيُّ من طرقِ اليزيديِّ وشجاع.

وروى إظهاره: سائرُ أصحابِ الإدغامِ عن أبي عمرو، وبه قرأ الشذائيُّ عن سائرِ

أصحابِ أبي عمرو، وهو اختيارُ أبي طاهر بن سوارٍ، وغيره؛ من أجلِّ زيادةِ الشَّينِ

(١) غيث النفع (ص ١٦٩).

(٢) انظر: التذكرة (١/٧٩).

(٣) انظر: الإقناع (١/٢١٥).

(٤) انظر -مثلاً-: التبصرة (ص ٧٩)، التلخيص (ص ٣١٤)، الكتاب الأوسط (ص ١٠٥) وغيرها.

بالتفشي.

قلتُ: ولا يمنع الإدغام من أجل صَفِير السِّين، فحصلَ التكافؤُ، والوجهان صحيحان، قرأتُ بهما، وبهما آخذُ<sup>(١)</sup>.

٧- حصرُ إدغامِ الضَّادِ في الشِّينِ في: ( = > ) [النور: ٦٢] - لا غير -.

لم يلتق في القرآن ضادان؛ إلا في كلمةٍ واحدةٍ نحو:

( b ) [النور: ٣١]، و ( وَأَعْضُضْ ) [لقمان: ١٩]، فلا تدغمُ إحداهما في

الأخرى.

وليس في القرآن ضادٌ بعده شين؛ إلا في ثلاثة مواضع، هي قوله U:

( - , ) [النحل: ٧٣]، و ( = > ) [النور: ٦٢]، و ( ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ

شَقًّا ) [عبس: ٢٦].

وعلةُ إدغامِ الضَّادِ في الشِّينِ:

هي التَّقارُبُ؛ لأنَّ الشِّينَ من وسط اللِّسان، والضَّادَ من أقصى حافتِهِ<sup>(٢)</sup>.

(فإن قيل: الضَّادُ أقوى من الشِّينِ؛ لإطباقِها واستعلائِها، فلا تدغمُ! قيل: يقابل

الاستعلاء تفشي الشِّينِ، فيعتدلان ويتكافآن، ثمَّ إنَّهما متقاربان في المخرج؛ لأنَّ الشِّينَ

من وسط اللِّسان، والضَّادَ من حافتِهِ<sup>(٣)</sup>).

قال الإمام الدانيُّ في بيان ذلك:

(١) (٢٢٩-٢٣٠).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة (١/١٩١).

(٣) فتح الوصيد (٢/٢٤٣).

(وَأَمَّا الضَّادُ: فلم تَلَقَ مِثْلَهَا، ولم يدغمها في شيءٍ؛ إِلَّا في الشَّينِ - وحدها -، وذلك موضع واحدٍ في النُّورِ قوله تعالى: ( = > ) [النور: ٦٢]، رَوَى ذلك منصوبًا فيه أبو شعيب السُّوسِيُّ عن اليزيديِّ عنه، وقياسُ ذلك قوله في النَّحلِ:

( - , ) [النحل: ٧٣]، ولا أعلمُ خلافًا بين أهل الأديانِ في إظهاره، ولا فرقَ بينهما؛ إِلَّا إرادةَ الجمعِ بين اللُّغتين؛ لفشوِّهما، والإعلامُ بأن القراءة ليست بقياسٍ مطرَّدٌ دون أثرٍ متَّصلٍ، فأما قوله في عبس: ( ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ) [عبس: ٢٦] فمظهرٌ؛ لأنَّ الضَّادَ مفتوحةً، فهي خفيفةٌ<sup>(١)</sup>.

وجاء في التَّيسيرِ قوله:

(وَأَمَّا الضَّادُ: فأدغمها في الشَّينِ في قوله تعالى: ( = > ) [النور: ٦٢] - لا غير -، نصَّ على ذلك السُّوسِيُّ عن اليزيديِّ عنه<sup>(٢)</sup>.

ومعتمدُ الدانيِّ - فيما قطعَ به - من حصرِ إدغامِ الضَّادِ في الشَّينِ في موضعٍ ( = > ):

- ١- ما تلقاه عن شيوخ الإقراء
- ٢- ما عليه عملُ أهل الأديانِ.
- ٣- موافقةُ المنصوصِ عليه.

وقد علَّقَ الإمامُ المالقيُّ على عبارةِ الدانيِّ في التَّيسيرِ، وهي قوله:

"وقياسُ ذلك قوله في النَّحلِ: ( - , ) [النحل: ٧٣]، ولا أعلمُ خلافًا بين

(١) الإدغام الكبير (ص ١٧٠-١٧١) بتصرف يسير.

(٢) (ص ١٣٥)، وانظر: التهذيب (ص ٨٤).

أهل الأداء في إظهاره " فقال:

(فإن قيل: نصّ الحافظ على أنه لا يعلمُ خلافًا في حرف النَّحْلِ أنه مظهرٌ، ونصّ الإمام (أي: محمد بن شريح -صاحب الكافي-) على أن الإدغام رواية أبي شعيب؛ فكيف هذا؟ فالجواب:

أنه يمكن الجمع بينهما بأن الرواية خلاف التلاوة، أو بلغ أحدهما ما لم يبلغ الآخر، وهذا التوجيه الثاني أظهر) (١).

كما عقب الإمام ابن الجزري على عبارة الداني في الجامع، وهي قوله:

"وقياس ذلك قوله في النَّحْلِ: ( - ، ) [النحل: ٧٣]، ولا أعلمُ خلافًا بين أهل الأداء في إظهاره، ولا فرق بينهما؛ إلا الجمع بين اللغتين مع الإعلام بأن القراءة؛ ليست بالقياس دون الأثر" فقال:

(قلت: يمكن أن يقال في الفرق: إن الإدغام لما كان القارئ يحتاج إلى التَّحْفُظِ في التَّلْفُظِ بها من ظهور تكرارها، و (الأرض شقًا) [عبس: ٢٦]، فلخفة الفتحة بعد السكون؛ على أنه قد انفرد القاضي أبو العلاء عن ابن حبش عن السوسي بإدغامه، وتابعه الآدمي، عن صاحبيه؛ فخالفا سائر الرواة، والعمل على ما عليه الجمهور) (٢).

وإلى ما عليه العمل من الإظهار في موضعي: ( - ، )، و (نمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا) نص غير واحد من علماء الإقراء، وأئمة الأداء، فمن ذلك: قول الإمام أبي الحسن بن غلبون:

(١) شرح التيسير (ص ٢٦٥).

(٢) النشر (١/٢٣٠).

(فلا خلافٌ عن أبي عمروٍ في إظهار الضادَ فيهما) <sup>(١)</sup>، وقولُ الإمامِ الحِضْرَمِيِّ:

(فلا يدغمانِ بلا خلافٍ) <sup>(٢)</sup>.

ومحصّلُ القولِ في المسألة:

هو إظهارُ الضادِ عند جميع الحروف؛ إلا عند الشينِ في موضع:

( = > ) [النور: ٦٢] فإدغامه وجهًا واحدًا من الحرزِ وأصله، والإدغامُ

من زوائدِ النَّشْرِ <sup>(٣)</sup>.

٨- الإدغامُ في موضع: ( 6 7 ) [مريم: ٤].

جاءَ في جامعِ الإمامِ الدانيِّ قوله:

(وأما السّينُ: فكان يدغمُها في الزاي في قوله في كوّرت:

( 9 : < ) [آية: ٧] - لا غير -، وفي الشينِ: بخلافِ عنه في قوله في

مريم: ( 6 7 ) [آية: ٤] - لا غير -، روى الإدغامَ في ذلك عن اليزيديِّ ابنه عبد

الله، وبذلك قرأتُ، وعليه أكثر أهل الأداةِ عن اليزيديِّ، وعن شُجاع.

وبلغني عن ابن مجاهدٍ: أنّه كان يخيّرُ في ذلك بين الإظهارِ والإدغامِ، قال أحمدُ بن

نصرٍ: أخذهُ عليُّ ابنُ مجاهدٍ أوّلاً بالإظهارِ، وآخرًا بالإدغامِ.

فأمّا في قوله في يونسٍ: ( 0 1 2 3 ) [آية: ٤٤] فلا أعلمُ خلافًا في

إظهاره في نصِّ، ولا أداءً لخفةِ الفتحةِ <sup>(٤)</sup>.

(١) التذكرة (٧٩/١).

(٢) المفيد (ص ١١٨).

(٣) انظر: النشر (٢٣٠/١)، تحرير النشر للأزميري (ص ١٣٦).

(٤) (٤٤٤/١).

وأطلق الدانيُّ الخلافَ في حرفِ مريمَ في التَّيسيرِ؛ مع نصِّه على قراءته بالإدغام<sup>(١)</sup>.  
وصرَّح في الإدغام الكبير باختيار الإدغام، حيثُ قال:  
(وبالإدغام قرأتُ، وبه آخذُ)<sup>(٢)</sup>.

ومن خلال ما سبق؛ يتَّضح استنادُهُ في اختياره على:

١- ما تلقَّاه عن شيوخ الإقراء

٢- ما عليه عملُ أهل الأداء.

وعليه: فنقل الدانيُّ لوجه الإظهارِ كان حكايةً لا تلاوةً، وإنَّما استحسنه؛ لما بلغه  
عن ابن مجاهدٍ من التَّخيير بين الوجهين.

والوجهانِ في ( 6 7 ) منصوصٌ عليهما في كثيرٍ من كتب الفنِّ<sup>(٣)</sup>.

وقد تابع الإمام الشاطبيُّ ظاهر أصله في إطلاق الخلاف، حيثُ قال:

..... ومُدغمٌ له الرأسُ شيئاً باختلافٍ توَصَّلاً<sup>(٤)</sup>.

وضمَّنهما الإمامُ ابن الجزريُّ نشره<sup>(٥)</sup>، وعليه جرى عملٌ من بعده<sup>(٦)</sup>.

وقد نصَّ بعضُ متأخري أهل الأداء: على تقديم وجه الإدغام<sup>(٧)</sup>؛ لأنَّ رواية

(١) انظره: (ص ١٣٥).

(٢) (ص ١٤٨).

(٣) انظر - مثلاً -: التذكرة (١/٨٨-٨٩)، المصباح الزاهر (٢٥١)، المفيد (ص ١١٧)، بستان الهداية (١/١٩٢-١٩٣) وغيرها.

(٤) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٤٣).

(٥) انظره: (١/٢٢٩-٢٣٠).

(٦) انظر: القطر المصري للنشار (ص ١٩٣)، عيث النفع (ص ١٧٨).

(٧) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٢).

الإظهار؛ ليست من طرق التيسير.

واختار العلامة عليّ الضباع الاقتصار على وجه الإدغام من طريق الحرز وأصله،

فقال في شرحه:

(والإظهار له من طريق المطوعي عن ابن جرير عنه، والإدغام له من سائر طرقه، وعليه عول الداني؛ فهو الذي ينبغي الأخذ به من طرقنا) (١).

٨ - اختلاس الحرف المدغم من المتماثلين والمتقاربين إذا كان وقع قبله حرفٌ

ساكنٌ صحيحٌ.

لا يخلو ما قبل الحرف المدغم من: أن يكون محرّكاً، أو ساكناً.

فإن كان محرّكاً فلا كلام فيه، وإن كان ساكناً: فلا يخلو من أن يكون معتلاً، أو صحيحاً، فإن كان معتلاً، فإن الإدغام معه ممكنٌ حسنٌ؛ لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه:

(المد، والتوسط، والقصر) كجوازها في حال الوقف؛ إذ حكم المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وذلك نحو قوله:

(قَالَ لَهُمْ)، و ( | )، ولا فرق إذا انفتح ما قبل الواو والياء نحو:

( | )، و ( 7 6 )، والمدُّ أرجح من القصر، ولوقيل: باختيار المد في حرف المد، والتوسط في حرف اللين؛ لكان له وجهٌ (٢).

وأوضح الإمام الداني الحكم إذا كان الساكن حرفاً صحيحاً؛ فقال في جامعه:

(وقد كان ابن مجاهد لا يرى الإدغام في قوله: (دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً) [فصلت: ٢٨]؛ لأنَّ

(١) إرشاد المرید (ص ٣٩).

(٢) انظر: النشر (٢٣٤-٢٣٥).

السَّاكن قبل الدَّال فيه غيرُ حرفٍ مدٍّ ولينٍ؛ فامتنع الإدغامُ؛ لأنَّه يلتقي ساكنانِ معه في ذلك.

وكانَ غيرُ ابنِ مجاهدٍ من أهلِ الأداءِ يرى الإدغامَ فيه؛ لقوَّة حركة الدَّالِ، ولأنَّ الإشارةَ إليها متمكِّنةٌ، وبذلك قرأتُ، وبه كان يأخذُ ابنُ شنبوذٍ، وابنُ المنادي، وغيرهما من أهلِ الأداءِ.

ولا فرق بين هذا الحرفِ، وسائرِ ما تقدَّم من نظرائه مما قبل الدَّال فيه ساكنٌ غيرُ حرفٍ مدٍّ ولينٍ في امتناع الإدغامِ؛ لأجل السَّاكنينِ، وفي جوازِهِ؛ لقوَّة حركة الدَّالِ. وهذا الضَّرْب من المدغمِ عندَ أكثرِ النحويين والقراء ليس بإدغامٍ محضٍ؛ لسكونِ ما قبل المدغمِ فيه سكونًا جامدًا، وحقيقته عندهم:

أن يكون إخفاءً؛ لأنَّ الحركة في المخفأة لا تذهب رأسًا، وإنَّها يضعفُ الصَّوتُ بها، ولا أُتمَّ فخفَّ بعضُ الحفَّة، ويمنع من التقاء السَّاكنينِ.

وقد أجاز الإدغام الخالص في ذلك جماعةٌ منهم، وسوَّغوا التقاء السَّاكنينِ فيه، وذلك من حيث ورد السَّماع به عن العرب في نحو قوله: ( i h ) [البقرة: ١٨٥]، وكان الحرفان في الإدغام؛ لارتفاع اللسان بهما ارتفاعًا واحدةً بمنزلة حرفٍ واحدٍ متحرِّك، فكان السَّاكن الأوَّل لذلك قد ولي متحرِّكًا، وقد قرأتُ - أنا - بالمذهبتين جميعًا، والإخفاء أوجهٌ، وأكثرُ (١).

وقال في الإدغام الكبير:

(وكان ابن مجاهدٍ لا يرى الإدغام في قوله U: (دَارُ الخُلْدِ جَزَاءٌ) [فصلت: ٢٨]؛

(١) (١/٤٤٥-٤٤٦).

لأنَّ السَّاكنَ ليس بحرف مدٍّ، وكان ابنُ المُنَادِي، وابنُ شَبُوذٍ، وغيرهما يرون الإدغام فيه؛ لأنَّ كسرة الدَّالِ يشار إليها؛ فيصيرُ إخفاءً، وبذلك قرأتُ، وبه أخذُ<sup>(١)</sup>.

وجاء في التيسير قوله:

(وكان ابن مجاهد لا يرى الإدغام في الحرف الثاني؛ لأنَّ الساكن فيه غيرُ حرف مدٍّ ولين، وذلك وما أشبهه عند النحويين، والحذاق من المقرئين إخفاءً، وكذلك أخذ عليّ<sup>(٢)</sup>).

- والمراد بمصطلح الإخفاء - هنا -:

الرُّوم، وليس المرادُ به الإخفاء الحقيقي المذكور في باب النون الساكنة والتنوين. قال الإمام المالقي:

(يريدُ بالإخفاء: تضعيفُ الصَّوت بالحركة؛ حتى ينتقل عن التحقيق إلى الرُّوم؛ فلا يكون الإخفاء صحيحًا؛ لأنَّ بقاء بعض الحركة منع الإدغام، كتتحقيق الحركة، ويندفعُ بذلك التقاء الساكنين؛ فيكون تسميته إدغامًا على وجه المسامحة؛ لشبهه بالإدغام) -<sup>(٣)</sup>.

واستند الداني في اختياره وجه الإخفاء فيما قبله ساكنٌ صحيحٌ على:

١ - كثرة الآخذين به من أهل الأداء.

٢ - وقوته في العربيَّة؛ فعليه الحذاق من القرَّاء والنحويين.

(١) (ص ١٣٧).

(٢) (ص ١٣٧).

(٣) شرح التيسير (ص ٢٧٣-٢٧٤)، وانظر: شرح القصيدة الخاقانية (٢/٢٩٢).

وقد تبع الداني الشاطبي؛ فاختر وجه الإخفاء، فقال في لاميته الغراء:  
 وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَقَ مَفْصِلًا<sup>(١)</sup>.  
 وانتصر لذلك أكابر شراح القصيد، فمن ذلك قول الإمام السخاوي:  
 (فحقيقة الإدغام فيه راجعة إلى الإخفاء، والإخفاء بمنزلة التَّحْرِيكِ، وهو الوجه  
 عند أهل العربية)<sup>(٢)</sup>.

وفي إبراز المعاني لأبي شامة:

(أي: إدغام الحرف الذي قبله حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ عسيرٌ، أي: يعسر النطق به،  
 وتعرُّ الدلالة على صحته؛ لأنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين؛ لأنَّ الحرف المدغم لا  
 بد من تسكينه، وأمَّا ما قبله ساكنٌ صحيحٌ؛ فلا يتأتَّى إدغامه إلا بتحرك ما قبله، وإن  
 خفيت الحركة، فإن لم يحرك انحذف الحرف الذي تسكَّنه للإدغام، وأنت تظن أنه  
 مدغم، ودليل ذلك:

أنَّ العرب إذا أدغمت نحو ذلك في الكلمة الواحدة حرَّكت الساكن نحو:  
 استعدَّ، واستعفَّ، ولذلك لما أُجمع على إدغام الميم في مثلها في ( 65 ) [البقرة:  
 ٢٧١] كُسرت العين، وهي ساكنةٌ في غير هذا الموضع نحو:

(نعم العبد) فإذا ثبت أنَّ ذلك ممتنع الإدغام؛ لم يبق فيه إلا الإظهار، أو الروم،  
 وهو النطق ببعض الحركة، ويُعبَّر عنه بالاختلاس، وبالإخفاء، فهذه العبارات -  
 كلُّها - صحيحةٌ، والتعبير عنه بالإدغام تجوُّز، قال الجوهريُّ في: ( i h )

(١) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٥٦).

(٢) فتح الوصيد (٢/٢٥٦).

[البقرة: ١٨٥] إنَّما هو بحركةٍ مختلِسةٍ، ولا يجوزُ أن تكون الرَّاءُ الأولى ساكنةً؛ لأنَّ الهاءَ قبلها ساكنةٌ، فيؤدِّي إلى الجمع بين السَّاكنين في الوصلِ؛ من غير أن يكون قبلها حرف لينٍ، وهذا غيرُ موجودٍ في شيءٍ من لغاتِ العَرَبِ، وكذا (j i h g) [الحجر: ٩]، و (L KJ) [يونس: ٣٥]، و (يَخْصِمُونَ) [يس: ٤٩] وأشباهُ ذلك، قال: ولا معتبر بقول القراء: إنَّ هذا ونحوه مدغمٌ؛ لأنَّهم لا يحصِّلون هذا الباب<sup>(١)</sup>.

وجاء عند العلامة الجعبريِّ في كنز المعاني مانصُّه:

(وأجاب حدَّاق القراء بأنَّه ليس إدغامًا؛ بل إخفاءً، فاستحسنه من وقف عليه، وادَّعى كلَّ السَّبِق عليه، وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّه لا جائز أن يكون إخفاءُ الحركة؛ لأنَّ الحرف - حينئذٍ - يكون مختلِسا ظاهراً لا مدغمًا، ولا مخفي ك: (v) [البقرة: ٦٧]، ولا قارئاً به، ولا جائز أن يكون إخفاءُ الحرف؛ لأنَّه مقلوبٌ متَّصلٌ به تامُّ التَّشديد، وهذه حقيقةُ المدغمِ.

فتسميته إخفاءً؛ لا يقلب حقيقته، ولو فرضنا حقيقة الإخفاء؛ لا يندفع الإشكال؛ لأنَّ الحرف المخفي ساكن؛ كقول الجوهرى، والمانع لم يمنع من حيث وجود الإدغام؛ بل من حيث التقاء السَّاكنين، والأوَّل ساكنٌ صحيحٌ، وهذا موجودٌ في الإخفاء<sup>(٢)</sup>.

وقد علَّق النويريُّ في شرح الطيِّبة على كلام الجعبري - بعد أن أورده - فقال:  
(وأقولُ عنهم:

إنَّ قوله ليس بشيءٍ؛ لأنَّنا نختارُ من التَّرديد القسم الأوَّل.

(١) إبراز المعاني (ص ١٠١)، وانظر: اللآلي الفريدة (١/٢١٠-٢١١)، العقد النضيد (١/٥٥٩-٥٦٥)، كنز المعاني لشعلة (ص ٦٣) وغيرها.

(٢) (٤٩٢/١).

وأما قوله:

( لا قارئ به ) فقد قلنا: ممنوع، كيف؛ وهو طريقة أكثر المتأخرين، وليس مرادهم  
الأخيرين، وإنكاره للأول يدلُّ على أنه لم يطلع عليه، ولم يقرأ به؛ ولهذا لم ينصَّ في  
(النزهة) إلا على الإدغام، حيث قال:

وَإِنْ صَحَّ قَبْلَ السَّاكِنِ إِدْغَامُهُ اغْتَفِرَ لِعَارِضِهِ كَالْوَقْفِ أَوْ أَنْ يُقَدَّرَا  
وَمَنْ قَالَ إِخْفَاءً فغَيْرَ مُحَقِّقٍ إِذِ الْحَرْفُ مَقْلُوبٌ وَتَشْدِيدُهُ يُرَى  
ومعنى قوله:

(أو أن يقدرا) أن التقاء الساكنين اغتفر في الإدغام؛ إمَّا لأنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ، أَوْ  
أن التقاءهما تقديريٌّ؛ إذ المدغم غيرُ ملفوظ به تحقيقًا.  
وقد ظهر أن قول ابن جنِّي في الإدغام: (هو سهوٌ من القراء، وقصورٌ عن إدراكِ  
حقيقته) سهوٌ منه، وهذا المقام مما تنزلُ به الأقدام<sup>(١)</sup>.

ومجمع القول في المسألة:

أنَّ في الحرفِ المدغمِ إذا سبقه حرفٌ صحيحٌ ساكنٌ مذهبان صحيحان ثابتان:  
الأول: مذهبُ المتقدمين وهو: إلحاقه بما ليس قبله ساكنٌ صحيحٌ، فيجوز فيه  
الإدغامُ المحضُ.

ومما يدلُّ على أنَّ الإدغام الخالص هو مذهبُ القدماء، عدم ورود هذه المسألة في  
كثير من كتب القراءات الأصلية؛ فدَلَّ على عدم التفرقة عندهم في الحكم.  
الثاني: مذهبُ كثير من متأخري أهل الأداء: وهو اختلاسُ حركته، وعدم إدغامه

(١) شرح الطيبة للنويري (١/٣٥٢).

إدغامًا محضًا.

وقد أشار الإمام ابن الجزريّ إلى هذين المذهبين في موضعين من نشره، فالأول عند قوله:

( دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءٌ ) [فصلت: ٢٨] وقد رُوي إظهارُ هذا الحرف عن الدُّوريِّ من طريق ابن مجاهدٍ، وعن السُّوسي من طريق الخزاعيِّ؛ من أجل اجتماع الساكنين، والصَّحيح أنَّ الخلاف في ذلك هو: في الإخفاء والإدغام من كون الساكن قبله حرفًا صحيحًا - كما سيأتي التَّنبيه عليه آخر الباب -؛ إذ لا فرق بينه وبين غيره. وهذا مذهب المحقِّقين، وبه كان يأخذ ابن شنبوذٍ، وابنُ المنادي وغيره من المتقدِّمين، ومن بعدهم من المتأخِّرين، وبه قرأ الدانيُّ، وبه نأخذُ، وله نختارُ؛ لقوة الكسرة<sup>(١)</sup>.

وفي الموضع الثاني زاد في تجلية حكمه، فقال:

(وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً؛ فإنَّ الإدغام الصَّحيح معه يعسرُ؛ لكونه جمعَ بين ساكنين، أوَّلهما ليس بحرف علةٍ، فكان الآخذون فيه بالإدغام الصَّحيح قليلين؛ بل أكثرَ المحقِّقين من المتأخِّرين على الإخفاء، وهو الرُّوم المتقدِّم، ويعبر عنه بالاختلاس، وحملوا ما وقع من عبارة المتقدِّمين بالإدغام على المجاز، وكلاهما ثابتٌ صحيحٌ مأخوذٌ به، والإدغام الصَّحيح هو الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء، والنُّصوص مجمعةٌ عليه، وخصَّ بعضهم هذا النوع منه بالإظهار، وإن لم يرد الرُّوم فقد أبعده<sup>(٢)</sup>.

وظاهرٌ من قولِ ابن الجزريِّ ميله إلى تقديم وجه الرُّوم على الإدغام المحض، وهو

(١) (١/٢٢٨-٢٢٩).

(٢) المصدر السابق (١/٢٣٥) بتصرف يسير.

ما أشار إليه - أيضًا - في طيبته بقوله:

..... وَالصَّحِيحُ قَلٌّ إِدْغَامُهُ لِلْعُسْرِ وَالْإِخْفَا أَجَلٌ<sup>(١)</sup>.

فقوله: (أَجَلٌ) أي: أقوى حجة<sup>(٢)</sup>.

واختار العلامة الصفاقسي وجه الإدغام المحض، حيث قال:

( وقد اضطرب فيه العلماء اضطرابًا كثيرًا، فلنصدع بالحق، ونترك التّطويل بجلب الأقاويل، فنقول: الذي قرأ به الإدغام المحض، وهو الحق - الذي - لا مريّة فيه، والصّحيح الذي قامت عليه الأدلّة، وقال المحقق: إنه الصّحيح الثابت عند قدماء الأئمة من أهل الأداء...، وقد انتصر له جماعة من العلماء، وعليه جرى عمل المحققين من شيوخنا، وشيوخهم مشرقًا ومغربًا)<sup>(٣)</sup>.

ووافقه عليه العلامة محمّد أمين أفندي في عمدة الخللان، ونصّه:

( فالواجبُ على كل طالبٍ مستعدٍّ أن يجهد كلَّ الجهدِ بالرياضة القويّة، وأن لا يتكاسلَ في تمرّن إجراء الإدغام الكامل؛ لمكانه عقلاً ونقلاً عند علماء العربيّة السّويّة، وهذا هو الأخذُ بالعزيمة عند القدماء من الأئمة)<sup>(٤)</sup>.

والوجهان صحيحان ثابتان معمولٌ بهما؛ لكنّ الأولى تقديمٌ وجه الاختلاس في الأداء؛ لاختيار المحققين له، وعلى رأسهم الإمامان الدائي وابن الجزري.

(١) (بيت رقم: ١٤١).

(٢) شرح الطيبة لابن الناظم (ص ٧٢).

(٣) غيث النفع (ص ٥٤).

(٤) (ص ٣٤).

٩ - حصر إدغام الدال إذا كانت مفتوحةً، وسكن ما قبلها في موضعي:

( مَاكَادَ تَزِيغ ) [التوبة: ١١٧]، وَ ( e f ) [النحل: ٩١] .

لم يقع في القرآن دالان من كلمتين، وهي تدغم في عشرة أحرف، جمعها الإمام الشاطبي في أوائل كلم من قوله:

وللدال كلم تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَا شَدًّا ضَفَا ثَمَّ زُهْدٌ صُدْقِهِ ظَاهِرٌ جَلًّا<sup>(١)</sup> .

والعلة في إدغام الدال في هذه الأحرف العشرة، هي:

التقارب؛ لأن مخرج الدال من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا<sup>(٢)</sup> .

ورأى الإمام السخاوي أن علة التقارب وقعت في غير حرف الجيم، حيث قال:

(وأما الجيم فبخلاف ذلك؛ لأنني قد ذكرت أنها تخرج من وسط اللسان، وإنما

أدغمت فيها الدال مع عدم التقارب؛ لاتفاقهما في الجهر)<sup>(٣)</sup> .

والعمدة في ذلك على الأثر؛ وذكر علة الإدغام للتقريب.

قال السمين الحلبي في ذلك:

(وهذه - كلها - تمرينات للطالب؛ وإلا فالاعتماد على الرواية في ذلك)<sup>(٤)</sup> .

وقد أوضح الإمام الداني بإسهاب في الإدغام الكبير<sup>(٥)</sup>، والتيسير<sup>(٦)</sup>،

(١) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٤٤).

(٢) انظر: اللآلي الفريدة (١/١٩٥-١٩٦).

(٣) فتح الوصيد (٢/٢٤٥).

(٤) العقد النضيد (١/٥١٠).

(٥) انظره: (ص ١٣٥-١٣٨).

(٦) انظره: (ص ١٣٥-١٣٧).

والتَّهذِيبُ<sup>(١)</sup> الحروفَ المدغمة في الدَّال.

ومحصّل القول:

أنَّ الدَّالَ المتحرّكة تُدغم إذا تحرّك ما قبلها، ولا يُنظر إلى حرّكتها في خمسة أحرفٍ:  
 (التَّاء، والدَّال، والسَّين، والثَّين، والصَّاد)، فإذا سَكَن ما قبلها، وكانت الدَّال  
 مضمومةً، أو مكسورةً؛ فإنَّها تُدغم في تسعة أحرفٍ، هي:  
 (الدَّال، والتَّاء، والظَّاء، والثَّاء، والزَّاي، والسَّين، والصَّاد، والضَّاد، والجيم)، فإذا  
 سَكَن ما قبلها، وكانت الدَّال مفتوحةً؛ لم تدغم إلَّا في حرفِ التَّاء دون غيره.  
 وإلى ذلك أشارَ الإمام الدانيُّ بقوله في الجامع:  
 (فإن تحرّكت الدَّال بالفتح، وسَكَن ما قبلها؛ لم يدغمها في الحروف المتقدِّمة؛ لخفة  
 الفتحة والسَّاكن؛ وذلك نحو قوله:

( < ; ) [النساء: ١٦٣]، و ( ~ شُكُورًا ) [الفرقان: ٦٢]، و ( m

( n [المائدة: ١٢] وما أشبهه؛ إلّا مع التَّاء وحدها في موضعين - لا غير -:

في التَّوبَةِ: ( مَا كَادَ تَزِيغ ) [آية: ١١٧]، وفي النَّحْلِ: ( f e ) [آية:

٩١] فإنَّه أدغم الدَّال في التَّاء فيهما - خاصَّة -؛ لكونهما من مخرجٍ واحدٍ، فكأنَّهما  
 متماثلان، والإدغامُ في الحرفِ الذي في التَّوبَةِ أقوى؛ لأنَّ السَّاكن فيه ألفٌ، وهي في نيَّة  
 حركةٌ.

وقد اختلف أصحابُ اليزيديِّ - عنه - في خمسة أحرفٍ من هذا الضَّرب:

فروى القاسمُ بن عبد الوارثٍ عن أبي عمرٍ عنه عن أبي عمرو: أنَّه أدغم ( ;

(١) انظره: (ص ٨٧).

< في النساء [آية: ١٦٣]، و ( N M ) [ص: ٣٠]، وروى هارون، وأبو عبد الرحمن عنه عن أبي عمرو: أنه أدغم: ( ' ) ( ) في ص [آية: ١٧]، وروى محمد بن سعدان، وأحمد بن جبير عنه عن أبي عمرو:

أنه أدغم ( م ) [آل عمران: ٨٢] - حسب-، و ( | } ~ ) [هود: ١٠] وليس العمل على ما روياءه في ذلك؛ على أن ابن المنادي روى أداءً عن اليزيدي، وعن ابن غالب عن شجاع جميع ذلك بالإدغام، وزاد حرفاً سادساً، وهو قوله: ( دَاوُدُ شُكْرًا ) [سبأ: ١٣]، وقياسه ( ~ شُكُورًا ) [الفرقان: ٦٢]، وبالإظهار قرأت - ذلك كله - من الطريقتين<sup>(١)</sup>.

و يتبين - مما سبق - أن اعتماد الداني في اختياره قائم على الرواية، والدراية، وتمثل ذلك في:

- ١- الأخذ بما قرأ به على شيوخه.
  - ٢- موافقة أهل الأداء في عملهم. وقد جاء في الإدغام الكبير قوله: ( ولا أعلم خلافاً عنه من جهة نص، ولا أداءً في ذلك )<sup>(٢)</sup>.
  - ٣- الاعتضاد بوجوه العربية.
- وعلى ذلك جرى العمل عند أهل الأداء، وأئمة الإقراء<sup>(٣)</sup>.

(١) (١/٤٤٦-٤٤٨) بتصرف يسير.

(٢) (ص١٣٨).

(٣) انظر - مثلاً -: إدغام القراء (ص ١٥-١٧)، التذكرة (١/٨٧-٨٨)، المبهج (ص ١١٠)، بستان الهداة (١/١٨٩-١٩٠)، القطر المصري (ص ١٩١).

١٠ - إدغام التاء في التاء في موضعي:

(وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ) [البقرة: ٨٣]، وَ ( \ ) ( ^ ) [الجمعة: ٥].

تدغمُ التاءُ في مثلها؛ إذا سكن ما قبلها، أو تحرك بأيِّ حركةٍ - سواءً كانت هذه التاءُ أصليَّةً، أو تنقلبُ هاء في الوقفِ -، نحو قوله:

( F E ) [الأنعام: ٦١]، وَ (الشَّوْكَةُ تَكُونُ) [الأنفال: ٧].

وهي تدغمُ في عشرةٍ أحرفٍ من المتقارب؛ إذا سكن ما قبلها، أو تحرك، وهذه الأحرفُ هي:

(التاء، والجيم، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وهي ذاتها التي تدغم فيها الدال سوى التاء؛ لأنَّ إدغام التاء في التاء من باب المثلين<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف أهل الأداء في إدغام، وإظهار التاء في موضعي:

(وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ) [البقرة: ٨٣]، وَ ( \ ) ( ^ ) [الجمعة: ٥].

وإلى ذلك أشار الإمام الداني في الجامع بقوله:

(وقد اختلف عن اليزيدي في موضعين من ذلك:

أحدهما في البقرة: (وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ) [آية: ٨٣]، والثاني في الجمعة: ( \ )

[آية: ٥] فروى - عنه - ابنُ جُبَيْرٍ، ومحمد بن رومي، والقاسم بن عبد

الوارث عن أبي عمر عنه الإدغام فيهما؛ لأجل التقارب، وبذلك قرأتُ.

وروى ابنُ اليزيدي عنه الإظهار فيهما؛ لخفة الألف والفتحة، وهو اختيارُ ابن

(١) انظر: الروضة (٣٢١/١-٣٢٢)، المستنير (٤١٧/١-٤١٨)، النجوم الزاهرة (٢٤٣/١) وغيرها.

مجاهد وأصحابه) (١).

وقد نصَّ في التيسير على قراءته بالوجهين، فقال:

(فأمَّا قوله: (وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ) [البقرة: ٨٣]، وَ ( ^ ) [الجمعة: ٥] فابنُ مجاهدٍ لا يرى إدغامه؛ لحقَّة الفتحة؛ وقرأته بالوجهين) (٢).

- قال الإمام المالقيُّ في شرحه:

(فأفرد الضمير، وهو يعني الحرفين، وكأنه أعاد الضمير على ما ذكر، ولو ثناه في الموضوعين؛ لكان أحسن) - (٣).

وصرَّح في الإدغام الكبير باختيار الإدغام في الموضوعين، ونصَّه:

(فأمَّا قوله في البقرة: (وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ) [آية: ٨٣]، وفي الجمعة: ( ^ ) [آية: ٥] فروى - عنه - أحمد بن جبير، ومحمد بن رومي عن اليزيدي، والقاسم بن عبد الوارث عن أبي عمر عن اليزيدي عنه إدغام التاء في الثاء في ذلك؛ من أجل التقارب، وبه كان يأخذ ابن شنبوذ، وابن المنادي، والداجوني، وبذلك قرأت، وبه آخذ) (٤).

وبه جزم في التهذيب (٥).

(١) (١/٤٤٨-٤٤٩)، وفي نسخ الجامع المطبوعة كلها (فروى عنه ابن جبير، ومحمد بن رومي، والقاسم بن عبد الوارث عن أبي عمرو عنه الإدغام فيهما). ولا شك أنه خطأ، والصواب: (عن أبي عمر عنه) أي: عن أبي عمر الدوري، وهو الذي تستقيم به العبارة.

(٢) (ص ١٣٨).

(٣) شرح التيسير (ص ٢٧٨).

(٤) (ص ١٤٢).

(٥) انظره: (ص ٨٦).

واختيار الإمام الداني للإدغام قائم على:

تصدير الوجه الأقوى روايةً، فجُلَّ النقلة عن اليزيدي عليه، كما أن الداني يُقدِّم روايته عن شيخه أبي الفتح على غيرها، ويعتمد عليها أكثر، وفي ذلك يقول:  
(وكان شيخنا أبو الفتح - رحمه الله - من أضبط الناس له، وأعرفهم بجليته، وخفيته، ومطرده، وشاذّه، وكان قد قرأ به القرآن - كلاً - من هذه الطرق المذكورة، وغيرها على جماعة من شيوخه) (١).

ولم يقرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون بوجه الإدغام فيهما؛ بقرينة قول ابن غلبون في التذكرة:

(والمأخوذ به الإظهار في الموضعين؛ لحنفة الفتحة مع حنفة الألف قبلها) (٢).

وأما التوفيق بين ما نص عليه الداني في التيسير من أنه قرأه بالوجهين، وبين ما نص عليه في الجامع، والإدغام الكبير من أنه قرأه بالإدغام:

فالظاهر أنه اقتصر في كتابي الجامع، والإدغام الكبير على ما أخذه عن شيوخه تلاوةً وقراءةً، أمّا وجه الإظهار - الذي - رواه أولاد اليزيدي عن أبيهم، فإن الداني أخذه عن شيوخه روايةً وأداءً، ولم يسند الداني في الجامع طريق أولاد اليزيدي عن أبيهم قراءةً (٣).

(١) الإدغام الكبير (ص ٧٥).

(٢) (١٨٥/١).

(٣) انظر: الجامع (١/٣١٨-٣٣٠).

وممن نصَّ على اختيار الإظهارِ فيهما من أئمة الفنِّ:

ابنُ شريح<sup>(١)</sup>، و أبو الحسن بن غلبون<sup>(٢)</sup>.

وأطلق الإمام الشاطبيُّ الخلافَ في هذين الموضوعين؛ تبعاً للأصل<sup>(٣)</sup>،

وصحَّحهما المحقق ابنُ الجزريِّ في نشره<sup>(٤)</sup>، وعلى الأخذِ بهما جرى العملُ<sup>(٥)</sup>.

ووجه الإدغام: هو المقدم في الأداء، قال الإمام الجعبريُّ:

(والأشهرُ إدغام الأولين)<sup>(٦)</sup>، وقال العلامة عمدة الخلان:

(واختلف من تلك المواضع في:

(الزَّكوةُ ثُمَّ) [البقرة: ٨٣]، و ( ^ ) [الجمعة: ٥] بتقديم وجه الإدغام أداءً

على وجه الإظهار؛ كما وصل إلينا عن الجهابذة الكبار)<sup>(٧)</sup>، ونصَّ على ذلك ابنُ

يالوشة في رسالته<sup>(٨)</sup>.

١١ - الإظهارُ في موضعي: (وَأَتَتْ ذَا الْقُرْبَى) [الإسراء: ٢٦]، و (إِذَا الْقُرْبَى)

[الروم: ٣٨].

اختلف أهل الأداء في حكم هذين الموضوعين، وإليه أشار الإمام الدانيُّ بقوله في

الجامع:

(١) انظر: شرح التيسير (ص ٢٧٨).

(٢) انظره: (١/٨٥).

(٣) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ١٤٦-١٤٧).

(٤) انظره: (١/٢٢٥-٢٢٦).

(٥) انظر: غيث النفع (ص ٤٥، ص ٢٨٥).

(٦) كنز المعاني للجعبري (١/٤٧٤).

(٧) (ص ١٨)، و انظره: - أيضاً - (ص ٥٨-٥٩).

(٨) انظره: (ص ٢١٧، ٢٢٧).

(فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي سَبْحَانَ [آيَةَ: ٢٦] ، وَالرُّومِ [آيَةَ: ٣٨] ( وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ ) :  
فابنُ مجاهدٍ، وابنُ المنادي: لا يريانِ الإدغامَ فيه؛ لقلَّةِ حروفِ الكلمةِ، واعتلالِ  
آخرها.

وأبو الحسنِ ابنِ شنبوذٍ، وأبو بكرِ الداجونيُّ، وغيرُهما من أهلِ الأداءِ: يرون  
الإدغامَ؛ لقوَّةِ كسرةِ التَّاءِ، وبالوجهينِ قرأتهُ<sup>(١)</sup>.  
وذكر في التيسيرِ قريباً منه<sup>(٢)</sup>.

وصرَّحَ الإدغامَ الكبيرِ باختيارِ وجهِ الإظهارِ؛ فقال:  
(وبالوجهينِ قرأتهُ، والإظهارُ أوجه)<sup>(٣)</sup>.  
وبه قطعَ في التهذيبِ، ونصُّه:

(ولم يُدغمِ التَّاءَ في قوله U: ( وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَى )؛ لما تقدَّم في أوَّلِ البابِ في الحرفِ  
المعتلِّ)<sup>(٤)</sup>.

وجليُّ استنادُ الدانيِّ في اختياره علي:  
المرجعُ اللغويُّ.

وقد كانَ الإمامُ ابنُ مجاهدٍ ممن يأخذُ بالإدغامِ فيهما، ثمَّ مالَ إلى الإظهارِ، أوضحَ  
ذلكَ الدانيُّ بقوله:

(وحدَّثنا أبو الفتح - شيخنا - قال: ثنا عبد الباقي بن الحسن، قال: ثنا زيد بن علي:

(١) (١/٤٥٠).

(٢) انظره: (ص ١٣٨).

(٣) (ص ١٤٦).

(٤) (ص ٨٦-٨٧) بتصرف يسير.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ مَجَاهِدٍ يُقْرَأُ فِي سَنَةِ ثَلَاثِمِائَةٍ ( 2 3 ) [النساء: ١٠٢]، وَجَمِيعَ مَا كَانَ مِنَ الْمُنْقُوصِ بِالْإِدْغَامِ؛ لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَسْتَثْنِهِ، ثُمَّ رَجَعَ أَبُو بَكْرٍ فِي آخِرِ عَمْرِهِ عَنِ الْإِدْغَامِ فَأَظْهَرَ، وَاعْتَلَّ بِمَا سَقَطَ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو:  
وَبِذَلِكَ حَدَّثَنَا عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ فِي كِتَابِ "السَّبْعَةِ" لَهُ، وَهُوَ الَّذِي دَوَّنَ فِي كِتَابِ "قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو" (١).

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى اخْتِيَارِ وَجْهِ الْإِظْهَارِ مِنْ أُمَّةِ الْفَنِّ:

الإمامُ ابنُ شَرِيحٍ (٢)، وَالْإِمَامُ الْعَمَّانِيُّ (٣).

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى اخْتِيَارِ وَجْهِ الْإِدْغَامِ:

أَبُو الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ (٤)، وَالْحَضْرَمِيُّ (٥).

وَأَطْلَقَ الْخُلَافَ الشَّاطِبِيُّ فِي لَامِيَّتِهِ الْغَرَاءَ (٦)، وَكَثِيرٌ مِنْ شُيُوخِ الْإِقْرَاءِ (٧).

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ:

(وَاخْتُلِفَ فِي: ( وَءَاتِذَا الْقُرْبَى ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ؛ لِكُونِهِمَا مِنَ الْمَجْزُومِ، أَوْ مِمَّا حَكَمَهُ

حُكْمَ الْمَجْزُومِ، فَكَانَ ابْنُ مَجَاهِدٍ، وَأَصْحَابُهُ، وَابْنُ الْمُنَادِيِّ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ:

يَأْخُذُونَهُ بِالْإِظْهَارِ؛ مِنْ أَجْلِ النَّقْصِ، وَقَلَّةِ الْحُرُوفِ.

(١) الإِدْغَامُ الْكَبِيرُ (ص ١٤١-١٤٢)، وَانظُرْ: الْجَامِعُ (١/٤٤٨).

(٢) انظُرْ: شَرْحُ التَّيْسِيرِ (ص ٢٧٦).

(٣) انظُرْ: الْكِتَابُ الْأَوْسَطُ (ص ١٠٢).

(٤) انظُرْ: التَّذَكُّرَةُ (١/٨٦).

(٥) انظُرْ: الْمَفِيدُ (ص ١١٣).

(٦) انظُرْ: مَتْنُ الشَّاطِبِيِّ (بَيْتِ رَقْمِ: ١٤٦-١٤٧).

(٧) انظُرْ - مِثْلًا -: التَّلْخِيسُ لِلطَّبْرِيِّ (ص ٣١٣)، الْإِقْنَاعُ (١/٢٠٧)، بَسْتَانُ الْهَدَاةِ (١/١٩٢).

وكان ابن شنبوذ وأصحابه، وأبوبكر الداجوني، ومن تبعهم يأخذونه بالإدغام؛ للتقارب، وقوة الكسر، وبالوجهين قرأ الداني، وبهما أخذ الشاطبي، وأكثر المقرئين<sup>(١)</sup>.  
وقد نص العلامة الجعبري على أن وجه الإظهار في هذا الموضع أشهر<sup>(٢)</sup>.  
وجاء في شرح الطيبة للنويري:

(والمشهورُ الاعتدادُ به في المتقارِبين، وأجرى الوجهين في غيره)<sup>(٣)</sup>.  
أي: الاعتدادُ بالجزمِ مانعاً للإدغام.

واختار جمع من المتأخرين: تقديم وجه الإدغام، وعليه أكثر المسالك الأدائية<sup>(٤)</sup>.  
١٢ - عدمُ الاعتدادِ بالإدغامِ مانعاً للإمالة.

هذه المسألة أوردها الإمام الداني في باب الإدغام، وتبعه الإمام الشاطبي في ذلك، قال أبوشامة المقدسي معلقاً على ذلك:

(وهذه مسألة من مسائل الإمالة، فبابها أليق من باب الإدغام)<sup>(٥)</sup>.

وأوردها الإمام ابن الجزري في باب الفتح والإمالة وبين اللفظين، وأشار إليها في باب الإدغام بإيجاز<sup>(٦)</sup>.

وقد اختلف أهل الأداء في حكم إمالة الألف التي قبل الرء المدغمة في مثلها، أو

في اللام، نحو قوله U: (الْأَبْرَارِ ﴿١١٣﴾ رَبَّنَا) [آل عمران: ١٩٣ - ١٩٤]، وَ ( ) ج ك

(١) النشر (١/٢٢٦).

(٢) انظر: كنز المعاني (١/٤٧٤).

(٣) انظره: (١/٣٢٧).

(٤) انظر: عمدة الخلان (ص ٢٨٧)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٤، ٢٢١).

(٥) إبراز المعاني (ص ٩٩ - ١٠٠).

(٦) انظر: النشر (١/٢٣٥).

(١) [المطففين: ١٨].

والخلافُ دائرٌ بين الفتحِ والإمالةِ في حال الإدغامِ المحضِ، أمّا في حال الرَّومِ؛ فلا خلافٍ في الإمالةِ.

قال الإمام الملقبي في بيان ذلك:

(واعلم: أن هذا التعليل إنما يُحتاج إليه؛ إذا حُقق الإدغام، فأما إن قرئَ بالرَّومِ؛ فلا يكونُ الإدغامُ صحيحًا، ولا تكون الكسرةُ زائلةً؛ بل يضعفُ الصَّوتُ بهَا، ولا تذهبُ رأسًا) (١).

وقد أشارَ الإمام الدائيُّ إلى حكم إمالة الألف التي قبلَ الرّاءِ المدغمةِ في مثلها، أو في اللّام بقوله في الجامع:

(فبعضهم لا يرى إمالتها؛ لذهابِ الجالبِ لها في ذلك، وهي الكسرةُ بالإدغام، وهذا مذهبُ أبي الحسن أحمدَ بن جعفرَ بن المنادي، وأبي بكرٍ أحمدَ بن نصرٍ الشذائيِّ، وأبي بكرٍ محمَّد بن عبد الله بن أخته، وأبي عليٍّ الحسين بن حبشٍ وغيرهم.

ورأى الآخرونَ - وهم الأكثرُ - إمالتها؛ لجهتين:

إحداهما: الإعلامُ والإشعارُ بأنّها تمالُ مع غير الإدغام، وعند الانفصالِ.

والثانية: أن الجالبَ لإمالتها لا يذهبُ رأسًا؛ بل يُنوى ويُراد بالإشارةِ إليه على مذهبه، فهو غيرُ معدومٍ، وإذا كان كذلكَ لزم إمالتها لأجله، وأن يظهرَ تمام الصَّوتِ محققَ اللَّفظِ، هذا مع كون التَّسكينِ للحَرْفِ المدغمِ عارضًا بمنزلةِ كَوْنِ تسكينه للوقفِ؛ إذ قد لا يُدغم، ولا يُوقف عليه، والعارض لا يعتدُّ به، ولا تُغيَّر له الأصولُ،

(١) شرح التيسير (ص ٢٨٣).

وهذا مذهبُ أبي العباس أحمدَ بن يحيى ثعلب، وأبي بكر بن مجاهدٍ، وسائر أصحابهما، وبذلك قرأتُ، وهو القياسُ) (١).

وأوردَ في الإدغام الكبير كلاماً قريباً مما سبق (٢)، واختزلَ الكلامَ في التيسير بقوله:  
(والإمالة باقيةٌ مع الإدغام؛ لكونه عارضاً) (٣).

واختيارُ الدانيِّ بقاءَ الإمالةِ مع الإدغام قائمٌ على:  
الأثر، والنظر.

فأمَّا الأثرُ: فتمثَّل بالأخذِ بما قرأ به، وما عليه جُلُّ أهلِ الأداء.

وأما النظرُ: فهو القياسُ، وقد توفَّر موجبُ الإمالةِ في الكلمةِ، فالكسرةُ باقيةٌ في  
الراءِ، وهي سببُ الإمالةِ للألفِ، والفتحةُ التي قبلَ الراءِ، والإدغامُ أمرٌ عارضٌ، ولا  
تُغيَّر الأصولُ بالعوارضُ، فلا وجهَ لمنعها.

وإلى ذلك أشار الإمام الشاطبيُّ بقوله:

وَلَا يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ      إِمَالَةٌ كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلًا (٤).

قالَ الإمامُ أبو شامةٍ في شرحه:

(أثقالاً أي: ثقيلاً، وهو حالٌ من الإدغام، يُريد بالثقل التَّشديدَ الحاصلَ بالإدغام،

ولم يردْ أنه أثقلَ لفظاً من الإظهارِ؛ لأنَّه ما أدغم؛ إلا طلباً للخفَّةِ) (٥).

وهذا الوجهُ المقروءُ به من طريق الحرزِ وأصله، وعليه الأكثرونَ من أهلِ الأداء.

(١) (٤٥٢/١).

(٢) انظره: (ص ١٦٠-١٦٢).

(٣) (ص ١٤٠).

(٤) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٥٤).

(٥) إبراز المعاني (ص ٩٩).

قال الإمام ابنُ الجزريِّ:

(وهذا مذهبُ الأكثرين من أهل الأداء، واختيار جماعة المحققين، وهو الذي عليه العملُ من عامَّة المقرئين، وهو الذي لم يذكرْ أكثر المؤلفينِ سِواه - كصاحب التيسير، والشَّاطبية، و التَّلخيصين، والهادي، والهداية، والعنوان، والتَّذكرة، والإرشادين، وابن مهران، والداني، والهدلي، وأبي العزِّ، وغيرهم) (١).

وأما وجهُ الاعتدادِ بالإدغامِ مانعاً للإمالة:

فقد أخذَ به بعضُ أهل الأداء، وصحَّحه الإمامُ ابنُ الجزريِّ، حيثُ قال:

(وكلا الوجهين صحيحانِ عن السوسيّ نصًّا وأداءً، وقرأنا بهما من روايته، وقطعَ بهما له صاحب المبهج، وغيره، وقطعَ له بالفتح - فقط - الحافظ أبو العلاء الهمدانيُّ في غايته، وغيره والأصحُّ أنَّ ذلكَ مخصوصٌ به من طريق ابن جرير، ومأخوذٌ به من طريق ابن حبشٍ كما نصَّ عليه في المستنير، وفي التجريد، وابن فارسٍ في جامعهِ، وغيرهم) (٢).

١٣ - عدمُ إدغامِ النُّونِ في اللَّامِ، والرَّاءِ إذا سكن ما قبلها؛ إلا ما كانَ من لفظِ (نحن).

تُدغمُ النُّونُ إذا تحرَّك ما قبلها في الرَّاءِ واللَّامِ، ففي الرَّاءِ في خمسةِ مواضع، نحو قوله:

( X W ) [الأعراف: ١٦٧]، وَ ( O N ) [الطور: ٣٧]، وفي اللَّامِ في ثلاثة

(١) النشر (٥٥/٢).

(٢) النشر (٥٥/٢).

وستون موضعاً، نحو قوله: ( ~ لَكَ ) [البقرة: ٥٥]، و ( q p ) [آل عمران: ١٤].

فإن سَكَنَ ما قبلها؛ لم يُدغم منها إلا ما كان من لفظ (نحن) -خاصةً-، وجملته عشرة مواضع<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الإمام الداني إلى هذا الحكم بقوله في الجامع:

(فإن سَكَنَ ما قبل النون؛ لم يُدغمها فيهما بأيّ حركة تحرّكت من فتح، أو كسر، أو ضم؛ اكتفاءً بخفة الساكن عن خفة الإدغام، وذلك نحو قوله:

(وتكون لكم) [يونس: ٧٨]، و (QP O) [آل عمران: ١٣]، و (DC) [البقرة: ٥١]، و (يخافون ربهم) [النحل: ٥٠]، و (ويرجون رحمته) [الإسراء: ٥٧]، و (43) [البقرة: ١٢٨]، و (بإذن ربهم) [إبراهيم: ٢٣]، وما أشبهه؛ إلا أصلاً مطرداً من ذلك، وهو ما جاء من لفظ:

(نحن) -خاصةً-؛ كقوله: (DCB) [الأعراف: ١٣٢]، و (وما نحن لكم) [يونس: ٧٨]، وما أشبهه، وذلك -عندي- للزوم حركتها، وامتناعها من الانتقال عن الضم إلى غيره، وليس ما عداها كذلك.

روى الإدغام في ذلك منصوباً عن اليزيديّ ابنه، والسوسيّ، وخالفهم ابن جبير: فروى عن اليزيديّ الإظهار، وكان محمّد بن غالب يروى عن شجاع: إدغام النون إذا سَكَنَ ما قبلها في اللام -حيث وقعت- كرواية العباس بن الفضل، وأحمد بن موسى،

(١) انظر: التبصرة لابن فارس (ص ٨٦)، شرح التيسير (ص ٢٨٦-٢٨٧)، النشر (٢٣١/١) وغيرها.

ومعاذ بن معاذ، وعلي بن نصر عن أبي عمرو - فيما ذكر - محمد بن موسى عنهم، وعن اليزيدي - أيضاً - .

واستثنى ابن غالب من ذلك حرفاً واحداً، وهو قوله: ( 6 7 8 ) [الطلاق: ٦] فرواه عن شجاع مظهرًا، وبما قدمته أو لا قرأت من الطريقتين، وعلى ذلك أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

فاتضح من قول الداني السابق:

عدم أخذه برواية من حكى إظهار النون عند اللام إذا سکن ما قبلها، وهو ما أكده الإدغام الكبير بقوله:  
(وعلى الإدغام العمل، وبه الأخذ)<sup>(٢)</sup>.

والإدغام هو مذهب شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد؛ بدليل ما جاء في تذكرة أبي الحسن بن غلبون:

(فإن سکن ما قبل النون، وكانت نون (نحن) أدغمها في اللام بلا اختلاف عنه، وأما مارواه ابن جبیر عن اليزيدي عن أبي عمرو: أنه أظهرها في قوله: (وَمَحْنُ لَهُ) [البقرة: ١٣٣] فليس العمل عليه، وإن كانت غير نون (نحن) ففي إدغامها عند اللام، والرأ اختلاف عنه، فروى عباس، وأحمد بن موسى، ومعاذ بن معاذ، وعلي بن نصر، عن أبي عمرو الإدغام، وروى اليزيدي الإظهار، والأشهر رواية اليزيدي)<sup>(٣)</sup>.

وعمدة الداني في اختياره عدم إدغام النون في اللام، والرأ إذا سکن ما قبلها؛ إلا ما

(١) (١/٤٥٤-٤٥٥).

(٢) (ص ١٥٣).

(٣) (١/٨٣-٨٣) بتصرف يسير، وانظر: الكتاب الأوسط (ص ١٠١)، والمفيد (ص ١١١).

كَانَ مِنْ لَفْظِ (نَحْنُ) هِيَ:

١- الأخذُ بِمَا قَرَأَ بِهِ.

٢- متابعَةُ المنصوصِ عَلَيْهِ.

٣- موافقةُ عملِ أَهْلِ الأَدَاءِ.

وهذا هو المأخوذُ بِهِ، قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النَّشْرِ:

(هو المعوَّلُ عَلَيْهِ، والمأخوذُ بِهِ مِنْ طُرُقِ كِتَابِنَا) <sup>(١)</sup>

١٤ - إظهارُ الميمِ عِنْدَ الباءِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا.

تدغمُ الميمُ فِي مِثْلِهَا؛ إِذَا تَحَرَّكَ، أَوْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا، وَتَدغَمُ فِي الباءِ؛ إِذَا تَحَرَّكَ مَا

قَبْلَهَا، فَتُخْفَى بَغْنَةً، نَحْوَ قَوْلِهِ:

( : ; ) [البقرة: ١١٣]، وَ ( / ) [الأنعام: ٥٣].

وَجُمْلَةُ هَذَا النِّوعِ فِي القُرْآنِ ثَمَانِيَةٌ وَسَبْعُونَ مَوْضِعًا - فِي عَدِّ الدَانِيِّ، وَابْنِ الجَزْرِيِّ،

وَعَدَّهَا المَالْقِيَّ تِسْعَةً وَسَبْعُونَ مَوْضِعًا <sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا؛ وَجِبَ إِظْهَارُهَا، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الإِمَامُ الدَانِيُّ فِي الجَامِعِ

بِقَوْلِهِ:

(فَإِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا؛ لَمْ يَخْفَها اِكْتِفَاءً بِخَفَّةِ السَّاكِنِ مِنْ خَفَّةِ الإِخْفَاءِ، وَذَلِكَ نَحْوَ

قَوْلِهِ: ( Z Y X W ) [البقرة: ١٩٤]، وَ ( . , ) [الفرقان: ٤٤]، وَ ( X

Y ) [البقرة: ١٣٢]، وَ (إِبْرَاهِيمَ © ) [هود: ٦٩]، وَ ( K J ) [البقرة:

(١) (١/٢٣١-٢٣٢) بتصرف.

(٢) انظر: الإدغام الكبير (ص ١٨٠)، شرح التيسير (ص ٢٨٨-٢٨٩)، الإقناع (١/٢٢٨)، النشر (١/٢٣١).

[٢٤٩]، وَ ( × ) [آل عمران: ١٩]، وما أشبهه، وهذا إجماعٌ من الرواة، وأهل الأداء عنه؛ إلا ما حكاه أحمدُ بن إبراهيم القصبانيُّ عن ابن غالبٍ عن شجاع: أنه كان يُدغمها في الباء؛ إذا لم يكن السَّاكن قبلها حرفاً جامداً، أو حرف لين، وكان حرف مدٍّ قد وليته حركته، لكون المدِّ كالحركة، فصارَ ذلك مثلها، وأجري له حكمها، وبالبيان قرأتٌ - ذلك -، وعليه أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

ومفادُ قول الدانيِّ السَّابق:

أنَّ الميمَ تظهرُ عند الباءِ إذا سكن ما قبلها؛ إلا ما رواه القصبانيُّ عن ابن غالبٍ عن شجاع: أنه أدغمَ إن كان السَّاكنُ حرف مدٍّ، وأمَّا إن كان السَّاكنُ غير حرف مدٍّ؛ فلا خلافٌ في الإظهار.

واختار الدانيُّ إظهارَ الميمِ عند الباءِ إذا سكن ما قبلها، واعتمدَ في ذلك على:

١- ما جاءت به الطُّرق عن البصريِّ.

٢- ما قرأ به على شيوخ الإقراء.

٣- ما عليه العملُ عند أهل الأداء.

وعلى الإظهار - في هذا النوع - نصَّ الإمامُ ابن مجاهدٍ في السَّبعة<sup>(٢)</sup>، والإمامُ ابنُ غُلبون في التَّذكرة<sup>(٣)</sup>.

وقال عنه الإمامُ العمانيُّ:

(وروى القصبانيُّ عن شجاعٍ إدغامَ الميمِ في قوله: ( × ) [البقرة: ١٣٢]،

(١) (١/٤٥٥-٤٥٦).

(٢) انظره: (ص ٨٤).

(٣) انظره: (١/٩٠).

وأخواته، وليسَ بمعروفٍ) (١)، وقد قال الإمام الحضرميُّ عن ما رواه القصبانيُّ:  
(وليسَ بمأخوذٍ به) (٢).

ولم يعتمد الإمام ابن الجزريُّ وجهَ الإظهارِ في نشره (٣).  
وعليه فالمقروءُ به:

إدغامُ الميمِ في الباءِ إذا تحرَّك ما قبلها، وإخفاؤها بغنةٍ، وإطلاقُ الإدغامِ عليه من  
باب التجويزِ والاتساعِ، وفي ذلك يقول الإمام الدانيُّ:

(وترجمَ اليزيديُّ وغيره من الرواة، والمصنِّفين عن هذا الميمِ بالإدغامِ على سبيل  
المجازِ، وطريقِ الإتيانِ لاعلى الحقيقة؛ إذ كانت لا تقلبُ مع الباءِ بإجماع من أهل  
الأداء، وإنَّما تسقط حركتها تخفيفاً، فتخفى بذلك - لا غير -، وذلك إخفاءً للحرفِ، لا  
إخفاءً للحركة، فأما إدغامها، أو قلبها؛ فغير جائزٍ للغنة التي فيها؛ إذ كان ذلك يُذهبها،  
فتختلُّ لأجله) (٤).

والمصنِّفون في كتبهم مختلفون في التعبير عن هذا النوع:

فمنهم من عبَّر عنه بالإدغام - كما يُطلقُ على ما يفعلُ بالنون الساكنة والتَّنين عند  
الواوِ والياءِ من إدغامٍ، وإن بقي لكلِّ واحدٍ منهما غنةٌ، كما يبقى الإطباقُ في الحرفِ  
المطبَّق إذا أُدغم -، وإطلاقُ لفظِ الإدغامِ عليه أقدمٌ؛ كما دلَّت عليه عبارةُ الدانيِّ  
السَّابقة، قال الإمام أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت ٣٦٨هـ):

(١) الكتاب الأوسط (ص ١٠٠).

(٢) المفيد (ص ١١١).

(٣) انظره: (٢٣١/١).

(٤) الجامع (١/٤٥٥).

( وقد سألتُ أبا بكر بن مجاهدٍ - رحمه الله - عنه: فذكرَ أنَّهم يُترجمون عنه بإدغامِ كذا، أو نحو هذا من اللَّفظ )<sup>(١)</sup>.

ومن عبَّرَ عنه بلفظ الإدغام:

أبو عليِّ البغداديُّ<sup>(٢)</sup>، وأبو معشرٍ الطبريُّ<sup>(٣)</sup>، والهدليُّ<sup>(٤)</sup>، والهمدانيُّ<sup>(٥)</sup> وغيرهم.

ومن أهل التَّأليفِ من عبَّرَ عنه بالإخفاء:

كأبي الحسن بن غلبون<sup>(٦)</sup>، وابن سوار<sup>(٧)</sup>، والقلاسي<sup>(٨)</sup>، والشَّهرزوريُّ<sup>(٩)</sup>.

وعبَّرَ عنه بالإخفاء - أيضاً - الإمامُ الشاطبيُّ، حيثُ قال:

وَتَسْكُنُ عَنْهُ الْمِيْمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِيلاً<sup>(١٠)</sup>.

واختاره الإمامُ ابن الجزريُّ في نشره<sup>(١١)</sup>، واستعمله في طيِّبته، فقال:

(١) إدغام القراء (ص ٦).

(٢) انظر: الروضة في القراءات الإحدى عشرة (١/٣٢٦).

(٣) انظر: التلخيص في القراءات الثمان (ص ٢٢٧، ٢٣٩).

(٤) انظر: الكامل (ص ٣٥١).

(٥) انظر: غاية الاختصار (١/١٨٤).

(٦) التذكرة (١/٩٠).

(٧) انظر: المستنير (١/٤٣٨).

(٨) انظر: الكفاية (ص ١٤٥).

(٩) انظر: المصباح (ص ٢٥٩).

(١٠) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٥٢).

(١١) انظره: (١/٢٣١).

(والميم عند الباء عن مُحْرَكٍ تَخْفَى) (١).

١٥ - حصر إدغام الباء في الميم في موضع: ( X WV ) وإظهار ما سواهُ.

تدغمُ الباءُ في مثلها؛ إذا تحرَّك ما قبلها، أو سَكَن، وتدغمُ في الميم في قوله:

( X WV ) - خاصَّةً -، وجملته في القرآن خمسة مواضع هي:

آل عمران [آية: ١٢٩]، وموضعان في المائدة [آية: ١٨، ٤٠]، والعنكبوت [آية: ٢١]،

والفتح [آية: ١٤]؛ لائتِحاد مخرجيهما، وتجانسهما في الانفتاح، والاستفال، والجهر (٢).

وقد أبان الإمام الدانيُّ العلة في هذا التخصيص بقوله:

(ووجه تخصيصه كلمة ( X WV ) بالإدغام دون غيرها:

أنَّه لما كانت الباءُ مدغمةً في الحرف الذي في سُورة البقرة؛ لكونها ساكنةً فيه

بإجماعٍ عنه، أتبعَ ذلك ما كان من جنسه فأدغمه؛ ليأتي اللفظ بالجميع على طريقةٍ واحدةٍ

من الإدغام، و - أيضًا - فإنه لما ولي هذه الكلمة، واتصل بها ما هو مدغمٌ بإجماعٍ عنه،

كقوله تعالى: ( [ Z Y ] ) [المائدة: ٤٠]، وَ (وَيَرْحَمُنَّ مَنْ يَشَاءُ) [العنكبوت: ٢١]

أتبعها إياها، فأدغمها - أيضًا - (٣).

وذهب الإمام ابن مجاهدٍ إلى أنَّ العلة في التخصيص هي: من أجل كسرة الدالِّ.

وردَّ الدانيُّ هذا القول، ولم يرتضه، حيثُ قال:

(وهذه علة لا تصحُّ؛ لأنَّه لو كان إنَّما يدغمُ الباء في الميم؛ من أجل وقوع الكسرة

(١) (بيت رقم: ١٣٩)

(٢) انظر: الإقناع (١/١٩٩)، النجوم الزاهرة (١/٢٤٥)، إتحاف فضلاء البشر (١/١١٦) وغيرها.

(٣) الإدغام الكبير (ص ١٧٦).

قبلها؛ لوجب أن يُدغم: ( z y ) [الحج: ٤٤]، و ( P O N ) [البقرة: ٢٦]  
 و ( \$ # ) [الحج: ٧٣]، و ( R Q ) [آل عمران: ٩٤]، و ( % \$ # )  
 [الحج: ٢٤]، ونظائر ذلك مما قبل الباء فيه كسرةً، وهو يظهره بإجماع<sup>(١)</sup>.  
 قال الإمام السخاوي:

(وفيا قاله الحافظ أبو عمرو ونظر لمن تأمل) (٢).

وذهب الإمام ابن الباذش إلى أن العلة هي:  
 الثقل في الخروج من كسرٍ إلى ضم<sup>(٣)</sup>، وذكر العلامة الجعبري المذهبي من غير  
 ترجيح<sup>(٤)</sup>.

واختار الإمام ابن الجزري توجيه الداني في موجب التخصيص<sup>(٥)</sup>.

هذا ما يتعلق بحكم حرف ( X W V )، أمّا الميم عند الباء في غير هذا  
 الحرف فبالإظهار، وفي ذلك يقول الإمام الداني في جامعه:

(فأمّا الباء إذا لقيت الفاء - سواءً سكّن ما قبل الباء، أو تحرّك - نحو قوله:

( 2 1 ) [النور: ٣٧]، و ( h f ) [البقرة: ١١٥]، و ( 1 0 )

[المؤمنون: ٧٦]، وشبهه، فالنص والأداء - جميعاً - وردا عنه من طريق اليزيدي، وشجاع

بالإظهار - لا غير -، وقياس إدغامه الباء ساكنة في نحو قوله: ( يَغْلِبُ فَسَوْفَ ) [النساء:

(١) الجامع (١/٤٥٦).

(٢) فتح الوصيد (٢/٢٥٤).

(٣) انظر: الإقناع (١/١٩٩).

(٤) انظر: كنز المعاني (١/٤٨٦).

(٥) انظر: النشر (١/٢٢٥).

[٧٤] ، وَ (وَمَنْ لَمْ أَفْأُولَيْكَ ) [الحجرات: ١١] وشبهه؛ يُوجب إدغام المتحرّكة؛ على أنّ ابن روميّ قد روى عن اليزيديّ (%&' ) ([البقرة: ٢] بالإدغام، وكذلك رواه عن أبي عمرو نصّاً العبّاس بن الفضل، وداود الأوديّ، وعبد الوارث بن سعيد، وقد كان ابنُ مجاهدٍ - فيما بلغني عنه - إذا قرئَ عليه هذا الضّرْب بالإدغام لم ينكره، وبالإظهار قرأت ذلك، وعليه أهل الأداء<sup>(١)</sup> .

وقال في الإدغام الكبير عن مذهب ابن مجاهدٍ:

(وليس العملُ على ذلك)<sup>(٢)</sup> .

واستند الدانيُّ في اختياره على:

١- ماقرأ به على شيوخه.

٢- ماعليه عملُ الأداء.

٣- موافقة المنصوص عليه.

٤- تصدير الوجه الأقوى روايةً.

ولم ينصَّ الإمامُ ابنُ مجاهدٍ على هذه المسألة في كتاب السبعة، وقد حكى السيرافيُّ عنه قوله:

(والقياسُ يُوجب إدغامها؛ لقربها منها، ويحتملُ تركه ذكرها؛ إذا ذُكر ما لا يدغمُ فيها أن يكون إدغامها، ولم أرَ من أدركتُ من الذين يقرؤون قراءة أبي عمرو بحثوا عن إدغام الباء في الفاء.

(١) (١/٤٥٧) بتصرف يسير.

(٢) (ص١١٨).

وما ذكر أبو بكرٍ هو مذهب سيبويه؛ لأنَّه يُدغمُ الباءَ في الفاءِ، ولا يُدغمُ الفاءَ في الباءِ<sup>(١)</sup>.

ومما جاء عن علماء الفنِّ الأسلافِ - في حكم هذه المسألة -:  
قولُ الإمامِ أبي الحسنِ بنِ غلبون:

(فأمَّا قوله تعالى: (%&' ) ( فروى عبَّاس عن أبي عمروٍ إدغامِ الباءِ في الفاءِ - حيثُ وقع -، وروى غيره الإظهارَ، وهو المشهورُ عن أبي عمرو<sup>(٢)</sup> ).  
وقولُ الإمامِ القلانسيِّ:

(وأجمعوا على إظهارِ: ( P O N ) [البقرة: ٢٦]، وَ ( = > ? ) [النساء: ٨١] )<sup>(٣)</sup>.

وقولُ الإمامِ العمانيِّ:  
(فالصَّحيحُ أنَّه لا يُدغمُ، وروى العبَّاس عنه الإدغامَ فيه، والعملُ على الإظهارِ)<sup>(٤)</sup>.

وهذا هو المقروءُ به، ولم يذكر الإمامُ ابن الجزريِّ سواه<sup>(٥)</sup>.

١٦ - الإشارةُ إلى حركةِ الحرفِ المدغمِ.

حكى اليزيديُّ، وشجاعٌ وغيرهما عن أبي عمروٍ: أنَّه كان إذا أدغمَ الحرفَ الأوَّلَ

(١) إدغامُ القراء (ص ٧).

(٢) التذكرة (ص ٩٠).

(٣) الكفاية الكبرى (ص ١٣٨).

(٤) الكتاب الأوسط (ص ١٠١).

(٥) انظر: النشر (١/٢٢٥).

في مثله، أو مقاربه، - سواءً سَكَنَ ما قبله أو تحرَّك، وكان مخفوضًا، أو مرفوعًا - أشار إلى حركته ؛ دلالةً عليه.

وقد اختلف أهل الأداء في معنى الإشارة الواردة عن أبي عمرو البصري :

فحمل الإمام ابن مجاهد النصَّ الوارد من الإشارة إلى حركة المدغم على الروم، حيث قال:

(كان أبو عمرو يُشَمُّ الحرف الأوَّل المدغم إعرابه في الرَّفْع، والخفض في كلِّ ما أدغم؛ إلا في الميم مع الميم، والباء مع الباء، والباء مع الميم، والميم مع الباء، ولا يُشَمُّ في النَّصْب، وهذا قولُ اليزيديِّ عن أبي عمرو) (١).

(وهذا صريحٌ في جعله إياه رومًا، وتسمية الروم إشمامًا - كما هو مذهب الكوفيِّين، وحمله أبو الفرج الشنوبذيُّ على أنه الإشمام، فقال: الإشارة إلى الرَّفْع في المدغم مرثية لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة في النَّفس غير مرثية ولا مسموعة، وهذا صريحٌ في جعله إياه إشمامًا على مذهب البصريِّين) (٢).

وذهب الإمام الدانيُّ إلى أنَّ الإشارة يدخل فيها الرومُ والإشمامُ - معًا -، وإليه أشار بقوله في الإدغام الكبير:

(وقد اختلف علماءنا من القراء والنحويِّين في كيفية الإشارة إلى حركة المدغم، فقال بعضهم: يكون إيماءً إليها بالشفَّتين من غير إحداث شيءٍ في جسم الحرف، فجعلوا ذلك إدغامًا صحيحًا؛ لأنَّ الإيماء بالعضو لا يكون إلا بعد تسكين الحرف رأسًا.

(١) السبعة (ص ٨٧-٨٨).

(٢) النشر (١/٢٣٣).

وقال آخرون: حقيقة الإشارة في ذلك: أن تكون بالحركة إلى الحرف لا بالعضو إليها؛ لأن ذلك أكد في البيان عن كَيْفِيَّتِهَا، فجعلوا ذلك إخفاءً لا إدغامًا صحيحًا؛ لأن الحرف إذا أُشير إليه بحركته؛ لم تذهب حركته رأسًا؛ بل يضعفُ الصَّوتُ تَضْعِيفًا - لا غيرَ -، وَهِيَ مع ذلك في زِنَةِ الحرفِ المتحرِّكِ التامِّ الصَّوتِ الممطِّطِ اللَّفْظِ، وإلى هذا ذهب عامة أهل الأداء: ابنُ مجاهدٍ، وسائرُ أصحابه: أبي طاهر بن أبي هاشمٍ، وأبي بكر الشذائي، وأبي القاسم بن أبي بلالٍ، وأبي الفرجِ الشنبوذي، وغيرهم، وهو اختيارُ - شيخنا - أبي الفتح، وأبي الحسن، وغيرهما (١).

وصرَّح في الجامع باختياره في المسألة، فقال:

(والإشارة - عندنا - تكون رومًا وإشمامًا، والرَّومُ أكد في البيان عن كَيْفِيَّةِ الحركَةِ؛ لأنَّه يقرعُ السَّمْعَ؛ غيرَ أنَّ الإدغامَ الصَّحيحَ، والتَّشديدَ التامَّ يمتنعانِ معهُ، ويصحَّانِ مع الإشمامِ، لأنَّ إعمالَ العضوِ وتهيئته من غيرِ صَوْتٍ خارجٍ إلى اللَّفْظِ؛ فلا يقرعُ السَّمْعَ، ويمتنعُ في المخفوضِ؛ لبعْدِ ذلكَ العضوِ من مخرجِ الخفضِ، فإن كان الحرفُ الأوَّلُ منصوبًا؛ لم يُشْرَ إلى حركته لِحَفَّتِهِ، وكذا إن كان ميمًا، ولَقِيَتْ مثلها، أو بَاءً، أو كان بَاءً، ولَقِيَتْ مثلها أو ميمًا، بأيِّ حركة تحرَّك ذلك؛ لانطباقِ الشَّفتينِ عليه، فتعدَّرُ الإشارةُ لذلك... قال أبو عمرو: بهذا قرأتُ، وبه آخذُ) (٢).

قال الإمام ابنُ الجزريِّ عن مذهبِ الداني:

(وهذا أقربُ إلى معنى الإشارةِ؛ لأنَّه أعمُّ في اللَّفْظِ، وأصوبُ في العبارة، وتشهدُ له القراءتانِ الصَّحيحتانِ المجمعُ عليهما عن الأئمَّةِ السَّبعة، وغيرهم في: (تَأْمِنًا) في

(١) (ص ١٨٨-١٨٩)، وانظر: التيسير (ص ١٤٣)، والتهذيب (ص ٨٩).

(٢) (١/٤٥٨-٤٦٠) بتصرف.

سورة يوسفَ، وهو من الإدغام الكبير؛ فإتّهما بعينهما هما المشارُ إليهما في قول الجمهورِ، وفي إدغام أبي عمرو.

نعم، يمتنعُ الإدغام الصَّحيح مع الرَّوم دون الإِشمام؛ إذ هو - هنا - عبارةٌ عن الإخفاء، والنُّطق ببعض الحركة، فيكون مذهباً آخر غير الإدغام، وغير الإظهار كما هو في (تَأْمَنَّا)، ومما يدلُّ على صحَّة ذلك: أنَّ الحرف المسكَّن للإدغام يُشبهُ المسكَّن للوقف؛ من حيثُ إنَّ سكون كلِّ منهما عارضٌ له؛ ولذلك أُجري فيه المدُّ، وضدُّه الجاريان في سكون الوقفِ) (١).

ومستند الداني في اختياره الإشارة إلى حركة الحرف المدغم، وتقديم وجه الروم على الإِشمام هو:

١- الأخذ بما قرأ به على شيوخه، وقد جاء في كتاب الإدغام الكبير قول الداني: (ولقد كنتُ في حال قراءتي بالإدغام على شيخنا أبي الفتح - نصر الله وجهه - أشير بالعضو إلى حركة الحرف المدغم، فلا يقرعُ سمعه، وكان ضريراً، فيرده عليّ؛ حتى أسمعُه صوتَ الحركة، فيستحسنُ ذلك ويرضاهُ، وكان ربَّما لفظ لي بذلك كذلك، ووقفني عليه) (٢).

وعبارة أبي الحسن بن غلبون في التذكرة قريبةٌ من قول ابن مجاهد في السبعة (٣).

٢- موافقةُ جلِّ أهل الأداء في عملهم.

(١) النشر (١/٢٣٣) بتصرف يسير.

(٢) (ص ١٨٩).

(٣) انظره: (١/٩٢-٩٣).

واختار الإمام ابن الجزريّ تقديم وجه الإدغام المحض، وأنّه الأصل في الباب؛ مع جواز الأخذ بوجه الرّوم والإشمام، فقال:

(فإن قيل: فإذا أُجْرِيَ الحرفُ الساكن للإدغام مجرى المسكّن للوقف في الرّوم، والإشمام، والمدّ، وضدّه؛ فهلاً أُجْرِيَ فيه ترك الرّوم والإشمام، ويكون هو الأصل في الإدغام، كما هو الأصل في الوقف؟

قلت: ومن يمنع ذلك، وهو الأصل المقروء به، والمأخوذ عند عامّة أهل الأداء من كلّ ما نعلمه من الأمصار، وأهل التحقيق من أئمّة الأداء بين من نصّ عليه - كما هي رواية ابن جرير عن السّوسيّ فيما ذكره الأستاذ أبو عبد الله بن القصّاع -، وعليه كثير من العراقيين عن شجاع وغيره، وبين من ذكره مع الرّوم والإشمام؛ كالأستاذ أبي جعفر بن الباذش، ومن تبعه ونحا نحوه، وبين من أجرأه على أصل الإدغام، ولم يعول على الرّوم والإشمام، ولا ذكرهما ألبتّة: كأبي القاسم الهذليّ، والحافظ أبي العلاء، وكثير من الأئمّة، وبين من ذكرهما نصّاً، ولم يمنع غيرهما - كما فعل أبو عمرو الدانيّ، ومن معه من الجمهور -؛ مع أنّ الذي وصل إلينا عنهم أداء هو الأخذ بالأصل، لا نعلم بين أحدٍ ممن أخذنا عنه من أهل الأداء خلافاً في جواز ذلك، ولم يعول منهم على الرّوم، والإشمام؛ إلّا حاذق قصّد البيان والتّعليم، وعلى ترك الرّوم والإشمام سائر رواة الإدغام عن أبي عمرو، وهو الذي لا يوجد نصّ عنهم بخلافه<sup>(١)</sup>.

وعلى ما حرّره الإمام ابن الجزريّ وقرّره؛ جرى عمل أهل الأداء، وأخذ علماء

(١) النشر (١/٢٣٣-٢٣٤) وما ذكره الإمام ابن الجزري عن أبي العلاء الهمدانيّ أنّه لم يعول على الروم والإشمام في الباب، ولم يذكرها ألبتّة، فهو محلّ نظر؛ لأنّ أبا العلاء أشار في غايته إلى هذه المسألة، وعول عليها. انظر: غاية الاختصار (١/١٨٨).

الإقراء<sup>(١)</sup>.

وقد استثنى الآخذون بالإشارة في الحرف المدغم أربع حالات:

الباء عند الباء، أو الميم، والميم عند الميم، أو الباء.

وقد تقدّم قول الإمام الداني:

(فإن كان الحرفُ الأوّل منصوبًا؛ لم يشر إلى حركته لِحَفَّتِهِ، وكذا إن كان ميمًا، ولقيت مثلها، أو باءً، أو كان باءً، ولقيت مثلها، أو ميمًا، بأيّ حركة تحرّك ذلك؛ لانطباقِ الشّفتين عليه، فتعذّر الإشارةُ لذلك)<sup>(٢)</sup>.

وأشار إليه الإمام الشاطبي بقوله:

وَأَشْمَمٌ وَرُمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مَتَأَمَّلًا<sup>(٣)</sup>.

ومنع بعض أهل الأداء الروم والإشمام في الفاء المدغمة في مثلها نحو قوله U:

(تَعْرِفُ فِي) [الحج: ٧٢، المطففين: ٢٤].

وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري:

(واختلفوا في استثناء الفاء في الفاء: فاستثناها - أيضًا - غير واحد، كأبي طاهر بن

سوار في المستنير، وأبي العزّ القلانسي في الكفاية، وابن الفحّام وغيرهم؛ لأنّ مخرجها

من مخرج الميم والباء؛ فلا فرق)<sup>(٤)</sup>، وأشار إليه في الطيبة بقوله:

والميم عند الباء عن محرّكٍ تَخْفَى وَ أَشْمَمَنْ وَرُمٌ أَوْ اَثْرُكُ

(١) انظر: غيث النفع (ص ٣٥).

(٢) الجامع (١/٤٥٨-٤٦٠) بتصرف.

(٣) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٥٥).

(٤) النشر (١/٢٣٤).

فِي غَيْرِ بَا وَالمِيمِ عَنْهَا وَعَنْ بَعْضِ بغيرِ الفَا وَمُعْتَلِّ سَكَنٍ<sup>(١)</sup>.  
 وذهب العلامة أحمد الطيبي (ت ٩٨١هـ) إلى جواز الروم في الصور السابقة دون  
 الإشمام، فقال في منظومته الموسومة بـ (التنوير فيما زاد للسبعة الأئمة على ما في الحرز  
 والتيسير):

وَالرَّومَ مَعَ مِيمٍ وَبَا لَا تَمْنَعَا (حما) بِلِ الإِشْمَامِ وَحُدَّهُ أَمْنَعَا<sup>(٢)</sup>.

قال العلامة الضباع - بعد إيراد قول الطيبي -:

(وهو وجيه؛ لأنَّ إشمام المدغم عبارة عن ضمِّ الشفتين حال النطق به إشارة إلى  
 حركته، والحروف المذكورة من حروف الشفة، والإشارة غير النطق؛ فيتعدَّر فعلهما  
 معاً)<sup>(٣)</sup>، واستحسنه جمع من متأخري علماء القراءات<sup>(٤)</sup>.

١٧ - الإظهارُ في موضعي: ( n m ) [المرسلات:ه]، و ( l k )

[العاديات:٣] لخلاذٍ عن حمزة.

أوضح الإمام الداني الخلاف بين القراء في هذين الحرفين بقوله في التيسير:

(قرأ حمزة: ( ! " # \$ % & ' ) [الصفات: ١ -

٣]، وكذا: ( μ ¶ ) [الذاريات:١] بإدغام التاء فيما بعدها من غير إشارة في

الأربعة، وقرأني أبو الفتح في رواية خلاذ: ( n m )، و ( l k ) في

(١) (بيت رقم: ١٣٩-١٤٠).

(٢) منظومة التنوير (بيت رقم: ٣٠) مطبوع ضمن مجموعة في التجويد والقراءات والرسم وعد الآي. تحقيق: جمال السيد.

(٣) تقريب النفع (ص ٢٣)، وانظر: إرشاد المريد (ص ٤١).

(٤) انظر: البدور الزاهرة للقاضي (ص ٢٧).

والمرسلات [آية: ٥]، والعاديات [آية: ٣] بالإدغام - أيضاً - من غير إشارة، والباقون يكسرون التاء في الجميع من غير إدغام؛ إلا ما كان من مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير (١).

وبوجه الإدغام لخلاّد في موضعي المرسلات، والعاديات: قرأ الداني على شيخه أبي الفتح، وبوجه الإظهار: قرأ على شيخه أبي الحسن بن غلبون؛ دلّ عليه قوله مفردة حمزة:

(وقرأت - أيضاً - على أبي الفتح: ( n m ) في والمرسلات، و ( k )  
 ( ا ) في والعاديات: بإدغام التاء في الدال، والصاد، وقرأت - ذلك - على طاهر:  
 بالإظهار، وهو المعروف) (٢).

والعلة في اختياره وجه الإظهار ذكرها في الجامع بقوله:  
 (وأقراني شيخنا أبو الفتح عن قراءته في رواية خلاّد عن سليم عن حمزة في  
 والمرسلات: ( n m ) [المرسلات: ٥]، وفي: ( k g f e )  
 ( ا ) [العاديات: ١-٢] بإدغام التاء في الدال، والصاد، والصاد فيها، ولم أجد ذلك  
 مسطوراً عن خلاّد) (٣).

وقد جاء في شرح الإمام السخاوي على الحرز ما يُفسّر عبارة:  
 "ولم أجد ذلك مسطوراً عن خلاّد" حيث قال:

(١) (ص ٤٣١).

(٢) (ص ١٥٥).

(٣) (٤/١٥٢٣).

(ولم يذكر أبو الفتح في كتابه؛ إلا المواضع الأربعة عن حمزة) (١).  
وعلى نقل وجه الإظهار عن خلادٍ جلُّ الرواة، وبه قطع أكثر النقلة في موضعي:  
(المرسلات، والعاديات) لخلادٍ، فابن مجاهدٍ وغيره من أكابر المصنِّفين؛ لم يذكروا الحمزة  
إدغامًا؛ إلا في الكلمات الأربع المتقدِّمة (٢).

قال العلامة الجعبريُّ في ذلك:

(وبه قطع أكثر النقلة، كالدائيِّ في غيره) (٣)، أي: في غير كتاب التيسير.

جاء في كتاب الوجيز للأهوازيِّ (ت ٤٤٦ هـ) قوله:

(والمشهورُ عنه الإظهار فيهما) (٤).

ورواهما بالإدغام أبو بكر بن مهران عن أصحابه عن الوزان عن خلادٍ، وروى

أبو إسحاق الطبريُّ عن البخريِّ عن الوزان عن خلادٍ: إدغام ( n m )  
فقط (٥).

وقد قال الإمام العماني عن وجه الإظهار:

(وليس ذلك بمعروفٍ) (٦).

وبالوجهين أخذ الإمام الشاطبيُّ في حرزه؛ تبعاً لأصله (٧)، وضمَّنها الإمام

(١) فتح الوصيد (٤/١٢١٣).

(٢) انظر: السبعة (ص ٣٨٤)، التذكرة (١/٥١٧)، المبهج (ص ٤٧٣)، التلخيص (ص ٣٨٥)، وغيرها.

(٣) كنز المعاني (٥/٢٢٠٦-٢٢٠٧).

(٤) (ص ٣٣٩).

(٥) انظر: المصباح (٢/٧٣٩)، النشر (١/٢٣٦)، تحرير النشر (ص ٢٤٠-٢٤١).

(٦) الكتاب الأوسط (ص ١٠٦).

(٧) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٩٩٤)، وانظر: إبراز المعاني (ص ٦٦٣-٦٦٣).

نشره<sup>(١)</sup>.

ووجه الإظهار: مقدّم في الأداء؛ لأنّه أكثر طرقاً وروايةً، والموافق لرواية خلف،  
وعليه الجمهور<sup>(٢)</sup>.

جاء في منظومة العلامة ابن المنجرة:

خَلَّادُهُمْ قَدَّمَ فِي الْمَلَقِيَّاتِ      إِظْهَارَ تَائِبِهَا كَذَا الْمَغِيرَاتِ<sup>(٣)</sup>.

١٨ - العددُ الإجماليُّ لمواضع الإدغام الكبير.

تنوّعت مناهج كتب القراءات في إيراد حروف باب الإدغام الكبير، فمنهما  
المطوّل، ومنها المختصر، وتباينت آراء العلماء في بعض مسائله، وتعدّدت اختياراتهم  
فيه، وكلُّ أورد ما وصل إليه، ووقف عليه؛ فاختلفت لذلك أعداد حروفه عندهم.

قال العلامة الصّفاقسيُّ:

(وقع في كلام أئمّتنا اضطرابٌ في عدد المدغم، كما يعلم ذلك من وقف على  
تأليفهم)<sup>(٤)</sup>.

وقد أشار الإمام الداني إلى عدد مواضع الإدغام الكبير، فقال:

(وقد حصّلنا جميع ما أدغمه أبو عمرو من الحروف المتحرّكة؛ فوجدناه على مذهب  
ابن مجاهد وأصحابه: ألفَ حرفٍ، ومائتي حرفٍ، وثلاثة، وسبعين حرفاً، وعلى ما  
أقرّناه وأخذ علينا: ألفاً وثلاث مائة حرفٍ، وخمسة أحرفٍ، وجملة ما وقع الاختلافُ

(١) انظره: (٢٣٦/١).

(٢) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر (ص ١٩٦-١٩٧)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٨-٢٢٩).

(٣) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٣٧).

(٤) غيث النفع (ص ٣٣٢).

من أهل الأديان من شيوخنا فيه: اثنان وثلاثون حرفاً...<sup>(١)</sup>.  
وعده الإمام أبو العلاء الهمداني: ألفاً ومائتين وستة وتسعين حرفاً<sup>(٢)</sup>، وقال الإمام  
الهدلي في بيان عدده:

(فجملة حروف الإدغام التي ذكرنا عن أبي عمرو من غير اختلاف: ألف ومائتان  
واثنان وسبعون حرفاً)<sup>(٣)</sup>.

وعند الإمام بن شريح: ألف وثلاثمائة واثنان وتسعون حرفاً<sup>(٤)</sup>.  
وهذه الخلافات بين هذه الكتب وغيرها في العدد؛ سببها اختلاف الطرق  
والروايات بينها.

قال العلامة الجعبري:

(والعدد مختلف بحسب الطرق والروايات)<sup>(٥)</sup>.

وقد وافق الداني في عدده جمع من الأئمة:

كالفاسي<sup>(٦)</sup>، والسّمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، والجعبري<sup>(٨)</sup>، والمالقي<sup>(٩)</sup>، وابن القاضي  
المكناسي<sup>(١٠)</sup> وغيرهم.

(١) الجامع (٤٥٨/١)، وانظر: التيسير (ص ١٤٢)، الإدغام الكبير (ص ٢٥٥).

(٢) انظر: غاية الاختصار (١/١٨٩).

(٣) الكامل (ص ٣٦٩).

(٤) انظر: شرح التيسير (ص ٢٩٣).

(٥) كنز المعاني (١/٤٩٨).

(٦) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٢٠٨).

(٧) انظر: العقد النضيد (١/٥٥١-٥٥٢).

(٨) كنز المعاني (١/٤٩٨).

(٩) انظر: شرح التيسير (ص ٢٩٣).

(١٠) انظر: تحقيق الكلام في قراءة الإدغام (ص ١٢٨).

و خالفه الإمام ابنُ الجزريّ، فقال - بعد إيراد قول الدانيّ السابق - :  
( وفيه نظرٌ ظاهرٌ، والصَّوابُ أن يقال: على مذهب ابن مجاهدٍ ألفُ حرفٍ ومائتين  
وسبعةٍ وسبعين حرفاً؛ لأنّ الذي أظهره ابن مجاهدٍ ثمانيةٌ وعشرون، لا اثنانٍ وثلاثون.  
وهيَ عشرون من المثليين:

( A @ ) [آل عمران: ٨٥]، و ( | K ) [يوسف: ٩]، و ( ^ Y )  
[غافر: ٢٨]، و ( \* + ) أربعةٌ، وهو ثلاثة عشر، ومن المتقاربين ثمانيةٌ: ( الزَّكْوَةُ ثُمَّ )  
[البقرة: ٨٣]، و ( 3 2 ) [النساء: ١٠٢]، و ( وَاَتَا ذَا الْقُرْبَىٰ ) [الإسراء: ٢٦]،  
[الروم: ٣٨]، و ( 7 6 ) [مريم: ٤]، و ( = > ? ) [مريم: ٢٧]، و ( ]  
( ^ ) [الجمعة: ٥]، و ( { ) [التحريم: ٥]، وأن يقال: وجميع ما أدغمه على مذهب غير  
ابن مجاهدٍ إذا وصل السُّورة بالسُّورة:

ألفُ حرفٍ وثلاثمائةٍ وأربعةٍ أحرفٍ؛ لدخول آخر القَدَر ب ( E D ) [البينة: ١]،  
وعلى رواية من بَسْمَل إذا وصل آخر السُّورة بالبسملة: ألفٌ وثلاثمائةٍ وخمسة أحرفٍ؛  
لدخول آخر الرَّعد بأوّل سُورة إبراهيم، وآخر إبراهيم بأوّل الحجر، وعلى رواية من  
فصل بالسَّكْتِ ولم يبسمل: ألفٌ وثلاثمائةٍ وثلاثة أحرفٍ، كذا حَقَّق وحرَّر من أراد  
الوقوف على تحقيق ذلك، فليعتبر سورةً سورةً، وليجمع<sup>(١)</sup>.

فابنُ الجزريّ وافق الدانيّ في عدد مواضع الإدغامِ على غير مذهبِ ابن مجاهدٍ،  
وخالفه في عددها عنده، فالدانيُّ يعدّها: ألفاً ومائتين وثلاثة وسبعين حرفاً، وابنُ  
الجزريّ يزيد على هذا الرِّقم أربعةً، فتكون: ألفاً ومائتين وسبعة وسبعين حرفاً.

(١) النشر (١/٢٣٢).

ويرى ابنُ الجزريِّ أنَّ الدانيَّ قد وَهَمَ في طَرَحِهِ مواضعَ الخلافِ بين أهلِ الأداءِ -  
وعدها:

اثنان وثلاثون حرفاً - من العدد الكليِّ لموضع الإدغام الكبير، حيث إنَّ أبا بكر بن  
مجاهد أظهرَ منها: ثمانية وعشرين حرفاً، وعليه: فيكونُ عددُ مواضعِ الإدغامِ الكبيرِ  
عند ابنِ مجاهدٍ:

ألفاً ومائتين وسبعةً وسبعين حرفاً، أي: بطرحِ المواضعِ الثمانية والعشرين من  
العدد الإجماليِّ لمواضعِ الإدغام<sup>(١)</sup>.

وبقول الإمامِ ابنِ الجزريِّ في المسألةِ أخذَ العلامة الصِّفاقسيُّ<sup>(٢)</sup>.

وتعجَّب الصفاقسيُّ من وهم بعض العلماءِ في عدِّ مواضعِ البابِ، فقال:

(ولا أدري ما هذا! فإنَّهم علماءٌ جهابذة ثقاتٌ مثبتون؛ فكيفَ يخْفَى عليهم هَذَا  
الأمرُ الجليُّ؟ لا سيَّما من يذكر المدغماتِ، فتجدها مخالفةً لما ذكره، ولعلَّه تحريفٌ من  
النُّساخ)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء (ص ٤٣٩-٤٤١).

(٢) انظر: غيث النفع (ص ٣٣١).

(٣) غيث النفع (ص ١٨٠).

## باب هاء الكناية

هاء الكناية:

عبارة عن هاء الضمير التي يُكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، ويسمّيها البصريُّون: ضميراً، وتتصلُّ بالأسماء والأفعال والحروف، والغرض منها: الإيجاز والاختصار<sup>(١)</sup>.

وقد اختصَّ الإمامُ ابنُ كثيرٍ المكيُّ بصلّة هاء الكناية إذا وقعت بين ساكن، ومتحرّك، نحو قوله:

( 76 ) (المائدة: ٤٦]، وَ (عَقَلُوهُ وَهُمْ) [البقرة: ٧٥] فوصلَ الهاءَ عن الواحدِ المذكَرِ بياءٍ؛ إذا انكسرتْ وسكّن ما قبلها، و بواوٍ إذا انضمتْ وسكّن ما قبلها<sup>(٢)</sup>، ووافقه حفصٌ عن عاصمٍ في موضع:

( ? @ ) [الفرقان: ٦٩]؛ جمعاً بين اللغتين بعد اتّباع الأثر<sup>(٣)</sup>.

وفي توجيه مذهب الصلّة يقول الإمام مكي:

(وَحَجَّةٌ مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ فِي هَذَا الصَّنْفِ - وَهُوَ مَذْهَبُ كُلِّ الْقُرَّاءِ إِلَّا ابْنَ كَثِيرٍ - :  
أَنَّهُمْ كَرَهُوا اجْتِمَاعَ حَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ بَيْنَهُمَا حَرْفٌ خَفِيٌّ - أَي: الْهَاءُ - لَيْسَ بِحَاجِزٍ  
حَصِينٍ بَيْنَهُمَا، فَحَذَفُوا الْيَاءَ الثَّانِيَةَ؛ لِسُكُونِهَا، وَسُكُونِ الْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ الْهَاءِ، وَلَمْ يَعْتَدُوا  
بِالْهَاءِ؛ لِخَفَائِهَا - وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ -، وَقِيلَ: حَذَفَتِ الْيَاءَ الثَّانِيَةَ؛ لِحَذْفِهَا مِنَ الْخَطِّ،  
وَهِوَ الْإِخْتِيَارُ؛ لِاجْتِمَاعِ الْقُرَّاءِ عَلَى ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّ الْوَاوَ زَائِدَةً، وَلِأَنَّهُ أَخْفَ،

(١) انظر: فتح الوصيد (٢٥٨/٢)، شرح الهداية (٢٦/١)، المختار لابن إدريس (١١/١)، وغيرها.

(٢) انظر: السبعة (ص ٩٣-٩٤)، الهادي (ص ١٠٦-١٠٩)، التبصرة (ص ٦٤-٦٥)، الجامع (٤٦٠/١).

(٣) انظر: التيسير (ص ٣٨٨)، النجوم الزاهرة (٢٥٤/١)، غيث النفع (ص ٢٠٤).

ولعدم الياء في الخطّ<sup>(١)</sup>.

### واختيارات الإمام الداني في الباب هي:

١ - الاختلاس والصلّة في موضع: (وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا) [طه: ٧٥] لقالون.

حكى الإمام الداني الخلاف لقالون في غير موضع، فقال في التيسير:

(قالون بخلاف عنه: (وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا) [طه: ٧٥] باختلاس كسرة الهاء في

الوصل، وأبو شعيب بإسكانها فيه، والباقون بإشباعها)<sup>(٢)</sup>.

وقال في التهذيب:

(وعنه في طه خلاف، وبالوجهين قرأت، وبهما أخذ)<sup>(٣)</sup>.

وقال في الجامع في بيان كيفية قراءته:

(فإنني قرأت على أبي الفتح بالصلّة، وعلى أبي الحسن بالاختلاس من غير صلّة)<sup>(٤)</sup>.

وجاء في مفردة نافع قوله:

(والوجهان مشهوران مرويان عن قالون - رحمه الله -)<sup>(٥)</sup>.

ووجه اختيار الداني الأخذ بكلا الوجهين لقالون:

١ - قراءته بهما على شيوخه.

٢ - اشتهاهما عند أهل الأداء.

(١) الكشف (١/٤٢ - ٤٣)

(٢) (ص ٣٦٤).

(٣) (ص ٣٧).

(٤) (٣/٩٧٤).

(٥) (ص ١٢٠)، وانظر: شرح الدرر للمتتوري (١/١٥٨).

وقد تبع الإمام الشاطبي الداني في اختياره، فضمن الحرز كلا الوجهين لقالون، وفي ذلك قوله:

(وَفِي طَه بوجُهَيْن بُجَلَا)<sup>(١)</sup>.

وصحح الإمام ابن الجزري الوجهين، وعلى الأخذ بهما جرى العمل عند شيوخ الإقراء<sup>(٢)</sup>.

والمقدم منها هو: وجه الاختلاس.

قال العلامة الضباع:

(والقصرُ مقدّم في الأداء للقاعدة المشهورة وهي:

متى كان الخلف في هاء الضمير لأحد من القراء دائراً بين القصر والصلة، أو

القصر والإسكان، فالمقدم القصر، ومتى كان دائراً بين الصلة والإسكان؛ فالمقدم الصلة)<sup>(٣)</sup>.

كما أنه مذهب قالون في الباب، والأكثر طرقاً ورواية عنه<sup>(٤)</sup>.

ويجدر - في هذا المقام - التنبيه على المحرّر لهشام في هذا الموضوع:

فقد نص الإمام الداني في جامعهِ على الخلاف لهشام في: (وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤَمَّنًا) بين

الصلة، والاختلاس، فقال:

(واختلف عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر في المكسورة:

(١) (بيت رقم: ١٦٣).

(٢) انظر: النشر (١/٢٤٣).

(٣) الجوهر المكنون (ص ٤).

(٤) انظر: عمدة الخلان (ص ٣١٢)، ورسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٢)، النجوم الطوالع (ص ٣٧).

فروى - لنا - الفارسي عن أبي طاهر بإسناده عن الحلواني عنه: أنه يكسر الهاء في ذلك - كله - ويشبع الكسرة، وبذلك قرأت - أنا - من طريقه على أبي الحسن عن قراءته، وبه قرأت - أيضاً - على أبي الفتح عن قراءته على غير عبد الله بن الحسين، وحدثنا محمد بن علي، قال: حدثنا ابن مجاهد عن الجمال عن الحلواني عن هشام عن ابن عامر:

أنه كان لا يُشبعُ في الباب - كله -، وكذلك روى - لي - ذلك أبو الفتح عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن هشام (١).

وذكر له - كذلك - الوجهين في مفردة ابن عامر (٢).

بينما: لم يذكر له في التيسير سوى الإشباع، ونص عبارته:

(قالون بخلاف عنه: (وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا) [طه: ٧٥] باختلاس كسرة الهاء في

الوصل، وأبو شعيب بإسكانها فيه، والباقون بإشباعها) (٣).

وأطلق الإمام الشاطبي الخلاف له في حرزه (٤).

وقد جرى عمل المحررين من أهل الأداء على عدم الأخذ من طريقي التيسير، والنشر

بوجه الاختلاس لهشام في هذا الموضع، والاقتصار على وجه الإشباع فيه (٥).

قال العلامة الصفاقسي في ذلك:

(١) (٩٨٠/٣).

(٢) انظره: (ص ١٣٤).

(٣) (ص ٣٦٤).

(٤) انظره: (بيت رقم: ١٦٣).

(٥) انظر: كنز المعاني للجمزوري (ص ٩٤-٩٥)، إرشاد المريد (ص ٤٤)، البدور الزاهرة للقاضي (ص ٢٠٥).

ذَكَرْنَا حَذْفَ الصَّلَةِ لِهَشَامٍ؛ إِنَّهَا هُوَ تَبِعُ لَهُ -أي: الشاطبي- ولشراحه، والأولى:  
أن لا يُقرأ به؛ لأنَّه لم يذكره المحقق، وتبعه على ذلك كثيرٌ من المحققين، ولم يذكروه؛ إلاَّ  
أنَّهم لم يتعرَّضوا لتضعيفه، ولم يذكره -أيضاً- في أصله.

فقولُ الجعبريِّ، - وتبعه غيره - : وجهُ الصَّلَةِ لِهَشَامٍ من زياداتِ القصيد، وبه قطع  
ابنُ شريح، ومكيٌّ؛ وهم، صوابه حذفُ الصَّلَةِ، والله أعلم (١).

وأول من نبه عليه الإمام أبو شامة بقوله:

(وأما حرف (طه) فوصله هشامٌ؛ كسائرِ القراءِ غيرِ السُّوسيِّ) (٢).

قال العلامةُ البنَّا الدميَّاطيُّ (١١١٧هـ) مشيراً إلى ذلك:

(عُلم أن ابنَ عامرٍ من أصحابِ الصَّلَةِ في هذا الحرف - أعني - : (يأتيه) [طه]:  
[٧٥] قولاً واحداً، وهذا - هو - الذي في الطيبة - كالنَّشرِ وتقريبه وغيرهما، ولم أر من  
تنبَّه لذلك غيرَ الإمام الحافظِ الكبيرِ أبي شامة - رحمه الله تعالى - فقال: - بعد أن قرَّر  
كلامه على ظاهره ما نصُّه - :

(وليس لهشامٍ في حَرَفِ (طه) إلا الصَّلَةُ - لا غير -، وإن كانت عبارته صالحةً أن  
يؤخذَ له بالوجهين؛ لقوله أولاً: (وفي الكلِّ قصرٌ)؛ لكن لم يذكر أحدٌ - له - القصرَ،  
فحملُ كلامه على ما يوافق كلامَ الناسِ أولى) انتهى بحروفه، ولم ينبه عليه في النَّشرِ،  
وهو عجيبٌ (٣).

(١) غيث النفع (ص ١٨٥)، وانظر: كنز المعاني للجعبري (٢/٥١٩).

(٢) إبراز المعاني (ص ١٠٩).

(٣) إتخاف فضلاء البشر (١/١٥١)، وقول أبي شامة: (وليس لهشامٍ في حَرَفِ... الخ) ليس في الإبراز المطبوع.

٣- تقديم الصلة على الإسكان للدروي عن البصري في: ( X Y ).  
 حكى الإمام الداني في جامعہ الوجهين للدوري في هذا الموضع، حيث قال:  
 (فروى أبو عبد الرحمن، وأبو حمدون، وإبراهيم من رواية العباس عنه عن يزيد  
 عنه أنه:

وصلها -كلها- بواو في الوصل، وروى أبو شعيب السوسي، ومحمد بن شجاع،  
 والحلواني، وابن فرح، وابن حرب عن أبي عمر عن يزيد عنه أنه: أسكن الهاء في:  
 ( X Y ) [الزمر: ٧]، وكذلك روى محمد بن علي عن ابن مجاهد عن أبي عمر  
 الدوري عن الزيدي، ولم يسنده إلى أحد من أصحاب أبي عمر، وأحسبه رواه عن  
 أحمد بن حرب عنه؛ لأنه قد سمع القراءة منه، ولأن عبد العزيز بن محمد قال عن أبي  
 طاهر: أن أحمد بن حرب روى عن أبي عمر ذلك، ورواية أحمد بن حرب عنه عن ابن  
 مجاهد عنه... وقرأت -أنا- في رواية الدوري، وأبي أيوب عن الزيدي من طريق ابن  
 مجاهد وغيره: ( وَمَنْ يَأْتِهِ ) [طه: ٧٥] موصولة بياء، و ( X Y ) [الزمر: ٧]  
 موصولة بواو، وكذلك نظائرهما، وعلى ذلك أهل الأداء عن الزيدي<sup>(١)</sup>.

وكذلك صنع في التيسير<sup>(٢)</sup>، وهو يسندها فيه من طريق: أبي الزعراء  
 عبد الرحمن بن عبدوس، وقراءة الداني من هذا الطريق للدروي بالصلة<sup>(٣)</sup>.  
 واقتصر في مفردة البصري -المتأخرة عن السابقين تأليفاً- على وجه الصلة، ونص  
 عبارته:

(١) (٩٧٨-٩٧٧/٣).

(٢) (ص ٤٣٨).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ١١٥).

قرأ ( X Y ) [الزمر: ٧]: بضمّ الهاءِ، وصلتها بواوٍ، كذا قرأتُ من طريقِ أهلِ العراقِ على الفارسيِّ، وعلى أبي الفتحِ، وأبي الحسنِ عن قراءتهم، وهي روايةُ أبي حمدونَ، وأبي عبد الرحمنِ، وغيرهما عن الزيديِّ (١).

ويتضحُ -مما سبقَ - اختيارُ الدانيِّ لوجهِ الصلّةِ، ومستندهُ في ذلكِ على:

١- تقديم ما قرأ به على جلّ شيوخه.

٢- تصدير الوجهِ الأقوى روايةً، فأكثرُ النقلةِ جاءت به.

٣- موافقة ما عليه أهل الأداء عن الزيديِّ.

ومما جاء من نصوصِ أئمةِ الفنِّ في ذلك:

قول الإمامِ الحُرَمِيِّ:

(والمشهورُ عنه الإشباع) (٢)، وقولُ الإمامِ الهذليِّ: (وهو الاختيار) (٣).

وضمنَ الإمامُ الشاطبيُّ الوجهينِ حرزُهُ (٤)؛ تبعاً للمنقول في التيسير (٥).

وصحَّحها الإمامُ ابنُ الجزريِّ في نشره (٦).

ووجه الصلّةِ مصدرٌ للدُّرويِّ في الأداء (٧)؛ وقد تقدّم قولُ العلامةِ الضَّبَّاعِ:

(ومتى كانَ دائراً بين الصلّةِ والإسكانِ؛ فالمقدّم الصلّةُ) (٨).

(١) (ص ١٢٥-١٢٦).

(٢) المفيد في القراءات الثمان (ص ٤٦٧).

(٣) الكامل (ص ٤٦٦).

(٤) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ١٦٤-١٦٥)، إرشاد المريد (ص ٤٤-٤٥).

(٥) انظره: (ص ١١٥).

(٦) انظره: (١/٢٤١-٢٤٢).

(٧) انظر: الرسالة الغراء (ص ١٠٣)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٥)،

(٨) الجوهر المكنون في قالون (ص ٤).

### ٣- إسكان هاء ( C ) لشعبة من جميع طرقه.

حكى الإمام الدانيُّ الخلافَ لشعبةَ من بعض طرقِ يحيى بن آدمَ في إسكان الهاءِ ( C ) من غير همزٍ، أو همزها مع ضمِّ الهاء من غير صلةٍ - كقراءة أبي عمرو البصريِّ وموافقيه -، وقد بسطَ القولَ في بيانِ هذا الخلافِ في جامعهِ، حيثُ قال:

(واختلف أصحابُ أبي بكرٍ عنه، فروى عنه الكسائيُّ، والعلميُّ، والبرجميُّ، والأعشى، وابنُ عطارٍ، ويحيى الجعفيُّ، وابنُ أبي حمَّادٍ، وأصحابُ الأزرقِ، والمعلِّ بنُ منصورٍ: أنه أسكنَ الهاءَ، ولم يذكروا بهمز - كروايةِ حمَّادٍ، وحفصٍ سواءً -.

واختلف أصحابُ يحيى عنه - أيضًا -:، فروى - عنه - الصَّريفيُّ - فيما قرأت - ومحمَّد بن المنذرٍ، وحسين بن الأسودٍ، وأبو هشامٍ، وضرار بن صردٍ بجزمِ الهاءِ من غير همزةٍ، ثمَّ قالَ حسينٌ، وأبو هشامٍ عن يحيى عن أبي بكرٍ في سورة الشعراء:

( C ) مهموزٌ، وربَّما لم يهَمْز. وقال: أنا محمَّد بن أحمدَ عن ابنِ مُجاهدٍ عن إبراهيم بن أحمدَ الوكيعيِّ عن أبيهِ عن يحيى:

( C ) مهموزٌ وجزمٌ، ويجوزُ: أن يريدَ بالجزمِ جزمَ الهاءِ؛ لأنَّ جزمَ الهاءِ مع الهمزة غيرُ جائزٍ ولا ممكِنٌ، ويجوزُ: أنه يريدُ بالجزمِ جزمَ الهاءِ وبالهَمْزِ همزة الألف.

وروى خلفٌ عن يحيى: ( C ) بغير همزٍ في كلِّ القرآنِ، ثمَّ قالَ نا يحيى عن أبي بكرٍ: أنه ربَّما همزَ ( C ) وقال: نا محمَّد بن عليٍّ عن ابنِ مُجاهدٍ عن خلفٍ عن يحيى عن أبي بكرٍ: أنه كان ربَّما همزها، ورفعَ الهاءَ، وقالَ موسى بنُ حزامٍ عنه: ( C ) جزمٌ، قال: وربَّما همزها أبو بكرٍ، ونا محمَّد بنُ أحمدَ، قال: نا ابنُ مُجاهدٍ، قال: نا عبد الله بن شاکر عن يحيى عن أبي بكرٍ: ( C ) جزمٌ، وقال: ربَّما همزها.

(قال أبو عمرو: وإذا همزها حرّك الهاء ضرورةً، وأحسبه كان يحرّكها بالضم؛ كالذي رواه حسين عن أبي بكر نصًّا، نا محمد بن أحمد، قال: نا ابن مجاهد، قال: حدّثني موسى بن إسحاق عن أبي هشام عن يحيى عن أبي بكر عن عاصم: ( C ) جزمٌ بغير همز، وعلى هذا العمل عند أهل الأداء في رواية أبي بكر، ويحيى عنه<sup>(١)</sup>.  
واستند الداني في اختياره وجه إسكان الهاء من غير همز لشبعة على:

- ١- عمل أهل الأداء في رواية شعبة.
  - ٢- والأقوى رواية؛ فجّل الطُّرق جاءت به.
- وبه جزم في تيسيره<sup>(٢)</sup>، ومفردة عاصم<sup>(٣)</sup>، وهو رواية الجمهور عنه في كتبهم<sup>(٤)</sup>.  
وجلُّ العراقيين على حكاية وجه الهمز مع ضم الهاء من غير صلة ليحيى من طريق أبي حمدون عنه<sup>(٥)</sup>، والوجهان مسندان في النشر<sup>(٦)</sup>.

#### والمقدّم في الأداء منها:

إسكان الهاء؛ لأنّه مذهب الجمهور، والأكثر طرقاً وروايةً، والموافق لرواية حفص كذلك<sup>(٧)</sup>.

(١) (١١٠١/٣-١١٠٤) بتصرف.

(٢) انظره: (ص ٢٩١).

(٣) انظره: (ص ٤٨).

(٤) انظر: المبسوط (ص ١٢٤)، الإرشاد (٢/٦٤٣)، التذكرة (٢/٣٤٣)، الهادي (ص ٣٣٢)، التبصرة (ص ٢١٦)، تلخيص الطبري (ص ٢٦٧)، تلخيص ابن بليمة (ص ٩٤)، العنوان (ص ٩٦)، وغيرها.

(٥) انظر: المستنير (٢/١٥٣)، غاية الاختصار (١/٣٨٥)، الروضة (٢/٦٦٩)، المصباح (٢/٥٥٣).

(٦) انظره: (١/٢٤٤-٢٤٥)، وانظر: التقريب (ص ٩٣)، الإتحاف (١/١٥٣-١٥٤).

(٧) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٦٨).

## باب المد والقصر

(المدُّ - في هذا الباب - : هو عبارةٌ عن زيادةٍ مطَّ في حرف المدِّ على المدِّ الطبيعيِّ، وهو الذي لا يقومُ ذات حرف المدِّ دونهُ، والقصرُ: عبارةٌ عن ترك تلك الزيادة، وإبقاء المدِّ الطبيعيِّ على حاله) (١).

وحروف المدِّ ثلاثةٌ هي: الألفُ، ولا تكون إلا ساكنةً، ولا يكون قبلها إلا من جنسها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وسميت بحروف المدِّ؛ لامتداد الصَّوت بها، وتسمَّى - كذلك - حروف اللين؛ لضعفها من أجل اتِّساع مخرجها مع ما لحقها من المدِّ، ولأنَّها ضَعُفَتْ بالتَّغيير والانتقال والاعتلال الذي ينوبها (٢).

وقد تعددت وجهاتُ نظر علماء التَّجويد في طرائق تقسيم المدِّ، واكتفى المتقدِّمون بتقسيمه إلى أصليٍّ، وفرعيٍّ (٣).

وفي ذلك يقول الإمام الدانيُّ:

(وأما الممدودُ؛ فعلى ضربين: طبيعيٍّ، ومتكلَّف، فالطبيعيُّ حقُّه:

أن يؤتى بالألفِ، والياء، والواو - التي هي حروفُ المدِّ واللينِ ممكنتٍ على مقدار ما فيهنَّ من المدِّ الذي هو صيغتهنَّ من غير زيادةٍ ولا إشباع، وذلك إذا لم تلقَ واحدةً منهنَّ همزةً، ولا حرفاً ساكناً، ويسمَّى - هذا الضُّرب - القراءُ مقصوراً؛ لأنَّه قُصِرَ عن

(١) النشر (١/٢٤٥-٢٤٦)، وانظر: إبراز المعاني (ص ١١٣).

(٢) انظر: فتح الوصيد (١/٢٦٩)، اللآلئ الفريدة (٢٢٤)، شرح النويري على الطيبة (١/٣٧٥).

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزرية د. غانم قدوري (ص ٤٩٨).

الهمزة الموحدة لزيادتها في الإشباع؛ لخبائها وشدتها، ويقدرونه مقدار ألفٍ - إن كان ألفاً -، ومقدار ياءٍ - إن كان ياءً -، ومقدار واوٍ - إن كان واواً -، والمتكلف حقه: أن يُزاد في تمكين الألف، والياء والواو على ما فيهنّ من المدّ لا يُوصَل إلى النطق بهن، إلا به من غير إفراطٍ في التمكن، ولا إسرافٍ في التّمْطيط، وذلك إذا لقين الهمزات، والحروف السواكن - لا غير -، وحقيقة النطق بذلك: أن تمدّ الأحرف الثلاثة ضِعْفِي مدّهن في الضرب الأوّل، والقراء يقدرّون ذلك مقدار ألفين - إن كان ألفاً -، ومقدار ياءين - إن كان ياءً -، ومقدار واوين - إن كان واواً -؛ لما دخلته من زيادة التمكن، وإشباع المد؛ دلالةً على تحقيقه وتفاضله<sup>(١)</sup>.

وفي قوله:

(وذلك إذا لقين الهمزات، والحروف السواكن - لا غير -)

إشارةً إلى سبب الزيادة على زمن المدّ الطبيعيّ، وهو وجود همزٍ بعد حرف المدّ، أو سكونٍ بعده.

والهمز: إمّا أن يُوجد بعد حروف المدّ في كلمةٍ أو في كلمتين، والسكون: إمّا لازمٌ أو عارضٌ.

واصطَلح أهل الأداء على تسمية هذا السبب بـ(اللفظيّ)، ومن أسباب المدّ السببُ (المعنويّ) وهذا لم يذكره الدانيّ، والمعنويّ: هو قصد المبالغة في النفيّ، وهو سببٌ قويٌّ مقصودٌ عند العرب، وإن كان أضعفَ من السبب اللفظيّ عند القراء<sup>(٢)</sup>. وقد توسّع جمعٌ من العلماء القدامى، والمحدثين في أنواع المدود ومسمياتها، وقد

(١) التحديد في الإتقان والتجويد (ص ٩٨).

(٢) انظر: النشر (١/٢٦٨)، جهد المقل (ص ٢١٥).

ذكر العلامة سيف الدين الفضالي (ت ١٠٢٠هـ) في شرحه على متن الجزرية تسعة وعشرين لقباً<sup>(١)</sup>، وكلُّ هذه الألقاب مندرجة في الأنواع الرئيسة السابقة، وإنما اختلفت باختلاف الأسماء.

وقد جرت عادة متقدمي أهل الأداء وأئمة الإقراء تقدير الزمن الصوتي في المدّ (بالحروف)، وجعله مقياساً تعرف به مدته، ومعياراً تتباين به أنواعه.

وفي ذلك يقول الإمام الداني:

(وقد استعمل مثله - أي: في تقدير المدّ بالحروف - جماعة من العلماء بالقراءة والعربية؛ دلالة على تفاضل المدّ بالزيادة والنقصان.)<sup>(٢)</sup>، وللداني مؤلفٌ وسَمَهُ —: (تقدير المدّ بالحروف)<sup>(٣)</sup>، وهو الذي عناه من قوله:

(في الكتاب الذي أفردناه لهذه المسألة) ومما جاء فيه:

(وتلك الزيادة حقها أن لا يبالغ في التَّمطيط، ولا يُتجاوز في ذلك؛ حتى يُخرج عن مذاهب القراء، ومشهور كلام العرب، فيثقل على الأسماع، وينبوع الطباع. وكيفية النطق بذلك على الحدِّ الواجب، والمقدار الصحيح: يُؤخذُ مشافهةً عن الأئمة القراء، ويُتلقى حكايةً عن الأكابر من أهل الأداء، الذين تلقوا القراءة، وأخذوا التلاوة، وضبطوا حقائق الألفاظ)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الجواهر المضيئة (ص ٢١٤-٢١٦).

(٢) الجامع (١/٤٧٦-٤٧٧).

(٣) انظر: معجم مؤلفات الداني (ص ٣٥).

(٤) نقلاً عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١/١٧١).

واجتهد متأخرو أهل الأداء في وضع ميزانٍ لضبط مقادير المدود، ومن أشهر الضوابط:

قبض الإصبع وبسطها، وفي ذلك يقول العلامة محمد بن مكّي الجريسي (كان حياً ١٣٠٧هـ):

(ثم إن - هذه - الألفات المذكورات: قدر كل ألفٍ منها حركتان عربيّتان، وكان مشايخنا يقدرون - لنا - ذلك تقريباً بحركات الأصابع، - أي: قبضاً أو بسطاً -، وذلك يكون بحالةٍ متوسطةٍ ليست بسرعةٍ ولا بتأنٍ، فاعلم ضبط ذلك؛ لتكون على يقينٍ في ضبط كل مرتبة، ومن قال: بأن أطول المد خمس ألفت؛ فعنده مقدار كل ألف حركة، فتكون الجملة ست حركات؛ لأنه يريد غير ما فيه من المد الطبيعي، ومقداره عنده حركة، فتنبه لذلك؛ لئلا تختلف عليك الأقوال)<sup>(١)</sup>.

والعمدة في ضبط مقدار المد الزمني على التلقّي والمراس.  
وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري:

(واعلم أن هذا الاختلاف في تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه؛ بل يرجع إلى أن يكون لفظياً، وذلك أن المرتبة الدنيا - وهي القصر -، إذا زيد عليها أدنى زيادةٍ صارت ثانية، ثم كذلك حتى تنتهي إلى القصوى، وهذه الزيادة بعينها إن قدرت بألف، أو بنصف ألف؛ هي واحدة، فالمقدار غير محقق، والمحقق إنما هو الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة، وتوضحه الحكاية، ويبينه الاختبار، ويكشفه الحسن. قال الحافظ أبو عمرو الداني - رحمه الله - : وهذا - كله - جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك

(١) نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد (ص ١٣٦).

الحُرُوف، وتلخيص السَّواكن، وتحقيق القراءة، وحرها، وليس لواحدٍ منهم مذهبٌ يسرف فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المتعارف في اللُّغة والمتعلم في القراءة؛ بل ذلك قريبٌ بعضه من بعض، والمشافهة توضح حقيقة ذلك، والحكاية تبين كيفيته<sup>(١)</sup>.

### واختيارات الإمام الداني في الباب هي:

#### ١ - التَّفَاوُت فِي مَرَاتِبِ الْمَدِّ الْمَتَّصِلِ وَالْمَنْفَصِلِ.

ذهب الإمام الداني إلى القول بتفاوت مراتب المدِّ المتَّصلِ، والمنفصلِ، وهذا ما أبانه بقوله في التيسير:

(اعلم أن الهمزة إذا كانت مع حرف المدِّ واللين في كلمة واحدة - سواءً توسَّطت أو تطرَّفت -؛ فلا خلاف بينهم في تمكين حرف المدِّ زيادةً، وذلك نحو قوله U : ( C ) [البقرة: ٥]، وَ ( ^ \_ ` ) [البقرة: ٢٠]، وَ ( G ) [البقرة: ٣١]، وَ ( يَضِيءُ ) [النور: ٣٥]، وَ ( p o n ) [البقرة: ١٩]، وشبهه، فإذا كانت الهمزة أوَّلَ كلمةٍ، وحرف المدِّ آخرَ كلمةٍ أخرى؛ فإنهم يختلفون في زيادة التَّمكين لحرف المدِّ هناك: فابن كثير، وقالون بخلاف - عنه -، وأبو شعيب، وغيره عن اليزيدي يقصرون حرف المدِّ، فلا يزيدونه تمكيناً على ما فيه من المدِّ الذي لا يوصل إليه إلا به، وذلك نحو قوله U :

( 98 : < = > ) [البقرة: ٤]، وَ ( فِيءَايُنَا ) [الأنعام: ٦٨]، وَ ( ا )

( m ) [البقرة: ٢١]، وَ ( K ) [البقرة: ٣١]، وَ ( قَالُوا أَمَّا ) [البقرة: ١٤]، وشبهه، وهؤلاء أقصر مدداً في الضرب الأوَّل المتَّفَق عليه، والباقون يطوِّلون حرف المدِّ في ذلك

(١) النشر (١/٢٥٥-٢٥٦).

زيادةً، وأطولهم مدًّا في الضربين - جميعًا - ورش وحمزة، ودونها عاصمٌ، ودونه ابن عامرٍ والكسائي، ودونها أبو عمروٍ من طريق أهل العراق، وقالون من طريق أبي نسيبٍ بخلافٍ عنه، وهذا - كُله - على التَّقريب من غير إفراطٍ، وإنما هو على مقدارٍ مذاهبهم في التَّحقيق و الحذر) (١).

ومفهوم قول الداني:

أن مراتب المدِّ المتَّصل: طولى لورشٍ وحمزة، ودونها لعاصمٍ، ودونها لابن عامرٍ والكسائي، ودونها للباقيين، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر، وهو ممنوعٌ في المتَّصل.

وأن مراتب المدِّ المنفصل:

القصرُ لابن كثيرٍ والسُّوسي، وقالون، ودوري البصري بخلافٍ عنهما، والباقون بالمدِّ؛ لكنهم متفاوتون في قدره على ما قرَّره في المتَّصل.

فتكونُ المراتبُ - عنده - خمسة، وذكر في (الجامع) مرتبةً سادسةً فوق الإشباع لمن

سكت على الساكن قبل الهمزة (٢).

وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى مذهب الداني وغيره من أئمة الفن في المدِّين

المتَّصل، والمنفصل، فقال:

(فأما المتَّصل: فاتفق أئمة أهل الأداء من أهل العراق؛ إلا القليل منهم، وكثيرٌ من

المغاربة على مدّه قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفحاشٍ، ولا خروجٍ عن منهج العربيّة،

نصَّ على ذلك أبو الفتح بن شيطا، وأبو طاهر بن سوارٍ، وأبو العزِّ القلانسي، وأبو محمدٍ

سبَّط الخياط، وأبو عليّ البغدادي، وأبو معشر الطبري، وأبو محمدٍ مكِّي بن أبي طالب،

(١) انظره: (ص ١٤٦-١٤٧).

(٢) (١/٤٧٤-٤٧٦).

وأبو العباس المهدي، والحافظ أبو العلاء الهمداني، وغيرهم، واختلفوا على كم مرتبة هو؟

فذهب أبو الحسن طاهر بن غلبون، والحافظ أبو عمرو الداني، وأبو علي الحسن بن بليمة، وأبو جعفر بن الباذش، وغيرهم إلى أنها أربع مراتب: إشباع، ثم دون ذلك، ثم دونه، ثم دونه، وليس بعد هذه المرتبة إلا القصر، وهو ترك المدّ العرضي. وظاهر كلام التيسير أن بينهما مرتبة أخرى، وأقراني بذلك بعض شيوخنا عملاً بظاهر لفظه، وليس ذلك بصحيح؛ بل لا يصح أن يؤخذ من طريقه؛ إلا بأربع مراتب - كما نص عليه صاحب التيسير في غيره...

وأما المنفصل: اختلفت العبارات في مقدار مدّه اختلافاً لا يمكن ضبطه، ولا يصح جمعه، فقل من ذكر مرتبة لقاري؛ إلا وذكر غيره لذلك القاري ما فوقها، أو ما دونها، فأما ابن مجاهد، والطرسوسي، وأبو الطاهر بن خلف، وكثير من العراقيين لم يذكروا فيه سوى القصر غير مرتبتين (طولى، ووسطى)، وذكر أبو القاسم بن الفحام الصقلي مراتب غير القصر، وهي المتوسط، وفوقه قليلاً، وفوقه، ولم يذكر ما بين المتوسط والقصر، وكذا ذكر صاحب الوجيز أنها ثلاث مراتب، إلا أنه أسقط العليا، فذكر ما فوق القصر، وفوقه، وهو المتوسط، وفوقه.

وذكر أبو عمرو الداني في تيسيره، ومكي في تبصرته، وصاحب الكافي، والهادي، والهداية، وتلخيص العبارات، وأكثر المغاربة، وسبط الخياط في مبهجه، وأبو علي المالكي في روضته، وبعض المشاركة أنها أربعة، وهي: ما فوق القصر، وفوقه - وهو المتوسط -، وفوقه، والإشباع، وكذا ذكره أبو معشر الطبري؛ إلا أنه لم يذكر القصر المحض - كما فعل صاحبه الهدلي -، وذكرها الحافظ أبو عمرو الداني في جامع البيان

خمس مراتب سوى القصر، فزاد مرتبةً سادسةً فوق الطُولى التي ذكرها في التيسير، وكذا ذكر الحافظ أبو العلاء الهمداني في غايته، وتبعها في ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وزاد مرتبةً سابعةً، وهي إفراط، وقدرها ست ألفات، وانفرد بذلك عن ورش، ولم يذكر القصر فيه ألبتة عن أحد من القراء<sup>(١)</sup>.

ومن خلال نص ابن الجزري السابق؛ يتبين أن حادي الداني في صنيعه:

هو ما عليه عمل أهل الأداء، فأخذ بالأكثر انتشاراً في زمانه، وشهرةً بين علماء أوانه، وهو تقسيم شيخه أبي الحسن بن غلبون<sup>(٢)</sup>.

وخالف الإمام الشاطبي أصله، فلم يذكر في حرزه تفاوتاً بين المتصل والمنفصل<sup>(٣)</sup>.

وفي ذلك يقول السخاوي:

(وكان شيخنا - رحمه الله - يرى في هذا الضرب بمدتين: (طولى) لورش وحمزة، و(وسطى) لمن بقي، ويقول: هذه الرتب في المد لا تتحقق؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا يجوز من الطول أو القصر، ولأن المد لكل فريق من ذكر لا يعلم عينه وحده، فيأتي به القارئ لمن نسب إليه في كل مرة من غير زيادة ولا نقصان، وإذا امتنع علم ذلك، ثبت أن ذكر ذلك تنبيه على ما يؤثر القراء في مذاهبهم من حذر أو تحقيق - كما ذكر أبو عمرو -<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر (٣١٤/١-٣٢١) بتصرف.

(٢) انظر: التذكرة (١٠٥/١-١٠٨).

(٣) انظر: إبراز المعاني (ص ١١٤).

(٤) فتح الوصيد (٢٧١/١-٢٧٢).

وقد نقد الجعبريُّ مذهبَ الشَّاطبيِّ، ورأى أنَّ الأوَّلَى اعتبارُ المراتبِ الأربعة، وحمل ما نُقِلَ عن الشَّاطبيِّ أنَّه من رأيه لا على روايةٍ، وخالف فيه التَّيسير، وسائر النِّقْلَة، وأنَّه لعلَّه استأثَّرَ بنقله، وما علَّلَ به عدولَه عنها، وأنَّه لا تتحقَّق، ولا يمكنُ الإتيانُ بها في كلِّ مرَّةٍ قدر السَّابِقة، فكذلك المرتبتان، وإذا اعتبرت مذهبهم في التَّرتيل، والحدْر؛ تلخَّص منها أربع مراتب - كما في التَّيسير وغيره - (١).

وردَّ العلامةُ الصَّفَّاقسيُّ على الجعبريِّ، فقال:

(ولا يعكِّر علينا قولُ الجعبريِّ - بعد أن نقل عن السَّخاويِّ - أنَّ الشَّاطبي كان يرى ما قدَّمناه عنه، أمَّا قوله:

(فهو خلافُ التَّيسير) فمسلَّم؛ لكن لا يلزم من مخالفة التَّيسير لما هو أقوى منه محذورٌ، وقوله:

(وسائر النِّقْلَة... الخ) عجيبٌ منه، فقد عزَّاهُ المحقِّق لجماعةٍ، فكيف يسوغُ - بعد هذه النُّقول للجعبريِّ - أن يقول: إنَّه خالف سائر النِّقْلَة، وقوله: (فمرتبتان) كذلك غير مسلَّم؛ بل الذي نقول به: إنَّ الفرق بين المرتبتين ظاهرٌ، يدركه الجاهلُ والعالمُ، والغبيُّ والعاقلُ؛ بخلافِ المراتب الأربعة؛ فليسَ بينها كبيرُ فرقٍ، فربَّما تنبَّهُّم على القارئ؛ فضلاً عن السَّامع... (٢).

ومال الإمامُ ابنُ الجزريِّ إلى مذهبِ المرتبتين ورجَّحه، فقال:

(.. مثل هذا التَّفَاوُت لا يكاد ينضبُ، والمنضبُ من ذلك غالباً: هو القصر المحضُ، والمدُّ المشبُع من غيرِ إفراطٍ عرفاً، والتَّوسُّط بين ذلك.

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري (٢/٥٣٤-٥٣٦).

(٢) غيث النفع (ص ٢٦-٢٧) بتصرف يسير.

وهذه المراتب تجري في المنفصل، ويجري منها في المتصل الاثنان الأخيران، وهما الإشباع والتوسط، يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبيتهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كفيته، ولا يكاد تخفى معرفته على أحد، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديماً وحديثاً، وهو الذي اعتمده الإمام أبو بكر بن مجاهد وأبو القاسم الطرسوسي، وصاحبه أبو الطاهر بن خلف، وبه كان يأخذ الإمام أبو القاسم الشاطبي؛ ولذلك لم يذكر في قصيدته في الضربين تفاوتاً، ولا نبه عليه؛ بل جعل ذلك مما تحكمه المشافهة في الأداء، وبه -أيضاً- كان يأخذ الأستاذ أبو الجود غياث بن فارس، وهو اختيار الأستاذ المحقق أبي عبد الله محمد بن القصاص الدمشقي، وقال: هذا الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يكاد يتحقق غيره، قلت: وهو الذي أميل إليه، وأخذ به غالباً، وأعوّل عليه، وهذا الذي أجنح إليه، وأعتمد غالباً عليه؛ مع أني لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب، ولا أردّه، كيف وقد قرأت به على عامّة شيوخي، وصحّ -عندي- نصّاً وأداءً عمّن قدمته من الأئمة (١).

وأكّد ابن الجزريّ اختياره هذا المذهب بتصديره له في الطيبة (٢) قبل غيره.

وعلى ذلك سار أكابر أهل الأداء، وعلماء الإقراء.

قال العلامة النويري:

(وهو الذي استقرّ عليه العمل) (٣).

وقال صاحب الغيث:

(١) النشر (١/٢٥٠-٢٥١) بتصرف.

(٢) انظر: متن الطيبة (بيت رقم: ١٦٢-١٦٣)، شرح ابن الناظم (ص ٨٣-٨٤).

(٣) شرح الطيبة للنويري (١/٣٨٤).

(وهو الذي ينبغي أن يُؤخذَ به للأمن - معه - من التَّخْلِيطِ، وِعَدَمِ الضَّبْطِ، وهو الذي أقرُّ، وأقرُّ به - غالباً -، ولا يُخْفَى على سواه) (١).

وعند الجمع بين مذهبي الداني، والشاطبي يتحصَّل منها ستُّ مراتب:

قالون، وابن كثير يقصران المنفصل، ويمدُّون المتَّصل ثلاث حركات، وأربع حركات، ولقالون والدوري مذهب آخر، وهو: مدُّهما - معاً - ثلاثاً وأربعاً، وابن عامر والكسائي وعاصم يمدُّونهما - معاً - أربع حركات، ولعاصم مذهب آخر، وهو: مدُّهما - معاً - خمس حركات، وورش وحمزة يمدُّونهما ستَّ حركات (٢).

واختلِف في المقدم أداء لقالون في المدَّ المنفصل:

فنصَّ جماعة من أهل الأداء على تقديم وجه المدِّ (٣)، فمن ذلك قول العلامة المتورقي:

(وقرأت لقالون على - شيخنا الأستاذ - أبي عبد الله القيجاطي - t - بالوجهين، وإلى المدَّ كان يذهب ويختاره، وبه قرأت على غيره، وبه آخذ) (٤)،

وأشار إليه العلامة ابن المنجزة بقوله:

وقدم الإشباع في المنفصل للدور مع قالون قولاً مُنَجَّل (٥).

(١) (ص ٢٦)، وانظر: إرشاد المريد (ص ٤٧).

(٢) انظر: مختصر بلوغ الأمانة (ص ١٧١)، البدور الزاهرة للقاضي (١٨-١٩).

(٣) انظر: عمدة الخلان (ص ١٥-١٦).

(٤) شرح الدرر اللوامع (١/١٨١).

(٥) انظر: منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ١٣)، الرسالة الغراء (ص ٤٢).

### واختار البعض تقديم وجه القصر:

من نصّ على ذلك: الإمام محمد بن إبراهيم الشريشي (ت ٧١٨هـ) بقوله:  
(والعمل في ذلك على القصر، وهو الذي يترجح عند النظر؛ لأنّ الحلواني لم يرو  
غير القصر، نصّ على ذلك أبو عمرو وغيره، وروى أبو نسيط الوجهين - جميعاً -،  
فالقصر على هذا أثر في كلا الروايتين) (١).

واختياره الجعبري (٢)، والبكري (ت ١١١١هـ) (٣)، وعليه متأخرو المغاربة.  
قال العلامة الصفاقي:

(وعلى تقديمه جرى العمل أفراداً وجمعاً) (٤).

وقال العلامة إبراهيم المارغني:

(والذي استقرّ عليه عملنا في القراءة بالوجهين لقالون في المنفصل؛ مع تقديم  
القصر أفراداً وجمعاً، وبذلك قرأت على شيخنا - رحمه الله - وبه أقرئ) (٥).

والراجح: تقديم وجه القصر، لأنّه الأكثر طرقاً وراويّة (٦)، وبه قرأ الداني على  
شيخه أبي الفتح، وهو طريقه في التيسير (٧).

(١) القصد النافع بغية الناشئ والبارع شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع (ص ١٢٥).

(٢) انظر: كنز المعاني (٥٣٩/٢).

(٣) انظر: القواعد المقررة والفوائد المحررة (ص ٢٧٨).

(٤) انظر: غيث النفع (ص ٤٤).

(٥) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع (ص ٤٣).

(٦) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٧٥).

(٧) انظره: (ص ١١١).

واختُلفَ - كذلك - في المقدم للدوريِّ عن البصريِّ:

فذهب بعضهم إلى تقديم وجه المدِّ، واختاره الإمام الدانيُّ، دلَّ على ذلك قولُ الإمام الملقِّيُّ:

(وذكر عن الدوريِّ - أي: في المفردات - أنه قرأ على أبي القاسم، وعلى أبي الحسنِ بالزيادة، وعلى أبي الفتح بتركها، ويظهر أن مذهبه في (التيسير) اختيارُ زيادة المدِّ للدوريِّ؛ إذ لو اختار له القصر؛ لذكر أبا عمرو مع ابن كثيرٍ بدل ذكره أبا شعيبٍ، ولو أراد الوجهين عن الدوريِّ؛ لقال: (وأبو عمرو بخلافٍ من طريق أهل العراق) على عادته، - وسترى بعد هذا الباب ما يدلُّ على أن تعويله إنما هو على الأخذ بالزيادة -، هذا مع أنه أسند قراءته في التيسير من طريق أبي القاسم المذكور)<sup>(١)</sup>.

والقصرُ للدوريِّ في المد المنفصلٍ من زيادات الحُرز على التيسير<sup>(٢)</sup>.

وذهب البعض إلى تقديم وجه القصر، واختاره الجعبريُّ<sup>(٣)</sup>، البقريُّ<sup>(٤)</sup>.

والراجح: تقديم وجه المدِّ للدوريِّ أداً، لأنه الأكثرُ طرقاً عنه، والموافق لما في التيسير<sup>(٥)</sup>.

٢ - التوسُّطُ في مدِّ البدلِ لورشٍ من طريق الأزرقِ.

مدُّ البدل هو: ما وقع فيه حرف المدِّ بعد الهمز<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح التيسير (ص ٣١٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ١١٤).

(٣) انظر: كنز المعاني (٥٣٩/٢).

(٤) انظر: القواعد المقررة والفوائد المحررة (ص ٢٥٩).

(٥) انظر: الرسالة الغراء (ص ٢٧).

(٦) انظر - مثلاً -: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص ٢٠)، هداية القاري (٣٣٣/١ - ٣٣٤).

واختصَّ بزيادة التَّمكينِ فيه ورشٌّ من طريق أبي يعقوب الأزرق عنه، وقد توسَّع الإمام الدانيُّ في كتاب الجامع - على عادته - في استيفاء حكم مدِّ البدل، وأسهبَ في اسقِصاءِ الأقوالِ والآثارِ في المسألة، ومما جاءَ فيه قوله:

(وإذا تقدَّمت الهمزاتُ حروفَ المدِّ واللَّينِ الثلاثة؛ فلا خلافَ في تمكينهنَّ على مقدارٍ ما فيهنَّ من المدِّ الذي - هو - صيغتهنَّ، ومقداره مقدارُ حرفٍ واحدٍ (ألف، وياء، وواو) من غير زيادة؛ إلا ما اختلفَ فيه عن ورشٍ:

فروى أصحابُ أبي يعقوب الأزرق - عنه - أداءً تمكينهنَّ تمكيناً وسطاً بزيادةٍ يسيرةٍ، - وهي كالزيادة التي تزيدها من هذا الطريق في تمطيطهنَّ مع تأخر الهمزة في المتصل، والمنفصل، مطابقةً لمذهبه في التحقيق، وتحكمها المشافهة؛ وسواءً كانت الهمزة قبلهنَّ محققةً؛ أو التي حرَّكتها على ساكنٍ قبلها، أو أبدلت حرفاً خالصاً؛ لأنَّها في حال الإلغاء، والبدل في نيَّة التحقيق، فجرت لذلك مجرى المحققة، وبهذا الذي ذكرتُ؛ قرأتُ على ابنِ خاقان، وأبي الفتح في رواية أبي يعقوب عن ورشٍ، وحكيًا - لي - ذلك عن قراءتهما، وعلى ذلك جماعةُ المصريِّين، ومن دُونهم من أهلِ المغرب.

وقرأتُ على أبي الحسن بن غلبون في روايته بغير زيادة تمكينٍ لحرف المدِّ - فيما تقدَّم - وسألته عن زيادة التَّمكين وإشباع المدِّ؛ فأنكره بعد جوازه، وإلى ذلك كان يذهب شيخنا عليُّ بن محمَّد بن بشرٍ - رحمه الله -، وسائرُ أهلِ الأداء من البغدايين والشاميين.

وقال بعضُ شيوخنا:

هو اختيارٌ من ورشٍ خالفَ فيه نافعاً - يعني الزيادة في المدِّ -، قال: وأهلُ العراقِ ينكرون ذلك، ولا يأخذون به، وأهل مصرَ يروونه ويتركونه، و حكي - لي - الخاقانيُّ: أنَّ أصحابه المصريِّين - الذين - قرأ عليهم اختلفوا في ذلك:

فمن قائلٍ منهم به، ومن منكرٍ له، وقال آخرون: إنما كان المشيخة من المصريين يأخذون بالتحقيق، والإفراط في المدد على المبتدئين على وجه الرياضة لهم، وهذا يدلُّ على أن البالغ الإشباع الزائد في هذا الفصل؛ ليس من مذهب نافع، ولا اختياره، ولا من رواية ورش، ولا أدائه، وأنه استحسان، واختيارٌ من أهل الأداء عن أصحابه؛ من حيث استعملوه، وأخذوه على المبتدئين على وجه الرياضة - فقط -، على ما كان حمزة وأصحابه يأخذون به من الزيادة في التحقيق، والإفراط في المدد كذلك<sup>(١)</sup>.

ثم ختم الداني بيان اختياره، فقال:

(ينبغي أن لا يُفَرَطَ فيه في مذهب ورش، وكذلك قرأتُ على الخاقاني، وأبي الفتح عن قراءتهما، وهو الذي يُوجِبُهُ القياسُ، ويحقِّقُهُ النَّظْرُ، وتدُلُّ عليه الآثارُ، وتشهدُ بصحته النُّصوصُ، وهو الذي أتولاهُ، وآخذُ به)<sup>(٢)</sup>.

وبذلك يتضح أن الداني اختار التوسط في مد البدل مستنداً على الأثر، والنظر.

وعليه اقتصر في التيسير<sup>(٣)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٤)</sup>، والتعريف<sup>(٥)</sup>، وغيرها.

وقد رُدَّ على الداني في منعه وجه الإشباع في مد البدل للأزرق، فمن ذلك قول العلامة المنتوري:

(لا يوجد الإجماع على ما ذكر - أي: الداني -؛ بل أكثر المصنِّفين للحروف حملوا

الرواية على ظاهرها، ونصوا في كتبهم على المدد في ( Z ) وبابه لورش، وقال -

(١) (٢/٤٧٩-٤٨١) بتصرف.

(٢) المصدر السابق (٢/٤٨٤).

(٣) انظره: (ص ١٤٨).

(٤) انظره: (ص ٤٢).

(٥) انظره: (ص ٦١).

شيخنا الأستاذ - أبو عبد الله القيجاطي **t** :

(واعلم أن الهمزات إذا تقدمت على حروف المد في نحو: ( z )، و ( Y ) [الطور: ٢١]، و ( هَتُوْلَاءَ ءَالِهَةً ) [الأنبياء: ٩٩]، وما أشبه ذلك، فإن الشيوخ المصريين الآخذين برواية أبي يعقوب جاءت الرواية عنهم نصاً وأداءً بمد هذا النوع؛ فاختلف المتأخرون في قبول الرواية وحملها على ظاهرها، وفي تأويلها لمخالفتها لسائر أئمة القراء؛ إذ لم يأت ذلك عن أحد منهم، فالذي عليه جمهور المتأخرين: حمل الرواية على ظاهرها، حجّتهم في ذلك: أن رواية ورش تقتضي التحقيق والتعطيط، وأنه متى وجد السبيل إلى تعطيط حروف المد؛ لم يعدل عن ذلك إلى غيره؛ ألا ترى أنه يمدّها مع السواكن، ومع الهمزات في الاتصال والانفصال، ويمدّ حروف اللين مع الهمزات، ويخالف - في ذلك - سائر القراء، فظاهر أمره أن يجري حروف المد، وحروف اللين مجرى واحداً؛ فلا يبعد أن يجري حروف المد؛ إذا تقدمتها الهمزات مجراها إذا تأخرت عنها، ويخالف القراء في ذلك - كما خالفهم في حروف اللين، وكان - شيخنا الأستاذ أبو عبد الله القيجاطي **t** يأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع؛ كالمد مع الهمزات إذا تأخرت، وبذلك قرأت عليه، وبه أخذ، وقلت له: تأخذ لورش من طريق الداني بالمد المشبع، وهو قد أنكره، وردّ على من أخذ به! فقال - لي - : روى لنا الداني المد عن ورش، وظاهره الإشباع، وتأوله بزيادة، قال في بعض كتبه: "يسيرة"، وقال في آخر: "متوسطة على مذهبه في التحقيق" فنحن نأخذ بروايته؛ لا بتأويله؛ لأن تأويله إخراج للرواية عن ظاهرها، ومخالف لما حملها عليه غيره من المصنّفين) (١).

(١) شرح الدرر اللوامع (١/١٩٦ - ٢٠٠) بتصرف.

ودافع العلامة بن القاضي عن الدائي، ووجه رأيه بقوله:

(وإنكارُ الحافظِ للإشباعِ هو من جهة التوجيه، لا من جهة الرواية) (١).

وقد زاد الإمام الشاطبي في حزره وجهين على ما في الأصل، هما:

(القصر، والإشباع)، حيث قال:

وما بعدَ همزٍ ثابتٍ أو مغيرٍ      فقصرٌ وقد يُروى لورش مطوّلاً  
ووسطه قومٌ كآمن هؤلاً      ء آلهة آتى للإيمان مثلاً  
..... وابن غلبون طاهرٌ      بقصر جميع الباب قال وقولاً (٢).

والقصر اختيار الشاطبي، قال العلامة الجعبري في إيضاح ذلك:

(وظاهرُ عبارة الناظم ترجيحُ القصر؛ حيث ذكره أولاً، ثم نصّ عليه آخرًا، ويليه التوسيط لتكثيره، والمدُّ أقلُّها، والقصر والمدُّ من زيادات القصيدة) (٣).

وجاء في شرح أبي شامة:

(وما قال به ابن غلبون هو الحق، وهو اختيار ناظم القصيدة - فيما أخبرني الشيخ أبو الحسن عنه رحمه الله تعالى -) (٤).

وقال العلامة المتتوري في بيان مراد الشاطبي من (ووسطه قوم) قال:

(لعلهم الذين صنّفوا في القراءات بعد الدائي على طريقته) (٥).

ومذاهب علماء القراءات في مدّ البدل فصل القول فيها الإمام ابن الجزري في

(١) الفجر الساطع (١٨٩/٢).

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٧١ - ١٧٢، ١٧٥).

(٣) كنز المعاني (٥٤٥/٢).

(٤) إبراز المعاني (ص ١١٩).

(٥) (١٩٥/١).

النَّشْر، فيرجعُ إليه في ذلك<sup>(١)</sup>.

واختلفَ أهلُ الأداءِ في أيِّ الأوجهِ الثلاثةِ مقدَّمٌ للأزرقِ عن ورشٍ:

فقد اقتفى العلامةُ أبو الحسن بن بريُّ أثرَ الدانيِّ؛ فاقتصرَ على وجهِ التوسطِ في مدِّ البدلِ.

قال العلامةُ الشريشيُّ في شرحه:

(فالعملُ إذاً على التوسطِ، وهو الذي ذكر أبو عمروٍ من قراءتهِ على أبي القاسمِ خلف بن خاقان، وأبي الفتح الضَّريرِ، ولم يذكر القصرَ إلا من روايتهِ عن أبي الحسن بن غلبون، فقد ثبتَ التوسطُ من روايتينِ اثنتين؛ بخلافِ القصرِ، و-أيضاً- فإنه لم يذكر في بعض كتبه غيره؛ فدلَّ ذلك على أنه المختارُ)<sup>(٢)</sup>.

وهو الوجهُ المشهورُ، والمأخوذُ به عند المغاربةِ اليوم<sup>(٣)</sup>.

واختارَ جمعُ الأخذِ بوجهِ القصرِ؛ تبعاً للشاطبيِّ، ومن أخذَ به:

أبو شامة المقدسيُّ<sup>(٤)</sup>، وإبراهيمُ الجعبريُّ<sup>(٥)</sup>، وعليُّ الصفاقسيُّ<sup>(٦)</sup>، وإبراهيمُ المارغنيُّ<sup>(٧)</sup>، وبتقديمه أخذَ أهلُ الأداءِ المصريُّنَ من أتباعِ الشَّيخِ شحادة

(١) انظره: (٢٦٤/١-٢٦٥).

(٢) القصد النافع (ص ١٣٠).

(٣) انظر: شرح الدرر اللوامع للمجاصي (١٦٥/٢)، التوضيح والبيان في مقرأ نافع بن عبد الرحمن (ص ٢٤٣)، والدليل الأوفق إلى رواية ورش من طريق الأزرق (ص ١٠١).

(٤) انظر: إبراز المعاني (ص ١١٩).

(٥) انظر: كنز المعاني (ص ٥٤٦/٢).

(٦) انظر: غيث النفع (ص ٢٧).

(٧) انظر: النجوم الطوالع (ص ٤٦).

اليمني<sup>(١)</sup>.

واختار بعضهم وجه الإشباع من باب التسوية بينه وبين ما تأخرفيه الهمزُ.  
وممن أخذ به:

أبو عبد الله القيحاوي، وتلميذه المنتوري - كما تقدّم -<sup>(٢)</sup>، وعلي الشبرايملي -  
شيخ الصفاقسي -، والبنّا الدمياطي<sup>(٣)</sup>.

وهو من الأصول المرعية في مسلك أهل الأداء الإسلامبوليين من أتباع الشيخ  
أحمد المسيري<sup>(٤)</sup>.

واتفق الآخذون بالإشباع، والتوسط في البدل على استثناء مواضع من هذا الباب،  
وفي بعضها خلاف بينهم، وهذه المواضع هي:

١- أن يكون قبل الهمز ساكنٌ صحيحٌ متصلٌ نحو: ( m )، و ( مَسْئُولًا ) وهذا  
الموضع لا خلاف في قصره بين الأئمة، وقد نصّ الإمام الداني على استثنائه في الجامع<sup>(٥)</sup>،  
والتعريف<sup>(٦)</sup>، والتيسير<sup>(٧)</sup>، وإرشاد المتمسكين، والتلخيص، والموجز، وإيجاز البيان<sup>(٨)</sup>.  
قال الإمام ابن الجزري في بيان علة استثناء هذا النوع:

(١) انظر: عمدة الخلان (ص ٤).

(٢) انظر: شرح الدرر اللوامع (٢٠١/١).

(٣) انظر: غيث النفع (ص ٢٧).

(٤) انظر: عمدة الخلان (ص ٤).

(٥) انظره: (٤٨١/٢).

(٦) انظره: (ص ٦١).

(٧) انظره: (ص ١٤٨).

(٨) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري (٢٠٦/١).

(واختُفِ في علة ذلك، فقيل: لأمن إخفاء بعده، وقيل: لتوهم النقل، فكأن الهمزة معرضة للحذف، قلتُ: ظهر - لي - في علة ذلك: أنه لما كانت الهمزة فيه محذوفة رسماً؛ ترك زيادة المد فيه تنبيهاً على ذلك، وهذه هي العلة الصحيحة في استثناء: ( A ) عند من استثناءها)<sup>(١)</sup>.

وقد فند الإمام أبو شامة حجة القائلين بأن العلة في الاستثناء هي النقل، فقال: (وعلّوه بأن الهمزة معرضة للنقل إلى الساكن قبلها، وهذه علة فاسدة من وجوه، الأول: أنه ليس من مذهب ورش النقل في كلمة واحدة، الثاني: أنه فيما تحقّق فيه النقل يمدّ نحو ( D ) فما الظن بما يتوهم جواز نقله لغة، الثالث: أنه منقوض بالمؤودة فإن النقل فيها سائغ كقرآن، وقد نصّ مكّي، والداني في كتاب الإيجاز على مدها؛ فعندي أن علة استثناءه مشكّلة)<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن تكون الألف مبدلة من التنوين وفقاً نحو:

( D C )، و ( A ) فبالقصر إجماعاً؛ لأنّها غير لازمة، و عليه نصّ الإمام الداني في الاقتصاد، والتمهيد، وإرشاد المتمسّكين، وإيجاز البيان، والتلخيص، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين<sup>(٣)</sup>.

ولم يُشِر إليها في التيسير<sup>(٤)</sup>، وتبعه الإمام الشاطبي في الحرز<sup>(٥)</sup>، ولم يتعرّض لهذا

(١) النشر (٢٦٦/١)، وانظر: فتح الوصيد للسخاوي (٢٧٥/٢).

(٢) إبراز المعاني (ص ١١٧).

(٣) انظر: شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٢٠٦/١).

(٤) انظره: (ص ١٤٨).

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري (٥٥١/٢).

المستثنى كثيرٌ من العلماء؛ للإجماع عليه.

٣- حرفُ المدِّ الواقع بعد همزِ الوصلِ في الابتداء، وفي هذا النوع خلافٌ في

استثنائه:

فنصَّ على استثنائه الإمامُ الدانيُّ في جميع مصنفاته<sup>(١)</sup>، وتبعه الإمامُ الشاطبيُّ<sup>(٢)</sup>،

وصحَّح الوجهين الإمامُ ابنُ الجزريِّ، ورجَّح استثناءه، فقال:

(فنصَّ على استثنائه، وترك الزيادة في مدّه: أبو عمرو الدانيُّ في جميع كتبه،

وأبو معشر الطبريِّ، والشاطبيُّ، وغيرهم، ونصَّ على الوجهين - جميعاً - من المدِّ

وتركه:

ابنُ سفيان، وابنُ شريح، ومكيُّ، ولم يذكره المهديُّ، ولا ابنُ الفحَّام، ولا ابن

بليمة، ولا صاحبُ العنوان، ولا الأهوازيُّ، فيحتملُ مدّه؛ لدخوله في القاعدة، ولا

يضرُّ عدم التَّمثيل به، ويحتملُ تركُ المدِّ، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثَّله من

غيره، وهو الأولى، فوجه المدِّ: وجودُ حرفٍ مدٍّ بعد همزةٍ محققةٍ لفظاً، وإن عرَّضت

ابتداءً، ووجه القصر: كونُ همزةِ الوصلِ عارضةً، والابتداءُ بها عارضٌ، فلم يعتدَّ

بالعارض، وهذا هو الأصحُّ)<sup>(٣)</sup>.

٤- كلمةُ ( q ) - حيثُ وقعت، وكيفَ تصرَّفتُ -.

وقد نصَّ الإمامُ الدانيُّ في الجامع<sup>(٤)</sup>، والتلخيص، وكتابِ رواية ورش من طريق

(١) انظر - مثلاً -: الجامع (٢/٤٨١)، التيسير (ص ١٤٨).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ١٧٤).

(٣) النشر (١/٢٦٨) بتصرف يسير.

(٤) انظره: (٢/٤٨٠).

المصريين، و إيجاز البيان<sup>(١)</sup> على إجماع أهل الأداء على استثنائه .  
 ولم يذكره في التيسير<sup>(٢)</sup>، وفي توجيه ذلك يقول العلامة النويري:  
 (ولم يتركها في التيسير؛ إلا اعتماداً على سائر كتبه، أو لأنها لم تدخل في ضبط الممدود؛  
 لأنها من (واخذ) غير مهموز، ومن أجل لزوم البدل له، والرجوع إلى المنقول أولى، والحقُّ  
 أحقُّ أن يتبع، والعصمة للأنبياء)<sup>(٣)</sup>.  
 وحكى الإمام الشاطبي الخلاف في حرزه<sup>(٤)</sup>، وعلق الإمام ابن الجزري على ذلك  
 بقوله:

(وكان الشاطبي - رحمه الله - ظنَّ بكونه لم يذكره في التيسير، أنه داخل في الممدود  
 لورش بمقتضى الإطلاق، فقال: "وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ" أي: وبعض رواة المدِّ  
 قصر ( Q ) وليس كذلك؛ فإن رواة المدِّ مجتمعون على استثناء: ( Q ) فلا خلاف في  
 قصره)<sup>(٥)</sup>.

وتبع الإمام ابن بري الشاطبي في حكاية الخلاف فيها<sup>(٦)</sup>.  
 قال العلامة القيجاطي - فيما نقله عنه تلميذه المتتوري -:  
 (ولا خلاف في قصر ( Q )، وما ذكره الشاطبي، وابن بري من الخلاف فيه

(١) انظر: شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٢١٥/١).

(٢) انظره: (ص ١٤٨).

(٣) شرح الطيبة (٣٩٢/١) بتصرف يسير.

(٤) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ١٧٤).

(٥) النشر (٢٦٥/١).

(٦) انظر: القصد النافع (ص ١٤٠).

عن ورشٍ؛ فخطأ<sup>(١)</sup>.

ولذا نصَّ المحرِّرون على ذلك، ومنه قول العلامة الجمزوريّ:

ومدُّ ( ) ( ) وتوسيطه مُنْع لورشٍ وفي نشرٍ على القصر عوّلا<sup>(٢)</sup>.

٥ - اختلف عنه في ثلاث كلم هي:

( A ) - حيثُ وقعتْ -، وَ ( K ) موضعًا يونس [آية: ٥١، ٩١]، وَ ( ) =

( > [النجم: ٥٠].

فأمّا كلمة: ( A ) فقد نصَّ الإمام الدانيُّ على استثنائها من مدِّ البدلِ في جميع

كتبه، فمن ذلك قوله في التيسير:

(واستثنوا من ذلك قوله: ( A ) - حيثُ وقع -؛ فلم يزيدوا في تمكين الياء

فيه)<sup>(٣)</sup>.

وأوضح مُستنده في الاستثناء بقوله في الجامع:

(والذي قرأت -أنا- به: إثبات الياء، وتمكينها من غير زيادة، وعلى ذلك عامّة

أهل الأديان)<sup>(٤)</sup>.

وقال في إيجاز البيان مبينًا وجه الاستثناء:

(فكأن ورشًا اكتفى في بيان همزة الكلمة؛ لكثرة دورها بزيادة التمكين للألف

قبلها عن زيادة التمكين للياء بعدها؛ إذ في أحد التمكينين من مراد البيان، والإشباع ما

(١) انظر: شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١/٢١٧).

(٢) انظر: الفتح الرحاني شرح كنز المعاني (ص ٩٦-٩٧).

(٣) (ص ١٤٨).

(٤) (١/٤٨٠).

فيها معاً، فاكتفى بالأوّل عن الثّاني<sup>(١)</sup>.

وتبعه الإمام الشاطبيّ على استثنائه<sup>(٢)</sup>.

ولم يستثنها بعض الأئمّة: كابن سفيان<sup>(٣)</sup>، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاريّ<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهر عبارة مكّي، والأهوازيّ، وابن الفحّام، وأبي الحسن الحضريّ؛ لأنهم لم يستثنوها<sup>(٥)</sup>، ووجه المدّ عندهم: الجريانُ على القاعدة<sup>(٦)</sup>.

أمّا كلمة: ( K ) [يونس: ٥١، ٩١]، وَ ( = > ) [النجم: ٥٠] فقد نصّ الدانيُّ

على استثنائهما في الجامع، وقال:

(هذا قولُ أهل الأدياء عنه)<sup>(٧)</sup>.

ولم يستثنهما في التيسير<sup>(٨)</sup>، والتّعريف<sup>(٩)</sup>، ومفردة نافع<sup>(١٠)</sup>، والاقتصاد<sup>(١١)</sup>؛ جرياً

على أصل ورشٍ في ترك الاعتداد بالحركة المنقولة.

وصرّح بالأخذ بالوجهين في كتاب رواية ورشٍ من طريق المصريين، ونصّه:

(١) نقلاً عن القصد النافع (ص ١٣٥).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ١٧٣).

(٣) انظر: الهادي في القراءات السبع (ص ١١٦).

(٤) انظر: العنوان في القراءات السبع (ص ٨١).

(٥) انظر: النشر (١/٢٦٦).

(٦) شرح الطيبة للنويري (١/٣٩٣).

(٧) (٢/٤٨٠).

(٨) انظره: (ص ١٤٨).

(٩) انظره: (ص ٦٠-٦١).

(١٠) انظره: (ص ٤٣).

(١١) انظر: الفجر الساطع (٢/٢٢٩، ٢٢٣).

(وَأَمَّا قَوْلُهُ: ( K ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَ ( = > ) فَإِنِّي أَخَذُّهُ لِه بَزِيَادَةِ التَّمَكِينِ وَتَرْكِهِ<sup>(١)</sup> .

وَزَادَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ عَلَى مَا فِي الْأَصْلِ وَجَهَ الْقَصْرِ؛ فَحَكَى الْخِلَافَ فِيهِمَا<sup>(٢)</sup>، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ:

(وَأَمَّا ( )، وَ ( K ) فِي يُونُسَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَ ( = > )، فَهُوَ مِنْ زِيَادَاتِ الْقَصِيدِ، وَتَرَكَ ذِكْرَهَا فِي التَّيْسِيرِ طَرْدًا لِلْأَصْلِ، وَمَوْجِبٌ لِدُخُولِهَا فِي حُكْمِ مَا سَبَقَ مِنَ الْمَدِّ فِي نِظَائِرِهَا<sup>(٣)</sup> .

وَضَمَّنَهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ نَشْرَهُ<sup>(٤)</sup> .

وَمَجْمَعُ الْقَوْلِ فِي حُكْمِ كَلِمَةِ ( K ) فِي مَوْضِعِي يُونُسَ:

أَنَّ وَرَشًا يَقْرَأُ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ مَعَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَلَهُ فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ هِيَ:

إِبْدَالُهَا أَلْفًا مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، وَتَسْهِيلُهَا بَيْنَ بَيْنٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ لَهُ فِي مَدِّ الْبَدَلِ الْمَغْيِرِ بِالنَّقْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ اللَّامِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ - كَمَا تَقَدَّمَ - هِيَ:

الْقَصْرُ، وَالتَّوَسُّطُ، وَالْمَدُّ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ فِي الْبَدَلِ لَا تَتَحَقَّقُ عَلَى جَمِيعِ أَوْجِهٍ هَمْزَةِ الْوَصْلِ؛ بَلْ تَتَحَقَّقُ عَلَى بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، وَخِلَاصَةٌ مَا ذَكَرَهُ الْمُحَرَّرُونَ لَوْرَشٍ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنَّ فِيهَا خَمْسَ حَالَاتٍ:

(١) نَقْلًا عَنْ شَرْحِ الدَّرْرِ الْوَامِعِ لِلْمَنْتَوْرِيِّ (٢١٨/١) .

(٢) مَتْنُ الشَّاطِبِيِّ (بَيْتِ رَقْمٍ: ١٧٤، ١٧٥) .

(٣) فَتْحُ الْوَصِيدِ (٢/٢٧٦-٢٧٧) .

(٤) انظُرْ: النِّشْرُ (١/٢٦٦-٢٦٧) .

الأولى: انفراؤها عن بدلٍ سابقٍ عليها، أو واقعٍ بعدها مع وصلها.

الثانية: انفراؤها عن بدلٍ سابقٍ عليها، أو واقعٍ بعدها مع الوقف عليها.

الثالثة: اجتماعها مع بدلٍ قبلها مع وصلها.

الرابعة: اجتماعها مع بدلٍ قبلها مع الوقف عليها.

الخامسة: اجتماعها مع بدلٍ واقعٍ بعدها.

ووجه إبدال همزة الوصل ألفاً مع المدّ المشبع، والتوسط في مدّ البدل، هو المقدم أداءً، والمقروء به عند المغاربة<sup>(١)</sup>.

ويطول الكلام في بيان ذلك بالتفصيل، وإيضاحه مبسوطاً في كتب الأئمة<sup>(٢)</sup>، وقد أفردت هذه الكلمة برسائل خاصة<sup>(٣)</sup>.

أما كلمة ( = > ) فوجه القصر مصدرٌ في مدّ البدل؛ نصّ على ذلك غير واحدٍ من أهل الأداء كالمنتوري<sup>(٤)</sup>، وابن القاضي<sup>(٥)</sup>، والصفاسي<sup>(٦)</sup>، والمارغني<sup>(٧)</sup>،

(١) انظر: التوضيح والبيان في مقراً نافع بن عبد الرحمن (ص ٨٠)، والدليل الأوفى إلى رواية ورش من طريق الأزرق (ص ١٣٨).

(٢) انظر: غيث النفع (ص ١٣٣-١٣٨)، إرشاد المريد (ص ٤٨-٤٩)، البدور الزاهرة (ص ١٤٦-١٤٨)، وغيرها.

(٣) انظر - مثلاً -: فتح الكبير المتعال بشرح مذهبة الإشكال للعلامة محمد البقري، ورسالة الدرر الحسان في حل مشكلات قوله ( K ) للعلامة علي الرميلي، ورسالة في مسألة ( K ) للعلامة علي المنصوري، ما رواه ورش في موضعي ( K ) من طريق حرز الأمان للعلامة رضوان بن محمد المخلاتي، وغيرها.

(٤) انظر: شرح الدرر اللوامع (١/٢١٩).

(٥) انظر: الفجر الساطع (٢/٢٢٥).

(٦) انظر: غيث النفع (ص ٢٧٣).

(٧) انظر: النجوم الطوالع (ص ٥٠).

وعليه اقتصر كثيرٌ من المصنِّفين؛ فلم يذكرُوا سواه - كابن سفيان<sup>(١)</sup>، ومكي<sup>(٢)</sup>، وابن شريح<sup>(٣)</sup>، وابن الباذش<sup>(٤)</sup>، وكثيرٌ غيرهم.

٣- التوسُّط في مدِّي اللين المهموز، و العارض للسُّكون.

مدُّ اللين: هو عبارةٌ عن الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما، ولهذين الحرفين حالتان:

الأولى: ألا يقع بعدهما همزٌ، نحو: ( . )، و ( ا )، و ( أَلْبَيْتَ ) .

الثانية: أن يقع بعدهما همزٌ متصلٌ في كلمةٍ واحدةٍ، نحو: ( ٧ )، و ( ٧ )، و ( ا )<sup>(٥)</sup>.

أمَّا الحالة الأولى: فقد أجمع القراء العشرة فيها على قصر مدِّ اللين حال الوصل، وأمَّا حال الوقف؛ فتجري فيه أوجه المدِّ الثلاثة، ويدخل حينئذٍ تحت حكم المدِّ الجائزِ العارض للسُّكون، وقد أوضح الإمام الداني حكم هذا النوع بقوله:

(وإذا وقعت حروف المدِّ واللين الثلاثة قبل أو آخر الكلمة الموقوف عليهنَّ، وسكن للوقف، أو أشمَّت حركة المرفوع والمضموم منهنَّ، وانضمَّ ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، فأهل الأداء مختلفون في زيادة التمكن لحرف المدِّ في ذلك:

فمنهم من يزيد في تمكينه وإشباعه؛ ليتبين بذلك، ويخرج به عن التقاء الساكنين،

(١) انظر: الهادي (ص ١١٦).

(٢) انظر: التبصرة (ص ٦٧).

(٣) انظر: الكافي (١/٢١١).

(٤) انظر: الإقناع (١/٤٧٣).

(٥) انظر: الإضاءة (ص ٢٠، ٢١)، هداية القاري (١/٣٥٣-٣٥٤).

وهم الآخذون بالتحقيق من أصحابِ عاصم، وحمزة، وورش، وبذلك كنتُ أقفُ على الخاقاني.

ومنهم من يزيدُ في تمكينه يسيراً، ولا يبالغُ في إشباعه، وهم الآخذون بالتوسط، وتدويرِ القراءة من أصحابِ نافعٍ من غيرِ المصريين، وأصحابِ ابنِ كثير، وأبي عمرو، وابنِ عامر، والكسائي، وبذلك كنتُ أقفُ على أبي القاسم، وأبي الفتح، وأبي الحسن، وبه حدثني الحسن بن شاكرٍ عن أحمد بن نصر، وهو اختياره، وعلى ذلك ابنُ مجاهد، وعامةُ أصحابه.

ومنهم من لا يزيدُ في تمكينه على الصيغة؛ لكونِ سكون ما بعده عارضاً؛ إذ هو الوقف، والوقفُ مخصوصٌ بالتقاء الساكنين، وهم الآخذون في مذهبِ المتقدمين بالحدِّ والتخفيف، وكذلك كنتُ أرى أبا عليٍّ - شيخنا - يأخذُ في مذهبهم.

فإن انفتح ما قبل الياءِ والواوِ نحو: (X Y) [يونس: ٨٣]، و (3 4) [قريش: ٤]، وما أشبهه، فعامةُ أهلِ الأداء والنحويين لا يرون إشباع المدِّ، وزيادة التمكنِ فيها؛ لزوال وُصفِ المدِّ عنها بتغير حركة الحرف الذي قبلها.

والآخذون بالتحقيق وإشباع التَّمطيطِ من أهلِ الأداء من أصحابِ ورشٍ وغيره يزيدون في تمكينها؛ إذ كانا لا يخلوان من كل المدِّ، وهو مذهبُ شيخنا أبي الحسنِ عليِّ بن بشرٍ، والآخذون بالتوسطِ يمكنونهما يسيراً.

فإن وقَفَ على أواخرِ الكَلِمِ بالروم؛ امتنعت الزيادة والإشباع لحرف المدِّ قبلهن؛ لأنَّ روم الحركة حركة، وإن ضُعفت، وزالَ مُعظَمُ صَوْتِها، وخفَّ النُّطقُ بها<sup>(١)</sup>.

(١) الجامع (٢/٥٠٠-٥٠٢) بتصرف، وانظر: التحديد (ص ١٧٢-١٧٣).

وصرَّح الدانيُّ في إيجاز البيانِ باختيارِ التوسُّطِ في المدِّ العارضِ للسُّكونِ، فقال:  
 (والذي آخذُ - أنا - بهِ في ذلكِ بتمكينِ وسطِ من غيرِ إسرافٍ، وبه قرأتُ).  
 وأبانَ في التمهيدِ عن علةِ اختياره بقوله:  
 (وبالتَّمكينِ مِنْ غيرِ إسرافٍ آخذُ في جميعِ ذلكِ، وبه قرأتُ على أكثرِ شيوخِي،  
 وعليه أَعوَّلُ)<sup>(١)</sup>.

وجاءَ في شرحِ القصيدةِ الخاقانيَّةِ نحوهُ<sup>(٢)</sup>.  
 وقد فصلَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ في نشره مذهبَ أهلِ الأداءِ في المدِّ العارضِ، وعزا كلَّ  
 مذهبٍ إلى أشهرِ القائلينَ بهِ، فقال:

(وأما المدُّ للسَّاكنِ العارضِ؛ فإنَّ لأهلِ الأداءِ من أئمَّةِ القراءِ فيه ثلاثُ مذاهبٍ:  
 الأوَّلُ: الإشباعُ كاللَّازمِ لاجتماعِ السَّاكنينَ؛ اعتدادًا بالعارضِ، وهو اختيارُ  
 الشَّاطبيِّ لجميعِ القراءِ، وأحدُ الوجهينِ في الكافي، واختاره بعضهم لأصحابِ التَّحقيقِ  
 كحمزة، وورشٍ، والأخفشِ عن ابنِ ذكوانَ من طريقِ العراقيينَ، ومن نحَّا نحوهم من  
 أصحابِ عاصمٍ وغيره.

الثَّاني: التوسُّطُ لمراعاةِ اجتماعِ السَّاكنينَ، وملاحظةِ كونه عارضًا، وهو مذهبُ أبي  
 بكرِ بنِ مُجاهدٍ وأصحابه، واختيارُ أبي بكرِ الشذائيِّ، والأهوازيِّ، وابنِ شَيْطانٍ،  
 والشَّاطبيِّ - أيضًا -، والدانيِّ، وعلى ذلكِ ابنُ مُجاهدٍ، وعامةُ أصحابه.

الثالثُ: القصرُ؛ لأنَّ السُّكونَ عارضٌ فلا يعتدُّ بهِ، ولأنَّ الجمعَ بينِ السَّاكنينِ ممَّا  
 يختصُّ بالوقفِ، وهو مذهبُ أبي الحسنِ علي بنِ عبْدِ الغني الحُضريِّ، وهو اختيارُ أبي

(١) نقلًا عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٢٥٠/١)، وانظر: فتح الوصيد (٢٨٣/٢).

(٢) انظره: (٣١٢/٢).

إسحاق الجعبري، وغيره، والوجه الثاني في الكافي، وقد ذكره ذلك الأهوازي، وكذلك لم يرفضه الشاطبي، واختاره بعضهم لأصحاب الحذر والتخفيف، ممن قصر المنفصل كأبي جعفر وأبي عمرو، ويعقوب، وقالون).

وبعد إيراد الأوجه الثلاثة نصّ على صحتها بقوله:

(والصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع؛ إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللّازم، فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللّازم تلك المرتبة وما دونها؛ للقاعدة المذكورة)<sup>(١)</sup>.

وفرق العلامة ملاً علي القاري (ت ١٠١٤ هـ) بين المدّ العارض، واللّين من حيث الوجه الأولى في المقدار، فقال:

(وهذه الأوجه الثلاثة تجوز في السكون العارض عند الجميع - أيضاً، ولو كان بعد حرف اللّين، نحو: (لاخوف) [الأعراف: ٤٩]، و ( " # ) [النساء: ١١٤]؛ إلا أنّ الطول أفضل من التوسط، وهذا في حرف المدّ، وأمّا حرف اللّين؛ فالقصر أولى ثمّ التوسط)<sup>(٢)</sup>.

وأما الحالة الثانية: وهي أن يقع بعدهما همز متصل في كلمة واحدة، فقد اختلف في هذا النوع عن ورش من طريق الأزرق بين (إشباع المدّ، وتوسطه).  
ودراسة اختيار الإمام الداني في مدّ اللّين المهموز تتمثل في:

١ - مقدار مدّه.

٢ - الألفاظ الداخلة فيه.

(١) (١/٢٦١-٢٦٢) بتصرف.

(٢) المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية (ص ١١٤)، وانظر: جهد المقل (ص ٢٢٥).

فأما مقدار مدّه:

فقد اقتصر الإمام الداني في جلّ كتبه على ذكر وجه التوسّط فيه دون غيره، فقال - مثلاً - في كتاب التعريف:

(قرأ ورش في رواية أبي يعقوب: بتمكين الياء، والواو يسيراً؛ إذا انفتح ما قبلها، وكانا مع الهمزة في كلمة واحدة، نحو قوله: ( j i hg ) [البقرة: ٢٠]، و ( )

( b a ) [يونس: ٣٦]، و ( Z Y ) [آل عمران: ٤٩]، و ( ألسوء ) [التوبة: ٣٦]، و

( سؤءة أخيه ) [المائدة: ٣١]، و شبهه؛ إلا حرفين في الكهف: ( مؤبلاً ) [الكهف: ٥٨]،

وفي كورت: ( > ) [التكوير: ٨]، فإنه لا خلاف في ترك التمكن فيها.

وقرأ الباقر، وورش في رواية عبد الصمد، والأصبهاني: بغير تمكين في جميع القرآن<sup>(١)</sup>.

ومراد الداني من قوله:

(بتمكين الياء، والواو يسيراً) أي: التوسّط؛ بدليل عبارة الجامع:

(تمكيناً وسطاً من غير إسراف؛ لأنّ فيها مع ذلك مدّاً، وليناً - وإن كان يسيراً-) <sup>(٢)</sup>.

ولم يذكر في التيسير<sup>(٣)</sup>، ومفردة نافع سواه<sup>(٤)</sup>.

وبه قرأ على شيخه: ابن خاقان، وفارس بن أحمد عن قراءتهما<sup>(٥)</sup>.

(١) (ص ٧٥)

(٢) (٤٩٧/٢).

(٣) انظره: (ص ٢٢٥).

(٤) انظره: (ص ٥٧).

(٥) انظر: الجامع (٤٩٨/٢).

وزاد الداني في كتاب (التمهيد) - فيما نقله عنه المنتوري في شرحه - وجهاً ثانياً غير التوسط، وهو تمكينها بزيادة طويلة؛ كالزيادة في الياء، والواو اللتين حركتهما من جنسهما، وحكاه عن شيخه أبي القاسم خلف بن خاقان، ثم قال:

(وهو مذهب القدماء من شيوخ المصريين)، وذكر في كتاب:

اختلاف أهل الأداء عن ورش في تمكين الياء والواو المفتوح ما قبلهما) وجهاً ثالثاً، وهو القصر كسائر القراء، ثم قال:

(وقد كان جماعة من علمائنا المتقدمين، وأئمتنا السالفين؛ لا يميزون غير هذه الرواية، ولا يأخذون بسواها) (١).

والعلة في اقتصار الداني على وجه التوسط دون الإشباع مع قراءته بهما هي:

اشتهار وجه التوسط في الإقراء، وكثرة الآخذين به من أهل الأداء.

وهو أبانه بقوله في الجامع:

(و به كان يأخذ أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان، وغيره من أصحاب النحاس،

وابن هلال، وابن سيف، وعليه عامة أهل الأداء من مشيخة المصريين) (٢).

وعلى طريق النحاس عن الأزرق اعتمد الداني في تيسيره، وأسنده عن شيخه ابن

خاقان (٣).

وزاد الإمام الشاطبي في الحرز على الأصل وجه (الإشباع)، فقال:

وَإِنْ تَسْكُنَ الْيَا بَيْنَ فَتُحِ وَهَمْزَةٌ بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجْهَانِ جُمْلًا

(١) نقلا عن شرح الدرر اللوامع للمنتوري (٢٢٥/١) بتصرف يسير.

(٢) (٤٩٨/٢).

(٣) انظره: (ص ١١٢).

بَطُولٍ وَقَصْرٍ وَصُلٍّ وَرَشٍّ وَوَقْفُهُ ..... (١)

يقول العلامة ابن آجروم في بيان مراد الإمام الشاطبي:

(يقول: عن ورشٍ فيهما وجهانٍ من المدِّ المطوَّل، والمتوسِّط، وهو الذي عبَّر عنه - هو - بالقصر؛ لأنه أقلُّ من المشبع، فهو مقصورٌ بهذا الاعتبار، وأخبر أن الوجهين المذكورين لورشٍ يستعملان في الوصلِ والوقفِ، فمن أخذ له بالتوسُّطِ في الوصلِ، وقف عليهما كذلك، ومن أخذ بالإشباع وقف كذلك - أيضًا -، سواءً وقف بالسكون أو بالروم؛ لأنَّ المعبرَ عندهُ فيهما الهمزُ لا السُّكونُ) (٢).

وهو مذهبُ مكِّي (٣)، واقتصر عليه ابنُ المرابط (٤)، وابنُ بري (٥).

قال العلامة الشريشي في شرح الدرِّ مبيِّنا العلة في ذلك:

(واقصر - أي: ابن بري - على التوسُّط لشهرته، وكثرة العمل عليه) (٦).

وقال العلامة المنتوري:

(وهو الذي يترجَّح عند النَّظر) (٧)، وقال العلامة المارغني:

(وما اقتصر عليه النَّاظم - أي: ابن بري - من التوسُّطِ في حَرْفي اللَّين:

هو أحدُ الوجهين لورشٍ من طريق الأزرق، وهو الأرجح، ولذا اقتصر عليه،

(١) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٧٩-١٨٠)، وانظر: كنز المعاني للجعبري (٥٦٣/٢).

(٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأمان (٥٨٧/٢).

(٣) انظر: التبصرة (ص ٦٩).

(٤) انظر: التقريب والحرش (٧٤).

(٥) انظر: الفجر الساطع (٢٣٩/٢).

(٦) القصد النافع للشريشي (ص ١٤٢)، وانظر:

(٧) شرح الدرر اللوامع (٢٢٤/١)، وانظر: شرح الدرر للمجاصي (١٩٨/٢).

والوجه الثاني: الإشباع، وقد أخذ به جماعة من أهل الأداء، والوجهان في الشاطبية، وعلى ما فيها جرى عملنا، وبهما قرأت على شيخنا - رحمه الله - مع تقديم وجه التوسط<sup>(١)</sup>.

وعليه: فوجه التوسط في اللين المهموز هو المقدم أداءً لورش<sup>(٢)</sup>.

وقد استثنى الأئمة لورش مما توفرت فيه ضوابط مد اللين المهموز ثلاث كلمات، اثنتان مجمع على استثنائهما، هما: (مَوِيلاً) [الكهف: ٥٨]، وَ ( > ) [التكوير: ٨]، وواحدة مختلف فيها، هي: (سَوَّات) <sup>(٣)</sup>.

ولم ينص الإمام الداني على استثنائها في التيسير<sup>(٤)</sup>، ولا في سائر كتبه<sup>(٥)</sup>، ولكنه صرح باختيار وجه التوسط اللين في كلمة (سَوَّات) في كتاب رواية ورش من طريق المصريين، حيث قال:

(وَأَمَّا قَوْلُهُ: (سَوَّاهُمَا) فِي الْأَعْرَافِ [آيَةَ: ٢٦]، وَطِهِ [آيَةَ: ١٢١]، فَاخْتَلَفَ عَنْهُ فِي تَمَكِينِهَا وَتَرْكِهِ، وَبِالْتَّمَكِينِ قَرَأْتُ، وَبِهِ أَخَذْتُ) <sup>(٦)</sup>.

فيكون على مذهبه التوسط في المدَّين (اللين، والبدل).

ونص على الخلاف الإمام الشاطبي في حزره، وذلك عند قوله:

(١) النجوم الطوالع (ص ٥١).

(٢) انظر: الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق (ص ١٠٦).

(٣) انظر: النشر (١/٢٧٠).

(٤) انظره: (ص ٢٢٥).

(٥) انظر - مثلاً -: مفردة نافع (ص ٧٥)، التهذيب (ص ٤٥).

(٦) نقلاً عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١/٢٣٢).

وَفِي وَآوِ سَوَاءٍ خِلَافٌ لَوَرْشِهِمْ ..... (١)

وقد فهم بعض أهل الأداء أن المدَّ، والتوسط يجريان في الواو على الأصل؛ إذا سكنت، وانفتح ما قبلها، ولقيت همزةً، فجعل في الواو ثلاثة المدَّ، وضربها في ثلاثة الهمز؛ فصارت تسعة أوجه، أخذوه من ظاهر بيت الشاطبي:

وهذا ما وقع لبعض شراح القصيد كالجعبري (٢).

وقد رده الإمام ابن الجزري، وحرر ما في الكلمة من الأوجه، فقال:

(وينبغي أن يكون الخلاف على المدِّ المتوسِّط، والقصر؛ فإني لا أعلم أحداً روى الإشباع في هذا الباب؛ إلا وهو يستثني (سوءات)؛ فعلى هذا لا يتأتى فيها لورشٍ سوى أربعة أوجه، وهي: قصر الواو مع الثلاثة في الهمزة طريق من قدمنا، والرابع التوسط فيها طريق الداني.

وقد نظمت ذلك في بيتٍ وهو:

وسوءات قصر الواو والهمز ثلثا  
ووسَّطهما فالكلُّ أربعة فادر (٣)

٤ - اختياره في المدِّ اللازم:

المدُّ اللازم: هو ما جاء فيه بعد حرف المدِّ سكونٌ لازمٌ وصلًا ووقفًا.

وينقسم إلى أربعة أقسام:

كلمي، وحرفي، وكلُّ منهما إما أن يكون مثقلاً، أو مخففاً.

ويُسمَّى - أيضاً - بمدِّ (العدل)؛ لأنه يعدل حركةً، أو لتساوي القراء في مدِّه،

(١) انظره: (بيت رقم: ١٨٢).

(٢) انظر: كنز المعاني (٥٦٦/٢)، وانظر: غيث النفع (ص ١١١-١١٢).

(٣) النشر (٢٧٠/١).

وبمدِّ (الحجَز)؛ لأنَّه فَصَلَ بين سَاكِنين<sup>(١)</sup>.

وقد أوضح الإمام الدانيُّ مذهبهُ في المدِّ اللّازِمِ بقوله في الجامع:  
(وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حُرُوفِ الْمَدِّ، وَاللَّيْنِ الثَّلَاثَةِ حَرْفٌ سَاكِنٌ مَدَّغُمٌ فِي كَلِمَةٍ؛ فَلَا خِلَافَ فِي تَمَكِينِهِنَّ زِيَادَةً عَلَى مَا فِيهِنَّ مِنَ الْمَدِّ الَّذِي لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهِنَّ إِلَّا بِهِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ؛ لِيَتَمَيَّزَ السَّاكِنَانِ بِذَلِكَ فَلَا يَلْتَقِيَانِ؛ إِذَا الْمَدُّ عَوَّضَ مِنَ الْحَرَكَةِ).

ثمَّ حكى مذهباً آخرَ فيه، فقال:

(وقد زعمَ بعضُ علمائنا أنَّ مدَّ هذا النوعِ أقلُّ من غيره؛ لأنَّه يعدلُ حركةً، قال:  
وأمدُّه ما لم يأتِ بعدَ همزته ألفٌ نحو:

(لِلطَّائِفِينَ )، وَ ( IX )، وَشَبَّهَهُ، قَالَ: وَأَطْوَلُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذَا أَتَتْ بَعْدَ هَمْزَتِهِ أَلْفٌ نَحْوُ: (جُفَاءٌ )، وَ (غُثَاءٌ )، وَشَبَّهَهُ، فَجَعَلَ الْمَدَّ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبَ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ الشُّذَائِيِّ - فِيهَا حَدَّثَنِي عَنْهُ الْحَسَنُ بْنُ شَاكِرِ الْبَصْرِيِّ - قَالَ: وَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا الْفَضْلِ الْبَخَارِيَّ ذَكَرَ نَحْوَ هَذَا لِشَيْخِنَا ابْنِ مَجَاهِدٍ - نَصَرَ اللَّهُ وَجْهَهُ - عَنْ أَبِي عَبْدِ وَسِّ النِّيسَابُورِيِّ؛ فَاسْتَحْسَنَهُ وَاسْتَصَوَّبَهُ، وَقَالَ لَهُ: "هُوَ الْحَقُّ فَالزِّمَهُ".

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ الْمُحَقِّقِينَ بِمَذَاهِبِ الْقُرَّاءِ مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا، وَهُوَ الَّذِي يَصِحُّ فِي الْقِيَاسِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الكتاب الأوسط (ص ١٤٨)، إبراز المعاني (ص ١٢٠)، المنح الفكرية (ص ١٠٦)، جهد المقل (ص ٢١٨-٢١٩)، وغيرها.

(٢) (٢/٤٩٩-٥٠٠) بتصريف يسير، وانظر: التحديد (ص ١٢١-١٢٢).

### ومفهوم قول الداني:

أنه يختار التسوية بين المد اللازم وبين ما مُدّ للهمز، وأن مقدار التمكن فيه يختلف باختلاف طبقات المد عند القراء، وليس القراء في تمكين ذلك بسواء؛ دل على هذا المفهوم قوله في شرح الخاقانية:

(والذي نقول به - نحن -، وهو مذهب من لقيناه من علمائنا، وشاهدناه من

شيوخنا: أن المد على ضربين:

ممكن من غير زيادة؛ وهو إذا لم تلق حروف المد واللين همزة، ولا حرفاً ساكناً،

ويسمى هذا الضرب: مقصوراً؛ لامتناعه من زيادة المد.

ممكن مشبع؛ وهو إذا لقي حرف المد همزة، أو حرفاً ساكناً، ويسمى هذا الضرب:

ممدوداً؛ لامتداد الصوت به.

وكل من القراء في هذا الضرب في إشباع زيادة التمكن؛ على حال مذهبه في تحقيق

القراءة و حذرهما؛ فمن كان مذهبه التحقيق، فهو أشدُّ إشباعاً بذلك ممن كان مذهبه

الحذر، وذلك من غير إسرافٍ ولا تقديرٍ يُعرف به، ولا يُوقف على ذلك، ولا يُعرف

إلا بالمشافهة<sup>(١)</sup>.

واعترضد في اختياره بمرجحين: أثري، ونظري.

فأما الأثري: هو ما عمل أهل الأداء عليه، وما تلقاه عن شيوخ الإقراء.

وأما النظري: فهو قياسه في الحكم على ما مد بسبب الهمز.

وقد أشار الإمام عبد الوهاب القرطبي (ت ٤١٦ هـ) إلى هذا المذهب بقوله:

(١) شرح القصيدة الخاقانية (٢/٣٠٨).

وذكر بعض المتأخرين أن المدَّ فيما مُدَّ لأجلِ السَّاكنين - في مثل قوله تعالى:  
 ( ) (C)، و ( I ) وما أشبه ذلك - أقصر من المدِّ فيما مَدَّهُ لأجلِ الهمزِ  
 كـ: ( = )، وما أشبه ذلك، قالوا: من أجل أن فيه المدَّ بدل من حركة، وأكثرُ  
 القراء، وجمهورهم على التسوية بين البابين في المدِّ، وهو الوجه؛ لأنَّ المدَّ إنَّما جعلَ بدلاً  
 من الحركة؛ ليقوى به الساكن، كذلك - أيضاً - ألحقَ قبل الهمزِ؛ ليقوى به الحرفُ  
 الضَّعيفُ، فقد استويا في استيجابه في وجهٍ واحدٍ، فلا وجهَ للفرق (١).

وتبع الإمام ابن الجزري في كتابه التمهيد - الذي ألفه وله من العُمُر سبع عشرة  
 سنة - أثر الداني، فاختر في المدَّ اللازم الكلمي مذهبه، حيث قال:

(واختلف أهل الأداء في مقدار مدِّ هذا وبابه، فقال قوم: هو دون ما مدَّ للهمز، أي:  
 طول مدِّ عاصم لا حمزة، وهذا اختيارُ أبي الحسن السخاوي، وقال آخرون: هو أطول ما مدَّ  
 للهمز، وهو اختيار مكِّي وغيره، وقال قوم: في قدر ما مدَّ للهمز، وهذا اختيارُ عثمان بن  
 سعيد، وهو ظاهر كلام كثير من مصنِّفي كتب القراءات، قلت: وهذه الأقوال حسنة،  
 واختياري التَّفصيل، ففي نحو:

(أَمْحَجُوتِي )، و (هَتَيْنِ) مذهبُ أبي عمرو، وفيما سكونه لازمٌ غيرُ المشدِّد، نحو  
 (ن، م، س، ل) في فواتح السُّور مذهبُ مكِّي، وفيما سكونه عارضٌ للوقف، نحو:  
 ( 5 )، ( O )، ( O ) مذهب السَّخاوي (٢).

أما في كتاب النَّشر، فرجَّح الإشباع في المدَّ اللازم بنوعيه دون تفرقة، فقال:

(١) الموضح في علم التجويد (ص ١٣٥-١٣٦).

(٢) (ص ١٦٢).

(أما المدُّ للسَّاكنِ اللَّازِمِ في قسميه، فَإِنَّ القَرَاءَ يُجْمَعُونَ على مدِّه مشبعًا قدرًا واحدًا من غير إفراطٍ، لا أعلمُ بينهم في ذلكَ خلافًا سلفًا ولا خلفًا؛ إلا ما ذكره الأستاذُ أبو الفخر حامدُ بن عليِّ بن حسنويه الجاجانيُّ في كتابه (حلية القراء) نصًّا عن أبي بكر بن مهران حيثُ قال:

"والقراءُ مختلفون في مقدارهِ، فالمحقِّقون يُمدِّون على قدرِ أربعِ ألفاتٍ، ومنهم من يمدُّ على قدرِ ثلاثِ ألفاتٍ، والحادرون يمدُّون عليه قدرَ ألفين، إحداهما الألفُ التي بعدَ المحرِّك، والثانية المدَّة التي أُدخِلت بين السَّاكنين؛ لتعدل"، وظاهرُ عبارة صاحبِ التَّجريد -أيضًا- أن المراتب تتفاوتُ كتفاوتها في المتَّصل، وفحوى كلام أبي الحسن بن بليمة في تلخيصه تعطيه، والآخذون من الأئمةِ بالأمصار على خلافه.

نعم: اختلفت آراءُ أهل الأديان من أئمتنا في تعيينِ هذا القدرِ المجمع عليه، فالمحقِّقون منهم على أنه الإشباعُ، والأكثرُونَ على إطلاقِ تمكين المدِّ فيه، وقال بعضهم: هو دُون ما مُدَّ للهمز، كما أشار إليه الأستاذُ العلامةُ أبو الحسنِ السخاويُّ<sup>(١)</sup>.

والإشباعُ في المدِّ اللازم للجميع هو ما جرى عليه العمل.

قال العلامة الصفاقسيُّ:

(ومذهبُ الجمهورِ: أنَّ المدَّ للسَّاكنِ اللَّازِمِ؛ لا تفاوتَ فيه لكلِّ القراءِ، ووقعَ في عباراتٍ كثيرةٍ حكايةُ الإجماعِ عليه، وكأنَّهم لم يعتبروا خلافَ المخالفِ القائلِ: بأنَّ مراتبهُ تفاوتُ كتفاوتِ مراتبِ المتَّصلِ، والمحقِّقون منهم: إنه الإشباعُ من غيرِ إفراطٍ، وهذا هو الحقُّ الذي لا شكَّ فيه، وبه قرأتُ على جميعِ شيوخِي لجميعِ القراءِ من جميعِ

(١) (١/٢٤٨-٢٤٩) بتصرف يسير.

الطُّرُق (١).

واختلفَ في أربعةِ مواضعٍ من المدِّ اللّازمِ الحرفيِّ:  
الأوَّلانِ هُما:

قوله U: ( ! " # ) [آل عمران: ١-٢]، وَ ( s r q ) [العنكبوت: ١-٢]،  
وقد أبانَ الإمامُ الدانيُّ حكمَ الموضوعينِ مفضَّلاً، وعلَّةَ الاختلافِ فيهما بقوله في  
الجامع:

(فأمَّا الميمُ من قوله: ( ! " # \$ % & ' ) [آل عمران: ١-٢]، على قراءةِ الجماعةِ  
سوى الأَعْشى عن أبي بكرٍ، ومن تابعه على إسكانِها من الرُّواة، ومن قوله: ( r q )  
[العنكبوت: ١-٢]، على روايةِ ورشٍ عن نافعٍ، فاختلفَ أصحابنا -أيضاً-  
في زيادةِ التَّمكينِ للياءِ قبلها في الموضوعينِ: فقال بعضهم: يَزادُ في تمكينِها، ويشبَعُ مطُّها؛  
لأنَّ حركةَ الميمِ عارضةٌ؛ إذْ هيَ للسَّاكنينِ في آلِ عمرانَ، وحركةُ الهمزةِ في العنكبوتِ،  
والعارضُ غيرُ معتدِّ به، فكأنَّ الميمَ ساكنةٌ لذلك، فوجبَ زيادةُ التَّمكينِ للياءِ قبلها؛ كما  
وجبَ في: ( # r q ) [البقرة: ١، ٢]، وَ ( } r q ) [الروم: ١، ٢] وشبههما،  
فعاملوا الأصلَ، وقدرُوا السُّكونَ، وهذا مذهبُ أبي بكرٍ محمَّد بنِ عليٍّ، وأبي عليٍّ  
الحسن بنِ سليمان.

وقال آخرونَ: لا يَزادُ في تمكينِ الياءِ في ذلك؛ إلَّا على مقدارِ ما يُوصَلُ بهِ إليها -لا  
غيرَ-؛ لأنَّ ذلكَ إنَّما كانَ يجبُ فيهما معَ ظُهورِ سُكونِ الميمِ، فلما تحرَّكتِ امتنعتِ الزِّيادَةُ  
بعَدَمِ مُوجبِها؛ فعاملوا اللَّفظَ، واعتدُّوا بالحركة.

(١) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، (ص ١١٠)، وانظر: غيث النفع (ص ٢٣).

(والمذهبانِ حَسَنانِ بِالْغَانِ؛ غَيْرَ أَنَّ الْأَوَّلَ: أَقْيَسُ، وَالثَّانِي: آثَرُ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَقَدْ جَاءَ بِهِ مَنْصُوصًا إِسْمَاعِيلُ النَّحَّاسِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ وَرْشٍ عَنْ نَافِعٍ، فَقَالَ فِي كِتَابِ اللَّفْظِ -لَهُ- عَنْهُمْ: ( t s r q ) [العنكبوت: ١، ٢] مقصورة الميم، وكذلك حكى مُحَمَّدُ بْنُ خَيْرُونَ فِي كِتَابِهِ عَنْ أَصْحَابِهِ الْمَصْرِيِّينَ عَنْ وَرْشٍ فِي السُّورَتَيْنِ، قَالَ: اللَّامُ مَمْدُودَةٌ، وَالْمِيمُ مَقْصُورَةٌ<sup>(١)</sup>.  
 وَذَكَرَ نَحْوًا مِنْهُ فِي التَّحْدِيدِ<sup>(٢)</sup>، وَشَرَحَ الْخَاقَانِيَّةَ<sup>(٣)</sup>، وَالِاِقْتِصَادِ، وَالتَّمْهِيدِ، وَإِرْشَادِ الْمَتَمَسِّكِينَ<sup>(٤)</sup>.

وَيَتَّضِحُ مِنْ قَوْلِ الدَّانِي السَّابِقِ:

أَنَّ لِكُلِّ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ حُجَّةً -فِيما ذَهَبَ إِلَيْهِ-، فَالْإِشْبَاعُ: وَجْهَهُ قِيَاسُ الْمَوْضِعِينَ عَلَى غَيْرِهِمَا فِي الْحُكْمِ، فَنَوْعُ الْمَدِّ فِيهِمَا وَاحِدٌ، فَلَمَّا وَقَعَتْ فِي فَاتِحَةِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ لِامِّ الْأَسْمِ الشَّرِيفِ بَعْدَ الْمِيمِ؛ حُرِّكَتْ فِراراً مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.  
 وَحُرِّكَتْ بِالْفَتْحِ فِي فَاتِحَةِ سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ؛ لَمَّا نُقِلَتْ إِلَيْهَا حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ عَلَى مَذْهَبِ وَرْشٍ، وَحَمْزَةٌ وَقْفًا، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْمِيمِ فِي الْمَوْضِعِينَ؛ لَرَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا سَاكِنَةً، وَالْحَرَكَةُ طَارِئَةٌ إِمَّا لِلسَّاكِنِينَ، أَوْ النَّقْلِ، وَدَلِيلُ هَذَا الْمَذْهَبِ عَقْلِيٌّ.  
 وَأَمَّا الْقَصْرُ: فَوَجْهُهُ الْاِعْتِدَادُ بِعَارِضِ التَّحْرِيكِ، وَزَوَالِ مَوْجِبِ الْمَدِّ، وَعَلَى ذَلِكَ نَصَّ إِسْمَاعِيلُ النَّحَّاسِ عَنْ وَرْشٍ.

(١) (٥٠٥/٢).

(٢) انظره: (ص ١٢٣).

(٣) انظره: (٣١٠/٢).

(٤) انظر: شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٢٤٤/١).

واستحسنَ الدانيُّ كلا المذهبين، ولكنَّه مال إلى وجهِ القصرِ لمرجِّحٍ:  
 (وعليه عامَّةُ أهلِ الأداءِ)؛ إضافةً إلى أنَّ فيه موافقةً لمنصوصِ النحَّاسِ في كتابه  
 عن ورشٍ، وأشارَ إلى مرجِّحٍ وردَّ في موطنٍ آخر، وهو قوله:  
 (وعلى ذلكَ عامَّةٌ من لقيناهُ من الشُّيوخِ) (١).  
 واستحسنَ كلا الوجهينِ جمعٌ من أئمَّةِ الفنِّ: كمكيٌّ (٢)، وابنِ شريحٍ (٣)، وغيرهما.  
 ونصَّ الإمامُ أبو الحسنِ بنِ غلبونَ على اختيارِ وجهِ القصرِ، فقال - بعدَ إيرادِ  
 المسألة -:

(وكلا القولينِ حسنٌ؛ غيرَ أنّي بغيرِ مدِّ قرأتُ فيهما، وبه آخذُ) (٤).

وممن اختارَ وجهَ القصرِ:

العلامةُ القيجاطيُّ، وتلميذهُ المنتوريُّ (٥).

وممن اختارَ وجهَ الإشباعِ:

الإمامُ المهديُّ (٦)، والإمامُ أبو داودَ سُليمانَ بنِ نجاحٍ (٧)، والعلامةُ مُلّا عليُّ  
 قاري (٨).

(١) نقلا عن القصد النافع (ص ١٥٢).

(٢) انظر: التبصرة (ص ٧٦).

(٣) انظر: الكافي (ص ٤٢).

(٤) التذكرة (١/٧١).

(٥) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري (١/٢٤٦).

(٦) انظر: شرح الهداية (١/٣٥).

(٧) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري (١/٢٤٦).

(٨) انظر: المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية (ص ١٠٧).

وعلى تقديم وجه الإشباع عمل جمع كبير من متأخري أهل الأداء، فقد قال العلامة إدريس الحسني (ت ١٢٥٧ هـ):

(وبهذا الوجه - أي: الإشباع - الأخذ - عندنا - اليوم) (١).

وقال العلامة المارغني:

(والوجهان جيدان منصوص عليهما مقروء بهما، وبهما قرأت على شيخنا مع

تقديم وجه الطول) (٢).

ولم ينص الإمام الشاطبي على هذه المسألة بعينها؛ ولكن ظاهر نظمه يفهم اختياره

وجه الإشباع على الأصل (٣).

وقد نبه محررو الحرز على ذلك، فمنه قول العلامة الجمزوري:

وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا      وَإِنْ طَرَا التَّحْرِيكَ فَاقْصُرْ وَطَوَّلَا  
لِكُلِّ وَذَا فِي آلِ عِمْرَانَ قَدْ أَتَى      وَوَرَشُ فَقَطُّ فِي الْعَنْكَبُوتِ لَهُ كِلَا (٤).

أَمَّا الْمَوْضِعَانِ الْآخِرَانِ وَهُمَا:

( ! ) [مريم: ١]، وَ ( 4 " # ) [الشورى: ١-٢] فقد اختلف أهل

الأداء في حكم (العين) منها لكل القراء، وجماع القول أن فيها مذهبين:

الأول: الإشباع، وهو مذهب ابن مجاهد، وأتباعه من شيوخ الداني.

الثاني: التوسط، وهو مذهب جماعة من أهل الأداء، منهم أبو الحسن بن غلبون.

(١) التوضيح والبيان في مقراً نافع بن عبد الرحمن (ص ٢٤٧).

(٢) النجوم الطوالع (ص ٥٥)، وانظر: الدليل الأوفق (ص ١١٣).

(٣) انظر: إبراز المعاني (ص ١٥٥).

(٤) الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني (ص ٩٧-٩٨)، وانظر: بلوغ الأمنية شرح إتحاف البرية (ص ١٩٧-٢٠٠).

وقد فصل الإمام الدائي في جامع القول في المسألة، وختمه ببيان اختياره فيها، حيث قال:

والوجهان من الإشباع والتّمكين في ذلك صحيحان جيّدان، والأوّل أقيس<sup>(١)</sup>.  
وجاء في إرشاد المتمسّكين:

(والقولان صحيحان، وبهما آخذ)<sup>(٢)</sup>.

ويُفهم من قوله في الجامع تقديمه وجه الإشباع؛ لعلّة أنّه قياسٌ مذهبهم في الفرق بين الساكنين، يضاف إليه علّة أخرى ذكرها في إيجاز البيان، وهي قوله:  
(وهو مذهبٌ غيرٌ واحدٍ من شيوخنا)<sup>(٣)</sup>.

ولم يتعرّض لهذه المسألة في التيسير؛ فيكون الحكم فيها جارياً على الأصل.

وتبع الإمام الشاطبي الدائي في اختياره، فنصّ على تقديم الإشباع، فقال:

ومدّ له عند الفواتح مُشبعاً وفي عين الوجهان والطول فضلاً<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام الفاسي في شرحه:

(ففيه وجهان كما ذكر الناظم - رحمه الله - وهما:

الطول، والتوسط؛ غير أنّ الناظم نصّ على تفضيل الطول، وهو مذهب ابن

مجاهد، وعليه جلة أهل الأداء، وذهب ابن غلبون، وجماعة من أهل الأداء إلى تفضيل

التوسط.

(١) (٢/٥٠٣-٥٠٤)، وانظر: شرح الخاقانية (٢/٣١١)، التحديد (ص ١٢٣).

(٢) نقلا عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١/٢٤٠).

(٣) نقلا عن الفجر الساطع لابن القاضي (٢/٢٧٦).

(٤) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٧٧).

والحجّة لتفضيل الطُّول: أنّه قياسٌ مذهبهم في الفضل بين السَّاكنين، وأنَّ فيه مجانسةً لما جاوره من المدوِّد.

والحجّة لتفضيل التوسُّط: التَّفَرُّقَةُ بين ما وَلِيَّتَهُ حركةً، وبين ما لم تَلِهْ، فجعل المزيّة للأوَّل<sup>(١)</sup>.

ومن اختارَ وجه الإشباع:

الحصريُّ<sup>(٢)</sup>، وابن بريُّ<sup>(٣)</sup>، والحكريُّ<sup>(٤)</sup>.

ومن اختارَ وجه التوسُّط:

عبد الوهَّاب القرطبيُّ<sup>(٥)</sup>، والجعبريُّ<sup>(٦)</sup>، وأحمدُ بن محمَّد بن الجزريِّ - المعروفُ بابن الناظم (ت ٨٥٩هـ) -<sup>(٧)</sup>.

واختاره القيحاويُّ، وتلميذه المنتوريُّ في غير رواية ورش<sup>(٨)</sup>.

والذي جرى عليه العملُ: هو تقديمُ وجه الإشباع<sup>(٩)</sup>.

(١) اللآلئ الفريدة (٢٣٤/١)

(٢) انظر: منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية (ص ٢٧٣، ٢٧٩).

(٣) انظر: القصد النافع (ص ١٥٠).

(٤) انظر: النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة (٢٧٠/١).

(٥) انظر: الموضح في التجويد (ص ١٣٧)، المفتاح في اختلاف القراء السبع (٢٩٨/١).

(٦) انظر: كنز المعاني (٥٥٩/٢).

(٧) انظر: شرح الطيبة لابن الناظم (ص ٨٧).

(٨) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (٢٤٢/١).

(٩) انظر: شفاء الصدور للمخللاني (لوحه ١٥١/أ)، النجوم الطوالع (ص ٥٤)، حل المشكلات للخليجي

(ص ٧٤).

ويزيدُ من طريق النَّشْر وجهٌ ثالثٌ، وهو (القصرُ) في العين<sup>(١)</sup>.

وأشارَ إليه في الطيِّبة بقوله:

وَأَشْبَعُ الْمَدَّ لَسَاكِنٍ لَزِمَ      وَنَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

وهناك مسألةٌ أخيرةٌ في المدِّ اللازم، لا بدَّ من التَّعْرِيجِ عَلَيْهَا، وَالْإِشَارَةِ إِلَيْهَا، أَلَا وهي: الخِلافُ في التَّفْرِيقِ بين مدِّ اللازمِ المدغمِ والمظهرِ في المقدارِ: فقد ذهبَ بعضُ أهلِ الأداءِ إلى زيادة التَّمْكِينِ في المدِّ اللازمِ المدغمِ على المظهرِ، وهذا ما أوضحه الدانيُّ بقوله في الجامع:

(فَأَمَّا الْمَدَّغَمُ مِنْ حُرُوفِ التَّهْجِيِّ، فَنَحْوُ اللَّامِ مِنْ: ( ! ) [البقرة: ١]، و ( ! ) [الرعد: ١]، وكذا ( ! " # ) [مريم: ١، ٢]، وَ ( < = > ) [يس: ١، ٢]، وَ ( [ Y ] \ [ ] ) [القلم: ١] في مذهب من أدغم الصاد في الدَّالِ، والنُّونِ في الميمِ، والواوِ في ذلك.

فاختلفَ علماءُنا في إشباعِ تمكينه زيادةً على المظهرِ من ذلك، وفي التَّسْوِيَةِ بينهما: فقال بعضهم: يُشْبَعُ التَّمْكِينُ لِحَرْفِ الْمَدِّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَجْلِ الْإِدْغَامِ؛ لِاتِّصَالِ الصَّوْتِ فِيهِ، وَانْقِطَاعِهِ فِي الْمَظْهَرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ فِي كِتَابِهِ، وَمَذْهَبُ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَإِيَّاهُ كَانَ يَخْتَارُ.

وقال آخرون: لا يُبَالِغُ فِي إِشْبَاعِ التَّمْكِينِ فِي ذَلِكَ، وَيُسَوِّى بَيْنَ لَفْظِهِ، وَلَفْظِ الْمَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لَزِيَادَةِ الْمَدِّ فِي الضَّرْبَيْنِ - هُوَ - التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ، وَالتَّقَاؤُهُمَا مَوْجُودٌ

(١) انظر: النشر (١/٢٧٢)، التهذيب فيما زاد على الحرز من التقريب (ص ٦١).

(٢) (بيت رقم: ١٧٢).

في الموضوعين من المدغم والمظهر، وهذا مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأت على أصحابنا البغداديين، والمصريين، والوجهان جيّدان<sup>(١)</sup>.

وأورد نحوًا منه في كتابي التّحديد<sup>(٢)</sup>، وشرح الخاقانية<sup>(٣)</sup>.

وأوضح من سياق كلام الدانيّ الآنف تجويده لكلا المذهبين مع ميله لتقديم مذهب التسوية، فهو مذهب أكثر شيوخه، والقياس يقويه من جهة اتّفاق كلا النوعين في علة المدّ، وكذلك شهرته في الأداء، وإلى ذلك أشار في أرجوزته، فقال:

وبعضهم قد قال: إنَّ المدَّ	أقصرُ في المدغم فيما حدَّا
لأنَّه يعدلُ في التَّمثيلِ	حركةً فليس بالطَّويلِ
والأوَّلُ المعروفُ عند النَّاسِ	وهو الذي يصحُّ في القياس <sup>(٤)</sup> .

وممن أخذ من الأئمة بوجه الزيادة في مدّ اللازم المدغم:

مكي<sup>(٥)</sup>، وابن شريح<sup>(٦)</sup>، والقرطبي<sup>(٧)</sup>، والشهرزوري<sup>(٨)</sup>، والقيجاطي<sup>(٩)</sup>،

(١) (٢/٥٠٥-٥٠٦) يتصرف يسير.

(٢) انظره: التّحديد (ص ١٢٢-١٢٣).

(٣) انظره: (٢/٣١٠-٣١١).

(٤) (بيت رقم ٨١٨-٨٢٠).

(٥) انظر: التبصرة (ص ٧٤-٧٥).

(٦) انظر: الكافي (ص ٤٢).

(٧) انظر: الموضح (ص ١٣٦-١٣٧).

(٨) انظر: المصباح الزاهر (١/٤٠٦).

(٩) انظر: شرح الدرر اللوامع (١/٢٣٧).

والمنتوريُّ، وغيرُهم.

ومذهبُ الجمهورِ: هو التَّسويةُ بينهما، وعليه جرى العملُ، وبه الأخذُ.

وفي ذلك يقول الإمام ابنُ الجزريِّ:

(وذهبَ الجمهور إلى التَّسويةِ بين مدِّ المدغمِ والمظهرِ في ذلك - كله -؛ إذ الموجبُ للمدِّ - هو - التقاءُ السَّاكنينِ، والتقاؤهُما موجودٌ، فلا معنى للتَّفضيلِ بين ذلك، وبين الذي عليه جمهورُ أئمةِ العراقيينِ - قاطبةً -، ولا يُعرف نصٌّ عن أحدٍ من مؤلِّفيهم باختيارِ خلافه، قال الدانيُّ: وهذا مذهبُ أكثرِ شيوخنا، وبه قرأتُ على أكثرِ أصحابنا البغداديينِ، والمصريينِ) (١).

٥ - مدُّ الحرفِ الواقعِ قبلَ الهمزِ المغيَّرِ.

أوردَ الإمامُ الدانيُّ هذه المسألةَ في باب الهمزتينِ من كلمتينِ، وتابعه في ذلك الإمامُ الشاطبيُّ في الحرزِ، وأوردتها - هنا -؛ عملاً بقول العلامة الجعبريِّ:

(هذه من مسائل المدِّ، والأولى بها باب المدِّ) (٢)، وهو ما صنعَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ في نشره، وطيبته، فقد أوردَها ضمنَ فروعِ قواعدِ باب المدِّ والقصرِ (٣).

واختلفَ أهلُ الأداءِ في حكمِ المدِّ إذا تغيَّرَ سببه، - وهو الهمزُ المتأخَّرُ المتَّصلُ -، وقد أشارَ الإمامُ الدانيُّ إلى هذه المسألةِ في جامعِهِ، فقال:

(فإن قال قائلٌ: ما تقولُ في مذهبٍ من أسقطَ الهمزةَ الأولى، وميَّز ما كانَ من كلمةٍ، ومن كلمتينِ مع الهمزةِ في حرفِ المدِّ، هل يزيدُ في تمكينِ مدِّ الألفِ - التي - قبلَ

(١) النشر (١/٢٤٩-٢٥٠) بتصرف.

(٢) كنز المعاني (٢/٦١٩).

(٣) انظر: النشر (١/٢٧٦)، الطيبة (بيت رقم: ١٧٤).

الهمزة الساقطة، أم لا يزيد في تمكينها، وكذا من لِين الأولى من المكسورتين، والمضمومتين؟

قلت: قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: يزيد في تمكينها ومدّها؛ لكون ما حدث في الهمزة من إسقاطها، وتليينها عارضاً؛ إذ هو تخفيفٌ وتسهيلٌ؛ لكرهية الجمع بين الهمزتين، والعارض لا يعتدُّ به.

وقال آخرون: لا يزيد في تمكين مدّ الألف من أسقط الهمزة، وميّز بين المنفصل والمتصل في حروف المد؛ لأنّه لما أسقطها وأذهبها من اللفظ؛ التقت الألف التي قبلها بهمزة في أول كلمة أخرى بعدها، فصار ذلك بمنزلة قوله: ( 4 65 7

8 ) [إبراهيم: ٤٤] وشبهه مما تلتقي الألف فيه مع الهمزة من كلمتين، فوجب أن لا يزيد في تمكين تلك الألف كما لا يزيد في تمكين سائر المنفصل، وكذا من لِينها على حركتها، ولم يسقطها رأساً؛ لأنّه لما عمّلها بذلك، لم يزد في تمكين مدّ - تلك - الألف قبلها؛ إذ كان ذلك إنّما يجب فيها ظهور الهمزة محقّقةً؛ لحنائها وحشوها، فلما عدم تحقيقها لفظاً، وجب ألا يزيد في تمكين الألف قبلها.

والقولان صحيحان، وقد قرأتُ بهما - معاً -، والأوّل أوجه؛ لأنّ من زاد في التّمكين والمدّ؛ عامل الأصل، ومن لم يزد فيه وقصرها؛ عامل على اللفظ، ومعاملة الأصلِ أولى، وأقيس) (١).

فذهب الداني - بعد تصحيحه الوجهين - إلى تقديم وجه المدّ في الحرف الواقع قبل الهمز المتغير بالتسهيل، أو الإسقاط؛ لما فيه من استصحاب حال التحقيق، وإلغاء الاعتداد بالعارض، وتنزيل السبب المتغير كالثابت، والمعدوم كالمفوظ، وقياسه عليه.

(١) (٢/٥٤٠-٥٤١) بتصرف.

وبهذا الاختيار صرَّح في التمهيد بقوله :  
( وهو الذي أختارُ )<sup>(١)</sup>.

ونصَّ علي تقديمه في غير مَوْضعٍ من كتبه كما في التيسير<sup>(٢)</sup>، والتعريف<sup>(٣)</sup>.  
ومعتمد الداني في اختياره على القياس والنظر؛ ولم يُعمله إلا عند انعدام الأثر؛ دلَّ  
عليه قوله:

(وقد حكى أبو بكر الداجوني عن أحمد بن جبير عن أصحابه عن نافع في الهمزتين  
المتفتحتين: أتمهم يمدون الثانية منها نحو: ( 2 1 0 ) [الحج: ٦٥] قال: يهمزون، ولا  
يطولون ( 0 ) ولا يهمزونها، وهذا نصٌّ - منه - على قصر الألف قبل الهمزة  
الساقطة والمليئة، ولا أعلم أحداً من الرواة نصَّ عليها بمدٍّ، ولا بقصر غيره، وإنما  
يتلقى الوجهان فيهما من أهل الأداء تلقياً)<sup>(٤)</sup>.

وتبع الإمام الشاطبي الداني في اختياره، فقال في حرزه:  
وإن حرف مد قبل همزٍ مغيرٍ  
يجز قصره والمد ما زال أعدلاً<sup>(٥)</sup>.  
قال الإمام أبو شامة في شرحه:

(هذا الخلافٌ يجيء على مذهب أبي عمرو، وقالون، والبزِّي؛ لأنهم يغيرون الأولى  
إسقاطاً، أو تسهيلاً، فوجه القصر: زوال الهمز، أو تغييره عن لفظه المستقل، والمدُّ إنما

(١) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/١٨٤).

(٢) انظره: (ص ١٥٢).

(٣) انظره: (ص ٥٩).

(٤) المصدر السابق (٢/٥٤١).

(٥) (بيت رقم: ٢٠٨).

كَانَ لِأَجْلِهِ، وَوَجْهَ الْمَدِّ: النَّظْرُ إِلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْهَمْزُ، وَتَرَكُّ الْإِعْتِدَادِ بِمَا عَرَضَ مِنْ زَوَالِهِ، وَنَبَّهَ عَلَى تَرْجِيحِ وَجْهِ الْمَدِّ بِقَوْلِهِ:

(وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلًا)؛ لِقَوْلِ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ: إِنَّهُ أَوْجَهُ<sup>(١)</sup>.

وَإِخْتَارَهُ - كَذَلِكَ - الْعَلَّامَةُ الْجَعْبَرِيُّ، فَقَالَ:

(وَإِخْتِيَاري الْمَدِّ؛ لِأَنَّ الْإِغَاءَ الْعَارِضَ أَكْثَرَ مِنْ إِعْتِبَارِهِ)<sup>(٢)</sup>.

وَبِوَجْهِ الْقَصْرِ قَالَ جَمْعٌ كَبِيرٌ مِنْ أُمَّةِ الْفَنِّ الْأَسْلَافِ، وَالْمَذْهَبَانِ قَوِيَّانِ مَشْهُورَانِ نَصًّا وَأَدَاءً<sup>(٣)</sup>.

وَإِخْتَارَ الْإِمَامُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ التَّفْصِيلَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ بِنَاءً عَلَى بَقَاءِ أَثَرِ الْهَمْزِ، قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (وَالْمَذْهَبَانِ قَوِيَّانِ، وَالنَّظْرَانِ صَحِيحَانِ مُشْهُورَانِ مَعْمُولٌ بِهِمَا نَصًّا وَأَدَاءً، قَرَأْتُ بِهِمَا - جَمِيعًا -، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأُمَّةِ كَأَبِي عَمْرٍو وَالدَّانِي، وَابْنُ شُرَيْحٍ، وَأَبِي الْعَزِّ الْقِلَانِسِيُّ، وَالشَّاطِبِيُّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ الْأَوَّلَى فِيهَا ذَهَبَ بِالتَّغْيِيرِ؛ اعْتِبَاطًا هُوَ الثَّانِي، وَفِيهَا بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ هُوَ الْأَوَّلُ؛ تَرْجِيحًا لِلْمَوْجُودِ عَلَى الْمَعْدُومِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ، تَرْجِيحُ الْمَدِّ عَلَى الْقَصْرِ لِأَبِي جَعْفَرٍ فِي قِرَاءَتِهِ ( A ) وَنَحْوِهِ بِالتَّلْيِينِ؛ لَوْجُودِ أَثَرِ الْهَمْزَةِ، وَمَنْعُ الْمَدِّ فِي ( ' ) [النحل: ٢٧] وَنَحْوِهِ فِي رِوَايَةٍ مِنْ حَذْفِ الْهَمْزَةِ عَنِ الْبِزْيِيِّ؛ لِذَهَابِ

(١) إبراز المعاني (ص ١٤٢).

(٢) كنز المعاني (٢/٦٢٠).

(٣) انظر: شرح النويري (١/٤١٠).

الهمزة<sup>(١)</sup>.

وإليه أشار في الطيبة بقوله:

والمدُّ أولى إن تغَيَّر السَّبَبُ      وَبَقِيَ الأَثْرُ أَوْ فَاقْصُرَ أَحَبُّ<sup>(٢)</sup>.

وما ذهب إليه الإمام ابن الجزري من تفصيل في المسألة:

هُوَ المَأخُودُ بِهِ فِي الأَدَاءِ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الإِقْرَاءِ<sup>(٣)</sup>.

(١) النشر (٢٧٦/١) بتصرف .

(٢) (بيت رقم: ١٧٤)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ٨٨).

(٣) انظر: القواعد المقررة (ص ٢٦٨-٢٦٩)، النجوم الطوالع (ص ٤٤)، مختصر بلوغ الأمانة (ص ٢١٨)،

وغيرها.

## باب الهمزتين من كلمة

الهمزة التي يأتي فيها التَّغْيِيرُ في البَابِ هي الهمزةُ الثَّانِيَّةُ، سواءً كانت مفتوحةً نحو: ( & ) [البقرة: ٦]، أو مكسورةً نحو: ( f ) [النمل: ٦٠]، أو مضمومةً نحو: ( h ) [ص: ٨]، والتَّخْفِيفُ فيها دائِرٌ بَيْنَ (التَّسْهِيلِ، أو الإِبْدَالِ)، وأمَّا الهمزةُ الأُولَى؛ فَهِيَ مُحَقَّقَةٌ بِالِاتِّفَاقِ (١).

## واختيارات الإمام الداني في الباب كالاتي:

١ - تقديم تسهيل الهمزة الثانية من المفتوحتين لورشٍ من طريق الأزرقِ على إبدالها حرفَ مدٍّ.

أَجْمَلَ الإِمَامُ الدَّانِيَّ مَذَاهِبَ القُرَّاءِ السَّبْعَةِ فِي الهمزتينِ المَفْتُوحَتَيْنِ من كلمةٍ: (اعلم: إنَّهما إِذا اتَّفَقتا بِالْفَتْحِ فَإِنَّ الحَرَمِيَّينِ، وأبا عمرو، وهشاماً يسهِّلون الثَّانِيَةَ مِنْهُما، وورشٌ يُبدِها أَلْفاً، والقِيَّاسُ أَنْ تَكُونَ بَيْنَ بَيْنَ، وابنُ كَثِيرٍ لا يُدْخِلُ قَبْلَها أَلْفاً، وقالون، وهشامٌ، وأبو عمرو يُدْخِلونها، والباقونَ مُحَقِّقونَ الهمزتينِ) (٢).

وقد أبان الإمام المالقي معنى عبارة الداني:

(والقياس أن تكون بينَ بَيْنَ) فقال:

(يريدُ بِخِلافِ ما فَعَلَ ورشٌ؛ حيثُ أبدالها أَلْفاً خالِصَةً، وإنَّما كانَ القِيَّاسُ ما ذَكَرَ؛ لأنَّ البَدَلَ في الهمزةِ غَيْرِ المَطْرُفَةِ، وإنَّما يَكُونُ في الهمزةِ السَّاكِنَةِ، وفي المَفْتُوحَةِ بَعْدَ الكسرةِ، أو بَعْدَ الضَّمِّ، وَهَذِهِ بِخِلافِ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُ يَلْزِمُ قِراءَةَ ورشٍ التَّقاءَ السَّاكِنينِ

(١) انظر - مثلاً - : فتح الوصيد (٢/ ٢٩٠)، الإقناع (١/ ٣٥٨)، الموضح للشيرازي (١/ ١٨٥).

(٢) التيسير (ص ١٤٩) بتصرف يسير.

من غير أن يكون الثَّاني مدغماً؛ إلا في موضعين:

أحدهما: (#) في سورة هود U [آية: ٧٢] .

والثاني: (D) في الملك [آية: ١٦] ، فليسَ فيهما التقاء الساكنين<sup>(١)</sup> .

ووأضح الدانيُّ مستنده في تصديره وجهَ تسهيلِ الهمزةِ الثَّانيةِ من المفتوحينِ لورش

بقوله في إيجاز البيان:

(وهذا قولُ عامةِ البغديينَ، وأهلِ الشَّامِ ممن وَصَلتْ إلينا الرِّوايةُ - عنه - مِنْهُمْ،

وهو الوجهُ السَّائرُ في العربيَّةِ، والقياسُ المطَّرِدُ في اللُّغةِ)<sup>(٢)</sup> .

وجاءَ في إرشادِ المتمسِّكينَ قوله عن وجهِ الإبدالِ:

(وهو قولُ شيوخِ المصْرِيِّينَ، وذلكَ ضعيفٌ في القياسِ؛ غيرَ أنَّي به قرأتُ

عليهم)<sup>(٣)</sup> .

ولاشكَّ أنَّ وصفَ الدانيِّ لوجهِ الإبدالِ بالضعفِ؛ إنَّما أرادَ به الشُّذوذَ اللُّغويَّ لا

القرائيِّ، فهو وإن لم يصحَّ قياسًا، فقد صحَّ سماعًا، وهذا ما أكَّده بقوله:

(والإبدالُ على غيرِ قياسٍ؛ إلا أنه سُمِعَ ورُويَ، فجازَ استعمالُهُ في المسموعِ

والمرويِّ - لا غيرَ -)<sup>(٤)</sup> .

وقد أجادَ الأئمَّةُ في توجيهه، وإقرارِ وجهِ الإبدالِ كما عندَ مكِّيِّ في الكَشْفِ<sup>(٥)</sup>،

(١) شرح التيسير (ص ٣٤٧).

(٢) نقلا عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٢٥٩/١).

(٣) المصدر السابق (٢٥٧/١-٢٥٨).

(٤) المصدر السابق (٥٠٧/٢).

(٥) انظره: (٧٥/١).

والمهدويّ في شرح الهداية<sup>(١)</sup>، وغيرهما.

وعلى وجه تسهيل الهمزة الثانية من المفتوحين لورش:

اقتصَرَ الإمام ابن مجاهدٍ في السبعة<sup>(٢)</sup>، والإمام أبو عليّ البغداديّ في الرُّوضة<sup>(٣)</sup>،

والإمام ابن سوارٍ في المستنير<sup>(٤)</sup>، والإمام عبد الوهَّاب القرطبيّ في المفتاح<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.

ومن صرَّح باختياره من الأئمة:

الإمام أبو شامة<sup>(٦)</sup>، والجعبري<sup>(٧)</sup>، والقيجاطي، والمنتوري<sup>(٨)</sup>، والبقرّي<sup>(٩)</sup>.

وذهبَ بعضُ أهلِ الأداءِ إلى أنَّ المقدم هو:

وجهُ الإبدال؛ حيثُ إنَّ الإمامَ الدانيَّ أسندَ في تيسيره روايةَ ورشٍ من طريقِ

الأزرقِ عن شيخه أبي القاسمِ خلف بن إبراهيم بن خاقان قراءةً، وعن شيخه أحمد بن

محمد بن محفوظِ القاضي روايةً<sup>(١٠)</sup>، - وكلاهما من شيوخه المصريين -<sup>(١١)</sup>.

(١) انظره: (٤٥/١-٤٦).

(٢) انظره: (ص ١٣٤).

(٣) انظره: (١٨٠/١).

(٤) انظره: (٥٥٢/١).

(٥) انظره: (٢٣٢/١).

(٦) انظر: إبراز المعاني (ص ١٢٩).

(٧) انظر: كنز المعاني (٢/٥٧٩).

(٨) انظر: شرح الدرر اللوامع (١/٢٥٩).

(٩) انظر: القواعد المقررة والفوائد المحررة (ص ٢٩٣).

(١٠) انظره: (ص ١١٢).

(١١) انظر: معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني (ص ١٠٢، ١١٨).

وأسندها في التعريف عن شيخه ابن خاقان قراءة - أيضاً - ، وعن شيخه أبي الحسن بن غلبون نزيل مصر<sup>(١)</sup>.

ومذهب هؤلاء الإبدال؛ بدليل قول الداني في الاقتصاد:

(فروي عنه البدل للهمزة، وهي رواية أكثر المصريين عنه)<sup>(٢)</sup>.

كما أن ظاهر الحرز يفهم تقديمه<sup>(٣)</sup>، حيث قال الإمام الشاطبي:

وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لَوْرَشٍ وَفِي بَغْدَادٍ يَرَوِي مُسَهَّلًا<sup>(٤)</sup>.

والذي جرى عليه العمل:

تقديم وجه الإبدال في الثانية من المفتوحتين لورش من طريق الأزرق<sup>(٥)</sup>.

٢ - تسهيل الهمزة الثانية في موضع: (ءَأَجْمِيُّ) [فصلت: ٤٤] لقبيل عن ابن كثير.

هذا الاختيار أورده الإمام الداني في جامعه، حيث قال:

(وقد اختلف قول ابن مجاهد في الترجمة عن ابن كثير في ذلك، فقال لنا محمد بن

أحمد - عنه - في كتاب السبعة: (ءَأَجْمِيُّ) [فصلت: ٤٤] ممدودة، وقال لنا في كتاب

المكيين، وفي الجامع قال لي قبل: (ءَأَجْمِيُّ) مقصورةً بغير مد.

ولم يرد بقوله: (بغير مد) أنه على لفظ الخبر - فيما أظنه -؛ بل أراد بذلك أنه لا

يفصل بألف؛ إذ بالفصل يحصل المد المشبع - والله أعلم -.

(١) انظر: التعريف (ص ٣٦).

(٢) شرح الدرر للمتتوري (١/٢٥٩).

(٣) انظر: القواعد المقررة والفوائد المحررة (ص ٢٩٣).

(٤) متن الشاطبية (بيت رقم: ١٨٤).

(٥) انظر: شرح الدرر للمجاصي (٢/٢٢٢)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٦)، النجوم الطوالع (ص ٥٨).

عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ، وَأَبَا طَاهِرٍ بْنَ أَبِي هَاشِمٍ قَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ عَنْ قَنْبَلٍ بِالْقَصْرِ عَلَى لَفْظِ الْخَيْرِ، وَمَا رَوَاهُ فِي كِتَابِ السَّبْعَةِ هُوَ الصَّحِيحُ، وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ مِنْ جَمِيعِ الطُّرُقِ -عنه-، وَبِهِ آخِذٌ، وَقَالَ الْخِزَاعِيُّ، وَأَبُورَيْعَةَ عَنْ أَصْحَابِهَا، وَابْنِ مَخْلَدٍ عَنِ الْبَزِيِّ: مُسْتَفْهِمَةٌ بِهَمْزَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَا قَالَ الْجَمَاعَةُ عَنْ قَنْبَلٍ، وَعَنِ الْبَزِيِّ (١).

ومراده الداني من: (فقال لنا محمد بن أحمد عنه) أي: شيخه محمد بن أحمد الكاتب أبو مسلم البغدادي، ولم يدرك الداني من أصحاب ابن مجاهد سواه، وكان يُعرف بكتاب ابن مجاهد - كما تقدّم - (٢)، وفيه أنشد في الأرجوزة المنبّهة: وابن علي كان ذا إسنادٍ عليه في الرواية اعتماد (٣).

وكما يلحظ أنه عبّر عن مدلول التسهيل بين بين بـ (المد)، وهذا المصطلح من إطلاقات الإمام ابن مجاهد في السبعة (٤)، وقد استعمله الإمام مكِّي (٥)، والإمام الهذلي (٦)، وغيرهما.

وقد أتضح من قول الداني أن مستنده في اختياره:

هو قراءته به على كل شيوخه، وإجماع الطرق عن قنبل عليه، وموافقة التسهيل لرواية البزّي.

(١) (٤/١٥٦٤)، وانظر: السبعة (ص ٤٠٣).

(٢) انظر: البحث (ص ٨٥).

(٣) بيت رقم: (٢٥).

(٤) انظره: (ص ٢١٩، ٣٥٨).

(٥) انظر: التبصرة (ص ٣٢٦).

(٦) انظر: الكامل (ص ٣٩٥).

وبه جزمَ في التيسير<sup>(١)</sup>، ومفردة ابن كثير<sup>(٢)</sup>.

وأما وجه الإخبار لقنبل في (ءأعجمي) :

فقد صحَّ من طريق النّشر، وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزريّ:

(أما قنبل: فرواهُ عنه بالخبر ابنُ مجاهدٍ من طريق صالح بن محمّد، وكذا رواه عن ابن مجاهدٍ طلحةُ بن محمد الشّاهد، والشّدائيّ، والمطوعيّ، والشّنبوذيّ، وابنُ أبي بلالٍ، وبكارٌ من طريق النهروانيّ، وهي روايةُ ابن شوذبٍ عن قنبلٍ)<sup>(٣)</sup>.

وأكثر الطرق في النّشر عن قنبلٍ جاءت بالوجه الأوّل، وهو المصدر في الأداء<sup>(٤)</sup>.

٣- تسهيلُ الهمزة الثانية من غير إدخالٍ في موضعي:

(ءأعجمي) [فصلت: ٤٤]، وَ (أَنْ كَانَ) [القلم: ١٤] لابن ذكوان.

أشار الإمام الداني في مفردة ابن عامرٍ إلى هذا الاختيار بقوله:

(ءأعجمي) [فصلت: ٤٤]، وَ فِي ن وَالْقَلَمِ: (أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ) [آية: ١٤] بهمزة واحدة

بعدها مدّة مطوّلة على الاستفهام، ويحتمل: أَنْ لَا يُطَوِّهَا، وَهُوَ الْأَقْيَسُ فِي مَذْهَبِهِ<sup>(٥)</sup>.

واستند الداني في اختياره على:

١- موافقة النصّ الوارد في كتاب الأَخْفَش عن ابن ذكوان.

(١) انظره: (ص ٤٤٧).

(٢) انظره: (ص ٣٤).

(٣) النشر (١/٢٥٨)، وانظر: تحرير النشر (١٠٩).

(٤) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٩٣).

(٥) (ص ٩٨).

٢ - قياسها على غيرهما في الحكم.

وجاء في التيسير ما يجلي معناه، ويوضح فحواهما، حيث قال:

(على أن بعض أهل الأداء من أصحابنا يأخذ لابن ذكوان بإشباع المد - هنا -، وفي

ن والقلم في قوله: (أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ) [آية: ١٤]؛ قياساً على مذهب هشام، وليس ذلك

بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس، وذلك أن ابن ذكوان لما لم

يفصل بهذه الألف بين الهمزتين في حال تحقيقهما مع ثقل اجتماعهما؛ علم أن فصله بها

بينهما في حال تسهيله إحداهما مع خفة ذلك غير صحيح في مذهبه؛ على أن الأخص

قد قال في كتابه عنه:

بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، ولم يذكر فصلاً بينهما في الموضعين؛ فاتضح ما

قلناه، وهذا من الأشياء اللطيفة - التي - لا يميزها، ولا يعرف حقائقها؛ إلا المطلعون

لمذاهب الأئمة، المختصون بالفهم الفائق، والدراية الكاملة دون غيرهم<sup>(١)</sup>.

ورأى الداني أن القول بالإدخال فيها؛ نشأ عن الفهم الخاطئ لترجمة المصنفين في

كتبهم، فقال:

(وقد كان بعض أصحابنا يأخذ في مذهبهما بالفصل - كمذهب أبي عمرو أداء -؛

لأن عامة المصنفين من ابن مجاهد، والنقاش، وابن شنبوذ، وابن عبد الرزاق، وأحمد بن

يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي بكر الشذائي، وأبي بكر بن أشته،

وغيرهم، قد ترجموا عنهم بترجمة واحدة، وهي قولهم: بهمزة واحدة وبمدة، ولم يميزوا

بين مذهبهما ومذهبه، وذلك منهم على طريق التقريب لمذاهبهم في ذلك؛ لا على جهة

(١) (ص ٤٤٧ - ٤٤٨).

التَّحْصِيلَ وَالتَّحْقِيقَ لَهَا فِيهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَدْ أَدْرَجُوا مَعَهُمْ فِي التَّرْجُمَةِ ابْنَ كَثِيرٍ، وَهُوَ  
مَنْ لَا يَفْصَلُ بِإِجْمَاعٍ (١).

وَمَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَثْمَةِ لِابْنِ ذَكْوَانَ بِالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِالْفِ: مَكِّيٌّ (٢)، وَابْنُ سُفْيَانَ (٣)، وَعَلِيهِ أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ (٤) وَأَصْحَابُهُ.  
وَحَجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ:

أشار إليها الإمام مكي في التبصرة، عند قوله في ترجمة (ءَأَعَجَمِيٌّ)، فقال:  
(لكن ابن ذكوان لم يجيء له أصل يُقاسُ عليه، فيجب أن يُحمل أمره على ما فعل  
هشام في: ( 7 ) [الأنعام: ١٩]، و ( & ) [البقرة: ٦]، ونحوهما، فيكون مثل  
أبي عمرو، وقالون، وحمله على مذهب الراوي معه عن رجل بعينه؛ أولى من حمله على  
غيره) (٥).

وقد نص الإمام ابن الجزري في نشره على قراءته له بالوجهين، وقوى مذهب  
الداني وحجته، فقال:

(وليس نص من يقول بهمزه ومدّه؛ يُعطي الفصل أو يدلُّ عليه، ومن نظر كلام  
الأئمة - متقدمهم ومتأخرهم -؛ علم أنهم لا يريدون بذلك؛ إلا بين بين ليس إلا،  
فقول الداني أقرب إلى النص، وأصح في القياس.

(١) الجامع (٤/١٥٦٣-١٥٦٤) بتصرف.

(٢) انظر: التبصرة (ص ٣٢٧).

(٣) انظر: الهادي (ص ٤٩٤).

(٤) انظر: الإرشاد لابن غلبون (٢/١٤٩).

(٥) (ص ٣٢٧).

وقد نصَّ على تركِ الفصل لابن ذكوان غير من ذكرتُ ممنْ هو أعرفُ بدلائلِ  
النُّصوصِ - كابنِ شَيْطَا، وابنِ سِوَارٍ، وأبي العزِّ، وأبي عليِّ المالكيِّ، وابنِ الفَحَّامِ،  
والصَّقْلِيِّ، وغيرهم.

وقد قرأتُ له بكلِّ من الوجهين، والأمرُ في ذلك قريبٌ (١).

٤ - تحقيقُ الهمزةِ الثانيةِ المكسورةِ مع الإدخالِ لهشامٍ عن ابنِ عامرٍ.

أبان الإمامُ الدانيُّ في الجامعِ مذهبَ لهشامٍ في الهمزتينِ المتخلفتينِ بالفتحِ والكسرِ،  
فقال:

(واختلَفَ عن هشامٍ عن ابنِ عامرٍ - في هذا البابِ -:

فروى عنه الحلوانيُّ، وابنِ عبَّادٍ بتحقيقِ الهمزتينِ، وألفٍ فاصلةٍ بينهما من غيرِ  
استثناءٍ، كذا قرأتُ على أبي الفتحِ في روايتهما.

وقرأتُ على أبي الحسنِ بنِ غلبونَ عن قراءتهِ في روايةِ الحلوانيِّ عن هشامٍ: بتحقيقِ  
الهمزتينِ - معاً - من غيرِ فاصلٍ بينهما في جميعِ القرآنِ؛ إلا في سبعةِ مواضعٍ، فإنه فصلَّ

بين الهمزتينِ فيها بالألفِ: أوَّلهَا في الأعرافِ ( q μ ) [آية: ٨١]، وَ ( ) / .

( ) [آية: ١١٣]، وَ في مريمَ ( 3 21 ) [آية: ٦٦]، وَ في الشُّعراءِ ( ) / .

( ) [آية: ٤١] ، وَ في الصَّافاتِ ( " # \$ ) [آية: ٥٢]، وَ ( S R )

[آية: ٨٦]، وَ في فصَّلَتِ ( r q ) [آية: ٩]؛ إلا أَنَّهُ لَيِّن الهمزةِ الثانيةِ في هذا

الموضعِ السَّابعِ، وَهَذَا - كُلُّهُ - يَدُلُّ على صحَّةِ ما رواه الرَّوَّاقُ عن هشامٍ من الاختلافِ في

(١) (٢٨٦/١) بتصرف يسير.

التَّحْقِيقِ، والتَّسْهِيلِ، والفَصْلِ، وغيره) (١).  
 ويتجلى للمتأمل في المواضع السبعة: الاتفاق بين شَيْخِي الداني؛ لأنَّ أبا الحسنِ  
 خصَّها بالمدِّ، وأبا الفتح عمِّم؛ فاندرجت في الحكم.  
 وقد اختار الدانيُّ الأخذَ لشهامٍ بوجه الإدخال في بابِ الهمزتينِ المتخلفتينِ بالفتح  
 والكسرِ، ودافعهُ في ذلكَ:

الأخذُ بما عليه عامَّةُ أهلِ الأداءِ عن الحلوانيِّ عن هشامٍ، وموافقةُ ما نصَّ الحلوانيُّ  
 عليه في كتابه، وتصديرُ ما أسندهُ عن أكثرِ شيوخه، وهذا في مضمَّنِ قولهِ:  
 (وعلى ذلكَ عامَّةُ أهلِ الأداءِ عن الحلوانيِّ عنهُ، وكذا حدَّثنا محمَّد بن أحمد، حدَّثنا  
 ابن مجاهدٍ، حدَّثني أحمد بن محمَّد بن بكرٍ عن هشامٍ، وكذلك روى أبو بكرٍ الدَّاجونيُّ  
 عن أصحابه أداءً عنهُ، وحكى عنهم - أيضاً - في البابِ - كلُّه - تسهيلَ الثانيةِ كأبي  
 عمرو، وكان يخيِّر بين الوجهين، قال الحلوانيُّ - عنهُ - في كتابه:

"ما كان من الاستفهام مثل: ( f ) [النمل: ٦٠]، و ( \ [ Z )  
 [يوسف: ٩٠]، و ( a ) [الفرقان: ١٧]، و ( S ) [آل عمران: ٢٠] بهمزة مطوَّلة،  
 قال: وإذا لم يكن استفهاماً همز همتين، مثل: ( أَيِّمَّة ) فهذا يدلُّ على أنَّه يُسهَّل الهمزة  
 الثانية - كمذهب أبي عمرو -؛ فوافق ما رواه ابن عبَّادٍ عنهُ) (٢).

وعلى هذا الوجهِ اقتصرَ في التيسيرِ (٣)، ومفردة الشاميِّ (٤)، والتَّهذِيبِ (٥).

(١) (٥١٥/٢ - ٥١٦).

(٢) الجامع (٥١٥/٢ - ٥١٦) بتصرف.

(٣) انظره: (ص ١٤٩ - ١٥٠).

(٤) انظره: (ص ١١٨ - ١١٩).

(٥) انظره: (ص ١٠٧ - ١٠٩).

ووجه الإدخال هو المشهور عن الحلواني عند جمهور العراقيين كابن سوار، وابن فارس، وأبي عليّ البغداديّ، وابن شيطا، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

والوجهان في الشاطبية كما في الجامع، فيكون عدم الإدخال من زوائد القصيد على الأصل، وعبارة الحرز موحية بتقديم وجه الإدخال، حيث قال الإمام الشاطبيّ:  
ومدك قبل الفتح والكسر حجةً بها لذ وقبل الكسر خلف له ولا<sup>(٢)</sup>.  
قال العلامة الجعبريُّ:

(ومعنى الرمز: الفصل له حجة قوية؛ فتمسك به، وللخلاف نصرة لعمومه)<sup>(٣)</sup>.  
وعلى تقديم وجه الإدخال لهشام نصّ جمع كبير من أهل الأداء، كالصفاقسيّ<sup>(٤)</sup>،  
وصاحب عمدة الخلان<sup>(٥)</sup>، وابن يالوشة التونسيّ<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.  
وإلى تقديمه أشار العلامة ابن المنجرة بقوله:

أئنكم وبابه الإدخال به ابتداء هشام لا محال<sup>(٧)</sup>.

٥ - الإخبار في موضع: ( 3 21 ) [مريم: ٦٦] لابن ذكوان.

نصّ الإمام الدانيّ على الوجهين لابن ذكوان، فقال في مفردة الشاميّ:

(١) انظر: النشر (١/٢٨٨).

(٢) (بيت رقم: ١٩٦).

(٣) كنز المعاني (٢/٥٩٧).

(٤) انظر: غيث النفع (ص ١١٥).

(٥) انظر: عمدة الخلان (ص ١٦٦، ٢٠٥).

(٦) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٩، ٢٢٠).

(٧) انظر: غيث النفع (ص ١١٥).

(وكان يحقُّ الهمزتين -معاً- إذا التقتا، متفتحتين كانا أو مختلفتين، في كلمة واحدة

أو في كلمتين، ونقَضَ أصله - هذا- في موضع واحدٍ في مريمَ في قوله تعالى:

( 3 21 ) ( آية: ٦٦ ] فقرأه بهمزة واحدة مكسورة على لفظ الخبر، هذه قراءتي

على أبي الفتح، وأبي الحسن - جميعاً-، وقرأت ذلك على الفارسيّ بهمزتين<sup>(١)</sup>.

وأوردَهما له - أيضاً- في الجامع<sup>(٢)</sup>، والتيسير<sup>(٣)</sup>.

وصرَّح الدانيُّ باختيار وجه الإخبار في التهذيب، فقال:

(وقرأ في مريم: ( 3 21 ) [آية: ٦٦] بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، وأقرأني

الفارسيُّ عن قراءته على النقاش عن الأخفش عنه بهمزتين، والأول: هو الصحيح<sup>(٤)</sup>.

ويظهر - بعد النظر والتأمل - أن مُستند الدانيِّ في اختياره:

هو الأخذ بما عليه جلُّ الرواة عن الأخفش، ووافق منصوص الأخفش في كتابه.

وهذان المرجحان مضمَّنان في الجامع في قوله:

(قرأ ابنُ عامرٍ في رواية الشاميِّين عن الأخفش، وابنِ المعلِّ، وابنِ موسى عن ابن

ذكوان: ( 3 21 ) [آية: ٦٦] بهمزة واحدة مكسورة على لفظِ الخبر، وكذا ذكره

الأخفش في كتابه<sup>(٥)</sup>.

كما أن عبارة التيسير موحية بتقديمه، حيثُ بدأ به، ونصُّه:

(١) (ص ٣٨).

(٢) انظره: (١٣٤٤/٣).

(٣) انظره: (ص ٣٥٩).

(٤) (ص ١٠٦).

(٥) (١٣٤٤/٣).

(بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، وقال النقاش عن الأخفش عنه: بهمزتين)<sup>(١)</sup>.  
والوجهان في الشَّاطِيبِ<sup>(٢)</sup>، ويأتيان في النَّشْرِ لابن ذكوان من طريقه<sup>(٣)</sup>.  
وقد ذهب جمع من أهل الأداء إلى تقديم وجه الإخبار لابن ذكوان؛ تبعاً للداني،  
فمن ذلك قول العلامة ابن المنجرة في منظومته:

لذكوان أَخِي يُقَدِّمُ الْخَبْرُ فِي قَوْلِهِ ( 3 21 ) اشْتَهَرُ<sup>(٤)</sup>.

وأكثر المسالك الأدائية على تقديم وجه الاستفهام؛ لأنه طريق الداني في التيسير،  
ووفقاً لرواية هشام بالاستفهام<sup>(٥)</sup>.  
ومسلك تقديم وجه الاستفهام لابن ذكوان: أشهر، وحثته أظهر، وأكثر الطرق  
جاءت به<sup>(٦)</sup>.

٦ - تسهيل الهمزة الثانية من: (أَيْمَّةَ) .

اختلف أهل الأداء في كيفية التسهيل في هذه الكلمة:  
فذهب الجمهور: إلى أنه تسهيل الهمزة الثانية بين الكسرة والياء.  
وذهب آخرون: إلى أنه الإبدال ياء خالصة، وهو مذهب النحاة، وليس المراد أن  
كلَّ القراء سهلوا، وكلَّ النحاة أبدلوا؛ بل الأكثرون منهم، ولكل وجه فيما ذهب

(١) (ص ٣٥٩).

(٢) انظره: (بيت رقم: ٨٦٥).

(٣) انظره: (٢٨٩/١).

(٤) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٢٧).

(٥) انظر: عمدة الخلان (ص ٣٠٥)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٢)، الرسالة الغراء (ص ٤٦).

(٦) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٣٠٢).

إليه<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الإمام الداني إلى المذهبين في غير موضع، فمنه قوله في التلخيص:  
 (إن النحويين يُبدلون ياءً محضةً، وهو القياس، وإنَّ القراء يجعلونها بينَ بينَ)<sup>(٢)</sup>.  
 واختار الداني وجه التسهيل بينَ بينَ، وأوضح علّة اختياره بقوله في إيجاز البيان:  
 (والأوّل - يعني التسهيل بين بين - قولُ القراء، وأهل الأداء، ومصنّفِي الحروفِ  
 كابن مجاهدٍ، وأبي طاهرٍ، وابنُ أشته، والشّدائيّ، وغيرهم)<sup>(٣)</sup>.  
 وبه جزم في التيسير، فقال:  
 (والباقون بهمزةٍ وياءٍ مختلصةٍ الكسرة من غير مدّ)<sup>(٤)</sup>.  
 أي: تسهيلها بينَ بينَ، قال الإمام أبو شامة المقدسي:  
 (ولم يذكر صاحبُ التيسير إبدالها ياءً، ولا ذكر مسألة (أيمّة) في هذا الباب،  
 وإنّما ذكرها في سورة براءة)<sup>(٥)</sup>.

والوجهان في الحرز - كذلك -، واختار الإمام الشاطبيّ التسهيل كأصله، فقال:  
 وآئمة بالخلفِ قد مدّ وحدهُ وسهّل سما وصفاً وفي النحو أُبدلًا<sup>(٦)</sup>.  
 قال الإمام السخاوي في شرحه:  
 (والتسهيل أن تجعل الثانية بين مخرج الياء والهمزة، وهو الذي جاء به الأثر في

(١) انظر: إبراز المعاني (ص ١٣٧-١٣٨)، اللآلئ الفريدة (١/٢٥٥-٢٥٦)، كنز المعاني (١/٦٠١).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٢٧٨).

(٣) المصدر السابق (١/٢٧٨-٢٧٩).

(٤) (ص ٣٠٢).

(٥) إبراز المعاني (ص ١٣٨).

(٦) (بيت رقم: ١٩٩).

مذهب مَنْ لم يَحَقِّقْ، وأطبَقَ عليه أهلُ الضَّبْطِ والإِتْقَانِ مَنْ يُرْجَعُ إليه، ويُعَوَّلُ عليه -  
كابن مجاهدٍ، وابن أبي هاشمٍ، وغيرهما-، وهو الذي دَوَّنوهُ في كتبهم، واشتهرَ في  
الأمصارِ (١).

ومن أخذَ بوجهِ الإبدالِ:

الإمامُ الحصريُّ القيروانيُّ (٢)، والعلامةُ القيجاطيُّ، وتلميذُهُ المتتوريُّ (٣)، والعلامةُ  
محمدُ المتوليُّ (٤).

والذي جَرى عليه عملُ أهلِ الأداءِ:

الأخذُ بوجهِ التَّسهيلِ بَيْنَ بَيْنٍ في (أَيِّمَةً) مِنْ طَرِيقِ الحِرْزِ، وأصله.

قال العلامة الصِّفاقسيُّ:

(وَأَمَّا إبدالُها ياءً مُحضَةً - فَهُوَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا متواترًا -؛ فَلَا يَقْرَأُ بِهِ مِنْ طَرِيقِ  
الشاطبيِّ؛ لِأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى النِّحْوِيِّينَ - يَعْنِي مَعْظَمَهُمْ -، وَلَمْ يَقْرَأُ بِهِ مِنْ طَرِيقِهِ عَلَى شَيْخِنَا  
- رَحِمَهُ اللهُ -) (٥).

وقالَ به من المتأخِّرين: الخليجيُّ (٦)، والضَّبَاعُ (٧)، وعبد الفتاح القَاضي (٨)، وغيرُهم.

(١) فتح الوصيد (٣٠١/٢).

(٢) انظر: القصيدة الحصرية (ص ١٠٦)، انظر: منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية (ص ٣٠٤).

(٣) انظر: نقلا عن شرح الدرر اللوامع (٢٨٠/١-٢٨١).

(٤) انظر: فتح المعطي وغنية المقرئ شرح مقدمة ورش المصري (ص ٤١).

(٥) غيث النفع (ص ١٢٦).

(٦) انظر: حل المشكلات وتوضيح التحريات (ص ١٢١).

(٧) انظر: إرشاد المرید (ص ٥٦).

(٨) انظر: البدور الزاهرة (ص ١٣٤).

وأشار إليه جمعٌ من محرّري الحرز، كقول العلامة الجمزوري:  
 وَسَهَّلَ سَمًا وَصَفَا فِي النَّحْوِ أُبْدَلَاً      وَلَيْسَ سَمًا فِي الْحِرْزِ بَالِيَاءٍ مُبْدَلَاً<sup>(١)</sup>.  
 ووجه الإبدالِ ياءٌ مكسورةٌ قد صحَّحَ من طريق النَّشر، وفي ذلك يقول الإمام ابن  
 الجزري:

(وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياءً خالصةً، نصَّ على ذلك أبو عبد الله بن  
 شريح في كافيهِ، وأبو العزِّ القلانسي في إرشاده، وسائر الواسطيِّين، وبه قرأتٌ من  
 طريقهم، قال أبو محمد بن مؤمنٍ في كنزه:

"إن جماعةً من المحقِّقين يجعلونها ياءً خالصةً"، وأشار إليه أبو محمد مكِّي، والدانيُّ  
 في جامع البيان، والحافظ أبو العلاء، والشاطبيُّ، وغيرهم: أنه مذهبُ النُّحاة.

والصَّحيحُ ثبوتُ كلِّ الوجوه الثلاثة - أعني: التَّحقيق، وبَيْنَ بَيْنَ، والياءِ المحضِ  
 عَن الْعَرَبِ، وصحته في الرواية، كما ذكرناه عمَّن تقدَّم -، ولكلِّ وجهٍ في العربيَّةِ سائغٌ  
 قبولُهُ<sup>(٢)</sup>.

#### والمقدَّم في الأداء:

وجه التَّسهيل؛ لأنَّه مذهبُ الجمهورِ، وجرياً على قواعد القراء في الهمزتين،  
 وهو الأكثرُ روايةً<sup>(٣)</sup>.

#### ٧- إبدالُ الهمزة الأولى واواً، وتسهيلُ الثانية في:

(١) الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني (ص ١١١)، وانظر: مختصر بلوغ الأمانة (ص ٢١١ - ٢١٣).

(٢) النشر (١/٢٩٤-٢٩٥).

(٣) انظر: عمدة الخلان (ص ٢٠٥)، اختلاف طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٣٠٠).

(قَالَ فِرْعَوْنُ أَمْتُمْ بِهِ) [الأعراف: ١٢٣]، وَ ( D B ) [الملك: ١٥-١٦] لقبيل.

اختلفت الطُّرُق عن قُبيلٍ في حكمِ الهمزةِ الثانيةِ هذينِ الموضعينِ:

فروى بعضهم عنه - كابنِ شنبوذٍ -: إبدالِ الهمزةِ الأولىِ واواً، وتحقيقِ الثانيةِ.

وروى آخرونَ - كابنِ مجاهدٍ -: إبدالِ الهمزةِ الأولىِ واواً، وتسهيلِ الثانيةِ.

وأبان الإمامُ الدانيُّ هذا الخلافَ موسَّعاً في الجامعِ، ومما جاء فيه:

(واختلِفَ عَن ابْنِ كَثِيرٍ:

فَرَوَى قُبَيْلٌ عَنْهُ - هَاهُنَا -: (قَالَ فِرْعَوْنُ أَمْتُمْ بِهِ) بِزِيَادَةِ وَاوٍ بَيْنَ النُّونِ وَالْهَمْزَةِ،

وكَذَلِكَ رَوَى الْحَلَوَانِيُّ عَنِ الْقَوَاسِ، وَالْبَزِيَّ عَنِ أَبِي الْإِخْرِيطِ عَنِ أَصْحَابِهِ عَنِ ابْنِ كَثِيرٍ، قَالَ الْبَزِيَّ:

وَنَحْنُ لَا نَقْرَأُ هَذَا، حَكَى - لَنَا - ذَلِكَ عَنِ قُبَيْلٍ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ مُجَاهِدٍ عَنْهُ،

قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: وَأَحْسِبُهُ غَلَطَ، وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ شَنْبُوذٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْبَلْخِيُّ عَنْهُ، وَنَا

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرَ قَالَ: نَا أَبُو طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، قَالَ: كَانَ أَبُو بَكْرٍ يَنْكِرُ مَا رَوَاهُ

قُبَيْلٌ وَيُخْبِرُ بِأَلْفِهِ، كَذَلِكَ قَرَأَ عَلَيْهِ وَيُخَالِفُهُ، فَأَقْرَأَنِي: (قَالَ فِرْعَوْنُ أَمْتُمْ بِهِ) بِوَاوٍ بَعْدَ

ضِمَّةِ نُونٍ ( % ) مَفْتُوحَةً، وَبَعْدَهَا أَلْفٌ بَيْنَ النُّونِ، وَالْوَاوِ وَالْمِيمِ، وَلَفَظَ لِي أَبُو

بَكْرٍ بِهَا كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو عَوْنٍ الْوَاسِطِيُّ، وَابْنُ ثَوْبَانَ عَنِ قُبَيْلٍ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَكَذَلِكَ - لَنَا - ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ قُبَيْلٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مُجَاهِدٍ، وَابْنِ

الصَّبَّاحِ بِوَاوٍ مَفْتُوحَةٍ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ؛ لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَسْهَلَةٌ

بَيْنَ بَيْنَ، وَبَعْدَهَا أَلْفٌ سَاكِنَةٌ، فَيَحْصُلُ فِي اللَّفْظِ بَعْدَ فَتْحَةِ الْوَاوِ مَدَّةٌ فِي تَقْدِيرِ أَلْفَيْنِ،

وَكَذَلِكَ قَرَأْتُ - أَيْضًا - فِي رِوَايَتِهِ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ: ( D B ) بِإِبْدَالِ

هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ وَوَاوٍ مَفْتُوحَةٍ؛ لِانْضِمَامِ الرَّاءِ قَبْلَهَا، وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَسْهَلَةٌ بَيْنَ بَيْنَ،

فيحصلُ في اللَّفْظِ بَعْدَ فَتْحَةِ الْوَائِ مَدَّةٌ فِي تَقْدِيرِ أَلْفٍ وَاحِدَةٍ - لَا غَيْرَ - .  
 وَرَوَى أَبُو رَبِيعَةَ عَنْ قُنْبَلٍ، وَالْحُلْوَانِيُّ عَنِ الْقَوَّاسِ فِي الْمَدِّ بِزِيَادَةِ الْوَائِ قَبْلَ الْأَلْفِ -  
 كَالَّذِي فِي الْأَعْرَافِ سِوَاءً- وَإِلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ رَجَعَ ابْنُ مَجَاهِدٍ، وَبِهَا أَخَذَ، وَإِيَّاهَا  
 اخْتَارَ<sup>(١)</sup> .

فَيَتَّضِحُ مِنْ قَوْلِ الدَّانِيِّ السَّابِقِ:

اخْتِيَارُهُ وَجَهَ إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَآوًا، وَتَسْهِيلِ الثَّانِيَةِ.

وَاسْتِنَادَهُ فِي اخْتِيَارِهِ عَلَيَّ:

الْأَكْثَرِ طَرَقًا وَرَوَايَةً عَنْ قُنْبَلٍ، وَاعْتَصَدَ بِرَوَايَةِ ابْنِ مَجَاهِدٍ فِي ذَلِكَ، وَكَثِيرًا مَا يَعُولُ  
 الدَّانِيُّ عَلَيْهَا.

وَبِهِ قَطَعَ فِي التَّيْسِيرِ<sup>(٢)</sup>، وَمُفْرَدَةِ الْمَكِّيِّ<sup>(٣)</sup>، وَالتَّهْذِيبِ<sup>(٤)</sup>.

وَعَلَيْهِ الْإِقْصَارِ عَلَيْهِ جَلَّةٌ كَتَبَ الْفَنَّ<sup>(٥)</sup>.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْقَاضِي فِي كَيْفِيَّةِ ضَبْطِ هَذَا الْوَجْهِ فِي الرَّسْمِ:

( وَضَبَطَهُ عَلَى الْمَعْهُودِ: بِجَعْلِ نَقْطَةِ الْبَدَلِ فِي السَّطْرِ، وَالتَّسْهِيلِ فَوْقَ الصُّورَةِ،  
 وَالْإِلْحَاقِ بَعْدَهُ، وَإِنْ تَشَأْ وَضَعْتَ آوًا حَمْرَاءَ عَارِيَةً مِنَ الْبَدَلِ، أَوْ يُجْعَلُ الْبَدَلُ

(١) (١١١١/٣-١١١٢) .

(٢) انظره: (ص ٢٩٢، ٤٩١) .

(٣) انظره: (٥٧) .

(٤) انظره: (ص ٦١) .

(٥) انظر - مثلاً -: السبعة (ص ٢١٩)، الإرشاد (٢/٦٥٤)، التذكرة (٢/٣٤٤)، الهادي (ص ٣٣٣)، الوجيز

(ص ٦٨)، وغيرها.

عليها<sup>(١)</sup>.

وأما رواية ابن شنبوذٍ بالإبدالِ مع التَّحْقِيقِ:

فَهِىَ فِي الْمُسْتَنِيرِ<sup>(٢)</sup>، وَالْمُضْبَاحِ<sup>(٣)</sup>، وَالْمُبْهَجِ<sup>(٤)</sup>، وَالْكَامِلِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْوَجْهَانِ صَاحِيحَانِ مُسْنَدَانِ فِي النَّشْرِ:

التَّسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَالتَّحْقِيقُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَنْبُوذٍ<sup>(٦)</sup>.

وَالْمَقْدَمُ فِي الْأَدَاءِ مِنْهُمَا:

إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَآوًا، وَتَسْهِيلُ الثَّانِيَةِ؛ فَهِىَ الْأَكْثَرُ رَوَايَةً، وَعَلَيْهَا الْجَمْهُورُ<sup>(٧)</sup>.

٨ - التَّسْهِيلُ فِي هَمْزَةِ الْوَصْلِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ.

هَمْزَةُ الْوَصْلِ: هِيَ الْأَلْفُ السَّاكِنَةُ الَّتِي يُؤْتَى بِهَا لِلتَّوَصُّلِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ،

وَتَثَبَّتْ فِي الْبَدْءِ، وَتَسْقُطُ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَالْأَفْعَالِ<sup>(٨)</sup>.

وَقَدْ دَخَلَتْ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ، سِتَّةٌ مَتَّفِقَةٌ عَلَيْهَا

هِيَ: ( ، ) [الأنعام: ١٤٤]، وَ ( K ) [يونس: ٥١، ٩]، وَ ( y ) [يونس: ٥٩]،

(١) الإيضاح (ص ١٢٧).

(٢) انظره: (١٥٦/١).

(٣) انظره: (٥٥٤/٢).

(٤) انظره: (ص ٣٥٣).

(٥) انظر: الكامل (ص ٤١١).

(٦) انظره: (٢٨٧/١)، وانظر: التقريب (ص ٩٩-١٠٠)، الإتحاف (١/١٨٣).

(٧) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٩٦).

(٨) انظر: اللآلئ السنية (ص ١٤٢)، جهد المقل (ص ٢٢٧)، هداية القاري (٢/٤٧٨).

النمل: ٥٩]، وَالسَّابِعُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَهُوَ: ( ) : [يونس: ٨١] عَلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامَيْنِ أَبِي عَمْرٍو، وَأَبِي جَعْفَرَ<sup>(١)</sup>.

فَأَجْمَعَ أَهْلُ الْأَدَاءِ عَلَى عَدَمِ حَذْفِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَإِثْبَاتِهَا مَعَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ؛ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبْرِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ تَحْقِيقِهَا؛ لَكَوْنِهَا هَمْزَةً وَصَلٍ، - وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا ابْتِدَاءً -، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَسْهِيلِهَا، وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ ذَلِكَ.

وقد أوضح الإمام الدائي حكم المواضع الستة بقوله في الجامع:

(واختلف علماءنا في كيفية تليينها:

فقال بعضهم: تبدل ألفا خالصة، وجعلوا ذلك لازماً لها، هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداءً عن ورشٍ عن نافع.

وقال آخرون: يجعل بين الهمزة والألف؛ لثبوتها في حال الوصل، وتعدّر حذفها فيه، فهي كالمهمزة اللازمة لذلك، فوجب أن يجري التليين فيها مجراه في سائر الهمزات المتحرّكات بالفتح؛ إذا وليتهنّ همزة الاستفهام، والقولان جيّدان.

ولم يحققها أحدٌ من أئمة القراءة، ولا فصل بينها وبين همزة الاستفهام بألفٍ لضعفها، ولأنّ البدل يلزمها في أكثر القول؛ فلم يحتج لذلك إلى تحقيقها، ولا إلى الفصل سبيل<sup>(٢)</sup>.

وذكر الوجهين -أيضاً- في الإيضاح، والاقتصاد، والتمهيد، وإرشاد المتمسّكين، وإيجاز البيان، والتلخيص<sup>(٣)</sup>، والتيسير<sup>(١)</sup>، وشرح الخاقانية<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التيسير (ص ٣١٠)، تحبير التيسير (ص ٤٠٠)، النشر (١/٢٩٣).

(٢) (٥٢٤/٢).

(٣) نقلا عن الفجر الساطع لابن القاضي (٢/٤٢٣).

أمَّا الموضوعُ السَّابعُ المُختلفُ فيه:

فقد ذكره الدانيُّ في فرش سورة يونس U، فقال في الجامع:

(قرأ أبو عمرو: (7 98 : )؛ [يونس: ٨١] بالهمز، والمدُّ على الاستفهام) (٣).

وكذلك صنع في التيسير<sup>(٤)</sup>، ومفردة البصري<sup>(٥)</sup>، والتَّهذيب<sup>(٦)</sup>.

وفسر الإمام أبو شامة هذا الصنيعَ بقوله:

وفي إبراز المعاني:

(هذه مسألة ليست في كتاب التيسير في هذا الباب، وإنما ذكرها في سورة يونس؛ تبعاً

لذكر نقل الحركة لنافع في (K) ولم يجعل هذه المسألة أصلاً؛ فلم يذكر - ها هنا -، ولا

في سورة الأنعام؛ لأنها مما أجمع القراء عليه، ولم توضع كتب القراءات؛ إلا لبيان الحروف

المختلف فيها، لا المتفق عليها، ولكن جرت عادة أكثر المصنِّفين أن يذكروا في بعض

المواضع من المتفق عليه ما يشتدُّ إلباسه بالمختلف فيه؛ ليحصل التمييز بينهما) (٧).

وقد صرح الدانيُّ باختيار وجه التسهيل، فقال في الإيضاح:

(وهذا هو الأوجه - عندنا - في تسهيل هذه الهمزة)، وقال في إيجاز البيان:

(وهو القياس، والدليل على صحته قول الشاعر فيما أنشدنا محمد بن أحمد،

(١) انظره: (ص ٣١٠).

(٢) انظره: (٢٢٢/٢).

(٣) (١١٨٦/٣).

(٤) انظره: (ص ٣١١).

(٥) انظره: (ص ١١١).

(٦) انظره: (ص ٧٤).

(٧) إبراز المعاني (ص ١٣٣).

قال: أنشدنا ابن الأنباري:

أَلْحَقُ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدْتُ      أُمِ انْبَتِ حَبْلٌ أَنْ قَلْبُكَ طَائِرٌ.  
وَأُنْشَدْنَا - أَيْضاً - :

أَلْخَيْرِ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ      أُمِ الشَّرِّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي.

قال: والوزن لا يقوم؛ إلا بكونها بينَ بيْنٍ، وقال في الإيضاح نحوه، ثم ذكر فيه عن قطرب بأنه حكى عن العرب تسهيلها بين بين، وأنشد بيت جميل:

فَقُلْتُ لَهَا جُودِي فَقَالَتْ مُجِيبَةً      أَلْجَدَ هَذَا مِنْكَ أُمَّ أَنْتَ هَازِلٌ<sup>(١)</sup>.

وأتضح - مما سبق - اعتضاد الداني في اختياره:

بمرجح إجراء قياس هذه المواضع في الحكم الهمزة المتحركة فيما انفتح بعد الفتح، وبمرجح قوة وجه التسهيل في اللغة

ولم يذكر الداني في المفردات وجه الإبدال؛ فدل ذلك على أنه مختار لهذا الوجه، والمفردات في زمن التأليف بعد الجامع والتيسير.

أما قوله في التيسير:

(ولم يحققها أحد منهم، ولا فصل بينها، وبين التي قبلها بألف؛ لضعفها، ولأنَّ البدل في قول أكثر القراء، والنحويين يلزمها)<sup>(٢)</sup>.

فلا شك أن فيه تنصيماً على قوة وجه الإبدال.

قال الإمام المالقي في بيان ذلك:

(قوله: "ولأنَّ البدل يلزمها" يريد: بدل الألف منها، وإنما قال: "في قول أكثر

(١) نقلاً عن شرح الدرر للمنتوري (١/٣٢٣-٣٢٤).

(٢) (ص ٣١٠).

القرّاء والنحويين؛ لأنّ منهم من لا يبدلُ منها الألف، ولكن يجعلها مسهّلةً بين بين - كما يفعلُ بهمزة القطع؛ إذا دخلتْ عليها همزة الاستفهام -، إلّا أنّهُ لا يلزمُ منه اختيارُهُ له؛ مع إقراره بقوة غير ما ذهبَ إليه، وهذا من إنصافه وعدله (١)

وممن أخذ بوجه التسهيل فيهنّ من الأئمة:

ابنُ البادش (٢)، والقيجاطي، وتلميذه المنتوري (٣).

واختارَ الإمامُ الشاطبيُّ في الحرزِ وجهَ الإبدال، فقال:

وَإِنْ هَمْزٌ وَصَلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَاْمُدُّهُ مُبْدَلًا

فَلِلْكَلِّ ذَا أَوْلَى ..... (٤)

قال الإمامُ السُّخاوي في شرحه:

(قوله: "فللكل ذأ أولى" أي: لجميع القرّاء هذا أولى، ومنهم: من يسهّلها

لجميعهم بين الألف والهمزة الساكنة، ويأبى البدل؛ لأنّه جمعٌ بين ساكنين) (٥).

ولم يذكر العلامة ابنُ بريّ في الدرر اللوامع سِواه (٦)، وعلّل ذلك ابنُ القاضي في

شرحهِ بقوله: (لشهرته، وكثرة الأخذ به، ولأولويته) (٧).

والوجهان صحيحان مأخوذٌ بهما، ووجه الإبدال:

(١) شرح التيسير (ص ٦٤٨).

(٢) انظر: الإقناع (١/٣٥٩).

(٣) شرح الدرر اللوامع للمنتوري (١/٣٢٤).

(٤) (بيت رقم: ١٩٢-١٩٣).

(٥) فتح الوصيد (٢/٢٩٧).

(٦) انظر: شرح الدرر اللوامع للمجاصي (٢/٢٣٠-٢٣١).

(٧) الفجر الساطع (٢/٤٢٠)، وانظر: القصد النافع (ص ١٨٢-١٨٣).

هو المختارُ عند جِلَّةِ القرَّاءِ، والمقدَّم في الأداء<sup>(١)</sup>.

## باب الهمزتين من كلمتين

المرادُ في هذا الباب:

الهمزتان المجتمعتان من كلمتين، وذلك بأن تكون أولاهما آخر الكلمة، والثانيةُ أول الكلمة الأخرى المجاورة لها، وذلك يأتي على ضربين:  
أحدهما: أن يتَّفقا في الفتح، أو الكسر، أو الضم، والآخر: أن لا يتَّفقا في شيءٍ من ذلك؛ بل يختلفا فيه، ولكلٍّ من الضربين حكمٌ يخصُّه<sup>(٢)</sup>.

## واختياراتُ الإمام الداني في القسم المتَّفق عليه هي:

١- إسقاطُ الهمزة الأولى من الهمزتين المفتوحتين لقالون من طريق الحلواني عنه.  
أسند الإمام الداني في الجامع رواية قالون عن نافع من خمسة عشر طريقاً ما بين رواية وتلاوة<sup>(٣)</sup>.

وأسندها في التعريف<sup>(٤)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٥)</sup> من ثلاثة طرق:  
أبي نسيط، وأحمد الحلواني، وإسماعيل القاضي.

(١) انظر: النشر (٢٩٣/١)، إتحاف فضلاء البشر (١/١٩٠)، غيث النفع (ص ٣٢٠) عمدة الخلان (ص ١٧٣).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ١٤٠)، شرح التيسير (ص ٣٥٦-٣٥٦)، تحصيل الهمزتين (ص ٨٥).

(٣) انظره: (٥٦/١)، و (٢٨٦/١-٢٩٤).

(٤) انظره: (ص ٢٥)، والمفردة (ص ٨٦-١٣٠، ٨٩-١٥٢، ١٣١).

(٥) انظره: (ص ٨٦-٨٩).

واقْتَصَرَ فِي التَّيْسِيرِ عَلَى إِسْنَادِهَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ<sup>(١)</sup>.  
وَقَدْ أَوْضَحَ الدَّائِيُّ مَذَاهِبَ طُرُقِ قَالُونَ فِي الِهْمَزَتَيْنِ الْمُتَّفَقَتَيْنِ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ، فَمِنْهُ  
قَوْلُهُ فِي التَّعْرِيفِ:

(وَقَرَأَ وَرُشٌّ، وَالْحَلَوَانِيُّ عَنْ قَالُونَ:

بِتَسْهِيلِ الِهْمَزَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الِهْمَزَتَيْنِ الْمُتَّفَقَتَيْنِ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ نَحْوِ قَوْلِهِ:

( t s ) [الأعراف: ٣٤]، وَ ( MLK ) [البقرة: ٣١]، وَ ( g le )

[الأحقاف: ٣٢]، وَ شَبَّهَهُ.

وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِإِسْقَاطِ الْأُولَى مِنَ الْمُتَّفَقَتَيْنِ بِالْفَتْحِ، وَتَسْهِيلِهَا عَلَى حَرَكَتِهَا فِي  
الْمُتَّفَقَتَيْنِ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ، وَقَدْ قَرَأْتُ عَلَى غَيْرِ أَبِي الْفَتْحِ لِلْحَلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ فِي هَذَا  
الْفَصْلِ مِثْلَ مَا قَرَأْتُ لِأَبِي نَشِيطٍ، وَالْقَاضِي، وَالرَّوَايَتَانِ عَنْهُ صَّحِيحَتَانِ<sup>(٢)</sup>.

وَمَعَ تَصْحِيحِ الدَّائِيِّ لِكُلِّ الْمَذْهَبَيْنِ عَنِ الْحَلَوَانِيِّ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ نَصَّ فِي مَفْرَدَةٍ نَافِعٍ عَلَى  
تَصْدِيرِ مَا قَرَأَ بِهِ لِلْحَلَوَانِيِّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ؛ دَلٌّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي ذِكْرِ إِسْنَادِ رِوَايَةِ  
الْحَلَوَانِيِّ عَنْ قَالُونَ:

(وَقَدْ قَرَأْتُ بِهَا الْقُرْآنَ - كَلَّهُ - عَلَى أَبِي الْحَسَنِ شَيْخِنَا، وَعَلَى غَيْرِهِ؛ غَيْرَ أَنِّي عَلَى  
رِوَايَةِ أَبِي الْفَتْحِ أَعْتَمَدُ، وَبِهَا أَخَذُ)<sup>(٣)</sup>.

وَسَبَقَ الْإِشَارَةُ إِلَى عِلَّةِ اعْتِمَادِ الدَّائِيِّ فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ عَلَى رِوَايَةِ شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ

(١) انظره: (ص ١١١-١١٢).

(٢) (ص ٥٨-٥٩)، وانظر: الجامع (٥٢٦/٢).

(٣) (ص ١٣١).

دون غيره<sup>(١)</sup>.

ولم يُسند الإمام ابن الجزري لقالون - في هذا النوع -؛ سوى وجه الإسقاط<sup>(٢)</sup>.

٢ - الإبدال ثم الإدغام في موضع: ( \* ) (يوسف: ٥٣) لقالون، والبيزي.

قال الإمام الداني في جامعه مبيناً حكم هذا الموضع:

(قرأ نافع في غير رواية ورش، وابن كثير في رواية البيزي، وابن فليح:

( \* + , - ) (يوسف: ٥٣) بتسهيل الهمزة الأولى، وقبلها واوٌ

مكسورة، وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها، وتحقيق الهمزة الثانية على أصلها في

الهمزتين المكسورتين من كلمتين، ولم يجعل الهمزة الأولى - هأهنا - بين الهمزة والياء -

كما جعلها في سائر الباب؛ لأنَّ قبلها - هأهنا - واوًا، وهمزة بين بين لا يقع بعد واوٍ،

ولا بعد ياء؛ لخلوص سكونها، ولأنَّ حركة ما قبلها قد تتغير، فتزول عن الواو الضمة،

وعن الياء الكسرة، وينفتح ما قبلها، فيزول بذلك معظم المدَّ عنها، وتصيران كسائر

الحروف السواكن التي لا يمدُّ فيها، وهمزة بين بين لتوهينها، وتضعيف الصوت تقرب

بها من الساكن، ولذا لا يُبدأ بها كما لا يُبدأ به.

فلو جعلت بين الواو والياء لالتقى ساكنان، فلذلك قلبا - هأهنا - واوا خالصة،

وأدغما الواو التي قبلها فيها، ولم يجعلها بين بين - كما فعلا ذلك بها في نحو:

( MLK ) [البقرة: ٣١]، وشبهه؛ لأنَّ قبلها هناك الألف، فلزم حركة ما

قبلها، وقوي المدُّ فيها فصارت بمنزلة المحرَّك، ولذلك اشتركا في الامتناع من الإدغام،

(١) انظر: البحث (ص ٨٦).

(٢) انظر: النشر (١/٢٩٧).

فجازَ جعلُ الهمزة بعدها بينَ بينَ - كما يجوزُ جعلها بعد المتحرِّك - .  
وقد كان بعضُ أهل الأداء يأخذُ في قراءة نافع وابن كثير من الطُّرق المذكورة في  
هَذَا الموضع: بجعل الهمزة بين الهمزة والياء؛ قياسًا على جعلها بعد الألفِ كذلك،  
وذلك خروجٌ عن قياس التَّسهيل، وعدول عن مذاهب القراءِ<sup>(١)</sup>.  
واقْتَصَرَ في التَّيسيرِ على وجه الإبدال لهما، ونصُّه:

(قالونَ والبزِّيُّ: ( . \* ) [يوسف: ٥٣] بواوٍ مشدَّدة بدلًا من الهمزة في حال  
الوصل، وتحقيقِ همزة)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك صنعَ في الاقتصَادِ، والإيضاح<sup>(٣)</sup>، ومفردتي المدنيِّ، والمكيِّ<sup>(٤)</sup>.  
واعتمدَ الإمام الدانيُّ في ذَلِكَ على:  
الأثر، والنَّظر .

دَلَّ عليهما قوله السَّابِق في الجامع:  
(وذلك خروجٌ عن قياس التَّسهيل، وعدولٌ عن مذاهبِ القراءِ)<sup>(٥)</sup>.  
وقوله - أيضًا - في التَّعريف:  
(وذلك على غير قياسٍ، ولم أقرأ بِذلك)<sup>(٦)</sup>.  
وقد انتقَدَ الدانيُّ في قوله:

(١) (١٢٣١/٣-١٢٣٢) بتصرف.

(٢) (ص ٣٢٠).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٢٩٦).

(٤) انظر: مفردة نافع (ص ١٢٢)، مفردة ابن كثير (ص ١٢٥).

(٥) (١٢٣٢/٣).

(٦) (ص ٩٣).

(وهذا الذي لا يجوزُ في التَّسهيلِ غيرُهُ) (١).

قال الإمامُ ابنُ الجزريِّ:

(وهذا عَجيبٌ منه، فإنَّ ذلكَ إنَّما يكونُ إذا كانت الواوُ زائدةً - كما في بابٍ وقفِ

حمزةً -، وإنَّما الأصلُ في تسهيلِ هذه الهمزة هو النَّقْلُ؛ لوقوعِ الواوِ قبلها أصليَّةً عينَ

الفعلِ، قال مكِّيُّ في التَّبصرة: والأحسنُ الجاري على الأصولِ إلغاءُ الحركةِ. ثمَّ قال:

ولم يرو عنه - يعني عن قالون) (٢).

والوجهانِ مضمَّنانِ في الحِرْزِ، قال الإمامُ الشاطبيُّ:

وقالونُ والبزِيُّ في الفتحِ وافقًا      وفي غيرهِ كاليَا وكالواوِ سَهَّلا

وبالسُّوءِ إلَّا أبدلًا ثمَّ أدغَمَا      وفيهِ خلافٌ عنهما ليس مُقَفَّلا (٣).

وعليه:

فوجهُ التَّسهيلِ لقالونَ، والبزِيُّ من زوائدِ النَّظْمِ على أصلِهِ.

قال الإمامُ الفاسيُّ في شرحه:

(أخبرَ أنَّ قالونَ، والبزِيَّ أبدلًا الهمزة الأولى من قوله تعالى:

( \* ) [يوسف: ٥٣] واوًا، ثمَّ أدغَمَا الواوِ السَّاكنةَ فيها، ثمَّ قال:

"وفيه خلافٌ عنهما" يعني: أنَّ ما فيما ذكر من الإبدالِ، والإدغامِ وجهًا آخر، وهو

تسهيلِ الهمزة الأولى، وتحقيقِ الثانيةِ على أصلهما في المكسورتين، ولم يذكُر في لهما في التَّيسيرِ

إلَّا الإبدالَ، والإدغامَ، والوجهُ الثَّاني من زياداتِ القصيدِ، ويقالُ: إنَّ الإبدالَ عن قالونِ

(١) مفردة ابن كثير (ص ١٢٥).

(٢) النشر (١/ ٢٩٧-٢٩٨)، وانظر: التبصرة (ص ٢٤١)، وشرح التيسير (ص ٦٥٩-٦٦٠).

(٣) (بيت رقم: ٢٠٤-٢٠٥).

أكثر، والتسهيل عن البزي أشهر<sup>(١)</sup>.

والذي عليه جمهور المغاربة، وسائر العراقيين لهما في حرف ( \* ) :

إبدال الهمزة الأولى وأوا مكسورة، وإدغام الواو التي قبلها فيها.

قال الإمام ابن الجزري:

(وهذا هو المختار رواية مع صحته في القياس)<sup>(٢)</sup>.

ولم يذكر الإمامان الحضري<sup>(٣)</sup>، وابن المرابط<sup>(٤)</sup> لقالون سواه.

وعلى تصديره لهما جرى عمل أهل الأداء<sup>(٥)</sup>.

٣- تسهيل الهمزة الثانية من المفتوحين لورش، وقنبل.

حكى الإمام الداني في الجامع الخلاف لورش من طريق الأزرق، ولقنبل عن ابن

كثير في الهمزتين المفتوحتين من كلمتين بين تسهيل الهمزة الثانية، وإبدالها حرف مد<sup>(٦)</sup>.

وكذلك ذكر لورش في إيجاز البيان، فقال:

(وقد اختلف أهل الأداء عنه في كيفية تسهيلها:

فقال بعضهم: يبدها ألفاً، فتحصل في ذلك في اللفظ مدتان، مدّة قبل الهمزة

المحققة، ومدّة بعدها؛ إلا أن المدة الثانية في التقدير فيما كان بعدها كشط المدة الأولى؛

لأنها عوض من همزة، وهذا قول عامة المصريين - أعني: البدل -.

(١) اللآلئ الفريدة (١/٢٦٠).

(٢) النشر (١/٢٩٧).

(٣) انظر: منح الفريدة الحمصية شرح القصيدة الحصرية (ص ٣١١).

(٤) انظر: التقريب والحرش (ص ٢٤٠).

(٥) انظر: الفجر الساطع (٢/٣٨٦)، النجوم الطوالع (ص ٦٣-٦٤)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢١).

(٦) انظره: (٢/٥٢٥-٥٢٦).

وقال آخرون: بل يجعلها بينَ بينَ، فتكونَ بينَ الهمزة والألف الساكنة، فيصيرُ في الحرفِ الذي جعل خلفاً منها مدُّ يسيرٌ على مقدارِ التَّسهيل، والقراء يقدرُونه مقدار ألفٍ، وهذا الوجهُ أقيسُ في العربيَّة) (١).

وجليُّ ميلُ الدانيِّ إلى وجهِ تسهيلِ الهمزةِ الثانيةِ لهما - في هذا النوعِ - .  
وعليه اقتصر لهما في التيسير (٢)، والمفردتين (٣)، والتعريف لورش (٤).  
ولم يذكر شيخه أبو الحسن بن غلبون في التذكرة سواه (٥).

ومستندُ الدانيِّ في اختياره:

أنَّه الأقيسُ لغةً، وإلى ذلك أشار غيرُ واحدٍ من الأئمة، كقول الإمام مكِّي:  
(وبين بين أقوى في أصول العربيَّة، وأحسن) (٦).

وقول الإمام ابنِ الباذش:

(والقياسُ أن تُجعلَ بينَ بينَ، كذلك ذكره سيويه) (٧).

وفي الموضح للشيرازي (ت بعد ٥٦٥ هـ):

(وهو مذهب الخليل؛ قياساً على ما كانتا من كلمة واحدة) (٨).

(١) نقلا عن شرح الدرر للمنتوري (٢٨٥/١).

(٢) انظره: (ص ١٥١).

(٣) انظر: مفردة نافع (ص ٤١)، ومفردة ابن كثير (ص ٣٥).

(٤) انظره: (ص ٥٨).

(٥) انظره: (١١٦/١).

(٦) التبصرة (ص ٨١)، وانظر: الكشف (ص ٧٧).

(٧) الإقناع (٣٨٠/١).

(٨) الموضح في وجوه القراءات وعللها للشيرازي (١٩٢/١)، وانظر: النجوم الزاهرة للحكري (٢٨٧/١).

### والحجّة في الإبدال:

أَنَّ التَّسْهِيلَ لَمَّا لَمْ يَخُلْ مِنْ ثِقَلِ مَا؛ انْتَقَلَ إِلَى مَا لَا ثِقَلَ فِيهِ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ<sup>(١)</sup>.  
والوجهان مضمّنان في الحرز، قال الإمام الشاطبي:

والأخرى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبِلٍ وَقَدْ قِيلَ مُحْضٌ الْمَدُّ عَنْهَا تَبَدُّلاً<sup>(٢)</sup>.

وعليه:

فوجهُ الإبدالِ من زوائد النّظم على أصله.

قال الإمام أبو شامة في شرحه:

(وروي عنهما في تسهيلها وجهان:

أحدهما: جعلها بينَ بينَ؛ لأنّها همزة متحرّكة ما قبلها، - كذلك قياسُ تسهيلها -،

وهو المراد بقوله: "كمدّ".

والوجهُ الثاني: لم يُذكر في التيسير، وهو أن تبدل حرفاً ساكناً من جنس حركتها،

وهو مذهب عامّة المصريين<sup>(٣)</sup>.

ووجهُ التّسهيلِ اختيارُ الشاطبيّ، قال العلامة الجعبريُّ في ذلك:

(وهذا هو المذكورُ في التيسير - فقط -، وبه قطع أكثر النّقلِ كأبي العلاء، ولهذا

قدّمه<sup>(٤)</sup>).

والوجهان مضمّنان في النّشر، فورش: روى عنه جمهور أصحابِ المصريّين، ومن

(١) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٢٦١).

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٠٦).

(٣) إبراز المعاني (ص ١٤٢).

(٤) كنز المعاني (٢/٦١٥).

أخذَ عنهم من المغاربة وجهَ الإبدالِ، وقطعَ به غيرُ واحدٍ منهم، كابن سفيانَ، والمهدويِّ، وابن الفحَّامِ الصَّقليِّ.

وأما قنبلٌ: فقد روى عنه الجمهورُ من طريقِ ابنِ مُجاهِدٍ جعلَ الهمزةَ الثانيةَ فيها بينَ بينَ، وهو الذي لم يذكرْ عنه العراقيُّونَ غيره.

وروى عنه عامَّةُ المصريِّينَ والمغاربةَ إبدالها حرفَ مدٍّ خالصٍ، فتبدلُ في حالةِ الكسريةِ خالصةً ساكنةً، وحالةِ الفتحِ ألفًا خالصةً، وحالةِ الضمِّ واوًا خالصةً ساكنةً، وهو الذي قطعَ به في الهادي، والهداية، والتَّجريد، وهو أحدِ الوجهينِ في التَّبصرة، والكافي، والشَّاطبية.

وروى عنه ابنُ شنبوذ: إسقاطُ الأولى في الأقسامِ الثلاثة، هذا الذي عليه الجمهورُ من أصحابه<sup>(١)</sup>.

وقد نصَّ جمعٌ من أهلِ الأداء على تقديم وجهِ الإبدال:

فأما ورشٌ: ففيه قولُ ابنِ بريٍّ في الدرر اللوامع:

..... وورشٌ سهَّلا أخراهما، وقيل: لا بلُّ أبدلا.

قال العلامة الشَّريشيُّ في شرحه:

(فأضربَ عن ذكر التَّسهيل، وأثبتَ البدلَ على ما رواه المصريُّون)<sup>(٢)</sup>.

وذكرَ بعضُ الشَّراح: أنَّ التَّسهيلَ خاصٌّ بالبغداديين، وهذا غيرُ بيِّن؛ لأنَّه ليس

من طريقه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: النشر (١/٢٩٨).

(٢) القصد النافع (ص ١٦٨)، وانظر: الفجر الساطع (٢/٣٦٦).

(٣) انظر: النجوم الطوالع (ص ٦٢).

وعلى ضوء اختيار ابن بري؛ جرى تقديم وجه الإبدال للأزرق.  
وبه قال العلامة إدريس الحسني<sup>(١)</sup>، والشريف بن يالوشة<sup>(٢)</sup>، وعليه عمل المغاربة  
اليوم<sup>(٣)</sup>.

واختلفَ عن الأزرق في موضعين، هما قوله U:

( i j k l ) [الحجر: ٦١]، وَ (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ ) [القمر: ٤١]

و أوضح الإمام الدائي العلة في وجود هذا الخلاف بقوله:  
(فإن قيل: فهل يُبدل ورش الهمزة الثانية في هذين الموضعين ألفاً على رواية  
المصريين - عنه - كما يُبدلها من طريقهم في سائر الباب؟  
قلت: قد اختلف أصحابنا في ذلك، فقال بعضهم: لا يُبدلها فيها؛ لأنَّ بعدها ألفاً،  
فيجتمع ألفان، واجتماعهما متعذر، فوجبَ لذلك أن يكونَ بينَ يينَ - لا غيرَ -؛ لأنَّ همزةَ  
بينَ يينَ في زنة المتحرّكة، وقال آخرون: يُبدلها فيها كسائر الباب.  
ثمَّ فيها بعد البديل وجهان:

أحدهما: أن تحذف للسّاكنين؛ إذ هي أوّلهما، ويزاد في المدّ دلالةً على أنّها هي المليّنة  
دون الأولى، والثاني: أن لا تحذف، ويزاد في المدّ؛ فتفصل تلك الزيادةُ بين السّاكنين،  
وتمنع من اجتماعهما<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التوضيح والبيان (ص ٢٨٦).

(٢) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٨)، وانظر: الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء (ص ٤٩).

(٣) انظر: الدليل الأوفى إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق (ص ١٢٨).

(٤) الجامع (٢/٥٣٠).

وقد صرَّح الدانيُّ باختيارِ وجهِ التَّسهيلِ فيهما، فقالَ في إيجاز البيانِ:

(ولا ينبغي أن تجعل الهمزة المسهَّلة قبلها في ذلك مبدلةً، من قبل أنه يلزم حينئذٍ حذفها؛ لا اجتماع الألفين، في قول أكثر النحويين؛ بل تجعل بينَ بينَ، فتمتنع حينئذٍ من الحذف؛ لأنَّها في حيز المتحرِّك وحكمه، وهذا مذهبُ الحدَّاق من أهل الأديان<sup>(١)</sup>).

وعلى اختيار التَّسهيلِ فيهما نصَّ جمعٌ كبيرٌ من الأئمة الأثباتِ:

كالسَّخاوي<sup>(٢)</sup>، وَ الفاسي<sup>(٣)</sup>، وأبي شامة<sup>(٤)</sup>، والمتتوري<sup>(٥)</sup>، والمارغني<sup>(٦)</sup>.

وعلى تقديم وجهِ التَّسهيلِ كلِّ المسالكِ الأدائيَّة<sup>(٧)</sup>، وعليه عملُ المغاربة اليوم<sup>(٨)</sup>.

ومحصَّل ما في الموضوعين لورش من طريق الأزرق خمسةٌ أوجه:

تسهيلُ الهمزة الثانية مع ثلاثة البدل؛ لأنَّه من قبيل البدل المغيَّر، وإبدالها ألفاً مع القصر والمدَّ المشبع، ولا وجه للتوسط<sup>(٩)</sup>، وهذا الحكمُ قد أشار إليه غير واحدٍ من المحرِّرين الأسلاف والأخلاف<sup>(١٠)</sup>.

(١) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٢٨٥/١-٢٨٦).

(٢) انظر: فتح الوصيد (٣٠٨/٢).

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة (٢٦١/١).

(٤) انظر: إبراز المعاني (ص ١٤٣).

(٥) انظر: شرح الدرر اللوامع (٢٨٦/١).

(٦) انظر: النجوم الطوالع (ص ٦٢).

(٧) انظر: عمدة الخلان (ص ٢٧٤-٢٧٥).

(٨) انظر: الدليل الأوفى (ص ١٣٢)، التوضيح والبيان (ص ٢٨٦).

(٩) انظر: غيث النفع (ص ١٦١)، فتح المعطي وغنية المقرئ (ص ٤٦).

(١٠) انظر: النشر (٣٠٢-٣٠٣). الفتح الرحماني (ص ١١٦)، بلوغ الأمانة (ص ٢١٧-٢١٨)، حل

المشكلات (١٣٤-١٣٥).

وأما قنبلٌ:

فالمصدر له وجه التسهيل، وهو الأكثر طرقاً وروايةً عنه<sup>(١)</sup>.

٤ - تسهيلُ الهمزة الثانية من المكسورتين لورشٍ، وقنبلٍ.

جملة ما وقع في التنزيل من الهمزتين المكسورتين ثمانية عشر موضعاً<sup>(٢)</sup>.

وقد حكى الإمام الداني في جامعهِ لورشٍ، وقنبلٍ - في هذا النوع - وجهين:

تسهيل الهمزة الثانية، وإبدالها حرف مدٍّ، فقال:

(فقرأ نافعٌ في رواية المسيبيِّ، وإسماعيلَ، وقالونَ من غيرِ رواية أحمدَ بن صالحِ،

وأبي سليمانَ، وبخلافٍ عن الحلوانيِّ عنه، وابنُ كثيرٍ في رواية البزِّيِّ، وابنِ فليحٍ في

رواية الحلوانيِّ عن القوَّاس في الباب - كله -:

بتلين الهمزة الأولى على نحو حركتها، فتكونُ في اللفظ كالياء المكسورة المختلصة

الكسر، وهي في الحقيقة بين الهمزة، والياء الساكنة.

وقرأ نافعٌ في رواية ورشٍ من غيرِ رواية أبي يعقوبَ، وفي رواية ابنِ جبيرٍ عن

أصحابه، وابنِ كثيرٍ من رواية قنبلٍ عن القوَّاس من قراءتي: بتحقيق الهمزة الأولى،

وتلين الثانية، فتكونُ في اللفظ كأنَّها ساكنةٌ، وهي في القياس بين الهمزة، والياء

الساكنة)<sup>(٣)</sup>.

وعلى وجه التسهيل لهما اقتصر في التيسير<sup>(٤)</sup>، ومفردتي المدني، والمكي<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الإيضاح لابن القاضي (ص ٩٦)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٨)، اختلاف وجوه النشر (ص ٣٠٥).

(٢) انظر: تحصيل الهمزتين (ص ٩١)، شرح التيسير (ص ٣٥٧-٣٥٨).

(٣) (٥٣٠/٢-٥٣١)، وانظر: التعريف (ص ٥٨).

(٤) انظره: (ص ١٥١).

(٥) انظر: مفردة نافع (ص ٤١)، ومفردة ابن كثير (ص ٣٥).

وما قيل - أنفاً - من اختيار الدانيّ وجه التّسهيل في الهمزتين المفتوحين من كلمتين، ومُستنده فيه، وآراء علماء الإقراء، والمقدّم عند أهل الأداء يُسقط - أيضاً - على الهمزتين المكسورتين، والمضمومتين.

ويزيد في الهمزتين المكسورتين مسألة تحرير اختيار الدانيّ في موضعي:

( L K ) [البقرة: ٣١]، وَ ( X W ) [النور: ٣٣] لورشٍ من طريق الأزرق.

جاء في الجامع قول الإمام الدانيّ في بيان حكم هذين الموضعين لورشٍ:  
(وروى المصريون أداءً عن أبي يعقوب عن ورشٍ إبدالها ياءً ساكنةً؛ فعلى ذلك يُزاد في تمكينها؛ لكونها حرف مدٍّ، وسكون ما بعدها، والبدل على غير قياسٍ.  
واستثنى - لنا - الخاقانيّ، وأبو الفتح، وأبو الحسن في روايته عن ورشٍ من جميع الباب موضعين، وهما قوله:

في البقرة ( L K ) [آية: ٣١]، وفي النور ( X W ) [آية: ٣٣] فرَوَّهما عن قراءتهم بخلاف التّرجمتين المتقدّمتين بتحقيق الهمزة الأولى، وجعل الثانية ياءً مكسورةً محضّة الكسرة، وبذلك كان يأخذُ فيها أبو جعفر بن هلالٍ، وأبو غانم بن حمدان، وأبو جعفر بن أسامة، وكذلك رواه إسماعيل النّحاس عن أبي يعقوب أداءً.  
وروى أبو بكر بن سيفٍ عنه:

أنّه أجراها كسائر نظائرها، وقد قرأتُ بذلك - أيضاً - على أبي الفتح، وأبي الحسن، وأكثرُ مشيخة المصريين على الأوّل؛ إلّا أنّ منهم من يذهبُ في ذلك إلى أنّ الثانية في ذلك مبدلةٌ بدلاً محضاً، فيشبع كسرتها ويخففها، حكى - لي - ذلك ابنُ خاقانٍ عن أصحابه الذين قرأ عليهم.

وكان شيخنا أبو الحسن يذهبُ إلى البدل، وكان أبو بكر محمد بن عليّ يذهبُ إلى

التَّسْهِيلُ، والبدلُ أقيس؛ لأنَّه لما عُدلَ عن تسهيلها على حركتها، وسُهِّلت على حركة ما قبلها؛ لزمها البدلُ، فأبدلتُ ياءً مكسورةً للكسرة التي قبله<sup>(١)</sup>.

وقال في التيسير - كذلك -:

(وأخذ عليّ ابن خاقان لورش: بجعل الثانية ياءً مكسورةً في البقرة في قوله U:

(MLK) [آية: ٣١]، وفي النور (Y XW) [آية: ٣٣] - فقط -،

وذلك مشهورٌ عن ورشٍ في الأداءِ دون النصِّ<sup>(٢)</sup>.

يعني:

أنَّه لم يوجدْ عنه في ذلك نصٌّ في كتابٍ، وإنَّما يُتلقَى من الأئمةِ أداءً، ويُؤخذ منهم

مشافهةً<sup>(٣)</sup>.

وأوردَ نحوًا منه في التَّعْرِيفِ<sup>(٤)</sup>، ومفردةٍ نافعٍ<sup>(٥)</sup>.

كما نصَّ على تصحيحِ كلا الوجهين، فقال في إرشاد المتمسِّكين:

(وهما صحيحان جائزان، وبهما آخذُ).

ونحوه في التمهيد، والإيضاح<sup>(٦)</sup>.

و يتَّضحُ - مما سبق إirادهُ من نصوصٍ -:

أنَّ الدانيَّ قرأ بالوجهين على كلِّ من أبي الفتح، وأبي الحسن، ولم يقرأ بغير إبدال

(١) (٥٣٢-٥٣١/٢).

(٢) (ص ١٥١).

(٣) انظر: القصد النافع (ص ١٧١).

(٤) انظره: (ص ٥٩).

(٥) انظره: (ص ٤١).

(٦) نقلا عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٣٧٨/١).

الياء المكسورة على ابن خاقان - كما في التيسير - .

وقد تجاذب العلماء الخلاف إلى أي الوجهين مال الداني:

فمنهم من رأى أن قوله في التيسير دليل على اختياره وجه الإبدال ياءً مكسورة،  
وفي ذلك يقول الإمام المالقي:

(فينبغي أن يُبحث عن تحقيق مذهبه في كتاب التيسير، فاعلم أنه إنما أسند قراءته  
برواية ورش في التيسير عن ابن خاقان - لا غير -، وابن خاقان هو الذي استثنى له  
هذين الموضعين؛ فعلى هذا ليس في التيسير في هذين الموضعين في قراءة ورش؛ إلا  
البدل، وظاهر مذهبه في التيسير الأخذ بجعلها ياءً مكسورة في الموضعين) (١).

ومنهم رأى أن عبارته يؤخذ منها ميله إلى وجه التسهيل بين بين.

وفي ذلك يقول الإمام السخاوي:

(ولم يذكر في التيسير في الباب كله - أعني باب المتفقتين - غير التسهيل) (٢).

ويقول العلامة ابن آجروم في شرح بيت الشاطبي:

وفي هؤلاء إن والبغا إن لورشهم بياء خفيف الكسر بعضهم تلا (٣).

قوله: "بعضهم تلا" يريد أن هذه القراءة لم تثبت عن ورش في كتبه، وإنما نقلت

عنه أداءً (٤).

والذي يرجح من خلال النظر في كتب الداني -:

(١) شرح التيسير (ص ٣٦٢-٣٦٣).

(٢) فتح الوصيد (٢/٣١٠).

(٣) متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٠٧).

(٤) فرائد المعاني (٣/٦٩٤).

أنه يختار وجه التسهيل؛ بدليل قوله في الإيضاح:  
 (وهذا من البدل الذي لا يجوز أن يُقدّم عليه؛ إلاّ بالسَّماع من الثَّقَاتِ؛ لخروجه  
 عن القياس، فلذلك صير إليه في هذين الموضعين فقط؛ لعدالة من رواه فيهما، ومكانه  
 من الإتقان والضبط، وإلاّ فالرواية الأخرى فيها أجود؛ لأنّه جارية على القياس،  
 وذلك أنّ الأصل المهمزة، فلما عرّض فيها الثقل، وأريد تخفيفها، كان جعلها بينَ بَيْنَ  
 أولى؛ لأنّها بذلك تخفّ، ولا تخرج عن الهمز، وليس كذلك إذا جعلت ياءً محضةً؛ لأنّ  
 في ذلك تحويلاً لها عن بابها من الهمز من غير ضرورة؛ فدلّ ذلك على صحّة ما قلناه<sup>(١)</sup>.

وأكثر الطرق عن ورشٍ على التسهيل بينَ بَيْنَ، جاء في إيجاز البيان:  
 (وعلى التسهيل بينَ بينَ أصحاب عبد الصّمد، وداود، ويونس، وأحمد بن صالح،  
 ونصوص جميعهم في كتبهم عن ورشٍ دالّة عليها، ولا يعرف أهل الأداء عنهم  
 غيرها)<sup>(٢)</sup>.

وتقدّم أنّه يزيد في الحزر على الأصل إبدالاً المهمزة الثانية حرف مدّ<sup>(٣)</sup>.

وكلُّ من الأوجه الثلاثة:

(تسهيل المهمزة الثانية، وإبدالها حرف مدّ، وإبدالها ياءً مكسورة) مسندٌ مقروءٌ  
 به<sup>(٤)</sup>، وجرى عمل أهل الأداء على تصدير وجه الإبدال حرف مدّ، ثمّ التسهيل بينَ

(١) نقلاً عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٢٩٤/١).

(٢) نقلاً عن الفجر الساطع (٣٧٩/٢).

(٣) انظر: البحث (ص ٤١٩).

(٤) انظر: النجوم الزاهرة للحكري (٢٨٧/١)، النشر (٣٨٥/١)، غيث النفع (ص ٤٢٢، ٦٦).

بَيْنَ، ثُمَّ إِبْدَالُهَا يَاءً خَفِيفَةً الْكَسْرِ<sup>(١)</sup>.

وَلَا يُخْفَى أَنَّهُ أُبْدِلَتِ الْهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْمُتَّفَقَتَيْنِ حَرْفَ مَدٍّ، نَحْوُ: ( L K )  
 ( M ) [البقرة: ٣١]، وَ ( D C B ) [هود: ٤٠]، وَ ( z y ) [الزخرف: ٨٤]، وَ ( y )  
 ( { z ) [المؤمنون: ٩٩]، وَ ( g fe ) [الأحقاف: ٣٢] فِي مَذْهَبٍ مِنْ رِوَاةٍ عَنْ  
 الْأَزْرَقِ وَقُنْبَلٍ - ؛ زِيدَ فِي مِقْدَارِ حَرْفِ الْمَدِّ الْمَبْدَلِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُ  
 سَاكِنٌ؛ لَمْ يُزِدْ فِي مِقْدَارِ حَرْفِ الْمَدِّ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَرَّرِينَ، كَقَوْلِ الْعَلَّامَةِ الْجَمْزُورِيِّ:

وَالْآخَرَى كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبَلٍ وَقَدْ قِيلَ مُحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدُّلاً  
 فَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الْمَحْرُوكِ فَاقْصُرْ وَإِنْ وَقَعَتْ قَبْلَ الْمَسْكُونِ طَوِّلاً<sup>(٢)</sup>.

٥ - إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَ ضَمٍّ وَأَوْ مَكْسُورَةٍ.

الْهَمْزَتَانِ الْمُخْتَلِفَتَانِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ، وَالْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ  
 تَقْتَضِي كَوْنَهَا سِتَّةً، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الْخَمْسَةُ هِيَ:

الْأَوَّلُ: مَضْمُومَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ، نَحْوُ: ( الشُّفَهَاءُ أَطَّهَّرَ ) [البقرة: ١٣].

الثَّانِي: مَفْتُوحَةٌ وَمَضْمُومَةٌ، وَذَلِكَ فِي: ( / 1 O ) [المؤمنون: ٤٤] - لِغَيْرِ - .

الثَّلَاثُ: مَكْسُورَةٌ وَمَفْتُوحَةٌ، نَحْوُ: ( hg ) [البقرة: ٢٨٢].

الرَّابِعُ: مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، نَحْوُ: ( شُهَدَاءٌ إِذٌ ) [البقرة: ١٣٣].

الخَامِسُ: مَضْمُومَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، نَحْوُ: ( 65 4 ) [البقرة: ١٤٢]، وَلَا عَكْسَ لَهُ.

(١) الرسالة الغراء (ص ٤٩)، التوضيح والبيان (ص ٢٩١-٢٩٢)، النجوم الطوالع (ص ٦٣).

(٢) الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني (ص ١١٥).

وقد أوضح الإمام الداني حكم هذه الأنواع، فقال في التيسير:  
 (فالحرميّان، وأبو عمرو: يسهّلون الثانية، والباقون يحقّقونها - معاً - .  
 والتسهيل لإحدى الهمزتين في هذا الباب: إنّما يكون في حال الوصل - لا غير - ؛  
 لكون التلاصق فيه، وحكم تسهيل الهمزة في البابين: أن تُجعل بين الهمزة، وبين الحرف  
 الذي منه حركتها، ما لم تنفتح، وينكسر ما قبلها، أو ينضمّ؛ فإنّها تبدل مع الكسرة ياءً،  
 ومع الضمة واوًا، وتحركان بالفتح.

والمكسورة المضمومة ما قبلها تسهل على وجهين:  
 تُبدل واوًا مكسورة على حركة ما قبلها، وتجعل بين الهمزة والياء على حركتها.  
 والأوّل: مذهب القراء، وهو آثر، والثاني: مذهب النحويين، وهو أقيس<sup>(١)</sup>.  
 ومعنى قوله "آثر":

أي: أن وجه الإبدال أثبت في الرواية، وجاء عن أكثر القراء.  
 ومعنى قوله "أقيس":

أي: أن القياس في الهمزة المكسورة بعد المضمومة أن تسهل بين الهمزة والياء؛  
 لأنّ الياء أمّ الكسرة، وحركتها كسرة<sup>(٢)</sup>.

وأفاض القول في الجامع في حكم المكسورة بعد ضمّ، ومما جاء فيه:  
 (واختلف النحويون، والقراء في كيفية تسهيلها:

فقال بعضهم: تجعل بين الهمزة والياء على حركتها؛ لأنّها أولى بأنّ يُسهّل عليها  
 من غيرها؛ لقربها منها.

(١) (ص ١٥٣).

(٢) انظر: فتح الوصيد (٣١٢/٢).

وهذا مذهبُ الخليل، وسيبويه، وحكاهُ ابنُ مجاهدٍ عن اليزيديِّ عن أبي عمرو، ورواهُ عن ابنِ مجاهدٍ أحمدُ بنُ نصرِ الشَّذائِيّ - فيما حدَّثني ابنُ شاكِرٍ عنه - .  
وقال آخرون: تبدلُ واوًا مكسورةً خفيفةً الكسرةً على حركةٍ ما قبلها؛ لأنَّها أثقلُ من حركتها، والثَّقيلُ هو الحاكم على الخفيفِ في الطَّبَعِ والعادة؛ فلذلك دبرتها في التَّسهيلِ، وهذا مذهبُ أكثرِ أهلِ الأداءِ، وكذا حكى أبو طاهرٍ بنُ أبي هاشمٍ - فيما حدَّثنا الفارسيُّ عنه - : أنَّه قرأ على ابنِ مُجاهدٍ، وكذا حكى - أيضًا - أبو بكرِ الشَّذائِيّ - فيما حدَّثنا ابنُ شاكِرٍ عنه - : أنَّه قرأ على غيرِ ابنِ مُجاهدٍ، وبذلك قرأتُ - أنا - على أكثرِ شيوخِي، وقد قرأتُ بالمذهبِ الأوَّلِ على فارسِ بنِ أحمدَ في مذهبِ أهلِ الحرمين، وأبي عمرو، وهو أوجهُ في القياسِ، والثَّاني أثرٌ في النَّقلِ (١).

ويتَّضحُ من قولِ الدانيِّ اختيارُه وجهَ الإبدالِ في هذا النوعِ، وهو ما صرَّحَ به في غيرِ موضعٍ.

فقال في إرشاد المتمسِّكين:

(والمذهبان جيِّدان، وعلى الآخر العمل، وبه أخذ) يعني: إبدالها واوًا.

وجاء في إيجاز البيانِ قوله:

(وقد قرأتُ بالمذهبين، والقول الأوَّل: أقيس، والثَّاني: أثر، وعليه العمل، وبه

أخذ) (٢).

ومعتمدُ الدانيِّ في اختياره:

أنَّه قرأ به على عامَّةِ شيوخه من أئمةِ الأمصارِ، دلَّ عليه قوله في الإيضاح:

(١) (٥٤٤/٢).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٣١٤/١).

(وبه قرأتُ على عامّة شيوخنا من أهل العراق، والشّام، ومصرَ - أبي القاسمِ  
 الفارسيّ، وأبي الفتح الحمصيّ، وأبي الحسن الحلبيّ، وأبي القاسمِ الخاقانيّ، وغيرهم-) (١).  
 وأنّ عليه عملُ الحدّاقِ من أهل الأداء، كما ذكر في الجامع، وغيره (٢).  
 وقد تبع الإمامُ الشّاطبيّ الدانيّ في اختياره، فقال في الحرز:  
 ..... وَقَلْ يَشَاءُ إِلَى كَالِيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلًا  
 وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَاءِ تُبَدَّلُ وَأَوْهَا ..... (٣)  
 والوجهانِ صحيحانِ مسندانِ مأخوذٌ بهما (٤).  
 ووجه الإبدالِ واواً مكسورة - في هذا النوع -:  
 مقدّمٌ في الأداء، ومصدّرٌ في الإقراء؛ نصّ غيرٌ واحدٍ من الأئمّة (٥).

(١) نقلا عن الفجر الساطع (٤٠٦/٢).

(٢) انظره: (٥٤٤/٢).

(٣) (بيت رقم: ٢١١-٢١٢)، وانظر: كنز المعاني للجعبري (٦٢٣/٢-٦٢٤).

(٤) انظر: النشر (٣٠١/١-٣٠٢).

(٥) انظر: التوضيح والبيان (ص ٢٩٧)، النجوم الطوالع (ص ٦٦)، الدليل الأوفق (ص ١٣٥)، وغيرها.

## باب الهمز المفرد

### الهمز المفرد:

هو الذي لم يجتمع مع همز آخر<sup>(١)</sup>.  
وقد أطلق الإمام الداني في الجامع<sup>(٢)</sup>، والتيسير<sup>(٣)</sup> وجه ترك الهمز المفرد عن أبي عمرو من روايته، وخصه في مفردة البصري برواية السوسي دون الدوري<sup>(٤)</sup>.  
وخالف الإمام الشاطبي أصله في ذلك، فخصه برواية السوسي، ووجه الإمام السخاوي هذا الصنيع:  
بأنها اشتهرت عن السوسي اشتهاراً عظيماً دون غيره<sup>(٥)</sup>.  
وقد أسند الإمام ابن الجزري في النشروجه الإبدال في الهمز المفرد عن أبي عمرو بخلف من روايته<sup>(٦)</sup>.  
واشتهاره عن الراويين لا يخفى استواؤه كما تشهد به كتب المحققين؛ لكن للنقلة في الخلاف طريقان: الإطلاق، أو الترتيب<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الإقناع (٣٨٥/١)، إبراز المعاني (ص ١٤٧)، شرح التيسير (ص ٣٦٩)

(٢) انظره: (٥٦٦/٢).

(٣) انظره: (ص ١٥٨).

(٤) انظره: (ص ٢٥٨).

(٥) انظر: فتح الوصيد (٣٢٣/٢).

(٦) انظره: (٣٠٤/١)، وتقريب النشر (ص ١٠٧).

(٧) انظر: كنز المعاني للجعبري (٦٣٧/٢).

## واختيارات الإمام الداني في باب الهمز المفرد كالاتي:

١ - استثناءً جملة الإيواء من الإبدال لورشٍ من طريق الأزرق.  
 وقع الخلاف بين أصحاب ورشٍ في كلِّ فاءٍ ساكنةٍ وَقَعَتْ في كلمةٍ تركَّبتْ من  
 الهمزة، والواو، والياء، وهوما اصْطَلَحَ عليه بجملة باب (الإيواء).

وفي بيان ذلك يقول الإمام الداني في الجامع:

(اعلم أن ورشاً روى عن نافع من جميع طرقه:

أنه كان يسهل الهمزة الساكنة والمتحرّكة؛ إذا كانت فاءً من الفعل، وصورتها في

الخطِّ واواً من قبلها أحد أربعة أحرف:

ياءً، أو تاءً، أو نوناً، أو ميمً، سواءً كانت في اسم أو فعلٍ.

واختلف عنه في أصلٍ مطردٍ من هذا الضرب، وهوما كان من باب (الإيواء).

نحو قوله:

( E ) [آل عمران: ١٥١]، و ( M ) [العنكبوت: ٢٥]، و ( وَمَاؤُنْهُ ) [آل

عمران: ١٦٢]، و ( ' ) ( ) [الكهف: ١٦]، وما أشبهه من لفظه.

فروى داوُد، ويونس، وعبد الصَّمْدُ من رواية محمَّد بن وضَّاح، وإبراهيم بن  
 محمَّد - عنه - الهمز فيه نصًّا، وكذلك روى إسماعيل النحَّاس، وأبوبكر بن سيف عن  
 أبي يعقوب عنه، وعلى ذلك عامَّة أهل الأديان من المصريِّين، وبذلك قرأت للجماعة عن  
 ورشٍ أداءً من طريقهم.

وروى محمَّد بن عبد الرَّحيم عن أصحابه عنه نصًّا وأداءً: ترك الهمزة في ذلك -  
 حيث وقع -، وعلى ذلك عامَّة أهل الأديان من البغداديين والشاميين، وكذلك قرأت في

رواية الأصبهاني، وعبد الصّمد من طريقهم<sup>(١)</sup>.

وقال في التعريف - أيضاً -:

(واستثنى في رواية أبي يعقوب من الساكنة باب (الإيواء)، وقرأت في رواية عبد

الصّمد: (المأوى) [السجدة: ١٩] وبابه، و ( ' ) [الكهف: ١٦] بالهمز وتركه، وهمز -

فيما عدّا ذلك - مما ناقض أصله فيه)<sup>(٢)</sup>.

وذكر في مفردة نافع نحوه<sup>(٣)</sup>.

فحصّل - مما سبق -:

أن أصحاب ورش في لفظ (الإيواء) على ثلاثة مذاهب:

الأول: تحقيق الهمزة - مطلقاً - لورش من طريق الأزرق.

الثاني: إبدال الهمزة - مطلقاً - من طريق الأصبهاني.

الثالث: الوجهان من طريق عبد الصّمد العتقي.

وقد صرح الداني باختيار وجه الهمز للأزرق - في هذا النوع - بقوله في الاقتصاد:

(وهو المشهور عن ورش، وبه قرأت، وبه أخذ)<sup>(٤)</sup>.

ولم يذكر في التيسير للأزرق سواه<sup>(٥)</sup>.

ومعتمده في ذلك على: الأثر، والنظر.

(١) (٢/٥٤٩-٥٥٣) بتصرف.

(٢) (ص ٤٨) بتصرف يسير.

(٣) انظره: (ص ٣٣-٣٥).

(٤) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٣٣٦).

(٥) انظره: (ص ١٥٤).

فأما الأثر:

فتمثل بالأخذ بما عليه أهل الأداء، وما قرأ به على شيوخ الإقراء.

وأما النظر:

فأبانه بقوله في إيجاز البيان:

(وأما الرواية بالهمز: فوجهها من طريق النظر: أنه لما اجتمع الرواة عن ورشٍ على

تحقيق الهمز في قوله: ( 1 ) [المعارج: ١٣]، وَ ( & ) [الأحزاب: ٥١] وهما من باب:

(الإيواء)؛ من أجل أنه لو ترك الهمز فيهما؛ لاجتمع في ذلك واوان، واجتماعهما أثقل

من الهمز؛ فأثر الهمز فيهما لذلك؛ طلباً للخفة، فلما جاء الهمز عنه منصوباً في ذلك

حُمِلَ عليه سائر باب (الإيواء)، فحُقِّق الهمز فيه، وإن لم يكن في ذلك من العلة الموجبة

لإتيانه فيهما؛ ليكون الباب - كله - بلفظ واحد، وعلى طريقة واحدة<sup>(١)</sup>.

وتابعه الإمام الشاطبيُّ على ذلك في نظمه<sup>(٢)</sup>.

ووافق على استثنائه:

الإمام الحضريُّ<sup>(٣)</sup>، والإمام ابن المرابط<sup>(٤)</sup>.

وهو المقروء به<sup>(٥)</sup>.

٢- تسهيل الهمزة الثانية من ( O ) للأصبهاني عن ورش.

(١) نقلا عن الفجر الساطع (٢/٤٤٢)، وانظر: القصد النافع (ص ١٩٠).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢١٥).

(٣) انظر: منح الفريدة الحمصية (ص ٣٣٠).

(٤) انظر: التقريب والحرش (ص ٢١٢).

(٥) انظر: النشر (١/٣٠٤).

قال الإمام الداني في مفردة نافع في فصل مذهب الأصبهاني:  
 (قال لي أبو الفتح عن قراءته: إن شئت سهلت الهمزتين - معاً - في:  
 ( O )، وإن شئت الأولى، وإن شئت الثانية) (١).  
 والعبارة بنصها في التعريف (٢).

واختار في الجامع الأخذ بالتسهيل، فقال:

(ما جاء من لفظ ( O ) - حيث وقَع -، قال لي فارس بن أحمد عن قراءته:  
 بتسهيل الهمزة الأولى دون الثانية في ذلك، وتسهيل الثانية دون الأولى، وتسهيلها  
 معاً، وقرأت بذلك كله عليه في مذهبه.

والوجه الثاني - هو - الصحيح المعوّل عليه، وهو الذي ذكره الأصبهاني في كتابه،  
 فقال: الألف الأولى منبورة، والثانية غير منبورة) (٣).  
 فاعتمد الداني على:

ما وافق نص الأصبهاني في كتابه، وهو تحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الثانية.  
 وهو المذكور للأصبهاني في أمّهات كتب الفن (٤)، ولم أقف - فيما طالعت من  
 مصادر - على خلافه.

وهو الذي أسنده الإمام ابن الجزري، حيث قال:

(١) (ص ٣٥).

(٢) انظره: (ص ٥٢).

(٣) (٥٥٨/٢).

(٤) انظر: المستنير (٤٨٩/١)، الكفاية (ص ١٥٢)، غاية الاختصار (٢١٤/١)، بستان الهداة (٢٤٥/١)، وغيرها.

وكذلك سهّل الثانية من: ( O ) وَوَقَعَتْ فِي الْأَعْرَافِ، وَهُودٍ، وَالسَّجْدَةِ،  
وص) (١).

وأشار إليه - كذلك - في طيِّبته مع قيده بقوله:

وَعَنْهُ سَهَّلَ اطمَآنَّ وَكَأَنَّ أُخْرَى فَانَتْ فَأَمِنْ لَأْمَلَانْ (٢).

٣- تحقيقُ الهمزة في: (الذَّبُّ) ، و (q يَأْتِكُمْ) لشجاعٍ عن أبي عمرو البصريِّ.

هذا الاختيارُ أوردَهُ الإمامُ الدانيُّ في الجامعِ في معرضِ بيانهِ لمذهبِ شجاعٍ عن أبي عمرو في البابِ ، حيثُ قال:

(اعلمُ أنَّ أبا عمرو كان يتركُ الهمزةَ السَّكَنَةَ - سواءً كانت فاءً، أو عيناً، أو لاماً-،  
ويُخَلِّفُها بالحرفِ الذي عنهُ حركةٌ ما قبلَهُ، وبذلك قرأتُ على شيخنا أبي الفتح عن قراءته  
على أبي الحسن عبد الباقي بن الحسنِ عن أصحابه عن اليزيديِّ، وعن شجاعٍ عن أبي عمرو، ولم يستثنِ لي من ذلك شيئاً في رواية اليزيديِّ، واستثنى لي في رواية شجاعٍ من  
الأسماءِ قوله:

( O ) [البقرة: ١٧٧]، و ( L ) [البقرة: ١٧٧]، و ( 6 ) [مريم: ٤] ،  
و (رَأْسِهِ) [البقرة: ١٩٦]، و (بِكَاسٍ) [الصفات: ٤٥]، و ( ٢ ) [الطور: ٢٣]، و ( % )  
[الأنعام: ١٤٣]، و (شَأْنٍ) [يونس: ٦١] .

قال: واختلف عنه في من الأسماءِ قوله: (الذَّبُّ) [يوسف: ١٧، ١٤] ، ومن الأفعالِ

قوله: ( ٢ q ) [الحجرات: ١٤] - لا غير-، فأخذ ذلك عليَّ بالهمزِ، وعلى ذلك عامَّةُ أهلِ

(١) النشر (١/٣٠٩).

(٢) (بيت رقم: ٢١٦)، وانظر: شرح الطيبة لابن الناظم (ص ١٠٧).

الأداء عن شجاع<sup>(١)</sup>.

وتجلى في اختياره اعتماداً على :

الأخذ بما عليه أهل الأداء.

وقد نصَّ غير واحدٍ من أئمة الفنِّ على تحقيق الهمز في كلمتي :

(الذَّبُّ) ، و (قِيَالْتُمْ) لشجاع عن البصريّ: - كابن سوار<sup>(٢)</sup>، والقلاسي<sup>(٣)</sup>،  
والحضرمي<sup>(٤)</sup>، وغيرهم .

٤ - اختياره في مذهب اليزيديّ عن أبي عمرو البصريّ.

أوضح الإمام الدانيُّ مذهب اليزيديّ في الباب، و أشار إليه في غير موطن، وما  
اختاره من قراءته على شيوخه، فقال - مثلاً - في التيسير:

(اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة، أو أدرج قراءته، أو قرأ بالإدغام؛ لم  
يهمز كلَّ همزة ساكنة - سواء كانت فاءً، أو عيناً، أو لاماً -، نحو قوله:

( . ) [البقرة:٣]، و ( 2 ) [البقرة:٢٢٦]، وشبهه؛ إلا أن يكون سكون الهمزة

للجزم نحو: ( & نَسَأَهَا ) [البقرة:١٠٦]، و ( تَسُوهُمْ ) [آل عمران:١٢٠]، و ( O / )

[الشعراء:٤]، و ( O / ) [الكهف:١٦]، وشبهه، وجملته تسعة عشر موضعاً، أو

يكون للبناء، نحو: ( ` ) [البقرة:٣٣]، و ( وَنَبِّئَهُمْ ) [الحجر:٥١]، و ( } )

(١) (٢/٥٦٦-٥٦٨) بتصرف.

(٢) انظر: المستنير (١/٤٨٠).

(٣) انظر: الكفاية (ص ١٥٠).

(٤) انظر: المفيد (ص ١٤٢).

[الإسراء: ١٤]، وَ (أَرْجَيْتُهُ) [الشعراء: ٣٦]، وَ (أَ لَ ج) [الكهف: ١٠]، وَشَبَّهَهُ، وَجَمَلْتُهُ  
أَحَدَ عَشْرَ مَوْضِعًا، أَوْ يَكُونُ تَرْكُ الِهْمَزِ فِيهِ أَثْقَلَ مِنَ الِهْمَزِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ U:

( & ) [الأحزاب: ٥١]، وَ ( 1 ) [المعارج: ١٣]، أَوْ يَكُونُ يُوقِعُ الِالْتِبَاسَ بِمَا لَا

يُهْمَزُ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ( وَرِيًّا ) [مريم: ٧٤]، أَوْ يَكُونُ يَخْرُجُ مِنْ لُغَةٍ إِلَى لُغَةٍ، وَذَلِكَ فِي

قَوْلِهِ: ( مُؤَصَّدَةٌ ) [البلد: ٢٠]، فَإِنَّ ابْنَ مَجَاهِدٍ كَانَ يَخْتَارُ تَحْقِيقَ الِهْمَزِ فِي ذَلِكَ - كَلَّهُ -؛ مِنْ  
أَجْلِ تِلْكَ الْمَعَانِي، وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ، وَبِهِ آخَذُ<sup>(١)</sup>.

وَجَاءَ فِي الْجَامِعِ قَوْلُهُ:

( وَبِتَخْصِيسِ ذَلِكَ - كَلَّهُ - بِالْهَمْزِ لِلْمَعَانِي الْخُمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ: قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ،

وَأَبِي الْحَسَنِ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ طَرِيقِهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِ،

وَأَصْحَابِ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَهُوَ اخْتِيَارِي - أَنَا - وَبِهِ آخَذُ، لِأَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَنَاهُ عَلَى نَصِّ مَا

اجْتَمَعَ عَلَيْهِ الرَّوَاةُ عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو... )<sup>(٢)</sup>.

و فِي مَفْرَدَةِ الْبَصْرِيِّ قَالَ:

( وَبِاسْتِثْنَاءِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِلْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ: قَرَأْتُ، وَبِهِ آخَذُ )<sup>(٣)</sup>.

وَاسْتَدَّ الدَّانِي فِي اخْتِيَارِهِ:

عَلَى مَا آخَذَ عَنْ جُلِّ شَيْوُخِ الْإِقْرَاءِ، وَمَا عَلَيْهِ حَذَّاقُ النَّاقِلِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

وَقد ضَمَّنَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي لَامِيَّتِهِ هَذَا الْمَذْهَبَ بَعِينَهُ - كَمَا فِي الْأَصْلِ -، وَأَبَانَ

(١) (ص ١٥٨-١٥٩) بتصرف يسير.

(٢) (٥٧٢/٢).

(٣) (ص ١٦٢).

قوّته ووجاهته بقوله:

كلُّه تخيِّره أهل الأداء معللاً<sup>(١)</sup>.

قال الإمام ابن الجزري:

(واعلم أنّ الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عمّن روى البدل عن أبي عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعاً تنحصر في خمس معانٍ...)<sup>(٢)</sup>.

٥- ترك إبدال همزة [بَارِئُكُمْ] [البقرة: ٥٤] للسُّوسِيّ.

حكى الإمام الداني في جامعهِ الخلاف في إبدال همزة [بَارِئُكُمْ] وتركه، فقال:

(واختلف أصحابنا في قوله: [بَارِئُكُمْ] [البقرة: ٥٤] في الموضعين على مذهب أبي عمرو في إسكانِ الهمزة فيها تخفيفاً:

فكان بعضهم يرى تسهيلها، وإبدالها ياءً - كما أبدلت في قوله:

[وَإِنْ أَسَأْتُمْ] [الإسراء: ٧]، وَ [ وَ ] [البقرة: ٧٢]، وَ [ وَ ] [المؤمنون: ٣١] ،

و [ وَ ] ؟ [الأنبياء: ١٠٤]، وشبهه ألفاً؛ لأنّ سكوتها في ذلك تخفيفٌ - أيضاً، وبذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته.

وكان آخرون لا يرون إبدالها في الموضعين الأولين؛ لما بلغها من التغيير؛ والإعلالِ بذلك؛ لأنّها كانت متحرّكة، فأعلت بالسكون للتخفيف، فإنّ أبدلت أعلت مرتين، وبذلك قرأت على أبي الفتح عن قراءته)<sup>(٣)</sup>.

(١) (بيت رقم: ٢٢٠).

(٢) النشر (١/٣٠٥-٣٠٦).

(٣) (١٩١/٢).

أمّا دليل اختياره وجه الهمز، فهو قوله ما جاء في مفردة البصريّ:  
(وكان أبو الحسن شيخنا: يبدل الهمزة في قوله:

[بَارئُكُمْ Z، وَ [ عِنْدَ بَارئُكُمْ Z [البقرة: ٥٤]؛ لسكون الهمزة.

وكان فارس، وغيره: يحققونها ساكنةً، ولا يُبدلونها، وذلك أوجه؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا  
إذا أُبدلت ياءً أَجحفَ بالكلمة؛ لأنَّ الهمزة كانت متحرّكةً، فسكّنت تخفيفاً، فإن غُيِّرَتْ  
مرّتين، وبالهمز آخذ<sup>(١)</sup>.

وقال عنه في التهذيب:

(وهو الأقيس<sup>(٢)</sup>).

ومعناه: قياسه في امتناع دخول الإبدال فيه على ما كان سكون الهمزة فيه عارضاً  
ليس بأصيل، وقد تغيّرت بالتسكين؛ فلا يدخلها التّغيير مرّةً أخرى، وهذا ما عليه  
أهل الأداء.

وظاهر عبارته في التيسير تقتضي الإبدال؛ لأنّه لم يذكرها في المستثنى، ولا نبه عليها  
في سورتها أنّها تبدل<sup>(٣)</sup>؛ مع أنّ طريقه فيه التّحقيق؛ لإسناده رواية السّوسي عن شيخه  
ابن فارس<sup>(٤)</sup>.

وعليه:

فيكون الاستثناء الوارد في الحرز من الزيادات على الأصل<sup>(٥)</sup>، قال الإمام الشاطبيّ:

(١) (ص ١٦٦).

(٢) (ص ٩١).

(٣) انظر: التيسير (ص ١٥٨-١٥٩)، إبراز المعاني (ص ١٥٢)، الإتحاف (١/٢٠١).

(٤) انظر: التيسير (ص ١١٥).

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري (٢/٦٤٣).

وَبَارِئُكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدُّلاً<sup>(١)</sup>.

وممن نصَّ على اختيار وجه الهمز في هذه الكلمة:

قال الإمام مكِّي بقوله:

(أحسن وأقيس؛ لأنَّ سكوتها ليس بلازم)<sup>(٢)</sup>، و الإمام ابنُ الباذش بقوله:  
(والاختيارُ التَّحْقِيقُ؛ لأنَّه إذا اختير في المجزوم ألاَّ يخفف؛ لأنَّ الجزم فيه عارضٌ،  
فهذا أولى)<sup>(٣)</sup>.

ومال الإمام أبو شامة إلى اختيار وجه الإبدال وترجيحه، فقال في شرحه:  
(والإبدال - عندي - أوجه من القراءة بهمزة ساكنة، وإليه مال محمد بن شريح في  
كتاب التذكير - والضَّمير في قوله: "تبدلاً" للهمز، ومما يقوي وجه البدل؛ التزام أكثر  
القراء، والعرب إبدال همزة (الْبَرِيَّةِ)؛ فأجري ما هو مشتقُّ من ذلك مجراه)<sup>(٤)</sup>.  
وقد عدَّ الإمام ابنُ الجزريِّ مذهبَ الإمام أبي الحسن بن غلبون انفراداً لا يعول  
عليها، ولا يؤخذُ بها، فقال:

(وانفرد أبو الحسن بن غلبون ومن تبعه بإبدال الهمزة من [بَارِئُكُمْ] في حَرْفي  
البقرة [آية: ٥٤] بإحالة قراءتها بالسُّكُونِ لأبي عمروٍ ملحقاً ذلك بالهمزِ السَّاكنِ المبدلِ،  
وذلك غير مرضيٍّ؛ لأنَّ إسكانَ هذه الهمزة عارضٌ تخفيفاً؛ فلا يعتدُّ به، وإذا كان

(١) متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٢١).

(٢) التبصرة (ص ٩٠).

(٣) الإقناع (١/٤١١).

(٤) إبراز المعاني (ص ١٥٢).

السَّكَنُ اللَّازِمُ حَالَةَ الْجُزْمِ وَالْبِنَاءِ لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ فَإِنَّ الْهَمْزَ فِي هَذَا أَوْلَى، وَهُوَ الصَّوَابُ (١).

وإليه أشار العلامة الجمزوريُّ بقوله في تحريره:

ولكنه في النَّشْرِ لم يكُ مُبَدَّلًا لَهُ إِذْ سَكُونِ الْهَمْزِ لِنِ تَتَأَصَّلًا (٢).

(١) النشر (١/٣٠٦)، وانظر: غيث النفع (ص ٧٥).

(٢) الفتح الرحماني (ص ١٢١).

## باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هذا الباب من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وفي بعض كتب الفن الأصيلة يُدرج معه باب السكت على الساكن قبل الهمز؛ لقلّة مسائله، واشتراكها في الشُّروط<sup>(١)</sup>. وقد أورد الإمام الدانيُّ هذا الباب في كتاب التيسير بعد باب الوقف على مرسوم الخطّ في باب يخصّه، وذكر حكم: ( K )، و ( = > )، و ( رِدَاءًا ) منه في مواضعها في الفرش<sup>(٢)</sup>.

### واختيارات الإمام الداني في الباب هي:

١ - الاعتدادُ بهمزة الوصل حال الابتداء بلام التعريف المنقول إليها. معلومٌ أنّ لام التعريف وإن اشتدّ اتصالها بما دخلت عليه، وكُتبت معه كالكلمة الواحدة؛ فإنّها مع ذلك في حكم المنفصل الذي ينقل إليه، فلم يُوجب اتّصالها خطأً أن تصير بمنزلة ما هو من نفس البنية؛ لأنّها إذا أسقطت لم يختل معنى الكلمة، وإنما يزول بزوالها المعنى الذي دخلت بسببه خاصّة، - وهو التعريف -<sup>(٣)</sup>. وعند تحرك لام (أل) بحركة النقل في مذهب ورش من طريقيه، ففيه حال البدء باعتباران مبنيان على الاعتداد بالأصل، أو العارض.

وقد أشار الإمام الدانيُّ إلى ذلك بقوله في الجامع:

(١) انظر: إبراز المعاني (ص ١٥٥)، كنز المعاني (٢/٦٥٥)، شرح التيسير (ص ٣٧٤).

(٢) انظره: (ص ١٦٥).

(٣) انظر: العقد النضيد (٢/٨٨٦-٨٨٧).

(واعلم أنّ في الابتداء بلام المعرفة، إذا ألقى عليها حركة الهمزة وجهين:  
أحدهما: أن يتدئ ( a )، و ( m )، و ( 1 )، و ( 4 ) وما  
أشبهه، فثبت همزة الوصل مع تحريك اللام؛ لأنّ تلك الحركة عارضة كما حذف المدّ  
وحرّك الساكن - فيما تقدّم -؛ لأجل ذلك.  
والثاني: أن يتدئ (لآخره، لأرض، لولى، لانسن) وما أشبهه، فيحذف همزة  
الوصل قبلها؛ استغناءً عنها محرّكةً بحركة اللام.  
والوجه الأوّل - أي: الابتداء بهمزة الوصل - أوجه، وأقيس، وعليه العمل<sup>(١)</sup>.  
وذكر الوجهين في المسألة - أيضاً - في التيسير<sup>(٢)</sup>، والاقتصاد، والتلخيص، وإيجاز  
البيان<sup>(٣)</sup>.

ومستند الدائي في اختياره الابتداءً بهمزة الوصل مبنيٌّ على أمرين:

١ - قياسه على الأصل في الحكم.

٢ - شهرته عند عامّة أهل الأداء.

يُضافُ إليهما مرجحٌ ثالثٌ لم يذكره الدائي، وهو أنّ الابتداءً بهمزة الوصل فيه اتّباعٌ  
وموافقة الرّسم<sup>(٤)</sup>.

(١) (٦١٦/٢).

(٢) انظره: التيسير (ص ٤٧٤).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٣٦٨-٣٦٩).

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٢٨٩).

وممن نصَّ على الوجهين في هذه المسألة من أئمة الفن:

أبو الحسن بن غلبون<sup>(١)</sup>، وابن بليمة<sup>(٢)</sup>، وأبو الكرم<sup>(٣)</sup>، وابن الباذش<sup>(٤)</sup>،  
والشاطبي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.

والوجهان جائزان سائغان في كل لام نُقل إليها، وعند كل ناقلٍ، وعدمُ الاعتدادِ  
بعارضِ النقلِ هو المستعملُ عند القراء<sup>(٦)</sup>.

وعند اعتبارِ حركة النقلِ والاعتدادِ بالعارض؛ فليس لورشٍ من طريق الأزرق  
إلا القص، وعند اعتبارِ البدءِ بهمزةِ الوصلِ فأوجهُ البدلِ باقية<sup>(٧)</sup>.

وشاركَ قالونُ، والبصريُّ ورشًا في نقلِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها في موضع:

( = > ) [النجم: ٥٠]، ووقعَ خلافٌ في الوجهِ المقدمِ بدءاً هُما، وفي بيانِ ذلك

يقولُ الإمام الدانيُّ في التيسير:

(نافعٌ، وأبو عمرو: ( = > ) بضمِّ اللامِ بحركة الهمزة، وإدغامِ التَّنوينِ فيها،

وأتى قالونٌ بعد ضمِّ اللامِ بهمزةٍ ساكنةٍ في موضع الواوِ، والباقون يكسرونَ التَّنوينَ،  
ويسكِّنونَ اللامَ، ويحققونَ الهمزةَ بعدها.

(١) انظر: التذكرة (١/١٢٦)

(٢) انظر: تلخيص العبارات (ص ٣١).

(٣) انظر: المصباح (١/٣٧٢)

(٤) انظر: الإقناع (١/٣٩٤-٣٩٥).

(٥) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٣٣)

(٦) انظر: النشر (١/٣٢٢).

(٧) انظر: الإتحاف (١/١٦٤)، عمدة الخلان (ص ٤٠٩-٤١٠)، النجوم الطوالع (ص ٦٩-٧٠).

ويجوزُ في الابتداءِ بقوله: ( > ) على مذهب أبي عمرو ثلاثة أوجه:

أحدها: (ألولى) بإثباتِ همزة الوصلِ، وضمِّ اللام بعدها.

والثاني: (لولى) بضمِّ اللّام، وحذفِ همزة الوصلِ قبلها؛ استغناءً عنها بتلك

الحركة، وهذان الوجهانِ جائزانِ في ذلك وشبهه في مذهبِ الوصلِ ورشٍ وحمزة.

والثالث: (الأولى) بإثباتِ همزة الوصلِ، وإسكانِ اللّام، وتحقيقِ همزة فاءِ الفعلِ

بعدها، وكذلك يجوزُ في الابتداءِ بهذه الكلمةِ على مذهبِ قالونٍ ثلاثة أوجهٍ - أيضاً -:

(ألولى) بإثباتِ همزة الوصلِ، وضمِّ اللام، وهمزة ساكنةٍ على الواوِ، و(لولى) بضمِّ

اللّام، وحذفِ همزة الوصلِ، وهمز الواوِ، و(الأولى) كوجهِ أبي عمرو الثالث، وهو -

عندي - أحسنُ الوجوه، وأقيسُها<sup>(١)</sup>.

وأبان في الجامعِ علّةَ ترجيحِهِ، فقال:

(وهذا الوجه - عندي - أوجهُ الأوجهِ الثلاثة، وأقيسُها بمذهبِ نافعٍ وأبي عمرو،

وذلك أنّهما لما كانا إنّما نقلا حركةِ الهمزة إلى اللّام في هذا الموضع - خاصةً -، وحرّكاهما

بها في حالِ الوصلِ؛ لأجلِ سكُونها، وسكونِ التّنوينِ قبلها؛ لئلا يلتقي ساكنانِ.

ألا ترى أنّهما قد حذفَا التّنوينِ؛ لأجلِ ذلك في قوله:

( onm l k ) [التوبة: ٣٠] إذ كانَ ساكناً فحرّكاهُ بحركةِ

الهمزة، فأدغما التّنوينِ فيها، وآثرا على كسره، فلما كانَ ذلك، وعُدم التّنوينِ في حالِ

الانفصالِ، والابتداءِ بهذه الكلمة، - وهو الموجبُ لتحريكِ لامها - لزم رُدُّها إلى حكمِ

نظائرها في جميعِ القرآنِ، نحو:

(١) (ص ٤٧٣-٤٧٤)، وانظر: مفردة البصري (ص ١٣٣).

( [ ^ \_ ` ] ) [النجم: ٥٦]، وَ ( S R Q P O N ) [الضحى: ٤]،

وَ ( è ê بِالْقُرُونِ ) [طه: ٥١]، وَ مَا أَشْبَهُهُ مِمَّا يَسْكُنَانِ اللَّامَ فِيهِ، وَيَحَقِّقَانِ  
الهمزة بعدها على الأصل<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الإمام ابن الباذش إلى اختيار الدائي في هذا الموضع، فقال:

واختيارُ أبي t لهم من هذه الوجوه: (أولى) بإثبات همزة الوصل مع نقل

الحركة؛ لأنَّه هو الذي ذكرَ سيبويه، واختيارُ أبي علي الفارسيِّ لهم: (لولى) بالنقل،

وحذفِ همزة الوصلِ، وإن كانَ لم يذكره سيبويه فقد حكاَهُ أبو الحسن الأَخفش، وهو

الذي يشبهُ قولَ نافعٍ، وأبي عمرو من الإدغامِ، واختيارِ عثمانَ بن سعيدٍ لقالونَ وأبي

عمرو: ( > ) بإثباتِ همزة الوصلِ، وردَّ فاءَ الفعلِ؛ لأنَّ الموجبَ لتحريكِ اللَّامِ من

التقاءِ الساكنينِ قد زالَ بحكمِ الوقفِ<sup>(٢)</sup>.

ولا ينبغي أن يُتعمدَ الوقفُ ابتداءً بهذه الكلمة لأحدٍ من القراء؛ لأنَّها ليست في

موضع استتفافٍ، وذلك أنَّها نعتٌ لقوله، فهي متعلِّقة به، فلا تُقطع منه<sup>(٣)</sup>.

٢- تركُ النقلِ لورشٍ في موضع: ( r q p ) [الحاقة ١٩-٢٠].

اختلف عن ورشٍ في نقلِ حركةِ الهمزة من ( r ) إلى هاءِ ( p ) لأنَّه ساكنٌ

صحيحُ الآخرِ، وليسَ في القرآنِ هاءٌ سكَّتِ بعدها همزٌ؛ إلَّا في هذا الموضع.

وقد أوضحَ الإمامُ الدائيُّ حكمَ هذا الموضعِ لورشٍ من طريقه بقوله في الجامع:

(١) (١٦١٥/٤).

(٢) الإقناع (٣٩٥/١).

(٣) التذكرة (٥٧٢/٢).

(اختلف أصحاب ورشٍ عنه: فروى أبو يعقوب عنه أداءً: أنه سَكَنَ الهاء، وحقَّقَ الهمزة بعدها على مراد القطع والاستتفاف، وبذلك قرأت من طريقه على الخاقاني، وأبي الفتح، وابن غلبون عن قراءتهم، وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين. وروى عبد الصمد عنه: أنه ألقى حركة الهمزة على الهاء، وحركها بها على مُراد الوصل؛ طردًا لمذهبه في سائر السواكن، ذكر ذلك عبد الصمد في كتابه المصنَّف في الاختلاف بين نافع وحمزة، وبذلك قرأت في روايته من طريق محمد بن سعيد الأنطاقي، وعبد الجبار بن محمد، وفي رواية الباقيين من أصحاب ورش: يونس، وداود، وأحمد بن صالح، وأبو بكر الأصبهاني.

وقرأ الباقيون، ونافع في غير رواية ورش، بتحقيق الهمزة، وتخليص الساكن قبلها، في جميع ما تقدَّم، من الكلمة والكلمتين) (١).

وأشار إليه - كذلك - في التعريف (٢)، ومفردة نافع (٣)، وإيجاز البيان (٤).  
وصرَّح باختيار وجه ترك النقل للأزرق في غير موضع، فقال في التيسير:  
(واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن ورش من ذلك حرفاً واحداً في الحاقَّة، وهو قوله تعالى: ( s r q p ) [الحاقَّة: ١٩-٢٠] فسكَّنوا الهاء، وحقَّقوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستتفاف، وبذلك قرأت على مشيخة المصريين، وبه أخذ) (٥)،

(١) (٦١٢-٦١١/٢).

(٢) انظره: (ص ٥٤).

(٣) انظره: (ص ٣٨).

(٤) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٣٦٤/١).

(٥) (ص ١٥٧).

وجاء في التَّهذِيبِ:

(وعنه خلافٌ في الحاقَّةِ، والمأخوذُ به تركُ النَّقْلِ) (١).

واستندَ في اختياره وجهَ التَّحْقِيقِ للأزرقِ على:

١ - قراءته به على جميع شيوخه، ولم يذكر شيخه ابن غلبون في التذكرة سوى التَّحْقِيقِ (٢).

٢ - الأخذ بما جاءت به جلُّ الطُّرُقِ عن الأزرقِ؛ دلَّ عليه قوله في إرشاد المتمسِّكين:

(فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه عن ورشٍ: ترك الإلقاء) (٣).

٣ - قوَّته في العربيَّة، دلَّ عليه قوله في التَّمهيد:

(والوجهان صَحِيحان عن ورشٍ، والأوجهُ -عندي- تركُ النَّقْلِ؛ لأنَّ هذه الهاءُ إنما دخلت لتتبيَّن بها حركة ما قبلها، وهي ساكنة لا سبيلَ إلى تحريكها؛ لأنَّه إنما يُنوى بها في الوقفِ والسُّكون، والنَّقْلُ لا يكون فيما يُنوى به الانفصالُ، وإنما يكون فيما يُنوى به الاتِّصالُ) (٤).

وأيدَهُ على هذا التَّوجِيهِ غيرُ واحدٍ من أئمَّة اللُّغة والقراءة، كقولِ الإمامِ أبي شامة:

(فروى عن ورشٍ: نقلُ حركة همزة (r) إلى هاءِ (p)؛ لأنَّه ساكنٌ آخر

صحيحٌ، فدخلَ في الضَّابط المذكور أوَّلَ الباب، وروى ترك النَّقْلِ، وهو الصَّحِيحُ في

(١) (ص ٤٠).

(٢) انظره: (١٢٤/١).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٣٦٤/١).

(٤) المصدر السابق (٣٦٥/١).

العربية؛ لأنَّ هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون لا تحرك إلا في ضرورة الشعر على قبج، وأيضاً فإنها لا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل، فأثبتت في الوصل إجراءً له مجرى الوقف؛ لأجل ثباتها في خطِّ المصحف، فلا ينبغي أن يُخالَفَ الأصل من وجه آخر - وهو تحريكها -؛ فتجتمع في حرفٍ واحدٍ مخالفتان، وهذه المسألة من الزيادات لم يذكرها الداني - رحمه الله - في التيسير، وذكرها في غيره<sup>(١)</sup>.

٤ - تصدير ما عليه عامّة أهل الأداء عنه، دلّ عليه قوله في الجامع:  
(وعلى ذلك عامّة أهل الأداء من المصريين)<sup>(٢)</sup>.

وبه قطع أكثر أئمة الفنّ في كتبهم، كقول الإمام أبي الطيّب بن غلبون:  
(واختلفت الروايات عنه في نقل الحركة إلى هاء السكت، وهو موضع واحد، وهو قوله: (s r q p) [الحاقة: ١٩ - ٢٠] فطائفة من قراء المصريين: نقلوا الحركة من الهمزة إلى الهاء، وطائفة لم ينقلوا، والمختار المشهور عند قرائهم: أنّهم لا ينقلون الحركة إلى الهاء البتّة؛ لأنَّ الهاء إنّما تدخلها العرب في كلامها؛ لتبيّن بها حركة ما قبلها، وهي ساكنة في القرآن، وكلام العرب، والذي أخذنا بغير نقل الحركة إلى الهاء، وهو المعولّ عليه)<sup>(٣)</sup>. وقول الإمام مكّي:

(وقد أخذ جماعة بنقل الحركة في هذا، وتركه أحسن وأقوى، وبه قرأت)<sup>(٤)</sup>.  
وقول الإمام ابن شريح: (وترك النقل أحسن)<sup>(٥)</sup>.

(١) إبراز المعاني (ص ١٦٥).

(٢) (٦١١/٢ - ٦١٢).

(٣) الإرشاد (١/٣٤٢).

(٤) التبصرة (ص ٩٣).

(٥) الكافي (١/٢٤٨).

ورجَّحه الإمام الشاطبيُّ في حرزه، فقال عنه: (أصحُّ تقبُّلاً) <sup>(١)</sup>، واختاره الإمام ابن الجزريُّ، حيث قال:

(وترك النقل فيه هو المختار - عندنا -، والأصحُّ لدينا، والأقوى في العربية) <sup>(٢)</sup>.  
وجرى العمل على الأخذ بالوجهين، مع تقديم وجه عدم النقل أداءً، ويتعيَّن الإظهار في موضع: (مَالِيَةٌ ٢٨ هَلَكَ) [الحاقة: ٢٨-٢٩] على وجه التحقيق، والإدغام على وجه النقل <sup>(٣)</sup>، فمن روى التحقيق: لزمه أن يقفَ على الهاءِ في قوله: (مَالِيَةٌ ٢٨ هَلَكَ) [الحاقة: ٢٨-٢٩] وقفَةً لطيفةً في حال الوصلِ من غير قطع؛ لأنَّه واصل بنيَّة واقفٍ، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاءِ التي بعدها، ومن روى الإلقاء: لزمه أن يصلها، ويدغمها في الهاءِ التي بعدها؛ لأنَّها عنده كالحرف اللازم الأصلي <sup>(٤)</sup>.

٣- نقل كسرة الهمزة إلى النون الساكنة في موضع: (ك ز ) [الرحمن: ٥٤] لرويسٍ.  
نصَّ الإمام الدانيُّ على هذا الحكم في مفردة يعقوبَ في فصل رواية رويسٍ عنه، فقال:

(قرأتُ على أبي الفتح: (ك ز ) [الرحمن: ٥٤] بنقل حركة الهمزة إلى النون، وقرأتُ على أبي الحسن: بغير نقلٍ، والأوَّلُ أصحُّ عنه) <sup>(٥)</sup>.

(١) (بيت رقم: ٢٣٤).

(٢) النشر (١/٣١٨).

(٣) انظر: غيث النفع (ص ٢٩١)، النجوم الطوالع (ص ٦٨)، عمدة الخلان (ص ٤٣٧)، الفتح الرحمانى (ص ١٤٧).

(٤) الجامع (٢/٦١١-٦١٢).

(٥) (ص ١٢٥).

فاختارَ الدانيُّ الأخذَ بوجهِ النَّقلِ؛ عملاً به عليه أهلُ الأداءِ، وما جاءت به الطُّرقُ عنه، وهذا يتجلَّى من المنصوصِ عليه في كتب الأئمَّة الأثباتِ له<sup>(١)</sup>.  
وهو الموافق لما أوردهُ شيخه أبو الحسن بن غلبون في تذكرته<sup>(٢)</sup>، ولم أقف على خلافه؛ إلا عند ابن شريح في مفردته، فإنَّه ذكر النَّقلَ لروحٍ بخلفٍ عنه دون رويس<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المبسوط (ص ٢٥٩)، المستنير (٤٧٢/٢)، الوجيز (ص ٣٠٥)، المصباح (٧٩٣/٢)، الكامل (ص ٤١٩)، مفردة ابن الفحام (ص ٢٥٣)، خلاصة الأبحاث (ص ٩٩)، النشر (٣١٨/٢).  
(٢) انظره: (٥٧٧/٢).  
(٣) انظره: (١٦٤).

## باب السَّكْتِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزِ

أسند الإمام الداني في جامعِهِ وجه السَّكْتِ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَ الْهَمْزِ مِنْ عِدَّةِ رَوَايَاتٍ، أَبَانَهَا بِقَوْلِهِ:

(اعلم: أَنَّ حَمْزَةَ مِنْ رَوَايَةِ خَلْفٍ، وَخَلَّادٍ، وَأَبِي عُمَرَ، وَرَجَاءَ، وَأَبِي هِشَامٍ، وَابْنَ سَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْهُ، وَعَاصِمًا مِنْ رَوَايَةِ الشُّمُونِيِّ عَنِ الْأَعْشَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَمِنْ رَوَايَةِ الْأَشْنَانِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ حَفْصٍ عَنْهُ، وَالْكَسَائِيِّ مِنْ رَوَايَةِ قَتَيْبَةَ عَنْهُ، كَانُوا يَسْكُتُونَ عَلَى السَّاكِنِ الْوَاقِعِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ بَيَانًا لَهَا لِحَفَائِهَا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ السَّاكِنُ وَالْهَمْزَةُ مِنْ كَلِمَتَيْنِ، أَوْ كَانَ لَامَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهَا مَعَ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ؛ لِتَقْدِيرِ انْفِصَالِهَا) (١).

وَقَصْرُهُ فِي التَّيْسِيرِ عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةَ مِنْ رَوَايَتِي: خَلْفٍ، وَخَلَّادٍ عَنْهُ، وَأَفْرَدَهُ بِبَابِ مُسْتَقَلٍّ بَيْنَ بَابِي مَرْسُومِ الْخَطِّ، وَيَاءَاتِ الْإِضَافَةِ (٢).

وَالْمُسْنَدُ فِي نَشْرِ ابْنِ الْجَزْرِيِّ: السَّكْتُ عَنْ حَمْزَةَ، وَابْنُ ذَكْوَانَ، وَحَفْصٌ، وَإِدْرِيسٌ؛ إِلَّا أَشَدَّ الْقِرَاءَةَ عَنَاءً بِهَمْزَةٍ، وَلِذَا اخْتَلَفَ الطَّرُقُ عَنْهُ، وَاضْطَرَبَتِ الرَّوَاةُ فِيهِ (٣).

### وَإِخْتِيَارَاتُ الْإِمَامِ الدَّانِيِّ فِي الْبَابِ هِيَ:

١- السَّكْتُ عَلَى (أَلِ)، وَ(شَيْءِ)، وَالسَّاكِنِ الْمَفْصُولِ غَيْرِ حَرْفِ الْمَدِّ لِحَفٍّ.

أسند الإمام الداني في الجامع (٤)، والتيسير (٥)، ومفردة حمزة (٦) عن شيخه أبي

(١) (٦١٧/٢).

(٢) انظر: التيسير (ص ٢٠٧).

(٣) انظر: النشر (٤٢٠/١)، الإتحاف (٢٢٠/١-٢٢٣).

(٤) انظره: (٦١٧/٢-٦١٨).

(٥) انظره: (ص ٢٠٧).

(٦) انظره: (ص ٦٤).

الفتح فارس بن أحمد السكت لخلف عن حمزة على:

(لام التعريف، و شيء - كيف وقع - ، و الساكن المنفصل - مطلقاً - غير حرف المد).

وأسند عن شيخه أبي الحسن بن غلبون السكت له على:

(لام التعريف، و شيء )، وأما قوله في الجامع:

(وقرأت على أبي الحسن عن قراءته في روايته بالسكت على لام المعرفة - خاصة -؛

لكثرة دورها، وكذلك ذكر ابن مجاهد في كتابه عن حمزة، ولم يذكر عنه خلافاً) <sup>(١)</sup>، فهو

خلاف المنصوص عليه في التيسير، ومفردة حمزة؛ ولذا استشكله الإمام ابن الجزري،

فقال:

(وهذا الذي ذكره في جامع البيان عن شيخه ابن غلبون؛ يخالف ما نص عليه في

التيسير، فإنه نص فيه - أي السكت - على لام التعريف، وبه قرأ على أبي الحسن

بالسكت على لام التعريف، و (شيء، وشيئا) - حيث وقعا - لا غير، وقال في الجامع:

إنه قرأ عليه بالسكت على لام التعريف - خاصة -؛ فإمّا أن يكون سقط ذكر شيء من

الكتاب فيوافق التيسير، أو يكون مع المد على شيء فيوافق التذكرة) <sup>(٢)</sup>.

و أكد الداني اقتصاره على هذين المذهبين لخلف دون ما سواهما بقوله في الجامع:

(وقد كان أبو بكر النقاش، يروي أداء عن إدريس عن خلف عن سليم عن حمزة

السكت على جميع ما تقدم، فما هو مع الهمزة في كلمة، قياسه على: (شيء، وشيئا)، ولم

(١) (٦٢٠/٢).

(٢) النشر (٣٢٦/١)

أقرأ بذلك، وترك السكت هو الصحيح؛ لأن نص الرواة عن سليم يدل على ذلك، ولأن أبا الحسين بن المنادي، وابن مجاهد كذلك رويًا ذلك عن إدريس عن خلف عن سليم، وعلى ذلك العمل، وبه الأخذ<sup>(١)</sup>.

واعتمد الدائي في عدم أخذه بوجه السكت على الساكن المتصل لخلف على ثلاثة أمور هي:

- ١- الاقتصار على ما قرأ به، وقد أسنده عن اثنين من أشهر شيوخه.
- ٢- موافقة النص الورد عن سليم عن حمزة في ذلك، وقول الإمام ابن مجاهد في السبعة<sup>(٢)</sup>.

٣- الأخذ بما اشتهر العمل به، ووجه السكت لخلف على الساكن المتصل ليس في عمد كتب المغاربة: كمكي<sup>(٣)</sup>، وابن شريح<sup>(٤)</sup>، والقرطبي<sup>(٥)</sup>، وهو المسند في أكثر كتب المشاركة<sup>(٦)</sup>.

واختار الدائي في رواية خلف تقديم مذهب شيخه أبي الفتح؛ دل عليه قوله في مفردة حمزة:

(١) (٦١٩/٢)

(٢) انظره: (ص ١٠٩).

(٣) انظر: التبصرة (ص ٦٩).

(٤) انظر: الكافي (١/٢٨٧).

(٥) انظر: المفتاح (١/٣٣٢-٣٣٣).

(٦) انظر: النشر (١/٣٢٦).

(وعلى ذلك أهل الأداء لخلف<sup>(١)</sup>)، وقوله في التّهذيب:

هذه قراءتي - له - على فارس بن أحمد عن قراءته، وهو المشهور عنه، وبه  
آخذ<sup>(٢)</sup>.

وتابعه على ذلك الإمام الشاطبي في الحرز<sup>(٣)</sup>، فقدّم في الإيراد مذهب أبي الفتح،  
قال الإمام الفاسي في شرحه:

(وقد ذكر الناظم المذهبين واحداً بعد واحد، واختاره الناظم، واعتمد عليه،  
فعرّض به من طريق أبي الفتح - هاهنا -)<sup>(٤)</sup>.

وأهل الأداء في الوجه المقدّم لخلف على فريقين:

فقد ذهب بعضهم تقديم السّكت له على: (أل، وشيء)؛ جمعاً بين المذهبين، وإليه  
أشار العلامة البكريُّ بقوله:

(ثم إنَّ خلفاً يتفق مع خلّاد في عدم السّكت، وتارة لا يتفق؛ فإن اتفق معه في عدم  
السّكت، - وذلك في الساكن المنفصل - فعدم السّكت مقدّم، وإن اتفق معه في  
السّكت، - وذلك في لام التعريف، وما ذكر معها - فالسّكت مقدّم)<sup>(٥)</sup>.

(١) (ص ٦٤).

(٢) (ص ١٤٦).

(٣) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٢٧-٢٢٩)، وانظر: فتح الوصيد (٢/٣٣٦-٣٣٧).

(٤) اللآلئ الفريدة (١/٢٨٦).

(٥) القواعد المقررة (ص ٣٠٥-٣٠٦).

وذهب بعضهم إلى تقديم وجه السكت له على: (أل، وشيء، والسّاكن المفصول)،  
كقول العلامة التلمسانيّ (ت ١٠٥٢هـ):

(والرّاجح في الوصل عن خلف السكت على نحو: (Y X)، وكذا عن خلّادٍ  
في (أل، وشيء) (١).

ويمكن الجمع بين المذهبين:

بأن قول البقريّ يقدّم في حال القراءة لحمزة جمعاً بين روايتيه، وقول التلمسانيّ  
عند القراءة برواية خلف مفردة دون خلّادٍ.

٢ - السكت في رواية حفص عن عاصم من طريق الأشناني عن عبيد عنه.

أسند الإمام الدانيّ في جامعهِ رواية حفص عن عاصم من ثمانية طرق عنه،  
أوجزها في قوله:

(وبرواية أبي عمّر البزار حفص بن سليمان: من طريق عمرو، وعبيد ابني  
الصباح، وهبيرة بن محمّد التمار، وأبي شعيب القوّاس، وأبي عمارة الأحول، وأبي الربيع  
الزهرانيّ، وحسين المروزيّ، والفضل بن شاهي الأنباريّ) (٢).

واقصر في التيسير على إسنادها عن شيخه أبي الحسن بن غلبون من طريق الهاشميّ  
عن الأشناني عن عبيد عنه (٣).

(١) الرسالة الغراء في ترتيب وجوه الأداء (ص ٣٣).

(٢) (١/٨٨)، وانظر منه: (١/٣٦٠-٣٦٩).

(٣) انظره: (ص ١١٨-١١٩).

- وانهازَ هذا السُّنَدَ عن غيره من أسانيد التَّيسيرِ بخصيصةٍ، ذلك أنَّ الدانيَّ أسندَ كلَّ واحدةٍ من الروايات فيه روايةً وقراءةً، وجعل سندَ الرواية غيرَ سندِ القراءة؛ إلا في رواية حفصٍ، فإنه جعلَ سندَ الرواية والقراءة واحداً - (١).

أمَّا في مفردةٍ عاصمٍ: فقد أسندها عن عددٍ من شيوخه من طريق الأشنانيِّ عن عُبَيْدِ بنِ الصَّبَّاحِ عنه (٢).

وعن حُكْمِ السَّكْتِ في رواية حفصٍ، يقول الدانيُّ:  
(واختلف عنه في السُّكوتِ على السَّاكنِ إِذَا كانَ آخِرَ كلمةٍ، ولم يكنْ حرفَ عِلَّةٍ وِلينٍ، والهمزةُ أوَّلَ كلمةٍ أُخرى، نحو قوله:

( ) ( ) [البقرة: ٦٢]، وَ ( ! " ) [المؤمنون: ١]، وَ ( © أَنْكَ ) [الذاريات: ٢٤]،

وشبهه، وكذلك: ( b )، وَ ( T )، وَ ( . )، وَمَا كانَ مثلهُ من لامِ التَّعريفِ الدَّاخِلةِ على الهمزة؛ إِذْ ذلكَ بمنزلةِ ما هُوَ من كلمتين؛ لانفصالِ اللّامِ، وكذلكَ ( \ [ ) [البقرة: ١٠]، وَ ( ٩ : ; ) [الفجر: ٦-٧]، وشبهه من المنونِ) (٣).

و صرَّحَ الدانيُّ في جامعِهِ باختيارِ وَجْهِ السَّكْتِ في رواية عُبَيْدِ عن حفصٍ، فقالَ:  
(وقرأتُ - أيضًا - على أبي الفتح عن قراءته على عبدِ الله بنِ الحَسَنِ عن الأشنانيِّ  
بغيرِ سكتٍ في جميعِ القرآنِ، وكذلكَ قرأتُ على أبي الحَسَنِ عن قراءته على الهاشميِّ عن  
الأشنانيِّ، وبالسَّكْتِ أَخَذُ في روايته؛ لأنَّ أبا طاهرٍ بنِ أبي هاشمٍ رواه عنه تلاوةً، وهو

(١) انظره: (ص ١٢٤).

(٢) انظره: (ص ٢٧-٢٩).

(٣) مفردة عاصم (ص ٣١).

من الإتقان، والضبط، والصدق، ووفور المعرفة والحذق بموضع لا يجله أحد من علماء هذه الصناعة، فمن خالفه عن الأشناني؛ فليس بحجة عليه<sup>(١)</sup>.

وحجة الداني في اختياره هي:

وثاقة الناقل وقوة ضبطه، حيث إنَّ أبا طاهر بن أبي هاشم رواه عن الأشناني تلاوة، وقد نقل الإمام ابن الجزري في غاية النهاية قول الداني:

(قال الحافظ أبو عمرو: ولم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبي طاهر في علمه وفهمه مع صدق لهجته واستقامة طريقته، وكان ينتحل في النحو مذهب الكوفيين)<sup>(٢)</sup>.

ولعلَّ الداني قوى طريق أبي طاهر على غيره؛ لعلَّة أخرى ذكرها الإمام عبد الوهاب القرطبي في قوله:

(وقرأت لحفص من طريق الأشناني بالسكت كحمزة سواء، وكذلك ذكر أبو طاهر بن أبي هاشم في كتابه الملقب بـ: (البيان) فاعلمه، وبالوجهين آخذ لحفص)<sup>(٣)</sup>.

وإلى اختيار الداني أشار الإمام ابن الباذش، فقال:

(وقرأت على أبي القاسم من طريق الهاشمي عن الأشناني عن عبيد عن حفص بالسكت - فيما نقل ورش إليه الحركة كحمزة -، وقرأت من طريق أبي طاهر عن الأشناني عن عبيد بغير سكت).

واختار عثمان بن سعيد السكت في رواية عبيد عن حفص؛ لأنَّ أبا طاهر بن أبي

(١) (٦٢١/٢).

(٢) (٧٠٤/٢).

(٣) المفتاح (١/٣٣٤-٣٣٥).

هاشم رواه عن الأشناني تلاوة<sup>(١)</sup>.

وقد عارض الإمام ابن الجزري الداني في اختياره وحبته، فقال:

(والأمر كما قال الداني في أبي طاهر؛ إلا أن أكثر أصحابه لم يرووا عنه السكت تلاوة - أيضاً - كالتهرواني، وابن العلاف، والمصاحفي، وغيرهم، وهم - أيضاً - من الإتقان، والضبط، والحدق، والصدق بمحل لا يجهل، ولم يصح - عندنا - تلاوة عنه؛ إلا من طريق الحمامي؛ مع أن أكثر أصحاب الحمامي لم يرووه عنه: مثل أبي الفضل الرازي، وأبي الفتح بن شيطا، وأبي علي غلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه، وأحدقهم، فظهر ووضح أن الإدراج - وهو عدم السكت - عن الأشناني أشهر وأكثر، وعليه الجمهور، وبكل من السكت والإدراج قرأت من طريقه)<sup>(٢)</sup>.

وخلاصة القول:

صحته وجه السكت عن حفص من طريق النشر، إلا أن ترك السكت عنه مقدم في الأداء؛ فهو مذهب الجمهور، وأكثر الطرق جاءت به، والموافق لما في التيسير والشاطبية<sup>(٣)</sup>.

(١) الإقناع (١/٤٨٣-٤٨٤).

(٢) النشر (١/٣٢٨).

(٣) انظر: الروض النضير (ص ٢٠٤-٢٠٥)، اختلاف وجوه النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٣٣٣).

## بابُ وقف حمزة وهشام على الهمز

انمازَ هذا البابُ من أبواب القراءةِ بأنَّه مشكُلٌ؛ فهوُ يحتاجُ إلى معرفةِ مذاهبِ أهلِ العربيَّةِ، وأحكامِ رسمِ المصاحفِ العثمانيَّةِ، وتوسُّعٍ في الروايةِ والدرايةِ. وفي هذا المعنى يقولُ الإمامُ أبو شامةَ:

(هذا البابُ من أصعبِ الأبوابِ نظماً ونشراً في تمهيدِ قواعده، وفهْمِ مقاصده، ولكثرةِ تشعبه) (١).

واختصَّ به الإمامُ حمزةُ، واشتهرَ عنه؛ من حيثِ إنَّ قراءته اشتملتُ على شدَّةِ التَّحقيقِ، والترتيلِ، والمدِّ، والسَّكْتِ؛ فناسبَ التَّسهيلِ في الوقفِ، وهذا كلُّه مع صحَّةِ الروايةِ بذلك عنده، وثبوتِ النُّقلِ به لديه (٢).

وكثيرٌ من مواضعِ البابِ لا يجوزُ أن يُتعمَّدَ الوقفُ عليها؛ لأنَّها غيرُ تامَّةٍ، ولا كافيةٍ، والوقفُ إنَّما يكونُ فيما هو تامٌّ، أو كافٍ في لفظه أو معناه، وإنَّما تذكرُ ليَعلمَ كيفيَّةُ الوقفِ عليها من انقطعَ نفسه، أو امتحنَ في ذلك (٣).

ويأتي تسهيلُ الهمزِ - في هذا البابِ - على ثلاثةِ أنواعٍ:  
الأوَّلُ: جعلُ الهمزةِ بينَ يَينَ.

الثاني: إبدالها حرفاً من جنسِ حركةِ ما قبلها.

الثالث: حذفها، ونقلُ حركتها إلى ما قبلها (٤).

(١) إبراز المعاني (ص ١٦٥).

(٢) انظر: فتح الوصيد (٣٤٥/٢)، كنز المعاني (٦٧٧/٢)، النشر (٣٣٣-٣٣٢/١).

(٣) انظر: التذكرة (١٧٨-١٧٩).

(٤) انظر: شرح التيسير (ص ٣٩٠)، النجوم الزاهرة للحكري (٣٢٢/١)، اللآلئ الفريدة (٢٩٥/١).

ومعلومٌ أنّ الهمزة تأتي في الكلمة أوّلاً، ووسطاً، وطرفاً، والتّسهيلُ يستعملُ في والمتوسّطة، و المتطرّفة.

ثمّ إنّ لحمزةً في تخفيفِ الهمزِ مذهبين:

الأوّل: تصريفيٌّ، وهو الأشهرُ والأكثرُ، والثاني: ورسميٌّ، وإليه ذهب الدانيُّ وجماعة<sup>(١)</sup>.

وقد أفرد هذا الباب بالتأليفِ جماعةٌ من الأئمّةِ الأسلافِ: كأبي الحسن بن غلبون، وأبي عمرو الدانيِّ، وغير واحدٍ من المتأخّرين كابن بُصخان، والجعبريِّ، وابن جبارة، وغيرهم، ووقع لكثير منهم فيه أوهاًمٌ في بعض مسائله.

**واختيارات الإمام الداني في هذا الباب هي:**

١- إبدال الهمزة المتحرّكة المتطرّفة المضمومة، أو المكسورة - غير المصوّرة في الرّسم على حرّكتها - إذا وقعت بعد متحرّكٍ حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبلها.

الهمز المتطرّف: هو الذي ليس بعده شيءٌ من الحروف الثابتة في الوقف.

وقد أوضح الإمام الدانيُّ حكم تسهيل الهمز المتطرّف، فقال في التيسير:

(اعلم أنّ حمزةً وهشاماً كانا يقفان على الهمزة السّاكنة، والمتحرّكة إذا وقعت طرفاً في الكلمة بتسهيلها، ويصلان بتحقيقها؛ فإذا سهّلا المضموم ما قبلها أبدلاها واواً في

حال تحريكها وسكونها، نحو قوله **U**: (وَلَوْلَوْ<sup>ط</sup>) [الحج: ٢٣، فاطر: ٣٣]، و (') ( ) [النساء: ١٧٦]. وشبهه، ولم يأت في القرآن ساكنةً.

وإذا سهّلا المكسور ما قبلها أبدلاها في الحالين ياءً، نحو قوله **U**:

(١) إتحاف فضلاء البشر (١/٢٢٦)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ١٢٢).

( ) ( ا ج ) [الكهف: ١٠]، وَ ( O / ) [الكهف: ١٦]، وَ ( نَيْعٌ عِبَادِيَّ )  
[الحجر: ٤٩]، وَ ( تَبَوَّئِ الْمُؤْمِنِينَ ) [آل عمران: ١٢١]، وَ ( C B A ) [القصص: ٣٠]، وَ  
شبهه.

وَإِذَا سَهَّلَا الْمَفْتُوحَ مَا قَبْلَهَا أَبَدَلَاهَا فِي الْحَالِينِ أَلْفًا، نَحْوَ قَوْلِهِ U: (إِنْ يَشَاءُ)  
[النساء: ١٣٣]، وَ ( a ) [الأنعام: ١٣٦]، وَ ( y ) [العنكبوت: ٢٠]، وَ ( وَيُسَنِّهَزُ )  
[النساء: ١٤٠]، وَ ( K ) [الأعراف: ٦٠]، وَشَبَّهَهُ (١).

قال الإمام المالقي في بيان مقصود الداني:

(الوقفُ على هذا النحو من الهمزاتِ ذُكِرَ فِيهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: الإبدال - كما ذكر الحافظُ هُنَا -، وَكَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ تَكُونَ قَدْ سَكَنْتَ فِي

الوقفِ، فَلَمَّا سَهَّلْتَهَا أَبَدَلْتَهَا عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا.

والوجه الثاني: من التسهيل لهذا النحو من الهمزاتِ، جعلها بينَ بينَ، فَإِذَا كَانَ

كَذَلِكَ؛ لَزِمَ الرَّوْمُ مِنْ جِهَةِ أَنْ هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ لَا تَسْكُنُ (٢).

ووجه التسهيل بين بين - في هذا النوع -: لم يذكره الداني في الجامع، والتيسير،

مفردة حمزة.

ويحتملُ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ (الوقفُ عَلَى الهمزِ)، وَهَذَا الْكِتَابُ قَدْ نَقَلَ مِنْهُ جُمْلَةٌ مِنْ

أهل الأداء (٣).

(١) (ص ١٦٠)، وانظر: مفردة حمزة (ص ٥٦-٥٧).

(٢) شرح التيسير (ص ٣٩٣-٣٩٥) بتصرف.

(٣) انظر: معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ص ٧٥).

ونصّ الدانيُّ على اختيارِ وجه الإبدالِ في غيرِ موضعٍ، كقوله في الجامع:  
 (وقد زعم قومٌ من أهل الأداء: أنَّ هذه الهمزة تسهّل على حركتها دون حركةٍ ما  
 قبلها، فإن كانت مفتوحةً جعلت بين الهمزة والألفِ، وإن كانت مكسورةً جعلت بين  
 الهمزة والياء، وإن كانت مضمومةً جعلت بين الهمزة والواوِ، وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ  
 الهمزة إنّما تسهّل بين بين في الموضع الذي يلزمها فيه الحركة في الوقفِ، وهو الحشوُّ،  
 فأما الموضع الذي يلزمها فيه السكون - وهو الطَّرْفُ -، فالبديلُ بحروف اللين أولى بها  
 فيه من غيره؛ لبيانه وخفّته وبعده من الكلفة، فالقياسُ ما بدأنا به، وهو مذهبُ جميع  
 النحويين، وبه قرأتُ، وعليه العملُ) (١).

وقوله في التهذيب:

(فأما إذا كانت الهمزة متطرّفة؛ فإننا نبذلها في جميع أحوالها وحركاتها، وحركات ما  
 قبلها حرفاً خالصاً من جنس حركةٍ ما قبلها، هذا الاختيارُ في تخفيفها؛ لضعفها  
 بتطرّفها، وقوّة الحرفِ الذي قبلها) (٢).

واعتمد في اختياره على:

١ - قياس ما كان سكونه عارضاً للوقفِ على ما كان سكونه أصلياً، وهو ما أشار  
 إليه - أيضاً - في مفردة حمزة:

(وأنا أبيت - لك - مذهبه في تركهّن على قياس اللّغة المرويّ عنه) (٣).

٢ - قوّته في العربيّة.

(١) (٥٧٥/٢).

(٢) (ص ١٤٣).

(٣) (ص ٥٣).

٣- ما عليه جُلُّ أهلِ الأداء، وقد قال الإمامُ السَّخاوي في شرحه :  
(وإنما فعلوا ذلك اتباعاً للرَّسْم؛ لأنَّها هكذا رُسمت، والبدلُ مذهبُ سيويهِ،  
وعليه عَوَّلَ الحدَّاق من الأئمَّة) (١).

وأشارَ الإمامُ ابنُ الباذش إلى اختيارِ الدانيِّ، فقال:  
(واختارَ مكِّيُّ البدلُ فيما وافق الخطَّ، وبين بين فيما خالفه إنَّ أبدلَ، وذكرَ أبو  
عمرو أنَّ الثابت عن خلفٍ وغيره عن حمزةَ البدلُ، قال: وإليه ذهبَ ابنُ مُجاهدٍ، وأبو  
طاهرٍ، وغيرهما، وإليه ذهبَ أبي t وإن خالف الخطَّ في بعض ذلك، وخلاف الخطِّ في  
مثل هذا جائزٌ؛ إذا أدَّى إليه القياسُ) (٢).

وممن رجَّح وجه الإبدال - في هذا النوع - الإمامُ أبو الحسنِ بنِ غلبونَ، فقال -  
بعد إيرادِهِ الوجهين -:

(والقول الأوَّلُ أجودٌ - أي: الإبدال -؛ لما عرَّفْتك، ولأنَّ خطَّ المصاحفِ قد  
اختلف في كتابة هذه الهمزات؛ فلذلك لم يجب الاعتمادُ عليه فيها...) (٣).  
وجوِّده - كذلك - الإمامُ أبو عليِّ البغداديُّ (٤)، والإمامُ الحضرميُّ (٥)، والعلامةُ  
الجعبريُّ (٦)، وغيرهم كثيرٌ.

(١) فتح الوصيد (٢/٣٤٧).

(٢) الإقناع (١/٤١٦-٤١٨).

(٣) التذكرة (١/١٦٤).

(٤) انظر: الروضة (١/٢٤٠).

(٥) انظر: المفيد (ص ١٥٧).

(٦) انظر: كنز المعاني (٢/٧١٦).

وَضَمَّنَ الإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ الوَجْهَيْنِ حَرْزُهُ<sup>(١)</sup>، وَصَحَّحَهَا الإِمَامُ ابْنُ الجَزْرِيِّ<sup>(٢)</sup>.  
وَقَدْ جَرَى عَمَلُ أَهْلِ الأَدَاءِ، وَشِيُوخِ الإِقْرَاءِ: بِالأَخْذِ بِالْوَجْهَيْنِ، فَلكُلِّ مِنْهُمَا  
وَجَاهَتُهُ وَقَوَّتُهُ<sup>(٣)</sup>.

٢ - إِبْدَالُ الهمزةِ المتحرِّكةِ المتطرِّفةِ المصوِّرةِ في الرَّسْمِ على حركتها حرفَ مدٍّ من  
جنسِ حركتها.

الأصلُ في رسمِ الهمزةِ أن تكتبَ أوْلا أَلْفًا، وفي غيره على حكمِ تخفيفها؛ فإن كان  
تخفيفها أَلْفًا، أو كالألفِ كتبتُ أَلْفًا، وإن كان ياءً أو كالياءِ كتبتُ ياءً، وإن كان واوًا، أو  
كالواوِ كتبتُ واوًا.

وإن كان تخفيفها بالنقلِ، أو الحذفِ حذفً<sup>(٤)</sup>؛ فهذا هو القياسُ في العربيَّةِ،  
والموافق لخطِّ المصاحفِ العثمانيَّةِ.

وقد جاءت أحرفٌ في خطِّ المصاحفِ خارجةٌ عن القياسِ السَّابِقِ؛ لمعنى مقصودٍ،  
ووجه مستقيمٍ، يعلمه من قدرَ للسَّلفِ الصَّالحِ قدرَهم، وعرف لهم حقهم<sup>(٥)</sup>، وهذه  
الأحرفُ محصاةٌ في كتبِ الرَّسْمِ، والقراءاتِ<sup>(٦)</sup>.

وقد اختلف في الأخذِ بتسهيلِ الهمزِ على الوجهِ الرسميِّ:

(١) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٥٢، ٢٣٦-٢٥٣).

(٢) انظر: النشر (١/٣٥٨-٣٥٩).

(٣) انظر: البدور الزاهرة للنشار (ص ٧٩)، إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام (ص ٢٩) وغيرها.

(٤) انظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار (ص ٤١٩-٤٣٥).

(٥) دليل الحيران شرح مورد الظمان (ص ٢١٠).

(٦) انظر: البديع (ص ٣٧-٤٥)، جميلة أرباب المراصد (ص ٥٩٣-٦١٣)، سمير الطالبين (ص ٥٦-٦٤)،

إتحاف فضلاء البشر (١/٢٣٩-٢٤٠)، إتحاف الأنام (ص ٣١-٣٣)، وغيرها.

فذهب جماعةٌ إلى الأخذ به - مطلقاً -؛ فأبدلوا الهمزة بما صوّرت به، وحذفوها فيما حُذفت فيه، وهذا القولُ بعمومه لا يجوز العملُ به، ولا يُؤخذ به.

وذهب مكِّيُّ، وابن شريح، والدانيُّ، وشيخه أبو الفتح، والشاطبيُّ، ومن تبعهم من المتأخرين إلى الأخذ به؛ لكن بشرط صحّته في العربيّة؛ على أن سائر الأئمّة من العراقيين - قاطبةً - و المشاركة لم يعرّجوا على التّخفيف الرّسميِّ، ولا ذكره، ولا أشاروا إليه؛ لكن لا ينبغي ترك العملُ به بشرطه؛ أتباعاً لخطِّ المصحفِ.

وهذا هو القولُ المختارُ المعمولُ به، ولا تظهرُ فائدةُ التّخفيفِ في هذا النوع؛ إلّا فيما خالفَ منه الرّسم القياسيُّ<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الباب لا يُتبع الرّسم؛ إلّا فيما يتعلّق بالهمزة دون غيرها؛ فلا تحذفُ الألف الذي بعد شين (مَاشَتُوا) [هود: ٨٧]، ولا يلفظ بالألف الذي بعدها<sup>(٢)</sup>.  
قال الإمام أبو شامة:

(وقد تأتي مواضعٌ يتعدّر فيها أتباع الرّسم؛ فيرجعُ فيها إلى الأصول المتقدّمة، وما رُوِيَ عن حمزة - رحمه الله تعالى -؛ يحمل على ما يسوغُ فيه ذلك)<sup>(٣)</sup>.

وقد أوضح الإمام الدانيُّ حكمَ تخفيفِ هذا النوع من الهمز، واختياره فيه، فقال في الجامع:

(وقد اختلفَ علماؤنا في كيفية تسهيلِ ما جاء من الهمز المتطرّفِ مرسوماً في المصحفِ على نحو حرّكتِه، كقوله:

(١) انظر: النشر (١/٣٤٥).

(٢) كنز المعاني (٢/٧٠٠).

(٣) إبراز المعاني (ص ١٧٣).

( s r q p ) [المؤمنون: ٢٤] - وهو الحرفُ الأوَّل من سُورة المؤمنين -،  
وكذلك الثلاثة الأَحرف الذين في النَّمل - لا غير -، وكذلك: ( تَفْتُوْأُ ) [يوسف: ٨٥]،  
و ( ل ) [النحل: ٤٨]، و ( " ) [النمل: ٦٤]، و ( وَيَدْرُوْأُ ) [النور: ٨]، و ( ٩ )  
[الفرقان: ٧٧]، و ( √ ) [الزُّخْرُف: ١٨]، و ( يُنْبُوْأُ ) [القيامة: ١٣]، وما أشبهه مما صوِّرت  
الهمزة فيه واوًا على حركتها، أو على مراد الوصل، وكذلك: ( مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِيْنَ )  
[الأنعام: ٣٤] وشبهه مما رُسمت فيه ياء على ذلك - أيضًا -.

فقال بعضهم: تسهيلُ الهمزة في جميع ذلك على حركة ما قبلها؛ فتبدلُ ألفا ساكنةً  
حملاً على سائر نظائره، وإن اختلفت صورتها فيه؛ إذ ذلك هو القياس، وهذا كان  
مذهبُ شيخنا أبي الحسن.

وقال آخرون: تسهيلُ الهمزة في ذلك بأن تبدلَ بالحرفِ الذي منه حركتها؛ موافقةً  
لرسمها، تبدلُ واوًا ساكنةً في قوله: ( q ) [المؤمنون: ٢٤] وبابه، وتبدلُ ياءً ساكنةً في  
قوله: ( مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِيْنَ ) ونحوه، وهذا كان مذهبُ شيخنا أبي الفتح، وهو  
اختياري - أنا -، وإن كان المذهبُ الأوَّل هو القياسُ<sup>(١)</sup>.

ونصَّ على هذا الاختيار - كذلك - في التَّهذِيبِ<sup>(٢)</sup>، ولم يذكر في مفردة حمزة  
سواه<sup>(٣)</sup>.

(١) (٥٧٧-٥٧٦/٢).

(٢) انظره: (ص ١٤٣-١٤٤).

(٣) انظره: (ص ٦١).

ومستند الداني في اختياره:

اتباع النص، وموافقة المرسوم، وبه صرح في الجامع بقوله:  
(وإن كان المذهب الأول هو القياس؛ فإن هذا أولى من جهتين:  
إحدهما: أن أبا هشام وخلفا رويًا عن حمزة نصًا أنه كان يتبع في الوقف على الهمزة  
خط المصحف؛ فدل على أن وقفه على ذلك كان بالواو، وبالياء على حال رسمه دون  
الألف؛ لمخالفتها إياه.

والجهة الثانية: أن خلفًا قد حكى ذلك عن حمزة منصوًّا<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الإمام ابن الباذش إلى اختيار الداني، فقال:  
(وذهب الأكثر من القراء إلى إبدال الهمزة واوًا في ذلك؛ اتباعًا لخط المصحف،  
وذكر الأهوازي أنه به قرأ على شيوخه، حاشا الطبري.

وذكر أبو عمرو أنه اختار شيخه أبي الفتح، قال: وهو اختياري؛ لأن ابن الجهم  
رواه عن خلف كذلك، وأيضا فإن أبا هشام وخلفا رويًا عن سليم عن حمزة أنه كان  
يتبع في الوقف على الهمز خط المصحف<sup>(٢)</sup>.

وأما مذهب إبدال الهمز في هذا النوع حرف مد من جنس حركة ما قبله:

فقد أوضح الإمام أبو الحسن بن غلبون وجهه بقوله:  
(والعلة في ذلك: أنها لما كانت طرفًا، وقد وقفا عليها، سكنت على الأصل الذي  
يجب كل موقوف عليه، ومذهبها تليينها في الوقف؛ فلذلك أبدلا منها الحرف الذي  
منه حركة ما قبلها؛ لأنها ساكنة فدبرها ما قبلها - كما يدبر سائر الهمزات السواكن -،

(١) (٥٧٧/٢-٥٧٨)، وانظر: التيسير (ص ١٦٣)، ومفردة حمزة (ص ٦١).

(٢) الإقناع (٤٤٩/١).

ثم قال معللاً عدم الأخذ بالوجه الثاني:

(والقول الأول أجود؛ ولأنَّ خط المصاحف قد اختلفت في كتابة هذه الهمزات؛  
فلذلك لم يجب الاعتماد عليه فيها) <sup>(١)</sup>.

والصحيحُ جوازُ الأخذ بالمذهب القياسيِّ، وعلى ذلك جرى عملُ شيوخ الإقراءِ  
قديماً وحديثاً.

قال الإمامُ الفاسيُّ في شرحه:

(واعلم أنَّ التخفيف القياسيَّ إذا وافق الرَّسم كان أحسنَ وأجود، وإذا خالف  
الرَّسم جاز العملُ به، وبالرَّسم؛ ما لم يتعذَّر، أو يؤدَّ إلى إخلالٍ) <sup>(٢)</sup>.

وقد أبان الإمامُ ابن الجزري الضَّابط في ترجيح التَّخفيف الرِّسميِّ، فقال:

(الذين أثبتوا الوقفَ بالتَّخفيف الرِّسمي اختلفوا في كيفيته اختلافًا شديدًا،  
فمنهم: من خصه بما وافق التخفيف القياسيَّ؛ ولو بوجهٍ كما ذهب إليه محمَّد بن  
واصل، وأبو الفتح فارس بن أحمد، وصاحبه أبو عمرو الداني، وابن شريح، ومكي،  
والشاطبي، وغيرهم؛ فعلى قول هؤلاء إذا كان في التَّخفيف القياسيِّ وجهٌ راجحٌ، وهو  
مخالفٌ ظاهرُ الرَّسم، وكان الوجهُ الموافق ظاهره مرجوحًا؛ كان هذا الموافق الرَّسم هو  
المختار، وإن كان مرجوحًا باعتبار التَّخفيف القياسيِّ... وهذا هو الرَّسم القويُّ، وقد  
يقال له: الصَّحيح، وقد يقال: المختار) <sup>(٣)</sup>.

(١) التذكرة (١/١٦٣-١٦٤).

(٢) اللآلئ الفريدة (١/٣٣٠)،

(٣) النشر (١/٣٥٥-٣٥٦).

### ومفادُ قولِ الإمامِ ابنِ الجزريِّ:

أنَّ الرسمَ تارةً يوافق القياسيَّ ولو بوجهٍ، فيتحدُّ المذهبانِ، وتارةً يختلفانِ، ويتعذرُ اتِّباعَ الرَّسْمِ، فلا تجوزُ القراءةُ به؛ لمخالفته اللُّغَةَ، وعدم صحَّته في الرواية، فإن كان في التَّخفيفِ القياسيِّ وجهٌ راجحٌ، وهو مخالف ظاهر الرَّسْمِ، وكان الوجهُ الموافق ظاهره مرجوحاً قياساً؛ كان هذا الوجهُ المرجوحُ هو المختارُ عندهم؛ لاعتضاده بموافقة الرسم<sup>(١)</sup>.

### ٣- نقلُ حركةِ الهمزةِ إلى الواوِ أو الياءِ السَّاكنينِ الأصليين قبلها.

ينقسمُ الواوُ والياءُ السَّاكنانِ الواقعانِ قبل الهمزةِ المتحرِّكة المتوسِّطة، والمتطرِّفة إلى: أصليِّ، وزائدٍ.

فالأصليُّ: ما كان عيناً من الكلمة، والزائد: ما زادَ على الفاءِ، والعينِ، و اللّامِ.

وحكمُ الأصليِّ: نقلُ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكنِ قبلها، سواءً كان حرفَ لينٍ، نحو:

(سَوَّاةٌ) [المائدة: ٣١]، وَ (أ) [البقرة: ٢٠]، أو حرفَ مدٍّ ولينٍ، نحو:

(Z) [الروم: ١٠]، وَ (\$) [المُلْك: ٢٧]، وحكمُ الزَّائدِ: إبدالُ الهمزةِ حرفاً

مثله، ثمَّ إدغامه فيه، نحو: (L) [البقرة: ٢٢٨]، وَ (بَرِيكًا) [النساء: ١١٢].

ويجوزُ في الأصليِّ الإبدالُ والإدغامُ، من بابِ إجراءِ الأصليِّ مجرى الزَّائدِ<sup>(٢)</sup>.

وقد أوضحَ الإمامُ الدانيُّ هذا الحكمَ بقوله في الجامع:

(وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْهَمْزَةِ سَاكِنًا؛ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ قَسْمَيْنِ: أَصْلِيًّا، وَزَائِدًا، فَأَمَّا

(١) انظر: الجواهر الغوالي العظام في وقف حمزة وهشام (لوحه ٧/أ)، إرشاد المريد (ص ٧١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ١٧٩-١٨٠)، النجوم الزاهرة (١/٣٣٢)، القواعد المقررة (ص ٣١٤)، وغيرها.

الأصليُّ: فإنَّهما ينقلانِ إليه حركة الهمزة، ويحرِّكانه بها فتسقطُ من اللَّفظِ؛ لسكونها، وتقديرُ سكونِ الحرفِ المنقولِ إليه حرَّكتُها، وسواءٌ كان حرفَ علةٍ: ياءً، أو واوًا، أو كانَ حرفَ صحَّةٍ من سائرِ الحروفِ.

وقد أجازَ بعضُ علمائنا في الياءِ والواوِ: البدلَ والإدغامَ في الوقفِ؛ حملاً للأصلِ على الزَّائد، وذلك قياسُ ما حكاهُ ابنُ واصل، وأبو أيوبَ الضبيُّ عن أصحابهما عن حمزة: من الوقفِ على قوله: (شَيْئًا) [البقرة: ٤٨]، وَ ( T ) [آل عمران: ٤٩] ، بالتَّشديد؛ على أنَّ الضبيَّ قد روى عن أصحابه: الوقفِ على (لَنُؤْمِرُ) [القصص: ٧٦] بتشديدِ الواوِ؛ فدلَّ على إجراءِ القياسِ في نظائره، وبذلك أقرَّني أبو الفتحِ عن قراءته، وقد حكى ذلكَ يونسُ، والكسائيُّ - جميعًا - عن العربِ وأجازاهُ، والنَّقلُ أوجهٌ وأقيسُ، وبه قرأتُ على أبي الحسنِ وغيره) (١).

وبوجه الإدغامِ قرأ على شيخه أبي الفتحِ، دلَّ عليه قوله في موضع آخر منه: (وقد كان بعضُ أهلِ الأداءِ يأخذُ في هذا الضَّربِ بإبدالِ الهمزة بياءٍ مع الياءِ، وواوٍ مع الواوِ وإدغامها فيهما، وبذلك قرأتُ على أبي الفتحِ شيخنا، والقياسُ - في ذلك كله - النَّقلُ كما قدَّمناه) (٢).

كما صرَّح باختيارِ وجه (النَّقل) في مفردة ابنِ عامرٍ، وذلك عندَ قوله: (وقد يجوزُ في: (أَلْمُسِيءُ) [غافر: ٥٨]، وَ (يُضِيءُ) [النور: ٣٥]، وشبههما - مما فيه الياءُ والواوُ - البدلُ والإدغامُ، والنَّقلُ أقيسُ) (٣).

(١) ١(٢/٥٧٩-٥٨٠) بتصرف يسير.

(٢) (٢/٥٨٨)

(٣) (ص ١٢٣)

### ومعتمدُ الدانيِّ في اختياره:

قياسُ المعتلِّ على الساكنِ الصَّحيحِ في جوازِ النَّقلِ فيه، ويفسَّرُ قولَ الدانيِّ:

(والنَّقلُ أقيس). ما جاء في شرح الإمامِ الفاسيِّ، حيث قال:

(وإذا اعتُبرَ ما يصحُّ نقلَ الحركةِ إليه من السَّواكنِ؛ وُجد على ثلاثة أقسام:

صحيحٌ، وحرفٌ لين - ويُعنى به الواو والياء المفتوح ما قبلها، وحرفٌ مدٌّ ولين -

ويُعنى به الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها الأصليتين -، وكلا النوعين

يجري مجرى الصَّحيحِ في صحَّةِ نقلِ الحركةِ إليه) (١).

وأما قوله: (أوجه): فلأنَّ علَّةَ إلقاءِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلها؛ إذا كان

صحيحًا، أو ياء، أو واو أصليتين (التَّخفيف)، وهو الأكثرُ في كلامِ العربِ إذا سكنَ

ما قبلها؛ لأنَّهم كَرَهُوا أن يجعلوها بينَ بينَ؛ فتقرب من الساكنِ، وقبلها ساكن قبلها؛

فيصيرُ كالجمعِ بين الساكنينِ، فألقوا حركتها على الساكنِ قبلها وحذفوها، وبقيت

حركتها تدلُّ عليها (٢).

ولم يذكر في التيسير (٣)، والتَّهذيب (٤)، ومفردة حمزةٍ سِوَاهُ (٥).

وضمَّن الإمامُ الشاطبيُّ حرزهُ الوجهيْنِ (٦)، وعليه فوجهُ الإبدالِ والإدغامِ من

زوائدِ الحرزِ على التيسيرِ.

(١) اللآلئ الفريدة (١/٢٩٩)، وانظر: سراج القارئ (ص ٥١).

(٢) انظر: شرح الهداية (١/٦٢).

(٣) انظره: (ص ١٦١).

(٤) انظره: (ص ١٤١).

(٥) انظره: (ص ٥٦).

(٦) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٣٧، ٢٥١).

ووجه النَّقْلِ في هذا النَّوعِ:

هو الأشهرُ نقلًا، والأكثرُ أخذًا، فقد قال عنه الإمامُ أبو الحسنِ بنِ غلبون:

(وهو الأجوذُ والأقيسُ)<sup>(١)</sup>، وقال الإمامُ مكيُّ:

(فحملهما على حكم سائر الحروفِ في إلقاء الحركةِ عليها؛ أحسنُ وأقوى من

الإبدالِ والإدغامِ)<sup>(٢)</sup>، وقال عنه الإمامُ أبو العلاءِ الهمدانيُّ:

(وهو الاختيارُ)<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمامُ ابنُ الجزريِّ:

(والصَّحيحُ الثَّابتُ روايةٌ - في هذا النَّوعِ - هو النَّقْلُ ليس إلا، وهو الذي لم أقرأ

بغيره على أحدٍ من شيوخِي، ولا آخذُ بسواه)<sup>(٤)</sup>.

وجرى العملُ على الأخذِ بالوجهين؛ مع تقديم وجه النَّقْلِ في الأداء<sup>(٥)</sup>.

٤ - الإشمامُ والرَّومُ فيما لم تبدل فيه الهمزة المتطرِّفة حرفَ مدٍّ.

تقرَّر - في هذا البابِ - أنَّ الرَّومَ، والإشمامَ جائزان فيما لم تبدل الهمزة المتطرِّفة فيه

حرفَ مدٍّ، وصورُ جوازهما أربعةٌ:

أولاهما: ما ألقى فيه حركةُ الهمزة على الساكن قبله، نحو: (دِفءٌ) [النحل: ٥]،

وَ ( h ) [النبا: ٤٠].

(١) التذكرة (١/١٥١).

(٢) الكشف (ص ١٠٩).

(٣) غاية الاختصار (١/٢٥١).

(٤) النشر (١/٣٣٧).

(٥) انظر: منظومة القراء السبعة (ص ١٤)، عمدة الخلان (ص ٢٤).

والثانية: ما أُبدل فيه الهمزُ حرفاً، وأدغم فيه ما قبله، نحو: ( M ) [البقرة: ٢٢٨]،

وَ ( I ) [الأنعام: ١٩] عند من روى فيه الإدغامَ في ذلك.

والثالثة: ما أُبدلت فيه الهمزةُ المتحرّكة واوًا، أو ياءً بحركةٍ نفسها على المذهبِ

الرسميِّ، نحو: ( Q ) [المؤمنون: ٢٤].

والرابعة: ما أُبدلت فيه الهمزةُ المكسورةُ بعد الضّمِّ واوًا، والمضمومةُ بعد الكسرِ

ياءً، وذلك على مذهبِ الأَخفشِ النَّحويِّ، نحو: ( > ? ) [الواقعة: ٢٣]، وَ

( G ) [العنكبوت: ١٩].

وهذه الصُّور الأربعةُ تستنبط من قولِ الإمامِ الدانيِّ:

(والرَّومُ، والإشمامُ جائزانِ في الحرفِ المتحرِّكِ بحركةِ الهمزة، وفي المبدلِ منها غيرِ

الألفِ؛ إن انضَمَّا، والرَّومِ إن انكسرا، والإسكانِ إن انفتحا، كالمهمزةِ سواءً) <sup>(١)</sup>.

ولا رومَ، ولا إشمامَ فيما أُبدلت الهمزةُ فيه حرفَ مدٍّ، ويأتي ذلك على نوعين:

أحدهما: ما تقعُ الهمزةُ فيه ساكنةً بعد متحرِّكٍ، سواء كان سكوئها لازماً، نحو:

( K ) [العلق: ١]، أو عارضاً، نحو: ( ) ( ) [النساء: ١٧٦].

الثاني: أن تقعَ ساكنةً بعد ألفٍ، نحو: ( = < ) [البقرة: ١٩]؛ لأنَّ هذه

الحروفَ حينئذٍ سواكنٌ لا أصلَ لها في الحركةِ، فهنَّ مثلهنَّ، نحو: ( يدْعُوا ) [الحج: ١٢]،

وَ ( يَخْشَى ) [فاطر: ٢٨] <sup>(٢)</sup>.

(١) التيسير (ص ١٦١).

(٢) انظر: كنز المعاني (٧١٣/٢)، النشر (٣٥٨/١)، إتخاف الأنام (ص ٢٩-٣٠).

واختار الداني وجه الروم والإشمام في الصّور الأربعة؛ دلّ عليه قوله في الجامع:  
(والقياسُ الإشارةُ) (١).

ومقصوده:

أنَّ الحركة ثابتةٌ في الحرفِ المتحرِّك بحركة الهمزة، وفي المبدلِ منها كثبوتها في الهمزة،  
فلا فرقَ حينئذٍ في جريان أحكام الوقفِ على أواخر الكلمِ عليها، ومذهبُ الدانيِّ  
الوقفُ على أواخر الكلمِ بالإشارة، وسيأتي مفصّلاً في بابهِ بيانُ اختيارِ الدانيِّ، ومستندهُ  
فيه، وآراءُ أئمّةِ الفنِّ في المسألة (٢).

٥ - الإبدالُ مع الإشباعِ في الهمز المتطرّفِ المبدلِ بعدَ الألفِ.

الهمزُ المتطرّفُ المتحرِّك بعد الألفِ يبدلُهُ حمزةٌ وهشامٌ عند الوقفِ ألفاً من جنسِ  
ما قبله، وحينئذٍ يجتمع ألفان.

واختلفَ أهلُ الأداءِ في مقدار مدّه، وقد أشارَ الإمامُ الدانيُّ إلى هذا الخلافِ

بقوله في الجامع:

(وإذا كان السّاكن ألفاً - سواءً كانت مبدلةً من ياءٍ، أو واوٍ، أو كانت زائدةً -؛

فإنَّها يبدلانِ من الهمزة التي تقع بعدها ألفاً بأيِّ حركةٍ تحرّكت في الوصلِ من فتحٍ، أو

كسرٍ، أو ضمٍّ؛ لأنَّها تسكن في الوقفِ، فتدبّرُها حركةُ الحرفِ الذي قبلها؛ لأنَّ تلك

الألفَ الفاصلةَ بينهما ليست بحاجزٍ حصينٍ، وذلك نحو قوله: (جَاءَ) [النساء: ٤٣] ،

وَ (مِنَ الْمَاءِ) [الأعراف: ٥٠]، وَ (Y X) [آل عمران: ٤٠].

(١) (٥٨٠/٢).

(٢) انظر: البحث (ص ٧١٥).

واختلف أصحابنا في تمكين مدِّ الألف: فكان بعضهم يمكِّنها زيادةً؛ ليفصلَ بذلك بينهما، وبين المبدلة من الهمزة وليدلَّ به عليها، وذلك قياسٌ ما أجازهُ يونسٌ في: اضربان زيدياً، واضربنان زيدياً على لغةٍ من خفف النون؛ لأنَّها تبدلُ في الوقف ألفاً، فيجتمع ألفان فيزداد في المدِّ لذلك.

وكان آخرون لا يمكِّنونها؛ لأنَّها لما التقت مع المبدلة من الهمزة حذفت للسَّاكنين، فبطل التَّمكين الزائد لذلك، والتَّمكين أقيسُ؛ لانعقاد الإجماع على جواز الجمع بين السَّاكنين في الوقف، ولأنَّ خلفاً قد جاء به منصوصاً عن سُليم عن حمزة، فقال: يقفُ بالمدِّ من غير همزٍ، وجائزٌ أن تحذف المبدلة من الهمزة، وتبقى هي؛ فعلى هذا يزداد في تمكينها - أيضاً -؛ ليدلَّ بذلك على الهمزة بعدها<sup>(١)</sup>.

فأتضح من قول الداني:

أنَّ لحمزة وهشام في حالة الوقفِ على الهمزِ المتطرِّفِ المتحرِّكِ بعد الألفِ مذهبين:

الأوَّل: القصرُ، ووجهه حذفُ إحدى الألفين؛ لالتقاء السَّاكنين، فوجبُ القصرُ لذلك، وهذا على تقديرِ أنَّ المحذوفَ هي الألفُ الأولى؛ لأنَّ الألفَ حينئذٍ تكونُ مبدلةً من همزةٍ، فلا يجوز فيها إلاَّ القصر، مثل: (بدأ، وأنشأ) عند الوقفِ لهما.

الثاني: المدُّ، ووجهه قياسه على المدِّين اللّازم، والعارضِ في جواز الجمعِ بين السَّاكنين.

ويمكنُ تخريجُ وجهِ المدِّ - كذلك - على تقديرِ أنَّ المحذوفَ هي الألفُ الثانية؛

(١) (٢/٥٨٠-٥٨١) بتصرف يسير.

فيجوزُ المد والقصر؛ لأنَّه حرف مد وقع قبل همزٍ مغيرٍ بالبدل، فيتأتَّى المدُّ على عدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللَّفْظُ، واستصحابُ حاله فيما كان أوَّلاً، وتنزيلُ السَّببِ المغيرِ كالثَّابتِ، والمعدومِ كالمفوضِ، ويتأتَّى القصرُ اعتداداً بما عرض له من التَّغْيِيرِ، والاعتبار بما صار إليه اللفظ (١).

- وتقدَّم في باب المدِّ والقصر أنَّ مذهب الدانيَّ الإشباعُ في حرفِ المدِّ الواقع قبل الهمزِ المغيرِ - (٢).

كما اتَّضح من قوله اختياره وجه (الإشباع) - في هذا النَّوع -، وهو ما أشار إليه - أيضاً - في التيسير، حيثُ قال:

(وإن كان الساكنُ ألفاً - سواءً كانت مبدلةً من حرف أصليٍّ، أو كانت زائدةً - أبدلت الهمزة بعدها ألفاً بأيِّ حركة تحرَّكت، ثمَّ حذفت إحدى الألفين للساكنين، وإن شئت زدت في المدِّ والتَّمكين؛ لتفصلَ بذلك بينهما، ولم تحذف، وذلك الأوجهُ، وبه ورد النَّصُّ عن حمزة من طريق خلفٍ، وغيره) (٣).

وجليُّ استنادِ الدانيِّ في اختياره على: الأثرِ، والنَّظْرِ.

فأمَّا الأثرُ: فتمثَّل في روايةٍ خلفٍ ذلك منصوصاً عن سُليم عن حمزة.

وأمَّا النَّظْرُ: فتمثَّل في قياسه على المدَّين اللَّازِمِ، والعارضِ في جَوازِ الجمعِ بين الساكنين (٤).

(١) انظر: كنز المعاني (٢/٦٢٠)، الكنز لابن الوجيه (ص ١٠١).

(٢) انظر: البحث (ص ٣٨٤).

(٣) (ص ١٦١).

(٤) انظر: شرح الخاقانية (٢/٣٠٦-٣١٢).

وقد صرح باختيار وجه المدّ - في هذا النوع - جمع من كبار أئمة الفنّ، كقول الإمام ابن الباذش:

(فإن كانت الهمزة طرفاً نحو: ( = ) [البقرة: ١٩]، و ( أَلْمَاءُ ) [البقرة: ٧٤]، و ( الضَّرَاءُ )، و ( وَالسَّرَاءُ ) [الأعراف: ٩٥]، ونحوه، ووقفت عليها فعندي: أنه يكون المدُّ أطول؛ لأنّه قد اجتمع فيه ما افرق في: ( جَاءَ ) [النساء: ٤٣]، و ( C ) [الفاتحة: ٧]. فإن خففت هذه الهمزة على مذهب حمزة وهشام؛ احتُمل المدُّ وتركه، وما مُدَّ لساكين بعده أحقُّ وأولى بتمكين المدِّ مما مُدَّ لهمزة بعده؛ لأنَّ المدَّ للهمزة إنّما هو على التشبيه بما مُدَّ للساكين، والمدُّ لالتقاء الساكنين لا بدّ منه<sup>(١)</sup>.

وقول الإمام أبي شامة:

(والمدُّ هو الأوجه، وبه ورد النصُّ عن حمزة من طريق خلفٍ وغيره، وهذا مبنيٌّ على الوقفِ بالسُّكون)<sup>(٢)</sup>. وهو مذهبُ الأئمة:

ابن غلبون<sup>(٣)</sup>، ومكي<sup>(٤)</sup>، وابن الفحّام<sup>(٥)</sup>، وأبي عليّ المالكي<sup>(٦)</sup>، وابن بليمة<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

(١) الإقناع (١/٤٦٢-٤٦٣).

(٢) إبراز المعاني (ص ١٦٩).

(٣) انظر: التذكرة (ص ١/١٦٠).

(٤) انظر: التبصرة (ص ٩٧-٩٨).

(٥) انظر: التجريد (ص ٨١).

(٦) انظر: الروضة (١/٢٥٠).

(٧) انظر: تلخيص العبارات (ص ٣٥).

واختار الإمام أبو سفيان القيرواني (ت ٤١٥ هـ) وجه القصر، فقال:  
 (فالمختار فيه: حذف الهمزة، والوقف على الألف) <sup>(١)</sup>، وكذلك الإمام أبو العلاء  
 الهمداني، حيث قال:

(فإنها إذا كانت - كذلك - حذفت رأساً، فتذهب المدّة بنهاجها) <sup>(٢)</sup>، وغيرهما.  
 وأجاز الإمام المهدي جريان التوسط فيه؛ قياساً على أوجه المدّ العارض  
 للسكون، فقال:

(وقد يجوز ألا يُحذف واحدةٌ منهما، ويُجمع بينهما في الوقف، فتمدُّ قدر ألفين؛ إذ  
 الجمع بين الساكنين في الوقف جائز) <sup>(٣)</sup>.

وأشار إلى هذا المذهب الإمام أبو شامة في شرحه، حيث قال:

(ويجوز أن يكون متوسّطاً؛ لقوله في باب المدّ والقصر:

"وعند سكون الوقف وجهان أصلاً"، وهذا من ذلك) <sup>(٤)</sup>.

وصحّح الإمام ابن الجزري الأوجه الثلاثة - في هذا النوع - <sup>(٥)</sup>.

وعلى ذلك جرى العمل والأخذ، ووجه الإبدال مع القصر:

هو المقدم في الأداء؛ لأن الأصل في التقاء الساكنين أن يحذف الأول، أو يحركه؛ إلا  
 أن تمنع منه علة <sup>(٦)</sup>.

(١) الهادي (ص ١٤٣).

(٢) غاية الاختصار (١/٢٥٤).

(٣) شرح الهداية (١/٦٤).

(٤) إبراز المعاني (ص ١٦٩).

(٥) انظر: النشر (١/٣٦٠-٣٦١).

(٦) انظر: التبصرة (ص ٩٧).

قال صاحب عمدة الخلان عنه:  
(والمختارُ عند الأداء المدققين) (١).

٦ - الإبدال والإدغام في مواضع:

(وَرِيًّا) [مريم: ٧٤]، وَ ( & ) [الأحزاب: ٥١]، وَ ( O 1 ) [المعارج: ١٣].

قال الإمام الداني في الجامع:

(وقد اختلف أهل الأداء في إدغام الحرفِ المبدلِ من الهمزة، وفي إظهاره في قوله:

( & ) [الأحزاب: ٥١]، وَ ( O 1 ) [المعارج: ١٣]، وفي قوله: (وَرِيًّا) [مريم: ٧٤] ،

فمنهم: من رأى إدغامه موافقةً للخطِّ، ومنهم: من رأى إظهاره؛ لكونِ البديل عارضاً،

فالهمزة في التقدير والنية وإدغامها ممتنعٌ، والمذهبان في ذلك صحيحان، والإدغام أولى؛

لأنه قد جاء منصوباً عن حمزة في قوله: (وَرِيًّا) [مريم: ٧٤] ؛ لموافقة رسم المصحفِ

الذي جاء عنه؛ أتباعاً عند الوقفِ على الهمزة) (٢).

فاتضح من قوله:

تصحيحه كلا الوجهين - الإظهار والإدغام - في هذه الأحرف، واختياره لوجه

الإدغام فيهنَّ، واستنادهُ في ذلك على مرجحين:

الأول: أتباع الأثر؛ لأنه - فيما ذكر - قد جاء نصاً عن حمزة في: (وَرِيًّا) .

الثاني: موافقة المرسوم، وقد رسمت (وَرِيًّا) [مريم: ٧٤] بياءٍ واحدةٍ، فحذفوا

صورة الهمزة كراهة اجتماع المثليين؛ لأنَّها لو صوّرت لكانت ياء، وكتبوها بواوٍ واحدةٍ

(١) عمدة الخلان (ص ٣٩).

(٢) الجامع (٢/٥٨٥-٥٨٦).

في: ( & ' ) [الأحزاب: ٥١]، وَ ( 1 O ) [المعارج: ١٣]؛ خوف اجتماع المثلين كما فعلوه في نحو: ( V )<sup>(١)</sup>.

وتأتي موافقة الرسم في: ( وَرِيًّا ) [مريم: ٧٤] على وجه الإدغام؛ لأنه كتب فيه بياء، وذلك أنه أبدل من الهمزة ياء ساكنة؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم أدغمها في الياء التي بعدها؛ للمماثلة.

وأما موافقة الرسم في: ( & ) [الأحزاب: ٥١]، وَ ( 1 ) [المعارج: ١٣] على وجه الإدغام؛ لأنها كتبا في المصحف بواو واحدة، وذلك أنه قلب من الهمزة واو ساكنة؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم أدغمها في الواو التي بعدها للمماثلة<sup>(٢)</sup>.

ووجه الإدغام فيهنَّ على مراعاة اللَّفْظ دون المعنى؛ لأنَّ من شرط المثلين إذا التقيا، والأوَّل منهما ساكنٌ، والثاني متحرِّكٌ؛ أن يُدغم السَّاكن في المتحرِّك<sup>(٣)</sup>.

وقد اكتفى الداني في التيسير<sup>(٤)</sup>، والتّهذيب<sup>(٥)</sup>، ومفردة حمزة<sup>(٦)</sup> بتصحيح الوجهين وإجازتهما من غير ترجيح، وتابعه على ذلك الإمام الشاطبي في الحرز، حيث قال:  
وَرِيًّا عَلَى إِظْهَارِهِ وَإِدْغَامِهِ .....<sup>(٧)</sup>

قال الإمام السخاوي في شرحه:

(١) انظر: المقنع (ص ٣٧٩)، المحكم (ص ١٦٨-١٧٠)، النشر (٣٤٥/١-٣٤٦)، الإتحاف (٢٣٦/١).

(٢) انظر: الكتاب الأوسط (ص ١٥١).

(٣) انظر: شرح الهداية (٦٩/١)، الدر المصون (٤٠١٥/١).

(٤) انظره: (ص ١٦٣).

(٥) انظره: (ص ١٤٠).

(٦) انظره: (ص ٥٥).

(٧) (بيت رقم: ٢٤٣).

(أَيُّ: وإذا وقفت له على: (وَرِيًّا) [مريم: ٧٤] أبدلت، ولك بعد ذلك وجهان:  
 الإظهار؛ نظراً إلى الأصل؛ لأنَّ الياء المبدلة من الهمزة عارضةٌ.  
 والإدغام؛ لوجودِ مثلين في اللَّفْظِ، ولموافقة خطِّ المصحف، وكذلك: ( & )  
 [الأحزاب: ٥١]، وَ ( ٦ ) [المعارج: ١٣] (١).  
 ولم يذكر الشاطبيُّ في البيتِ الموضعينِ الأخيرينِ - كما هو في الأصلِ -، وكأنَّه  
 استغنى بذكرِ (وَرِيًّا) [مريم: ٧٤] عنها؛ لأنَّ المأخذَ واحداً، أَيُّ: وما كانَ في معناه (٢).  
 واختارَ من الأئمَّةِ وجهَ الإبدالِ معَ الإدغامِ في هذهِ الكلمِ:  
 أبو الحسنِ بنِ غلبونَ (٣)، وأبو طاهر الأنصاريُّ (٤)، والعمَّانيُّ (٥)، وغيرهم.  
 ووجهُ الإبدالِ معَ الإظهارِ فيهنَّ:  
 هو الأكثرُ ذكراً في كتبِ القراءاتِ (٦).  
 جاء في الإقناعِ قولُ الإمامِ ابنِ الباذشِ:  
 (واختارَ أبو محمَّد - أي: مكِّي - الإظهارَ، وهو الذي عليه أكثرُ النَّاسِ؛ لأنَّ البدلَ  
 عارضٌ، وهو اختيارُ أبي t، واختيارُ شيخنا أبي الحسنِ بنِ شريحٍ) (٧).  
 وصحَّحَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ كلا الوجهينِ دونَ غيرهما، وردَّ ما سِوَاهُما، فقال:

(١) فتح الوصيد (٢/٣٥٧).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ١٧١)، شرح باب وقف حمزة وهشام للمراذي (لوحة ١٧/ب).

(٣) انظر: التذكرة (١/١٤٨-١٤٩).

(٤) انظر: العنوان (ص ٩٦).

(٥) انظر: الكتاب الأوسط (ص ١٥١).

(٦) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٣٩٤).

(٧) (١/٤٢٦)، وانظر: التبصرة (ص ٩٤)، والكافي (١/٢٣٥)، المفتاح (١/٣٢١).

وزاد في التذكرة في: (وَرِيًّا) [مریم: ٧٤] وجهاً ثالثاً، وهو التَّحْقِيقُ؛ مِنْ أَجْلِ  
تغيير المعنى، ولا يؤخذُ به؛ لمخالفته النَّصَّ والأداء، وحكى الفارسيُّ وجهاً رابعاً، وهو  
الحذف، أي: حذفُ الهمزة، فيوقف بياءٍ واحدةٍ مخففةً على اتِّباعِ الرَّسْمِ، ولا يصحُّ؛ بل  
ولا يحلُّ<sup>(١)</sup>.

### ووجهُ الإبدالِ مع الإظهارِ:

هُوَ المَقْدَمُ فِي الأَدَاءِ، والمَصْدَرُ فِي الإِقْرَاءِ.

قال الشيخ محمد الدميّطي - الشهير بأبي السُّعود بن أبي النُّور - (ت ١١١٧ هـ):  
(والمقدّم في الأداء الأوّل؛ لكونه إظهاراً، وهو الأصل)<sup>(٢)</sup>.

وجاءَ في منظومة العلامة ابن المنجزة قوله:

رئياً لحمزةٌ بدا في الوقفِ      تأخراً الإدغام نقلاً يشف<sup>(٣)</sup>.

ويجري الحكم السابق على كلمة: ( C )؛ لأنّه بعد البدلِ يجتمع واوٌ، وياءٌ  
ساكنٌ أوّلهما، فيجوز فيها الوجهان<sup>(٤)</sup>.

ولم يذكر الإمام الدانيُّ في كلمة: ( C ) [الإسراء: ٦٠، الصفات: ١٠٥، الفتح: ٢٧]،

وَ ( % ) [يوسف: ٥]، وَ (لِلرُّيِّا) [يوسف: ٤٣]، وَ ( f ) [يوسف: ١٠٠]؛ سِوَى وَجْهِ  
الإبدالِ، دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي مَفْرَدَةِ حَمْزَةٍ:

(اعلم: أنّ الهمزَ ينقسم قسمين: يكون ساكناً، ويكون متحرّكاً؛ فأما السّاكنُ إذا

(١) النشر (٣٦٤/١)، وانظر: تحفة الأنام للقببائي (ص ١٦٨-١٦٩، ١٩٠-١٩١)، القواعد المقررة (ص ٣١٧).

(٢) رسالة وقف حمزة وهشام (لوحه ٢/أ).

(٣) انظر: كنز المعاني (٢/٦٩٨)، غيث النفع (ص ١٤٦)، إرشاد المريد (ص ٧٠-٧١).

(٤) (ص ٢٧).

خُفِّفَ؛ فإنه يبدلُ حرفاً خالصاً من جنس حركة ما قبله، فإن كان قبل الهمزة الساكنة ضمّة سواء توسّطت، أو تطرّفت أبدلها واواً، نحو قوله **U**: ( n ) [البقرة: ٢٨٥]، وَ ( وَالْمُؤْتُونَ ) [النساء: ١٦٢]، وَ ( ○ ) [النجم: ٥٣]، وَ ( سُؤْلَكَ ) [طه: ٣٦]، وَ ( تَسْوُهُمْ ) [آل عمران: ١٢٠]، وَ ( © ) [المائدة: ١٠١]، وَ ( C ) [الإسراء: ٦٠]، وَ ( % ) [يوسف: ٥]، وَ وما كان مثله... (١).

وعليه:

فيكونُ مذهب الدانيّ في هذا الحرفِ الإبدالَ والإظهارَ - لا غيرَ -، وهو ما أشار إليه ما الإمامُ الحسن بن قاسم المراديّ (ت ٧٤٩) بقوله:

(ولم يذكرهما الناظم، ولا صاحبُ التيسير، فمذهبُها الإظهارُ) (٢).

وفي الإتحاف للدمياطيّ:

(وهو الذي في الشاطبية كأصلها) (٣).

وهو المفهومُ من تذكرة شيخه ابن غلبون (٤).

وقد نصّ غيرُ واحدٍ من الأئمة الأسلافِ على الوجهين، فمن ذلك قولُ الإمامِ أبي

العلاء:

(وأنت في باب ( C ) مخيّر بين قلبِ همزتها واواً من غيرِ إدغام، وبين قلبِها

(١) (ص ٥٤).

(٢) شرح باب وقف حمزة وهشام (لوحه ١٧/أ).

(٣) (٢٢٨/١).

(٤) انظره: التذكرة (١/١٤٧-١٥٠).

واوًا، وقلب الواو ياءً، وإدغامها في الياء<sup>(١)</sup>، وقول الإمام الحصريّ:  
 (وكذلك في: ( C ) قيل: إنّه يبدل من الهمزة ياءً، وأدغم الياء في الياء، فوقف  
 بياءٍ مفتوحةٍ مشدّدة، وقيل: إنه أبدل من الهمزة ياء ولم يدغم)<sup>(٢)</sup>.

كما أشار إليهما جمعٌ من كبار شرّاح الحرز:  
 كالفاسي<sup>(٣)</sup>، والسّمين<sup>(٤)</sup>، والجعبري<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.  
 وعلى وجه الإظهار أكثر الأئمّة، واختاره الإمام ابن الجزريّ، حيث قال:

(وأما (الرؤيا، ورؤيا) - حيث وقع - فأجمعوا على إبدال الهمزة منه واوا؛  
 لسكونها، وضمّ ما قبلها، فاختلّفوا في جواز قلب هذه الواو ياءً، وإدغامها في الياء  
 بعدها - كقراءة أبي جعفر -، فأجازه أبو القاسم الهذليّ، والحافظ أبو عمرو، وغيرهما،  
 وسوّوا بينه وبين الإظهار، ولم يفرّقوا بينه وبين (تؤوي، ورءيا) وحكاه ابن شريح -  
 أيضًا - وضعّفه، وهو إن كان موافقا للرّسم، فإنّ الإظهار أولى وأقيس، وعليه أكثر  
 أهل الأداء، وحكي فيه وجه ثالث، وهو الحذف على اتّباع الرّسم عند من ذكره،  
 فيوقف بياءٍ خفيفةٍ - كما تقدّم في (رئيا) -، ولا يجوز ذلك)<sup>(٦)</sup>.  
 وأكّد اختياره في الطّيبة بقوله:

(١) غاية الاختصار (٢٥١/١).

(٢) المفيد (ص ١٤٦)، وانظر: الكتاب الأوسط (ص ١٥٤).

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة (٣٢٢/١).

(٤) انظر: العقد النضيد (١٠٥١/٢ - ١٠٥٢).

(٥) انظر: كنز المعاني (٧١٧/٢).

(٦) النشر (٣٦٤/١).

..... وَرِيًّا تُدْغَمُ مَعَ تُؤْوِي وَقِيلَ رُؤْيَا (١).

قال الإمام النُّويري في شرحه:

وإلى تضعيف الإدغام أشار بقوله: (وَقِيلَ رُؤْيَا) أي: وقيل: يدغم (رُؤْيَا) -  
أيضا-) (٢).

وعلى الأخذ بالوجهين جرى العمل؛ مع تقديم وجه الإظهار في الأداء (٣).

٧- ضُمُّ الهَاءِ مِنْ: ( ) [البقرة: ٣٣]، وَ ( وَنَبِّئَهُمْ ) [الحجر: ٥١، القمر: ٢٨] عِنْدَ  
إِبْدَالِ الْيَاءِ.

قال الإمام الداني في بيان هذا الحكم:

(واختلف أهل الأداء - أيضاً - في تغيير حركة الهاء؛ إذا أبدلت الهمزة قبلها ياءً في  
قوله: ( ) في البقرة [آية: ٣١]، وَ ( وَنَبِّئَهُمْ ) في الحجر [آية: ٥١]، وَالْقَمَر [آية: ٢٨]  
فَكَانَ بَعْضُهُمْ: يرى كسرَها؛ لأجل الياء - كما كسرَ لأجلِها في نحو قوله: ( F )  
[البقرة: ١٢٩]، وَ ( m ) [النساء: ١٥٢]، وَ ( يُوقِيهِمْ ) [النور: ٢٥] وشبهه، وهذا مذهب  
أبي بكر بن مُجاهدٍ ومتابعيه، وكان آخرون: يقرُّونها على ضمِّتها؛ لأنَّ الياءَ عارضةٌ؛ إذْ  
لا توجدُ إلَّا في التَّخْفِيفِ، وعند الوقفِ - خاصَّةً -؛ فلم يعتدوا بها لذلك.

وقد جاء بهذا الوجه منصوصاً محمّداً بن يزيد الرِّفاعي - صاحبُ سُليم -، فقال في  
كتابه المفرد بقراءة حمزة في الحجر [آية: ٥١] ( وَنَبِّئَهُمْ ) : مرفوعةُ الهاءِ في الوصلِ

(١) (بيت رقم ٢٥٠).

(٢) شرح الطيبة (٥١٣/١).

(٣) تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام لابن القاصح (٣٣/أ)، غيث النفع (ص ١٤٦)، رسالة وقف  
حمزة وهشام لأبي السعود (لوحه ٢/أ). التحفة الوفية (ص ٦٢)، إرشاد المريد (ص ٧١).

والسُّكوت - يعني مع التَّحقيق، والتَّسهيل - وذلك أقيس<sup>(١)</sup>.

فتلخَّص مما سبق:

أنَّه في حالِ الوقفِ على الكلماتِ الثلاثِ بالإبدالِ، فإنَّه يجوزُ إبقاءَ هاءِ الضَّميرِ مضمومةً، أو كسرُها، ووجهُ ضمِّها؛ أنَّ الياءَ قبلها عارضةٌ في الوقفِ، ووجهُ كسرِها: من أجلِ الياءِ اعتدادِ بعارضِ الإبدالِ.

واختارَ الدانيُّ منها وجهَ الضمِّ، وعلَّل ذلك بأنَّه: (أقيس).

أي: أقيسُ وأشبهُ بمذهبِ حمزةَ في اعتبارِ الأصلِ في نحو: ( / )، والياءُ قبلها مبدلةٌ من ألفٍ، وكذلك مراعاةُ حالِ الوصلِ في الوقفِ آكدُ من مراعاةِ حالِ الظَّاهرِ مع الضَّميرِ، وزاد هذا النَّظر قوَّةً، نصُّ أبو هشامِ الرَّفاعي صاحبِ سليمٍ عليه. وهو الذي عليه الأكثرونَ من الأئمَّة<sup>(٢)</sup>، واختاره الإمامُ ابنُ الجزريِّ<sup>(٣)</sup>. وقد اكتفى الدانيُّ في التيسيرِ<sup>(٤)</sup>، ومفردة حمزة<sup>(٥)</sup>، والتَّهذيبِ<sup>(٦)</sup> بتصحيحِ الوجْهينِ من غيرِ ترجيحٍ.

(١) الجامع (٥٨٦/٢).

(٢) انظر: المفيد (ص ١٤٧)، الهادي (ص ١٤٠)، الإقناع (٤٢٧/١)، الكنز لابن الوجيه (ص ١٠١)، وغيرها.

(٣) النشر (٣٣٤/١).

(٤) انظره: (ص ١٦٣).

(٥) انظره: (٥٥).

(٦) انظره: (ص ١٤٠).

ووجه الكسرِ اختيارُ الإمامِ ابنِ مجاهدٍ<sup>(١)</sup>، والإمامِ أبي الطَّاهرِ بنِ غلبونَ<sup>(٢)</sup>،  
والعلامةِ الجعبريِّ<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

٨- إشباع الألفِ الواقعةِ قبلِ الهمزِ المسهَّلِ المتوسِّطِ بنفسه.

الهمزُ المتوسِّطُ المتحرِّكُ السَّاكنُ ما قبلهُ على قسمين:

متوسِّطُ بنفسه، و متوسِّطُ بغيره.

فأمَّا المتوسِّطُ بنفسه: - وهو المرادُ هنا-؛ فلا يخلو أن يكون ذلك السَّاكنُ قبلهُ إمَّا

ألفًا، أو ياء زائدةً، ولم يقع في القرآن من هذا القسمِ أو زائدةً.

فإن كان السَّاكنُ ألفًا، فالهمزُ يأخذُ الحركاتِ الثلاثِ.

فيكونُ الهمزُ مفتوحًا مثل: ( C D ) [البقرة: ١٧١]، و مكسورًا مثل:

( X W ) [البقرة: ١١٤]، ومضمومًا مثل: ( X W ) [النساء: ٩٠].

وتخفيفه بعد الألفِ بينه وبين حرّكته؛ فالمفتوحُ بين الهمزة والألفِ، والمكسورُ بينه

والياء، والمضمومُ بينه والواو، ويجوزُ في الألفِ حينئذِ المدُّ والقصرُ؛ لأنّها حرفٌ مدٌّ قبل

همزٍ مغيّرٍ<sup>(٤)</sup>.

وقد أوضح الإمامُ الدانيُّ حكمَ هذا النوعِ واختيارهُ فيه بقوله في الجامع:

(وأمّا الهمزةُ المتوسِّطةُ إذا كانت متحرّكةً؛ فإنّها متحرّكةٌ بالفتحِ والكسرِ والضّمِّ،

وماقبلها يكونُ على ضربينِ ساكنًا ومتحرّكًا، فأمّا السَّاكنُ: فيكونُ حرفَ مدٍّ ولينٍ،

(١) انظر: السبعة (ص ١١٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (١٧١-١٧٢).

(٣) انظر: كنز المعاني (٢/٦٩٩).

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٣٠١-٣٠٢)، شرح التيسير (ص ٤١٤-٤١٥)، النشر (١/٣٦٨).

ويكونُ حرفَ سلامةٍ، فإذا كانَ حرفَ مدٍّ ولينٍ، وكانَ ألفاً - وسواءً كانت مبدلةً، أو زائدةً-، فإنَّ حمزةً يجعلُ الهمزةَ التي بعدها في الوقفِ بَيْنَ بَيْنَ - أعني بين الهمزة وبين الحرفِ الذي منه حركتها؛ فإن كانت مفتوحةً جعلها بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورةً جعلها بين الهمزة والياء الساكنة، وإن كانت مضمومةً جعلها بين الهمزة والواو الساكنة -، وإن كان بعد المكسورة ياء، وبعد المضمومة واو؛ أتى بالواو والياء متمكّنين بعد تسهيلها.

وفي الألفِ قبلها في جميع ما تقدّم وجهان: المدُّ الممكنُ اعتداداً بالهمز، وإن لم تظهر محققة في اللفظ، والقصرُ لعدمها، والأوّل أوجهٌ<sup>(١)</sup>.

وأبان في التيسير علة اختياره وجه الإشباع، فقال:

(فإن كان الساكن ألفاً - سواءً كانت مبدلةً، أو زائدةً-؛ جعلت الهمزة بعدها بين

بين، وإن شئت مكّنت الألف قبلها، وإن شئت قصرتها، والتّمكينُ أقيسُ)<sup>(٢)</sup>.

أي: أن حجته في اختياره وجه الإشباع، هي استصحابُ حالِ التّحقيق، وإلغاء

الاعتداد بالعارض، وتنزيل السبب المتغير كالثابت، والمعدوم كالمفوض، وقياسه عليه.

وقد أجاز بعض الأئمة في هذا النوع التوسّط، ومنعه الإمام ابن الجزريّ، وحرّر

أنّ الصّحيح - في هذا النوع - هو التّسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ مع المدِّ والقصرِ<sup>(٣)</sup>.

وهذه المسألة لها صلة وثيقةٌ بحكم حرف المدِّ الواقع قبل الهمز المغيّر، وقد سبق

(١) (٥٨٦/٢-٥٨٧) بتصرف يسير.

(٢) (ص ١٦٤).

(٣) انظر: النشر (٣٦٧/١-٣٦٩).

الإشارة إليها في بالتفصيل في باب المد والقصر<sup>(١)</sup>.

٩ - ترجيح إبدال الهمزة ياءً مكسورة في موضع:

(مويلاً) [الكهف: ٥٨] على تسهيلها بينَ بينَ.

أجمعت المصاحف العثمانية على تصوير الهمزة في هذا الحرف ياءً، وذلك من أجل مناسبة رءوس الآي قبل وبعد، ومحافظة على لفظها<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء في الوقف على هذه الكلمة عدة أوجه، هي:

١ - نقل حركة الهمزة إلى الواو على القياس، هكذا: (مولا) بواو مكسورة.

٢ - إبدال الهمزة واوًا، وإدغام الواو فيها؛ إجراءً للأصلي مجرى الزائد، هكذا:

(مولا) بواو مشددة.

٣ - تسهيلها بين الهمزة والياء، وفيه جمع بين الساكنين؛ إلا أن المسهلة بزنة المحققة.

٤ - إبدال الهمزة ياءً محضة مكسورة؛ اتباعاً للرسم، هكذا: (مويلاً).

٥ - إبدال الهمزة ياءً ساكنةً، وكسر الواو قبلها على نقل الحركة، وإبقاء الأثر،

هكذا: (مويلاً).

٦ - إبدال الهمزة واوًا، ولا تُدغم الأولى فيها، فيخففها ويظهرهما، هكذا:

(مويلاً).

وهذه الأوجه أو بعضها أشار إليها غير واحد من أئمة الفن الأسلاف:

(١) انظر: البحث (ص ٣٨٤).

(٢) انظر: المقنع (ص ٣٥٥)، المختصر في مرسوم المصحف (٧١-٧٢)، دليل الحيران (ص ٢١٧-٢١٨).

كأبي الحسن بن غلبون<sup>(١)</sup>، والهدلي<sup>(٢)</sup>، والقُرطبي<sup>(٣)</sup>، وابن الباذش<sup>(٤)</sup>،  
والسخاوي<sup>(٥)</sup>، الحكري<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

وأورد الإمام الداني في جامعهِ الأربعة الأولى منها، حيث قال:

(وقد جاء عن حمزة وأصحابه في الوقف على قوله:

( > ) [التكوير: ٨]، وَ (مَوِيلاً) [الكهف: ٥٨] أربعة أوجه:

فالوجه الأول فيهما: إلقاء حركة الهمزة على الواو فيهما، وتحريكها بها، وهو

القياس.

والثاني فيهما: البدل، والإدغام.

والثالث فيهما: جعل الهمزة بعد الواو بينَ بينَ، وهذا مذهبُ أبي طاهر بن أبي

هاشم في ذلك.

قال أبو عمرو: وجعل الهمزة بعد الواو الساكنة في (مَوِيلاً)، وَ ( > ) بينَ

بينَ خارج عن قياس التسهيل، وإبدالها ياءً مكسورةً محضةً في: (مَوِيلاً) - عندي -

أولى من جعلها بينَ بينَ؛ إذ ذلك أشدُّ موافقةً للرسم، وأوجهُ في الندارة والشذوذ<sup>(٧)</sup>.

وقد سبق الإشارة إلى أن في الهمزة المتوسطة، والمتطرِّفة الواقعة قبل الواو أو الياء

(١) انظر: التذكرة (١/١٥١-١٥٢).

(٢) انظر: الكامل (ص ٤٢٩).

(٣) انظر: المفتاح (١/٣١٢-٣١٣).

(٤) انظر: الإقناع (١/٤٤٥-٤٤٧).

(٥) انظر: فتح الصيد (٢/٣٤٨).

(٦) انظر: النجوم الزاهرة (١/٣٤٢).

(٧) (٢/٥٨٩) بتصرف.

السَّاكِنِينَ وَجِهِينَ: الإبدال والإدغام، أو النَّقْلُ، وَأَنَّ الدَّانِيَّ اخْتَارَ مِنْهَا وَجَهَ النَّقْلِ.<sup>(١)</sup>  
وهذه الكلمة مندرجةٌ تحته، وإنما رجَّح الدانيُّ - هُنا - وجهَ إبدالِ الهمزة ياءً

مكسورة في: (مَوِيَّلاً) على تسهيلِ الهمزة بين بين؛ مع بقاءِ صدارةِ وجهِ النَّقْلِ.

وفي ذلك يقولُ الإمامُ ابنُ الباذشِ:

(ورجَّحه أبو عمرو - أي: الدانيُّ - على الوجهِ الذي قبله، قال: لأنَّه أوفقُ للرَّسْمِ،

وأوجهُ للشُّذوذِ)<sup>(٢)</sup>.

وعليه:

فالمقروءُ في (مَوِيَّلاً) [الكهف: ٥٨] وقفاً: هُوَ النَّقْلُ، أو الإبدالُ والإدغامُ؛ مع تقديمِ وجهِ النَّقْلِ أداءً<sup>(٣)</sup>، وهو اختيارُ جمهورِ المؤلِّفينِ كأبي الحسنِ بنِ غلبون<sup>(٤)</sup>، والقيروانيِّ<sup>(٥)</sup>، ومكيِّ<sup>(٦)</sup>، وأبي العلاءِ<sup>(٧)</sup>، والحضرميِّ<sup>(٨)</sup>، العمانيِّ<sup>(٩)</sup>، وغيرهم.

ومن تمام القول في هذا السِّيَاق بيان حكم الوقفِ على كلمة ( > ) :

(١) النشر (١/٣٧٠-٣٧١).

(٢) الإقناع (١/٤٤٧).

(٣) انظر - مثلاً -: تحفة الأنام للقببائي (ص ٢٢٦)، التحفة الوفية (ص ٧٨).

(٤) انظر: التذكرة (١/١٥١).

(٥) انظر: الهادي (ص ١٤٣).

(٦) انظر: التبصرة (ص ١٠٢).

(٧) انظر: غاية الاختصار (١/٢٥٢).

(٨) انظر: المفيد (ص ١٤٨).

(٩) انظر: الكتاب الأوسط (ص ١٥٣).

فقد رُسِمَتْ هذه الكلمةُ في المصحفِ بواوٍ واحدةٍ، وهي السَّاكِنَةُ، والهمزةُ لا صورةَ لها، وحرفُ المدِّ محذوفٌ كراهةً اجتماعِ الصُّورتين<sup>(١)</sup>.

وقد وردَ في الوقفِ عليها حمزةٌ أربعةٌ أوجهٍ هي:

الأول: حذفُ الهمزة، وإلقاءُ حركتها على الواوِ التي قبلها على مُوجبِ القياس، هكذا: (المَوْوُدة) بواوين، الأولى مضمومةٌ؛ لإلقاءِ ضَمَّةِ الهمزةِ إليها، والثانية ساكنةٌ كما كانت قبل إلقاءِ حركة الهمزة.

الثاني: قلبُ الهمزةِ واواً، وإدغامُ الواوِ الأولى في الثانية المنقلبة عن الهمزة؛ إجراءً للأصليِّ مجرى الزائد، هكذا: (المَوْوُدة) على وَزْنِ (بَلُوطة).

الثالث: حذفُ الهمزةِ والواوِ الثانية، فتكونُ واواً واحدةً من غير تشديدٍ ولا همزٍ: هكذا: (المَوْوُدة) على وزنِ (المَوْزَة، المَوْتَة)، ورواهُ منصوباً عن حمزةِ أبو أيُّوب الضبيِّ.

الرابع: تسهيلُ الهمزةِ بَيْنَ بَيْنَ، فتجمعُ ثلاثُ واوٍ، هكذا: (المَوْوُودة) الأولى التي قبل الهمزة، والثانية المسهَّلة بين الهمزةِ والواوِ، والثالثة السَّاكِنَةُ<sup>(٢)</sup>. وهذه الأوجهُ الأربعة السَّابِقة، مشارٌ إليها في مدوّنات الفنِّ وشروحه<sup>(٣)</sup>، وأوردها الإمام الدانيُّ في جامعِهِ، حيث قال:

(والرَّابع الذي ينفردُ به ( > ) [التكوير: ٨] دُون (مَوْبِلًا) [الكهف: ٥٨]:

(١) انظر: المحكم (ص ١٧٠)، المصاحف (ص ٤٩٥، ٥٨١-٥٨٢)، إرشاد القراء والكتّابين (٦٩١/٢)، وغيرها.

(٢) انظر: فتح الوصيد (٣٤٩/٢)، تحفة الأنام لابن القاصح (لوحه ٥١)، الإتحاف (٥٩١/٢).

(٣) انظر - مثلاً -: التذكرة (١٥١/١-١٥٢)، الروضة (٢٤٢/١)، المفيد (ص ١٤٩)، اللآلئ الفريدة (٣٤٢/١)

إسقاطُ الهمزة، وحذفُ الواو التي بعدها، فيصيرُ لفظها كلفظِ: (الجَوْزة)،  
وَ(المَوْزة)، روى هذا منصوباً أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق عن أبي أيوب الضبيِّ،  
قال: حمزة يقفُ (المَوْدة) بوزن (المَوْزة) وحكى ذلك الفراء -أيضاً- عن العربِ،  
وذهب إلى ذلك ابنُ مجاهدٍ، وأختره، وهو موافق للرَّسم؛ لأنَّ هذه الكلمة فيه بواوٍ  
واحدة<sup>(١)</sup>.

وظاهرُ كلام الدانيِّ في هذا الموضع؛ يقتضي اختياره وجه الحذفِ وفقاً في هذه  
الكلمة، وهو ما يتعارضُ مع اختياره وجه النُّقلِ - كما تقدَّم -، وعلى إيراد كلامه بهذه  
الصيغة اتَّفقت جميعُ طبعاَتِ الجامعِ.

والصَّحیحُ أنَّ عبارة الدانيِّ هي:

(وذهب إلى ذلك ابنُ مجاهدٍ، وأختره...)، بدليل قول الإمام ابن الجزريِّ:

(وَأَمَّا ( > ) [التكوير: ٨] ففيه - أيضاً - وجهان: النُّقلُ، والإدغامُ؛ إِلَّا أَنْ

الإدغامَ يضعفُ - هنا - للثقل، وفيه وجه ثالثٌ، وهو بَيْنَ بَيْنَ، نصَّ عليه أبو طاهر بن  
أبي هاشم وغيره، وذُكرَ وجهٌ رابعٌ وهو الحذفُ، واللفظُ بها على وزن (المَوْزة)،  
والجَوْزة)، وهو ضعيفٌ؛ لما فيه من الإخلال بحذف حرفين، ولكنه موافق للرَّسم،  
ورواه منصوباً عن حمزة أبو أيوب الضبيِّ، واختاره ابن مجاهدٍ، وذكره الدانيُّ<sup>(٢)</sup>.

وعلى بالأخذ بالوجهين مع تقديم وجه النُّقلِ في الأداء جري عملُ شيوخ

الإقراء<sup>(٣)</sup>.

(١) (٥٨٩/٢).

(٢) النشر (٣٧١/١).

(٣) انظر - مثلاً -: تحفة الأنام للقببائي (ص ٢٢٦)، التحفة الوفية (ص ٧٨)، رفع الختام لأحمد الكوراني

١٠- الوقفُ بياءٍ ساكنةٍ على موضعٍ: (وَمَكْرَأُ السَّيِّ) (فاطر: ٤٣) لحمزة.

اختلفَ القراءَ في كيفيةِ قراءةِ هذهِ الكلمةِ:

فحمزةٌ بسكونِ الهمزةِ وصلًا؛ إجراءً له مجرى الوقفِ؛ لتوالي الحركات تخفيفًا، والباقونَ بالهمزةِ المكسورة<sup>(١)</sup>.

وإذا وَقَفَ حمزةٌ على موضعٍ: (وَمَكْرَأُ السَّيِّ) فإنه يُبدلُ الهمزةِ السَّكَنَةَ ياءَ خالصةً ساكنةً على القاعدةِ في البابِ، وكذلك هِشَامٌ إذا خَفَّفَ من طَرِيقِ الحلواني؛ إلا أنه يزيدُ عن حمزةِ الإشارةِ بالرَّومِ<sup>(٢)</sup>.

- وقراءةُ الإسكانِ وصلًا صحيحةٌ ثابتةٌ؛ فلا التفاتَ لطعنِ الطَّاعِنِ فيها<sup>(٣)</sup>.

وروى الدانيُّ بسندهِ عن أبي عمرِ الدُّوريِّ عن سُلَيْمٍ وجهًا آخرَ في الوقفِ على هذا الموضعِ، وهو: أَنَّهُ يَقِفُ بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ مُشَدَّدَةٍ.

فقال في الجامع:

(وقد اختلفَ أصحابُ سُلَيْمٍ في التَّرْجِمَةِ عن الوصلِ: فَرَوَى - عنه - خلفٌ، وخَلَادٌ، وابنُ سعدانَ، وابنُ جُبَيْرٍ، وابنُ كَيْسَةَ، ورجاءُ بن عيسى بِإِسْكَانِ الهمزةِ، واختلفَ عن أبي عمرَ عنه: فقَرَأْتُ من طريقه كذلك، وقال ابنُ فَرِحٍ عنه: ساكنةِ الياءِ - يريد الهمزةَ -؛ لأنَّ صُورَتَهَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَهْمُوزَةٌ، وروى عِيَّاشُ بن مُحَمَّدٍ عنه عن سُلَيْمٍ: بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بِلَا هَمْزٍ وَلَا تَشْدِيدٍ، ولعله أراد الوقفَ.

= (لوحة ٣٤/ب).

(١) انظر: الحجة للقراء السبعة (٦/٣٠-٣٤)، شرح الهداية (٢/٤٨٣)، إراز المعاني (ص ٦٥٦-٦٥٧).

(٢) انظر: النشر (١/٢٦٤)، الإتحاف (٢/٣٩٥)، تحفة الأنام للقببائي (ص ١٢٣-١٢٤)، وغيرها.

(٣) انظر: السبعة (ص ٣٧٨)، المستنير (٢/٣٨٦)، التيسير (ص ٤٢٦)، غيث النفع (ص ٤٨٩).

وحدَّثنا الفارسيُّ، قال: نا عبد الواحد بن عمر، قال: نا الثقفيُّ عن أبي هشام عن سُليم، قال: يخفُّ الهمزة، ولا يكسِّرُ، وهذا هو الصَّوابُ، وعليه الأداءُ<sup>(١)</sup>. فلم يعتبر الدانيُّ ما رواه الدوريُّ عن سُليم، وآثر الأخذَ بما عليه جلُّ الطُّرق عن سُليم عن حمزة من الوقفِ بياء ساكنةٍ، وبما عليه عملُ أهلِ الأداءِ عنه<sup>(٢)</sup>. ووجهُ الإبدالِ ياءٌ مشدَّدةٌ وقفاً مذكورٌ في بعض كتبِ الفنِّ الأصيلِ كما عندَ الأهوازيِّ في الوجيزِ<sup>(٣)</sup>، وقال الإمامُ ابنُ البادش: (وهذا يستحسنه أبي t ويأخذُ به)<sup>(٤)</sup>.  
١١ - إبدالُ الهمزةِ واواً لحمزةٍ في كلمتي:

(هُزُوا) - حيث وقع -، وَ ( ١ ) [الإخلاص: ٤].

قرأ حمزةٌ، وخلفٌ: بإسكانِ الزَّايِ من (هُزُوا) وجملتهُ أحدَ عشرَ موضعاً، وأسكنَ الفاءَ من ( ١ ) [الإخلاص: ٤]: حمزةٌ، وكذا يعقوبٌ، وخلفٌ، والباقون بضمِّهما، وأبدلَ حفصُ الهمزةَ فيهما واواً في الحالينِ تخفيفاً<sup>(٥)</sup>.

يقول الإمامُ ابنُ نجاحٍ في بيانِ هيئةِ رسمِ الكلمتينِ في المصحفِ:

(هُزُوا) بواوٍ بينِ الزَّايِ والألفِ على لغةٍ من يضمُّ الزَّايَ، وكذا: ( ١ )

(١) الجامع (٤/١٥٠٩-١٥١٠) بتصرف.

(٢) انظر: الإرشاد (٢/٨١٧)، التذكرة (٢/٥١٠)، الهادي (ص ٤٧٤)، الكافي (٢/٤٨٤).

(٣) انظر: الوجيز (ص ٢٦٨).

(٤) الإقناع (١/٤٩١).

(٥) انظر: السبعة (١١٨-١١٩)، المبهج (ص ٢٧٦)، الكنز (ص ١٢٧)، النشر (٢/١٦٢).

[الإخلاص: ٤] مثله (١).

وقد أوضح الإمام الدانيُّ مذهب حمزة في حالِ الوقفِ عليهما بقوله في الجامع:  
(واختلف الرواة وأهل الأداء في حرفين من ذلك وهما:

(هُزُواً) - حيث وقع -، ( 1 2 ) [الإخلاص: ٤] وكان بعضهم: يُجرِيهما مجرى نظائرهما؛ فيلقي حركة الهمزة على الزاي، والفاء فيهما، ويسقط الهمزة - كما يفعل في قوله: ( A ) [البقرة: ٢٦٠] -، وهذا كان مذهب شيخنا أبي الحسن، وهو القياس.

وكان آخرون: يُبدلون من الهمزة فيهما واواً مفتوحةً، ويسكنون الزاي، والفاء قبلها؛ أتباعاً للخطِّ، وتقديرًا الضمة الزاي، والفاء؛ إذ كان إسكانها تخفيفاً، وضمَّهما كذلك مراداً في المعنى، وإن لم يظهر في اللَّفظ، وهذا مذهب عامة أهل الأداء من أصحاب حمزة، وغيرهم، وهو مذهب شيخنا أبي الفتح، وكذا رواه منصوصاً خلفاً، وأبو هشام عن سُليم عنه (٢).

إذا لحمزة في الوقف على هذين الحرفين وجهان:

الأول: نقل حركة الهمزة إلى الزاي، وحذف الهمزة، فيصيرُ النطق بزايٍ مفتوحةٍ بعدها ألفٌ، هكذا: (هُزَاً).

الثاني: إبدال الهمزة واواً مع بقاء الزاي هكذا: (هُزُواً)، وما عدا هذين الوجهين لا يؤخذُ به.

(١) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (١٥٧/٢).

(٢) (٥٩١/٢) بتصرف.

فأَمَّا وَجْهُ النَّقْلِ: فموجه القياسُ على الأصل في نقل حركة الهمزة المتحرّكة إلى الساكن الصّحيح قبلها، وهو مذهبُ شيخ الدانيّ أبي الحسن بن غلبون، واختاره<sup>(١)</sup>.  
وأَمَّا وَجْهُ الإِبْدَالِ: فعلى اتّباع الرّسم، وأنّ الأصلَ فيهما الحركة، والسّكون عارضٌ، والحركة لا تنتقلُ إلى متحرّكٍ، وهو مذهبُ شيخ الدانيّ أبي الفتح بن فارس، ومن تبعه.

واختار الدانيّ منهما:

وجه (الإبدال)، واستندَ في ذلكَ على قاعدة اتّباع الرّسم.

وعضدهُ بأمرين:

ورودُ الأثرِ به عن حمزة، وأنّ عليه أكثر أهل الأداء.

دلّ عليه قوله السّابقُ في الجامع، وقوله في التيسير:

(وحمزة: بإسكانِ الرّاي والفاء، وبالهمزِ في الوصلِ، فإذا وَقَفَ أبدل الهمزةَ واوًا؛

اتّباعاً للخطِّ، وتقديرًا لضمّة الحرفِ المسكّن قبلها، والباقون بالضمِّ والهمزِ)<sup>(٢)</sup>.

وقوله - كذلك - في التّهذيب:

(وإن كان القياسُ يُوجبُ الوقفَ على ذلك بالنقل؛ اتّباعاً للنصّ الواردِ عنه في

ذلك)<sup>(٣)</sup>.

وبه جزمَ في مفردة حمزة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: التذكرة (١/١٥١).

(٢) (ص ٢٢٨).

(٣) (ص ١١٤).

(٤) انظره: (ص ٦١).

ونصَّ على اختيارِ وجهِ الإبدالِ جمعُ كبيرٍ من أئمةِ الفنِّ، فمن ذلك:

قولُ الإمامِ أبي عليٍّ المالكيِّ:

(والأشبهُ بمذهبهِ الوقفُ عليهما بالواوِ، ولأنَّه يتَّبَعُ في الوقفِ خطَّ المصحفِ،

وهما مكتوبانِ في المصحفِ بواوٍ) <sup>(١)</sup>، وقولُ الإمامِ أبي الكرمِ الشَّهرزوريِّ:

(وأجمعُ أصحابُ حمزةَ على الوقفِ في: (هُزُواً) ، وَ ( ٦ ) عَلَى الواوِ) <sup>(٢)</sup>.

وقولُ الإمامِ العمانيِّ:

(وهو أجودُ الوجهين؛ لأنَّه يوافقُ خطَّ المصحفِ) <sup>(٣)</sup>، وقولُ الإمامِ مكِّيِّ:

(وهو حسنٌ، وعليه العملُ) <sup>(٤)</sup>.

وهو اختيارُ الإمامِ الشاطبيِّ في حرزه، وإليه أشارَ بقوله:

وَهْزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِنِ فُصْلًا .....

وَصُفِّمَ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفًا ثُمَّ مُوَصِّلًا <sup>(٥)</sup>.

قال الإمامُ الفاسيُّ في شرحه:

(والعملُ على الإبدالِ، وهو اختيارُ النَّازمِ - رحمه الله -، ولذلك أفردهُ بالذِّكرِ في

سُورَةِ البقرة) <sup>(٦)</sup>.

وجاءَ في إبرازِ المعاني لأبي شامة:

(١) الروضة (١/٢٤٤).

(٢) المصباح (١/٣٦٢).

(٣) الكتاب الأوسط (ص ١٥٣).

(٤) التبصرة (ص ١٠٢).

(٥) (بيت رقم: ٤٦٠-٤٦١).

(٦) اللآلئ الفريدة (١/٣٢٣).

(ورأيتُ في بعضِ النُّسخ، وهو بخطُّ بعضِ الشُّيوخ، ومنقولٌ من نسخة الشَّيخ أبي عبد الله القرطبيّ - رحمه الله - ومقروءةٌ عليه، ومسموعةٌ من لفظه عوضُ هذا البيتِ:  
 (وفي الوقفِ عنه الواوُ أولى وضمَّ غيرهُ      ولحفصِ الواوُ وقفًا وموصلاً) .  
 وكتب عليها معاً، ورأيتُ في حاشية نسخةٍ أُخرى مقروءةٍ على المصنِّفِ هذا البيتَ يتفق مع (وَضَمَّ لباقيهم) في المعنى، ومخالفة في اللَّفظ، وخيَّر المصنِّفُ بينهما؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يؤدِّي معنى الآخر.

قلتُ: وهذا البيتُ أكثرُ فائدة؛ لبيانِ قراءة حفصٍ فيه، والتَّنبية على أنَّ أصلَ حمزة في الوقفِ؛ يقتضى وجهاً آخرَ، وهو نقلُ الهمز، وإنَّما إبداله واوًا أولى من جهة النِّقل، واتباع الرِّسم<sup>(١)</sup>.

ومَن رَجَّح وجه النِّقل في الكلمتين:

الإمامُ أبو العباسِ المهدويُّ، حيثُ قال:

(فالأحسنُ فيهما النِّقل - كما نَقَلَ في ( A ) على ما تقدَّم من أصلِ الهمزة المتحرِّكة بعد السَّاكنِ السَّالم، فيقول: (هُزَا، وكُفَا) قال: وقد أخذَ له قومٌ بالإبدالِ في (هُزُوا، وكُفُوا) وبالنِّقلِ في (جُزَا)، واحتجُّوا بأنَّ (هُزُوا)، وَ ( كُفُوا ) كُتِبَا بالواوِ، وأنَّ (جُزَا) كُتِبَتْ بغيرِ واوٍ؛ فأرادَ اتباعَ الخطِّ، وهذا الذي ذهبوا إليه لا يلزمُ من وجوه: أحدها: أنَّنا لو اتَّبَعْنَا الخطَّ في الوقفِ؛ لوقفنا على ( q ) في مواضع بالواوِ؛ فقلنا: (المَلُوا)، وفي مواضع بالألفِ، فقلنا: ( Z )؛ لأنَّه وقعَ في المصحفِ كذلك مواضع الواوِ، ومواضع الألفِ، وكذلك كُنَّا نَقْفُ على: (تَفْتُوا) (تَفْتُوا)، وهذا ما لا

(١) (ص ٣٢٩-٣٣١) بتصريف يسير، وانظر: شرح باب وقف حمزة وهشام للمرادي (لوحه ١٣٠/أ).

يُراعى في الوقف، ولم يُكتب في المصاحف على قراءة حمزة، وإنما كُتبا على قراءة من يضمّ الرّاي والفاء؛ لأنّ الهمزة إنّما تصوّر على ما يئول إليه حكمها في التّخفيف؛ فعلى هذا لا يلزم ما احتجّوا به من خطّ المصحف؛ غير أنّ الوقف بالواو فيها جائز من جهة ورود الرواية به، لا من جهة القياس<sup>(١)</sup>.

وكذلك الإمام ابن الباذش بقوله:

(وأما الوجه الرابع: وهو النّقل والحذف، فهو وجه القياس، وبه يأخذ أبي t ويوجبه خطّ المصحف على أنّ الواو كتبت على قراءة من حرك لا على قراءة من سكن؛ لأنّ كتّاب المصحف ينزّهون عن كتابته على ما لا تقتضيه اللّغة، وعلى هذا كثير من المحقّقين)<sup>(٢)</sup>.

وقد ردّ الإمام ابن الجزريّ على الإمام المهدويّ - فيما ذهب إليه من وجوه لتقوية وجه النّقل على الإبدال، ورجّح الوقف عليهما بالواو، فقال:

(ولا يخفى ما فيه، وذلك أنّ الإبدال فيهما وارد على القياس، وهو تقدير الإبدال قبل الإسكان، ثم أسكن للتخفيف، وقيل: على توهم الضمّ الذي هو الأصل فيهما، وذلك أوضح، وأمّا إلزامه بالوقف على ما كتب بالواو من ( q ) وما كتب بألف بحسب ما كتب، فلا يحتاج إلى الإلزام به؛ لأنّه من مذهبه، ولو لم يكن من مذهبه لم يلزم؛ لأنّ القراءة سنّة متّبعة، وأمّا قوله: "إنّهما رُسما على قراءة الضمّ" فصحيح لو تعذّر حمل المرسوم على القراءتين، أمّا إذا أمكن فهو المتعيّن؛ وقد أمكن بما قلنا من تقدير الإبدال قبل الإسكان، والوجهان صحيحان أخذ بهما جمهور القراء، والأشهر عند

(١) شرح الهداية (١/٦٨-٦٩) بتصرف.

(٢) الإقناع (١/٤٤٤-٤٤٥).

## جمهورهم الإبدال.

وفيها وجه ثالثٌ وهو: بَيْنَ بَيْنَ، ووجه رابعٌ وهو: تشديدُ الزَّايِ على الإِدغام، وكلاهما ضعيفٌ، ووجه خامسٌ، وهو: ضمُّ الزَّايِ والفاءِ مع إبدالِ الهمزةِ واوًا؛ اتِّباعًا للرَّسم، ولزومًا للقياسِ، وهو يقوِّي ما قلناه من وجهِ الإبدالِ مع الإسكانِ<sup>(١)</sup>.  
 وذهب العلامة الصفاقسيُّ إلى أنَّ وجه النِّقل هو المقدَّم في الأداء<sup>(٢)</sup>، ولا شكَّ أنَّ الأولى تقديمٌ وجه الإبدال؛ لما سبق من مرجِّحات<sup>(٣)</sup>.

١٣ - إبدالُ الهمزةِ ألفًا في كلمة: (النَّشَاءُ) [العنكبوت: ٢٠، النجم: ٤٧، الواقعة: ٦٢].

رُسمتْ كلمةُ (النَّشَاءُ) في مواضعها بالألفِ، وقد قرأ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، بفتح الشِّينِ وألفٍ بعدها، والباقونَ بإسكانِ الشِّينِ وحذفِ الألفِ<sup>(٤)</sup>.  
 ووافقت قراءة المدِّ الرَّسمَ تحقيقًا، وقراءةُ القصرِ تقديرًا؛ إذ يحتملُ أن تكونَ الألفُ صورةَ الهمزةِ على غير القياسِ<sup>(٥)</sup>.

وقد أبانَ الإمامُ الدانيُّ حالَ الوقفِ على هذا الحرفِ بقوله في الجامع:

(فأما قوله: (النَّشَاءُ) [في العنكبوت: ٢٠، والنجم: ٤٧، والواقعة: ٦٢] ففي الوقفِ على هذه

الكلمة - عندي - وجهان:

(١) النشر (١/٣٧١-٣٧٢).

(٢) انظر: غيث النفع (ص ٤٢).

(٣) شرح باب وقف حمزة وهشام للمراذي (لوحة ١٣٢/ب)، تحفة الأنام للقيبياتي (ص ٦٤)، الإتحاف (١/٣٩٧).

(٤) انظر: السبعة (ص ٣٥٧)، التيسير (ص ٤٠٥)، التبصرة (ص ٣٠٠)، النشر (٢/٢٥٧).

(٥) انظر: المقنع (ص ٣٥٥)، مختصر التبيين (٤/٩٧٨)، سمير الطالبين (ص ٦٠).

أحدهما: إلقاء حركة الهمزة على الشين، وتحريكها بها وإسقاط الهمزة؛ طردًا للقياس، وقد جاء بذلك منصوصًا أبو العباس محمد بن واصل، فقال: يَقِفُ حمزةُ (النَّشَةُ) بفتح الشين من غير ألفٍ كما فعل في (شَطَه) بفتح الطاء من غير ألفٍ.

والوجه الثاني: إبدال الهمزة ألفًا، وفتح الشين قبلها بحركتها، ذكر ذلك خلف عن الفراء في كتاب الهمز له، وهذا يصح من وجهين:

أحدهما: أن هذا الضرب من التخفيف على هذه الصورة مسموعٌ، حكاه سيويه عن العرب، قال: يقولون: (المِرَاة) و (الكَمَاة) في (المِرَاة) و (الكَمَاة) فيبدلون، وهؤلاء - كلهم - قدروا حركة الهمزة على الحرف الساكن قبلها، وأبدلوا ألفًا لسكونها وقدروا حركة الميم والكاف على الحرف الساكن، وأبدلوا الهمزة ألفًا لتحرك ما قبلها كما أبدلت في (النَّشَاة) .

والوجه الثاني: موافق لرسم المصاحف؛ إذ كانت هذه الكلمة مرسومةً فيها بألفٍ بعد الشين؛ خلافًا لرسم أشكالها، ومن مذهب حمزة أتباعه في الوقف على الهمز، وإيثاره على القياس، ولا أعلم أحدًا من أهل الأداء أخذ بذلك في مذهبه، وهو عندي جيدٌ بالغٌ<sup>(١)</sup>.

فيتضح منه أن حمزة حال الوقف عليها وجهين:

الأول: نقل حركة الهمزة إلى الشين، وحذف الهمزة، فيصير النطق بشين مفتوحة، وبعدها هاء التانيث، هكذا: (النَّشَةُ)؛ طردًا للباب في إلقاء حركتها على الساكن قبلها، والقياس حذف صورتها، إذ تخفيفها القياسي بالنقل.

(١) (٢/٥٩٢-٥٩٣).

الثاني: إبدال الهمزة ألفاً هكذا: (النَّشَاة)؛ اتِّباعاً لمرسوم المصحف، فيوقفُ عليه كما يوقفُ على ( P ) .

واختارُهُ وجه الإبدال، واستند في ذلك على:

اتِّباع المرسوم، - وهو أصلٌ عنده في الباب - ، وقوى ذلك بأنَّ وجه الإبدال مسموعٌ من لغة العرب، وهذا المستندان جليان في قوله السابق في الجامع، وفي قوله في التيسير:

(ووقف حمزة على وجهين في ذلك، أحدهما: أن يلقي حركة الهمزة على الشين، ثم يسقطها طرداً للقياس، والثاني: أن يفتح الشين، ويبدل الهمزة ألفاً؛ اتِّباعاً للخط، ومثله قد سمع من العرب)<sup>(١)</sup>.

وصدَّره في مفردة حمزة<sup>(٢)</sup>.

وهو الذي في أكثر مدونات الفن<sup>(٣)</sup>، وممن أشار إليه أبو العلاء في الغاية<sup>(٤)</sup>، وأبو الكرم في المصباح<sup>(٥)</sup>، وابن الباذش في الإقناع<sup>(٦)</sup>.

وقد قوى الإمام ابن الجزري وجه الإبدال، فقال:

(مسألة: (مَسْئُولًا)، وَ ( i )، وَ ( C )، وَ ( L )، وَ (أَلْقُرَّانَ) ونحوه فيه وجهٌ واحدٌ، وهو النَّقل، وحكي فيه وجه ثانٍ: وهو بين بين، وهو ضعيفٌ

(١) (ص ٤٠٥).

(٢) انظره: (ص ٦٢).

(٣) انظر - مثلاً -: التذكرة (١/١٥١)، تلخيص العبارات (ص ٣٨-)، الكفاية (ص ١٥٨)، الهادي (ص ١٤١).

(٤) انظره: (١/٢٥١).

(٥) انظره: (١/٣٦٩).

(٦) انظره: (١/٤٤٦-٤٤٦).

جدًا، وكذلك الحكم في: ( G )، وَ (لَا يَسْعَمُونَ) ، وَ ( ) ، وَ (النَّشَاءَ) وَ حُكِي فِيهَا وَجْهٌ ثَالِثٌ: وَهُوَ إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلْفًا عَلَى تَقْدِيرِ نَقْلِ حَرَكَتِهَا فَقَطْ - كَمَا قَدَّمْنَا - ، وَهُوَ وَجْهٌ مَسْمُوعٌ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَوِيٌّ فِي: (النَّشَاءَ) ، وَ ( ) مِنْ أَجْلِ رِسْمِهَا بِأَلْفٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - ، وَضَعِيفٌ فِي غَيْرِهِمَا مِنْ أَجْلِ مَخَالَفَةِ الرَّسْمِ، وَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْأَدَاءِ<sup>(١)</sup>، وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ الْجَزْرِيِّ - أَيْضًا - فِي طَبَّيْتِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَ قَوْلِهِ:

وَعَنْهُ تَسْهِيلٌ كَخَطِّ الْمُصْحَفِ      فَنَحْوُ مُنْشُونَ مَعَ الضَّمِّ احْدِفِ  
وَأَلْفُ النَّشَاءِ مَعِ وَأَوْكُفَا      هُزْرًا وَيَعْبُؤُا الْبَلْوَا الضُّعْفَا<sup>(٢)</sup>.

وَيَلْحِظُ أَنَّ الْإِمَامَ الدَّانِيَّ لَمْ يَذْكَرْ مَوْضِعَ ( ) [الأحزاب: ٢٠] مَعَ (النَّشَاءَ) ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ:

أَنَّهُ اخْتَارَ رِسْمَهَا بِحَذْفِ الْأَلْفِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الْمَقْنَعِ مَا نَصُّهُ:

(وَفِي الْأَحْزَابِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ( ) [الأحزاب: ٢٠] بغير ألفٍ، وَفِي بَعْضِهَا (يَسْأَلُونَ) بِالْأَلْفِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَلَمْ يَقْرَأْ بِذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْقُرَّاءِ؛ إِلَّا مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَوَكَّلِ - رُوَيْسَ - عَنِ يَعْقُوبَ الْحَضْرَمِيِّ، وَبِذَلِكَ قَرَأْنَا فِي مَذْهَبِهِ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ مِينَا قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ: إِنَّ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ بِغَيْرِ

(١) انظر: النشر (١/٣٧١).

(٢) (بيت رقم: ٢٤٨-٢٤٩)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ١٢٢-١٢٣).

ألف<sup>(١)</sup>، واختاره الإمام ابن نجاح، حيث قال:

(وكتبوا في بعض المصاحف: ( َ ُ ِ ) [الأحزاب: ٢٠] بغير صورة  
للهمزة؛ لسكون السين قبلها، وبذلك أكتب، وهو الذي روينا عن نافع عن مصاحف  
أهل المدينة، وكتبوا في بعضها (يسألون) بألف بين السين واللام، وكتب كذلك في  
بعضها - والله أعلم - على قراءة من قرأ بالسين مفتوحةً وتشديدها، وألف ممدودةً  
بعدها، وهمزة مفتوحة بينها وبين اللام، وقرأ بذلك من أئمة القراء المتأخرين: يعقوب  
الحضرمي من رواية محمد بن المتوكل المعروف برويس<sup>(٢)</sup>.

والذي عليه العمل في رسم المصاحف: هو وجه الحذف<sup>(٣)</sup>.

وقد ذهب جمع من أهل الأداء إلى الاقتصار على وجه النقل في حال الوقف على

(النَّشَاءَ)، وَ ( َ )<sup>(٤)</sup>.

وجرى عمل أهل الأداء على الأخذ بالوجهين، وإليه أشار الإمام المتولي في نظمه

توضيح المقام بقوله:

و من بعد شين النشأة الألف اثبتن و سـين أتى في يسألون عن اعتلا  
فبالحذف والإثبات يُوقف فيهما ولا بد من نقلٍ لديه لما خلا<sup>(٥)</sup>

(١) (ص ٥٥٣-٥٥٤).

(٢) مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٤/١٠٠٠-١٠٠١).

(٣) انظر: دليل الحيران (ص ٢١٨).

(٤) انظر: تحفة الأنام لابن القاصح (لوحة ٤١/أ، ٤٣/ب)، تحفة الأنام للقيباتي (ص ١٨٥، ١٩٠)، متقن  
الرواية (لوحة ١٠٨/ب).

(٥) إتخاف الأنام وإسعاف الأفهام بشرح توضيح المقام (ص ٣١)، وانظر: المعتمد الصحيح (ص ٢٣)، التحفة  
الوفية (ص ٧٠-٧١)، الدور الزاهرة للقاضي (ص ٢٤٤-٢٥٥)، وغيرها.

١٤ - اختياره في الهمزة المتوسطة المكسورة بعد ضمِّ، والمضمومة بعد كسرٍ .  
الهمزة المتوسطة إذا تحرَّكت وتحرك ما قبلها؛ فإنَّها تأتي مفتوحةً، ومكسورةً،  
ومضمومةً، وما قبلها كذلك، فيتحصَّلُ تسع صورٍ؛ لأنَّ الحركاتِ ثلاثٌ، كلُّ واحدةٍ  
قبلها ثلاثٌ، فثلاثةٌ في ثلاثةٍ تسعةً، وهذه الصورُ تنقسمُ إلى ثلاثةٍ أقسامٍ:

الأوَّل: قسمٌ لا خلافَ في تسهيله بالإبدال، وذلك في نوعين:

الهمزة المفتوحة بعد كسرٍ، نحو: ( \_\_ ) فييدها ياءً مفتوحةً، وفي الهمزة

المفتوحة بعد ضمِّ، نحو: ( وَالْفُؤَادَ ) فييدها واوًا مفتوحةً.

الثَّاني: قسمٌ متَّفَقٌ على تسهيله بَيْنَ بَيْنَ، وهو كلُّ همزةٍ وافقت حركتها حركة ما  
قبلها، أو كانت مكسورةً أو مضمومةً بعد فتح.

الثَّالث: قسمٌ مختلفٌ فيه، وهو الهمزة المكسورة بعد ضمِّ، والمضمومة بعد كسرٍ .

فمذهب النحويين - جميعًا - وعلى رأسهم سيبويه على جعله بَيْنَ بَيْنَ على حركته،  
وخالف أبو الحسن الأخفش - تلميذ سيبويه - فذهب إلى إبداله حرفًا من جنس حركة  
ما قبله<sup>(١)</sup>.

جاء في حجة أبي عليِّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

(اختلف النحويون في تخفيف الهمزة في: ( m ) فقال سيبويه: تجعلها  
إذا خففتها بين بين، فتقول: ( يستهزؤون )، وزعم أن جعلها بين بين، قول العرب  
والخليل، وكذلك قال في الهمزة المكسورة؛ إذا كان ما قبلها مضمومًا نحو: ( مرتعُ  
إِبلك ) تجعلها بين بين، ويذهب أبو الحسن في: ( m ) إلى أن يقلب الهمزة ياءً

(١) انظر: التذكرة (١/١٥٤)، إبراز المعاني (ص ١٧٠)، تقريب النشر (ص ١٢٠-١٢١) وغيرها.

قلبًا صحيحًا، ولا يجعلها بينَ بينَ كما ذهبَ إليه سيويهِ، والخليلُ<sup>(١)</sup>.

ومذهبُ سيويهِ منصوَصٌ عليه في (الكتاب)<sup>(٢)</sup>.

أمَّا قولُ الأَخفش (ت ٢١٥ هـ) في معاني القرآن:

(من زعم أنَّ الهمزة لا تتبعُ الكسرة؛ إذا خففت وَهِيَ متحرِّكةٌ، وإنَّما تجعلُ في موضعها دخل عليه، أن يقول: (هذا قاروُ)، و (هؤلاء قاروونَ)، و (يستَهزؤونَ)، وليس هذا كلام من خفف من العرب، إنما يقولون: (يَسْتَهزئونَ)، و (قارئونَ)... وإذا كانتا في معنى (فُعَل)، والهمزة في موضع العين جعلت بين بين، لأنَّ الياء الساكنة تكون بعد الضمة ففي (قِيلَ) يقولون: (قِيلَ)، ومثل ذلك (سِيلَ) و (رُيسَ) فيجعلها بين بين إذا خففت، ويترك ما قبلها مضموما، وأما (رُوسَ) فليست (فُعَل) وإنَّما هي (فُعَل) فصارت واوًا؛ لأنها بعد ضمة معها في كلمة واحدة)<sup>(٣)</sup>، وقال في موضع آخر منه:

(ومن خفَّف قال: (سِيلَ)، فإن قيل: كيف جعلتها بين بين، وهي تكون بين الياء الساكنة وبين الهمزة. والياء الساكنة لا تكون بعد ضمة، والسَّين مضمومة؟ قلت: أمَّا في (فُعَل) فقد تكون الياء السَّكنة بعد الضمَّة؛ لأنهم قد قالوا: (قِيلَ وبُيعَ)، وقد تكون الياء في بعض (فُعَل) واوا خالصة؛ لانضمام ما قبلها وهي معه في حرفٍ واحدٍ كما تقول: (لم توطؤُ الدابَّةَ)، وكما تقول: (قد رُوسَ فلان)<sup>(٤)</sup>.

(١) (١/٣٥٣-٣٥٤).

(٢) انظره: (٣/٥٤١-٥٤٤).

(٣) معاني القرآن (١/٤٩-٥٠).

(٤) المصدر السابق (١/١٥٠).

والمتمل في كلام الأخفش، لا يجد المنسوب إليه من إطلاقه إبدال الهمزة المكسورة بعد ضمٍّ، والمضمومة بعد كسر؛ فلعله ذكره في غير المعاني.

وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري:

(والذي رأيته -أنا- في كتاب (معاني القرآن) أنه لا يميز ذلك؛ إلا إذا كانت الهمزة لام الفعل نحو: (سَقَرْتُكَ)، و ( )، وأما إذا كانت عين الفعل نحو: (P) أو من منفصل نحو: ( " # )، و (4 65) فإنه يسهلها بينَ بَيْنَ كمذهب سيبويه، والذي يحكيه عنه القراء، والنحاة إطلاق الإبدال في النوعين<sup>(١)</sup>.

وقد أوضح الإمام الداني حكم هذا القسم، واختياره فيه بقوله في الجامع:  
 فأما إذا صوّرت بالكسرة التي قبلها، وعُدِمَتْ وأُجْمِعَ بعدها في اللفظ نحو:  
 ( ) [آل عمران: ٤٩]، و (سَيِّئُهُ) [الإسراء: ٣٨] وشبهه، فلا يجوز في تسهيلها غير الوجهين الأولين: جعلها بين الهمزة والواو على مذهب سيبويه، وقلبها ياء مضمومة على مذهب الأخفش، وذلك الاختيار -عندي- في هذا الموضع خاصة، لموافقتهم مرسوم المصاحف، واختيار حمزة في أتباعه، وغير جائز أن تسقط وتقلب مع ضمٍّ ما قبلها كما جاز ذلك فيما بعدها فيه واو ساكنة.

وأجاز آخرون في تسهيل المضمومة التي بعدها واو: حذفها رأساً مع كسر الحرف الذي قبلها؛ كأنهم استثقلوا الضمة على الياء المبدلة من الهمزة، والإشارة بها إلى الحرف الذي يجعل بينه وبينها وهو الواو؛ فلذلك حذفوها، وأبقوا الحرف الذي قبلها مكسوراً على مراد الهمزة.

(١) النشر (١/٣٤٤).

قال أبو عمرو: هذا لا عمل عليه، والاختيارُ في هذا الضرب ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، وعليه أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

فحصل من قوله:

أنه يختار التفصيل في حكم الهمزة المتوسطة المكسورة بعد ضم، والمضمومة بعد كسر: فيأخذ بمذهب الأخص تارة، وبمذهب سيبويه تارة أخرى؛ بحسب الموافق لرسم المصحف، فيقف على نحو: (سُنُقْرُك) [الأعلى: ٦] بالياء؛ لأنه رسم في المصحف بالياء، ويقف على نحو: (h) [الأنعام: ٥] بتسهيل الهمزة بينها وبين الواو؛ لأنه رسم بالواو، وبنى اختياره هذا على قاعدة أتباع رسم المصحف، وهي من أصوله في هذا الباب<sup>(٢)</sup>.

وهذا الاختيار يؤخذ - أيضاً - من قوله في التيسير:

(وإذا كان ما قبل الهمزة متحرّكاً، فإن انفتحت هي وانكسر ما قبلها أو انضم؛ أبدلتها في حال التسهيل مع الكسرة ياءً، ومع الضمة واوا، وذلك نحو قوله تعالى: (Z) [الواقعة: ٦١]، و ( ^ ) [الكوثر: ٣]، وشبهه، ثم بعد هذا تجعلها بين بين في جميع حركاتها وأحوالها وحركات ما قبلها؛ فإن انضمت جعلتها بين الهمزة والواو نحو قوله تعالى: ( [ L ] \ ) [آل عمران: ١٦٨]، و ( . ) [المائدة: ٦] وشبهه، ما لم تكن صورتها ياءً نحو: ( V ) [الشعراء: ٢٢١]، و ( سُنُقْرُك ) [الأعلى: ٦]، و ( كَان سَيِّئُهُ ) [الإسراء: ٣٨]، وشبهه؛ فإنك تبدلها ياءً مضمومة؛ أتباعاً

(١) (٥٩٧-٥٩٥/٢).

(٢) انظر: شرح التيسير (ص ٤١٩)، النشر (٣٤٣-٣٤٤)، الإتحاف (١/٢٣٣).

لمذهب حمزة في اتباع الخط عند الوقف على الهمز، وهو قول الأخفش، ومذهب أبي الفتح، - أعني التسهيل في ذلك بالبدل -<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى مذهب الداني، فقال:

( وذهب آخرون من الأئمة إلى التفصيل، فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق

الرسم نحو: ( سُنُقْرُتُكَ )، وَ ( : ) وبمذهب سيويه نحو: ( P )، وَ

( N ) ونحوه؛ لموافقة الرسم - كما سنوضحه من التخفيف الرسمي -، وهو

اختيارُ الحافظ أبي عمرو الداني وغيره<sup>(٢)</sup>.

والمذهبان مضمَّنان في الحرز<sup>(٣)</sup>.

واستشكل الإمام المهدوي مذهب الأخفش، فقال في شرحه:

(فهذا الذي ذهب إليه الأخفش، وردَّه فيه على سيويه يبطل من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الهمزة المفعولة بينَ بينَ في وزنِ المحقَّقة وحكمها، - على حسب ما

قدَّمناه، واستشهدنا عليه فيما سلف من الكتاب -، وإذا كانت كذلك؛ فليس - هاهنا -

ما ادَّعاه الأخفش.

والوجه الثاني: أن همزة بينَ بينَ؛ إذا كانت بين همزة وواو، وبين همزة وياء، وقبل

المضمومة كسرة، وقبل المكسورة ضمة؛ يُقدر أن ينطق بها، وليست كالمفتوحة المفعولة

بين الهمزة والألف، وقبلها ضمة أو كسرة؛ لأنَّه لا يقدر أحدٌ أن ينطق بالألف قبلها

ضمةً ولا كسرةً.

(١) (ص ١٦٤-١٦٥) بتصرف يسير.

(٢) انظر: النشر (١/٣٧٣-٣٧٤).

(٣) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٤١-٢٤٢، ٢٤٥-٢٤٦).

والوجه الثالث: أن الأخفش فرّ من شيءٍ فيه الاحتجاج لقائله ما ذكرناه، وأوقع نفسه فيها هو شرٌّ مما فرّ منه، وذلك أنه جعل الهمزة في: (مُسْتَهْرَؤُونَ) مبدلة ياء، فجاء ياء مضمومة قبلها كسرة، والياء لام الفعل، ولم تنطق العربُ بذلك، لم يقل به أحدٌ: قاضيٌّ، ولا راميٌّ، فاعلم ذلك<sup>(١)</sup>.

وقد دفع العلامة الجعبريُّ هذه الاستشكالات، فقال في ردّها:  
(ولكلِّ وجهٍ، أمّا مذهبُ سيويهِ فلا محذورَ فيه على أصله؛ إذ المسهّلة متحركة، وما قرب من إلى الشيء لا يجبُ تعدية حكمه إليه؛ بل ربّما جاز، وما أورد على إبدال الأخفش؛ إنّما يلزم فيما هو أصل لا محول على الهمز، ألا ترى جوازَ (C) وامتناع (طوى) غاية ما في تسهيله تدبيرها بحركة سابقها، ولا بُعد في جعل السابقة كالمقارنة؛ سيّما على مذهب من يقول: الحركة بعد الحرف، وفرّقهم بتعذر (السُّفْهَاءُ الْآ) يمنعُه)<sup>(٢)</sup>.

ومذهبُ سيويهِ أشهرُ، والآخزونُ به أكثرُ، فقد قال عنه الإمامُ أبو الحسن بن غلبون:

(أجود)<sup>(٣)</sup>، وقال الإمامُ العمانيُّ:

(أجود، وهو مذهبُ الخليل، وسيويهِ، والذي قاله الأخفش: لا بأسَ به، وهو أسهلُ في اللَّفْظِ)<sup>(٤)</sup>، وقال الإمامُ مكِّي:

(١) شرح الهداية (٦٠/١-٦١)، وانظر: الكشف (١٠٥/١-١٠٦)، فتح الوصيد (٣٥٩/٢-٣٦٠).

(٢) كنز المعاني (٧٠٤/٢)، وانظر: شرح الطيبة للنويري (٤٩٩/١).

(٣) التذكرة (١٥٦/١).

(٤) الكتاب الأوسط (ص ١٥٦)، وانظر: المفيد (ص ١٥٣).

(وهو الاختيار) <sup>(١)</sup>، وقال الإمام ابن الباذش:

فقال -لي- أبي t: القياس أن تخفف بين الهمزة والواو على ما رآه سيويه، ويوجه كتاب المصحف بالياء على ما يجب للهمزة المتطرفة من التخفيف في: (سنقرى، وسيء، وأنبيء) في الوقف، بإبدالها ياءً، ثم يتصل الضمير بعد ذلك، وقد وجب كتابها في الانفراد ياء) <sup>(٢)</sup>.

ولم يذكر الإمام ابن مجاهد في السبعة سواه <sup>(٣)</sup>.

وصحح الإمام ابن الجزري كلا المذهبين <sup>(٤)</sup>، وعلى الأخذ بهما جرى العمل عند شيوخ الإقراء <sup>(٥)</sup>، وتقديم مذهب سيويه أوجه؛ لأنه الأكثر والأشهر <sup>(٦)</sup>.

#### ١٥ - التسهيل في الهمز المتوسط بزائد.

المراد بالهمز المتوسط بزائد: الكلمة التي في أولها همزة دخل عليها حرف زائد من حروف المعاني، أو غيرها من الكلم، وحروف المعاني: هي الحروف التي في تقدير الانفراد، وليست من بنية الكلمة، سواء كانت متصلة في الخط، نحو لام الجر، وبائه، ولام التعريف، أو منفصلة فيه، نحو واو العطف، وألف الاستفهام، وحروف التشبيه. وتأتي الهمزة بالحركات الثلاث، وقبل كل منها كسر، أو فتح، فتحصل منه ست

(١) الكشف (١/١٠٦).

(٢) الإقناع (١/٤٣١).

(٣) انظر: السبعة (ص ١٠٦).

(٤) انظر: النشر (١/٣٤٤).

(٥) انظر: البدور الزاهرة للنشار (ص ٧٩)، الإتحاف (١/٣٧٩)، القواعد المقررة (ص ٣٢٠-٣٢١).

(٦) انظر: رفع الختام في وقف حمزة وهشام (لوحة ١٥/ب).

صور<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف أهل الأداء في حكم الهمزة المتوسطة بزائدٍ، هل تجري فيها أحكام تخفيف الهمزة المتوسطة بنفسها، أو تحقق؛ لكونها مبتدأة في الأصل؟.

وفي بيان الخلاف يقول الإمام الداني في الجامع:

(واعلم: أن ما يتوسط من الهمزات في الكلم بدخول حرف المعاني عليهن، واتصال الزوائد بهن ومن دونهن مبتدأ، فإن المتقدمين من أصحاب حمزة، والمتأخرين من أهل الأداء مختلفون في هذا الضرب).

فكان بعضهم: يرى تحقيق الهمزات فيه عند الوقف؛ اعتماداً على كونهن فيه مبتدآت في الأصل، وحق ذلك عندهم كونهن في الكتابة مع اختلاف حركاتهن على صورة واحدة، وهي صورة الألف، وتكون للمبتدآت سواء، وإذا كن كذلك وكان سبب استقرار المبتدآت على صورة واحدة امتناعهن من التسهيل الذي يقربهن من الحرف الذي لا يقع ابتداءً، وهو الساكن وجب أن تمتنع - أيضاً - مما امتنع منه من ذلك، وأن يجرين في لزوم التحقيق مجراهن، وهذا مذهب شيخنا أبي الحسن، وجماعة سواء، وهو اختيار صالح بن إدريس، وغيره من أصحاب ابن مجاهد.

وكان آخرون: يرون تسهيل الهمزات في ذلك - كله -، والوقوف على ما تقدم من شرحه؛ اعتداداً بما صير به متوسطاً؛ إذ ليس شيء من ذلك؛ إلا وله فائدة من تأثير عمل ومعنى - كحرف الجر -، وتأثير معنى فقط - كحرف التنبية، والنداء، وهمزة الاستفهام، والألف، واللام -، وغير ذلك، يُوجد ذلك بوجوده، ويعدم بعده، وإذا

(١) انظر: انظر: إبراز المعاني (ص ١٧٧)، الإتحاف (١/ ٢٣٠)، إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام (ص ٢١-٢٢)،

وغيرها.

كَانَ كَذَلِكَ؛ جَرَى مَجْرَى الْأَصْلِيِّ فِي الْإِخْتِاجِ إِلَى الْإِتْيَانِ بِهِ عَلَى صَيْغَتِهِ؛ لِتَأْدِيَةِ تِلْكَ الْفَائِدَةِ، وَإِذَا جَرَى مَجْرَى الْأَصْلِيِّ - فِيمَا ذَكَرْنَاهُ فَوَاجِبٌ - أَنْ يَجْرَى مَجْرَاهُ فِي الْإِعْتِدَادِ بِهِ فِي تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الَّتِي تَقَعُ بَعْدَهُ فِي حَالِ الْوَقْفِ فِي مَذْهَبِ حَمْزَةَ، وَهَذَا مَذْهَبُ شَيْخِنَا أَبِي الْفَتْحِ، وَالْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ اخْتِيَارِيٌّ (١).

فَتَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِهِ:

أَنَّ حِجَّةَ الْآخِذِينَ بِوَجْهِ التَّحْقِيقِ فِي الْهَمْزِ الْمَتَوَسِّطِ بِزَائِدٍ: مِرَاعَاةُ الْأَصْلِ، وَعَدْمُ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ فِي حُكْمِ الْمُبْتَدَأَةِ.  
وَحِجَّةُ الْآخِذِينَ بِوَجْهِ التَّسْهِيلِ: مِرَاعَاةُ الْخَطِّ، وَتَحْكِيمُ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ، وَجَعَلَهُ كَالْمَتَوَسِّطِ مِنَ الْهَمْزِ (٢).

وَأَنَّ التَّحْقِيقَ رَوَايَةَ الدَّانِيِّ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ، - وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي التَّذَكُّرَةِ، وَنَصُّهُ:

(وهذا الذي ذهبوا إليه حسنٌ؛ غير أنني بالهمز قرأتُ فيهما لحمزة في حال الوقف،  
وبه آخذُ) (٣).

- وَهُوَ اخْتِيَارُ وَالِدِهِ الْإِمَامِ أَبِي الطَّيِّبِ (٤)، وَالْإِمَامِ الْحَضْرَمِيِّ (٥)، وَالْمَالِكِيِّ (٦)،

(١) (٢/٥٩٩-٦٠٠) بتصرف يسير.

(٢) انظر للمزيد: شرح الهداية (١/٥٧-٥٨)، اللآلئ الفريدة (١/٣١٢-٣١٣)، العقد النضيد (٢/١٠١٠).

(٣) (١/١٥٨).

(٤) انظر: الإرشاد (١/٣٠٧-٣٠٨).

(٥) انظر: المفيد (ص ١٥٣-١٥٤).

(٦) انظر: الروضة (١/٢٥٣-٢٥٤).

والإمام ابن الباذش، وغيرهم - (١).

وَأَنَّ التَّسْهِيلَ رَوَايَةُ الدَّانِيِّ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي الْفَتْحِ، وَاخْتِيَارُهُ، وَمَعْتَمِدُهُ فِي ذَلِكَ:  
الْأَخْذُ بِمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَهُوَ مَا أُشَارَ إِلَيْهِ - أَيْضًا - فِي مَفْرَدَةِ  
حَمْزَةَ بِقَوْلِهِ:

(وَكَانَ أَبُو الْفَتْحِ يَخْتَارُ تَسْهِيلَ الْهَمْزِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ اعْتِدَادًا بِالزَّائِدِ لِلزَّوْمِهَا،  
فَأَدْخَلَتْ عَلَيْهَا، وَاتَّبَاعًا لِلرَّسْمِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ حَمْزَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَذَّاقِ مِنْ أُمَّتِنَا،  
وَالْمَذْهَبَانِ صَحِيحَانِ فِي الْقِيَاسِ) (٢).

وَنَصَّ عَلَيْهِمَا فِي التَّيْسِيرِ (٣)، وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي حَرْزِهِ (٤).

وَوَجْهُ التَّسْهِيلِ مُقَدَّمٌ فِي الْأَدَاءِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْعَلَّامَةُ ابْنُ الْمَنْجَرَةِ فِي رِسَالَتِهِ:

هَشَامُهُمْ يَقْدَمُ التَّسْهِيلَا      فِي نَحْوِ أَنْذَرْتَهُمْ جَمِيلَا  
وَحَمْزَةُ أَيْضًا كَذَاكَ مِثْلُهُ      فِي وَسَطِ بَزَائِدٍ خُذَ أَصْلُهُ (٥).

لَكِنَّ هَذَا التَّقْدِيمَ لَيْسَ عَلَى الْإِطْلَاقِ؛ بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ، وَفِي بَيَانِ ذَلِكَ يَقُولُ صَاحِبُ  
عَمْدَةِ الْخَلَّانِ:

(ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْمَتَوَسِّطِ بَزَائِدٍ لَخْلَفٍ، وَخَلَّادٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ  
غَلْبُونَ، وَالْإِبْدَالُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى، وَالتَّسْهِيلُ فِي الصُّورِ الْخَمْسِ الْبَاقِيَةِ لَخْلَفٍ وَخَلَّادٍ  
مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسٍ، هَذَا التَّدْقِيقُ بِتَقْيِيدِ الطَّرِيقَيْنِ عَنْ خَلْفٍ وَخَلَّادٍ هُوَ الْمَأْخُودُ

(١) انظر: الإقناع (١/٤٣٣).

(٢) (ص ٦٣).

(٣) انظره: (ص ١٦٧).

(٤) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٤٨-٢٤٩).

(٥) (ص ١٣-١٤).

المتعارف في السبعة في مسلك صاحب الائتلاف، وفي مسلك الصوفي - قاطبةً -، وكذا في مسلك صاحب المتقن عند المتقدمين، فثمرة الخلاف تظهر عند اجتماع الهمزة المنكرة، أو لام التعريف مع المتوسّط بزائد<sup>(١)</sup>.

وتوضيح ذلك:

أنّ الدانيّ روى عن شيخه أبي الحسن بن غلبون: السكت على (لام التعريف، وشيء) عن حمزة من روايته، وروى عن شيخه أبي الفتح: السكت على (لام التعريف، وشيء)، والسّاكن المفضول) عن حمزة من رواية خلف، ومن رواية خلاد: ترك السكت في ذلك<sup>(٢)</sup>، وعليه؛ فيكون لحمزة في مثل قوله U:

( ) © إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامِنَّا ( [ال عمران: ١٩٣]

١/ السكت على (أل) - فقط - من طريق ابن غلبون لحمزة كله، والتّحقيق في المتوسّط بزائد.

٢/ السكت على الجميع من طريق أبي الفتح لخلف، والتّسهيل في المتوسّط بزائد.  
٣/ ترك السكت على الجميع من طريق أبي الفتح لخلاد، والتّسهيل في المتوسّط بزائد.

وزاد في النّشر على ما الحرز وأصله:

وجه التّسهيل في الهمز المنفصل المتوسّط بغيره:

وهو الذي يكون الهمز فيه منفصلاً بعد ساكنٍ صحيح، أو ما في حكمه كحرف المدّ، نحو: ( ) ( )، و ( e d )، و ( l s r )، أو يكون محرّكاً بعد

(١) (ص ٤٢).

(٢) انظر: التيسير (ص ٢٠٧)، إرشاد المرید (ص ٦٤-٦٥).

متحرِّكٍ في صُورهِ التَّسْعَةِ، نحو: ( F E )، وَ ( E D C )، وَ ( e d ) . ( f )

وتسهيلُ هذا النَّوعِ قد صحَّ روايةً، بحسبِ قواعدِ التَّسهيلِ المتقدِّمةِ، وعليه أكثرُ العراقيينَ، ولم يذكر أبو العلاء في الغايةِ سِواه<sup>(١)</sup>.

#### ١٦ - التَّحْقِيقُ فِي السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ.

المرادُ بالسَّاكِنِ الْمَفْصُولِ: أن يكونَ السَّاكِنُ آخِرَ الْكَلِمَةِ، والهمزُ أوَّلَ الْكَلِمَةِ الأخرى، ولا يخلو ذلكَ السَّاكِنُ مِنْ أن يكونَ إمَّا صحيحًا، أو حرفَ عِلَّةٍ، فالصَّحِيحُ - وهو المرادُ هنا - نحو: ( ) ( )، وَ (عَذَابُ أَلِيمٌ )، وحرفُ الْعِلَّةِ لا يخلو مِنْ أن يكونَ إمَّا حرفَ لينٍ، أو حرفَ مدٍّ، فإن كانَ حرفَ لينٍ نحو:

(حَلَوًا )، وَ ( Y X ) فإنه يُلْحَقُ بالسَّاكِنِ الصَّحِيحِ فِي الْحُكْمِ، وَإِذَا كَانَ حرفَ مدٍّ؛ فلا يخلو مِنْ أن يكونَ ألفًا، أو غيرَها نحو: ( j i )، وَ (قُوا أَنْفُسَكُمْ ) فَإِنَّ بَعْضَ مِنْ سَهْلٍ هذا الهمز بعدَ السَّاكِنِ الصَّحِيحِ بالنَّقْلِ سَهْلٌ الهمزة فِيهِ بَيْنَ بَيْنَ. وقد اختلفَ أهلُ الأَدَاءِ فِي تَسْهِيلِ السَّاكِنِ الْمَفْصُولِ وَتَحْقِيقِهِ:

فروى كثيرٌ منهم عن حمزة تسهيله بالنَّقْلِ، وألحقوه بما هو من كلمةٍ، وروى الآخرونَ تحقيقه من أجل كونه مبتدأً، وهو مذهبٌ كثيرٌ من الشاميِّينَ، والمصريِّينَ، وأهلِ المغربِ قاطبةً<sup>(٢)</sup>.

وكانَ الإمامُ أبو الطَّيِّبِ بنُ غَلْبُونِ، ومن أخذَ عنه كابنه أبي الحَسَنِ، ومكيٌّ،

(١) انظر: النشر (١/٣٣٨٠)، شرح ابن الناظم (ص ١٢١)، التهذيب فيما زاد على الحرز من التقريب (ص ٧٧).

(٢) انظر: النشر (١/٣٣٦-٣٣٧).

وغيرهما يأخذ بالتَّحْقِيقِ<sup>(١)</sup>.

وقد حكى الإمامُ الدانيُّ المذهبيُّ في جامعِهِ، واختارَ منها وجهَ التَّحْقِيقِ، فقالَ:  
(وما رواه خلفٌ، وابن سعدان نصًّا عن سُليم عن حمزة، وتابعتها عليه سائر  
الرُّواة، وعامةُ أهلِ الأداءِ من تحقيقِ الهمزاتِ المبتدآتِ مع السَّواكنِ، وغيرها وصلًّا  
ووقفًا، فهو الصَّحيحُ المعوَّلُ عليه، والمأخوذُ به)<sup>(٢)</sup>.

وجليُّ اعتمادِ الدانيِّ في اختياره على:

مجيءِ الأثرِ به عن حمزة منصوصًا، والأخذِ بما عليه عامَّةُ أهلِ الأداءِ عنه.  
واقصرَ عليه في التَّيسيرِ<sup>(٣)</sup>، ونصَّ في مفردة حمزة على أنَّ التَّحْقِيقِ مذهبُ شيخه أبي  
الحسن بن غلبون، والتَّسهيلُ مذهبُ شيخه أبي الفتح بن فارس<sup>(٤)</sup>.

وعليه:

فقولُ الإمامِ ابنِ الجزريِّ:

(وقد غلطَ من نسب تسهيله إلى أبي الفتحِ ممَّن شرح قصيدةَ الشاطبيِّ، وظنَّ أنَّ  
تسهيله من زياداتِ الشاطبيِّ على التَّيسيرِ؛ لا على طُرُقِ التَّيسيرِ، فإنَّ الصَّوابَ: أنَّ هذا  
مما زاد الشاطبيُّ على التَّيسيرِ، وعلى طُرُقِ الدانيِّ، فإنَّ الدانيَّ لم يذكر في سائر مؤلفاته في  
هذا النوعِ سوى التَّحْقِيقِ، وأجراه مجرى سائر الهمزاتِ المبتدآتِ)<sup>(٥)</sup> محلُّ نظرٍ من  
جهتين:

(١) انظر: التذكرة (١/١٥٧)، التبصرة (ص ١١٢).

(٢) (٦٠١/٢).

(٣) انظره: (ص ١٦٧).

(٤) انظره: (ص ٦٣).

(٥) النشر (١/٣٣٧).

الأولى: أن من نسب وجه التسهيل إلى أبي الفتح بن فارس من شراح القصيد، -  
 ويعني بهم: السخاوي، والفاسي، والجعبري -؛ لم ينصوا على نسبته إلى التيسير، وإنما  
 حكوه على الإطلاق، ولا ريب أن ذكر الشاطبي للوجهين فيه من زوائد على التيسير.  
 قال الإمام أبو الحسن السخاوي:

(وقال الحافظ أبو عمرو: مذهب شيخنا أبي الحسن وغيره من أهل الأداء  
 التحقيق في ذلك كله، - يعني: (g) ، وَ (قَدَّأَفْلَحَ) ، وَ ( > ) - قال: وكان  
 شيخنا أبو الفتح يختار تسهيل الهمز في جميع ذلك كله)<sup>(١)</sup>، وقال الإمام الفاسي - بعد  
 إيراده القول الآنف -:

(ولم يذكر الحافظ أبو عمرو في التيسير النقل له في نحو: (قَدَّأَفْلَحَ) ، وَ (m  
 n) ؛ لما مر ذكره له غيره، وعزاه إلى أبي الفتح - كما تقدم -، واختاره الناظم،  
 واعتمد عليه، فعرض به من طريق أبي الفتح - ها هنا-) <sup>(٢)</sup>.

الثانية: قطعه بأن الداني لم يذكر في سائر مؤلفاته في هذا النوع سوى التحقيق؛ بل  
 ذكر فيه مذهب التسهيل عن شيخه أبي الفتح - كما في الجامع، ومفردة حمزة، وغيرهما.  
 والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، وعلى ذلك جرى عمل شيوخ الإقراء<sup>(٣)</sup>؛ إلا أن  
 وجه النقل مقدّم في الأداء، وهو اختيار الإمامين الشاطبي، وابن الجزري، والذي أشار  
 إليه في طبيته بقوله:

(١) فتح الوصيد (٢/٣٣٥)، وانظر: كنز المعاني (٢/٦٥٩)، والعقد النضيد (٢/٨٩٥-٨٩٦).

(٢) اللآلئ الفريدة (١/٢٨٦).

(٣) انظر: الإتحاف (١/٢٣١)، غيث النفع (ص ٥٠)، تحفة الأنام للقيباتي (ص ٤٧)، التحفة الوفية (ص ٤٣)

وغيرها.

والهمزُ الأوَّل إذا ما اتَّصلا رسماً فعن جُمهورهم قد سُهَّلا  
أو يَنفصل (كاسعوا إلى) (قل إن) رجح لا ميم جمع وبغير ذاك صَح (١)

وحالة وجود مفصولٍ قبله؛ فلا بدَّ من مراعاة حالة الاجتماع:

فإذا قرئ لَخلفٍ، أو خَلاد بترك السَّكت فيما قبله؛ ففيه وجهان: النَّقل، والتَّحقيقُ  
بلا سكتٍ، وإذا قرئ لَخلفٍ بالسَّكت فيما قبله؛ ففيه وجهان: النَّقل، والسَّكت، ويظُلُّ  
وجه النَّقل، هو المقدم في المسالك الأدائية (٢).

(١) (بيت رقم: ٢٤٦-٢٤٧)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ١٢١).

(٢) انظر: عمدة الخلان (ص ١١١)، إتحاف الأنام (ص ٢٦-٢٧)، الرسالة الغراء (ص ٣٣)، البدور الزاهرة (ص ٤٥).

## باب الإدغام الصَّغِير

جرت عادة أكثر مصنفي الفنِّ على ذكر هذا الباب بعد تخفيف الهمز؛ لاشتراكهما في قصد التَّخْفِيفِ<sup>(١)</sup>، وقد عَنَوْنَ الإمام الدائِيُّ لهذا البابِ في كتاب التَّيْسِيرِ بـ:

(باب ذكر الإظهار والإدغام للحروف السَّوَائِنِ)<sup>(٢)</sup>.

وقد علَّق الإمام أبو شامة على هذه العنونة الدائِيُّ بقوله:

(وهذه زيادةٌ حسنةٌ فيها تميُّزٌ هذا البابِ من الإدغام الكبير؛ فإنَّه إدغام للحروف المتحرِّكة، ومن المصنِّفين من يُسمِّي هذا الإدغام الصَّغِيرَ لذلك، ولأنَّه يختصُّ ببعض الحروف بخلاف الكبير)<sup>(٣)</sup>.

وزاد الدائِيُّ في الجامع عبارة:

(باب ذكر الإظهار والإدغام للحروف السَّوَائِنِ في الخِلْقَةِ)<sup>(٤)</sup>.

والإدغام الصَّغِيرُ: هو عبارةٌ عمَّا إذا كان الحرفُ الأوَّلُ مِنْهَا ساكناً، وليس في الإدغام الصَّغِيرِ إدغامٌ متحرِّكٌ ولا مثليٌّ، وسمِّي بالصَّغِيرِ؛ لأنَّ حروفه أقلُّ من حروفِ الكبير، والحرفُ السَّاكِنُ أضعفُ من المتحرِّكِ؛ لنقصه من الحركة.

(١) انظر: شرح الطيبة للنويري (١/٥٣٢).

(٢) انظر: التيسير (ص ١٦٨).

(٣) انظر: إبراز المعاني (ص ١٩٢).

(٤) (٢/٦٢٤)، وفي طبقات الجامع: (باب ذكر الإظهار والإدغام للحروف السَّوَائِنِ في الخِلْقَةِ) مهملة، وهو خطأ ظاهر، والصواب: (في الخِلْقَةِ)، أي: في الأصل، ومن استخدم هذا التعبير الإمام ابن الباذش، حيث قال: (... وقد قسمه القراء قسمين: قسم سكونه خِلْقَةٌ، وقسم سكونه عن حركة) الإقناع ١/٢٣٨.

وضابطه: إدغام حرف ساكن في مقاربه، أو مماثله المتحرّك، وينقسم كالإدغام الكبير إلى: واجب، وممتنع، وجائز<sup>(١)</sup>.

فالواجب: إذا التقى حرفان أولهما ساكن نحو: (فَمَارِيحَتِ تَجَرَّتُهُمْ) ، و ( V

( W

وقد بين الإمام الداني حكم هذا النوع بقوله في إيجاز البيان: (ولا خلاف بين القرّاء والعرب في إدغام الأوّل من الحرفين المتماثلين؛ إذا التقيا، وقد سكن الأوّل منهما، وسواء كانا من كلمة، أو من كلمتين، وسواء كان سكونه الأوّل أصلياً، أو كان عارضاً لجازم أو غيره؛ وذلك من أجل ازدحامها في المخرج؛ فامتنع اللسان من أن يطوع بيانه؛ لعدم الحركة التي تزعجه، وتنقله من موضع إلى آخر)<sup>(٢)</sup>.

وأما موضع: (مَالِيَةٌ هَلَكٌ) [الحاقة: ٢٨-٢٩] فتحتمل الوجهين، وسيأتي بيان حكمه مفصلاً، واختيار الداني فيه<sup>(٣)</sup>.

والممتنع: أن يتحرّك أولهما، ويسكن ثانيهما، مثاله في كلمة: ( b ) ، وفي

كلمتين: ( K J ) ، فهذا لا يجوز إدغامه؛ لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه.

وأما الجائز: - وهو المراد هنا-، فينحصر في ستة فصول هي:

(ذال إذ، ودال قد، وتاء التانيث، ولام هل وبَل، وحروف قربت مخارجها)،

ويُلحق بهذا القسم عند الجمهور أحكام النون الساكنة والتنوين؛ لتعلق أحكام آخر به

(١) انظر: التبصرة (ص ١١٥)، النشر (١/٢١٦)، هداية القارى (١/٢٣٣-٢٣٥).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٤٠٤)، وانظر: شرح الخاقانية (٢/١٩٤-١٩٥).

(٣) انظر: البحث (ص ٥٣٥).

غير الإدغام<sup>(١)</sup>.

وحروف الهجاء بعد (إذ)، وأخواتها على ثلاثة أضرب:

الأول: قسم اتفق القراء على إدغامه.

الثاني: قسم اتفق القراء على إظهاره.

الثالث: قسم فيه خلاف بينهم.

وقد بين الإمام الداني في الجامع، والتيسير حكم القسم المختلف فيه، وأغفل الإشارة إلى القسمين الأولين، وبين في شرح القصيدة الخاقانية حكم المتفق عليه<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام المالقي معلقاً على ذلك:

(وكان ينبغي له أن ينبه على القسمين الأولين)<sup>(٣)</sup>.

ولم يغفل الإمام الشاطبي في حرزه الإشارة إلى حكم المتفق على إدغامه<sup>(٤)</sup>، قال

الإمام أبو شامة في شرحه:

(هذا الباب ليس في التيسير، وهو من عجيب التبويب في مثل هذا الباب؛ فإنه لم ينظم هذه القصيدة؛ إلا لبيان مواضع خلاف القراء لا لما أجمعوا عليه، فإن ما أجمعوا عليه أكثر مما اختلفوا فيه، فذكر ما أجمعوا عليه يطول، ولكن قد يعرض في بعض المواضع ما يختلفون فيه، وما يجمعون عليه، والكُلُّ من باب واحد، فينص على المجمع عليه مبالغة في البيان، ولأن من هذا الباب ما أجمعوا على إظهاره في الأنواع كلها)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الإقناع (٢٣٨/١)، النشر (٣/٢)، الإتحاف (١٢٨/١).

(٢) انظره: (١٩٦/٢-١٩٧).

(٣) شرح التيسير (ص ٤٢٨).

(٤) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٧٤-٢٧٦).

(٥) انظر: إبراز المعاني (ص ١٩٢).

## ودراسة اختيارات الإمام الداني في هذا الباب كالاتي:

١- إظهارُ الدالِّ عند التاءِ في موضع: (قَدَّبَيْنَ) [البقرة: ٢٦٥] للمسيبي عن نافعٍ

من طريقِ محمد بن سعدان عنه.

روايةُ إسحاق بن محمد المسيبي عن نافعٍ مسندةٌ في الجامعِ من عشرةِ طرقٍ عنه،

أبانها الإمام الداني بقوله:

(وبرواية إسحاق المسيبي: من طريقِ ابنه محمد، وخلفِ بن هشام، ومحمد بن سعدان،

وعبد الله بن ذكوان، وحمزة بن القاسم، وأحمد بن جبير، وإسحاق بن موسى الأنصاري،

ومحمد بن عمرو الباهلي، وحماد بن بحر عنه)<sup>(١)</sup>.

ومسندةٌ في التعريف<sup>(٢)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٣)</sup> من طريقِي: ابنه محمد، وابن سعدان.

ورواية المسيبي عن نافعٍ خارجةٌ عن طرقِ كتابِ النُّشْرِ<sup>(٤)</sup>، وهي ضمنَ أسانيدِ

كتابِ الكامل<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، والكفاية<sup>(٧)</sup>.

وقد أوضح الإمام الداني حكمَ التاءِ بعد دال (قد) للمسيبي بقوله في الجامع:

(وأظهرَ الدالُّ عند التاءِ نافعٌ في روايةِ المسيبي، وذلك في قوله:

(قَدَّبَيْنَ الرُّسْدُ) [البقرة: ٢٦٥] - لا غير -، فسألتُ أبا الفتح عند قراءتي بروايته

(١) (١/٧٦-٧٧)، وانظره: (١/٢٨٢-٢٨٦).

(٢) انظره: (ص ٢٥).

(٣) انظره: (ص ٢١-٢٢).

(٤) انظره: (١/٨٢-٩٤).

(٥) انظره: (ص ٤٨، ١٥٦).

(٦) انظره: (ص ٧٤-٧٨).

(٧) انظر: (١/٨٢-٩٤).

عن إطلاق القياس في نظائره؟ فأبى ذلك، ومنعني من إجراء القياس، وقال لي: إنما ذلك في هذا الموضوع - خاصة -، ومما يدلُّ على صحَّة مقاله لي: ما حدَّثنا محمَّد بن عليٍّ، عن ابن مجاهدٍ عن أصحابه عن المسيبيِّ عن نافع: أنه أظهر: (قَدَّبَيْنَ الرُّشْدَ مِنَ الْعَيِّ) [البقرة: ٢٦٥] ولم يذكر نظائره، ولا جعل القياس في ذلك مطرِّداً، فدَلَّ على أنه إنما يروي ذلك في هذا الموضوع - خاصة -، وقد أقرَّني أبو الفتح في ذلك في رواية ابن سعدان عن المسيبيِّ بالإدغام، ونصَّ ابن سعدان عنه على الإظهار، وهو الصَّحيح - عندي - إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>.

وجاء في مفردة نافع قوله:

(وقرأ المسيبيُّ في رواية ابنه: بالإظهار عند التاء في موضع واحد في البقرة، وهو

قوله تعالى: (قَدَّبَيْنَ الرُّشْدُ) [البقرة: ٢٦٥]، وسألت فارس بن أحمد عن قراءتي عن نظائر ذلك نحو قوله:

( © تَابَ اللَّهُ ) [التوبة: ١١٧]، وَ ( وَقَدَّ ) [الصف: ٥]، وشبهه، فقال

لي: بالإدغام، وذلك على قرأت<sup>(٢)</sup>.

وذكر في التَّعْرِيفِ نحوه<sup>(٣)</sup>.

فتبيِّن - مما سبق -:

قراءة الدَّاني على شيخه أبي الفتح بالإظهار في موضع البقرة دون غيره للمسيبيِّ

من طريق ابنه محمَّد، وبالإدغام من طريق ابن سعدان، واختياره وجه الإظهار في

(١) (٢/٦٢٤-٦٣٠).

(٢) (ص ٤٥).

(٣) انظره: (ص ٦٢-٦٣).

موضع: (قَدَّ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ) للمسيبي من طريق ابن سعدان عنه؛ خلافاً لشيخه أبي الفتح.

واستند في ذلك على:

نص ابن سعدان على وجه الإظهار فيه.

ولم يذكر الدائي مصدر نص ابن سعدان عليه، ويغلب على الظن أنه طالعه في أحد مصنفات ابن سعدان، فقد جاء في ترجمة ابن سعدان في الغاية: (محمد بن سعدان أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي، إمام كامل، مؤلف الجامع، والمجرد، وغيرهما، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل...) (١).

وقال في شرح الخاقانية عن وجه الإظهار:

(والبيان في ذلك عند النحويين، والذي قبله رديء؛ من أجل التقارب الذي بينهما بكونهما من مخرج واحد، فصارا بذلك كالمثلين) (٢).

وقد حكى غير واحد من أئمة الفن الأسلاف إظهار التاء بعد دال (قد) للمسيبي عن نافع (٣).

وورد - كذلك - إطلاق إظهار التاء بعد (قد) - حيث وقع - للمسيبي من طريقي أبي حمدون، والمروزي عنه (٤).

وقد اختار الإمام أبو الطيب بن غلبون الأخذ بوجه الإدغام، فقال:

(١) (١٠٨٤/٣-١٠٨٥).

(٢) (١٩٦/٢).

(٣) انظر: السبعة (ص ٨٢)، التذكرة (١/١٨١)، الإقناع (١/٢٣٨).

(٤) انظر: المستنير (١/٤٤٩)، غاية الاختصار (١/١٦٣)، المصباح (١/٢١٩).

(وأجمع القراء كلُّهم على إدغام الدال في التاء في: (قَدَّبَيْنَ الرُّشْدُ) [البقرة: ٢٦٥]،  
 و ( d c b ) [القمر: ١٥]، وما كان مثلها - حيث وقع -؛ إلا في رواية ابن  
 المسيبي عن أبيه عن نافع: أنه كان يُظهِر الدال عند التاء، والمشهور عن نافع عن  
 الروائتين - جميعاً - الإدغام مثل جماعة القراء، وكذلك قرأت، وبه أخذ؛ لأن إظهار  
 الدال مع التاء رديءٌ جدًّا؛ من أجل أن الدال أخت التاء) (١).

وقال الإمام مكِّي عن إظهار المسيبي:

(وهو قبيح، وبالإدغام قرأت) (٢)، وقال الإمام المهدوي عنه:  
 (وليس بالقوي) (٣).

٢- إظهار الدال عند الظاء في موضع: ( y x ) [ص: ٢٤] لهشام عن ابن عامر  
 من طريق الحلواني عنه.

رواية هشام عن ابن عامر أسندها الإمام الداني في الجامع من عشرة طرق عنه،  
 أبانها بقوله:

(وبرواية هشام بن عمار: من طريق الحلواني، وإبراهيم بن عبَّاد البصري، وأحمد  
 بن أنس، وأبي عبيد الأَسدي، وأحمد بن بكر، وإسحاق بن أبي حيان، وأبي بكر  
 الباغندي، وإبراهيم بن دحيم، وأحمد بن النَّصر، وأحمد بن الجارود عنه) (٤).

(١) الإرشاد (١/٣٦١).

(٢) التبصرة (ص ١١٧).

(٣) شرح الهداية (١/٨٠).

(٤) (١/٨٣)، وانظره (١/٣٣٨-٣٤٠).

وأَسَنَدَهَا فِي التَّيْسِيرِ<sup>(١)</sup>، ومفردة ابن عامر<sup>(٢)</sup> من طريق الحلواني عنه.  
وقد نصَّ الإمام الدانيُّ إلى هذا الاختيارِ بقوله في مفردة ابن عامر:  
(وأظهر الدالَّ من (قد) عند الظاءِ في سورة (ص) وحدها، في قوله - جَلَّ وعزَّ -:  
(y ×) [ص: ٢٤]، وخيَّرني أبو الفتح في إظهارها، وإدغامها في سائر القرآن،  
وبالأوَّلِ آخذُ)<sup>(٣)</sup>.

ويفهمُ من قوله:

أنَّ مذهبَ شيخه أبي الفتح بن فارس التَّخْيِيرُ بين الإظهار والإدغام في الظاء بعد  
دال (قد) - حيث وقعت -، وأنَّ الدانيَّ اختارَ وجهَ الإظهارِ في موضع سورة (ص)،  
والإدغامَ في غيره، وهو الذي لم يذكر في التَّيْسِيرِ سِوَاهُ<sup>(٤)</sup>.

وقد أشارَ الإمامُ ابن الباذش إلى اختيارِ الدانيِّ - في هذا الموضع -، فقال:

(وعن هشامٍ في: (y ×) [ص: ٢٤] هذا الحرفِ - وحده - خلافً، والذي  
يصحُّ من طريقِ الحلوانيِّ الإدغامَ كَنظَائِرِهِ، وذكرَ الأهوازيُّ أنَّ الإظهارَ في هذا الحرفِ  
رواية الأَخْفَشِ عن هشامٍ، وبالإظهارِ قرأتُ له من طريق أبي الطَّيِّبِ، وعلى ذلك عوَّل  
عثمانُ بن سَعِيدٍ، وحكى عن فارسٍ عن عبد الباقي التَّخْيِيرِ في الدالَّ عند الظاء - حيث  
وقعت -،...)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظره: (ص ١١٧).

(٢) انظره: (ص ١١٦-١١٧).

(٣) (ص ١٢٦).

(٤) انظره: (ص ١٦٩).

(٥) الإقناع (١/٢٣٩).

والظَّاهِرُ أَنَّ العِلَّةَ فِي أَخَذِ الدَّانِيِّ بِمَذْهَبِ شَيْخِهِ أَبِي الحَسَنِ دُونَ أَبِي الفَتْحِ، هِيَ: أَنَّ وَجْهَ الإِظْهَارِ هُوَ الأَكْثَرُ رِوَايَةً وَطَرَقًا، وَعَلِيهِ الجَمْهُورُ<sup>(١)</sup>.  
جاء في نشر الإمام ابن الجزري:

(واختلف عن هشام في: ( × √ ) في ص [آية: ٢٤] فروى الجمهور من المغاربة، وكثير من العراقيين عنه من طريقيه الإظهار، وهو الذي في التيسير، والتبصرة، والهداية، والتلخيص، والشاطبية، والمبهج، وغيرها)<sup>(٢)</sup>.  
والوجهان صحيحان مقروء بهما لهشام من طريق كتاب النشر، والإظهار مقدم في الأداء<sup>(٣)</sup>.

٣- إدغام الطاء في لام (بل) في موضع: ( / O ) [النساء: ١٥٥] لخلاذ عن حمزة.  
اختلف في إدغام وإظهار اللام من حرفي (هل، وبل) عند ثمانية أحرف، هي:  
(التاء، والثاء، والزاي، والسين، والضاد، والطاء، والظاء، والنون).  
وهما عند هذه الأحرف على ثلاثة أقسام:

قسمٌ اختصت به لام (هل)، وهو حرفُ الثاء في قوله تعالى: ( % & ' )  
[المطففين: ٣٦] - لا غير -، وقسمٌ اختصت به لام (بل)، وهي خمسة أحرف: الزاي،  
والسين، والضاد، والطاء، والظاء، وقسمٌ اشتركا فيه: وهما التاء، والنون<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٠٤).

(٢) (٤/٢).

(٣) انظر: الإتحاف (٢/٤٢٠-٤٢١)، متقن الرواية (لوحه ١٧٥/أ)، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٠٤).

(٤) انظر: شرح التيسير (ص ٤٣٥-٤٣٩)، المفتاح (١/٢٠١-٢٠٢)، النشر (٢/٦-٧).

وحجّة من أظهر عند الجميع: أنّ الإظهار هو الأصل.  
وحجّة من أدغم: إرادة التّخفيف<sup>(١)</sup>.

وقد أوضح الإمام الدانيّ مذاهب القراء السّبعة في هذا الباب بقوله في التّيسير:  
(فأدغم الكسائيّ اللّام في الثّمانية، وأدغم حمزة في التّاء، والثّاء، والسّين - فقط -،  
واختلّف عن خلاد عند الطّاء في قوله تعالى :

( / 10 ) [النساء: ١٥٥] فقرأته بالوجهين، وبالإدغام أخذ له، وأظهر هشامٌ عند

النّون، والضّاد، وعند التّاء في قوله تعالى في الرّعد: ( g f e ) [الرعد: ١٦] - لا  
غير -، وأدغم أبو عمرو: ( K J I H ) [المّلك: ٣]، وَ ( فَهَلْ تَرَى لَهُم ) [الحاقة: ٨] في  
المّلك، والحاقة - لا غير -، وأظهر الباقون اللّام عند الثّمانية)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في مفردة حمزة قوله:

(وقرأت على أبي الفتح: ( / 2 10 ) [النساء: ١٥٥] بإدغام اللّام في الطّاء،

وقرأت على أبي الحسن: بالإظهار كخلف)<sup>(٣)</sup>.

ويظهر - بعد الاستقراء - أنّ مستند الدانيّ في اختياره وجه الإدغام لخلاد:

مبنيّ على الأخذ بالأكثر طرقاً وروايةً .

وقد تعدّدت روايات النّقلة في كتبهم عن حمزة في حكم ( / O ) [النساء: ١٥٥]:

أحدها: أنّ الخلاف مفرّغ، لخلاد وجهان: الإدغام، والإظهار، ولخلف الإظهار

(١) انظر: اللّآلئ الفريدة (١/٣٥٢)، شرح الهداية (١/٨٧).

(٢) (ص ١٧٠) بتصرف يسير.

(٣) (ص ١٥٥).

فقط، وهو المختار في التيسير - كما تقدم -، ومفردة حمزة<sup>(١)</sup>، وبه أخذ الإمام الشاطبي في حرزه<sup>(٢)</sup>.

الثاني: تفرعها خلف، أي: له الوجهان، ولخلاد الإظهار فقط، وهو طريق ابن مجاهد في السبعة<sup>(٣)</sup>، ومذهب الأهوازي في الوجيز<sup>(٤)</sup>، وسبط الخياط في المبهج<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.

الثالث: الإطلاق لكل من الرواين، وهذا المذهب أخذ به الداني في الجامع، حيث قال:

(واختلف عنه عند الطاء: فروى خلاد عن سليم عنه: إدغامها فيها، كذلك قرأت على أبي الفتح في روايته.

وحدثنا محمد بن علي، قال: حدثنا ابن مجاهد عن أصحابه عن خلف عن سليم: أنه كان يقرأ عليه - يعني حمزة - ( / O ) مدغمًا، فيجيزه، وقال خلف في كتابه عن سليم عن حمزة: إنه كان يقرأ عليه بالإظهار، فيجيزه، وبالإدغام فلا يردّه<sup>(٦)</sup>. واختاره ابن البادش في إقناعه<sup>(٧)</sup>.

(١) انظره: (ص ١٥٥).

(٢) انظره: (بيت رقم: ٢٧٢)، وانظر: فتح الوصيد (٢/٣٨٦).

(٣) انظره: (ص ٨٨).

(٤) انظره: (ص ٤٥).

(٥) انظره: (ص ١٣٣).

(٦) (٢/٦٤٤).

(٧) انظره: (١/٢٤٤).

الرَّابِع: القَطْعُ لحمزةً بالإظهارِ، وعليها الأكثرونَ، وهو الذي في الإرشادِ<sup>(١)</sup>، والتَّذكرة<sup>(٢)</sup>، والغَايتينِ<sup>(٣)</sup>، والمستنيرِ<sup>(٤)</sup>، والتَّبصرة<sup>(٥)</sup> والكافي<sup>(٦)</sup>، والعُنوانِ<sup>(٧)</sup>، وغيرها.

والوجهانِ صحيحانِ من طريقِ النَّشرِ، ويقدمُ الإظهارُ؛ لأنه الأكثرُ طرقاً وروايةً، وهو المشهورُ عند أهلِ الأداءِ<sup>(٨)</sup>.

٤- الإظهارُ في موضع: (مَالِيَةٌ هَلَكٌ) [الحاقة: ٢٨-٢٩] حال الوصلِ.

اختلفَ القراءُ المثبتونَ لهاءِ (مَالِيَةٌ) في الحالينِ، - وهُم غيرُ حمزةَ، ويعقوبَ اللذينِ يحذفانها وصلًا<sup>(٩)</sup> - بين إدغامِ الهاءِ في الهاءِ، وإظهارِهما.

وفي بيان هذا الخُلفِ يقول الإمام الدانيُّ:

(فَأَمَّا الهاءُ في قوله: (مَالِيَةٌ هَلَكٌ عَنِّي) فتحتملُ وجهينِ:

(١) انظره: (٣٦٩/١).

(٢) انظره: (١٨٤/١).

(٣) انظر: الغاية لابن مهران (ص ٣٣)، غاية الاختصار (١٧٠/١).

(٤) انظره: (٤٩٥/١).

(٥) انظره: (ص ١٢١).

(٦) انظره: (٢٥٤/١).

(٧) انظره: (ص ٥٧).

(٨) انظر: الإتخاف (٥٢٥/١)، متقن الرواية (لوحه ٧٥/ب)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٩)، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٠٤).

(٩) انظر: الهادي (ص ٢٦٢-٢٦٣)، تجبير التيسير (ص ٥٩٠)، الكنز (ص ٢٥٣-٢٥٤)، النشر (٢٩١/٢)، وغيرها.

أحدهما: أن تُثبت في حال الوصل، وتُجرى مجرى الأصلي، وذلك مذهب عامة القراء فيها، فإذا أثبتت اتّصلت في اللَّفْظِ بالهاء التي بعدها، فلم يكن بدُّ من إدغامها ضرورةً على هذا الوجه؛ لأنَّها بمنزلة ما كان أصلياً لازماً.

والوجه الثاني: أن لا تُثبت في الوصل، فيوقف عليها ضرورةً، فلا تُوصل حينئذٍ بما بعدها، وهذا مذهب عامة النحويين؛ فعلى هذا الوجه يمتنع إدغامها؛ لأنها لم تلق شيئاً تدغم فيه، وكذا إن وُصلت بنية الوقف؛ لم يجز - أيضاً - إدغامها (١).

واختار الداني منها وجه الإظهار، دلَّ عليه قوله في إرشاد المتمسكين:  
(وأكثر شيوخنا يستحبون أن يوقف عليها - أي: هاء السكت - ولا توصل؛ لأنَّه يجتمع في ذلك صحَّة مذهب النحويين، وموافقة القراء في إثباتها) (٢).

واقصر في الجامع على وجه الإظهار، حيث قال:

(فمن روى التحقيق؛ لزمه بأن يقف على الهاء في قوله: (مَالِيَّةٌ ٢٨ هَلَاكٌ) [الحاقة: ٢٨-٢٩] وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنَّه واصل بنية واقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها) (٣).

وقد تجلَّى - مما سبق - اختيار الداني وجه الإظهار، واعتماده في ذلك على:

الأخذ بما تلقاه عن أكثر شيوخ الإقراء، وما وافق ما عليه جمهور القراء.

ولم يذكر في التيسير أصلاً يفهم منه إدغام، أو إظهار (٤).

(١) شرح الخاقانية (٢/١٩٧-١٩٨).

(٢) نقلاً عن شرح الدرر للمتتوري (١/٣٦٧).

(٣) (٢/٦١٢).

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري (٢/٧٥٢).

وقد نصَّ عَلَى الأخذِ بوجهِ الإظهارِ جُلُّ أهلِ الأداءِ، وأكثرُ أئمةِ القراءِ، فمن ذلك قولُ الإمامِ أبي الحسنِ بنِ غلبونَ:

(وينبغي لمن أثبت هذه الهاء ونحوها في الوصل: أن يقفَ في حالِ وصلهِ وقفةً يسيرةً، ثمَّ يصل، وذلك أن هذه الهاء إنما يجيءُ بها؛ لبيان الحركة التي قبلها في حالِ الوقفِ - فقط -، وإنما أثبتها في الوصلِ؛ اتباعاً للمصحفِ؛ لأنَّها فيه على نيَّةِ الوقفِ، فإذا وقفَ وقفةً يسيرةً، ثمَّ وصلَ؛ كان ذلك اتباعاً للمصحفِ في إثباتها، واتباعِ المعنى الذي جيءَ بها من أجلهِ - وهو الوقفُ - من غيرِ إخلالٍ) (١).

وقولُ الإمامِ مكِّيِّ:

(وبالإظهارِ قرأتُ، وعليه العملُ، وهو الصَّوابُ) (٢)، وقولُ الإمامِ ابنِ الباذشِ:

(وهو الوجهُ، وكلاهما معمولٌ به، هذا مأخذُ المقرئين) (٣).

وقولُ الإمامِ السخاويِّ في شرحهِ:

(والمختارُ أن يوقفَ عليه؛ لأنَّ الهاءَ إنما اجْتُلبت للوقفِ، فلا يجوزُ أن توصلَ؛ فإن وُصِلَ فالاختيارُ الإظهارُ؛ لأنَّ الهاءَ موقوفٌ عليها في النيَّةِ؛ لأنَّها سبقت للوقفِ، والثانية منفصلةٌ منها، فلا إدغامَ) (٤).

وصرَّح الإمامُ ابنُ الجزريِّ باختيارِ وجهِ الإظهارِ بقوله في التمهيدِ:

(وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَالِيَةَ ۙ هَلَكَ﴾ (٢٨) فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي إِظْهَارِهَا، وَإِدْغَامِهَا،

(١) (٢٧٤/١).

(٢) (ص ٩٣).

(٣) (١٩٦/١).

(٤) فتح الوصيد (٣٩٠/٢).

والمختارُ: أن لا تدغم هاء السَّكْتِ في غيرها؛ لعروضِها، وأن يُنوى بها الوقفُ (١).  
وعلى تقديم هذا الوجهِ في الأداءِ جرى عملُ شيوخِ الإقراءِ (٢).

---

(١) (ص ١٤٧).

(٢) انظر: عمدة الخلان (ص ٤٣٧).

## باب حروف قربت مخارجها

هذا العنوان استخدمه الإمام الشاطبي في حرزه، وكثر استعمال هذه العنونة عند من بعده، وعلى رأسهم الإمام ابن الجزري، وسار على ذلك المتأخرون.

وقد نقد الإمام أبو شامة المقدسي هذه العنونة بقوله:

(هذه العبارة من الناظم، وسبقه إليها غيره، وإنما ذكر صاحب التيسير ما في هذا الباب في فصل، وكذا الباب الذي بعده في فصل آخر، وفي هذه العبارة بحث، وذلك أن جميع - ما سبق - وهو إدغام حروف قربت مخارجها -؛ فما وجه اختصاص ما في هذا الباب بهذه العبارة، ولو كان زادها لفظ (أخر)، فقال: باب حروف آخر قربت مخارجها؛ لكان حسناً<sup>(١)</sup>).

### ودراسة اختيارات الإمام الداني الواردة في هذا الباب كالآتي:

١- الإظهار في موضع: (أَوْيَغْلِبُ فَسَوْفَ) [النساء: ٧٤] وأخواتها لهشام عن ابن

عامر.

جملة - هذا النوع - في القرآن خمسة مواضع، هي قوله تعالى:

(أَوْيَغْلِبُ فَسَوْفَ) [النساء: ٧٤]، وَ (وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ) [الرعد: ٥]، وَ (S

u t w v) [الإسراء: ٦٣]، وَ (قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ) [طه: ٩٧]، وَ (وَمَنْ

لَمْ أَفَأُولَئِكَ أَظَالِمُونَ) [الحجرات: ١١].

(١) إبراز المعاني (ص ١٩٥).

وقد أشار الإمام الدائني إلى اختياره وجه الإظهار لهشام بقوله الجامع:

(فأدغم الباء في الفاء فيها: أبو عمرو، والكسائي، وحمزة في رواية أبي عمر، وخلاد، وإبراهيم بن زربي، وأبي هشام، وابن جبير، عن سليم عنه. وكذا روى أحمد بن أنس، وابن المعلّى عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر، وكذلك روى الداجوني عن محمد بن موسى عن ابن ذكوان، وكذلك حكى أحمد بن نصر عن قراءته في رواية هشام من طريق الحلواني، وغيره، وقال: لا خلاف عن هشام في ذلك.

وقال -لي- أبو الفتح عن عبد الباقي عن أصحابه عن هشام: بالوجهين، وقال -لي- عن عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عنه بالإظهار، وبذلك قرأت في رواية الحلواني، وابن عبّاد، وبه أخذ<sup>(١)</sup>.

واستند الدائني في اختياره على أمرين:

الأول: إسناده هذا الوجه تلاوة، والدائني في كتبه يسند رواية هشام قراءة من طريقي: أحمد الحلواني، وإبراهيم بن عبّاد، فطريق الحلوني عن شيخه: أبي الفتح بن فارس، وأبي الحسن بن غلبون، وطريق ابن عبّاد عن شيخه أبي الفتح<sup>(٢)</sup>، وأمّا بقيّة طرق هشام؛ فإسناده رواية لا تلاوة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنّ وجه الإظهار أكثر طرقاً ورواية عن هشام، وهو مذهب الجمهور،

(١) (٦٤٩/٢-٦٥٠).

(٢) انظر: الجامع (٣٣٨/١-٣٣٩)، التيسير (ص ١١٧)، مفردة ابن عامر (ص ١١٦-١١٧).

(٣) انظر: الجامع (٣٣٩/١-٣٤٠).

وعليه جميع المغاربة، كمكي<sup>(١)</sup>، وابن شريح<sup>(٢)</sup>، والقرطبي<sup>(٣)</sup>.

فالمستند الأول: ظاهري، والآخر: استقرائي.

ولم يذكر الداني لهشام في التيسير<sup>(٤)</sup>، ومفردة ابن عامر<sup>(٥)</sup>؛ سوى الإظهار.

وتابع الإمام الشاطبي أصله في الاقتصار عليه<sup>(٦)</sup>.

ووجه الإدغام فيهن: صحَّ من طريق النشْرِ؛ إلا أنَّ وجه الإظهار مقدَّم أداءً لهشام

من هذا الطريق<sup>(٧)</sup>.

ويجدرُ التنبُّه - في هذا السياق - إلى أنَّ الداني قد أطلقَ لخَلَاد عن حمزة الخلافَ

في موضع الحجرات في الجامع<sup>(٨)</sup>، والتيسير<sup>(٩)</sup>، ومفردة حمزة<sup>(١٠)</sup> من غير ترجيح

لأحدهما، وبالوجهين قرأ على أبي الفتح، وبالإدغام على أبي الحسن<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: التبصرة (ص ١٢٢).

(٢) انظر: الكافي (١/٢٥٤-٢٥٥).

(٣) انظر: المفتاح (١/٢١٣).

(٤) انظره: (ص ١٧١).

(٥) انظره: (ص ١٢٦-١٣٠).

(٦) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٧٧)، الوافي في شرح الشاطبية (ص ١٣٥).

(٧) النشر (٨/٢)، وانظر: اختلاف وجوه النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢١٢-٢١٣).

(٨) انظره: (٢/٦٥٠).

(٩) انظره: (ص ١٧١).

(١٠) انظره: (ص ١٥٦).

(١١) انظر: تحبير التيسير (ص ٢٣٤).

وحجةٌ خلادٍ في التَّخْيِيرِ: هي الوقوفُ عند الأثرِ، وحكمتهُ الجمعُ بين اللُّغَتَيْنِ (١)، وهذه هي العلةُ في عدم اختيارِ الدانيِّ لأحدِ الوجهينِ، وتأكيدُ ذلكِ قوله في المفردة:  
(وفي الحجراتِ: (وَمَنْ لَمْ يَأْتِ فَأُولَئِكَ) [الحجرات: ١١]؛ لأجلِ أَنَّ خِلَادًا خَيْرٌ فِيهِ  
بين الإظهارِ، والإدغامِ) (٢).

والوجهانِ المذكورانِ في الحرزِ؛ تبعاً للأصلِ (٣).  
وجمهورُ أئمةِ الفنِّ على تعميمِ الإدغامِ في المواضعِ الخمسةِ لخلادٍ دونِ تخييرٍ في  
موضعِ الحجراتِ، وعلى ذلكِ جميعُ المغاربةِ (٤)، والإظهارُ فيهنَّ مذهبُ جُلِّ العراقيينِ؛  
كابنِ سِوَارٍ (٥)، وأبي العزِّ القلانسيِّ (٦)، وأبي العلاءِ الهمدانيِّ (٧)، وسببُ الخياطِ (٨).  
واختلِفَ في الوجهِ المقدمِ أداءً:

فذهب بعضهم إلى أنه الإدغامُ، وبعضهم إلى أنه الإظهارُ (٩).  
والرَّاجِحُ - فيما يظهرُ لي - تقديمُ وجهِ الإدغامِ؛ لأنَّ الأكثرَ طرقاً عن خلادٍ (١٠)،

(١) انظر: فتح الوصيد (٣٩٤/٢).

(٢) (ص ١٥٦).

(٣) انظره: (بيت رقم: ٢٧٧).

(٤) انظر: التبصرة (ص ١٢١-١٢٢)، الكافي (١/٢٥٤-٢٥٥)، الهادي (ص ١٥٦)، المفتاح (١/٢١٣).

(٥) انظر: المستنير (١/٤٦١).

(٦) انظر: الكفاية (ص ٢٢٥-٢٢٦).

(٧) انظر: الغاية (١/١٨٦).

(٨) انظر: المبهج (ص ١٣٥).

(٩) انظر: عمدة الخلان (ص ٤١٤).

(١٠) انظر: الروضة (١/٢٦٨).

ونصَّ على اختياره الإمام ابن الباذش<sup>(١)</sup>، كما أنَّ عبارة النَّشْرِ تعضدهُ، فقد قال الإمام ابنُ الجزريِّ:

(وَأَمَّا خَلَادٌ: فرواها عنه بالإدغامِ جمهورُ أهلِ الأديانِ، وعلى ذلكِ المغاربةُ - قاطبةً - ؛ كابنِ شُريحٍ، وابنِ سفيانَ، ومكيٍّ، والمهدويِّ، وابنِ غلبونَ، والهدليِّ، وفي المستنيرِ من طريقِ النَّهرِوانيِّ، وأظهرها عنه جمهورُ العراقيِّينَ) (٢).

فهذه دعائمُ ترجيحِ وجهِ الإدغامِ في المواضعِ الخمسةِ لخلَّادٍ من طريقِ كتابِ النَّشْرِ، وترجيحِهِ في موضعِ الحجراتِ من طريقِ التَّيسيرِ ونظمِهِ (٣).

وقد أشار العلامة ابن المنجرة إلى تقديمه في موضع سورة الحجرات بقوله:

من لم يتبَّ يُقدِّمِ الإدغامُ لخلَّادٍ كذا حكى الأعلامُ (٤).

٢- إدغام الرّاءِ المجزومةِ في اللّامِ للدورِيِّ عن البصريِّ.

جملةُ ما وقعَ في القرآن - من هذا النوعِ - اثنانِ وخمسونَ موضعًا، وقد أجمعَ القراءُ على إظهاره؛ إلا أبا عمرو البصريِّ؛ فإنَّه أدغمه بخلفٍ عن الدورِيِّ، وحكى له الدانيُّ الوجْهينِ في الجامعِ، والتَّيسيرِ، ومفردةِ البصريِّ؛ مع اختيارِ وجهِ الإدغامِ

فقال - مثلاً - في مفردةِ البصريِّ:

(١) انظر: الإقناع (١/٢٦٢).

(٢) (٨/٢).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم (ص ١٣٠)، الإتحاف (١/١٣٦).

(٤) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٣٤).

(فقرأتُ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ عَلَى أَبِي الحَسَنِ عَنْ قراءاتِهِ بالإظهارِ، وبه كان يأخذ ابنُ مجاهدٍ؛ أتباعاً لمذهبِ نحوِّي البصرة؛ غير أبي عمرو، وهو إمامهم؛ إذ الإدغامُ عندهم في ذلك لا يجوز؛ لذهاب التكرير في الرأى).

وقرأتُ - ذلك - على أبي الفتح، وأبي القاسم - جميعاً - عن قراءاتهما بالإدغام، وهو الذي لا يوجد - له - نصٌّ عن اليزيديِّ بخلافه؛ إلا ما حكاهُ شيوخنا عن أحمد بن جبير عنه: أنه أظهر ذلك، فسألتُ شيخنا أبا الفتح عن ذلك؛ فأنكره، ورواه - لي - بإسناده بالإدغام.

وحدثنا محمد بن أحمد بن عليّ قال: حدثنا ابن مجاهدٍ عن أصحابه عن اليزيديِّ عن أبي عمرو بالإدغام، ولم يذكر خلافاً ولا اختياراً. وأجاز الإدغام الكسائي - رحمه الله -، والفراء قياساً، وحكيه سماعاً عن العرب، وبالوجهين آخذ، والاختيارُ الإدغام، لصحة الرواية به (١).

ويتضح مما سبق:

قراءة الداني بالإظهارِ على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وقراءته بالإدغام على سائر شيوخه، واعتماده في اختياره وجه الإدغام للدوري - بعد تصحيحه كلا الوجهين - على:

الأول: تقديم الوجه الأقوى رواية.

الثاني: تصدير ما قرأ به على أكثر شيوخه.

وقد أشار إلى هذين المرجحين في التهذيب - أيضاً - بقوله:

(١) (ص ٥٦-٥٧)، وانظر: الجامع (٢/٦٥١-٦٥٣)، والتيسير (ص ١٧٢-١٧٣).

(وهذا الذي لا توجد رواية عن اليزيدي بخلافه؛ إلا ما حكى عن أحمد بن جبير عنه: أنه روي عن أبي عمرو الإظهار، وذلك وهم من حكاؤه، وبالإدغام قرأت على فارس بن أحمد في جميع الروايات عن أبي عمرو، وبه قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وهو اختياري) (١).

ووجه الإدغام للدوري هو: الأكثر وروداً في الكتب (٢).

وأطلق الخلاف عنه:

الإمام أبو الحسن بن غلبون (٣)، والإمام القيرواني (٤)، والإمام الشاطبي (٥).

والوجهان صحيحان مسندان عن الدوري؛ إلا وجه الإدغام عنه أكثر وأشهر.

قال الإمام ابن الباذش:

(وبالإدغام يأخذ القراء، وكأن المسهل له قرب المخرج، وامتنع عند سيويه؛ لما

فيه من إذهاب التكرير) (٦).

وهو ما يفهم من بيت الإمام الشاطبي:

(١) (ص ٩٣).

(٢) انظر: تحرير النشر (ص ١١٩).

(٣) انظر: التذكرة (٢/٢٥٣).

(٤) انظر: الهادي (ص ٢٣٤).

(٥) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٨٠).

(٦) الإقناع (١/١٩١).

(.....) وَالرَّاءُ جَزْمًا بِلَامِهَا كَوَاصِرٍ لِحُكْمِ طَالٍ بِالْحُلْفِ يُذْبِلًا (١).

قال الإمام الفاسي في شرحه:

(ونبه بقوله: (طال بالخلف يذبلًا) على شهرة الإدغام، وذلك أن يذبل جبل معروف، وطال من قوله: طاولني كذا فطلته، كأن الإدغام طاول الجبل المذكور وطاله، أي: كان أطول منه، يشير إلى شهرته، ولم يذكر عن السوسي خلافًا في الإدغام؛ لأنه المشهور عن أبي عمرو من طريق العراقيين، وقد ذكر مكّي، وغيره الإظهار من طريقهم، ولم يعتمد الناظم على ذلك؛ بل اعتمد على الإدغام؛ لشهرته، ولم يعبا بسواه) (٢).

وعلى تصدير وجه الإدغام الجمهور من أهل الأداء والإقراء (٣).

وفي ذلك قول العلامة ابن المنجرة:

ونحو يغفر لكم الإدغام مقدم له يا أيها كرام (٤).

ويزيد في النشر للدوري:

تفريع الخلاف على الإدغام الكبير؛ فإذا أدغم الكبير أدغم هذا النوع بلا خلاف، وإلا فالخلاف متجه فيه، قال الإمام ابن الجزري في بيان ذلك:

(والخلاف مفرغ على الإدغام الكبير: فمن أدغم الإدغام الكبير لأبي عمرو؛ لم يختلف في إدغام هذا؛ بل أدغمه وجهًا واحدًا، ومن روى الإظهار اختلف عنه في هذا

(١) بيت رقم: ٢٨٠.

(٢) اللآلئ الفريدة (١/٣٦٧).

(٣) الإتحاف (١/٣٩٤).

(٤) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ١٤).

الباب عن الدوريّ: فمنهم من روى إدغامه، ومنهم من روى إظهاره، والأكثر من على الإدغام، والوجهان صحيحان عن أبي عمرو (١).  
 وعلّق الإمام ابن الجزريّ على ما عبارة الدانيّ في الجامع:  
 (وقد بلغني عن ابن مجاهدٍ: أنّه رجّع عن الإدغام إلى الإظهار؛ اختياراً  
 واستحساناً، ومتابعةً لمذهب الخليل، وسيبويه قبل موته بستّ سنين) (٢)، فقال:  
 (إن صحّ ذلك عن ابن مجاهدٍ؛ فإنّها هُو في وجه إظهار الكبير، أمّا في وجه إدغامه  
 فلا؛ لأنّه إذا أدغم الرّاء المتحرّكة في اللّام؛ فإدغامها ساكنةً أولى وأحرى) (٣).

### ٣- الإظهار في موضع: ( [ Y ] ) [ القلم: ١ ] للأزرق عن ورشٍ.

روى الإمام الدانيّ عن شيخه أبي الحسن بن غلبون إدغام النون في الواو، وروى  
 الإظهار عن سائر شيوخه.  
 قال في إرشاد المتمسّكين:

(وأمّا ( [ Y ] ) [ القلم: ١ ] فاختلف عن ورشٍ في إدغامها: فروى أكثرُ المصريّين  
 عن أبي يعقوبَ عنه الإظهار نصّاً، وبذلك قرأتُ أبي الفتح، وأخبرني به أبو القاسم،  
 وكذلك روى يونس عن ورشٍ، وروى بعضهم عن أبي يعقوبَ الإدغام قياساً،  
 وبذلك قرأتُ أبي الحسن) (٤).

(١) النشر (١١/٢).

(٢) (٢/٦٥١)، وانظر: الإدغام الكبير (ص ١٩٤-١٩٥).

(٣) النشر (١١/٢).

(٤) نقلاً عن شرح الدرر للتوري (١/٤١٩).

وحكى له الخلاف في غير كتاب، مع اختيار وجه الإظهار وترجيحه<sup>(١)</sup>.  
فقال في التيسير - مثلاً -:

(ورش، وأبو بكر، وابن عامر، والكسائي: يدغمون نون الهجاء في الواو، ويقون الغنة، وكذلك في: ( [ Y ] ) [ القلم: ١ ]؛ غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في مذهب ورش هنالك بالبيان) (٢).

وقال في التلخيص:

(وهو المشهور عنه عند أهل الأداء من شيوخ المصريين).

وجاء في الاقتصاد قوله:

(وقد روى المصريون عن ورش الإظهار في: ( [ Y ] ) [ القلم: ١ ] خاصة، وبه قرأت على أكثر شيوخي).

وبه جزم في مفردة نافع (٣)، والتعريف (٤).

ومن خلال نصوص الداني؛ يتبين أنه اعتمد في اختياره على ثلاثة أمور:

الأول: تقديم الأكثر طرقاً عن ورش.

الثاني: تصدير ما قرأ به على جل شيوخه.

(١) انظر: القصد النافع للشريشي (ص ٢٢٩).

(٢) (ص ٤٩٣).

(٣) انظره: (ص ٤٧).

(٤) انظره: (ص ٦٦).

الثالث: موافقة مذهب الجمهور من أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

والوجهان أوردتهما الإمام الشاطبي في الحرز؛ تبعاً للأصل<sup>(٢)</sup>، وأسندهما الإمام ابن الجزري<sup>(٣)</sup>.

ووجه الإظهار أشهر وأكثر، وعلى تقديم وجه الإظهار جرى عمل أهل الأداء<sup>(٤)</sup>. ولما كان قالون قرين ورش ورفيقه في الرواية عن نافع؛ ناسب أن يقدم لورش الإظهار في موافقة لمن هو الأولى بموافقته<sup>(٥)</sup>.

والحجة في الإظهار: أن أصل في حروف الهجاء الوقف عليها؛ لعدم التركيب، وإذا فصلت عما بعدها فبنية الوقف، ولذا جمع فيها بين ساكنين؛ لأن الوقف يحتمل ذلك، ومن وصل بنية الوقف؛ فهو منفصل حكماً، والمنفصل لا إدغام فيه.

والحجة في الإدغام: مراعاة الاتصال لفظاً، وإجراء حروف الهجاء مجرى غيرها في الحكم<sup>(٦)</sup>.

٤ - الإدغام في موضعي: ( o nm ) [آل عمران: ١٤٥] لهشام.

أبان الإمام الداني حكم هذين الموضعين بقوله في الجامع:

(١) انظر: كنز المعاني (٧٦١/٢-٧٦٢).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٢٨١)، وانظر: إبراز المعاني (ص ١٩٨).

(٣) انظر: النشر (١٥/٢).

(٤) انظر: شرح الدرر للمتتوري (١/٤٢٠)، عمدة الخلان (ص ٤٣٦)، إرشاد المريد (ص ٨٨).

(٥) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٤٢).

(٦) انظر: شرح الهداية (١/٨٤-٨٥)، الكشف (٢/٢١٤)، اللالئ الفريدة (١/٣٦٩).

(والأصل العاشر: هو مجيء الدال عند الثاء، وذلك موضعان: وهما قوله في آل

عمران:

( x w v u t s r q p o n m ) [آية ١٤٥]

أظهر الدال عند الثاء فيهما: الحرميّان، وعاصم، وأدغمها الباقون، واختلف عن ابن عامر: فروى أبو عمران عن الأخفش عن ابن ذكوان، والحلواني عن هشام من قراءتي على أبي الفتح عن عبد الباقي الإظهار، وروى سائر الرواة عن الأخفش، وكذلك التغلبي، وابن أنس، وابن المعلّى عن ابن ذكوان، وابن عبّاد عن هشام الإدغام، وكذلك قرأت على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين في رواية الحلواني عنه<sup>(١)</sup>.

فيتضح من قوله أن لهشام في هذا الحرف وجهين:

الأول: الإظهار، ويسنده عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد من قراءته على عبد

الباقي بن الحسن.

الثاني: الإدغام، ويسنده عن شيخه أبي الفتح من قراءته عن عبد الله بن الحسين،

وعن شيخه أبي الحسن بن غلبون.

وصرح في مفردة ابن عامر على اختيار وجه الإدغام لهشام، فقال:

( وقرأت على أبي الحسن: ) ( x w v u t s r q p o n m )

( وقرأت ذلك على فارس بن أحمد من طريق عبد الله بن

(١) (٦٦٤/٢).

الحسين: بالإدغام، ومن طريق عبد الباقي: بالإظهار، وبالإدغام آخذ<sup>(١)</sup>.  
ولم يُبين الدانيُّ علَّةَ اختياره لهذا الوجه، ومن خلال النَّظَرِ والاستقراء؛ يتجلى أنه  
اعتمد فيه على أمرين:

الأوَّل: قراءته به على أكثر شيوخه.

الثاني: جُلُّ الطُّرق عن هشامٍ عليه.

وهو المذكورُ في التَّيسير<sup>(٢)</sup>، وفي الحرز تبعاً له<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر الإمام ابنُ الجزريِّ في النَّشْرِ سِوَاهُ<sup>(٤)</sup>.

واختار الإظهار له الإمامُ مكِّي<sup>(٥)</sup>، والعلامةُ الجعبريُّ<sup>(٦)</sup>.

ووجهُ الإدغام لهشامٌ هو المذكورُ في أمَّهات الفنِّ، وكانَّ الأئمَّةَ شبهُ مجموعنَ  
عليه<sup>(٧)</sup>.

٥ - الإدغامُ والإظهارُ في موضع: (يَلْهَثُ ذَلِكَ) [الأعراف: ١٧٦] لقالونَ من طريقِ

أبي نَشيْطٍ، و الإظهارُ من طريقِ الحلوانيِّ عنه.

(١) (ص ١٢٨).

(٢) انظره: (ص ١٧١).

(٣) انظره: (بيت رقم: ٢٨٢).

(٤) انظره: (١١/٢).

(٥) انظر: الكشف (١/١٥٧).

(٦) انظر: كنز المعاني (٢/٧٦٢).

(٧) انظر - مثلاً - : السبعة (ص ٩٠)، الإرشاد (١/٣٧٣)، غاية الاختصار (١/١٦٤)، التبصرة (١٢٢).

قال الإمام الداني في التيسير مبيناً حكم هذا الموضوع:

(وأظهر ابن كثير، وورش، وهشام: (يلهث ذلك) [الأعراف: ١٧٦]، واختلف عن

قالون، وأدغم ذلك الباقر (١).

وجاء في الجامع قوله:

(وقالون بخلاف عنه، وأقراني أبو الفتح لهما - أي: لأبي نسيط، والحلواني - من

طريق عبد الباقي عن أصحابه عنها بالإظهار، ومن طريق عبد الله بن الحسين عن

شيوخه عنها بالإدغام، وبذلك قرأت على أبي الحسن في رواية قالون) (٢).

وقد اقتصر الداني في التيسير (٣)، ومفردة نافع (٤)، والتعريف (٥) على إسناد رواية

قالون من طريق أبي نسيط من قراءته على شيخه أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن.

ومع أن قراءة الداني من هذا الطريق بوجه الإظهار؛ إلا إنه اختار إطلاق الخلاف

لقالون، وهو ما أكدته في كتابي الاقتصاد، ورواية أبي نسيط قوله:

(وبالوجهين آخذ) (٦).

قال الإمام الخزاز في شرح الدرر اللوامع:

(وما علمت أن أبا عمرو رجح وجهاً منهما في كتاب من كتبه) (٧).

(١) (ص ١٧٢).

(٢) (٢/٦٥٧-٦٥٨).

(٣) انظره: (ص ١١١-١١٢).

(٤) انظره: (ص ٨٧-٨٨).

(٥) انظره: (ص ٣٢).

(٦) نقلاً عن شرح الدرر للمتتوري (١/٤١٦).

(٧) (ص ٢٢٧).

ولعلَّ الإمام الدائيَّ لم يرجِّح أحد الوجهين؛ لما رأى من كثرة نقلة الإدغام عن قالون؛ فاختارَ إطلاقَ الخلافِ له؛ ليجمعَ بين الرواية، وما عليه الأكثرونَ من أهل الأداة.

وضمَّن الإمام الشاطبيُّ الوجهينِ حرزُهُ كما هو في الأصل<sup>(١)</sup>، وبه قطعَ جمهورُ المغاربة، وجماعةٌ من المشاركة<sup>(٢)</sup>، وحكى الإجماعَ عليه للجميعِ الإمامُ ابنُ مهران<sup>(٣)</sup>.

وأما طريقُ الحلوانيِّ عن قالون:

فقد اختار الدائيُّ فيه الإظهارَ؛ وهو روايته عن شيخه أبي الفتح من قراءته على عبد الباقي بن الحسن، ودليلُ اختياره لهذا الوجهِ قوله في مفردة نافع - في ختم ذكرِ أسانيدِهِ في رواية قالون من طريقِ الحلوانيِّ -:

(وقد قرأتُ بها القرآن - كلَّه - على أبي الحسنِ شيخنا، وعلى غيره؛ غيرَ أنِّي على رواية أبي الفتحِ أعتدُّ، وبها آخذُ)<sup>(٤)</sup>.

وبالوجهينِ قرأ الإمام ابن الجزريُّ لقالونَ من طريقِهِ، وضمَّنهما نشره<sup>(٥)</sup>.

ونصَّ في كتابهِ التَّقريب على اختيار وجهِ الإدغام، فقال:

(يَلْهَثُ ذَلِكَ) [الأعراف: ١٧٦] - فقط - فأظْهَرَهَا نافعٌ، وابن كثيرٌ، وهشامٌ،

(١) انظره: (بيت رقم: ٢٨٤-٢٨٥).

(٢) انظر: التذكرة (١/١٨٦)، الموجز (ص ٥٢)، التبصرة (ص ١٢٣)، الكافي (١/٢٥٥)، بستان الهداة

(١/١٧٠)، النشر (٢/١١-١٢)، تحريات المنصوري (ص ١٩٨-٢٠١). تحرير النشر (ص ٩١-٩٢).

(٣) انظر: الغاية في القراءات العشر (ص ٣٣).

(٤) (ص ١٣١).

(٥) انظره: (٢/١١-١٢).

وعاصمٌ، وكذا أبو جعفرَ بخلافِ عنهم، والباقونَ بالإدغامِ، وهو المختارُ - عندي -  
للجميعِ للتجانسِ (١).

وعلى تقديم وجه الإدغام؛ جرى عملُ أهلِ الأداء، وبه أخذَ شيوخُ الإقراء.  
قال العلامةُ المنتوريُّ:

(والمشهورُ الإدغام، وبه أخذُ) (٢)، وقال العلامةُ الصفاقسيُّ:

(والإدغامُ فيه أصحُّ وأقيسُ؛ لأنَّ الحرفينِ؛ إذا كانا من مخرجٍ واحدٍ، وسكَّن الأولُ  
منهما وجب إدغامُهُ في الثاني؛ ما لم يمنع منه مانعٌ، ولا مانعٌ منه - هنا -، ولم يأخذ فيه  
بعضُ أهلِ الأداء؛ إلا بالإدغامِ للجميعِ، ولولا ما صحَّ من الإظهارِ عندَ من لم نذكر له  
الإدغام؛ لكان هو المأخوذُ به) (٣)،

وفي النجوم الطَّوَالع للمارغنيِّ:

(والوجهانِ مقروءٌ بهما، والإدغامُ مقدَّمٌ له؛ لأنَّ أكثرَ الرواةِ عليه) (٤).

٦ - اختيارُهُ في موضعٍ: (  $y \times$  ) [هود: ٤٢] لقالونَ، والبزِّيِّ، وخلاد.

أبانَ الإمامُ الدانيُّ اختلافَ القراءِ السبعةِ في هذا الموضعِ بقوله التيسير:

(وأظهرَ ورشٌ، وابنُ عامرٍ، وحمزةٌ: (  $y \times w$  ) [هود: ٤٢]، واختلَفَ

(١) تقريب النشر (ص ١٢٩).

(٢) شرح الدرر اللوامع (١/٤١٦).

(٣) غيث النفع (ص ١٢١).

(٤) (ص ٨٢).

عن قالون، وعن البزِّي، وعن خلّاد) (١).

فأمّا قالونُ من طريق أبي نَشِيْطٍ: فقد قرأ له الدانيُّ بالإدغامِ على شيخه أبي الحسن، وبالإظهارِ على شيخه أبي الفتح (٢).

وأطلق له الخلافَ في التَّيسيرِ؛ مع أنَّه أسندَ روايتهُ عن شيخه أبي الفتح (٣)، وطريقهُ فيه الإظهارِ.

وأطلقه - كذلك - في مفردةٍ نافعٍ عن شيخه (٤).

ولم يرجح الدانيُّ أحدَ الوجهين؛ لما رأى من كثرةِ نقلةِ الإدغامِ عن قالون، فأطلق الخلافَ؛ ليجمعَ بين الرواية، وما عليه الأكثرونَ من أهلِ الأداءِ .

وأكد على استواءِ الوجهينِ عندهُ بقوله في كتابي الاقتصادِ، ورواية أبي نَشِيْطٍ:

(وبالوجهينِ آخذٌ) (٥).

وضمَّنها الإمامُ الشاطبيُّ في حُرْزِهِ كما في الأصل (٦).

ووجهُ الإدغامِ: مقدَّمٌ في الأداءِ على الإظهارِ، والآخذونَ به أكثرُ، وعليه المغاربةُ قاطبةً.

وفيه ذلك قولُ الإمامِ ابنِ المرابطِ:

(١) (ص ١٧٣).

(٢) انظر: مفردة نافع (ص ١٠٦).

(٣) انظر: (ص ١١١-١١٢).

(٤) انظر: مفردة نافع (ص ١٠٦).

(٥) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٤١٦).

(٦) انظره: (بيت رقم: ٢٨٤).

وَعنهُ في: ( X Y ) [هود: ٤٢] وجهان، والأشهرُ الإدغامُ (١).

وأشارَ إليه العلامةُ ابنُ بري بقوله:

واركبُ ويلهثُ والخلافُ فيهما عن ابنِ مينا، والكثيرُ أدغماً (٢).

وفي النجوم الطوالع للمارغني:

(والوجهان مقروءٌ بهما، والإدغامُ مقدّمٌ له؛ لأنَّ أكثرَ الرواةِ عليه) (٣).

وأما طريقُ الحلوانيِّ عنه: فلم يذكر الدانيُّ في الجامع (٤)، والتعريف (٥)، ومفردة

نافع (٦)؛ سوى الإظهار من هذا الطريق.

والوجهان صحيحان عن قالون، وبهما قرأ الإمامُ ابنُ الجزريِّ، ونصَّ عليهما؛ إلا

أنَّ وجهَ الإدغامِ يقدّم لقالون من طريق أبي نسيط، والإظهار من طريق الحلوانيِّ (٧).

وأما البزيُّ عن ابن كثير:

فقد قرأ له الدانيُّ بوجه الإظهار على شيخه عبد العزيز الفارسيِّ عن قراءته على

أبي بكر النقاشِ على أبي ربيعة على البزيِّ، وبالإدغامِ قرأ على غيره.

(١) التقريب والحرش (ص ٢٥٠).

(٢) انظر: شرح الدرر للمنتوري (٤١٦/١)، الفجر الساطع لابن القاضي (١٠٣/٣-١٠٤).

(٣) (ص ٨٢).

(٤) انظره: (٦٥٤/٢).

(٥) انظره: (ص ٦٤).

(٦) انظره: (ص ١٣٣).

(٧) انظر: النشر (١٠/٢).

و أطلق له الخلاف في الجامع<sup>(١)</sup>، والتيسير<sup>(٢)</sup>؛ مع أنه إسناده عن شيخه الفارسي؛ يقتضي الاقتصار على وجه الإظهار؛ وصرح في مفردة ابن كثير باختيار وجه الإدغام له، فقال:

(وبالإدغام آخذ عنه)<sup>(٣)</sup>.

والعلة في اختيار الداني وجه الإدغام؛ مع أن فيه خروجاً عن طريقه؛ ليجمع بين الرواية، وما عليه الأكثر من أهل الأداء.

والإدغام مذهب الجمهور عن البزّي، وبه قطع الأئمة: أبو الطيب بن غلبون<sup>(٤)</sup>، وابنه أبو الحسن<sup>(٥)</sup>، والقيرواني<sup>(٦)</sup>، ومكي<sup>(٧)</sup>، وابن شريح<sup>(٨)</sup>، وغيرهم<sup>(٩)</sup>.

والوجهان في الحرز تبعاً للأصل<sup>(١٠)</sup>.

ووجه الإدغام للبزّي: مقدّم في الأداء، وعليه جمهور المغاربة، وبعض المشاركة<sup>(١١)</sup>.

(١) انظره: (٣٠٨/١).

(٢) انظره: (ص ١٧٣).

(٣) (١٢٢).

(٤) انظر: الإرشاد (٣٧٤/١).

(٥) انظر: التذكرة (٣٧١/٢).

(٦) انظر: الهادي (ص ١٥٥).

(٧) انظر: التبصرة (ص ١٢٣).

(٨) انظر: الكافي (٢٥٥/١).

(٩) انظر: النشر (١٠/٢).

(١٠) انظره: (بيت رقم: ٢٨٤).

(١١) انظر: النشر (١٠/٢)، متقن الرواية (لوحة ١٠٤/ب).

قال العلامة عبد الرحمن بن القاضي في بيان ذلك:  
 (والوجهان عن البزّي، ونحوه في الإقناع والنشر، ولم يذكر في التذكرة إلا الإدغام  
 فقط، وبه قطع ابن شريح؛ فعلى هذا الإدغام أرجح) (١).  
 وأما خلاد عن حمزة:

فقرأ الدانيُّ بوجه الإظهار على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبالإدغام على أبي  
 شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد (٢).

وأطلق عنه الخلاف في التيسير؛ مع أن طريقه يقتضي وجه الإدغام؛ لأنه أسند فيه  
 روايته فيه عن شيخه أبي الفتح، ومذهبه الإدغام (٣).

ولكن لما كان أكثر الأئمة على الإظهار عنه؛ أطلق الخلاف؛ ليجمع بين الرواية،  
 وما عليه الجمهور، وهو مما خرج فيه عن طريقه.

وصرح في مفردة حمزة باختيار وجه الإظهار، فقال:

(واختلف عنه - أيضاً - في قوله في هود: (  $y \times w$  ) [هود: ٤٢] فرؤي  
 عنه الإظهار والإدغام، وأختار الإظهار، وبه أخذ) (٤).

والوجهان في الحزر كما في الأصل (٥)، ووجه الإظهار مذهب الجمهور (٦)، وهو

(١) الإيضاح والورى لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى (ص ١٥٠).

(٢) انظر: تحبير التيسير (ص ٢٣٦).

(٣) انظره: (ص ١٢٠).

(٤) (ص ١٥٦).

(٥) انظره: (بيت رقم: ٢٨٤).

(٦) انظر: النشر (١٠/٢).

المصدّر في الإقراء (١).

وقد ذهب بعض أهل الأداء:

إلى تقديم وجه الإدغام لقالون، وخلاّد، والإظهار للبيزي (٢).

والقائلون بهذا؛ بنوا مذهبهم على اتباع طرق الداني في التيسير، وعدم الخروج عنها، وإن نصّ الداني على اختيار غيره.

وهذا المنهاج حجة، وله وجه؛ لكن فيه قصوراً، وعدم اطراد في المسائل المحرّرة.

٧- الإدغام المحض في موضع: ( ! " ) [الرسلات: ٢٠] لجميع القراء.

لا خلاف بين القراء في إدغام القاف في الكاف، وإليه أشار الإمام الداني بقوله في

الجامع:

(وكذلك أجمعوا على إدغام القاف في الكاف، وقلبها كافاً خالصةً من غير إظهار

صوت لها في قوله: ( ! " ) [الرسلات: ٢٠]، وروى ابن شنبوذ أداءً عن أبي نَشِيْطٍ

عن قالون: أنّ القاف لا مبيّنة، ولا مدغمةً بين ذلك، وروى أبو عليّ بن حبّيش

الدينوريّ أداءً عن إبراهيم بن حرب، عن الحسن بن مالك عن أحمد بن صالح عن

قالون مظهرة القاف، وما حكياه عن قالون غلطاً في الرواية، وخطأً في العربية (٣)،

وبقوله في المنبّهة:

وأجمع الكلُّ بلا خلافٍ على ادّغام القاف عند الكاف

(١) انظر: متقن الرواية (لوحه ١٠٤/ب)، اختلاف وجوه النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٢٢٥).

(٢) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٠)، الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء (ص ٦٣).

(٣) (٢/٦٦٥)، وانظر: التحديد (ص ١٢٩)، شرح الخاقانية (٢/١٨٦-١٨٧).

مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ فِي أَلْمِ نَخَلْتُمْ وَأَدْغَمَ الْبَصْرِيُّ مِنْ يَرْزُقُكُمْ<sup>(١)</sup>.  
 وقد علّق الإمام ابن الجزريّ على عبارة الدانيّ في الجامع، فقال:  
 (فإن حمل الدانيّ الإظهارَ من نصّهم على إظهار الصّوت، وجعله خطأً وغلطاً؛  
 ففيه نظرٌ، فقد نصّ عليه غيرٌ واحدٍ من الأئمّة، فقال الأستاذ أبو بكر بن مهران:  
 وقوله: ( ! ) قال ابن مجاهدٍ في مسائلٍ رفعت إليه: فأجابَ فيها لا يدغمه؛ إلّا  
 أبو عمرو، قال ابن مهران: وهذا منه غلطٌ كبيرٌ، وسمعت أبا علي الصّفار يقولُ قال أبو  
 بكر الهاشميُّ المقرئ: لا يجوزُ إظهاره، وقال ابن شنوبذ: أجمع القراء على إدغامه، قال  
 ابن مهران: وكذلك قرأنا على المشايخِ في جميع القراءات - أعني بالإدغام -؛ إلّا عن  
 أبي بكر النقّاش... انتهى، ولا شكّ أن من أراد بإظهاره الإظهار المحض، قال ذلك غير  
 جائز إجماعاً، وأمّا الصّفة فليس بغلطٍ ولا قبيحٍ، فقد صحّ عندنا نصّاً وأداءً، وقرأتُ به  
 على بعض شيوخِي) (٢).

وعليه:

فيكون لأهل الأداء في إدغام ( ! ) مذهبان:  
 الأوّل: إدغام القاف في الكاف، وإبقاء صفة الاستعلاء، والجره الذي في القاف،  
 كما تبقى الغنة في النون في نحو: ( > ? ) [البقرة: ٨]، والإطباق في نحو: ( O )  
 ( p ) [المائدة: ٢٨]، وعلى هذا فالإدغام غيرٌ مستكمل<sup>(٣)</sup>.

(١) (بيت رقم ٧٩٥-٧٦٠).

(٢) النشر (١٦/٢).

(٣) انظر: المفيد للمرادي (ص ٤٦)، الجامع المفيد في صناعة التجويد (ص ٢٤٧).

وبهذا المذهب جزم الإمام مكِّي ومن وافقه، فقال في كتاب الرِّعاية:  
 (وإذا سكنت القافُ قبل الكاف؛ وجب إدغامُها في الكاف؛ لقرب المخرجين،  
 ويبقى لفظ الاستعلاء الذي في القاف ظاهراً؛ كما ظهر في الغنة والإدغام في: (مَنْ  
 يُؤْمِنُ) ، وَ (أَحَطْتُ) ، وذلك نحو قوله: ( ! ) [المرسلات: ٢٠] تدغمُ القافُ  
 في الكافِ، ويبقى شيءٌ من لفظ الاستعلاء الذي في القافِ) (١).

وقال عنه الإمام ابن الباذش:

(وهو مذهبُ أكثر النَّاسِ) (٢).

جاء في غيث النِّفع:

قال العلامة الصِّفاقيُّ:

(في كلام مكِّي - رحمه الله - شبهُ تدافعٍ؛ لأنَّه قال أولاً: (ويبقى لفظ الاستعلاء)  
 فظاهره جميعاً، وقال آخرًا: (ويبقى شيءٌ من لفظ الاستعلاء)، والعملُ على ما صدرَّ به،  
 وهو ظاهرُ كلام غيره) (٣).

وترد مسألةُ الأوهي: هل بقاء صفة الاستعلاء قبل الكاف أو معها؟.

وقد أجاب عن ذلك العلامة محمد المرعشي (١١٥٠ هـ) بقوله:

(بقاء صفة الاستعلاء - هنا - هل هو الكاف بقاء الإطباق في: (أَحَطْتُ) قبل

التاء، أو هو مع الكاف بإشراكها القاف بقاء الغنة في: (مَنْ يُؤْمِنُ) ؟

(١) (ص ١٧٢).

(٢) الإقناع (١/١٨٥).

(٣) غيث النِّفع (ص ٢٩٩).

لم أر التصريح بأحدهما من أحده؛ إلا من الرُّوميِّ - أي: العلامة طاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) - حيث صرَّح بإعطاء صفة الاستعلاء للكاف في: ( ! " )، فهو كإعطاء غنة النون في الياء (مَنْ يُؤْمِنُ )، فالملفوظُ ( " ) عند بقاء صفة الاستعلاء، كاف مستعلية مشددة تشديداً ناقصاً؛ كما أنَّ الملفوظ في: (مَنْ يُؤْمِنُ ) ياء ذات غنة مشددة تشديداً ناقصاً (١).

الثاني: إدغام القاف في الكاف إدغاماً كاملاً بإسقاطها مخرجاً وصفةً، واختاره الأئمة: ابن مجاهد، وأبي الحسن الأنطاكي، وأبي الحسن الحوفي، وأبي عمرو الداني (٢).  
و استند الداني في اختياره على:

إجماع القراء، وعمل أهل الأداء، وإليه أشار في كتاب المفصح بقوله:  
(وقد كان بعض أهل الأداء: يرى بيان صوت القاف، وهو قلقلتها مع إدغامها في الكاف؛ قياساً على بيان صوت الطاء؛ مع إدغامها في التاء، نحو: (أَحَطْتُ ) وبابه، فخالف بذلك الإجماع، وما جرى عليه العمل في ذلك) (٣).  
واختاره الإمام ابن الجزري، فقال في التمهيد:

(وفي إدغامها إذا سكنت في الكاف مذهبان: الإدغام الناقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء، كالطاء في التاء، وهذا مذهب أبي محمد مكِّي وغيره، والإدغام الكامل بلا إظهار شيء، فتصيرُ كافاً مشددةً، وهو مذهب الداني ومن والاه. قلت: وكلاهما حسن،

(١) جهد المقل (ص ١٩١-١٩٢)، وانظر: شرح المقدمة الجزرية لطاش كبرى زاده (ص ١٧٣-١٨٤).

(٢) انظر: الإقناع (١/١٨٣).

(٣) نقلاً عن شرح الدرر للمنتوري (١/٤١٠).

وبالأوّل أخذ عليّ المصريون، وبالثاني الشاميون، واختياري الثاني؛ وفاقاً للداني، وقياساً على مذهب أبي عمرو - أعني: ابن العلاء البصري - (١).  
وعلى تقديم الإدغام الخالص جرى العمل، قال العلامة الصفاقسي:  
(فذهب الجمهور إلى الإدغام المحض من غير تبقية، وهو الأصح في الرواية، والأوجه في القياس، وحكى الداني الإجماع عليه) (٢).  
وقال الشريف ابن يالوشة في شرح المقدمة الجزرية:  
(وهذا هو المختار عند الناظم، والجمهور، والمقدم أداءً) (٣).

(١) التمهيد (ص ١٣٩ - ١٤٠)، وانظر: النشر (١/١٧٤ - ١٧٥).

(٢) غيث النفع (ص ٢٩٩)، وانظر له: تنبيه الغافلين (ص ٩٠).

(٣) الفوائد المفهومة في شرح الجزرية (ص ٥١).

## باب النون الساكنة والتنوين

حَظِيَ هَذَا الْبَابُ بِعُنَايَةِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَأَثَمَةِ الْقِرَاءَةِ، وَأَهْلِ الْأَدَاءِ وَالتَّجْوِيدِ، فَخَصَّصُوا لَهُ بَابًا فِي مَوْأَلَفَاتِهِمْ، وَأَفْرَدُوهُ بِرِسَائِلَ وَكُتَابَاتٍ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَهْمِيَّتِهِ<sup>(١)</sup>. وَجَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ تَقَسَّمَ أَحْكَامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ إِلَى أَرْبَعَةٍ، هِيَ:

الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء

وهذا مذهب جمهور المؤلفين، وهو صنيع الإمام الداني في جميع مصنّفاته<sup>(٢)</sup>، وبعضهم زاد فجعلها خمسة، وبعضهم نقص فجعلها ثلاثة، ولا فرق بينها في الحقيقة؛ إنما هو من باب الخلف اللفظي<sup>(٣)</sup>.

### واختيارات الإمام الداني في الباب هي:

١- إظهار النون الساكنة والتنوين عند الحاء، والغين لقالون عن نافع.

حكى الإمام الداني في الجامع أن محمد بن أحمد بن شنبوذ روى عن أبي الحسن عن أبي نسيط عن قالون: إخفاءهما عند الغين، والحاء، وإظهارهما عند الأربعة الباقية<sup>(٤)</sup>.

وذكر في التمهيد نحوه، ثم قال:

(وبالإظهار قرأت من طريقه، وبه أخذ)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الرعاية (ص ٢٦٢)، هداية القراء (ص ١٧٠).

(٢) انظر - مثلا -: الجامع (٢/٦٦٦-٦٨٢)، التيسير (ص ١٧٣-١٧٤)، التحديد (ص ١١١-١١٥).

(٣) انظر: الإتحاف (١/١٤٣).

(٤) انظره: (٢/٦٦٧).

(٥) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٤٢٧).

وجليُّ استنادُ الدانيِّ في اختياره على:

ما قرأ به على شيوخه، وتلقاه عنهم.

وهو المقروءُ به لقالون من طريقي الحرز والطَّيبة وأصليهما<sup>(١)</sup>.

وقطع بإخفائهما - مطلقاً - لإسحاق المسيبيِّ من رواية ابنه محمد عنه، فقال في

التعريف:

(وقرأ المسيبيُّ في رواية ابنه: بإخفاء النون الساكنة، والتَّنوين عند الخاء، والغين،

نحو قوله: (مِنْ ك)، و (S T)، و (مِنْ غِلِّ)، و (a ^ \_ )،

وشبهه<sup>(٢)</sup>.

وأورد في مفردة نافع نحو منه<sup>(٣)</sup>.

ومن أشار إلى مذهب المسيبيِّ:

الإمام ابن الباذش بقوله:

(أمَّا ما ذكر من الإخفاء عند الغين، والحاء فصحيح، ذكره سيبويه عن قوم من

العرب، ووجهه بأن هذين الحرفين قريبان من حروف الفم؛ فأخفوها معها - كما

أخفوها عند حروف الفم -، وبه قرأت من طريق الأهوازيِّ لابن شنبوذ عن أبي نسيط،

وبه أخذ أبو الفضل الخزاعيُّ لأبي نسيط من جميع طرقه، وهي رواية المسيبيِّ عن

نافع<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: النشر (١٨/٢).

(٢) (ص ٦٧).

(٣) وانظره: (ص ٤٨).

(٤) الإقناع (١/٢٥٤-٢٥٥).

والإمام ابن الجزري بقوله في كتاب التمهيد:

(وقد ذكر بعض القراء في كتبهم أن الغنة باقيةٌ فيهما، وذكر شيخ الداني - فارسُ بن أحمد - في مصنفٍ له أن الغنة ساقطةٌ منها؛ إذا أظهر، وهو مذهب النحاة، وبه صرَّحوا في كتبهم، وبه قرأتُ على كلِّ شيوخِي؛ ما عدا قراءةَ يزيد، والمسيبي) (١).

والمسندُ المقروء به:

إخفاءُ النونِ الساكنةِ عندَ الخاءِ، والغينِ لأبي جعفرِ المدنيِّ؛ واستثنى له بعضُ أهلِ الأداءِ ثلاثةَ مواضعَ:

( 9 ) [الإسراء: ٥١]، وَ ( 3 2 ) [النساء: ١٣٥]، وَ ( , )

[المائدة: ٣] (٢)، والوجهانِ صحيحانِ مسندانِ في النشر، قال الإمام ابن الجزري:

(وبالإخفاءِ وعدمه: قرأنا لأبي جعفر من روايته، والاستثناءِ أشهر، وعدمه أقيس) (٣).

واقصرَ في التحبيرِ على إسنادِ الإظهارِ فيهنَّ (٤).

٢- إدغامُ النونِ الساكنةِ والتَّنونينِ بغيرِ غنةٍ في اللامِ والرَّاءِ لجميعِ القراءِ.

أوضحَ الإمام الداني ماهيةَ حكمِ الإدغامِ وحروفه بقوله:

(والحالُ الثانية: أن يكونا مدغمين بإجماع، وذلك عند خمسةِ أحرفٍ يجمعُها

(١) (ص ١٤٥).

(٢) انظر: تحرير النشر (ص ٢٧٤-٢٧٥).

(٣) (١٨/٢).

(٤) انظره: (ص ٢٣٧).

قولك: (لم يرو) اللّام، والرّاء، والميم، والياء، والواو؛ إذا كانت النون معهنّ من كلمتين -لا غير-، وسواءً كان سكونها لازماً، أو عارضاً، أو ثبتت مرسومةً في الخطّ على الأصل، أو حُذفت منه على اللفظ<sup>(١)</sup>.

ويلحظ - فيما سبق - أنّ الدانيّ لم يذكر حرف النون ضمن حروف الإدغام، وهو مذهبٌ اختاره، وبه صرّح في قوله:

(والقرّاء يزيدون حرفاً سادساً، وهو النون، نحو قوله: (من نُورٍ) [النور: ٤٠]، و ( × ) [الغاشية: ٨]، ولا معنى لذكر النون مع هذه الحروف؛ لأنّها إذا لقيت مثلها؛ لم يكن بدُّ من إدغامها فيها كسائر المثليين؛ إذا التقيا، والأوّل منها ساكن<sup>(٢)</sup>)، وجاء في الجامع قوله:

(وزعم بعضهم أنّ ابن مجاهد جمع السّتة الأحرف في كلمة (يرملون)، وذلك غير صحيح عنه؛ لأنّ محمّد بن أحمد حدّثنا عنه في كتاب السّبعة: أنّ النون السّاكنة والتّنين مدغمان في الرّاء، واللّام، والميم، والياء، والواو، ولم يذكر النون، ولو صحّ أنّ ابن مجاهد جمع كلمة (يرملون) السّتة الأحرف؛ لكان إنّما جمع منها النون، وما يدغم فيه - سمعت أبا عليّ الحسن بن سُلَيْمان المقرئ يقول ذلك -)<sup>(٣)</sup>.

وقد علّق الإمام ابن الجزريّ على ما ذكره الدانيّ، فقال:

(وقد اختلف رأيي أئمّتنا في ذكر النون مع هذه الحروف: فكان الحافظ أبو عمرو الدانيّ ممن يذهب إلى عدم ذكرها معهنّ، والتّحقيق في ذلك أن يقال:

(١) الجامع (٦٦٨/٢).

(٢) شرح الخاقانية (٣١٧/٢)، وانظر: التحديد (ص ١١٢).

(٣) الجامع (٦٦٩/٢) بتصرف يسير.

إن أُريد بإدغامِ النُّونِ في غيرِ مثلها؛ فَإِنَّه لا وجهَ لذكرِ النُّونِ في حروفِ الإدغامِ، وإن أُريد بإدغامها مطلقاً ما يدغمان فيه؛ فلا بدَّ من ذكرِ النُّونِ فيها، وعلى ذلك مشى الدانيُّ في تيسيره<sup>(١)</sup>.

وهو ما استخدمه الدانيُّ في أرجوزته، فقال:

فالنُّونُ والتَّنونينِ يدغمانِ في ستة من أحرف القرآنِ

يجمعها قولك (يرمُلون) كذاك أهل العلم أخبرونا<sup>(٢)</sup>.

و اختلف في الغنة التي تظهرُ مع إدغامِ التَّنونينِ والنُّونِ في الميمِ، هل هي غنتهما، أم غنة الميم؟

وقد نصَّ الإمامُ الدانيُّ على المذهبينِ في غير موضعٍ، واختارَ أنَّها غنة الميمِ.

فمن ذلك قوله في شرح الخاقانية:

(ومذهب أكثرِ النحويِّين أنَّ الغنة الباقية مع الإدغامِ غنة النُّونِ والتَّنونينِ لا غنة الميمِ؛ لأنَّهما إنما أدغما فيه من أجل ذلك؛ فلم يكن ليحذف ما أوجب الإدغامَ، وقياسُ ما حكيناهُ من حقيقة الإدغامِ يوجب أن تكون غنة الميمِ.

وإلى هذا ذهبَ أبو سعيدٍ السيرافيُّ من جُلة النحويِّين، وبذلك أقول؛ لأنَّ النُّونَ لو انقلبت إلى لفظ الميمِ؛ صار مخرجها من مخرجها، كما ينقلب الأوَّل من سائر المثليين إلى لفظ الثاني، ويصيرُ مخرجه من مخرجه، وإذا كانَ ذلك كذلك، فالغنة غنة الميمِ، لا غنة النُّونِ والتَّنونينِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) النشر (٢/٢٠).

(٢) (بيت رقم: ٦٨٥-٦٨٦).

(٣) (٢/٣٢٢)، وانظر: الجامع (٢/٦٨٠).

كما أشار إليه في الأرجوزة بقوله:

لَكِنَّ صَوْتَ النَّوْنِ عِنْدَ اللَّامِ      وَالرَّاءِ يَذْهَبُ بِالْإِدْغَامِ  
فِي مَذْهَبِ الْكُلِّ مِنَ الْقُرَّاءِ      كَذَا أَخَذْنَا مِنَ الْأَدَاءِ (١).

والخلاف بين أهل النظر في هذه المسألة موجود؛ لكن ما ذهب إليه الداني هو قول الأكثرين، وعليه الجمهور<sup>(٢)</sup>، ونصره الإمام ابن الجزري، فقال في كتاب التمهيد: (واختلف أهل الأداء في الغنة التي تظهر مع إدغام التَّوِينِ والنُّونِ في الميم، هل هي غنتها أو غنته؟ فذهب ابن كيسان وموافقوه إلى: أنَّها غنة النَّونِ. وذهب الداني وغيره إلى: أنَّها غنة الميم، وبه أقول؛ لأنَّ النَّونَ قد زال لفظها بالقلب، وصار مخرجها من مخرج الميم، فالغنة له) (٣).

أمَّا عن حكم إدغام النَّونِ السَّاكنَةِ والتَّوِينِ بغير غنة في اللَّامِ والرَّاءِ للكُلِّ: فقد أسند الداني في جامعهِ الإدغام بغنة في اللَّامِ والرَّاءِ لنافع، وابن كثير، وهشام، وشعبة<sup>(٤)</sup>، وأسنده في التَّعْرِيفِ<sup>(٥)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٦)</sup> لورش من طريق الأصبهاني، وللمسيبي عن نافع عند اللَّامِ دون الرَّاءِ. واختار الإدغام بغير غنة فيهما لجميع القرَّاء، ونصَّ عليه في غير موطن، فمنه قوله في كتاب التَّحْدِيدِ:

(١) (بيت رقم ٦٨٨-٦٨٩).

(٢) انظر: اللآلئ السنية (ص ٨٧)، الجواهر المضية (ص ١٨٩).

(٣) (ص ١٥٧)، وانظر: المفيد للمراي (ص ٧٣-٧٤).

(٤) انظره: (٢/٦٧٠-٦٧١).

(٥) انظره: (ص ٦٧).

(٦) انظره: (ص ٤٨).

فأما الرَّاءُ، واللَّامُ: فيدغمُ النُّونَ، والتَّوِينِ فِيهَا بِغَيْرِ غَنَّةٍ، هَذَا الْمَأْخُودُ بِهِ فِي الْأَدَاءِ، فَيَنْقَلِبَانِ مِنْ جَنْسِهَا قَلْبًا صَحِيحًا، وَيَدْغَمَانِ إِدْغَامًا تَامًّا، وَيَصِيرُ مَخْرُجُهَا مِنْ مَخْرَجِهَا، وَذَلِكَ بَابِ الْإِدْغَامِ (١).

وجليُّ استنادهُ في اختياره على:

الأخذِ بما عليه جمهورُ أهلِ الأَدَاءِ.

قال الإمام ابن الجزري عنه:

(هذا هو مذهبُ الجمهورِ من أهلِ الأَدَاءِ، والجللة من أئمةِ التَّجويدِ، وهو الذي عليه العملُ عند أئمةِ الأمصارِ في هذه الأعصارِ، وهو الذي لم يذكر المغاربةُ - قاطبةً - وكثيرٌ من غيرهم سِوَاهُ) (٢).

والآخذون بالغنة في الرَّاءِ واللَّامِ كثيرٌ جدًّا عن جميع القراءِ، وهو مذهبُ مشهورٌ، لا ينبغي أن نستوحش منه؛ لتظاهر الروايات به، وصحَّته في العربيَّةِ، وبعضهم يَرَجِّحُه على إزهاجها (٣)، وأسندهُ الإمام ابن الجزريُّ في نشره عن بعضِ الأئمةِ (٤).

٣ - تقييدُ الإدغامِ بغنةٍ في اللَّامِ فيما انفصلَ رسماً.

وإليه أشارَ الإمام الدانيُّ في جامعِهِ بقوله:

(وأختارُ في مذهبِ من يبقي الغنةَ مع الإدغامِ عند اللَّامِ ألاَّ يبقِيها؛ إذا عُدِمَ رسمُ النُّونِ في الخطِّ؛ لأنَّ ذلكَ يودِّي إلى مخالفتِهِ للفظه بنونٍ ليستُ في الكتابِ، وذلكَ في

(١) (ص ١١٣).

(٢) النشر (١٩/٢).

(٣) انظر: الإقناع (٢٥١/١).

(٤) انظره: (١٩/٢).

قوله: ( 5 6 7 ) [هود:١٤]، وفي قوله: ( L K J I )  
 [الكهف:٤٨]، و ( h g f ) [القيامة:٣]، وكذلك: ( أَلَّا تَعْدِلُوا ) [المائدة:٨]، و ( ? )  
 ( A @ ) [النمل:٢٥]، و ( ` \_ ) [الرحمن:٨]، وما أشبهه مما لم تُرسم فيه النون،  
 وذلك على لغة من ترك الغنة، ولم يبق للنون أثرًا<sup>(١)</sup>.

وهذا هو مذهبُ عامّة أهل الأداء، والمشتهر عند أئمة الإقراء<sup>(٢)</sup>.

وعلى الأخذ به جرى عمل الأئمة المحققين، وفي ذلك يقول الإمام ابن الجزري:  
 (أطلق من ذهب إلى الغنة في اللام، وعمم كل موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان  
 منفصلاً رسماً نحو:

( فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ) [البقرة:٢٤]، و ( لَا يَقُولُوا ) [الأعراف:١٦٩]، وما كان مثله مما  
 ثبتت النون فيه، أمّا إذا كان منفصلاً رسماً نحو:

( 5 6 7 ) في هود [آية:١٤]، و ( K J I ) في الكهف [آية:٤٨]  
 ونحوه مما حذفت منه النون؛ فإنه لا غنة فيه؛ لمخالفة الرسم في ذلك، وهذا اختيارُ  
 الحافظ أبي عمرو الداني، وغيره من المحققين<sup>(٣)</sup>.

وقد علّق الإمام محمد المتوي على ما ذكره الإمام ابن الجزري، فقال:

( وفي هذا الاختيارُ نظرٌ لما أصله في النّشر في مبحث ركنية اتّباع الرّسم، "قال:  
 وقد توافق بعضُ القراءات الرّسم تحقيقاً، ويوافقهُ بعضها تقديراً، نحو:

(١) (٦٨١/٢).

(٢) انظر: القصد التازي (ص ٢٣٣)، الجامع المفيد للسنةوري (ص ٤٣٣)، هداية القراء (ص ١٧٤).

(٣) النشر (٢٢/٢-٢٣).

( O / . ) [الفاتحة:٤] فَإِنَّهُ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، فَقِرَاءَةُ  
الْحُذْفِ تَحْتَمِلُهُ تَخْفِيفًا كَمَا كُتِبَ ( V U ) [الناس:٢]، وَقِرَاءَةُ الْأَلْفِ مُحْتَمِلَةٌ  
تَقْدِيرًا كَمَا كُتِبَ ( Z Y ) [آل عمران:٢٦]، فَتَكُونُ الْأَلْفُ حُذِفَتْ اخْتِصَارًا "وَلَا  
شَكَّ أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْغَنَّةِ فِي الْمَتَّصِلِ مِنْ قَبِيلِ الثَّانِي؛ فَتَحْتَمِلُ الرَّسْمُ تَقْدِيرًا" (١).

(١)الروض النضير(ص١٩٦).

## باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

اهتمَّ علماء القراءاتِ واللُّغة بموضوعِ الإمالةِ في مصنَّفاتهم ، فَهِيَ عِنْدَ عِلْمَاءِ القراءاتِ مِنَ الأَصُولِ التي لا بَدَّ من معرفتِها، والإحاطةِ بمذاهبِ القراءِ فيها، ولهذا لا يخلو مصنَّفٌ في الفنِّ - سواءً نظماً أو نثراً - من ذكرها، وإيرادِ مسائلها<sup>(١)</sup>.

وأفردهُ جمعٌ من الأئمَّةِ الأَسلافِ بالتَّصنيفِ، ك:

كتابُ الاستكمالِ لأبي الطَّيِّبِ بنِ غلبون، وقرَّةُ العَيْنِ لابنِ القاصِّح، وَالمَوْضِحُ لمذاهبِ القراءِ، واختلافهم في الفتح والإمالةِ للداني، والذي جاء في مقدِّمته:

( فهذا كتابٌ أذكرُ فيه مذاهبَ القراءِ السَّبعةِ - رحمهم اللهُ - في الفتح، والإمالةِ في الأَسْماءِ، والأفْعالِ، وغيرهما، مما جاء الاختلافُ فيه عنهم من الطُّرُقِ المعروفةِ عندَ العِلْماءِ، والرِّواياتِ المشهورةِ عندَ أهلِ الأَداءِ.

وأبيَّنَ ذلكَ بمعانيه، وأشرحه بوجوهه، وأدُلَّ على جليِّه، وأنبَّه على خفيِّه، وأرسمه أبواباً، وأرتبه فصولاً، وأحصي جميعَ الواردِ في كتابِ اللهِ U من كلِّ بابٍ، وفصلٍ، وآتي به مفرِّقاً حرفاً حرفاً، وأصل ذلك بالاختلافِ فيه؛ مع تلخيص ما ينطوي عليه من المعاني، والوجوه، والعلل، والأسبابِ من قولِ الأَكابرِ من القراءِ، والمقرئين، والرُّؤساءِ من أهلِ اللُّغة، والنَّحويِّين؛ من غيرِ استغراقٍ، ولا إطنابٍ، ولا إطالةٍ، ولا إكثارٍ<sup>(٢)</sup>، وإليه أحوال في جامعِهِ عندِ قوله:

(١) انظر: المحكم فيما شدَّت إمالته من حروف المعجم (ص ٣٣).

(٢) (ص ١٧).

(وقد أفصحتُ في ذلك في كتابي المصنّف في الإمامة؛ فأغنى عن إعادته) (١).

وعن قيمة كتاب الموضح العلميّة يقول الإمام أبو شامة:

(وصنّف كلُّ واحدٍ من أبي الطيّب بن غلبون، وأبي عمرو الدائيّ في هذا الباب

مجلدة قصرها على حكم الإمامة، وما يتعلق بها وكتاب الدائيّ متأخراً عن كتاب ابن

غلبون؛ فلذلك فوائده أكثر، وذكر الشّيخ - رحمه الله - في هذا الباب معظم ما تقع فيه

الإمالة في القرآن من أصولٍ مطّردة، وحروف منفردة، وآخر من ذلك قليلاً، فذكره في

مواضعه من السُّور؛ تبعاً لصاحب التيسير) (٢).

وعنون الدائيّ في كتبه لمسائل هذا الباب بـ: (باب الفتح والإمالة وبين اللفظين).

قال الإمام المالقيّ في شرحه معلقاً على هذه العنونة:

(قدّم الفتح؛ لأنه الأصل، وقدّم الإمامة على ما بين اللفظين؛ لأنها أكثر استعمالاً في

القراءات، ولأنّه أراد (باللفظين) الفتح، والإمالة المحضّة، وأراد بـ (بين اللفظين)

الإمالة التي هي دون ذلك؛ فلزم تقديم الإمامة في الذكر على (بين اللفظين) من حيث

جعل تعريف هذه الإمامة التي هي بين اللفظين، بالإضافة إلى لفظي الفتح والإمالة

المحضّة؛ فتنزّلت لذلك منزلة النسبة الحاصلة بين المتضايقين، فحكمها: أن تكون تابعة

لها) (٣).

وقد اختلّف في مسألة: أيهما الأصل الفتح أم الإمامة؟

وفي بيان الخلف في ذلك يقول الإمام ابن الجزريّ:

(١) (٦٨٨/٢).

(٢) إبراز المعاني (ص ٢٠٤).

(٣) شرح التيسير (ص ٤٦٢).

(وقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح، أو أن كلا منهما أصل برأسه؛ مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما القرآن. فذهب جماعة إلى أصالة كل منهما، وعدم تقدمه على الآخر، وكذلك التّفخيم والترقيق، وكما أنه لا يكون إمالةً إلا بسبب؛ فكذلك لا يكون فتحٌ ولا تفخيمٌ إلا بسبب.

وقال آخرون: إن الفتح هو الأصل، وإن الإمالة فرعٌ؛ بدليل أن الإمالة لا تكون إلا عند وجود سببٍ من الأسباب؛ فإن فقد سببٌ منها؛ لزم الفتح، وإن وُجد شيءٌ منها؛ جاز الفتح والإمالة، فما من كلمةٍ تمالٍ إلا وفي العرب من يفتحها، ولا يقال: كل كلمةٍ تفتح في العرب من يميلها.

قلت: ولكل من الرأيين وجهٌ، وليس هذا موضع الترجيح<sup>(١)</sup>.

والداني ممن يذهب إلى أصالة وجه الفتح، وإليه أشار في أرجوزته بقوله:  
والفتح عند العلماء الأصل والكسر فرعٌ قال هذا الكل  
لأنه يفتح ما يمال ولا يمال الفتح فيما قالوا<sup>(٢)</sup>.

وحروف الإمالة ثلاثة: الألف، والهاء، والراء<sup>(٣)</sup>.

وللإمالة عللٌ توجبها، وقد حصرها الإمام الداني في سبعة، أبانها في قوله:  
(والموجب لها سبعة أشياء: الكسرة، والياء، والانقلاب من الياء، وما يشبهه)

(١) النشر (٢/٢٥) بتصرف، وانظر للمزيد: الإمالة في القراءات واللهجات العربية (ص ٨٥-١٠١).

(٢) (بيت رقم: ٨٩٢-٨٩٣).

(٣) أسرار العربية (ص ٣٤٨).

بالمقلوب من الياء، والإتباع للممال، والألف التي ينكسر ما قبلها في بعض الأحوال، والألف المتطرّفة فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف<sup>(١)</sup>.

وأوصلها الإمام ابن الجزري في نشره إلى ثنتي عشرة علة، وفصلها بأمثلتها<sup>(٢)</sup>.

واختلف العلماء: أي الأوجه أولى في الاستخدام: الفتح أو الإمالة أو التقليل؟

وقد ذكر الإمام الداني في الموضح الأقوال في المسألة، وأسهب في بيان وجه كل منها، واختار منها التقليل؛ لأمر ثلاثة:

أحدها: أن في ذلك إعلماً بأن أصل الألف الياء.

والثاني: موافقة رسم المصحف، وذلك أن عامة الحروف المختلِف فيها موسومة فيه بالياء، والإمالة منها.

والثالث: أن المعنى لا يتغير بذلك؛ بل هو باقٍ على توفُّره، وثبت بها الخبر، وصحَّت بها القراءة عن رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

يضاف إلى ما سبق من وجوه ترجيح الداني لوجه التقليل وأولويته على غيره: كثرة الطُّرق به عن نافع، وهي القراءة الفاشية في بلاد الأندلس، فقد جاء في الجامع قوله<sup>(٤)</sup>.

وللإمام السخاوي رأي في المسألة، أبانه بقوله:

(وهذا الذي ذكره أبو عمرو - رحمه الله - لا يقتضي اختيار الإمالة المتوسّطة على

(١) شرح الخاقانية (٢/٢٤٤).

(٢) انظره: (٢/٢٥-٢٧).

(٣) انظره: (ص ٢٣-٣٢).

(٤) انظر: الجامع (٢/٦٩٨).

الإمالة المحضة، ولا على التّفخيم، أمّا الإمالة المحضة؛ فلا يتغيّر فيها - أيضاً - المعنى، كما لا يتغيّر في المتوسّطة، وأمّا التّفخيم: فكيف يلزم من نقله عن أئمّته أن يتركه إلى الإمالة المتوسّطة؛ لأنّه لا يُغيّر المعنى.

والذي ذكره هؤلاء الأئمّة من الاختلاف في اختيار أحد المذاهب الثلاثة سهوٌ منهم؛ لأنّهم معترفون بأنّ الإمالة من وجوه القراءات السبعة التي نزل بها، وكذلك التّفخيم، وإمالة التوسّط، فكيف يصحّ مع هذا أن يقال: هذا أولى من هذا؟ وقد دلّت الأخبار الصّحيحة على أنّ الإمالة قد نطق بها رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

### والقراء مختلفون في أصل الإمالة:

منهم من أمال، ومنهم من لم يمل، والأوّل قسمان: مقلٌّ: وهم قالون، والأصبهاني عن ورش، وابن عامر، وعاصم. ومكثّر: وهم الأزرق عن ورش، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف البزار، ووافقهم الأعمش في ذلك.

وأصل حمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش: الإمالة الكبرى.

وأصل الأزرق عن ورش: الصّغرى.

أمّا أبو عمرو البصري: فمتردّد بينهما للأثر، وجمعاً بين اللّغتين<sup>(٢)</sup>.

وأختم هذا التمهيد بكلام لطيف للإمام القسطلاني، ألا وهو قوله:

(وأمّا حدّ سماع اللفظ بها: فلا يحكمه إلا المشافهة من لفظ الأستاذ الحاذق،

وأكثر من رأيت من الحفاظ الذين لم يقرؤوا على أستاذ حاذق، ولا أمعن في قواعد

(١) جمال القراء (١/٦٠٢-٦٠٣).

(٢) انظر: شرح التيسير (ص ٤٦١)، كنز المعاني للجعبري (٢/٧٩٢)، الإتحاف (١/٢٤٨).

ألفاظ القراءات يميلُ بَيْنَ بَيْنَ، وصوته بها كصوته بالإمالة الكبرى، ومبلغُ علمه في التَّلَفْظِ قَصْرٌ بِمَدِّهَا، ويمدُّ الكبرى مدًّا زائدًا بحدِّ صوته بها، وليسَ الصَّوْتُ مِنَ الإِمَالَةِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا حُدِّثَ تَرْقِيقُ لَفْظِ الحُرُوفِ بِهَا<sup>(١)</sup>.

**واختيارات الإمام الداني مبثوثة في الباب؛ وقد جمعتُ منها ما لكلِّ قارئٍ على حدة؛ ليسهل حصرها، والوقوفُ عليها، وهي كالآتي :**

**أولاً: روايةُ قالونَ عن نافعٍ:**

أَجْمَلَ الإِمَامُ الدَانِيُّ مَذْهَبَ قَالُونَ فِي البَابِ بِقَوْلِهِ:  
(اعلمُ أنَّ قَالُونَ كَانَ يَقْرَأُ جَمِيعَ مَا قَرَأَهُ وَرَشَّ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ: بِإِخْلَاصِ الفَتْحِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَذَلِكَ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ اليَاءِ مِنَ الأَسْمَاءِ، وَالأَفْعَالِ، وَمِنْ الأَلْفَاتِ اللَّوَاتِي بَعْدَهُنَّ رَاءً مَجْرُورَةً - هِيَ لَامُ الفِعْلِ -)<sup>(٢)</sup>.

**وفي رواية قالونَ أربعَ اختياراتٍ:**

**١- الفتحُ والتَّخْفِيفُ فِي لَفْظِ: ( 4 ) لِقَالُونَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَالفَتْحُ مِنْ طَرِيقِ الحُلَوَانِيِّ.**

جَمَلَةٌ مَا وَقَعَ فِي القُرْآنِ مِنْ لَفْظِ ( 4 ) ثَمَانِيَّةً عَشْرَ مَوْضِعًا<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي عِدَادِهَا؛ خِلَافًا لِمَنْ ذَكَرَ أَنَّهَا سَبْعَةٌ عَشْرَ مَوْضِعًا؛ كَأَبِي الطَّيِّبِ بْنِ غَلْبُونَ<sup>(٤)</sup>، وَابْنِهِ أَبِي

(١) هداية القراء (ص ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) مفردة نافع (ص ١٠٧).

(٣) انظر: الاستكمال (ص ٣٤٦)، الموضح (ص ١٣٠)، الإقناع (٢/٢٨٢).

(٤) انظر: الإرشاد (١/٤٣٦).

الحسن<sup>(١)</sup>، والمتتوري<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.

وقد ذكر الإمام الدائي في الجامع أنه قرأ لقالون بالوجهين على أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين عن ابن مجاهد وغيره، وقرأ له بالفتح عليه من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه.

وقرأ له بالتقليل من طريقه: أبي نسيط، والحلواني على أبي الحسن<sup>(٣)</sup>.

وقال في مفردة نافع في معرض حكاية مذهب قالون من رواية أبي نسيط:

(واختلف علينا في أصل مطرد في ذلك: وهو ما جاء من لفظ ( 4 ) في جميع

القرآن، فأقرأني ذلك أبو الفتح: بإخلاص الفتح، وأقرأني أبو الحسن: بترقيق ذلك بين<sup>(٤)</sup>.

وذكر له الوجهين من هذا الطريق في: الموضح<sup>(٥)</sup>، والاقتصاد<sup>(٦)</sup>، والتيسير<sup>(٧)</sup>.

قال العلامة الشريشي في شرحه:

(وظاهر كلامه في التيسير، والاقتصاد أن الإمامة اليسيرة أشهر في ذلك)<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: التذكرة (١/٢١٠).

(٢) انظر: شرح الدرر اللوامع (١/٤٩٧).

(٣) انظره: (٢/٩٥٦-٩٥٧).

(٤) (ص ١٠٨).

(٥) انظره: (ص ١٣١).

(٦) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٢/٤٩٧).

(٧) انظره: (ص ٢٤٩).

(٨) القصد النافع (ص ٢٦٤).

واقْتَصَرَ فِي التَّعْرِيفِ عَلَى وَجْهِ الْفَتْحِ لِأَبِي نَشِيطٍ، وَالْجَمَّالِ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ، وَالتَّقْلِيلِ لِإِسْمَاعِيلِ الْقَاضِي، وَأَبِي عَوْنٍ عَنِ الْحُلْوَانِيِّ<sup>(١)</sup>.

وَصَرَّحَ فِي مَفْرَدَةٍ نَافِعٍ بِاخْتِيَارِ وَجْهِ الْفَتْحِ لِلْجَمَّالِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ - بَعْدَ سَوْقِ أَسَانِيدِهِ فِيهَا -:

(غَيْرِ أُنِّي عَلَى رِوَايَةِ أَبِي الْفَتْحِ اعْتَمَدْتُ، وَبِهَا أَخَذْتُ)<sup>(٢)</sup>.

وَسَنَدُهُ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَيْهِ بِالْفَتْحِ.

وَالْوَجْهَانِ لِأَبِي نَشِيطٍ مَذْكُورَانِ فِي الشَّاطِبِيَةِ كَمَا فِي الْأَصْلِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَسْنَدُهُمَا الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ لِقَالُونَ مِنْ طَرِيقِهِ: أَبِي نَشِيطٍ، وَالْحُلْوَانِيُّ<sup>(٤)</sup>.

وَوَجْهُ الْفَتْحِ: أَكْثَرُ طَرَقاً وَرِوَايَةً عَنِ قَالُونَ، وَهُوَ طَرِيقُ التَّيْسِيرِ، وَعَلَيْهِ

الْجُمْهُورُ<sup>(٥)</sup>، وَهُوَ الْمَقْدَمُ فِي الْأَدَاءِ، وَالْمَصْدَرُ فِي الْإِقْرَاءِ<sup>(٦)</sup>.

٢- الإِمَالَةُ فِي مَوْضِعٍ: ( g ) [التوبة: ١٠٩].

نَصَّ الْإِمَامُ الدَّائِيُّ عَلَى اخْتِيَارِهِ هَذَا فِي مَفْرَدَةٍ نَافِعٍ، فَقَالَ:

(وَأَمَالَ قَالُونَ الْهَاءَ، وَالْأَلْفَ بَعْدَهَا إِمَالَةً مُحْضَةً فِي قَوْلِهِ:

( g f ) [التوبة: ١٠٩]؛ عَلَى أَنَّ فَارِسًا أَقْرَأَنِي ذَلِكَ: بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ، وَبِالْأَوَّلِ

(١) انظره: (ص ٦٨-٦٩).

(٢) مفردة نافع (ص ١٣١).

(٣) انظره: (بيت رقم: ٥٤٤)، وانظر: فتح الوصيد (٣/٧٦٤).

(٤) انظر: النشر (٢/٤٦).

(٥) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٣٧٠-٣٧١).

(٦) انظر: الرسالة الغراء (ص ٦٨)، النجوم الطوالع (ص ١١٤)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٨).

آخِذُ<sup>(١)</sup>.

واقْتَصَرَ فِي الْاِقْتِصَادِ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّيْسِيرِ<sup>(٣)</sup> عَلَى وَجْهِ الْإِمَالَةِ؛ لَشَهْرَتِهِ.

وَذَكَرَ لَهُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ<sup>(٤)</sup>، وَ الْمَوْضِحِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَطَعَ بِهِ لِلْحُلُوفِ عَنْهُ فِي الْجَامِعِ<sup>(٦)</sup>.

وَوَجْهُ الْإِمَالَةِ فِي الشَّاطِبِيَّةِ؛ تَبَعًا لِلْأَصْلِ<sup>(٧)</sup>، وَفِي نِظْمِ الدُّرْرِ اللَّوَامِعِ<sup>(٨)</sup>.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّرِيشِيُّ فِي شَرْحِهِ:

(فَبِنِي النَّاطِمِ كَلَامُهُ عَلَى مَا اشْتَهَرَ مِنْ ذَلِكَ، واقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَلَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا الْجَمْعَ

بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ)<sup>(٩)</sup>.

وَكَلا الْوَجْهَيْنِ صَحِيحٌ عَنْ قَالُونَ مِنْ طَرِيقِيهِ، وَقَدْ ضَمَّنَهَا الْإِمَامُ ابْنَ الْجَزْرِيِّ

نَشْرُهُ<sup>(١٠)</sup>.

وَوَجْهُ الْإِمَالَةِ: هُوَ الْأَكْثَرُ طَرِيقًا وَرَوَايَةً، وَبِهِ قَطَعَ الْأَيْمَةُ ابْنَ مُجَاهِدٍ<sup>(١١)</sup>، وَأَبُو

(١) (ص ١٠٨).

(٢) انظر: الفجر الساطع (٢٨٧/٣).

(٣) انظره: (ص ٣٠٥-٣٠٦).

(٤) انظره: (ص ٦٩).

(٥) انظره: (ص ٦٦).

(٦) انظره: (١١٦١/٣).

(٧) انظره: (بيت رقم: ٣٢٢-٣٢٣)، وانظر: إبراز المعاني (ص ٢٣٣-٢٣٤).

(٨) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٤٩١/٢).

(٩) القصد النافع (ص ٢٦٣).

(١٠) انظره: (٤٣/٢-٤٤).

(١١) انظر: السبعة (ص ٢٣٨).

الطَّيِّبِ بنِ غَلْبُونٍ<sup>(١)</sup>، وابنِ القاصِحِ<sup>(٢)</sup>، وهو الذي لم تذكر المغاربة - قاطبةً - عن قالونٍ سِوَاهُ<sup>(٣)</sup>.

وإليه أشار العلامةُ المارغنيُّ بقوله:

(فَرَوَى قالونٌ فِيهِ عن نافعٍ محضِ الإمامةِ، وَهَذَا الذي ذكره لقالونٍ فِي (g) [التوبة: ١٠٩] هو الذي ذكره الشاطبيُّ، واقتصر عليه الدانيُّ فِي التيسيرِ، والاقتصادِ، وبه أخذ المغاربةُ، وهو الأشهرُ، وبه القراءةُ عندنا، ونُقِلَ عن قالونٍ فتحه، وتقليله، وكلاهما غير مقروءٍ به عندنا)<sup>(٤)</sup>.

٣- تقليلُ الهاءِ والياءِ من: ( ! ) [مريم: ١].

نصَّ الإمامُ الدانيُّ على الوجهين لقالونٍ من فاتحة مريمَ فِي الجامع<sup>(٥)</sup>، و التَّعْرِيفِ<sup>(٦)</sup>، ومفردةٍ نافعٍ<sup>(٧)</sup>.

واقْتَصَرَ فِي الاقتصادِ، والتَّمهيدِ،<sup>(٨)</sup> والتيسيرِ<sup>(٩)</sup> على وجه التَّقليلِ.

قال العلامةُ الشريشيُّ:

(١) انظر: الاستكمال (ص ٤٣٧).

(٢) انظر: قرة العين فِي الفتح والإمالة وبين اللفظين (ص ٥٦).

(٣) انظر: منح الفريدة الحمصية (ص ٣٨٩)، النشر (٤٤/٢)، وتحرير النشر (ص ٩٥).

(٤) النجوم الطوالع (ص ١١٣).

(٥) انظره: (١٣٣٤/٣).

(٦) انظره: (ص ٧٠).

(٧) انظره: (ص ١٣٧، ١٠٨).

(٨) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٤٩٥/٢).

(٩) انظره: (ص ٣٥٦).

(وظاهرُ كلامه في غير المفردة، أنّ الإمالةَ اليسيرةَ فيها أشهرُ؛ إذ لم يذكر في بعضِ كتبه غيرها - كالتيسير، والاقتصاد -، وهو الذي ذكرَ أبو الحسن بن غلبونَ في التذكرة له) (١).

ومستندُ الدانيّ في الاقتصارِ على التقليلِ في كثيرٍ من كتبه:

مشارٌ إليه في الموضحِ في قوله:

(الهَاءُ والياءُ بَيْنَ الكسْرِ والفتحِ، وكذلك قرأتُ في رواية الجماعةِ عن قالونَ) (٢).

وضمَّن الإمام الشاطبيُّ الوجهينِ حرزُهُ (٣).

وهذه الزيادةُ ليس بمأخوذٍ بها في جميع المسالكِ الأدائية؛ نَبَّه على ذلك الإمام ابن

الجزريّ (٤).

قال العلامة الضبَّاع في شرحه:

(الذي ينبغي أن يُقرأ به في (ها يا) بمريمَ لقالونَ من طريق النِّظم وأصله:

إنَّما هو الفتحُ؛ لأنَّه الوجهُ الذي قرأ له به الدانيُّ على أبي الفتحِ من طريق أبي نشيطٍ،

وهو طريق التيسير، وأمَّا تقليله له؛ فلا يُعوَّل عليه؛ لأنه من قراءته له على أبي الفتحِ من

طريق الحلوانيِّ، وعلى أبي الحسن، وليس هذان الطريقتانِ في التيسير؛ بل في النَّشرِ) (٥).

(١) القصد النافع (ص ٢٦٤)، وانظر: التذكرة (٢/٤٢٣).

(٢) (ص ٢١٠).

(٣) انظره: (بيت رقم: ٧٤١)، وكنز المعاني للجعبري (٤/١٦٩٦-١٦٩٧).

(٤) انظر: النشر (٢/٥٢-٥٣).

(٥) إرشاد المرید (ص ٢٠٨)، وانظر: غيث النفع (ص ١٧٨)، مختصر بلوغ الأمانة (ص ٢٤٠-٢٤١).

وكثيرٌ من الأئمة على الاقتصار عليه<sup>(١)</sup>، وجمهورُ المغاربة على حكاية التقليل فيه<sup>(٢)</sup>.  
وصحَّح الإمام ابن الجزريّ الوجهين لقالون في نشره<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - الفتح في موضع: ( t ) [الأحزاب: ٥٣].

أشارَ الإمام الدانيُّ إلى اختياره وجه الفتح في هذا الموضع بقوله في كتاب الجامع:  
[وروى الحلوانيُّ عن هشامٍ عنه: ( t s r ) في الأحزاب [آية: ٥٣]  
بالإمالة في فتحة النون، وكذلك روي عن قالون عن نافع، وقد تابعه على ذلك عن  
قالون: أبو سليمان سالم بن هارون المدنيّ، وبإخلاص الفتح قرأتُ ذلك لقالون من  
جميع الطرق، وبه آخذُ]<sup>(٤)</sup>.

وبه قطع له في سائر كتبه - كالتيسير<sup>(٥)</sup>، والتعريف<sup>(٦)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٧)</sup>، وغيرها.

وجليُّ استنادُ الدانيِّ في اختياره على:

الوجه الأقوى روايةً عن قالون، وما قرأ به على شيوخه.

ووافقَ الإمام الشاطبيُّ أصله في الاقتصار على وجه الفتح<sup>(٨)</sup>، ولم يسند الإمام في

(١) انظر - مثلاً -: السبعة (ص ٢٩٨)، الاستكمال (ص ٥١٠)، قرة العين (ص ٧٢)، وغيرها.

(٢) انظر - مثلاً -: الكامل (ص ٣٣٤)، التبصرة (ص ٢٦٧)، الإقناع (١/٣٢٣)، شرح الدرر للمتتوري (٢/٤٩٥).

(٣) انظره: (٥١/٢).

(٤) (٧١٢/٢).

(٥) انظره: ص ١٨٠-١٨١.

(٦) انظره: (ص ٦٨-٧٠).

(٧) انظره: (ص ١٠٧-١٠٨، ١٣٧، ١٥٥).

(٨) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٣١٣)، الوافي في شرح الشاطبية (ص ١٢٢).

عن قالون سواه<sup>(١)</sup>.

وهو المذكور له في جلّ مدونات الفن الأصلية<sup>(٢)</sup>.

وممن حكى غير وجه الفتح لقالون:

الإمام سبط الخياط<sup>(٣)</sup>، والإمام ابن الجندي<sup>(٤)</sup>، وغيرهما.

ثانياً: رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، وفيها خمس اختيارات:

١- التقليل فيما كان من ذوات الياء، ولم يكن رائيًا، ولا رأس آية:

يقرأ ورش من طريق الأزرق في أشهر الروايات عنه: كل ما كان من ذوات الياء

من الأسماء، والأفعال، وألف التانيث بين اللفظين - أي: بالتقليل -، وبإخلاق الفتح

فيه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وبين اللفظين قرأ على ابن خاقان، وأبي

الفتح<sup>(٥)</sup>.

واختار الإمام الداني - في هذا النوع - وجه التقليل، ونص على ذلك في غير

موطن، فمن ذلك قوله في الجامع:

(وأقراني ابن خاقان، وأبو الفتح عن قراءتهما في روايته عن ورش الباب - كله -

(١) انظر: النشر (٣٤/٢).

(٢) انظر - مثلاً -: السبعة (ص ٣٧١)، الإرشاد (١/٤٥٨)، الاستكمال (ص ٥٥٤)، الهادي (ص ١٦٨)، التذكرة

(١/٢١٦)، (الروضة (٢/٨٦٤)، التبصرة (ص ١٣٧، ١٣٩)، التقريب والحرش (ص ٢٥٣)، قررة العين

(ص ٩٠).

(٣) انظر: المبهج (ص ٤٦٤).

(٤) انظر: بستان الهداة (١/٣٣٣).

(٥) انظر: تحبير التيسير (ص ٢٤١).

بين اللَّفْظَيْن، وهو الصَّحِيحُ عن ورشٍ نَصًّا وأداءً، وبه آخُذُ<sup>(١)</sup>.

وقوله في إيجاز البيان:

(فاختلفَ أهلُ الأداءِ عنه في هذا الفصلِ: فقرأته على أبي الحسنِ عن قراءته بإخلاصِ الفتحِ في ذلك كلِّه، وقرأته على أبي القاسمِ، وأبي الفتحِ، وغيرهما بالإمالةِ اليسيرةِ التي - هي - بين اللَّفْظَيْن، وهو الذي يأخذُ بها الأكابرُ من مشيخةِ المصريِّينَ، وغيرهم من البغداديينَ والشاميينَ).

وذكرَ في الاقتصادِ، والتمهيدِ، والتلخيصِ: نحوه، وزادَ في التلخيصِ عبارةً:

(وبه كانَ يأخذُ أبوهُ عبد المنعمِ، ولا نصَّ في ذلك، والحذَّاق على خلافه)<sup>(٢)</sup>،

وجاءَ في الموضحِ:

(هو المعروفُ عند التالينَ لمذهبهِ من المصريِّينَ وغيرهم، وبذلك وردَ نصُّ أبي

يعقوبَ، وأبي الأزهرِ، وداودَ بن طيبةَ عن ورشٍ)<sup>(٣)</sup>.

وعليه عوَّلَ في التيسيرِ<sup>(٤)</sup>، ومفردةِ نافعٍ<sup>(٥)</sup>، والتعريفِ<sup>(٦)</sup>.

ويتَّضح - مما سبق - استنادُ الدانيِّ في اختياره على:

اتباعِ النصِّ الواردِ، وقراءته به على جُلِّ شيوخه من أئمةِ الإقراءِ، والأخذِ بما عليه

جمهور أهلِ الأداءِ.

(١) (٦٩٩/٢).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (١/٤٦٢-٤٦٣).

(٣) (ص ٩١).

(٤) انظره: (ص ١٧٨).

(٥) انظره: (ص ٤٩).

(٦) انظره: (ص ٦٨).

وقد أطلق الإمام الشاطبي في حرزه الوجهين لورش<sup>(١)</sup>؛ تبعاً للداني في غير التيسير، وعليه: فإن وجه الفتح من زيادات القصيد على أصله<sup>(٢)</sup>.  
 وضمَّنها ابن بري<sup>(٣)</sup> درره<sup>(٣)</sup>، وأسندهما الإمام ابن الجزري في نشره<sup>(٤)</sup>.  
 والوجهان صحيحان مقروء بهما، وعلى ذلك جرى العمل<sup>(٥)</sup>.  
 ويأتي للأزرق عن ورش في حال اجتماع ذات الياء مع مدّ البدل أربعة أوجه من طريق الشاطبية، هي:

١- قصر البدل، وعليه فتح ذات الياء.

٢- توسُّط البدل، وعليه تقليل ذات الياء.

٣- مدُّ البدل، وعليه الوجهان.

وهكذا الحكم في كل موضع اجتمع فيه بدلٌ وذاتُ ياءٍ، سواءً تقدّم البدل على ذات الياء، أو تأخّر عنها<sup>(٦)</sup>.

واختلاف أهل الأداء في الوجه المقدم في ذات الياء لورش مبني على اختيارهم في

(١) انظره: (بيت رقم: ٣١٣)، اللآلئ الفريدة (١/٤١٠).

(٢) انظر: كنز المعاني (٢/٨٣٥).

(٣) انظر: القصد النافع (ص ٢٥١).

(٤) انظر: النشر (٢/٣٨)، شرح ابن الناظم (ص ١٤٥).

(٥) انظر - مثلاً -: التقريب والحرش (ص ١٠٧)، النجوم الزاهرة للحكري (١/٣٩٥)، الكنز لابن الوجيه (ص ٨٨).

(٦) انظر: غيث النفع (ص ٣٨-٣٩)، الروض النضير (ص ٢٣٨-٢٣٩)، عمدة البرهان (ص ٤٨)، فتح المعطي وغنية المقرئ (ص ٢٨-٢٩)، أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات (ص ٦٧-٧٠).

في مدّ البدل<sup>(١)</sup>.

فاختيارُ الإمامِ الدانيّ وجهَ التّقليلِ؛ لأنّ مذهبه توسّطُ البدلِ، ولم يحك الدانيّ في التّيسيرِ سواه<sup>(٢)</sup>.

وهو الوجهُ المشهورُ، والمأخوذُ به عند المغاربة - اليوم -<sup>(٣)</sup>.

ومن اختار وجهَ الفتح؛ فهو أخذٌ بوجه قصر البدلِ، وهو اختيارُ الإمامِ الشاطبيّ في حرزه، قال العلامة الجعبريُّ في شرحه:

(وظاهر عبارة الناظم ترجيحُ القصر؛ حيث ذكره أولاً، ثم نصّ عليه آخرًا، ويليه التّوسيط؛ لتكثيره، والمد أقلّها، والقصرُ، والمدُّ من زياداتِ القصيد)<sup>(٤)</sup>، وهو ما نقله الإمامُ أبو شامة عن شيخه أبي الحسن السخاوي<sup>(٥)</sup>.

ومن نصّ على تقديم وجه الفتح - تبعاً للشاطبيّ في منظومته - من أهل الأداء: ابنُ يالوشة<sup>(٦)</sup>، وإبراهيمُ المارغني<sup>(٧)</sup>.

وبتقديمه أخذ أهل الأداء المصريون من أتباع مسلكِ الشَّيخ شحاذة اليميني<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: البحث (ص ٣٤٩).

(٢) انظره: (ص ١٤٨).

(٣) انظر: شرح الدرر اللوامع للمتتوري (١/٤٦٤)، التوضيح والبيان في مقرأ نافع بن عبد الرحمن (ص ٢٤٣)، والدليل الأوفى إلى رواية ورش من طريق الأزرق (ص ١٠١).

(٤) كنز المعاني للجعبري (٢/٥٤٥).

(٥) إبراز المعاني (ص ١١٩).

(٦) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٦).

(٧) النجوم الطوالع (ص ١٠٤).

(٨) انظر: عمدة الخلان (ص ٤).

## ٢- التقليل في رؤوس آي السور الإحدى عشرة مطلقاً.

تقدّم أن لورشٍ من طريق الأزرق وجهين (الفتح، والتقليل) في كل ما كان من ذوات الياء من الأسماء، والأفعال، وألف التانيث.

واستثنى من هذا الخلاف: رؤوس الآي في إحدى عشرة سورة، فأمال الأزرق منها بين اللفظين فواصل الآي المتطرفة - تحقيقاً أو تقديرًا، واويةً أو يائيةً، أصليةً أو زائدةً في الأسماء، والأفعال -؛ إلا المبدلة من التنوين، وهذه السور هي:

(طه، والنجم، والمعارج، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحي، والعلق) (١).

وجملة فواصل هذه السور - ما بين المتفق عليه، والمختلف عليه - مائتان وإحدى وسبعون آيةً، والأعداد المشهورة في ذلك ستة:

المدني الأول، والمدني الأخير، والبصري، والشامي، والكوفي.

قال الإمام ابن القاصح في قرّة العين:

(وبعض المصنّفين لم ينصّ عليها - أي السور الإحدى عشرة - كابن الفحام، ومن وافقه، ولا يكادُ ظهر لهذا الأصل فائدة على مذهب حمزة والكسائي؛ لاندراجها في أصولهم المقررة لهم.

ويظهرُ جلُّ فائدتها على مذهب ورشٍ، وأبي عمرو؛ لأنّهما يميلان فيها مالا يميلان في غيرها، ثمّ كلٌّ من الممليين إنّما يعتمدُ بعدد بلده، فحمزة والكسائي يعتمدان

(١) انظر: التيسير (ص ١٧٨-١٧٩)، المفتاح (١/٣٧٤)، إبراز المعاني (ص ٢١٥)، النشر (٢/٢٩).

الكوفي، وأبو عمرو يعتمد المدنيّ الأوّل؛ لعرضه على أبي جعفر، نصّ عليه الداني، وورش -أيضاً- لأنّه عن إمامه<sup>(١)</sup>.

### وأكّد هذه الأعداد:

العددُ المدنيّ الأخير، والعددُ البصريّ؛ ليُعرف ما يقرؤه ورش، وأبو عمرو البصريّ من رؤوس هذه الآي بين اللَّفظين<sup>(٢)</sup>.

وفي بيان حكم فواصل السُّور الإحدى عشرة يقولُ الإمام الدانيّ في جامعِهِ:

(وأقراني ابن غلبون عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورشٍ ما كان من ذلك فيه راءٌ اسماً كان، أو فعلاً، نحو: (الذِّكْرَى) [الأنعام: ٦٨]، و ( 2 ) [يونس: ٦٤]، و ( K ) [النحل: ٥٩]، و ( ml ) [البقرة: ١٤٤]، و ( k ) [الأعراف: ٢٧]، وما أشبهه، أو وقع في فاصلةٍ في سُورةٍ فواصلها على ياءٍ نحو: ( ! " # ) [النجم: ١]، و ( " ! ) [عبس: ١]، وما أشبههما بين اللَّفظين ما عدا ذلك بإخلاص الفتح، وكذا إن لحقَّ الفواصل كنايةً مؤنَّثٍ كفواصل: ( ! ) [الشمس: ١]، وبعض فواصل ( sr ) [النازعات: ١]؛ إلّا قوله: (مِنْ ذِكْرِنَهَا) [النازعات: ٤٣]؛ فإنّه لم

(١) (ص ٧٣-٧٤).

(٢) انظر: عدد سور القرآن لابن عبد الكافي (ص ٩١-١٠٩)، البيان في عد أي القرآن (ص ٦٧-٧٠)، شرح التيسير (ص ٤٧٧-٤٨٠)، النشر (٢/٦١)، الإتقان (١/٢٣٠)، الإتحاف (١/٢٥٢)، شرح المخلاقي على ناظمة الزهر (ص ١٠٠-١١٠).

يُجْلِصُ فَتْحُهُ؛ مِنْ أَجْلِ الرَّاءِ الَّتِي قَبْلَ أَلِفِ التَّائِيثِ فِيهِ.

وأقراني ابنُ خاقان، وأبو الفتح عن قراءتهما في روايته عن ورشٍ الباب - كَلَّهُ -  
بين اللَّفْظَيْنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عن ورشٍ نَصًّا وأداءً، وبه آخِذٌ.

ولا أعلمُ - عنه - خلافاً من طريقِ النَّصِّ والأداءِ في قوله: ( F ED )  
[الضحى: ٢] أَنَّهُ بَيْنَ بَيْنَ؛ حملاً على ما قبله وما بعده من الضَّريينِ<sup>(١)</sup>.

وخلاصةُ قوله أنَّ رؤوسَ آيِ السُّورِ الإحدى عشرة على قسمين:

الأوَّل: أن تكون مجردة من هاء الضمير المؤنث؛ فلا خلاف فيها، وتجري عليها  
الأحكام السابقة، وأشار إليه - أيضاً - في إيجاز البيان بقوله:

(فاختلف أهل الأداء عنه في هذا الفصل: فقرأته على أبي الحسن عن قراءته  
بإخلاق الفتح في ذلك - كَلَّهُ -، وقراءته على أبي القاسم، وأبي الفتح، وغيرهما بالإمالة  
اليسيرة التي هي بين اللَّفْظَيْنِ، وهو الذي يأخذ بها الأكابر من مشيخة المصريين،  
وغيرهم من البغداديين والشاميين)<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن تقترن بها هاء التائيت، وذلك في آي سورة الشمس، وبعض آي سورة  
النَّازعات فقراءته على أبي الحسن بن غلبون: بإمالة رؤوس الآي بين بين؛ إلا كان فيه  
ضمير تائيت، أو لم يكن رأس آية، فبالفتح، وهو الموافق لما في التذكرة<sup>(٣)</sup>.

وقراءته على أبي الفتح، وابن خاقان: بإمالة رؤوس الآي بين بين، وغيرها - سواءً

(١) (٢/٦٩٨-٦٩٩) بتصرف يسير.

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمنتوري (١/٤٦٢-٤٦٣).

(٣) انظره: (١/٢٠٥-٢٠٦).

كان فيها ضميرٌ تأنيثٌ، أو لم يكن.

واختار الدانيُّ الأخذَ بمذهبِ شيخه أبي الفتح، وابنِ خاقانَ، - وهو التَّقليلُ - ،  
وبه صرَّح في الجامع<sup>(١)</sup>، والاقتصادِ، وإيجاز البيانِ، والتلخيصِ، وكتابِ روايةِ ورشٍ  
من طريقِ المصريين<sup>(٢)</sup>.

أمَّا في التيسيرِ: فإنَّه يفهمُ من ظاهرِ عبارته تعويله على وجهِ الفتح في فواصل الآي  
المقرنة بالهاءِ، والتقليلُ في غيرها، واستخراجُ ذلك من كتابِ التيسيرِ مشكلاً<sup>(٣)</sup>.  
ونصُّ عبارته:

(وقرأ ورشٌ جميعَ ذلكَ بين اللَّفظينِ؛ إلا ما كانَ من ذلكَ في سورةٍ أو آخرِ آيها على  
هاءِ ألفٍ؛ فإنَّه أخلصَ الفتحَ فيه على خلافِ بينِ أهلِ الأداءِ في ذلكَ، هذا ما لم يكنْ في  
ذلكَ راءً، وهذا الذي لا يوجد نصُّ بخلافه عنه)<sup>(٤)</sup>.

وصرَّح به في فرش السُّورتينِ منه<sup>(٥)</sup>.

وبه أخذَ الإمامُ الملقِّيُّ، فقال في شرحه:

(ومع هذا؛ فاعتمادي في كتابِ التيسيرِ على الفتحِ، كما هو مذكورٌ في السُّورتينِ في  
فرشِ الحُرُوفِ)<sup>(٦)</sup>.

وأيده عليه الإمامُ ابنُ الجزريِّ، فقال:

(١) انظره: (٢/٦٩٨-٦٩٩).

(٢) انظر: شرح الدرر للمتتوري (١/٤٧٠).

(٣) إبراز المعاني (ص ٢٤٤).

(٤) (ص ١٧٨-١٧٩).

(٥) انظره: (ص ٥٢٦، ٥١١).

(٦) شرح التيسير (ص ٤٨٦).

(والذي عوّل عليه الداني في التيسير هو الفتح كما صرح به أوّل السور؛ مع أنّ اعتمادهُ في التيسير على قراءته على أبي القاسم الخاقاني في رواية ورشٍ، وأسندها في التيسير من طريقه، ولكنه اعتمد في هذا الفصل على قراءته على أبي الحسن؛ فلذلك قطع عنه بالفتح في المفردات وجهاً واحداً؛ مع إسناده فيها الرواية من طريق ابن خاقان<sup>(١)</sup>. وبهذا يتبيّن أنّ ما ذكره الداني في كتابي التيسير، والمفردات من التقليل المطلق في رؤوس الآي، وغيرها؛ إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيثٍ فبالفتح:

هو مذهبٌ مركّبٌ من مذهبي شيوخه.

وقد وجّه الإمام الفاسي صنيع الداني في التيسير بقوله:

(فاقتصَرَ على ما قرأ به أبي الحسن اختصاراً)<sup>(٢)</sup>.

وقد نقد العلامة القيحاوي الداني، فقال:

(ما وقع للداني في التيسير من أنّ ورشاً يفتح ذوات الياء في رؤوس الآي؛ إذا كان

بعدها هاءٌ في سُورتي الشمس، والنّازعات؛ عدا (ذَكَرْنَهَا) [النّازعات: ٤٣] فتخليطٌ لا يعضده نظراً، ولا نقلً)<sup>(٣)</sup>.

أي: أنّ الأولى الأخذ له بالتقليل منه؛ لأنّ الداني قرأ به على أبي الفتح، وابن خاقان، وأسند رواية ورشٍ في التيسير عن ابن خاقان ناقل التقليل؛ فذكره الفتح في التيسير من قراءته على أبي الحسن خروجٌ عن طريقه.

وما ذكره القيحاوي له وجاهته، والأقرب أن صنيع الداني كان من باب

(١) النشر (٣٧/٢).

(٢) اللآلئ الفريدة (٤١٢/١).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمنتوري (٤٦٦/١).

الاختصار والإيجاز- كما قال الفاسي-، فالدائي مدرسة في التزام الطرق، وضبط الأوجه والروايات.

والراجح أنه يأخذ بمذهب التقليل في فواصل السور الإحدى عشرة - مطلقاً-، كما صرح بالأخذ به في جل كتبه - كما تقدم-، واستند في ذلك على:  
الأثر والنص، وتلقاه عن جل شيوخه، وعليه أكابر أهل الأداء  
كما أن وجه التقليل أكثر طرقاً عن ورش، ويعضده القياس ويقويه، وإليها أشار في الموضح بقوله:

(وقد اختلف الرواة وأهل الأداء في الفواصل؛ إذا كنَّ عن كناية مؤنثٍ نحو:  
آي ( ) [الشمس: ١]، وبعض آي ( ٣ ) [النازعات: ١]: فأقرني ذلك أبو الحسن عن قراءته بإخلاص الفتح، وكذلك رواه نصاً عن ورش أحمد بن صالح، وأقرنيه أبو القاسم، وأبو الفتح عن قراءتهما بإمالة بينَ بينَ، وذلك قياس رواية أبي الأزهر، وأبي يعقوب، ودواد عن ورش<sup>(١)</sup>.)

والفتح اختيار جمهور الأئمة، وهو مذهب ابن سفيان، والمهدوي، ومكي، وابني غلبون، وابن شريح، وابن بليمة، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وأطلق الإمام الشاطبي الوجهين في حرزه، فقال:  
ولكن رءوس الآي قد قلَّ فتحها له غير ما (ها) فيه فاحضر مكملاً<sup>(٣)</sup>.  
وأما قول الإمام السخاوي في شرحه:

(١) (ص ١٧٧).

(٢) انظر: النشر (٣٧/٢).

(٣) (بيت رقم: ٣١٤).

(إِنَّ هَذَا الْقِسْمَ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ:

ما لا خلافَ عنه في إمالته نحو: (ذَكَرْنَهَا) [النازعات: ٤٣]، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ:  
 "وَذُو الرَّاءِ وَرُشٌّ بَيْنَ بَيْنٍ"، وما لا خلافَ عنه في فتحه نحو: (أ) [النازعات: ٢٩]،  
 وشبهه من ذوات الواو، وما فيه الوجهان وهو ما كان من ذوات الياء<sup>(١)</sup>، وتبعه على  
 عليه بعضُ شراحِ الحرز؛ فتعقبه الإمامان أبو شامة، وابن الجزريُّ بأنَّه تفقُّهُ لا يساعده  
 عليه رواية؛ بل الروايةُ إطلاقُ الخلافِ في الواويِّ واليائيِّ<sup>(٢)</sup>.

والمقدّم في الأداء:

هو وجهُ التّقليل؛ لأنَّه الأكثرُ طرقاً وروايةً عن الأزرق، والموافقُ لطريقِ التّيسير،  
 والحرز<sup>(٣)</sup>.

و الواردُ عن الأزرقِ في ذوات الياء من طريقِ النّشرِ خمسةُ مذاهبٍ، هي:

الأوّل: التّقليلُ - مطلقاً - .

الثاني: الفتح - مطلقاً - .

الثالث: التّقليلُ في رءوسِ الآي - فقط -؛ سوى ما فيه ضميرُ تأنيثٍ فبالفتح،  
 وكذلك ما لم يكن رأسَ آيةٍ.

الرابع: التّقليلُ - مطلقاً - في رءوسِ الآي وغيرها؛ إلّا أن يكونَ رأسَ آيةٍ فيها  
 ضميرُ تأنيثٍ.

الخامس: إجراءُ الخلافِ في الكلِّ - رءوسِ الآي، وذوات الياء غيرَ (ها) -، إلّا أنّ

(١) فتح الوصيد (٤٤٢/٢)، وانظر: النجوم الزاهرة (٣٩٦/١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ٢٢٤)، النشر (٥٧/٢)، الإتحاف (٢٦١/١).

(٣) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً (ص ٣٨٤).

الفتح في رؤوس الآي غير ما فيه (ها) قليل، وهو فيما فيه (ها) كثير، وهو مذهبٌ يجمع المذاهبَ الثلاثةَ الأولى، وهو الظاهر من بيت الشاطبي:

"ولكن رؤوس الآي قد قلّ فتحها" فظاهره أنّ له الوجهين: الفتح، والتقليل<sup>(١)</sup>.  
قال ابن الجزريّ عنه:

(وهو الأولى عندي بحملٍ كلامه عليه)<sup>(٢)</sup>؛ لكنّه اقتصرَ في طيّبته على المذهبين الأولى، والرابع<sup>(٣)</sup>.

وقد علّق العلامة سلطان بن أحمد المزاحي (ت ١٠٧٥هـ) على اختيار الإمام ابن الجزريّ، فقال:

(لم يعتمد هو هذا الحمل؛ بل جزم في أوّل الفصل بالإمالة في رؤوس الآي، ولم يحكّ الفتح فيها؛ إلا انفراداً عن صاحب التجريد؛ مع مخالفته لجميع الرواة - كما تقدّم -، وجزم في طيّبته، كما جزم به في النشْرِ)<sup>(٤)</sup>.

ومن أخذ بهذا المذهب:

الشيخ عبدالرحمن اليميني، والشيخ محمد السمنودي - شارح الدرّة -، فاليميني ومن تبعه قال: بالتقليل في رؤوس الآي ثمّ بالفتح؛ لأنّ الفتح أقلّ، والتقليل أكثر؛ سوى ما فيه هاء تأنيث في آخرها؛ فإنّه يقدّم فيه الفتح، ثمّ التقليل. والمحرّر - كما نبّه عليه العلامة المزاحي، وغيره -:

(١) انظر: إبراز المعاني (ص ٢٢٥-٢٢٧).

(٢) النشر (٣٩/٢)، شرح الطيبة للنويري (١/٥٩٢).

(٣) انظر: المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب (ص ٣٧).

(٤) رسالة الشيخ سلطان المزاحي في أجوبة المسائل العشرين (ص ٣٣-٣٤).

أَنَّ الخِلافَ لا يجرى إِلَّا فِي رُؤوسِ الآيِ المتَّصلةِ بِهَا هاءُ التَّأنيثِ<sup>(١)</sup>.

٣- التقليلُ في: ( ۷۷ ) [النساء: ٣٦]، (جَبَّارِينَ) [المائدة: ٢٢، الشعراء: ١٣٠].

اختلف عن ورشٍ من طريق الأزرق في حكم كلمتي: ( ۷۷ )، و (جَبَّارِينَ) بين الفتح، والتقليل.

وبالتقليلِ فيهما قرأ الإمام الداني على شيخه ابن خاقان، وأبي الفتح، وبالفتح قرأ على شيخه أبي الحسن بن غلبون.

واختارَ منهما وجه التقليل، ونصَّ على ذلك في غير موضع، فمن ذلك قوله في الاقتصاد:

(وهو الصوابُ عندي؛ إذ هو قياسُ مذهبه في نظائر ذلك).

وقوله في التلخيص:

(فأقراني ذلك أبو الحسن بإخلاص الفتح، وأقرانيه غيره بينَ بينَ، وهو القياسُ، وبه أخذُ)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في التيسير قوله:

(وأما قوله U: ( ۷۷ )، و (جَبَّارِينَ) فإنَّ ورشًا يقرؤهما - أيضًا - بينَ بينَ على اختلافٍ بين أهل الأداء عنه في ذلك، وبالأول قرأتُ - أي: على ابن خاقان، وأبي الفتح، وبه أخذُ)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: رسالة المزاحي (ص ٣٤)، أجوبة الأسقاطي (ص ١٣٧-١٤٠)، الفتح الرحمانى (ص ١٥١-١٥٤).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمنتوري (٤٧٨/٢).

(٣) (ص ١٧٨).

وجزم به في مفردة نافع؛ فلم يذكر سواه<sup>(١)</sup>.  
 وجليُّ استنادُ الدانيِّ في اختياره وجه التَّقليلِ على:  
 قياسه على أصل المطَّرد، وهو إمالة الألف وما قبلها بين اللَّفظين؛ إذا كان بعدها  
 راءً متطرِّفةً مجرورةً، ولا نصَّ على إخراجها<sup>(٢)</sup>.  
 وعلى ما تلقَّاه عن جلِّ شيوخه، وقد جاء في الموضح قوله:  
 (وقرَّاهما ورشٌ بين اللَّفظين، وقال لي أبو الحسن عن قراءته على أصحابه عن أبي  
 يعقوبَ عن ورشٍ: بإخلاص الفتحِ فيهما، وبالأوَّلِ آخذٌ، وبه قرأتُ على خلفِ بن  
 إبراهيم الخاقانيِّ، وعلى فارسِ بن أحمدَ، وعلى غيرهما، وهو القياسُ)<sup>(٣)</sup>.  
 وأطلق الإمام الشاطبيُّ الخلافَ في حرزه<sup>(٤)</sup>.  
 والوجهانِ صَحِيحانِ مقروءٌ بهما، والجمهورُ على الأخذِ بوجه التَّقليلِ فيهما<sup>(٥)</sup>،  
 وهو المقدمُ في الأداء، والمصدرُ في الإقراء<sup>(٦)</sup>.

#### ٤ - التَّقليلُ في: ( t s ) [الأفعال: ٤٣].

اختلف عن ورشٍ من طريق الأزرقِ في: ( t s ) بين التَّقليلِ، والفتحِ.  
 وفي بيانِ هذا الخلفِ يقولُ الإمام الدانيُّ في جامعِهِ:

(١) انظره: (ص ٥٠).

(٢) انظر - مثلاً -: التذكرة (٢١١/١ - ٢١٢)، الإقناع (٢٧١/١)، شرح التيسير (ص ٤٩٥)، النشر (٤٢/٢).

(٣) (ص ٥٩ - ٦٠).

(٤) انظره: (بيت رقم ٣٢٣ - ٣٢٤).

(٥) انظر: النشر (٤٢/٢ - ٤٦).

(٦) انظر: الرسالة الغراء (ص ٧٤، ٧١)، عمدة الخلان (ص ١٤٢ - ١٤٣)، النجوم الطوالع (ص ١١٠).

(واختلف أهل الأداء من المصريين عن أبي يعقوب عنه في قوله في الأنفال:  
 ( t s ) [آية: ٤٣] فرَوَى بعضهم: أَنَّهُ أَخْلَصَ الْفَتْحَ لِلرَّاءِ وَمَا بَعْدَهَا فِيهِ، وَعَلَى  
 ذَلِكَ عَامَّةُ أَصْحَابِ ابْنِ هَلَالٍ، وَأَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ النَّحَّاسِ، وَبِذَلِكَ أَقْرَأَنِي أَبُو  
 الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَى ذَلِكَ أَدَاءً مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ.  
 وَرَوَى آخَرُونَ عَنْهُ: أَنَّهُ قَرَأَ الرَّاءَ وَمَا بَعْدَهَا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَبِذَلِكَ أَقْرَأَنِي ابْنُ  
 خَاقَانَ، وَابْنُ غَلْبُونَ عَنْ قِرَاءَتِهِمَا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَعَلَى ذَلِكَ أَصْحَابُ دَاوُدَ، وَعَبْدُ  
 الصَّمَدِ (١).

واختارَ الدانيُّ منها وجهَ التَّقْلِيلِ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، كَقَوْلِهِ فِي التَّمْهِيدِ:  
 ( وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْ ذَلِكَ مُسْتَشْنَى فِي كِتَابِ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ) (٢).  
 وَظَاهِرُ عِبَارَةِ التَّيْسِيرِ (٣)، وَالتَّعْرِيفِ (٤)، وَالتَّهْذِيبِ (٥)، وَمُفْرَدَةِ نَافِعِ (٦) الْاِقْتِصَارُ  
 عَلَى وَجْهِ التَّقْلِيلِ فِي هَذَا الْحَرْفِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَقَوْلُ الْعَلَّامَةِ الشَّرِيشِيِّ فِي شَرْحِهِ:  
 ( فَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو، أَنَّ الْفَتْحَ فِيهِ آثَرٌ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ ) (٧)

(١) (٦٩٩/٢).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٤٦١/١).

(٣) انظره: (ص ١٧٨).

(٤) انظره: (ص ٦٨-٦٩).

(٥) انظره: (ص ٤٢).

(٦) انظره: (ص ٤٩-٥٠).

(٧) القصد النافع (ص ٢٥١).

غير قويم، والصَّحِيحُ خلافُهُ.

وقد استندَ الدانيُّ في اختياره على:

قياسه على أصله، وإجراء الحكم فيه كظائره من التقليل في كلِّ ألفٍ بعد راءٍ

وقعت في فعلٍ، أو اسمٍ للتأنيث، ولا نصَّ على إخرجه.

وعلى ما تلقاه عن جلِّ شيوخه، جاء في الموضح قوله:

(وقد اختلفَ المصريُّون عنه في موضعٍ واحدٍ ممَّا فيه الرَّاءُ، وهو قوله في الأنفالِ:

( t s ) [آية: ٤٣] فرَوَى عنهُ عامَّتْهم الفتحَ فيه، وكذلك أقرأني أبو الفتحِ

عن قراءته على أصحابه، وعليه أحمدُ بن هلالٍ، وعامةُ أصحابه، ورَوَى آخرونَ عنهُ

ذَلِكَ بَيْنَ بَيْنَ، وبذلك أقرأني ابنُ خاقانَ، وابنُ غلبونَ، وهو القياسُ)<sup>(١)</sup>.

والتقليلُ مذهبُ أكابرِ أصحابِ ورشٍ من المصريِّين، وجميعِ أصحابه من

الشَّاميينَ، والبغداديينَ<sup>(٢)</sup>، ولم يذكرْ أبو الطَّيِّبِ في الاستكمالِ عن ورشٍ سِوَاهُ<sup>(٣)</sup>.

وأطلقَ الإمامُ الشاطبيُّ الخلافَ في الحرزِ<sup>(٤)</sup>، ووجهُ الفتحِ من زياداتِ القصيدِ<sup>(٥)</sup>،

وصحَّحَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ الوجهينَ<sup>(٦)</sup>.

(١) (ص ١٧١-١٧٢).

(٢) انظر - مثلاً -: الإرشاد (١/٤٢٨)، تلخيص العبارات (ص ٤٤)، الروضة (١/٣٥٥-٣٥٦)، العنوان (ص ٧٠).

(٣) انظره: (ص ٤٦٨).

(٤) انظره: (بيت رقم: ٣١٣).

(٥) انظر: كنز المعاني (٢/٨٣٣).

(٦) انظر: النشر (٢/٣٢).

ووجه التقليل:

هو المقدم في الأداء، قال العلامة التلمساني:

(والتقليل في: ( u t s ) [الأنفال: ٤٣] لورش أرجح، واقتصر عليه في التيسير)<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك العمل، وجرى به الأخذ<sup>(٢)</sup>.

٥- الفتح في: ( | { z ) [الأنعام: ٧١] .

سيأتي بيانه مفصلاً في الاختيارات الواردة في قراءة حمزة<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: قراءة أبي عمرو البصري، وفيها ثمان اختيارات:

١- التقليل في ألفاظ: (موسى)، و (عيسى)، و ( [ ) .

اختلف الرواة عن اليزيدي عن أبي عمرو في حكم هذه الألفاظ، وقد أشار الإمام

الداني إلى ذلك بقوله في الجامع:

(وقرأ أبو عمرو بإمالة ما فيه قبل الألف المنقلبة من الياء راء اسمًا كان أو فعلاً،

وقرأ الأسماء المؤنثة التي على وزن: (فعل، وفعل، وفعل)؛ إذا لم يكن اللام راء،

والفواصل على ألف منقلبة من ياء أو واو، وسواء اتصل بهما ضمير مؤنث، أو لم

يتصل، واختلف - بعد - عن اليزيدي عنه في: (موسى)، و (عيسى)، و ( [ ) :

فقرأت له من جميع الطرق بينَ بينَ، وكذا حدثني الحسن بن علي البصري عن أحمد

(١) الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراءة (ص ٨١).

(٢) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٠)، النجوم الطوالع (ص ١٠٢)، الدليل الأوفى (ص ٢٠٠).

(٣) انظر: البحث (ص ٦٤٣)

بن نصر عن ابن مجاهد: أنه قرأ على أصحابه عنه، وذكره منصوصاً عن ابن اليزيدي عن أبيه.

وكذا حدثني الحسن - أيضاً - عن أحمد عن ابن شنبوذ عن موسى بن جمهور عن أبي الفتح الموصلي، وأبي شعيب السوسي - جميعاً - عن اليزيدي، وكذلك روى إبراهيم عن أبيه في: (موسى)، و (عيسى)، بالفتح، ولم يذكر في كتابه: ( [ ) فاضطرب قوله، وروى الحلواني عن الدوري عنه عن أبي عمرو أنه فتح الثلاثة الأسماء، والعمل على الأول، وبه الأخذ<sup>(١)</sup>.

وذكر في الموضح نحوه<sup>(٢)</sup>.

وهذه الألفاظ لا خلاف في إمالتها عند حمزة، والكسائي، وخلف؛ لأنها مندرجة تحت أصل ما رسم بالياء، وإنما الخلاف في تقليدها لأبي عمرو للخلاف في أصل هذه الألفاظ، هل هي من باب (فعل)، وألفها للتأنيث، أم أمها أسماء أعجمية لا تتصرف، وليس لها اشتقاق؟

يقول الإمام الداني في بيان ذلك؟

(وقد اختلف القراء والنحويون في هذه الأسماء الثلاثة، وفي وزنها من الفعل: فأمّا القراء فيقولون: ( [ ) على وزن (فعل)؛ لأنه اسم وليس بفعل، والنحويون يقولون: وزنه (يفعل)، وهو فعل مضارع سمي به.

وقال القراء: وزن (موسى) (فعل)، ووزن (عيسى) (فعل)، واختلف النحويون

(١) (٧٠٣/٢-٧٠٤) بتصرف.

(٢) انظره: (ص ١٠١).

في ذَلِكَ: فزعم البصريون منهم أنّهما اسمان أعجميان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، وأنَّ (مُوسَى) (مُفْعَل)، ووزن (عَيْسَى) (فَعْلَل)، والألفُ للإلحاق<sup>(١)</sup>.

ومن دلائلِ أن الاختلافَ في أصلِ هذه الكلمة له أثرٌ في القراءة، قولُ الإمامِ مكِّي:

(واختلِفَ عنه في [ ]): فمذهبُ أبي الطَّيِّبِ أَنَّهُ بين اللَّفْظَيْنِ، وغيرُهُ يقولُ: بالفتح؛ لأنَّه "يفعلُ"<sup>(٢)</sup>.

وإلى القولِ بأنَّ هذه الكَلِمَ على وزن (فعل) ذهب الإمام الداني، وقال عنه: (وهذا مذهبُ عامَّةِ أهلِ الأداء)<sup>(٣)</sup>.

واستحسنَ الإمام المهدويُّ في شرحه كلا المذهبين<sup>(٤)</sup>.

والجمهورُ عن أبي عمرو البصريِّ على الأخذِ بوجهِ التَّقْلِيلِ في الكَلِمِ الثَّلَاثِ، وغيرهنَّ مما كان على وزن (فعل) مثلثة الفاء؛ ما لم يكن رأس آية، وليس من ذواتِ الرَّاءِ، وهو الذي في الشَّاطِبيَّةِ، والتَّبَصُّرَةِ، والتَّذَكُّرَةِ، والإرْشَادِ، والتَّلْخِصِينِ، والكافي، وغاية ابن مهران، والتَّجْرِيدِ، وذهب الآخرونَ منهم إلى الفتح، وعليه أكثرُ العراقيينَ<sup>(٥)</sup>.

(١) الموضح (ص ١٠٢) بتصرف.

(٢) (ص ١٣٥).

(٣) شرح الخاقانية (٢/٢٤٥).

(٤) انظر: شرح الهداية (١/١٠٩-١١٠).

(٥) انظر: النشر (٢/٤٠)، تحرير النشر (ص ١٤٦)، الروض النضير (ص ٣٠٨-٣١٠).

٢ - الفتح في كلمة: ( K ) [يوسف: ١٩] .

اختلف القراء في هذه الكلمة:

فقرأ الكوفيون بغير ياءٍ بعد الألفِ الأخيرةِ على وزن (فُعلٍ). وقرأ الباكون بألفٍ بعد الرَّاءِ، وياءٍ مفتوحةٍ بعدها وصلًا، وساكنةً وقفًا<sup>(١)</sup>.

وأمالَ الرَّاءِ حمزةً، والكسائيُّ، وخلفٌ، وقلَّها ورشٌ من طريقِ الأزرقِ على أصولهم المطَّردة في الباب<sup>(٢)</sup>.

واختلف عن أبي عمرو البصريُّ:

فروى عنه عامَّةُ أهلِ الأداءِ الفتحَ، وروى بعضهم التَّقليلَ، وروى بعضُ الأئمَّةِ إمالةً محضةً.

والإمالةُ المحضةُ هيَ القياسُ في قراءتهِ، والفتحُ والتَّقليلُ خارجانِ عن أصلِهِ.

وبوجهِ الفتحِ قطعَ له الإمامُ الدانيُّ في جميعِ كتبه، فمن ذلكَ قوله في التَّيسيرِ:

(الكوفيون: ( K ) [يوسف: ١٩] على وزن (فُعلٍ)، وأمالَ فتحةَ الرَّاءِ حمزةً والكسائيُّ، والباكون بألفٍ بعد الرَّاءِ، وفتحَ الياءِ، وقرأ ورشٌ وحدهُ الرَّاءِ بين اللَّفْظينِ، والباكون بإخلاصٍ فتحها، وبذلكَ أخذَ عامَّةُ أهلِ الأداءِ في مذهبِ أبي عمرو، وهو قولُ ابنِ مجاهدٍ، وبه قرأتُ، وبذلكَ وردَ النصُّ عنه من طريقِ السُّوسيِّ عن اليزيديِّ، وغيره<sup>(٣)</sup>).

وحكى الإجماعَ عليه، حيث قال - فيما نقله الإمامُ السَّخاويُّ عنه - :

(١) انظر: السبعة (ص ٢٥٨)، التيسير (ص ٣٢٠-٣٢١)، النشر (٢/٢٢٠)، البدور الزاهرة (ص ٢٦١).

(٢) انظر: الاستكمال (ص ٤٨٦-٤٨٧)، قرة العين (ص ٦١).

(٣) (ص ٣٢٠-٣٢١)، وانظر: الجامع (٣/١٢٢٥)، ومفردة البصري (ص ٨٢).

(أهل الأداء مجمعون على إخلاصِ الفتحِ للرَّاءِ في: ( K ) [يوسف: ١٩] عن أبي عمرو<sup>(١)</sup>).

ومعتمدُ الدانيِّ في اختياره:

اتباع الأثرِ والنصِّ، والأخذُ بما قرأ به على شيوخ الإقراء، وما عليه جمهورُ أهلِ الأداء، وإلى هذين أشار - أيضاً - في الجامع بقوله:  
(... وأخلصَ الباكون فتحها، وبذلك يأخذُ عامَّةُ أهلِ الأداءِ في قراءة أبي عمرو، وهو قولُ ابنِ مجاهدٍ، وكلُّ من لقيناهُ، وقرأنا عليه بحرفه، وقد رواه عنه نصًّا أحمدُ بنُ موسى اللؤلؤيِّ، وهارونُ بنُ موسى النَّحويِّ)<sup>(٢)</sup>.

وأبانَ وجهَ الفتحِ لأبي عمرو في هذه الكلمة؛ مع أنَّها من ذوات الرَّاءِ، بقوله في الموضح:

(وعلةٌ ووجهٌ ما ذهبَ إليه من إخلاصِ الفتحِ في قوله: ( K ) [يوسف: ١٩] - خاصَّةً -: أنها لما رُسمت ألفه في المصاحف ألفاً؛ من أجل ياء الإضافة المفتوحة بعدها؛ لئلا يجمعَ بين ياءين في الصُّورة استثقلاً لاجتماعهما؛ عاملها بالفتح الذي هو منها؛ لكي يسلمَ لها بذلك المعنى الذي خولفَ بها عن نظائرها من ألفاتِ التَّأنيثِ في الرَّسمِ، ويصحَّ ولا يختلُّ؛ فلذلك أخلصَ فتحها؛ هذا مع ما صحَّ عنده من الأثرِ في إخلاصِ الفتحِ في ذلك عند أئمَّته؛ فلذلك اختاره، وأخذَ به)<sup>(٣)</sup>.

- وما ذكره من أنَّ ألف التَّأنيثِ لما رُسمت فيه ألفاً في جميع المصاحف، ولم ترسم

(١) فتح الوصيد (٤/١٠١١).

(٢) (٣/١٢٢٥).

(٣) (ص ١٠٠) يتصرف يسير.

بالياء؛ لئلا يجمع ما بين ياءين في الصورة في كلمة واحدة، ففتحها ليدلّ الفتح عليها،

فليس بوجيه؛ لأنه على هذا القياس يلزم أن لا يُمِلَّ ( f ) [يوسف: ١٠٠] (١).

ووجه الفتح: أكثر وأشهر (٢).

وذكر الإمام الشاطبي في حرزه الأوجه الثلاثة، ثم قال:

(والفتح عنه تفضلاً) أي: هو أفضل من غيره وأقوى؛ لأن كتب الأئمة مطبقة

على فتحه عنه، وعليه: فوجه الإمامة والتقليل من زوائد القصيد (٣).

وذكره الإمام ابن الجزري في طيبته (٤)، وقال في نشره:

(وبها قرأت، غير أن الفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله) (٥).

وعلى الأخذ بالأوجه الثلاثة؛ مع تصدير وجه الفتح جرى عمل أهل الأداء (٦).

٣- الفتح في كلمة: ( , ) [المؤمنون: ٤٤] وقفاً.

اختُلف في قراءة ( , ) : فابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر بالتَّوِينِ وصلًا،

ويأبداله ألفًا وقفًا، والباقون بحذفه وصلًا ووقفًا (٧).

(١) انظر: إبراز المعاني (ص ٥٣٣).

(٢) انظر: النشر (٣١/٢-٣٢).

(٣) انظر: فتح الوصيد (١٠١١/٤)، اللآلئ الفريدة (٤٠/٣)، سراج القارئ (ص ١٤٢)، النجوم الزاهرة (٨٤٦/٢).

(٤) انظره: (بيت رقم ٢٩٦).

(٥) انظره: (٣١/٢-٣٢).

(٦) انظر: غيث النفع (ص ١٤٨).

(٧) انظر: السبعة (ص ٣٢٥)، التيسير (ص ٣٧٧)، النشر (٢/٢٤٦)، غاية الاختصار (٢/٥٨٤).

فَأَمَّا مِنْ نَوْنٍ مِنَ الْقَرَاءِ: فَإِنَّ أَلْفَهُ تَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ فِي الْوَقْفِ، أَبَانِهَا الْإِمَامُ الدَّانِيُّ  
بِقَوْلِهِ فِي الْجَامِعِ:

(وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ: ( ) ( \* + ) [آية: ٤٤] عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ  
نَوْنٍ، فَإِنَّ أَلْفَهُ فِي الْوَقْفِ يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ؛ فَيَجْرِي الرَّاءُ قَبْلُهَا بِوَجْهِهِ الْإِعْرَابِ مِنْ  
النَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالرَّفْعِ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مَشَبَّهَةً بِالْأَصْلِيَّةِ أَلْحَقْتَ الْكَلِمَةَ الَّتِي هِيَ فِيهَا بِنَاءُ (جَعْفَرَ)،  
(وَدَرَمَل)، أَي: أَلْحَقْتَ الثَّلَاثِيَّ بِالرُّبَاعِيِّ، فَتَلْزِمُ الْوَقْفَ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالرَّفْعِ،  
فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا يَجُوزُ إِمَالَتُهَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي عَمْرٍو - كَمَا لَا تَجُوزُ فِيهِ إِمَالَةُ

الْأَلْفِ الَّتِي فِي الْمَصْدَرِ، نَحْوَ قَوْلِهِ: ( ) [البقرة: ٢٥٠]، وَ ( Z ) [الأعراف: ١٩٢]  
وَشَبَّهَهَا، وَعَلَى الثَّانِي: تَجُوزُ إِمَالَتُهَا فِيهِ عَلَى مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّهَا كَالْأَصْلِيَّةِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْيَاءِ

ثُمَّ اخْتَارَ - بَعْدَ إِيرَادِ الْمَذْهَبَيْنِ - وَجْهَ الْفَتْحِ، فَقَالَ:

(وَالْقَرَاءُ وَأَهْلُ الْأَدَاءِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَبِهِ قَرَأْتُ، وَبِهِ آخَذُ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَجَاهِدٍ،  
وَأَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ، وَسَائِرِ الْمُتَصَدِّقِينَ) <sup>(١)</sup>، وَجَاءَ فِي الْمَوْضِعِ قَوْلُهُ:

(وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الْقَرَاءُ، وَعَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَبِهِ قَرَأْتُ عَلَى جَمِيعٍ مِنْ قَرَأْتُ  
عَلَيْهِ بِحَرْفِ أَبِي عَمْرٍو، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ) <sup>(٢)</sup>.

(١) (٧٦٢/٢).

(٢) (ص ٢٤١) بتصرف يسير.

وجليّ - فيما سبق - استناده في اختياره على:

متابعة النصّ و الرواية، و ما قرأ به على شيوخه، و ما عليه عملُ أكابر الأداة .

كما أنّ الرّسم يعضده و يقويه، وإليه أشار في المنع بقوله:

(وحدّثنا فارسُ بن أحمد، قال حدّثنا جعفرُ بن محمّد، قال: حدّثنا عمرُ بن يوسف،

قال: حدّثنا الحسينُ بن شيرك، قال: حدّثنا أبو حمدون، قال: حدّثنا يزيدُ، قال:

كُتِبَتْ ( ) بالألف، وكذلك رأيتها أنا في مصاحف أهل العراق وغيرها، وأحسبهم

رسموها من نون، أو على لفظ التّفخيم<sup>(١)</sup>، وفيه - أيضًا -:

(وقد تأملتُ ذلك في مصاحف أهل العراق وغيرها؛ فلم أجد ذلك فيها؛ إلّا

بالياء كالحرف الذي في والنازعات سواء، ووجدتُ فيها (كَلِمَاتُ الْجَنِّينِ) [الكهف: ٣٣]،

وَ ( + ) [المؤمنون: ٤٤] <sup>(٢)</sup>.

و بوجه الفتح قطع له في التيسير<sup>(٣)</sup>، ومفردة البصري<sup>(٤)</sup>.

وعلى الأخذ به جمهور الأئمّة، فلم يذكر - مثلاً - ابنُ مجاهد<sup>(٥)</sup>، وأبو الطيّب ابن

عَلْبُون<sup>(٦)</sup>، وابنه أبو الحسن<sup>(٧)</sup>، وابن القاصح<sup>(٨)</sup> سواه، وغيرهم.

(١) (ص ٣٦٢-٣٦٣).

(٢) المصدر السابق (ص ٤٤٥-٤٤٦).

(٣) انظره: (ص ٣٧٧).

(٤) انظره: (ص ١١٣).

(٥) انظر: السبعة (ص ٣٢٥).

(٦) انظر: الاستكمال (ص ٥٢٨).

(٧) انظر: التذكرة (٢/٤٥٢).

(٨) انظر: قرة العين (ص ٨٠).

ونصَّ على اختياره الإمام مكي، فقال:  
(والمعمولُ فيه: الوقفُ على الإمامة لأبي عمرو في كلِّ الوجوه، وهو الروايةُ) (١)،  
وفي شرح الهداية:

(وهو الاختيارُ) (٢).

وجرى العملُ على الأخذِ بالوجهينِ لأبي عمرو في حالِ الوقفِ؛ مع تصديرِ وجه  
الفتح، وتقديمه أداءً (٣).

قال العلامةُ الصفاقيُّ:

(والحاصلُ أنَّ للبصريَّ في ( ) إذا وقفَ وجهينِ: الفتحُ، والإمالةُ، والفتحُ  
أقوى) (٤).

وأما من لم ينوَّن من القراءِ: فوجهُ أنَّ الألفَ التي بعدَ الرَّاءِ ألفٌ تأنيثٌ، فلا يدخله  
التَّنوينُ؛ لأنَّه لا ينصرفُ (٥)، واختاره الإمامُ الهذليُّ في الكاملِ (٦).  
وهُم على أصولهم في الرَّاءِ (٧).

(١) الكشف (٢/١٢٨).

(٢) (١/١١٨).

(٣) انظر: النشر (٢/٦٠). عمدة الخلان (ص ٣٢٦)، حل المشكلات (ص ١٤٢)، البدور الزاهرة (ص ٢١٩).

(٤) انظر: غيث النفع (ص ٤١٧).

(٥) انظر: معاني القراءات (٢/١٩٠)، مفاتيح الأغاني (ص ٢٩١)، حجة ابن زنجلة (ص ٤٨٧).

(٦) انظر: الكامل (ص ٦٠٦).

(٧) انظر: الاستكمال (ص ٥٢٨)، قرة العين (ص ٨٠)، الإتحاف (٢/٢٨٤-٢٨٥).

٤ - الإمامة في كلمة: ( = ) للدوري.

اختلف النقلة في حكم كلمة: ( = ) المخفوضة بين:  
الفتح، والإمالة المحضبة.

وقد أشار الإمام الدائي إلى هذا الخلف بقوله في الجامع:

(أمال ذلك - حيث وقع - أبو عمرو في رواية أبي عبد الرحمن، وأبي حمدون،

وابن سعدان من طريق الأصبهاني عن يزيد عن عاصم في رواية الشَّموني عن

الأعشى عن أبي بكر من غير رواية النُّقار عن الحيات عنه، والكسائي في رواية الحلواني

عن أبي عمر، وفي رواية نصير، وفتية عنه) (١).

وصحح كلا الوجهين عن للبصري، قال في الموضح:

(وبإخلاص الفتح قرأت ذلك على أبي الفتح الضير، وعلى أبي الحسن، وعلى

غيرهما، وبالوجهين آخذ، وأختار الإمامة؛ لعدالة ناقلها، ومكانهم من الضبط

والإتقان؛ مع قراءتي بها على من ذكرته من أئمتي، وجلَّة شيوخي) (٢).

ونص في الجامع على اختيار الإمامة في رواية الدوري دون السوسي، فقال:

(واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق: الإمامة المحضبة في ذلك؛

لشهرة من رواها عن يزيد، وحسن اطلاعهم، ووفور معرفتهم، وبذلك قرأت على

الفارسي عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وبه آخذ) (٣).

(١) (٧٣٦/٢).

(٢) (ص ٨٣).

(٣) (٧٣٧/٢).

وجليُّ استناد الدانيِّ في اختياره على:

تقديم الوجهِ الأقوى روايةً، والمتمثل في اشتهاره؛ مع وثاقة الثَّقلِ.

وللأئمة في إجراء الوجهين للبصريِّ من رواية الدوريِّ، و السوسيِّ مذهبان:

الأول: الإطلاق، أي: لكلِّ من الرَّاويين وجهان، ولكنَّ وجهَ الفتحِ عن السوسيِّ

أشهرُ من الإمالة، والإمالة عن الدوريِّ أشهرُ من الفتحِ<sup>(١)</sup>.

الثاني: التَّرتيبُ، أي: الإمالة للدوريِّ، والفتحُ للسوسيِّ، وهو اختيارُ الدانيِّ في

جامعه - كما تقدَّم -، والموافق لما في التيسيرِ، ونصُّ عبارته:

(واقرأني الفارسيُّ عن قراءته على أبي طاهرٍ في قراءة أبي عمرو: بإمالة فتحة النونِ

من ( = ) في موضع الجرِّ - حيثُ وقعَ -، وهي روايةُ أبي عبد الرَّحمنِ، وأبي حمدونَ،

وابنِ سعدانَ عن اليزيديِّ، وأقرأني غيرهُ بالفتحِ، وهي روايةُ أحمد بنِ جبيرٍ عن

اليزيديِّ، وبه كانَ يأخذُ ابنُ مجاهدٍ، وبذلك قرأَ الباقرُ<sup>(٢)</sup>.

وقد أوضح الإمامُ ابنُ الجزريُّ في التَّحبيرِ كيفيةَ تخرِجِ مذهبِ التَّرتيبِ، فقال:

(واقرأني الفارسيُّ عن قراءته على أبي طاهرٍ في قراءة أبي عمرو: بإمالة فتحة النونِ

من: ( = ) في موضع الجرِّ - حيثُ وقعَ - .

قلتُ: يعني من رواية الدوريِّ عنه؛ لأنَّه تقدَّم في الأسانيد أنَّه قرأَ بروايةِ الدوريِّ

عن أبي عمرو عن الفارسيِّ عن أبي طاهرٍ، وهذا من الدقائق؛ فاعلمه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: قرة العين (ص ٢٣).

(٢) (ص ١٨٦)

(٣) (ص ٢٤٩)، وانظر: النشر (٢/٤٧).

ويؤيدُّ هذا التَّخريجُ:

ذكرُ الدانيِّ للخلافِ في مفردةِ البصريِّ مرتبًا:

الإمالةُ للدوريِّ، والفتحُ للسُّوسيِّ عن اليزيديِّ عنه<sup>(١)</sup>.

قالَ العلامةُ الجعبريُّ في ذلكَ:

(وما ذكرَ في التيسيرِ من أنَّ الفتحَ روايةُ ابنِ جُبَيْرٍ، وابنِ مُجاهدٍ، والإمالةُ روايةُ أبي

عبد الرَّحمنِ، وأبي حمدونَ، وابنِ سعدٍ عن اليزيديِّ؛ فبيانُ موافقةِ لانفرادِ)<sup>(٢)</sup>.

وبه أخذَ الإمامُ الشاطبيُّ، يقولُ الإمامُ السَّخاويُّ في بيان ذلكَ :

(وكان شيخنا يقرأ بالإمالة له من طريق الدوريِّ، وبالفتح من طريق السُّوسيِّ،

وهو مسطورٌ في كتب الأئمة كذلك)<sup>(٣)</sup>.

وتابعه عليه السخاويُّ - كما نقل عنه تلميذه الإمام أبو شامة -<sup>(٤)</sup>.

وعليه اقتصرَ الإمام ابن الجزريُّ في نشره، وتقريبه، وطيبته، وبه جرى العملُ<sup>(٥)</sup>.

وروى جمع كبيرٌ أهل الأداء عن أبي عمروٍ من رواية الدوريِّ (الفتح)، وهو الذي

أجمعَ عليه العراقيُّونَ، والشاميُّونَ، والمصريُّونَ، والمغاربةُ، ولم يرووه بالنصِّ عن أحدٍ في

رواية أبي عمرو؛ إلا من طريق أبي عبد الرحمن بن اليزيديِّ، وسبطه أبي جعفر أحمد بن

(١) انظره: (ص ٦٤، ١٥٦).

(٢) كنز المعاني (٢/١٦٥).

(٣) فتح الوصيد (٢/٤٦٥).

(٤) انظر: إبراز المعاني (ص ٢٣٧).

(٥) انظر: الإتحاف (١/٢٨٢)، غيث النفع (ص ٣٤)، الفتح الرحماني (ص ١٥٨-١٥٩)، بلوغ الأمانة

(ص ٢٥٢).

محمد<sup>(١)</sup>.

وصحح الوجهين الإمام ابن الجزري، قال في النشر:  
(والوجهان صحيحان - عندنا - من رواية الدوري، قرأنا بهما، وبهما نأخذ)<sup>(٢)</sup>.  
ووجه الفتح عن الدوري من طريق النشر:

هو المقدم أداء؛ لأنه الأكثر رواية وطرقاً في الكتب، والموافق لرواية السوسي<sup>(٣)</sup>.

٥ - الفتح في كلمة: ( V V ) [النساء: ٣٦] للدوري.

هذا الاختيار ذكره الإمام الداني في الموضح، فقال:

(واستثنى أبو عمرو من ذلك موضعين، وهما:

( u t )، و ( X V ) [النساء: ٣٦] فأخلص فتحهما، وقد حدثني

فارس بن أحمد عن عبد الباقي بن الحسن بن زيد بن علي عن أحمد بن فرح عن أبي  
عمر الزيدي عنه: أنه أمالهما، ونص عليهما بالفتح عن الزيدي ابنه عبد الرحمن، وأبو  
حمدون - جميعاً -، وهو الصحيح، وبه الأخذ عن سائر أهل الأداء)<sup>(٤)</sup>.

وجاء في الجامع :

(وبهذا قرأت لأبي عمرو من جميع الطرق، والإمالة في ذلك خارجة من قول أبي  
عمرو، ومذهبه المتعارف؛ لأن كسرة الراء فيه كسرة بناء، وهو لا يميل من هذا الضرب؛

(١) انظر: تقريب النشر (ص ١٤٣)، إيضاح الرموز (ص ٢١٤)، تحريات المنصوري (ص ٥٩).

(٢) (٤٨/٢).

(٣) انظر: عمدة الخلان (ص ٣٨)، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٣٩٤-٣٩٥).

(٤) (ص ٦٥).

إلَّا ما كانت الكسرةُ فيه كسرةَ إعرابٍ - لا غير - (١).  
وبه جزمَ في التيسير (٢)، ومفردة البصريِّ؛ فلم يذكرْ سواه (٣).  
وظاهرُ استنادُ الدانيِّ في اختياره على:

ما قرأ به على أئمة الإقراء، وما عليه أهل الأداء.

وتابعه عليه الإمام الشاطبيُّ (٤)، وعليه الجمهورُ عن البصريِّ، وهي رواية المغاربة،  
وعامة المصريين (٥).

وليس ثمة نصُّ صريحٌ عن أبي عمرو والبصريِّ يُقطعُ به في هذه المسألة، وإنما الفتح  
والإمالة اختيارٌ من بعض الأئمة.  
وفي ذلك يقول الإمام ابن الباذش:

(واستثنى أبو عمرو: ( ٧٧ ) في الموضوعين [النساء: ٣٦] ففتحهُ، وقيل عنه:  
بالإمالة فيهما، وقيل عنه: -أيضاً- بالفتح في (الْفَكَارِ) [التوبة: ٤٠]، وهو اختيارُ ابن  
مجاهدٍ له، وأحسبُ أنَّ الفتحَ في ثلاثتها اختيارٌ من الأئمة، ولا روايةٌ تؤثرُ عنه) (٦).

(١) (٧٢٣/٢-٧٢٤).

(٢) انظره: (ص ١٨١).

(٣) انظره: (ص ٨٢).

(٤) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٣٢٤)، فتح الوصيد (٢/٤٥٨).

(٥) انظر - مثلاً -: الاستكمال (ص ٣٧١)، التذكرة (١/٢١٤)، الهادي (ص ١٦٩-١٧٠)، التبصرة (ص ١٣٥)،

المتفاح (١/٣٤١)، العنوان (ص ٦٠)، المفيد (ص ١٤٧)، إيضاح الرموز (ص ٢١٠)، تحرير النشر

(ص ١٤٤-١٤٥).

(٦) الإقناع (١/٢٧٢).

ويؤيد هذا الرأي قول الإمام ابن مهران في المبسوط:

(واختلف عن أبي عمرو في: ( V ) في الموضعين [النساء: ٣٦] فرؤي عنه الفتح، والإمالة، والفتح أشهر، وأكثر فيه عنه، وقيل: بل الإمالة أشهر، وهو الصواب<sup>(١)</sup>).

وأسند الإمام ابن الجزري في نشره وجه الإمالة للدوري في ( V )<sup>(٢)</sup>.  
وخلاصة القول:

أنَّ للدوري عن البصري في كلمة: ( V ) الفتح من طريق الحرز وأصله، الوجهين من طريق النشر؛ إلا أن وجه الفتح أشهر وأكثر، وهو المقدم، وبه التصدير<sup>(٣)</sup>.

٦ - التقليل للدوري في كلم: ( " )، و ( e )، و ( بِحَسْرَتَيْنِ )، والفتح في ( يَأْسَفِي ) .

ذكر الإمام الداني في كتابي الجامع<sup>(٤)</sup>، والموضح<sup>(٥)</sup> الخلاف عن أبي عمرو في هذه الكلم، وساق الروايات الواردة عنه، وفصل الطرق المتفرعة.

ونص في مفردة البصري على اختياره في المسألة، فقال - في معرض ذكر أحكام رواية الدوري -:

(١) المبسوط (ص ٥٥).

(٢) انظره: (٤٢/٢).

(٣) انظر: تقريب النشر (ص ١٤٠)، شرح ابن الناظم (ص ١٤٨)، اختلاف أوجه النشر (ص ٣٩٤-٣٩٥).

(٤) انظره: (٧٠٥-٧٠٦/٢)، (١٠٢٥-١٠٢٦/٣).

(٥) انظره: (ص ١٣٩).

(فَأَمَّا قَوْلُهُ: ( " ) [المائدة: ٣١]، وَ (بِحَسْرَتَيْنِ) [الزمر: ٥٦]، وَ ( e ) فَقَرَأْتُ ذَلِكَ - كَلَّهُ - عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ، وَأَبِي الْحَسَنِ عَنْ قِرَاءَتِهِمَا: بَيْنَ بَيْنَ. وَقَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ: بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ، وَبِالْأَوَّلِ آخِذٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَأَجْمَعُوا عَلَى إِخْلَاصِ الْفَتْحِ فِي قَوْلِهِ فِي يُوسُفَ: (يَتَأَسَفَى) [آية: ٨٤]؛ عَلَى أَنَّ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبَا حَمْدُونَ: قَدْ رَوَى ذَلِكَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ: بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَبِالْأَوَّلِ قِرَاءَتُهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورِ، وَبِهِ آخِذٌ) (١).

ثُمَّ اقْتَصَرَ - بَعْدَ ذَلِكَ - عَلَى ذِكْرِ وَجْهِ الْفَتْحِ فِيهِنَّ لِلشُّوسِيِّ (٢).  
وَبِهِ جَزَمَ فِي التَّيْسِيرِ، فَقَالَ:

(وَقَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِرَاقِ - أَيِ: لِلدَّوْرِيِّ - عَنْ أَبِي عَمْرٍو:

( " )، وَ (بِحَسْرَتَيْنِ)، وَ ( e ) إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَ (يَتَأَسَفَى) بِالْفَتْحِ، وَقَرَأْتُ ذَلِكَ بِالْفَتْحِ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الرَّقَّةِ - أَيِ: لِلشُّوسِيِّ -) (٣).

وَمَالَ الدَّانِيُّ لِاخْتِيَارِ وَجْهِ التَّقْلِيلِ لِلدَّوْرِيِّ فِي :

( " )، وَ (بِحَسْرَتَيْنِ)، وَ ( e )؛ لِقِرَاءَتِهِ بِهِ عَلَى أَكْثَرِ شُيُوخِهِ (٤)، وَعَضُدُهُ بِاخْتِيَارِ كِبَارِ أُمَّةِ أَهْلِ الْأَدَاءِ لَهُ، وَعَلَى رَأْسِهِمُ ابْنُ مَجَاهِدٍ الْبَغْدَادِيُّ شَيْخُ الصَّنْعَةِ، فَقَدْ قَالَ تَلْمِيزُهُ أَبُو الطَّيِّبِ بْنُ غَلْبُونَ:

(وَكَانَ يَأْخُذُ - أَيِ: ابْنُ مَجَاهِدٍ - فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَكَذَلِكَ قَرَأْتُ فِي

(١) (ص ٦٩-٧٠) بتصرف يسير.

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ١٥٥).

(٣) (ص ١٧٩).

(٤) انظر: الموضح (ص ١٣٩).

رواية أهل العراق.

قال أبو الطيّب: وقرأتُ في رواية الرقيين - وهي رواية أبي شعيب السُّوسي عن  
اليزيدي عن أبي عمرو بالفتح -، وكذلك آخذُ في هذه الرواية بالفتح، وكذلك جاء  
منصوصاً في كتاب أبي شعيب بالفتح<sup>(١)</sup>.

وهو الأشهر والأكثر، فجمهور المغاربة على تلطيف هذه الكلم بينَ للدوري  
عن البصري<sup>(٢)</sup>.

ومال لاختيار وجه الفتح في: (يَكْأَسْفَى)؛ للإجماع عليه، فالإمالة بينَ اللفظين لم  
يروها - كما في النشر - سوى صاحب الكافي، وصاحب الهداية، وصاحب الهادي،  
وذكر صاحب التبصرة عنه فيها خلافاً، وأنه قرأ له بالفتح<sup>(٣)</sup>.

وظاهر الحرز يتحمل وجه التقليل للدوري عن البصري في هذه الكلم الأربع؛  
خلافاً لما في الأصل من فتح (يَكْأَسْفَى)، وذلك في بيته:

وَيَا وَيَلْتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَّوَا وَعَنْ غَيْرِهِ قَسَهَا وَيَا أَسْفَى الْعُلَا<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام أبو شامة في شرحه:

(يعني: أنَّ الدوري عن أبي عمرو أمال هذه الكلم الأربع بينَ بينَ، وهذا الحكم  
منقول في التيسير وغيره عن أبي عمرو البصري نفسه؛ لكنه قال: من طريق أهل

(١) الإرشاد (١/٤٢٧).

(٢) انظر: تقريب النشر (ص ١٣٩)، إيضاح الرموز (ص ٢٠٨-٢٠٩).

(٣) انظر: النشر (٢/٤١)، تحرير النشر (ص ١٣٤-١٤٧).

(٤) (بيت رقم: ٣١٧).

العراق - وتلك طريق الدوري -، قال: ومن طريق أهل الرقة بالفتح - يعني طريق السوسي -، ورؤى عنه فتحها، ورؤى فتح (يَتَأَسَفَى) ، وإمالة الثلاثة الباقية، وهذه طريق أبي الحسن بن غلبون، ووالده أبي الطيب؛ فهذا اختزل الناظم (يَتَأَسَفَى) عن أخواتها، وألحقها بها؛ أرادوا (يَتَأَسَفَى) كذلك، وكأنه أشار بقوله: (طَوَوْا) إلى ذلك، أي: طَوَوْه، ولم يُظهِرْوه إظهار غيره، فوقع فيه اختلافٌ كثيرٌ<sup>(١)</sup>.

وعليه:

فوجه التقليل في (يَتَأَسَفَى) من زوائد القصيد.

وقد اعترض الإمام أبو عبد الله الفاسي على هذه الزيادة، فقال:

فإن قيل: ما التزمه الناظم من نظم (التيسير)؛ يُوجب ذكر ما فيه لآما في غيره، وليس هذا من قبيل الزيادة عليه؛ لأن الزيادة عليه إنما تكون مع ذكر ما فيه؟

قيل: الأمر - كما ذكر -، وما وقع على سبيل الندرة، فلا عتب عليه فيه<sup>(٢)</sup>.

وما أحكم قول العلامة الصفاقي:

(وكلاهما ثابتٌ صحيحٌ؛ إلا أن الفتح أصح؛ لأنه مذهب الجمهور من أهل الأداء، وبه قرأ الداني على أبي الحسن، واقتصر عليه غير واحد، ولم يقرأ أبو محمد مكّي - مع وسع روايته بسواه -، وهو المأخوذ به من التيسير؛ لأنه لم يذكره في الألفاظ المقللة

(١) إبراز المعاني (ص ٢٢٩).

(٢) اللآلئ الفريدة (٤١٦/٢)، وانظر: العقد النضيد (ص ١٥٧) رسالة علمية تحقيق: د. أحمد الحريصي.

للدوريّ، فيؤخذُ منه أنّه بالفتح، وكان حقُّ الشاطبيّ - رحمه الله - أن يذكره؛ لأنّه التزمَ نظمَ التيسير، ويكون التقليل الذي ذكره من الزيادات، ولعلَّ الحامل له على اختيارِ التقليل ما فيه من موافقة ( " )، وَ (بَحَسْرَتِي)؛ إذ أصلها -كلُّها- الإضافةُ إلى ياءِ المتكلم؛ فأصل (يَتَأَسَفِي) بفتح الفاءِ بكسر الفاء، فاستثقلت الكلمةُ على هذه الصُّورة؛ فقلبت كسرة الفاءِ فتحة؛ لأنَّ الفتح أخفُّ من الكسر؛ فانقلبت الياءُ ألفاً ورُسِمَت بالياءِ؛ تنبيهاً على الأصل، وأمِلت لذلك) (١).

وخلاصة القول:

أنَّ للدوريّ عن البصريّ من طريق الحرزِ والأصل:

التقليلُ في ( " )، وَ (e)، وَ (بَحَسْرَتِي)، والوجهانِ في: (يَتَأَسَفِي)، والتقليلُ من زوائد الحرزِ، ووجهُ الفتح هو المقدمُ في الأداء.

وأما من طريق النُّشر: فالوجهانِ يجريانِ في الكلمِ الأربع -كلُّها- (٢).

٧- فتحُ التُّونِ والهمزة من ( © ) للسوسيّ.

حكى الإمامُ الدانيُّ الخلافَ للسوسيّ في هذا الحرفِ، فقال في الجامع:

(رَوَى يَحْيَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو: ( © ) بالفتح، وبهذا قرأتُ -أنا- في رواية اليزيديّ، وشجاعٍ من جميع الطُّرق؛ ما خلا أبا شُعَيْبِ السُّوسِيِّ عن اليزيديّ، فإنَّ شيخنا أبا الفتح حكى - لي - عن قراءته في روايته عنه بالوجهين، بإمالة فتحة الهمزة في السُّورتين،

(١) غيث النفع (ص ٣٣٠-٣٣١) بتصرف يسير.

(٢) انظر: الإتحاف (١/٢٦٩)، عمدة الخلان (ص ٢٥٤)، شرح منحة مولي البر للقااضي (ص ٧٥-٧٧).

وبإخلاص فتحها فيهما<sup>(١)</sup>.

و ظاهر عبارته في التيسير تحتمل حكاية الخلاف - كذلك -، حيث قال:  
(أمال الكسائي، وخلف: فتحة النون والهمزة في السورتين، وأمال خلاد فتحة  
الهمزة فيهما، وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك)<sup>(٢)</sup>.  
وحكى في الموضح إمالة الهمزة عن إبراهيم بن اليزيدي عن أبيه عن أبي عمرو،  
ثم قال:

(وقد روي عن أبي شعيب مثل ذلك)<sup>(٣)</sup>.

وصرح في مفردة البصري - وهي متأخرة في زمن التصنيف عن غيرها - بالأخذ  
بوجه الفتح للسوسي، مُستنداً في ذلك على عمل الأداء له، ونصه:

(فأما قوله في سبحان [آية: ٨٣]، وفصلت [آية: ٥١]: (© بِجَانِبِهِ) فلا خلاف بين  
أهل الأداء في إخلاص فتحة الهمزة فيهما، وبه أخذ<sup>(٤)</sup>.  
وهو المذكور في أكثر كتب الأئمة عن السوسي<sup>(٥)</sup>.  
وقد حكى الإمام الشاطبي الخلاف للسوسي في إمالة الهمزة<sup>(٦)</sup>؛ مع أن عبارة  
التيسير ليست صريحة به<sup>(٧)</sup>.

(١) (١٢٩٢/٣) بتصرف يسير.

(٢) (ص ٣٤٨).

(٣) انظره: (ص ١٦٦).

(٤) (ص ٦١).

(٥) انظر: السبعة (ص ٢٨٤)، الإرشاد (١/٤٧٥)، الاستكمال (ص ٥٠٣-٥٠٤)، التذكرة (٢/٤٠٧)، وغيرها.

(٦) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٣١٢)، الفتح الرحمانى (ص ١٤٩-١٥٠)، مختصر بلوغ الأمانة (ص ٢٣٨).

(٧) انظر: كنز المعاني (٢/٨٢٩).

قال الإمام ابن الجزري في تحرير المسألة:

(وانفرد فارس بن أحمد في إحدى وجهيه عن السُّوسِيِّ بالإمالة في الموضعين، وتبعه على ذلك الشاطبي، وأجمع الرواة عن السُّوسِيِّ من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً، ولهذا لم يذكره له في المفردات، ولا عول عليه)<sup>(١)</sup>.

وعليه:

فيكون ذكر الداني للخلاف في التيسير من باب الحكاية لا الرواية، ويدل لذلك أنه ذكر الحكم لغير السُّوسِيِّ بصيغة الجزم، وحكاه له بصيغة التمرير<sup>(٢)</sup>. ومذاهب بقية القراء - في حكم هذه الكلمة - مبسوطة في مطولات الفن، ومختصراته<sup>(٣)</sup>.

٨ - إمالة فتحة الرّاء في الكلمة التي تذهب فيها الألفُ المائلة بعدها لساكنٍ منفصلٍ في الوصل للسُّوسِيِّ.

إذا لقيت الألفُ المتطرّفة ساكنًا منفصلاً في الوصل نحو: (مُوسَى الْكُتُبَ) [فُصِّلَتْ: ٤٥]، وَ ( ٨ ٩ ) [الحج: ٢] فَإِنَّهَا تَحْذَفُ.

وأتفق المفتحون، والمميلون على تحييض الفتحة قبلها؛ فإن وُقفَ عليها: فَإِنَّهَا تَمَالُ لِمَنْ يَمِيلُ، وَتَفْتَحُ لِمَنْ لَمْ يَمِيلْ، وَتَقْرَأُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ لِمَنْ مَذَهَبُهُ ذَلِكَ - عَلَى مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَصُولِ الْقُرَّاءِ -، وَجَمَلَةٌ مَا وَقَعَ مِنْ هَذَا النَّوعِ ثَلَاثُونَ مَوْضِعًا<sup>(٤)</sup>.

(١) النشر (١/٣٤).

(٢) انظر: غيث النفع (ص ٣٦٦)، إرشاد المريد (ص ٩٧).

(٣) انظر: التقريب (ص ١٣٧)، الإتحاف (٢/٢٠٤)، البدور الزاهرة (ص ١٨٩)، وغيرها.

(٤) انظر: شرح التيسير (ص ٥٠٥-٥٠٦)، قرّة العين (ص ٢٦-٢٧)، النجوم الزاهرة (١/٤١٥)، وغيرها.

واختلف عن السُّوسِيِّ في إمالة الألفات التي قبلها راءٌ في حال الوصل، ولا يظهر عند إمالتها؛ إلا كسرةُ الرَّاءِ.

وقد أشار الإمام الدائِيُّ إلى هذا الخلاف في غير موطن، منها قوله في الجامع:  
(واختلفَ عن أبي عمرو - أيضًا - في إمالة فتحة الرَّاءِ التي تذهب الألف الممالَّةُ بعدها للسَّاكنِ الذي يلقاها في حال الوصل؛ ما لم يكن تنوينًا، وذلك نحو قوله:

(نَرَى اللهُ جَهْرَةً) [البقرة: ٥٥]، وَ ( 5 43 ) [التوبة: ٩٤]، وَ (وَبَرَى الَّذِينَ  
أَوْتُوا الْعِلْمَ) [سبأ: ٦]، وَ (لَا أَرَى) [النمل: ٢٠]، وَ ( r q )  
[التوبة: ٣٠]، وَ ( Z Y X W ) [سبأ: ١٨]، وَ ( ) [أذْهَبَ] [طه: ٢٣ -  
٢٤]، وَ ( K J ) [ص: ٤٦]، وما أشبهه.

فروى أبو عبد الرحمن، وأبو حمدون، وأحمد بن واصل، وأبو شعيب عن اليزيدي عنه: أنه كان يُميل فتحة الرَّاءِ في ذلك مع عدم الألفِ في حال الوصل، وبذلك قرأت في رواية السُّوسِيِّ على أبي الفتح عن قراءته على أصحاب أبي عمران عنه. قال - لي - أبو الفتح: وقد كان أبو عمران يختارُ الفتح في ذلك من ذات نفسه، وبذلك قرأت - أنا - ذلك على أبي الحسن بن غلبون عن قراءته).

ثم اختار الإمالة - بعد سوقه للوجهين -، فقال:

(وأختارُ الإمالة: لأنه قد جاء بها نصًا وأداءً عن أبي شعيب: أبو العباس محمود بن محمد الأديب، وأحمد بن حفص الخشاب، وهما من جملة الناقلين عنه فهمًا ومعرفةً، وقد جاء بالإمالة في ذلك - أيضًا - نصًا عن أبي عمرو، والعباس بن الفضل، وعبد

الوارث بن سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>.

واستند الداني في اختياره على أمرين:

الأوّل: الأثر الواردُ عنه بنقلِ الثقاتِ، - وهو جليٌّ في قوله المتقدم في الجامع - .  
وقد علّق الإمام الفاسيُّ على قولِ أبي الفتح - الذي نقله عنه الداني - وهو قوله:  
(قال لي أبو الفتح: وقد كان أبو عمرانَ يختارَ الفتح في ذلك من ذات نفسه) قال

الفاسيُّ:

(والظاهرُ أنه رواه عنه؛ لأنّه لا يجوزُ أن يقرأ في قراءته بما اختاره من ذات  
نفسه)<sup>(٢)</sup>.

الثاني: النظر، وتمثّل في القياسِ على أصلِ مذهبه في البابِ، وإليه أشار في مفردة

البصريِّ بقوله:

(واختلفَ علينا عنه في إمالة فتحة الرَّاءِ؛ إذا جاءَ بعد الياءِ ساكنٌ، فقرأتُ ذلكَ

على فارسٍ بالإمالة، ورققتُ اللّامُ من اسمِ الله U في البقرة، والتّوبة في:

(نَزَى اللهُ) [البقرة: ٥٥]، وَ ( 43 ) [التوبة: ٩٤] مِنْ أَجْلِ الإِمَالَةِ الَّتِي قَبْلَهَا.

وَحَكَى - لي - فارسٌ عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن أبي عمران عنه:

( r q ) [التوبة: ٣٠]، وَ ( Z Y X W ) [سبأ: ١٨]،

وَ ( - ) [طه: ٢٣-٢٤]، وَ ( K J ) [ص: ٤٦] وَالْبَابُ كُلُّهُ مِمَّا لَا،

وَهُوَ الْقِيَاسُ<sup>(٣)</sup>.

(١) (٧٥٩/٢).

(٢) اللآلئ الفريدة (١/٤٤٠).

(٣) (ص ١٥٦) بتصرف يسير.

وبه قَطَعَ في التَّيسِيرِ<sup>(١)</sup>، والتَّهْذِيبِ<sup>(٢)</sup>.  
 وذكر الإمام الشاطبيُّ في حِرْزِهِ الوَجْهَيْنِ<sup>(٣)</sup>.  
 وعليه: فوجهُ الفتحِ في مَن زوائدِ القَصِيدِ على أصلِهِ<sup>(٤)</sup>.  
 وروى ابنُ جمهورٍ وغيرُهُ عن السُّوسِيِّ وجهَ الفتحِ في هذا النَّوعِ، وهو الذي في  
 أكثرِ كُتُبِ الفنِّ - كالتَّبَصُّرَةِ، والتَّذَكُّرَةِ، والهُدَايَةِ، والهُدَايَةِ، والكَافِي، والغَايَتَيْنِ،  
 والإرْشَادَيْنِ، والكِفَايَةِ، والرَّوْضَةِ، والتَّذَكَارِ، وغيرها<sup>(٥)</sup>.

قال ابن مجاهدٍ في السَّبْعَةِ:

(والمعروفُ عنه: تركُ الإِمَالَةِ في مثل: (حَقَّقْ نَرَى اللهُ))<sup>(٦)</sup>.

وجاء في الكتابِ الأوسطِ للعمَّانِيِّ:

(وليسَ ذَلِكَ بمعروفٍ بين القراءِ - أي وجهَ الإِمَالَةِ -، والعملُ بخلافِهِ)<sup>(٧)</sup>.

والوجهانِ صَحِيحانِ عن السُّوسِيِّ مأخوذٌ بهما، ووجهُ الفتحِ هو:

المقَدَّمُ أداءً؛ لأنه الأكثرُ طَرَقًا، وروايةً<sup>(٨)</sup>.

ويتفرَّعُ في اسمِ الجلالةِ على وجهِ الإِمَالَةِ في نحو: (حَقَّقْ نَرَى اللهُ) وجهانِ:

(١) انظره: (ص ١٨٨).

(٢) انظره: (ص ٩١).

(٣) انظره: (بيت رقم: ٣٣٥).

(٤) انظر: كنز المعاني للجعبري (٧٨١/٢)، قرّة العين (ص ٢٧).

(٥) انظر: النشر (٥٩/٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٢٢).

(٦) (ص ١٠٧).

(٧) (ص ٢٠٢).

(٨) انظر: عمدة الخلان (ص ٥٤-٥٥)، الرسالة الغراء (ص ٥٢)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٦).

تغليظُ اللّامِ لعروضِها، وترقيقُها لجعلها كالكسرة.

واختار الإمام الدانيُّ منهما وجه التّريقِ، ونصَّ عليه الجامع بقوله:

(فَأَمَّا اللَّامُ مِنْ اسْمِهِ - تَعَالَى - فِي قَوْلِهِ: (حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً) [البقرة: ٥٥]،

وَ ( 5 43 ) [التوبة: ٩٤]، إِذَا أُمِيلَتْ فَتُحَدِّثُ الرَّاءَ قَبْلَهَا عَلَى رِوَايَةٍ مَنِ رَوَى

ذَلِكَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فَرِيقَةً؛ لِأَجْلِ الْإِمَالَةِ، وَبِذَلِكَ أَقْرَأَنِي أَبُو الْفَتْحِ فِي

رِوَايَةِ السُّوسِيِّ عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْمُقْرِيٍّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَهُوَ

الْقِيَاسُ) (١).

واختار الإمامانِ الشاطبيُّ، والسخاويُّ: وَجْهَ التَّغْلِيظِ، كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ

فِي شَرْحِهِ، حَيْثُ قَالَ:

(وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ اسْمُ اللَّهِ - تَعَالَى - بَعْدَ إِمَالَةٍ، نَحْوَ قِرَاءَةِ السُّوسِيِّ (نَرَى اللَّهَ) ، فَفِيهِ

وَجْهَانِ: التَّفْخِيمُ كَالَّذِي بَعْدَ الرَّاءِ الْمُرَقَّعَةِ الْغَيْرِ الْمَكْسُورَةِ، وَالتَّرْقِيقُ؛ لِأَنَّ فِي الرَّاءِ

بِالْإِمَالَةِ شَيْئًا مِنَ الْكُسْرِ، وَقَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ التَّفْخِيمُ أَوْلَى، وَحَكَاهُ عَنِ شَيْخِهِ

الشاطبيِّ، وَقَالَ لِي الشَّيْخُ أَبُو عَمْرٍو - يَعْنِي ابْنَ الْحَاجِبِ - : التَّرْقِيقُ أَوْلَى لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَصْلَ هَذِهِ اللَّامِ التَّرْقِيقُ، وَإِنَّمَا فُخِّمَتْ لِلْفَتْحِ وَالضَّمِّ، وَلَا فَتْحَ وَلَا

ضَمًّا - هُنَا - ؛ فَعَدْنَا إِلَى الْأَصْلِ، وَالثَّانِي: اِعْتِبَارُ ذَلِكَ بِتَرْقِيقِ الرَّاءِ فِي الْوَقْفِ بَعْدَ

الْإِمَالَةِ) (٢).

(١) (٢/٧٩٥).

(٢) إبراز المعاني (ص ٢٦٥).

والوجهان صحيحان في النَّظَر؛ ثابتان في الأداء<sup>(١)</sup>، ووجه التَّرْقِيق أُولَى<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: قراءة ابن عامرٍ، وفيها أربع اختياراتٍ:

١- الإمالة لهشام في كلمتي:

( ، ) [الكافرون: ٣-٥]، وَ ( ٢ ) [الكافرون: ٤].

أشار الإمام الدانيُّ إلى هذا الاختيارِ في الجامع بقوله:

(قوله في سورة الكافرون - خاصّة -:

( ، ) [آية: ٣]، وَ ( ٢ ) [آية: ٤]، وَ ( ، ) [آية: ٥] في الثلاثة - لا غير -،

وأمال فتحة العين والألف بعدها فيما رواه ابن عامرٍ من رواية الحلوانيِّ عن هشامٍ، كذا قرأت من هذا الطَّرِيقِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ عَنْ قِراءَتِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ، وكذلك حدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنِ ابْنِ مَجَاهِدٍ عَنِ الْجَمَّالِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنِ هِشَامٍ، وبذلك قرأت - أيضاً - عَلَى ابْنِ غَلْبُونَ عَنْ قِراءَتِهِ، وبذلك آخَذُ، وَأَخْلَصَ الْباقُونَ فَتَحَهَا، وَلَا خِلافَ فِيهَا سِوَاهَا<sup>(٣)</sup>.

وجليُّ استنادُ الدانيِّ في أخذه بوجه الإمالة عَلَى:

قِراءَتِهِ بِهِ عَلَى جَلِّ شَيْوَحِهِ وَأَشْهَرِهِمْ، وَعَضَدَ جَانِبَ قِوَّةِ الرِّوَايَةِ بِالْدرَايَةِ، فَقَدْ

جاء الموضح قوله:

(وعلة جمع ابن عامرٍ في حرفه بين الأمرين في ذَلِكَ: أَنَّهُ أَرَادَ الْأَخْذَ بِاللُّغَتَيْنِ؛

(١) النشر (١٧/٢).

(٢) انظر: النجوم الزاهرة (١/٤٥٦)، عمدة الخلان (ص ٥٥).

(٣) (٧٤٠/٢).

لفصاحتها؛ مع ما اتَّبعه في ذلك من الأثر عن أئمتِّه<sup>(١)</sup>.

وبه قَطَعَ في جميع كتبه<sup>(٢)</sup>، وهو في الحَرْز كالأصل<sup>(٣)</sup>.

أَمَّا وَجْهُ الْفَتْحِ فِي هَذِهِ الْكَلِمِ:

فقد رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الدَّاجُونِيُّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ<sup>(٤)</sup>.

وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنْهُ، وَبِهِمَا قَرَأَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزْرِيِّ عَلَى شَيْوْخِهِ، وَأَسْنَدُهُمَا فِي نَشْرِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَالْمَصْدَرُ لِهِشَامٍ أَدَاءً: وَجْهٌ الْإِمَالَةِ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ رَوَايَةً وَطَرَقاً عَنْهُ<sup>(٦)</sup>.

٢ - إِمَالَةُ الرَّاءِ لِهِشَامٍ مِنْ: ( ! )، وَ ( ! )، وَفَتْحُ الْهَاءِ مِنْ: ( ! )

هَذَا الْاِخْتِيَارُ نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْجَامِعِ:

(... وَقَرَأَ الْبَاقُونَ - وَهُمْ ابْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَحَمْزَةُ، وَالْكَسَائِيُّ - بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ

الرَّاءِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ

أَصْحَابِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ، وَرَوَى لِي عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَنْ

أَصْحَابِهِ عَنِ الْحُلَوَانِيِّ عَنْ هِشَامٍ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ، وَالَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ هِشَامٌ

(١) (ص ٧٩)، وانظر: شرح التيسير (ص ٥٠٠).

(٢) انظر: التيسير (ص ١٨٧)، مفردة ابن عامر (ص ١٢٩)، التهذيب (ص ١٠٩).

(٣) انظره: (بيت رقم: ٣٣١)، وانظر: فتح الوصيد (٢/٤٦٣).

(٤) انظر: التهذيب لابن عياش (ص ٩٤)، بدائع البرهان (ص ٤٣٥-٤٣٦)،

(٥) انظر: النشر (٢/٥٠).

(٦) انظر: اختلاف وجوه النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٤٠٢).

في كتابه: الإمالة، وهو الصحيح عنه، ولا يعرف أهل الأداء عنه غير ذلك<sup>(١)</sup>.

وجاء في مفردة ابن عامر قوله:

(وقرأت عليه - أي: أبي الفتح بن فارس - من طريق عبد الباقي عن قراءته: بفتح جميع ذلك، وزادني عنه: فتح الرّاء من: ( ! )، و ( ! ) وفتح الياء من:

( ! ) [مریم: ١]، وقرأت ذلك على أبي الحسن، وأبي الفتح من طريق عبد

الله: بالإمالة، وبذلك آخذ؛ لأنّ هشامًا نصّ على ذلك في كتابه<sup>(٢)</sup>.

وقال في الموضح:

(وقرأت له على ابن غلبون بالإمالة - أي: في الرّاء -، وبذلك ورد النصّ عنه،

وبذلك آخذ<sup>(٣)</sup>).

ولم يذكر في التيسير سواه<sup>(٤)</sup>.

وجليّ اعتماد الدانيّ في اختياره على:

موافقة المنصوص عليه، ومتابعة ما عليه أهل الأداء عن هشام.

وإليه أشار غير واحد من الأئمة الأسلاف<sup>(٥)</sup>.

وقد قطع الإمام ابن الجزريّ لهشام بإمالة الرّاء، فقال:

(١) (١١٦٧/٣-١١٦٨) بتصرف يسير.

(٢) (ص ١٣٠).

(٣) (ص ٢٠٨) بتصرف يسير.

(٤) انظره: (ص ٣٠٧، ٣٥٦).

(٥) انظر: الإقناع (١/٣٢٢).

(والصَّوَابُ عن هشامٍ هو: الإمامةُ من جميع طرقه، فقد نصَّ عليه هشامٌ كذلك في كتابه - أعني على الإمامة -، ورواه - أيضًا - منصوصًا عن ابن عامرٍ بإسناده) (١).  
وزاد في حرفٍ مريمَ وجهَ فتحِ الياءِ له؛ مع ترجيحِ الإمامةِ فيه، حيثُ قال:  
(وأمالَ الياءَ حمزةً، وخلفٌ، وابنُ ذكوانَ، وهشامٌ في المشهورِ عنه، وفتحَهما  
الباقون) (٢).

### ٣- الفتحُ لابنِ ذكوانٍ في كَلِمٍ:

( B ) (يوسف: ٨٨)، وَ ( Y X ) (النحل: ١)، وَ ( Z ) (الإسراء: ١٣).  
حكى الإمام الدانيُّ في جامعهِ الخلافَ لابنِ ذكوانٍ في هذه المواضعِ.  
ومَّا جاء فيه قوله:

(وحدَّثنا فارسُ بن أحمدَ قال: أنا عبد الله بن الحسين، قال: أنا محمد بن شنبوذ عن  
الأخفش عن ابنِ ذكوانٍ أنه أمالَ ثلاثةَ أحرفٍ:

( B ) (يوسف: ٨٨)، وَ ( Y X ) (النحل: ١)، وَ ( Z ) (الإسراء: ١٣)، ونصَّ  
الأخفش في كتابهِ الأكبرِ عن ابنِ ذكوانٍ على الإمامةِ في ( B )، فقال: يُشَمُّ الجيمَ  
شيئًا من الكسرِ) (٣).

وقال في موضعه:

(والذي قرأتُ به في روايةِ ابنِ ذكوانٍ من طريقِ الأخفشِ في الثلاثةِ على الفارسيِّ،

(١) النشر (٢/٥٠-٥١)

(٢) النشر (٢/٥١)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ١٥٣-١٥٤)، التهذيب لابن عياش (ص ٩٥).

(٣) (٢/٧١٢).

وأبي الفتح، وابن غلبون بالفتح) (١).

واختارَ وجهَ الفتحِ فيهنَّ؛ دَلَّ عليه قوله في مفردة الشاميِّ:

(والذي قرأتُ - أنا - بهِ في ذلك: الفتح - لاغير -، وبه يأخذُ الشامِيُّونَ) (٢).

وقوله في الموضح:

(وقرأتُ له ذلكَ بالفتح، وعلى ذلكَ أهلُ الأداء) (٣).

ويتَّضحُ - مما سبق - أنَّ اختيارَ الدانيِّ لوجهِ الفتحِ قائمٌ على:

الأخذِ بما قرأ بهِ لابن ذكوانَ على شيوخه، وما عليه أهلُ الأداء، وبالخصوصِ أهلِ الشَّامِ منهم.

وقد يقالُ: كيفَ يُخرِّجُ تركُ الدانيِّ لوجهِ الإمالةِ المنصوصُ عليه، ومن أصوله أتباع

الأثرِ؟

جوابه في قولِ الإمامِ أبي الطَّيِّبِ بنِ غلبونَ في الإرشادِ:

(وذكرَ هارونُ بنَ شريكٍ الأخفشُ عن ابنِ ذكوانَ في كتابه بالإمالة، وكان يأخذُ

بغيرِ إمالةٍ، وكذلك قرأتُ في روايته بغيرِ إمالةٍ) (٤).

ونصَّ على اختياره في الاستكمالِ، بقوله:

(١) (ص ٢٠٠).

(٢) (ص ٤٦).

(٣) (ص ١٥٧).

(٤) (٤٥٥/١).

(وبالفتح قرأتُ في الروایتين، وبالفتح آخذُ) (١).

وفي إقناع الإمام ابن الباذش جوابُ آخر يقويُّ الأوَّل ويعضدهُ، ألا وهو قوله:  
(وفتح ما سوى ذلك، إلا أن هبة الله، وجعفر بن أبي داود رويًا عن الأخفش عنه:  
( B ) (يوسف: ٨٨) بالإمالة، وكذلك نصَّ عليه الأخفش.

وقرأتُ له من طريقِ هذا الكتابِ بالفتح، وابنُ أبي داود متحقِّقٌ بالأخفش،  
عرض عليه ستًّا وثلاثين ختمَةً، حكى ذلك الخزاعيُّ عن محمد بن عبيد بن الخليل  
عنه (٢).

وعلى فتحهنَّ الأكثرونَ عن الأخفشِ عن ابن ذكوان، وهو الذي في التيسيرِ،  
والحرزِ، وغيرهما، والأكثرونَ على إمالتهنَّ من طريقِ الصُّوريِّ عنه (٣).  
والوجهانِ صحيحانِ مقروءٌ بهما له من طريقِ النَّشرِ، وفي ذلك يقولُ الإمامُ ابن  
الجزريِّ:

(وكلُّ من الفتح، والإمالة صحيحٌ عن ابن ذكوان في الأحرف الثلاثة، قرأنا به من  
الطُّرق المذكورة، وبه نأخذُ) (٤).

٤ - الإمالة لابن ذكوان في فعل (زاد) مطلقاً.

جملة ما وقع في التنزيل من هذا الفعل خمسة عشر موضعاً، ولم تقع إلا متصلةً

(١) (ص ٥٠١).

(٢) الإقناع (١/٢٨٣-٢٨٤).

(٣) انظر: إيضاح الرموز (ص ٢٠٣-٢٠٤)، شرح ابن الناظم (ص ١٤٢-١٤٢)، الإتحاف (١/٢٧٤).

(٤) (٣٣/٢).

بضمائر<sup>(١)</sup>، وقد أوضح الإمام الدانيُّ مذهبَ ابنِ ذكوانَ فيه بقوله في الجامع:

(وأمالَ ابنُ ذكوانَ عن ابنِ عامرٍ: ( \_\_ )، و ( ؟ ) - حيثُ وقعَا، وكيفُ  
تصرَّفَا-، واختلَّفَ عنه في (زاد) - كيفُ تصرَّفَ -:

فروى الشاميُّون، وابنُ شنبوذٍ عن الأَخفشِ عنه، وابنُ المعلَّى، وابنُ أنسٍ، وابنُ  
خرزاد، والتَّغلبِيُّ عنه: أنَّه أمالَ الحَرْفَ الأوَّلَ من سُورةِ البقرة، وهو قوله:

( IX WV ) [البقرة: ١٠] - لاغيرَ-، وأخلصَ الفتحَ فيما عداهُ، وكذالكَ  
حكى الأَخفشُ في كتابه الخَاصِ، وَرَوَى أبو عمرانَ مُوسَى بن عبد الرَّحمنِ، وسَلامةُ  
بن هارونَ، وأبو بكرِ النَّقَّاشِ عن الأَخفشِ، والدَّاجونيُّ عن مُحَمَّدِ بنِ موسى الصُّوريِّ  
عنه: أنَّه أمالَ ذلكَ في جميعِ القرآنِ، وبذلكَ أقرَّني الفارسيُّ عن النَّقَّاشِ، وأبو الفتحِ عن  
عبد الباقي بن الحسنِ عن أبي عمرانَ عنه، وكذلكَ حكى الأَخفشُ في كتابه العامِّ<sup>(٢)</sup>.

فيتبيَّنُ من قولِ الدانيِّ أنَّ ابنَ ذكوانَ في حُكمِ فعلِ (زاد) روايتين:

الأولى: إطلاقُ الإمالةِ فيه - حيثُ وقعَ - دونَ تمييزٍ، وهو طريقُ الأَخفشِ،  
والصُّوريِّ عنه.

الثانية: الإمالةُ في موضعِ البقرة - خاصَّةً -، والفتحُ فيما سِوَاهُ، وهو طريقُ ابنِ  
الأخرم، وابنِ شنبوذٍ عنه.

وذكرَ المذهبيُّ - أيضًا - في التَّيسيرِ<sup>(٣)</sup>، والموضحِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الموضح (ص ١٤٢)، قرّة العين (ص ٢٣-٢٤)، فتح الوصيد (٢/٤٥٣-٤٥٤).

(٢) (٢/٧١٣-٧١٤).

(٣) انظره: (ص ١٨٧).

(٤) انظره: (ص ١٤٥).

ونصُّ عبارته في التيسير:

(وتابعه ابن ذكوان على إمالة: ( \_ )، و ( ? ) - حيث وقعاً-، و ( Ⅳ ) في أوّل سورة البقرة [آية: ١٠]، هذه رواية ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وروى غيره عنه بالإمالة في جميع القرآن).

وتفهم عبارته في مفردة الشاميّ - وهي متأخرة عن غيرها - أخذه بمذهب الإمالة المطلق، حيث قال:

(وكذلك كان يميل فتحة الزاي من قوله - جلّ وعزّ -: ( Ⅳ ) [البقرة: ١٠]، و ( C ) [الأفعال: ٢]، و ( ; ) [التوبة: ١٢٤]، و ( | ) [البقرة: ٢٤٧]، وشبهه من لفظه - حيث وقع -، هذه قراءتي على أبي الفتح، وعلى الفارسيّ. وقرأت من طريق ابن الأخرم على أبي الحسن: بإمالة فتحة الزاي في الحرف الذي في أوّل سورة البقرة، وهو قوله - جلّ وعزّ -:

( Ⅸ WV ) [البقرة: ١٠] - لاغير -، والذي ذكره الأخفش في كتابه: هو الإمالة في جميع القرآن<sup>(١)</sup>.

فالظاهر منه تصدير الدانيّ لوجه إطلاق الإمالة لأمرين: موافقة ما نصّ الأخفش عليه في كتابه، وما قرأ به على جلّ شيوخه. ومما يرجح هذا الرأي:

إسناد الدانيّ لرواية ابن ذكوان من طريق الأخفش في التيسير، ومفردة الشاميّ عن

(١) (ص ٤٣-٤٤).

شيخه: أبي الفتح (رواية)، وأبي القاسم الفارسي (تلاوة)، ومذهبهما إطلاق الإمامة<sup>(١)</sup>.  
 وذكر الإمام الشاطبي في حزره في المذهبين؛ كما هو في ظاهر الأصل<sup>(٢)</sup>.  
 ومذهب الإطلاق أشهر، رواه أبو العز في كتابه، وصاحب التجريد، والمستنير،  
 والمبهج، وجمهور العراقيين<sup>(٣)</sup>.  
 وفي ذلك يقول العلامة الجعبري:  
 (والغاية الإمامة: طريق النقاش، وهبة عن الأعمش، وعليه الأكثر؛ كأبي العز،  
 وأبي الكرم)<sup>(٤)</sup>.

وذهب الإمام ابن الباذش إلى اختيار مذهب التخصيص، حيث قال:  
 (وتابعه ابن ذكوان على إمامة ( ? )، و ( \_ ) - حيث وقعاً-، و ( IV )  
 في أول البقرة - حسب -، هذه رواية ابن الأخرم، وابن شنبوذ عن الأخفش عنه،  
 وتابعتها على ذلك جعفر بن سليمان، وهو متحقق بالأخفش ضابطاً عنه، وقال النقاش  
 وغيره عنه بالإمامة في (زاد) في جميع القرآن، وأنا إلى رواية من خصص أميل)<sup>(٥)</sup>.  
 وقد نص بعض أهل الأداء على تقديم مذهب الإطلاق لابن ذكوان، كقول  
 العلامة التلمساني:

(١) انظر: التيسير (ص ١١٦-١١٧)، مفردة ابن عامر (ص ٣٢-٣٣).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٣٢٠).

(٣) انظر: النشر (٤٦/٢).

(٤) كنز المعاني (١٨٤٥/٢-١٨٤٦).

(٥) الإقناع (١٣٦/١).

(ولا خلاف في إمالة ( WV ) [البقرة: ١٠] عن ابن ذكوان، وفي غيره

وجهان:

الإمالة، وهي طريق التيسير، وعلى ذلك جمهور العراقيين، وعليها الأكثر، والفتح واقتصر عليه صاحب العنوان، وغيره، وعلى هذا الترتيب في الأداء<sup>(١)</sup>.

خامساً: قراءة عاصم، وفيها ثلاث اختيارات:

١ - الإمالة لشعبة وقفاً في كلمتي: ( S ) [طه: ٥٨]، و ( n ) [القيامة: ٣٦].

حكى الإمام الداني في جامع الخلاف لشعبة في هذين الحرفين، فقال:

(وروى خلف، والعجلي، والوكيعي عن يحيى بن آدم، وابن أبي أمية، وعبيد بن

نعيم عن أبي بكر عن عاصم: أنه يميل فتحة الواو، والألف بعدها من قوله: ( S )

في الوقف، وكذلك حكى خلف عن يحيى عنه في قوله في القيامة: ( n ml )، ولم

يذكر سائر الرواة عن أبي بكر في الوقف على ذلك شيئاً<sup>(٢)</sup>.

وصرح في مفردة عاصم باختيار وجه الإمالة فيهما، حيث قال:

(وأمال فتحة الدال، والواو من قوله U:

( S r ) [طه: ٥٨]، و ( n ml ) [القيامة: ٣٦] إذا وقف خاصة، وفي ذلك

خلاف، ونص على ذلك بالإمالة خلف بن هشام عن أبي بكر عن يحيى عنه، وبذلك

(١) انظر: الرسالة الغراء في ترتيب وجوه القراء (ص ٤٢).

(٢) (١٣٥٦/٣).

قرأت، وبه أخذ<sup>(١)</sup>.

وبين استناده في اختياره على:

موافقة المنصوص عليه، وما قرأ به على شيوخه.

وهو عين ما أشار إليه الإمام أبو الطيب في الإرشاد بقوله:

(وأما قوله تعالى: ( S r ) [طه: ٥٨]، فاختلف فيه عن أبي بكر عن عاصم:

فروى يحيى بن آدم: أنه كان يقف بالإمالة، وكذلك: ( n ml ) [القيامة: ٣٦]،

وهو منصوص عليه في كتاب يحيى بن آدم عنه<sup>(٢)</sup>.

وبقوله - أيضاً - في الاستكمال:

(وكذلك قرأت لأبي بكر عن عاصم، وكذلك ذكره يحيى بن آدم في كتابه)<sup>(٣)</sup>.

ووجه الإمالة في هذين الحرفين:

هو المروي لشعبة من طرق المغاربة، والمصريين عن شعيب عن يحيى عنه، وأكثر

النقلة عن شعبة على الفتح فيها<sup>(٤)</sup>، وصححها الإمام ابن الجزري عنه<sup>(٥)</sup>.

(١) (ص ١١٨).

(٢) (٤٣٠/١).

(٣) (ص ٥١٧).

(٤) انظر: الإتحاف (٢/٢٤٨).

(٥) انظر: النشر (٢/٣٣).

## وختلاصة القول:

أن الوجهين يأتيان له من طريق النَّشْرِ، ووجهُ الفتح هو المَقَدَّم؛ لأنَّه الأكثرُ طرقًا، وراويَّةٌ عنه<sup>(١)</sup>.

وأما من طريق الحرز وأصله؛ فليس له إلا الإمالةُ فيهما<sup>(٢)</sup>.

٢- حصرُ إمالةِ كلمة: (أَعْمَى) لشعبة في موضعي الإِسرَاءِ [آية: ٧٢] دون غيرهما.

حكى الإمام الداني في جامعهِ الخلافَ عن شعبة في هذا الحرفِ، فقال:

(وَرَوَتِ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مَا خَلَا الْأَعْمَى: ( + , - ) [الأنفال: ١٧]،

وَ ( وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ ۞ الْأَخْرَجَ أَعْمَى ) [الإسراء: ٧٢]: بالإمالةِ في الثلاثِ

الكَلِمِ، وكذلك روى حمادٌ، والمفضَّلُ عن عاصِمٍ في الثلاثة، وروى الشَّمونيُّ عن

الأعشى: (أَعْمَى) في الموضعين بين التَّفخيمِ والتَّضجيعِ، وروى بالتَّفخيمِ وبإخلاصِ

الفتحِ، قرأتُ ذَلِكَ - كَلَّه - من طريقِ الشَّمونيِّ، وابنِ غَالِبٍ، وكذلك قال النَّقَّارُ عَن

الخيَّاطِ عَنِ الشَّمونيِّ، وروى التيميُّ عن الأعشى: ( - ) بكسرِ الميمِ، وروى ابن

جُبَيْرٍ عَنِ الكسائيِّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ: (أَعْمَى) في المكانين بالتَّفخيمِ، وروى أبو عُبيدٍ عنه أنه

أَمَّالها، وبذلك قرأتُ في روايةِ الكسائيِّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الإتحاف (٢٤٨/٢)، اختلاف أوجه النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٤١١-٤١٢).

(٢) التيسير (ص ٣٦٢)، إبراز المعاني (ص ٢١٦-٢١٧)، شرح منحة مولي البر (ص ٧٦-٧٧).

(٣) (٧٠٨-٧٠٧/٢).

واختارَ حَضَرَ الخِلافِ عن شِعبَةَ فيهِما دونَ غيرِهما؛ دَلَّ عليه قولُه - بعدَ ذَلِكَ - :  
 (وروى يَحْيَى، وأبو عُبَيْدٍ عن الكَسائِيِّ عن أبي بَكْرٍ: (أَعْمَى) ، و (أَعْمَى) في  
 الحرفين من طه [آية: ١٢٥، ١٢٤] بالإمالة، وقال الأَعشى عن أبي بَكْرٍ: بينَ التَّفخيمِ،  
 وَالتَّضجيعِ، وروى ابنُ جُبَيْرٍ عن الكَسائِيِّ عنه: بالتَّفخيمِ، وبذلك قرأتُ فيهِما على  
 عاصِمٍ من جميعِ الطُّرُقِ، وبه أخذُ) (١).  
 واعتمدَ - فيما ذهبَ إليه - على:

تقديمِ الوجهِ الأقوى روايةً، والأخذِ بما قرأ به على شيوخه.  
 وقد يقالُ: ما الوجهُ في الاقتصارِ على موضعِ الإسراءِ دونَ غيرِهما؛ مع أنَّ  
 القياسَ يَقتضي الإمالةَ في حرفي (طه)، فهما من ذواتِ الياءِ -أيضاً؟  
 فالجوابُ: هو اتِّباعُ الأثرِ الذي يلزمُ منه إخراجُ موضعِ (طه) (٢).  
 وقد أوردَ الدانيُّ توجيهًا لطيفًا يستأنسُ به في هذهِ المسألةِ، حيثُ قال في الموضحِ:  
 (وأما علَّةُ من أمال اللَّذينِ في: (سبحان)، وفتحَ الذي في: (طه)؛ فإنَّهُ لما افترقَ  
 اللَّذانِ في:

(سبحان)، والذي في (طه) في المعنى عنده؛ فرَّقَ بينهما وبينه في اللَّفْظِ؛ دلالةً على  
 ذلك، وذلك أنَّ الذي في (طه) من عَمَى العَيْنِ، بدليلِ قولِه تعالى بعده:  
 (وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا) [طه: ١٢٥] إِنَّا يُقَابَلُ به أَعْمَى الرُّؤْيِيَّةُ؛ لَأَنَّهُ ضَدُّهُ؛ فَلذَلِكَ فَتَحَهُ،

(١) المصدر السابق (٢/٧١٠).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٤٠٤).

كما فَتَحَ الَّذِي مَعَهُ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى) [طه: ١٢٤]؛ إِذْ كَانَ مِنْ جِنْسِهِ.

وأمال اللّذين في (سبحان)؛ لأنّهما من عمى القلب، كما قال قتادة في تفسيرهما: من عمي عمّا يرى من الشّمس والقمر والليل والنّهار، وما يرى من الآيات، ولم يصدّق بها، فهو عمّا غاب عنه من آيات الآخرة أعمى وأضلّ سبيلًا<sup>(١)</sup>.

ورواية الإِطْلَاقِ فِي إِمَالَةِ (أَعْمَى) فِي السُّورَتَيْنِ أَسْنَدَهَا مِنَ الْأُئِمَّةِ:

ابنُ مجاهدٍ<sup>(٢)</sup>، وسبط الخياط<sup>(٣)</sup>، والعماني<sup>(٤)</sup>، وغيرهم.

وهي غيرُ مقروءٍ بها؛ لِعَدَمِ اتِّصَالِ سَنَدِهَا، كما نصَّ الإمامُ ابنُ الجزريِّ<sup>(٥)</sup>.

٣- فَتْحُ الطَّاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (طه) لِشُعْبَةٍ مِنْ طَرِيقِ الْكَسَائِيِّ عَنْهُ.

هذا الاختيارُ أوردَهُ الدانِيُّ فِي جَامِعِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ:

(واختلف عن أبي بكر: فرَوَى عَنْهُ يُحْيَى بْنُ آدَمَ، وَالْعُلَيْمِيُّ، وَالْكَسَائِيُّ، وَيُحْيَى الْجَعْفِيُّ، وَابْنُ أَبِي أُمِيَّةٍ، وَابْنُ عَطَّارٍ، وَابْنُ جُبَيْرٍ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ، وَرَوَى عَنْهُ الْأَعْشَى، وَالْبُرْجُمِيُّ بِفَتْحِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ، وَقَدْ رَوَى - لِي - أَبُو الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ فِي رِوَايَةِ الْكَسَائِيِّ - عَنْهُ - بِفَتْحِ الطَّاءِ وَإِمَالَةِ الْهَاءِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ عَنْهُ)<sup>(٦)</sup>.

(١) (ص ١٢٧-١٢٨)، وانظر: حجة القراءات (ص ٤٠٧).

(٢) انظر: السبعة (ص ٣١٢).

(٣) انظر: المبهج (ص ٤٢٦).

(٤) انظر: الكتاب الأوسط (ص ١٨٦).

(٥) انظر: النشر (٢/٣٣).

(٦) (٣/١٣٥١) بتصرف.

فاختار الدانيُّ الأخذَ بوجهِ فتحِ الحرفينِ من هذا الطَّرِيقِ؛ مُوافقةً للأكثرِ طَرَقاً عن  
شعبة، وهو الذي عُمِلَ أهلُ الأداءِ.

وعليه اقتصرَ الدانيُّ في موضحة<sup>(١)</sup>، وهو المذكورُ في كُتُبِ الأئمَّةِ<sup>(٢)</sup>.

سادساً: قراءةُ حمزة، وفيها ثلاثُ اختياراتٍ:

١ - الإمالةُ لحمزة في كَلِم:

(أَلْحَوَايَا) [الأنعام: ١٤٦]، وَ (وَعَائِنِي رَحْمَةً) [هود: ٢٨]، وَ ( + \* )

[هود: ٦٣]، وَ (وَلَا يَحْيَى) [طه: ٧٤، الأعلى: ١]، وَ (# \$ % &) [الزُّمَر: ٥٧].

حكى الإمامُ الدانيُّ الخلافَ لحمزة في هذه الكَلِم، فقال في الجامع:

(واختلف شيوخنا في قوله: (وَلَا يَحْيَى) في طه [آية: ٧٤]، وَ ( ) [الأعلى: ١] في

مذهبِ حمزة، فقرأتُ ذلكَ على أبي الفتحِ عن قراءته على عبد الباقي بن الحسنِ عن  
أصحابه في رواية الجماعةِ عن سُليمٍ عنه بإخلاصِ الفتحِ، وقرأتُ ذلكَ على غيره  
بإخلاصِ الإمالةِ، وعلى ذلكَ عامَّةُ أهلِ الأداءِ، وبه كان يأخذُ ابنُ مجاهدٍ، والنقَّاشُ،  
وأبو بكرِ الآدميُّ، وأبو طاهرٍ، وغيرُهم.

واختلفَ عن حمزة - بعدَ هذا - في أربعةِ أحرفٍ، وهي قولُهُ:

(أَوُ الْحَوَايَا) [الأنعام: ١٤٦]، وَ (وَعَائِنِي رَحْمَةً) [هود: ٢٨]، وَ ( + \* )

(١) انظره: (ص ٢١٠).

(٢) انظر: المسننير (٢/٢٨٧)، الكفاية (ص ٣١٠)، المصباح (٢/٦٥٣)، الكامل (ص ٣٣٤-٣٣٥). المبهج  
(ص ٤١٧).

( , [هود:٦٣]، وَ (# \$ % & ) [الزمر:٥٧] فَرَوَى لِي رَجَاءٌ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ:  
 (أَوْ الْحَوَايَا) بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ أَبُو بَكْرٍ الْآدَمِيُّ، وَسَائِرُ أَصْحَابِ أَبِي  
 أَيُوبَ الضَّبِّيِّ، وَأَقْرَأَنِي أَبُو الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ عَنْ سُلَيْمٍ بِالْإِسْنَادِ  
 الْمَتَّقِمِ: (وَعَانَنِي) فِي الْحَرْفَيْنِ، ( & ) بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ فِي الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ لِي: لَمْ يُمَلِّ  
 حَمْزَةً مَا اتَّصَلَ بِضَمِيرٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْأَنْعَامِ:  
 (sr qp) [الأنعام:١٦١] - لا غَيْرَ-، وَأَقْرَأَنِي ذَلِكَ غَيْرُ أَبِي الْفَتْحِ فِي رِوَايَةِ  
 خَلْفٍ، وَخَلَّادٍ عَنْ سُلَيْمٍ عَنْهُ بِالْإِمَالَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُخْلِصِ الْفَتْحَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا  
 الْبَابِ؛ إِلَّا فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَقَدْ هَدَانِي) [الأنعام:٨٠]  
 - لا غَيْرَ-، وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَمَا رَوَاهُ لِي أَبُو الْفَتْحِ، وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ  
 حَمْزَةَ<sup>(١)</sup>.

وَجَاءَ فِي الْمَوْضِعِ قَوْلُهُ:

(وَقَدْ اخْتَلَفَ شَيْوْخُنَا مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَهِيَ قَوْلُهُ:

(وَعَانَنِي رَحْمَةً) [هود:٢٨]، وَ ( + \* ) [هود:٦٣]، وَ (# \$ %

& ) [الزمر:٥٧]، فَأَقْرَأَنِيهِ ابْنُ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ عَنْ سُلَيْمٍ بِإِخْلَاصِ الْفَتْحِ،  
 وَقَالَ لِي: وَقَالَ لِي: لَمْ يُمَلِّ حَمْزَةً مَا اتَّصَلَ بِضَمِيرٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا، وَهُوَ  
 قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْأَنْعَامِ: (sr qp) [الأنعام:١٦١]، وَأَقْرَأَنِي ذَلِكَ غَيْرُهُ فِي رِوَايَةِ

(١) (٢/٦٩٣-٦٩٥) بتصرف يسير.

خلف، وخلاَّد بالإمالة كقراءة الكسائيّ - سواءً -، والقياسُ ما رواه لي أبو الفتح<sup>(١)</sup>.  
وصرَّح في مفردة حمزة باختيار وجه الإمالة، فقال:

(وأقرأني أبو الفتح: ( \* ) في الموضعين في سُورة هود [آية: ٢٨-٦٣]، وَ  
( & ) في الزُّمَر [آية: ٥٧]، وَ ( وَلَا يَحْيَى ) في طه [آية: ٧٤]، وَ ( p o ) [آية: ١]  
بإخلاق الفتح، وقرأتُ على أبي الحسن بالإمالة، وبه أخذُ<sup>(٢)</sup>.

وقد اتَّضح - مما سبق - استنادُ الدانيّ في اختياره على:  
ما عليه عملُ أهلِ الأداء، وقياسه على مذهب حمزة المطرّد في الباب؛ ولا مُوجب  
لإخراجه.

وهو المنصوصُ عليه في كتب الفن؛ كما في السبعة<sup>(٣)</sup>، والاستكمال<sup>(٤)</sup>، والتذكرة<sup>(٥)</sup>،  
والرّوضة<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>، وغيرها.

والإمالة في هذه الكليم: هو المقروءُ به، ولا خلاف في ذلك<sup>(٨)</sup>.

ولم أقف - فيما طالعتُ من مصادر - على من أشار إلى مذهب أبي الفتح؛ سوى ما  
ذكره الإمام ابن الباذر في الإقناع، حيثُ قال:

(١) (ص ١٧٥) بتصرف يسير.

(٢) (ص ٤٥).

(٣) انظره: (ص ١٠٨).

(٤) انظره: (ص ٢٥٣).

(٥) انظره: (١/١٩٨-٢٠١، ١٩٩).

(٦) انظره: (١/٣٥٠).

(٧) انظره: (ص ٣٢٨-٣٢٩).

(٨) انظر: التيسير (ص ١٧٥-١٧٨)، النشر (٢/٢٨).

(ولا خلافَ بينهما - بعدَ هذا- في إمالةِ جميعِ البابِ على اختلافِ مثله؛ إلا أنَّ فارسَ بنَ أحمدَ كان يأخذُ حمزةَ في: (وَأَنْتَنِي رَحْمَةً) [هود: ٢٨]، وَ ( \* + , ) [هود: ٦٣]، وَ (# \$ % & ) [الزُّمَر: ٥٧] بالفتح، وكان يزعمُ أنَّ حمزةَ لم يُملْ من هَذَا البابِ مِمَّا اتَّصل بضميرٍ؛ إلا: ( sr ) في آخر الأنعَام [آية: ١٦١] )<sup>(١)</sup>.  
ولا شكَّ أنَّ عبارةَ الداني:

(وَعَلَى هَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ، وَمَا رَوَاهُ لِي أَبُو الْفَتْحِ، وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ حَمْزَةَ)<sup>(٢)</sup>.  
وفي الموضع:

(والقياسُ ما رواه لي أبو الفتح)<sup>(٣)</sup>.

هِيَ سَبَقَ قَلَمَ مِنْهُ، أَوْ مِنَ النَّسَاحِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: أَبُو الْحَسَنِ، وَلَيْسَ أَبُو الْفَتْحِ.

٢- الفتح في: ( Z ) [الأنعَام: ٧١].

من المعلوم أنَّ ورشاً يبدلُ الهمزةَ السَّاكنةَ ألفاً، وكذا حمزةٌ لدى الوقفِ عَلَيْهَا، والألفُ الموجودةُ في اللَّفْظِ بعدَ الدَّالِ يَحْتَمِلُ:

أن تكونَ المبدلةَ من الهمزة، وعليه فلا إمالةَ ولا تقليلَ، أو أن تكونَ هي ألفُ:

( Z ) فيجريانِ فِيهِمَا على الأَصْلِ.

(١) (٢٨٩/١-٢٩٠).

(٢) (٦٩٥/٢).

(٣) (ص ١٧٥).

وقد أشار الإمام الداني إلى هذه المسألة، واختياره فيها في غير موضع، فمن ذلك قوله في الجامع:

(فأما قوله في سورة الأنعام: ( Z ) [آية: ٧١] على مذهب حمزة في تسهيل همزة فاء الفعل، وإبدالها ألفاً في حال الوقف؛ فإن وَقَفَ عليه يحتمل وجهين: الفتح، والإمالة، فالفتح على أن الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال هي المبدلة من الهمزة دُونَ أَلْف ( Z )، والإمالة على أنها أَلْف ( Z ) دُونَ المبدلة من الهمزة، والوجه الأول: أقيس؛ لأنَّ أَلْف ( Z ) قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة في حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدل منها؛ لأنه تخفيف، والتخفيف عارض<sup>(١)</sup>.

وصرح في الموضع باختيار وجه الفتح، حيث قال - بعد إيراد الوجهين -:

(وذلك الاختيار - عندي -؛ لأن الألف قد كانت ذاهبة مع وجود الهمزة محققة بلا خلاف، فكذلك يجب أن يكون مع البدل من الهمزة سواء؛ لأنَّ التخفيف عارض<sup>(٢)</sup>).

وجاء في إيجاز البيان قوله:

(وهذا أوجه القولين، وأقيسهما، وبه أقول<sup>(٣)</sup>).

(١) (٧٦١/٢).

(٢) (ص ٢٤٠).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٥٠٧/٢).

وجليُّ أن وجه الاختيار:

قياسه على ما امتنعت فيه الإمالة في الوصل؛ من أجل ساكن، فإذا وقفَ عليها رجعت الألف؛ فأميلت.

وعلى الأخذ بوجه الفتح؛ نصَّ غير واحدٍ من أهل الأداء، وأئمة الإقراء.

فمن ذلك قول الإمام ابن الباذش:

(وذكر شيوخنا أن قوله تعالى: ( { Z Y ) [الأنعام: ٧١] على مذهب حمزة في تخفيف الهمزة في الوقف؛ يحتمل أن تكون الألف التي بعد الدال لام الفعل دون المبدلة من الهمزة، فتعال لذلك له، وهذا الوجه مردودٌ غير جائز<sup>(١)</sup>.

وقول الإمام أبي شامة:

(وينبغي على الوجهين جواز الإمالة في قوله تعالى: ( { Z ) [الأنعام: ٧١] لحمزة، ولورش -أيضا- فإن أثبتنا الألف الأصلية؛ أملنا، وإن حذفناها فلا، ويلزم من الإمالة إمالة الألف المبدلة، فالاختيار المنع<sup>(٢)</sup>.

وقول الإمام ابن الجزري:

(والصحيح المأخوذ به عنهما: هو الفتح<sup>(٣)</sup>.

(١) الإقناع (١/٣٥٢).

(٢) إبراز المعاني (ص ١٥٧).

(٣) النشر (٢/٦٠).

وعليه جرى العمل، وبه الأخذ<sup>(١)</sup>.

٣- الفتحُ خلَّادٍ في كلمتي: ( K ) [النساء:٩]، و ( P ) [النمل: ٣٩-٤٠].  
ذكر الإمام الداني في الجامع<sup>(٢)</sup>، والتيسير<sup>(٣)</sup>، والموضح<sup>(٤)</sup>، ومفردة حمزة<sup>(٥)</sup> الإمالةَ  
لحمزة في هذين الحرفين بخلفٍ عن خلَّادٍ.

وبوجه الفتح في ( K ) قرأ على أبي الفتح، وبالوجهين قرأ على أبي الحسن،  
وبالفتح في ( P ) قرأ على أبي الفتح، وبالإمالة قرأ على أبي الحسن<sup>(٦)</sup>.

وصرَّح باختيار وجه الفتح فيهما خلَّادٍ في غير موضع، كقوله في التيسير:

(وتفرد حمزة - أيضاً - بإمالة فتحة الهمزة إسهاماً في قوله تعالى:

( QP 0 ) [النمل: ٣٩-٤٠] في الحرفين في النمل، وبإمالة فتحة العين في قوله:

( K ) في النساء [آية:٩]، وعن خلَّادٍ في هذه الثلاثة المواضع خلاف، وبالفتح آخذُ  
له<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر - مثلاً -: الإتحاف (١٧/٢)، أجوبة المسائل المشكلات (ص ٩٧-٩٨)، غيث النفع (ص ٢١٣). الفتح

الرحماني (ص ١٦٤)

(٢) انظره: (٧٤٤-٧٤٠/٢).

(٣) انظره: (ص ١٨٣-١٨٤).

(٤) انظره: (ص ٨٤-٨٥، ص ٢٠٥).

(٥) انظره: (ص ٤٤، ١٥٥).

(٦) انظر: الجامع (٧٤٤/٢)، مفردة حمزة (ص ١٥٥).

(٧) (ص ١٨٣-١٨٤).

واستند الدانيُّ في اختياره على أمرين:

فالأوَّل: متابعة نصِّ خلَّاد عليه، وإليه أشارَ في مفردة حمزة بقوله:

(وقرأ في النساءِ: ( K ) [آية: ٩] بإخلاصٍ فتحة العين، و ( QP 0 ) [النمل: ٣٩-٤٠] بإخلاص فتحة الهمزة - أيضًا -، كذا قرأتُ على أبي الفتح في ذلك، وقرأتُ على أبي الحسن بالوجهين في: ( K )، والإشمام في النمل كخلفٍ، والأوَّل أصحُّ؛ لأنَّ خلَّاد نصَّ على ذلك في كتابه<sup>(١)</sup>.

والثاني: تقديمُ الأكثرِ طرقًا عن خلَّادٍ، وإليه أشارَ في الجامع بقوله:

(وقد قرأتُ في رواية خلَّادٍ على ابن غلبون بإشمام الإماله، والفتح هو الصَّحيحُ عنه، وهو الذي نصَّ عليه الحلواني وغيره عنه)<sup>(٢)</sup>.

يُضافُ إليهما شهرةُ وجه الفتح في الأداء، وإليه أشارَ الإمامُ السخاويُّ بقوله:  
(واختارَ الحافظُ أبو عمرو له الفتح في الثلاثة؛ لأنَّه المشهورُ عنه)<sup>(٣)</sup>.

والوجهان في كلمة ( K ) لخلَّادٍ في الشاطبيَّة<sup>(٤)</sup>، والتَّذكرة<sup>(٥)</sup>، والتَّبصرة<sup>(٦)</sup>،

(١) (ص ١٥٥).

(٢) (٧٤٤/٢).

(٣) فتح الوصيد (٤٦٢/٢).

(٤) انظره: (بيت رقم: ٣٢٨-٣٢٩)، إبراز المعاني (ص ٢٧١-٢٧٢).

(٥) انظره: (١٩٩/١).

(٦) انظره: (ص ١٣٤).

وبالإمالة قطع ابن بليمة<sup>(١)</sup>، وبالفتح قطع له العراقيون، وجمهور أهل الأداء<sup>(٢)</sup>.  
وأما موضع النمل (QP 0) فقد روى الإمالة عنه المغاربة قاطبة، وبعض  
المصريين، وروى الفتح جمهور العراقيين وغيرهم، وأطلق الوجهين في الشاطبية  
كالأصل<sup>(٣)</sup>.

ووجه الفتح فيها: مقدّم مصدرّ في كلّ المسالك الأدائية، وعلى ذلك نصّ غير  
واحد من العلماء<sup>(٤)</sup>، وفي ذلك يقول العلامة ابن المنجرة:

خلّادهم يؤخّر الإمالة (K) (P) بلا محالة<sup>(٥)</sup>.

سابعاً: قراءة الكسائي، وفيها ثلاث اختيارات:

١- إمالة الألف الثانية من: ( ~ )، وَ (خَطَيْهِمْ)، وَ (خَطَيْنَا).

هذا الاختيار مذكور في الجامع عند قول الإمام الداني:

مَا جَاءَ مِنْ لَفْظِ (الخطيئة) كقوله: ( ~ ) [البقرة: ٥٨]، وَ (خَطَيْهِمْ)

[العنكبوت: ١٢]، وَ (خَطَيْنَا) [طه: ٧٣]، وما أشبهه، أخبرنا عبد العزيز بن جعفر، قال:

أنا عبد الواحد بن عمر، قال: أنا أحمد بن فرح عن أبي عمر عن الكسائي: أنه أمال

(١) انظره: (ص ٤٦).

(٢) انظر: النشر (٤٨/٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٥١)، الإتحاف (٨٢/١).

(٣) انظر: النشر (٤٨/٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٥١)، الإتحاف (٨٣/١)، تحرير النشر (ص ٢٥٥).

(٤) انظر: متقن الرواية (لوحة رقم ٦٠/ب، ١٥٤/ب)، عمدة الخلان (ص ١٤١، ٣٤٦).

(٥) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ١٩).

فتحة الطاء والياء - جميعاً - في هذا الضرب - حيث وقع - .

وحدثنا ابن جعفر - أيضاً - قال: حدثنا أبو طاهر، قال: حدثني موسى بن يحيى المقرئ، قال: حدثنا ابن واصل عن محمد بن أبي عمر عن أبيه عن الكسائي بمثل ذلك. وحدثنا فارس بن أحمد قال: حدثنا عبد الله بن الحسين عن قراءته على أصحابه عن أبي الحارث عنه: أنه أخلص فتحهما - معاً -، والعمل في مذهب الكسائي من جميع طرقه على إخلاص فتحة الطاء، وإمالة فتحة الياء، وبذلك قرأت، وبه أخذ<sup>(١)</sup>.

فقطع الداني للكسائي بإمالة الألف الثانية من (خطايا) - حيث وقع - بناءً على:

اتباع النصّ الوارد، والأخذ بما قرأ به على شيوخه، وموافقة ما عليه عمل عند الأئمة.

وقد عدّ الداني ما حكاه شيخه أبو الفتح عن الكسائي من الفتح وهمًا منه، فقال في الموضح:

(وحدثني فارس بن أحمد عن عبد الله بن الحسين السّامري عن قراءته على أصحابه عن أبي الحارث عن الكسائي بإخلاص فتحهما، وذلك وهم، قال أبو عمرو: والذي قرأت به في رواية أبي عمر الدوري، وأبي الحارث، ونصير، وأبي موسى الشيرازي عن الكسائي بإمالة لام الفعل - خاصة -، ولا يعرف أهل الأداء بحرف الكسائي غير ذلك)<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحكم إجماعي، وهو المذكور في أمّهات الفن، كقول الإمام أبي الطيب:

(١) (٦٩٣/٢).

(٢) (ص ١١٠-١١١).

(فَأَمَّا الْكِسَائِيُّ فْتَفَرَّدَ فِي هَذَا الْبَابِ بِإِمَالَةٍ: (خَطَيْنَا)، وَ ( ~ )،  
وَ (خَطَيْهِمْ) - حَيْثُ وَقَعَ - بِإِخْتِلَافٍ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.  
وَقَوْلِ الْإِمَامِ ابْنِ مَهْرَانَ:

(يَمِيلُ فِي كُلِّ الرَّوَايَاتِ: (خَطَيْنَا)، وَ ( ~ )، وَ (خَطَيْهِمْ) - حَيْثُ  
كَانَ -)<sup>(٢)</sup>.

وَلَمْ أَقِفْ فِي كِتَابِ الْفَنِّ عَلَى خِلَافِهِ<sup>(٣)</sup>.

## ٢- الْفَتْحُ فِي كَلِمٍ:

(يُورِي)، وَ (فَأُورِي) [المائة: ٣١]، وَ ( ل ) [الأعراف: ٢٦] لِلدُّورِيِّ.  
لِلدُّورِيِّ عَنِ الْكِسَائِيِّ فِي هَذِهِ الْكَلِمِ وَجْهَانِ:

الأوّل: الإِمَالَةُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَثْمَانَ الضَّرِيرِ عَنْ أَبِي الدُّورِيِّ.

الثاني: الْفَتْحُ مِنْ سَائِرِ الطُّرُقِ، وَمِنْهَا طَرِيقُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيِّ، - وَهُوَ الَّذِي  
فِي التَّيْسِيرِ -<sup>(٤)</sup>.

وَإِلَيْهَا أَشَارَ الْإِمَامُ الدَّانِي فِي الْجَامِعِ بِقَوْلِهِ:

(١) الإرشاد (١/٤١٥)، وانظر: الاستكمال (ص ٤١٣).

(٢) المبسوط (ص ٥٨).

(٣) انظر: السبعة (ص ١١٨)، الهادي (ص ١٨٢)، التلخيص (ص ١٨٦)، التيسير (ص ١٨٠)، النشر (٢/٢٩).

(٤) انظره: (ص ١٢٠-١٢١).

(قوله في المائة: (كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ )، وَ (فَأُوَارِي سَوْءَةَ أَخِي) [المائة: ٣١])  
 في الحرفين - لا غير -، أمالهما الكسائي في رواية قُتَيْبَةَ، وفيما حدَّثنا به عبد العزيز بن محمَّد  
 بن إسحاق عن أبي طاهر عن قراءته على أبي عثمان سعيد بن عبد الرَّحِيمِ الضَّرِيرِ عن  
 أبي عمر عنه، وكذلك رواه عن أبي عثمان سائر أصحابه أبو الفتح أحمد بن عبد العزيز  
 بن بذهن، وغيره، وقياس ذلك قوله في الأعراف: ( J K ) [الأعراف: ٢٦]، ولم  
 يذكره أبو طاهر، ولعله أغفل ذكره.

وقال سورة عن الكسائي: (فَأُوَارِي) بكسرها قليلاً، وهذا يدلُّ على أنَّ الإمالة  
 أصلٌ عنه، وبإخلاص الفتح قرأت ذلك - كَلَّه - للكسائي من جميع الطَّرِيقِ، وبه كان  
 يأخذ ابنُ مجاهدٍ، وبذلك قرأ الباقون<sup>(١)</sup>.

وذكر في الموضح<sup>(٢)</sup>، ومفردة الكسائي نحوه<sup>(٣)</sup>.

وقطعه بوجه الفتح في هذه الكلم يتعارض مع قوله في التيسير:

(وروى لي الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرَّحِيمِ الضَّرِيرِ عن  
 أبي عمر عن الكسائي: أنه أمال: (يُوَارِي) ، وَ (فَأُوَارِي) في الحرفين في المائة [آية: ٣١]،  
 ولم يروه غيره عنه، وبذلك أخذ من هذا الطَّرِيقِ، وقرأت من طريق ابن مجاهدٍ  
 بالفتح<sup>(٤)</sup>.)

(١) (٧٣٣-٧٣٢/٢).

(٢) انظره: (ص ٢٠٧).

(٣) انظره: (ص ٤٤).

(٤) (ص ١٨٢).

والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَعَارِضَ، وَإِنَّمَا تَوَلَّدَ الْخِلَافُ مِنْ تَصْحِيفِ الْفِعْلِ فِي جَمِيعِ طَبَعَاتِ التَّيْسِيرِ مِنْ: (أَخَذَ) إِلَى (آخَذُ) <sup>(١)</sup>.

دليل ذلك: قول الإمام ابن الجزري في التَّحْبِيرِ:

(وروى - لي - الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضَّير عن أبي عمر عن الكسائي: أَنَّهُ أَمَالَ: (يُورِي) ، و (فَأُورِي) في الحرفين في المائة [آية: ٣١] ولم يروه غيره عنه، - وبذلك أخذ أبو طاهر من هذه الطَّرِيقِ - وقرأتُ من طريق ابن مجاهد بالفتح - وهو طريق الكتاب) <sup>(٢)</sup>.

وقوله - أيضاً - في النَّشْرِ:

(قال: وبذلك أخذه - يعني أبا طاهر - من هذا الطَّرِيقِ وغيره، ومن طريق ابن مجاهد بالفتح) انتهى. وهو حكاية أراد بها الفائدة على عاداته؛ وإلا فأئني تعلقتُ لطريق أبي عثمان الضَّير بطريق التَّيسير؟ ولو أراد ذكر طريق أبي عثمان عن الدُّوريِّ لذكرها في أسانيدِهِ، ولم يذكر طريق النَّصبيِّ، ولو ذكرها لاحتاج أن يذكر جميعَ خلافِهِ) <sup>(٣)</sup>.

وأشار إليه - كذلك - العلامةُ الصَّفَّاقسيُّ بقوله:

(فإن قلت: أليس قد قال: (وبذلك آخذ) قلت: نعم؛ لكن ليس كما فهمت؛ بل (أَخَذَ) فعلٌ ماضٍ، وضميرُهُ يعودُ على أبي طاهر، ولو كان معناه ما فهمت؛ لتدافعَ كلامُهُ) <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: طبعة التيسير تحقيق د. الضامن (ص ١٨٢) - وهي المعتمدة في البحث -، وتحقيق أوتوبرتزل (ص ٤٨).

(٢) (ص ٢٤٥).

(٣) (٣٠/٢ - ٣١).

(٤) غيث النفع (ص ١٩٤).

والظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْخَطَأَ قَدْ انْسَحَبَ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ، فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ  
الْمَالِقِيُّ فِي شَرْحِ التَّيْسِيرِ:

(وَلِلْحَافِظِ - أَي: الدانِي - فِيهِمَا الْوَجْهَانِ فِي رِوَايَةِ الدُّرُورِيِّ عَنِ الْكَسَائِيِّ - كَمَا  
تَرَى) (١).

وهذا هُوَ الدَّفْعُ لذكر هذه المسألة ضمن هذا الباب، وهو وجود خطأ في فهم  
عبارة الدانِي.

وحكى الإمام الشاطبيُّ الوجهين عن الدُّورِيِّ، حيثُ قَالَ:  
(يواري أوارِي في العقود بخلفه) (٢).

وهُو خروجُ منه عن طريقه، فإنَّ طريقَهُ عن الدُّورِيِّ جعفرُ بنُ مُحَمَّدٍ النَّصِيبِيِّ - كما  
تَقَدَّمَ -، وقد أجمع النَّاقِلُونَ عَنْهُ عَلَى الْفَتْحِ، وَعَلَيْهِ: فوجهُ الإمامِ من الزِّياداتِ التي لا  
يُؤْخَذُ بِهَا (٣).

وصحَّح الإمام ابنُ الجزريُّ الوجهين للدُّورِيِّ، وأسندَهُمَا فِي نَشْرِهِ (٤)، ووجهُ  
الْفَتْحِ أَشْهَرُ (٥).

(١) شرح التيسير (ص ٤٩٣).

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ٣٢٩)، وانظر: فتح الوصيد (٢/٤٦١).

(٣) انظر: قرة العين (ص ٤٤)، الفتح الرحمانى (ص ١٥٦-١٥٨)، أجوبة المسائل المشكلات (ص ٩٧)، إرشاد  
المريد (ص ١٠٣).

(٤) انظر: النشر (٢/٣٠-٣١)، لطائف الإرشادات (لوحة رقم: ٢٤٤/أ)، الإتحاف (١/٢٥٦).

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري (٢/٨٦٠).

٣- الإمالة في أحرف: ( ، )، و ( 5 )، و (رُئِيَنِي) لنُصير عن الكسائيِّ.  
رواية نُصير بنِ يوسُفَ البغداديِّ<sup>(١)</sup> عن الكسائيِّ مسندةً في الجامع<sup>(٢)</sup>،  
والكفاية<sup>(٣)</sup>، والمبهج<sup>(٤)</sup>، والكامِل<sup>(٥)</sup>، والمستنير<sup>(٦)</sup>، وغاية الاختصار<sup>(٧)</sup>، والأوسط<sup>(٨)</sup>،  
وغيره وقد أشار الإمام الدّاني - رحمه الله - في الجامع، وذلك في قوله:

وقد نصَّ الإمامُ الدّانيُّ على اختيارِ الإمالةِ له في هذه الكلمِ بقوله في الجامع:  
(واختلَفَ عن الكسائيِّ في أربعةِ أحرفٍ منها، وهي:

( ، ) - في الموضوعين -، و (وَمَحْيَايَ) ، و ( 5 ) فروى عنه أبو الحارثِ  
إخْلَاصَ فتحِها، وروى الباقرُ عنه إمالتها؛ على أن فارسَ بنَ أحمدَ قد خيَّرَ في رواية  
نُصير عنه: في الفتح، والإمالة في ( ، )، و ( 5 )، و (رُئِيَنِي) وبالإمالة أخذُ  
له<sup>(٩)</sup>.

ولم ينصَّ الدّانيُّ على علّة اختياره وجه الإمالة في هذه الكلمِ لنُصير، والذي يظهرُ

(١) انظر ترجمته: معرفة القراء (ص ٢١٣)، غاية النهاية (٣/١٣٣٠-١٣٣١).

(٢) انظره: (٣٨٦/١).

(٣) انظره: (ص ١٠٩).

(٤) انظره: (ص ٦٢).

(٥) انظره: (ص ١٦٣).

(٦) انظره: (٣٧٧/١).

(٧) انظره: (٨١/١-٨٢).

(٨) انظره: (ص ٣٤).

(٩) (ص ٦٩٤).

أنه أخذَ بما عليه العملُ في روايته، فلم يذكر أحدٌ ممن أسندَها الخيارَ عنه فيهنَّ<sup>(١)</sup>.  
وروايةٌ نُصِرَ عن الكسائيِّ خارجةٌ عن طُرُقِ النَّشْرِ المُسَنَدَةِ<sup>(٢)</sup>، فهي غيرُ مقروءٍ  
بها.

وأختمُ اختياراتِ الدانيِّ في الباب؛ بذكرِ مسألةٍ يتفرَّعُ عنها عدَّةُ مسائلٍ، ألوَّهِي:  
(حكمُ الوقفِ على المالِ).

الألفاظُ التي تدخُلُها الإمالةُ على قسمين:

أحدهما: ما يكونُ فيه محلُّ الإمالةِ، وسببها في الوصلِ والوقفِ على حدٍّ واحدٍ؛  
فهذا لا خلافَ في أنه ممالٌ في الحالين.

الثاني: ما يكونُ في الوصلِ على خلافِ الوقفِ، وهذا القسمُ على ضربين:

الضربُ الأوَّل: ما عَرَضَ له تغييرٌ بزوالِ مُوجبِ الإمالةِ في الوقفِ، وقد أبانَ

الإمامُ الدانيُّ حكمه مفصَّلاً بقوله في الجامع:

(اعلمُ أنَّ جميعَ ما ذكرتهُ من الممالِ مشبَعاً كانَ أو غيرَ مشبَعٍ، فإنَّ ذلكَ اللَّفْظُ نفسُهُ

تستعملُ فيه في الوقفِ - كما يُستعملُ فيه في الوصلِ سواءً -؛ للإعلامِ بأنَّ الموقوفَ عليه

يستحقُّ ذلكَ في حالِ الوصلِ؛ حرصاً على البيانِ - كما يُوقفُ بالرومِ والإشامِ؛ لأجلِ

هذا المعنى، وهذا ممَّا لا خِلافَ فيه بينَ القراءِ وأهلِ الأداءِ؛ إلا ما كانَ من الكَلِمِ التي

الرَّاءُ فيهنَّ مجرورةً، ويقعُ طرفاً بعدَ الألفِ الزائدةِ، والمبدلةِ، نحو قوله:

(١) انظر - مثلاً -: المبهج (ص ١٨٥)، الكفاية (ص ١٦٤)، المستنير (١/٥٢٣).

(٢) انظر: النشر (١/١٣٤-١٣٩).

( Y ) [الرعد:٨] ، وَ ( / ○ ) [البقرة:٢٧٠] ، وَ ( } - ) [الأعراف:٣٨] ،  
 وما أشبهه، وكذا ما كان الحرفُ المكسورُ فيه بعد الألف غيرَ راءٍ، نحو قوله: ( <  
 = ) [البقرة:٨] ، وَ ( é è ) [الرعد:١٨] ، وَ ( ~ ) [البقرة:١٥٩] ، وما  
 أشبههُ في مذهب من أمال ذلك إمالة خالصةً، أو قرأ بينَ بَيْنَ).

ثمَّ أورد مذاهب أهل الأداء فقال:

(فإنَّ أقومًا من أهل الأداء يذهبون إلى أنَّ الوقف على ذلك في مذهب من أماله في  
 الوصل، أو قرأه بين اللَّفظين بإخلاص الفتح؛ لأنَّ الجالبَ لذلك فيه في حال الوصل  
 هو جرّة الإعراب، أو كسرة البناء، وهما ذاهبتان في الوقف؛ إذ لا يُوقف على متحرّك،  
 فوجب إخلاص الفتح للألفِ قبلها؛ لعدم الجالب لإمالتها هناك، وذهابه من اللَّفظ  
 رأسًا.

وذهب آخرون من أهل الأداء - وهم الأكثرُ - : إلى أنَّ الوقف على ذلك في مذهب  
 من أمال بالإمالة الخالصة، وفي مذهب من قرأ بين اللَّفظين ولم يُشبع بين اللَّفظين -  
 كالوصلِ سواء - ، وذلك لمعانٍ كثيرة.

وكان آخرون يذهبون إلى أنَّ الوقف على ذلك في مذهب من أخلص الإمالة في  
 الوصل بإمالة يسيرة على مقدار الإشارة إلى الكسر؛ ألا ترى أنَّها لا تشبع هناك،  
 فذلك لا تُشبع الإمالة للألف قبلها) وثمَّ ختم ببيان اختياره، فقال:

(والذي نختاره، ونذهبُ إليه ما قدّمناه في صدر الباب؛ لأنه إذا وقف على ذلك في  
 مذهب من رأى الإمالة الخالصة في الوصل بإمالة يسيرة لم يكن بين مذهبه، ومذهب  
 من رأى التوسط في الأصل فرقًا، فأشكل ذلك على المتعلّم والسّامع؛ فوجب لذلك

حمل الوقف على الوصل في ذلك في مذهب الجميع<sup>(١)</sup>.

وذكر في الموضح نحواً منه<sup>(٢)</sup>، وقال في مفردة البصري:

(وبالأول قرأت، وبه أخذ)<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر في التيسير سواه<sup>(٤)</sup>.

وجلي - فيما سبق - وجه اختياره:

وهو الأخذ بما قرأ به على شيوخه، وما عليه أهل الأداء من العمل.

وهذا مذهب الأكثرين، واختيار جماعة المحققين، وعليه عمل عامة المقرئين، ولم يذكر أكثر المؤلفين سواه<sup>(٥)</sup>.

والأولى حصر الخلاف - في هذا النوع - في الرء المكسورة الواقعة طرفاً بعد ألف

نحو: ( / ○ ) وإخراج ما عدا ذلك، وهذا الذي نص عليه الدائي في الموضح بقوله:

(هذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين القراءة، ولا بين أهل الأداء؛ إلا ما كان من الكلم

التي الرء فيهن مجرورة، ووقعت طرفاً بعد الألف الزائدة المبدلة)<sup>(٦)</sup>.

(١) (٢/٧٥٢-٧٥٥) بتصرف.

(٢) انظره: (ص٢٢٩-٢٣١).

(٣) (ص٦٥-٦٦).

(٤) انظره: (ص١٨٨).

(٥) انظر: النشر (٢/٥٥).

(٦) (ص٢٢٩).

و أكدّه الإمام ابن الباذش بقوله:

(المال في الوصل لسبب يُعدّم في الوقف أصلاً):

أحدهما: ( = ) - حيث وقع - مجروراً، فلا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الأخذ -  
من أماله في الوصل - بالإمالة في الوقف.

والثاني: الرّاء المكسورة نحو: ( - )، و ( ك ) وبابه - حيث وقع -، فهذا لهم  
فيه في مذهبه من أمال في الوصل، أو رقق ثلاثة أقوال...<sup>(١)</sup>.

وقد اختلّف عن السّوسي في الرّاء المكسورة الواقعة طرفاً بعد ألفٍ موقوفٍ عليها:

فروى ابن حبشٍ عنه الفتح؛ اعتداداً بالعارض، وكان بعضهم يأخذ فيه بينَ بينَ،  
فيصيرُ له ثلاثة أوجه، ويُشبهه إجراء الثلاثة - من الإمالة، وبينَ بينَ، والفتح - إجراء  
الثلاثة من المدِّ، والتوسط، والقصر في سكونِ الوقف بعد حرف المدِّ؛ لكن الرّاجح في  
باب المدِّ هو الاعتداد بالعارض، وفي الإمالة عكسه، والفرق بين الحالين أنّ المدّ موجبُه  
الإسكان، وقد حصل فاعتبر، والإمالة موجبها الكسر، وقد زال فلم يُعتبر<sup>(٢)</sup>.

ووجهها الفتح والتّقليل للسّوسي - في هذا النوع - من زوائد النّشر على الحرز  
وأصله<sup>(٣)</sup>.

(١) الإقناع (١/٣٤٦-٣٤٧).

(٢) انظر: النشر (٢/٥٥)، تقريب النشر (ص ١٤٧-١٤٨)، إيضاح الرموز (ص ٢٢٠-٢٢١).

(٣) انظر: التنوير (ص ١٨٠)، التهذيب لابن عياش (ص ٩٦)، شرح منظومة مولي البر للقاضي (ص ٨١).

الضرب الثاني: ما عرض له التغيير في الوصل بزوال محل الإمالة؛ لأجل الساكن لقيته، وهو على نوعين:

الأول: التنوين، نحو: (IGFE D) [البقرة: ٥]، وجملة الوارد منه في كتاب الله ثلاثة وثلاثون موضعاً<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف في حكم الوقف على الاسم المقصور المنون على ثلاثة مذاهب:

١/ الفتح - مطلقاً - سواء كان الاسم مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، وعلية بعض النحاة الكوفيين، والبصريين، وإليه ذهب السيرافي، وحجتهم: أن الألف التي سقطت في الوصل لأجل التنوين؛ تثبت في الوقف لزواله.

٢/ والإمالة - مطلقاً -، وإليه ذهب أبو عثمان المازني، وحجتهم: أن التنوين إنما يبدل ألفاً في الاسم الصحيح؛ لانفتاح ما قبله، وذلك موجود في الأسماء المقصورة رفعا، ونصباً، وجرّاً، فالألف هي ألف التنوين في الأحوال الثلاثة.

٣/ التفرقة بين المنصوب، والمرفوع، والمجرور، فيما كان مرفوعاً ومجروراً، ويفتح ما كان منصوباً، وينسب هذا المذهب إلى سيبويه وأتباعه، وحجتهم: أن الألف المبدلة في حالي الرفع والجر هي الأصلية، والمبدلة من التنوين حال النصب كالصحيح.

فمن قال بالأول: فتح الأحوال الثلاثة، ومن قال بالثاني: أمال الأحوال الثلاثة، ومن قال بالثالث: أمال المرفوع والمجرور، وفتح المنصوب<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الموضح (ص ٢٣٧).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة (١/ ٤٤٣)، العقد النضيد (ص ٢٤٦-٢٥١)، شرح التيسير (ص ٥٠٣-٥٠٥).

واختار الإمام الداني إطلاق الإمالة في الاسم المقصور<sup>(١)</sup>، قال في الجامع:  
(أوجه القولين وأولاهما بالصحة: قول من قال: إن المحذوفة هي المبدلة من  
التنوين لجهات ثلاث:

إحداهن: انعقاد إجماع السلف من الصحابة **ل** على رسم ألفات هذه الأسماء  
ياء في كل المصاحف.

والثانية: ورود النص عن العرب، وأئمة القراءة بإمالة هذه الألفات في الوقف.  
والثالثة: وقوف بعض العرب على المنصوب المنون، نحو رأيت زيداً، وضربت  
عمرًا وبغير عوض من التنوين، حكى ذلك سماعاً منهم القراء، والأخفش.  
والعمل عند القراء، وأهل الأداء على الأوّل، وبه أقول؛ لورود النص المذكور به،  
ودلالة القياس على صحته<sup>(٢)</sup>.

وذكر في الموضح<sup>(٣)</sup>، والتمهيد، وإرشاد المتمسكين، وإيجاز البيان، والاقتصاد  
نحوه<sup>(٤)</sup>.

وبه قطع في التيسير، فلم يذكر سواه<sup>(٥)</sup>.

وقد أوضح الداني أن هذا المذهب يقويّه:

مجى النص، وموافقة رسم المصحف، ومتابعة ما عليه حذاق القراء وأئمة الأداء،

(١) انظر: كنز المعاني للجعبري (١٧٦/٢).

(٢) (٧٦١-٧٥٩/٢).

(٣) انظره: (ص ٢٣٧-٢٤٠).

(٤) نقلاً عن شرح الدرر للمتتوري (٥١٥/٢).

(٥) انظره: (ص ١٨٨).

وأهل العربية من النَّاسِ، وما يعضدهُ القياسُ.

قال الإمامُ مكِّيُّ:

(والذي قرأنا به: هو الإمالةُ في الوقفِ في هذا كَلِّهِ على حكم الوقفِ على الألفِ  
الأصليَّة، وحذف ألفِ التَّنوينِ) <sup>(١)</sup>، وقال الإمامُ ابنُ الباذشِ:

(وبالإمالةِ في هذا الفصلِ في الأحوالِ الثلاثةِ أخذَ معظمُ أهلِ الأداء، وهذا الذي  
لا يصحُّ غيره) <sup>(٢)</sup>، وقال العلامةُ الجعبريُّ:  
(وهو الأشهرُ، وبه قرأتُ) <sup>(٣)</sup>.

وقد فرَّقَ الإمامُ المهديُّ بين مذهبِ أبي عمرو البصريِّ وورشٍ، وبين مذهبِ حمزة  
والكسائيِّ في ذلكَ، فذكر الإمالةَ فيما كان من المقصورِ مرفوعاً، أو مجروراً، والفتحَ فيما  
كان منصوباً، وأنَّ مذهبَ ورشٍ يجري في ذلكَ على مذهبِ البصريِّ؛ إلاَّ أنَّه بينَ  
اللفظينِ، وذكر الإمالةَ لحمزة والكسائيِّ في الأحوالِ الثلاثةِ <sup>(٤)</sup>.

ولعلَّ في ذكرِ الدانيِّ لهذا المذهبِ في مفردة البصريِّ دون غيرها من المفرداتِ إشارةً  
إلى ردِّ هذا التَّفريقِ، حيث قال:

(فأمَّا قوله في سبأ: [ ] \ ) (آية: ١٨) فإنَّ الرِّاءَ تحتَمَلُ الوجهينِ:

إخلاصَ الفتحِ، وذلكَ إذا وقفَ على الألفِ المبدلةِ من التَّنوينِ دونَ المبدلةِ من

(١) الكشف (١/٢٠١).

(٢) الإقناع (١/٣٥٥).

(٣) كنز المعاني (٢/١٧٥).

(٤) انظر: شرح الهداية (١/١٠٣-١٠٤).

الياء، والإمالة، وذلك إذا وقفت على المبدلة من الياء دون المبدلة من التنوين، وهذا هو الوجه، وعليه العمل، وبه آخذ<sup>(١)</sup>.

وذهب الإمام الشاطبي إلى حكاية الخلاف في المنون -مطلقاً-، حيث قال:  
وقد فحّموا التنوين وقفاً ورقّقوا وتفخّمهم في النصب أجمع أشملاً<sup>(٢)</sup>.  
وتابعه عليه الإمام السخاوي، فقال:  
(وقد فتح قوم ذلك كله، وفتح قوم المنصب من ذلك، وأمالوا ما سواه)<sup>(٣)</sup>.  
وعلق الإمام ابن الجزري على هذا المذهب بقوله:

(ولا أعلم أحداً من أئمة القراء ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه في كلامه، وإنما هو مذهب نحوي لا أدائي، دعا إليه القياس لا الرواية، ثم أطال في سوق كلام النحاة وغيرهم، إلى أين قال: فدل مجموع - ما ذكرنا أن الخلاف في الوقف على المنون لا اعتبار به، ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي لا تعلق للقراءة به)<sup>(٤)</sup>، وأكدته بقوله في الطيبة:

وما بذى التنوين خلف يُعتلى بل قبل ساكنٍ بما أصل قف<sup>(٥)</sup>.

وقد سبق بيان حكم كلمة: ( ) لأبي عمرو البصري بإسهاب<sup>(٦)</sup>.

(١) (ص ٦٣).

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ٣٣٧).

(٣) فتح الوصيد (٤٦٩/٢).

(٤) انظر: النشر (٥٧/٢-٥٨).

(٥) (بيت رقم: ٣٢٤)، وانظر: شرح النويري (٦٣١/١-٦٣٣).

(٦) انظر: البحث (ص ٦٠٦).

النوع الثاني: أن يكون حرفاً من سائر حروف المعجم، وهو على ستة أنواع:

- ١/ لام التعريف، كقوله: ( b ā ) [البقرة: ١٧٨]، و ( ^ ) \_
  - ( a ) [الأنعام: ١٥٤]، و ( X W ) [سبأ: ١٨].
  - ٢/ الباء في قوله تعالى: ( Y XW ) [الحديد: ٢٧] - حيث وقع -.
  - ٣/ الذاًل في قوله تعالى: ( ) { | } - ﴿٢٣﴾ أَذْهَبَ ) [طه: ٢٣-٢٤]،  
و ( & ' ) [النازعات: ١٦-١٧] على قراءة من لم ينون.
  - ٤/ الهمزة في قوله تعالى: ( | { Z ) [الأنعام: ٧١].
  - ٥/ الدال في قوله تعالى: ( ) \ [ Z Y ) [الأعراف: ١٣٤].
  - ٦/ الجيم في قوله تعالى: ( - . O / ) [الأعراف: ١٣٨] <sup>(١)</sup>.
- وفي بيان حكم هذه الأنواع يقول الإمام الداني:

(فأما ما يُأَلُّ منه الألفُ التي في آخره المنقلبةُ عن الياءِ، والواوِ، ويُقرأ بين اللفظين: فَإِنَّهُ إِذَا لَقِيَ تِلْكَ الْأَلْفَ سَاكِنٌ فِي الْوَصْلِ سَقَطَتْ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِهِ، وَذَهَبَتْ الْإِمَالَةُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ فِيهَا؛ مِنْ أَجْلِ وَجُودِهَا فِي اللَّفْظِ، فَلَمَّا عُدِمَتْ فِيهِ عُدِمَ ذَلِكَ - أَيْضًا - بَعْدَمِهَا، فَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا انْفَصَلَتْ مِنَ السَّاكِنِ تَنْوِينًا - كَانِ -، أَوْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَرَجَعَتْ الْإِمَالَةُ، وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ بَرُجُوعُهَا حِينَئِذٍ) <sup>(٢)</sup>.

وهذا حكم إجماعي لا خلاف فيه <sup>(٣)</sup>؛ إلا أنه وقع خلاف بين أهل الأداء في كيفية

(١) انظر: التذكرة (١/ ٢١٧-٢١٨)، الكتاب الأوسط (ص ٢٠١)، المفيد (ص ١٨٨-١٨٩).

(٢) الجامع (٢/ ٧٥٥)، وانظر: التيسير (ص ١٨٨)، والموضح (ص ٢٣٢).

(٣) انظر: الإرشاد (١/ ٤٤٩، ٣٨٧-٤٥٠)، الموجز (ص ١٠٠)، الهادي (ص ١٧٢)، النشر (٢/ ٥٦).

الوقف على كلمة: (كَلَّتَا) من قوله تعالى: (كَلَّتَا الْجَنَيْنِ ءَأَنْتَ أَكْلَهُمَا) [الكهف: ٣٣].

وقد أوضح الإمام الداني هذا الخلاف بقوله في الجامع:

(فأما قوله في الكهف: (كَلَّتَا الْجَنَيْنِ) [آية: ٣٣] فإنَّ النحويين اختلفوا في ألفها:

فقال الكوفيون: هي ألفٌ تثنية، وواحدٌ (كَلَّتَا) (كَلَّتَ)، وقال البصريون: هي ألفٌ تأنيث، ووزن (كلتا) فعلى كـ (إحدى، وسيمى)، والتاء مبدلةٌ من واو، والأصل (كَلَوَى)؛ فعلى الأوَّل: لا يُوقفُ عليها بالإمالة المشبعة في مذهب حمزة والكسائي، ولا بينَ بينَ في مذهب أبي عمرو، ومذهب من روى التوسط في اللفظ عن نافع؛ لأنَّ ألفَ الاثنين لا يجوزُ إمالتها؛ لكونها مجهولةٌ لا يُعلم لها أصلٌ في ياءٍ ولا واو، ولا هي - أيضًا - مشبهةٌ بما أصله ذلك من الألفات، وعلى الثاني: يُوقف عليها بالإمالة المشبعة، وغير المشبعة في مذهب المسمين، والقراء وأهل الأداء على الأوَّل) (١).

وذكر في الموضح نحوًا منه (٢).

وصرح باختياره وجه الفتح بقوله في مفردة حمزة:

(فأما قوله تعالى في الكهف: (كَلَّتَا الْجَنَيْنِ) في سورة الكهف [آية: ٣٣] فإنَّ

الوقف في مذهبه: بإخلاص الفتح، ورسمه في كلِّ المصاحف بالألف، وكونها عنه، فهو بهذه الألفِ تثنية، وواحدٌ (كَلَّتَا) عندهم: (كَلَّتَ)، وعلى ذلك أهل الأداء، وبه الأخذ) (٣).

(١) (٧٦١/٢)، وانظر: الكشف (٢٠٢/١)، شرح الهداية (١١٠/١)، الإيضاح لابن الأنباري (ص ٢٣٢).

(٢) انظره: (ص ٢٤١-٢٤٢).

(٣) (ص ٥٢).

وأوضح -مما سبق- استنادُ الدائيِّ في اختياره وجه الفتحِ حالِ الوقفِ على (كَلْتَا) على ثلاثة أمور:

اتباع النصِّ الوارد في المسألة، وقد قال الدائيُّ في مفردة الكسائيِّ:  
(ولا أعلمُ أحدًا جاءَ بالوقفِ على ذلكَ نصًّا غيرَ الكسائيِّ؛ غيرَ أنَّ المباركَ حكى عنه: أنَّه كان يقفُ على (كَلْتَا) بالألفِ، وعلى ذلكَ الوقفُ، وبه الأخذُ)<sup>(١)</sup>.  
والأخذُ بما اشتهر عن أهلِ الأداء، وبما وافقَ رسمَ المصحفِ، وقد جاءَ في المقنعِ قوله:

(وكذلكَ وجدتُ فيها (كَلْتَا الْجَنَيْنِ) في الكهفِ [آية: ٣٣] بالألفِ، وذلكَ على أنَّ الألفَ للتثنية، أو على مرادٍ إن كانت للتأنيث)<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام سليمان بن نجاح:

( (كَلْتَا الْجَنَيْنِ) بألفٍ بعد التاء بإجماعِ المصاحفِ)<sup>(٣)</sup>.

وقد زعمَ الإمام أبو الطَّيِّب بن غلبون - فيما نقله القيروانيُّ، وتلميذه المهديُّ - أنَّ فتح (كَلْتَا) حالِ الوقفِ إجماعٌ<sup>(٤)</sup>، وكذلكَ نصَّ عليه ابن شريحٍ في الكافي<sup>(٥)</sup>.

(١) (ص ٥١).

(٢) (ص ٣٦٣).

(٣) مختصر التبيين (٣/٨٠٧).

(٤) انظر: الهادي (ص ١٩٢)، شرح الهداية (١/١١٠-١١١).

(٥) انظره: (١/٢٧٨).

وليس هذا بمسلّم به، فقد نصَّ على إمالتها لأصحاب الإمامة العراقيون قاطبةً،  
كقول الإمام سبط الخياط:

(قرأ الأعمش، وحمزة، والكسائي، وخلف (كَلْتًا) في الوقف بالإمالة؛ لأنَّ أَلْفَهَا  
لِلتَّأْنِيثِ، والياءُ بدلٌ لامِها، التي هي أَلْفٌ منقلبةٌ عن ياء؛ لجوازِ إمالتها في الوقف)<sup>(١)</sup>.  
وكذلك ذُكِرَ في غاية الاختصار<sup>(٢)</sup>، والكفاية<sup>(٣)</sup>، وغيرهما.

وذهب الإمام مكِّيُّ إلى الجمع بين الرواية، والمذهب النحوي:

فذكر أنَّ أبا عمرو البصريَّ يقفُ بين اللفظينِ على (كَلْتًا)؛ لأنَّه بصريٌّ، ومذهبُ  
البصريين بأسرهم في (كَلْتًا) أنَّ أَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ، وأنها بوزن (فعل)، وذكرَ حمزة  
والكسائيَّ يقفان بالفتح؛ لأنَّ أَلْفَهَا في مذهب الكوفيِّين لِلتَّشْبِيهِ<sup>(٤)</sup>.

وقد صحَّح الإمام ابن الجزريُّ كلا الوجهين، واختار تقديم وجه الفتح، حيث  
قال:

(والوجهان جيِّدان، ولكنِّي إلى الفتح أجنحُ، فقد جاء به منصوصًا عن الكسائيِّ  
سورة بن المبارك فقال: (كَلْتًا الْجَنَيْنِ) بالألف - يعني بالفتح في الوقف -)<sup>(٥)</sup>.

(١) المبهج (ص ٤٠٩).

(٢) انظره: (٣٢٩/١ - ٣٣٠).

(٣) انظره: (ص ٣٠١).

(٤) انظر: التبصرة (ص ١٤٢).

(٥) النشر (٢/٦٠).

وعلى الأخذ بهما جرى العمل<sup>(١)</sup>، والمقدّم أداء والمصدّر هو:

وجهُ الفتح، وعليه نصّ غير واحدٍ من أهل الأداء، قال صاحبُ عمدة الخلان:

( لا تقليلٌ لورشٍ، ولإمالةٍ لحمزة، والكسائيّ، وخلفٍ في اختياره في كلمة

(كَلَّتَا) في كلِّ المسالك، وهو الصّوابُ، والأرجحُ عند ابن الجزريّ كما في نشره<sup>(٢)</sup>.

وقال العلامة التلمسانيّ:

(والرّاجحُ الفتحُ للجميع، وبه قرأتُ)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: قرّة العين (ص ٦١)، الإتحاف (٢/٢١٤)، البدور الزاهرة (ص ١٩٣).

(٢) (ص ٢٩٥)، وانظر: غيث النفع (ص ٣٧٣).

(٣) الرسالة الغراء (ص ٩٢).

## باب مذهب الكسائي في إمالة هاء التانيث وما قبلها في الوقف

هاء التانيث: هي التي تكون في الوصل تاءً، وفي الكتابة هاءً، وكذلك حال الوقف عليها<sup>(١)</sup>.

وعبر عنها بالهاء دون التاء في أكثر الكتب؛ كونها موجودة في الخط، ولا يقدح - هذا - في أصالة التاء، وفرعية الهاء<sup>(٢)</sup>.

وإمالتها لغة شائعة لبعض العرب<sup>(٣)</sup>، قال الإمام الداني في الموضح: (وهذه اللغة الباقية في أهل الكوفة إلى الآن، وبها يعرفون من غيرهم، وهم بقية أبناء العرب)<sup>(٤)</sup>.

و اختلف أهل الأداء في محل الإمالة في هذا الباب: وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى هذه المسألة، حيث قال: (اختلفوا في هاء التانيث: هل هي ممالأة مع ما قبلها، أو أن الممال هو ما قبلها، وأنها نفسها ليست ممالأة؟

فذهب جماعة من المحققين إلى الأوّل، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، وأبي العباس المهدوي، وأبي عبد الله بن سفيان، وأبي عبد الله بن شريح، وأبي القاسم الشاطبي، وغيرهم.

(١) انظر - مثلاً -: المصباح (٣٠٣/١)، الهادي (ص ١٩٣)، الكنز (ص ١٠٥)، النشر (٦٢/٢).

(٢) انظر: شرح التيسير (ص ٥٠٩).

(٣) انظر: إبراز المعاني (ص ٢٤٢)، كنز المعاني (٢/٨٨٠).

(٤) (ص ٢٤٨).

وذهب الجمهورُ إلى الثاني، وهو مذهب مكِّي، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزِّ، وابن الفحَّام، وأبي الطَّاهر بن خلفٍ، وأبي محمَّد سبط الخيَّاط، وابن سُوارٍ، وغيرهم. والأوَّل: أقربُ إلى القياس، وهو ظاهر كلام سيبويه، حيثُ قال: (شبهه الهاء بالألف) - يعني في الإمالة -، والثاني: أظهرُ في اللَّفظ، وأبينُ في الصُّورة، ولا ينبغي أن يكون بين القولين خلافٌ؛ فباعتبار حدِّ الإمالة، وأنَّه تقريبُ الفتحة من الكسرة، والألف من الياء؛ فإنَّ هذه الهاء لا يُمكن أن يدعى تقريبها من الياء، ولا فتحة فيها فتقرب من الكسرة، وهذا مما لا يُخالف فيه الدانيُّ، ومن قال بقوله. وباعتبار أنَّ الهاء إذا أميلت، فلا بُدَّ أن يصحبها في صوتها حالٌ من الضَّعف خفيٌّ يخالف حالها؛ إذا لم يكن قبلها ممالٌ، وإن لم يكن الحالٌ من جنس التقريب إلى الياء، فيسمَّى ذلك المقدار إمالةً، وهذا مما لا يُخالف فيه مكِّي، ومن قال بقوله؛ فعاد النزاعُ في ذلك لفظيًّا؛ إذ لم يمكن أن يُفرَّق بين القولين) (١).

وقد سبق ابن الجزريُّ إلى ذكر المذهبين، والجمع بين القولين: الإمام المالقيُّ، حيثُ قال - بعد إيراد كلام الدانيِّ في التيسير، ومكِّي في التبصرة: (ولا ينبغي أن يفهم عن الحافظ، والإمام أنَّهما يخالفان في هذا، فأما تنصيصهما على أنَّ الهاء ممالَةٌ؛ فيمكن حملُه على أنَّ الهاء إذا أميل ما قبلها؛ فلا بُدَّ أن يصحبها في صوتها حالٌ من الضَّعف خفيٌّ، يخالف حالها إذا لم يكن قبلها ياءً، وإن يكن الحالٌ من جنس التقريب إلى الياء؛ فسميَّا ذلك المقدار إمالةً) (٢).

ورأى الإمام الفاسيُّ أنَّ كلاً من المذهبين قد وقع في مشكلٍ عند تفسير معنى

(١) النشر (٢/٦٦-٦٧)، وانظر: فتح الوصيد (٢/٤٧٣)، وشرح ابن الناظم (ص ١٥٧).

(٢) شرح التيسير (ص ٥١٦).

الإمالة في هاء التأنيث، فقال:

(وفسر بعضهم الإمالة فيهما بتقريب الفتحة من الكسرة، والهاء من الياء، وفيه إشكال؛ لأنَّ تقريبَ الهاء من الياء غيرُ متأتٍّ؛ بخلاف تقريب الألف من الياء؛ فإنه متأتٌّ - حيثُ كانتا مدَّتين ناشئتين من الفتحة والكسرة، وإذا قرُبت الفتحة من الكسرة؛ كانت المدَّة الناشئة عنها بحسب ذلك بخلافِ الهاء، فإنَّها ليست بمدَّة فتقرب من الياء بتقريب الفتحة التي قبلها من الكسرة، والوجهُ: أن تُزادَ إمالةِ الهاء ما يحصلُ من انحرافِ الصَّوتِ بها مستقبلاً إلى الصَّدرِ بعد الفتحةِ المقربةِ من الكسرة) (١).

### واختيارات الإمام الداني في هذا الباب هي:

١ - الأخذُ بالمذهبِ الخاصِّ في إمالةِ هاء التأنيث.

في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقفِ للكسائيِّ مذهبان (٢):

الأوَّل: الإطلاق، أي: أنَّها تُمالُ عندَ جميعِ حروفِ الهجاءِ ما عدا الألفِ.

قال الإمام الدانيُّ عن هذا المذهبِ في الجامع:

(لم يأتِ عنهما نصٌّ بتخصيصِ شيءٍ من ذلك، وبإطلاقِ القياسِ في ذلك في جميعِ

القرآنِ قرأتُهما على أبي الفتح - شيخنا - عن قراءته على عبد الباقي، وهو مذهب أبي

مُزاحمِ موسى بن عبيد الله الخاقاني - رحمه الله - فيما بلغني عنه، وكان إماماً في قراءة

الكسائيِّ، ومذهبِ جماعةٍ من أهلِ الأداء والنحويين (٣).

وقال في مفردة الكسائيِّ:

(١) اللآلئ الفريدة (١/٤٤٥).

(٢) انظر: التذكرة (١/٢٣٥-٢٣٩)، (ص ١٤٥)، شرح التيسير (ص ٥٠٧-٥٣٣)، تقريب النشر (ص ١٤٩-١٥٠).

(٣) (٢/٧٦٣-٧٦٤).

(ولم يأت - عنه - نصُّ يُعملُ عليه، وأنَّه استثنى من ذلك شيئاً، وكذلك قرأتُ على فارس بن أحمد عن قراءته، وكذلك حدَّثني محمَّد بن أحمد عن الأنباريِّ عن إدريس عن خلف عن الكسائيِّ، وبه كان يأخذ أبو مزاحم موسى بن عبيد الله بن يحيى الخاقانيُّ، وكان إمامَ هذه القراءة، وهو اختيارُ ابن الأنباريِّ من النَّحويِّين) (١).

وذكر في الموضح (٢)، والتيسير (٣) قريباً منه.

والثاني: التقييد، أي: أنَّها تَمال إذا وقع قبلها حرفٌ من حروفِ عبارة:

(فَجَثتْ زَيْنُبٌ لَدَوْدِ شَمْسٍ) - وهى خمسة عشر حرفاً - نحو: ( ) ( )

[البقرة: ٣٠]، وَ ( © ) [البقرة: ٧٤]، وَ ( [ ^ ] ) [النمل: ٦٠]، وَتَمالُ - أيضاً -

إذا وقع قبلها حرفٌ من الحروفِ الأربعة المجموعة في لفظِ (أَكْهَر) بشرطين: أن يقع

قبل كلِّ حرفٍ منها ياءٌ ساكنةٌ، أو كسرةٌ متصلةٌ، أو منفصلةٌ بساكنٍ نحو: ( ) ( Y

( [آل عمران: ٤٩، المائدة: ١١٠]، وَ ( U V ) [البقرة: ٢٤٩]، وَ ( O ) [النجم: ٥٣]،

وَ ( < ) [الأنعام: ١٣]، وَ ( لَكَبِيرَةٌ ) [البقرة: ٤٥]، وَ ( | ) [آل عمران: ١٣] .

وتفتَحُ في حالين: إذا وقع قبلها حرفٌ من الحروفِ العشرة المجموعة في قول

الإمام الشَّاطبيِّ :

(حَقُّ ضِغَاطٍ عَصٍ خَطَا) نحو: ( الصَّاخَةُ ) [عبس: ٣٣]، وَ ( R Q ) [البقرة: ٢٦]،

( S ) [المدر: ٢٩]، وَ ( وَسَبْعَةٌ ) [البقرة: ١٩٦]، وَ ( n m l k )

(١) (ص ٥٢-٥٣).

(٢) انظره: (ص ٢٤٥).

(٣) انظره: (ص ١٩٠).

[البقرة: ٤٣]، وكذلك إِذَا كَانَ قَبْلَهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ (أَكْهَر)، ولم يكن قبلها ياءً سَاكِنَةً، أو كسرة متَّصِلَةً، أو مَنْفَصِلَةً نَحْو: (حَسْرَةً) [آل عمران: ١٥٦]، وَ ( ) (الفتح: ٢٤]، وَ ( ) [النجم: ٤٧]، وَ (سَفَاهَةً) [الأعراف: ٦٦] .

قال الإمام الداني عن هذا المذهب في الجامع:

(وكان ابنُ مجاهدٍ، وابنُ المنادي، وأبو طاهرٍ، وأحمدُ بنُ نصرٍ، وجميعُ أصحابهم: يَخْصُونَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْفَتْحِ فِي قِرَاءَةِ الْكِسَائِيِّ وَالْأَعَشِيِّ مَا فِيهِ قَبْلَ الْهَاءِ أَحَدُ عَشْرَةَ أَحْرَفٍ: حُرُوفُ الْاسْتِعْلَاءِ السَّبْعَةِ، وَحُرُوفَانِ حَلْقِيَّانِ، وَهَمَا الْحَاءُ وَالْعَيْنُ، وَالْحَرْفُ الْعَاشِرُ: هُوَ الْأَلْفُ) <sup>(١)</sup>، وقال في مفردة الكسائي عنه:

(وكان ابنُ مجاهدٍ يَخْتَارُ فَتْحَ هَاءِ التَّأْنِيثِ وَمَا كَانَ قَبْلَهَا؛ إِذَا كَانَ الْحَرْفُ الْمُتَّصِلُ أَحَدَ عَشْرَةِ أَحْرَفٍ: حُرُوفُ الْاسْتِعْلَاءِ السَّبْعَةِ، وَهِنَّ: الْحَاءُ، وَالغَيْنُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَالصَّادُ، وَالضَّادُ، وَثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ حَلْقِيَّةٍ، وَهِيَ: الْحَاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالْأَلْفُ - مجتمَعٌ عَلَيْهِ - ... ثُمَّ جَعَلَ ابْنُ مَجَاهِدٍ بَعْدَ هَذِهِ الْأَصُولِ لِلرَّاءِ، وَالْهَمْزَةِ، وَالْهَاءِ؛ إِذَا اتَّصَلَ بِهِاءِ التَّأْنِيثِ أَقْوَالًا، فَأَمَّا بَعْضًا، وَفَتْحَ بَعْضًا) <sup>(٢)</sup> .

واختار الداني الأخذ بمذهب التقييد، مستندًا في ذلك على:

الأخذِ بها عليه أكابر أهل الأداء، وأئمة الإقراء، ونصَّ على ذلك في غير موضع، كقوله في الجامع:

(وبمذهب ابنِ مجاهدٍ وأصحابه قرأتُ في مذهب الكسائي على ابنِ غلبون وغيره،

(١) (٢/٧٦٤-٧٦٥) بتصرف يسير.

(٢) (ص ٥٣-٥٤).

والمذهبان جيدان صحيحان، ولا شك أنّ ابن مجاهد، وابن المنادي، وأحمد بن نصر وأبا طاهر مع وفور معرفتهم وتمكّنهم من علم صناعتهم؛ بنوا ذلك على أصل وثيق من رواية وأداء؛ فيجب المصير إليه، ويلزم الوقوف عنده، وكذلك ما اختاروه، وما عملوا به، وحكموا بموجبه<sup>(١)</sup>، وقوله في مفردة الكسائي:

(كمذهب ابن مجاهد واختياره، وأمّا أصله فقد قرأت على أبي الحسن عن قراءته، وبه آخذ)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في التيسير قوله:

(وبإطلاق القياس في ذلك قرأت على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي، وكذلك حدّثنا محمد بن عليّ قال: حدّثنا ابن الأنباري، قال: حدّثنا إدريس عن خلف عن الكسائي، والأوّل اختار؛ إلّا ما كان قبل الهاء فيه ألف؛ فلا يجوز الإمالة فيه)<sup>(٣)</sup>، قال الإمام المالقي في شرحه:

(وقوله: "والأوّل اختار" يعني: مذهب ابن مجاهد، وقوله: "إلّا ما كان قبل الهاء فيه ألف؛ فلا يجوز الإمالة فيه" هذا الاستثناء يرجع إلى ما قبل قوله: والأوّل اختار)<sup>(٤)</sup>.

خلافاً لمن فهم من عبارة التيسير أنّ الداني يختار مذهب الإطلاق، فقد نقل الجعبري عن بعضهم قوله:

(١) (٧٦٨/٢).

(٢) (ص ٥٥)، وانظر: التهذيب (ص ١٥٩).

(٣) (ص ١٩٠-١٩١).

(٤) شرح التيسير (ص ٥٣٣).

وبعض يقول سوى ألفِ أَمَلْ ومن صنّف التّيسير ذا الوجهِ أيّداً<sup>(١)</sup>.  
وأما قول الإمام ابن الباذش:

(فهذا تفسيرُ اختيارِ ابنِ مُجاهدٍ، وإليه مالُ النَّاسِ، وبه أخذوا، وإيَّاه اختارَ أبو محمّد، وأبو عمرو؛ على أنّ أبي t أخبرني غيرَ مرّةٍ أنّ أبا الحسنِ عليّ بنَ عبدِ الرَّحمنِ المقرئِ الحافظِ أخبره: أنّ أبا عمرو رجَعَ عن اختياره ذلك إلى اختيارِ إطلاقِ القياسِ)<sup>(٢)</sup>.

فلم أقف في كتب الدّانِيّ على ما يدلُّ عليه، ولا إلى من أشار إليه؛ بل إنّ المنصوصَ على خلافِ ما حكاهُ ابنُ الباذشِ.

وعلى الأخذِ بمذهبِ التّقييدِ الأكثرينَ من أئمّةِ الفنِّ، كقول الإمامِ أبي الطيّبِ:  
(فهذه عشرةُ أحرفٍ في قول ابنِ مُجاهدٍ وغيره، وقوله هو المختارُ، وبه قرأتُ، وبه أخذُ؛ لأنّه هو المقدّمُ في هذه الصّنعَةِ في مذهبِ القرّاءِ)<sup>(٣)</sup>.

و جاء في الوجيزِ للأهوازيّ:  
(وباختيارِ الشّيخينِ أبي بكرٍ، وأبي الحسينِ قرأتُ على أكثرِ الشُّيوخِ للكسائيّ، وبه رأيتُ أهلَ العراقِ يأخذونَ به عنه)<sup>(٤)</sup>.

وأيّده الإمامُ ابنُ الجزريّ، حيثُ قال:  
( هذا الذي عليه أكثرُ الأئمّةِ، وجُلّةُ أهلِ الأداءِ، وعملُ جماعةِ القرّاءِ، وهو اختيارُ الإمامِ أبي بكرٍ بنِ مُجاهدٍ، وابنِ أبي الشّفقِ، والنّقاشِ، وابنِ المناديّ، وأبي طاهرِ بنِ أبي

(١) كنز المعاني (٢/٨٨٤).

(٢) الإقناع (١/٣١٩).

(٣) الإرشاد (١/٤٨٧).

(٤) (ص ٩٣).

هاشم، وأبي بكر الشذائي، وأبي الحسن بن غلبون، وأبي محمد مكّي، وأبي العباس المهدي، وابن سفيان، وابن شريح، وابن مهران، وابن فارس، وأبي عليّ البغدادي، وابن شيطا، وابن سوار، وابن الفحام الصقلي، وصاحب العنوان، والحافظ أبي العلاء، وأبي العزّ، وأبي عليّ البيطار، وأبي إسحاق الطبري، وغيرهم، وإياه أختار، وبه قرأ صاحب التيسير على شيخه ابن غلبون، وهو اختياره، واختيار أبي القاسم الشاطبي، وأكثر المحققين<sup>(١)</sup>.

والوجهان مقروء مأخوذ بهما، فوجه التقييد أشهر، والإطلاق أثبت، وجرى العمل على تصدير مذهب ابن مجاهد، واختيار الداني، والشاطبي، وابن الجزري<sup>(٢)</sup>.

٢ / إمالة هاء التانيث في كلمة: ( © ) [الروم: ٣٠].

إذا وقف الكسائي على هذه الكلمة وأمثالها مما رُسم في المصحف بالتاء، فإنه يقف بالهاء<sup>(٣)</sup>.

وقد اختلف أهل الأداء في حكم الوقف على هذه الكلمة للكسائي، وإليه أشار الإمام الداني في الجامع بقوله:

(وقد كان أبو طاهر وأصحابه، وأحمد بن نصر وأتباعه:

يرون إخلاص الفتح للهاء وما قبلها في قوله في الروم: ( © الله ) [آية: ٣٠] في مذهب الكسائي؛ لأنه يقف عليه دون عاصم بالهاء؛ خلافاً لرسمه في المصحف،

(١) النشر (٦٤/٢)، وانظر: إيضاح الرموز (ص ٢٢٥-٢٢٦).

(٢) انظر: قرة العين (ص ٢٠-٢٢)، الإتحاف (١/٢٩٣)، عمدة الخلان (ص ٣٦-٣٨)، غيث النفع (ص ٦٢).

(٣) انظر: الهادي (ص ٢٥٦)، الكامل (ص ١٣٦)، التيسير (ص ٢٠٢-٢٠٣)، فتح الوصيد (٢/٥٢٤-٥٢٥)،

النشر (٩٦/٢-٩٧)

وذلك لكون الساكن الحائل بين الرّاء والكسرة حرف استعلاء، فهو يمنع الإمالة، وكان غيرهم يرون إخلاص الإمالة للهاء وما قبلها في ذلك في مذهبه؛ اعتماداً على قوّة الكسرة، وضعف الساكن، والقياس مع الأوّلين - أي: مع طرد القاعدة في عدم الاعتداد بالفاصل (١).

وجاء في الموضح قوله:

(وقد اختلفوا في موضع من ذلك، وهو قوله في الروم: ( © ) [آية: ٣٠] فكان أبو طاهر وأصحابه: يقفون بالفتح؛ لكون الحرف الساكن حرف استعلاء، فهو يمتنع من الإمالة؛ لقوّته على الفتح باستعلائه، وكان آخرون: يقفون بالإمالة؛ اعتماداً بقوّة الكسرة، وأنّ الساكن ليس بحاجز حصين لحفّته) (٢).

وصرح الداني باختيار وجه الإمالة في مفردة الكسائي، فقال:

(وكان - أيضاً - يختار - أي: أبو طاهر - فتحة الرّاء في قوله U :

( © الله ) [الروم: ٣٠]؛ من أجل الطّاء، وبالأوّل قرأت، وبه أخذ) (٣).

وهو المفهوم من التيسير؛ لأنّه استثنى المفتوح، والمضموم قبل الرّاء؛ فبقي غيره على الإمالة (٤).

واستند الداني في اختياره على أمرين:

الأخذ بما قرأه، وقياسه على أصله؛ من حيث إمالة حروف (أكهر) إن وقع قبلها

(١) (٧٦٧/٢).

(٢) (ص ٢٤٦-٢٤٧).

(٣) (ص ٥٥).

(٤) انظر: التيسير (ص ١٩٠)، كنز المعاني للجعبري (٨٨٦/٢)، تقريب النشر (ص ١٥٠).

كسرة متصلة، أو منفصلة.

ووجه الفتح: مستحسن، وله وجاهته، وهو اختيار جمع من الأئمة؛ كابن شيطان، وابن سوار، وسبط الخياط، وأبي العلاء، وابن الفحّام، وأبي العزّ (١).  
قال الإمام أبو شامة:

(واختلف في ( © ) لأجل أن الساكن حرف الاستعلاء؛ فقوي المانع، وهذا وجه جيد، ويقويه ما يأتي في الرّاءات، فإنه اعتدّ به حاجزاً، فمِنع التّريق، فكذا يمنع الإمالة، ولكن هما بابان كلُّ باب لقارئ؛ فلا يلزم أحدهما مذهب الآخر، والكلُّ جائز: الإمالة، والترك في اللّغة) (٢).

وقال العلامة الجعبريُّ عنه:

(وهو الأشهر، وبه قرأت) (٣).

والجمهور على عدم الاستثناء؛ طرداً للقاعدة، ولم يُفرّقوا بين قويّ وضعيف، وهو اختيار ابن مجاهد، وجماعة من أصحابه (٤)، واعتمده الإمام الشاطبي (٥).  
والوجهان صحيحان مقروء بهما (٦)؛ إلا أن تقديم أن وجه الإمالة أولى؛ أخذاً بما عليه الجمهور، ولدخوله ضمن الاختيار السابق.

(١) انظر: النشر (٢/٦٤)، إيضاح الرموز (ص ٢٢٥).

(٢) إبراز المعاني (ص ٢٤٥).

(٣) كنز المعاني (٢/١٨٦).

(٤) انظر: النشر (٢/٦٤)، إيضاح الرموز (ص ٢٢٥).

(٥) انظر: اللّاع الفريدة (١/٤٥١).

(٦) انظر: الإتخاف (١/٢٩٤)، غيث النفع (ص ٤٦٥)، البدور الزاهرة (ص ٢٤٨).

## باب مذهبهم في الرّاءات

ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الأصل في الرّاء التّفخيم؛ لعدم افتقاره لسبب، والترقيق فرع؛ لافتقاره له، وإنّما كان الأصل في الرّاء التّفخيم؛ لأنّها أقرب حروف اللّسان إلى الحنك الأعلى، فأشبهت حروف الاستعلاء؛ لقربها منها، والعلة الموجبة لترقيقها؛ لا تخلو من أن تكون كسرة، أو ياءً، أو ألفاً منقلبةً عن ياءٍ<sup>(١)</sup>.

وللقراء في الرّاء مذاهبٌ جاريةٌ على أصولٍ وقواعد؛ لا يجوزُ جهلُ القارئِ بها - كما لا يجوزُ جهلهُ بمذاهبهم في الإظهار والإدغام والفتح والإمالة وبين اللفظين، وغير ذلك من أصولِ القراءات -، وإذا اعتُبرتْ مذاهبُ القراء في الرّاء وُجدتْ على ثلاثة أقسام: قسمٌ لم يختلفوا في تفخيمه، وقسمٌ لم يختلفوا في ترقيقه، وقسمٌ اختلفوا فيه، فرقّه ورشّ، وفخمه سائرهم، ولورشٍ - فيما رققه من ذلك - أصولٌ مضبوطةٌ تُشكل على كثيرٍ من القراء<sup>(٢)</sup>.

والترقيق ضربٌ من الإمالة، وحده: تقريبُ الفتحة من الكسرة<sup>(٣)</sup>، وقد عبّر قومٌ عن التّريق في الرّاء بالإمالة بين اللفظين - كما فعل الداني، وبعض المغاربة<sup>(٤)</sup>. وللعلماء في أحكام الرّاءات مذاهبٌ ومقاصد، وحدودٌ وقواعد، وأكثرُ أئمة الفنّ عنايةً بذلك: قراء المغرب، ومصر، والشّام، ومن جاورهم، وسلك منهاجهم؛

(١) انظر: شرح الهداية (١/١٤٣)، النجوم الزاهرة (١/٤٣٥)، كنز المعاني (٢/٨٨٩)، شرح التيسير (ص ٥٣٧)، وغيرها.

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٤٥٤).

(٣) فتح الوصيد (٢/٤٨٣).

(٤) انظر: التذكرة (١/٢١٩)، التيسير (ص ١٩٢)، الكشف (١/٢١٥)، إبراز المعاني (ص ٢٤٨)، وغيرها.

فدونوها في كتبهم، وشرحوها، ومهدوا قواعدها وأوضحوها<sup>(١)</sup>.  
 وللإمام الداني كتاب مفرد في أحكام الرّاءاتِ واللّاماتِ لورشٍ، أشار إليه في  
 الجامع عند قوله:  
 (وقد أثبتُّ على البيان عن ذلك في كتابي المصنّف في الرّاءاتِ، فأغنى ذلك عن  
 الإعادة)<sup>(٢)</sup>، وفي الموضح عند قوله:  
 (وقد شرحتُ ذلك شرحًا كافيًا بالغًا في الكتابِ الذي عملتُه في الرّاءاتِ)<sup>(٣)</sup>، وفي  
 التّهذيب عند قوله:  
 (وقد أتيتُ على البيان عن ذلك مجردًا في كتاب الأُصولِ، وفي كتاب الرّاءاتِ  
 له)<sup>(٤)</sup>.

وقد أوجز الإمام الداني مذهب ورشٍ في هذا الباب بقوله في مفردة نافع:  
 (وتفرّد ورشٌ في رواية أبي يعقوبَ، وعبد الصّمد: بإمالة فتحه الرّاء يسيرًا مع  
 الكسرة اللازمة، أو الياء الساكنة، وسواءً حال بين الكسرة وبين الرّاء ساكنٌ، أو لم  
 يجل؛ ما لم يقع بعد الرّاء حرفٌ استعلاءً، أو راءٌ مكرّرةٌ مضمومةٌ أو مفتوحةٌ، أو يكون  
 الاسمُ أعجميًا، مؤنثًا، أو تكونُ الكسرةُ التي قبل الرّاء في حرفٍ زائدٍ؛ فإنّه يُخلص  
 الفتح للرّاء في ذلك بإجماع)<sup>(٥)</sup>.

وللقراء من الأئمة المصريين والمغاربة فيما روه عن ورشٍ من طريق الأزرق

(١) انظر: هداية القراء (ص ٣١٦).

(٢) (٧٨٠/٢).

(٣) (ص ٢٦٧)، وانظر: معجم مؤلفات الداني (ص ٥٠).

(٤) (ص ٤١).

(٥) (ص ٥٣-٥٣) بتصرف يسير، وانظر: التيسير (ص ١٩٢-١٩٥)، التعريف (ص ٧١-٧٣).

وغيره مذاهب:

منها ما اتفقوا مع غيرهم على ترقيقه، ومنها ما اتفقوا على تفخيمه، ومنها ما اختلفوا فيه، ومنها ما خصوا به ورشاً من الطريق المذكورة<sup>(١)</sup>.

### واختيارات الإمام الداني في هذا الباب هي:

١ / تفخيم الرّاء في موضع: ( 4 ) [ص: ١٨].

أشار الإمام الداني إلى هذا الحكم في الجامع، وذلك عند قوله:

(وقد كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الرّاء في قوله: ( 4 ) [ص: ١٨]؛

لكون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً، وخالف في ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، فأخلصوا الفتح للقف في ذلك؛ حملاً على ما انعقد الإجماع على إخلاص

الفتح فيه؛ مع كون حرف الاستعلاء فيه مكسوراً نحو: ( 6 7 ) [البقرة: ١٤٢]،

وَ (عَنِ الصِّرَاطِ) [المؤمنون: ٧٤]، وَ (e d c) [ص: ٢٢]، وشبهه، وبذلك قرأت على ابن خاقان، وأبي الفتح عن قراءتهما)<sup>(٢)</sup>.

وصرح في إيجاز البيان باختيار وجه التفخيم، فقال:

(وكان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الرّاء في قوله: ( 4 ) [ص: ١٨]؛ لكون

المستعلي مكسوراً، فهو يُوجب الإمالة، وخالف في ذلك سائر أهل الأداء، فأخلصوا

الفتح في ذلك؛ كإخلاصهم له في: ( 6 7 8 ) [البقرة: ١٤٢]، ( @? )

(١) شرح ابن الناظم (ص ١٥٩).

(٢) (٧٧٦/٢).

[الشورى: ٥٣] ، وشبهه، وهو قياسُ الرّواية، وبه أخذُ (١).

وقال في الموضح:

(ولا أعلمُ خلافاً بينَ أهلِ الأداءِ لقراءةِ وزشٍ عن نافع من المصريين وغيرهم في إخلاص فتح الرّاءِ في ذلك، وإنّا قالَ ذلكَ شيخنا - رحمه اللهُ فيما أحسبه - قياساً دون أداءٍ؛ لاجتماعِ الكلِّ على خلافٍ ما قاله) (٢).

واستند الإمامُ الدانيُّ في اختياره - كما هو ظاهرٌ - على:

الأخذِ بما عليه أهلُ الأداء، وعلى القياسِ، من جهةِ تفخيمِ الرّاءِ إذا وقعت قبلَ حَرْفِ استعلاءٍ، وإن حالَ بينهما حائلٌ؛ لأنَّ الألفَ حازمٌ غيرَ حصينٍ، وقد بيّنَ الدانيُّ هذا الموجبَ بقوله:

(وقد كانَ شيخنا أبو الحسنِ يرى إمالةَ الرّاءِ في قوله: ( 4 ) [ص: ١٨] ؛ لكونِ حَرْفِ الاستعلاءِ فيه مكسوراً، والإمالةُ والترقيقُ يحسنانِ فيه؛ فعارضتهُ بقوله: ( 7 6 ) [البقرة: ١٤٢] وشبهه، وألزمتهُ الإمالةَ لما حكاه) (٣).

وعلى وجهِ التّفخيمِ دونَ غيرِه: اقتصر في التّيسيرِ (٤)، والتّهذيبِ (٥)، ومفردةٍ نافعٍ (٦)، والتّعريفِ (٧)، والتّليخيصِ، وإرشادِ المتمسّكينِ، والاقتصادِ (٨).

(١) نقلا عن شرح الدرر للمنتوري (٥٧٤/٢).

(٢) (ص ٢٦٠).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٦٠).

(٤) انظره: (ص ١٩٣).

(٥) انظره: (ص ٤١).

(٦) انظره: (ص ٧٣).

(٧) انظره: (ص ٥٣).

(٨) نقلا عن شرح الدرر للمنتوري (٥٧٥/٢).

وتبعه الإمام الشاطبيُّ على الاقتصارِ عليه<sup>(١)</sup>.  
وهو المذكورُ في جلِّ كتبِ الفنِّ، ولم يُذكر التَّرقيقُ إلَّا في التَّذكرة<sup>(٢)</sup>، والهَادِي<sup>(٣)</sup>،  
والعُنْوَان<sup>(٤)</sup>، والأَوْسَط<sup>(٥)</sup>، والمَجْتَبَى، وتلخيصُ الطَّبْرِي<sup>(٦)</sup>.  
قال العلامة الحكريُّ:

(وألحق بعضُ ( 4 ) [ص: ١٨] به، والصَّحِيحُ تفخيمه، وهو المعمولُ به)<sup>(٧)</sup>.

وجماعُ القولِ في هذه المسألة:

أنَّ للأزرقِ من طَرِيقِ الحَرْزِ وأصله التَّرقيقُ - لا غيرَ -، ويأتي له من طَرِيقِ النَّشْرِ  
الوجهان<sup>(٨)</sup>.

ووجهُ التَّفخيمِ مقدَّمٌ في الأداء<sup>(٩)</sup>.

٢/ ترقيقُ الرَّاءِ في كَلِمٍ:

(طَهْرًا) [البقرة: ١٢٥]، وَ ( 5 76 ) [الأنعام: ١٣٨]، وَ ( fedc )

(١) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٣٤٩)، إبراز المعاني (ص ٢٥٤).

(٢) انظره: (٢٢٢/١).

(٣) انظره: (ص ٢٢٢).

(٤) انظره: (ص ٦٢).

(٥) انظره: (ص ٢١١).

(٦) انظر: النشر (٧٣/٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٣١).

(٧) النجوم الزاهرة (١/٤٤٥).

(٨) انظر: غيث النفع (ص ٥٠٠)، الإتحاف (١/٢٩٨)، التهذيب لابن عياش (ص ٩٩)، المطلوب للضباع (ص ٤٣).

(٩) انظر: اختلاف وجوه النشر (ص ٤٤٣)، التوضيح والبيان (ص ١٣٤)، الدليل الأوفى (ص ٢٢١).

[الأنعام: ١٤٠]، وَ ( i ) [الكهف: ١٨]، وَ ( c b a ) [الكهف: ٢٢]، وَ ( لَسَحِرَانِ ) [طه: ٦٣]، وَ ( فَلَا تَنْصِرَانِ ) [الرحمن: ٣٥]، وَ ( ذِرَاعًا ) [الحاقة: ٣٢]، وَ ( ؟ ) [المعارج: ٤٣].

هذا الاختيارُ وردَ ذكره في الجامع، وذلك عند قول الإمام الداني:

(وقد خالف أبو الحسن - أيضًا - الجماعة من أهل الأداء في الرّاء التي يليها كسرة لازمة، ويقع بعدها أحد ثلاثة أحرف: ألف الاثنين - وسواءً كانت حرفًا، أو اسمًا -، أو ألف بعدها همزة؛ أو ألف بعدها عين، فكان يُخلص الفتح للراء؛ من أجل ذلك، فألف الاثنين، نحو قوله: ( تَنْصِرَانِ ) [الرحمن: ٣٥]، وَ ( لَسَحِرَانِ ) [طه: ٦٣]، وَ ( طَهْرًا ) [البقرة: ١٢٥]، وما أشبهه، والألف التي بعدها همزة نحو قوله: ( ٦ 5 ) [الأنعام: ١٣٨]، وَ ( fedc )، وَ ( c b a ) [الكهف: ٢٢] وما أشبهه، والألف التي بعدها عينٌ نحو قوله: ( i ) [الكهف: ١٨]، وَ ( ذِرَاعًا ) [الحاقة: ٣٢]، وَ ( ؟ ) [المعارج: ٤٣]، وما أشبهه، وقرأت - ذلك كله - على غيره بالإمالة اليسيرة، وهو الصّحيح في الأداء، والقياس، وبه أخذ<sup>(١)</sup>.

وجاء في الموضح قوله:

(وهذا الذي قاله - أي: أبو الحسن - : إنما يصحُّ إذا كان القصدُ إلى إمالة فتحة الرّاء دونها لعلّة تجلبُ الإمالة فيها، فذلك غيرُ مراعى في منع إمالتها، ولا ملتفت إليه؛ ألا ترى أنّه قد لا يقع شيءٌ من ذلك بعدها، فتعال فتحتها، فدلّ ذلك على صحّة ما قلنا؛ هذا مع أنّ أهل الأداء مجمعون عن ورشٍ على إجراء القياس في هذه المواضع، وطرد الإمالة -

(١) (٧٧٦/٢).

التي هي بين بين فيها -، وبذلك قرأت على الخاقاني، وعلى أبي الفتح عن قراءتهما<sup>(١)</sup>.  
 وجليُّ اعتضادُ الدانيِّ في اختياره وجه التَّريق في هذه الكَلِم على:  
 الأخذِ بمذهبِ أهلِ الأداء، وعلى القياسِ على النَّظائرِ في تريقِ الرَّاءِ المفتوحةِ إذا  
 سُبقت بكسرِ أصليِّ.  
 ووجهُ التَّفخيمِ في هذه الأحرفِ صحيحٌ، قرأ به المحقِّق ابن الجزريِّ على شيوخه،  
 وأسندهُ في نشره<sup>(٢)</sup>.  
 ووجهُ التَّريقِ مقدَّم أداء؛ لأنَّه مذهبُ الجمهورِ، كما أنَّه الموافقُ لما في التيسيرِ  
 والحرز<sup>(٣)</sup>.

٣/الوجهانِ في كلمة: ( U ) [الأنعام: ٧١].

نصَّ الإمامُ الدانيُّ على الوجهينِ في هذه الكلمةِ في الجامع<sup>(٤)</sup> والموضح<sup>(٥)</sup>،  
 والاقتصادِ، والتلخيصِ، والتمهيدِ، وإيجاز البيان<sup>(٦)</sup>.  
 وصرَّح بالأخذِ بالوجهينِ في كتاب الإبانةِ في الرِّاءات واللامات لورثي، فقال:  
 (وزادني خلفُ بن إبراهيم بن خاقان عن قراءته عن أصحابه: أحمد بن أسامة،  
 وأحمد بن أبي الرجاء، وأبي عبد الله الأنماطي، وغيرهم عن إسماعيل النحاس عن أبي  
 يعقوب عن ورثي في الاستثناء: إخالص فتحة الرِّاء في قوله تعالى في

(١) (ص ٢٦١).

(٢) النشر (٧٢-٧٣)، وانظر: منظومة التنوير للطبي (ص ١٨١).

(٣) انظر: اختلاف وجوه النشر (ص ٤٣٥-٤٣٨).

(٤) انظره: (٧٧٧/٢-٧٧٨).

(٥) انظره: (ص ٢٦٣).

(٦) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٥٤٧/٢).

الأنعَام: ( VU ) [آية: ٧١]، وكذلك أصحابُ إسماعيلِ النَّحَّاسِ، وأصحابِ مُحَمَّدِ الأَنْطَاطِيِّ، وأصحابِ أحمدِ بنِ هلالٍ: يروونَ ذلكَ منصُوصًا، وكذلك رواه - أيضًا - مُحَمَّدُ بنُ خيرونَ، وزكريَّا بنِ يحيى عن قراءتهما عن أصحابهما عن ورشٍ، وقد قرأتُ ذلكَ على أبي الفتحِ فارسِ بنِ أحمدَ، وعلى أبي الحسنِ بنِ غلبونَ - المقرئين - عن قراءتهما عن أصحابهما عن أبي بكرِ بنِ سيفٍ، وأبي عليِّ النَّحَّاسِ عن أبي يعقوبَ عنه: بِإِمَالَةِ فَتْحَةِ الرَّاءِ قَلِيلًا بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ؛ طَرْدًا لِمَذْهَبِهِ فِي نِظَائِرِ ذَلِكَ - مِمَّا قَبْلَ الرَّاءِ فِيهِ يَاءٌ قَبْلَهَا فَتْحَةٌ - ، وبالوجهين - جميعًا - في ذلكَ آخذٌ كقراءتي<sup>(١)</sup>.

وقد أثر الدانيُّ الأخذُ بالوجهين؛ لقراءتهِ بهما، ولأنَّ لكلَّ منهما ما يعضده ويقويه، فالتفخيمُ نصٌّ عليه إسماعيلُ النَّحَّاسِ في كتابه، والترقيقُ يقويه قياسه على نظائره في الحكم، ولكلٌّ من الوجهين نقلتهُ.

واقْتَصَرَ فِي التَّيْسِيرِ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّهْذِيبِ<sup>(٣)</sup>، وَالتَّعْرِيفِ<sup>(٤)</sup>، وَمَفْرَدَةِ نَافِعٍ<sup>(٥)</sup> عَلَى وَجْهِ التَّرْقِيقِ دُونَ التَّفْخِيمِ.

واقْتَصَارُهُ فِي التَّيْسِيرِ عَلَى وَجْهِ التَّرْقِيقِ خُرُوجٌ مِنْهُ عَنْ طَرِيقِهِ؛ لِأَنَّهُ التَّرْمِيمُ فِيهِ رِوَايَةٌ وَرَشٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ خَاقَانَ، وَمَذْهَبُهُ التَّفْخِيمِ - كَمَا تَقَدَّمَ -<sup>(٦)</sup>.

(١) نقلا شرح الدرر للمتتوري (٥٤٨/٢).

(٢) انظره: (ص ١٩٣).

(٣) انظره: (ص ٤١).

(٤) انظره: (ص ٧١-٧٣).

(٥) انظره: (ص ٥٣).

(٦) انظر: التيسير (ص ١١٢)، النشر (٧٣/٢).

وذكر الإمام الشاطبي الوجهين في حرزه<sup>(١)</sup>، وعليه: فوجه التّفخيم من  
الزيادات<sup>(٢)</sup>.

وهما في التّبصرة<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>، وتلخيص ابن بليمة<sup>(٥)</sup>، والإقناع<sup>(٦)</sup>، والهادي<sup>(٧)</sup>،  
والهداية<sup>(٨)</sup>.

واختار وجه التّفخيم الحضري في الرائيّة<sup>(٩)</sup>، وابن الفحّام في التّجريد<sup>(١٠)</sup>.  
والوجهان صحيحان مقروءٌ بهما للأزرق<sup>(١١)</sup>.

وقد تنازع أهل الأداء القول في الوجه المقدّم منهما:

فنصّ بعضهم على تقديم وجه التّفخيم؛ لأنّ الداني وإن قطع بالترقيق في تيسيره؛  
إلا أنّ فيه خروجاً عن طريقه<sup>(١٢)</sup>، وعليه جلّ مسالك الأتراك الأدائيّة<sup>(١٣)</sup>.

وذهب جمهور أهل الأداء، وخاصّة المغاربة منهم إلى تقديم وجه التّريق، كقول

(١) انظره: بيت رقم: ٣٤٦، إبراز المعاني (ص ٢٥٢-٢٥٣).

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري (٢/٩٠٠)، قرة العين (ص ١٣).

(٣) انظره: (ص ١٤٩).

(٤) انظره: (١/٢٩٩).

(٥) انظره: (ص ٤٩).

(٦) انظره: (١/٣٣٢).

(٧) انظره: (ص ٢٢٠).

(٨) انظر: تقريب النشر (ص ١٥٢)،

(٩) انظر: منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية لابن عزيمة (ص ٤٠٧).

(١٠) انظره: (ص ١٣٩).

(١١) انظر: التقريب والحرش (ص ١٢٧)، قرة العين (ص ١٣)، الإتحاف (١/٢٩٨)، غيث النفع (ص ٢١٢).

(١٢) انظر: النجوم الطوالع (ص ٥٤).

(١٣) انظر: عمدة الخلان (ص ١٧٦).

العلامة المنتوري:

<sup>١</sup>واختيار الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي t فيه بين بين، وبذلك قرأت عليه، وبه آخذ<sup>(١)</sup>.

وقول العلامة التلمساني:

(والأشهرُ ترفيقُ ( VU ) لورش، وبه قطع في التيسير، وقرأت بالوجهين)<sup>(٢)</sup>.

٤/ التّفخيم في باب: ( ذِكْرًا )

المرادُ به: كلُّ راءٍ منصوبةٍ منوَّنةٍ قبلها ساكنٌ صحيحٌ غيرِ حرفِ الاستعلاءِ، وقبل ذلك الساكن كسرةٌ، وجملته ستةٌ أحرفٍ هي:

( ذِكْرًا )، وَ ( X )، وَ ( إِمْرًا )، وَ ( 7 )، وَ ( ؟ )، وَ ( وَصِهْرًا )<sup>(٣)</sup>.

وقد أبان الإمامُ الدانيُّ الحكمَ في هذه الأحرفِ بقوله في الجامع:

( فأقرّني ذلكَ أبو الحسنِ: بإمالةِ الرّاءِ بين وبين وصلًا ووقفًا؛ لأجلِ الكسرةِ،

وضَعفِ السّاكنِ الحائِلِ بينها وبين الرّاءِ، وأقرّنيهِ ابنُ خاقانَ وأبو الفتحِ: بإخلاصِ

الفتحِ؛ مناقضةً للأصلِ، وعلى ذلكَ عامّةُ أهلِ الأداءِ من المصريِّين وغيرِهِم، وكذلكَ

رواهُ جميعُ أصحابِ أبي يعقوبَ وأبي الأزهرِ وداودَ عنهم عن ورش، وكذلكَ حكاهُ

(١) شرح الدرر اللوامع (٥٤٩/٢).

(٢) الرسالة الغراء (ص ٧٥)، وانظر: التوضيح والبيان (ص ١٢٦)، والدليل الأوفق (ص ٢١٩).

(٣) انظر: شرح التيسير (ص ٥٤٢)، إبراز المعاني (ص ٢٥٠)، القصد التازي (ص ٢٨٠)، فتح المعطي للمتولي (ص ٤٣).

محمد بن عليّ عن أصحابه، والأوّل: أقيس، والثاني: آثر<sup>(١)</sup>.

وذكر الوجهين - أيضًا - في الموضح، حيث قال:

(فإنّ أبا الحسنِ حكى لنا إمالة فتحة الرّاء في ذلك؛ من أجل الكسرة، وأنّ الساكن

ليس بحاجزٍ حصينٍ - ما لم يكن حرف استعلاءٍ - نحو:

(إِصْرًا) [البقرة: ٢٨٦]، وَ (مِصْرًا) [البقرة: ٦١]، وَ (عَه) [الكهف: ٩٦] فَإِنَّ

الرّاء مفتوحةٌ معه، وأقرّني ذلك غيره بالفتح، وعليه عامّة أهل الأداء من المصريّين وغيرهم، وذلك على مراد الجمع بين اللّغتين<sup>(٢)</sup>.

وقال في إيجاز البيان:

(فكان أبو الحسن يري إمالة فتحة الرّاء في ذلك؛ طردًا للقياس في نظائره في غير

المنون، وكان غيره يري إخلاص الفتح فيه، وهو قول عامّة المصريّين، وكذا نصّ

إسماعيل النّحاس في كتابه، ومحمد بن علي عن أصحابه، وبذلك قرأت علي ابن خاقان،

وفارس بن أحمد عن قراءتهما، وذلك نقض للأصل المتقدّم المجمع عليه، والأوّل:

أقيس، والثاني: آثر).

وجاء في الاقتصاد قوله:

(وعليه عامّة أصحاب أبي يعقوب، وغيره من أصحاب ورش)<sup>(٣)</sup>.

فانتضح - مما سبق - أنّ مذهب التّريق أقيس في الدّراية، والتّفخيم آثر في الرّواية،

وقد اختار الدانيّ الأخذ بوجه التّفخيم لأمر:

(١) (٧٧٩-٧٧٨/٢).

(٢) (ص ٢٦٤).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٥٧٩/٢).

اتباع النص، وموافقة مذهب أكابر أهل الأداء، والأخذ بما عليه جلُّ النقلة عنه.  
وعليه اقتصر في التيسير<sup>(١)</sup>، والتعريف<sup>(٢)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٣)</sup>، والتّهذيب<sup>(٤)</sup>.  
واختاره الإمام الشاطبي في حرزه، حيث قال:  
وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ لَدَى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحُلًا<sup>(٥)</sup>.  
والترقيق من زيادات الحرز على الأصل<sup>(٦)</sup>.  
ونص على اختيار التفخيم: ابن المرباط<sup>(٧)</sup>، وابن بري<sup>(٨)</sup>، والحصري<sup>(٩)</sup>،  
والحكري<sup>(١٠)</sup>، وغيرهم، وهو مذهب الجمهور<sup>(١١)</sup>.  
و الوجّهان صحيحان مقروءٌ بهما، والمصدرُ منهما في الأداء: وجهُ التّفخيم<sup>(١٢)</sup>.  
٥/ التّريقُ في المنون عدا باب: (ذِكْرًا).  
والمراد بالمنون - في هذا الباب - : كلُّ راءٍ منونَةٍ بعدَ كسرةٍ، أو ياءٍ ساكنةٍ.

(١) انظره: (ص ١٩٣).

(٢) انظره: (ص ٧١-٧٣).

(٣) انظره: (ص ٥٣-٥٤).

(٤) انظر: التهذيب (ص ٤١).

(٥) (بيت رقم: ٣٤٦)، وانظر: فتح الوصيد (٢/٤٨٧-٤٨٨).

(٦) انظر: قرة العين (ص ١٧).

(٧) انظر: التقريب والحرش (ص ١٣٤-١٣٥).

(٨) انظر: الفجر الساطع (٣/٣٦٣-٣٦٨).

(٩) انظر: منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية (ص ٤١٢).

(١٠) انظر: النجوم الزاهرة (١/٤٣٩-٤٤٠).

(١١) انظر: النشر (٢/٧١).

(١٢) انظر: غيث النفع (ص ١٠٦-١٠٧)، النجوم الطوالع (ص ١٢٢-١٢٣)، حل المشكلات (ص ٩١-٩٢).

وجملة ما وقع بعد كسرةٍ عشرون حرفاً، والذي بعد الياءِ السَّكَنَةُ على نوعين:

أحدهما: أن تكون الياءَ حرفَ لينٍ، وذلك في ثلاثة ألفاظٍ، هي:

( خَيْرًا ) - حيث وقع -، وَ ( سَيْرًا ) [الطور: ١٠]، وَ ( m ) [الفيل: ٣].

الثاني: أن تكون الياءَ حرفَ مدٍّ، وهو على ضربين:

الأول: أن يكونَ على وزن (فعيلاً)، وجملته اثنان وعشرون حرفاً، نحو:

( قَدِيرًا )، وَ ( ا )، وَ ( نَصِيرًا )

الثاني: أن تكونَ على غير ذلك الوزنِ، وجملته ثلاثة عشر حرفاً، نحو:

( َ )، وَ ( 8 )، وَ ( تَبْذِيرًا )<sup>(١)</sup>.

واختارَ الإمامُ الدانيُّ الأخذَ بوجهِ ترقيقِ الرءِ في المنونِ في الحالينِ، وإليه أشار في

الجامع بقوله:

(وقد اختلفَ علمائُنَا في إمالةِ الرءِ، وفي إخلاصِ فتحِها - أيضاً - في حالِ الوصلِ

- خاصَّةً - إذا لحقها التَّنوينُ، وولَّيها كسرةٌ أو ياءٌ، نحو قوله:

(شَاكِرًا)، وَ (مُدْبِرًا)، وَ ( ا )، وَ ( S )، وَ ( خَيْرًا )، وَ ( m )، وما

أشبهه.

فكانَ أبو طاهر بن أبي هاشم: لا يرى إمالتها فيه؛ من أجل التَّنوينِ؛ لأنَّه يمنعُ

الإمالةَ، وتابعه على ذلكَ عبد المنعم بن عبَّيد الله وجماعة، وكانَ سائرُ أهلِ الأداءِ من

المصريينِ، ومن أخذَ عنهم من المغاربة: يُميلونها في حالة الوصلِ - كما يُميلونها في حالِ

الوقفِ؛ لوجودِ الجالبِ لإمالتها، وهو الكسرةُ، والياءُ في الحالينِ، وعلى ذلكَ يدلُّ

(١) انظر: شرح التيسير (ص ٥٤١-٥٤٢)، النشر (٧١/٢)، الإتحاف (١/٢٩٩-٣٠٠).

نصُّ الرُّوَاةِ عن ورش؛ لمجيئه - مطلقاً - من غير تقييدٍ بذكر تنوين أو غيره، وهذا هو الصَّواب، والأول خطأ لا شكَّ فيه) (١).

وقال في الموضح:

(وهو الصَّوابُ، وبه قرأتُ، وبه أخذُ) (٢).

واستند الدانيُّ في اختياره - كما هو جليٌّ - على:

الأخذ بما قرأ به على أئمة الأقرء، وما جاء به النقلة عن ورش في الأداء.

وهو مذهبُ الجمهورِ من أئمة الفنِّ، جاء في شرح الهداية للمهدويِّ:

(فإن كانت هذه الرِّاءُ المنوَّنة المنصوبةً قبلها ياءً ساكنةً، أو كسرةً تليها؛ فلا خلافَ

عنه في التَّريقِ في الوقفِ، وذلك نحو: ( S )، وَ (شَاكِرًا) ، واختلف عنه في

الوصلِ: فروي التَّريقُ، والتَّفخيمُ، والتَّريقُ أشهرُ، وأشبهُ بالأصلِ، وإنما رَقَّعها في -

هذا الأصلِ -؛ لأنَّ الكسرة، أو الياء قد وليتها من غير حاجزٍ يحجز بينهما) (٣).

وفي الإقناع لابن البادش:

(وذكر أبو عمرو: -أي: الدانيُّ- أن بعضهم أخذ بالتَّريقِ في نحو: ( } )، وَ

(شَاكِرًا) ، وبالتَّفخيمِ في الوصلِ، وأمَّا التَّريقُ في الوقفِ عنه فإجماعٌ، قال:

والصَّوابُ التَّريقُ في الوصلِ كالوقفِ، وهو كما قال) (٤).

ومذهبُ التَّفخيمِ في الرِّاءاتِ المنوَّنة المنصوبة صحيحٌ ثابتٌ، قرأ به الإمامُ ابن

(١) (٧٧٩/٢-٧٨٠).

(٢) (ص ٢٦٥).

(٣) (١٥٢/١).

(٤) (٣٣٠/١).

الجزريّ على شيوخه، وأسنده في نشره<sup>(١)</sup>.

وقد اختلفت المسالك عن الأزرق في الرّاءات المنوّنة المنصوبة على خمسة مذاهب،

هي:

١/ ترفيق الجميع - مطلقاً - وهو مذهب صاحب العُنوان، والمجتبي، والتذكرة، وأبي معشر، وأحد الوجهين في الكافي، والشّاطبية، وبه قرأ الداني على شيخه أبي الحسن بن غلبون.

٢/ التفخيم - مطلقاً - وهو مذهب صاحب الإرشاد، والكامل.

٣/ تفخيم كـلم: (ذِكْرًا)، وَ (X)، وَ (إِمْرًا)، وَ (7)، وَ (?). - مطلقاً - مع ترفيق ما عداهنّ - مطلقاً - وهو مذهب صاحب التّجريد، وأحد وجهي التّبصرة.

٤/ تفخيم الكلمات الخمس السّابقة، مع تفخيم غيرهنّ وصلّاً، وترقيقه وقفاً:

وهو مذهب المهديّ، وثاني الوجهين في الكافي.

٥/ تفخيم كـلم: (ذِكْرًا)، وَ (X)، وَ (إِمْرًا)، وَ (7)، وَ (?). وَ

(وَصِهْرًا) - مطلقاً - مع ترفيق غيرهنّ - مطلقاً - وهو مذهب ابن بليمة، والداني في التيسير، وفي الجامع من قراءاته على شيخه أبي الفتح، وابن خاقان، وثاني وجهي الشّاطبية، والتّبصرة<sup>(٢)</sup>.

(١) انظره: (٧٢-٧١/٢).

(٢) انظر: النشر (٧٢-٧١/٢)، الإتحاف (٣٠٠-٢٩٩/١)، الروض النضير (٢٦٧-٢٦٥)، المطلب (ص ٣٩)، رواية ورش وتحريراتها من طريق طيبة النشر (ص ٤٧-٤٨).

٦ / تفخيمُ الرَّاءِ في: ( < = ) [الشعراء: ٦٣].

اختلفَ أهلُ الأداءِ في حكمِ الرَّاءِ في هذه الكلمة، وإلى هذا الخلفِ وسببه أشارَ الإمامُ الدانيُّ بقوله في الجامع:

(وقد اختلفَ أهلُ الأداءِ في قوله: ( < = ) في الشعراء [آية: ٦٣]: فمنهم من يفخِّمُ الرَّاءَ فيه؛ لأجلِ حُرْفِ الاستعلاءِ، ومنهم من يرقِّقها؛ لوقوعها بينَ حُرْفَيْنِ مكسُورَيْنِ، والأوَّلُ أقيسُ على مذهبِ ورشٍ في ( ٨ ) [الفاتحة: ٦]، و ( 4 ) [ص: ١٨] (١).

ومرادُه: أنَّ وجهَ التَّفخيمِ: ضعفُ الكسرةِ المُسموعةِ بتقابلِ المانعِ - وهو حرفُ الاستعلاءِ -، ووجهُ التَّرقيقِ: ضعفُ الراءِ بينَ كسرتينِ.

وصرَّحَ في الإبانةِ باختياره وجهَ التَّفخيمِ، حيثُ قال:

(والاختيارُ في ذلك - عندي - التَّفخيمُ؛ كما أجمعُ في قوله تعالى:

( A @ ? ) [إبراهيم: ١]، وَ ( ; < = > @ ? ) [الشورى: ٥٢ -

٥٣]، وشبه ذلك، ولا أَمْنَعُ من التَّرقيقِ؛ لوقوعِ الرَّاءِ في ذلك بينَ كسرتينِ لا حائلَ بينهما وبينهما، والنصُّ في كلا الوجهينِ معدومٌ، ومثلهُ يُضبطُ أداءً عمَّنِ يُوثقُ بنقله وفهمه، وقليلٌ ما هم) (٢).

و العلةُ في اصطفائه وجهَ التَّفخيمِ:

قياسُه على مذهبِ ورشٍ في تفخيمِ الرَّاءِ إذا وقعَ بعدها حرفُ استعلاءٍ مكسورٍ

(١) (٧٨٤/٢).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٥٩٠/٢).

كما في: ( ? @ ) .

والتفخيمُ ظاهرٌ كلامه في التَّحْدِيدِ<sup>(١)</sup>، والتَّيْسِيرِ<sup>(٢)</sup>، والتَّعْرِيفِ<sup>(٣)</sup>، والمَوْضِحِ<sup>(٤)</sup>،  
والتَّهْذِيبِ<sup>(٥)</sup>، و<sup>(٦)</sup> وإرشاد المتمسِّكين، والاقتصاد<sup>(٧)</sup>،

قال الإمام الجعبريُّ:

(والتَّفْخِيمُ: وَبِهِ قَطَعَ فِي التَّيْسِيرِ)<sup>(٨)</sup>.

ومذهبُ الجمهورِ هو التَّرْقِيقُ، واختاره الإمامُ ابنُ الجزريِّ، حيثُ قال:

(واختلفوا ( = ) من سُورَةِ الشُّعْرَاءِ [آيَةُ: ٦٣] مِنْ أَجْلِ كَسْرِ حَرْفِ الِاسْتِعْلَاءِ -  
وهُوَ الْقَافُ -، فَذَهَبَ جَمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَالْمَصْرِيِّينَ إِلَى تَرْقِيقِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَطَعَ بِهِ فِي  
التَّبَصُّرَةِ، وَالْهَدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالْكَافِي، وَالتَّجْرِيدِ، وَغَيْرِهَا.

وذهبَ سَائِرُ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى التَّفْخِيمِ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ نَصِّ التَّيْسِيرِ، وَظَاهِرِ  
العُنْوَانِ وَالتَّلْخِصَيْنِ، وَغَيْرِهَا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَنَصَّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ صَاحِبُ جَامِعِ  
الْبَيَانِ، وَالشَّاطِطِيَّةِ، وَالْإِعْلَانِ، وَغَيْرِهَا، وَالْوَجْهَانِ صَاحِبَانِ؛ إِلَّا أَنَّ النُّصُوصَ  
مُتَوَاتِرَةً عَلَى التَّرْقِيقِ، وَحِكْمِيٍّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ)<sup>(٩)</sup>.

(١) انظره: (ص ١٥٧-١٥٩).

(٢) انظره: (ص ١٩٢-١٩٤).

(٣) انظره: (ص ٧١-٧٣).

(٤) انظره: (ص ٢٥٩-٢٦٠).

(٥) انظره: (ص ٤١).

(٦) انظره: (ص ٥٣-٥٤).

(٧) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٢/٥٦٠)، الفجر الساطع (٣/٣٨٧).

(٨) كنز المعاني (٢/٩٠٦).

(٩) النشر (٢/٧٧)، وانظر: تقريب النشر (ص ١٥٤).

وعليه سار أهل الأداء، كقول العلامة المتوَلِّي:

(والأحسنُ التَّرْقِيقُ) <sup>(١)</sup>، وقول العلامة المارغني:

(وكلاهما مقروءٌ به - عندنا -، والمقدَّمُ التَّرْقِيقُ) <sup>(٢)</sup>.

واختيارُ الإمامِ الدانيِّ السَّابِقِ مقيَّدٌ بالوقفِ على هذه الكلمةِ بالإسكانِ، أمَّا إذا

وُقفَ عليها برومٍ كسرتها؛ فبالتَّرْقِيقِ، وإلى هذا الاختيار أشار في الإبانة بقوله:

(على أنَّ الوجهينِ من التَّفخيمِ والتَّرْقِيقِ - في ذلك - : إنَّما يكونانِ في الوصلِ - لا

غيرَ -، فأما إذا وُقفَ على ذلك، ولم يُشرِ إلى جرَّةِ القافِ، ولا قُدِّرت، وسكنتَ وُعومِلَ

بإسكانها، وهو الاختيار في مذهب نافع، فخَّمت الرأءُ، ولم تُرَقِّقْ رأسًا، كما فخَّمت في

قوله - تعالى - : (فَرَّقَ) [التوبة: ١٢٢]، وَ (© اللهُ) [الروم: ٣٠] لانفتاح حرفِ

الاستعلاء، كذلك حكمُهُ إذا سَكَنَ - سواءً - يُوجبُ التَّفخيمَ، ويمنعُ من التَّرْقِيقِ) <sup>(٣)</sup>.

وفي ذلك يقول العلامةُ ابنُ القاضي:

والوصلُ في ( = ) بترقيقٍ شُهْرٍ والوقفُ بالتَّفخيمِ للكلِّ ذُكِرَ

نصَّ عليه الدانيُّ في الإبانة حجتُهُ السُّكُونُ خذُ برهانه <sup>(٤)</sup>.

وقد حرَّرَ المسألةَ العلامةُ مصطفى الميهي (ت ١٢٢٩ هـ)، فقال:

(وقولهم: من أجل كسر القاف؛ يقتضي اختصاصَ الوجهينِ بالوصلِ، والوقفِ

بالرومِ لا الإسكانِ؛ لعدم الكسر فيه، والأوجهُ: أنَّ من فخَّم وصلًا فخَّم وقفًا، ومن

(١) فتح المعطي (ص ٣٥)، وانظر: هداية القاري (١/١٢٥).

(٢) النجوم الطوالع (ص ١٢٥).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٢/٥٩١).

(٤) الفجر الساطع لابن القاضي (٣/٣٨٦).

رَقَّقَ وَصَلَا جَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ وَقَفًّا؛ لِلْإِعْتِدَادِ بِالسُّكُونِ وَعَدَمِهِ (١).

٧/اعتبارُ السَّبَبِ فِي التَّرْقِيقِ إِذَا تَقَدَّمَ فَقَطْ.

مَا وَجِدَ مِنَ الرَّاءَاتِ بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ يَاءٌ، وَقَدْ انْعَدَمَ فِيهِ مُوجِبُ التَّرْقِيقِ قَبْلَهُ، فَهُوَ مَفْخَمٌ، وَلَا يُعْتَدُّ بِمَا بَعْدَهُ (٢).

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْأَدَاءِ إِلَى جَعْلِ السَّبَبِ بَعْدُ كَقَبْلُ، فَرَقَّقُوا الرَّاءَ قِيَاسًا، لَا بِنَصِّ قَوِيٍّ (٣).

وقد أشار الإمام الداني إلى هذا المذهب بقوله في الجامع:

(وَقَدْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ هِلَالٍ وَغَيْرِهِ:

يَرَوْنَ عَنْ قَرَّائِهِمْ تَرْقِيقَ الرَّاءِ فِي قَوْلِهِ: ( L K ) [البقرة: ١٠٢] - حَيْثُ وَقَعَ -؛ مِنْ أَجْلِ الْهَمْزَةِ، وَتَفْخِيمِهَا أَقْسَى؛ لِأَجْلِ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا، وَبِهِ قَرَأْتُ) (٤).

وقال في الموضح:

(وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَذْفَوِيُّ: يَرَوِي فِي مَذْهَبِ وَرْشٍ تَرْقِيقَ الرَّاءِ السَّاكِنَةِ؛ إِذَا

وَقَعَ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَجْرُورَةٌ، نَحْوُ: ( L K ) مِنْ الْبَقْرَةِ [آية: ١٠٢] وَشَبَّهَهُ؛ مِنْ أَجْلِ

الْجَرَّةِ، وَعَلَى ذَلِكَ عَامَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنَ الْمَصْرِيِّينَ الْقَدَمَاءِ، وَالْقِيَاسُ إِخْلَاصُ فَتْحِهَا

لِفَتْحَةِ الْمِيمِ قَبْلَهَا) (٥).

(١) فتح الكريم الرحمن في تحرير بعض آي أوجه القرآن للميهمي (لوحه ١٢٣/ب).

(٢) انظر: فتح الوصيد (١/٤٩٨).

(٣) انظر: النجوم الزاهرة (١/٤٤٦).

(٤) (٧٨٤/٢).

(٥) (ص ٢٦٧).

وجاء في الإبانة:

(وبالتفخيم قرأتٌ - ذلك - على من قرأتُ عليه من مشيختي، وهو القياسُ من أجل الفتحة، وبه آخذُ) <sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد الداني في ردِّ مذهب الأذفوي - ومن قال بقوله - على:

ما قرأ به على شيوخه، وقياسه على قواعدِ الباب، وعلى المعمولِ به.

قال العلامة السخاوي في الانتصارِ لمذهبِ الداني:

(ومن حجة أبي عمرو على التفخيم: أن الياء إذا تحرّكت بالفتح؛ التحقت بسائر الحروف، فلم تُوجب إمالةً ولا ترقيقاً، قال: ولو كان هذا المذهبُ صحيحاً؛ لكانت الياء الساكنةً به أولى، وكذلك الكسرة؛ إذا كانتا توجبانِ ذلكَ إذا سبقتا، فكان يُوجب ترقيقَ: (S) ، و (البحرين) ، و (F) ، و (-) .

وللكسرة في نحو: (F) ، و (3) ، و (q) ، و (ألا) μ

(أ) ، و (32) ، و (r qp) ، و ({) ، و (ـ والحرك) ،

وفي الإجماع على تفخيم الرّاء - في هذه المواضع - دليلٌ بين على خطأ من رفق الرّاء - فيما تقدّم -، واعتلّ بمكان الياء <sup>(٢)</sup>.

وهو مذهبُ الجمهورِ من أئمةِ الفنِّ <sup>(٣)</sup>.

وذهب بعضهم إلى الأخذِ بالترقيق لورشٍ، وبالتفخيم لغيره، وعليه ابنُ بليمة

(١) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٥٩٣/٢).

(٢) فتح الوصيد (٥٠٠/٢-٥٠٢) بتصرف يسير، وانظر: اللآلي الفريدة (٤٧١/١-٤٧٣).

(٣) انظر: الإقناع (٣٢٦/١-٣٢٨).

وغيره (١).

وقد ردَّ الإمام الشاطبيُّ على الآخذين بهذا المذهبِ ونسبهم إلى الرأي والقياس، فقال:

وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ أَلْيَا فَمَا هُمْ      بِتَرْقِيهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمَثَلُ  
وَمَا لِقِيَاسٍ فِي الْقِرَاءَةِ مَدْخَلٌ      فَذُونَكَ مَا فِيهِ الرِّضَا مُتَكَفِّلاً (٢).

قال العلامة الجعبريُّ في شرحه:

(أي: لم يتصل لنا بالترقيق رواية عن أشياخنا، ولا يجوز لنا أن نقيس الترقيق على الإمالة، ولا الكسرة والياء المتأخرين على المتقدمين دون رواية، ولا يجوز للمرقق أن يطرد الأصلين كذلك؛ إذ وجوه القراءات منقولة نقلاً متواتراً لا يدخلها الرأي، وجاز في الأحكام للإقراء عليه، ثم حُصَّ على أتباع الأثر، فقال: إلزم النقل المتواتر ضامناً لتقديره والذبُّ عنه، أو النقل المتكفل بالرضا لشهرته، وفيه بلوغٌ بالاقتصار على اختياره) (٣).

وجاء في نظم العلامة ابن بري:

وقبل كسرة وياء فخماً      في المرء ثم قريّة ومريماً  
إذ لا اعتبار لتأخر السبب      هنا وإن حُكي عن بعض العرب (٤).

وحرَّر الإمام ابن الجزريُّ المسألة - كعادته -، فقال:

(١) انظر: تلخيص ابن بليمة (ص ٥١)، النشر (٧٦/٢).

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ٣٥٤ - ٣٥٤).

(٣) كنز المعاني (٩١٢/٢).

(٤) القصد التازي (ص ٢٨٥ - ٢٨٦).

(لم يأت عن أحد منهم خلافٌ في حرفٍ من الحروفِ سوى ثلاث كلماتٍ، وهي:  
 (قَرِيَّةٌ)، و (مَرِيَّةٌ)، و (L) فأما: (قَرِيَّةٌ) - حيثُ وقعتْ -، و (مَرِيَّةٌ)  
 فنصَّ على التَّرقيقِ فيهما لجميعِ القراءِ أبو عبد الله بن سُفيانَ، وأبو محمَّد مكيُّ، وأبو  
 العباس المهدويُّ، وأبو عبد الله بن شُريحٍ، وأبو القاسم بن الفحَّام، وأبو عليِّ  
 الأهوازيُّ، وغيرُهم من أجل سَكُونِها ووقوعِ الياءِ بعدها، وقد بالغَ أبو الحسن  
 الحضريُّ في تغليطِ من يقولُ بتفخيمِ ذلك، فقال:

وإن سَكنتُ والياءُ بعدُ كَمريمٍ فرَقُّوْهُ وغَلَطُّوا من يفخِّمُ عن قَهْرٍ

وذهبَ المحقِّقونَ وجمهورُ أهلِ الأداء: إلى التَّفخيمِ فيهما، وهو الذي لا يُوجد نصُّ  
 على أحدٍ من الأئمة المتقدِّمين بخلافه، وهو الصَّوابُ، وعليه العملُ في سائرِ الأمصارِ،  
 وهو القياسُ الصَّحيحُ، وقد غلَطَ الحافظُ أبو عمرو الدانيُّ وأصحابه القائلينَ بخلافه،  
 وذهبَ بعضهم إلى الأخذِ بالتَّرقيقِ لورُشٍ من طريقِ الأزرقِ، وبالتَّفخيمِ لغيره، وهو  
 مذهبُ أبي عليِّ بن بليمةٍ وغيره، والصَّوابُ المأخوذُ به هو التَّفخيمُ للجَميعِ؛ لسكونِ  
 الرَّاءِ بعدَ فتحٍ، ولا أثرَ لوجودِ الياءِ بعدها في التَّرقيقِ، ولا فرقَ بينِ ورُشٍ، وغيره في  
 ذلك.

والتَّفخيمُ هو الأصحُّ، والقياسُ لورُشٍ، وجميعِ القراءِ، وهو الذي لم يذكرْ في  
 الشَّاطبيةِ، والتَّيسيرِ، والكافيِّ، والهاديِّ، والهدايةِ، وسائرِ أهلِ الأداءِ سواه<sup>(١)</sup>.

(١) النشر (٧٦-٧٧) بتصرف، وانظر: منح الفريضة الحمصية (ص ٤١٨)، شرح ابن الناظم (ص ١٦٥).

## باب اللامات

الأصل في اللام: هو الترقيق؛ حتى يدخل عليها التّفخيمُ لعلّ توجهه<sup>(١)</sup>.  
والتّغليظُ - في هذا الباب - : عبارة عن زيادة عمَلِ اللّامِ إلى جهة العلو والارتفاع،  
وضدّه تركُ ذلك - وهو التّرقيقُ - .

وبعضهم يقول: التّفخيمُ والتّرقيقُ؛ فيقابل بينهما - كما في الرّاء، وقد عبّر  
الشّاطبيّ بالتّغليظِ أوّل الباب؛ تبعاً للتّيسير، وبالتّفخيم في آخره؛ تبعاً لكتاب اللّامات،  
والمشهورُ الأوّل<sup>(٢)</sup>.

وقد اختصّ المصريون بمذهبٍ عن ورش في اللّام، ولم يشاركون فيها سواهم،  
وروّوا من طريق الأزرق، وغيره عن ورشٍ تغليظ اللّام؛ إذا جاورها حرفٌ تفخيم،  
واتّفق الجمهورُ منهم على تغليظ اللّام؛ إذا تقدّمتها (صاد، أو طاء، أو ظاء) بشروطٍ  
ثلاثة، وهي: أن تكون اللّام مفتوحةً، وأن يكون أحدُ هذه الحروفِ الثلاثة مفتوحاً، أو  
ساكناً، واختلفوا في غير ذلك، وشدّد بعضهم فيها بما لم يروه غيره<sup>(٣)</sup>.

فأمّا اللّام من اسم الله **U**: فالجميعُ مجمعون على ترقيقها مع الكسرة من أجلها،  
سواءً كانت أصليةً أو عارضةً؛ فإن وليها فتحةٌ أو ضمةٌ أجمعوا على تغليظها من  
أجلها، وكذا إن انفصلت عن الكسرة بهمزة الوصل مفتوحةً قبلها، وابتدئ بها فخّمت  
بإجماع<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: شرح الهداية (١٢٧/١)، الكشف (٢١٩/١-٢٢٠)،

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ٢٦١)، العقد النضيد (ص ٣٨١-٣٨٢)، كنز المعاني للجعبري (٢/٩٢٥).

(٣) انظر: التيسير (ص ١٩٧)، مفردة نافع (ص ٥٥)، النشر (٢/٨٣).

(٤) انظر: التحديد (ص ١٦٠)، شرح الخاقانية (٢/٢٦٨)، الجامع المفيد (ص ٢٨٦)، تقريب النشر (ص ١٥٦).

وعلّل بعض علماء التّجويد اختصاصَ لامٍ لفظِ الجلالة بالتّفخيمِ للتّنبية على عظمةِ المسَمّى به وجلاله<sup>(١)</sup>.

### واختيارات الإمام الدّاني في هذا الباب هي:

١/ ترقيق اللّام إذا وقع ألف ممالّة، وكانت رأس آية.

أشار الإمام الدّاني إلى هذا الاختيار في غير موضع، كقوله في الجامع: (فإن وقعت هذه اللّام مع الصّاد آخر فاصلة في سُورة أو آخر فواصلها على ألفٍ منقلبة من ياء، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: في القيامة ( UTS R ) [آية: ٣١]، وفي سبح ( وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ) [آية: ١٥]، وفي العلق ( WV X ) [آية: ١٠]، ففيها على مذهب أبي يعقوب، وأبي الأزهر وجهان: أحدهما: التّغليظ؛ لكونها مفتوحة، قد وليها صاّدٌ مفتوحةٌ طردًا لمذهبها في نحو ذلك.

والثاني: التّريق، فتكون بين بين لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها حملاً على ما قبل ذلك، وما بعده من رءوس الفواصل، واتباعاً له؛ ليأتي الجميع بلفظٍ واحدٍ، ولا يختلف، والوجهان صحيحان، غير أنّ الثاني أقيس<sup>(٢)</sup>.

وذكر في الموضح نحوه، وزاد:

(وكلا الوجهين جميل؛ غير أنّ الآخر أوجه وأقيس)<sup>(٣)</sup>.

وقال في الاقتصاد عن وجه التّريق:

(١) رسالتان في تجويد القرآن للسعيد (ص ٦٢)، شرح المقدمة الجزرية د. غانم قدوري (ص ٤٠٦).

(٢) (٧٨٨/٢-٧٨٩).

(٣) (ص ٢٧٠).

(وذلك - عندي - أليق بمذهبه وأقيس؛ لموافقة رؤوس الآي السورة بلفظ واحد) (١).

وعليه عول في التيسير (٢).

وقد أشار الإمام ابن الباذش إلى اختيار الداني، حيث قال:  
 (والترقيق - عندهم - والتفخيم جائزان، والمختار له عند جماعة الترقيق، وهو اختيار ابن سفيان، وأبي محمد، وأبي عمرو، وهو اختياري) (٣).  
 ووجه الترقيق هو الأرجح كما في الشاطبية (٤)، والطيبة (٥)، وعليه الجمهور، وهو المقدم في الأداء (٦)؛ بل والمقروء به للأزرق، قال صاحب الإتحاف:  
 (وبذلك مع ما تقدم في باب الإمالة في رؤوس الآي من تقليلها - فقط - للأزرق؛ يُعلم أنه يُقرأ له بوجه واحد في رؤوس الآي الثلاث المتقدمة، وهو التقليل مع الترقيق فقط) (٧).

٢/ تغليظ اللام إذا وقع ألف مماله، ولم تكن رأس آية.

أوضح الإمام الداني ماهية هذا النوع، واختياره فيه في غير موضع، كقوله في الجامع:

(١) نقلا عن الفجر الساطع (٣/٤٢٦).

(٢) انظره: (ص ١٩٧).

(٣) الإقناع (١/٣٤٢).

(٤) انظره: (بيت رقم: ٣٦١)، إبراز المعاني (ص ٣٦٣-٢٦٤).

(٥) انظره: (بيت رقم: ٣٤٨)، شرح ابن الناظم (ص ١٦٨).

(٦) الإقناع (١/٣٤٢).

(٧) (٢/٣١٠)، وانظر: هداية القراء (ص ٣٢٩).

(فَإِنَّ أَتَّ اللَّامَ وَقَبْلَهَا صَادٌ - أَيْضًا - وَبَعْدَهَا أَلْفٌ مَنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ فِي غَيْرِ فَاصِلَةٍ،  
 وَجَمَلَةٌ ذَلِكَ خَمْسَةٌ مَوَاضِعَ: فِي سُبْحَانَ ( O 1 ) [آية: ١٨]، وَفِي الْإِنْشِقَاقِ  
 ( f e ) [آية: ١٢]، وَفِي الْغَاشِيَةِ ( B A@ ) [آية: ٤]، وَفِي اللَّيْلِ ( ! " #  
 \$ ) [آية: ١٥]، وَفِي الْمَسَدِ ( f e ) [آية: ٣]، وَكَذَا قَوْلُهُ: ( μ ¶ مُصَلَّى )  
 [آية: ١٢٥] عِنْدَ الْوُقُوفِ - خَاصَّةً -؛ لِأَنَّهُ مَنْوَنٌ، وَ ( الَّذِي يَصَلِّي النَّارَ ) [آية: ١٢]، لِأَنَّ الْأَلْفَ  
 تَذَهَبُ فِي الْوَصْلِ عَلَى مَذْهَبِهَا فِي هَذِهِ اللَّامِ وَجِهَانِ:

التَّغْلِيظُ وَالتَّرْقِيقُ، فَالتَّغْلِيظُ عَلَى مَا أَصْلَاهُ فِي اللَّامِ مَعَ الصَّادِ، وَالتَّرْقِيقُ عَلَى قَوْلِهَا  
 فِي إِمَالَةِ الْأَلْفِ الْمَنْقَلِبَةِ مِنَ الْيَاءِ وَمَا قَبْلَهَا، وَالْأَقْيَسُ هَاهُنَا التَّغْلِيظُ بِخِلَافِ مَا هُوَ فِيهَا  
 قَبْلَهُ؛ لِعَدَمِ الْإِتْبَاعِ وَالتَّشَاكُلِ اللَّذَيْنِ حَسَّنَا التَّرْقِيقَ، وَقَرَّبَاهُ هَاهُنَا) (١).

وَجَاءَ فِي الْمَوْضِعِ قَوْلُهُ:

(وَالْأَوْجَهُ - هَاهُنَا - التَّفْخِيمُ؛ بِخِلَافِ مَا هُوَ فِيهِ قَبْلَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ التَّرْقِيقَ إِنَّمَا حُسِّنَ  
 مِنْ أَجْلِ الْمَشَاكَلَةِ بَيْنَ الْفَوَاصِلِ؛ لِتَأْتِي - جَمِيعًا - عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا عُدِمَ ذَلِكَ -  
 هَاهُنَا - وَلَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ، وَلَا بَعْدَهُ مَا يَتَّبَعُهُ، فَيَسُوِي بِذَلِكَ بَيْنَ لَفْظِهِ، فَيَحْسُنُ وَيُخَفَّفُ،  
 فَكَانَ التَّفْخِيمُ أَوْجَهُ) (٢).

وَبِهِ قَطَعَ فِي التَّيْسِيرِ (٣)، وَغَيْرِهِ (٤).

وَقَدْ أَبَانَ الْعَلَّامَةُ الْجَعْبَرِيُّ كَيْفِيَّةَ تَخْرِيجِهِ، حَيْثُ قَالَ:

(١) (٧٨٩/٢).

(٢) (ص ٢٧١).

(٣) انظره: (ص ١٩٧).

(٤) انظر: الفجر الساطع (٤٢١/٣).

(ولم يتعرَّض في التيسير لغير الفاصلة؛ فمفهومه القطع بتفخيم غيرها، فالترقيق من الزيادات)<sup>(١)</sup>.

ومن وافق الجعبري في قوله الإمام ابن الوجيه، حيث قال:  
(والذي قطع به الأكثرون، والداني في التيسير التخليط، وحكى في إيجاز البيان الوجهين، ثم قال: والتخليط - عندي - أوجه، وإن كان بعد اللام ألف منقلب عن ياء)<sup>(٢)</sup>.

وذكره - كذلك - الإمام المالقي<sup>(٣)</sup>، والعلامة ابن القاضي<sup>(٤)</sup>.  
وهذا بخلاف من ذهب إلى أن الداني قطع في التيسير بالترقيق كابن الجزري، ومن نقل عنه، ونص عبارة النشر:

(فروى بعضهم تغليظها من أجل الحرف قبلها، وروى بعضهم ترقيقها من أجل الإمالة، ففخّمها في التبصرة، والكافي، والتذكرة، والتجريد، وغيرها، ورقّقها في المجتبى، وهو مقتضى العنوان، والتيسير، وهو في تلخيص أبي معشر أقيس، والوجهان في الكافي، وتلخيص ابن بليمة، والشاطبية، والإعلان، وغيرها)<sup>(٥)</sup>.

ووجه التفخيم مقدم أداء، وقد نصّ على ذلك غير واحد من الأئمة، كقول ابن البادش:

(١) كنز المعاني (٢/٩٢٥).

(٢) الكنز (ص ٩٨).

(٣) انظر: شرح التيسير (ص ٥٦٩).

(٤) انظر: الفجر الساطع (٣/٤٢١).

(٥) (٢/٨٤)، وانظر: تقريب النشر (ص ١٥٦)، إيضاح الرموز (ص ٢٣٦)، الإتحاف (١/٣١٠)، المطلوب (ص ٤٦).

(فالذي أَخَذَ بِهِ النَّاسُ لَهُ - فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ - بِالتَّفْخِيمِ) <sup>(١)</sup>، وَقَوْلِ السَّخَاوِيِّ:  
 (وَالتَّغْلِيظُ - هَا هُنَا - أَوْلَى) <sup>(٢)</sup>، وَقَوْلِ الصَّفَاقِسِيِّ:  
 ( O ) فِيهِ لُورِشٌ وَجِهَانُ التَّفْخِيمِ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ فِي الْأَدَاءِ كَأَمْثَالِهِ وَالتَّرْقِيقُ،  
 وَلَا يَأْتِي تَقْلِيلُهُ إِلَّا عَلَى التَّرْقِيقِ) <sup>(٣)</sup>.  
 وَلَا رَيْبَ أَنَّ التَّغْلِيظَ وَالْإِمَالََةَ ضِدَّانِ لَا يُجْتَمَعَانِ؛ فَالتَّغْلِيظُ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْفَتْحِ،  
 أَمَّا إِذَا قَلَّلَ الْأَلْفَ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا تَكُونُ إِلَّا مَعَ التَّرْقِيقِ) <sup>(٤)</sup>.  
 وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي دِرَاسَةِ بَابِ الْفَتْحِ وَالْإِمَالََةِ وَبَيْنَ اللَّفْظَيْنِ: أَنَّ الدَّائِيَّ يُخْتَارُ لُورِشُ  
 التَّقْلِيلِ فِي ذَاتِ الْيَاءِ مَعَ تَوْسِطِ الْبَدَلِ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْمَشْهُورُ، وَالْمَأْخُوذُ بِهِ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ  
 الْيَوْمَ <sup>(٥)</sup>.

### ٣/ التَّغْلِيظُ إِذَا حَالَ بَيْنَ الْحَرْفِ وَاللَّامِ أَلْفٌ.

اختلفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي هَذِهِ النَّوْعِ، وَجَمَلَةٌ مَا وَقَعَ مِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ خَمْسَةٌ مَوَاضِعَ،  
 اثْنَانِ مَعَ الصَّادِ، وَثَلَاثَةٌ مَعَ الطَّاءِ، وَهِيَ:

(فَصَالًا) [البقرة: ٢٣٣]، وَ ( ) [النساء: ١٢٨] - وَعَلَى رِوَايَةِ وَرِشٍ  
 (يَصَالِحًا) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَالصَّادِ وَاللَّامِ، وَتَشْدِيدِ الصَّادِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا -، وَ (أَفْطَالَ) [طه: ٨٦]، وَ ( ) [الأنبياء: ٤٤]، وَ ( ) [الحديد: ١٦]، فَرَقَّقَ بَعْضُ؛ لِبَعْدِ

(١) الإقناع (٣٤٢/١).

(٢) فتح الوصيد (٥١١/٢).

(٣) غيث النفع (ص ٣٦١).

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة (٤٨٧/١)، الكشف (٢٢٣/١)، النشر (٨٧/٢)، الإتحاف (٣١٠/١)، وغيرها.

(٥) انظر: البحث (ص...).

اللَّامِ عن هذه الأَحْرَفِ، وفخَّم بعضُ؛ لوجودِ حَرْفِ الاستعلاءِ، وتركِ الاعتدالِ بالألفِ الفاصلةِ لضعفها.

وقد ذكر الإمامُ الدانيُّ الوجهينِ في الجامع<sup>(١)</sup>، والموضح<sup>(٢)</sup>، وإيجاز البيانِ، وإرشادِ المتمسِّكين، والتلخيص، والإبانة<sup>(٣)</sup>، ورجَّح وجه التَّغْلِيظِ في جُلِّ كتبه، وصرَّح به<sup>(٤)</sup>، وهو ظاهرُ التعريفِ<sup>(٥)</sup>، ومفردةٍ نافع<sup>(٦)</sup>.

وقطَعَ في التَّيسِيرِ بالترقيق؛ لقوله:

(ووليها من قبلها)<sup>(٧)</sup>، نبَّه على ذلك العلامةُ الجعبريُّ<sup>(٨)</sup>.

وعليه:

فوجهُ التَّفخِيمِ المذكورُ في الحرزِ من الزِّياداتِ على الأصلِ<sup>(٩)</sup>.

ووجهُ التَّغْلِيظِ في هذه الكَلِمِ:

لأنَّه الأقوى قياسًا، والأقربُ إلى مذهبِ رواةِ التَّفخِيمِ<sup>(١٠)</sup>.

وقد نصَّ الإمامُ المهديُّ على علَّةٍ لطيفةٍ في اختيار وجه التَّريقِ، فقال:

(١) انظره: (٧٨٩/٢-٧٩٠).

(٢) انظره: (ص ٢٧١).

(٣) نقلًا عن شرح الدرر للمتتوري (٦١٧/٢).

(٤) انظر: شرح التيسير (ص ٥٧٠)، كنز المعاني للجعبري (ص ٩٨).

(٥) انظره: (ص ٧٤).

(٦) انظره: (ص ٥٥).

(٧) التيسير (ص ١٩٧).

(٨) انظر: كنز المعاني (٩٢٤/٢).

(٩) انظر: الفجر الساطع (٤١٨/٣).

(١٠) انظر: النشر (٨٥/٢).

(فَإِذَا جَاءَتْ الْأَلْفُ بَيْنَ اللَّامِ وَالصَّادِ، نَحْوُ: (فِصَالًا) [البقرة: ٢٣٣] فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ  
 عَنْ وَرْشٍ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: التَّرْقِيقُ، وَالتَّفْخِيمُ، فَمَنْ أَخَذَ بِالتَّرْقِيقِ؛ فَلَأَنَّ الْأَلْفَ قَدْ  
 حَجَزَتْ بَيْنَ اللَّامِ وَالصَّادِ، وَمَنْ أَخَذَ بِالتَّفْخِيمِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْتَدَّ بِالْأَلْفِ لضعفها، ولأنَّهَا  
 تَزِيدُ التَّفْخِيمَ حُسْنًا؛ إِذْ هُوَ مِنْ جِنْسِهَا، وَالْأَخْذُ بِالتَّرْقِيقِ أَوْلَى، وَيَقْوِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَرَوْا  
 أَحَدٌ عَنْ وَرْشٍ أَنَّهُ فَخَّمَ: فَاجْمَعُهُمْ عَنْهُ إِذَا حَالَ بَيْنَ الطَّاءِ وَاللَّامِ حَائِلٌ؛ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ  
 الصَّحِيحَ فِي: (فِصَالًا)، وَ ( ، - ) [النساء: ١٢٨] التَّرْقِيقُ<sup>(١)</sup>.

ووجه التعليل في هذه الكلم:

مذهب الجمهور، وهو اختيار الإمامين الشاطبي<sup>(٢)</sup>، ابن الجزري<sup>(٣)</sup>، والمقدم  
 أداء<sup>(٤)</sup>.

#### ٤/ التعليل في اللام المتطرّفة حال الوقف عليها.

اللام المتطرّفة الموقوفة عليها الداخلة في هذا النوع سبعة مواضع، هي:

(أَنْ يُوصَلَ) [البقرة: ٢٧، الرعد ٢١]، وَ ( ! " ) [البقرة: ٢٤٩]، وَ ( \* + )  
 [الأنعام: ١١٩]، وَ (وَبَطَلَ) [الأعراف: ١١٨]، وَ ( E ) [النحل: ٥٨]، وَ ( B A )  
 [ص: ٢٠]<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الهداية (١/١٣٠).

(٢) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٤٨٦)، العقد النضيد (ص ٣٩٧).

(٣) انظر: النشر (٢/٨٥).

(٤) انظر: النجوم الزاهرة (١/٤٥٤)، غيث النفع (ص ١١٥)، فتح المعطي (ص ٤٥)، النجوم الطوالع

(ص ١٣٢)، اختلاف وجوه النشر (ص ٤٥٩)، الرسالة الغراء (ص ٥٩).

(٥) انظر: شرح التيسير (ص ٥٦٩)، الإتحاف (١/٣١٠).

وقد قطع الإمام الداني بوجه التَّغْلِيظِ في جميع كتبه؛ مُسْتَنَدًا في ذَلِكَ على قياسه على أصل ورشٍ في الباب، وكونِ السُّكُونِ عَارِضًا، وَالْعَارِضُ لَا يَعْتَدُّ بِهِ فِي تَغْيِيرِ الْأَصُولِ؛ لِعَدَمِ لَزُومِهِ<sup>(١)</sup>.

كقولهِ في الجامع:

(فإن وقعت اللام مع الثلاثة الأحرف المذكورة الجالبة لتغليظها، وتفخيم اللفظ بها طرفًا في الكلمة، نحو قوله: (أَنْ يُوصَلَ) [البقرة: ٢٧، الرعد ٢١]، وَ ( ! " ) [البقرة: ٢٤٩]، وَ (وَبَطَّلَ) [الأعراف: ١١٨]، وما أشبهه، ووقف على ذلك احتمال وجهين - أيضًا - في الوقف:

التَّغْلِيظُ، وَالتَّرْقِيقُ، فَالتَّغْلِيظُ؛ لِكُونِ سَكُونِهَا عَارِضًا؛ إِذْ هُوَ لِلْوَقْفِ فَقَطْ، فَعُومِلَتْ لِذَلِكَ مَعَامِلَةَ الْمُتَحَرِّكَةِ الْمُفْتُوحَةِ، وَالتَّرْقِيقُ؛ لِكُونِهَا سَاكِنَةً؛ لِأَنَّ مَا سَكَنَ لِلْوَقْفِ كَاللَّازِمِ، فَعُومِلَتْ لِذَلِكَ مَعَامِلَةَ السَّاكِنَةِ فِي كُلِّ حَالٍ. وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ؛ إِذْ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى حُكْمِ اللَّامِ فِي مَذْهَبِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ فِي حَالِ الْوَصْلِ، كَمَا دَلَّ الْوَقْفُ عَلَى الْكَلِمِ الَّتِي الرَّاءُ فِيهَا مَتَطَرِّفَةٌ مَجْرُورَةٌ بِالْإِمَالَةِ الْخَالِصَةِ، وَبِالْإِمَالَةِ الْيَسِيرَةِ مَعَ عَدَمِ الْجَرَّةِ الْجَالِبَةِ، لِذَلِكَ فِيهِ عَلَى حَالِ الْوَصْلِ فِي مَذْهَبِ مَنْ رَأَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

وذكر في الموضح نحوه<sup>(٣)</sup>.

وجاء في التيسير:

(وَكذلك إن وقعت اللام طرفًا، ووليتها الثلاثة الأحرف، فالوقف عليها يحتمل:

(١) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٤٨٦).

(٢) (١/٧٨٩-٧٩٠).

(٣) انظره: (ص ٢٧١).

التَّغْلِيظُ وَالتَّرْقِيقُ، وَالتَّغْلِيظُ أَقْسَمُ؛ بِنَاءً عَلَى الْوَصْلِ (١).

قال الإمام أبو شامة في بيان وجاهة هذا الاختيار:

(فإن قلت: لم كان التّفخيمُ أفضلَ فيما سَكَنَ للوقفِ، ولقائلٍ أن يقولَ: ينبغي أن لا يجوزَ التّفخيمُ أصلاً - كما سبق - في الرّاءِ المكسورةِ أنّها تفتحُ وقفًا، ولا ترققُ؛ لذهابِ الموجبِ للتّريقِ - وهو الكسرُ -، وها هنا قد ذهبَ الفتحُ الذي هو شرطٌ في تغليظِ اللّامِ، وكلا الذّهابينِ عارضٌ، قلتُ: سببُ التّغليظِ - هنا - قائمٌ، وهو وجودُ حرّفِ الاستعلاءِ، وإنّما فتحُ اللّامِ شرطٌ فلمْ يؤثرْ فيه سكونُ الوقفِ؛ لعروضه وقوّةُ السّببِ، فعَمِلَ السّببُ عمله؛ لضعفِ المعارضِ، وفي بابِ الوقفِ على الرّاءِ المكسورةِ زالَ السّببُ بالوقفِ، وهو الكسرُ فافترقا) (٢).

وقد روى جماعةُ التّريقِ في الوقفِ، وهو الذي في الكافي، والهداية، والهادي، والتّجريد، وتلخيص العبارات (٣)، والقصيدة الحصريّة (٤).

وكلا الوجهين صحيحٌ، و التّغليظُ اختيارُ الإمامِ الشاطبي (٥)، والعلامة ابن بري (٦) والإمام ابن الجزري (٧)، وهو المصدرُ في الأداء (٨).

(١) (ص ١٩٧).

(٢) إبراز المعاني (ص ٢٦٣).

(٣) انظر: النشر (٨٥/٢)، تقريب النشر (ص ١٧٥)، إيضاح الرموز (ص ٢٣٧).

(٤) انظر: منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية (ص ٤٢٨-٤٢٩).

(٥) انظر: فتح الوصيد (٥١٠/٢-٥١١)، العقد النضيد (ص ٣٩٨-٣٩٩).

(٦) انظر: القصد التازي (ص ٢٩٤).

(٧) انظر: النشر (٨٥/٢)، الإتحاف (٣١١).

(٨) انظر: النجوم الزاهرة (١/٤٥٤)، غيث النفع (ص ٦٥)، النجوم الزاهرة (ص ٢٧)، الدليل الأوفق (ص ٢٣٩).

٥/ ترقيق اللام الساكنة من: (صَلَّصِلِ) [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣، الرحمن: ١٤].

أشار الإمام الداني إلى هذا الاختيار في غير موضع، كقوله في الجامع:  
 (على أن قومًا من مُنتحلي قراءة نافع رواية عن ورش عنه من المغاربة: يغلظون  
 اللام من قوله: (صَلَّصِلِ)؛ لوقوعها بين صادين، ولم أقرأ بذلك، والترقيق هو  
 القياس؛ حملًا على سائر اللامات السواكن)<sup>(١)</sup>.

وقال في إيجاز البيان:

(وقد كان بعض أهل الأداء يغلظون اللام الساكنة في قوله تعالى:

(صَلَّصِلِ)؛ لوقوعها بين حرفين مستعلين، وبالترقيق قرأت؛ قياساً على سائر

اللامات السواكن، وبه أخذ).

وجاء في الإبانة قوله:

(وبذلك قرأت - يريد الترقيق -، وبه أخذ)<sup>(٢)</sup>.

واستند الداني في هذا الاختيار:

على ما قرأ به على شيوخه، وعلى القياس في ترقيق النظائر من السواكن.

وقد ورد تفخيم اللام في (صَلَّصِلِ) في الهداية، وتلخيص العبارات، والهادي،

وأجرى الوجهين صاحب التبصرة، والكافي، والتجريد، وأبو معشر الطبري<sup>(٣)</sup>.

ووجه الترقيق هو الأصح روايةً، - وإن حكى تفخيمه غير واحد -<sup>(٤)</sup>، وعلى ذلك

(١) الجامع (٢/٧٩٠)، وانظر: الموضح (ص ٢٧٢).

(٢) نقلاً عن شرح الدرر للمتتوري (٢/٦١٣).

(٣) انظر: النشر (٢/٨٥-٨٦)، الإتحاف (١/٣١١)، المطلوب (ص ٤٧).

(٤) انظر: شرح ابن الناظم (ص ١٦٨).

نصّ جمعٌ كبيرٌ من الأئمة، كقول الإمام أبو شامة:

(وبعضهم غلظ اللّام من (صَلَّيْ)؛ لوقوعها بين حرفين مُستعليين؛ فالتَّغْلِيظُ عند الأكثر لا يقع؛ إلا في اللّام المفتوحة، ولا فرق بين أن تكون مخففة، أو مشددة) (١)، وقول الإمام ابن الجزري:

(وقطع بالترقيق صاحب التيسير، والعنوان، والتذكرة، والمجتبى، وغيرها، وهو الأصحُّ روايةً وقياسًا؛ حملًا على سائر اللّامات السّواكن، وقد شدَّ بعضُ المغاربة، والمصريين فرّووا تغليظ اللّام في غير ما ذكرنا) (٢).

وقول العلامة الصّفاقسي:

(الصّحيح في الرواية، والقياس ترقيق اللّام؛ لأنّه ساكنٌ، ولا تفخيم إلا في مفتوح، وهو المأخوذ به - عندنا -، وذهب بعض أهل الأداء كابن بليمة إلى التفخيم؛ لوقوعها بين صادين) (٣).

٦/ ترقيق اللّام الواقعة بين حرفين مُستعليين.

صرّح الإمام الداني بهذا الاختيار في غير موضع، كقوله في الجامع:

(فإن وقعت اللّام المفتوحة بين حرفين مُستعليين، نحو قوله: ( Z )

[التوبة: ١٠٢]، وَ ( مَا أَخْتَلَطَ ) [الأنعام: ١٤٦]، وَ ( مِّنَ الْخُطَايَا ) [ص: ٢٤]، وَ ( ط )

[النساء: ١٤٦]، وَ ( ا ) [الفتح: ٢٩]، وَ ( ) [يوسف: ٢٣]،

(١) إبراز المعاني (ص ٢٦١).

(٢) النشر (٨٦/٢).

(٣) غيث النفع (ص ٣٤٦).

وَ (خَلَقَ) [البقرة: ٢٩]، وَ (O) [الرعد: ١٦]، وَ (أَخْلَقْتُ) [الحجر: ٨٦]، وَ (S) [الحج: ٥]، وما أشبهه، فقومٌ من أهل الأداء: يغلظون اللام في ذلك في مذهب ورشٍ من طريق الأزرق من أجل حرفي الاستعلاء، وآخرون: يرققونها؛ لعدم النص عن ورشٍ فيه، وبذلك قرأت، وبه أخذ<sup>(١)</sup>.

وقوله في الموضح:

(فقومٌ من أهل الأداء يفخمون اللام في ذلك؛ من أجل حرفي الاستعلاء، وآخرون يرققونها؛ أتباعاً للمنصوص عن ورشٍ، وتركاً للقياس عليه ما لا نص فيه، وإن كانت العلة فيه واحدة، وبذلك قرأت، وبه أخذ<sup>(٢)</sup>).

ونص على القطع بترقيق هذا النوع في غير موطن كما في التيسير<sup>(٣)</sup>، والتحديد<sup>(٤)</sup>.

وقد قال الإمام أبو شامة عن مذهب التفخيم:

(كلُّ هذا قياسٌ على روايةٍ ضعيفةٍ نقلاً ولغةً)<sup>(٥)</sup>.

وعده الإمام ابن الجزري من الشاذ المتروك، فقال:

(وذلك كله شاذٌ لا نأخذُ به، وإن قرأنا به)<sup>(٦)</sup>.

ولا بد من المحافظة في مثل هذا على ترقيق اللام؛ لتلا سبِق اللسان إلى التفخيم ليسر عليه؛ إلا ما يفخمه ورشٌ على أصله<sup>(٧)</sup>.

(١) (٧٩١/٢).

(٢) (٢٧٣).

(٣) انظره: (ص ١٩٨)، شرح التيسير (ص ٥٧٢).

(٤) انظره: (ص ١٥٩).

(٥) إبراز المعاني (ص ٢٦٢).

(٦) النشر (٢/٨٦)، وانظر: شرح ابن الناظم (ص ١٦٨)، هداية القراء (٣٣٠).

(٧) انظر: الرعاية (ص ١٨٩-١٩٠)، الموضح (ص ١٧٨)، تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص ٦٦).

## بابُ الوقفِ على أواخرِ الكلامِ

وهو أصلٌ يحتاجُ القارئُ إلى معرفته؛ لحاجته التي تدعوه إلى الوقفِ على الحرفِ عند انقطاعِ نفسه عليه<sup>(١)</sup>.

ومصطلحُ الوقفِ في العمومِ يقتضي أموراً أربعةً:

الأول: موقوفاً عليه: وهو أواخرُ الكلامِ أي: الحروفُ الأخيرةُ من الكلامِ الوضعية.

الثاني: موقوفاً عنه: وهو حركةُ الموقوفِ عليه فيما كان منه متحرّكاً وصلّاً، وهو المقطوعُ عنه الصّوتُ، والمكفوفُ عنه النطقُ.

الثالث: وموقوفاً به: وهو الأوجهُ التّخيريةُ الثلاثةُ (الإسكان، والرّوم، والإشمام).

الرابع: وموقوفاً له: وهو غرضُ الوقفِ، أو ما ألجأ إليه من إخبارٍ، أو اختبارٍ، أو ضرورةٍ أو غيره<sup>(٢)</sup>.

قال الإمامُ الجعبريُّ في شرحه على الحرزِ:

(حقُّ هذا البابِ أن يُذكرَ آخرَ الأبوابِ؛ لخصوصيته، لكنّه تبعَ التيسيرِ)<sup>(٣)</sup>.

وقد أحر الدانيُّ في الجامعِ هذا البابَ، وأورد قبله بابَ ذكرِ مذاهبيهم في الوقفِ على مرسومِ الخطِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) الإرشاد(١/٤٩٤).

(٢) انظر: الدليل الأوفق إلى رواية ورش من طريق الأزرق(ص٢٤٧).

(٣) كنز المعاني(٢/٩٣٣)، وانظر: التيسير(ص١٩٩).

(٤) انظره: (٢/٧٩٦).

والوقفُ في كلامِ العربِ على أواخرِ الكلمِ له أوجهٌ عديدةٌ، والمستعملُ منها عندَ أئمةِ القراءةِ تسعةٌ أوجهٌ، هي:

السُّكُونُ، والرَّوْمُ، والإشْهَامُ، والإبْدَالُ، والنَّقْلُ، والإدْغَامُ، والحذفُ، والإثباتُ، والإلحاقُ.

وقصِدَ في هذا البابِ بيانُ ما يجوزُ الوقفُ عليه بالسُّكُونِ، وبالرَّوْمِ، وبالإشْهَامِ<sup>(١)</sup>. والإسْكَانُ: هو الأصلُ المختارُ؛ لأنَّ العربَ تبتدئُ بالمتحرِّكِ، وتقفُ على السَّاكنِ، وفي ذلك يقولُ الإمامُ الدانيُّ:

(اعلم أنَّ الأصلَ أن يُوقفَ على الكَلِمِ المتحرِّكةِ في حالِ الوصلِ بالسُّكُونِ؛ لأنَّ معنى الوقفِ على الحركةِ - أي: تُتركُ، كما يُقالُ: وقفتُ عن كلامِ فلانٍ أي: تركتهُ، ولأنَّ الوقفَ - أيضًا - ضدُّ الابتداءِ، فكما يُخصُّ الابتداءُ بالحركةِ؛ كذلك يُخصُّ الوقفُ بالسُّكُونِ، وذلك لغةُ أكثرِ العربِ، وهو اختيارُ أحمدَ بنِ يحيى - ثعلب -، وجماعةٌ من النحويينَ، واحتجُّوا بالخبرِ الذي جاء عن النبيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ عَلَى آخِرِ كُلِّ آيَةٍ<sup>(٢)</sup>. وقد أبان الدانيُّ ماهيةَ الرَّوْمِ، والإشْهَامِ بقوله:

(فأما الرَّوْمُ: فهو إضعافُ الصَّوتِ بالحركةِ؛ حتَّى يذهبَ بالتَّضعيفِ معظمُ صوتِها، فيسمعَ لها صوتٌ خفيٌّ، وهو يستعملُ في الحركاتِ الثلاثِ؛ إذا كنَّ إعراباً أو بناءً؛ غيرَ أنَّ من عادةِ القراءِ أن لا يرومُوا النَّصْبَ والفتحَ لِحَفَّتِها.

وأما الإشْهَامُ: فهو ضمُّ الشَّفتينِ بعد سُكونِ الحرفِ من غيرِ إحداثِ شيءٍ في

(١) انظر: اللآلئ الفريدة (١/٤٩١)، شرح التيسير (ص ٥٧٤)، النشر (٢/٨٩)، اللآلئ السنية (ص ١٤٥).

(٢) الجامع (٢/٨٢٥)، وانظر: التحديد (ص ١٦٩)، التيسير (ص ١٩٩)، الإقناع (١/٥٠٤)، النشر (٢/٩٠).

جسّمه، ويُستعملُ في الرَّفْعِ والضَّمِّ - لا غيرَ -<sup>(١)</sup>.

والرُّومُ أتمُّ من الإِشْمامِ<sup>(٢)</sup>، وهو في الإِشارةِ أشهرُ وأظهرُ<sup>(٣)</sup>.

وأكثرُ مشاهيرِ النَّقْلةِ يأخذونَ بالرُّومِ والإِشْمامِ للقراءِ جميعاً روايةً واختياراً، ولنافعٍ وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ اختياراً دونَ روايةٍ، وفي ذلك يقولُ الإمامُ الدانِيُّ:

(ووردت الرواية - لدينا - عن عاصمٍ وحمزةٍ والكسائيِّ وأبي عمرو: أنهم كانوا يقفونَ على ذلكَ بالإِشارةِ إلى حركةِ الإعرابِ، وحركةِ البناءِ؛ للدلالةِ بذلكَ على كَيْفِيَّتِها في حالِ الوصلِ، وللفرقِ بينَ ما سكنَ في الوقفِ - خاصّةً -، وبينَ ما سكنَ في كلِّ حالٍ... فأما نافعٌ وابنِ كثيرٍ وابنِ عامرٍ: فليسَ - عندنا - عنهمُ روايةٌ في ذلكَ، ولا في غيره) <sup>(٤)</sup>، وقال في مفردة يعقوب:

(اعلمُ أنَّ الروايةَ ثبتتْ - لدينا - عنه: أنه كان يَشِيرُ إلى حركةِ الإعرابِ، وحركةِ البناءِ عند الوقفِ على أواخرِ الكَلِمِ)<sup>(٥)</sup>.

وعليه: فالقراءُ لهمُ مذهبانُ:

الأولُ: السُّكونُ: المرويُّ عن الأقل.

الثاني: الإِشارةُ: المختارةُ للأكثرِ؛ فلا تفضيلَ<sup>(٦)</sup>.

(١) مفردة عاصم (ص ٣٩)، وانظر: الجامع (٢/٨٢٩-٨٣١).

(٢) انظر: التحديد (ص ١٦٩)، الموضح للقرطبي (ص ٢٠٨)، الجامع المفيد (ص ٤٤٠)، المنح الفكرية (ص ١٥٩).

(٣) انظر: المفتاح (١/٣٠٢)، الإقناع (١/٣٠٤)، وللتوسع في دراسة مصطلحي الروم والإشمام انظر:

مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث (١/١٦١-٢٣٤).

(٤) شرح الخاقانية (٢/٢٩١-٢٩٢).

(٥) (ص ٥٨)، وانظر: التيسير (ص ١٩٩)، مفردة حمزة (ص ٦٥)، مفردة الكسائي (ص ٥٦).

(٦) كنز المعاني للجعبري (٢/٩٣٧).

وعلى المذهب الثاني أئمة أهل الأداء، ومشايخ الإقراء؛ فصار الأخذ بالرّوم، والإشمام إجماعاً منهم سائغاً لجميع القراء بشروط مخصوصة في مواضع معروفة<sup>(١)</sup>.  
وقد نص الإمام الدائي على الأخذ بمذهب الإشارة حال الوقف للجميع في غير موضع، فقال في الجامع:

(واختيارُ عامّة من لقيناهُ، أو بلغنا عنه من أئمة أهل الأداء: أن يُوقفَ للجميع بالإشارة إلى حركاتٍ أو آخر الكلم؛ لما فيه من البيان عن كفيتهنّ في حال الوصل، وهو اختيارُ داود بن أبي طيبة - صاحب ورشٍ -، ذكر ذلك في كتاب الوقف والابتداء له)<sup>(٢)</sup>.

وقال في التّحديد:

(واختيارُ عامّة شيوخنا، ورؤساء أئمتنا في مذهب الجماعة: الوقف على ذلك بالإشارة؛ لما فيه فيها من الدلالة على كفيّة الحركة في الوصل؛ طلباً للبيان)<sup>(٣)</sup>.  
وأشار إليه في الأرجوزة، وذلك عند قوله:

مَمَّنْ أَتَى عَنْهُ مِنَ الْأَيْمَّةِ	الرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ فِي الْأَيْمَّةِ
رَوَايَةُ حُمَزَةَ وَالْكَسَائِيِّ	وَابْنِ الْعَلَاءِ مِنْ جِهَةِ الْأَدَاءِ
لَا مِنْ طَرِيقِ النَّصِّ وَالرَّوَايَةِ	وَعَاصِمٌ عَنْهُ أَتَى حَكَايَةَ
وَجَاءَ فِي الْوَقْفِ عَنِ الْمَكِّيِّ	مَا لَيْسَ بِالثَّابِتِ وَالْقَوِيِّ
أُرِيدُ فِي النَّقْلِ وَفِي الرَّوَايَةِ	لَا فِي قِيَاسِ النَّحْوِ وَالدَّرَايَةِ

(١) انظر: النشر (٢/٩١).

(٢) (٢/٨٢٨).

(٣) (ص ١٦٩).

إِذِ الَّذِي عَنْهُ أَتَى الْإِسْكَانُ      وَقَدْ مَضَى عَنْ ذَلِكَ الْبَيَانُ  
وغيرهم لم يأت عنهم فيه      رواية هذا الذي نرويهِ  
والاختيارُ الوقفُ بالإشمام      والرَّومُ في القرءان والكلام<sup>(١)</sup>.

وهذا المذهبُ عليه كبار الأئمة الأسلاف، قال الإمام أبو الحسن بن غلبون:

(قال أبي t: "وكان شيوخنا يطالبوننا بالرَّومِ والإشمام في كلِّ القراءات -

يعني: في جميع ما تقدّم، وهو المختار"، وبه قرأتُ أنا - أيضًا-، وإن وقفَ واقِفٌ في  
سائر القراءات بالإسكان في كلِّ هذا، فلا بأس؛ لأنَّ الإسكان هو الأصلُ في كلِّ  
موقوفٍ عليه، وإن كان الاختيارُ هو الرَّومُ والإشمام - كما عرَّفْتُك -؛ لأنَّهما يُبينان ما  
تستحقُّه الكلمة من الحركة في حال الاتِّصال)<sup>(٢)</sup>.

وذكر الإمام العمانيُّ نحوه<sup>(٣)</sup>.

وقال ابنُ الباذش:

(والاختيارُ عند أهل الأداء - قديماً وحديثاً - الأخذُ بالرَّومِ والإشمام لجميع  
القرءاء، ويعتَلَّون لاختيار ذلك بما ذكرَ خلفٌ، وهو اختيارُ ابنِ مجاهدٍ، كما أخبرني أبو  
القاسم عن أبي معشرٍ عن الجرجانيِّ عن الخزاعيِّ.

وأخبرني أبو الحسن بن كُرزٍ عن ابن عبد الوهَّابِ قال: قال - لي - أبو عليٍّ  
الأهوازيُّ: كان ابن مجاهدٍ يختارُ الإشارةَ في حال الوقفِ في المرفوعِ والمجرورِ، وبه كان  
يأخذُ للجماعة، وهو اصطلاحٌ من علماء المقرئين، قال أبو جعفر: والقرءاءُ يُؤثرون الرَّومَ

(١) (بيت رقم: ١٠٩٠ - ١٠٩٧).

(٢) التذكرة (١/٢٤٢)، وانظر: الإرشاد (١/٤٩٨).

(٣) الكتاب الأوسط (ص ١١١).

على الإشمام؛ لأنه أبين منه، وهم مجمعون على الأخذ في المنصوب غير المنون بالإسكان - لا غير - (١).

وما أجمل قول المالقي عند شرحه لعبارة الداني في التيسير، والتي يقول فيها:  
"واستحب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أن يوقف في مذاهبهم كلهم بالإشارة؛ لما في ذلك من البيان" (٢) قال:

(يعني: لما في الوقف بالروم والإشمام من بيان الحركة التي ثبتت في الوصل للحرّف الموقوف عليه، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالروم والإشمام؛ إذا كان القارئ بحضرته من يستمع قراءته، أمّا إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته؛ فلا يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والإشمام؛ لأنه غير محتاج إلى أن يبين لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك؛ ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك؛ علم صحّة عمل القارئ، وإن كان غير عالم؛ كان في ذلك تنبيه له؛ ليعلم حكم ذلك الحرّف الموقوف عليه كيف هو في الوصل؟ وإن كان القارئ متعلماً ظهر عليه بين يدي المتعلم: هل أصاب فيقره، أو أخطأ فيعلمه.

وكثيراً ما يعرض - لي - مع المتعلم في مواضع من القرآن يكون القارئ قد اعتاد الوقف عليها، ولم ينبّه على وصلها؛ كقوله - تعالى - : ( وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ) [يوسف: ٧٦] ، و ( Z Y XWV UTS ) [القصص: ٢٤] فيقف القارئ على بالسكون على عادته، فأشعر بأنه لا يُحسن الوصل فأمره بوصلها، فيقرأ: (عليم)،

(١) الإقناع (١/٥٠٨-٥٠٩).

(٢) (ص ١٩٩).

و(فقيير) بالخفض<sup>(١)</sup>.

وهناك مواضع مستثناة من دخول الروم والإشمام، وقد اتفق أئمة القراءة على عدم جوازهما في خمسة مواضع:

الأول: ما كان ساكناً في الوصل لعدم المحل، نحو: (n m)، (، + )،  
الثاني: ما كان في الوصل متحرراً بالفتح غير منون، ولم تكن حركته منقولة، نحو:  
(%&')، (إِنَّ الْأَبْتَرَارَ).

الثالث: الهاء التي تلحق الأسماء في الوقف بدلاً من تاء التانيث، نحو: (، )،  
الرابع: ميم الجمع في مذهب من وصلها.

الخامس: المتحرك في الوصل بحركة عارضة، نحو: (، - )، (%\$&)  
(٢)

واختلف أهل الأداء في الإشارة بالروم والإشمام في هاء الكناية، وفي ذلك يقول الإمام الداني في الجامع:

(وقد اختلف أهل الأداء في الإشارة إلى هاء الكناية؛ إذا انكسرت وانكسر ما قبلها، أو كان ياءً، أو انضمت وانضم ما قبلها؛ أو كان واواً، نحو قوله:

( Q PO )، و (@)، و ( - )، و (إِلَيْهِ)، و (يُخْلِفهُ)،

(١) شرح التيسير (ص ٥٨١).

(٢) انظر: التيسير (ص ٢٠١)، شرح الخاقانية (٢/٢٩٣-٢٩٤)، التبصرة (ص ١٠٧-١٠٨)، إبراز المعاني (ص ٢٧٠-٢٧١)، النجوم الزاهرة (١/٤٦٣-٤٦٥)، تقريب النشر (ص ١٥٨)، الجامع المفيد (ص ٤٤٠-٤٤٢)، وغيرها.

و (مِنْ )، وَ (عَقْلُوهُ)، وَ ( - ) .

وكان بعضهم: لا يرى الإشارة إلى هذه الهاء عند الوقف؛ استثقلاً لتوالي الكسرات والضمات، وكان آخرون: يرون الإشارة إليها؛ كسائر المبني اللازم من الضمير وغيره، وذلك أقيس<sup>(١)</sup>.

ومن قول الداني يتضح أن أهل الأداء في إجراء الروم والإشمام على مذهبين: فمن القرّاء من أجازهما فيها حملاً على باب الباب، ومنهم من منع ذلك للتخفيف؛ لئلا يخرج من واوٍ أو ضمٍ إلى ضمٍّ، ومن كسرٍ أو ياءٍ إلى كسرٍ وفيه ثقلٌ، فإن كان قبلها فتحةٌ أو ألفٌ ساكنةٌ فلا خلاف في جوازهما .

ومن خلال النظر في نصوص الداني في كتبه الأخرى؛ نجد أنه جود كلا المذهبين، فقال في إيجاز البيان:

(والوجهان جيدان)، وذكر في التمهيد الوجهين، وقال في إرشاد المتمسكين:  
(وهما جيدان)، وذكر في التلخيص وجه الإشارة - خاصة -<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر قوله في التيسير<sup>(٣)</sup>، وشرح الخاقانية<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام ابن الجزري في تحرير هذه المسألة:

(وأما هاء الضمير: فاختلّفوا في الإشارة فيها بالروم، والإشمام فذهب كثيرٌ من أهل الأداء: إلى الإشارة فيها - مطلقاً -، وهو الذي في التيسير، والتجريد، والتلخيص،

(١) (١٣٤/٢).

(٢) نقلاً عن شرح الدرر للمتتوري (٦٩٣/٢).

(٣) انظره: (ص ٢٠١).

(٤) انظره: (٢٩٣/٢ - ٢٩٤).

والإرشاد، والكفاية، وغيرها، واختيارُ أبي بكر بن مُجاهدٍ.  
 وذهب آخرون: إلى منع الإشارة فيها - مطلقاً - من حيث إنَّ حركتها عارضةٌ،  
 وهو ظاهر كلام الشاطبيِّ، والوجهان حكاهما الدانيُّ في غير التيسير.  
 وذهب جماعةٌ من المحقِّقين إلى التفصيل: فمنعوا الإشارة بالرَّوم، والإشمام فيها؛  
 إذا كان قبلها ضمٌّ، أو واوٌ ساكنة، أو كسرةٌ، أو ياءٌ ساكنةٌ طلباً للخفة؛ لئلا يخرجوا من  
 ضمٍّ، أو واوٍ إلى ضمَّة، أو إشارةٍ إليها، ومن كسرٍ، أو ياءٍ إلى كسرةٍ، وأجازوا الإشارة  
 إذا لم يكن قبلها ذلك محافظةً على بيان الحركة حيث لم يكن ثقلٌ، وهو الذي قطع به أبو  
 محمَّد مكِّيُّ، وأبو عبد الله بن شريح، والحافظ أبو العلاء الهمدانيُّ، وأبو الحسن  
 الحصريُّ، وغيرهم، وهو أعدلُ المذاهب عندني<sup>(١)</sup>.  
 وعليه فمذهب التفصيل أعدلُ المذاهبِ على ما اختاره ابن الجزريُّ، وجرى  
 الأخذُ به؛ تبعاً له<sup>(٢)</sup>، قال العلامة الضَّبَاع:  
 (والذي استقرَّ عليه العملُ: هو التفصيلُ المتقدِّم)<sup>(٣)</sup>.

(١) النشر (٢/٩٢-٩٣) بتصرف، وانظر: تقريب النشر (ص ١٥٨).

(٢) انظر: الإتحاف (١/٣١٦)، غيث النفع (٨٧).

(٣) إرشاد المرید (ص ١١٤).

## باب الوقف على مرسوم الخط

يعني: خط المصحف على ما وضعته عليه الصحابة **y** لما كتبوا المصاحف في زمن عثمان **t**، وأنفذها إلى الأمصار، ففيها مواضع وُجدت الكتابة فيها على خلاف ما الناس عليه اليوم في الكتابة، وقد صنّف في ضبط ذلك تصانيف، ككتاب المقنع للإمام أبو عمرو والداني، والذي نظمه الإمام الشاطبي في قصيدته الرائية<sup>(١)</sup>.

والمراد بمصطلح مرسوم خط المصاحف: تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها، والوقف عليها، ولذا حذفوا صورة التّنين، وأثبتوا صورة همزة الوصل، ثم إن طابق الخط اللفظ؛ فقياسي، وإن خالفه بزيادة أو حذف، أو بدل، أو فصل، أو وصل، فاصطلاحي، وأكثر خط المصاحف موافق لتلك القوانين؛ لكنّه قد جاءت أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا يتعدى إلى سواها<sup>(٢)</sup>.

وجميع المسائل الواردة في هذا الباب - إلا اليسير - ليس بمحل للوقف، وإنما يقف القارئ عليه عند انقطاع نفسه، أو عند سؤاله مُتَحَنِّناً عن كيفية وقفه عليه؛ فقد جرت العادة بالسؤال عن ذلك<sup>(٣)</sup>، وهذا ما أشار الإمام الداني في الجامع بقوله:

(وإنما يذكر الوقف على مثل هذا مما يتعلّق بما يتّصل به على وجه التعريف بمذاهب الأئمة فيه عند انقطاع النفس عنده؛ لخبر ورد عنهم، أو لقياس يوجه قوهم، لا على سبيل الإلزام والاختيار؛ إذ ليس الوقف على ذلك، ولا على جميع ما قدّمناه في

(١) انظر: إبراز المعاني (ص ٢٧٣).

(٢) انظر: النشر (٢/٩٥)، الإتحاف (١/٣١٩)، هداية القراء (ص ٣٤٦).

(٣) اللآلئ الفريدة (١/٥٠٢).

هَذَا الْبَابُ بِتَأَمٍّ، وَلَا كَافٍ، وَإِنَّمَا هُوَ وَقْفٌ ضَرُورَةٌ، وَامْتِحَانٌ، وَتَعْرِيفٌ - لَا غَيْرَ - (١).

وَجَاءَ فِي شَرْحِ التَّيْسِيرِ لِلْمَالِقِيِّ:

(وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْبَابِ: أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُثَبَّتَ الْقَارِئُ فِي لَفْظِهِ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ؛ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا بِمَا يُوَافِقُ خَطَّ الْمَصْحَفِ وَلَا يُخَالِفُهُ؛ إِلَّا إِذَا وَرَدَتْ رَوَايَةٌ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ مُخَالِفٌ ذَلِكَ؛ فَيَتَّبِعُ الرَّوَايَةَ - كَمَا يُذَكَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ -، وَإِذَا اعْتَبَرْتَ هَذَا وَجَدْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ قَدْ خَالَفَ الْمَرْسُومَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَضَلَا وَوَقَفًا؛ فَيَقُولُ السَّائِلُ عِنْدَ ذَلِكَ:

فَمَا وَجْهُ اخْتِصَاصِ هَذَا الْبَابِ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ الْمَعِينَةِ الَّتِي ذَكَرَ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا وَقَعَتْ فِيهِ التَّلَاوَةُ مُخَالَفَةً لِلرَّسْمِ بِالزِّيَادَةِ، أَوْ بِالنَّقْصِ مِنَ الْقُرَّاءِ، أَوْ بِاخْتِلَافٍ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذَا الْبَابِ بَيَانُ مَا وَرَدَتْ فِيهِ رَوَايَةٌ تُخَالِفُ الْمَرْسُومَ فِي الْوَقْفِ، حَيْثُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّعَمَدَ الْوَقْفُ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مَعْنَى الْكَلَامِ يَقْتَضِي الْإِتِّصَالَ بِمَا بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا يُوقَفُ عَلَيْهِ لِسَبَبٍ يَعْزُضُ مِنْ نَسْيَانٍ، أَوْ انْقِطَاعِ نَفْسٍ، أَوْ لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّ تِلْكَ الْمَوَاضِعَ لَوْ كَانَتْ مِمَّا يَخْتَارُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا كَيْفَ كَانَ يَكُونُ، وَيَحْصُلُ الشُّذُودُ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مُخَالَفَةُ النَّصِّ، وَالثَّانِي: كَوْنُ الْمَعْنَى يَسْتَدْعِي الْإِتِّصَالَ بِمَا بَعْدَهُ) (٢).

وَنَظَّمَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَاضِي هَذَا الْحُكْمَ، فَقَالَ:

وَمَنْعُوا الْوَقْفَ بِالِاخْتِيَارِ فِي بَابِ رَسْمِهِمْ لِكُلِّ قَارِي

(١) (١٢١/٢).

(٢) (ص ٥٨٩-٥٩٠).

إِلَّا فِي الْاِخْتِبَارِ قَلَّ وَالْإِضْرَارِ أَوْ عِلْمِ قَارِيٍّ بِهِ أَوْ اِنْتِظَارِ<sup>(١)</sup>.

### واختيارات الإمام الداني في هذا الباب هي:

١- إطلاقُ أتباعِ مرسومِ المصحفِ لجميعِ القراء.

قال الإمامُ الدانيُّ في شرحِ القصيدةِ الخاقانيةِ عند قولِ ناظمها:

وَقِفْ عِنْدَ إِتْمَامِ الْكَلَامِ مُوَافِقًا لِمُصْحَفِنَا الْمُتَلَوِّ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ.

(وأما الوقفُ على مرسومِ خطِّ المصحفِ الذي ندب إليه أبو مزاحم - في هذا

البيت - إلى أتباعه، وأمرنا باستعماله؛ فإن الرواية ثبتت لدينا بذلك عن نافع وأبي عمرو

وحمزة والكسائي، وعن عاصم بتأويل، وليس في ذلك عندنا عن ابن كثير وابن عامر

شيء، واختيارُ أئمتنا، وسائر من لقينا من شيوخنا:

أنه يوقفُ في مذهبيهما على المرسوم؛ إذ خلافه في الوقف - بلا دليلٍ من روايةٍ يعملُ

عليها - ممتنع، وغيرُ جائزٍ) ثم ساق الآثارَ بأسانيدِهِ عن القراء الخمسة، وقال في ختم

ذلك:

(فعلى الروايةِ المجرَّدةِ عن هؤلاء؛ يجبُ الوقوفُ على ما رُسم في المصحفِ من

المقطوعِ والموصولِ، والزيادةِ والنقصانِ، وثابتاً ومحذوفاً، وما رُسمَ منها بالهاءِ على حالِ

رسمِهِ من غيرِ خلافٍ له؛ ما لم تردْ في شيءٍ من ذلك روايةٌ عن أحدٍ منهم يجبُ الوقوفُ

عندها فيصارُ إليها)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في التيسيرِ ما يؤيد ذلك، وهو قوله:

(اعلم أن الرواية ثبتت - لدينا - عن نافع، وأبي عمرو، والكوفيين: أنهم كانوا

(١) الفجر الساطع (٤/٢٥-٢٦).

(٢) (٢/٢٩٥-٢٩٦).

يقفون على المرسوم، وليس في ذلك شيء - عندنا - يروى عن ابن كثير، وابن عامر، واختيار أئمتنا أن يوقف في مذهبهما على المرسوم - كالذين روي عنهم ذلك -<sup>(١)</sup>.

أما في الجامع فقد صرح به، وبالتعليل له، فقال:

(اعلم أن الذين وردت عنهم الرواية باتباع مرسوم الخط عند الوقف من أئمة القراءة خمسة: نافع وأبو عمرو والكوفيون - عاصم وحمزة والكسائي -، ولم يرد عن ابن كثير وابن عامر في ذلك شيء يعمل عليه، واختيارنا أن يوقف في مذهبهما على مرسوم الخط؛ كمدب من جاء عنه ذلك نصاً؛ إذ مخالفته والزوال عنه إلى غيره بغير دليل من خبر ثابت، أو قياس صحيح غير جائز)<sup>(٢)</sup>.

وما أحكم قوله في إيجاز البيان:

(واعلم أن الرواية عنه - أي: عن نافع - معدومة من طريق ورش، وغيره من الناقلين عنه؛ غير إسحاق بن محمد المسيبي، فإنه روى ذلك منصوفاً، فوجب استعمال ما رواه؛ إذ المصير إلى خلاف ذلك بغير دليل من رواته لا يسع أحداً)<sup>(٣)</sup>.

وجلي اعتماد الداني في هذه المسألة على:

ما عليه أئمة الإقراء، وأهل الأداء.

وعلى الأخذ به لكل القراء جرى العمل، وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي:

وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِي وَنَافِعٌ  
عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الْإِبْتِلَا

(١) (ص ٢٠٢).

(٢) (٧٩٦/٢).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمنتوي (٢/٦٩٥-٦٩٦).

وَلَا بِنِ كَثِيرٍ يُرْتَضَىٰ وَابْنِ عَامِرٍ وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ حَرًّا أَنْ يُفَصَّلَا (١).

قال الإمام السَّخَاوِيُّ في شرحه:

(أي: يُرْتَضَىٰ لهما الوقفُ على الرَّسْمِ لهما اختيارًا من أهلِ الأَدَاءِ، والنَّاقِلينَ للقراءة

عنهما) (٢).

وأكد الإمام ابن الجزريُّ على الأخذ به، فقال:

(وقد ورد - ذلك - نصًّا وأداءً عن نافع وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي وأبي

جعفر وخلف، ورواه - كذلك - نصًّا الأهوازيُّ، وغيره عن ابن عامر، ورواه -

كذلك - أئمةُ العراقيين عن كلِّ القراء بالنصِّ والأداء، وهو المختارُ عندنا، وعند من

تقدّمنا للجمع، وهو الذي لا يوجد نصٌّ بخلافه، وبه نأخذُ لجمعهم كما أخذُ

علينا) (٣).

٢ - الوقفُ لحمزة على كلمة: ( + ) بالتاء.

الهاءاتُ في القرآن على قسمين:

منها ما رُسِمَ بالهاء، ومنها ما رُسِمَ بالتاء، فما رُسِمَ بالهاء؛ فلا خلاف بأنَّ الوقفَ

عليه بالهاء، وما رُسِمَ في الخطِّ بالتاء؛ فاختلف فيه: فابن كثير، وأبو عمرو، والكسائيُّ،

ويعقوبُ يقفون عليه بالهاء، والباقون يقفون بالهاء؛ أتباعًا للرَّسْمِ (٤).

(١) متن الشاطبية (بيت رقم: ٣٧٦-٣٧٧).

(٢) فتح الوصيد (٢/٥٢٣).

(٣) النشر (٢/٩٦)، وانظر: لطائف الإشارات (لوحه ١٩٣/ب)، الإتحاف (١/٣١٩).

(٤) انظر: التيسير (ص ٢٠٣)، التحبير (ص ٢٦٣)، تقريب النشر (١٥٩).

وقد أحصى الأئمة هذه التّاءات عدداً نظماً ونثراً<sup>(١)</sup>، واستوفاهنَّ الإمامُ الدانيُّ في المقنع<sup>(٢)</sup>.

وأما كلمةُ ( + ) : فجاءتْ في أربعةِ مواضعٍ، موضعانِ في البقرة، وموضعٌ في النساءِ، وموضعٌ في التّحرّيمِ، وقد اختصَّ بالوقف عليهنَّ بالهاءِ الكسائيُّ؛ اتّباعاً لسنةِ القراءة<sup>(٣)</sup>.

ووردَ خلافٌ عن حمزةٍ في هذه الكلمةِ، جاء في الإقناع لابن الباذش:  
(واختلف فيها عن حمزة: فحدّثني أبو الوليد بن طريفٍ عن أبي القاسم بن عبد الوهّاب قال:

قال لي شيخنا الأهوازيُّ في جامع دمشق: قال لي شيخنا أبو حفص الكتّاني في جامع المنصور ببغداد: حمزةٌ يقفُ عليها بالهاءِ، قال أبو جعفر: هي روايةُ الدُّوري عن سُليمٍ عن حمزة، وروى خلفٌ عن سُليمٍ عنهُ الوقف بالتّاء فيها، وكذلك نصَّ عليه ابنُ مُجاهدٍ عنه، وكذلك قرأ الباقون<sup>(٤)</sup>.

وذكر الخلاف عنه - أيضاً - صاحبُ التلخيص<sup>(٥)</sup>.

وقد نصَّ الإمامُ الدانيُّ في الجامع على الخلاف لحمزة، واختار له وجه التّاء؛ مستنداً في ذلك على: مُوافقةِ الرسم، حيثُ قال:

(١) انظر: الإيضاح لابن الأنباري (ص ١٦٥-١٧٩)، الوسيلة (ص ٤٤١-٤٦٣)، دليل الحيران (ص ٣١٣-٣١٧)، الجواهر المضية على المقدمة الجزرية (ص ٢٦٠-٢٦٧)، النشر (٢/٩٦-٩٨).

(٢) انظره: (ص ٤٨٧-٥٠٣).

(٣) انظر: السبعة (ص ١٣٩)، التيسير (ص ٢٠٣)، النشر (٢/٩٩)، البدور الزاهرة (ص ٤٨).

(٤) (٢/٥١٨).

(٥) انظره: (ص ٢١٧).

(وحدَّثنا ابنُ خَواستي، قال: أنا ابنُ أبي هَاشم، قالَا: نا أحمدُ بنُ محمَّد، قال: نا خلفُ عن سُليم عن حمزة: أنَّه كان يقفُ بالتَّاء، وهذا هو الصَّحيحُ عنه؛ لأنَّ الروايتين لما اختلفتا عنه كانَ أولاهما بالصَّواب التي تُوافق مذهبهُ في اتِّباع المرسوم) (١).

وهو المعتمدُ عندَ كبار أئمةِ الفِئ، قال صاحبُ الهادي:

(وكانَ أبو بكر ابن مجاهدٍ، وأبو الطَّيب بنِ غلبون: يأخذونَ لحمزةَ بالتَّاء، وللباقينَ

بالهاء) (٢).

وقال الإمامُ الهذليُّ عن مذهبِ حمزة في هذا النَّوع:

(والصَّحيحُ أنَّ ما كُتِبَ في المصحفِ بالتَّاء، فالوقفُ عليه بالتَّاء، وما كُتِبَ بالهاء،

فالوقفُ عليه بالهاء) (٣).

ولم يُسند الإمام ابن الجزريُّ في نشره سِواه، ولم يعتبرَ غيره، حيث قال:

(وقد وردَ الخِلافُ عنه، والصَّوابُ التَّاء) (٤).

٣- الوقفُ على حرفي: (هَيَّاتَ) [المؤمنون: ٣٦] بالهاءِ للبزيِّ، والكسائيِّ.

قال الإمامُ سليمانُ بن نجاح:

(هَيَّاتَ هَيَّاتَ) كتبوهُما في جميعِ المصاحفِ بتاءٍ ممدودةٍ بعدَ الألفِ في

الموضعينَ، وكذا أجمعَ القراءُ السَّبعة من جميعِ الرواياتِ عنهم - المشتملة على نيِّف

وستينَ ومائةٍ طريقٍ على نصبِ التَّاء فيهِما في الوصلِ دون تنوينٍ، واختلفوا في إقرارها

(١) (١٠٠/٢).

(٢) (ص ٢٥٤)، وانظر: السبعة (ص ١٣٩)، الإرشاد (١/٤٥٤).

(٣) (ص ٤٢٧).

(٤) (٩٩/٢).

ساكنةً في الوقف؛ حملاً على الخطِّ) (١).

وقد اختلفت الروايات في أمهات الفن في تحديد أيّ الموضعين ، فمنهم من خصّه بالأوّل، ومنهم بالثاني فجاء في كتاب الوجيز للإمام الأهوازيّ:

( هَيَّاتَ هَيَّاتَ ) أبو عمرو والكسائي ويعقوب: يقفون على الثانية بالهاء، والباقون يقفون عليها بالتاء، وكلّهم يقفون على الأولى بالتاء، وليس هُما في موضع وقف، وإنما الغرض معرفة ذلك) (٢)، وقال صاحب بستان الهداة:

(والمكيان، والكسائي على ( هَيَّاتَ ) -معاً- بالهاء، وفي الكافي عن الكسائي، وقبل خلافٍ فيها، وعن البزّي في الأوّل، وفي التّبصرة عنه في الثاني بالهاء، وفي التذكرة الإجماع على التاء في الأوّل) (٣).

وفي كنز المعاني للعلامة الجعبري:

(ووقفه بالهاء على الثانية منبّه على أنّها جريا مجرى (خمسة عشر)، فتوسّطت الأوّل) (٤).

وقد صرح الإمام الداني في مفردة ابن كثير بهذا الخلاف، واختار إطلاق الحكم عليها مُستنداً على الأثر في ذلك، ونصّه:

(ووقفت لهم - جميعاً - على قوله U: ( هَيَّاتَ هَيَّاتَ ) بالهاء في الحرف الأخير، وزادني أبو الفتح عن قراءته الحرف الأوّل، فوقفت عليه في الحرفين بالهاء، وبذلك

(١) مختصر التبيين (٤/٨٩٠).

(٢) (ص ٢٢٩-٢٣٠).

(٣) (١/٣٧٩).

(٤) (٢/٩٨٠).

نصَّ عليها الحسنُ بنُ الحُبَّاب عن البزِّيِّ عنه: بالهاء - جميعًا -، وهو الصَّحيحُ عنه<sup>(١)</sup>.  
وعلى هذا الجمهورُ من المؤلِّفين، وهو المعترَّبُ في الأداء<sup>(٢)</sup>.

وحكى في الجامعِ الخلافَ فيهما عن الكسائيِّ، واختارَ له وجهَ الوقفِ عليهما

بالهاء، فقال:

(وقفَ عليهما ابنُ كثيرٍ من رواية البزِّيِّ بالهاء، واختلِفَ في ذلك - أيضًا - عن الكسائيِّ: فرَوَى عنه أبو عمَر الدُّوريُّ، وقتيبةُ، والفراءُ، وسريجُ بن يونس: أنَّه وقفَ عليهما بالهاء، ورَوَى عنه سورة بن المبارك: أنه سُئل عن الوقفِ عليهما، فقال: بالهاء والتَّاء، قال: والهاءُ أحبُّ إليَّ، قال أبو عمرو: وهو الصَّحيحُ عنه، وحدَّثنا فارسُ بن أحمد، قال: نا عبد الباقي بن الحسن المقرئُ، قال: قرأتُ في قراءةِ عاصمٍ وابنِ عامرٍ، فوقفتُ بالهاء. قال أبو عمرو: والعملُ في قراءتيهما على التَّاء)<sup>(٣)</sup>.

وبه قطعَ في التيسير<sup>(٤)</sup>، والمفردات<sup>(٥)</sup>.

وبينَ أنَّ الدانيَّ أخذَ بالمعولِ عليه، فالكسائيُّ على أصلِهِ من الوقفِ بالهاءِ على هاءِ التَّائِثِ المرسومةِ في المصحفِ تاءً، ولم يرد نصُّ صريحٌ بخلاف ذلك، وكذلك بالنسبة لابنِ عامرٍ وعاصمٍ؛ فإنَّ أصلهما اتَّباعُ المرسومِ، ولا دليلٌ على خلافه.  
ويزيدُ من طريقِ النَّشرِ على ما في الحرزِ وأصلِهِ: وجهُ الوقفِ بالهاءِ لقبيلِ<sup>(٦)</sup>.

(١) مفردة ابن كثير (ص ١٣٦-١٣٧).

(٢) انظر: النشر (٩٨/٢).

(٣) (٢/٨٠٢-٨٠٣) بتصرف

(٤) انظر: التيسير (ص ٢٠٣).

(٥) انظر: مفردة الكسائي (ص ٥٧)، مفردة عاصم (ص ٤٠)، مفردة ابن عامر (ص ٦٦).

(٦) انظر: النشر (٩٨/٢)، شرح ابن الناظم (ص ١٧٣)، التهذيب (ص ١٠١)، التنوير (ص ١٨٢).

٤ - قطع التاء عن الحاء في: ( 65 ) [ص:٣] والوقف عليها للكسائي بالهاء.

قال الإمام الداني في الجامع في بيان ذلك:

(قوله في سورة النمل: ( [ ^ ] ) [آية:٦٠]، وفي سورة ص: ( 65 )

( 7 ) [آية:٣]، وفي سورة النجم: ( ~ وَالْعُزَّى ) [آية:١٩] وَقَفَ عَلَى الثَّلَاثِ الْكَلِمِ

بِالْهَاءِ الْكَسَائِيَّ وَحَدَّثَ، وَوَقَفَ عَلَيْهِنَّ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ) إلى أن قال:

(ونا محمد بن أحمد، قال: نا ابن الأنباري قال: كان الكسائي، والفراء، والخليل،

وسيبويه، والأخفش: يذهبون إلى أن ( 65 ) التاء منقطعة من ( 6 )،

ويقولون: معناها وليست، وكذلك هو في المصاحف الجدد والعُتُقِ بقطع التاء

من ( 6 ) قال أبو عمرو: وهذا مذهب أئمة القراءة، وعليه العمل<sup>(١)</sup>.

وأكدّه في المقنع بقوله:

(ولم نجد ذلك - كذلك - في شيء من مصاحف أهل الأمصار، وقد ردّ ما حكاه

أبو عبيد غير واحد من علمائنا؛ إذ عَدِمُوا وجدوا ذلك - كذلك - في شيء من

المصاحف القديمة وغيرها)<sup>(٢)</sup>.

وأما حكاية أبي عبيد القاسم بن سلام: أن التاء مفصولة من (وَلَا) موصولة بـ

( 6 ) فقد ذكرها في كتاب القراءات، وذكر لها حجة ودليلاً، وكل ما جاء به إلا

يسيراً مردوداً<sup>(٣)</sup>، من ذلك قوله:

(١) (٢/٨٠٤-٨٠٥)، وانظر: التيسير (ص٢٠٣)، مفردة الكسائي (ص٥٧).

(٢) (ص٤٨٤-٤٨٥).

(٣) انظر: الوسيلة (ص٤٣٧)، تفسير القرطبي (١٥/١٤٥-١٤٩).

(والوقف - عندي - على هذا الحرف (ولا)، والابتداء (تحين)؛ لأنني نظرتُها في الإمام (تحين) التاء متصلة، ولأن تفسير ابن عباس يدلُّ على أنَّها أختُ (ليس)، والمعروف: لا-لا-لات، قال: والعربُ تُلحِقُ التَّاءَ بأسماءِ الزَّمانِ (حين، والآن، وأوان) فتقولُ: كانَ هذا تحينَ كانَ لك، وكذلك تاوانَ ذاك، واذهبَ تالان، فاصنعُ كذا، وكذا ومنه قولُ السَّعديِّ:

العَاطِفونَ تحينُ لا مِنِ عاطِفٍ والمطعمونَ زمانَ أينَ المطعمُ...<sup>(١)</sup>.

وقد أوردَ الإمامُ أبو جعفرِ النَّحَّاسِ في كتابهِ إعرابِ القرآنِ حججَ أبي عبيدٍ، ونقضَها جميعاً<sup>(٢)</sup>.

و انتصرَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ لأبي عبيدٍ من جهة أنه رأى التَّاءَ متَّصلةً بـ ( 6 ) في مٌصحفِ عثمانَ، حيثُ قال في النشر:

(وهو مع ذلك إمامٌ كبيرٌ وحجَّةٌ في الدين، وأحدُ الأئمَّةِ المجتهدين؛ مع أنَّي -أنا- رأيتها مكتوبةً في المصحفِ الذي يقالُ له: الإمامُ مصحفُ عثمان t (لا) مقطوعة، والتَّاءُ موصولة بحين، ورأيتُ به أثرَ الدَّم، وتبعْتُ فيه ما ذكره أبو عبيدٍ فرأيتُهُ كذلك، وهذا المصحفُ - هو - اليومَ بالمدرسةِ الفاضليَّةِ من القاهرة المحروسة<sup>(٣)</sup>).

ويمكنُ حلُّ هذا الإشكالِ بوجودِ الرّسمينِ في المصاحفِ<sup>(٤)</sup>، والأجودُ منه والأحكمُ قولُ الإمامِ الفاسيِّ:

(١) انظر: الإيضاح لابن الأنباري (ص ١٧٠-١٧١)، النشر (١١٢/٢)، وغيرها.

(٢) انظره: (٣٠٣/٣-٣٠٥).

(٣) (١١٣/٢).

(٤) سمير الطالبين (ص ٦٩).

(والأكثرَونَ على خلافِ ذلكَ، وحملوا ما حكاَهُ عن الإمامِ على أَنَّهُ مما خرجَ في خطِّ المصاحفِ عن القياسِ، وما أنشدهُ على أَنَّهُ مما شدَّ وندرَ من اللُّغاتِ) (١)، ووافقه القسطلانيُّ علي هذا الرأي (٢).

وقد أشارَ الإمامُ الشاطبيُّ في العقيلةِ إلى ضعفِ مذهبِ الوصلِ، وذلكَ عندَ قوله:

أبو عبيدٍ ولا تحينَ واصلهُ الـ إمامٌ والكُلُّ فيه أعظمُ النُّكرا (٣).

وأشارَ إليه - كذلك - الإمامُ ابنُ الجوزيِّ في مقدمتهِ بقوله:

تَحِينَ فِي الإِمَامِ صِلَ وَوَهَّلا (٤) .....

والمعمولُ به في المصاحفِ: هو الفصل (٥).

٥ - الوقفُ بالدَّالِ من ياءٍ في موضع ( 9 8 7 ) : [الروم: ٥٣] للكسائيِّ.

قرأ حمزة في الموضعين: ( H G F E ) [النمل: ٨١]، وَ ( 9 8 7 )

: [الروم: ٥٣] بتاء فوقية مفتوحة، وإسكان الهاء من غير ألفٍ بعد الهاء،

ونصب ( H )، والباقون بالباء الموحدة المكسورة، وفتح الهاء، وألفٍ بعدها،

وخفض ( H ) (٦).

(١) اللآلئ الفريدة (١/٥١٧).

(٢) انظر: اللآلئ السنينة (ص ١٣٠).

(٣) انظر: تلخيص الفوائد (ص ١٥٤)، الدرّة الصقيلة (ص ٥٦٩).

(٤) انظر: الفصول المؤيدة (ص ١٥٥)، المنح الفكرية (ص ١٤٤-١٤٥).

(٥) انظر - مثلاً -: المصاحف (ص ٤٨١)، مختصر التبيين (٤/١٠٤٧)، مرسوم الخط (ص ٧٦).

(٦) انظر: السبعة (ص ٣٥٠)، التيسير (ص ٣٩٧)، التحبير (ص ٤٩٤-٤٩٥).

وَاتَّفَقُوا عَلَى الْوَقْفِ فِي سُورَةِ النَّمْلِ بِالْيَاءِ مُوَافِقَةً لِمَرْسُومِ الْمُصْحَفِ<sup>(١)</sup>، أَمَّا مَوْضِعُ الرَّومِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ:

فَأَمَّا حَمْزَةُ: فَقَدْ قَطَعَ لَهُ بِالْإِثْبَاتِ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ فِي التَّذَكُّرَةِ، وَالِدَانِيُّ فِي جَمِيعِ كِتَابِهِ، وَابْنُ بَلِيْمَةَ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْحَذْفِ الْمَهْدَوِيُّ، وَابْنُ سَفِيَّانَ، وَابْنُ سُوَارٍ، وَغَيْرُهُمْ. وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَكْثَرُ الْعِرَاقِيِّينَ.

وَأَمَّا الْكَسَائِيُّ: فَقَطَعَ بِالْإِثْبَاتِ لَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ غَلْبُونَ، وَالدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ وَالْمَفْرَدَاتِ، وَصَاحِبُ الْهَدَايَةِ، وَالْهَادِي، وَالشَّاطِبِيَّةَ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَطَعَ لَهُ بِالْحَذْفِ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ، وَابْنُ الْفَحَّامِ، وَابْنُ شَرِيحٍ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَهُ، وَابْنُ سُوَارٍ، وَأَبُو الْعَلَاءِ، وَغَيْرُهُمْ، وَذَكَرَ لَهُ الْوَجْهَيْنِ أَبُو الْعَزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَالدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَاخْتَارَ لَهُ الدَّانِيُّ فِي الْجَامِعِ وَجْهَ الْحَذْفِ، حَيْثُ قَالَ:

(وَاخْتَلَفَ عَنِ الْكَسَائِيِّ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْحَرْفَيْنِ: فَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: نَا ابْنَ مَجَاهِدٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُحْيَى، قَالَ: نَا خَلْفٌ عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ بِالْيَاءِ فِي الْحَرْفَيْنِ، وَكَذَلِكَ رَوَى سُورَةَ عَنْهُ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَعْفَرَ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: نَا عِيَّاشُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا أَبُو عَمْرٍو عَنِ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهَا - جَمِيعًا - بَغَيْرِ يَاءٍ، وَكَذَلِكَ رَوَى الْحَلْوَانِيُّ عَنِ أَبِي عُمَرَ عَنْهُ.

وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ عَلَى رِوَايَةِ خَلْفٍ عَنْهُ، عَلَى أَنْ مَا رَوَاهُ - هُوَ - وَأَبُو عَمْرٍو لَا يَلْتَبَسُ بِمَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا بَغَيْرِ يَاءٍ خَالَفَهُ فِي الَّذِي فِي النَّمْلِ.

(١) انظر: المقنع (ص ٣٦٩)، مختصر التبيين (٩٥٨/٤). الإتحاف (٣٢٥/١).

(٢) انظر: النشر (١٠٤/٢-١٠٥)، التقريب (ص ١٦١)، إيضاح الرموز (ص ٢٤٥-٢٤٦).

وحدَّثنا فارسُ بن أحمد - شيخنا -، قال: نا عبد الله بن أحمد، قال: نا إسماعيلُ، قال: نا أبو سلمويه، قال: نا محمد بن يعقوب، قال: نا العباس، قال: نا قتيبة عن الكسائي أنه كان يقفُ ( H G F E ) [النمل: ٨١] على الياء قال: وقال الكسائي: ما كان بالياء وقف بالياء. وما لم يكن فيه ياءً ثابتةً وقف بغير ياء؛ فدلَّ هذا على أنه يقفُ على الذي في الروم بغير ياءٍ، وهو الذي يليقُ بمذهب الكسائي، وهو الصحيح - عندي - عنه<sup>(١)</sup>.

فأتضح من قوله أن سببَ أخذه بوجه الإثبات للكسائي في موضع الروم: هو متابعة النص، وموافقة المرسوم، والاعتضاد بما عليه عمل أهل الأداء. وهو الذي في تذكرة أبي الحسن<sup>(٢)</sup>، وإرشاد أبيه<sup>(٣)</sup>، والمذكور في السبعة<sup>(٤)</sup>، والمشتهر عند شيوخ الإقراء، جاء في المبسوط لابن مهران: (وهو مشهور عن الكسائي من طريق خلف، فأما سمعناه من مذهبه فيه عن القراء، وقرأناه على المشايخ في كلِّ الروايات عنه مثل سائر القراء: يقف - هاهنا - بالياء، وهناك بغير ياء على ما في الكتاب)<sup>(٥)</sup>.

واعتمد هذا المذهب الإمام ابن نجاح، فقال في مختصر التبيين: (ووقفنا لهم - هُنا - بالياء، وفي الروم بغير ياء؛ أتباعا للمرسوم، ولمن أخذنا ذلك

(١) (١٠٧/٢-١٠٨).

(٢) انظره: (٤٧٨/٢).

(٣) انظره: (٧٧٩/٢)، الإقناع (١/٥٢٣).

(٤) انظره: (ص ٣٥٠).

(٥) (ص ٢٠٥).

عنه؛ إذ ليس للقياس طريق في كتاب الله (U) (١).

وعلى وجه الحذف جمهور العراقيين، كما في قول الإمام الأهوازي:

(وكلُّهم وقفوا عليه بغير ياء؛ غير حمزة ويعقوب، فإنَّهما يقفان بياء، وليس - هو - موضع وقف، وإنَّما الغرض معرفة ذلك) (٢).

وقول الإمام ابن الأنباري:

(وكان الكسائي يقف (G) في سورة النمل والرُّوم، والحجَّة له في هذا أنَّ الباء لم يقارَبها ساكنٌ يوجب لها السُّقوط) (٣).

والوجهان صحيحان نصًّا وأداءً - كما في النشر (٤).

٦ - الوقف على اللام من: (C) في مواضعها لغير أبي عمرو، والكسائي في أحد

وجهيه.

اتفقت المصاحف على قطع لام الجر عن مجرورها في أربعة مواضع وقعت قبلها (ما) الاستفهامية، وهي قوله U:

(فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ) [النساء: ٧٨]، و (Y X W) [الكهف: ٤٩]، و (b

e d c) [الفرقان: ٧]، و (فَمَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا) [المعارج: ٣٦] (٥).

ونصَّ على الخلاف في الوقف عليهنَّ الجمهور من المغاربة، والمصريين،

(١) (٩٥٨/٤).

(٢) الوجيز (ص ٢٥٨)، وانظر: الموجز له (ص ٣١٦).

(٣) الإيضاح (ص ١٤٤).

(٤) انظره: (١٠٥/٢)، الإتحاف (١/٣٢٥).

(٥) انظر: المقنع (ص ٤٨٢)، الجامع لابن الوثيق (ص ٩٠)، إرشاد القراء والكاتبين (١/٣٩٣).

والشاميين، والعراقيين، واتفق كلُّهم عن أبي عمرو على الوقفِ على (ما) ، واختلف عن الكسائي بين الوقفِ عليها، أو على اللامِ بعدها: فذكر الوجهين له أبو عمرو الداني، وابن شريح، والشاطبي، والآخرون - منهم - اتفقوا عن الكسائي على الوقف على (ما) <sup>(١)</sup>.

وإليه أشار الإمام الداني في الجامع بقوله:

(واختلف القراء في الوقف على ذلك: فحدثنا عبد العزيز بن جعفر، قال: نا عبد الواحد بن عمر، قال: نا عمر بن علي بن جناد، قال: نا محمد بن سمعان بن أبي مسعود، قال: نا سورة عن الكسائي أنه كان يقف فيهن على (ما)؛ خالفه عنه نصير، فحدثنا فارس بن أحمد، قال: نا عبد الباقي بن الحسن، قال: نا إبراهيم بن الحسن ح. وحدثنا الفارسي، قال: نا أبو طاهر، قال: حدثني بن يونس، قال: نا محمد بن عبد الرّحيم، قال: نا محمد بن عيسى، قال: نا نصير، قال: قال الكسائي: الوقف على (فأل) على الكتاب.

والخبران عنه صحيحان؛ لأنّ قتيبة روي عنه أنه كان يقف في قوله:

( e d c ) ( Y X W ) [الكهف: ٤٩] «مال»، ويقف على ( e d c )

[الفرقان: ٧]، وعلى (فأل الذين كفروا) [المعارج: ٣٦] «مال»، ولم يذكر (فأل هؤلاء القوم) [النساء: ٧٨]، فدلّت روايته - هذه - على أنّ الوجهين في ذلك عنده سواء، وأنه يختارهما بجمعه بينهما في حرفه.

وروى أبو عبد الرحمن، وإبراهيم ابنا اليزيدي عن أبيهما عن أبي عمرو أنّه كان

(١) انظر: النشر (١٠٩/٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٤٧).

يقفُ في الأربعة الأحرف على ما، وقال إسماعيل النحاس: كان أبو يعقوبُ صاحبُ ورشٍ يقفُ على (فَالِ)، (c b) وأشباهه كما في المصحف، وكان عبد الصمد يقف على (فما) وي طرح اللام، وليس عند الباين في ذلك نصٌّ؛ سوى ما جاء عنهم من اتّباعهم لرسم الخطِّ عند الوقفِ، وذلك يُوجب في مذهب من روى عنه أن يكون وقفه على اللّام<sup>(١)</sup>.

و ظاهرُ أنّ الدانيّ استند - فيما ذهب إليه - للبصريّ، والكسائيّ على:

اتّباع الأثر والنصّ، وللباين على موافقة مرسوم المصحف.

وبه قطع في التيسير<sup>(٢)</sup>، وغيره<sup>(٣)</sup>.

ووجهُ وقفِ أبي عمرو في هذه الأربع على (ما):

مراعاة القياس، وإلحاقها بجميع الحروف المفردة الجارّة، ووجهُ الوقفِ على اللّام:

اتّباع الرّسم، والافتداء به، وجمع الكسائيّ بين المذهبين: مراعاة لوجهيهما<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام ابن الجزريّ معلقاً على قولِ الدانيّ السّابق في الجامع:

(وفيما قاله آخرًا نظرٌ؛ فإنّهم إذا كانوا يتبعون الخطّ في وقفهم؛ فما المانع من أنّهم

يقفون - أيضاً - على (ما)؛ بل هو أولى وأحرى؛ لانفصالها لفظاً ورسمًا، على أنّه صرح

بالوجهين جميعًا عن ورش، فقال إسماعيل النحاس في كتابه: كان أبو يعقوب صاحبُ

ورش - يعني الأزرق - يقفُ على (فَالِ)، وقالوا: (c) وأشباهه كما في المصحف،

(١) الجامع (١١٦/٢-١١٧).

(٢) انظره: (ص ٢٠٤).

(٣) نقلًا عن شرح الدرر للمتتوري (٧٢٧/٢).

(٤) انظر: شرح الهداية (٢٥٤/٢)، اللآلئ الفريدة (٥٢١/١).

وكانَ عَبْدُ الصَّمَدِ يَقْفُ عَلَى (فما) وَيَطْرَحُ اللَّامَ انْتَهَى؛ فَدَلَّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ -  
جَمِيعًا - عَنْهُ، وَكَذَا حُكْمُ غَيْرِهِ (١).

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْجَزْرِيِّ مِنْ جَوَازِ عَلَى (مَا) لِلْجَمِيعِ لِانْفِصَالِهَا رِسْمًا، سَبَقَهُ إِلَيْهِ  
الْعَلَّامَةُ الْجَعْبَرِيُّ، حَيْثُ قَالَ:

(هذه اللّامُ باعتبارِ أنّها على حرفٍ واحدٍ؛ أصلها أن تكتبَ موصولةً بما دخلتْ  
عليه، وباعتبارِ أنها كلمةٌ أصلها أن تكتبَ منفصلةً، رُفِضَ هذا الأصلُ لتوحدِها،  
وفُصِلتْ هذه المواضعُ تنبيهاً على الأصلِ المنسوخِ، ولا يلزمُ من فصلها عن ما بعدها  
أن تتصل بما بعدها كما توهم؛ لأنه يخلُ بمقصودِ فصلها، والموضعُ التي وصلت (ما)  
فيها عكسُ هذه، فعلى هذا يجوزُ لكلِّ القراءِ الوقف على ما) (٢).

وبهذا القولِ أخذَ أهلُ الأداء، وجرى عملُهُم على جوازِ الوقف على (ما)، أو  
(اللّام) لكلِّ كسائرِ الكلماتِ المفصولاتِ (٣).

قال العلامة ابن عبد الحقّ السنباطيُّ (ت ٩٩٥هـ):

(والأشهرُ الوقفُ في كلِّ ذلكَ برسمه للكسائيِّ وأبي عمروٍ كغيرهما؛ نَبّه على ذلكَ  
الشمسُ ابنُ الجزريِّ) (٤).

وقال صاحب عمدة الخلان:

(والأصحُّ والأسلمُ عند أهلِ الأداء: جوازُ الوقفِ على (ما) لجميعِ القراء، وكذا

(١) النشر (٢/١٠٩-١١٠).

(٢) كنز المعاني (٢/٩٨٣-٩٨٤).

(٣) انظر: إيضاح الرموز (ص ٢٤٧)، اللطائف (لوحه رقم: ١٥٦/أ)، غيث النفع (ص ١٧٤)، منار الهدى  
للأشموني (ص ٢١٨)، إرشاد المريد (ص ١١٧) وغيرها.

(٤) شرح ابن عبد الحق السنباطي (١/٢٨٧).

على اللام؛ إعلاناً لبيان الرّسم في مقام الرواية؛ بشرط أن لا يتدعى القارئ عمّا بعدها<sup>(١)</sup>.

وفي تحريرات العلامة الجمزوري:

وفي النّشر لكلّ الخلاف فقّف لهم على (اللام) أو (ما) إن أردتّ للابتلا<sup>(٢)</sup>.

٧- الوقف على (b) من (ba) [الإسراء: ١١٠] لغير حمزة، والكسائي.

هذا الاختيار منصوص عليه في الجامع عند الإمام الداني:

(جاء النّص عن حمزة والكسائي بالوقف على: (a) دون (b)، فأما حمزة:

فحدّثنا محمّد بن أحمد، قال: نا محمّد بن القاسم، قال: نا سُلَيْمان بن يحيى، قال: نا ابنُ

سعدان، قال: كان حمزة وسليم يقفان - جميعاً - على (a) قال ابن سعدان: والوقفُ

الجيد على (b) لأنّ (b) صلة لأيّ، وأما الكسائي: فحدّثنا أبو الفتح، قال: نا عبدُ

الله، قال: نا إسماعيل، قال: نا أحمد بن محمّد، قال: نا محمّد بن يعقوب، قال: نا العباس،

قال: نا قتيبة، قال: كان الكسائي يقف على الألف من (a).

والنّص عن الباقيين معدومٌ في ذلك، والذي نختاره في مذهبهم الوقف على (b)،

وعلى هذا يكون حرفاً زيد صلة للكلام؛ فلا يفصل من (أي)، وعلى الأوّل يكون اسماً

لا حرفاً، وهي بدلٌ من (أي)، فيجوز فصلها، وقطعها منها<sup>(٣)</sup>.

(١) (ص ١٤٤).

(٢) الفتح الرحمانى (ص ١٧٧).

(٣) (١١٧/٢).

و نقله في التيسير كذلك<sup>(١)</sup>.

وجليُّ اعتمادُ الدانيِّ في الأخذ بمذهبِ الأخوين: على اتِّباعِ النصِّ، وللباقين على: حملها على الموصول؛ لأنَّ (b) لما دخلتْ كانتْ داخلةً للتوكيد؛ فصارتْ مع ما قبلها كالشيءِ الواحد<sup>(٢)</sup>.

وقد اتَّفقت جميعُ المصاحفِ على كتابةِ (ba) حرفينِ منفصلين<sup>(٣)</sup>؛ لكن مع هذا الاتفاق، فإنَّ الخلاف قائمٌ هل هما منفصلين رسماً وحرماً، أو حكماً فقط؟ وفي ذلك يقول العلامة الجعبريُّ:

(وليست هذه من صور التخصيص؛ بل من الاختلاف في كيفية الرسم، وكلُّ يدعي اتِّباعه)<sup>(٤)</sup>.

وأكثرُ الكتبِ ساقطةٌ منها هذه المسألة، خاليةٌ من ذكرها، وظاهرُ حالهم حملُ حكمِ الوقفِ عليها على قوله U: (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ) [القصص: ٢٨]، وعلى مذهبِ هؤلاء لا يكونُ في الوقفِ عليها خلافٌ بين أئمةِ القراءة<sup>(٥)</sup>.

وذهبَ الإمامُ ابنُ الجزريِّ إلى أنَّهما منفصلتين رسماً وحرماً، فقال:

(وأما الجمهورُ فلم يتعرَّضوا إلى ذكره أصلاً بوقفٍ، ولا ابتداءً، أو قطعٍ، أو وصلٍ؛ كالمهدويِّ وابنِ سفيان، ومكيِّ، وابنِ بليمة، وغيرهم من المغاربة، وكأبي

(١) انظره: (ص ٢٠٤).

(٢) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٧٢٨/٢).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٧٩٩/٣).

(٤) كنز المعاني (٩٩١/٢).

(٥) انظر: كنز المعاني (٩٩٠/٢)، بستان الهداة (٣٨٣/١)، النشر (١٠٧/٢-١٠٨).

معشر، والأهوازي، وأبي القاسم ابن الفحّام، وغيرهم من المصريين، والشاميين، وكأبي بكر بن مجاهد، وابن مهران، وابن شيطا، وابن سوار، وابن فارس، وأبي العز، وأبي العلاء، وأبي محمد سبط الخياط، وغيرهم من سائر العراقيين.

وعلى مذهب هؤلاء لا يكون في الوقف عليها خلاف بين أئمة القراءة، وإذا لم يكن فيها خلاف فيجوز الوقف على كل من (a)، ومن (b)؛ لكونها كلمتين انفصلتا رسماً؛ كسائر الكلمات المنفصلات رسماً، وهذا - هو - الأقرب إلى الصواب، وهو الأولى بالأصول، وهو الذي لا يوجد عن أحد منهم نص بخلافه، وقد تبعت نصوصهم؛ فلم أجد ما يخالف هذه القاعدة، ولا سيما في هذا الموضع، وغاية ما وجدت النص عن حمزة، وسليم، والكسائي في الوقف على (a)، فنص أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الضرير - صاحب سليم -، واليزيدي، وإسحاق المسيبي، وغيرهم على ذلك، قال ابن الأنباري: ثنا سليمان بن يحيى - يعني الضبي - ثنا ابن سعدان قال: كان حمزة وسليم يقفان - جميعاً - على (a)، ثم قال ابن سعدان: والوقف الجيد على (b) لأن (b) صلة لأي، وهذا غاية ما وجدته، وغاية ما رواه الدائي؛ فظهر أن الوقف جائز لجميعهم على كل من كلمتي: ((a)، (b)) كسائر الكلمات المفصولات في الرسم، وهذا الذي نراه، ونختاره ونأخذ به تبعاً لسائر أئمة القراءة<sup>(١)</sup>. وما ذهب إليه ابن الجزري هو اختيار الإمام أبي الحسن بن غلبون، حيث قال: (وكلا الوجهين حسن جميل)<sup>(٢)</sup>.

(١) النشر (١٠٩/٢ - ١١٠) بتصرف، وانظر: التقريب (ص ١٦٢).

(٢) التذكرة (٤١١/٢).

وعلى الأخذ به جرى العمل<sup>(١)</sup>، وأنشد في ذلك العلامة الطيبي:

وَقِفْ لِلإِبْتِلَاءِ عَلَى أَيِّ وَمَا لِكُلِّهِمْ صُحْحٌ كُلٌّ مِنْهَا<sup>(٢)</sup>.

٨- الوقف على الياء من (وَيَكَاكُ) ، وَ (وَيَكَاكُ) [القصص: ٨٢] للكسائي.

أجمعت المصاحف على كتابتها كلمة واحدة موصولة<sup>(٣)</sup>، قال الإمام السخاوي:

(وَأَمَّا: (وَيَكَاكُ) ، وَ (وَيَكَاكُ) [القصص: ٨٢] فالأئمة مجمعون على أنه كلمة

واحدة؛ لأنه يحتمل أن تكون الكلمة الأولى: (ويك)، كما قال الشاعر:

أَلَا وَيَكُ الْمَسْرَةُ لَا تَدُومُ.

ويحتمل أن تكون: (وي)، كما قال:

وَيِ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ بَبٌ وَمَنْ يَعِشَ عَيْشَ ضُرٍّ.

ولا يمكن الكاتب أن يجمعها، فكتب الكلمتين كلمة واحدة؛ ليبقى هذا

الاحتمال<sup>(٤)</sup>.

واختلف في الوقف عليهما عن الكسائي وأبي عمرو، وتعددت الرويات عنهما:

فروى جماعة من أهل الأداء عن الكسائي: أنه يقف على الياء مقطوعةً من الكاف؛

لأنه اسم فعلٍ يقوله المتعجب أو المنتدم، وإذا ابتداءً بالكاف، هكذا: (كأن، وكأته)،

وعن أبي عمرو: أنه يقف على الكاف مقطوعةً من الهمزة أراد بيان المعنى، وإذا ابتداءً

ابتداءً بالهمزة، هكذا (أن، وأنه). ووقف الباقر على النون والهاء، أتباعاً لمرسوم

(١) انظر: الإتحاف (١/٣٢٦-٣٢٧)، الرسالة الغراء (ص ٩١)، تقريب النفع للضباع (ص ٨٧)، وغيرها.

(٢) منظومة التنوير (ص ١٨٢).

(٣) انظر: المقنع (ص ٤٨٤)، مختصر التبيين (٤/٩٧٤)، المختصر للعقيلي (ص ٨٤).

(٤) الوسيلة (ص ٤٣٤-٤٣٥).

المصحف<sup>(١)</sup>.

وقد حكى الإمام الداني في جامعہ الخلاف عن الكسائي، واختار له وجه الوقفِ عليها بالياء؛ معتضداً باتباع النص، فقال:

( وَيَكَاثُ اللَّهُ ) ، و ( وَيَكَاثُهُ ) [القصص: ٨٢] رُسِمَا فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ مُوصُولِينَ، واختُفِيَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا، فحدَّثنا عبد العزيز بن جعفر، قال: نا عبد الواحد بن عمر، قال: نا إسماعيل بن يونس، قال: نا أبو عمر عن الكسائي: أنه كان يقفُ (وي)، ويبتدي (كان)، وفي الحرف الثاني كذلك، وروى قتيبة عنه: ( وَيَكَاثُ اللَّهُ ) الوقفَ على الياء، وقال: إنها هي صلة.

وحدَّثنا فارس بن أحمد، قال: نا أبو الحسن المقرئ، قال: قال خلاد، وقال الكسائي: ( وَيَكَاثُ اللَّهُ ) حرفان في المعنى.

قال أبو عمرو: فدلَّ هذا على أن الانفصال - عنده - في هذه الكلمة في التأويل والتقدير دون اللفظ، لتخصيصه بذلك المعنى وحده.

وروى الحلواني عن أبي عمر عنه: أنه يقرأ ( وَيَكَاثُ اللَّهُ ) ، و ( وَيَكَاثُهُ ) يهَمْزُهُمَا، وَلَا يَقْطَعُهُمَا.

وبالأول قرأتُ على أبي الفتح من قراءته، وبه أخذ.

وروى محمد بن الرُّومي عن أحمد بن موسى، قال: سمعت أبا عمرو يقول: ( وَيَكَاثُ اللَّهُ ) ، و ( وَيَكَاثُهُ ) مقطوعةٌ في القراءة، موصولة في الإمام، وهذا يدلُّ على أنه يقفُ على الياء منفصلةً. وروى ابن مجاهد في جامعہ عن أبي حاتم الرازي

(١) انظر: الهادي (ص ٤٥٤)، شرح الهداية (٢/٤٦٣)، النجوم الزاهرة (١/٤٨٧-٤٨٨)، التقريب (ص ١٦٢).

عن أبي زيدٍ عنه: أنه يقفُ فيهما (وَيَ)، وابتدئُ بالكافِ، وهذا موافقٌ لمذهب الكسائيِّ (١).

وأشار إليه - أيضاً - في مفردة الكسائيِّ عند ذكر هذين الحرفين؛ فقال: (ولم يكن شيخنا أبو الحسن يتقن معرفة هذا الباب؛ فاعتمدتُ فيه على ما رويته عن فارس بن أحمد، وغيره، وبه أخذُ) (٢).  
وبه قطع الدانيُّ في التيسير (٣).

والوجهان محكيان عنهما - أيضاً - في التبصرة، والإرشاد، والكفاية، والمبهبج، وغاية الاختصار، والهداية، والشاطبية، وأكثر أهل الأداء يختارُ في هذين الحرفين أتباع المرسوم، وعلى حكاية ما خالفه بصيغة التمرير والتضعيف (٤).

فمن ذلك: قول الإمام مكِّي:  
(والمشهورُ عنهما مثلُ الجماعةِ بتركِ الفصلِ على ما في السَّواد) (٥).  
وقول الإمام سبط الخياط:  
(والظَّاهرُ الأشهرُ من طريقِ القراءاتِ عن الجماعةِ أنَّ الوقفَ عليهما بكاملهما (وَيَكَاكُ) ، وَ (وَيَكَاكُنُهُ) على ما في المصحف) (٦).  
وقول الإمام السَّخاويِّ:

(١) (١١٨/٢-١١٩) بتصرف.

(٢) (ص ٥٨).

(٣) انظره: (ص ٢٠٤).

(٤) انظر: النشر (١١٣/٢).

(٥) التبصرة (ص ٢٩٩).

(٦) المبهبج (ص ٤٥٥).

(والمعتمدُ لمن وقفَ على الكلمةِ بكمالها اتِّباعَ الرَّسْمِ) (١).

واختاره الإمام ابن الجزريُّ، حيثُ قال:

(والآخرونَ لم يذكروا شيئاً من ذلكَ عن أبي عمرو، ولا الكسائيِّ؛ كابن سوار،

وصاحبي التَّلخيصين، وصاحبِ العنوان، وصاحبِ التَّجريد، وابنِ فارس، وابن

مهران، وغيرهم. فالوقفُ عندهم على الكلمةِ بأسرها، وهذا هو الأولى، والمختارُ في

مذاهبِ الجميع؛ اقتداءً بالجمهور، وأخذاً بالقياسِ الصَّحيح) (٢).

وعليه جرى عملُ أهلِ الأداءِ (٣)، قال العلامة الخليليُّ:

(المختارُ للجميع: الوقفُ على الكلمةِ بأسرها؛ لا تُصالحها رسماً بالإجماع، ولذا قدَّمه

الشاطبيُّ في قوله:

"وَقِفْ وَيَكَاَنَّهُ وَيَكَاَنَّ بِرَسْمِهِ".

فالوقفُ على الياء، أو الكافِ ضعيفٌ لمن رُوِيَ عنه) (٤).

(١) فتح الوصيد (٢/٥٣٧).

(٢) النشر (٢/١١٣)، وانظر: التقريب (ص ١٦٢).

(٣) انظر: الإتحاف (١/٣٢٨)، متقن الرواية (لوحة رقم: ١٦٨)، عمدة الخلان (ص ٣٥٦)، وغيرها

(٤) حل المشكلات (ص ١٤٧-١٤٨).

## باب ياءات الإضافة

ذكر الإمام الداني ياءات المختلف فيها في بابين:

الأول: ياءات الإضافة، والثاني: الياءات الزوائد.

وخصّص لهما بابين في التيسير والمفردات دون الجامع، ثم عرّج عليهما في ختم كل

سورة مبيناً مواضع الخلاف بين القراء.

جاء في باب ذكر مذاهبهم في ياءات الإضافة من كتاب التيسير قوله:

(وسنذكر ما جاء في كل سورة من هذه الجملة بالاختلاف فيه مشروحاً ياء ياء،

وإنما نجمل - ها هنا - أصولهم، وننبه على ما شذ من مذاهبهم؛ ليحفظ ذلك مجملاً،

ويُقاس عليه ما ورد منه مفرّقاً)، وقال في باب الياءات الزوائد:

(وسياتي جميع ما ورد من ذلك بالاختلاف فيه في أواخر السور) (١).

وهذا منهاج الإمام ابن مجاهد في السبعة، حيث قال:

(فجعلت ما حرّك من الياءات المذكوراً في آخر كل سورة) (٢).

وتابعه عليه من بعده من الأئمة - كما عند ابني غلبون (٣)، ومكي (٤)،

والأهوازي (٥)، وسبط الخياط (٦)، وابن الجزري في نشره، وتقريبه - (٧).

(١) (ص ٢٠٨، ص ٢٢٢)، وانظر: مفردة ابن كثير (ص ٤٠).

(٢) السبعة (ص ١١٤).

(٣) انظر: الإرشاد (١/٥٦٩)، التذكرة (٢/٢٨١).

(٤) انظر: التبصرة (ص ١٧٤-١٧٥).

(٥) انظر: الوجيز (ص ١٢٥).

(٦) انظر: المبهج (ص ٣٠٢-٣٠٣).

(٧) انظر: النشر (٢/١٧٨)، التقريب (١٨١).

والفرقُ بين البابين: أنَّ ياءاتِ الإضافة لا تكونُ إلا ضميرَ المتكلم، ولا تكونُ إلا ثانيةً في السَّواد، والخلفُ فيها دائرٌ بين الفتحِ والإسكانِ، وهذا في حال الوصلِ، ولا يُحذفُ منها شيءٌ في الوصلِ؛ إلا إنْ عرضَ أن يقعَ بعدَ شيءٍ منها حرفٌ ساكن، فتحذفُ إذ ذاكَ على قراءةٍ من سكَّنها، كقراءةٍ من قرأ:

( u v ) [الزُّمر: ٥٣]، و (أخى) (أشُدُّ بِهِ أَزْرَى) [طه: ٣٠-٣١]، و (5)

( 8 7 6 ) [الصف: ٦]، بإسكانِ الياءِ، وأمَّا في الوقفِ فلا بدُّ من إثباتها؛ لثبوتها في السَّوادِ.

وأمَّا الياءاتُ الزَّوائدُ: فمنها ما هو ضميرُ المتكلم، كالياءِ في: ( \ )، و ( e )، و ( q )، و ( دَعَانِ )، ومنها ما هو لامُ الكلمةِ من الاسم، كالياءِ في قوله - تعالى -: ( ل ) [الفجر: ٩]، و ( أَلْدَاعِ ) [القمر: ٦]، و ( \_ ) [الرعد: ٩]، ومنها ما هو لامُ الكلمةِ من الفعلِ، كالياءِ في قوله تعالى: ( + ) [الفجر: ٤]، و ( يَأْتِ ) [هود: ١٠٥]، و ( IH ) [الكهف: ٦٤]، وليسَ منها شيءٌ ثابتٌ في السَّوادِ، والخلافُ دائرٌ فيها بين الحذفِ والإثباتِ، ولا يُجرِّكُ منها شيءٌ في الوصلِ؛ إلا أنْ يعرضَ لها ساكنٌ بعدها، فيحركها من أثبتها، وذلك في قوله تعالى: ( ) ( ) [النمل: ٣٦].

وسمَّيتُ بالزَّوائدِ؛ لأنَّها في قراءةٍ من أثبتها زائدةٌ على خطِّ المصحفِ<sup>(١)</sup>.

والأصلُ في ياءِ الإضافةِ هي التَّحريكُ؛ لأنها اسمٌ على حرفٍ واحدٍ، ولا ينطقُ باسمٍ على حرفٍ واحدٍ، فحرَّكتُ لتتقوى بالحركةِ، واختيرَ لها الفتحُ؛ لأنَّه أخفُّ

(١) شرح التيسير (ص ٦٠٥)، وانظر: كنز المعاني (٢/٩٩٨-١٠٠٣)، الإتحاف (١/٣٣٣)، الفتح الرباني (ص ٩٨-١١٥).

الحركات.

وهذا هو اختيار الإمام الداني، والمشار إليه في الأرجوزة المنبّهة في قوله:

والفتح الأصل عند جُلِّ النَّاسِ وَغَيْرُهُ فَرَعٌ بِلَا التَّبَاسِ<sup>(١)</sup>.

والإسكان في ياء الإضافة تخفيف، ورأي الكوفيّين أن الإسكان أصل؛ لأنه مبني.

ومن خالف أصله من القراء في شيء منها؛ فإنما فعل - ذلك - جمعاً بين اللغتين<sup>(٢)</sup>،

قال الإمام ابن خالويه:

(وللعرب في ياءات الإضافة أربعة أوجه: فتحها على الأصل، وإسكانها تخفيفاً،

وإثبات الألف بعدها تلييناً للحركة، وحذفها اختصاراً)<sup>(٣)</sup>.

وجاءت ياءات الإضافة في الكتاب على ثلاثة أقسام:

١- متّفق الإسكان: وهو الأكثر، وجملته خمسمائة وست وستون ياءً.

٢- متّفق الفتح: وذلك لموجب إمّا أن يكون بعدها ساكن:

(لام تعريف، أو شبهه) وجملته إحدى عشرة كلمة في ثمانية عشر موضعاً.

٣- ومختلف بينهما: وهي لا تخلو أن تلاقي همزة مفتوحة، أو مكسورة، أو

مضمومة، أو تلاقي (أل) التعريف، أو همزة الوصل، أو سائر حروف المعجم، وجملته

مائتان وثلثا عشرة ياءً، وعدّها الداني والأهوازي وغيرهما: مائتان وأربع عشرة ياءً،

فزادوا موضعين، وهما: ( ) ( ' ) في النمل [آية: ٣٦]، و ( ll wv x y )

(١) (بيت رقم: ٩٨١).

(٢) انظر: الحجة للفارسي (١/٤١١-٤١٨)، شرح الهداية (١/١٥٨-١٦١)، حجة القراءات (ص ٩٣-٩٤).

(٣) الحجة في القراءات السبع (ص ٧٤).

في الزمر [آية: ١٨] ، وزاد آخرون موضعين، وهما: ( اَ ) في طه [آية: ٩٣]، و ( إِنْ ) يُرِدْنَ الرَّحْمَنُ ) في يس [آية: ٢٣].

وذكر هذه الأربع في باب الياءات الزوائد؛ أولى أقرب؛ لحذفها في الرسم، وإن كان لها تعلق بهذا الباب من حيث فتحها، وإسكانها<sup>(١)</sup>.

### واختيارات الإمام الداني في هذا الباب هي:

١ - إسكان الياء في موضع: ( اَ [ \ ] ) [هود: ٩٢] لهشام.

حكى الإمام الداني في الجامع، ومفردة الشامي الخلاف لهشام؛ مع تصريحه باختيار وجه الإسكان؛ معتمداً على المعمول به عند أهل الأداء، فقال في الجامع:

( اَ [ \ ] ) [هود: ٩٢] فتحتها الحرميان، وابن عامر في رواية ابن ذكوان، وابن بكار، وابن عتبة، وأبي عمرو، وأسكنها الباقون، وقد روى - لي - أبو الفتح عن قراءته في رواية هشام عن ابن عامر: فتحها، وعلى الإسكان العمل في روايته<sup>(٢)</sup>، وقال في مفردة الشامي:

( قرأ [ \ ] ) [هود: ٩٢] بإسكان الياء، وفي ذلك خلاف عنه، وبالإسكان أخذ<sup>(٣)</sup>.

وبه قرأ على شيخه أبي الحسن بن غلبون، وبه قطع في التيسير<sup>(٤)</sup>؛ مع أنه أسند رواية هشام من طريق شيخه أبي الفتح بن فارس، وهو من المواضع التي خرج فيها

(١) انظر: الإقناع (٥٣٦/١)، فتح الوصيد (٥٥٠/٢)، النجوم الزاهرة (٥٠٥/١)، النشر (١٢١/٢-١٢٢).

(٢) (١٢١٣/٢).

(٣) (ص ١٣٨).

(٤) انظره: التيسير (ص ٢١١).

عن طريقه.

وقطع الجمهور لهشام بالفتح، وهو الذي في المبهج، وجامع الحياط، والمستنير،  
والكامل، والكفاية الكبرى، وسائر كتب العراقيين، وهو الأكثر والأشهر - كما في  
النشر - (١).

والوجهان صحيحان، ووجه الفتح لهشام في: ( [ \ ) مقدم؛ لأنه الأكثر  
طرقاً ورواية عنه، قال العلامة الصفاقي في بيان ذلك:

(فلم يتفق عنه على الإسكان؛ بل له الفتح - أيضاً -، وبه قطع أكثر القراء،  
واقترضوا عليه في تأليفهم، والمأخوذ به عند من يقرأ بها في التيسير والشاطبية الإسكان  
- فقط -؛ مع أن الداني - رحمه الله - خرج فيه عن طريق التيسير، وتبعه الشاطبي،  
والأولى القراءة بالوجهين؛ لأن الوجهين صحيحان، والفتح أكثر وأشهر، وبه قرأ  
الداني على شيخه أبي الفتح، وهو طريقه في رواية هشام) (٢).

وقال العلامة المنصوري:

(والفتح في الشهرة أرجح) (٣).

٢ - إسكان الياء في موضع (مَالِي لَا أَرَى) [النمل: ٢٠] لأبي عمرو البصري.

هذا الاختيار منصوص في الجامع عند قول الإمام الداني:

(مَالِي لَا أَرَى) [النمل: ٢٠] فتحها ابن كثير، وعاصم بخلاف عن

حفص، والكسائي، وابن عامر في رواية ورش، وكذلك روى محمد بن إسماعيل

(١) انظره: (١٢٥/٢)، الروض النضير (ص ٤٢٩-٤٣٠).

(٢) غيث النفع (ص ٣١٤-٣١٥).

(٣) تحريرات المنصوري (ص ٢١٦)، وانظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٠)، إرشاد المريد (ص ١٢٥-١٢٦).

الترمذي عن ابن ذكوان، والداجوني عن أصحابه، والنقاش عن الأخفش عنه، وأسكنها الباقون، وكذلك روى الجماعة عن اليزيدي؛ إلا ابن سعدان، وابن واصل، فإنهما حكيا عنه أنه فتحها، وروى الأصبهاني عن ابن سعدان عن اليزيدي أنه أسكنها، وهو الصواب<sup>(١)</sup>.

وبه جزم في التيسير<sup>(٢)</sup>، ومفردة البصري<sup>(٣)</sup>.

وقد أطبقت الكتب على حكاية وجه الإسكان دون غيره<sup>(٤)</sup>، وهو المسند والمقروء به<sup>(٥)</sup>.

ولم أقف في كتب الفن على من ذكر فتح هذه الياء للبصري؛ سوى ما جاء في كتاب المصباح لأبي الكرم الشهرزوري، حيث قال:

( مَالِي لَا أَرَى ) فتحها ابن كثير، وأبو جعفر من طريق النهرواني، وعاصم، والكسائي، والحلواني عن هشام، وهارون عن أبي عمرو؛ إلا أن هارون قال: قال - لي - أبو عمرو بن العلاء: إني قرأت عليه، وبلغت إلى هذا الموضع: افتح الياء في كل القرآن: ( لِي سَجِدِينَ ) [يوسف: ٤]، وَ ( n ml kj i h ) [إبراهيم: ٢٢]، وَ ( o n ) [ص: ٢٣]، وَ ( Y X W ) [طه: ١٨]، وَ ( 7 6 ) [الدخان: ٢١]، و ما كان مثله، وأسكن: ( مَالِي لَا أَرَى )<sup>(٦)</sup>.

(١) (١٤٤٦/٣).

(٢) انظره: (ص ٣٩٨).

(٣) انظره: (ص ١١٧).

(٤) انظر: السبعة (ص ٣٤٥)، التلخيص (ص ٣٥٦)، الكفاية (٣٣٨)، المفيد (٤٣٤)، المفتاح (٧٦٢/٢).

(٥) انظر: النجوم الزاهرة (٥٢٤/١)، إبراز المعاني (ص ٣٠٢)، النشر (١٣١/٢-١٣٢)، غيث النفع (ص ٤٤٣).

(٦) (٧٠١/٢).

٣- إسكان الياء في موضع: ( > ? ) [الكافرون:٦] للبيزي.

تشعب الخلاف عن رجال البيزي في حكم هذه الياء، وإليه أشار الإمام الداني في

الجامع بقوله:

(واختلف عن ابن كثير: فحدثنا محمد بن علي قال: نا ابن مجاهد قال: حدثني

مضر بن محمد عن البيزي عن ابن كثير ( > ? ) [الكافرون:٦] نصباً، وكذلك روى

اللهمي عن البيزي، ومحمد بن بNDAR عن أصحابه المكيين عنه، وكذلك حكى لي أبو

الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن ابن الصباح عن أبي ربيعة عن البيزي،

وذكر ذلك أبو ربيعة في كتابه عن البيزي، وقبل بالإسكان، وبذلك قرأت على الفارسي

عن قراءته على أبي بكر النقاش عن أبي ربيعة عن البيزي، وكذلك روى ذلك الخزاعي

عن أصحابه، والزيني عن رجاله، والحلواني عن القواس.

وكذلك قال لي محمد بن علي عن ابن مجاهد: أنه قرأ على قبل عن القواس،

وكذلك روى محمد بن هارون، والحسين بن مخلد، والعباس بن أحمد البرقي عن

البيزي، وكذلك نا محمد قال: نا ابن مجاهد عن الخزاعي عن ابن فليح<sup>(١)</sup>.

وصرح في التيسير، ومفردة المكي باختياره وجه الإسكان، وبه قرأ على شيخه

الفارسي، قال في التيسير:

(نافع، والبيزي بخلاف عنه، وحفص، وهشام: ( > ? ) بفتح الياء، والباقون

بإسكانها، وهو المشهور عن البيزي، وبه أخذ<sup>(٢)</sup>.

(١) (١٧٢٨/٢-١٧٢٩).

(٢) (ص ٥٣٣).

وَأُنشِدَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ:

وَإِسْكَانُهَا الْمَشْهُورُ لِلْبَزِيِّ قَالَهُ  
بِتَيْسِيرِهِ الدَّانِيُّ هُنَاكَ تَأَمَّلُوا<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ فِي مَفْرَدَةِ الْمَكِّيِّ:

(وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مُجَاهِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُضَرُّ بْنُ الْبَزِيِّ ( >

؟ ) بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَرَوَى الْخَزَاعِيُّ، وَابْنُ هَارُونَ، وَابْنُ الْحُبَابِ، وَأَبُو رُبَيْعَةَ، وَغَيْرُهُمْ عَنْهُ: بِإِسْكَانِ الْيَاءِ، وَبِهِ أَخَذُ، وَقَدْ حَدَّثَنَا فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ أَبِي رُبَيْعَةَ عَنْهُ: بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ، وَالَّذِي حَكَاهُ أَبُو رُبَيْعَةَ فِي كِتَابِهِ: هُوَ الْإِسْكَانُ - لَا غَيْرَ -، وَبِذَلِكَ قَرَأْتُ عَلَى الْفَارِسِيِّ، وَعَلَى غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ نصوصِ الدَّانِيِّ اعْتِمَادُهُ فِي أَخْذِهِ بِوَجْهِ الْإِسْكَانِ لِلْبَزِيِّ عَلَى:

اتِّبَاعِ الْأَثَرِ، وَكَثْرَةِ نَقْلَتِهِ عَنْهُ، وَاشْتِهَارِهِ وَجْهَ الْإِسْكَانِ فِي الْأَدَاءِ.

وَوَجْهَ الْإِسْكَانِ رِوَايَةَ الْجُمْهُورِ، وَبِهِ قَطَعَ الْعِرَاقِيُّونَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رُبَيْعَةَ، وَقَطَعَ بِالْوَجْهِينِ لِلْبَزِيِّ صَاحِبُ الْهُدَايَةِ، وَالتَّذْكَرَةِ، وَالتَّبَصُّرَةِ، وَالكَافِي، وَالتَّجْرِيدِ، وَالشَّاطِئِيَّةِ، وَغَيْرِهِ، وَهُوَ قِرَاءَةُ الدَّانِيِّ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ.

وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ، وَالْإِسْكَانُ أَكْثَرُ وَأَشْهَرُ - كَمَا قَرَّرَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ<sup>(٣)</sup>.

وَعَلَى الْأَخْذِ بِالْوَجْهِينِ لِلْبَزِيِّ مَعَ تَصْدِيرِ الْإِسْكَانِ جَرَى الْعَمَلِ فِي جَمِيعِ الْمَسَالِكِ

(١) الإيضاح لما ينبههم عن الوري في قراءة عالم القرى ص ٣٠٦.

(٢) (ص ١٣٥).

(٣) النشر (١٣١/٢)، وانظر: تحرير النشر (ص ١١٤)، الإتحاف (٢/٦٣٤)، الروض النضير (ص ٥٨٣).

الأدائية<sup>(١)</sup>.

وفي رسالة العلامة ابن المنجرة قوله:

( > ? ) قَدَّمَ البزِّيُّ إِسْكَانَ يائِهَا وَذَا جلي<sup>(٢)</sup>.

٤ - فتح الياء في موضع: ( وَمَحْيَايَ ) [الأنعام: ١٦٢] لورش.

قرأ نافعٌ ( وَمَحْيَايَ ) بِإِسْكَانِ الياءِ بخلفٍ عن ورشٍ كما في الجامع، والتيسير، والتبصرة، والكافي، والعنوان - خلافاً لما في النشر - والشاطبية، وغيرها. وقطع له بالإسكان في الإرشاد، والتذكرة، والمجتبى، والوجيز، والهداية، و الهادي، وغيرها<sup>(٣)</sup>.

وقد أخبر الإمام الداني أنه قرأ على شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد بوجه فتح الياء لورش، وقرأ على بقية شيوخه بالإسكان، جاء في كتاب التعريف: «وأقراني أبو الفتح عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش: ( وَمَحْيَايَ ) بفتح الياء، وقرأت على غيره بالإسكان، وبه آخذ، وبذلك قرأ الباقر»<sup>(٤)</sup>. واختار وجه الإسكان لورش، ونص عليه في غير موضع من كتبه<sup>(٥)</sup>، فمن ذلك قوله في الجامع:

(١) انظر: عمدة الخلان (ص ٤٦١)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٩)، اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم (ص ٤٩٠).

(٢) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٣٨).

(٣) انظر: النشر (٢/١٣٠)، تحريات المنصوري (ص ١٩١-١٩٢)، المطلوب (ص ٤٧).

(٤) ص (٨٦).

(٥) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٢/٧٣٢-٧٤٢)، الفجر الساطع شرح الدرر اللوامع (٤/٤٢).

(وعلى ذلك عامة أهل الأداء من المصريين وغيرهم، وهو الذي رواه ورش عن نافع أداءً وسمعاً، والفتح اختياراً منه، اختاره لقوته في العربية) (١).

وقوله في التيسير:

( :وَمَحْيَايَ ) سَكَّنَهَا نَافِعٌ بِخِلَافٍ عَنِ وِرْشٍ، وَالَّذِي أَقْرَأَنِي بِهِ ابْنُ خَاقَانَ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ بِالْإِسْكَانِ، وَبِهِ آخِذٌ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ بْنَ عَمَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَبَانَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: أَبَانَا أَبُو الْأَزْهَرِ عَنْ وِرْشٍ عَنْ نَافِعٍ :وَمَحْيَايَ ( واقفة الياء، قال أبو الأزهر : وأمرني عثمان بن سعيد أن أفتحها مثل: : 5 ) وزعم أنه أقيس في النحو، وحدَّثنا خلفُ بن إبراهيم المقرئ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ وِرْشٍ عَنْ نَافِعٍ : :وَمَحْيَايَ ( موقوفة الياء، :وَمَمَاتِي ( متصبة الياء: قال يونس: قال لي عثمان: وأحبُّ إليَّ أن تنصبَ :وَمَحْيَايَ ) وتوقفَ :وَمَمَاتِي ( . قال أبو عمرو: فدلَّ هذا من قول ورشٍ على أنه كان يروي عن نافع الإسكان، ويختارُ من عند نفسه الفتح) (٢).

وقوله في إيجاز البيان:

( وأوجه الروايتين، وأولاهما بالصحة: رواية من روى الإسكان عن ورش عن نافع دون غيره، وهو الذي ثبت نقله برواية من يجب الوقوف عند ما رواه، ويلزم المصيرُ إلى ما أداه، والقولُ بها حكاه، دون قياسٍ ونظرٍ) (٣).

(١) (١٠٧٣/٣).

(٢) ص (٢٨٦).

(٣) نقلاً عن شرح الدرر اللوامع للمتتوري (٧٣٨/٢)، وانظر: القصد التازي (ص ٣٢٣).

وأكدّه في مفردةٍ نافعٍ بقوله:

(وَاتَّفَقَا عَلَى إِسْكَانِ الْيَاءِ فِي الْأَنْعَامِ فِي قَوْلِهِ: **وَمَحْيَايَ**) [آية: ١٦٢] على خلافٍ عن ورشٍ في ذلك، والمشهورُ عنه الإسكانُ، وبه أخذُ<sup>(١)</sup>.

وعليه فمُعْتَمَدُ الدانيِّ في اختياره قائمٌ على:

- اتِّبَاعِ الْأَثْرِ وَالرِّوَايَةِ.

- الْأَخْذِ بِالْمَشْتَهَرِ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

وقد أطال الإمامُ الدانيُّ في جامعهِ القولُ في الانتصارِ لاختيارهِ، والدِّفاعِ عنه، وبيانِ حجَّتِهِ ومُعْتَمَدِهِ في ذلك<sup>(٢)</sup>.

ومِمَّا يَحْسُنُ إِيْرَادُهُ فِي هَذَا السِّيَاقِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ مِنْ ضَعْفِ وَجْهِ الْإِسْكَانِ؛ وَاعْتِرَاضِهِ عَلَى اخْتِيَارِ الْإِمَامِ الدَّانِيِّ، حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِهِ لِلْحَرْزِ عِنْدَ قَوْلِ نَازِمِهَا:

"وَمَحْيَايَ (جـ) ي بِالْخُلْفِ وَالْفَتْحِ (خ) وَلَا"

قال:

فَذَكَرَ أَنَّ قَالُونَ أَسْكَنَهَا، وَلَوْ رَشَّ فِيهَا خِلافٌ، وَفَتْحَهَا الْبَاقُونَ، وَهُوَ الْأَقْيَسُ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ فَلِذَا قَالَ: (خَوْلَا أَي: مَلَك)، وَإِنَّمَا ضَعْفُ الْإِسْكَانِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنِينَ، وَلَا يَلِيقُ بِفِصَاحَةِ الْقُرْآنِ إِلَّا ذَلِكَ، أَلَا تَرَى كَيْفَ أَجْمَعُوا عَلَى فَتْحِ: ( 5 )، ( وَهُدَايَ ) وَكِلَاهُمَا مِثْلُ: **وَمَحْيَايَ** )، وَشَنَّعَ بَعْضُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى نَافِعٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

(١) (ص ١١٦).

(٢) انظره: (٣/١٠٧٣-١٠٧٦).

متعجباً منه كيف أسكنَ (وَمَحْيَايَ) وفتح بعدها (وَمَمَاتِي) ، وكان الوجهُ عكسُ ذلك، أو فتحها معاً، والظنُّ به أنَّه فتحها - معاً -، وهو أحدُ الوجهينِ عن ورشٍ عنه، وهي الرواية الصَّحيحة؛ فقد أسندها أبو بكر بن مجاهدٍ في كتابِ الياءِ عن أحمد بن صالح عن ورشٍ عن نافعِ الياءِ في (وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) ،، مفتوحتان، وفي أخرى عن ورشٍ قال: كان نافعٌ يقرأ أولاً (وَمَحْيَايَ) ساكنةً الياءِ، ثمَّ رجع إلى تحريكها بالنَّصب.

قلتُ: فهذه الرواية تقضي على جميع الروايات؛ فإنَّها أخبرت بالأمرين، ومعها زيادةٌ علمٍ بالرجوعِ عن الإسكانِ إلى التحريكِ، فلا تُعارضها روايةُ الإسكانِ؛ فإنَّ الأولى معترفٌ بها ، ومخبرٌ بالرجوعِ عنها، وكيفَ وإنَّ روايةَ إسماعيل بن جعفر - وهو أجلُّ رواةِ نافعٍ - موافقةٌ لما هو المختارُ، قال ابنُ مجاهدٍ أخبرني محمد بن الجهم عن الهاشم عن إسماعيل بن جعفر عن أبي جعفر، وشيبة ونافع: أنَّهم ينصبون الياءَ في: (وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) © ، قلتُ: وهذه الآيةُ مشتملةٌ على أربعِ ياءاتٍ (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) فالأولتانِ ساكنتانِ بلا خلافٍ في هذه الطُّرق المشهورة؛ فكأنَّ نافعاً أسكنَ اثنتين، وفتح اثنتين .

ولا ينبغي لذي لبٍّ إذا نُقل له عن إمامٍ روايتانِ إحداهما أصوبُ وجهًا من الأخرى؛ أن يعتقدَ في ذلكِ الإمامِ إلاَّ أنَّه رجعَ عن الضَّعيفِ إلى الأقوى، ولا يغترَّ بما ذكره (الداني) في كتاب الإيجاز من اختياره الإسكانَ وذكر وجهه من جهة العربية، فإنَّ غايةَ ما استشهدَ به قولُ بعضِ العربِ: (التقت حلقنا البطان، وله ثلثا المال) بإثبات الألفِ فيها، وهذا ضعيفٌ شاذٌّ لم يُقرأ بمثله (١).

(١) إبراز المعاني (ص ٣٠٠-٣٠١).

وقد تكفل العلامة الجعبريُّ في الكنز بنقضِ كلام أبي شامة، وردَّ ما استدلَّ به من أخبارٍ بحججٍ عقليةٍ ونقليةٍ<sup>(١)</sup>.

وكذلك صنع الإمام ابن الجزريِّ، وانتصر لما ذهب إليه الدانيُّ<sup>(٢)</sup>.

ومن تأسى بالدانيِّ في اختياره وجه الإسكان لورشٍ في هذه اليااء :

ابنُ الباذش<sup>(٣)</sup>، وابنُ المرابط<sup>(٤)</sup>، والمتتوريُّ وشيخه القيباطيُّ<sup>(٥)</sup>، وابنُ القاضي<sup>(٦)</sup>

والمارغنيُّ<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

والوجهانِ صحيحان مأخوذٌ بهما<sup>(٨)</sup>، وجرى العملُ على تقديم وجه الإسكانِ

لورشٍ أداءً<sup>(٩)</sup>.

وإذا أخذ لورشٍ من طريق الأزرقِ بالإسكانِ: فلا بدَّ من المدِّ المشبع وصلًا ووقفًا؛

لاجتماع ساكنين، والفتح والتقليل يأتیان معهما، فهذه أربعة أوجه.

والفتح والتقليل في الوصل والوقف، فيتحصَّل معهما ثمانية، تضاف إليها الأربعة

المتقدمة فتكون اثنا عشر وجهًا، أربعة وصلًا، وثمانية وقفًا<sup>(١٠)</sup>.

(١) كنز المعاني (١٠٣٧/٢-١٠٣٨).

(٢) انظر: النشر (١٣٣/٢-١٣٤).

(٣) انظر: الإقناع (٥٦٧/١).

(٤) انظر: التقريب والحرش (ص ٢٠٤).

(٥) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٧٤٣/٢).

(٦) انظر: الفجر الساطع (٥٠/٤).

(٧) انظر: النجوم الطوالع (ص ١٣٦).

(٨) انظر: المختصر البارع (ص ١٠٩)، النجوم الزاهرة (٥٢٦/١)، الإتحاف (٤٠/٢)، فتح المعطي (ص ٤٦).

(٩) انظر: الرسالة الغراء (ص ٧٧)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٩)، التوضيح والبيان (ص ٢٣١)، وغيرها.

(١٠) انظر: النشر (١٣٢/٢-١٣٣)، غيث النفع (ص ٢٣٢-٢٣٣)، حل المشكلات (ص ١١٧).

٥ - فتح الياء في موضع: ( nm ) [فصلت: ٥٠] لقالون.

اختلف في هذا الموضع دون غيره، وقد نص الإمام الداني على هذا الخلف في غير موطن، فقال في الجامع:

(وقرأتها على أبي الفتح في رواية قالون من طريق الحلواني، والشحام، وأبي نسيط بالوجهين)<sup>(١)</sup>، وقال في التيسير:

( nml ) فتحها نافع باختلاف عن قالون، وأبو عمرو)<sup>(٢)</sup>.

وزاد الحكم بياناً في مفردة المدني، فقال:

(وأقراني أبو الفتح، وأبو الحسن عن قراءتهما: ( p onml ) [فصلت: ٥٠])

بالإسكان والفتح جميعاً، ونص على الفتح عن قالون: أحمد بن صالح، وأحمد بن يزيد، ونص على الإسكان: إسماعيل بن إسحاق القاضي، وإبراهيم بن الحسين الكسائي)<sup>(٣)</sup>. وقد مال الداني إلى ترجيح وجه الفتح وتقديمه؛ دل عليه قوله في كتاب التذکر لتراجم القراء:

(وقد اختلف في هذه الياء عن قالون، والمشهور عنه الفتح)<sup>(٤)</sup>.

كما أن ظاهر قوله في التيسير يفيد عنه أن الفتح أشهر؛ لأنه نص عن نافع على الفتح، ثم ذكر الخلاف عن قالون<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر هذا الخلف في باب ياءات الإضافة؛

(١) (١٥٦٥-١٥٦٦/٤).

(٢) (ص ٤٤٨).

(٣) (ص ١١٥).

(٤) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٧٣٤/٢).

(٥) انظر: القصد النافع (ص ٣٢٢).

وإنَّما أَخْرَه إلى فرشِ سورة فصّلت<sup>(١)</sup>.

وعليه اقتصرَ في التَّعْرِيف لقالون من طريقي: أبي نشيطٍ، والحلوانيِّ عنه<sup>(٢)</sup>.  
وفي ذلكَ نَظَمَ بعضهم:

وَفِي ( ml ) بفصّلتَ ذَكَرَ      خُلْفًا بِبِأِ النَّفْسِ وَعَنْ عَيْسَى أَثَرُ  
لِلشَّيْخِ وَالِدَانِي وَجَهَانِ      وَرَجَّحَا الْفَتْحَ عَلَى الْإِسْكَانِ  
فِي الْكُشْفِ وَالتَّيْسِيرِ وَالْإِمَامِ      الْفَتْحُ عَنْهُ وَانْتَهَى الْكَلَامُ<sup>(٣)</sup>.  
وَبَيَّنَّ اسْتِنَادُ الدَّانِي فِي اخْتِيَارِهِ عَلَى:

شهرته عند أهل الأداء في قوله، ويقوي شهرته مجيئه على الأصل والقياس.  
وبوجه الفتح قطع له أكثر النقلة، ولم يذكر العراقيون، وجل المغاربة سواه، وقل  
من ذكر الإسكان لقالون من طريق أبي نشيط<sup>(٤)</sup>.

قال الإمام ابنُ المرابط:

(والأشهرُ عنه فيها الفتح)<sup>(٥)</sup>، وقال الإمامُ العمانيُّ:

(والصَّحِيحُ عن نافعِ التَّحْرِيكِ)<sup>(٦)</sup>.

وهو اختيارُ الإمامِ الشاطبيِّ؛ ولذا صدرَ به قوله: (بفتحِ أولي حكم)<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: إبراز المعاني (ص ٦٧٤).

(٢) انظره: التعريف (ص ١٠٨).

(٣) الفجر الساطع (٤/٤٣).

(٤) انظر: كنز المعاني (٥/٢٢٦٢)، بستان الهداة (١/٣٩٣)، النشر (٢/١٢٦-١٢٧).

(٥) التقريب والحرش (ص ٢٦٠).

(٦) الكتاب الأوسط (ص ٢٤٨).

(٧) الرسالة الغراء (ص ١٠٣-١٠٤).

وأيده الإمام ابن الجزري، حيث قال:  
(والوجهان صحيحان عن قالون قرأتُ بهما، وبهما أخذ؛ غير أنَّ الفتح أشهرُ،  
وأكثر وأقيسُ بمذهبه) (١).

وعليه جرى عليه العملُ عند شيوخ الإقراء (٢).

٦ - فتح الياء في موضع: ( 7 6 5 ) [الصف: ٦] لروح يعقوب.

هذا الاختيار مذكورٌ في مفردة يعقوب عند قول الإمام الداني:  
(... وكذلك فتح ياء الإضافة - أي: رَوْحٌ - مع ألفِ الوصلِ المفردة في موضعين،  
في الفرقان:

(إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا ) [آية: ٣٠]، وفي الصف: ( 7 6 5 ) [آية: ٦] وسكَّنها - بعدَ

ذَلِكَ - في جميع القرآن؛ على أنَّ فارسًا قد أخذَ علي: ( 8 7 6 5 ) [آية: ٦]  
بالإسكان، وبالفتحِ أخذُ فيه) (٣).

وقد ذكر الداني في صدر هذه المفردة: أنه يسندُ قراءة يعقوب من روايته عن أبي  
الفتح، ويسندُ رواية روح عن أبي الحسن (٤).

والعلة في ميل الداني إلى الأخذ بوجه الفتح لروح:  
لأنه الأقيسُ في مذهبه، والجارى على أصله في الباب.

(١) النشر (٢/١٢٧).

(٢) انظر: عمدة الخلان (ص ٣٩٦)، تقييد على قراءة نافع (ص ٧٦)، النجوم الطوالع (ص ١٥٠)، وغيرها.

(٣) (ص ٥٤-٥٥) بتصرف يسير.

(٤) انظر: المصدر السابق (ص ٤٤-٤٦).

وهو المسند والمقروء به ليعقوب من روايته<sup>(١)</sup>، وعدَّ الإمام ابن الجزريّ مذهب ابن فارسٍ عن رَوْحٍ انفراداً لا يعوّل عليها، حيث قال:

(وفتح نافعٌ وابنٌ كثيرٌ، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوبٌ، وأبو بكرٍ: ( 5 6

7 )، وانفرد أبو الفتح فارسٌ عن رَوْحٍ - فيما ذكره الدانيُّ، وابنُ الفحّام - بإسكانها)<sup>(٢)</sup>.

ووجهُ الإسكان عن يعقوبٍ مذكورٌ في: المبسوط<sup>(٣)</sup>، والمصباح<sup>(٤)</sup>، والتلخيص<sup>(٥)</sup>، والمفيد<sup>(٦)</sup>، والكامل من رواية رَوْحٍ<sup>(٧)</sup>، والأوسط من رواية رويسٍ<sup>(٨)</sup>.

٧- إسكانُ الياءِ في: ( Q P ) [الشعراء: ١١٨] للأصبهانيِّ عن ورشٍ.

نصَّ الإمام الدانيُّ على هذا الاختيارِ في الجامع، فقال:

( ( S RQP ) [الشعراء: ١١٨]: فَتَحَهَا نافعٌ في رواية ورشٍ من غير طَريق

الأصبهانيِّ، وفي رواية العثمانيِّ عن قالون، وعاصمٍ في رواية حفص، وأسكنها الباقون، وكذلك رَوَى ابنُ شنبوذٍ عن النحاس عن أبي يعقوبٍ عن ورشٍ أداءً، وهو غلطٌ؛ لأنَّ

(١) انظر: التذكرة (٥٨٧/٢)، المستنير (٤٨٥/٢)، الوجيز (ص ٣١٢)، الكفاية (ص ٣٩٤).

(٢) النشر (١٢٩/٢).

(٣) انظره: (ص ٢٦٥).

(٤) انظره: (٨٠٥/٢).

(٥) انظره: (ص ٤٣٥).

(٦) انظره: (ص ٥١١).

(٧) انظر: (ص ٤٤٣).

(٨) انظره: (ص ٢٣٩).

أبا يعقوبَ نصَّ عليها في كتابه عن ورشٍ بالفتح، وأهل الأديان من المصريين وغيرهم  
مُجمعونَ عنه على ذلك، وقال الأصبهانيُّ قرأته - أعني على أصحابه عن ورشٍ - بالفتح  
والإِسْكَانِ - جميعاً -، وبالإِسْكَانِ قرأتٌ - أنا - في روايته، وبه آخذُ<sup>(١)</sup>.

فآثر الدانيُّ الاقتصارَ على وجهِ الإسْكَانِ، والأخذِ بما قرأ به.

وبه قطعَ في باقي كتبه فلم يذكر سواه، قال في مفردة المدنيِّ:

(وقرأ ورشٌ في رواية أبي يعقوبَ، وعبد الصَّمد: ( S RQP ) في

الشُّعراءِ [آية: ١١٨] بفتح الياء، وورشٌ في رواية الأصبهانيِّ)<sup>(٢)</sup>.

و كذلك صنعَ في التَّعريف<sup>(٣)</sup>.

وهو الذي في كتب الأئمة العراقيين الآخذين بطريق الأصبهانيِّ عن ورشٍ وجهُ

الفتح دونَ غيره<sup>(٤)</sup>، وهو المسندُ في النَّشر<sup>(٥)</sup>.

(١) (١٤٢٩/٣ - ١٤٣٠).

(٢) (ص ٧٥).

(٣) انظره: التعريف (ص ١٠٤).

(٤) انظر: المبسوط (ص ٢٠٢)، الكفاية (ص ٣٣٢)، المصباح (٦٩٣/٢)، التلخيص (٣٥١)، المبهج (٤٧٧)،

وغيرها.

(٥) انظره: (٢٥٢/٢).

## باب الياءات الزوائد

المرادُ بها: كلُّ ياءٍ متطرِّفةٍ زائدةٍ في التَّلاوةِ على رسمِ المصاحفِ العثمانيَّةِ، وهي ياءاتٌ أو آخرِ الكَلِمِ، وتَتَّصِلُ بالأسماءِ والحروفِ.

وَجُعِلَ هذا البابُ والذي قبله في آخرِ أبوابِ الأصولِ؛ لأنَّ الاختلافَ فيهما في أوخرِ الكَلِمَةِ، فَناسبَ أن يكونَ بعدَ الوقفِ.

وضابطُ هذا البابِ: أن تكونِ الياءُ محذوفةً رسمًا، مختلفًا في إثباتها وحذفها وضمًّا، أو وضمًّا ووقفًا؛ فلا يكونُ أبدًا بعدها إذا ثبتت ساكنةً إلا متحرِّكٌ.

وجملةٌ ما اختلفوا فيه من الياءاتِ المحذوفاتِ من الخطِّ لكسرِ ما قبلهنَّ: إحدى وستون، منها اثنتانِ وثلاثونَ حشواً، وتسعٌ وعشرونَ فواصل، في النِّصْفِ الأوَّلِ من القسمينِ ستٌ وعشرونَ ياءً، وفي النِّصْفِ الثاني منها خمسٌ وثلاثونَ ياءً<sup>(١)</sup>.

وللقراءِ في إثباتِ هذه الياءاتِ وحذفها قواعدٌ ومذاهبٌ:

فنافعٌ، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، لهم إثباتٌ ما يثبتون من هذه الياءاتِ وضمًّا لا وقفًا، وابنُ كثيرٍ، ويعقوبُ لهما الإثباتُ في الحالين، والباقونَ بالحذفِ في الحالين، وهذا على سبيلِ الإجمالِ، وربَّما خرَّجَ بعضهم عن هذه القواعدِ، فيرجعُ إلى مطوَّلاتِ الفنِّ تفصيلٌ ذلك<sup>(٢)</sup>.

قال الإمامُ المالقيُّ:

(١) انظر: الإقناع (١/٥٤٥-٥٤٦)، إبراز المعاني (ص ٣٠٤)، شرح ابن الناظم (ص ١٨٩)، النجوم الزاهرة (١/٥٢٧)، الإتحاف (١/٣٤٥).

(٢) انظر: النشر (٢/١٣٥-١٣٧).

(واعلم أن المثبتين لهذه الزوائد هم: الحرميان، وأبو عمرو، تارة على الاتفاق، وتارة على الاختلاف، فأما الكوفيون، وابن عامر: فلم يرد عنهم إثبات الزوائد؛ إلا قليلاً<sup>(١)</sup>).

والحجة لمن أثبتها في الحاليين: الإتيان بها على الأصل؛ إذا كانت لام الكلمة، أو ضميراً متصلًا، والأصل أن يؤتى باللام، والضمير في كل حال، ولا يلزم من حذفها رسمًا حذفها قراءة - كما لا يلزم ذلك فيما حذف نحو: ( 1 )، و ( O )، و ( 1 )، وإثباتها لغة أهل الحجاز.

والحجة لمن حذفها في الحاليين: اتباع الرسم، وترك مخالفته، وحذفها لغة هذليّة. والحجة لمن أثبتها في الوصل دون الوقف: الإتيان بالأصل في الوصل، والاقتران بالرسم في الوقف، والجمع بين الأمرين. والحجة في تخصيص المواضع المذكورة دون غيرها: اتباع الأثر، والاقتران بالرؤية<sup>(٢)</sup>.

ونظم الإمام الداني هذه المذاهب بقوله:

والياء قد تجدها محذوفة	في الرسم في أمكنة معروفة
ويأؤها أصلية وزائدة	وشرح ذات زيادة وفائدة
وحذفها من سائر اللغات	سمعتها قوم من الأثبات
وللأيمّة الرواة فيها	مذاهب ثلاثة أحكيها

(١) شرح التيسير (ص ٦١٦).

(٢) انظر - مثلاً -: الحجة لابن خالويه (ص ١٣٠)، الكتاب المختار (٤٣/١)، الموضح (٢٧٢/١)، اللالك الفريدة (٥٦٦/١).

إثباتها في الوصلِ والوقوفِ      وَذَلِكَ فِي الْمَاضِي مِنَ الْمَحذُوفِ  
وَالْحَذْفُ فِي الْحَالِينَ وَالْإِثْبَاتِ      فِي الْوَصْلِ وَهِيَ كُلُّهَا لَغَاتُ  
وَكُلُّ ذَا يَضْبُطُ بِالرَّوَايَةِ      عَمَّن سَمَا وَبَلَغَ النَّهْيَةَ<sup>(١)</sup>.

### واختياراتُ الإمامِ الدانيِّ في هذا الباب هي:

١ - إثباتُ الياءِ في ( ل ) [الفجر: ٩] لقنبلٍ حالِ الوصلِ دونِ الوقفِ.  
أثبتَ هذه الياءَ وصلًا ورشًّا، وفي الحالينِ البزِّيِّ، واختلفَ عن قنبلٍ: فرَوَى  
بعضُهم عنه إثباتها في الحالينِ، والبعضُ حذفها فيهما، وبعضُ حذفها وصلًا.  
وقد أبانَ الإمامُ الدانيُّ ماهيةَ هذا الخُلفِ بقوله في مفردةِ المكيِّ:

(واختلفَ - علينا - في قوله: ( ل ) [الفجر: ٩]: فقرأتُ على أبي الحسنِ بإثباتها  
في الوصلِ - خاصَّةً -، وكذلكَ حكى ابنُ مجاهدٍ عن قنبلٍ في غيرِ كتابِ السَّبعةِ، وهو  
اختيارُ أبي طاهرِ بنِ أبي هاشمٍ، وبه كانَ يأخذُ، وقرأتُ على أبي الفتحِ في الحالينِ،  
وكذلكَ قالَ - لنا - محمدُ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ عن ابنِ مجاهدٍ عن قنبلٍ في كتابِ السَّبعةِ)<sup>(٢)</sup>.  
واختارَ له وجهَ الإثباتِ في حالِ الوصلِ دونَ الوقفِ، وأشارَ إليه في الجامعِ بقوله:  
(... قالَ ابنُ مجاهدٍ في كتابِ الياءاتِ، وفي كتابِ المكيِّينِ، وفي كتابِ الجامعِ عن  
قنبلٍ: بالياءِ في الوصلِ، وإذا وَقَفَ وَقَفَ بغيرِ ياءٍ، وهو الصَّحيحُ عن قنبلٍ، وبذلكَ  
قرأتُ على أبي الحسنِ وغيره في روايته)<sup>(٣)</sup>.  
وبقوله - كذلكَ - في التَّهذيبِ:

(١) الأرجوزة المنبهة (بيت رقم: ٩٩٣-٩٩٩).

(٢) (ص ١٠٧-١٠٨).

(٣) (١٧٠٢/٤).

(وقد رُوِيَ عن قنبلٍ الإثباتُ في الوصلِ والوقفِ في قوله U:

( J ) [الفجر: ٩] والمشهورُ عنهُ الإثباتُ في الوصلِ - خاصَّةً - كورثٍ عن

نافع<sup>(١)</sup>.

وظاهرُ عبارةِ التيسيرِ تُفهِمُ تعويله عليه، فقد ساق وجهَ الإثباتِ في الحالينِ بلفظِ

التضعيفِ، حيثُ قال:

( J ) أثبتَها في الحالينِ البريِّ، وأثبتَها في الوصلِ ورثُ، وقنبلٌ. وقد رُوِيَ عن

قنبلٍ إثباتَها في الحالينِ<sup>(٢)</sup>، مع أنَّ طريقَهُ الإثباتُ فيهما؛ لأنَّه أسندَ روايةَ قنبلٍ عن

شيخه أبي الفتح<sup>(٣)</sup>.

وترجيحُ الدانيُّ بناءً على:

الأخذُ بالمشتهرِ عندَ أهلِ الأداءِ.

فقد رَوَى الجمهورُ عنهُ حذفه وقفًا، وهو الذي قطعَ به صاحبُ العُنوانِ، والكافي،

والهدايةِ، والتبصرةِ، والهادي، والتذكرة<sup>(٤)</sup>.

ووجهُ الإثباتِ في حالِ الوقفِ قويُّ الوجاهةِ، قال الإمامُ ابنُ الباذش في بيان ذلك:

(وقد قال أبو الطيبِ في كتابِ الياءات: أكثرُ أصحابِ قنبلٍ يُثبتون الياءَ في الوصلِ

والوقفِ - وهو المشهورُ عنه -، قال: وذكرَ قنبلٌ في كتابه: ياءٌ ثابتةٌ، ولم يذكرَ وصلًا،

(١) (ص ٦٦).

(٢) (ص ٥٢١).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ١١٣).

(٤) انظر: النشر (٢/١٤٤)، شرح ابن الناظم (ص ١٩٥)، لطائف الإشارات (لوحه رقم: ١٦٤/أ)، تحرير

النشر (ص ١١٥).

ولا وقفًا، وذكر ابنُ مجاهدٍ:

أنَّه قرأ على قنبل بياءٍ في الوصلِ فقط، وذكر في السَّبعة كالبزِّيِّ، وبإثباتها لقنبلٍ في الوصلِ أخذَ أبو الطَّيبِ، وبه أخذَ مكِّيُّ، وأبو عمرو، وقال أبو عمرو: وهو الصَّحيحُ عن قنبل.

قال أبو جعفر: وبالوجهين أخذُ من طريقِ ابنِ مُجاهدٍ، ولا خلافَ عن البزِّيِّ أنَّه أثبت الياءَ فيه في الحالين، وبذلك أخذَ لقنبلٍ من طريقِ غيرِ ابنِ مجاهدٍ<sup>(١)</sup>.  
وضمَّن الإمام الشاطبيُّ نظمه الوجهين<sup>(٢)</sup>، وصحَّحهما الإمامُ ابنُ الجزريِّ، حيثُ قال:

(وكلَّما الوجهينِ صحيحٌ عن قنبلٍ نصًّا وأداءً حالة الوقف، بهما قرأتُ، وبهما أخذُ)<sup>(٣)</sup>.

والمقدَّم أداءً، والمصدَّرُ إقراءً هو: وجهُ الإثباتِ لقنبلٍ في الحالين؛ لأنَّه طريق الدانيِّ في التيسير؛ والموافقُ للبزِّيِّ<sup>(٤)</sup>، وأنشد في ذلك العلامة ابنُ المنجرة:  
وَإِنْ تَقِفْ لِقُنْبَلٍ بِالْوَادِيِّ      بِالْيَاءِ أَوْ لَا فَقُلْ وَنَادِي<sup>(٥)</sup>.

٢- حذفُ الياءِ في الحالين من: ( m )، وَ ( × ) [الفجر: ١٥-١٦] للبصريِّ.  
في هاتين الياءينِ اختلافٌ بين النُّقْلةِ عن أبي عمرو البصريِّ، والجمهورُ من أئمَّة

(١) انظر: الإقناع (١/٥٤٧).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٤٢٦)، سراج القارئ (ص ٨٨).

(٣) النشر (٢/١٤٤).

(٤) انظر: الرسالة الغراء (ص ١٠٩)، عمدة الخلان (ص ٤٥١)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٨)، واختلاف أوجه النشر (ص ٥٠٩).

(٥) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٣٧).

الفنّ الأسلافِ على التّخيير له في إثباتها، وحذفها حال الوصل.  
 وقطع بعضهم له بالإثبات، وقطع بعضهم له بالحذف<sup>(١)</sup>.  
 واختار الإمام الدائيّ وجه الحذف في الحالين، ونصّ عليه في غير موضع، كقوله  
 في الجامع:

(وفي والفجر: (m))، و (x) [الفجر: ١٥-١٦] أثبتهما إسماعيل، وحذفها أبو  
 عمرو، وهذا قولٌ صحيحٌ، وبه قرأتٌ، وبه أخذ<sup>(٢)</sup>، وقوله في التيسير:  
 (وخير في قوله: (m))، و (x)، والمأخوذُ له به فيهما بالحذف؛ لأنّهما رأسا  
 آيتين<sup>(٣)</sup>.

وعليه عوّل - أيضًا - في مفردة البصريّ<sup>(٤)</sup>، والتّهديب<sup>(٥)</sup>.  
 ومعتمد الدائيّ في التّعويل على وجه الحذف للبصريّ:  
 الأخذُ بما قرأ على شيوخه، وتقديم ما عليه جلّ الطّرق عنه، واتباع النصّ الدالّ  
 عليه، والاعتضاد بالقياس في عدم إثباته رؤوس الآي.  
 دلّ على ذلك قوله في الجامع:  
 (وأما أبو عمرو: فإنّ اليزيديّ، وأبا حمدون، وأبا خلّاد، وأبا شعيب، وأبا عمّر،  
 وأبا الفتح الموصليّ، وابن شجاع:

(١) انظر: المستنير (٥٣٢/٢)، المبهج (ص ٥٣٤)، النشر (١٤٤/٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٦١).

(٢) (١٢٦٢/٣).

(٣) (ص ٥٢١).

(٤) انظره: (ص ١٤٤، ٧٧-١٤٥).

(٥) انظره: (ص ٧٧).

رَوَوْا عن الزيديِّ عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: كَيْفَ شئتَ بالياءِ، وبغيرِ الياءِ في الوصلِ، فأَمَّا الوقْفُ فعلى الكتابِ، وروى ابنُ واصلٍ عن الزيديِّ عنه أَنَّهُ قال: إِذا وصلتُ أثبتُّ الياءَ، وإِذا وقفتُ فبغيرِ ياءٍ، ولم يذكرْ تخييرًا، وروى العباسُ بن محمدٍ عن عمِّه - إبراهيمَ بن محمدٍ - عن أبيه عن أبي عمرو: أَنَّهُ لا يثبتُ فيها الياءَ؛ لأَنَّهما رأسا آيةً، وروى ابنُ جبيرٍ في مختصره عن الزيديِّ: هما بغيرِ ياءٍ، قال أبو عمرو:

وبذلك قرأتُ لأبي عمرو من جميعِ الطُّرق عن الزيديِّ، و عن شجاع، وهو قياسٌ ما رواه الجميعُ عن الزيديِّ، و عن شجاع، وهو قياسٌ ما رواه الجميعُ عن الزيدي عن أبي عمرو نصًّا من أَنَّهُ لا يُثبتُ في الوصلِ من الياءاتِ؛ إِلا ما كانَ في غيرِ فاصلةٍ، وما كانَ فاصلةً حذَفَ الياءَ منه في الحالين<sup>(١)</sup>.

وهذا هو الوجهُ المشتهرُ عن البصريِّ في الأداءِ، وقد نصَّ على ذلك غير واحدٍ من أئمةِ الفنِّ، كقولِ الإمامِ القيروانيِّ:

(والمأخوذُ في قراءتهِ بالحذفِ في الحالينِ)<sup>(٢)</sup>، وقولِ الإمامِ مكِّيِّ:  
(والمشهورُ عنه الحذفُ في الوصلِ والوقفِ)<sup>(٣)</sup>، وقولِ الإمامِ الأهوزيِّ:  
(وبحذفِ الياءِ منها في الحالينِ قرأتُ عنه كالباقيينِ)<sup>(٤)</sup>.

(١) (١٧٠٣/٤) بتصرف يسير.

(٢) الهادي (ص ٥٥٩).

(٣) التبصرة (ص ٣٨٣).

(٤) الموجز (ص ٤٤١).

وصدّره ابن مجاهدٍ في السبعة<sup>(١)</sup>، واختاره الإمام الشاطبيُّ؛ تبعاً للأصل<sup>(٢)</sup>.  
 وصحّح الإمام ابن الجزريُّ في نشره كلا الوجهين، ورجّح الحذف له، حيث قال:  
 (والوجهان مشهوران عن أبي عمرو، والتّخيير أكثر، والحذف أشهر)<sup>(٣)</sup>.  
 وهذا التّحريُّ: هو المعمولُ والمقروءُ به، والمعولُ عليه في كلِّ المسالك الأدايَّة<sup>(٤)</sup>.  
 ٣- إثبات الياء مفتوحةً وصلّاً، وساكنةً وقفاً في: ( ) ( ) للبصريِّ.

ذكر الإمام الدانيُّ هذا الموضع، وموضع (ll wv x y) [الزمر: ١٨] في باب  
 ياءات الإضافة<sup>(٥)</sup>، وحقّها أن تكون ضمن هذا الباب؛ لاتّفاق المصاحف على حذفها  
 في الرّسم<sup>(٦)</sup>.

وأما حكم هذه الياء: فقد أثبت الياء مفتوحةً وصلّاً نافعاً، وأبو عمرو، وأبو  
 جعفر، وحفص، ورويس، وحذفها الباقون في الوصل؛ لاجتماع الساكنين.  
 واختلفوا في إثبات الياء وقفاً: فأثبتها يعقوب، وقبيل من طريق ابن شنبوذ عنه،  
 واختلف عن أبي عمرو، وقالون، وحفص<sup>(٧)</sup>، وليس لحفص من الزوائد في القرآن إلّا  
 هذه الياء - لا غير -.

(١) انظره: (ص ٤٧١).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ٣٠٩).

(٣) (١٩٢/١).

(٤) انظر: الإتحاف (١/٣٥٣)، غيث النفع (ص ٦٢٤)، الرسالة الغراء (ص ١٠٩)، عمدة الخلان (ص ٤٥١).

(٥) انظر: التيسير (ص ٢١٥).

(٦) انظر: فتح الوصيد (٢/٥٥٠)، شرح التيسير (ص ٦١٦).

(٧) انظر: السبعة (ص ٣٤٧)، التحبير (ص ٢٨٠)، النشر (٢/١٤١-١٤٢).

أَمَّا قَالُونَ، وَحَفْصٌ: فَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الدَّائِيُّ عَلَى الْوَجْهَيْنِ لَهَا فِي الْجَامِعِ<sup>(١)</sup>،  
والتَّيْسِيرِ<sup>(٢)</sup>، وَالتَّعْرِيفِ<sup>(٣)</sup>، وَالْمَفْرَدَاتِ<sup>(٤)</sup>، وَالتَّهْذِيبِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ: فَقَدْ ذَكَرَ لَهُ الْخِلَافَ فِي الْجَامِعِ، وَالتَّيْسِيرِ، وَالتَّهْذِيبِ،  
وَاخْتَارَ لَهُ فِي مَفْرَدَةِ الْبَصْرِيِّ وَجْهَ الْإِثْبَاتِ وَقَفًّا، حَيْثُ قَالَ:

(وَ ( ' ) ( ) [النمل: ٣٦] يَفْتَحُ الْيَاءَ فِي هَذِهِ فِي الْوَصْلِ، وَيُثْبِتُهَا سَاكِنَةً فِي  
الْوَقْفِ؛ عَلَى خِلَافٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ، وَبِهِ آخِذٌ<sup>(٦)</sup>).

وَيُظْهِرُ أَنَّ الدَّائِيَّ اخْتَارَ وَجْهَ الْإِثْبَاتِ لِلْبَصْرِيِّ لِمَرْجَحِينَ:

- قَرَأْتُهُ بِهَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ عَيْنٌ مَا ذَكَرَهُ شَيْخُهُ أَبُو الْحَسَنِ فِي تَذَكْرَتِهِ<sup>(٧)</sup>.
  - اتَّبَعَ الْأَثْرَ الْوَارِدَ عَنِ الْبَصْرِيِّ فِي ذَلِكَ، جَاءَ فِي الْجَامِعِ قَوْلُهُ:
- (وَكَذَلِكَ رَوَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو حَمْدُونَ، وَالْأَصْبَهَانِيُّ عَنِ ابْنِ سَعْدَانَ، وَابْنِ جَبْرِ  
فِي (مُخْتَصَرِهِ) عَنِ الْيَزِيدِيِّ عَنِ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّهُ يَقْفُ بِغَيْرِ يَاءٍ)<sup>(٨)</sup>.

وَقَدْ قَطَعَ لَهُمْ فِي الْوَقْفِ بِالْإِثْبَاتِ: جَمْهُورُ الْمَغَارِبَةِ، وَالْمَصْرِيِّينَ كَمَا عِنْدَ مَكِّيٍّ، وَابْنَ  
بَلِيْمَةَ، وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَجَاهِدٍ، وَأَبِي طَاهِرِ بْنِ أَبِي

(١) انظره: (١٤٤٧/٤).

(٢) انظره: (ص ٣٩٩).

(٣) انظره: (ص ١٠٥).

(٤) انظره: مفردة نافع (ص ٧٦، ١١٣)، مفردة عاصم (ص ٣٨).

(٥) انظره: (ص ٤٤).

(٦) (ص ١١٧-١١٨).

(٧) انظره: (٤٨١/٢-٤٨٢).

(٨) (١٤٤٧/٤).

هاشم، وأبي الفتح فارس لمن فتح الياء.  
 وقطع لهم بالحذف: جمهور العراقيين، وهو الذي في الإرشادين، والمستنير،  
 والعنوان، وغيرها. وأطلق لهم الخلاف في التجريد، والشاطبية كما في الأصل<sup>(١)</sup>.  
 والوجهان صحيحان مأخوذٌ بهما، وجرى عملُ أهل الأداة على تصدير وجه  
 الإثبات لهم<sup>(٢)</sup>.  
 ومخالفة المصحف في هذا الموضع وشبهه: من المخالفة اليسيرة المتفق على قبولها  
 عند الأئمة<sup>(٣)</sup>.

٤ - إثبات الياء في: ( X ) [يوسف: ٦٦] لابن كثير في الحالين.  
 جاء في الجامع قول الإمام الداني:

( X W ) [يوسف: ٦٦] أثبتهما في الحالين: ابن كثير، وروى الخزاعي عن ابن  
 فليح أداء حذفها في الحالين، وبإثباتها في الحالين قرأت من طريقه، وأثبتها في الوصل،  
 وحذفها في الوقف: نافع في رواية إسماعيل، وابن واصل عن ابن سعدان عن المسيبي،  
 وفي رواية أبي مروان، وأبي سليمان عن قالون، والأصبهاني عن ورش، وابن جبير عن  
 أصحابه، وأبو عمرو، وحذفها الباؤون في الحالين.  
 وقال ابن مجاهد في جامعهِ عن ابن كثير: إنه يصلُّ بياء، ويقفُ بغير ياء، وقال في  
 كتاب السبعة في كتاب الياءات: إنه يصلُّها بياء ويقفُ بغير ياء، وهو الصواب<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: النشر (١٤١/٢-١٤٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٥٩).

(٢) انظر: الرسالة الغراء (ص ٩٩)، عمدة الخلان (ص ٣٤٦)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٣)، اختلاف وجوه

طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٥٢٠)، منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٢٨).

(٣) انظر: الكشف (٣٣٣/١).

(٤) (١٥٠٧/٤).

أي: أن الخلفَ في الوقفِ بالياءِ على ( X ) جاءَ من روايةِ ابنِ فليحِ ابنِ كثيرٍ، وأسندها في جامعهِ عنه مع روايتي البزِّيِّ، وقبل، وقد ترجمَ الإمامُ الدائِيُّ له فقال:

(وأما ابن فليح: فهو عبد الوهَّاب بن فليح المكيّ - مولى عبد الله بن عامر بن كَريز العبشميِّ - يُكنى أبا إسحاق، حدَّثنا أبو الفتح، قال: حدَّثنا أبو طاهر، قال: حدَّثنا إبراهيم، قال: حدَّثنا إسحاق بن أحمد، قال: قال عبد الوهَّاب بن فليح: كنتُ أختلِفُ إلى مشايخ من أهل العلم بالقرآن من القرشيِّين، وغيرهم من أهل مكة، فأسألهم، وأسْتنبئهم، وأخذها عنهم) (١).

واختارَ الإمامُ الدائِيُّ وجهَ الإثباتِ لابنِ فليحٍ عن ابنِ كثيرٍ في الحالين، وصَّوبهُ - كما نقل ابن مجاهدٍ في السَّبعة (٢) -:

لأنه الأقيسُ في مذهبه، والموافق للرويات عنه، والمأخوذ به. وهذه الثلاثُ - وإن لم يصرِّح بها - تستقرُّ بالنظر في كُتب الفنِّ، وقد قال الإمامُ الهذليُّ عن وجهِ حذفِ الياءِ وقفًا لابنِ كثيرٍ في هذه الكلمة:

(وليس بشيءٍ) (٣).

وروايةُ ابنِ فليحٍ بحذفِ الياءِ وقفًا على هذه الكلمةِ مذكورةٌ في:

المبهج (٤)، والبستان (٥).

(١) الجامع (١/١٧١-١٧٢، ٣١٧-٣١٨)، وانظر: الغاية (٢/٧١٠-٧١١)، المعرفة (١/١٨٠).

(٢) انظره: (ص ٢٦٣).

(٣) الكامل (ص ٤٣٥).

(٤) انظره: (ص ٣٩١).

(٥) انظره: (١/٤١٠).

وقد أطبقت جلُّ كتبِ الفنِّ على ذكرِ الإثباتِ لابن كثيرٍ في الحالين<sup>(١)</sup>.

٥ - إثبات الياءِ في (فَلَا تَسْأَلْنِي) [الكهف: ٧٠] لابن ذكوان.

هذه الياء من المواضع الخمسة عشر التي أجمعت المصاحفُ على إثباتِ الياءِ  
فيهنَّ<sup>(٢)</sup>.

ولم يختلف القراء؛ إلَّا في هذا الموضعِ منها دونَ غيره، وليست هذه الياءُ من  
الزوائد - كما قد يتوهم -؛ بل ذكرها من بابِ الاستطرادِ<sup>(٣)</sup>، ولم يوردها غيرُ واحدٍ من  
أئمة الفنِّ الأسلافِ، إلَّا في موضعها في فرشِ السُّور<sup>(٤)</sup>.

وقد قرأ: المدنيان، والشاميُّ بفتح اللام، وتشديد النون، والباقون بإسكان اللام،  
وتخفيف النون، ولا خلافَ بينهم في إثباتِ الياءِ بعد النونِ وصلًا ووقفًا؛ تبعًا للرَّسمِ؛  
إلَّا ابنَ ذكوان، فقد اختلفَ عنه في إثباتها وحذفها<sup>(٥)</sup>.

وقد نصَّ الإمامُ الدانيُّ في الجامع<sup>(٦)</sup> على أنه قرأ بالحذفِ والإثباتِ - جميعًا -

في (فَلَا تَسْأَلْنِي) على أبي الحسن، وبالإثباتِ أبي الفتح، وعلى الفارسيِّ عن النقاش عن  
الأخفش - وهي طريقه في التيسير<sup>(٧)</sup> -

وصرَّح في مفردة الشاميِّ، والتَّهذيب باختيارِ وجه الإثباتِ له في الحالين.

(١) انظر - مثلاً -: المسبوط (ص ١٤٧)، الوجيز (ص ١٨٩)، المصباح (٢/٦٠٦)، النشر (٢/١٣٨).

(٢) انظر: مرسوم الخط (ص ٤٩)، المقنع (ص ٣٦٥-٣٦٨).

(٣) انظر: النشر (٢/١٤٥)، شرح ابن الناظم (ص ١٩٨)، غيث النفع (ص ٢٥٧).

(٤) انظر - مثلاً -: السبعة (ص ٢٩٠)، الوجيز (ص ٢٠٧)، المبهج (ص ٤١١)، وغيرها.

(٥) انظر - مثلاً -: التيسير (ص ٢٢٢، ٣٥١)، التحبير (ص ٢٨١، ٤٤٦)، النشر (٢/٢٣٤).

(٦) انظره: (٣/١٣٣٢).

(٧) انظره: (ص ٣٥١).

فقال في المفردة:

(والذي أختاره الإثبات؛ لثبوت الياء في كلِّ المصاحف) <sup>(١)</sup>.

وقال في التهذيب:

(وقرأ في الكهف: (فَلَا تَسْتَلْنِي © شَيْءٍ) [آية: ٧٠] بحذف الياء في الحالين، وقد

رُويَ عنه إثباتها في الحالين، وهو الأوجه) <sup>(٢)</sup>.

وجليُّ اعتماد الدانيِّ في اختياره على مستند:

موافقة مرسوم المصحف

ووجه الإثبات في الحالين لابن ذكوان: هو الأشهر، وفي كتب الفنِّ أكثر.

فمن ذلك قول الإمام أبي الطيب بن غلبون:

(واختلف عن ابن ذكوان في إثبات هذه الياء، وحذفها، فقرأتُ على أبي سهل بحذف الياء في الوصل والوقف، وكذلك ذكره الأخفش في كتابه القديم، وكذلك رواه عنه أحمد بن أنس، وإسحاق، ومضر، والتغلبى، وأحمد بن المعلّى، وغيرهم، وقال الأخفش - أيضا - في كتابه الذي ذكر فيه العِلل: (بإثبات الياء في الوصل والوقف)، ورواه عنه الحسين بن إسحاق كذلك.

قال أبو الطيب: وقد قرأتُ بها - أيضا - على أبي سهل في الوصل والوقف، وكان يختارُ الإثبات، وأنا - أيضا - أختارُ الإثبات، وكذلك قرأتُ في رواية هشام، وهو المشهور عن ابن عامر، وقد أخذته - أيضا - على غير أبي سهل بإثبات الياء في الوصل والوقف، وهو المأخوذُ به في قراءته؛ لإجماع المصاحف على إثبات الياء بلا اختلافٍ

(١) (ص ٥٠).

(٢) (ص ١٠٦).

فيها<sup>(١)</sup>، وقول الإمام مكي:

كلُّهم أثبت الياء في الحالين؛ إلا ما روي عن ابن ذكوان أنه حذف في الحالين،  
والمشهورُ الإثباتُ كالجماعة<sup>(٢)</sup>.

وجاء في مختصر التبيين لابن نجاح:

(وبالإثباتِ آخذٌ له؛ موافقةً للجماعة، وللراوي عن الأخفشِ عنه كذلك، ولجميع  
المصاحفِ)<sup>(٣)</sup>.

والوجهان في الكافي، والتلخيص، والشَّاطبية، وغيرها، وذكر بعضهم عنه الحذفَ  
في الوصل دون الوقف، والحذفُ والإثباتُ كلاهما صحيحٌ عن ابن ذكوان نصًّا وأداءً،  
ووجهُ الحذفِ حملُ الرَّسمِ على الزيادة؛ تجاوزًا في حروف المدِّ، كما قرئَ ( Z ) بغير  
تنوين، ووَقِفَ عليه بغير ألفٍ، وكذلك: ( O )، و ( d )، وغيرها، مما كُتِبَ  
رسمًا، وقرئَ بحذفه في بعضِ القراءاتِ الصَّحيحة، وليس ذلك معدودًا من مخالفةِ  
الرَّسمِ<sup>(٤)</sup>.

وأطبق شيوخ الإقراء على تصدير وجه الإثبات لابن ذكوان في الأداء؛ لما فيه من  
موافقة للمرسوم، ولما عليه الجمهورُ من الأخذِ به<sup>(٥)</sup>.

٥ - إثبات الياء في الحالين في موضع: ( y x w ) [الزمر: ١٧-١٨] للسُّوسي.

(١) الإرشاد (١/٧٢١).

(٢) التبصرة (ص ٢٦٢).

(٣) مختصر التبيين (٣/٨١٣).

(٤) انظر: النشر (٢/٢٣٤-٢٣٥)، الإتحاف (٢/٢٢٠-٢٢١).

(٥) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٢)، اختلاف وجوه طرق النشر (ص ٥١٥-٥١٧).

أثبت ياءَ (  $y \times wv$  ) مفتوحةً وصلًا السوسني بخلافٍ عنه، ثمَّ اختلف المثبتونَ عنه حال الوقفِ بين الحذفِ والإثباتِ، وعليه نصَّ الإمامُ الدانيُّ في كتبه. وجنحَ في التيسيرِ إلى ترجيحِ وجهِ الحذفِ له، فقال:

(أبو شُعيبٍ: (  $y \times wv$  ) : بياءٍ مفتوحةٍ في الوصلِ ساكنةٍ في الوقفِ، وقال أبو حمدونَ، وغيره عن اليزيديِّ: مفتوحةٌ في الوصلِ، محذوفةٌ في الوقفِ، وهو - عندي - قياسُ قولِ أبي عمرو في اتِّباعِ المرسومِ عند الوقفِ) (١).

قوله: "أبو حمدونَ، وغيره" يندرجُ فيه الدوريُّ، والسُّوسيُّ، وهو حكايةٌ لا روايةٌ؛ لإبهامه (٢)، وكان الإمامُ ابنُ مجاهدٍ يختارُ حذفها من روايةِ الدوريِّ (٣).

ومعنى قوله: "وهو عندي قياسُ قولِ أبي عمرو في اتِّباعِ المرسومِ عند الوقفِ". أي: قياسُ من فتحَ الياءَ أن يقفَ بالياءِ، ومن لم يُثبت الياءَ وصلًا؛ لزمه حذفها وقفًا، كما قال الإمامُ ابنُ مجاهدٍ:

(من فتح وقف بالياء) (٤).

وأشار إلى هذا الاختيار -أيضًا- في مفردةِ البصريِّ، حيثُ قال:

(واختلف - علينا - عنه في إثباتِ ياءِ مفتوحةٍ بعد الدالِّ في قوله في الزمر:

(  $y \times wv$  ) [آية: ١٧-١٨] وفي حذفها: فقرأتُ على أبي الفتح من طريق

(١) (ص ٤٣٩).

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري (١٠٨٨/٣).

(٣) انظر: الهادي (ص ٤٨٦).

(٤) نقلا عن الإقناع (٧٥١/٢)، و انظر: المبسوط (ص ٢٣٨)، الوجيز (ص ٢٧٩).

محمد بن إسماعيل القرشي عن أبي شعيب: بإثباتها مفتوحة في الوصل، وكذلك رواه - لنا - ابن خاقان بإسناده عن أبي شعيب.

فالوقف على ذلك في هذه الرواية: بإثبات الياء، ويجوز حذفها، والإثبات أقيس. وقرأت ذلك من طريق أبي عمران - أي: ابن جرير -، وغيره: بحذف الياء<sup>(١)</sup>.

وعليه:

فإن الداني - وإن أطلق الخلاف في تيسيره -؛ إلا أن طريقه الحذف في الحالين؛ لأنه يُسند رواية السوسي من طريق ابن جرير عن شيخه أبي الفتح<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما أكدّه الإمام ابن الجزري بقوله:

(... وذهب الباقر عن السوسي إلى حذف الياء وصلًا ووقفًا، وهو الذي قطع به في العنوان والتذكرة، والكافي، وتلخيص العبارات، وهو المأخوذ به من التبصرة، والهداية، والهادي، وأبو علي الأهوازي، وهو طريق أبي عمران، وابن جمهور كلاهما عن السوسي، وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون في رواية السوسي، وعلى أبي الفتح من غير طريق القرشي، وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير)<sup>(٣)</sup>.

ونبه عليه - أيضًا - العلامة الصفاقي، فقال:

( ( y x w ) قرأ السوسي بزيادة ياء بعد الدال مفتوحة في الوصل، وساكنة في الوقف، والباقر بحذفها في الحالين، وبه قرأ الداني على فارس بن أحمد؛ إلا أنه من

(١) (ص ١٦٦-١٦٧).

(٢) انظره: (ص ١١٥).

(٣) النشر (٢/١٤٣).

طريق محمد بن إسماعيل القرشي لا من طريق ابن جرير<sup>(١)</sup>.

وإلى اختيار الداني أشار الإمام القباقي، حيث قال:

(فأثبتها في الوقف منهم: الجمهور كأي الحسن بن فارس، وأبي العز، وسبط الخياط، والحافظ أبي العلاء، ورجحه الداني في المفردات، وغيرها، وحذفها الآخرون كصاحب التجريد، والتيسير، وظاهر المستنير، والباقون بالحذف في الحالين؛ سوى يعقوب فإنه أثبتها وقفا)<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب جمع من أكابر أئمة الفن إلى العلة في مجيء المذهبين عن أبي عمرو

البصري عند الوقف، هي الاختلاف في كون ( V V ) فاصلة أم لا؟

ففي كتب علم العدد: أن المدني الأول، والمكي لا يعدانها رأس آية<sup>(٣)</sup>.

وإليه أشار الإمام ابن الجزري في قوله:

(بنى جماعة من أئمتنا الحذف والإثبات في ( V V V ) عن السوسي، وغيره عن

أبي عمرو على كونها رأس آية)<sup>(٤)</sup>.

ونقل الإمام الداني في جامعه بسنده عن ابن مجاهد قوله:

(ونا محمد بن علي قال: نا مجاهد قال: قرأ أبو عمرو في رواية أبي عبد الرحمن عن

أبيه: ( V V X Y ) [الزمر: ١٧-١٨] قال: وقال عباس: سألت أبا عمرو، فقال:

(١) غيث النفع (ص ٥٠٦).

(٢) إيضاح الرموز (ص ٢٦٠)، وانظر: الإنحاف (١/٣٥١).

(٣) انظر: سور القرآن وآياته لابن شاذان (ص ٢٥٣)، عدد سور القرآن وآياته لابن عبد الكافي (ص ٣٨٢)،

البيان للداني (ص ٣١٦)، شرح ناظمة الزهر للمخللاتي (ص ٢٧٦)، نفائس البيان للقاضي (ص ٧٩).

(٤) النشر (٢/١٤٥).

(  $y \times wv$  ) بنصب الياء قال: وقال عبيدٌ عن أبي عمرو: إن كانت رأس آية؛  
وقفتُ (  $w$  )، وإن لم تكن رأس آية؛ قلتُ: (  $y \times wv$  )، وإن وصلت؛  
قلتُ: (  $y \vee$  )، وقراءته القطعُ، وقال ابن مجاهدٍ في كتاب أبي عمرو:

(في رواية عباس وابن الزبيديّ: دليلٌ على أن أبا عمرو كان يذهب في العدد  
مذهبَ المدنيّ في الأوّل، وهو كان عدد أهل الكوفة، والأئمّة - قديماً -، فمن ذهب إلى  
عدد الكوفيّ، والمدنيّ الأخير، والبصريّين: حذف الياء في قراءة أبي عمرو، ومن عدّ  
عدد المدنيّ الأوّل: فتحها، وأتبع أبا عمرو في القراءة والعدد) (١).

وقال الإمام ابن مهران في ذلك - أيضاً -:

(واختلفَ عن أبي عمرو - أيضاً -: قرأنا في رواية شجاعٍ (  $y \times wv$  )  
بفتح الياء، وكذلك في رواية أبي حمدون، وأبي شعيب السُّوسيّ عن الزبيديّ بفتح الياء،  
وفي رواية أوقية، وأبي عمر، وصاحب السجادة عن الزبيديّ بغير فتح، - كذلك أخذوا  
علينا -، وروى الفتح فيه عنه - أيضاً - العباس بن الفضل الأنصاريّ، وأبو عبد الرحمن  
بن الزبيديّ، وابن سعدان عن الزبيديّ نصّاً، وهذا يدلُّ على أنه كان يذهب في العدد  
مذهبَ المدنيّ الأوّل؛ فلا يعدّها رأس آية، وهذا كان مذهبُ المشايخ الأئمّة - قديماً -،  
كانوا يعدُّون عددَ المدنيّ الأوّل في الأكثر، والأغلب) (٢).

واختار هذا التّوجيه للخلاف الإمام ابن الجزريّ، وحمل عليه تباين كلام الدانيّ في  
التيسير، ومفردة البصريّ، حيثُ قال:

(١) (١٥٤٦/٤).

(٢) (ص ٢٣٨).

(فعلَى ما قرَّروا يكونُ أبو عمرو أتبع في تركِ عدِّها المكيِّ، والمدنيِّ الأوَّل؛ إذ كان من أصل مذهبه أتباعُ أهل الحجاز، وعنهم أخذَ القراءة أوَّلاً، وأتبع في عدِّها أهل بلدة البصرة، وغيرها، وعنهم أخذَ القراءة ثانياً، فهو في الحالتين متَّبِعُ القراءة والعدد، ولذلك خيَّر في المذهبين<sup>(١)</sup>).

والراجعُ أنَّ الإمامَ الدانيَّ لم يحملَ سببَ المذهبين على الخلافِ في العدِّ؛ يدلُّ عليه قوله في الجامع - بعد إيرادِه كلام ابن مجاهد الأنف -:

(وقال أبو عبد الرَّحمنِ في كتابه في الوصل والقطع: ذكرَ لأبي عمرو من الوقف بالياء إذا نصب قال: وهذا منه ترك لقوله: إنَّه يتبع الخطَّ في الوقف، - يعني: إذا وقف بالياء -، قال: وكانَ أبا عمرو أغفلَ أن يكون هذا الحرف رأس آية.

قال أبو عمرو: وقولُ أبي عمرو لعبيد بن عَقيلٍ: دليلٌ على أنه لم يذهب إليه؛ لأنَّه رأس آية في بعضِ العدَد الأَخير، فقال: إنَّ عددتها فأسقطَ الياءَ - على مذهبه في الفواصل - وإن لم تعدَّها فأثبتَ الياءَ، وانصبَّها - على مذهبه في غير الفواصل -، وعند استقبال الياءِ الألفِ واللام، وحذفها الباقون في الحالين<sup>(٢)</sup>).

وضمَّن الإمامُ الشاطبيُّ نظمه وجهُ الإثباتُ، حيث قال:

(فبشَّرَ عبادي افتَحَ وَقِفَ ساكِناً يدًا)<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام أبو شامة في شرحه:

(١) النشر (٢/١٤٦).

(٢) (٤/١٥٤٦-١٥٤٧).

(٣) متن الشاطبية (بيت رقم: ٤٣٩).

لما فتح السوسي هذه الياء في الوصل؛ وقف عليها بالإسكان - كسائر ياءات الإضافة -، وهو القياس - كما فعل في حرف النمل: ( ' ) ( ) [آية: ٣٦] على وجه، وحذفها الباقون في الحالين؛ أتباعاً للرسم، ووقع في نقل مذهب السوسي اختلافٌ كثيرٌ في غير التيسير:

فروى عنه الحذف في الوقف، وروى عن أبي عمرو - نفسه - الحذف في الحالين، وروى عنه الفتح في الوصل والحذف في الوقف، وأشار الناظم بقوله: (وقف ساكناً يداً) إلى ترك الحركة باليد؛ لأن المتكلم في إبطال الشيء؛ أو إثباته قد يجرّك يده في تضاعيف كلامه، فكأنه قال: لا تتحرّك في ردّ ذلك؛ بسبب ما وقع فيه من الخلاف<sup>(١)</sup>. ووجه الإثبات مذهب الجمهور من المؤلفين، وملخص ما في النشر، وغيره من المفصلات، وما ذكره أهل التنقيح والتحرير أن للسوسي من طريق الحرز وأصله: إثبات الياء مفتوحة وصلًا، وفي الوقف وجهان: إثباتها ساكنةً، وحذفها<sup>(٢)</sup>. وذكر العلامة السيد هاشم المغربي<sup>(٣)</sup> (ت ١١٩٦ هـ) في تحريراته أن فتح الياء وصلًا للسوسي ليس من طريق التيسير<sup>(٤)</sup>، وفي النشر: (وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير)<sup>(٥)</sup>. وبهذا التحرير أخذ جماعة من شيوخ الإقراء<sup>(٦)</sup>.

(١) إبراز المعاني (ص ٣١٥)، وانظر: كنز المعاني (٣/١٠٨٧).

(٢) انظر: الفتح الرحمانى (ص ١٨٩-١٩٢)، عمدة الخلان (ص ٣٨٨)، حل المشكلات (ص ١٥٢-١٥٣).

(٣) انظر: ترجمته في عمدة القارئ والمقرئين (ص ٥٠٦-٥١٢).

(٤) انظر: تحرير طيبة النشر (لوحة رقم: ٨٧/ب).

(٥) (١٤٣/٢).

(٦) انظر: متقن الرواية (لوحة رقم: ١٣٤/أ)، فتح المقفلات (لوحة رقم: ١٦٩/ب)، البدور الزاهرة

ويزيد من طريق النَّشر: وجهٌ رابعٌ وهو الحذفُ في الحالين<sup>(١)</sup>.

٥ - إثباتُ الياءِ، وحذفُها وصلًا في موضعي:

(الْتَلَاقِ) [غافر: ١٥]، وَ (الْتَّنَادِ) [غافر: ٣٢] لقالونَ.

ذَكَرَ الإمامُ الدانِيُّ في جامعِهِ أَنَّهُ قرأَ لقالونَ على شيخِهِ أبي الفتحِ بالوجهينِ في الحرفينِ من جميعِ طرقِهِ عن قراءتِهِ على عَبْدِ الباقيِ بنِ الحَسَنِ عن أَصحابِهِ، وعن قراءتِهِ على عبدِ اللهِ بنِ الحُسَيْنِ عن أَصحابِهِ بالحذفِ - لا غيرَ -<sup>(٢)</sup>.

و أشارَ إليه - أيضًا - في كتابِ التَّبَيِّنِ بقولِهِ:

(فقرأتُ على فارسٍ بالوجهينِ - بالإثباتِ، والحذفِ -، وقرأتُهما على أبي الحَسَنِ،

وغيرِهِ بالحذفِ - لا غيرَ -)<sup>(٣)</sup>.

وَحكى الخِلافَ في التَّيسِيرِ<sup>(٤)</sup>، ومفردةٍ نافعٍ<sup>(٥)</sup> الخِلافَ لقالونَ من طريقِ أبي نَشيطٍ

وَأَسندَها فيهِما عن شيخِهِ أبي الفتحِ من قراءتِهِ على عَبْدِ الباقيِ بنِ الحَسَنِ.

وَصرَّحَ في الاقْتِصادِ بالأخذِ بالوجهينِ، فقال:

(وبِهما آخِذُ)<sup>(٦)</sup>.

ويظهِرُ أَنَّ الدانِيَّ آثَرَ الأخذَ لقالونَ بالوجهينِ لأُمور:

= (ص ٢٧٥).

(١) انظر: التهذيب لابن عياش (ص ١٠٧)، الإتحاف (١/٣٥١-٣٥٢)، الروض النضير (ص ٥٢٤).

(٢) انظره: (٤/١٥٥٧-١٥٥٨).

(٣) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٢/٧٥٥).

(٤) انظره: (ص ١١١-١١٢، ٢٢٠، ٤٤٥).

(٥) مفردة نافع (ص ١١٤).

(٦) نقلا عن الفجر الساطع (٤/٦٢).

١ - أن فيه متابعةً للنصّ الوارد عن قالون بالإثبات؛ دلّ عليه ما جاء في الجامع:

(وحدثنا محمد بن عليّ قال: نا ابن مجاهد عن أصحابه عن إسماعيل بحذف الياء فيهما، وقياس قول إسماعيل في كتابه يدلّ على إثبات الياء فيهما؛ لأنه لم يستثن من ياءات الأسماء؛ إلا ( \_\_ ) [الرعد: ٩]، و (كَلْجَوَابِ) [سبأ: ١٣]، و ( C ) [القصص: ٣٠] - لا غير - فدلّ على أن ما عدا هذه الثلاثة فإنّه يثبت الياء فيه) (١).

٢ - أن وجه الإثبات فيه موافقةً لرواية ورشٍ من جميع طرقه (٢).

٣ - أنّه أكثر الطرق عن قالون على وجه الحذف عنه.

وضمّن الإمام الشاطبيّ نظمه الخلاف؛ تبعاً للأصل (٣)، وتابعه العلامة ابن بريّ في الدرر اللوامع (٤).

وقد عدّ الإمام ابن الجزريّ أنّ ما ذكره الدانيّ في تيسيره، وتابعه عليه الشاطبيّ في حرزه من إثبات الخلاف فيهما لقالون: أنه انفرادٌ من شيخه فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن، حيث قال:

(ولا أعلمه - يعني الخلاف - عن قالون ورد من طريق من الطُّرق عن أبي نشيط، ولا عن الحلوانيّ؛ بل ولا عن قالون - أيضاً - في طريق؛ إلا من طريق أبي مروان عنه، وذكره الدانيّ في جامعهِ عن العثمانيّ - أيضاً -، وسائر الروايات عن قالون على خلافه -

(١) (١٥٥٧/٤).

(٢) انظر: التعريف (ص ١٠٨).

(٣) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٤٣٤)، إبراز المعاني (ص ٣١٣).

(٤) انظر: القصد التازي (ص ٣٣٢).

أي: على الحذف -؛ كإبراهيم وأحمد ابني قالون، وإبراهيم بن دازيل، وأحمد بن صالح، وإسماعيل القاضي، والحسن بن عليّ الشحام، والحسين بن عبد الله المعلم، وعبد الله بن عيسى المدني، وعبيد الله بن محمود العمري، ومحمد بن عبد الحكم، ومحمد بن هارون المروزي، ومصعب بن إبراهيم، والزبير بن محمد الزبيري، وعبد الله بن فليح، وغيرهم) (١).

وحكاه في طبيته بصيغة التّمريض، فقال:

(وقيل الخلفُ بر) (٢)، قال ابن الناظم في شرحه:

(أي: وحكى الخلاف صاحبُ التيسير، ومن تبعه، والأصحُّ الحذف) (٣).

وعلى الاقتصار له على وجه الحذف: جلُّ الأئمة من المشاركة، والمغاربة (٤).

والإثبات ليس بمأخوذ به في كلِّ المسالك الأدائية، صرح بذلك غير واحد من

أهل الأداء كالكتاني (٥)، والأسقاطي (٦)، والبنّا الدميّاطي (٧)، والجمزوري (٨).

وذهب العلامة الصفاقسي إلى أن ضعف وجه الإثبات لا يعني إلغاءه، حيث قال:

(لكن نقل الخلاف في الطيبة بعد أن قدّم القول الصحيح؛ لأنه ذكر من له زيادة

(١) النشر (٢/١٤٣-١٤٤).

(٢) (بيت رقم: ٤٢٠).

(٣) شرح ابن الناظم (ص ١٩٦).

(٤) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٢/٧٥٥-٧٥٦).

(٥) انظر: متقن الرواية (لوحة رقم: ١٧٥/ب).

(٦) انظر: أجوبة المسائل المشكلات (ص ١٤٤).

(٧) انظر: الإتحاف (٢/٤٣٥).

(٨) انظر: الفتح الرحمانى (ص ١٨٧-١٨٩).

الياء، وبقي قالون في المسكون عنهم، وهو بدلٌ على أنه - وإن كان ضعيفاً - لم يبلغ في الضعف إلى هجره بالكلية (١).

## ٦ - إثبات الياء في الحالين في موضع:

ثُمَّ كِيدُونِ ( [الأعراف: ١٩٥] لهشام، وحذفها لابن ذكوان.

أثبت الياء - في هذا الموضع - أبو عمرو البصري، وأبو جعفر وصلاً، ويعقوب في الحالتين (٢)، وأثبتها هشام في الحالين من طريق التيسير - وليس لهشام في هذا الباب؛ إلا هذه الياء - ؛ دل عليه قول الإمام الداني في التيسير:

( وأثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحالين في قوله:

ثُمَّ كِيدُونِ ( في الأعراف [آية: ١٩٥] ) (٣).

واعتمد الداني في اختياره وجه إثبات الياء في الحالين لهشام على:

ما قرأ به على شيوخه، وليس ببعيد استناده في ذلك على رسمه بالياء في مصاحف أهل حمص، وقد جاء في الجامع قوله:

(وقرأ الباقون بحذف الياء في الحالين، ولم يرسم في شيء من المصاحف بالياء؛ إلا في مصاحف الحمصيين - خاصة-) (٤).

ونقل عنه الإمام السخاوي قوله:

(قال أبو عمرو: وبالياء رسم ذلك في مصاحف أهل حمص دون مصاحف أهل

(١) غيث النفع (ص ٥١٠-٥١١).

(٢) انظر: السبعة (ص ٢٢٦)، التحير (١/٣٨٣)، النشر (٢/٢٠٩).

(٣) التيسير (ص ٢٢١-٢٢٢).

(٤) (١١٣٣/٣).

الشَّام، وسائر الأمصار) (١).

وقد أوردَ العلامة الجعبريُّ نصًّا عن الحلوانيِّ يقويُّ ما سبق، وهو قوله:  
(رحلتُ إلى هشامٍ بعد وفاة ابن ذكوان ثلاثَ مرَّات، ثمَّ رجعتُ إلى حلوان، فوردَ  
على كتابه: إني أخذتُ عليك: **ثُمَّ كِيدُونِ** ) بالأعراف [آية: ١٩٥] بياءٍ في الوصل، وهي  
بياءٌ في الحالين) (٢).

ويظهرُ للقارئُ في كتاب التيسيرِ استشكالٌ قويٌّ:

ألا وهو أن الدانيَّ ذكَّر في آخر فرش سورة الأعرافِ الخلافَ لهشام، حيث قال:  
(أثبتها في الحالين: هشامٌ بخلافٍ عنه) (٣).  
وقد خرَّج الإمامُ المالقيُّ صنيعَ الدانيِّ، وحلَّ تعارض الحكم، ووجَّه الاختلاف،  
فقال:

(وَذَكَرَ عَنْ هِشَامٍ فِي هَذَا الْبَابِ إِثْبَاتَ الْيَاءِ فِي الْحَالِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى  
: **ثُمَّ كِيدُونِ** ) فِي الْأَعْرَافِ، وَذَكَرَ عَنْهُ فِي آخِرِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ الْخِلَافَ فِي إِثْبَاتِهَا،  
وَحَذَفِهَا فِي الْحَالِينَ، وَإِنَّمَا يَرْتَكِبُ الْحَافِظُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْمَنْزِعَ؛ اتِّكَالاً مِنْهُ عَلَى أَنَّ  
النَّاظِرَ فِي كِتَابِهِ يَحْكُمُ وَيَبِينُ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى الْمَهْمَلِ، وَلَا يُمَكِّنُ هَذَا إِلَّا إِذَا كَانَ النَّاظِرُ فِي  
كَلَامِهِ قَدْ تَدَرَّبَ، وَفَهِمَ مَقَاصِدَهُ؛ فَأَمَّا الْمُبْتَدِئُ؛ فَلَا إِشْكَالَ فِي أَنْ يَعْرِضَ لَهُ  
الْإِشْكَالُ) (٤).

(١) فتح الوصيد (٢/٦٠٢).

(٢) كنز المعاني (٣/١٠٧٨).

(٣) المصدر السابق (ص ٢٩٧).

(٤) شرح التيسير (ص ٦٢١).

وجاء في غيث النفع قول العلامة الصفاقسي:

(ومن المعلوم المقرّر أنّ العلماء يعنون بتحقيق المسائل في أبوابها أكثر من اعتنائهم بذلك؛ إذا ذكروها استطراداً تميماً للفائدة، فربّما يتساهلون اتكالا - على ما تقدّم، أو سيأتي لهم في الباب - فتثبت من هذا أنّ الخلاف لهشام حالة الوصل عزيز، وإنّما الخلاف حالة الوقف، لكن لا ينبغي أن يُقرأ به من طريق القصيد وأصله) (١).

وبوجه إثبات الياء في الحالين: قرأ الداني لهشام من طريق الحلواني على شيخه: أبي الفتح، وأبي الحسن؛ دلّ عليه ما قوله الجامع:

(وحدّثنا فارس بن أحمد عن قراءة على عبد الله بن الحسين عن أصحابه عن الحلواني عن هشام: بإثبات الياء في الحالين، وبذلك قرأت عليه، وعلى أبي الحسن في رواية الحلواني عن هشام...) (٢).

وصرّح في مفردة ابن عامر باختياره، فقال:

(قرأ: **ثُمَّ كِيدُونَ**) بياء في الوصل والوقف، وفيه خلاف عنه، وبالأوّل أخذ) (٣).

وعلى وجه الإثبات في الحالين اقتصر في التهذيب (٤).

وعليه ينبغي أن يُحمل الخلاف المذكور في التيسير - إن أخذ به -، وبمقتضى الحذف

هو الوجه الثاني في الشاطبية، والمشار إليه في قول ناظمها:

"وكِيدُونَ فِي الْأَعْرَافِ حَجَّ لِيُحْمَلًا بِخُلْفٍ" عَلَى أَنَّ إِثْبَاتَ الْخِلَافِ مِنْ طَرِيقِ

الشاطبية فِي غَايَةِ الْبَعْدِ، وَمُسْتَنَدُهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ التَّيْسِيرِ فِي زَوَائِدِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ فِي

(١) (ص ٢٦٠).

(٢) (١١٣٣/٣).

(٣) (ص ١٣٧).

(٤) انظره: (ص ١١١).

آخرها، وكأنَّه تبعَ فيه ظاهرَ، وبالإثباتِ له في الحالينِ قطعَ جمهورُ المؤلفين<sup>(١)</sup>.  
وقد أشار غيرُ واحدٍ من محرّري الفنِّ إلى ما عليه العمل لهشامٍ من الإثبات في  
الحالينِ<sup>(٢)</sup>.

ويزيدُ في النَّشر لهشامٍ وجهٌ ثانٍ: وهُو إثباتُ الياءِ في الوصلِ دُون الوقفِ من طريقِ  
الداجونيِّ عنه<sup>(٣)</sup>.

ووجهُ الإثباتِ في الحالينِ: مقدّمٌ في الأداء، ومصدّرٌ في الإقراء<sup>(٤)</sup>.

أمّا ابن ذكوانَ:

فقد نصَّ الدانيُّ في جامعِهِ أنه قرأ على شيوخِهِ لابن ذكوانَ من جميعِ طرقِهِ بحذفِ  
الياءِ في الحالينِ<sup>(٥)</sup>.

وبه قطعَ في التيسيرِ<sup>(٦)</sup>، ومفردةِ ابنِ عامرٍ<sup>(٧)</sup>.

وقفتُ على تصرّجه بهذا الاختيارِ في شرحِ الإمامِ السخاويِّ على الحرزِ، حيثُ  
نقلَ عنه قوله:

(ورويَ عن ابن ذكوانَ: إثباتُها في الحالينِ، ورويَ عنه أنه قال: في كتابي بياءٍ، وفي  
حفظي بغيرِ ياءٍ، قال أبو عمرو: وبغيرِ ياءٍ قرأتُ على كلِّ من قرأتُ عليه لابن ذكوانَ

(١) انظر: النشر (١٣٩/٢).

(٢) انظر - مثلاً - : الإتحاف (٣٤٩/١)، إرشاد المريد (ص ١٣٢)، حل المشكلات (ص ١١٩-١٢٠).

(٣) انظر: النشر (١٣٩/٢)، الروض النضير (ص ٤١١).

(٤) انظر: اختلاف وجوه النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٥١٤).

(٥) انظره: (١١٣٢/٣).

(٦) انظره: (ص ٢٢١-٢٢٢).

(٧) انظره: (ص ٦٨).

بإسناده عن ابن عامرٍ، وبذلك آخذُ) (١).

وجليُّ اعتمادُ الدانيِّ في اختياره:

على الأخذِ بما قرأ به على شيوخه لابن ذكوان.

وقد حكى إثباتها وصلًا لابن ذكوان: ابن بليمة (٢)، والقيرواني (٣)، ومكي (٤)، وأبو الكرم (٥)، وغيرهم.

والمشهور عنه: هو الحذفُ كما جاء في قول الإمام أبي الطيب:

(وهذا هو المشهور، وبه قرأتُ بغير ياءٍ في وصلٍ، ولا وقفٍ) (٦).

ووجهُ الحذفِ لابن ذكوان:

هو المسندُ والمقروءُ به، قال الإمام ابن الجزري:

(والحذفُ عن ابن ذكوان هو الذي عليه العملُ، وبه آخذُ) (٧).

٧- إثباتُ الياءِ مفتوحةً وصلًا، ساكنةً وقفًا في موضع:

( \_ a b c ) [طه: ٩٣] لإسماعيلَ عن نافعٍ.

حكى الإمامُ الدانيُّ في جامعهِ الخلافَ لإسماعيلَ في هذه الياءِ حال الوقفِ عليها،

ونصُّ ما جاء فيه:

(١) فتح الوصيد (٢/٦٠٢).

(٢) انظر: تلخيص العبارات (ص ٦٣).

(٣) انظر: الهادي (ص ٣٤٠).

(٤) انظر: التبصرة (ص ٢٢٢).

(٥) انظر: المصباح (٢/٥٦١).

(٦) الإرشاد (٢/٦٥٣).

(٧) النشر (٢/١٤٠).

(واختُلفَ عن إسماعيلَ عنه: فرَوَى الهاشميُّ، وأبو عمرَ عنه: أَنَّهُ يَصِلُهَا بِيَاءٍ،  
وينصِبُها، وقالوا: لَيْسَ يَنْصِبُ يَاءً لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ غَيْرَهَا، وَغَيْرَ الَّذِي فِي التَّمَلِّ:

( ' ) ( ) [آية: ٣٦]، ولم يُذكَرْ كَيْفَ يَقِفُ، فسألتُ فارسَ بنَ أحمدَ عن قراءتي  
كروايةِ إسماعيلَ عن مذهبه في الوقفِ، فقالَ - لي - : يَقِفُ بِالْيَاءِ).

ثمَّ أبان عن اختياره، فقال:

(وذلك - عندي - كما قال؛ لأنَّه لم يفتحها في الوصلِ؛ إلَّا وهو يريدُ إثباتها، ونا  
الخاقانيُّ، قال: نا أحمدُ بن هارونَ، قال: نا الباهليُّ، قال أبو عمرَ عن إسماعيلَ عن نافع:

( \_ a )، وَ ( ' ) ( ) يَنْصِبُ الْيَاءَ، وَيُثَبِّتُهَا فِيهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى فَتْحِ الْيَاءِ  
فِي الْوَصْلِ، وَإِثْبَاتِهَا سَاكِنَةً فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ عَبَّرَ عَنْهُمَا بِعَبَارَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: الْوَصْلُ، وَهِيَ  
الْفَتْحُ، وَالثَّانِيَةُ: لِلْوَقْفِ، وَهِيَ الْإِثْبَاتُ) (١).

فاعترضد الدانيُّ في اختياره على:

الأثر، وتمثَّل في الخبر الذي أسنده عن شيخه أبي القاسم الخاقانيِّ.

والنَّظَرُ، وتمثَّل في إعمالِ القياسِ، حيثُ إنَّها صارتُ بالفتحِ من المضافاتِ، فوجبَ  
إثباتها لذلك (٢).

وبه جَزَمَ في كتبه الأخر، فقالَ في مفردةٍ نافع:

(وقرأ إسماعيلُ - وحده - : ( \_ a b ) [طه: ٩٣] بفتحِ الياءِ في  
الوصلِ، فإذا وقفَ أثبتتها ساكنةً، وقرأ الباقونَ: بإسكانها في الوصلِ، فإذا وقفُوا

(١) (١٣٦٧/٣).

(٢) انظر: نهج الدماثة (ص ١٤٣).

حذفوها) (١).

وذكر في التعريف نحوه (٢).

وهو الموافق لما في كُتُب الأئمة لإسماعيل عن نافع (٣).

وهذه الياء أثبتها - كذلك - مفتوحة وصلًا، وساكنة وقفًا أبو جعفر المدني، واختصاصه بها هو المسند والمقروء به، جاء في النشر:

(أثبتها في الوصل دون الوقف: نافع، وأبو عمرو، وأثبتها في الحالين ابن كثير، وأبو جعفر ويعقوب؛ إلا أن أبا جعفر فتحها وصلًا، وقد وهم ابن مجاهد في كتابه (قراءة نافع) حيث ذكر ذلك عن الحلواني عن قالون، كما وهم في جامعه حيث جعلها ثابتة لابن كثير في الوصل دون الوقف، نبه على ذلك الحافظ أبو عمرو الداني (٤).

٨ - إثبات الياء في الحالين في: [ ' ( Z [النمل: ٣٦] لروح عن يعقوب.

حكى الإمام الداني في هذه الياء الوجهين وصلًا لروح، فقال في مفردة يعقوب:

(وسكن الياء في الوصل في قوله: [ ' ( Z [آية: ٣٦]، واختلِف - علينا -

في الوقف عليها، فحكى لنا أبو الحسن: إثباتها، وحكى لنا أبو الفتح: حذفها، والأول

أقيس في مذهبه؛ إذ كان يُثبت جميع المحذوفات في الرسم، سواء سقطن في الوصل

للساكنين، أو ثبتن فيه، وفي حال الوقف (٥).

(١) (ص ٧٢).

(٢) انظره: (ص ١٠٠).

(٣) انظر: الكفاية (ص ٣١٤)، المستنير (٢/٢٩٨)، المبسوط (ص ١٨١)، الكامل (ص ٤٥٤)، وغيرها.

(٤) النشر (١/٢٤٢).

(٥) (ص ٧٥).

فأثر الدانيُّ الأخذَ بوجهِ الإثباتِ لروح:

لأنَّه قياسُ مذهبِ يعقوبَ في بابِ الياءاتِ المحذوفاتِ، وهو الموافقُ لرويس .  
وهو عليه جُلُّ الأئمَّةُ عن يعقوبَ<sup>(١)</sup>، و المقروءُ به له<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٨١-)، المستنير (٢/٣٤٨)، المصباح (٢/٧٠١)، الوجيز (ص٢٤٨)، مفردة يعقوب

لابن الفحام (ص١٥٠-١٥١)، نهج الدماثة (ص١٤٧).

(٢) انظر: التحبير (ص٤٩٦)، النشر (٢/٢٥٥)، الإتحاف (١/٣٢٨)، البدور الزاهرة (ص٢٣٦).

## (اختياراتُ الإمام أبي عمرو الداني في باب فرش السُّور)

اصطلح أكثرُ القراء على تسمية المسائل المذكورة بأعيانها فرشاً؛ لانتشارها وتفرُّقها، وقدسمّاها بعضهم: فروعاً في مقابلة الأُصول، وما وقع في الفرش من الأُصول؛ بخلاف الأُصول التي ينسحبُ حكم الواحد منها على الجميع<sup>(١)</sup>.  
وعليه فالمراد بالفرش: بيانُ حكم الحرف في موضعه على ترتيب السُّور<sup>(٢)</sup>.  
وما ذهب إليه بعضهم من إيراد مواضع مطّردة في الفرش، وهي بالأُصول أشبه، فيه تنبيهٌ على اصطلاح المتقدمين من ذكر كلِّ حرفٍ عند أوّل جزءٍ منه، كما وقع عند ابن مجاهد في السبعة، وابن مهران في المبسوط، والقيرواني في الهادي، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.  
وقد ذكر الإمام الداني فرش الحروف في التيسير - خاصّة - بعد باب الإدغام الكبير، ووجه العلامة الجعبري هذا الصنيع بقوله:  
(لأنّه من مسائل الفاتحة، والنّاطم - أي: الشاطبي - جعل الأُصول بين الفاتحة، والبقرة؛ جمعاً بين المتقدّم، والمتأخّر)<sup>(٤)</sup>.  
واختيارات الدّاني في فرش الحروف مبثوثة في كتبه؛ إلا إنها أقلُّ منها في الأُصول، وسأوردّها - بإذن الله - على ترتيب السُّور.

(١) انظر: فتح الوصيد (٦١٩/٣)، إiraz المعاني (ص ٣١٩)، النجوم الزاهرة (٥٤٧/١)، شرح ابن الناظم (ص ٢٠٤)، وغيرها.

(٢) انظر: شرح التيسير (ص ٦٢٤)، شرح الرميلى على الدرّة (ص ٢٩٩)، النجوم الطوالع (ص ١٥٨).

(٣) انظر: الفجر الساطع (٦٨/٤).

(٤) كنز المعاني (١٠٩٩/٣).

## سورة البقرة

١- الإشمام في باب: ( b ) [البقرة: ١١].

وفي هذا الاختيار حكمان:

الأول: الألفاظ الداخلة في هذا الباب.

والمراد به: أوائل سبعة أفعال لم يُسمَّ الفاعل فيها، وهي:

( b )، ( ? )، ( وَغِيضَ )، ( ^ )، ( S )، ( g )، ( \$ ) .

فقرأ الكسائي، وهشام، ورويس: بإشمام كسر أوائل هذه الأفعال، ووافقهم ابن

ذكوان في:

( ^ )، ( S )، ( g )، ( \$ )، ووافقهم المدنيان في: ( g )،

( \$ )، والباقون بإخلاص الكسر فيهن<sup>(١)</sup>.

والحجة لمن قرأ بالإشمام: الإشارة إلى الأصل في ضمّ أوّل الفعل الذي لم يُسمَّ

فاعله.

والحجة لمن قرأ بالكسر: الإتيان بالفعل على ما كان عليه قبل الإعلال والتّغيير<sup>(٢)</sup>.

وقد نصّ الإمام الداني في الجامع على اختصاص هذه الأفعال السبعة بهذا الحكم

دون غيرها، فقال:

(وحدّثنا الفارسي عن أبي طاهر، قال: وجدت في كتابي عن أحمد بن عبيد الله عن

(١) انظر: المصباح (٤٤٧/٢)، التحبير (ص ٢٨٢-٢٨٣)، النشر (١٥٦/٢)، الإتحاف (٣٧٩/١)، وغيرها.

(٢) انظر: الحجة للفارسي (٣٤٥-٣٥١)، شرح الهداية (١٥٥-١٥٦).

الجَمَّال عن الحلواني عن هشام بإسناده عن ابن عامر: أَنَّهُ رَفَعَ (g) ، ( \$ ) ،  
ويكسرُ ما عدهما، قال: ورأيتُ في كتاب بعض أصحابنا عن الحلواني عن هشام عنه:  
أنه يكسرُ أوائلَ البابِ - كَلَّه - لا يستثني منه شيئاً، والذي رويناُه عن ابن مجاهدٍ،  
وقرأنا به: هو الذي ذكر الحلواني في مفرده عن هشام، والذي رويناُه عن ابن المنادي:  
هو الذي ذكره في جامعِه عن هشام، وأهلُ الأداءِ على ما ذكره في مفردِه) (١).

واعتمد الدانيُّ في وجهِ الاقتصارِ على هَذِهِ الألفاظِ السَّبعةِ دُونَ غَيْرِها على:  
ما ذكره ابن مجاهدٍ - كما في السَّبعةِ (٢)، وما قرأ به على شيوخه - وهو الموافق  
للمذكورِ في تذكرة شيخه أبي الحسن (٣) -، وما عليه أهلُ الأداءِ من العملِ (٤).  
ولم يذكر في سائرِ كتبه (٥)، وهو المسندُ في الكتبِ، والمقروءُ به (٦).

الثاني: حقيقةُ الإشمامِ في هَذِهِ الكَلِمِ.

مصطلحُ (الإشمام) من المصطلحاتِ المشتركةِ الدَّلالةِ عندَ علماءِ القراءاتِ، فقد  
استخدمَ هذا المصطلحُ في كتبِ الفنِّ الأصيلِ؛ ليدلَّ هذا المصطلحُ على أكثرِ من  
مفهومٍ، واستخداماته تدورُ في أربعةِ معانٍ:  
١- الإيحاء بالشففتين دُونَ إحداثِ صوتٍ.  
٢- خلطُ حركةٍ بحركةٍ.

(١) (١٣٩-٨٣٨/٣).

(٢) انظره: (ص ١٠٥).

(٣) انظره: (٢٥٠-٢٤٩/٢).

(٤) انظر: الإرشاد (٥٠٨/١)، الموجز (ص ١١٢)، المبهج (ص ٢٦٨)، وغيرها.

(٥) انظر - مثلاً -: التيسير (ص ٢٢٥، ٣١٦)، ومفردة يعقوب (ص ١٤٥).

(٦) انظر: النشر (١٥٦/٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٦٤)،

٣- خلطُ حرفٍ بحرفٍ.

٤- استخدامه مرادفاً لمصطلح (الرّوم).

٥- استخدامه مرادفاً لمصطلح (الاختلاس) <sup>(١)</sup>.

والمرادُ منها - هنا -: خلطُ حركةٍ بحركةٍ، أي: خلطُ الضمّةِ بالكسرةِ.

واختلفت عباراتُ العلماءِ في ذلكَ:

فمنهم من عبّرَ بالإشمام، ومنهم بالرّوم، وبعضهم بالإمالة، وجماعةٌ بالضمّ. فالذين عبّروا بالإشمام هم عامّة النّحويّين، وجماعةٌ من القراء المتأخّرين - كالدانيّ، والشاطبيّ، وابن الجزريّ -، وهو الأكثرُ شيوعاً في الاستعمال، وفي تعبيرهم تنبيهٌ على أنّ أوّل الفعل لا يكسرُ كسرةً خالصةً.

والذين سمّوه بالرّوم - وهم البصريّون - قالوا: هو رومٌ في الحقيقة، وتسميتهُ بالإشمام تجوّز في العبارة.

وأطلق عليه عامّة القراء - كما عند ابن مجاهد، وابن مهران، والقطّار - ضمّاً؛ لأنّ التّعبيرَ عنه بذلك؛ كالتّعبير عن الإمالة بالكسر مجازاً وتقريباً، وهذا فيه شيءٌ من الضمّ. وأمّا من عبّرَ بالإمالة؛ فلأنّ الحركة فيه ليست بضمّة محضة، ولا كسرة خالصة <sup>(٢)</sup>. وكلّ هذه الإطلاقات تُرجع لمعنى واحدٍ، قال الإمامُ الأهوائيّ في ذلكَ:

(البغداديّون يعبّرون عن ذلك بإشمام الرفع، والبصريّون يعبّرون عن ذلك برفع أوائلهنّ؛ فلفظهما واحدٌ) <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: إبراز المعاني (ص ٧١-٧٢).

(٢) انظر: فتح الوصيد (٣/٦٢٣)، اللآلئ الفريدة (٢/١٢)، كنز المعاني (٣/١١٠٨)، شرح التيسير (ص ٦٢٥).

(٣) الوجيز (ص ١٠٧).

وقال الإمام الداني - أيضاً -:

(والعبارة عن ذلك بالرفع والضم؛ كالعبارة عن الإمالة بالكسرة، والإمالة والإضجاع، وهي مجاز واتساع) <sup>(١)</sup>.

وقد اختلف الطرق الأدائية في كيفية اللفظ بالإشمام في هذه الكلم:

فمذهب الإمام الداني: النطق بحركة الفاء بين الكسر والضم، وجعل جزء الكسر مقدماً، وهو الأقل، وجزء الضم مؤخراً، وهو الأكثر، مع تأثر الياء بحركة الضمة. وإليه أشار في غير موضع، كقوله في التحديد:

(فأما الإشمام في قوله: ( b )، و ( g ) ونظائرها على مذهب من أشم أوله؛ دلالة على الأصل، فحقه: أن ينحى بكسرة فاء الفعل المنقولة عن عينه نحو الضمة؛ كما ينحى بالفتحة بالفتحة من قوله: ( ١١ ٩ )، و ( مِّن نَّهَارٍ ) وشبههما؛ إذا أريدت الإمالة المحضة نحو الكسرة، فكذلك إذا أريد الإشمام نحو الضمة؛ لأن ذلك كالمال - سواء -، وهذا الذي لا يجوز غيره عند العلماء من القراء والنحويين) <sup>(٢)</sup>.

وقوله في شرح الخاقانية:

(وحقيقة الإشمام في ذلك: أن تمال كسرة فاء الفعل في ذلك، وينحى بها نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، فيدخلها من الإنحاء، والشوب نحو ما يدخلها) <sup>(٣)</sup>.

(١) الجامع (٣/١٤٠).

(٢) (ص ٩٧).

(٣) (٣٢٦/٢).

وجاء في الجامع قوله:

(و حقيقة الإشمام في هذه الحروف: أن يُنحى بكسر أوائلها نحو الضمّة يسيراً؛ دلالةً على الضمّ الخالص قبل أن تُعلَّ؛ كما يُنحى بفتحة الحرف الممال نحو الكسرة قليلاً؛ إذا أراد ذلك؛ ليدلَّ على أن الألف التي بعد الفتحة منقلبة عن ياء، أو لتقرب بذلك من كسرة وليتها، وما عدا ذلك في حقيقته فباطل<sup>(١)</sup>).

و ضمَّنه أرجوزته - كذلك -، فقال:

و حَكْمُ الإِشْمَامِ لِهَذَا الْقِسْمِ      بِأَنَّ يُمَالُ الْكَسْرُ نَحْوَ الضَّمِّ  
كَمَا يُمَالُ الْفَتْحُ نَحْوَ الْكَسْرِ      فِي (النَّارِ) وَ (النَّهَارِ) فَاعْلَمْ وَ اذْرِبِ<sup>(٢)</sup>.

وهذه طريقة الأئمة: أبي الحسن بن غلبون<sup>(٣)</sup>، والشاطبي، و السخاوي<sup>(٤)</sup>، وأبي شامة<sup>(٥)</sup>، والفاسي<sup>(٦)</sup>، والحكري<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

و ذهب العلامة الجعبريُّ إلى خلاف ذلك، فقال:

(و كَيْفِيَّةُ اللَّفْظِ: أَنْ يَلْفِظَ عَلَى الْفَاءِ بِحَرَكَةِ تَامَّةٍ مَرْكَبَةٍ مِنْ حَرَكَتَيْنِ إِفْرَازًا لَا شُيُوعًا، وَ جِزْءُ الضَّمِّ مَقْدَمٌ أَقْلٌ، يَلِيهِ جِزْءُ الْكَسْرِ الْأَكْثَرُ، وَ مِنْ ثَمَّ تَمَحَّضَتِ الْيَاءُ)<sup>(٨)</sup>.

(١) (٨٤٠/٣).

(٢) (بيت رقم: ١١٨٤-١١٨٥).

(٣) انظر: التذكرة (ص ٢٤٩).

(٤) انظر: فتح الوصيد (٣/٦٢٤).

(٥) انظر: إبراز المعاني (ص ٣٢١).

(٦) انظر: اللالئ الفريدة (٢/١٣).

(٧) انظر: النجوم الزاهرة (١/٥٤٩).

(٨) كنز المعاني (٣/١١٠٨).

فهذه الطَّرِيقَةُ تختلف عن سابقتها بتقديم جزء الضمِّ، وتغليب جزء الكسر. وتتفق الطريقتان في: أن الإشمام فيهما يُرى ويدرِكُ بحاسة السَّمْع؛ لأنه يُفَرِّقُ بالسَّمْع بين الكسرة الخالصة، والكسرة المشمَّة؛ كما يفرِّق بين الفتحة الممالَّة، والفتحة الخالصة<sup>(١)</sup>.

وكلا المذهبين صحيحُ (الشُّيُوع، الإفراز) مستعملٌ؛ وتحكُّمُها المشافهة والتلقِّي عن المهرة<sup>(٢)</sup>؛ إلا أن طريقة الإفراز أكثر استعمالاً عند متأخري أهل الأداء، وممن نصَّ من الأئمَّة على الأخذ بها:

البناء الدمياطي<sup>(٣)</sup>، والصفاسي<sup>(٤)</sup>، والمارغني<sup>(٥)</sup>، والضَّبَّاع<sup>(٦)</sup>، والقاضي<sup>(٧)</sup>. وهناك أربعة مذاهبٍ آخرَ في كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بالإشمام؛ لكنَّها مردودةٌ، وغير مأخوذٍ بها، أشار إليها الداني بقوله:

(وقد زعمَ بعض من يُشار إليه بالمعرفة - وهو بمعزلٍ عنها، وخالٍ منها - أن حقيقة الإشمام - فيما تقدَّم -:

أن يكون إيماءً بالشفتين إلى ضمَّةٍ مقدرةٍ مع كسر فاء الفعل كسراً خالصاً، قال: وإن شئت أومأت بشفتيك قبل اللَّفْظِ بالحرف المشمِّ، وإن شئت معه. وهذا كلُّه خطأ، وباطلٌ لا شكَّ فيه، من قِبَلِ أَنَّ الإيماء قبل اللَّفْظِ بالحرف المشمِّ

(١) انظر: الكشف (٢٣١/١)، شرح التيسير (ص ٦٢٥).

(٢) انظر: الدليل الأوفى إلى رواية ورش من طريق الأزرق (ص ٣٠٠).

(٣) انظر: الإتحاف (٣٧٩/١).

(٤) انظر: غيث النفع (ص ٥٥-٥٦).

(٥) انظر: النجوم الطوالع (ص ١٦٧).

(٦) انظر: إرشاد المريد (ص ١٣٥).

(٧) انظر: الوافي في شرح الشاطبية (ص ٢٠١)، البدور الزاهرة (ص ٢٢).

الذي يوماً إلى حركته غير متمكّن؛ إذ لم يتحصّل قبل ملفوظاً به؛ فكيف يوماً إلى حركته، وهو معدومٌ في النطق - أيضاً -؟ هذا مع تمكّن الوقوف على ما قبله، والابتداء به، فيلزم أن يكون ابتداءً المبتدئِ بذلك إعمالُ العضو، وتهيئته قبل النطق، ولم يُسمع بهذا قطُّ، ولا ورد في لغة، ولا جاء في قراءة، ولا صحَّ في قياس، ولا تحقّق في نظر.

وأما الإيلاء بعد اللَّفْظ به مكسوراً محضاً: فغيرٌ مستقيم، ولا متمعّن - أيضاً -، وكذلك الإيلاء معه في تلك الحال؛ إذ لو كان ذلك كذلك؛ لوجب أن يُستعمل للنطق بذلك كذلك عضوان: اللسان، والكسرة، والشفتان للإشارة، ومحال أن يجتمعا - معاً - على حرفٍ واحدٍ في حال تحريكه بحركةٍ خالصة؛ إذ ليس في الفطرة إطاقة ذلك.

وإنما حمل القائل لهذا على هذا القول القياس منه على كيفية الإشمام عند الوقف على أواخر الكلم؛ إذ يُؤتى به بعد سُكونِ الحرف، والفراغ منه هناك، وبين المكانين فرقانٍ غيرٍ مشكوكٍ فيه على ما بيّناه.

وزعم قومٌ من أهل الأداء أن حقيقة الإشمام في ذلك: أن يضمّ أوله ضمّاً مختلساً، وهذا - أيضاً - باطلٌ؛ لأنّ ما يُختلس من الحركات لا يتمُّ الصّوت به كهمزة بينَ بينٍ وغيرها، ولا يقع أبداً أوّلاً بإجماع في ذلك؛ من حيث يقرب من التّضعيف والتّوهين من الساكن المحض، فكما لا يقع الساكن أوّلاً لذلك، لا يقع ما يقرب منه.

وزعم آخرون أن حقيقته في ذلك: أن يضمّ أوله ضمّاً مشبعاً، ثمّ يُؤتى بالياء الساكنة بعد تلك الضّمة الخالصة، وهذا - أيضاً - باطلٌ؛ لأنّ الضّمة إذا أخلصت، ومطط اللَّفْظ بها انقلبت الياء بعدها وأوا محضةً، لا تصحُّ ياء بعد ضّمة خالصة، كما لا

تصحُّ وأو بعد كسرة خالصة<sup>(١)</sup>.

٢- تركُّ الهمز في: ( ' )، وَ (وَالصَّبِيُونَ) لإسماعيل بن جعفر الأنصاري عن نافع<sup>(٢)</sup>.

رواية إسماعيل بن جعفر عن نافع أسندها الإمام الداني في الجامع<sup>(٣)</sup>، والتعريف<sup>(٤)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٥)</sup>، وهي خارج طرق النشر المسندة<sup>(٦)</sup>.  
وقد حكى الإمام الداني في جامع الخلف في هذا النوع لنافع من رواية إسماعيل، فقال:

(قرأ نافع: ' ) - هنا - [البقرة: ٦٢]، وفي الحج [آية: ١٧]، (وَالصَّبِيُونَ) في المائة [آية: ٦٩] بغير همز، ولا خلف منه.

واختلف في ذلك عن إسماعيل عنه: فحدثنا الخاقاني، قال: حدثنا محمد بن هارون، وحدثنا فارس بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن جابر، قال: حدثنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو عمر عن إسماعيل عن نافع: (وَالصَّبِيُونَ) بالهمز، وحدثنا الفارسي أن أبا طاهر حدثهم، قال: أنا ابن فرح، وعيَّاش بن محمد عن أبي عمر عن الكسائي عن إسماعيل عنه: أنه همز ( ' ) في جميع القرآن.

(١) شرح الخاقانية (٢/٣٢٧-٣٢٨).

(٢) انظر ترجمته في: الغاية (١/٢٥٣-٢٥٤)، المعرفة (١/١٤٤-١٤٥).

(٣) انظره: (١/٧٥).

(٤) انظره: (ص ٢٤).

(٥) انظره: (ص ٢٠-٢١).

(٦) انظره: (١/٨٢-٩٤).

وثنا خلف بن إبراهيم، قال: أنا أحمد المكي، قال: نا علي، قال: أنا أبو عبيد عن إسماعيل عنه: أنه كان يترك الهمز من: ( ' ) في جميع القرآن، وبذلك قرأت لإسماعيل، وعليه العمل، وقال ابن جبير: واختلِف عن نافع في الهمز، ومذهب حمزة في الوقف على ذلك مذكورٌ قبل. وقرأ الباقر بهمز ذلك - حيث وقع -<sup>(١)</sup>.

فاتضح من قوله:

أخذه بوجه ترك الهمز لإسماعيل؛ اعتماداً على ما قرأ به على شيوخه أئمة الإقراء، وما عليه عمل أهل الأداء.

وبمطالعة الكتب الأصول التي أسندت رواية إسماعيل عن نافع كالمستنير<sup>(٢)</sup>، وغاية أبي العلاء<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، والكفاية<sup>(٥)</sup>، والبستان<sup>(٦)</sup>؛ نجد أنها أطبقت على ذكر إبدال الهمز لنافع من جميع طرقه.

والعجيب أن الداني لم يذكر لنافع حكم ( ' )، و ( وَالصَّبِيُون ) في كتابي التعريف، ومفردة نافع البتة؛ فلا شك أنها سقطت فيها سهواً.

٣- الإسكان في باب: ( q ) [البقرة: ٥٤] لأبي عمرو البصري.

(١) (١٨٦٦-١٨٦٧/٢).

(٢) انظره: (٣١/٢).

(٣) انظره: (٤١٠/٢).

(٤) انظره: (ص ٣٧٢).

(٥) انظره: (ص ١٨٧).

(٦) انظره: (٢٥١/١).

دراسة هذا الاختيار من جانبين:

الأول: إسكانُ الهمزِ .

قرأ أبو عمرو البصريُّ بخلفٍ عن الدُّوريِّ: بإسكانِ كسرةِ الهمزةِ في خمسِ كلماتٍ هي:

( J )، و ( u v )، و ( P )، و ( ينصركم )، و ( وما يشعركم )

والوجه الآخر للدوريِّ: هو الاختلاسُ.

وقد نصَّ الإمام الدانيُّ في الجامع<sup>(١)</sup>، ومفردة البصريِّ<sup>(٢)</sup> على أنه قرأ للدوريِّ بوجه الإسكانِ على شيخه: الفارسيِّ عن قراءته على أبي طاهر بن أبي هاشم، وعلى شيخه: أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن، و للّسوسيِّ على شيخه: أبي الفتح، وأبي الحسن وغيرهما، وبوجه الاختلاسِ: على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين، وعلى شيخه أبي الحسن<sup>(٣)</sup>.

واختار الدانيُّ الأخذَ بوجه الإسكانِ في هذه الكلم، فقال في الجامع - بعد حكاية

إنكار سيبويه لوجه الإسكانِ، واختيار ابن مجاهد للاختلاسِ -:

(والإسكانُ أصحُّ في النقلِ، وأكثرُ في الأداء، وهو الذي اختاره، وأخذُ به)<sup>(٤)</sup>.

وجاء في مفردة البصريِّ - أيضًا -:

(١) انظره: (٢/١٥٨-١٥٩).

(٢) انظره: (ص ٧٩-٨٠، ١٦٥).

(٣) انظر: النشر (٢/١٥٩-١٦٠).

(٤) (٢/١٥٩).

(فاتّضح بذلك صحّة ما رواه من الإسكان، وبذلك آخذ، وهو اختيارُ أبي طاهر بن أبي هاشم، وغيره من جلّة أهل الأداء) (١).

وأشارَ في التيسيرِ إلى مذهب البصريِّ بقوله:

(باختلاس الحركة في ذلك -كلّه- من طريق البغداديين - وهو اختيارُ سيبويه -، ومن طريق الرقيين وغيرهم: بالإسكان - وهو المرويُّ عن أبي عمرو دون غيره -، وبذلك قرأتُ على الفارسيِّ عن قراءته على أبي طاهر، والباقون يشبعون الحركة) (٢).

وعنى الدانيُّ في قوله: "من طريق البغداديين" أي: من رواية أبي عمر الدوريِّ. وقوله: "ومن طريق الرقيين" أي: من رواية أبي شعيب السوسيِّ. ولفظُ: ( وغيرهم): يندرجُ فيه الدوريُّ، ومنه يُخرَجُ وجه الإسكان للدوريِّ (٣). وقوله: " وهو المرويُّ عن أبي عمرو دون غيره"

أي: أن عبارة الرّوَاة وردت بالإسكان، ولم ترد بالاختلاس، وإن كان الاختلاس أحسنَ، وأجرى على قوانين العربيّة؛ لما فيه من إبقاء الحركة، وإن كانت مختلّسة (٤).

وجليُّ اعتماد الداني في اختياره على:

اتباع المنصوصِ عليه، وما جاء به جُلُّ النّقلة، وما عليه عملُ أهل الأداء. وأكثرُ المؤلّفين شرقاً وغرباً على الاقتصار على وجه الإسكان (٥).

(١) (ص ٨١) بتصرف.

(٢) (ص ٢٢٦-٢٢٧).

(٣) انظر: شرح التيسير (ص ٦٢٦).

(٤) شرح التيسير (ص ٦٢٦).

(٥) انظر: النشر (٢/١٥٩-١٦٠).

والوجهان للدوريّ في الشاطبيّة<sup>(١)</sup>، والمستنير<sup>(٢)</sup>، والتّجريد<sup>(٣)</sup>، والكفاية<sup>(٤)</sup>،  
والهادي<sup>(٥)</sup>، وغاية الاختصار<sup>(٦)</sup>.

وروى كثيرٌ من حدّاق أهل الأداء الاختلاس من رواية الدوريّ، والإسكان من  
رواية السوسيّ، وهو المنصوص عليه في أكثر كتب المغاربة<sup>(٧)</sup>.

واختار الإمام الشاطبيّ تقديم وجه الاختلاس للدوريّ، وتابعه عليه الإمام أبو  
شامة، حيث قال في شرحه على الحرز:

(وكان النّاطم مائلاً إلى رواية الاختلاس، وهو الذي لا يليق بمحقّق سواه، فقال  
"وكمّ جليلٍ عن الدوريّ مختلساً" أي: كثيرٌ من الشيوخ الجلّة جَلّوا الاختلاس عن  
الدوريّ، وكشفوه، وقرّروه، وعملوا به)<sup>(٨)</sup>.

وبه أخذ جمعٌ من متأخري أهل الأداء كالصّفاقسيّ<sup>(٩)</sup>، والتلمسانيّ<sup>(١٠)</sup>، وابن  
المنجرة<sup>(١١)</sup> وغيرهم؛ مع أنّ وجه الإسكان هو الأكثر طرقاً.

(١) انظره: (بيت رقم: ٤٥٢-٤٥٣)، سراج القارئ (ص ٩٤).

(٢) انظره: (٢٦/٢-٢٧).

(٣) انظر: (ص ١٥١).

(٤) انظره: (ص ١٨٦).

(٥) انظره: (ص ٢٣١).

(٦) انظره: (٤٠٨/٢).

(٧) انظر: النشر (١٥٩/٢-١٦٠).

(٨) إبراز المعاني (ص ٣٢٦) بتصرف يسير.

(٩) انظر: غيث النفع (ص ٧٥).

(١٠) انظر: الرسالة الغراء (ص ٥١).

(١١) انظر: منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ١٤).

ويزيدُ من طريق النَّشر للدورِيِّ: وجهٌ ثالث، وهو الإتمام<sup>(١)</sup>.  
وقد طعن بعضُ النُّحاة - كالمبرِّد ومن أيَّده<sup>(٢)</sup> -، في صحَّة وجه الإسكانِ للبصريِّ،  
وزعموا أن وجه الإسكانِ لحنٌ في العربية؛ لأنَّها حركة إعراب، فلا يجوزُ إسكانها.

وهذا رأيُّ مردود على قائله، ووجه الإسكان في العربيَّة محكيٌّ غير منكرٍ، وفي  
ذَلِكَ يقولُ الإمامُ أبو حيانَ:

(ومنع المبرِّد التَّسكين في حركة الإعراب، وزعم أنَّ قراءة أبي عمرو لحنٌ، وما  
ذهب إليه ليس بشيء؛ لأنَّ أبا عمرو لم يقرأ إلاَّ بأثر عن رسول الله ﷺ، ولغة العرب  
توافقه على ذلك، فإنكارُ المبرِّد لذلك منكرٌ)<sup>(٣)</sup>.

ونقل الإمامُ ابن الباذش تأييدَ أبيه لمذهب لسيبويه، حيث قال:  
(وقال لي أبي t: روايتهم عن اليزيديِّ الإسكان؛ إنما هو تجوُّزٌ في العبارة، أو  
تحصيلٌ للفرق بين الاختلاسِ والإسكان، والوجهُ ردُّ مذهب أبي عمرو إلى ما تقرَّر عنه  
في الكتاب)<sup>(٤)</sup>.

وما أحكمَ قول العلامة الجعبريِّ:

(سيبويه أعرفُ بالإعراب، واليزيديُّ أضبطُ لكيفيَّة اللفظ؛ لأنَّ قراءة أبي عمرو  
إنما صحَّت من روايته، لا من رواية سيبويه، وقد صحَّ الإسكانُ عن اليزيديِّ، وصحَّة

(١) انظر: التقريب (ص ١٧٢)، التهذيب (ص ١٠٨)، الإتحاف (١/٣٩٢).

(٢) البحر المحيط (١/١٧٣).

(٣) انظر - مثلاً -: الحجة لابن خالوية (ص ٧٧-٧٨)، الحجة للفراسي (٢/٧٢-٨٥)، الكشف (١/٢٤٠ -

٢٤٢)، معاني القرآن للنحاس (١/٦٣-٦٤)، فتح الوصيد (٣/٦٣٢)، النشر (٢/١٦٠).

(٤) الإقناع (١/٤٨٦).

الاختلاس لامتنع الإسكان، وإذا ثبت نقل القراءة، ووافقت بعض لغات العرب، واحتملها الرسم؛ وجب قبولها، ولم يبق للخائض الأمراض البدعة<sup>(١)</sup>.

الثاني: حصر الخلاف في الكلمات المذكورة دون غيرها.

وإليه أشار الإمام الداني في مفردة البصري بقوله:

(لا خلاف في إشباع ضمة الراء - فيما كان فيه كاف وميم، أو هاء وميم بعد الراء في

غير الكلم المذكورات نحو: ( ! )، و ( ل )، و ( \_ )، و ( ) ،

- / )، وما كان مثله، مما تتوالى فيه الحركات، وبذلك قرأت، وبه

أخذ<sup>(٢)</sup>.

وقد عضد الداني أخذه بما قرأ به على شيوخه؛ بنص اليزيدي على ذلك، حيث

ساق في الجامع بسنده عن اليزيدي قوله عن أبي عمرو:

(أنه كان يجزم ما كانت فيه الراء مثل: (يَضْرُكُ) ، قال اليزيدي: ويلزمه أن يفعل

ذلك بكل رفعتين، مثل: (يَلْعَنُهُمْ) ، و (وَيَعْلَمُهُمْ) فدلّ - هذا - على أن إطلاق

القياس في نظائر ذلك مما يتوالى فيه الضمات ممتنع في مذهبه، وذلك اختياري، وبه قرأت

على أئمتي<sup>(٣)</sup>.

وهناك من توسع في ذلك من أئمة الفن كالقيرواني<sup>(٤)</sup>، والمهدوي<sup>(١)</sup>، فذكر غير

(١) كنز المعاني (٣/١١٢٣).

(٢) (ص ١٦٥) بتصرف يسير.

(٣) انظر: الجامع (٢/٨٦٢) بتصرف يسير

(٤) انظر: الهادي (ص ٢٣١-٢٣٢).

هذه الكَلِم الخمس - مما اجتمع فيه ضمَّتان، أو ثلاثٌ -.

وهذا حكمٌ غيرٌ معوَّل عليه، ولا مأخوذٌ به، قال الإمام ابنُ الجزريِّ:

(وبعضُهم لم يذكر: (يُشْعِرُكُمْ) ، وبعضُهم لم يذكر: (يَنْصُرُكُمْ) ، وذكر:  
( Z ) ، و (وَيَحَذِّرُكُمْ) ، وبعضُهم أطلقَ القياسَ في كلِّ راءٍ نحو:  
( Y ) ، و ( # ) ، و ( < ) ، و ( n ) .  
قلتُ: الصَّوابُ من هذه الطُّرق اختصاصُ هذه الكَلِم المذكورةِ أوَّلاً؛ إذ النصُّ فيها،  
وهو في غيرها معدومٌ عنهم) (٢).

٤ - ضمُّ السِّين من: ( | u ) [البقرة: ٢٨٥] للبصريِّ.

أسكن أبو عمرو البصريُّ السِّين من: ( # ) ، و ( % ) ، و (رُسُلُهُمْ)  
- خاصَّةً - مما وقعَ مضافاً إلى ضميرٍ على حرفين؛ فإن أضيفَ إلى اسمٍ ظاهرٍ، نحو:  
(رُسُلُ اللَّهِ) ، و (رُسُلُ رَبِّنا) ، أو أضيفَ إلى مكْنِيٍّ على حرفٍ واحدٍ، نحو:  
(رُسُلِكَ) ، و ( 8 7 6 ) ، وشبهه، أو لم يُضفْ، نحو: ( r q )  
( e d ) ؛ فالسِّين في ذلك مضمومةٌ (٣).

قال الإمام الدانيُّ - رحمه الله - في الجامع في بيان حكم هذه الكلمة:

(وكلُّهم قرأ: ( | u ) - حيثُ وقع - : بضمِّ السِّين مثقلاً؛ إلَّا ما رواه الحلوانيُّ  
عن أبي عمر عن اليزيديِّ عن أبي عمرو أنه قرأه مخفِّفاً، لم يروه غيره، والعملُ في قراءة

(١) انظر: بستان الهداة (٤٥٨/٢).

(٢) النشر (١٦٠/٢)

(٣) انظر: المصباح (٥٢٢/٢)، الإقناع (٦١١/٢)، الكنز (ص ١٤٩)، النشر (١٦٢/٢).

أبي عمرو على ضمِّ السَّينِ، وكذلك رواه منصوباً عن اليزيديِّ أبو عبد الرحمن، وأبو حمدون، وأبو خلَّاد، وأبو عمر، وأبو شُعيبٍ، وعلى ذلك أهلُ الأداءِ (١).  
فأتَّضحَ من قول الدانيِّ أخذه بضمِّ السَّينِ ما لم يقع بعد اللَّامِ حرفانٍ؛ مستنداً في ذلك على:

موافقة الأثر، والأخذ بالأكثر طرقاً وروايةً عنه، وبما جرى عليه العملُ.  
وبه جزمَ في التَّيسيرِ (٢)، ومفردة البصريِّ (٣)، والتَّهذيبِ (٤).  
وهو المأخوذُ به عند جُلَّةِ أئمَّةِ الفنِّ، حيثُ نصُّوا في كتبهم على قيدِ الإضافةِ إلى مضميرٍ على حرفينِ شرطاً للإسكانِ؛ احترازاً من غيره؛ كقول الإمامِ مكِّيِّ:  
(إذا كانَ بعد اللَّامِ حرفانِ في الخطِّ) (٥)، وقولِ الإمامِ القرطبيِّ:  
(فإن كان مضافاً إلى مفردٍ؛ فلا خلافَ في ضمِّ السَّينِ من جميع ذلك) (٦).  
ووجهُ الإسكانِ في: ( | | ) لأبي عمرو البصريِّ مذكورٌ محكيٌّ في السَّبعةِ (٧)،  
والكاملِ (٨)، وغيرهما.

وتسكينُ السَّينِ من لفظ (رُسُلُ) المضافِ إلى مضميرٍ - مطلقاً - قراءةٌ شاذةٌ

(١) (٨٨٠/٢).

(٢) انظره: (ص ٢٤٧).

(٣) انظره: (ص ٩١).

(٤) انظره: (ص ٧٢).

(٥) التبصرة (ص ١٩٦).

(٦) المفتاح (٥٠٥/١) بتصرف.

(٧) انظره: (ص ١٥١).

(٨) انظره: (ص ٤٨٨).

اختصَّ بها الحسنُ البصريُّ<sup>(١)</sup>.

٥ - إسكانُ الرَّاءِ في: [أَرِنَا الَّذِيْنَ Z [فصلت: ٢٩] لشعبة، وهشام من طريق الحلوانيِّ.

نصَّ الإمامُ الدانيُّ على هذا الاختيارِ في الجامع، فقال مبينًا:

(قرأ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو في رواية شُجاع، وفي رواية السُّوسيّ عن اليزيديِّ من

قراءتي: [ : Z; وَ [ % & ' ( Z، وفي النساء: [أَرِنَا اللهُ

© Z، وفي الأعراف: [أَرِنِي © إِلَيْكَ Z، وفي فصلت: [أَرِنَا الَّذِيْنَ Z بِإِسْكَانِ

الرَّاءِ في الخمسة.

وتابعتها على الإسكانِ في فصلت - خاصّة - : ابنُ عامرٍ، وعاصم في رواية

المفضّل، وحمّاد، وأبي بكرٍ فيما حكاهُ عامّةُ أصحابه عنه؛ ما خلا حسينَ بنِ عليٍّ، وابن

أبي أميّة، وهارونَ بنِ حاتم، فإنّهم رَوَوْا ذَلِكَ عَنْهُ إِسْكَانَ الرَّاءِ؛ ما خلا ضرارَ بن

صُرد، ومحمّد بن المنذر، فإنّهما رَوَيَا عَنْهُ كَسَرَ الرَّاءِ، وَالْعَمَلُ عَلَى الْإِسْكَانِ، وَبِذَلِكَ

قَرَأْتُ لِأَبِي بَكْرٍ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ.

وقال لي أبو الفتح عن قراءته على أبي الحسن المقرئ، وأبي طاهرٍ في رواية هشامٍ

عن ابن عامر: بكسر الرَّاءِ، وعن قراءته على عبد الله بإسكانِ الرَّاءِ، وهو الصَّحِيحُ؛

لأنَّ هِشَامًا قَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، وَبِذَلِكَ آخِذٌ<sup>(٢)</sup>.

فاختارَ الدانيُّ الإسكانَ لشعبة: أَخْذًا بِمَا قَرَأَ لَهُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ طَرِيقِهِ عَلَى أُمَّةِ الْإِقْرَاءِ،

وَلَمَّا عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

(١) انظر: مفردة الحسن البصري (ص ٢٣٧)، مصطلح الإرشادات (ص ١٧٧)، وغيرها.

(٢) (١٨٩/٢).

أمّا هشامٌ: فلنصّه الوارد بذلك.

وبه قطع في التيسير<sup>(١)</sup>، ومفردتي ابن عامرٍ، وعاصم<sup>(٢)</sup>.

ولم أقف في كتب الفنّ الأصيلّة - فيما طالعتُ - على خلافٍ مذكورٍ لشعبةٍ في سورة فصّلت؛ بل قطعوا له بالإسكان، وإنّما الخلاف مذكورٌ لهشامٍ، فروى الداجونيُّ عن أصحابه عن هشام كسر الرّاء، وروى سائرُ أصحابه الإسكانَ كابن ذكوان<sup>(٣)</sup>.

وخلاصةُ مذاهبِ القراء في حكم: [أرنا Z، وَ] [Z% - حيث وقعاً -:

من طريق الحرز، والدّرة وأصليهما: يقرأ ابنُ كثير، والسُّوسيُّ، ويعقوبُ بإسكان الرّاء للتخفيف، وافقهم ابنُ عامر، وشعبة على الإسكان في موضع فصّلت دون غيره، واختلس الدُّوريُّ عن أبي عمرو كسرة الرّاء في كلّ المواضع<sup>(٤)</sup>.

وزاد من طريق النّشر:

وجهُ الإسكان، والاختلاسُ لأبي عمرو البصريّ - مطلقاً - من روايته، قال في

النّشر:

(وكلاهما ثابتٌ من كلّ من الرّوايتين)<sup>(٥)</sup>، وزاد لهشامٌ وجهُ الكسرِ من طريق

(١) انظره: (ص ٢٣٢، ٤٤٦).

(٢) انظر: مفردة ابن عامر (ص ٩٧)، مفردة عاصم (ص ١٥٢).

(٣) انظر: المستنير (٤٦٦/١)، الإرشاد (٥١٩/١)، بستان الهداة (٤٨٣/٢ - ٤٨٤)، النشر (١٦٧/٢).

(٤) انظر: التيسير (ص ٤٤٦، ٢٣٢)، التحبير (ص ٥٤٢)، البدور الزاهرة للنشار (ص ٩٨)، وغيرها.

(٥) (١٦٧/٢).

الدَّاجُونِيَّ فِي مَوْضِعِ فَصَّلَتْ (١).

٦ - قراءة موضع: [ أَمَّنُقُولُونَ Z لِحْفَصٍ مِنْ طَرِيقِ هُبَيْرَةَ التَّمَّارِ عَنْهُ بَيَاءُ الْغَيْبَةِ.  
رواية هُبَيْرَةَ بْنِ مُحَمَّدِ التَّمَّارِ (٢) عَنْ حَفْصِ هِيَ مِنْ طَرِيقِ الدَّانِيَّ فِي جَامِعِهِ عَنْ شَيْخِهِ  
أَبِي الْفَتْحِ، وَقَدْ أَسْنَدَهَا الدَّانِيُّ عَنْهُ قِرَاءَةً مِنْ طَرِيقِي:  
أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ الْخَزَّازِ، وَحَسَنُونَ بْنُ الْهَيْثَمِ عَنْ هُبَيْرَةَ عَنْ حَفْصِ (٣).  
وَهَذَا الطَّرِيقُ خَارِجٌ عَنْ طُرُقِ النَّشْرِ الْمُسْنَدَةِ (٤)، وَنَصَّ الدَّانِيُّ فِي الْجَامِعِ عَلَى  
اخْتِيَارِ وَجْهِ الْبَيَاءِ لِحْفَصٍ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ، فَقَالَ:  
قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصِ، وَحَمْزَةٌ، وَالْكَسَائِيُّ:

[ أَمَّنُقُولُونَ © إِبْرَاهِيمَ Z بِالتَّاءِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالْيَاءِ، وَكَذَلِكَ حَكَى الْخَزَّازُ أَحْمَدُ بْنُ  
عَلِيٍّ فِي كِتَابِهِ عَنْ هُبَيْرَةَ مِنْ طَرِيقِ الْخَزَّازِ، وَمِنْ طَرِيقِ حَسَنُونَ عَنْهُ، وَبِذَلِكَ آخَذَ (٥).  
وَبِالرُّجُوعِ إِلَى الْكُتُبِ الَّتِي أُسْنَدَتْ طَرِيقَ هُبَيْرَةَ عَنْ حَفْصِ، وَهِيَ الْمُسْتَنِيرِ (٦)،  
وَالْكَفَايَةِ (٧)، وَالْكَامِلِ (٨)؛ نَجَدُ أَنَّهَا لَمْ تَذْكَرْ لَهُ سِوَى التَّاءِ فِي: [ أَمَّنُقُولُونَ Z؛ كَبَقِيَّةِ

(١) انظر: التقريب (ص ١٧٥)، شرح ابن الناظم (ص ٢٢٧)، التهذيب (ص ١١٠)، الإتحاف (١/٤١٨).

(٢) انظر ترجمته في: الغاية (٣/١٣٤٧)، المعرفة (١/٢٠٥).

(٣) انظره: (١/٣٦٥).

(٤) انظره: (١/١٢٣-١٢٦).

(٥) (١/٣٦٥).

(٦) انظره: (١/٣١١).

(٧) انظره: (٩٤-٩٥).

(٨) انظره: (ص ١٠١).

الطُّرُق عن حفصٍ؛ سوى صاحب البستانِ، فإنه حكى له الخلاف<sup>(١)</sup>.

ونقل الإمامُ ابن الجزريُّ عن حسنونَ بن الهيثمِ قوله:

( ولم يُخالفْ هُبيرةَ عمروَ بن الصَّبَّاحِ؛ إلا في خمسةِ أحرفٍ:

[ Z X W في طه بالنَّصب، [ Z H G F في الأَحْزابِ بكسر القاف، وَ

[ بِنَصْبٍ وَعَدَابٍ Z في ص بفتح النُّون، وسكُونِ الصَّاد، وفيها: ) ! " #

( \$ ) بالنَّصبِ فيهما، وكسرِ السِّينِ في: ( < )، وما جاءَ منه مستقبلًا<sup>(٢)</sup>.

والظاهرُ أنَّ حادي الدانيَّ في اختياره وجه الياءِ هو:

قوله في إسنادِ طريقِ هُبيرةَ عن حفصٍ:

( قال لي أبو الفتح، قال لي أبو الحسن - أي: عبد الباقي بن الحسن -:

أوضحُ الرُّواة، وأشهرُهم عن هُبيرةَ حسنون<sup>(٣)</sup>.

يعضدهُ نصُّ الخزازِ على وجه الياءِ، وهما أشهرُ من عرضِ القراءةِ على هُبيرةَ بن

محمد التَّمَّار.

٦ - ضمَّ الطَّاءِ من: [ خُطُواتِ Z لابنِ فليحٍ عن ابنِ كثيرٍ، وحفصٍ.

روايةُ عبد الوهَّابِ بن فليح<sup>(٤)</sup> عن ابنِ كثيرٍ أسندها الدانيُّ في جامعِهِ من قراءتِهِ

(١) انظر: بستان الهداة (١٨٧/٢).

(٢) غاية النهاية (٣/١٣٤٧-١٣٤٨).

(٣) الجامع (١/٣٦٥).

(٤) انظر ترجمته في: الغاية (٢/٧١٠-٧١١)، المعرفة (١/١٨٠).

على شيخه أبي الفتح<sup>(١)</sup>، وهذه الرواية خارجة عن المضمّن في النّشر لابن كثير<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلفَ عن ابن كثيرٍ في حكم [خُطُوبَاتِ Z:

وفي بيان ذلك يقول الإمام الداني في الجامع:

(قرأ ابنُ عامر، والكسائيُّ، وحفصٌ عن عاصم من غير رواية أبي عمارة عنه:

[خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ Z في الموضوعين في هذه السُّورة، وفي الأنعام، والنُّور بضمّ الطَّاء، واختلفَ عن ابن كثير: فروى ابنُ مجاهد، وأحمدُ بنُ بُوَيانَ عن قنبلٍ، والخزاعيُّ عن البزِّي، وابنِ فُلَيْحٍ، ومحمَّد بن هارونَ، واللَّهبيُّ عن البزِّي، ومحمَّد بنِ عمرانَ عن ابنِ فُلَيْحٍ بضمّ الطَّاء، وروى أبو ربيعةَ عن قنبلٍ، والبزِّي، والخزاعيُّ عن الهاشميِّ عن القوَّاس، والحسنُ بن الحُبَّاب عن البزِّي من قراءتي بإسكان الطَّاء.

وكذلك روى غيرُ ابنِ مجاهد، وابنُ بُوَيانَ، والزَّينبيُّ، وابن الصَّبَّاح، وابنِ شنبوذ، وغيرهم عن قنبلٍ، وكذلك نا محمَّد بن أحمدَ عن ابنِ مجاهد عن أصحابه عن ابنِ فُلَيْحٍ، وبالضمِّ قرأتُ في روايته، وهو الصَّحيحُ<sup>(٣)</sup>.

ودافع الداني - فيما يظهرُ بعد البحث - في النصِّ على أنَّ الصحيحَ ضمُّ الطَّاء لابنِ فُلَيْحٍ عن ابنِ كثيرٍ؛ هو حكايةُ ابنِ مجاهدٍ للوجهينِ له في السَّبعة<sup>(٤)</sup>.

وقد تجلَّى في كلام الدانيِّ اعتمادهُ في ذلك على:

الأخذِ بما قرأ به، وهو يسند هذه الرواية عن شيخه أبي الفتح - كما تقدّم -.

(١) انظر: الجامع (١/٣١٧-٣١٨).

(٢) انظره: (١/٩٥-١٠١).

(٣) (٢/١٩٤-١٩٥).

(٤) انظره: (ص ١٣٣).

وبالرجوع إلى مصادر الفن الأصيلة التي أسندت رواية ابن فليح عن ابن كثير - وهي المستنير<sup>(١)</sup>، وغاية الاختصار<sup>(٢)</sup>، والكفاية<sup>(٣)</sup>، والكامل<sup>(٤)</sup>، والمبهبج<sup>(٥)</sup>، يتضح إطباقها على ذكر وجه الضم له في: [خُطُوتِ Z].

أما اختياره وجه الضم لحفص:

فقد أشار إليه - كذلك - في الجامع بقوله:

(واختلف - أيضًا - عن أبي بكر عن عاصم: فروى عنه البرجمي بضم الطاء، وكذلك روى محمد بن خلف التيمي عن الأعشى عن أبي بكر، وروى سائر الرواة عن أبي بكر، والشّموني، وابن غالب، وغيرهما عن الأعشى: إسكان الطاء، وكذلك روى أبو عمر الدوري عن أبي عمارة عن حفص، وخالفه عمرو، وعبيد، وهبيرة، والقوأس، وابن شاهي، وعلى روايتهم العمل، وقرأ الباقون بإسكان الطاء)<sup>(٦)</sup>.

وطريق أبي عمارة - حمزة بن القاسم الأحول<sup>(٧)</sup> - أسنده الداني رواية لا قراءة عن شيخه محمد بن أحمد البغدادي<sup>(٨)</sup>.

واختار الداني عدم التعويل على انفراد أبي عمارة عن حفص، والأخذ بما جاء عن

(١) انظره: (١/٢١٤-٢١٥).

(٢) انظره: (١/٧٠-٧١).

(٣) انظره: (ص ٥٧).

(٤) انظره: (ص ٢٢٨).

(٥) انظره: (ص ١٩).

(٦) (٢/١٨٩٥-١٨٩٦).

(٧) انظر ترجمته في: الغاية (١/٣٩٨-٣٩٩).

(٨) انظر: الجامع (١/١١٨).

جَلَّ الطَّرْقُ عَنْهُ، وَعَلَى مَا عَلَيْهِ عَمَلُ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

وَلَمْ يُسْنَدْ طَرِيقَ أَبِي عِمَارَةَ عَنْ حَفْصِ مَعَ الدَّانِيِّ إِلَّا الْهَدْيِيُّ فِي الْكَامِلِ؛ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَذْكَرْ لِحَفْصٍ؛ إِلَّا الضَّمُّ مِنْ جَمِيعِ طَرَقِهِ<sup>(١)</sup>.

وَخِلَاصَةُ الْمَقْرُوءِ بِهِ فِي كَلِمَةِ [خُطُوتِ Z:

مِنْ طَرِيقِ الْحَرْزِ، وَالذُّرَّةِ وَأَصْلِيهِمَا: يَقْرَأُ نَافِعٌ، وَالْبَزِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَحَمَزَةٌ، وَشَعْبَةٌ، وَخَلْفٌ بِإِسْكَانِ الطَّاءِ، وَالْبَاقُونَ بَضْمَهَا<sup>(٢)</sup>.

وَيَزِيدُ مِنْ طَرِيقِ النَّشْرِ: وَجِهَ الضَّمُّ لِلْبَزِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْحُبَابِ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

٧- جَمْعُ لَفْظِ [ ZV فِي مَوْضِعٍ: [ U T ZV هِشَامٍ.

هَذَا الْاِخْتِيَارُ نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الدَّانِيُّ فِي الْجَامِعِ، فَقَالَ:

(قَرَأُ نَافِعٌ، وَابْنُ عَامِرٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ: [ ZU T مِضَافًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ،

[ ZV عَلَى الْجَمْعِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ فِي رِوَايَةِ هِشَامٍ مِنْ طَرِيقِ الْحُلَوَانِيِّ، وَابْنُ عَبَّادٍ،

وغيره: [ ZT بِالتَّنْوِينِ، [ ZU بِالرَّفْعِ، [ ZV بِالْجَمْعِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ:

بِالتَّنْوِينِ وَالرَّفْعِ، [ ZV عَلَى التَّوْحِيدِ، وَكَذَلِكَ حَكَى لِي فَارَسُ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ

قِرَاءَتِهِ عَلَى عَبْدِ الْبَاقِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ هِشَامٍ، وَالْعَمَلُ فِي رِوَايَتِهِ عَلَى الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ

رَوَتْهُ الْجَمَاعَةُ عَنْهُ؛ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَجَاهِدٍ، وَأَبَا طَاهِرٍ: قَدْ أَغْفَلَا ذَكَرَ هِشَامَ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ

(١) انظره: (ص ٢٨٠، ٤٩٥)

(٢) انظر: التيسير (ص ٢٣٥)، مفردة ابن كثير (ص ٤٤، ١١٨)، التحبير (ص ٢٩٨)، الإيضاح لابن القاضي (ص ٧٦).

(٣) انظر: النشر (١/١٦٢)، إيضاح الرموز (ص ٢٧٣)، منظومة التنوير (ص ١٨٤).

يذكر عن ابن عامر خلافاً في الإضافة<sup>(١)</sup>.

ومعنى قول الإمام الداني:

"على أن ابن مجاهد، وأبا طاهر: قد أغفلا ذكر هشام في ذلك، ولم يذكر عن ابن عامر خلافاً في الإضافة" أي: لم يذكر عن هشام سوى الإضافة في: [ ZU دون التَّنوين، وهو عين ما ذكره ابن مجاهد في السبعة، ونصُّ عبارته:

(وقرأ نافع، وابن عامر: [ ZV U T : ZT مضاف،

و [ ZV جمع<sup>(٢)</sup>).

وفي المبسوط لابن مهران وفاقه<sup>(٣)</sup>.

وظاهر من نصِّ الداني في الجامع استناده في اختياره على:

ما عليه عمل أهل الأداء، وما جاءت به أشهر الطرق عن هشام.

وأما حكاية أبي الفتح عن هشام؛ فلم أقف على من ذكرها في أصول الفنِّ

وأمهاته<sup>(٤)</sup>؛ إلا فيما جاء في الغاية لابن مهران، من قوله:

[ ZU T ]، وفي المائدة مضاف، [ ZV جمع مدني، شامي.

هشام [ ZT منون، [ ZU رفع، [ ZV، وقرأت عن هشام مثل أبي

(١) (٩٠٢-٩٠١/٢).

(٢) (ص ١٣٥).

(٣) انظر: المبسوط (ص ٧٧).

(٤) انظر - مثلاً -: الإرشاد (١/٥٤٥)، المنتهى (ص ٣٠١)، الوجيز (ص ١١٧)، المفيد (٢٧١)، النشر (١٧٠/٢).

عمرو<sup>(١)</sup>. ونقله عن ابن مهران أبو بكر الروذباري في جامعه<sup>(٢)</sup>.

٨ - تحقيق الهمزة، وتسهيلها في موضع: [ Z للبزي عن ابن كثير.

اختلف النقلة عن البزي في حكم همزة هذه الكلمة: فقرأ الداني علي شيخه عبد العزيز الفارسي بالتسهيل للبزي من طريق أبي ربيعة، وعلى أبي الفتح فارس بالتسهيل له من طريقي: أبي ربيعة، وابن الحباب، وقرأ بالتحقيق له من طريقي: الخزاعي، ومحمد هارون<sup>(٣)</sup>.

وقد حكى الداني في جامعه الخلاف للبزي، حيث قال:

(وكلهم قرأ: [ Z بهمزة محققة بعد اللام؛ إلا ما رواه أبو ربيعة عن قنبل، والبزي، واللهبي، وابن مخلد - أي: ابن الحباب - عن البزي عن ابن كثير أنه يسهل الهمزة، قال أبو ربيعة: غير مهموزة، وقال ابن مخلد: لا يهمز بعد اللام، وكذلك نص عليه البزي في كتابه الذي روثه الجماعة عنه، وبذلك قرأت في رواية البزي من طريق أبي ربيعة وحده، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق الهمزة، وبذلك قرأت في رواية قنبل، وابن فليح<sup>(٤)</sup>.  
واقصر في التيسير على وجه التسهيل دون غيره - وهو طريقه في الكتاب -، فقال:  
(البزي من رواية أبي ربيعة عنه: [ Z بتسهيل الهمزة، والباقون بتحقيقها)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظره: (ص ٤٤).

(٢) انظره: (لوحة رقم: ١٣١/أ).

(٣) انظر: مفردة ابن كثير (ص ١١٩)، التهذيب (ص ٦٥) فتح الوصيد (٣/٧١١-٧١٢).

(٤) (٢/٩١٢-٩١٣).

(٥) (ص ٢٣٩).

قال الإمام الملقني في شرحه:

(تقييده هذه القراءة برواية أبي ربيعة؛ يقتضي أنه قرأ - أيضاً - بتحقيق الهمزة من طريق من غير أبي ربيعة) (١).

وصرح في مفردة المكّي بالأخذ بالوجهين - وهي بعد الجامع، والتيسير تأليفاً -، فقال:

(وروى أبو ربيعة، وابن الحُباب عنه: [ 9 8 : Z بتلين الهمزة، وكذلك نصّ - على ذلك - البزّي في كتابه، وروى الخزاعي عنه بالهمز، وبالوجهين أخذ، وروى أبو عليّ، وابن هارون عنه: بتحقيق الهمز) (٢).  
ويتضح - بعد التبع - أنّ العلة في اختيار الداني الوجهين للبزّي؛ مع قوّة وجه التسهيل للنصّ عليه:

هي شهرة كلا الوجهين عنه، وقد جاء في إرشاد أبي الطيّب قوله:  
(والمشهور عن ابن كثير بالهمز مثل سائر القراء، وبه قرأت، وبه أخذ) (٣).  
والوجهان مضمان في الحرز (٤)، وعليه: فوجه التحقيق من زيادات القصيد (٥).  
وصحّح الإمام ابن الجزري كلا الوجهين (٦)، ووجه التسهيل: مصدر أداء؛ لأنّه

(١) شرح التيسير (ص ٦٢٨).

(٢) (ص ١١٩).

(٣) (٥٤٩/١).

(٤) انظره: (بيت رقم: ٥٠٧)، إبراز المعاني (ص ٣٦٠).

(٥) انظر: كنز المعاني (٣/١٢٢٥)، إيضاح ابن القاضي (ص ٧٨).

(٦) انظر: النشر (١/٣١٠).

رواية الجمهور<sup>(١)</sup>.

قال العلامة عبد الرحمن ابن القاضي:

(وضبطه بجعل نقطة حمراء فوق لام ألف؛ دلالة على تليينها)<sup>(٢)</sup>.

٩ - القراءة بالسّين في موضعي: (وَيَبْضُطُ) [البقرة: ٢٤٥]، وَ (= > @?)

[الأعراف: ٦٩] لحفص من طريق الأثنائي.

اتفقت جميع المصاحف على كتابة هذين الحرفين بالصّاد دون غيرهما<sup>(٣)</sup>، واختلف

القراء في قراءتهما بين الصّاد، والسّين.

وقد أوضح ذلك الإمام ابن الجزري بقوله في التّحبير:

(قنبل، وحفص، وهشام، وأبو عمرو، ورويس، وحمزة بخلاف عن خلاد،

وخلف: (وَيَبْضُطُ) - هنا - [آية: ٢٤٥]، وَ (= > @?) في الأعراف [آية: ٦٩]

بالسّين، وروى النقّاش عن الأخفش - هنا - بالسّين، وفي الأعراف بالصّاد،

والباقون بالصّاد فيهما)<sup>(٤)</sup>.

ويزيد عليه من طريق النّشر:

الصّاد في الموضعين لقنبل، والسّوسي، وحفص<sup>(٥)</sup>؛ جمعاً بين اللّغتين<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: غيث النفع (ص ١١١)، الرسالة الغراء (ص ٥٧).

(٢) الإيضاح لما ينبهم عن الوري في قراءة أم القرى (ص ٧٨).

(٣) انظر: مرسوم الخط (ص ١٨، ٣٠)، المختصر للعقيلي (ص ٤٤، ٥٥)، مختصر التبيين (٢/٢٩٤-٢٩٦).

(٤) (ص ٣٠٧).

(٥) انظر: التقريب (ص ١٧٨)، شرح ابن الناظم (ص ٢٤٢)، التهذيب (ص ١١٠).

(٦) انظر: الحجّة للفارسي (٢/٣٤٧)، اللّاعليّ الفريدة (٢/١٥١).

وَأُتَّفِقَ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالسِّينِ فِي مَوْضِعٍ: [ | {~ أَلْعَلِمِ Z [البقرة: ٢٤٧] عَلَى مَا هِيَ مَرْسُومَةٌ فِي الْمَصَاحِفِ؛ إِلَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ شَنْبُوذٍ عَنْ قَنْبَلٍ مِنْ جَمِيعِ الطَّرِيقِ عَنْهُ بِالصَّادِ (١).

أَمَّا اخْتِيَارُ الدَّائِيِّ الْقِرَاءَةَ بِالسِّينِ فِي الْمَوْضِعِينَ لِحَفْصٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَشْنَانِيِّ:

فَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْجَامِعِ، حَيْثُ قَالَ:

(وَرَوَى هَبِيرَةٌ، وَأَبُو شُعَيْبِ الْقَوَّاسُ عَنْ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ مِنْ قِرَاءَتِي: بِالصَّادِ فِي السُّورَتَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُمَا الْأَشْنَانِيُّ فِي كِتَابِهِ، وَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا ابْنُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ حَفْصٍ بِالسِّينِ فِي السُّورَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ الْفَارِسِيُّ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَنِ الْأَشْنَانِيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ حَفْصٍ، وَكَذَلِكَ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ، وَبِهِ آخِذٌ) (٢).

وَبَوَّجَهُ الصَّادُ قَرَأَ الدَّائِيُّ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ - وَهُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا فِي التَّذَكْرَةِ (٣) -؛ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي مَفْرَدَةِ عَاصِمٍ:

( (وَيَبْصُطُ ) [آية: ٢٤٥]، وَفِي الْأَعْرَافِ: ( @ )، وَفِي الطُّورِ: ( R )

بِالسِّينِ فِي الثَّلَاثَةِ، هَذِهِ قِرَاءَتِي عَلَى فَارِسٍ عَنْ قِرَاءَتِهِ، وَكَذَلِكَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي غَسَّانَ عَنْ أَبِي طَاهِرٍ عَنْ قِرَاءَتِهِ عَنِ الْأَشْنَانِيِّ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ حَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ: ( (وَيَبْصُطُ ) فِي الْبَقَرَةِ [آية: ٢٤٥]، وَفِي

(١) انظر: النشر (١٧٣/٢)، الإتحاف (١/٤٤٤، ٤٤٣)، فريدة الدهر (٢/٢٩٦-٢٩٧).

(٢) (٩١٨/٢).

(٣) انظره: (٢٧١/٢).

الأعراف: ( @ ) [آية: ٦٩] بالسَّينِ، وقرأتُ على أبي الحسن: بالصَّادِ في الثلاثة - بعدَ سؤالي إياه عن ذلك -، وبالأوَّلِ آخذُ<sup>(١)</sup>.

وبه قطع في التيسير؛ مع أنه يُسند رواية حفص فيه عن أبي الحسن<sup>(٢)</sup>.

وهذا يعني:

أنَّ الدانيَّ ذكر فيه اختياره لا قراءته - ولم أقفُ على من أشارَ إليه قبلُ -.

والرَّاجح: أنَّ الدانيَّ أخذ له بوجه السَّينِ؛ لأنه الأكثرُ طرقاً وروايةً عنه؛ دلَّ عليه

عبارة:

(حدَّثنا ابنُ مجاهدٍ عن أصحابه عن حفص...).

يضافُ إليه: أنَّ الأُسْنانيَّ كان يختاره، أفاده قولُ أبي الطَّيِّبِ بنِ غلبون:

(ولم يأتِ عن عاصم ترجمةٌ بصادٍ، ولا سينٍ في الكُتُب؛ إلَّا من طريق الأَعْشى عن

أبي بكرٍ عن عاصم: أنَّه قرأ بالصَّادِ، وكذلك كان يختارُ ابنُ مجاهدٍ في الروايتين عن

عاصم - وكذلك قرأتُ - ورُويَ عن الأُسْنانيِّ: أنَّه كان يختارُ في رواية حفصٍ عن

عاصم أن يأخذَ بالسَّينِ في البقرة، والأعرافِ، وبالصَّادِ في الطُّور، والغاشية، وهذا

الاختيارُ منه من غير روايةٍ عن حفص<sup>(٣)</sup>.

والوجهان صحيحان مُسندانٍ لحفصٍ من طريق النَّشر، و السَّينِ مقدَّمُ أداءً، وهي

رواية أكثرِ المغاربة، و المشاركة عنه<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ٤٣-٤٤).

(٢) انظره: (ص ١١٩، ٢٤٠).

(٣) الإرشاد (٢/٥٥٢).

(٤) انظر: النشر (٢/١٧٣).

١٠ - حذف الألفِ، وإثباتها إذا وقع بعدها همزة مكسورة لقالون من طريق أبي

نَشِيطٍ.

حكى الإمام الدانيُّ اختلافَ الطُّرُقِ عن قالونَ في حكمِ إثباتِ الألفِ وحذفها من (أنا) في الوصلِ؛ إذا وقع بعدها همزة مكسورة في ثلاثة مواضع، فقال في الجامع:

(فإن أتى بعد [ Z7 همزة مكسورة، وجملة ذلك ثلاثة: في الأعراف: [ 98 :

Z;، وفي الشعراء: [ Z9876، وفي الأحقاف: [ Zo nmi فأجمع الرواة

عن ورشٍ، وإسماعيلٍ، والمسيبيِّ عنه على حذف الألفِ في ذلك في الوصلِ، واختلَفَ عن قالونَ: فروى أبو نَشِيطِ الحَرَبِيُّ، وأبو مروانَ العثمانيُّ، وأبو عَوْنِ الواسطيُّ عن الحلوانيِّ عنه عن نافعٍ أنَّه أثبتَ الألفَ في ذلك في الحالينِ، وروى ابنُ شنبوذٍ عن الأشعثِ أداً عن أبي نَشِيطِ الإثباتِ، وروى عنه ابنُ بُوَيَّانَ الحذفَ، وحُدِّثت عن صالحِ بنِ إدريسٍ، قال: نا عليُّ بن سعيْدٍ، قال: نا أحمدُ بن محمدَ بن الأشعثِ عن أبي نَشِيطِ عن قالونَ عن نافعٍ: أنَّه أثبتَ الألفَ في الحالينِ، وكذلك روى أحمدُ بن نصرٍ أداً عن أصحابه عن الحلوانيِّ عن قالونَ.

(ويصحُّ الأخذُ بالوجهينِ، وبأحدهما في هذا ونحوه من حيثُ وردَ أحدهما نصًّا، والآخِرُ أداً، فمن أخذ بالنصِّ، ومن أخذ بالأداء، ومن أخذ بهما - معاً -، وقرأتُ - أنا - ذلك في رواية أبي نَشِيطِ على أبي الفتحِ بالوجهينِ بالإثباتِ والحذفِ، وحكى لي ذلك عن قراءته، وقرأتُ في رواية الحلوانيِّ وغيره من الرواة عن قالونَ بحذفِ الألفِ في الوصلِ، وكذلك روى أبو سليمانَ عنه، وبذلك قرأ الباقونَ في البابِ - كله -، وكلُّهم أثبتَ الألفَ في ذلك في الوقفِ، وأجمعوا على حذفها في الوصلِ إذا لم يكن همزةً<sup>(١)</sup>.

(١) (١/٢-٩٢٤-٩٢٥).

ونصّ - أيضًا - في كتاب رواية أبي نسيط، والاقتصاد<sup>(١)</sup>، ومفردة نافع على:  
الأخذ بالوجهين لقالون من هذا الطريق.  
فجاء في مفردة نافع - مثلاً - قوله:

(فأقراني أبو الفتح ذلك: بالوجهين، وحدّثني أبو الحسن - بإسناده المتقدّم - عن  
أبي نسيط عن قالون: بإثبات الألف في ذلك، وحدّثنا عبد الله بن محمّد البغداديّ، قال:  
حدّثني عبّيد الله بن أبي مسلم البغداديّ عن قراءته على أحمد بن بويان عن أبي حسان  
عن أبي نسيط عن قالون: بحذف الألف، وكذلك أقراني أبو الحسن، وبالوجهين أخذ  
فيهما)<sup>(٢)</sup>.

واقصر في التيسير<sup>(٣)</sup>، والتعريف<sup>(٤)</sup>، والتّهذيب<sup>(٥)</sup> على وجه الإثبات لقالون من  
طريق أبي نسيط.

والذي يرجح لديّ:

أنّ الدانيّ مال إلى وجه الإثبات - مع أخذه بالوجهين - بدليل جزمه به في كتب  
متأخّرة في التّأليف عن الجامع، والاقتصاد؛ بل إنّه صدّر ذكره في مفردة نافع في أوّل  
الكتاب؛ ثمّ ثنى بذكر الخلاف بعد ذلك في فصل ما خالف فيه قالون ورشاً<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شرح الدرر للمنتوري (٧٧١/٢).

(٢) (ص ١٢٥).

(٣) انظره: (ص ٢٤١).

(٤) انظره: (ص ٨٨).

(٥) انظره: (ص ٣٨).

(٦) انظره: (ص ٦٤-٦٥، ١٢٥).

ومعتمده في ذلك:

اتباع النصّ - وهو المقدم عنده على غيره-، والمشار إليه - أنفًا - في الجامع عند قوله:

(ويصحُّ الأخذ بالوجهين، وبأحدهما في هذا ونحوه من حيثُ وردَ أحدهما نصًّا، والآخرُ أداءً، فمن أخذ بالنصّ، ومن أخذ بالأداء، ومن أخذ بهما - معًا-) (١).

واقصرَ على وجهِ الإثبات لأبي نسيطٍ: ابن الباذش (٢)، والحصريُّ (٣)، وابنُ المرابط (٤)، وغيرهم، وقال عنه ابنُ جزبيّ:

(والأشهرُ إثباتها) (٥).

واقصرَ على وجه الحذف: ابنُ مجاهدٍ (٦)، وابن سفيان (٧)، وأبو عليّ المالكيُّ (٨)، والقرطبيُّ في المفتاح (٩)، وابنُ شريح (١٠)، وغيرهم، وقال عنه أبو الحسن بن غلبون:

(والمشهورُ عن نافع: الحذفُ في هذه الثلاثة مواضع) (١١)، وقال مكّي:

(١) الجامع (٢/٩٢٤-٩٢٥).

(٢) انظر: الإقناع (٢/٦١٠).

(٣) انظر: منح الفريدة الحمصيّة (ص ٤٥٣)،

(٤) انظر: التقريب والحرش (ص ٢٦٦).

(٥) انظر: المختصر البارع (ص ١٢٣).

(٦) انظر: السبعة (ص ١٤٥).

(٧) انظر: الهادي (ص ٦٢٦).

(٨) انظر: الروضة (٢/٥٣٧).

(٩) انظر: المفتاح (١/٤٣٨).

(١٠) انظر: الكافي (٢/٣٢٥-٣٢٦).

(١١) التذكرة (٢/٢٧٣).

(والمشهورُ عنه الحذفُ) <sup>(١)</sup>.

وأنشدَ في ذلك بعضهم:

بالقصر والمدَّ قرأ الدانيُّ

والحذفُ عنه رجَّح المكيُّ

وقيلَ إنَّ المدَّ في التيسيرِ

هُوَ اعتمادُ الحافظِ الأثيرِ <sup>(٢)</sup>.

والوجهانِ مضمَّنانِ في الحرزِ <sup>(٣)</sup>، وعليه: فيكونُ وجه الحذفِ من الزياداتِ <sup>(٤)</sup>،  
وحكاهما ابن بريُّ في الدرر اللوامع <sup>(٥)</sup>.

وصحَّحها الإمامُ ابن الجزريُّ، فقال:

(والوجهانِ صحَّيحانِ عن قالونَ نصًّا وأداءً، نأخذُ بهما من طريقِ أبي نَشيطِ) <sup>(٦)</sup>.

واختلفت آراءُ أهلِ الأداءِ في المقدمِ من الوجهين؟

فذهبَ متقدموا المغاربةِ كالمنتوريِّ <sup>(٧)</sup>، وابنِ القاضي <sup>(٨)</sup> إلى تصديرِ وجهِ الحذفِ.

وأطبقَ أهلُ الأداءِ من الأتراكِ والمصريِّينَ على تقديمِ وجهِ الإثباتِ <sup>(٩)</sup>، وعليه

(١) التبصرة (ص ١٦٨).

(٢) الفجر الساطع (٤/٨١).

(٣) انظره: (بيت رقم: ٥٢١)، فتح الوصيد (٣/٧٣٢-٧٣٤).

(٤) انظر: كنز المعاني (٣/١٢٤٩-١٢٥٠).

(٥) انظر: القصد النافع (ص ٣٤١-٣٤٣).

(٦) النشر (٢/١٧٤).

(٧) انظر: شرح الدرر للمنتوري (٢/٧٧٢).

(٨) انظر: الفجر الساطع (٤/٧٨).

(٩) انظر: عمدة الخلان (ص ٧٦).

متأخروا المغاربة<sup>(١)</sup>.

١١ - تشديد التاء وضلاً للبيزي، والوجهان في موضعي: [ 7 Z8،

و [ u Zv.

اختلفت الطرق عن البيزي في تشديد، وتخفيف إحدى وثلاثين تاء وقعت في أوائل أفعال المضارعة، وقد حكى الإمام الداني في جامع الوجهين للبيزي من طريق أبي ربيعة عنه، فقال:

(قرأ ابن كثير في رواية الخزاعي عن البيزي، وابن فليح في رواية أبي ربيعة، وابن مخلد، وابن هارون واللهبي، ومضر، وغيرهم عن البيزي: بتشديد التاء التي تكون في أوائل الأفعال المستقبلية، وذلك إذا حُسن معها تاء أخرى، ولم ترسم خطأ، نحو قوله:

[ Zr q [، ZF E [، وَلَا نَعَاوُوا، وما أشبهه.

وكذلك روى ابن مجاهد عن قنبل: أنه قرأ ذلك على البيزي، قال البيزي: وهي قراءة أبي بن كعب، وقراءة أصحابنا، وأطلق أبو ربيعة، وابن مخلد القياس في سائر الباب، وخالفهما الخزاعي، فحكى أن المحفوظ من ذلك: (إحدى وثلاثون) تاء في جميع القرآن... فعلى رواية الخزاعي: يلزم تخفيف ما عدا هذه الجملة المحصورة، وبذلك قرأت للبيزي من جميع الطرق، ولا بن فليح عن طريق الخزاعي<sup>(٢)</sup>.

ثم قال بعد ذلك مبيناً علة اختياره:

(وقرأ الباقر، وابن كثير في رواية القواس: بتخفيف التاء في جميع - ما تقدم -،

(١) انظر: النجوم الطوالع (ص ١٦٣)، رسالة ابن يالوشة (٢١٩).

(٢) (٢/٩٣٢-٩٣٣).

وبذلك كَانَ النَّقَّاشُ يأخُذُ فِي رِوَايَةِ البزِّيِّ، وَيُحْكِي عَنْ أَبِي رُبَيْعَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَعُدُّ هَذِهِ التَّاءَاتِ عَلَى الْقَارِي، وَلَا يَأْخُذُ بِتَشْدِيدِهِنَّ، وَالْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي رِوَايَةِ البزِّيِّ، وَابْنِ فُلَيْحٍ عَلَى التَّشْدِيدِ، وَبِهِ قَرَأْتُ<sup>(١)</sup>.

فَاتَّضَحَ اسْتِنَادُهُ فِي اخْتِيَارِهِ عَلَى:

قِرَاءَتِهِ عَلَى أُمَّةِ الْإِقْرَاءِ، وَمَعْمُولِ أَهْلِ الْأَدَاءِ.

وَبِهِ جَزَمَ فِي التَّيْسِيرِ<sup>(٢)</sup>، وَمَفْرَدَةِ الْمَكِّيِّ<sup>(٣)</sup>، وَالتَّهْذِيبِ<sup>(٤)</sup>.

وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي حَرْزِهِ<sup>(٥)</sup>.

وَالوَجْهَانِ صَحِيحَانِ عَنِ البزِّيِّ نَصًّا وَأَدَاءً؛ إِلَّا أَنَّ وَجْهَ التَّخْفِيفِ فِي الْمَوَاضِعِ الْإِحْدَى وَالثَّلَاثِينَ لِلْبزِّيِّ مِنْ زَوَائِدِ النُّشْرِ عَلَى الْحَرْزِ وَأَصْلِهِ، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ الْعِرَاقِيِّينَ عَنْهُ<sup>(٦)</sup>.

وَوَجْهَ التَّشْدِيدِ فِيهِنَّ مَقْدَمٌ؛ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ طَرَفًا وَرِوَايَةً<sup>(٧)</sup>.

قَالَ الْإِمَامُ الْخَزَاعِيُّ فِي طَرِيقَةِ ضَبْطِ تَشْدِيدِ التَّاءَاتِ لِلْبزِّيِّ فِي الْمَصْحَفِ:

(فَالْمَكِّيُّونَ يَجْعَلُونَ عِلَامَةً تَثْقِيلُهَا فِي مَصَاحِفِهِمْ نَقْطَتَيْنِ بِحُمْرَةٍ قَبْلَ التَّاءِ)<sup>(٨)</sup>.

(١) المصدر السابق (٢/٩٣٥).

(٢) انظره: (ص ٢٤٣-٢٤٥).

(٣) انظره: (ص ١١٩-١٢١).

(٤) انظره: (ص ٦١-٦٣).

(٥) انظره: (بيت رقم: ٥٢٥-٥٣٢).

(٦) انظر: تقريب النشر (ص ١٧٩-١٨٠)، تحرير النشر (ص ١١٦)، التهذيب (ص ١١٢).

(٧) انظر: اختلاف وجوه وطرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٥٥٤).

(٨) انظر: الإرشاد (١/٥٥٨)، التهذيب (ص ٦٣).

وقد انفرد الإمام الداني بحكاية الخلاف للبزي في موضعين زيادةً على الإحدى والثلاثين، فقال في الجامع:

(وحدثني أبو الفرج محمد بن عبد الله النجاد المقرئ عن قراءته على أبي الفتح أحمد بن عبد العزيز - المعروف بأبن بدهن -، عن أبي بكر الزيني عن أبي ربيعة عن البزي عن أصحابه عن ابن كثير: أنه شدد التاء في قوله في آل عمران: [ 8 7 6 Z9، وفي الواقعة: [ Zv u، وذلك قياس رواية أبي ربيعة؛ لأنه جعل التشديد في الباب مطرداً، ولم يحصره بعدد، وكذلك فعل البزي في كتابه<sup>(١)</sup>.

وذكر في التيسير<sup>(٢)</sup>، ومفردة المكِّي<sup>(٣)</sup>، والتّهذيب<sup>(٤)</sup> قريباً منه.

وقد اتضح من قول الداني السابق:

أنه لم يقرأ للبزي على شيوخه بتشديد التاء في هذين الموضعين، وإنما حكاها رواية لا تلاوة من سند لم يضمّنه كتبه، وإنما اختار إيرادها لأمرين: موافقة قياس مذهب أبي ربيعة في إطلاق التشديد في الباب، ومتابعة منصوص البزي في كتابه.

وقد عدّ الإمام ابن الجزري صنيع الداني اختياراً منه، ووافقه عليه، فقال: (ولم أعلم أحداً ذكر هذين الحرفين؛ سوى الداني من هذه الطريق؛ مع أن الداني لم يقرأ بهما على أحد من شيوخه، ولم يقع - لنا - تشديدهما؛ إلا من طريق الداني، ولا

(١) (٩٣٢/٢-٩٣٣).

(٢) انظره: (ص ٢٤٣-٢٤٥).

(٣) انظره: (ص ١١٩-١٢١).

(٤) انظره: (ص ٦١-٦٣).

اتّصلت تلاوتنا بهما؛ إلاّ إليه، وهو لم يسندهما في كتاب التيسير.  
 وذكر الدانيّ لهما في تيسيره اختياراً، والشّاطبيّ تبع؛ إذ لم يكونا من طُرُق كتابيه.  
 وهذا موضعٌ يتعيّن التنبّه عليه، ولا يهتدي إليه؛ إلاّ حدّاق الأئمّة الجامعين بين الرواية  
 والدراية، والكشف والإتقان<sup>(١)</sup>.

وبقول الإمام ابن الجزريّ: يتبيّن صحّة وجه التّشديد المنفرد بروايته الدانيّ ومن  
 تبعه عن البزيّ، وبالتّخفيف قطع الأكثرين من أئمّة الفنّ<sup>(٢)</sup>.  
 وعلى الأخذ بالوجهين جرى عملُ أكابر رجالات الإقراء؛ لإقرار المحقّق بهما<sup>(٣)</sup>،  
 ووجه التّخفيف مصدر أداء؛ لأنّه الأكثر طرّقاً وروايةً<sup>(٤)</sup>.

وقد ذهب جمعٌ من أهل النظر إلى منع الأخذ بوجه التّشديد في هذين الموضعين؛  
 لخروجها عن طُرُق التيسير والنّشر المسندة، ومَن أخذ به من رجال الأدياء:  
 الكتّاني<sup>(٥)</sup>، والأسقاطي<sup>(٦)</sup>، والجمزوري<sup>(٧)</sup>، والحسيني، والضّبّاع<sup>(٨)</sup>، وغيرهم.

١١ - اختلاسُ كسرة العين في: [نِعْمًا Z من روايات إسماعيل، والمسيبيّ، وقالون  
 عن نافع، ولشعبة، والبصريّ].

(١) (١٧٦/٢-١٧٧) بتصرف.

(٢) انظر - مثلاً -: المبسوط (ص ٨٣-٨٤)، التذكرة (٢/٢٧٥)، التبصرة (ص ١٧٠-١٧١)، الهادي (ص ٢٦٤).

(٣) انظر: الإيضاح (ص ٩٢-٩٣)، الروض النضير (ص ٣٤٩-٣٥٠)، غيث النفع (ص ١٥٤).

(٤) انظر: الرسالة الغراء (ص ٦٢-٦٣)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٨)، حل المشكلات (ص ٩٦-٩٧).

(٥) انظر: متقن الرواية (لوحة رقم: ٤١/أ).

(٦) انظر: أجوبة المسائل المشكلات (ص ١٥٧-١٥٨).

(٧) انظر: الفتح الرحمانى (ص ٢٠٢-٢٠٤).

(٨) انظر: بلوغ الأمنيّة شرح إتخاف البرية (ص ٢٧٩-٢٨٠).

الأصل في كلمة [نِعَمًا] Z: كلمتان كُتبتا متّصلتين، والتقى المثلان؛ فأدغمت الميم في الميم، واتفق القراء على الإدغام؛ موافقةً لخطّ المصحف، فإنّها كُتبتا بميم واحدة، وهذا موضعُ اتّفق عليه من باب الإدغام الكبير؛ لأنّ الميم من (نِعَم) متحرّكة مفتوحة، وقد أدغمت في الميم من (ما) الدّاخلية عليها، وكان الأصل (نِعَمَ مَا) - كما تقول: (بِئْسَ مَا) - ولما أُريد الإدغام لم يُمكن مع سُكون العين قبلها فكسرت، فمن القراء من أشبع الكسر في الموضعين - معاً -، ومنهم من أخفى الكسر واختلسه؛ تبييناً على أنّ أصل هذه العين السُّكون، القراء، ومنهم من فتح النون، وكسر العين، وهذه - هي - اللغة الأصلية في هذا الفعل؛ كحَمِدَ، وَعَلِمَ، ثُمَّ سَكَنَ عينه تخفيفاً؛ لكثرة استعماله، ونُقلت كسرة العين إلى النون؛ فصارت هذه - هي - أفصح اللغات فيه (١).

وقد حكى الإمام الداني في غير موضع الخلاف بين اختلاس كسرة العين، وإسكانها لنافع من رواياته؛ عدا ورش، ولأبي عمرو، وشعبة عن عاصم، كقوله في الجامع:

(بكسر النون، وإسكان العين، وتشديد الميم في السورتين، هكذا الرواية عنهم في الكتب: بإسكان العين، وهو جائزٌ مسموعٌ، حكى الكوفيون، والنحويون سماعاً [ h

Zi مدغماً، وحكى سيبويه مثله في الشعر، وأنشد للراجز:

كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ      وَمَسْحِي مَرُّ عِقَابِ كَاسِرِ

يريد (ومسحه)، فأبدل من الهاء حاءً، وأدغم؛ غير أنّ قوماً من أهل الأداء يابون

(١) انظر: المختار لابن إدريس (١/١٢١-١٢٣)، الموضح للشيرازي (١/٣٤٦)، إبراز المعاني (ص ٣٧٤).

ذلك؛ لتحقيقه الجمع بين الساكنين؛ فيأخذون بإخفاء حركة العين؛ لأن المخفي حركته بمنزلة المتحرك، فيمتنع الجمع بين الساكنين بذلك، والإسكان أثر، والإخفاء أقيس<sup>(١)</sup>.

وجاء في التيسير قوله:

(ابن كثير، وورش، وحفص: [ Z65، وفي النساء: بكسر النون والعين، وقالون، وأبوبكر، وأبو عمرو: بكسر النون وإخفاء حركة العين، ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس، والباقون بفتح النون، وكسر العين)<sup>(٢)</sup>.  
وذكر الوجهين في مفردتي المدني، والبصري؛ مع تصدير وجه الاختلاس في السياق<sup>(٣)</sup>، ولم يذكر لشعبة في مفردة عاصم؛ سوى الاختلاس<sup>(٤)</sup>.  
ويظهر للتأخر في نصوص الداني ميله إلى ترجيح وجه الاختلاس على الإسكان، واعتماده في ذلك:

على الأشهر عند أهل الأداء عملاً، والأقرب إلى التخفيف قياساً.

وهذا يتجلى في قوله:

(غير أن قوماً من أهل الأداء يأبون - ذلك -؛ لتحقيقه الجمع بين الساكنين؛ فيأخذون بإخفاء حركة العين؛ لأن المخفي حركته بمنزلة المتحرك، فيمتنع الجمع بين

(١) (٩٣٥/٢-٩٣٦).

(٢) (ص ٢٤٥).

(٣) انظر: مفردة نافع (ص ٥٩، ١١٨).

(٤) انظره: (ص ١٢٣).

السَّاكِنِينَ بِذَلِكَ، وَالْإِسْكَانَ آثَرًا، وَالْإِخْفَاءَ أَقْسَى (١).

والاختلاسُ مذهبُ المغاربةِ - قاطبةً - فرارًا من الجمعِ بين السَّاكِنِينَ، ولا يُعرفُ الاختلاسُ إلا من طُرُقِهِمْ (٢)، كما في قولِ الإمامِ مكيٍّ في التَّبَصُّرَةِ: (وقد ذُكِرَ عَنْهُمْ الْإِسْكَانُ، وَلَيْسَ بِالْجَائِزِ، وَرُوِيَ عَنْهُمْ الْإِخْتِلَاسُ، وَهُوَ حَسَنٌ قَرِيبٌ مِنَ الْإِخْفَاءِ) (٣)، وقوله في الكَشْفِ:

(رُوِيَ عَنْ أَهْلِ الْإِخْفَاءِ الْإِخْتِلَاسُ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَرُوِيَ الْإِسْكَانُ لِلْعَيْنِ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، وَلَا قَرَأْتُ بِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا جَمْعًا بَيْنَ سَّاكِنِينَ لَيْسَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَلَيْنٍ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ) (٤)، وقولِ الإمامِ ابنِ المرابطِ: (وَالنَّصُّ عَنْهُ بِالْإِسْكَانِ، وَالْإِخْفَاءُ أَقْوَى فِي الْعَرَبِيَّةِ) (٥).

ولم يعرِّج الإمامُ الشاطبيُّ في قصيدته على وجه الإسكان (٦)؛ مع أنَّه مذكورٌ في التيسيرِ، واستحسنَ الإمامُ أبو شامةٌ صنيعةً، فقال: (وَأَصَابَ فِي ذَلِكَ) (٧)، ووجهُ العلامةِ الجعبريُّ بقوله:

(فلا معنى لإسقاطِ النَّاطِمِ ذكره؛ إلا بتحيُّلِ المتحيِّلين، أو حملِ كلامِ التيسيرِ على

(١) (٩٣٦-٩٣٥/٢).

(٢) انظر: النشر (١٧٧/٢-١٧١)، إيضاح الرموز (ص ٣١٠).

(٣) (ص ١٧٢).

(٤) (٣١٦/١).

(٥) التقريب والحرش (ص ٢٦٤).

(٦) انظره: (بيت رقم: ٥٣٤).

(٧) إبراز المعاني (ص ٣٧٢).

حكاية مذهب الغير) (١).

وروى عنهم العراقيون، والمشرقيون - قاطبةً - الإسكان، ولا يُبالون من الجمع بين السَّاكنين؛ لصحَّته روايةٌ ووروده لغةً، وهو الجائز عند النحاة الكوفيِّين (٢).

والوجهان صحيحان مُسندان، ولا يضرُّ عدم ذكر الإسكان في الشاطبيَّة؛ إذ هو منقولٌ في أصلها (٣)، والمقدَّم أداءً، والمصدَّر إقراءً:

هو وجه الإسكان؛ لأنَّه الأكثرُ طرقاً وروايةً عنهم (٤).

ويلحظُ - فيما سبقَ -:

أنَّ الإمامَ الدانيَّ استخدَمَ في التَّعبيرِ عَن الحكمِ مصطلحَ: (الإخفاء، والاختلاس)، وعليه فهما مترادفان بمعنى واحدٍ، وكثيراً ما يستخدمان بهذه الدلالة في كتب أهل الأداء الأَسلاف (٥).

كما يُفهم منه استعمال مصطلح: (الإخفاء) بمعنى: الاختلاس والإسراع، وهو المصطلحاتِ الصَّوتيةِ المشتركة في الإطلاقِ.

وقد أبانَ الدانيُّ ذلكَ بقوله في التَّحديدِ:

(والمخفى شيان: حرفٌ، وحركةٌ، وإخفاء الحرفِ: نقصان صوتِهِ، وإخفاء

(١) كنز المعاني (٣/١٢٧٣).

(٢) انظر: الإقناع (١/٤٨٨).

(٣) انظر: النجوم الزاهرة (١/٦٠٧-٦٠٨)، النشر (٢/١٧٧)، غيث النفع (ص ١٧٢)، إرشاد المريد (ص ١٥٢).

(٤) انظر: النجوم الطوالع (ص ١٦١)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٧)، البدور الزاهرة (ص ٥٥-٥٦).

(٥) انظر - مثلاً -: التذكرة (٢/٦٣٠)، الكشف (١/٥١٩)، شرح الهداية (١/١٦٥)، الإقناع (١/٤٩٠).

الحركة: نقصان تمطيطها) (١).

وجاء في التمهيد لابن الجزري:

(وأما الإخفاء: فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفها،  
وحقيقته: أن يُبطل عند النطق به الجزء المعمل، فلا يُسمع إلا صوت مرگب على  
الخشوم، ويستعمل - أيضاً - عبارة عن إخفاء الحركة، وهو نقصان تمطيطها) (٢).

---

(١) (ص ٩٦).

(٢) (ص ٥٥).

## سورة آل عمران

١ - ضمُّ الرَّاءِ من : [ وَرِضْوَانٌ<sup>١</sup> لشعبة - حيث وقع - إِلَّا الموضع الثاني في المائدة. اختلفت الطُّرق عن شعبة في ضمِّ، وكسر الموضع الثاني في سورة المائدة، وهو قوله U :

[ X Y ZZ فكسر الرَّاءِ العُلَيْمِيُّ، وغيره عن شعبة، واختلف عن يحيى بن آدم عنه.

وقد أبان الدانيُّ هذا الخلاف بقوله في الجامع:

(واختلف أصحابُ يحيى بن آدم عنه: فقال خلفٌ ومحمد بن المنذر عنه برفع الرَّاءِ في كلِّ القرآن، فوافقا رواية الكسائيِّ، والأعشى، وابن أبي حمَّاد، والجعفيِّ، وقال أبو هشام، وضرار بن صُرد عنه عن أبي بكر: برفع الرَّاءِ في كلِّ القرآن؛ إِلَّا حرفاً واحداً في المائدة:

[ X Y ZZ بكسر الرَّاءِ - وحده -، وقال موسى بن حزام، وحسين بن العجليُّ - عنه - : [ وَرِضْوَانٌ<sup>١</sup> مِنَ اللَّهِ<sup>٢</sup> برفع الرَّاءِ، وقالوا في المائدة: [ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا<sup>٣</sup> - مثله - لم يذكر غير ذلك، وبما رواه هشام، وضرار - عنه - قرأتُ في روايته من طريق الصَّرِيْفِيِّ وغيره، وبذلك آخذ، وقرأ الباقر: بكسر الرَّاءِ في جميع القرآن<sup>(١)</sup>.

فاختار الدانيُّ استثناء ضمِّ الموضع الثاني من المائدة ليحيى بن آدم: لقراءته به على شيوخه.

(١)(٣/٩٥٨).

والدانيُّ يسندُ روايةَ شعبة من طريق يحيى عن شيخه: أبي الحسن، وأبي الفتح<sup>(١)</sup>.  
وبه جزمَ في سائر مؤلفاته<sup>(٢)</sup>، وهو الذي عليه جلُّ النقلة عنه؛ كما أنَّ أشهرَ طرقِ  
شعبة: ابن آدم، والعلميُّ قد استثياها<sup>(٣)</sup>.

والوجهانِ صحيحان عن يحيى؛ بل عن شعبة من الطريقين مسندان في النَّشر<sup>(٤)</sup>.  
والمقدَّم أداء: هو وجهُ الكسر؛ لأنَّه الأكثرُ طرقاً وروايةً عن شعبة<sup>(٥)</sup>.

٢ - قراءة الفعلين في: [ وَمَا يَفْعَلُونَ مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ] بالخطابِ للبصريِّ.

جاء في الجامع قول الإمام الداني:

(قرأ عاصمٌ في رواية حفص، وحمزة، والكسائي:

[ وَمَا يَفْعَلُونَ مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ] بالياءِ فيهما، وقرأهما الباقون بالتاء، واختلف

أصحابُ الزيديِّ في ذلك: فقال الزيديُّون الأربعة - أبو عبد الرحمن، وإبراهيم،  
وإسماعيل، وأبو جعفر، وأبو حمدون وابنُ شجاع، وأبو شعيب، وأبو خلاد عنه، قال:  
قال أبو عمرو: ما أبالي بالياء، أم بالتاء قرأتها، وزاد أبو عبد الرحمن، وأبو حمدون، قال:  
وكان - يعني أبا عمرو - يختارُ التاء، قال ابن جبير في جامعِه عنه: كقول الجماعة، وقال  
في مختصره عنه: بالتاء.

وقال ابن سعدان عنه: بالتاء، قال: وكان ربَّما قرأهما بالياء، قال بالتاء أحبُّ إليه.

(١) انظر: مفردة عاصم (ص ١١٢-١١٣).

(٢) انظر: التيسير (ص ٢٤٩)، التهذيب (ص ١١٧)، مفردة عاصم (ص ١٢٤).

(٣) انظر: الإرشاد (٥٧٤/٢)، الإقناع (٦١٨/٢)، كنز المعاني (١٣١٠/٣).

(٤) انظره: (١٧٩/٢)، الإتحاف (٤٧٢/١).

(٥) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدَّم أداء (ص ٥٧٣).

وقال الأصبهانيُّ عن ابن سعدان عنه: إن شئت بالياء، وإن شئت بالتاء، قال أبو عمرو: وأهل الأداء على التاء، وبذلك قرأتُ في جميع الطُّرُق، وبه أخذُ<sup>(١)</sup>.  
وصريحٌ في عبارته: أخذه بما عليه أئمة الأداء، وما قرأ به على شيوخ الإقراء.  
وبه قطع في سائر كتبه كما في التيسير<sup>(٢)</sup>، ومفردة البصري<sup>(٣)</sup>، وغيرهما، وهو الذي في الشاطبية؛ تبعاً له<sup>(٤)</sup>.

وقد نصَّ غير واحدٍ من أئمة الفنِّ على اختيارِ هذا الوجهِ للبصريِّ، كما في قولِ الإمامِ أبي الطَّيِّبِ:

(وخير أبو عمرو في الياء والتاء، والمشهور عنه التاء، وكذلك قرأتُ)<sup>(٥)</sup>.  
ونقله الإمامُ مكِّيُّ في التَّبصرة<sup>(٦)</sup>.

وجاء في الهادي للقيروانيِّ:

(وخير فيها أبو عمرو، والمأخوذُ به التاء)<sup>(٧)</sup>.

ولم يعتبر الإمامُ ابنُ الجزريِّ سواه، حيثُ قال:

(والوجهان صحيحان وردا من طريق المشاركة والمغاربة، قرأتُ بهما من الطَّريقين؛

(١) (٩٨٨/٣).

(٢) انظره: (ص ٢٥٤).

(٣) انظره: (ص ٨٨).

(٤) انظره: (بيت رقم: ٥٦٤)، إبراز المعاني (ص ٣٩٧).

(٥) الإرشاد (٢/٥٨٤).

(٦) انظره: (ص ٢٨١).

(٧) (ص ٢٨١).

إِلَّا أَنَّ الْخُطَابَ أَكْثَرَ وَأَشْهَرَ، وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ<sup>(١)</sup>.

٣- زيادةُ الباءِ قبلَ حرفِ التَّعْرِيفِ فِي: [ ZK ] لهشامٌ عن ابنِ عامرٍ.

قرأ ابنُ عامرٍ من روايته بزيادةِ الباءِ فِي: [ ZJ ]، واختلفَ عن هشامٍ فِي:

[ ZK ].

وقد أسندَ الإمامُ الدانيُّ الإثباتَ والحذفَ عن شيخه أبي الفتح، والإثباتَ عن شيخه أبي الحسن، وأوضحَ هذا الخلافَ فِي الجامعِ موسَّعاً بقوله:

(واختلفَ - علينا - فِي روايةِ هشامٍ عن أصحابِهِ عن الحلوانيِّ عن هشامٍ:

فحدَّثنا أبو الفتح عن قراءته على أبي طاهر عن ابنِ عبد الرزاق عن ابنِ عبَّاد عنه

بزيادةِ باءِ فِي [ ZJ ] - كروايةِ ابنِ ذكوان، وموافقِهِ سواءً -، ونا أبو الحسنُ بن

غلبون، قال: نا عبد الله بن محمد، قال: نا أحمد بن أنس، قال: نا هشام بإسناده عن ابن

عامر: [ Z\ ] كذلك.

ونا محمد بن عليّ قال: نا ابنُ مجاهد، ح وحدَّثنا الفارسيّ، قال: نا أبو طاهر بن أبي

هاشم عن أصحابِهِما عن ابنِ عامرٍ [ ZJ ] بالباء، ولم يذكروا [ Za ]،

فالأوّلُ كذلك - هي - فِي مصاحفِ أهلِ الشَّامِ.

فدلَّ هذا: على أنَّهما يرويانِ ذلكَ عن ابنِ ذكوان، وعن هشام - جميعاً - بإسنادِهِما

عن ابنِ عامرٍ، ولو روياهُ عن أحدهما؛ لبيْنَا ذلكَ، ولأضافاهُ إليه كما يفعلانِ فيما يختلف

فيه الرواةُ عن الأئمَّةِ من حُرُوفِ القرآن، ولم يذكُرا ابنَ عامرٍ بالجملة، فذكُرهما إيَّاهُ

دونهما؛ دليلٌ على اتِّفاقهما عنه على ذلكَ، وكذلكَ روى الدَّاجونيُّ أداءً عن أصحابِهِ عن

(١)النشر(٢/١٨٢).

هشام، وكذلك حكى أبو بكر النقّاش عن أصحابه عنه، ولم يذكر خلافاً.  
وأقراني أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين عن محمد بن عبدان، والحسن بن أحمد عن الحلواني عن هشام: [ Z a ` بزيادة باء في الكلمتين - جميعاً - كالتين في فاطر المجتمع عليهما، وكذلك أقراني أبو الحسن عن قراءته من طريق الحلواني عن هشام، وعلى ذلك جميع أهل الأداء عن الحلواني عنه - الفضل بن شاذان، والحسن بن أبي مهران، وأحمد بن إبراهيم البلخي، وغيرهم. وقال - لي - فارس بن أحمد: قال - لي - عبد الباقي بن الحسن: شك في ذلك الحلواني، فكتب إلى هشام فيه، فأجابه أن الباء ثابتة في الحرفين، وهذا هو الصحيح - عندي - عن هشام؛ لأنه قد أسند ذلك من طريق ثابت إلى ابن عامر، ورفع مرسومه من وجه مشهور إلى أبي الدرداء - صاحب النبي (١) - .

كما نص في المقنع على ترجيح أن مرسوم المصحف الشامي بالباء؛ لعلو سند أثره ، فقال:

(وهي في مصاحف أهل الشام:

[ Z b a ` بزيادة باء في الكلمتين، كذا رواه - لي - خلف بن إبراهيم عن أحمد بن محمد عن علي عن أبي عبيد عن هشام بن عمار عن أيوب بن تميم عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر، وعن هشام عن سويد بن عبد العزيز عن الحسن بن عمران عن عطية بن قيس عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن مصاحف أهل الشام - وكذلك حكى أبو حاتم: أمهما مرسومان بالباء في مصحف أهل حمص الذي

(١) (٣/٩٩٦-٩٩٨) بتصرف.

بعث به عثمانُ إلى الشَّام، وقال: هارونَ بنُ موسى الأَخفش: إِنَّ الباءَ زِيدتُ في الإمام -  
يعني: الذي وُجِّه به إلى الشَّام - في [ Z` وحدها، وروى الكسائيُّ عن أبي حيوةَ  
شريح بن يزيد: أن ذلك - كذلك - في المصحفِ الذي بعث به عثمانُ إلى الشَّام.  
والأوَّل: أعلى إسنادًا، وهما في سائر المصاحفِ بغير ياءٍ) (١).

وقال في عنه مفردة الشاميِّ:

(هو الصَّحيحُ عنه) (٢).

وجليُّ اعتمادُ الدانيِّ - في هذا الاختيار - على:

عَمَلُ أَهْلِ الأداء، ومرسُومُ المصحفِ الشاميِّ.

وبه جزمَ في التيسير (٣)، والتَّهذيب (٤).

وتابعه عليه الإمام الشاطبيُّ في حرزه (٥).

وذهبَ الإمامُ السَّخاويُّ إلى تصويبِ وجهِ حذفِ الباءِ في المصحفِ الشاميِّ، فقال

في شرح العقيلة:

(هو الصَّحيحُ - إن شاء الله -؛ لأنِّي رأيتهُ كذلك في مصحفٍ لأهلِ الشَّام عتيق،

يغلبُ على الظنِّ أنَّه مصحفُ عثمانَ t، أو هو منقولٌ منه...) (٦).

ووافقهُ الإمامُ أبو شامةَ عليه، حيثُ قال:

(١) (ص ٥٧٢-٥٧٤).

(٢) (ص ١٣٥).

(٣) انظره: (ص ٢٥٨).

(٤) انظره: (ص ١١١).

(٥) انظره: (بيت رقم: ٥٨٢)، الدرّة الفريدة في شرح القصيدة (٣/٢٩٠-٢٩١).

(٦) (ص ١٣١).

(وكذلك رأيتُه - أنا - في مَصْحَفٍ - عندنا - بدمشق - هو الآن بجامعها بمشهد  
على بن الحسين -، يغلبُ على الظنُّ أنَّه المصحفُ الذي وجَّهه عثمانُ t إلى الشام،  
ورأيتُه كذلك في غيره من مصاحف الشام العتيق) (١).  
وعليه فيقال:

إِنَّ رُسُومَ غَيْرِ الشَّامِ: اتَّفقت على عدم رسم الباء فيهما، وأمَّا الشاميُّ: فببَاءٍ في  
[ Z ثابتةٌ باتِّفاق، وباء في ] [ Z باختلاف.

وقد وجَّه العلامةُ الجعبريُّ هذا الخلافَ بقوله في شرح العقيلة:  
(ومذهبُ المقنع هو الصَّحيح؛ لأنَّا لو فرضنا تساوي الروايتين؛ قدِّم المثبَّت على  
النَّافي، ويمكنُ الجمعُ بين النَّقلين: بأنَّها كانت مرسومةً، ثمَّ دُثرت؛ فأخبرَ كلُّ بما  
راه) (٢).

وقوله - أيضًا - في شرح الحرز:  
(ويمكنُ الجمعُ بينهما: بالمحو؛ خلافًا لمن رجَّح قولَ الأخفش بالرُّؤية) (٣).  
وضمَّن الإمامُ ابنُ الجزريُّ نشره الوجهين لهشام، ورجَّح مذهب الإثبات له من  
طريقه، فقال:

(وكذا رأيتُه - أنا - في المصحف الشاميِّ في الجامع الأمويِّ، وكذا رواه هبة الله بن  
سلامة بن نصر المفسر عن الداجونيِّ عن أصحابه عنه، ولولا رواية الثقات عن هشام:  
حذفُ الباء - أيضًا -؛ لقطعتُ بما قطع به الدانيُّ عن هشام، فقد روى الداجونيُّ من

(١) إبراز المعاني (ص ٤٠٦).

(٢) انظره: (ص ٢٨٧).

(٣) انظره: (ص ١٣٨٣).

جميع طرقه؛ إلا من شدَّ منهم عنه عن أصحابه عن هشام حذف الباء، وكذا روى النقاش عن أصحابه عن هشام، وكذا روى ابنُ عبَّاد عن هشام، وعُبَيْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ عن الحلوانيِّ عنه.

وقد رأيتُه في مصحف المدينة: الباءُ ثابتةٌ في الأوَّل، محذوفةٌ في الثاني، وبذلك قرأ الدَّانِيُّ على شيخه أبي الفتح من هَذيْن الطَّرِيقَيْنِ، وقطع الحافظُ أبو العلاء عن هشام من طريقي الدَّاجونيِّ والحلوانيِّ - جميعاً - بالباءِ فيهما، والأصحُّ - عندي - عن هشام، ولولا ثبوتُ الحذف - عندي - عنه من طُرُقِ كتابي - هذا -؛ لم أذكره، وقرأ الباقر بالحدفِ فيهما، و - كذا - هو في مصاحفهم<sup>(١)</sup>.

(١) (١٨٤/٢ - ١٨٥).

## سورة النساء

١ - اختلاسُ فتحةِ العينِ من: [لَا تَعْدُوا] لِنَافِعٍ من رواياتِ إسماعيلَ، والمسيبيِّ، وقالونَ.

حكى الإمامُ الدانيُّ في غيرِ موضعٍ الخلافَ بين اختلاسِ كسرةِ العينِ، وإسكانها لِنَافِعٍ من الرواياتِ المذكورة، فقال في الجامعِ مبيناً ذلك:

(قرأ نافعٌ في روايةِ ورشٍ، وفي روايةِ ابنِ جُبَيْرِ عن إسماعيلَ، والمسيبيِّ عنه، وابنِ عامرٍ في روايةِ الوليدِ: [لَا تَعْدُوا فِي السَّبَبِ] بفتحِ العينِ، وتشديدِ الدَّالِ، وكذلك روى أبو سُلَيْمَانَ عن قالونَ، وأبو الحَسَنِ بنِ حَمْدُونَ عن أَبِي عَوْنٍ عن الحلوانيِّ عنه أداءً، وقرأتُ في روايةِ قالونَ من سائرِ الطُّرُقِ، وفي روايةِ إسماعيلَ، والمسيبيِّ من غيرِ روايةِ ابنِ جُبَيْرِ عنهما: بإسكانِ العينِ، وتشديدِ الدَّالِ.

وأهلُ الأداءِ يأخذونَ عنهم: بإخفاءِ حركةِ العينِ؛ لئلا يلتقي ساكنانِ، وذلك أقيسُ، والأوَّلُ آثرٌ، وقرأ الباقونَ: بإسكانِ العينِ، وتخفيفِ الدَّالِ) (١).

وقال في التيسيرِ:

[لَا تَعْدُوا] بفتحِ العينِ، وتشديدِ الدَّالِ، والباقونَ بإخفاءِ حركةِ العينِ، وتشديدِ الدَّالِ، والنصُّ عنه بالإسكانِ) (٢)، وجاء في التعريفِ قوله:

(وقرأ ورشٌ وحدهُ: [لَا تَعْدُوا] بفتحِ العينِ، وقرأ الباقونَ بإخفاءِ حركتها،

(١) (١٠٢٠/٣-١٠٢١).

(٢) (ص ٢٦٧).

والنصُّ عنهُم في الكتاب بالإسكان، وهو جائزٌ<sup>(١)</sup>.  
وعبارَةُ التَّعْرِيفِ هي في مفردةٍ نافعٍ بنصِّها<sup>(٢)</sup>.  
وميلُ الدانيِّ إلى ترجيحِ وجهِ الاختلاسِ على الإسكانِ يتجلَّى من خلالِ تصديرِ  
حكايته في كتبه، واعتمد في ذلك على:

الأشهرِ عند أهل الأداء عملاً، والأقرب إلى التَّخْفِيفِ قياساً.

والاختلاسُ مذهبُ المغاربةِ في كتبهم<sup>(٣)</sup>.

واختيارُ ابنِ المرابطِ<sup>(٤)</sup>، والجعبريِّ<sup>(٥)</sup>، ولم يُورد الشاطبيُّ غيره<sup>(٦)</sup>؛ مع أنَّ الإسكانَ  
مذكورٌ في الأصلِ، وتابعه عليه ابنُ بريِّ في الدررِ<sup>(٧)</sup>.  
وبالإسكانِ أخذَ العراقيُّونَ لقالونَ من طريقيه<sup>(٨)</sup>، ولم يُيالوا بالجمعِ بين السَّاكنينِ؛  
لصحَّتِهِ وثبوتهِ.

والوجهانِ صحَّيحانِ عن قالونَ<sup>(٩)</sup>، ولا يضرُّ عدمَ ذكرِ الإسكانِ في الحرزِ، وفي  
ذَلِكَ يقولُ العلامةُ الصفاقسيُّ:

(كانَ حقُّه أن يذكرَه؛ لأنَّه في أصلِهِ، حيث قالَ - بعد أن ذكرَ له الاختلاسَ -:

(١) (ص ٨٤).

(٢) انظره: (ص ٦٢-٦٣).

(٣) انظر: الهادي (ص ٣٠٣)، التبصرة (ص ١٩٥)، المفتاح (١/٥٠٠)، الكافي (٢/٣٥٣-٣٥٤)، وغيرها.

(٤) انظر: التقريب والحرش (ص ٢٦٤).

(٥) انظر: كنز المعاني (٣/١٤٤٣).

(٦) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٦١٢)، إبراز المعاني (ص ٤٢٤).

(٧) انظر: القصد النافع (ص ٣٣٩-٣٤٠)، شرح الدرر للمتتوري (٢/٧٦٧-٧٦٨).

(٨) انظر: السبعة (ص ١٨٤)، الروضة (٢/٦٢٠)، المبهج (ص ٣٢٤)، المصباح (٢/٥١٧)، وغيرها.

(٩) انظر: النجوم الزاهرة (١/٦٨٥-٦٨٦)، النشر (٢/١٩٠)، الإتحاف (١/٥٢٤).

والنصُّ له بالإسكان. وبه قطع ابنُ مجاهد، والأهوازيُّ، وأبو العلاء، وغيرهم، وهو رواية العراقيين قاطبةً، وبه قرأ شيخنا أبو جعفر.

فإن قلتَ: ذكُر الدانيُّ له في الأصل حكايةً، لا رواية؛ قلنا: هذه دعوى لا دليلَ عليها، ويُبَعْدُه ذكُر الوجهين له في غيره، وقال: إنَّ الإخفاء أقيسُ، والإسكان آثرٌ، ولعلَّ الشاطبيَّ إنما تركه لتضعيفِ بعض النحويين له؛ لأنَّ فيه الجمعَ بين السَّاكنين على غير حدِّه<sup>(١)</sup>.

ووجهُ الإسكانِ مصدرٌ؛ لأنَّه الأكثرُ طرقاً وروايةً<sup>(٢)</sup>.

قال العلامة المارغنيُّ:

(والوجهان مقروءٌ بهما - عندنا - لقالون، والمقدّم الإسكانُ)<sup>(٣)</sup>.

(١) غيث النفع (ص ١٨٢).

(٢) انظر: اختلاف وجوه النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٥٧٠-٥٧١).

(٣) انظر: النجوم الطوالع (ص ١٦١)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٧)، البدور الزاهرة (ص ٥٥-٥٦).

## سورة المائدة

١ - القراءة بالسّين في: [ Zp للشّموني<sup>(١)</sup> عن الأعشى<sup>(٢)</sup> عن شعبة. بالرجوع إلى أسانيد الإمام الداني في جامعه؛ يتّضح أنّه أسند رواية شعبة من ستة طرقٍ عنه، ومنها طريق أبي يوسف الأعشى، والذي تفرّع عنه عدّة طرقٍ، وقد أبانها الداني في قوله:

(ومن رواية أبي يوسف الأعشى من طريق محمد بن حبيب الشّموني، ومحمد بن غالب الصّيرفي، ومحمد بن خلف التيمي، وأحمد بن جبير، ومحمد بن جُنيد، وعبيد بن نعيم، ومحمد بن إبراهيم الخوّاص، وعبد الحميد بن صالح البرجمي<sup>(٣)</sup>).

واختار الداني القراءة بالسّين لشعبة من هذا الطريق في أحد عشر موضعاً، أشار إليها في الجامع بقوله:

(وروى الشّموني عن الأعشى عن أبي بكر عن عاصم - في هذه السّورة -:

[ Zr qp o [ وَ [ Zv ut [ وَ [ بلّ يده مَبْسُوطَانِ Z، وَ [ μ

¶ Z، وفي الرّعد: [ Z/ . وفي بني إسرائيل: [ 4 65

Z7، وَ [ بِالْقِسْطِ Z، وكذا في الشعراء، وفي الكهف: [ فَمَا ZĀ، وفي

الحجّ: [ يَكَادُوتُ يَسْطُونُ Z بالصّاد في أحد عشر حرفاً، وروى أحمد بن صالح عن

قالون عن نافع: [ 6 Z7 في سبحان، وَ [ فَمَا ZĀ في الكهف،

(١) انظر ترجمته: غاية النهاية (٣/١٠٤٧)، المعرفة (١/٢٠٥).

(٢) انظر ترجمته: غاية النهاية (٣/١٣٩٥-١٣٩٦)، المعرفة (١/١٥٩).

(٣) (١/٥٦-٥٧).

و [ < Z في الأنبياء، و [يسْطُون Z في الحج بالصاد في الأربعة، والناس بعد علي السنين في الجميع، وبذلك قرأت في رواية الأعشى عن أبي بكر من طريق الشُّمونيِّ، وابن غَالِب، وبه آخذٌ (١).

وبالنظر في كتب الفنِّ الأصول؛ يتبيَّن أنَّ مذهبَ الشُّمونيِّ السَّابقِ مذكورٌ في: الإِرشادِ (٢)، والمستنيرِ (٣)، والتَّذكرةِ (٤)، والكفايةِ (٥)، والكامِلِ (٦)، والرَّوضةِ (٧)، والمُصباحِ (٨).

قال الإمامُ أبو الطَّيِّب:

(والمشهورُ عن أبي بكر، وغيره من القراءِ السَّينِ، وما أتى من هذه الحروفِ بالصاد؛ إلَّا من هذا الطَّرِيقِ) (٩).

وهذا الاختيارُ ليس له أثرٌ في العملِ والقراءة؛ لأنَّ طريقَ الأعشى بتفرُّعاته خارجٌ عن طرقِ كتابِ النُّشرِ المسندةِ (١٠).

(١) (١٠٢٣/٣-١٠٢٤).

(٢) انظره: (٦١٠/٢).

(٣) انظره: (١١٧/٢).

(٤) انظره: (٣١٥/٢).

(٥) انظره: (ص ٨٨).

(٦) انظره: (ص ٥٠٧).

(٧) انظره: (٦٢٢/٢).

(٨) انظره: (٥٢٢/٢).

(٩) الإِرشاد (٦١٠/٢).

(١٠) انظره: (١١٩/١-١٢٣).

## سورة الأنعام

١ - تشديدُ الجيم في: [ Z [ \ Z للبصريّ.

حكى غيرٌ واحدٍ من أئمة الفنِّ عن أبي عمرو البصريّ من بعض طرقه التّخفيفَ في هذا الموضع؛ كما عند ابن مجاهدٍ في السّبعة<sup>(١)</sup>، وأبي الكرم في المصباح<sup>(٢)</sup>، وسبب الخيَّاط في المبهج<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

وحكاه - أيضاً - الإمام الدانيُّ في جامعِهِ، واختارَ له التّشديد، فقال:

قرأ الكوفيُّون، وابنُ عامرٍ في رواية هشام:

[ Z n m l بفتح النُّون، وتشديدِ الجيم، وقرأ الباقرُ بإسكان النُّون، وتخفيفِ الجيم، وأجمعوا على فتح النُّون، وتشديدِ الجيم في الحرفِ الأوَّل، وهو قوله:

[ Z [ \ Z، وقد روى عبد الوارثُ من قراءتي، وعليُّ بن نصرٍ عن أبي عمرو: أنّه خفّفه، وليس العملُ على ما روياه<sup>(٤)</sup>.

واستند الدانيُّ في أخذه بوجه التّشديد على المعمول به عن البصريّ.

وعلى ذلك نصّ غير واحدٍ من الأئمة، كقول الإمام أبو الطيّب:

(وأجمع القراء - كلُّهم - على فتح النُّون، وتشديدِ الجيم في قوله تعالى:

[ Z [ \ [ ^ \_ ] ) [الأنعام: ٦٣]؛ إلا ما رواه عليُّ بن نصرٍ: أنّه قرأ

(١) انظره: (ص ١٩٦).

(٢) انظره: (٥٣٤/٢).

(٣) انظره: (ص ٣٣٦).

(٤) (١٠٤٤/٣).

بإسكانِ النُّونِ، وتخفيفِ الجيمِ، والمشهورُ عن أبي عمرو: أنَّه قرأَ مثلَ الجماعةِ من القراءِ<sup>(١)</sup>.

والمسندُ المقروءُ به: اختصاصُ يعقوبَ بالتَّخْفِيفِ فِيهِ من روايتهِ<sup>(٢)</sup>.

٢- تخفيفُ النُّونِ في: [أَمْحَجُوْتِي] لَهْشَامِ.

اِخْتَلَفَ الْقَرَاءُ فِي [أَمْحَجُوْتِي]:

فنافعٌ، وأبو جعفر، وابنُ ذكوانَ، وهشامٌ في أحدِ وجهيه بُنُونٌ خفيفةٌ، والباقونَ بنونٌ ثَقِيْلَةٌ، ومعهُم هِشَامٌ في الوجهِ الآخرِ، ولا خِلافَ بينهم في تَشْدِيدِ الجِيمِ. وأصلُ هذه الكلمة - وما ماثلها -:

نونانٍ، الأُولى: مفتوحةٌ علامةُ الرَّفْعِ، والثَّانيةُ: مكسورةٌ للوقايةِ.

ولأهلِ العربيَّةِ فيها لغاتٌ ثلاثٌ: الفُكُّ مع تَرْكِهَما - وهي الأَصْلِيَّةُ -، ولم يُقرَأْ بهذا الوجهِ كما في الكتبِ المَسْنَدَةِ، وإِدْغَامُ الأُولى في الثَّانيةِ، والحذفُ لإِحْدَاهِما، والمَحذُوفَةُ هي الأُولى عند سيبويه ومن تبعه، والثَّانيةُ عند الأَخْفَشِ ومن تبعه، والأقربُ أنَّها الثَّانيةُ؛ لأنَّ الأُولى علامةُ الإِعْرَابِ<sup>(٣)</sup>.

وقد حكى الإمامُ الدانِيُّ الخِلافَ لهْشَامَ في الجامعِ<sup>(٤)</sup>، والتَّيسيرِ<sup>(٥)</sup>، وأوضحَ أنَّه قرأَ

(١) الإرشاد (٦١٩/٢).

(٢) انظر: الإقناع (٦٤٠/٢)، تحبير التيسير (ص ٣٥٨)، النشر (١٩٥/٢)، إيضاح الرموز (ص ٣٧٧).

(٣) انظر: الحجة لابن خالويه (١٤٣/١)، شرح الهداية (٢٨٢/٢)، فتح الوصيد (٨٩٣/٣)، إبراز المعاني (ص ٤٤٩).

(٤) انظره: (١٠٥٣/٣).

(٥) انظره: (ص ٢٧٨).

بالوجهين على: أبي الفتح، وأبي الحسن عن قراءتهما، وبالتشديد على: الفارسي.  
 وصرح في مفردة الشامي باختيار وجه تخفيف النون لهشام؛ فقال:  
 (وقرأت على أبي الحسن، وعلى أبي الفتح من طريق عبد الله: بتخفيفها، وبه  
 آخذ<sup>(١)</sup>).

وبالنظر في نصوص الداني؛ يتبين أنه اعتمد في اختياره على:  
 الأخذ بالأكثر طرقاً وروايةً عن هشام، وعلى المشهور أداءً عنه.  
 قال العلامة الجعبري:  
 (وبه قطع ابن مجاهد، والمهدوي، وهو الأشهر<sup>(٢)</sup>).  
 وبالتخفيف قطع المغاربة لهشام<sup>(٣)</sup>، وبالتشديد قطع العراقيون للحلواني عنه<sup>(٤)</sup>.  
 وقد أطلق الشاطبي في حرزه الخلاف؛ تبعاً للأصل<sup>(٥)</sup>.  
 والوجهان صحيحان لهشام من طريقيه (الحلواني، والداجوني)، والمقدم منهما:  
 هو التخفيف في كل المسالك الأدائية؛ لأنه الأكثر طرقاً وروايةً عنه<sup>(٦)</sup>.  
 ٣- فتح الياء، وكسر الضاد في: [من يضلُّ لُنْصِيرٍ عن الكسائي].

(١) (ص ١٣٦).

(٢) كنز المعاني (٣/١٥١٩).

(٣) انظر: الهادي (ص ٣١٧)، التبصرة (ص ٢٠٥)، الكافي (٢/٣٦٦)، النشر (٢/١٩٥).

(٤) انظر: الكفاية (ص ٢٤٠)، غاية الاختصار (٢/٤٨٣)، التلخيص (ص ٢٥٨)، المبهج (ص ٣٣٩)، النشر

(٢/١٩٥).

(٥) انظره: (بيت رقم: ٦٥٠).

(٦) انظر: الرسالة الغراء (ص ٧٦)، عمدة الخلان (ص ١٧٠)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢١٩)، رسالة ابن

المنجرة (ص ٢٢).

حكى الإمام الداني في جامعه قراءته على شيخه أبي الفتح في هذا الموضع -  
خاصة -: بفتح الياء، والضاد للكسائي من رواية نصير<sup>(١)</sup> من طريق ابن مقسم<sup>(٢)</sup>  
عنه، ثم صرح باختياره فتح الياء، وكسر الضاد للكسائي من هذا الطريق؛ أخذاً بما  
يوافق رواية الأكثرين عنه، فقال:

(وكلهم قرأ: [مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ Z بفتح الياء؛ غير أبي بكر بن مقسم عن داود  
بن سليمان عن نصير عن الكسائي: [مَنْ يَضِلُّ Z بفتح الياء والضاد، وقرأت لنصير  
على أبي الفتح بالوجهين، واختياري مثل الجماعة، وروى محمد بن عيسى، وعلي بن أبي  
نصر أداءً عن نصير عن الكسائي: بضم الياء، وكسر الضاد، ولم ينص على هذا الحرف  
أحد من أصحاب نصير بفتح ولا بضم؛ إلا أحمد بن يحيى الأصبهاني، فإنه نص عليه  
بضم الياء، وكذلك لم ينص عليه أحد من أصحاب الكسائي؛ بل ضربوا عنه؛ إلا  
أحمد بن شريح، فإنه نص عليه بضم الياء - كالذي يروي أداءً عن نصير<sup>(٣)</sup>).

ولم أقف على من أورد قراءة فتح الياء والضاد في كتب القراءات، والتفاسير،  
والإعراب غير الداني في جامعه؛ فقد اتفقت الروايات باختلافها على كسر الضاد،  
ولكنها اختلفت في ضم الياء، وفتحها.

كما في قول الإمام أبي الحسن بن غلبون:

(وقرأ نصير: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ) [الأنعام: ١١٧] بضم الياء، وفتحها

(١) انظر ترجمته في: الغاية (٣/١٣٣٠-١٣٣١)، المعرفة (١/٢١٣-٢١٤).

(٢) انظر ترجمته في: الغاية (٣/١٠٥٨-١٠٥٩)، المعرفة (١/٣٠٦-٣٠٧).

(٣) (٣/١٠٦٠-١٠٦١).

الباقون<sup>(١)</sup>.

وقول الإمام الهذلي:

( [ مَنْ يَضِلُّ بِضَمِّ الْيَاءِ: ابْنُ أَبِي شُرَيْحٍ، وَهَشَامٌ، وَالرُّسْتَمِيُّ، وَالذَّنْدَانِيُّ عَنْ نَصِيرِ كُلِّهِمْ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبُو حَيَوَةَ، وَاخْتِيارُ وَرْشٍ ] <sup>(٢)</sup> ).

وفي المصباح لأبي الكرم:

( روى الذندانِيُّ، وابنُ رُستمٍ عن نَصِيرٍ عن الكسائيِّ، وابنُ أَبِي شُرَيْحٍ: [ مَنْ

يَضِلُّ بِرَفْعِ الْيَاءِ، وَالْباقُونَ بِفَتْحِهَا ] <sup>(٣)</sup> ).

و فتحُ الياءِ، وكسرُ الضَّادِ في: [ مَنْ يَضِلُّ ] هي قراءةٌ شاذَّةٌ اختصَّ بها - كذلك -

الحسن البصريُّ <sup>(٤)</sup> .

(١) التذكرة (٢/٣٣٣).

(٢) الكامل (ص ٥٤٧).

(٣) (٢/٥٤٠)، وانظر: المستنير (٢/١٣٨)، المبهج (ص ٣٤٢)، والمفيد (ص ٣٢٠).

(٤) انظر: مفردة الحسن البصري (ص ٢٨٣)، مصطلح الإشارات (ص ٢٣٧).

## سورة الأعراف

١ - قراءة [ مَعَيْشٌ ] الياء للجميع.

جاء في الجامع قول الإمام الداني:

(وكلُّهم قرأ: [ مَعَيْشٌ ] - ها هنا -، وفي الحِجْرِ بكسر الياء كسرةً خالصةً، وهي الكسرة التي كانت لها في الواحد قبل أن تُعَلَّ بالنقل إلى العَيْن، ولم يهَمْزها أحدٌ منهم من الطُّرق التي ذكرناها عنهم؛ إلا ما حكاه ابنُ جُبَيْر في كتاب الخمسة: أن أهل المدينة يهَمْزونها، ثم قال في كتاب قراءة نافع عن أصحابه عنه [ مَعَيْشٌ ] غير مهموز - حيث وقعت -، وهو الصَّوابُ من قوليه - إن شاء الله -) (١).

والعلة في ترجيح الداني لوجه ترك الهمز: الأخذ بما جاء أكثر النقلة.

وقد حكم الإمام ابن مجاهد على قراءة الهمز بالغلط، فقال:

(كلُّهم قرأ: [ مَعَيْشٌ ] بغير همز، وروى خارجة عن نافع: (مَعَائِشٌ) ممدودة مهموزة، قال أبو بكر: وهو غَلَطٌ) (٢).

وجلى الإمام ابن مهران سبب هذا التعليل بقوله:

(ولم يختلفوا فيه؛ إلا ما رواه أسيدٌ عن الأعرج، وخارجة عن نافع: أنَّهما همزاهُ، قيل: فأما نافع فهو غلطٌ عليه؛ لأنَّ الرواة عنه الثقات كلُّهم على خلاف ذلك، وقال: أكثر القراء وأهل العربية: إنَّ الهمزة فيه لحنٌ، وقال بعضهم: ليس بلحن، وله وجهٌ،

(١) (١٠٨٠/٣-١٠٨١).

(٢) السبعة (ص ٢١٠).

وإن كان بعيداً<sup>(١)</sup>.

وأشار إليه الإمام ابن الجزري بقوله:

(ومثال: ما نقله ثقة، ولا وجه له في العربية، ولا يصدُرُ مثلُ هذا إلا على وجه السهو والغلط، وعدم الضبط، ويعرفه الأئمة المحققون، والحفاظ الضابطون، وهو قليل جداً؛ بل لا يكاد يوجد، وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: (معاش) بالهمز)<sup>(٢)</sup>.

وكثير من نحاة الكوفة، والبصرة: لم يميزوا قراءة الهمز، فقد جاء عند أبي عليّ الفارسي في الحجة:

(ومن أعلّ فهَمَزَ؛ فمجازُهُ على وجه الغلط، وهو أن (مَعِيشَةَ) على وزن: سفينة، فتوهمها: فعيلة؛ فهَمَزَ - كما يهَمَزُ (مصائب) -، ومثل ذلك ممَّا يُجْمَلُ على الغلط)<sup>(٣)</sup>.  
وقال الزجاج:

(وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ)<sup>(٤)</sup>.

ولم يرتض هذا الحكم جماعة من الأسلاف المحققين، ودافعوا عن صحّة قراءة بالهمز، وعلى رأسهم الإمام المفسر النحويّ أبو حيان الأندلسي، حيث قال:

(وقرأ الأعرج، وزيد بن عليّ، والأعمش، وخارجة عن نافع، وابن عامر في

رواية:

(١) المبسوط (ص ١٢١).

(٢) النشر (١/١٦).

(٣) الحجة للقراء السبعة (٤/٨).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/٢٥٩).

[مَعِيَشَ Z بالهمزة، وليس بالقياس؛ لكنهم رَوَوْه، وهم ثقاتٌ فوجبَ قبوله،  
ولسنا متعبدين بأقوالِ نحاة البصرة، وقال الفراءُ: ربّما همزت العربُ هذا وشبهه،  
يتوهمون أنّها (فَعِلِيَّة) فيشبهون (مَفْعَلَة) ب(فَعِيلَة)ا.هـ، فهذا نقلٌ من الفراءِ عن  
العرب: أنّهم ربّما يهمزونَ هذا وشبهه، وجاء به نقلُ القراءة الثقاتُ: ابنُ عامر - وهو  
عربيٌّ صراح -، وقد أخذ القرآنَ عن عثمانَ قبلَ ظهور اللّحن، والأعرج، وهو من كبار  
قرّاء التابعين، وزيدُ بن عليّ، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه في  
ذلك أحد، والأعمش، وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان، ونافع، وهو  
قد قرأ على سبعين من التابعين، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحلّ الذي لا  
يُجهل؛ فوجبَ قبولُ ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا، وأما  
قولُ المازنيّ: "أصلُ أخذ هذه القراءة عن نافع" فليس بصحيح؛ لأنّها نُقلت عن ابن  
عامر وعن الأعرج، وزيد بن عليّ، والأعمش، وأمّا قوله:  
"إنّ نافعاً لم يكن يدرى ما العربيّة" فشهادةٌ على النّفي، ولو فرضنا أنّه لا يدرى ما  
العربيّة - وهي هذه الصّناعة التي يتوصّل بها إلى التّكلم بلسان العرب -، فهو لا يلزمه  
ذلك؛ إذ هو فصيحٌ متكلمٌ بالعربيّة ناقلٌ للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثيرٌ من  
هؤلاء النحاة يُسيئون الظنّ بالقراء (١).

(١) البحر المحيط (٢٢٠/٤-٢٢١) بتصرف، وانظر: الكشاف (٨٥/٢)، الدر المصون (٢٦٨٩/١)، تفسير اللباب (٢٥/٩-٢٦)، وغيرها، وقد وهم العلامة الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير (٣١٢/٥) في قوله: (وقرئ في الشاذ: بالهمز، رواه عن الأعرج، وفي الكشاف: نسبة هذه القراءة إلى ابن عامر، وهو سهوٌ من الزمخشريّ) والصحيح أنّها منقولةٌ عنه - كما في البحر المحيط وغيره -، ولم يخطئ الزمخشريّ في قوله.

ومع صحّة قراءة (مَعَائِش)؛ إِلَّا أَنَّمَا شَادَّةٌ لَانْقِطَاعِ سَنِدِهَا، وَعَدَمِ شَهْرَتِهَا لُغَةً<sup>(١)</sup>.

٢- قراءة [ ZE ] ليحيى بن آدم عن شعبة بفتح الباء بعدهما همزة مكسورة بعدها ياء ساكنة، وفتح الباء، وإسكان الياء، وفتح الهمزة

روى الإمام الداني في جامعه الوجهين لشعبة من طريق ابن آدم - خاصة - دون غيره من الطرُق، ومما فيه جاء قوله:

(واختلِفَ فِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ:

فَرَوَى الْكِسَائِيُّ، وَالْعُلَيْمِيُّ، وَالْبُرْجُمِيُّ [ ZE ] بفتح الباء، وبعدها همزة مكسورة، وياء ساكنة على مثال (فَعِيلٍ) نصَّ على ذلك عن الكسائيِّ ابنُ جُبَيْرٍ من غير شكٍّ، وروى إسحاق الأزرق عنه [ ZE ] بمدّها، وهمزها على قولك (بَعِيسٍ)، فوافق الكسائيِّ وصاحبيّه، وقد روى عنه الأعمش، وحسين من رواية خلاد، وهارون، وابن أبي حماد من رواية ابن جامع، وابن جنيّد وعبيد بن نعيم، وهارون بن حاتم [ ZE ] بفتح الباء، وبعدها ياء ساكنة، وبعدها ياء همزة مفتوحة على مثال (فِيْعَلٍ).

فَأَمَّا يَحْيَى بن آدم: فَرَوَى ابنُ شَاكِرٍ، وَالْوَكَيْعِيُّ، وَخَلْفُ ابنِ حِزَامٍ، وَحُسَيْنُ بنِ الْعِجْلِيِّ عَنْهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: كَانَ حِفْظِي [ ZE ] بكسر العين، ثم دخلني منها شكٌّ، فتركت روايتها عن عاصم، وأخذتها عن الأعمش [ ZE ] مثل حمزة.

وَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ - لَنَا - الْعِجْلِيُّ عَنْ أَبِي هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ: كَانَ حِفْظِي عَنْ عَاصِمٍ [ ZE ] عَلَى مِثَالِ (فِيْعَلٍ)،

(١) انظر: مختصر شواذ القرآن (ص ٤٢)، شواذ القراءات للكرماني (ص ١٨٣)، الإتحاف (٤٤/٢).

فأخذتها عن الأعمش [ ZE على مثال (فعليل)، وروى ضرار عن يحيى عن التيمي عن الأعشى عن أبي بكر [ ZE الباء مهموزة، وهذا يدل على أنه في وزن (فعليل). قال أبو عمرو: وقرأت أنا ذلك في رواية الصريفي عن يحيى على وزن (فعليل)، وعلى وزن (فيعل) بفتح العين، وكان ابن مجاهد يأخذ في رواية يحيى بهذا الوجه الثاني، حكى لي ذلك شيخني أبو الفتح - رحمه الله -، وكذلك روى الواسطيون عن يحيى<sup>(١)</sup>.

وهذا الخلاف ليحيى ذكره الداني - أيضًا - في التيسير<sup>(٢)</sup>، مفردة عاصم<sup>(٣)</sup>.

وصرح في التهذيب بالأخذ بهما، فقال:

(وبالوجهين - جميعًا - آخذ)<sup>(٤)</sup>.

ومستند الداني في اختياره الأخذ بكلا الوجهين:

شهرة الخلاف مع قراءته بهما؛ دل على ذلك قوله في مفردة عاصم:

(وبالوجهين - جميعًا - قرأت له: لأن هذا مما شك فيه - أيضًا - أبو بكر عن

عاصم)<sup>(٥)</sup>.

وعلى الأخذ بهما نص غير واحد؛ كقول الإمام أبي الحسن بن غلبون:

(وأنا آخذ - له - بالوجهين - جميعًا -)<sup>(٦)</sup>.

(١) (٣/١١٢١-١١٢٣) بتصرف.

(٢) انظره: (ص ٢٩٥).

(٣) انظره: (ص ١٢٩-١٣٠).

(٤) (ص ١١٨).

(٥) انظر: مفردة عاصم (ص ١٢٩).

(٦) التذكرة (٢/٣٤٨).

وقول الإمام ابن شريح :  
(وبالوجهين قرأتُ له) (١).

وأطلق الخلف الإمام الشاطبي؛ وفاقاً للأصل (٢).

والوجهان مسندان في النشر لشعبة من طريقه: (يحيى بن آدم، والعلمي) إلا أن  
رواية الجمهور عن يحيى: بباء مفتوحة، ثم ياء ساكنة، ثم همزة مفتوحة (بيئس)،  
وروايتهم عن العلمي بباء مفتوحة، ثم همزة مكسورة، بعدها ياء ساكنة: [ ZE (٣).

(١) الكافي (٢/٣٨٢).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٧٠٤-٧٠٥)، إبراز المعاني (ص ٤٨٤).

(٣) انظره: (٢/٢٠٥)، اللطائف (لوحة رقم: ٢٧٨/ب)، الإتحاف (٢/٦٧)، إيضاح الرموز (ص ٤٠٨-٤٠٩).

## سورة الأنفال

- قراءة [Ze dc b] بالوجهين لإسماعيل القاضي عن قالون طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي<sup>(١)</sup> عن قالون أسنده الداني في الجامع<sup>(٢)</sup>، والتعريف<sup>(٣)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٤)</sup> تلاوة عن شيخه أبي الفتح دون غيره. وأوضح في الجامع أنه قرأ على أبي الفتح لقالون من هذا الطريق: بياء واحدة مشددة<sup>(٥)</sup>.

وصرح في مفردة نافع، والتعريف بالأخذ بالوجهين. وجه الإدغام: الذي يُسنده تلاوة عن أبي الفتح - كما تقدّم -، ووجه الإظهار: الذي يُسنده رواية عن شيخه ابن غلبون؛ دل عليه قوله في مفردة نافع: (وقال القاضي في كتابه الذي سمعناه عن أبي الحسن - الأستاذ المتقدم - : بياء واحدة مشددة مفتوحة - مثل أبي عمرو -، وبالوجهين أخذ<sup>(٦)</sup>). وأبان عن علّة أخذه بهما بقوله فيها:

(قال القاضي عن قالون في كتابه: [Ze dc b] بياء واحدة مشددة - مثل أبي عمرو -، ومن تابعه، وأقراني ذلك أبو الفتح في روايته: بياءين ظاهرتين، وأنا

(١) انظر ترجمته في: غاية النهاية (١/٢٥٢)، تذكرة الحفاظ (٢/٦٢٥-٦٢٦).

(٢) انظره: (١/٢٨٧).

(٣) انظره: (ص ٣٤-٣٥).

(٤) انظره: (ص ١٥٢).

(٥) انظره: (٣/١١٣٧).

(٦) (ص ١٥٧).

أخذُ له بالوجهين؛ لصحّة الرواية عنه بالإدغام، وورد النصُّ به<sup>(١)</sup>.  
ولم أقف - فيما طالعتُه من مصادر ممّن أسند طريق إسماعيل عن قالون - على من وافق الدانيّ في ذكر وجه الإدغام له<sup>(٢)</sup>.  
وطريق إسماعيل عن قالون خارج عن طرق النّشر، والمسندُ المقروءُ به:  
إظهارُ الياءين للمدنيّين، والبزّيّ، وشعبة ويعقوب وخلف، والباقون بياءٍ واحدةٍ  
مشدّدةٍ مفتوحةٍ<sup>(٣)</sup>.  
ويزيدُ في النّشر على ما سبق:  
الإظهارُ لقبيل من طريق ابن شنبوذ<sup>(٤)</sup>.

(١) (ص ١٥٧، ٦٥)، وانظر: التعريف (ص ٨٩).

(٢) انظر: الكفاية (ص ٢٥٧-٢٥٨)، الكامل (ص ٥٥٩)، المبهج (ص ٣٦١).

(٣) انظر: السبعة (ص ٢٣٠)، التيسير (ص ٢٩٩)، التحير (ص ٣٨٥).

(٤) انظره: (٢/٢٠٧)، الإتحاف (٢/٨٠)، التهذيب (ص ١١٥).

## سورة يونس

١- القراءةُ بِيَاءِ الْغَيْبَةِ فِي: [يُفَصِّلُ الْآيَاتِ Z للبزيِّ عن ابن كثيرٍ.

أورد الإمامُ الدانيُّ هذا الاختيارَ في الجامع، فقال:

(قرأ ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم:

[يُفَصِّلُ الْآيَاتِ Z بالياءِ، وقرأ الباقونَ بالنون، وحدثنا محمد بنُ أحمد، قال: نا ابنُ

مجاهد، قال: حدثني مُضَرُّ بنُ مُحَمَّدٍ عن البزيِّ عن أصحابه عن ابنِ كثيرٍ بالنون، ونا

محمد، قال: نا أحمد، قال: حدثني الحسن بنُ مُخَلَّدٍ عن البزيِّ بالياءِ، وكذلك روى -

عنه - أبو ربيعة، والخزاعيُّ وغيرهما، وعلى ذلك العملُ في رواية البزيِّ، وقرأ الباقونَ

بالنون) (١).

وجليُّ في عبارة الدانيِّ اعتمادهُ على:

الأخذِ بما عليه عملُ أهلِ الأداء في رواية البزيِّ، وما جاءت به أكثرُ الطُّرق عنه.

وهو المسندُ، والمقروءُ به (٢).

ولم أقف - فيما طالعتُه - على من ذكرَ الخلافَ للبزيِّ في هذا الموضع؛ سوى

الإمامين ابنِ مجاهدٍ (٣)، والهدليِّ (٤).

٢- اختلاسُ فتحةِ الهاءِ من: ( L K J ) [يونس: ٣٥] لنافعِ عَدَا ورشٍ، وللبريِّ.

(١) (١١٦٩/٣-١١٧٠).

(٢) انظر: التيسير (ص ٣٠٧)، التحبير (ص ٣٩٧)، النشر (٢/٢١٢).

(٣) انظره: (ص ٢٤٢).

(٤) انظره: (ص ٥٦٦).

الأصل في كلمة: (L K) على كل الوجوه (يَهْتَدِي)، فأذغَموا التاء في الدال  
للمشاركة كما جرى في [تَعْدُوا] Z<sup>(١)</sup>.

وقد حكى الإمام الداني في جامعِه الخلاف بين اختلاس فتحه الهاء، وإسكانها  
لنافع من رواياته عدا ورش<sup>(٢)</sup>.

ونص على الوجهين لقالون في التيسير<sup>(٣)</sup>.

وقطع في لهم التعريف<sup>(٤)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٥)</sup> بالاختلاس دون غيره.

وقد أشار الإمام ابن الجزري إلى اختيار الداني لقالون، فقال:

(وروى أكثر المغاربة، وبعض المصريين عن قالون الاختلاس - كما اختلاس أبي  
عمرو سواً-، وهو اختيار الداني الذي لم يأخذ بسواهُ مع نصّه عن قالون بالإسكان،  
وروى العراقيون - قاطبةً -، وبعض المغاربة، والمصريين عن قالون الإسكان، وهو  
المنصوص عنه، وعن إسماعيل والمسيبي، وأكثر رواة نافع عليه)<sup>(٦)</sup>.

والوجهان صحيحان عن قالون نصّاً وأداءً، ولا يضرُّ عدم ذكر الإسكان في  
الشاطبية<sup>(٧)</sup>؛ إذ هو منقول في أصلها، وفي ذلك يقول العلامة الجعبريُّ:

(وبه - أي: بالإسكان - قطع ابن مجاهد، والأهوازي، والهمداني، ولا يكاد يوجد

(١) انظر للمزيد: شرح الهداية (٢/٣٤٠-٣٤١)، الكشف (٢/٥١٨-٥١٩)، فتح الوصيد (٣/٩٧٦).

(٢) انظره: (٣/١١٧٨-١١٧٩).

(٣) انظره: (ص ٣٠٩).

(٤) انظره: (ص ٩١).

(٥) انظره: (ص ٦٦-١٢٢).

(٦) النشر (٢/٢١٣) بتصرف عليه.

(٧) انظره: (بيت رقم: ٧٤٨)، إبراز المعاني (ص ٥٠٧-٥٠٨).

في كتب النقلة غيره، ولم يذكره الناظم، وليس بجيد؛ لأنه نقص من الأصل، وعدول  
عن الأشهر<sup>(١)</sup>.

وتابع العلامة ابن بري الشاطبي في الاقتصار على وجه الاختلاس<sup>(٢)</sup>.  
والمقدم أداء، والمصدر إقراء:

هو وجه الإسكان؛ لأنه الأكثر طرقاً، ورواية<sup>(٣)</sup>.  
قال العلامة الضبّاع:

(وَجَرى عملنا على الأخذ بهما؛ مع تقديم الإسكان، ولا مبالاة من الجمع بين  
السّاكنين في مثل ذلك؛ لثبوت القراءة به)<sup>(٤)</sup>.  
وأما أبو عمرو البصريُّ:

فقد حكى له الداني في الجامع في هذه الكلمة ثلاثة أوجه، هي:  
إسكان الهاء، واختلاسها، وإتمام حركتها، فقال:

(واختلّف عن اليزيديّ عن أبي عمرو: فروى له أبو حمدون، وأبو خلّاد، وأبو  
شقيق، وابن شجاع، وأبو عمرو من رواية إسماعيل بن يونس، وغيره عنه ( L )  
مدغمة مثقلة على (يهتدي)، والهاء جزم يُشتمها شيئاً من النصب، قالوا: وكذلك  
[يخصمون Z، وكذلك روى عبد الوارث عن أبي عمرو.

وحدّثنا الفارسيُّ، قال: نا أبو طاهر، قال: نا البرمكيُّ، قال: نا أبو عمّر عن

(١) كنز المعاني (٤/١٧١٥).

(٢) انظر: شرح الدرر اللوامع للمجاصي (٢/٥٣٧-٥٣٩).

(٣) انظر: الرسالة الغراء (ص ٨٤)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٠)، النجوم الطوالع (ص ١٦١).

(٤) الجوهر المكنون (ص ١٤).

اليزيدي عن أبي عمرو: ( L ) بجزم الهاء، والدال شديدة، و [ يَخِصِّمُونَ Z بجزم الخاء، وتشديد الصاد، ولم يذكر إشماماً، وروى أحمد بن واصل عن اليزيدي: يُشَمُّ الهاء نصباً، وقال ابن جبير - عنه - في الحرفين: ينصب الهاء، والحاء. فهذه ثلاثة أفعال - كلها - مختلفة، والأول منها: مُوافق لما قالت الجماعة عن اليزيدي، والثاني: مُوافق لما قاله البرمكي عن الدوري - عنه -، والثالث: مُوافق لما قاله ابن جبير.

قال أبو عمرو: وأهل الأداء على ما رواه آل اليزيدي، ومن وافقهم من اختلاس حركة الهاء، والحاء، وتضعيف الصوت بها، وبذلك يأخذون - أيضاً - في رواية الثلاثة المذكورين عن نافع فراراً من الجمع بين الساكنين<sup>(١)</sup>. وصرح في مفردة البصري بالأخذ بوجه (الاختلاس)، فقال: (قال اليزيدي: كان يُشَمُّ شيئاً من الفتح - وذلك الاختلاس بعينه -، وبذلك قرأتُ.

وقد كان ابن مجاهد يأخذُ فيهما: بإشباع الحركة؛ تيسيراً على المبتدئين وغيرهم؛ لصعوبة اختلاس الفتح لِحَقَّتِهِ، وبالأول أخذ<sup>(٢)</sup>. والاختلاس: مذهب المغاربة - قاطبةً -، وكثير من العراقيين عن أبي عمرو. (قال الأهوازي: وجدتُ الحدائق من أهل الأداء عن أبي عمرو يأخذون في: ( L K بالإشارة إلى فتح الهاء)<sup>(٣)</sup>.

(١) (١١٧٨/٣-١١٨٠).

(٢) (ص ١٠١).

(٣) الإقناع (١/٤٨٨).

وأما مذهبُ الإتمام: فهو روايةُ أكثرِ العراقيينَ على ما في النُّشر<sup>(١)</sup>.  
والوجهانِ صحيحانِ عن البصريِّ - نصًّا وأداءً -، والإتمامُ من زوائدِ النَّشرِ على  
الحرزِ وأصله<sup>(٢)</sup>.

والمقدّمُ أداءً، والمصدّرُ إقراءً:

هو وجهُ الاختلاس؛ لأنَّه الأكثرُ طرقاً، وروايةً، وعليه الجمهورُ<sup>(٣)</sup>.

٣- الوقفُ على: (تَبَوَّأًا) بالهمزِ لخصٍ.

الوقفُ على: (تَبَوَّأًا) بقلبِ الهمزةِ ياءً مذكورٌ لخصٍ عن عاصمٍ من طريقِ  
هُبيرةَ، وابنِ أبي مُسلمٍ، والواقديُّ عنه<sup>(٤)</sup>.

وقد أوضحَ الإمامُ الدائِيُّ في جامعِهِ حكمَ الوقفِ على هذه الكلمةِ بقوله:

(وكلُّهم قرأ: (تَبَوَّأًا) بتحقيقِ الهمزةِ في الوصلِ، واختلفوا في الوقفِ، فكانَ حمزةٌ

يقفُ بتسهيلِ الهمزةِ، فيجعلها بينَ يَينَ، ويأتي بألفِ التَّثنيةِ بعدها.

وحدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ، قال: نا ابنُ مجاهدٍ، قال: ذَكَرَ لي عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عن

أبيه عن حَفْصِ عن عاصمٍ: أَنَّهُ يَقِفُ (تَبَوَّأًا) بِإِيَاءٍ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ - يَعْنِي بِإِيَاءٍ مَفْتُوحَةٍ بَدَلًا

مِنَ الهمزةِ -، وكذَلِكَ حَكَى أَحْمَدُ بنُ يَعْقُوبَ التَّائِبِ عن أَبِي الحَسَنِ بنِ مَجْمَعِ المَقْرِيِّ:

أَنَّهُ رَوَى عن أَصْحَابِهِ عن سُلَيْمِ عن حمزةَ أَنَّهُ وَقَفَ، وَهَذَا الصَّرْبُ مِنَ البَدَلِ عَلَى غَيْرِ

قِيَاسٍ، وَإِنَّمَا صَارَ إِلى مِثْلِهِ بِالرَّوَايَةِ وَالسَّمَاعِ.

(١) انظره: (٢١٣/٢).

(٢) انظر: التهذيب (ص ١١٥)، التنوير (ص ١٨٦).

(٣) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٥٩٧).

(٤) انظر: السبعة (ص ٢٤٦)، الكامل (ص ٥٦٩)، بستان الهداة (٣٠٣/١).

وحدَّثنا الفارسيُّ قال: نا أبو طاهر، قال: ذكر لي أبو بكر في كتاب قِراءةِ عاصِم: أنَّ أحمدَ بنَ عليٍّ حدَّثه عن هُبيرةَ عن حفص: أنَّه وقفَ كذلك (تَبَوَّأًا)، قال الفارسيُّ: قال - لي - أبو طاهر: فسألتُ أبا العبَّاسِ الأشنانيَّ عن الوقفِ - كما رواه هُبيرةُ -؛ فلم يعرفهُ وأنكرهُ، وقال لي: الوقفُ مثلُ الوصلِ، وكذا وقفَ الباقرُ (١).

وصرَّح في التيسيرِ بأخذه بوجهِ الهمزِ لِحَفْصٍ وَقَفًا، حيثُ قال:  
(وروى عبید الله بنُ أبي مُسلمٍ عن أبيه، وهُبيرةُ عن حفص: أنَّه وقفَ على قوله:  
(تَبَوَّأًا) بالياءِ بدلًا من الهمزةِ، فقال لنا ابنُ خُواستيٍّ عن أبي طاهرٍ عن الأشنانيِّ:  
إنَّه وقفَ بالهمزِ، وبذلك قرأتُ، وبه أخذُ) (٢).

وأكدُهُ في مفردةِ عاصِمٍ بقوله:  
(وكذا وقفْتُ من طريقه، وبه أخذُ) (٣).  
وما قرأ به الدانيُّ لِحَفْصٍ واختاره له: هو المعمولُ به عند أهلِ الأداءِ.  
فقد قال الإمامُ أبو الحسنِ بنُ غلبونَ:

(فإن قيل: فلم يُوقفَ على: (أنَّ تَبَوَّأًا) فيبدلُ من الهمزةِ ياءً مفتوحةً كما روى عبید الله بن عبد الرَّحمنِ عن أبيه عن حفص، وهُبيرةُ عن حفص: أنَّه يقفُ عليه (أنَّ تَبَوَّأًا) بياءٍ من غيرِ همزٍ؟ كما روى الكوفيُّونَ عن العربِ: أنَّهم يفعلونَ بنحوِ هذه الهمزةِ هكذا، فيقلُّونها ياءً.

قلنا: فهذه اللُّغة شاذَّةٌ، فليس ينبغي أن يُصارَ إليها؛ إلا براويةٍ صحيحةٍ، ولم يُرو

(١) (١١٨٧/٣-١١٨٨).

(٢) (ص ٣١١).

(٣) (ص ٦١).

عن حمزة أنه يُقَلَّبُ هذه الهمزة ياءً، وَلَا هِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي المَصْحَفِ؛ بَلْ هِيَ مَكْتُوبَةٌ فِيهِ:  
(تَبَوَّأًا) بواو بعدها أَلِفٌ، وَإِذَا كَانَ لَمْ يَرِدْ عَنْ حَمْزَةِ رِوَايَةٍ أَنَّهُ يَقِفُ عَلَيْهَا بِالْيَاءِ، وَلَا هِيَ  
مَكْتُوبَةٌ فِي المَصْحَفِ كَذَلِكَ؛ لَمْ يَقِفْ إِلَّا بِالْهَمْزِ.

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، وَهَبِيرَةَ - جَمِيعًا - عَنْ حَفْصِ: أَنَّهُ وَقَفَ (تَبَوَّأًا) بِالْيَاءِ،  
فَالْمَشْهُورُ عَنْ حَفْصِ أَنَّهُ يَقِفُ بِالْهَمْزِ - كَسَائِرِ القُرَّاءِ -، وَبِهِ قَرَأْتُ، وَبِهِ آخِذٌ<sup>(١)</sup>.  
وَقَالَ الإِمَامُ الحِمْزِيُّ:

(وَالرِّوَايَةُ فِيهِ غَيْرُ صَاحِحَةٍ، وَالصَّاحِحُ: أَنَّ الوَقْفَ كَالوَضْلِ)<sup>(٢)</sup>.

وَنَصَّ الإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ عَلَى عَدَمِ الأَخْذِ بِهِ، فَقَالَ:

(تَبَوَّأًا بِيَا وَقَفَ حَفْصٌ لَمْ يَصِحَّ فَيَحْمَلًا)<sup>(٣)</sup>.

قَالَ العَلَّامَةُ الجَعْبَرِيُّ فِي شَرْحِهِ:

(أَي: لَمْ يَثْبُتْ بَدَلُهَا مِنْ طَرِيقِ النِّظْمِ، فَإِنْ قَلَّتْ: فَقَدْ ذَكَرَهُ - أَي: الدَّانِيُّ -، قَلْتُ:

حِكَايَةً، لَا رِوَايَةً)<sup>(٤)</sup>.

(١) التذكرة (١/١٦٦-١٦٨) بتصرف.

(٢) النجوم الزاهرة (٢/٨١٨).

(٣) متن الشاطبية (بيت رقم: ٧٥١).

(٤) كنز المعاني (٣/١٧٢٢).

## سورة هود

-ضمُّ الميمِ من: [أَنْزَلْنَاهَا] لأبي عمرو البصريِّ.  
 حُكِيَ من بعضِ الطُّرُق عن البصريِّ إسكانُ الميمِ تخفيفاً في هذه الكلمة<sup>(١)</sup>، واختارَ  
 الإمامُ الدانيُّ للبصريِّ الضمَّ؛ اعتماداً على النصِّ، ومتابعةً لأهلِ الأداءِ في عنهُ.  
 وهو ما أشار إليه في الجامعِ بقوله - رحمه الله -:  
 (وكلُّهم قرأ: [أَنْزَلْنَاهَا] برفعِ الميمِ؛ إلَّا ما رواه أحمدُ بن واصلٍ عن اليزيديِّ  
 عن أبي عمرو أنَّه أسكنَ الميمَ، وروى أبو عبد الرَّحمن، وأبو حمدونَ عن اليزيديِّ نصًّا  
 برفعِ الميمِ، وعلى ذلك أهلُ الأداءِ)<sup>(٢)</sup>.  
 وقراءةُ الإسكانِ شاذَّةٌ: ذكرها الإمامانِ ابنُ خالويه في مختصره<sup>(٣)</sup>، والعكبريُّ في  
 إعرابِ القراءاتِ الشَّواذِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المبهج (ص ٣٧٧)، المصباح (٥٨٨/٢)، قرة عين القراء للمرندي (لوحة رقم: ١١٥/ب).

(٢) (١١٩٦-١١٩٥/٣).

(٣) انظره: (ص ٥٩).

(٤) انظره: (ص ١٧٠-١٧١).

## سورة يوسف.

١- اختلاسُ ضَمَّةِ النُّونِ الأولى في: [تَأْمَنَّا Z].

أصل هذه الكلمة (تَأْمَنَّا) بنونين، على وزن: (تُعَلَّمْنَا)، الأولى: لام الفعل، وحقها أن تكون محرّكة بالضم؛ لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه جازم، والثانية: ضمير المتكلم عن نفسه وغيره؛ إلا أنّها كُتِبَتْ في المصاحف بنون واحدة<sup>(١)</sup>.

وإليه أشار الإمام الداني في إيجاز البيان بقوله:

(اعلم أن الأصل عند النحويين بنونين، الأولى: مضمومة؛ لأنّها آخر الفعل المستقبل، والثانية: مفتوحة؛ لأنّها والألف ضميرُ المفعولين، فالتقى حرفان متماثلان من مخرج واحد، فاستثقل الجمع بينهما في كلمة واحدة، فأدغمت النون الأولى في الثانية بعد حذف حرّكتها أصلاً؛ إذ غير متمكّن أن يدغم حرف متحرّك في حال تحرّكه في مثله)<sup>(٢)</sup>.

وقد اضطربت في هذه اللفظة أقوال العلماء، واختلفت الطرق الأدائية في كيفية النطق بها، فمنهم من يجعل فيها وجهين، ومنهم من يجعل ثلاثة، وحاصل ما ذكروه ثلاثة أوجه:

إدغام إحدى النونين في الأخرى إدغامًا محضًا بغير إشمام، وإدغام محض مع الإشمام، وإخفاء لا إدغام؛ - وهذه الوجوه الثلاثة هي المحكية عن أبي عمرو في باب الإدغام الكبير -، ومنهم من يجعل الإشمام بعد الإدغام، ومنهم من يجعله مع أوله،

(١) انظر: شرح التيسير (ص ٦٥١)، شرح الدرر للمجاصي (٥٤٩/٢)، المحكم (ص ٨٢)، الوسيلة (ص ٢٦٢).

(٢) نقلا عن شرح الدرر للمتتوري (٧٩٦/٢-٧٩٧).

ومنهم من يخيّر في ذلك، ومنهم من يقول: إنّ الإخفاء لا بدّ معه من الإدغام، ومنهم من يقول: لا إدغام معه، ومنهم من ظاهر عبارته ذلك، وهذا الاضطراب يُوجب للقاصر الحيرة والتوقف، وللماهر التثبت والتعرّف<sup>(١)</sup>.

ويبدو أنّ هذا هو الدافع لإفراد الدانيّ لهذه المسألة بمؤلف مستقلّ<sup>(٢)</sup>.

وقد بسط الدانيّ القول في بيان حكمها في غير موضع، فمن ذلك قوله في الجامع: (فأمّا الإشام في هذه الكلمة على مذهب الجماعة: فعلمنا أنّنا من القرّاء والنحويّين مختلفون في كينيّته وحقّيقته، فمنهم من يقول:

هو إشارة بالعضو، - وهما الشّفتان - إلى حركة نُون المدغمة بعد إخلاص سكّونها للإدغام من غير إحداث شيء في حسيّتها، وهذا هو الاستفهام بعضوه الذي يدرك معرفته البصير دون الأعمى؛ لأنّه إعمال العضو وتهيّئته - لا غير -، فلا يتحصّل إلّا بالرؤية دون السّمع.

والقائلون بهذا يجعلون ذلك إدغامًا خالصًا، ويأتون بتلك الإشارة بعد الإدغام، قالوا: ويجوز أن يؤتى بها بعد سُكون النّون - كما يؤتى بها عند الوقف بعد سُكون الحرف الموقوف عليه.

ومنهم من يقول: هو إشارة إلى النّون بالضمّة لا إلى الضّمة بالعضو، وإذا كان الغرض الإتيان بالإشارة إنّما هو الإدغام بأصل هذه الكلمة لا بكينيّة حركة آخر الفعل المتّصل بضمير الجماعة، وليفرّق - أيضًا - بذلك بين ما يسكّن للإدغام - خاصّة -، وبين ما يسكّن على كلّ حال، فلئن كان ذلك هو الغرض؛ كانت الإشارة

(١) انظر: إيراز المعاني (ص ٥٣٢)، غيث النفع (ص ٣١٨-٣١٩).

(٢) انظر: معجم مؤلفات الداني (ص ٢٥).

بالحركة إلى الحرف أتم في البيان، وأكد في الدلالة) وبعد حكايته للمذهبين، صرح  
بالأخذ بالإخفاء، فقال:

(وإلى القول بالإخفاء دون الإدغام: ذهب أكثر العلماء، من القراء والنحويين،  
وهو الذي اختاره وأقول به، وهو قول أبي محمد اليزيدي، وأبي حاتم النحوي، وأبي  
بكر بن مجاهد، وأبي الطيب أحمد بن يعقوب التائب، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي  
بكر بن أشته، وغيرهم من الجلة، وبه ورد النص عن نافع من طريق ورش، وبذلك  
نص كلامهم على ما أدّى - لنا - عنهم...<sup>(١)</sup>).

وقال في كتاب النقط:

(واختلف أهل الأداء وعلما العربية في كيفية تلك الإشارة:

فقال بعضهم: هي الإشارة بالعضو - وهو الشفتان - إلى ضمة النون التي كانت  
لها في الأصل قبل الإدغام، وقال آخرون - وهم الأكثر - : هي الإشارة بالحركة إلى  
النون؛ لتأكيد دلالة ذلك على أصل الكلمة.... والقول بالإخفاء في ذلك أوجه، وعليه  
أكثر العلماء)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في شرح الخاقانية قوله:

(وبالأول أقول - أي: بالإخفاء -؛ لتأكيد دلالة على الأصل، وكيفية الحركة،  
ولاستواء البصير، والأعمى في معرفته؛ لأنه يقرع، ويقول الأكبر من المتقدمين به،  
وعلى ذلك أكثر مشيختي من أهل القرآن والعربية)<sup>(٣)</sup>.

(١) (١٢١٨/٣ - ١٢٢٠) بتصرف.

(٢) (ص ٨٢).

(٣) (١٩٠/٢).

وأشار إليه في الأرجوزة، فقال:

والكلُّ قد قرأ بالإشمام  
وهو الذي يُسمعُ في الإدغامِ  
في قوله [ لَكَ لَاتَأْمَنَّا Z  
وذاك إخفاءً كما بينا  
إذ ضمةُ النونِ هي المشارُ  
بها إلى النونِ وذا المختارُ<sup>(١)</sup>.

وبه قطع في الاقتصاد، والتيسير، والتمهيد، وإرشاد المتمسكين، وكتاب رواية ورش من طريق المصريين؛ فلم يذكر سواه<sup>(٢)</sup>.

ويتضح - مما سبق إيراده من نصوص للداني - اختياره وجه الإخفاء، واعتماده في ذلك على:

عمل أكثر الأداء، وقول جلة شيوخ الإقراء، وموافقة النصّ الوارد عن بعض الأئمة فيه.

ويلحظ - فيما سبق - تعبير الداني عن وجه الروم (بالإخفاء)، والإخفاء من المصطلحات المستخدمة للدلالة على أكثر من معنى، ومنها استعماله مرادفاً للاختلاس<sup>(٣)</sup>.

وقال الإمام ابن الجزري في بيان ذلك:

(والاختلاس، والإخفاء عندهم واحدٌ، ولذلك عبّروا بكلّ منهما عن الآخر، وربّما عبّروا بالإخفاء عن الروم - أيضاً - كما ذكر بعضهم في [ تَأْمَنَّا Z توسّعاً<sup>(٤)</sup>.

(١) (بيت رقم: ٧٨١-٧٨٣).

(٢) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٨٠٩/٢).

(٣) انظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية (ص ٤٧-٤٩).

(٤) انظر: النشر (٩٤/٢).

أما قول الداني في التيسير:

[كَ لَاتَأْمَتَا Z بِإِدْغَامِ النُّونِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ، وَإِشْمَامِهَا الضَّمِّ، وَحَقِيقَةُ الْإِشْمَامِ فِي ذَلِكَ: أَنْ يُشَارَ بِالْحَرَكَةِ إِلَى النُّونِ لَا بِالْعُضْوِ إِلَيْهَا؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ إِخْفَاءً لَا إِدْغَامًا صَحِيحًا؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَا تَسْكُنُ رَأْسًا؛ بَلْ يَضَعُفُ الصَّوْتُ بِهَا، فَيُفْصَلُ بَيْنَ الْمَدْغَمِ، وَالْمَدْغَمِ فِيهِ لِذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلٌ عَامَّةٌ أئَمَّتْنَا، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِتَأْكِيدِ دَلَالَتِهِ وَصَحَّتِهِ فِي الْقِيَاسِ (١).  
فَإِنَّ فِيهِ وَقْفَتَانِ:

الأولى: أَنَّ ظَاهِرَ الْعِبَارَةِ التَّعَارُضَ وَالِاخْتِلَافَ، غَمُوضٌ وَإِشْكَالٌ، وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:  
(وَهَذَا كَلَامٌ مُتَنَاقِضٌ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَمَّى الْإِخْفَاءَ إِدْغَامًا، فَقَدْ قَالَ ذَلِكَ مِنْ تَقَدُّمِهِ (٢).

وجاء في شرح الإمام المالقي:  
(هَذَا كَلَامٌ يُشْكَلُ عَلَى الْمَبْتَدِئِ، فَإِنَّهُ نَصَّ أَوَّلًا عَلَى الْإِدْغَامِ، وَنَصَّ آخِرًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِإِدْغَامٍ صَحِيحٍ، وَأَطْلَقَ الْقِرَاءَ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنَّهَا تَقْرَأُ بِالْإِدْغَامِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ:

فَمِنْهُمْ مَنْ التَزَمَ فِيهَا بِالْإِدْغَامِ الصَّحِيحِ، فَيَنْطِقُ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ مُشَدَّدَةٍ؛ إِلَّا أَنَّهُ عِنْدَ فِرَاغِهِ مِنَ النَّطْقِ بِالْمِيمِ، وَتَوَجُّهُهُ إِلَى النَّطْقِ بِتِلْكَ النُّونِ بِضَمِّ شَفْتِيهِ، يَشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى الضَّمَّةِ الَّتِي تَسْبِقُ النُّونَ الْأُولَى قَبْلَ الْإِدْغَامِ، ثُمَّ يَتَّبِعُ هَذِهِ الْإِشَارَةَ بِالنَّطْقِ بِالنُّونِ مُشَدَّدَةً مَفْتُوحَةً، فَتَسَمَّى تِلْكَ الْإِشَارَةُ إِشْمَامًا.

(١) (ص ٣١٩-٣٢٠).

(٢) فتح الوصيد (٣/١٠٠٨).

ومنهم من حمل التعبير بالإدغام على المسامحة، فيلفظ بعد الميم بنونين على الأصل، يُجرك الأولى بضمّة خفية، ويبقى الثانية على فتحها، ويكون ذلك المقدار الذي حصل في النون الأولى من لفظ الضمّة مانعاً من حقيقة الإدغام، وموجباً للتفكيك؛ إلا أنه لما كانت تلك الحركة خفية راجعة إلى باب الروم الذي هو النطق ببعض الحركة، ولم تكن متممة، حصل بذلك إخفاء النون الأولى، فأشبه الإدغام، فساه إدغاماً بهذا القدر على المجاز والمسامحة، وعلى هذا التفسير الثاني يتخرّج كلام الحافظ - هنا -، ويندفع الإشكال<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه السخاوي، والمالقي من تخريج: فهو صحيح؛ بدليل قول الداني في التمهيد:

(وإنما عبّر عنه القراء بالإشمام على طريق الاتساع والمسامحة، وهو عند الكوفيّين الإخفاء بعينه)<sup>(٢)</sup>.

ومصطلح الإشمام من المصطلحات المشتركة الدلالة عند علماء الفنّ الأسلاف، فقد استعمل ليدلّ على أكثر من مفهوم، ومنها الدلالة على الاختلاس، وهذه الاستخدامات المترادفة أدت إلى تباين وجهات نظر الأئمة في ترجمة بعض الأحكام، وأدائها صوتياً.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مجاهد، والذي يعتبر الأساس في معالجة مصطلحات الفنّ، لم يستخدم في كتاب السبعة مصطلح (الروم)، ولكن الشائع عنده استخدام

(١) شرح التيسير (ص ٦٥٠-٦٥١) بتصرف يسير.

(٢) نقلاً عن شرح الدرر للمتتوري (٢/٨٠٩).

مصطلح (الإشمام)، أو (الإشارة)، أو (الاختلاس) <sup>(١)</sup>.  
 الثانية: أَنَّ كلامه صريحٌ في أَنَّ النون الأولى تُدغمُ في الثانية إدغامًا غير تامٍّ، وهو مقتضى كلامه في كتبه الآخر - كما في الجامع <sup>(٢)</sup>، والتَّحديد <sup>(٣)</sup>، والمحكم <sup>(٤)</sup>، وغيرها -، وبه صرَّح تلميذه ابنُ نجاح <sup>(٥)</sup>، ولم يذكر الإمامُ ابنُ الجزريِّ في النَّشر خلافه <sup>(٦)</sup>.

وذهب جماعةٌ من أهل الأدياء كالجعبريِّ، وموافقيه:

إلى أَنَّ النون تُظهرُ مع الإخفاء، ونصُّ عبارة الجعبريِّ في ذلك:

(وقرأ السبعة: [ لَكَ لَا تَأْمَنَّا ] بإظهارِ النونِ الأولى، واختلاسِ حركتها) <sup>(٧)</sup>.

وجاء في شرح الدرر لابن القاضي:

(أنَّه إذا أُخذ في النون الأولى بالإخفاء؛ لم يكن معها إدغامٌ خالصٌ ولا ناقصٌ - كما يقتضيه كلام الشيخين أي: الدانيِّ وابنِ نجاح - أنَّ معه إدغامًا ناقصًا، فينبغي في ضبطه على هذا أن لا تُشدَّ نونه؛ إذ لا موجب لشدها بوجه، وبه أخبرنا به الثقاتُ الأصحابُ، فإنَّ كثيرًا من المتصدِّرين للإقراء يأخذون فيه بوضع علامة التَّشديد، اغترارًا منهم بظاهر الشيخين، ولم يتفطنوا إلى مخالفتهم لها في شده لفظًا) <sup>(٨)</sup>.

(١) انظر للمزيد: مصطلحات علم القراءات في علم المصطلح الحديث (١/١٦١-٢١٤).

(٢) انظره: (١٢١٦/٣).

(٣) انظره: (ص ١٥٠).

(٤) انظره: (ص ٨٢).

(٥) نقلا عن الفجر الساطع (٤/١١١).

(٦) انظره: (٢٣٨/١).

(٧) كنز المعاني (٤/١٧٦٩).

(٨) الفجر الساطع (٤/١١١-١١٢).

وقد ذكر العلامة المارغنيُّ على ما سبق من كلام للدانيِّ، والجعبريِّ أنَّ في أداء وجه الإخفاء صوتياً طريقتان:

مع الإدغام النَّقص، أو الإظهار<sup>(١)</sup>.

والرَّاجحُ - عندي - أنَّه لا خلافَ في المسألة، فمن عبَّر بالإدغام - فهو من باب المجاز، ومن عبَّر بالإظهار فهو على الحقيقة<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الإمام الشاطبيُّ في حرزه كلاً الوجهين: (الإشمام، والإخفاء)، ووجهُ الإشمام من زوائد النَّظم على الأصل<sup>(٣)</sup>، ولا شكَّ أنَّ الشاطبيَّ اطَّلَعَ على ما وقع للدانيِّ في التيسير وغيره.

والوجهانِ صحيحانِ ثابتانِ للقراء السبعة، ويعقوب<sup>(٤)</sup>، وقد نصَّ عليها الإمام ابن مجاهدٍ، فذكرَ وجهَ الإخفاء في كتاب قراءة أبي عمرو الكبير عند ذكره [تأمَّناً Z]، فقال:

(وإنما ترك الإشمام من تركه من القراء؛ لأنَّ حقَّ المدغم أن يكون ساكناً، فإنَّ أشمَّ إعرابه كان إخفاءً لا إدغاماً)<sup>(٥)</sup>، وذكر الإشمام في كتاب السبعة، فقال:

(كلُّهم قرأ: [تأمَّناً Z] بفتح الميم، وإدغام النون الأولى في الثانية، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضمِّ اتِّفاقاً)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: النجوم الطوالع (ص ١٦٨-١٦٩).

(٢) انظر: شرح الدرر للمنتوري (٢/٨١٤).

(٣) انظر: فتح الوصيد (٣/١٠٠٩)، كنز المعاني (٤/١٧٧١-١٧٧٢)، تقريب النشر (ص ٩٠).

(٤) انظر: النجوم الزاهرة (٢/٨٤٢-٨٤٣)، الكنز (ص ١٧٦)، النشر (١/٢٣٩)، رسالة المزاحي (ص ٩).

(٥) نقلاً عن شرح الدرر للمنتوري (٢/٨١١).

(٦) انظره: (ص ٢٥٧).

قال العلامة المنتوريُّ:

(فيجتمعُ من كلام ابن مجاهدٍ في الكتابين جوازُ الوجهين في [تَأْمَنَّا Z] (١).  
وأما الإدغامُ المحضُ من غير روم ولا إشارة، فلم يرو عنهم إلا من طُرُق ضعيفةٍ  
غير مأخوذٍ بها، - نعم هي قراءةُ أبي جعفر (٢).

وقد اختلفت المسالكُ الأدائيةُ في أيِّ الوجهين مقدّمٌ؟

فقد تابع الدانيُّ على اختيار وجه الإخفاء مع تجويز وجه الإشمام جمعُ من الأئمة: كالشاطبيِّ، والسخاوي (٣)، وابن بريِّ في نظم الدرر اللوامع وشرّاحه (٤)، وجمعُ من متأخري أهل الأداء (٥).

واختار صاحب النّشر وجه الإشمام مع تجويز وجه الإخفاء، ونصُّ ما جاء فيه:  
(وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلّفي الكتب، وحكاه - أيضًا -  
الشاطبيُّ - رحمه الله تعالى -، وهو اختياري؛ لأنِّي لم أجد نصًّا يقتضي خلافه، ولأنّه  
الأقربُ إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرّسم، وبه ورد نصُّ الأصبهاني (٦).  
ولكلّ من المذهبين وجهته وأصالته، وعلى الأخذ بهما جرى العمل، والأقربُ  
تصديرُ وجه الإشمام، فهو الأكثرُ نقلًا وروايةً (٧).

(١) شرح الدرر اللوامع (٢/٨١١).

(٢) انظر: تقريب النشر (ذص ٩٠)، تنبيه الغافلين (ص ٨١-٨٢).

(٣) انظر: الوسيلة (ص ٢٦٢).

(٤) انظر: القصد النافع (ص ٣٤٨)، شرح الدرر للمجاصي (٢/٥٤٩-٥٥٠)، النجوم الطوالع (ص ١٦٩).

(٥) انظر: الرسالة الغراء (ص ٨٧)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٠).

(٦) النشر (١/٢٣٩)، وانظر: تقريب النشر (ص ٩٠)، الروض النضير (ص ٤٣١).

(٧) انظر: غيث النفع (ص ٣١٩)، عمدة الخلان (ص ٣٤٩-٣٥٠).

٢- وصل [ 98 Z بألف للبصري، والوقف له بلا ألفٍ اتباعاً للخط.

انفرد أبو عمرو البصري بقراءة [ 98 Z في الموضعين بألفٍ بعد الشين لفظاً في حالة الوصل، واختلِف عنه في الوقف:

فروِي عنه أنه يقف بغير ألفٍ؛ اتباعاً لمرسوم المصحف، وروي عنه الوقف بالألف في الحالين، وقد أشار إلى هذا الخلاف الإمام الداني في جامعهِ بقوله:

(قرأ أبو عمرو [ 98 Z في الموضعين: بألفٍ في اللفظ بعد الشين في حال الوصل - خاصة -، فإذا وقف حذفها؛ اتباعاً للخط، روى ذلك منصوباً عن اليزيدي: أبو عبد الرحمن، وأبو حمدون، وأحمد بن صالح، وأبو شعيب من رواية محمود بن محمد الأديب عنه، ومن سوى هؤلاء من رواة اليزيدي، وشجاع ذكروا عنهما عن أبي عمرو: إثبات الألف، ولم يميزوا وضلاً من وقف.

ومن ميز ذلك، فهو لا شك أضبط لمذهبه، وأعلم باختياره، فالمصير إلى قوله أولى، والعمل بروايته أحق، وقراءهما الباقيون بغير ألفٍ في الحالين) (١).

وصرح في مفردة البصري - أيضاً - باختيار وجه الحذف وقفاً، ونصه:  
(بألفٍ بعد الشين في الحرفين في الوصل، فإذا وقف حذف الألف، روى ذلك منصوباً عن اليزيدي: أبو عبد الرحمن - ابنه -، وأبو حمدون، وأحمد بن واصل، وبه آخذ) (٢).

(١) (١٢٢٨/٣-١٢٢٩).

(٢) (ص ١٠٣).

وبه جزم في التيسير<sup>(١)</sup>، والتهديب<sup>(٢)</sup>، وغيرهما.

وظاهر اعتماد في اختياره على:

اتباع الرسم، وموافقة النص، والأكثر طرقاً وروايةً.

ووجه الحذف وقفاً هو الصحيح عن البصري، والمأخوذ به، وعلى ذلك نص غير

واحد من أئمة الفن، فمن ذلك قول الإمام أبي الطيب:

(والذي صح، واستعمل في قراءة أبي عمرو في الوقف بغير ألف، وهو اختيار

الجماعة يريدون أن يتبع المصحف الذي اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ، ورَضِيَ

عنهم أجمعين؛ لأنهم كتبوها بغير ألف)<sup>(٣)</sup>.

وقول ابنه أبي الحسن:

(والمشهور عنه بغير ألف؛ اتباعاً للمصحف، وبه قرأت، ولا ينبغي أن يتعمد

الوقف عليه لأحد من القراء؛ لأنه غير تام ولا كاف؛ لتعلقه بما بعده من اسم الله

تعالى)<sup>(٤)</sup>.

وقول الإمام ابن شريح:

(واختلف عنه في الوقف، والمشهور عنه حذفها فيه، وبه أخذ)<sup>(٥)</sup>.

وذكر بعضهم الوجهين، ورجح وجه الحذف كمكي<sup>(٦)</sup>، وبعضهم لم يقيّد الإثبات

(١) انظره: (ص ٣٢١).

(٢) انظره: (ص ٧٤).

(٣) الإرشاد (٢/٦٨٣).

(٤) التذكرة (٢/٣٨٠).

(٥) الكافي (٢/٤٠٥).

(٦) انظر: التبصرة (ص ٢٤٠).

بالوصل كالمهدوي<sup>(١)</sup>.

ووجه الحذف وقفاً هو: المسندُ قراءةً، والمعتمدُ روايةً<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الوجهان للبيزي في باب [ Z ] .

جملة ما وقع منه في التنزيل من هذا اللفظ خمسة مواضع، أربعة في سورة يوسف،

وهي: [ / O 1 Z [٨٠] ، و [ ' ( \* + , - . / Z [٨٧] ،

و [ وَ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ © Z [١١٠] ، وواحد في سورة الرعد، وهو: [ \ ] ^

. [٣١] Z \_

وقد قرأ البيزي عن ابن كثير في خمستهنَّ من عامَّة طُرُق أبي ربيعة عنه:

بتقديم الهمزة إلى موضع الياء، وتأخير الياء إلى موضع الهمزة ثمَّ يبدلُ الهمزة ألفاً،

وبه قرأ الدانيُّ على الفارسيِّ، وأبي الفتح، وقرأ ورؤى الآخرون عن أبي ربيعة: بالهمز

بعْد الياء بلا تأخير كالجماعة، وبالوجهين قرأ على أبي الحسن.

وذكرهما في الجامع<sup>(٣)</sup>، والتيسير<sup>(٤)</sup>، ومفردة المكي<sup>(٥)</sup>.

وصرَّح بالأخذ بهما في التهذيب، حيث قال:

(وبالوجهين آخذُ)<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شرح الهداية (٣٦٢/٢)، بستان الهداة (٦٦١/٢-٦٦٢).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ٥٣٤)، النشر (٢٢١/٢)، التقريب (ص ٢٠٦)، الإتحاف (١٤٦/٢).

(٣) انظر: (١٢٣٤/٣-١٢٣٥).

(٤) انظر: (ص ٣٢٣).

(٥) انظر: (ص ١٢٦).

(٦) (ص ٦٤).

والراجعُ أنّ حادي الدانيّ في الآخذ بهما هو:

قوّتهما واشتهارُهما، فوجهُ القلبِ الإبدالِ: نصّ عليه النقّاشُ في كتابه عن أبي ربيعة عن البزّيّ، وبه قطع أكثرُ النقلة في كتبهم.

ووجهُ الهمزِ: موافقٌ للجماعة، وهي الذي في المصحف، وهو حكايةُ المغاربة في كتبهم البزّيّ<sup>(١)</sup>.

وقد تبع الشاطبيُّ الأصل، فنصّ على الوجهين<sup>(٢)</sup>.

والوجهانِ صحيحان للبزّيّ، وهما مُسندان في عنه في النشر<sup>(٣)</sup>، وحقُّ وجهِ القلبِ والإبدالِ أن يصدّرَ أداءً؛ لأنّه مذهبُ الجمهور، وقطعَ به أكثرُ النقلة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: فتح الوصيد (١٠٢٦/٣)، كنز المعاني (١٧٨٥/٤)، مختصر التبيين (٧٤٠/٣)، النشر (٣١٥/١).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٧٨١)، الدرّة الفريدة (٢٠٧/٤-٢٠٨).

(٣) انظره: (٣١٥/١)، التقريب (ص ١١٢).

(٤) انظر: الرسالة الغراء (ص ٨٨)، الإيضاح لابن القاضي (ص ١٦٠)، اختلاف وجوه النشر (ص ٣١٨).

## سورة الرعد

- التسهيلُ مع الإدخال في الاستفهام المكرّر في مواضعه للمسيبيّ عن نافع.  
اختلف القراء في الاستفهامين إذا اجتمعا في أحد عشر موضعاً من تسع سُورٍ،  
وهي:

في الرعد موضع [آية: ٥]، وفي الإسراء موضعان [آية: ٤٩، ٩٨]، وفي المؤمنون موضع [آية: ٨٢]، وفي النمل موضع [آية: ٦٧]، وفي العنكبوت موضع [آية: ٢٨، ٢٩]، وفي السجدة موضع [آية: ١٠]، وفي الصافات موضعان [آية: ١٦، ٥٣]، وفي الواقعة موضع [آية: ٤٧]، وفي النازعات موضع [آية: ١٠، ١١].

والقراء فيهنّ على ثلاثة أقسام:

- ١- الإخبار في الأوّل، والاستفهام في الثاني.
  - ٢- عكسه الاستفهام في الأوّل، والإخبار في الثاني.
  - ٣- جمع الاستفهامين بلا عكس<sup>(١)</sup>.
- والقراءة بالاستفهام في هذه المواضع على الأصل، وهو استفهام الإنكار والتعجب، ومن قرأ بالخبر في الأوّل، أو الثاني استغنى بأحد الاستفهامين عن الآخر، وهو مرادّ فيه، ومن جمع بينهما؛ فهو أقوى تأكيداً<sup>(٢)</sup>.
- ومذاهبُ القراء العشرة في الاستفهام المكرّر مبسوطة في مطوّلات الفن<sup>(٣)</sup>،

(١) انظر: الإقناع (١/٣٧٤-٣٧٦)، كنز المعاني (٤/١٨٠٥)، إيضاح الرموز (ص ١٣٥-١٣٦).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ٥٤٦).

(٣) انظر: التيسير (ص ٣٢٦-٣٢٨)، التحبير (ص ٤٢١-٤٢٢)، النشر (١/٢٩٠-٢٩١).

وسأقصر الحديث على بيان ما لنافعٍ دون غيره؛ لأنه مدارُ الحديث في المسألة.

أوضح الدانيُّ مذهبه من رواياته الأربع المشهورة بقوله في التعريف:

(أجمعوا عن نافعٍ على جعل الاستفهام الثاني من الاستفهامين خبراً بهمزةٍ واحدةٍ مكسورةٍ في جميع القرآن؛ إلا في النمل والعنكبوت، فإنهم جعلوا الأولى منها خبراً، والثانية استفهاماً؛ أتباعاً للرسم في ذلك، واختلفوا في إدخال ألف الاستفهام تقدماً أو تأخراً:

فروى ورشٌ ترك إدخال الألف، وكذلك حدثني محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن محمد بن الفرَج عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن نافع، وبالمدِّ قرأتُ له، وبه أخذ. وقرأ الباقرُ بإدخال الألف بين الهمزة والياء - التي هي خلفُ من الهمزة المكسورة - على أصولهم<sup>(١)</sup>.

وذكر في مفردة نافع نحوه<sup>(٢)</sup>.

فيفهم من قوله: أن لورشٍ عن نافع فيهنَّ التسهيل من غير إدخالٍ، وللباقين، وهم:

(إسماعيل الأنصاري، وإسحاق المسيبي، وقالون) التسهيل مع الإدخال. وصرح الدانيُّ باختياره وجه الإدخال للمسيبي - ولم يأخذ له بما حدث به -، واستند في ذلك على: ما قرأ به، وهو يُسندُ رواية المسيبي قراءةً عن شيخه أبي الفتح<sup>(٣)</sup>. يضاف إلى اعتماده على ما قرأ به:

(١) (ص ٩٥).

(٢) انظره: (ص ٦٩).

(٣) انظر: التعريف (ص ٢٨).

أَنَّ سَائِرَ الطُّرُقِ عَنِ الْمَسِيئِيِّ جَاءَتْ بِهِ، وَهُوَ مَا أُشَارَ إِلَيْهِ فِي الْجَامِعِ بِقَوْلِهِ:  
(وَاخْتُلِفَ عَنْهُ - أَي: نَافِعٌ - فِي الْمَدِّ وَالْفِضْلِ بِالْأَلْفِ، فَرَوَى عَنْهُ وَرُشُّ أَنَّه لَا  
يَمُدُّ، وَلَا يَفْضِلُ بِالْفِ، وَكَذَلِكَ مُوجِبٌ رِوَايَةِ ابْنِ الْمَسِيئِيِّ عَنْ أَبِيهِ، وَرَوَى عَنْهُ  
إِسْمَاعِيلُ، وَسَائِرُ الرُّوَاةِ عَنِ الْمَسِيئِيِّ، وَقَالُوا أَنَّهُ يَمُدُّ، وَيَفْضِلُ بِالْأَلْفِ) (١).  
والتَّسْهِيلُ مَعَ الإِذْخَالِ هُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْكُتُبِ الَّتِي أُسْنَدَتْ رِوَايَةُ الْمَسِيئِيِّ عَنْ  
نَافِعٍ (٢).

(١) (٣/١٢٤٥-١٢٤٦) بتصرف.

(٢) انظر: المستنير (٢/٢٢٦)، الكفاية (ص ٢٨٣)، الكامل (ص ٤٠٨).

## سورة إبراهيم

-قراءة [ Zc بياء ساكنة بعد الهمزة لهشام.

قرأ الإمام الداني على شيخه أبي الفتح لهشام بياء بعد الهمزة، وقرأ على غيره بغير بياء كالجماعة<sup>(١)</sup>، وهذا ما أوضحه في التهذيب بقوله:

(وقرأت على فارس في إبراهيم: [ Z e d c بياء بعد الهمزة، وكذلك نصّ الحلواني عن هشام، وقرأت على غيره بغير بياء)<sup>(٢)</sup>.  
وصرح الداني في غير موطن باختياره روايته عن أبي الفتح؛ اعتماداً على النص في ذلك.

فقال في الجامع:

(قرأ ابن عامر في رواية الحلواني عن هشام: [ Zc b بياء بعد الهمزة على إشباع الحركة بياناً لتحقيق الهمزة، والإشباع لغة الممططين من العرب الذين يقولون: الدرّاهيم، والمنابير، والمساجيد، وقال الحلواني عنه: هو من الوفود، وذلك خطأ؛ لأنه لا يقال في جمع وافد (أفئدة)، وإنما يقال: وفد، وفدان، وفود، وأفئدة جمع فؤاد، والمعنى: فاجعل قلوباً من الناس تُسرّع إليهم، وبالذي رواه الحلواني عن هشام قرأت على أبي الفتح عن قراءته، وبه أخذ)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: شرح التيسير (ص ٦٦٨-٦٦٩).

(٢) (ص ١١١-١١٢).

(٣) (١٢٩٥/٣).

وصرَّح به - أيضاً - في التيسير<sup>(١)</sup>، ومفردة الشامي<sup>(٢)</sup>.  
وقد أطلق الشاطبي الوجهين لهشام<sup>(٣)</sup>، وعليه؛ فيكون وجه الحذف من زيادات  
القصيد؛ لأنَّ طريقه الإثبات<sup>(٤)</sup>، ولم يتعقبه أحد؛ فدلَّ ذلك على أنه يُقرأ له بالوجهين  
من الحرز<sup>(٥)</sup>.

والوجهان صحيحان مُسندان في النشر لهشام من طريقه: (الخلواني، والداجوني)  
فهشام من جميع طرق الخلواني بياء بعد الهمزة، وروى الداجوني من أكثر الطرق عن  
هشام بغير ياء<sup>(٦)</sup>.

وقد تباينت آراء أهل الأداء في أي الوجهين مقدّم؟

فذهب جمعٌ إلى تصدير وجه الحذف؛ لأنه مذهب الجمهور، وبه قطع أكثر النقلة  
لهشام<sup>(٧)</sup>.

وذهب آخرون إلى تصدير وجه الإثبات<sup>(٨)</sup>، وأنشد في ذلك ابن المنجرة:  
أَفْتِيْدَةً بِالْيَاءِ صَدَّرَ هِشَامٌ      بِهَذَا قَدْ صَحَّتْ رِوَايَةُ الْأَنَامِ<sup>(٩)</sup>.

(١) انظره: (ص ٣٣١).

(٢) انظره: (ص ١٣٩).

(٣) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٨٠٠).

(٤) انظر: عمدة الخلان (ص ٢٦٩ - ٢٧٠).

(٥) انظر: أجوبة المسائل المشكلات (ص ١٢٦).

(٦) انظر: النشر (٢/ ٢٢٥)، التقريب (٢٠٩)، اللطائف (لوحه رقم: ٣٢٦/أ).

(٧) انظر: كنز المعاني (٤/ ١٨٢٢)، الرسالة الغراء (ص ٨٨)، اختلاف وجوه النشر (ص ٣١٨).

(٨) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢١)، عمدة الخلان (ص ٢٦٩ - ٢٧٠).

(٩) انظر: منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٢٥).

وقد أطلق الشاطبي الوجهين لهشام في نظمه<sup>(١)</sup>، وعليه فيكون وجه الحذف من زيادات القصيد؛ لأن طريقة الإثبات<sup>(٢)</sup>، ولم يتعقبه أحد؛ فدل ذلك على أنه يُقرأ له بالوجهين من الحرز<sup>(٣)</sup>.

والوجهان صحيحان مُسندان في النشر لهشام من طريقه: (الحلواني، والداجوني) فهشام من جميع طرق الحلواني بياء بعد الهمزة، وروى الداجوني من أكثر الطرق عن هشام بغير ياء<sup>(٤)</sup>.

وقد تبينت آراء أهل الأداء في أي الوجهين مقدّم؟

فذهب جمع إلى تصدير وجه الحذف؛ لأنه مذهب الجمهور، وبه قطع أكثر النقلة لهشام<sup>(٥)</sup>.

وذهب آخرون إلى تصدير وجه الإثبات<sup>(٦)</sup>، وأنشد في ذلك ابن المنجرة:

أفئدةً بالياء صدر هشامٌ      بهذا قد صحّت رواية الأنام<sup>(٧)</sup>.

ولغة الإشباع مستعملة عند العرب، ومعروفة لديهم، ومسموعة عنهم، والغرض منها في (أفئدة) الفرق بين الهمزة والدال؛ لأنهما حرفان شديدان<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٨٠٠).

(٢) انظر: عمدة الخلان (ص ٢٦٩-٢٧٠).

(٣) انظر: أجوبة المسائل المشكلات (ص ١٢٦).

(٤) انظر: النشر (٢/٢٢٥)، التقريب (٢٠٩)، اللطائف (لوحة رقم: ٣٢٦/أ).

(٥) انظر: كنز المعاني (٤/١٨٢٢)، الرسالة الغراء (ص ٨٨)، اختلاف وجوه النشر (ص ٣١٨).

(٦) انظر: رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢١)، عمدة الخلان (ص ٢٦٩-٢٧٠).

(٧) انظر: منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٢٥).

(٨) انظر: فتح الوصيد (٣/١٠٤٢)، الدرّة الفريدة (٤/٢٤٣-٢٤٤)، الإتحاف (٢/١٧٠).

وقد طعن جماعة على هذه القراءة، وقالوا: الإشباع من ضرائر الشعر؛ فكيف يجعل في أفصح كلام؟ وزعم بعضهم أن هشامًا، إنما قرأ بتسهيل الهمزة بين بين، فظنّها الراوي زيادة ياء بعد الهمزة، وهذا ليس بشيء، فإن الرواة أجل من هذا<sup>(١)</sup>.  
وممن هؤلاء الذين جانبهم الصواب فردوا هذه القراءة، الإمام أبو شامة، حيث قال:

(وهذه - أيضًا - قراءة ضعيفة بعيدة عن فصاحة القرآن، وقل من ذكرها من مصنفي القراءات؛ بل أعرض عنها جمهور الأكابر، ونعم ما فعلوا، فما كل ما يروى عن هؤلاء الأئمة يكون مختارًا؛ بل قد روي عنهم وجوه ضعيفة، وعجيب من صاحب التيسير كيف ذكر هذه القراءة؛ مع كونه أسقط وجوهًا كثيرة لم يذكرها، نحو ما نبهنا عليه مما زاده ناظم هذه القصيدة؟).

وكان بعض شيوخنا يقول: يحتمل أن هشامًا قرأها بإبدال الهمزة ياء؛ أو بتسهيلها كالياء، فعبر الراوي لها بالياء، فظن من أخطأ فهمه: أنها بياء بعد الهمزة، وإنما كان المراد بياء عوضًا من الهمزة، ولعل من روى قراءة الإشباع كان قد قرأها بلا همز، فرد هشام عليه متلفظًا بالهمزة، وأشبع كسرتها زيادة في التنبية على الهمزة، فظن أن الإشباع مقصود، فلزمه ورواه<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل الإمام أبو حيان عن الداني قوله:

(النقلة عن هشام، وأبي عمرو؛ كانوا من أعلم الناس بالقراءة، ووجوهها، وليس

(١) الدر المصون (٧/١١٣).

(٢) إبراز المعاني (ص ٥٥٢-٥٥٣) بتصرف.

يُفْضِي بِمِ الْجَهْلُ إِلَى أَن يَعْتَقِد فِيهِمْ مِثْلَ هَذَا) (١).  
ولم ينفرد بها الحلواني عن هشام، ولا هشام عن ابن عامر - كما بيَّنه في النَّشْر - (٢)،  
فالتَّعْن فِيهَا مَرْدُودٌ.

---

(١) البحر المحيط (٣٥٢/٥).

(٢) انظر: النَّشْر (٢٢٥/٢).

## سورة النحل

١- القراءةُ بياء الغيبة للكسائي من جميع طرقه في: [ الْمَيْرُ وَالْأَلْيَسُ إِلَى الْأَطْيَرِ Z.

هذا الاختيارُ نصٌّ عليه الإمام الداني في جامعِهِ، وذلك عند قوله:

(قرأ ابنُ عامرٍ في رواية الوليد، وحمزة: [ الْمَيْرُ وَالْأَلْيَسُ إِلَى الْأَطْيَرِ Z بالتاء، وكذلك روى عبيدُ بن نعيم، وإسحاقُ الأزرقُ عن أبي بكرٍ عن عاصم، خالفًا سائر أصحابها عن أبي بكر، واختلف عن أبي عمر عن الكسائي: فحدثنا عبد العزيز بن أحمد، قال: نا عبد الواحد بن عمر، قال: حدثني أحمد بن عبد الله، قال: نا الحسين بن العباس، قال: نا أحمد بن يزيد عن أبي عمر عن الكسائي: أنه قرأ ذلك بالياء، وكذلك روى عيَّاش بن محمَّد عن أبي عمر عنه، وحدثنا عبد الرحمن بن عمر الشَّاهد، قال: نا عبد الله بن أحمد، قال: نا جعفر بن أسد، قال: نا أبو عمر عن الكسائي: أنه قرأ بالياء.

وكذلك روى محمَّد بن أحمد البرمكي، وعبد الرحمن بن عبدوس، وأحمد بن فرح عن أبي عمر عنه، وكذلك روى - أيضًا - جبونُ المرزوق عن الحلواني عن أبي عمر عنه، وهو الصحيح، وعليه عامةُ أهل الأداء، وقرأ الباقر بالياء، وكذلك روى الوليد عن يحيى عن ابن عامر<sup>(١)</sup>.

واعتمد الداني في اختياره - كما هو ظاهرٌ - على الأخذ الأكثر طُرُقًا عن الكسائي، وما عليه عملُ أهل الأداء عنه.

وبه جزم له في كلِّ مؤلفاته<sup>(٢)</sup>، ولم يُذكر في أمهاتِ الفنِّ للكسائيِّ سواه<sup>(٣)</sup>.

(١) (١٢٧٧-١٢٧٦/٣).

(٢) انظر - مثلاً -: التيسير (ص ٣٣٩)، مفردة الكسائي (ص ٩٠).

(٣) انظر - مثلاً -: الإرشاد (٧٠٨/٢)، المبسوط (ص ١٥٨)، المستنير (٢٤٨/٢)، الكامل (ص ٥٨٤)، مفردة

والمقروء به في هذه الفرشيّة:

ابن عامر، وحمزة، وخلف، ويعقوب بالخطاب، وقرأ الباقر بالغيب<sup>(١)</sup>.

٢- فتح الضاد من: [ في ضيق Z للمسيبي، وإسماعيل عن نافع.

أورد الإمام الداني الاختيار في الجامع، حيث قال:

(قرأ ابن كثير: [ في ضيق Z- هاهنا-، وفي النمل بكسر الضاد، واختلف عن

نافع: فروى عنه قالون، وورش بفتح الضاد، واختلف عن إسماعيل: فروى عنه أبو

عبيد، وابن جبير عن الكسائي عنه بكسر الضاد في الموضعين، وروى ابن مجاهد عن

قراءته على ابن عبدوس عن أبي عمر عنه بفتح الضاد، واختلف عن المسيبي - أيضاً-:

فروى عنه خلف، وابن جبير بكسر الضاد في الحرفين، وروى عنه، وابن سعدان، وابن

ذكوان، والأنصاري، وحماد بن بحر بفتح الضاد فيهما، وعلى ذلك عامة أهل الأداء

برواية إسماعيل، والمسيبي، وبذلك قرأ الباقر<sup>(٢)</sup>.

فاختار الداني فتح الضاد لنافع من رواياته المشهورة (ورش، وقالون، والأنصاري،

والمسيبي)، ولم يأخذ بخلف الضاد للأنصاري، والمسيبي؛ استناداً لما عليه الأداء في

ذلك.

وبه قطع في التعريف<sup>(٣)</sup>، ومفردة نافع<sup>(٤)</sup>.

= الكسائي للكرمانى (ص ٢٢٥)، بستان الهداة (٢/٦٨٧)، وغيرها.

(١) انظر: التذكرة (٢/٤٠٢)، التبصرة (ص ٢٥٣)، التحجير (ص ٤٣٣)، النشر (٢/٢٢٨) وغيرها.

(٢) (٣/١٢٨٠).

(٣) انظره: (ص ٩٦).

(٤) انظره: (ص ١٢٢).

ووجه الكسر مذکور في: التذكرة<sup>(١)</sup>، والكامل<sup>(٢)</sup>، والمصباح<sup>(٣)</sup>، والبستان<sup>(٤)</sup>، وغيرها.

وقد عدّه الإمام ابن مجاهد وجه الكسر عن نافع من الوهم المتروك، ونصّه:  
(فقرأ ابن كثير - وحده -: [ في ضيقٍ Z بكسر الضاد، وكذلك روى أبو عبيد عن  
إسماعيل بن جعفر عن نافع، وخلف عن المسيبي عن نافع، وهو وهم في روايتهما -  
جميعاً - )<sup>(٥)</sup>.

والمقروء به :

كسر الضاد لابن كثير، وفتحها للباقي<sup>(٦)</sup>، وهما لغتان في مصدر (ضاق)<sup>(٧)</sup>.

(١) انظره: (٤٠٢/٢).

(٢) انظره: (٥٨٦).

(٣) انظره: (٦٢٤/٢).

(٤) انظره: (٦٠٣/١).

(٥) السبعة (ص ٢٧٧-٢٧٨).

(٦) انظر: التيسير (ص ٣٤٠)، الكنز (ص ١٨٤)، النشر (٢/٢٢٩)، غيث النفع (ص ٣٥٩)، وغيرها.

(٧) انظر للمزيد: معاني القراءات (٢/٨٤-٨٥)، المختار (١/٤٦٧-٤٦٨)، حجة القراءات (ص ٣٩٥-٣٩٦).

## سورة الكهف

١ - حقيقة إشمام شعبة في [لَدُنْهُ Z، وَ [ Z 8.

قرأ شعبة في: [لَدُنْهُ Z بِإِسْكَانِ الدَّالِّ مَعَ إِشْمَامِهَا الضَّمِّ، وَكَسْرِ النُّونِ وَالْهَاءِ،  
ووصلها بياءٍ في اللَّفْظِ، وقرأ في: [ Z 8 بتخفيفِ النُّونِ، واختُلِفَ عَنْهُ فِي ضَمِّةِ  
الدَّالِّ:

فأكثرُ أهلِ الأداءِ على إِشْمَامِهَا الضَّمِّ بَعْدَ إِسْكَانِهَا، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الشَّاطِئِيَّةِ  
والتَّيسِيرِ<sup>(١)</sup>، وَذَهَبَ كَثِيرٌ إِلَى اخْتِلَاسِ ضَمَّةِ الدَّالِّ، وَالْوَجْهَانِ مَسْنَدَانِ فِي النَّشْرِ<sup>(٢)</sup>.

وفي كَيْفِيَّةِ هَذَا الْإِشْمَامِ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ:

وقد أشارَ الإمامُ الدانِيُّ إلى هَذَا الْخِلَافِ بِقَوْلِهِ فِي الْجَامِعِ:

(والإشمامُ في هذه الكلمة على رواية من رواه عن عاصمٍ، وعن أبي بكرٍ: يكونُ  
إيماءً بالشفتين إلى الضمة بعد سكون الدالِّ، وقبل كسر النون - كما لخصه موسى بن  
حزام عن يحيى بن آدم، ويكونُ - أيضًا - إشارةً بالضم إلى الدالِّ، فلا يخلص لها  
سكونٌ؛ بل هي على ذلك في زنة المتحرك)<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: التيسير (ص ٣٤٧)، متن الشاطبية (بيت رقم: ٨٣٢، ٨٤٧).

(٢) انظر: النشر (٢/٢٣٥-٢٣٦)، الإتحاف (٢/٢٠٩-٢٢٢).

(٣) (٣/١٣١٧-١٣١٨).

وقد ذهب الداني إلى الأخذ بضم الشفتين عقب النطق بالدال الساكنة؛ كالإشمام في الوقف على الكلم المرفوعة، دل عليه قوله في مفردة عاصم:

(وحقيقة الإشمام في ذلك: أن يُشار بالعضو بعد تسكين الدال الذي له كُسِرَت النون، ولا يعرف ذلك الأعمى؛ لأنه إيحاء بالشفتين من غير صوت خارج إلى اللفظ)<sup>(١)</sup>.

وقوله في التيسير:

(أبو بكر: [مَنْ لَدْنَهُ بِإِسْكَانِ الدَّالِ، وَإِشْمَامِهَا شَيْئًا مِنَ الضَّمِّ، وَبِكُسْرِ النُّونِ وَالهَاءِ، وَيَصِلُ الهَاءُ بِيَاءٍ])<sup>(٢)</sup>.

وذكر في التهذيب نحوًا منه<sup>(٣)</sup>.

وقد تبع الداني في كيفية نطق الإشمام جمع من كبار شراح الحرز، كالسخاوي<sup>(٤)</sup>، والفاسي<sup>(٥)</sup>، والهمذاني<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

وهذا المذهب نص عليه غير واحد من المتقدمين، كقول الإمام مكِّي:

(الإشمام - في هذا -: إنما هو بعد الدال؛ لأنها ساكنة، فهي بمنزلة دال (زيد)

(١) (ص ١٣٨).

(٢) (ص ٣٤٧).

(٣) انظره: (ص ١١٩).

(٤) انظر: فتح الوصيد (٣/١٠٦٥).

(٥) انظر: اللآلئ الفريدة (٣/١١٤).

(٦) انظر: الدرّة الفريدة (٤/٢٢٩).

المرفوع في الوقف، وليس بمنزلة الإشمام في [ Z\$ ، وَ ] ( Z ؛ لأنها متحرّكٌ<sup>(١)</sup>).

وهو ظاهرُ عبارة كُتِبَ كثيرٌ من الأئمّة<sup>(٢)</sup>.

وذهب العلامة الجعبريُّ إلى أنّ الإشمام لا يكون بعد الدّالِّ؛ بل معه، فقال:

(والإشمام - هنا - : ضمُّ الشّفتين مع الدّالِّ؛ لأنّه إن لم يكن على حرفٍ؛ لزمه سكته، ولم ينقل، أو على حرفٍ، فإن كان النون، فهي المشمّة لا الدّالُّ)<sup>(٣)</sup>.

واستند العلامة الجعبريُّ في رأيه على قول الإمام أبي عليّ الفارسيّ:  
(هو تهيئة العضو لإخراج الضمّة)<sup>(٤)</sup>.

واشتهر الجعبريُّ بنسبة هذا المذهب إليه دون غيره؛ لأنه صرّح بردّ كلام مكّيّ،  
والسخاويّ<sup>(٥)</sup>.

وإلا فقد سبق إلى التعبير بمعنيّة الإشمام للإسكان؛ كما جاء في شُرْحي شعلة  
الموصليّ<sup>(٦)</sup>، وابن العماديّ<sup>(٧)</sup>، وغيرهما.

(١) التبصرة (ص ٢٥٨).

(٢) انظر - مثلاً - : الإرشاد (٧١٥/٢)، التذكرة (٤١٢/٢)، الكافي (٤٢٣/٢)، غاية الاختصار (٥٥٢/٢).

(٣) كنز المعاني (١٨٨٥/٤) بتصرف يسير.

(٤) الحجّة للقراء السبعة (١٢٩/٥).

(٥) انظر: كنز المعاني (١٨٨٥/٤).

(٦) انظره: (ص ٢٨٨).

(٧) انظره: مبرز المعاني (ص ٢٨٢).

واستحسن الإمام ابن الجزري كلاً المذهبين<sup>(١)</sup>، ونصَّ عليهما غير واحدٍ من المتأخرين<sup>(٢)</sup>.

٢- القراءة بهمزة ساكنة بعد اللّام وضلاً في: [ ڤ è Z لشعبة.

حكى الإمام الداني الخلاف لشعبة في هذا الموضع، فقال في جامعهِ:

(واختلف أصحاب يحيى بن آدم عنه: فروى الرّفيعي، والوكيعي، والصّريفي، وحسين العجلي، وموسى بن حزام عنه عن أبي بكر بالقصر، وروى عنه خلف، ومحمد بن المنذر، وضرار بن صرد بالمد، وبذلك قرأ الباقر<sup>(٣)</sup>. وذكر الخلاف له - أيضاً - في التيسير<sup>(٤)</sup>.

وصرح في مفردة عاصم بالأخذ بوجه القصر، ونصّه:

( [ رَدْمًا ٩٥ ] أَتُونِي Z بالقصر، وكسر التّنين؛ لسكونه، وسكونِ الهمزة بعده، على معنى: (فائتوني)، فإذا ابتداءً: كَسَرَ أَلْفَ الوَصْلِ، وأبدل من الهمزة بعدها ياءً. وكذلك: [ ڤ è Z بالقصر - أيضاً -، وهمزة ساكنة بعد اللّام، وإذا ابتداءً كَسَرَ أَلْفَ الوَصْلِ، وأبدل من الهمزة بعدها ياءً.

هذه قراءتي على فارس بن أحمد في الحرفين، وقرأتُ على أبي الحسن في الأوّل: بالوجهين، وفي الثّاني: بالمد - لا غير -، وبالأوّل آخذُ أي: بقراءته على أبي الفتح.

(١) انظر: النشر (٢/٢٣٥).

(٢) انظر: غيث النفع (ص ٣٦٨)، فتح المفلات (لوحة رقم: ١١٨/ب)، البدور الزاهرة (ص ١٩٠).

(٣) (١٣٢٦/٣).

(٤) انظره: (ص ٣٥٤).

وأشار الإمام ابن الجزريّ إلى هذا الاختيار بقوله:  
(وبذلك قرأ الدانيُّ على فارس بن أحمد، وهو الذي اختاره في المفردات) (١).  
وأما موجب اختيار الدانيِّ:  
فهو الأخذ بالأكثر طرُقاً عن ابن آدم عن شعبة، والموافق الأثر الوارد عنه (٢)، وبه  
قطع الأكثر له (٣).  
والوجهان في الشاطبية كأصلها (٤)، ومُسندان في النّشر (٥)، واتّفقت كلُّ المسالك  
الأدائيّة على تقديم وجه الوصل على القطع (٦).

(١) النشر (٢/٢٣٦).

(٢) انظر: مفردة عاصم (ص ١٤٠).

(٣) انظر: كنز المعاني (٤/١٩١٩).

(٤) انظره: (بيت رقم: ٨٥٥-٨٥٦)، إبراز المعاني (ص ٥٧٧-٥٧٩).

(٥) انظره: (٢/٢٣٦-٢٣٧).

(٦) انظر: الرسالة الغراء (ص ٩٢)، عمدة الخلان (ص ٢٩٨)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٢)، وغيرها.

## سورة مريم

- قراءة [يَنْفَطَّرْنَ] في الموضوعين بِنُونٍ سَاكِنَةٍ بَدَلَ التَّاءِ، وَكَسْرِ الطَّاءِ خَفِيفَةً لَشُعْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الْكَسَائِيِّ.

طَرِيقُ الْكَسَائِيِّ عَنْ شُعْبَةَ أَسْنَدَهُ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ شُيُوخِهِ مِنْ أَرْبَعَةِ طُرُقٍ عَنْهُ، هِيَ: طَرِيقُ أَبِي عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ، وَأَبِي تَوْبَةَ مَيْمُونِ بْنِ حَفْصٍ، وَأَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الدَّوْرِيِّ، وَأَحْمَدَ جُبَيْرٍ - كَلُّهُمْ - عَنِ الْكَسَائِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَاصِمٍ (١). وَقَدْ اتَّفَقَتْ طُرُقُ الْكَسَائِيِّ عَنْ شُعْبَةَ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالنُّونِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ؛ إِلَّا ابْنَ جُبَيْرٍ؛ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْهُ النُّونَ فِي مَرِيَمَ، وَالتَّاءَ فِي الشُّورَى.

وَفِي بَيَانِ ذَلِكَ يَقُولُ الدَّانِيُّ:

(وَرَوَى ابْنُ جُبَيْرٍ عَنِ الْكَسَائِيِّ عَنِ أَبِي بَكْرٍ - هَاهُنَا - بِالنُّونِ، وَفِي (عَسَقِ) بِالتَّاءِ، وَخَالَفَهُ أَبُو عُبَيْدٍ، وَأَبُو عَمْرٍو: فَرَوِيَا عَنِ الْكَسَائِيِّ - عَنْهُ - بِالنُّونِ فِي السُّورَتَيْنِ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِمُوَافَقَةِ رَوَايَتَيْهِمَا قَوْلَ الْجَمَاعَةِ عَنْهُ) (٢).

فَاخْتَارَ الدَّانِيُّ عَدَمَ التَّعْوِيلِ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ جُبَيْرٍ؛ لِانْفِرَادِهَا، وَالْأَخْذَ بِالْأَكْثَرِ طَرِيقًا عَنِ الْكَسَائِيِّ عَنْهُ، وَالْمُوَافِقَ لِرَوَايَةِ شُعْبَةَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْكَسَائِيِّ. وَرَوَايَةُ ابْنِ جُبَيْرٍ حَكَاهَا الْإِمَامُ الْهَذَلِيُّ فِي الْكَامِلِ بِقَوْلِهِ:

( [يَنْفَطَّرْنَ] بِالْيَاءِ وَالنُّونِ فِيهِمَا بَصْرِيٌّ؛ غَيْرَ أَيُّوبَ، وَقَاسِمٍ، وَالْمَفْضَّلِ، وَالْخَزَّازِ، وَأَبُو عُمَارَةَ عَنْ حَفْصٍ، وَأَبُو بَكْرٍ غَيْرَ ابْنِ جُبَيْرٍ وَافِقِ دِمَشْقِي، وَحَمْزَةَ غَيْرَ ابْنِ

(١) انظره: (١/٣٤٢-٣٤٣)

(٢) المصدر السابق (٣/١٣٤٦-١٣٤٧).

سَعْدَان، وطلّحة، -هاهنا-، الباقون بالتّاء مشدّد<sup>(١)</sup>.

والقراءة لشعبة بالنون في الموضعين:

هو المأخوذ به، والمعتبر عنه باختلاف طرقه<sup>(٢)</sup>.

---

(١) (ص ٥٩٧).

(٢) انظر: السبعة (ص ٣٠٣)، الإرشاد (٧٣٦/٢)، المصباح (٦٥١/٢)، التيسير (ص ٣٦٠)، النشر (٢٣٩/٢).

## سورة النور

-القراءةُ بِيَاءِ الغيبةِ في: [ n o p q Z لابن ذكوان.

جاء في الجامع قول الإمام الدائي:

(قرأ ابنُ عامر بخِلافٍ عنه، وحمزةُ: [ n o p Z بالياءِ، وقرأ الباقرُ بالتاءِ، وكذلك روى عتبةُ بإسناده عن ابنِ عامر، وابنِ المعلِّ عن ابنِ ذكوان عنه، وروى سائرُ الرواةِ عن ابنِ ذكوان بالياءِ، وعليه العملُ) (١).

فأثر الدائي القراءةُ بالياءِ الغيبةِ لابنِ ذكوان؛ أخذًا بما عليه الأكثرُ والأشهرُ طُرُقًا عنه، وبما جرى عملُ أهلِ الأداءِ عليه.

وهذا المنصوص عليه في كتب الأئمة لهشام، وابنِ ذكوان من غيرِ خلافٍ (٢).

(١) (١٤٠٩/٣).

(٢) انظر: السبعة (ص ٢٣٠)، الإرشاد (٧٦٥/٢)، المصباح (٦٨٤/٢)، الكامل (ص ٥٢٢)، النشر (٢٠٨/٢).

## سورة النمل

١- القراءة بالتاء في: [قَلِيلًا مَّا نَذْكُرُونَ] لابن ذكوان.

يقرأ هذا الحرف أبو عمرو البصري وهشام، روح بالياء على الغيب، والباقون بالفوقية على الخطاب، وهم على أصولهم في تخفيف وتشديد الذال<sup>(١)</sup>.  
وقد نقل الإمام ابن مجاهد في السبعة الياء لابن ذكوان كهشام<sup>(٢)</sup>، ولم يأخذ الإمام الداني بما ذكره ابن مجاهد؛ لأنه مخالف لما عليه الطُّرق عن ابن ذكوان، ولما عليه عمل أهل الأداء عنه.

وهذا ما أوضحه في الجامع بقوله:

(قرأ ابن عامر في رواية هشام، والوليد، وأبو عمرو: (قَلِيلًا مَّا يَذْكُرُونَ) ، وقال - لنا - محمد بن علي عن ابن مجاهد: رأيت في كتاب موسى بن موسى الختلي عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر بالياء مثل أبي عمرو، قال أبو عمرو: لا يعرف أهل الشام عن ابن عامر غير التاء، وكذلك رواه الأخفش عن ابن ذكوان نصاً وأداءً، وكذلك رواه ابن أنس، وابن المعلل، وغيرهما عنه)<sup>(٣)</sup>.

ولم أقف على من وافق ابن مجاهد؛ سوى الإمام ابن مهران في المبسوط، فإنه ذكر التاء لابن عامر<sup>(٤)</sup>؛ مع أنه في الغاية ذكر التاء لهشام، والياء لابن ذكوان<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: التيسير (ص ٣٩٦)، التحبير (ص ٤٩٣)، التقريب (ص ٢٢٩-٢٣٠)، غيث النفع (ص ٤٤٨).

(٢) انظره: (ص ٣٤٩)، البستان (٧٧٤/٢).

(٣) (١٤٤٠-١٤٣٩/٤).

(٤) انظره: (ص ٢٠٤).

(٥) انظر: الغاية (ص ٧٦).

٢ - القراءة بالتاء في: [ عَمَّا تَعْمَلُونَ ] لابن ذكوان.

حكى الإمام ابن مجاهد في السبعة في هذا الحرف عن أحمد بن يوسف التغلبي عن ابن ذكوان الياء على الغيبة<sup>(١)</sup>، ولم يأخذ به الإمام الداني، وأثر القراءة بتاء الخطاب؛ لأنَّ جَلَّ الطُّرُق عن ابن ذكوان جاءت به، وعليه العمل والإجماع، وإلى ذلك أشار في الجامع بقوله:

(قرأ نافع، وابن عامر في غير رواية التغلبي عن ابن ذكوان، وعاصم في رواية

حفص:

[ عَمَّا تَعْمَلُونَ ] آخر السورة بالتاء، وقرأ الباقون بالياء، ونا محمد بن علي، قال: نا ابن مجاهد عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان بالياء، قال ابن مجاهد: ورأيت في كتاب موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالتاء، قال أبو عمرو: وكذلك روى الأخفش، وابن المعل، وابن أنس وابن خرزاذ، وابن موسى وغيرهم عن ابن ذكوان، ولا يعرف أهل الشام غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره الداني هو الموافق لما في كتب الأئمة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: السبعة (ص ٣٥١).

(٢) (١٤٤٥/٤).

(٣) انظر: المستنير (٣٤٦/٢)، الإرشاد (٧٨٠/٢)، التبصرة (ص ٢٣٦)، الكامل (ص ٤٨٧)، وغيرها.

## سورة الروم

١- القراءة برفع التاء في: [ ZW VU ] لشعبة من طريق الكسائي عنه.

اختلفَ عن شعبة من طريق الكسائي في نصب، ورفع [ ZW ] في هذه السورة، فقد حكى أبو عمر الدوري الوجهين عن الكسائي، واختار الداني وجه الرفع من هذا الطريق، وإليه أشار في جامعه بقوله:

(قرأ الكوفيون بخلافٍ عن أبي بكر، وابن عامر: [ ZX W VU ]

بالنصب، واختلفَ عن أبي بكر: فروى عنه يحيى بن آدم، ويحيى العليمي، وابن أبي أمية، والتميمي عن الأعشى بالنصب، وروى عنه الأعشى من رواية الشّموني، وابن غالب، والخواص والكسائي والبرجمي، وحسين الجعفي، وهارون بن حاتم من رواية المنذر عنه بالرفع.

ونا عبد العزيز بن محمد، قال: نا عبد الواحد بن عمر، قال: نا عيَّاش، وابن

فرح، قالوا: نا أبو عمر عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم: [ ZX W VU ]

بالنصب، ثم قال أبو عمر عن الكسائي عن أبي بكر في موضع آخر: [ W VU ]

ZX بالرفع، وهو الصواب، وكذلك رواه عن الكسائي أبو توبة، وأبو عبيد، وابن

جبير، وبذلك قرأت<sup>(١)</sup>.

وقد بنى الداني اختياره على:

ما قرأ به على شيوخه، و الأكثر طرقاً عن الكسائي عن شعبة.

(١) (١٤٧٠/٤) بتصريف يسير.

وعلى ذكر وجه الرّفْع لشعبة من هذا طريق أطبقت كتب الفن<sup>(١)</sup>.

٢- إسكان السين من: [وَجَعَلَهُ كِسْفًا لَهْشَامٍ.

حكى الإمام الداني في الجامع<sup>(٢)</sup>، والتيسير<sup>(٣)</sup> الخلاف لهشام بين فتح، وإسكان

السين.

ونص في مفردة ابن عامر على أن يُسندُ وجه الفتح من قراءته على أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، ووجه الإسكان من قراءته على أبي الفتح عن عبد الله بن

الحسين، وعلى أبي الحسن، ثم قال عن وجه الإسكان:

(وكذلك نصّ عليه هشام في كتابه، وبه أخذ<sup>(٤)</sup>).

واعتماد الداني في تصدير وجه الإسكان قائم على:

متابعة النصّ في ذلك.

وبوجه الإسكان قطع له ابن مجاهد<sup>(٥)</sup>، وعليه المغاربة والمصريون في كتبهم<sup>(٦)</sup>.

وبوجه الفتح قطع الأكثرون<sup>(٧)</sup>، والوجهان في الحرز كالأصل<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: السبعة (ص ٣١٦)، المستنير (٢/٣٦١)، الكامل (ص ٥١٩)، وغيرها.

(٢) انظره: (٤/١٤٧٤).

(٣) انظره: (ص ٤١٠).

(٤) (ص ١٤٢).

(٥) انظر: السبعة (ص ٣٦٢).

(٦) انظر: الإرشاد (٢/٧٩٥)، التذكرة (٢/٤٩٥)، الهادي (ص ٣٩٤)، التبصرة (ص ٢٥٦)، وغيرها.

(٧) انظر: كنز المعاني (٤/١٨٧٣).

(٨) انظره: (بيت رقم: ٨٢٨)، شرح شعلة (ص ٢٨٦-٢٨٧).

وأسندهما الإمام ابن الجزري في نشره<sup>(١)</sup>.

ووجه الفتح: مقدّم لهشام في كل المسالك الأدائية<sup>(٢)</sup>.

٣- فتح الضاد، وضمها في:

(L K)، و (Q P O)، و (IX) حفص عن عاصم.

هذا الاختيار أشار إليه الداني في غير موضع، فقد جاء في التيسير قوله:

(أبو بكر، وحمزة: [L K في الثلاثة بفتح الضاد، وكذلك روى حفص عن عاصم فيهن؛ غير أنه ترك ذلك، واختار الضم؛ اتباعاً منه لرواية حدثه بها الفضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: "أن النبي ﷺ أقرأه ذلك بالضم"، وردّ عليه الفتح وأباه، وعطية العوفي يضعف.

وما رواه حفص عن عاصم عن أئمتّه: أصح، وبالوجهين أخذ له في روايته؛ لأتباع عاصم على قراءته، وأوافق حفصاً على اختياره، والباقون بضم الضاد فيهن<sup>(٣)</sup>.

وجاء في مفردة عاصم قوله:

(وهذا الخبر قد ردّه، وضعفه غير واحد من العلماء، منهم:

أحمد بن حنبل، وغيره؛ فلا تعارض لرواية عاصم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب t عن النبي ﷺ.

(١) انظره: (٢٣٢).

(٢) انظر: عمدة الخلان (ص ٣٦٠)، الرسالة الغراء (ص ٩١)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٤).

(٣) (ص ٤١١-٤١٢)، الجامع (ص ١١٤٣/٣).

ورأيتُ الحذَّاق من أهل الأداء يأخذونَ فيها بالوجهين، وكذلك آخذُ فيهنَّ؛ لأجمع بين مذهبِ عاصمٍ، واختيارِ حفصٍ<sup>(١)</sup>.

قال العلامة الجعبريُّ:

(ومثلُ هذا غيرُ قاذحٍ لعمومِ الجوازِ، وقولُ الأهوازيِّ:

"أبو عُمارة عن حفصٍ عن عاصمٍ، والخزاز عن هُبيرة عن حفصٍ عنه بضمِّ الضادِ كلُّها في الروم" صريحٌ في أنَّ حفصًا نقلَ الضمَّ عن عاصمٍ.

فإن قلتَ: كيف خالفَ من توقَّفت صحَّةَ قراءتهِ عليه، قلتُ: ما خالفه؛ بل نقلَ عنه ما قرأه عليه، ونقلَ عنه غيره ما قرأه عليه؛ لا أنَّه قرأ برأيه<sup>(٢)</sup>.

ومفادُ قولِ الجعبريِّ: ثبوتُ كلا الوجهين روايةً، ولا يُتوهمُ أنَّ الضمَّ لحفصٍ اختيارٌ من عنده؛ بل رواه بسندٍ متصلٍ عن ابنِ عمر - كما تقدَّم -.

وكيفيَّة الجمعِ بين هذه القراءَةِ، وبين حديثِ ابنِ عمر: هو أنَّ النبيَّ ﷺ نطقَ بلغةِ الضمِّ؛ لأنَّها لغةُ قومه، وأنَّ الفتحَ رخصةٌ لمن يقرأُ بلغةِ قبيلةٍ أُخرى، ومن لم يكن له لغةٌ تخصُّه فهوُ خيَّرَ بين القراءتين<sup>(٣)</sup>.

ولم أقفُ على من أنكرَ وجهَ الضمِّ لحفصٍ؛ مما يدلُّ على شيوعه وذيوعه عند أئمةِ الفنِّ<sup>(٤)</sup>.

وصحَّح الإمامُ ابنُ الجزريُّ الوجهين، وأسندهما في نشره، وقال:

(١) (ص ٥٨).

(٢) كنز المعاني (٤/١٦٦٥).

(٣) انظر: المختار (٢/٦٨٢)، إبراز المعاني (ص ٤٩٤)، التحرير والتنوير (١١/١٧٧).

(٤) انظر: السبعة (ص ٢٣١)، المبسوط (ص ١٣٠-١٣١)، التذكرة (٢/٤٩٥)، التبصرة (ص ٣٠٤)، وغيرها.

(وبالوجهين قرأتُ له، وبهما آخذُ) <sup>(١)</sup>.  
وعلى ذلك جرى العمل <sup>(٢)</sup>، وقد أطبقتُ كلَّ المسالكُ الأدائيَّة على تصديرِ وجهِ  
فتح الضَّادِ لفص <sup>(٣)</sup>.

---

(١) (٢٥٩/٢).

(٢) انظر: اللطائف (لوحة رقم: ٤٠٠/ب)، الإتحاف (٣٦٠/٢)، غيث النفع (ص ٤٦٧)، حل المشكلات (ص ١٤٨).

(٣) انظر: الرسالة الغراء (ص ١٠٠)، عمدة الخلان (ص ٣٦١)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٤).

## سورة السجدة

-القراءةُ بتاءِ الخطابِ في: [ Z K J ] للجميع.

نصَّ الإمام الدانيُّ في جامعِهِ على القطعِ بتاءِ الخطابِ في هذا الموضع، ولم يلتفتْ إلى خلافِهِ، حيث قال:

(وكلُّهم قرأ: [ Z K J ] بالتَّاءِ - هاهنا -؛ إلا ما حكاه بعضُ شيوخنا عن أبي ربيعة عن صاحبيهِ عن ابن كثير: أنه قرأً بالياءِ، وإلا ما حدَّثناهُ عبد العزيز بن محمَّد، قال: نا عبد الواحد بن عمَرَ، قال: نا القَطِيعِيُّ، قال: نا أبو هشام، قال: نا حسين عن أبي بكر عن عاصم: أنه قرأً بالياءِ - أيضاً -، والجماعةُ بعد على التَّاءِ، وبذلك يأخذُ عامَّةُ أهلِ الأداءِ في روايةِ أبي ربيعة عن البزِّيِّ وقنبل، ولا يُعرفُ غيرُهُ) (١).

واستندَ الدانيُّ في أخذه على:

إجماعِ القراءِ، وعملِ أهلِ الأداءِ.

وهو الذي الأئمة عن القراء العشرة (٢)، وقد جاء عند الإمام الهذلي في الكامل: ﴿يَعُدُّونَ﴾ بالياءِ: الحسنُ، والأعمشُ رواية الحلوانيِّ، وأبو ربيعة عن أصحابه في قولِ العراقيِّ، وهو غلطٌ؛ لخلافِ الجماعةِ، الباكون بالتَّاءِ (٣).

(١) (١٤٧٩/٤).

(٢) انظر: المبهج (ص ٤٦١)، مصطلح الإشارات (ص ٤٢٢)، إيضاح الرموز (ص ٥٩٣)، وغيرها.

(٣) (٦١٨).

## سورة الأحزاب

١ - كلمة ( R ) وفيها اختيران:

هذه الكلمة وردت في أربعة مواضع:

في الأحزاب [آية:٤]، والمجادلة [آية:٢]، وموضعان الطلاق [آية:٤]، وقد قرأ قالون وقنبل ويعقوب: بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها وضلاً ووقفًا، ولهم في الوقف عليه ما لهم في الوقف على نحو كلمة ( ؟ ) من الأوجه.

وقرأ البزبي، وأبو عمرو: بتسهيل الهمزة بين بين مع المد والقصر، وإبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد المشبع؛ لالتقاء الساكنين وضلاً، وهذه الأوجه الثلاثة لهم في الحاليين. وقرأ ورش، وأبو جعفر: بتسهيل الهمزة بين بين مع المد والقصر وضلاً؛ فإذا وقفًا كان لهما ثلاثة أوجه: تسهيل الهمزة بالروم مع المد والقصر - وكلُّ منهما على أصله في مقدار المد المتصل -، وإبدالها ياء ساكنة مع المد المشبع.

وقرأ ابن عامر، والكوفيون: بهمزة مكسورة بعدها ياء ساكنة وضلاً ووقفًا، وهم على أصولهم في المد، ولحمزة في الوقف تسهيل الهمزة مع المد والقصر<sup>(١)</sup>.

والاختيران الواردان في المسألة هما:

الأول: القراءة بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها لإسماعيل عن نافع.

نص الإمام الداني عليه في الجامع، فقال:

(واختلف عن نافع: فروى عنه المسيبي، وقالون من غير رواية أحمد بن صالح

عنه بهمزة مكسورة بلا ياء، وكذلك قرأت في رواية إسماعيل من طريق ابن عبدوس،

(١) انظر: التيسير (ص ٤١٦)، التحبير (ص ٥١٠)، النشر (٣١٤/١)، غيث النفع (ص ٤٧٣-٤٧٤)، وغيرها.

وابن فرح عن أبي عمر عنه. واختلفَ ألفاظُ أصحابه عنه في ذلك:

فقال الكسائي، والهاشميُّ عنه: "لا يُثبِتُ الياءُ في: ( R ) لم يزيدا على ذلك"،  
وقولهما هذا يدلُّ على الهمز - لا غير -، وقال أبو عبيد عنه: " ( R ) غيرُ مهموز، ولا  
ممدود"، وهذا يدلُّ على تسهيلِ الهمزة.

ونا الخاقانيُّ، قال: نا أحمدُ بن محمد، وحدثنا أبو الفتح، قال: نا ابنُ جابر، قال: نا  
أبو الحسن الباهليُّ، قال: نا أبو عمر، قال: نا إسماعيلُ عن نافع: ( R ) "الياءُ مرسلَةٌ  
وخفيفةٌ"، وهذا يدلُّ على إبدالِ الهمزة ياءً ساكنةً - كمذهبِ أبي عمرو -، ونا عبدُ  
العزیز بن محمد، قال: نا عبد الواحد بن عمر، قال: نا البرمكيُّ عن أبي عمر عن  
إسماعيلَ ( R ) مثلُ حمزة، - يعني بالهمز وإثبات ياءٍ بعد الهمزة -، فهذه أربعُ رواياتٍ  
مختلفاتٍ عن إسماعيلَ.

وقال لنا محمد بن عليٍّ، قال: نا ابنُ مجاهدٍ عن أصحابه عن نافع بالهمز من غير مدٍّ،  
ثمَّ حكي عن ورشٍ بغير همز، فدلَّ على ذلك أنَّ روايته عن إسماعيلَ، والمسيبيِّ، وقالونَ  
سواءً، وهو الصَّحيحُ عن إسماعيلَ، وعليه أهلُ الأداء<sup>(١)</sup>.

فاختار الدانيُّ الأخذَ لإسماعيلَ بهمزة مكسورةٍ من غير ياءٍ بعدها وصلًا ووقفًا  
كقالونَ ومن معه، واستندَ في ذلك على:

ما قرأ به، وعلى المعمول به في مذهبه.

(١) (٤/١٤٨٠-١٤٨٢) بتصرف.

وبه قطع له في مفردة نافع<sup>(١)</sup>، والتعريف<sup>(٢)</sup>.  
وهو الذي في الكامل<sup>(٣)</sup>، والبستان<sup>(٤)</sup>، والمستنير<sup>(٥)</sup>، والكفاية<sup>(٦)</sup>.  
الثاني: إبدال الهمزة ياءً ساكنةً مع المدّ المشبع للبيزّي، والبصريّ.  
ذكر الدانيّ الجامع<sup>(٧)</sup>، والمفردات<sup>(٨)</sup> للبيزّي، والبصريّ وجهين:  
تسهيل الهمزة بين بين مع المدّ والقصر، وإبدال الهمزة ياءً ساكنةً مع المدّ المشبع،  
ونصّ على أنّ التسهيل من قراءته على أبي الفتح فارس بن أحمد في قراءة أبي عمرو،  
ورواية البيزّي، والإبدال من قراءته على أبي الحسن بن غلبون، وعبد العزيز الفارسيّ.  
وصرّح في التهذيب باختيار وجه الإبدال لهما؛ اعتماداً على عمل أهل الأداء، فقال:  
(والمأخوذ به عند أهل الأداء: بإسكان الياء من غير كسرٍ في مذهبيهما)<sup>(٩)</sup>.  
وجاء في مفردة البصريّ:  
(وبه يأخذ الحدائق من أهل الأداء: أبو بكر بن مجاهد، وغيره)<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظره: (ص ٧٦).

(٢) انظره: (ص ١٠٦).

(٣) انظر: (ص ٣٩٧).

(٤) انظر: (٢٦٧/١).

(٥) انظر: (٣٧١/١).

(٦) انظر: (ص ٣٤٧-٣٤٨).

(٧) انظره: (١٤٨٤-١٤٨٨/٤).

(٨) انظر: مفردة ابن كثير (ص ١٣٠)، مفردة البصري (ص ١٢١).

(٩) (ص ٤٧).

(١٠) (ص ١٢١).

وبه قطع في التيسير، فلم يذكر سواه<sup>(١)</sup>.  
وبوجه الإبدال لهما قطع المغاربة، والمصريون<sup>(٢)</sup>، وبالتسهيل قطع العراقيون  
قاطبة<sup>(٣)</sup>.

وظاهر كلام الإمام ابن مجاهد في السبعة: التسهيل بين بين لهما<sup>(٤)</sup>.  
والوجهان في الحرز<sup>(٥)</sup>، والتسهيل من زوائده على الأصل، ولا شك أن الشاطبي  
أطلع على ما وقع للداني في التيسير وغيره.

والوجهان صحيحان مسندان، وقد ذهب جمع من أهل الأداء إلى تضدير وجه  
التسهيل أداء؛ لأنه الأكثر طرقة عنه، ومنهم من قدم الإبدال لأنه المذكور في التيسير<sup>(٦)</sup>.

وقد سبق الإشارة في باب المد والقصر إلى أن الداني يختار المد في الحرف الواقع  
قبل الهمز المغير<sup>(٧)</sup>.

## ٢- القراءة بالثاء مكان الباء في: [ Za ` لابن عامر.

حكى الإمام الداني في جامع قراءته بالباء الموحدة لابن عامر من رواية هشام من

(١) انظره: (ص ٤١٦).

(٢) انظر: الإرشاد (٨٠٣/٢)، التذكرة (٥٠٠/٢)، الهادي (ص ٤٦٤)، التبصرة (ص ٣٠٨).

(٣) انظر: المستنير (٣٧١/٢)، الكفاية (ص ٣٤٧)، الروضة (٨٥٧/٢)، المبهج (ص ٤٦٢)، النشر (٣١٤/١).

(٤) انظره: (ص ٣٦٧)، إبراز المعاني (ص ٦٤٤)، كنز المعاني للجعبري (٢١٣٤/٤).

(٥) انظره: (بيت رقم: ٩٦٥-٩٦٦)، فتح الوصيد (١١٨٠/٤-١١٨٣).

(٦) انظر: الإقناع (٧٣٥/٢)، عمدة الخلان (ص ٣٦٧)، الرسالة الغراء (ص ١٠٠)، رسالة ابن يالوشة

(ص ٢٢٤).

(٧) انظر: البحث (ص ٣٨٤).

طريق الداجوني عنه، ومن رواية ابن ذكوان من طريق التغلبي عنه، وصرح بعدم الأخذ لهما بذلك، وفي ذلك يقول:

(قرأ عاصمٌ [ Za َ : بالباء، وكذلك روى الداجونيُّ أداءً عن أصحابه عن هشام عن ابن عامر، وحدثنا محمد بن عليّ، قال: نا ابنُ مجاهد، قال: في كتابي عن أحمد بن يوسف عن ابن ذكوان بالباء مثل عاصم، قال: ورأيتُ في كتابِ موسى بن موسى عن ابن ذكوان عن ابن عامر بالثاء، وقرأ الباقر بالثاء، وكذلك روى الأخفش، وأحمد بن أنس، وأحمد بن المعلى وغيرهم عن ابن ذكوان، وهشام عن ابن عامر، ولا يعرف الشاميون غير ذلك) (١).

واستند الداني في رأيه على:

الأخذ بالأكثر طرقاً عن ابن ذكوان، وعلى إجماع الشاميين عن الراويين.  
جاء عند الإمام أبي الطيب في الإرشاد:

(وذكر ابن مجاهد عن ابن ذكوان بالباء مثل عاصم، وهذه رواية التغلبي، والذي قرأتُ به في الروايتين بالثاء، ولا يعرف الشاميون غير الثاء) (٢).  
وقد صحَّ وجه الباء عن هشام من طريق الداجوني نصاً وأداءً، فهو في المستنير (٣)، والكفاية (٤)، والكمال (٥)، والمصباح (٦)، وغاية أبي العلاء (١)، وغيرها.

(١) (١٤٩٨/٤-١٤٩٩).

(٢) (٨٠٩/٢)، وانظر: السبعة (ص ٣٧١).

(٣) انظره: (٣٧٧/٢).

(٤) انظره: (٣٥٠/٢).

(٥) انظره: (ص ٦٢١).

(٦) انظره: (٧٢٣/٢).

وأسنده الإمام ابن الجزري في نشره<sup>(٢)</sup>.  
ووجهه (الثاء): هو الأكثر رواية وطرقاً عن هشام، فحقيقه أن يُصدَّر أداءً له<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظره: (٦٢١/٢).

(٢) انظر: (٢٦١/٢).

(٣) انظر: اختلاف وجه طرق النشر مع بيان المقدم أداءً (ص ٦٣٨).

## سورة يس

-اختلاسُ فتحةِ الخاءِ، وتشديدُ الصَّادِ من: (وَهُمْ يَخِصِّمُونَ) لنافعِ عدا ورشٍ.  
 قطعَ الإمامُ الدانيُّ في جامعِهِ للمسيبيِّ، وإسماعيلَ، وقالونَ: بإسكانِ الخاءِ وتشديدِ  
 الصَّادِ<sup>(١)</sup>، وحكى لهم في غيره وجهين: إسكانُ الخاءِ، واختلاسُ فتحها.  
 فقالَ في التَّعريفِ:

(وقرأ ورشٌ -وحدهُ-: (وَهُمْ يَخِصِّمُونَ) بفتحِ الخاءِ، وقرأ الباؤونَ: بإخفاءِ  
 حركتها، والترجمة في الكتابِ بالإسكانِ)<sup>(٢)</sup>.

وهو كذلك في مفردة نافع<sup>(٣)</sup>.

وجاء في التيسيرِ قوله:

(وقالونَ، وأبو عمرو: باختلاسِ فتحةِ الخاءِ، وتشديدِ الصَّادِ، والنصُّ عن قالونَ  
 بالإسكانِ)<sup>(٤)</sup>.

وميلُ الدانيِّ إلى ترجيحِ وجهِ الاختلاسِ على الإسكانِ يتجلَّى من خلالِ تصديرِ  
 حكايته في كتبه، وعليه اقتصرَ لقالونَ في مفردة نافع<sup>(٥)</sup>.

وأكد ذلك الإمامُ ابنُ الجزريِّ بقوله:

(١) انظره: (١٥١٩/٤)، النشر (٢٦٥/٢).

(٢) (ص ١٠٧).

(٣) انظره: (ص ٧٧).

(٤) (ص ٤٢٨).

(٥) انظره: (ص ١٢٤).

(وهو الذي في التذكرة لابن غلبون نصًّا، وفي التيسير اختيارًا) (١).  
والاختلاس مذهب أكثر الأئمة المغاربة في كتبهم (٢)، وهو اختيار ابن المرابط (٣)،  
ولم يورد الشاطبي غيره (٤)؛ مع أن الإسكان مذكور في الأصل، قال العلامة الجعبري:  
(ومن ثم أهمل الناظم، وإن كان رواية؛ فإهمال اختيار) (٥).  
وتابعه عليه ابن بري في الدرر (٦).  
وبالإسكان أخذ له العراقيون قاطبة (٧)، وبه قطع ابن مجاهد في السبعة (٨)، ولم يُبالوا  
بالجمع بين الساكنين؛ لصحته وثبوته.  
والوجهان صحيحان مسندان، ويزيد له من النشر وجه ثالث، وهو إتمام فتحة  
الخاء (٩).  
ووجه الإسكان مصدر أداء؛ لأنه الأكثر طرقًا ورواية (١٠).

(١) النشر (٢/٢٦٥).

(٢) انظر - مثلا -: الهادي (ص ٤٧٨)، التبصرة (ص ٣١٦)، منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحضرية (ص ٤٤٥).

(٣) انظر: التقريب والحرش (ص ٢٦٤).

(٤) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ٩٨٨)، إبراز المعاني (ص ٦٥٩-٦٦٦).

(٥) كنز المعاني (٥/٢١٩٦).

(٦) انظر: القصد النافع (ص ٣٣٩-٣٤٠)، شرح الدرر للمجاصي (٢/٥٣٨).

(٧) انظر: المبسوط (ص ٢٢٨)، المستنير (٢/٣٩٢)، الوجيز (ص ٢٧٠)، الكفاية (ص ٣٥٧)، وغيرها.

(٨) انظره: (ص ٣٨١).

(٩) انظر: النشر (٢/٢٦٥)، التقريب (٢٣٨)، التهذيب (ص ١١٩).

(١٠) انظر: النجوم الطوالع (ص ١٦١)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٤). اختلاف وجوه النشر أداء (ص ٦٤٤).

## سورة الصافات

- القراءةُ بهمزة قطعٍ مكسورةٍ في الحالينِ في: ( وَإِنَّ إِلْيَاسَ ) لابن ذكوان.

رَوَى الإمامُ الدانيُّ في كتبه وجهين لابن ذكوان في هذا الحرفِ، فقال في التيسير:

(ابنُ ذكوان من قراءتي على الفارسيِّ عن النقَّاش عن الأَخفشِ عنه:

( وَإِنَّ إِلْيَاسَ ) بحذفِ الهمزة، والباقون بتحقيقها، وكذلك قرأتُ لابن ذكوان

من طريقِ الشاميِّين، وقال ابنُ ذكوان في كتابه: "بغيرِ همزٍ"، والله أعلمُ بما أرادَ<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلامُ ظاهرٌ في التَّشكُّكِ في قول ابن ذكوان بحذفِ الهمزة<sup>(٢)</sup>.

وصرَّح في الجامع بتضعيفِ وجهِ حذفِ الهمزة، حيثُ قال:

(وقرأتُ في رواية الجماعة من الشاميِّين عن الأَخفش: بقطعِ الألفِ وهمزها، ولم

يذكر الأَخفشُ في كتابه، والقطعُ والهمزُ هو الصَّحيحُ عن ابن ذكوان، والوصلُ غيرُ

صحيح عنه، وذلك أنَّ ابن ذكوانَ ترجمَ عن ذلك في كتابه بغيرِ همزٍ؛ فتأوَّل ذلك عامَّة

البغداديين - ابنُ مجاهد، والنقَّاش، وأبو طاهر وغيرهم - : أنَّه يعني همزَ أوَّل الاسم،

وسَطَّروا ذلك عنه في كُتُبهم، وأخذوا به في مذهبهم على أصحابه، وهو خطأ من

تأويلهم، ووهمٌ من تقديرهم، وذلك أنَّ ابنَ ذكوان إذا أرادَ بقوله: "بغيرِ همزٍ" لا يهمزُ

الألفَ التي في وَسَطِ هذا الاسم - كما يهمزُ في كثير من الأسماءِ نحو: (الكأس،

والرأس، والبأس، والشأن) وما أشبهه فقال: غير مهموزٍ؛ ليرفع الإشكال، ويزيل

(١) (ص ٤٣٣).

(٢) شرح التيسير (ص ٦٨٤).

الالتباسَ بذلك فيه، ويدلُّ على مخالفتِهِ الأسماءَ المذكورةَ التي هي مهموزةٌ، ولم يردْ أنَّ همزةَ أولِهِ ساقطةٌ. والدليلُ على أنه لم يردْ ذلك، وأنه أرادَ ما قلناه؛ إجماعُ الآخذينَ عنه من أهلِ بلدهِ، والذين نقلوا القراءةَ عنه، وشاهدوه من لدن تصدُّره إلى حين وفاته، وقاموا بالقراءةِ بُعيده على تحقيقِ الهمزةِ المبتدأةِ في ذلك، وكذلك من أخذ عنهم إلى وقتنا هذا<sup>(١)</sup>.

وقد صرَّح في مفردة الشاميِّ باختيار وجهِ القطعِ له، فقال:

(و قرأتُ من طريقِ الشاميِّينَ: بالقطعِ والهمزِ، وبه أخذُ)<sup>(٢)</sup>.

فاستدلَّ الدانيُّ على صحَّة ما ذهبَ إليه لابن ذكوانَ: بإجماعِ الآخذينَ عنه من أهلِ

بلدهِ بالهمزِ.

ولم ينفرد الدانيُّ بالحكم على وجهِ همزِ الوصلِ بالضعفِ؛ بل سبقه الإمامُ أبو

الطيبِّ، حيث قال:

(فلا خلافَ فيه عن القراءِ أنَّه بهمزةٌ قبل اللامِ، وإنَّما وهم من وهم في هذا، وغلطُ

من غلط؛ لأنه وقع في كتابِ ابن ذكوانَ بغيرِ همزٍ - وهو يريدُ بغيرِ همزٍ بين الياءِ

والسَّينِ -، وبالهمزِ أخذُ، ولا يعرفُ أحدٌ من أهلِ الشَّامِ غيرِ الهمزِ، وهو عندهم لا

خلافَ فيه مثل الجماعةِ)<sup>(٣)</sup>

وكذلك الإمامُ ابنُ مهرانَ في قوله:

(ومن ذكرَ عنه وصلَ الألفِ فيه، فقد أخطأَ وغلطَ، وكان أهلُ الشَّامِ ينكرونه ولا

(١) (٤/١٥٢٧-١٥٢٨) بتصرف يسير.

(٢) (ص ٩٣).

(٣) انظر: الإرشاد (٢/٨٢٧) بتصرف يسير.

يعرفونه<sup>(١)</sup>.

وقد ردَّ الإمام ابن الجزريَّ على الدانيِّ، وأبان أنَّ وهمه، وضعف رأيه، وأنَّ كلا الوجهين صحيحٌ، فقال - بعد أن أورد كلامه في الجامع -:

(وهذا الذي ذكره الحافظُ أبو عمرو متَّجِهٌ، وظاهره محتملٌ؛ لو كانت القراءة تُؤخذُ من الكتب دون المشافهة، وإلاَّ إذا كانت القراءة لا بدَّ فيها من المشافهة والسَّماع؛ فمن البعيد تواطؤ من ذكرنا من الأئمَّة شرقاً وغرباً على الخطأ في ذلك، وتلقي الأئمَّة ذلك بالقبولِ خلفاً عن سلفٍ من غير أصل، وأما قوله: "إنَّ إجماع الآخذين عنه من أهل بلده على تحقيق هذه الهمزة المبتدأة" فقد قدَّمتنا النقل عن أئمَّة بلده على وصل الهمزة، والناقلون عنهم ذلك ممَّن أثبت أبو عمرو لهم الحفظ والضبط والإتقان، ووافقهم من ذكر عن ابن ذكوان وهشام - جميعاً -؛ بل ثبت - عندنا - ثبوتاً قطعياً أخذ الدانيُّ - نفسه - بهذا الوجه، وصحَّت - عندنا - قراءة الشَّاطبيِّ - رحمه الله تعالى - بذلك على أصحاب أصحابه، وهم من الثقة والعدالة والضبط بمكان لا مزيد عليه؛ حتَّى إنَّ الشَّاطبيِّ سوَّى بين الوجهين - جميعاً - عنده في إطلاقه الخلاف عن ابن ذكوان، ولم يشر إلى ترجيح أحدهما، ولا ضعفه - كما هي عادته - فيما يبلغ في الضعف مبلغ الوهم والغلط؛ فكيف بها هو خطأ محض؟ - والله تعالى أعلم -، والدليل على أنَّ الوهم من الدانيِّ - فيما فهمه - أنَّ ابن ذكوان لو أراد همز الألف التي قبل السين لرفع الإلباس - كما ذكره -؛ لم يكن لذكر ذلك، والنص عليه في هذا الحرف - الذي هو في سورة الصافات - فائدة؛ بل كان نصه على ذلك في سورة الأنعام عند أوَّل وقوعه هو

(١) المبسوط (ص ٢٣٢).

المتعین - كما هي عادته، وعادةً غيره من الأئمة والقراء -، ولما كان آخره إلى الحرف الذي وقع الخلاف في وصل همزته.

وبالوجهين - جميعاً - آخذ في رواية ابن عامر؛ اعتماداً على نقل الأئمة الثقات، واستناداً إلى وجهه في العربية، وثبوته بالنص، على أنه ليس الوصل مما انفرد به ابن عامر، أو بعض روايته<sup>(١)</sup>.

وعليه؛ فالوجهان صحيحان نصاً وأداءً عن ابن ذكوان، والمقدم له في جل مسالك أهل الأداء: هو وجه القطع؛ لأنه مذهب الجمهور عنه<sup>(٢)</sup>. والوجهان يأتیان - كذلك - لهشام من طريق النشر<sup>(٣)</sup>.

(١) النشر (٢/٢٦٨-٢٦٩) بتصرف يسير.

(٢) انظر: عمدة الخلان (ص ٣٨٣)، الرسالة الغراء (ص ١٠٢)، متقن الرواية (لوحة رقم: ٢٠٦/ب).

(٣) انظر: النشر (٢/٢٦٩)، التقريب (ص ٢٣٩)، التهذيب (ص ١١٩).

## سورة ص

-قراءة [ ا ج ك ز مضافاً بغير تنوين لهشام.

ذكر الإمام الداني في كتبه لهشام من طريق الحلواني: القراءة بغير تنوين على الإضافة، ولم يأخذ بها نقله ابن مجاهد من قصر ترك على نافع<sup>(١)</sup>، واستند الداني في ذلك على ما قرأ به له، وعلى عمل أهل الأداء، فقال في الجامع:

(قرأ نافع وابن عامر في رواية هشام من قراءتي: [ ا ج ك ز بغير

تنوين على الإضافة، وقرأ الباقون: [ ا بالتَّوِين، وقال لنا محمد بن علي عن ابن مجاهد: أن نافعاً - وحده - ترك النون، - وكذا قال لنا الفارسي عن أبي طاهر -، ولم يذكر عن هشام خلافاً، والذي قرأت له من طريق الحلواني، وابن عبَّادٍ مثل نافع، وكذلك حكاه الحلواني عن هشام في مفرده، وعلى ذلك أهل الأداء عنه، لم يذكر ذلك هشام في كتابه<sup>(٢)</sup>.

ووجه التَّنوين صحيح عن هشام من طريق الدَّاجوني عنه<sup>(٣)</sup>، وبهما أخذ الإمام ابن الجزري، وأسندهما في نشره<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: السبعة (ص ٣٩٠).

(٢) (٤/١٥٣٣)، وانظر: التيسير (ص ٤٣٥)، مفردة ابن عامر (ص ١٤٤).

(٣) انظر: المستنير (٢/٤٠٥)، المصباح (٢/٧٤٥)، الكفاية (ص ٣٦٣)، غاية الاختصار (٢/٦٤٣)، وغيرها.

(٤) انظر: النشر (٢/٢٧٠)، التقريب (ص ٢٤٠).

## سورة غافر

١- القراءة ببياء الغيبة في: [لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ Z للأصبهاني عن ورشٍ.

أشار الإمام الداني إلى هذا الاختيار في الجامع، فقال:

(وكلهم قرأ: [لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ Z بالياء؛ إلا ما رواه محمد بن عبد الرحيم

الأصبهاني عن أصحابه عن ورش عن نافع: أنه قرأ [لِيُنذِرَ Z بالتاء، حكى ذلك  
الداجوني عنه، ومثل الجماعة قرأت من طريقه عن ورش، وبه أخذ<sup>(١)</sup>.

فأثر الداني الأخذ بما قرأ به على شيوخه، وبما عليه الإجماع عن الأصبهاني من

القراءة ببياء الغيبة.

ولم يذكر الداني في مفردة نافع<sup>(٢)</sup>، والتعريف<sup>(٣)</sup> سواه.

ولم أقف - فيما طالعت - على من ذكر خلافاً للأصبهاني، وقد ذكر بعض الأئمة

الأسلاف القراءة بتاء الخطاب ليعقوب من بعض رواياته<sup>(٤)</sup>.

ولم يعول الداني على ذلك في مفردة يعقوب<sup>(٥)</sup>، ولم يسندها الإمام الجزري في

تجبيره<sup>(٦)</sup>، ولا نشره<sup>(٧)</sup>.

(١) (١٥٥٠/٤).

(٢) انظره: (ص ٧٩).

(٣) انظره: (ص ١٠٨).

(٤) انظر: التذكرة (٥٣٣/٢)، المبسوط (ص ٢٣٩)، المستنير (٤١٧/٢)، المصباح (٧٥٢/٢)، مفردة يعقوب

لابن شريح (ص ١٥٥)، المبهج (٤٨١)، وغيرها.

(٥) انظره: (ص ٨٤).

(٦) انظره: (ص ٥٣٨).

(٧) انظره: (٢٧٢/٢ - ٢٧٤).

والقراءةُ بقاء الخطابِ مذكورةٌ في كتب الشواذِ للحسنِ البصريِّ (١).

٢- القراءةُ بقاء الغيبةِ في: [ M N ] لابن ذكوان.

حكى الإمام الدانيُّ في جامعه الخلافَ بين طُرقِ ابنِ ذكوانَ في هذا الموضوع، ونصُّه

عبارةُ الجامع:

(قرأ نافعٌ، وابنُ عامرٍ في روايةِ هشامِ بلا خلافٍ، وفي روايةِ التَّغْلِبِيِّ، وأحمدُ بن

أنس، وابنُ خرَّزادٍ، ومحمَّد بن موسى، ومحمَّد بن إسماعيلَ التَّرمِذِيِّ، والحسين بن

إسحاق، و سلامةٌ عن الأَخْفَشِ عن ابنِ ذكوانَ، وفي روايةِ الوليدِ وابنِ بكَّار:

[ M N ] وقرأ الباقرُ بالياءِ، وكذلك روى الأَخْفَشُ، ومحمَّد بن المعلِّ،

وإسحاقُ بن داودَ عن ابنِ ذكوانَ، وابنِ عتبةَ عن أيُّوبَ، وعلى ذلك أهلُ الشَّامِ) (٢).

فترجيحُ الدانيِّ لوجهِ ياءِ الغيبةِ لابنِ ذكوانَ مبنيٌّ على :

الأخذُ بما جاءتْ به أشهرُ الطُّرقِ عنه، وما عليه عملُ أهلِ الأداء له.

وقد جاءَ عند الإمامِ أبي الطَّيِّبِ في الإرشاد:

(وكذلك يقرأ الشاميُّون لابنِ ذكوانَ بالياءِ، وهشامُ بالتَّاءِ، وكذلك قرأتُ؛ لأنَّ

أهلُ الشَّامِ إذا روى الأَخْفَشُ عن ابنِ ذكوانَ شيئاً؛ فلا يأخذونَ إلا بما رواه، فاعرف أنَّ

المشهور عن ابنِ ذكوانَ الياءُ، وعن هشامِ التَّاءُ) (٣).

وبه قطعَ الدانيُّ في التَّيسيرِ (٤)، ومفردة ابنِ عامرٍ (٥).

(١) انظر: مفردة الحسن البصري (ص ٤٦٣)، مصطلح الإشارات (ص ٤٦٣)، إيضاح الرموز (ص ٦٣٣).

(٢) (١٥٥١/٤).

(٣) (٨٤٢/٢-٨٤٣).

(٤) انظره: (ص ٤٤٢).

(٥) انظره: (ص ٩٦).

والوجهان مُسندان في النَّشْر لابن ذكوان من طريقيه: (الأخفش، والصُّوري)،  
والغيبُ روايةُ الجمهورِ عنهما. (١).

ومع ذكر الإمام ابن الجزريِّ لهما في النَّشْر ونظمه؛ إلا أنَّه قال:  
(وقد نصَّ الدانيُّ بَعْدَم الخِلافِ له، وهو الصَّحيحُ) (٢).

(١) انظر: النشر (٢/٢٧٣)، التقريب (ص ٢٤٢).

(٢) (٢/٢٧٣)

## سورة محمد ٣

-القراءةُ في: [ Z ٣ بمدّ الهمزة للبيزي عن ابن كثير.

حكى الإمام الداني في الجامع الخلاف للبيزي في هذا الحرف، فقال:

(واختلَفَ عن ابن كثير من طريق البيزي في قوله: [ ٩ Z ٣ بالقصر، وبذلك قرأتُ على أبي الفتح في رواية أبي ربيعة عنه، وقرأتُ ذلك على الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه بالمدِّ، وكذلك قرأتُ في جميع الطُّرُق عن البيزي، وكذلك رَوَى الخزاعي عن أصحابه، وقال البيزي في كتابه: [ Z ٣ بفتح الألف، لم يزد على ذلك، وأحسبه أراد المدَّ، قد يُعَبَّرُ عنه بالفتح من حيث كانت الفتحة مأخوذةً من الألف، وذلك مجازٌ) (١).

واختار الداني الأخذ بوجه مدّ الهمزة، وموجبُه في ذلك: الأخذ بما نصَّ البيزي عليه، وبما جاءت جُلُّ الطُّرُق عنه به، وبه صرَّح في التيسير، ومفردة المكِّي. فقال في التيسير:

(وحدَّثنا محمد بن أحمد بن عليّ البغداديُّ، قال: أخبرنا ابنُ مجاهدٍ، قال: حدَّثنا مُصَرِّ بن محمد عن البيزيِّ بإسناده عن ابن كثير: [ ٩ Z ٣ بالقصر، وبذلك قرأتُ في رواية أبي ربيعة عنه على أبي الفتح، وقرأتُ على الفارسي في روايته بالمدِّ، وكذلك قرأتُ في رواية الخزاعيِّ وغيره - عنه -، وبه أخذُ) (٢).

وعليه، فقد وَهَمَ الإمام المالقي عندما قال:

(١) (٤/١٥٩١).

(٢) (ص ٤٦٢)، وانظر: مفردة ابن كثير (ص ١٣١).

(كما لم يتعرّض لها الحافظُ في مفرداته) (١).

وقد علّق العلامة الصفاقسيُّ على كلام الدانيِّ في تيسيره، فقال:

(وكلامُ التيسير يُشعر بأنّ ذكره حكايةٌ لا روايةٌ؛ لأنّه غيرُ أسلوبه؛ فلم يُقل: قرأَ البزبيُّ بخُلف عنه - كعادته في نقل الخلاف الذي قرأَ به - فانظر كيف قال في نقل القصر: "حدّثنا"، وقال في المدّ: "وقرأتُ"، وأكّد ذلك بقوله: "وبه آخذُ"، والتّحديثُ بالقراءة يفيد ثبوتها، ولا يبيح القراءة بها بخلاف القراءة؛ فإنّه يفيدُ الثبوت، وإباحة القراءة بها؛ لهذا نجدُهم يجمعون بين التّحديث، والقراءة؛ فيقول من تعرّض منهم لإثبات القراءة: حدّثني فلانُ بقراءة فلان، ثمّ يقول: وقرأتُ بها القرآن - كله - على فلان؛ فإن قلت: قد قال: "وبذلك قرأتُ في رواية أبي ربيعة عنه عن أبي الفتح، قلت: نعم، ولكن أبو الفتح قد انفرد به عن شيخه أبي أحمد عبد الله بن الحسين السامريِّ، وأبو أحمد السامريُّ (بالقصر) ضعيفٌ، قال الذهبيُّ:

" لا أشكُّ في ضعفِ أبي أحمد؛ لأنّه ذكرَ أنه قرأَ على جماعةٍ، ولم يلقَ أحداً منهم"، فكيف يُعتمدُ على ما انفرد به، نعم: سلّمنا عدمَ ضعفه، وأنّه ضابطٌ ثقةٌ مأمونٌ - كما قاله غيرُ الذهبيِّ كالدانيِّ، وأبي حيّان -؛ فلا يُعوّل على ما انفرد به؛ إذ لا بدّ في ثبوت القراءة من التّواتر، ولا تثبتُ بطريق الآحاد، و - أيضاً - فإنّ رواية البزبيِّ إنّما قرأَها الدانيُّ على شيخه أبي القاسم عبد العزيز بن جعفر الفارسيِّ، ثمّ البغداديُّ لا على أبي الفتح فارس بن أحمد الحمصيِّ الضّرير - كما يعرف ذلك من مُطالعة التيسير -، وأمّا محمّد بن أحمد الكاتب البغداديُّ نزيل مصر، فلم يذكر الدانيُّ أنه قرأَ عليه، وإنّما قال:

(١) شرح التيسير (ص ٦٨٧).

كتبْتُ عنه كثيرًا - كما ذكره الذهبيُّ في طبقات القراء -<sup>(١)</sup>.  
وعلى وجهٍ مدَّ الهمزةَ أطبق أكثرُ النقلة؛ فهو رواية الجمهورُ عنه<sup>(٢)</sup>.  
وحكى الخلافَ له في التذكرة<sup>(٣)</sup>، والإقناع<sup>(٤)</sup>.  
وأطلق الوجهين - أيضًا - الإمامُ الشاطبيُّ<sup>(٥)</sup> مع أنَّ فيه خروجًا عن طريقه؛ لأنَّ  
الدانيَّ أسندَ روايةَ البزِّيِّ في تيسيره من قراءته على شيخه الفارسيِّ<sup>(٦)</sup>، وعليه؛ فلا وجهَ  
لإدخال الشاطبيِّ القصر في الحرز، فذكره حشؤ زائدٌ - كما نصَّ عليه المحققون -<sup>(٧)</sup>.  
والوجهان صحيحان للبزِّيِّ من طريق النَّشرِ<sup>(٨)</sup>.

(١) غيث النفع (ص ٥٤٤-٥٤٥) بتصرف .

(٢) انظر: كنز المعاني للجعبري (٥/٢٣١٨).

(٣) انظره: (٥٥٧/٢).

(٤) انظره: (٧٦٧/٢).

(٥) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ١٠٣٩)، الدررة الفريدة (٥/١٠٧-١٠٩).

(٦) انظر: التيسير (ص ١١٤).

(٧) انظر: النشر (٢/٢٨٠)، الإتحاف (٢/٤٧٦)، الفتح الرحمانى (ص ٢٤٤-٢٤٦)، عمدة الخلان (ص ٤١٠).

(٨) النشر (٢/٢٨٠)، وانظر: التقريب (ص ٢٤٨)، تحرير النشر (ص ١١٨).

## سورة النجم

-القراءة لقالون في: [ = > Z بنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف، وإدغام التنوين فيها حال الوصل، وهمز الواو بعدها.

ذكر الإمام الداني في جامعه لقالون من طريق ابن بويان عن أبي نسيب عنه: ترك همز الواو بعد إدغام التنوين في اللام، وهمز الواو من طريق أبي عون عن الحلواني عنه<sup>(١)</sup>، واختار وجه الهمز له؛ وقال عنه:

(وعلى ذلك جميع أهل الأداء برواية قالون)<sup>(٢)</sup>.

وجاء في مفردة نافع قوله:

(وكذلك نص عليه الحلواني في كتابه، وبه أخذ)<sup>(٣)</sup>.

وبه جزم في التيسير<sup>(٤)</sup>، والتعريف<sup>(٥)</sup>، وغيرها<sup>(٦)</sup>.

وهذا الذي عليه جمهور المغاربة لقالون من طريق أبي نسيب وغيره<sup>(٧)</sup>، ورواه عنه

جمهور العراقيين من طريق الحلواني<sup>(٨)</sup>.

(١) انظره: (١٦١٣/٢).

(٢) الجامع (١٦١٣/٢).

(٣) (ص ١٣٩).

(٤) انظره: (ص ٤٧٣).

(٥) انظره: (ص ١٠٩).

(٦) انظر: شرح الدرر للمتتوري (٣٧٨/١).

(٧) انظر: الهادي (ص ٥١٩)، التبصرة (ص ٣٤٦)، المفتاح (ص ٨٧١)، التقريب والحرش (ص ٢٤٦)، وغيرها.

(٨) انظر: الكفاية (ص ٣٨٥)، المستنير (٤٦٥/٢)، المصباح (٧٨٨/٢)، المبهج (ص ٥٠٤)، وغيرها.

والوجهان مسندان في النَّشْر لقالونَ من طريقه، وجاءَ فيه:  
(والوجهان صحيحان؛ غيرَ أنَّ الهمزَ أشهرُ عن الحلوانيِّ، وعدمه أشهرُ عن أبي  
نسيطٍ)<sup>(١)</sup>.

وتقدّم في قسم الأصول حكمُ الابتداءِ بهذه الكلمة، واختيارُ الدانيِّ في ذلك<sup>(٢)</sup>.

---

(١) (٣١٨/١)، وانظر: التقريب (ص ١١٣).

(٢) انظر: البحث (ص ٤٤٤)

## سورة الرحمن

-خفَضُ [ وَنَحَّاسٌ Z لروح عن يعقوب.

هذا الاختيارُ أشارَ إليه الإمامُ الدانيُّ في مفردة يعقوبَ في فصلِ روايةِ روحٍ، فقال:

(قرأ: [ وَنَحَّاسٌ Z بالخفضِ، كذا قرأتُ علي أبي الحسنِ، وقرأتُ علي أبي الفتح:

بالرَّفعِ، وبالأوَّلِ آخذُ) (١).

والظاهرُ أنَّ الدانيَّ آثرَ الأخذَ بما جاءت به الطُّرقُ عنه، وما عليه عملُ الأئمَّةِ عن

يعقوبَ، وهذا ما يتجلى من خلال المنصوص عليه في كتب الأئمَّةِ الأسلاف.

فالمذكور في أمَّهات الفنِّ: الخفَضُ ليعقوبَ من روايةِ روح (٢)، والرَّفعِ من روايةِ

رويسٍ، وهو - كذلك - في تذكرة أبي الحسن (٣).

ولم أقفُ علي من ذكر الرَّفعِ له؛ إلا ما جاء عندَ الإمامِ ابنِ مهرانٍ في كتابيه؛ فإنَّه

ذكره ليعقوبَ بكماله (٤).

والمسندُ المقروءُ به في هذا الحرفِ:

ابنُ كثيرٍ، وأبو عمرو، وروح: بخفضِ السَّينِ عطفًا علي [ نَارٍ Z، والباقونَ

برفعِ السَّينِ عطفًا علي [ نَارٍ Z (٥).

(١) (ص ٩١).

(٢) انظر: المستنير (٤٧٢/٢)، الكامل (ص ٦٤٤)، المصباح (٧٩٣/٢)، مفردة يعقوب لابن شريح (ص ١٦٤)،

مفردة يعقوب لابن الفخَّام (ص ٢٥٣)،

(٣) انظره: (٥٧٧/٢).

(٤) انظر: المبسوط (ص ٢٥٩)، الغاية (ص ٩٠).

(٥) انظر: التحبير (ص ٥٧٢)، النشر (٢٨٥/٢)، الإتحاف (٥١١/٢)، البدور الزاهرة (ص ٣١١).

## سورة الملك

-ضمُّ الحاء من: [ فَسْحَقًا Z للكسائيّ.

حكى الإمام الداني في جامعه وجهين للكسائيّ في هذا الحرف، هما:

ضمُّ السّين، وإسكانها، فقال:

(قرأ الكسائيّ: [ فَسْحَقًا Z بضمِّ الحاء، وإسكانها بالوجهين، قال أبو عمرو عنه:

" [ فَسْحَقًا Z يُثَقِّلُ، وَيخَفِّفُ ما يُبالي كيف قرأ"، والمأخوذُ عنه في الأداء الضمُّ، وبه

قرأتُ) (١).

واختيارُ الداني مبنيٌّ على:

ما قرأ به على شيوخه، والمشتهر عند أهل الأداء.

وأكثرُ النقلة قطعوا به للكسائيّ من روايته، فهو رواية المغاربة - قاطبةً -، وأكثرُ

المشاركة (٢).

ومن نصوصهم في ذلك:

قول الإمام أبي الطيّب:

(وخيرُ الكسائيّ في: [ فَسْحَقًا Z في ضمِّ الحاء، وإسكانها، والمشهورُ عنه ضمُّ

الحاء) (٣).

(١) (١٦٤٧/٤).

(٢) انظر: النشر (١٦٣/٢)، كنز المعاني (٢٤١١/٥).

(٣) الإرشاد (٩٠٦/٢).

وفي التَّبصرة لمكيِّ نحوه<sup>(١)</sup>.  
وجاء عند الإمام الهذليِّ في الكاملِ:  
(والاختيارُ ما عليه عليٌّ - أي: من الضمِّ -، لأنَّه أفخمُ وأشبعُ)<sup>(٢)</sup>.  
وأطلق التَّخيير فيه غير واحدٍ من الأئمَّة:  
كابن مجاهدٍ<sup>(٣)</sup>، وابن مهرانٍ<sup>(٤)</sup>، والأهوازيِّ<sup>(٥)</sup>، وغيرهم.  
والوجهان صحيحانِ مُسندانِ عن الكسائيِّ، والإسكانُ من زوائد النَّشرِ<sup>(٦)</sup>.

(١) انظره: (ص ٣٦٢).

(٢) (ص ٥٢٠).

(٣) انظر: السبعة (ص ٤٤٦).

(٤) انظر: المبسوط (ص ٢٦٨).

(٥) انظر: الوجيز (ص ٣١٦).

(٦) انظره: (١/١٦٣).

## سورة الحاقة

١- كسر العين، وفتح الياء في: [ Z: للجمع.

حكى الإمام الداني في الجامع الخلاف في هذا الحرف عن ابن كثير، وشعبة، وحمزة، والكسائي بين إسكان العين، واختلاس كسرتها. وأطال في إيراد الروايات، وعلّق عليها، وختم بعدم اعتبار وجه الاختلاس<sup>(١)</sup>. واعتمد الأخذ بكسر العين، وفتح الياء من هذا الفعل؛ لقراءته به على شيوخه، ولما عليه الإجماع عنهم.

وصرح بذلك - أيضاً - في مفردة ابن كثير، فقال:

(اختلّف عن قبل، والبيزي في قوله: [ Z: فروى أبو ربيعة، ومحمد بن

الصباح عن قبل: بإسكان العين.

وحدّثنا فارس بن أحمد، قال: حدّثنا عبد الباقي بن الحسن، قال: حدّثنا أبو بكر أحمد

بن صالح بن عمر، قال: حدّثنا الحسن بن الحباب عن البيزي: [ Z: بإسكان العين.

وقرأت في الروايتين: بكسر العين، وفتح الياء - كالجماعة -، وبه أخذ<sup>(٢)</sup>.

والخلاف في هذا الحرف حكاة غير واحد من الأئمة: كابن مجاهد<sup>(٣)</sup>، وابن مهران<sup>(٤)</sup>،

(١) انظره: (١٦٥٢/٤ - ١٦٥٤).

(٢) (ص ١٣٣).

(٣) انظر: السبعة (ص ٤٤٩).

(٤) انظر: المبسوط (ص ٢٦٩).

والهذلي<sup>(١)</sup>، وابن الباذش<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.  
والمقروء به للجَميع: هو الإتمام.  
قال الإمام أبو الطيب:

(وأجمع القراء في قوله تعالى: [ : < Z على فتح التاء، وكسر العين، وفتح  
الياء من غير تشديد على الياء، ولا إسكان العين؛ لأنَّ قبلاً ذكر عن البزري أنه روى  
عن ابن كثير أنه قرأ في الأحزاب:

[ ] [ a ` \_ ^ Z b بتخفيف الدال، و [ : Z بإسكان  
العين، [ - Z / بتخفيف الطاء، قال: فوجَّهْتُ إليه، فقلتُ: ما هذه  
الحروفُ التي قد رويتها؟

فقال: وهمتُ، وقد رجعتُ عنها، فرجعَ إلى ما عليه جماعة القراء، وهي الترجمةُ  
التي عرَّفْتَكَ أئمَّهم أجمعوا عليها)<sup>(٣)</sup>.  
وقال السمينُ الحلبيُّ:

(العامة على كسر العين وتخفيف الياء، ورؤي عن حمزة إخفاء الكسرة. ورؤي عن  
عاصم وحمزة أيضاً تشديد الياء. وهو غلطٌ عليها، وإنما سمعها الراوي يبينان حركة  
الياء فظنَّها شدة. وقيل: أجرياً الوصل مجرى الوقف فصعفاً الحرف، وهذا لا ينبغي أن  
يلتفت إليه)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الكامل (ص ٦٥٠-٦٥١).

(٢) انظر: الإقناع (١/٤٩١).

(٣) الإرشاد (٢/٩٠٩).

(٤) الدر المصون (١٠/٤٢٧).

٢- القراءةُ بياء الغيبةِ في: [ ZG FE وَ ] O NM لابن ذكوان.

ذكر الإمام الداني في جامعهِ اختلافَ الطُّرُقِ عن ابن ذكوان في هذين الحرفين بين الغيبةِ والخطابِ، فقال:

(قرأ ابنُ كثير، وابن عامر في رواية ابن المعلّى، وابن خرّزاذ في رواية الشاميين عن

الأخفش عن ابن ذكوان: [ ZG FE وَ ] O NM بالياءِ فيها.

وقرأ الباقر: بالتاءِ فيهما، وكذلك روى ابنُ أنسٍ، والتّغليبي عن ابن ذكوان، وابن شنبوذٍ، والنقّاش عن الأخفشِ عنه، وبذلك قرأتُ عن الفارسيّ عنه، وقال ابن أشتة: كذلك وجدتهُ في كتاب النقّاش، وذكرهما الأخفشُ في كتابيه "بالياء" قال: على الإخبارِ عنهم، وهو الصّحيحُ، وعليه العملُ عند أهل الشّام، وبذلك قرأتُ في جميع الطُّرُقِ عن الأخفشِ) (١).

ومفهومُه: أنّ الياءَ عن غير النقّاشِ عنه، ومن قراءة الدانيّ على غير الفارسيّ .

وظاهر العبارة يُفهم التّعارض، حيث إنّه ذكر أنّه قرأ بالغيب للأخفش من جميع الطُّرُق، ومنها النقّاش، وهو يعارض قراءتهُ للنقّاش على الفارسيّ بالتّاءِ، فالراجحُ أنّ الإطلاق في قوله:

"وبذلك قرأتُ في جميع الطُّرُقِ عن الأخفش" سبقُ قلم، أو أنّه قرأ بالوجهين

للأخفش، والتّخريجُ الأوّل أقربُ.

وذكر الخلافَ في التّيسير (٢).

(١) (٤/١٦٥٥-١٦٥٦) بتصرف.

(٢) انظره: (ص ٤٩٤-٤٩٥).

وصرَّح في مفردة الشاميِّ - أيضاً - باختيار ياء الغيبِ فيها، فقال:

(قرأ: [ ZG FE ]، وَ [ ZO NM ] بالياءِ فيها، وأقرأنيهما الفارسيُّ عَن

النَّقاشِ عن الأَخفشِ: بالتَّاءِ، وبالأوَّلِ آخِذُ) (١).

واختيارُ قائمٍ على:

الأخِذِ بالأكثرِ طرقاً عن الأَخفشِ، وما عليه عملُ أهلِ الأداءِ الشاميِّين، ونصُّ

الأخفشِ عليهما بالياءِ.

وأطلق الإمامُ الشاطبيُّ الخلافَ لابنِ ذكوان؛ تبعاً للأصلِ (٢).

وأكثرُ النَّقْلَةِ على الياءِ فيها له (٣)، قال الإمامُ أبو الطَّيِّبِ:

(ولا يُعرفُ بالشَّامِ غيرُ الياءِ فيها) (٤).

وبالخطابِ قطعَ له ابنُ مجاهدٍ (٥)، وابنُ سَوارٍ (٦)، وأبو العلاءِ (٧)، وسبِطُ الخيَّاطِ (٨)،

وغيرُهم .

والوجهانِ مضمَّنانِ في النَّشرِ لابنِ ذكوانَ من طريقيه: (الأخفشِ، والصُّوريِّ) (٩).

(١) (ص ١٠٨).

(٢) انظر: متن الشاطبية (بيت رقم: ١٠٨٠)، فتح الوصيد (٤/١٢٨٤).

(٣) انظر: كنز المعاني (٥/٢٤٢٧)، النشر (٢/٢٩١).

(٤) الإرشاد (٢/٩١١).

(٥) انظر: السبعة (ص ٤٤٩).

(٦) انظر: المستنير (٢/٤٤٩).

(٧) انظر: غاية الاختصار (٢/٦٩٠).

(٨) انظر: المبهج (ص ٥١٩).

(٩) انظره: النشر (٢/٢٩١).

## والمقدّم في الإقراء:

وجهُ ياءِ الغيبةِ فيهما؛ لأنَّه روايةُ الجمهور، والأكثرُ طرقاً وروايةً عنه، وعلى هذا  
أطبقتُ كلَّ المسالكِ الأدائيَّةِ<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: عمدة الخلان (ص ٤٣٨)، الرسالة الغراء (ص ١٠٧)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٧-٢٢٨)، وغيرها.

## سورة المعارج

-فتحُ ياءِ الفعلِ من: [ وَلَا يَسْتَلُّ حَمِيمٌ حَمِيمًا Z للبزي عن ابن كثير.

حكى الإمام الداني في الجامع<sup>(١)</sup>، ومفردة المكي<sup>(٢)</sup> اختلاف الطُّرُق عن البزي في فتح، وضمَّ ياءِ الفعل، فروى ابنُ الحُبَاب، ومضْرُ، وجماعةٌ ضمَّ الياءِ مبنياً للمفعول، ونائبه [ حَمِيمٌ Z، وَ [ حَمِيمًا Z منصوب على نزع الخافض، وروى أبو ربيعة، والخزاعي، وابن هارون فتح الياء مبنياً للفاعل.

وصرح الداني في التهذيب باختيار وجه فتح الياء، فقال:

(وروى مضر بن محمد، والعباس بن أحمد عنه في المعارج [ وَلَا يَسْتَلُّ حَمِيمٌ حَمِيمًا Z بضمَّ الياء، وبفتحها قرأت، وبه أخذ<sup>(٣)</sup>.  
وبه جزم في التيسير لأبي ربيعة عنه<sup>(٤)</sup>.

واختيارُ الداني الأخذ بوجه فتح ياءِ الفعل؛ اعتماداً على ما جاءت به أشهرُ الطُّرُق عنه.

ووجه الضم من طريق ابن الحباب عنه مسند في النشر<sup>(٥)</sup>.

(١) انظره: (٤/١٦٥٧-١٦٥٨).

(٢) انظر: (ص ١٣٣-١٣٤).

(٣) (ص ٦٥).

(٤) انظره: التيسير (ص ٤٩٦).

(٥) انظره: (٢/٢٩٢).

ووجه الفتح للبيّ هو رواية الجمهور، والأكثر رواية عنه، والمصدر أداء له<sup>(١)</sup>.  
وتفرّد أبو جعفر المدنيّ بضمّ الياء من طريق الدرّة والتّحبير<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر مع بيان المقدم أداء (ص ٦٧٦).  
(٢) انظر: التحبير (ص ٥٩١)، شرح الدرّة للسمنودي (ص ٢٤١)، الإتحاف (٢/٥٦١)، البدور الزاهرة (ص ٣٢٧).

## سورة نوح

-فتح الواو من: [ { Z لهشام من طريق الداجوني عنه.

أشار الإمام الداني إلى هذا الاختيار في الجامع، فقال:

(قرأ نافع: [ { Z بضم الواو، وكذلك روى الداجوني أداءً عن أصحابه عن

هشام، قال: وقد روي عنه فتح الواو، والفتح هو الذي نص عليه هشام في كتابه،

وكذلك رواه - عنه - الحلواني، وابن عبّاد، وابن أنس، وابن ذكوان، وابن أبي حسان،

وابن دحيم، والباغندي، وغيرهم، واختار هشام الضم، أخبرنا أحمد بن عمر قال: نا

أحمد بن سليمان قال: نا محمد بن محمد قال: هشام بإسناده عن ابن عامر: [ { Z بفتح

الواو، وبذلك قرأت، وعليه أهل الأداء<sup>(١)</sup>.

واختيار الداني مبني على:

ما قرأ به، وعلى المعمول عند أهل الأداء، والموافق لمنصوص عليه.

ووجه فتح الضم للداجوني: هو المشهور، وفي جلّ الأمّهات المذكور.

ولم أقف على من أورده عن هشام من الأئمة الأثبات - فيما تبعت من مصادر

كثيرة - إلا ما جاء عند الإمام الهذلي في الكامل<sup>(٢)</sup>، والإمام الروذباري في جامعه<sup>(٣)</sup>.

(١) (١٦٦٠/٤).

(٢) انظره: (ص ٦٥١-٦٥٢).

(٣) انظره: (لوحة رقم: ٣١٤/أ).

والمقروءُ به:

ضمُّ الواوِ للمدنيِّين (نافع، وأبي جعفر)، وفتحُها للباقيْنَ<sup>(١)</sup>.  
وهما لغتانِ بمعنى واحدٍ، و [ Z اسمُ صنمٍ كانوا يعبدونه في الجاهليَّة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر: التيسير (ص ٤٩٨)، التحجير (ص ٥٩٣)، النشر (٢/٢٩٢)، إيضاح الرموز (ص ٧١٠)، وغيرها.

(٢) انظر: الحجّة لابن خالويه (ص ٣٥٣)، شرح الهداية (٢/٥٣٩)، الدرّة الفريدة (٥/٢٠٠).

## سورة الجن

-ضمُّ اللَّامِ من: [ Y Z هَشَامٍ من طَرِيقِ الحَلَوَانِيِّ. نصُّ الإمامِ الدَانِيِّ في الجامع<sup>(١)</sup>، ومفردة ابنِ عامرٍ<sup>(٢)</sup>، والتَّهْذِيبِ<sup>(٣)</sup> على الخِلافِ في هذا الحرفِ للحَلَوَانِيِّ عن هَشَامِ بَيْنِ (ضمِّ اللَّامِ، وكسرها)، وبالضمِّ وجهاً واحداً للدَّاجُونِيِّ عنه.

وصرَّحَ في التَّهْذِيبِ باختيار وجهِ الضمِّ، فقال:

(وقرأ في الجن: [ Y X بضمِّ اللَّامِ، وقد رُوِيَ عنه: كسرها، وبالأوَّلِ آخذُ)<sup>(٤)</sup>.

و عليه اقتصرَ في التَّيسِيرِ، فلم يذكرْ غيره<sup>(٥)</sup>.

والراجحُ أنَّ العلةَ في اختيارِ الدانيِّ هي:

١/ متابعَةُ المنصوصِ عليه؛ بدليلِ قوله في الجامع:

(وهو الذي نصَّ عليه الحَلَوَانِيُّ في كتابه)<sup>(٦)</sup>.

٢/ الأخذُ بالمشهورِ عندَ أهلِ الأداءِ، فلم يذكرْ كثيرٌ من المغاربةِ، والعراقيينِ

(١) انظره: (١٦٦٧/٤).

(٢) انظره: (ص ١٤٧).

(٣) انظره: (ص ١١٢).

(٤) المصدر السابق (ص ١١٢).

(٥) انظره: (ص ٤٩٩)، فتح الوصيد (٤/١٢٩٠).

(٦) (١٦٦٧/٤).

سواه<sup>(١)</sup>، وهو الذي في كتاب السبعة<sup>(٢)</sup>.

وقد جاء في إرشاد أبي الطيب قوله:

(والضمُّ الاختيارُ في رواية هشام من هذا الطريق، ومن الطريقين الأولين

بالكسر، وبالضمِّ قرأتُ في هذه السُّورة وحدها، وبه آخذُ في رواية الحلوانيِّ عنه)<sup>(٣)</sup>.

والوجهان لهشام في الشاطبيَّة<sup>(٤)</sup>، وعليه؛ فوجه الكسر من زيادات القصيد<sup>(٥)</sup>.

وأسندهما الإمامُ ابنُ الجزريِّ عن هشام من طريقه: (الحلوانيِّ، والدَّاجونيِّ)<sup>(٦)</sup>.

والمقدَّم أداء:

وجه الضمِّ له، وذلك في كلِّ المسالكِ الأدائيَّة<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الهادي (ص ٥٤٤)، التذكرة (٢/٦٠١)، الكامل (ص ٦٥٢)، المستنير (٢/٥٠٥)، الكفاية (ص ٤٠٢)، وغيرها.

(٢) انظره: (ص ٤٥٤).

(٣) (٢/٩١٨).

(٤) انظره: (بيت رقم: ١٠٨٧)، إبراز المعاني (ص ٧٠٨).

(٥) انظر: كنز المعاني (٥/٢٤٣٩).

(٦) النشر (٢/٢٩٣).

(٧) انظر: الرسالة الغراء (ص ١٠٥-١٠٦)، عمدة الخلان (ص ٤٤٠)، اختلاف وجوه طرق النشر (ص ٦٧٧).

## سورة التكوير

- تخفيفُ العينِ من: [ M N O ] هشام من طريق الحلوانيِّ عنه.

حكى الإمام الدانيُّ في الجامع الخلافَ لهشامٍ من طريق الحلوانيِّ في هذا الحرفِ بين تخفيفِ العينِ، وتشديدها، واختارَ وجهَ التَّخفيفِ؛ استناداً على المنصوصِ عنه، وبما قرأ به على شيوخه، حيثُ قال:

(وقرأ الباقرُ بتخفيفِ العينِ، وكذلك روى الحلوانيُّ عن هشامٍ نصّاً، وبذلك كان الداجونيُّ يأخذُ في رواية هشام، وحكاهُ عن أصحابه عنه، وبه قرأتُ من طريق الحلوانيِّ عنه، وقد حكى لي فارسٌ عن قراءته على عبد الباقي في رواية الحلوانيِّ، وعلى أبي طاهر في رواية ابن عبَّادٍ عن هشام بتشديدِ العينِ، والتَّخفيفِ هو الصَّحِيحُ عنه، وبه آخذُ) (١).

وبه قطعَ في سائر كتبه (٢).

والتَّخفيفُ لهشام: هو المشهورُ، والمذكورُ في جُلِّ مصنَّفاتِ الفنِّ الأصيلِ (٣).

حكى له وجهَ التَّشديدِ ابن مجاهدٍ في السَّبْعَةِ (٤)، وابن مهران في المبسوط والغاية (٥)، والأهوازيُّ في الوجيز (٦).

ولم يعتبره الإمامُ ابن الجزريُّ في نشره، وقطعَ له بوجهِ التَّخفيفِ كالجُمهورِ (٧).

(١) (١٦٨٩/٤).

(٢) انظر - مثلاً -: التيسير (ص ٥١٣)، مفردة ابن عامر (ص ١٤٨).

(٣) انظر: الإرشاد (٢/٩٣٤)، التذكرة (٢/٦١٧)، التبصرة (ص ٣٧٨)، الكامل (ص ٦٥٧)، الكفاية

(ص ٤٠٨)، المصباح (٢/٨٣٤)، المبهج (ص ٥٢٩)، العنوان (ص ٢٠٤)، البستان (٢/٨٨٦)، وغيرها.

(٤) انظره: (ص ٤٦٤).

(٥) انظر: المبسوط (ص ٢٧٩)، الغاية (ص ٩٦).

(٦) انظره: (ص ٣٢٩).

(٧) انظره: (٢/٢٩٨).

## سورة العلق

- قصرُ الهمزة في: [ ا ز ] لقبيلٍ عن ابن كثير.

حكى الإمام الداني في الجامع اختلافَ الطُّرُقِ عَن قَبيلٍ في هَذَا الحرفِ بينَ حذفِ الألفِ بينَ الهمزةِ والهاءِ، وإثباتِ الألفِ والهمزةِ قبلَهُ<sup>(١)</sup>.

واختار الأخذَ لَهُ بوجهِ الحذفِ، فقال في مفردةِ المكِّيِّ:

(قرأ: [ ا ز ] بقصر الهمزة على وزن «رَعَهُ»، وفيه عنه خلافٌ، وبذلك

قرأتُ، وكذلك قال لنا محمد بن أحمد عن ابن مجاهدٍ: أَنَّهُ قرأَهُ على قبيلٍ، وبه آخِذٌ<sup>(٢)</sup>.

وجاءَ في التَّهذِيبِ - أَيضاً - قوله:

(وقرأ في العلقِ: [ ا ز ] بقصر الهمزة، قال ابنُ مجاهدٍ: كذا قرأتُ على

قبيلٍ، وهو غلطٌ، وبذلك قرأتُ أنا مِن طريقِهِ، وبه آخِذٌ<sup>(٣)</sup>.

وعليه عَوَّلَ في التَّيسِيرِ<sup>(٤)</sup>.

وآثر الدانيُّ الأخذَ بوجهِ القصرِ؛ استناداً على ما قرأَ بِهِ، وعلى ما جاءَتْ به أكثر

الطُّرُقِ عنه.

- والظاهرُ أَنَّ العلةَ في نسبةِ ابنِ مجاهدٍ هذه القراءةَ إلى الغلطِ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّه أَخَذَهَا عن

قبيلٍ في زمنِ اختلاطِهِ؛ مع ما رأى من ضعفِ الحذفِ في العربيَّةِ؛ لأنَّه وإن جاءَ

(١) انظره: (١٧١١/٤).

(٢) (ص ١٠٨).

(٣) (ص ٦١).

(٤) انظره: (ص ٥٢٨).

نحوه، ففي ضرورة شعرٍ، أو ما يجري مجرى ذلك من كلمةٍ كثر دورها على ألسنتهم، فلا يجوز القياس على ذلك، وقد صرح بتضعيف هذه القراءة جماعةً من الأئمة<sup>(٢)</sup>.

وقد ردَّ على ابن مجاهد - فيما ذهب -، ومما جاء في ذلك:

قول السخاوي في شرحه:

(وما كان ينبغي لابن مجاهد إذا جاءت القراءة ثابتة عن إمام من طريق لا يُشكُّ فيه أن يردَّها؛ لأنَّ وجهها لم يظهر له)<sup>(٣)</sup>.

وجاء في إبراز المعاني لأبي شامة:

(وقال الشيخ الشاطبي - رحمه الله - فيما قرأته بخط شيخنا أبي الحسن - رحمه الله - :

رأيت أسياناً يأخذون فيه بما ثبت عن قنبلٍ من القصرِ خلافَ ما اختاره ابن

مجاهدٍ.

وقرأت في حاشية النسخة المقرَّوة على الناظم - رحمه الله - :

زعم ابن مجاهد أنه قرأ بهذا عليه - أي: على قنبل -، وردَّه ورأه غلطاً - هكذا في

السبعة -، ولم يتعرَّض في الكتاب له؛ لما علم من صحة الرواية فيه، قال: وإذا صحَّ

تصرَّف العرب في رأى، فكيف ينكرُ قصرُ الهمزة؛ إذا صحَّت به الرواية.

قلت: وأنشدني الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - لنفسه بيتين بعد هذا البيت حالة

قراءتي لشرحه عليه في الكرَّة الأخيرة التي لم نقرأ عليه بعدها:

(١) انظر: السبعة (ص ٤٧٥).

(٢) انظر: إبراز المعاني (ص ٧٢٧)، شرح شعلة (ص ٣٨٦)، النجوم الزاهرة (١٢٨١/٢).

(٣) فتح الوصيد (٤/١٣٢٤).

ونحنُ أخذنا قصره عن شيوخنا      بنصِّ صحيح صحَّ عنه فبجلا  
ومن ترك المروِّي من بعد صحَّة      فقد زلَّ في رأي راءه مُتخيلاً (١).

وفي شرح الحرز للهمذاني:

(وابنُ مجاهدٍ وإن كانَ عظيمَ الشأنِ كبيرَ القدرِ، فالحقُّ أعظمُ منه وأكبرُ، وقد روى  
القصرَ عنه الحافظُ أبو عمرو، وأبو محمَّد - أي: مكِّي -، والمهدويُّ، وغيرهم من الأجلَّة  
الذين هم قطب هذا الفنِّ) (٢).

وقد دافع الإمام ابن الجزري عن ابن مجاهد، فقال:

(وليس ما رُدَّ به على ابن مجاهد في هذا لازماً، فإنَّ الرَّاوي إذا ظنَّ غلط المرويِّ  
عنه؛ لا يلزمه رواية ذلك عنه؛ إلا على سبيل البيان، سواءً كان المرويُّ صحيحاً أم  
ضعيفاً؛ إذ لا يلزم من غلط المرويِّ عنه ضعف المرويِّ في نفسه، فإنَّ قراءة  
[ + Z بفتح الدال صحيحةً مقطوعٌ بها، وقرأ بها ابن مجاهد على قنبل، مع نصِّه  
أنَّه غلط في ذلك، ولا شكَّ أنَّ الصَّواب مع ابن مجاهد في ذلك، وأما كون الخزاعي لم  
يذكر هذا الحرف في كتابه؛ فلا يلزم - أيضاً -، فإنَّه يحتمل أن يكون سألَهُ عن ذلك،  
فإنَّه أحدَ شيوخه الذين روى عنهم قراءة ابن كثير، والذي - عندي - في ذلك أنَّه أحدُ  
شيوخه الذين روى عنهم قراءة ابن كثير) (٣) -.

وبوجه قصر الهمز قطع أكثر النقلة له في كتبهم (٤).

(١) (ص ٧٢٦-٧٢٧)، وانظر: كنز المعاني (٥/٢٥٢٦).

(٢) (٥/٢٧٥).

(٣) النشر (٢/٣٠٠).

(٤) انظر: كنز المعاني (٥/٢٥٢٥).

ولم ينقل الإمام الشاطبي في الحرزِ سواه، وإن أوهمتْها عبارته<sup>(١)</sup>.  
ونصُّ بيته:

وَعَنْ قُنْبَلٍ قَصْرًا رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ رَأَاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلًا<sup>(٢)</sup>.

وكلُّ ما في القصيدة من رواية قنبل إنما هو من طريق ابن مجاهد، ونصَّ عليه - هنا -؛ ليعزو إليه ما قال فيها<sup>(٣)</sup>.

وقد أخذ جماعة من الأئمة بالوجهين لقنبل في هذا الحرف - كأبي الطيب<sup>(٤)</sup>، وابنه أبي الحسن<sup>(٥)</sup>، وابن شريح<sup>(٦)</sup>، و ابن بليمة<sup>(٧)</sup>، وغيرهم.

والذي اختاره الإمام ابن الجزري:

أنَّه إن أخذَ عن قنبل من غير طريق ابن مجاهد والزَّينبيِّ - كابن شنبوذ، وأبي ربيعة، وغيرهما - فبالقصر وجهًا واحدًا، وإن أخذَ عنه من طريق الزَّينبيِّ فبالمدِّ وجهًا واحدًا، وإن أخذَ عنه من طريق ابن مجاهد فبالوجهين، وقال - رحمه الله -:

(ولا شكَّ أنَّ القصر أثبتُّ وأصحُّ عنه من طريق الأداء، والمدُّ أقوى من طريق النصِّ والأداء، وبهما أخذَ من طريقه؛ جمعًا بين النصِّ والأداء، ومن زعم أنَّ ابن مجاهد

(١) انظر: كنز المعاني (٢٥٢٦/٥).

(٢) (بيت رقم: ١١١٥).

(٣) متن الشاطبية (بيت رقم: ١١١٥).

(٤) انظر: الإرشاد (٩٥٠/٢).

(٥) انظر: التذكرة (٦٣٣/٢).

(٦) انظر: الكافي (٥٩٩/٢).

(٧) انظر: التلخيص (ص ١٦٨).

لم يأخذ بالقصر فقد أبعَدَ في الغاية، وخالف في الرواية<sup>(١)</sup>.  
وعلى ذلك جرى العملُ بالأخذِ بهما من طريق ابن مجاهد عن قنبل<sup>(٢)</sup>.  
ووجهُ إثباتِ الألفِ هو: المقدمُ في جلِّ المسالكِ الأدائية<sup>(٣)</sup>.  
ومنهم أخذٌ بتقديمِ وجهِ الحذفِ<sup>(٤)</sup>، وفيه قال العلامةُ ابن المنجرة:  
ثمَّ لَهُ فِي أَنْ رَأَهُ قَدَّمَا      بِقَصْرِ هَمْزِهَا فَخُذْهُ مُحْكَمَا<sup>(٥)</sup>.

(١) النشر (٣٠١/٢).

(٢) انظر: الإتحاف (٦١٩/٢)، غيث النفع (ص ٦٤٠)، أجوبة الأسقاطي (ص ١٥٢)، إرشاد المريد (ص ٣٢٣).

(٣) انظر: الرسالة الغراء (ص ١٠٩)، عمدة الخلان (ص ٤٥٩)، رسالة ابن يالوشة (ص ٢٢٩).

(٤) انظر: اختلاف وجوه طرق النشر (ص ٦٩٠).

(٥) منظومة اختلاف القراء السبعة (ص ٣٧).

## سورة الإخلاص

-الوقف على رأس الآية من: [ Z\$ ، وترك وصلها لأبي عمرو البصريّ.

هذا الاختيارُ ذكره الإمام الدانيُّ في الجامع، فقال:

(روى عبد الرحمن، وأبو حمدون عن اليزيديّ عن أبي عمرو:

[ ! " # \$ % & ' Z' أنه كان يسكتُ عندها - أي: يقف على

الدّال - فإذا وصل نوّن، نا محمّد بن عليّ قال: نا ابن مجاهد، قال: حدّثني الجمّال عن

أحمد بن يزيد عن روح عن أحمد بن موسى عن أبي عمرو: [ \$ % &

Z' - أي: بإسكان الدّال -.

قال أبو عمرو: وهو اختياري أنا في قراءة أبي عمرو؛ أتباعاً لرواية أبي عبد الرحمن،

وأبي حمدون عن اليزيديّ عنه؛ لاشتهارهما بالعدالة، وحسن الاطلاع.

والباقون يصلون بالتّنين، ويكسرون الساكنين، وكذلك روى إسماعيل،

وإبراهيم ابنا اليزيديّ، وأبو عمر، وأبو خلّاد، وأبو شعيب، وأبو الفتح، وابن سعدان،

وابن شجاع عن اليزيديّ عن أبي عمرو، وكذلك روى - أيضاً - شجاع عنه<sup>(١)</sup>.

ويتبيّن من قول الدانيّ:

أنّه يختارُ لأبي عمرو البصريّ ترك وصل الدّال من:

[ Z\$ بلفظ الجلالة بعده، والوقف على رأس الآية، واستند في أخذه على:

شهرة من رواه عن البصريّ.

(١)(٤/١٧٣٢).

ولم يذكر في التيسير<sup>(١)</sup>، ومفردة البصري<sup>(٢)</sup> له خلاف قراءة العامة.  
 واختيار الداني في الجامع أشار إليه الإمام ابن الجندي، حيث قال:  
 (وفي الجامع: واختار أبو عمرو الوقف)<sup>(٣)</sup>.  
 وأسهب الإمام ابن مجاهد في الكلام حول هذا الحرف<sup>(٤)</sup>، وهو مذكور - كذلك -  
 في المستنير<sup>(٥)</sup>، والمبهج<sup>(٦)</sup>، والكامل<sup>(٧)</sup>، وغيرها.  
 وعامة أهل الأداء على عدم اعتبار هذا الخلاف، والأخذ بما عليه العامة.  
 جاء في الإرشاد:

(وأجمع القراء - كلهم - على قوله تعالى: [ ! " # \$ % & ' Z'  
 يصلون، وينونون، ويكسرون التَّنوين لالتقاء الساكنين، وقد جاءت روايات عن أبي  
 عمرو: أنه كان يستحب أن يسكت عند رأس كل آية، والذي عرفتك هو المشهور، وبه  
 قرأت<sup>(٨)</sup>).

وقال الإمام أبو الحسن في التذكرة:

(١) انظره: (ص ٥٣٤).

(٢) انظره: (ص ١٤٦).

(٣) البستان (٢/٩٠٤).

(٤) انظره: (ص ٤٨١).

(٥) انظره: (٢/٥٤٩).

(٦) انظره: (ص ٥٣٧).

(٧) انظره: (ص ٦٦٣).

(٨) (٢/١٠٢٧).

(وبالوصل، والتَّوِين وكسره قرأتُ لأبي عمروٍ مثل سائر القراء، وبه أخذُ) <sup>(١)</sup>.

وعند القيروانيِّ في الهادي:

(وقدُ ذُكِرَ عن أبي عمروٍ في: [ \$ % & Z شيءٌ لا أخذُ له به، والذي أخذُ

له به مثل جماعة القراء بالتَّوِين، وكسره، ووصل الألف) <sup>(٢)</sup>.

وهذا هو المعتبرُ المقروءُ به للجَمِيع.

(١) (٦٥١/٢).

(٢) (ص ٥٦٩).

## باب التكبير

هذا الباب غيرُ مذكورٍ في بعضِ كتبِ الخلافِ الأصيلةِ كما في السبعة لابنِ مجاهدٍ،  
والمبسوط لابنِ مهران.

وكثيرٌ من المصنِّفين يوردونه مع البسْملةِ كما وقع عند الهذليِّ، وابنِ الوجيه.

ومنهم من يذكره في موضعه عند سورتَي: ( B )، و ( u v ) كما بن

شريح، وأبي العلاء، والقلاسي.

والجمهورُ يؤخرونه إلى آخر الفرش، فيختمون به كتبهم، وهو الأنسبُ لتعلقه

بالحتم والدعاء، وهو منهاجُ الدانيِّ في الجامع، والتيسير، ومفردة المكيِّ، وتبعه الشاطبيُّ

في حرز الأمان<sup>(١)</sup>.

**وأما اختياراتُ الإمامِ الدانيِّ في هذا الباب فتتمثلُ في:**

١/ قصر التكبير على روايةِ البزيِّ.

صحَّ التكبير عن ابنِ كثيرٍ من روايتي البزيِّ وقنبلٍ، وغيرهما.

فأما البزيُّ فلم يختلف فيه عنه، واختلَف فيه عن قنبلٍ<sup>(٢)</sup>.

وقد أسند الإمامُ الدانيُّ الوجهين عن قنبلٍ من غير طريقِ ابنِ مجاهدٍ في الجامع<sup>(٣)</sup>،

ومفردة المكيِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: كنز المعاني (٢٥٤١/٥)، النشر (٣٠٣/٢)، الإتحاف (٦٤٠/٢).

(٢) انظر: تقريب النشر (ص ٢٦٤-٢٦٥).

(٣) انظره: (١٧٤٤/٤).

(٤) انظره: (ص ١٤٠).

وصرَّح في مفردة المكيِّ باختيارِ ترك التَّكْبِيرِ لِقُنْبَلٍ، فقال:  
(وقد قرأتُ - أيضًا - لِقُنْبَلٍ: بالتَّكْبِيرِ وحدهُ من غير طريقِ ابنِ مُجَاهِدٍ، وبغير تكبيرٍ  
أخذ في مذهبه)<sup>(١)</sup>.

وعليه اقتصر في التيسير<sup>(٢)</sup>، والتَّهْدِيبِ<sup>(٣)</sup>.

والعلةُ في اختياره هي:

الأخذ بما عليه أهل الأداء، والمشهورُ عند القراءِ.

وهو الذي عليه الجمهورُ من المغاربة والمصريين<sup>(٤)</sup>، والمذكورُ التَّذْكَرَةُ<sup>(٥)</sup>،  
والهادي<sup>(٦)</sup>، والتَّبْصُرَةُ<sup>(٧)</sup>، والكافي<sup>(٨)</sup>، وغيرها.

جاء في الإرشادِ لأبي الطَّيِّبِ قوله:

(والتَّكْبِيرِ في روايةِ البزِّيِّ وحدهُ مشهورٌ، وكذلك إذا ختمَ فاتحة الكتابِ، وخمسًا  
من أوَّل سورة البقرة، ثمَّ يدعو بما شاءَ بعدُ، ولم يفعلْ هذا لا قبلُ، ولا غيرهُ من  
القراءِ)، وقال في موطنٍ آخر:

(١) (ص ١٤٠)، وفي المطبوع: "من طريقِ ابنِ مُجَاهِدٍ" والصَّحِيحُ "من غير" وهو الموافق للمنصوص عليه في  
فتح الوصيد(٤/١٣٤٤)، والنشر(٢/٣١٢).

(٢) انظره: (ص ٥٣٥).

(٣) انظره: (ص ٦٨).

(٤) انظر: النشر(٢/٣١١)، إيضاح الرموز(ص ٧٣٨-٧٣٩).

(٥) انظره: (٢/٦٥٦).

(٦) انظره: (ص ٥٧٠).

(٧) انظره(ص ٣٩٢).

(٨) انظره: (٢/٥٧٧).

(ومن عادة القراء أن لا يأخذوا بالتكبير إلا في رواية البزري - وحدها -، ويأخذوا في رواية قنبل بغير تكبير مثل جماعة القراء) (١).

وذكر له الوجهين الإمام الشاطبي، وشاهده قوله:

(وَعَنْ قُنْبُلٍ بَعْضُ بَتْكَبِيرِهِ تَلَا) (٢).

وعليه؛ فالتكبير له من زوائد القصيد (٣).

قال العلامة عبد الرحمن بن القاضي:

(والمشهور: التَّركُ، وعليه جرى العملُ في أرضِ المغربِ) (٤).

وقد أخذ بعضهم بالتكبير لجميع القراء، وأيده الإمام ابن الجزري، وقال عنه:

(التكبيرُ صحَّ عند أهل مكَّة - قرائتهم، وعلمائهم، وأئمتهم، ومن روى عنهم - صحَّة استفاضت، واشتهرت، وذاعت، وانتشرت؛ حتَّى بلغت حدَّ التواتر، وصحَّت - أيضًا - عن أبي عمرو من رواية السُّوسي، وعن أبي جعفر من رواية العُمري، ووردت - أيضًا - عن سائر القراء، وبه كان يأخذ ابن حبش، وأبو الحسين الخبازي عن الجميع، وحكى ذلك الإمام أبو الفضل الرازي، وأبو القاسم الهذلي، والحافظ أبو العلاء، وقد صار على هذا العملُ عند أهل الأمصار في سائر الأقطار عند ختمهم في المحافل، واجتماعهم في المجالس لدى الأمثال) (٥).

(١) (٩٧٧-٩٧٥/٢).

(٢) متن الشاطبية (بيت رقم: ١١٣٣).

(٣) انظر: إبراز المعاني (ص ٧٤٢).

(٤) الإيضاح لما ينبهم عن الوري في قراءة أم القرى (ص ٣١٠).

(٥) النشر (٢/٣٠٦).

٢/صيغته:

لم يُخْتَلَفْ في أن لفظ التَّكْبِيرِ: (اللهُ أكبرُ)، وإِنَّمَا الخِلافُ في الزِّيادَةِ عليه<sup>(١)</sup>.  
وقد ذكر الإمام الدانيُّ في كتبه صيغتين للتَّكْبِيرِ عن البزِّيِّ، فمن ذلك قوله في  
مفردة المكيِّ:

(ولفظُ التَّكْبِيرِ: (اللهُ أكبرُ)، وبذلك قرأتُ على الفارسيِّ عن قراءته على النقَّاش  
عن أبي ربيعة عن البزِّيِّ، وعلى أبي الحسن عن قراءته - أيضًا - على البزِّيِّ.  
وروى ابنُ الحُبَّابِ عن البزِّيِّ: أن لفظ التَّكْبِيرِ: (لا إلهَ إِلاَّ اللهُ واللهُ أكبرُ).  
حدَّثنا بذلك أبو الفتح - شيخنا -، قال: حدَّثنا عبد الباقي بن الحسن، قال: حدَّثنا  
أحمد بن صالح عن ابنِ الحُبَّابِ عنه، وبذلك قرأتُ على فارسٍ - أعني: بالتَّهليل  
والتَّكْبِيرِ -<sup>(٢)</sup>.

وصرَّح في الجامعِ باستحسانِ كلا الوجهين، فقال:

(وعلى الوجه الأوَّل: عامَّةُ أصحابِ القوَّاسِ المكيِّين وغيرهم، وبذلك قرأتُ على  
الفارسيِّ عن قراءته على أبي بكرِ النقَّاش عن أبي ربيعة عن البزِّيِّ، وعلى أبي الحسن بن  
عَلْبُونِ عن قراءته - أيضًا - في رواية البزِّيِّ - خاصَّة -، وبه قرأتُ - أيضًا - على أبي  
الفتح عن قراءته على عبد الله بن الحسين في رواية البزِّيِّ، وابنِ فليحٍ، وعن قراءته على  
عبد الباقي بن الحسين في رواية قُنبِلِ عن القوَّاسِ.

وعلى الوجه الثَّاني: عامَّةُ أصحابِ البزِّيِّ، وابنِ فليحٍ من البغداديين وغيرهم،  
وبذلك قرأتُ على أبي الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسين عن أصحابه عن

(١) انظر: تقريب النشر (ص ٢٦٥).

(٢) (ص ١٣٩ - ١٤٠)، وانظر: التيسير (ص ٥٣٦ - ٥٣٧).

ابن الحباب، وأصحاب الخزاعي، والوجهان صحيحان جداً مشهوران مستعملان<sup>(١)</sup>.

والجمهور عن البيهقي على لفظ التكبير المجرد من غير زيادة، ولا نقص<sup>(٢)</sup>.  
قال الإمام أبو الحسن بن غلبون:

(والتكبير - اليوم - بمكة: (الله أكبر) - لا غير -، وبه قرأت، وبه أخذ<sup>(٣)</sup>.  
وفي التبصرة لمكي:  
(وهو المأخوذ به)<sup>(٤)</sup>.

والصبيغان في الشاطبية كما في الأصل<sup>(٥)</sup>.  
قال العلامة عبد الرحمن بن القاضي:

(وذاع الأخذ - عندنا - بفاس بالروايتين؛ مع تصدير الأولى)<sup>(٦)</sup>.  
وأما قبل:

فقطع جمهور من روى التكبير عنه من المغاربة بالتكبير المجرد، وتقدم أن الداني لم يذكره له في التيسير، وذكره في الجامع والمفردة، واختار عدم الأخذ.  
وهو من زيادات القصيد، والأكثر من المشاركة على التهليل، وهو قول:  
(لا إله إلا الله والله أكبر)، وقطع به العراقيون له من طريق ابن مجاهد، وقطع له

(١) (١٧٥٢/٤).

(٢) انظر: النشر (٣٢٠/٢).

(٣) التذكرة (٦٦٢/٢).

(٤) (ص ٣٩٢).

(٥) انظره: (متن الشاطبية: بيت رقم: ١١٣٢)، فتح الوصيد (٤/١٣٤٣ - ١٣٤٤).

(٦) الإيضاح لما ينبهم عن الوري في قراءة أم القرى (ص ٣١٣).

ابن فارسٍ من الطَّرِيقَيْنِ: (ابن مجاهدٍ، وابن شنبوذٍ)، وروى أبو الكرم عن ابن الصَّبَّاحِ عن قُنْبَلٍ، وعن أبي ربيعة عن البزِّيِّ: (لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد). كذا جاء في النَّشْرِ<sup>(١)</sup>.

وجرى عمل الشُّيوخ في هذا الباب: بقراءة ما صحَّ فيه، وإن لم يكن من طَرِيقِ الكتابِ المقروء به؛ لأنَّ المحلَّ محلُّ إطنابٍ للتلذذ بذكر الله ﷻ عند ختم كتابه<sup>(٢)</sup>.  
٣/ صور استعماله.

قد اختلف أهل الأداء في ذلك: فمنهم من جعله موصولاً بآخر السُّورة، ومنهم من جعله موصولاً بأولها.

ويأتي على كون التَّكْبِيرِ لأوَّلِ السُّورة، أو لآخرها حال وصلِ السُّورة بالسُّورة ثمانية أوجه، يمتنع منها وجه واحد: وهو وصل التَّكْبِيرِ بآخر السُّورة وبالبسمة مع القطع عليها؛ لأنَّ البسمة لأوَّلِ السُّورة إجمالاً؛ فلا يجوزُ أن تنفصل عنها، وتصل بآخر السُّورة، وتبقى سبعة - كلها - جائزة، وهذه الأوجه السبعة على ثلاثة أقسام: اثنان منها على تقدير أن يكون التَّكْبِيرِ لأوَّلِ السُّورة، واثنان على تقدير أن يكون لآخرها، وثلاثة محتملة على التَّقديرين.

فاللذان على تقدير أن يكون لأوَّلِ السُّورة هما:

أولهما: قطعه عن آخر السُّورة، ووصله بالبسمة، ووصلها بأوَّلِ السُّورة.

ثانيهما: قطع التَّكْبِيرِ عن آخر السُّورة، ووصله بالبسمة مع الوقف عليها، والبدء

بأوَّلِ السُّورة وأما اللذان على تقدير أن يكون لآخر السُّورة هما:

(١) انظر: الإيضاح لما ينبهم عن الوري في قراءة أم القرى (ص ٣١٣)، النشر (٢/٤٢٩).

(٢) انظر: غيث النفع (ص ٦٣٠-٦٣١)، إرشاد المريد (ص ٣٣١).

أولهما: وصلُ التَّكْبِيرِ، والوقفُ عليه، ووصلُ البسملةِ بأوَّلِ السُّورَةِ.

ثانيهما: وصلهُ بآخرِ السُّورَةِ، والوقفُ عليه، وعلى البسملةِ .

وأما الثلاثة المحتملة الجائزة على كلا التقديرين:

أولهما: وصلُ الجميع، أي: وصلُ التَّكْبِيرِ بآخرِ السُّورَةِ، والبسملةِ، وبأوَّلِ

السُّورَةِ.

ثانيهما: قطعهُ عن الآخر، وعن البسملةِ، ووصلها بأولِ السُّورَةِ.

ثالثها: قطعُ الجميع، أي: قطعُ التَّكْبِيرِ عن آخرِ السُّورَةِ، وعن البسملةِ، وعن أوَّلِ

السُّورَةِ<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الإمام الدانيُّ إلى هذه الأوجهِ في جامعِهِ، وإلى اختيارِهِ منها، فقال:

(وليسَ في هذه الأحاديثِ، ولا في غيرها ذكرُ لفصلٍ، ولا لسكِّتٍ، ولا لقطعٍ؛ بل

في حديثِ ابنِ عباسٍ، وابنِ كثيرٍ (مع)، وهي دلالةٌ على الصُّحْبَةِ، والاجتماعِ، وصحَّ

بذلك وصلُّ أواخرِ السُّورِ بالتَّكْبِيرِ دونَ غيره.

وقد جاءَ بذلك أداءٌ عن قنبلٍ بإسنادهِ عن ابنِ كثيرٍ: أبو بكرٍ محمَّد بنُ موسى

الزَّينبي، وهو إمامُ قراءةِ المكيِّين، وإن شاء القارئُ قطعَ على التَّكْبِيرِ، وابتدأَ بالتَّسْمِيَةِ،

ووصلها بالسُّورَةِ التي بعدها، وإن شاء وصلَ التَّكْبِيرِ بالتَّسْمِيَةِ، ووصلَ التَّسْمِيَةَ بأوَّلِ

السُّورَةِ، ولا يجوزُ القطعُ على التَّسْمِيَةِ إذا وُصِلتْ بالتَّكْبِيرِ؛ لأنها موضوعةٌ للإعلامِ

بأوَّلِ السُّورَةِ، فلا يلحقُ بأواخرها، فإن لم يوصلِ بالتَّكْبِيرِ جازَ القطعُ عليها، وقد كان

قومٌ من جلةِ أهلِ الأداءِ يقطعونَ على أواخرِ السُّورِ ثم يتدثَّونَ بالتَّكْبِيرِ موصولاً

(١) انظر: كنز المعاني (٢٥٥٩/٥)، شرح التيسير (ص ٧٠٤)، الكنز لابن الوجيه (ص ١٢٢)، النشر (٣٢٢/٢).

بالتسمية؛ ليدلوا بذلك على انفصاله من نفس التلاوة، وأنه ليس منها؛ بل هو زيادة، وجاء بذلك أداءً عن اليزيدي: أبو عبد الرحمن اللّهي، وبذلك قرأت على الفارسي من قراءته على أبي بكر النقاش عن قراءته على أبي ربيعة عن البزي، وهو اختيار أبي بكر أحمد بن نصر الشذائي وغيره من المصريين، والأول أولى وأصح؛ لما ذكرته من دلالة ألفاظ الأخبار عليه<sup>(١)</sup>، ومعنى قوله:

"والأول أولى، وأصح" أي:

وجه وصل التكبير بآخر السورة، والوقف عليه مع وصل البسملة بأول السورة.

وأكدّه في مفردة المكي بقوله:

(والحذاق من أهل الأداء يستحبون في مذهب البزي أن يوصل التكبير بآخر

السورة من غير قطع، ولا سكتٍ على آخرها دونه، ثم يقرأ - بعد ذلك - : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) موصولاً بالسورة الثانية)<sup>(٢)</sup>.

ونصّ في التيسير على هذا الوجه، وبدأ به؛ لكنّه خير بين الوقوف عليه، ووصله

بالبسملة<sup>(٣)</sup>.

وقد أشار إلى اختيار الداني غير واحد من الأئمة، فمن ذلك الإمام ابن الباذن:

(وبالأول يأخذ أهل الأندلس، واستحبه أبو عمرو ورجحه، قال: لأنّ في

الأحاديث الواردة عن المكيين (مع)، وهي تدلّ على الصّحة والاجتماع)<sup>(٤)</sup>.

(١) (١٧٥٣/٤).

(٢) (ص ١٤١).

(٣) انظر: التيسير (ص ٥٣٥)، الكنز لابن الوجيه (ص ١٢٢)، إيضاح الرموز (ص ٧٤٢).

(٤) الإقناع (١١٦/٢).

واختارَ هذا الوجهَ الإمامُ أبو الطيّبِ بنِ غلبونَ، وقال عنه:

(وهو الأشهرُ، وبه قرأتُ) <sup>(١)</sup>، و- كذلك - ابنه أبو الحسن، حيث قال:

(واعلمُ أنَّ القارئَ إذا أراد التَّكبيرَ: فإنَّه يكبِّرُ مع فراغه من آخر السُّورة من غير قطع، ولا سكتٍ في وصله، ولكنَّه يصلُ آخر السُّور بالتَّكبير، ثم يقرأ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وهو الأشهرُ الجيِّد؛ وبه قرأتُ، وبه آخذُ، إذ لم يُذكر في شيءٍ من الحديث فصلٌ ولا سكتٌ؛ بل ذكر في حديث ابن عباسٍ (مع) وهي تدلُّ على الصُّحبة والاجتماع) <sup>(٢)</sup>.

وقال الإمامُ الفاسيُّ:

(وللناس في ذلك آراء، والذي اختارُه ما اختارُه الحافظُ أبو عمرو؛ لأنَّ الأظهرَ أنَّه للسُّورة المنقضية، فيوصل به، والبسمةُ للسُّورة الآتية فيوصل بها، وفي كلا الأمرين دلالةٌ على فصاحةِ القارئ؛ لما يجازُ له من الإتيانِ بأواخر الكلم، وأوائلها على ما يجب) <sup>(٣)</sup>.

وذهبَ الإمامُ أبو شامة المقدسيُّ أن الأحاديث الواردة ليست حجةً صريحةً للقول بالوصل، واختار وجه الفصل، حيث قال:

(ولا ضرورةً إلى هذه المضايقة، فالمعيَّةُ حاصلَةٌ، وإن قُطِع على آخر السُّورة بوقفٍ يسيرة، فلا يراد بالمعيَّة في مثل ذلك؛ إلا الاتِّصال المعروف في القراءة كما أنَّ وقوفَ القارئ على مواضع الوقف من أواخر الآي وغيرها لا يخرجُه ذلك عن اتِّصال قراءته بعضها ببعض، فإذا ليس الأولى إلا الوجه الأوَّل، وهو فصلُ السُّورة من التَّكبير لما

(١) الإرشاد (٩٧٦/٢).

(٢) التذكرة (٦٦٢/٢ - ٦٦٣) بتصرف يسير.

(٣) اللآلئ الفريدة (٤٩٢/٣).

ذكرناه، وفصلُ التَّكْبِيرِ من البسْمَلَةِ مبنيٌّ - أيضًا - على ما ذكرناه من الخلاف في البسْمَلَةِ<sup>(١)</sup>.

قال الإمام ابن الجزريّ - بعد أن عزا كلَّ وجه من الأوجه السَّبعة إلى قائله - :  
(والحاصلُ أنَّ هذه الأوجه السَّبعة جائزةٌ عمَّن ذكرنا، قرأتُ بها على كلِّ من قرأتُ عليه من الشُّيوخ، وبها آخذُ)<sup>(٢)</sup>.

(١) إبراز المعاني (ص ٧٣٩).

(٢) النشر (٢/٣٢٥).

## الخاتمة والنتائج

الحمدُ لله ربَّ العالمين، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رُسُولِ الله الأَمِينِ، وعلى آله وصحابتِهِ المِيَامِينِ، وعلى أتباعِهِ الأَكْرَمِينِ، وعلى كُلِّ سارٍ على منْهَاجِهِ، واقتفى أثرَهُ بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعد:

فبعونِ الله **U** ومَنَّتِهِ، وكرمهٍ ومنحتِهِ فرغْتُ من كتابةٍ مباحثٍ هذه الأطروحة، (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ) [هود: ٨٨]، وقد شرفتُ خلالها بالعيشُ بين كتبِ الإمامِ أبي عمرو الدانيِّ فترةً من الزَّمنِ.

وبعد الخوض في غورها، والظفر بالتقاطِ شيءٍ من دررها، وقطف بعض ثمرها؛ خلصتُ إلى بعض النتائج، أذكرُ منها:

١- فضلُ الإمامِ أبي عمرو الدانيِّ، وعلوُّ مكانتهِ العلميَّة، ورسوخُ قدمه بشهادة العلماءِ السَّابِقِينَ الراسخينِ، واللاحقينَ الفائقينَ المحرِّرينَ.

٢- ثقافةُ الإمامِ الدانيِّ الواسعة، ومساحةُ اطلاعه الشَّاسعة، وتمثُّل ذلك بنتاجهِ العلميِّ الوفيرِ، والتنويعِ في مادَّته، وتعدُّد طرائقِ عرضه، ورجوعه لمصادر كثيرةٍ في جمعه، خاصَّة ما كان في علمِ القراءاتِ، ولم تُعرفْ بعضها في كثيرٍ من الأحيان؛ إلَّا عن طريقِ نقولاته.

٣- أمانةُ الدانيِّ العلميَّة، وقد تجلَّى ذلك في إرجاعِ الفضلِ لمن أفادوه، وعزوَ الأقوالِ لأهلها، والآثارِ لأصحابها، ونسبةِ المعلوماتِ لمظانِّها.

٤- اتِّسامُ منْهَاجِ الدانيِّ في التَّعاملِ مع علمِ القراءَةِ بِاتِّباعِ الأثرِ والنصِّ، والتَّمسكِ به، وجعله أصلاً ومنطلقاً في الحكم، وتكريسِ الجهدِ في التَّنقيبِ عن طرقِ

الرّواية وأسانيدها، وإغلاق باب التّفصيل والتّرجيح بين القراءات المتواترة الثّابتة الذي وقع فيه جمعٌ كبير من سابقه ومعاصريه.

٥ - اختيارات الدانيّ منصّبة على الاختيار الأدائيّ، والتّرجيح بين الأوجه المرويّة لموجب، وتقديم الأثبت، والأصحّ منها، والخروج من مسائل الخلاف بالرأي المبنيّ على الاستقراء والنّظر؛ دون الغصّ من الرأي المقابل؛ بينما كانت اختيارات غيره من الأئمّة في أكثرها مبنيّة على انتقاء بعض وجوه القراءات السّبعة لا على جميع مروياتهم.

٦ - بناء الاختيارات والآراء على قواعد محكمة، وأقيسة دقيقة، وهي لا تخرج في جملتها عن قواعد روائية، أو درائية، والدانيّ يصرّح في الأغلب بموجب اختياره وعلّته، وأحياناً لا يصرّح به بالسّبب، وعليه؛ فلا بدّ من موازنة بين النصوص، وإعمال الفكر؛ لاستخراج العلة في الاختيار.

٧ - الدقّة والتحليل، والتّصحيح والتّعليل، والتّنبه على ما وقع من الرّواية والنّقلة من أغلاط، وأوهام، وأخطاء، والحرص على نقد النصوص، والاستدراك على الكتب.

٨ - القدرة الفائقة على مناقشة الأقوال والأخبار، والموازنة بين الآثار، والعناية بتحرير القراءة سنّداً، ومنتناً، ورسماً، ومطابقة المرويّ مع المدوّن.

٩ - الأثر البين لمدرسة الدانيّ لها على غيرها، فلم ينحسر إشعاعها على أسوار بلاد الأندلس وحدها؛ بل شرّق منها وغرّب، وأضحت الصّدارة لاختياراته وآرائه - رسماً، وضبطاً، وتحريراً، وأداءً، ووقفاً وابتداءً - عند أهل الأداء، والمعتمد والمستند عند علماء الإقراء.

وأختم بإيراد بعض التوصيات العلميّة، والتي لا تعدّو كونها أفكاراً شخصيّة:

١ - جمعُ اختيارات الإمام الدانيّ في علوم الدّراية، والوقف والابتداء، والرسم والضبط، والمبثوثة في كتبه، ودراستها، والموازنة بينها، وبين آراء غيره من الأئمة الأسلاف.

٢ - جمعُ أوهام الرّواة، وأغلاط النّقلة، والاستدراكات على الكتب التي نَبّه عليها الإمام الدانيّ في كتبه.

٣ - الرجوعُ إلى شروح الحرز الأصيلّة، وشروح الدرر اللّوامع التي أكثرت النّقل عن الدانيّ، للوقوف على آرائه في كتبه المفقودة، والمقابلة بين ما نقلته وبين نُصوص كتب الدانيّ المطبوعة، والخروج بنصّ وثيقٍ نَمِيقٍ.

٤ - ضرورةُ العناية بإبراز جهود علماء الأئمة في شتّى الفنون - لاسيّما في علم القراءات - وإلقاء الضّوء على سيرتهم ومسيرتهم، ودراسة إرثهم العلميّ.  
وبعد:

فهذا جهد المقلّ، الزلّ فيه بين كثيرٍ، والوهم ظاهرٌ وفيرٌ، ويعثر القلم، ويزيغُ النَّظْرُ، ويسرّحُ الذّهنُ؛ ويبقى المؤملُ عفو كلِّ من تكرّم بإلقاء نظرة فيه، أو استدرك عليه.

ويرحمُ الله الإمام الشاطبيّ لما قال في لامبته :

وإن كان خرقٌ فادركه بفضلته من الحلمِ وليُصلحه من جادٍ مقولاً

وقلّ صادقاً لولا الوئامُ وروحه لَطاحَ الأنامُ الكُلُّ في الخلفِ والقلا

والله أسألُ أن يوفّقنا لصالح العمل، ويغفرَ لنا الزلل، وأن يكرّمنا بنيل المرام، وحسن الختام، ودخول دار السّلام، وصحبة خير الأنام، وأن يغفرَ لنا ولوالدينا

ولجميع المسلمين، الأحياء منهم والميتين.  
اللهم آمين... آمين... آمين.

## الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنيّة.

فهرس الأحاديث النبويّة.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

## فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة الفاتحة</b>		
٥٧١	٤	( ٠ / . )
<b>سورة البقرة</b>		
٣٧٦	٢٠١	( # r q )
٣٤١	٤	( > = < ; : 98 )
٦٥٩	٥	( K G F E D )
٢٢٨	٦	* ) ( ' & % \$ # " ! ) ( , +
٦٣٢	١٠	( X W V )
٤٥٩	١٠	( \ [ )
٣٤١	١٩	( p o n )
٣٦٧	٢٠	( j i hg )
٥٧١	٢٤	( فَإِنَّ لَّمْ تَفْعَلُوا )
٣١٣	٢٦	( P O N )
٢٧٢	٣٠	( 9 8 7 6 )
٤١٣	٣١	( M L K )
٢٦٠	٣٧	( إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ )
٦٧٢	٤٣	( n m l k )
٣٠٦	٥١	( D C )

الصفحة	رقمها	الآية
٦٢٥	٥٥	(حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً)
٤٥٩	٦٢	( ) ( )
٢٩٦	٨٣	(وَأَتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ)
٣٠٨	١١٣	( ; : )
٣١٣	١١٥	( h f )
٧٠٣	١٢٥	( μ ¶ مُصَلَّىٰ )
٣٠٦	١٢٨	( 43 )
٣٠٨	١٩٤	( Z Y X W )
١٦٦	٢٤٥	[ فَيَضَعُهُ لَهُ Z ]
٢٦٠	٢٤٩	( BA @ )
٥٢٧	٢٦٥	(قَدَّبَيْنَ الرُّشْدُ)
١٩٥	٢٦٨	(الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمْ)
٢٨٨	٢٧١	( 65 )
<b>سورة آل عمران</b>		
٣٧٦	٢٠١	( ' & % \$ # " ! )
٣٠٦	١٣	( Q P O )
٣٠٦	١٤	( q p )
٣٦٧	٤٩	( Z Y )
٢٤٥	٨٥	( C B A @ ? )
٤٦٤	١٢١	( بُؤَيُّ الْمُؤْمِنِينَ )

الصفحة	رقمها	الآية
٣١٢	١٢٩	( X WV )
٥٥٠	١٤٥	v u t s r q p o n m ) ( x w
٢٦٨	١٨٥	(   { z y )
٥١٩	١٩٣	© إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَأَمِنَّا )
<b>سورة النساء</b>		
١٩٥	١١	( ١١٨ WV )
٦١٣	٣٦	( X W )
٥٣٩	٧٤	( أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ )
٧٣٦	٧٨	( فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ )
٣١٥	٨١	( ? > = )
١٩٥	٨٧	( 4 ' % \$ # " ! )
٣٠١	١٠٢	( 3 2 )
٥٣٣	١٥٥	( 2 1 0 / )
٢٩٤	١٦٣	( < ; )
<b>سورة المائدة</b>		
٢٦٩	٣	( 9 8 7 6 )
٥٧١	٨	( أَلَا تَعْدِلُونَ )
٣١٢	١٨	( X WV )
٥٦٠	٢٨	( p o )

الصفحة	رقمها	الآية
٦٥١	٣١	( فَأُوْرِي سَوَّءَةَ أَخِي )
٦١٦	٣١	( " )
٣١٢	٤٠	( [ Z Y )
<b>سورة الأنعام</b>		
٤٦٩	٣٤	( مِنْ نَبَأِي الْمُرْسَلِينَ )
٣٠٨	٥٣	( O / )
٢٩٦	٦١	( F E )
٦٨٣	١٤٠	( fedc )
٦٦٣	١٥٤	( a ` _ ^ )
٦٤١	١٦١	( sr qp )
<b>سورة الأعراف</b>		
٤١٣	٣٤	( t s )
٣٩٧	٨١	( μ q )
٣٩٧	١١٣	( O / . )
٤٠٥	١٢٣	( قَالَ فِرْعَوْنُ أُمَّتُكُمْ بِهِ )
٣٠٦	١٣٢	( DCB )
٦٦٣	١٣٤	( ] \ [ Z Y )
٦٦٣	١٣٨	( O / . - )
٢٧٢	١٤٣	( © إِلَيْكَ قَالَ )
١٩	١٥٥	[ وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا Z
٣٠٥	١٦٧	( X W )

الصفحة	رقمها	الآية
٥٧١	١٦٩	( لَا يَقُولُوا )
٧٨٨	١٩٥	( ثُمَّ كِيدُونِ )
<b>سورة الأنفال</b>		
٢٩٦	٧	( الشَّوْكَةِ تَكُونُ )
٦٣٧	١٧	( - , + )
٥٩٨	٤٣	( t s )
<b>سورة التوبة</b>		
٤٤٧	٣٠	( onm l k )
٢٩٤	٩١	( f e )
٦٢٢	٩٤	( 5 43 )
٥٨٠	١٠٩	( g f )
٥٢٨	١١٧	( © تَابَ اللَّهُ )
٢٩٣	١١٧	( مَاكَادَ تَزِيغُ )
<b>سورة يونس</b>		
٢٨٩	٣٥	( L KJ )
٣٦٧	٣٦	( b a ` )
٢٨٣	٤٤	( 3 2 1 0 )
٣٠٦	٧٨	( وَمَا نَحْنُ لَكُمْ )
٣٠٦	٧٨	( وَتَكُونُ لَكُمْ )
٢٦٩	٨١	( E D C B )
٤٠٩	٨١	( : 98 7 )

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة هود</b>		
٥٧٠	١٤	( 7 6 5 )
٤٢٨	٤٠	( D C B )
١٥٧	٤٢	( y x w )
٦٤٠	٦٣	( , + * )
٤٦٨	٨٧	( مَا نَسْتَوُا )
٧٥٠	٩٢	( ] \ [ )
<b>سورة يوسف</b>		
٢٤٥	٩	( n m l k )
٦٠٤	١٩	( k )
١٦٥	٣٨	Z \$ # [
٤١٤	٥٣	( . - , + * )
٧١٨	٧٦	( وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ )
٨٨٤	٨٠	Z 1 0 / [
٨٨٤	٨٧	Z / . - , + * ) ( ' [
٣٩٨	٩٠	( \ [ Z )
٨٨٤	١١٠	Z © حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ
<b>سورة الرعد</b>		
٥٣٩	٥	( وَإِنْ تَعَجَّبَ فَعَجَبٌ )
٥٣٣	١٦	( g f e )
٨٨٤	٣١	Z _ ^ ] \ [

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة إبراهيم</b>		
٦٩٣	١	( A @ ? )
٧٥٢	٢٢	( n ml kj i h )
٣٠٦	٢٣	( بِإِذْنِ رَبِّهِمْ )
٣٨٥	٤٤	( 8 7 65 4 )
<b>سورة الحجر</b>		
٢٨٩	٩	( j i h g )
٤٦٤	٤٩	( نَبِيِّ عِبَادِي )
٤٢١	٦١	( l k j i )
<b>سورة النحل</b>		
٣٠٦	٥٠	( يَخَافُونَ رَبَّهُمْ )
٢٩٣	٩١	( f e )
١٨٣	٩٨	( u t s r q p o n m )
<b>سورة الإسراء</b>		
١	٩	8 7 6 5 4 3 2 1 0 / [ Z > = < ; : 9
٧٠٣	١٨	( 1 0 )
١١	٢٤	( © رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا )
٢٩٩	٢٦	( وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ )
٢٧٧	٤٢	( Y X W )
٣٠٦	٥٧	( وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ )

الصفحة	رقمها	الآية
٥٣٩	٦٣	( w v u t s )
٦٣٧	٧٢	( وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ ۞ الْأَخْرَجَ أَعْمَى )
٢٧٣	٨٠	( a ` )
<b>سورة الكهف</b>		
٤٦٤	١٠	( j i )
٤٦٤	١٦	( O / )
٦٨٣	٢٢	( c b a )
٦٦٤	٣٣	( كَلِمَاتُ الْجَنَّةِ إِنَّا أَنْتَ أَكْلَهَا )
٥٧١	٤٨	( L K J I )
٧٣٦	٤٩	( Y X W )
١٥٨	٧٠	( فَلَا تَسْأَلْنِي ۞ شَيْءٌ )
<b>سورة مريم</b>		
٣٧٩	١	( ! )
٢٧٢	٩	( u t s )
٢٦٠	٦٥	( - , + * )
١٦٠	٦٦	( 3 2 1 )
<b>سورة طه</b>		
٢٧٧	٥	( \ [ Z Y )
٢٥٠	١١	( أَنَّهَا نُورِي يَنْمُوسِي ۞ )
١٩	١٣	( % \$ # " ! )
٧٥٢	١٨	( Y X W )



الصفحة	رقمها	الآية
٦٠٧	٤٤	( , + * ) )
٣١٣	٧٦	( 1 0 )
٤٢٨	٩٩	( { z y )
<b>سورة النور</b>		
٣١٣	٣٧	( 2 1 )
٢٨٠	٦٢	( > = )
<b>سورة الفرقان</b>		
٧٣٦	٧	( e d c b )
٢٦٠	٤٣	( إِلَهَهُ هَوْنَهُ )
٢٧٢	٥٤	( وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا )
٢٩٤	٦٢	( ~ شُكُورًا )
<b>سورة الشعراء</b>		
٣٩٧	٤١	( 0 / . )
٦٩٣	٦٣	( = < )
٧٦٣	١١٨	( S RQP )
<b>سورة النمل</b>		
١٦٠	٢٠	( مَا لِي لَا أَرَى )
٥٧١	٢٥	( A@ ? )
٧٤٩	٣٦	( ) ( ' )
٦٤٦	٣٩	( QP 0 )

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة القصص</b>		
٧١٨	٢٤	( Z Y XWV UTS )
٧٤١	٢٨	﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ ﴾
٤٦٤	٣٠	( CB A )
٢٠	٦٨	[ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ Z
<b>سورة العنكبوت</b>		
٣٧٦	٢٠١	( t s r q )
٣١٢	٢١	( وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ )
٣١٢	٢١	( X WV )
<b>سورة الروم</b>		
٣٧٦	٢٠١	( } r q )
٦٧٥	٣٠	( © اللهُ )
٢٩٩	٣٨	( i زَالِقُرَيْنِ )
٧٣٣	٥٣	( : 9 8 7 )
<b>سورة لقمان</b>		
٢٤٠	٢٣	( n m l )
<b>سورة الأحزاب</b>		
٥٠٨	٢٠	( .اِ μ ' )
٥٨٤	٥٣	( t s r )
<b>سورة سبأ</b>		
٦٢٢	٦	( وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ )

الصفحة	رقمها	الآية
٦٢٢	١٨	( Z Y X W )
٦٦١	١٨	( \ [ )
<b>سورة يس</b>		
٧٥٠	٢٣	(إِنْ يُرِدِ الرَّحْمَنُ)
٢٧٢	٧٦	( IO N M )
<b>سورة الصافات</b>		
٣٢١	٣-١	( ) ( ' & % \$ # " ! )
٣٩٧	٥٢	( \$ # " )
٣٩٧	٨٦	( S R )
<b>سورة ص</b>		
٧٣١	٣	( 7 6 5 )
٥٣٠	٢٤	( y x )
<b>سورة الزمر</b>		
٣٣٣	٧	( Y X )
١٣٧	١٨، ١٧	( y x wv )
٦١٦	٣٩	( بِحَسْرَتِنَا )
٧٤٨	٥٣	( v u )
٦٤٠	٥٧	( & % \$ # )
<b>سورة غافر</b>		
٢٤٥	٢٨	( Y ^ ] )

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة فصلت</b>		
٣٩٧	٩	( r q )
٢٨٥	٢٨	( دَارُ الْخُلْدِ جِرَاءٌ )
٣٩٢	٤٤	( ءَأَجْمِيٌّ )
١٩٥	٤٧	( % # " )
٧٦٠	٥٠	( p onml )
<b>سورة الشورى</b>		
٣٧٩	٢٠١	( # " 4 )
٦٩٣	٥٣ ، ٥٢	( @? > = < ; )
<b>سورة الزخرف</b>		
٢٦٩	٨٩	( فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ )
<b>سورة الدخان</b>		
١٩	٣٢	( } ~ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ )
<b>سورة الأحقاف</b>		
٤١٣	٣٢	( g fe )
<b>سورة الفتح</b>		
٣١٢	١٤	( X WV )
٢٧٤	٢٩	( G F )
<b>سورة الحجرات</b>		
٥٣٩	١١	( وَمَنْ لَّمْ أَفْأُولَيْكَ أَ الظَّالِمُونَ )
٢٥٧	١٢	( 2 1 0 / )

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة الذاريات</b>		
٣٢١	١	( ٩ ١٠ )
٤٥٩	٢٤	( ٢٤ )
<b>سورة الطور</b>		
٣٠٥	٣٧	( O N )
<b>سورة النجم</b>		
٣٥٩	٥٠	( > = )
٤٤٨	٥٦	( ^ _ ] )
<b>سورة القمر</b>		
٥٣٠	١٥	( d c b )
٤٢١	٤١	( وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ )
<b>سورة الرحمن</b>		
٥٧١	٨	( ^ _ )
٦٨٣	٣٥	( فَلَا تَنْصِرَانِ )
<b>سورة الواقعة</b>		
٤٧٦	٢٣	( ? > )
<b>سورة الحديد</b>		
١٦٦	١١	[ فَيَضَعْفُهُ لَهُ ]
٧٠٥	١٦	( ٩ ١٠ )
٦٦٣	٢٧	( Y XW )

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة الصف</b>		
٥٢٨	٥	( وَقَدْ )
٧٤٨	٦	( 8 7 6 5 )
<b>سورة الجمعة</b>		
١	١	8 7 6 5 4 3 2 10 / [ Z B A @ ? > = < ; : 9
٢٩٦	٥	( ^ ] \ )
٢٧٢	١١	( P O )
<b>سورة المطففين</b>		
٥٣٢	٣٦	( ' & % )
<b>سورة الطلاق</b>		
٢٥٤	٤	( وَالَّتِي يَبْسَنَ )
٣٠٧	٦	( 8 7 6 )
<b>سورة التحريم</b>		
٢٦٧	٥	( ~ خَيْرًا مِّنْكَنَّ )   { zy x }
<b>سورة الملك</b>		
٥٣٣	٣	( K J I H )
٤٠٥	١٦، ١٥	( D B )
<b>سورة القلم</b>		
٣٨٢	١	( ] \ [ Y )
٣٩٤	١٤	( أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ )

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة الحاقة</b>		
٥٣٣	٨	(فَهَلْ تَرَى لَهُمُ)
٤٤٩	٢٠، ١٩	(s r q p)
<b>سورة المعارج</b>		
٢٧٤	٣	(مِنْ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ)
٧٣٦	٣٦	(فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا)
<b>سورة نوح</b>		
١٦٥	٦	[ دُعَاءِي إِلَّا فِرَارًا Z
<b>سورة المزمل</b>		
٢٧٢	٥	( : 98 )
<b>سورة القيامة</b>		
٥٧١	٣	(h g f)
٧٠١	٣١	(UTS R)
٦٣٦	٣٦	(n ml)
<b>سورة المرسلات</b>		
٣٢١	٥	(n m )
٥٥٩	٢٠	(" !)
<b>سورة النازعات</b>		
٢٧٣	٢٩	(i h )
<b>سورة الانشقاق</b>		
٧٠٣	١٢	(f e )

الصفحة	رقمها	الآية
<b>سورة الأعلى</b>		
٧٠٣	١٢	(الَّذِي يَصِلَى النَّارَ )
٧٠١	١٥	(وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى )
<b>سورة الغاشية</b>		
٧٠٣	٤	( B A@ )
<b>سورة الفجر</b>		
٤٥٩	٧،٦	( ; : ٩ )
٢٠٥	٣٠	( @? )
<b>سورة الليل</b>		
٧٠٣	١٥	( \$ # " ! )
<b>سورة الضحى</b>		
٥٩١	٢	( F E D )
٤٤٨	٤	( S R Q P O N )
<b>سورة العلق</b>		
٧٠١	١٠	( x w v )
<b>سورة العاديات</b>		
٣٢١	٣	( l k )
<b>سورة المسد</b>		
٧٠٣	٣	( f e )
<b>سورة الناس</b>		
٥٧٢	٢	( v u )

## فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث
١٨٤	أن نافع بن جبیر بن مطعم روى عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يستعيد قبل القراءة
١٨١	أول ما نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاستعاذة
٣٠	كذلك أنزلت، إنَّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرفٍ
٣٦	لو وُلِّيت في المصاحفِ ما وُلِّيَّ عثمان؛ لفعلتُ كما فعلَ = علي بن أبي طالب
١٤	يا جبريل إنِّي أرسلتُ إلى أمة أمية الرجل، والمرأة، والغلام، والجارية

## فهرس الأشعار

الصفحة	البيت	
٢٠٢	واسكتن كل جلاياه حصلا	.....
٢٩٢	إدغامه للعسر والإخفا أجلا	..... وَالصَّحِيحُ قَلَّ
٢٢٦	وقالون بتخييره جلا	.....
٢١٤	وفي الأجزاء خير من تلا	.....
٤٨٨	تُدغم مع تُؤوي وقيل رؤيا	..... وَرَبِّا
٢٠٩	واختير للساكت في (ويل) و (لا)	.....
٥٠١	وهزوا وكفوا في السواكن فصلا	.....
٢١٥	ووسطا خير وفيها يحملا	.....
٤٣١	وقل يشاء إلى كالياء أقيس معدلا	.....
٣٩٩	به ابتدا هشام لا محال	أَنَّكُمْ وَبَابُهُ الإِدْخَالُ
٤١٠	أم انبت جبل أن قلبك طائر	أَلْحَقْ أَنْ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدْتُ
٤١٠	أم الشر الذي هو يتغني	أَلْخَيْرِ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ
٧٣٣	إمام والكل فيه أعظم النكرا	أَبُو عُبَيْدٍ وَلَا تَحِينَ وَاصِلُهُ الـ
٨٩٠	بهذا قد صحت رواية الأنام	أَفْتِيْدَةً بِالْيَاءِ صَدَّرَ هِشَامٌ
٨٢٩	والحذف عنه رجح المكي	بِالْقَضْرِ وَالْمَدَّقِرَاءِ الدَانِيُّ
٨٤	مؤقر مبجل مرضي	تَسْعُونَ شَيْخًا كُلَّهُمْ سُنيُّ
٣٢٤	إظهار تائها كذا المغيرات	خَلَادُهُمْ قَدَّمَ فِي المَلْقِيَاتِ
٣٢٤	تأخر الإدغام نقلا يشف	رَبِّا لِحْمَزَةٍ بَدَا فِي الوُقُوفِ

الصفحة	البيت	
١٢٧	سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ السَّدَانِي	سَلَكْتُ فِي ذَاكَ طَرِيقَ السَّدَانِي
٧٣٢	والمَطْعَمُونَ زَمَانٌ أَيْنَ المَطْعَمُ	العَاطِفُونَ تَحِينُ لَا مِنْ عَاطِفٍ
٥٦٨	فِي سِتَّةِ مَنْ أَحْرَفَ القُرْآنَ	فَالنُّونَ وَالتَّنْوِينَ يَدْعِمَانِ
٢٣٩	سَلَكْتُمُ وَبَاقِيِ البَابِ لَيْسَ مَعُولًا	فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُمْ وَمَا
٤١٠	أَلْجَدُ هَذَا مِنْكَ أَمْ أَنْتَ هَذَا	فَقُلْتُ لَهَا جُودِي فَقَالَتْ مُجِيبَةً
١١٧	فَمَا انْقَضَى إِلَّا وَقَدْ نَظَمْتُ	فِي أَوَّلِ الصُّومِ بِهَا ابْتَدَأْتُ
٨٣٤	وَمَسْجِي مَرُّ عُقَابٍ كَاسِرٍ	كَأَنَّهُ بَعْدَ كَلَالِ الزَّاجِرِ
٥٦٩	وَالرَّاءِ يَنْذَهُبُ بِالإِدْغَامِ	لَكِنَّ صَوْتَ النُّونِ عِنْدَ اللَّامِ
٧١٦	الرَّوْمُ وَالإِشْمَامُ فِي الأَيْمَةِ	مِمَّنْ أَتَى عَنْهُ مِنَ الأَيْمَةِ
٨٧	وَهُوَ الضَّرِيرُ الحَازِقُ المَهِرِسُ	مِمَّنْ أَخَذْتُ عَنْهُمْ فَفَارِسُ
٥٤٣	لِحَلَادٍ كَذَا حَكَى الأَعْلَامُ	مَنْ لَمْ يَتَبَّ يُقَدِّمُ الإِدْغَامُ
٥١٨	فِي نَحْوِ أَنْذَرْتَهُمْ بِجَمِيلًا	هِشَامُهُمْ يُقَدِّمُ التَّسْهِيلًا
٤٠٢	وَسَهَّلَ سَمَا وَصَفَاءً وَفِي النُّحُوِّ أُبْدِلًا	وَأَيْمَةً بِالخَلْفِ قَدْ مَدَّ وَحَدَّهُ
٣٩٣	عَلَيْهِ فِي الرُّوَايَةِ اعْتِمَادِي	وَإِبْنُ عَلِيٍّ كَانَ ذَا إِسْنَادِ
٥٥٩	عَلَى ادِّغَامِ القَافِ عِنْدَ الكَافِ	وَأَجْمَعَ الكُلَّ بِلا خِلافِ
٢٨٨	عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلًا	وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ
٢٦٧	أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالجَمْعِ أَثْقَلًا	وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَنَّ قَلْ
٥٥٦	عَنْ ابْنِ مِينَا، وَالكَثِيرُ ادِّغَمًا	وَارْكَبُ وَيُلْهَثُ وَالخِلافُ فِيهِمَا
٧٥٤	بِتَيْسِيرِهِ السَّدَانِي هُنَاكَ تَأَمَّلُوا	وَإِسْكَانُهَا المَشْهُورُ لِلبَزِيِّ قَالَهُ
٣٨٢	وَنَحْوِ عَيْنِ فَالثَّلَاثَةُ لَهُمْ	وَأَشْبَعُ المَدِّ لِسَاكِنٍ لَزِمُ

الصفحة	البيت	
٣٢٠	مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مَتَأَمَّلًا	وَأَشْمَمٌ وَرُؤْمٌ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا
٢٤٩	قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا	وَإِظْهَارُ قَوْمٍ أَلٍ لَوَطٍ لِكَوْنِهِ
٧٤	إِذْ قَدْ حَوَى عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ	وَاعْتَمِدْنَ عَلَى الْإِمَامِ مَالِكُ
٥١	فَزَلَّ بِهِ الْجَمُّ الْغَفِيرُ فَجَهَلَا	وَأَغْفَلَ ذُو التَّسْبِيعِ مُبِهِمُ قَصْدَهُ
٤١٩	وَقَدْ قِيلَ مُحَضُّ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلَا	وَالْآخَرَى كَمَدٌّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبَلٍ
٣٢١	(حما) بِلِ الْإِشْهَامِ وَخُدَّهُ ائْتَمَعَا	وَالرَّوْمَ مَعَ مِيمٍ وَبَا لَا تَمْنَعَا
٧٤٩	وَعَيْرُهُ فَرَعٌ بِلَا التَّبَاسِ	وَالْفَتْحُ الْأَصْلُ عِنْدَ جُلِّ النَّاسِ
٥٧٥	وَالكسْرُ فَرَعٌ قَالَ هَذَا الْكُلُّ	وَالْفَتْحُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْأَصْلُ
٨٧٦	وَهُوَ الَّذِي يُسْمَعُ فِي الْإِدْغَامِ	وَالكُلُّ قَدْ قَرَأَ بِالْإِشْهَامِ
٣٨٨	وَبِقِي الْأَثَرِ أَوْ فَاقْصُرْ أَحَب	وَالْمَدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبُ
٣٢٠	تُخْفَى وَ أَشْمَمٌ وَرُؤْمٌ أَوْ أَتْرَكُ	وَالْمِيمُ عِنْدَ الْبَاءِ عَنِ مُحَرَّرِ
٥٢٣	رَسْمًا فَعَنْ جُمْهُورِهِمْ قَدْ سُهَّلَا	وَالْهَمْزُ الْأَوَّلُ إِذَا مَا اتَّصَلَا
٦٩٥	وَالْوَقْفُ بِالتَّفْخِيمِ لِلْكُلِّ ذِكْرُ	وَالْوَصْلُ فِي (فِرْق) بِتَرْقِيقِ شُهُرِ
٧٦٦	فِي الرَّسْمِ فِي أَمْكَنَةٍ مَعْرُوفَةٌ	وَالْيَاءُ قَدْ تَجِدُهَا مَحْدُوفَةٌ
٣٦٨	بِكَلِمَةٍ أَوْ وَأَوْ فَوَجَّهَانِ جُمَّلَا	وَإِنْ تَسْكُنُ الْيَا بَيْنَ فَتَحٍ وَهَمْزَةٍ
١٨٧	تَعُدُّ الَّذِي قَدْ صَحَّ مِمَّا نُقِلَا	وَإِنْ تَغَيَّرَ أَوْ تَزْدُ لَفْظًا فَلَا
٧٦٩	بِالْيَاءِ أَوْ لَا فَتُقْلُ وَنَادِي	وَإِنْ تَقِفْ لِقُنْبَلٍ بِالْوَادِي
٣٨٦	يُجْزُ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا	وَإِنْ حَرَفٌ مَدٌّ قَبْلَ هَمْزٍ مَغْيَرِ
٦٩٩	فَرَقُّ وَعَلَطٌ مِنْ يَفْحَمٍ عَنِ قَهْرِ	وَإِنْ سَكَنْتَ وَالْيَاءُ بَعْدَ كَمْرِيمِ
٢٩٠	لِعَارِضِهِ كَالْوَقْفِ أَوْ أَنْ يُقَدَّرَا	وَإِنْ صَحَّ قَبْلَ السَّاكِنِ إِدْغَامُهُ اغْتَفِرَ

الصفحة	البيت	
٤١١	وَهَمْزَةُ الْاِسْتِفْهَامِ فَاْمُدُّهُ مُبْدِلًا	وَإِنْ هَمْزٌ وَضَلَّ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ
٤٣	وَالْمِيْزُ لِلسَّقِيْمِ وَالْمَعْرُوفِ	وَأَهْلُ الْاِخْتِيَارِ لِلْحُرُوفِ
٤٤٢	وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا	وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ
٦٧٤	وَمَنْ صَنَّفَ التَّيْسِيرَ ذَا الْوَجْهِ آيِدَا	وَبَعْضٌ يَقُولُ سِوَى أَلِفٍ أَمَلٌ
٣١١	عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكِ فَتَخْفَى تَنْزِلًا	وَتَسْكُنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا
٦٨٩	لدى جِلَّةِ الْأَصْحَابِ أَعْمَرُ أَرْحَلًا	وَتَفْخِيمُهُ ذِكْرًا وَسِتْرًا وَبَابَهُ
٨٢	عَنْهُمْ مِنَ الشُّيُوخِ إِذْ طَلَبْتُ	وَجَمَلَةُ الَّذِينَ قَدْ كَتَبْتُ
٢٠٧	وَلَكِنْ يَقَوُّونَ الرِّوَايَةَ بِالنَّضْرِ	وَحَجَّتُهُمْ فِيهِنَّ عِنْدِي ضَعِيفَةٌ
٨٠١	بِأَنَّ يُهْمَلُ الْكَسْرُ نَحْوَ الضَّمِّ	وَحُكْمُ الْإِشْمَامِ لِهَذَا الْقِسْمِ
٢٣٦	أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفُّلًا	وَدُونِكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ
٢٠٤	وَبَعْضُهُمْ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرَ بَسْمَلًا	وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ
٢٠١	.....	وَسَكَّتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنْفُسٍ
٣٧١	وَوَسَّطُهَا فَالْكَوْلُ أَرْبَعَةٌ فَأَدْرُ	وَسَوَاءٌ قَصْرُ الْوَاوِ وَالْهَمْزُ ثَلَاثًا
٢٠٢	لِلْبَصْرِيِّ وَالشَّامِيِّ وَوَرَشٍ دُونَ مَيْنٍ	وَصَدَّرُوا بِالسَّكْتِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ
٩٥٢	رَأَاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُتَعَمِّلًا	وَعَنْ قُنْبَلٍ قَصْرًا رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ
٢٤٦	تَسْمَى لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مَعْلَلًا	وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ
٥٠٧	فَنَحْوُ مُنْشُونَ مَعَ الضَّمِّ أَحْذِفِ	وَعَنْهُ تَسْهِيلٌ كَخَطِّ الْمُصْحَفِ
٤٣٧	أُخْرَى فَأَنْتَ فَاْمِنٌ لِأَمْلَانِ	وَعَنْهُ سَهْلٌ اطمَأَنَّ وَكَأَنَّ
٤٢٦	بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمْ تَلَا	وَفِي هَؤُلَاءِ الْبِغَايَةِ لَوَرْشُهُمْ
٢٠٣	وَذَا الْخُلْفِ لِشَامِيٍّ مَعَ وَلَدِ الْعَلَا	وَفِيهَا خِلَافٌ جَيِّدُهُ وَاضِحُ الطَّلَا

الصفحة	البيت	
٤١٦	وَفِي غَيْرِهِ كَالِيَا وَكَالْوَاوِ سَهَّالًا	وقالونُ والبزِيُّ في الفتحِ وافقًا
٦٩٨	فِي الْمَرْءِ ثُمَّ قَرِيبةً وَمَرْبِيًا	وقبَل كسرةٍ وياءٍ فحَّما
٢٥٨	مَلِينَةٌ حَقًّا فَأَظْهَرُ مُسَهَّلًا	وقبَل ييسن الياءُ في اللآءِ همزةً
٢٤١	إِذِ النُّونُ تُخْفِي قَبْلَهَا لِتُجَمَّلًا	وقد أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَجْزَنُكَ كَفْرُهُ
٦٦٢	وَتَفْخِيمِهِمْ فِي النَّصْبِ أَجْمَعُ أَشْمَلًا	وقد فَحَّمُوا التَّنوينَ وَقَفًّا وَرَقَّقُوا
٣٤٧	لِلدُّورِ مَعَ قَالُونَ قَوْلًا مُنْجَلًا	وقدَّمَ الإِشْبَاعَ فِي الْمَنْفَصِلِ
٧٢٤	لِمُصْحَفِنَا الْمُتَلَوِّ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ	وَقَفَ عِنْدَ إِتْمَامِ الْكَلَامِ مُوَافِقًا
٧٤٣	لِكُلِّهِمْ صُحَّحَ كُلُّ مِنْهَا	وَقِفْ لِلإِبْتِلا عَلَى أَيِّا وَمَا
٣٩٢	لَوْرَشٍ وَفِي بَعْدَادٍ يُرَوَى مُسَهَّلًا	وَقُلْ أَلْفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ
٢٢٦	مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِهَا سَكُونًا	وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونَ
٧٢٥	عُنُوا بِاتِّبَاعِ الْخَطِّ فِي وَقْفِ الإِبْتِلا	وَكُوفِيهِمْ وَالْمَازِنِي وَنَافِعُ
٣٠٤	إِمَالَةً كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَنْقَلًا	وَلَا يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ
٥٩٤	لَهُ غَيْرَ مَا (هَا) فِيهِ فَاحْضِرْ مَكْمَلًا	وَلَكِنْ رَعَوْسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ
٤٤٣	لَهُ إِذْ سَكُونِ الْهَمْزِ لَنْ يَتَأَصَّلًا	وَلَكِنَّهُ فِي النَّشْرِ لَمْ يَكُ مُبْدِلًا
٢٩٣	ضَفًّا ثُمَّ زُهْدٌ صُدُقُهُ ظَاهِرٌ جَلًّا	وَلِلدَّالِ كَلِمٌ تُرْبُ سَهْلٌ ذَكَا شَدًّا
٦٦٢	بَلْ قَبْلَ سَاكِنٍ بِمَا أَصَّلَ قَفْ	وَمَا بِذِي التَّنوينِ خُلْفٌ يُعْتَلَى
٣٥٣	فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرَوَى لَوْرَشٍ مَطَوَّلًا	وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مَغْيَرٍ
٦٩٨	بِتَرْقِيقِهِ نَصٌّ وَثِيقٌ فَيَمَثَلًا	وَمَا بَعْدَهُ كَسْرٌ أَوْ الياءِ فَمَا لَهُمْ
٣٨٠	وَفِي عَيْنِ الْوَجْهَانِ وَالطُّولِ فَضَّلًا	وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا
٣٧٩	وَإِنْ طَرَا التَّخْرِيكُ فَأَقْصُرْ وَطَوَّلًا	وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعًا

الصفحة	البيت
٥٠٨	ومن بعدِ شينِ النَّشْأَةِ الألفِ اثبتنْ وسينِ أتى في يسألونَ عَن اعتلا
٧٢٣	ومنَعُوا الوُقُوفَ بالاختيارِ في بابِ رَسْمِهِم لِكُلِّ قَارِي
٢١٢	ومَهْمَا تَصِلُهَا مَعُ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فلا تَقْفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا
٩٥١	ونحنُ أَخَذْنَا قَصْرَهُ عَن شِيُوخِنَا بنصِّ صَاحِبِ صَحِّحٍ عَنْهُ فَبَجَّلَا
٥٤٦	ونحو يَغْفِرُ لِكُم الإِدْغَامُ مَقْدَمٌ لَهُ يَا أَيُّهَا كِرَامُ
٢٥٢	وَوَاوُهُوَ المَضمومِ هَاءٌ كَهُوَ وَمَنْ فَأَدْغَمَ وَمَنْ يُظْهِرُ فَبِالمدِّ عَلَّالاً
١٣١	وَوَضَعَ النَّاسَ عَلَيْهِ كُتْبَا كُلُّ يَبِينُ عَنْهُ كَيْفَ كُتِبَا
٧٤٣	ويُكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُحْـ بَبٌ وَمَنْ يَعِيشُ عَيْشَ ضُرٍّ
٦١٧	ويَا وَيْلَتَى أَنَّى وَيَا حَسْرَتَى طَوَوَا وَعَنْ غَيْرِهِ قِسْمَا وَيَا أَسْفَى العُلَا

## فهرس الأعلام

الصفحة	العلم
٧٥	ابنُ الباذش الغرناطيُّ
١٧	ابن الجزريِّ
٢٠٢	ابن القاصح
١٣٠	ابن القاضي
١٢٧	ابن المرابطِ
٧٦	ابن بشكوالِ
٩٥	ابنِ بشكوالِ
٢٠٢	ابنُ جبارة الهذليِّ
٩٨	ابن جُزيِّ الكلبيِّ
٩٦	ابنِ خلدونَ
٦١	ابنِ خلكان
٢٢٨	ابن سوارِ
٢٠٠	ابن شريحِ
١٩	ابن فارسِ
١٣	ابنُ قتيبةَ الدِّيَنوريِّ
٢٥٣	ابن كثيرِ

الصفحة	العلم
٨٥٥	ابن مقسم
٢٤٧	ابن يالوشة التونسي
٤٧	أبو الحسن السخاوي
١٢٨	أبو الحسن بن سليمان القرطبي
١٢٨	أبو الحسن علي بن عبد الغني الحضري
١٢٧	أبو الحسن علي بن محمد بن بري
٩١	أبو العباس أحمد بن عثمان بن سعيد الأموي
٢٢٨	أبو العلاء الهمداني
٥٢	أبو الفتح ابن جني
٣٢	أبو الفضل الرازي
١٦	أبو القاسم الشاطبي
٦٨	أبو القاسم النويري
٧٦	أبو القاسم بن يوسف التجيبي
١٠٠	أبو بكر محمد بن خير الأموي
٥٧	أبو جعفر النحاس
٩٥	أبو حيّان الأندلسي
٩١	أبو داود سليمان بن نجاح الأموي
٧٤	أبو سعد السمعاني

الصفحة	العلم
٤٨١	أبو سُفْيَانَ الْقَيْرَوَانِيُّ
٩٤	أبو عبد الله الصَّفَارِ
٧٥	أبو عبد الله المِجَاصِيِّ
١٢٩	أبو عبد الله مُحَمَّدُ ابنِ الحَسَنِ الفَاسِيِّ
٩١	أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنِ أَحْمَدَ الأنصاريِّ
١٠٠	أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنِ عبدِ الملكِ المتتوريِّ
٩٥	أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنِ عيسى المِغَامِيِّ
١٢٩	أبو عبد الله مُحَمَّدُ بنِ مُحَمَّدِ الصَّنْهَاجِيِّ = ابنِ آجُرُومِ
١٤	أبو عُبيد
٢٢	أبو عمرو الدانيُّ
١٢٤	أبو يَحْيَى زَكْرِيَّا الأنصاريِّ
٢١٨	أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنِ فَارِسِ
١٨٢	أبو الطَّيِّبِ عبدِ المنعمِ بنِ غلبونَ
١٨٢	أبو القاسمِ الهذليُّ
١٨٢	أبو الكَرَمِ الشهرزوريُّ
١٩٤	أبو عبد الله القِيْجَاطِيِّ
٢١٨	أبو عَلِيٍّ الحَسَنِ البَغْدَادِيِّ
١٨٠	أبو مَعْشَرِ الطَّبْرِيِّ

الصفحة	العلم
٥٧	أبي الطَّاهِرِ ابنِ عَاشُورٍ
٣١	أبي بكر الباقلاّني
٥٩	أبي عمرو الدانيّ
١٦	أبي عمرو عُثْمَانُ بنِ سَعِيدِ الدانيّ
٩٨	أحمدَ الضبيّ
٩٦	أحمدَ بنِ محمّدِ التّلمسانيّ
١٦	أحمدُ بنُ موسى بنِ مُجاهِدٍ
٥٢	إسماعيلَ بنِ إبراهيمِ القَرَّابِ
٨٦٣	إسماعيلَ بنِ إسحاقِ القاضيّ
٧٥٨	إسماعيلَ بنِ جعفر
٨٥٠	الأعشى
١٣	الإمام أحمدَ
٣٣	الأنداربيّ
٣٢٣	الأهوازيّ
٣٤٨	البقريّ
٤٥٨	التلمسانيّ
١٨٦	الجعبريّ
٢٠٣	الجمزوريّ

الصفحة	العلم
٣٠	الحافظُ ابن حَجْر
٧٥	الحافظُ الذهبيُّ
٢٦٠	حَسَنُ بنِ خَلْفِ الحَسِينِي
١٣٠	الخِرَّاز
٨٧	خَلْفُ بنِ إِبراهيمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ خاقانَ
١٩٢	سِبْطُ الحَيَّاط
٢٦٠	سُلَيْمانُ الجَمْزوريُّ
٧٥	سُلَيْمانُ بنُ نِجاحٍ
٣٣٩	سيفُ الدِّينِ الفِضاليُّ
٨٥٠	الشَّمُونِي
٢٠	شَيْخُ الإِسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ
٢٤	طَاهِرُ بنِ عَبْدِ القادرِ الجَزائريِّ
٨٥	طَاهِرُ بنِ عَبْدِ المنعمِ بنِ غلبونَ، الحَلْبِي
٢٠٠	عَبْدُ الرَّحْمَنِ الأَوْزاعيُّ
٢٤	عَبْدُ الرَّازِقِ بنِ إِبراهيمَ موسى
٢٥٩	عَبْدُ الرَّحْمَنِ الخَلِيجِي
٨٨	عَبْدُ العَزِيزِ بنِ جَعْفَرَ بنِ مُحَمَّدِ الفارسيِّ
٣٧٣	عَبْدُ الوَهَّابِ القُرْطَبِي

الصفحة	العلم
٨١٦	عبد الوهَّاب بن فليح
٢٠٩	علي الصَّبَّاع
١٩٣	علي الصفاقسيُّ
١٢٢	علي بن محمَّد الواسطي المعروف بالديوانيِّ
٨٦	فارس بن أحمد بن موسى، أبو الفتح، الحِمَصيُّ
٥٧	الفراء
٢٣	القرطبيُّ المفسِّر
٢٠٣	القسطلاني
٦٣٨	الكسائيُّ
٢٢٧	المارغنيُّ
١٨٤	المالقيُّ
٨١	مُجاهد العامريُّ
٢٠٠	محمَّد الحضرميُّ
٣٤٨	محمَّد بن إبراهيم الشَّريثيُّ
٦٤	محمَّد بن أحمد المتوليُّ
٨٥	محمَّد بن أحمد بن عليِّ، أبو مُسلم البغداديُّ
٢١	محمَّد بن جرير الطبريُّ
١٩٢	محمَّد بن سُليمان الحِكريُّ

الصفحة	العلم
١٩٣	محمّد بن عبد الملك المتّوريّ
١٠٠	المستشرق الألمانيّ أوتو برتزل
٤٠	مكيّ بن أبي طالب
٢٣	نافع المدنيّ
٧٨٤	هاشم المغربيّ
٧٦	ياقوت الحمويّ

## فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطة:

١. الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام، لمحمد بن أحمد الشافعي المعروف بابن النجار (ق ٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، ضمن مجموع، رقم الحفظ ٤٤٨٦، القاهرة، مصر.
٢. إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش، عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، نسخة المتحف الجلولي، رقم الحفظ ٧٠٥٣، صفاقس، تونس.
٣. تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، لعلي بن عثمان البغدادي المعروف بابن القاصح (ت ٨٠١هـ)، من مصورات الشيخ م / محمد كمال عبيد من المكتبات التركية.
٤. جامع القراءات، لأبي بكر محمد بن احمد الروذباري (ت ٤٦٩هـ)، من مصورات الشيخ م / محمد كمال عبيد من المكتبات التركية.
٥. الجمع بين وجوه القراءات، لعبد الله بن صالح الإسلامبولي (ت ١٢٥٢هـ)، نسخة دار الكتب، ضمن مجموع، رقم الحفظ ٥٧٣، القاهرة، مصر.
٦. حل الشاطبية، لزين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر العيني الحنفي (ت ٨٩٣هـ) نسخة المكتبة الأزهرية رقم ٢٥٢، القاهرة، مصر.
٧. رسالة التكبير، لسلطان بن محمد الجبوري (ت ١٣٨١هـ)، نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ضمن مجموع، رقم الحفظ ١٣٩٠، الرياض، السعودية.
٨. رسالة قراءة أبي عمرو، لعثمان بن سليمان مراد (ت ١٣٨٢هـ)، نسخة خطية في مكتبي الخاصة.

٩. رفع الختام عن وقف حمزة وهشام، لأحمد بن إسماعيل الكوراني (ت ٨٩٣هـ)، من مصورات الشيخ م / محمد كمال عبيد من المكتبات التركية.
١٠. سنا الطالب في تحرير طيبة النشر، للسيد هاشم المغربي (ت ١٨٨١هـ) نسخة مركز إحياء التراث والبحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
١١. شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز، لحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم قاسم ت (٧٤٩هـ)، نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، السعودية.
١٢. شرح طيبة النشر، لموسى بن جار الله الروسي (ت ١٣٦٩هـ) من مصورات الشيخ م / محمد كمال عبيد من المكتبات التركية.
١٣. شفاء الصدور بذكر قراءات الأئمة السبعة البدور، لأبي عيد رضوان بن سليمان المخلاتي (ت ١٣١١هـ) نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ضمن مجموع رقم الحفظ ٢٥٣٠، الرياض، السعودية.
١٤. عمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان، لمحمد أمين أفندي (ق ١٢هـ)، نسخة خطية في مكتبة الشيخ / عبد الله خليفة الشنقيطي.
١٥. فتح المقفلات لما تضمنه نظم الحرز والدرة من القراءات، لأبي عيد رضوان بن سليمان المخلاتي (ت ١٣١١هـ) نسخة مركز إحياء التراث والبحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
١٦. قررة عين القراء في القراءات، لإبراهيم المرندي (ق ٦هـ)، نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ضمن مجموع، رقم الحفظ ٦٠٢٩، الرياض، السعودية.
١٧. لطائف الإشارات في فنون القراءات، لشهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣)، نسخة خطية في مكتبتي الخاصة.

١٨. متقن الرواية في علوم القراءة والدراية، لمحمد بن مصطفى النعيمي المعروف بابن الكتاني (ق ١٢هـ)، من مصورات الشيخ م / محمد كمال عبيد من المكتبات التركية.

١٩. مقدمة في وقف حمزة وهشام على الهمز من طريق الشاطبية، لأحمد الرشيدى (ت؟)، نسخة دار الكتب، ضمن مجموع، رقم الحفظ ٤٩٠/٤٩١، القاهرة، مصر.

٢٠. منظومة سفينة القراء، لعثمان بن سليمان مراد ت (١٣٨٢هـ) نسخة خطية في مكتبي الخاصة.

٢١. نيل المرام في وقف حمزة وهشام على الهمز، لأبي الصلاح علي بن محسن الرميلى (ق ١٢هـ)، نسخة خطية في مكتبي الخاصة.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

١. أبو عمرو الداني وجهوده في علم القراءات، إعداد الباحث / حسين بن محمد العواجي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كلية القرآن الكريم والدارسات الإسلامية، قسم القراءات، إشراف د / محمد سيدي ولد الأمين، سنة ١٤٢٢هـ.

٢. الاختيار في القراءات مفهومه، مراحلها، أثره في القراءات، إعداد الباحث / أمين بن إدريس فلاته، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د / محمد ولد سيدي ولد الحبيب، سنة ١٤٢١هـ.

٣. اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام في القراءات - جمعا ودراسة -، إعداد الباحث / عبد الباقي بن عبد الرحمن سيدي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم

- القرآن وعلومه، إشراف د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، سنة ١٤٢١هـ.
٤. اختيارات مكي بن أبي طالب في كتابه (الكشف) عن أوجه القراءات السبع - دراسة موازنة -، إعداد الباحث / محمد بن ناصر جدُّه، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، إشراف د/ جمعه بن سهل جابر، سنة ١٤٢٣هـ.
٥. الإمام الهذلي ومنهجه في كتابه (الكامل)، إعداد الباحث / عبد الحفيظ بن محمد الهندي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د/ شعبان بن محمد إسماعيل، سنة ١٤٢٩هـ.
٦. التنوير في ما زاده النشر على الحرز والتيسير للأئمة السبعة البدور، للإمام شهاب الدين أحمد الطيبي (ت ٩٧٩هـ)، تحقيق وشرح الباحث / عبد العزيز المزيني، رسالة جامعية قدمت لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات، إشراف د / حسين العواجي، سنة ١٣٢٦هـ.
٧. دراسة وتحقيق الباحث / سامي بن عمر الصبة، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د/ مصطفى بن محمود أبو طالب، سنة ١٤٢٩هـ.
٨. زبدة العرفان في وجوه القرآن، لحامد بن عبد الفتاح البالوي (ق ١٢هـ)، دراسة وتحقيق الباحث / مصطفى آتيل آقدمير، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة مرمرة باستانبول، إشراف د/ أمين إيشيق، سنة ١٩٩٩م.
٩. شرح ابن عبدالحق السنباطي على حرز الأمان، لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبدالحق السنباطي (ت ٩٩٥هـ)، دراسة وتحقيق / يحيى بن محمد زمزمي، رسالة

جامعية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د/ محمد ولد سيدي ولد الحبيب، سنة ١٤١٨هـ.

١٠. العقد النضيد في شرح القصيد، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمن الحلبي (ت ٧٥٦هـ) من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين إلى آخر باب اللامات، دراسة وتحقيق الباحث / أحمد بن علي الحريصي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د/ عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، سنة ١٤٢٤هـ.

١١. فرائد المعاني في شرح حرز الأمان، لأبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي المشهور بابن آجروم (ت ٧٢٣هـ)، دراسة وتحقيق الباحث / عبدالرحيم نبولسي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، إشراف د/ سليمان العايد، سنة ١٤١٧هـ.

١٢. الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية، لهبة الله بن عبد الرحيم الحموي (ت ٧٣٨هـ)، دراسة وتحقيق / عبدالله بن حامد السليمان، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د/ محمد ولد سيدي ولد الحبيب، أحمد بن نافع المورعي، سنة ١٤١٨هـ.

١٣. قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، إعداد الباحث / يحيى بن أحمد جلال، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا الدين، إشراف د/ أحمد بن خالد شكري، سنة ٢٠٠٦م.

١٤. الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شريح (ت ٤٧٦هـ)، دراسة

وتحقيق / سالم بن غرم الله الزهراني، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د/ محمد ولد سيدي ولد الحبيب، سنة ١٤١٩ هـ.

١٥. كتاب الإيضاح في القراءات العشر، لأحمد بن عمر الأندرابي (ت ٤٧٠ هـ)،

١٦. مبرز المعاني في شرح قصيدة حرز الأمان، لمحمد بن عمر العمادي (ق ٨ هـ)، دراسة وتحقيق الباحث / علي بن غرم الله الغامدي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، إشراف د/ مصطفى محمد أبو طالب، سنة ١٤٢٩ هـ.

١٧. منهج ابن الجزري في كتابه (النشر) مع تحقيق قسم الأصول، إعداد الباحث / السالم بن محمد الشنقيطي، رسالة جامعية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، إشراف د/ إبراهيم بن سعيد الدوسري، سنة ١٤٢١ هـ.

ثالثا: المطبوعة:

١. الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي، نشر مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط ٣، ١٤٠٥ هـ.

٢. أبحاث في علوم القرآن، للدكتور. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٦ هـ.

٣. إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي شامة المقدسي (٦٥٦ هـ)، تحقيق / إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٤٠٢ هـ.

٤. إتخاف الأنام وإسعاف الأفهام شرح توضيح المقام في وقف حمزة وهشام. للإمام المتولي (١٣١٣ هـ)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، بدون تأريخ.

٥. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد البنا الدمياطي (ت ١١١٧هـ)، تحقيق د/ شعبان إسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٦. الإتيقان في علوم القرآن، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩٩١هـ) تحقيق / مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، السعودية، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٧. أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات، لأحمد بن عمر الأسقاطي (ت ١١٥٩هـ)، تحقيق / الدكتور. أمين بن محمد الشنقيطي، كنوز اشبيليا، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٨. الأحرف السبعة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق د/ عبدالمهيمن الطحان، دار المنارة، جدة، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ.
٩. أحكام القرآن الكريم، لمحمود خليل الحصري، تحقيق / محمد طلحة بلال منيار، دار السنة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٠. اختلاف وجوه النشر مع بيان المقدم أداء، للدكتور. بشير دعبس، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٣٠هـ.
١١. الاختيار في القراءات - منشؤه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتوترة -، للدكتور. عبد الفتاح شلبي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، ط ١، ١٤١٧هـ.
١٢. الاختيار والاجتباء في القرآن الكريم، للدكتور. فاضل الجوارى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ.
١٣. إدغام القراء، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق / فرغلي عرباوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠١١م.

١٤. الإدغام الكبير، لأبي عمرو البصري (ت ١٥٤هـ)، تحقيق / أنس محمد مهرة، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون تأريخ.
١٥. الإدغام الكبير، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. عبد الرحمن العارف، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ.
١٦. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) تحقيق / محمد مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٧. إرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المين، لأبي عيد رضوان المخللاتي (ت ١٣١١هـ) تحقيق / عمر حسن المراطي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٨. إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي، لأبي العز القلانسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق / الدكتور. عمر حمدان الكبيسي، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ.
١٩. إرشاد المرید، لعلي بن محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٢٠. الإرشاد في القراءات الثمان عن الأئمة السبعة، لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، تحقيق / الدكتور. باسم السيد، من إصدارات جائزة الأمير سلطان الدولية في حفظ القرآن الكريم للعسكريين، ط ١، ١٤٣١هـ.
٢١. الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله U في مذاهب القراء السبعة من التفخيم والإمالة وبين اللفظين مجملًا كاملاً، تحقيق / الدكتور. عبد الفتاح بحيري، مطابع الزاهراء، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٢هـ.
٢٢. الإضاءة في بيان أصول القراءة، لمحمد بن علي الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، المكتبة

- الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٢٣. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت ١٣٩٣ هـ) تحقيق وإشراف / بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد.
٢٤. إعراب القراءات السبع وعللها، لأبي عبدالله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق د / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤١٣ هـ.
٢٥. إعلام الإخوان بأجزاء القرآن، لعلي محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، تحقيق / محمد بن عبدالرحمن الشاغول، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، بدون تاريخ.
٢٦. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
٢٧. الإقناع في القراءات السبع. لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ)، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط ٢، ١٤٢٢ هـ.
٢٨. الإمامة في القراءات واللهجات، للدكتور. عبد الفتاح شلبي، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
٢٩. الإمام أبو عمرو الداني وكتابه جامع البيان في القراءات السبع، للدكتور. عبد المهيم الطحان، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، السعودية، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٣٠. الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات. للدكتور. / إبراهيم الدوسري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
٣١. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٩٩ هـ.
٣٢. الأنساب. لأبي سعد عبدالكريم السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبدالله

- البارودي، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
٣٣. الأنصاف القرآنية، للدكتور. عبد العزيز العروسي، مطبعة اسبارتيل، طنجة، ط ٧، ٢٠١٠ م.
٣٤. أوراق غير منشورة من كتاب المحكم لأبي عمرو الداني، للدكتور. غانم قدوري، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٣٣ هـ.
٣٥. إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة. لشمس الدين محمد بن خليل القباقي (ت ٨٤٩ هـ)، تحقيق د/ أحمد خالد شكري، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
٣٦. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله U، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق / عبد الرحيم الطرهوني، دار عالم الحديث، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
٣٧. إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق / عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
٣٨. الإيضاح شرح الدرّة، للإمام عفيف الدين عثمان بن عمر الناشري الزبيدي، تحقيق / عبدالرزاق موسى، دار ابن القيم، الرياض، السعودية، ٢٠٠٤ م.
٣٩. الإيضاح لما ينبهم عن الوري في قراءة عالم أم القرى، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت ١٠٨٢ هـ)، تحقيق / الدكتور. محمد بالوالي، مكتبة وجدة، المغرب، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٤٠. بؤنامج التجيبي، للقاسم بن يوسف التجيبي (ت ٧٣٠ هـ)، تحقيق / عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب.
٤١. بدائع البرهان على عمدة العرفان، لمصطفى بن عبدالرحمن الأزميري (ت ١١٥٦ هـ)، اعتنى به / مريم نجدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ط ١، ١٤٢٩ هـ.

٤٢. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبدالفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)،

تعليق / أبي عاصم المراغي، نشر دار الفاروق، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٧ هـ.

٤٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعمر بن قاسم النشار (ت ٩٠٠ هـ)،

تحقيق / عبد الحسين محمود، دار الفكر، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٩ م.

٤٤. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ)

تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية،

١٤٢٤ هـ.

٤٥. بستان الهداة في اختلاف الأئمة والرواة في القراءات الثلاث عشرة واختيار

اليزيدي، لأبي بكر بن الجندي (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق / الدكتور. حسين العواجي،

مكتبة دار الزمان، المدينة، السعودية، ط ١، ١٤٢٩ هـ.

٤٦. بشير اليسر شرح ناظمة الزهر، لعبدالفتاح القاضي، بدون تاريخ الطبع، القاهرة،

المكتبة المحمدية التجارية.

٤٧. البصرة في قراءات الأئمة العشر، لأبي الحسن علي بن فارس الخياط

(ت ٤٥٢ هـ)، تحقيق / الدكتورة. رحاب شقيقي، مكتبة الرشد، الرياض،

السعودية، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

٤٨. بغية الملتبس في تأريخ رجال الأندلس، لأبي جعفر أحمد بن يحيى

الضبي (ت ٥٩٩ هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٩٦٧ م.

٤٩. بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، لأبي العباس

أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق د / أحمد فارس السلام، دار ابن

حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٧ هـ.

٥٠. البيان في عد آي القرآن، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. غانم قدوري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط ١، - ١٤١٤ هـ.
٥١. بيان ما هو مقدم أداء من أوجه الخلاف بالنسبة لرواة البدور السبعة، لمحمد بن علي بن يالوشة (ت ١٣١٤هـ) ملحق بكتاب النجوم الطواع على الدرر اللوامع في مقرأ نافع للمارغني، عناية / عمر الراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٥٢. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: نخبة من العلماء، الكويت، طبع مطبعة حكومة الكويت.
٥٣. تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، للدكتور. محمد المختار ولد أباه، منشورات المنظمة الإنسانية للتربية والعلوم والثقافة، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
٥٤. تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة، لعبدالرازق بن علي موسى (ت ١٤٣٠هـ)، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤١٣ هـ.
٥٥. التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٥٦. التبيان في آداب حملة القرآن، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٣٧٦هـ) تحقيق / محمد الحجار، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤١٧ هـ.
٥٧. التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، لطاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ) تحقيق / عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٢٥ هـ.
٥٨. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لابن الفحام الصقلي، لابن الفحام الصقلي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق / عبد الرحمن بدر، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٩ هـ.

٥٩. التجريد لمعجم مصطلحات التجويد، للدكتور. إبراهيم الدوسري، دار الحضارة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٦٠. تجبير التيسير في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق / الدكتور. أحمد بن محمد بن مفلح القضاة، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ.
٦١. التحديد في الإتقان والتجويد، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ.
٦٢. تحرير الطرق والروايات، لعلي بن سليمان المنصوري (ت ١١٣٤هـ)، تحقيق / الدكتور. خالد أبو الجود، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط ١، ٢٠١٠م.
٦٣. تحرير النشر، لمصطفى الأزميري (ت ١١٥٦هـ)، تحقيق / الدكتور. خالد أبو الجود، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ.
٦٤. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
٦٥. تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام، لأبي عبد الله محمد بن زين الدين القبياتي (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق / الدكتور. موسى بن مصطفى العبيدان، من إصدارات النادي الأدبي بتبوك، السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
٦٦. التحفة الوفية بأحكام وقف حمزة وهشام على الهمزة العليّة، لمحمد بن محمد هلالي الأبياري (ت ١٣٤٣هـ)، تحقيق / الشيخ عبدالرازق موسى، دار الضياء، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٦٧. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، تصحيح / عبدالرحمن المعلمي، ط ١، ١٣٧٤هـ.
٦٨. التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن الطاهر بن غلبون (ت ٣٩٩هـ)، تحقيق /

- الدكتور. أيمن رشدي، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤٢١هـ.
٦٩. التعريف في باختلاف الرواة عن نافع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. التهامي الراجي الهاشمي، اللجنة المشتركة لنشر إحياء التراث الإسلامي، مطبعة فضالة المحمدية، ط ١، ١٤٠٣هـ.
٧٠. التعريف في باختلاف الرواة عن نافع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / محمد السحابي.
٧١. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٧٢. تقريب النشر، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق / الشيخ إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٥هـ.
٧٣. تقريب النفع في القراءات السبع. لعلي بن محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.
٧٤. التقريب والحرش المتضمن لقراءة قالون وورش، لأبي الأصبع عيسى بن محمد البلنسي المعروف بابن المرابط (ت ٥٥٢هـ)، تحقيق / الدكتور. حسن حميتو، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، المغرب، ط ١، ١٤٣١هـ.
٧٥. تقييد على قراءة الإمام نافع من رواية قالون وورش، لأبي عبد الله محمد بن علي التلمساني (ت ١١١٨هـ)، تحقيق / أبو بكر بلقاسم الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٣١هـ.
٧٦. تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن بليمة (ت ٥١٤هـ) تحقيق / سبيع حمزة كاكمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،

ط ١، ١٤٠٩ هـ.

٧٧. التلخيص في القراءات الثمان، الإمام أبو معشر الطبري (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق /

الدكتور. محمد حسن موسى عقيل الشريف، منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ

القرآن الكريم بجدة، ط ١، ١٤١٢ هـ.

٧٨. التمهيد في علم التجويد، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق / علي

البواب، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ١٤٠٥ هـ.

٧٩. التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق / الدكتور. علي

البواب، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٥ هـ.

٨٠. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، لأبي الحسن علي الصفاقي (ت ١١١٨ هـ)،

تحقيق / محمد الشاذلي، المطبعة التونسية، ط ١، ١٩٧٤ م.

٨١. تنبيهات الإمام ابن الجزري على أوهام القراء - جمعا ودراسة -، للدكتور. أحمد

الرويثي، دار ابن الجوزي، المدينة، السعودية، ط ١، ١٤٣٣ هـ.

٨٢. تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق / عبدالسلام هارون،

المؤسسة المصرية العامة، والدار المصرية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٥٤ هـ.

٨٣. التهذيب في مفردات القراء السبعة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت

٤٤٤ هـ)، تحقيق / الدكتور. حاتم الضامن، دار نينوى، دمشق، سوريا، ط ١،

١٤٢٦ هـ.

٨٤. التهذيب فيما زاد على الحرز من التقريب، لزين الدين ابن عياش (ت ٨٥٣ هـ)،

تحقيق / الدكتور. أحمد الرويثي، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٣٣ هـ.

٨٥. التوضيح والبيان في مقراً الإمام نافع بن عبد الرحمن، لإدريس الحسيني

(ت ١٢٥٧ هـ)، تحقيق / عبد العزيز العمرواني، مطبعة أنفو، فاس، المغرب،

ط ١، بدون تاريخ.

٨٦. التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) تحقيق د/حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٨٧. جامع البيان عن تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط ٢، بدون تأريخ.
٨٨. جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق /مجموعة من الباحثين في جامعة أم القرى، طبع كلية الدراسات العليا والبحث بجامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٨٩. الجامع الصحيح (سنن الترمذي). لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق /الشيخ أحمد بن محمد شاكر، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، مصر.
٩٠. الجامع المفيد في صناعة التجويد، لزين الدين السنهوري (ت ٨٩٤هـ)، تحقيق /الدكتور مولاي محمد الطاهري، دار ابن حزم، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
٩١. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تصحيح / أحمد بن عبدالعليم البردوني، دار الكتاب العربي، ط ٢.
٩٢. الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف، لابن وثيق الأندلسي (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق /الدكتور. غانم قدوري، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٩٣. جزء في علم الحديث، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / مشهور آل سلمان، الدار الأثرية، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٩٤. جمال القراء وكمال القراء، لعلي محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق / د.علي البواب، مكتبة التراث، مكة، السعودية، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٩٥. الجمع والتوجيه لما انفرد بقراءته يعقوب بن إسحاق الحضرمي، لأبي الحسن شريح بن محمد الأشبيلي (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق / محمد عيد الشعباني، دار

- الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٩٦. جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد، إبراهيم الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق / محمد الزوبعي، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٣١هـ.
٩٧. جهل المقل، لساجلي زاده، تحقيق / الدكتور. سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٩٨. جهود أبي عبد الله المجاصي في خدمة علوم القرآن مع تحقيق النموذجين من إسهاماته: رجز في غريب القرآن، شرح الدرر اللوامع، تحقيق / الدكتور. عبد اللطيف الميموني، مؤسسة الشيخ غانم بن علي آل ثاني للقرآن الكريم بقطر، ط ١، ١٤٣٣هـ.
٩٩. الجواهر المضية على المقدمة الجزرية، لسيف الدين الفضالي (ت ١٠٢٠هـ)، تحقيق / جمال السيد الرفاعي، مكتبة الإيمان، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ.
١٠٠. الجوهر المكنون في رواية قالون، لمحمد بن علي الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، تحقيق / محمد الشاغول، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، بدون تأريخ.
١٠١. حجة القراءات، لأبي زرعة بن زنجلة، تحقيق / سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٥، ١٤٢٢هـ.
١٠٢. الحجة في القراءات السبع، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق / الدكتور. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٠٣. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الحسن بن أحمد الفاسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي ومن معه، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٣هـ.

١٠٤. حسن المدد في فن العدد، العلامة إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: جمال السيد الرفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الاسكندرية، مصر، ط ١، ٢٠٠٥م.
١٠٥. حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات، لمحمد بن عبدالرحمن الخليجي (ت ١٣٨٩هـ)، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ٣، ١٤٢٣هـ.
١٠٦. خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث، لإبراهيم الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق / إبراهيم نجم الدين، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ.
١٠٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق / الدكتور. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٠٨. الدر الثير والعذب النмир، لعبد الواحد بن محمد المالقي (ت ٧٠٥هـ)، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود ومن معه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ.
١٠٩. الدراسات القرآنية في المغرب في القرن الرابع عشر الهجري، لإبراهيم الوافي، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١١٠. الدرّة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة، لأبي بكر عبد الغني الصقلي الشهير بابن الليب (ق ٨هـ)، تحقيق / الدكتور. عبد الغني زعبول، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١١١. الدرّة الفريدة في شرح القصيدة، للمتجّب الهمذاني (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق / الدكتور. جمال بن محمد السيد، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣٣هـ.

١١٢. الدليل الأوفق إلى رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، تأليف عبد الهادي حميتو، ومصطفى البحياوي، وعبد العزيز العمراوي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط ١، ١٤٣٠هـ.
١١٣. دليل الحيران شرح مورد الظمان، لإبراهيم المارغني (ت ١٣٤٩هـ)، مراجعة عبدالفتاح القاضي، دار القرآن، القاهرة، مصر، بدون رقم وتاريخ.
١١٤. الرسالة الغراء في ترتيب أوجه القراءة، لأحمد بن ثابت التلمساني (ت ١١٥٢هـ)، تحقيق / عبد العظيم عمران، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ط ١، ٢٠٠٦م.
١١٥. الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ.
١١٦. رسالة حمزة، للإمام المتولي (ت ١٣١٣هـ)، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١١٧. رسالة ورش، للإمام المتولي (ت ١٣١٣هـ)، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١١٨. رسالتان في تجويد القرآن، لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي، تحقيق / الدكتور. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ.
١١٩. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق / الدكتور. أحمد فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
١٢٠. رواية ورش وتحريراتها من طريق طيبة النشر، لجمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٥هـ.
١٢١. رواية ورش وتحريراتها من طيبة النشر، لجمال الدين محمد شرف، دار الصحابة،

- طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
١٢٢. الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، للإمام المتولي (ت ١٣١٣ هـ)، تحقيق / الدكتور. خالد حسن أبو الجود، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
١٢٣. الروضة في القراءات الإحدى عشرة، لأبي علي الحسن بن محمد المالكي (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق / مصطفى عدنان سلمان، مكتبة دار العلوم والحكم بالمدينة، وسوريا، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
١٢٤. زبدة العرفان في وجوه القرآن، لحامد بن عبد الفتاح البالوي (ق ١٢ هـ)، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ط ١، ٢٠٠٩ م.
١٢٥. زعيم المدرسة الأثرية في القراءات، للدكتور. عبد الهادي حميتو، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
١٢٦. الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن عقيلة المكي، تحقيق / مجموعة من الباحثين، نشر مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
١٢٧. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح (ت ٨٠١ هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥ هـ.
١٢٨. سعادة الدارين في بيان وعد آي معجز الثقلين، العلامة محمد بن علي الحسيني (ت ١٣٥٧ هـ)، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
١٢٩. سفير العالمين في إيضاح سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب الميين، للدكتور. أشرف فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط ٢، ١٤٢٦ هـ.
١٣٠. السلاسل الذهبية بالأسانيد النثرية، للدكتور. أيمن سويد، دار نور المكتبات، جدة، السعودية، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

١٣١. السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. رضاء الله بن محمد المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٦هـ.

١٣٢. السنن الواردة في الفتن، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / نضال بن عيسى العبوشي، دار بيت الأفكار الدولية، بدون رقم وتأريخ.

١٣٣. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق / الشيخ شعيب الأرنؤوط وجماعة مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٣٤. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي العماد الحنبلي، دار الباز للنشر، مكة، السعودية، ط ١، ١٣٩٩هـ.

١٣٥. شرح أبيات الداني الأربعة في أصول ظاءات القرآن، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢٤هـ.

١٣٦. شرح الدرّة، لمحمد بن أبي القاسم النويري (ت ٨٩٧هـ) تحقيق / الشيخ عبد الرافع رضوان مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤١١هـ.

١٣٧. شرح الدرر اللوامع، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري (ت ٨٣٤هـ)، تحقيق / الصديقي سيدي فوزي، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٣٨. شرح السمنودي على متن الدرّة المتممة للقراءات العشر، لمحمد بن حسن بن محمد السمنودي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٣٨هـ.

١٣٩. شرح المقدمة الجزرية، لطاش كبرى زاده (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق / فرغلي عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ط ١، ٢٠٠٧م.

١٤٠. شرح المقدمة الجزرية، للدكتور. غانم قدوري، مطبوعات مركز الدراسات

- والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
١٤١. شرح النظم الجامع لقراءة نافع. لعبدالفتاح القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
١٤٢. شرح الهداية. لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي (ت ٤٤٠ هـ) تحقيق / د. حازم حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٦ هـ.
١٤٣. شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن، لأحمد بن عبد العزيز الزيات (ت ١٤٢٤ هـ)، تحقيق / الدكتور. ياسر المزروعى، طباعة مشروع القرآن الكريم، دولة الكويت، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
١٤٤. شرح شعلة على الشاطبية، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق / زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
١٤٥. شرح شعلة على الشاطبية، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق / زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
١٤٦. شرح طيبة النشر، لأبي القاسم النويري (ت ٨٩٧ هـ)، تحقيق / الشيخ جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
١٤٧. شرح طيبة النشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٥ هـ)، تعليق / أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٠ هـ.
١٤٨. شرح مقرب التحرير للنشر والتحرير، لمحمد بن عبدالرحمن الخليجي، تحقيق / خالد أبو الجود، وإيهاب فكري، الرواد للنشر، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٩ هـ.
١٤٩. شرح منحة مولي البر فيما زاده كتاب النشر في القراءات العشر على الشاطبية والدرة، لعبدالفتاح بن عبدالغني القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)، قام بطبعه ونشره

- المقريء المرحوم محمود خليل الحصري (ت ١٤٠٠هـ).
١٥٠. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٥١. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين النيسابوري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق وتعليق / الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
١٥٢. الضابطة للشاطبية اللامية، لملا علي سلطان القاري (١٠١٤هـ)، تحقيق / الدكتور. بريك بن سعد القرني، مطبعة سفير، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٥٣. ضعيف سنن الترمذي، لمحمد بن ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٥٤. الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات، لإبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق / الدكتور. مطيع الحافظ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ.
١٥٥. الطرازات المعلمة في شرح المقدمة الجزرية، لعبد الدائم الأزهري (ت ٨٧٠هـ)، تحقيق / عبد الرحمن بدر، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ.
١٥٦. طلائع البشر في توجيه القراءات العشر، لمحمد الصادق قمحاوي، طبعة خاصة، ط ١.
١٥٧. الظاءات في القرآن الكريم، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٥٨. ظاهر كتابية في مصاحف مخطوطة - دراسة ومعجم -، تأليف / الدكتور. غانم قدوري الحمد، الدكتور. إياد السامرائي، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٣١هـ.

١٥٩. العقد النضيد في شرح القصيد، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق / الدكتور. أيمن رشدي، نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٦٠. عقود أهل السنة (منتخب من متن منبهة الإمام أبي عمرو الداني)، انتخبه واعتنى به، لحمد بن أحمد المراكشي، بدون اسم الدار، ط ١، ١٤٣١هـ.
١٦١. علل الوقوف، لأبي عبدالله محمد بن طيفور السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) تحقيق / الدكتور. محمد عبدالله العيادي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤٢٧هـ.
١٦٢. عمدة القارئ والمقرئ، لأحمد الشقنصي القيرواني (ت ١٢٣٥هـ)، تحقيق / الدكتور. عبد الرزاق سرور، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٩هـ.
١٦٣. عمدة المبتدئين وتذكرة المنتهين في وقف حمزة وهشام، لجمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٦٤. العنوان في القراءات السبع، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق / الدكتور. زهير زاهد، الدكتور. خليل العطية، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ.
١٦٥. غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق / الدكتور. أشرف فؤاد طلعت، توزيع الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ.
١٦٦. غاية النهاية في طبقات القراء، لأبي الخير محمد بن يوسف الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق / الشيخ جمال الدين شرف، والدكتور. مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ.
١٦٧. الغاية في القراءات العشر، لابن مهران (ت ٣٨١هـ)، تحقيق / أحمد فريد، دار

- الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
١٦٨. غيث الرحمن على هبة المنان في تحريرات الطيبة، لأحمد الإبياري، تحقيق / جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٥ هـ.
١٦٩. غيث النفع في القراءات السبع، لعلي النور الصفاقسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩ هـ.
١٧٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق الشيخ / عبد العزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب، دار الفكر.
١٧١. الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني، لسليمان بن حسين الجمزوري، تحقيق / الشيخ عبد الرزاق موسى، دار الضياء، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
١٧٢. فتح المعطي وغنية المقري شرح مقدمة ورش المصري، للإمام المتولي (١٣١٣ هـ)، تحقيق / السادات السيد منصور، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٣ م.
١٧٣. فتح الوصيد، لعلم الدين أبي الحسن بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) تحقيق / الدكتور. مولاي محمد الطاهري، نشر مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
١٧٤. الفتح والإمالة، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / عمر بن غرامة العموري، بدون بيانات.
١٧٥. الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع، لأبي زيد عبد الرحمن بن القاضي (ت ١٠٨٢ هـ)، تحقيق / أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

١٧٦. الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله ﷻ وفي المشهور من الكلام، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٧٧. فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، لمحمد إبراهيم سال، دار البيان العربي، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠١م.
١٧٨. فهرس ابن خير الاشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق / مجموعة من المستشرقين، مكتبة المثني، بغداد، العراق، ط ٢، ١٣٨٢هـ.
١٧٩. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مؤسسة آل البيت، الأردن، جزء مخطوطات القراءات.
١٨٠. فهرس مخطوطات دار الظاهرية، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق، ١٤٠٥هـ.
١٨١. فهرسة المنتوري، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوري (ت ٨٣٤هـ)، تحقيق / الدكتور. محمد بنشريعة، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، المغرب، ط ١، ١٤٣٢هـ.
١٨٢. الفهرست، لابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، دار المعرفة، لبنان، بيروت، بدون تاريخ.
١٨٣. القراء والقراءات بالمغرب، لسعيد إعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ.
١٨٤. القراءات الثماني (الكتاب الأوسط)، لأبي الحسن علي بن سعيد العماني (ت ٥٠٠هـ)، تحقيق / محمد عيد الشعباني، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٨٥. قراءات القراء المعرفين بروايات الرواة المشهورين، لأحمد بن عمر الأندرابي (ت ٤٧٠هـ)، تحقيق / الدكتور. أحمد الجنابي، دار الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

١٨٦. القراءات القرآنية، لعبدالحليم قابه، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٩ م.
١٨٧. القراءات بافريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس، للدكتور. هند شلبي،  
الدار العربية للكتاب، ط ١، ١٩٨٣ م.
١٨٨. قرّة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، لابن القاصح العذري (ت ٨٠١هـ)،  
تحقيق / الشيخ محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١،  
١٤٢٧هـ.
١٨٩. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع، لمحمد بن إبراهيم  
الشريشي (ت ٧١٨هـ)، تحقيق / التلميذي محمد محمود، دار الفنون، جدة،  
السعودية، ط ١، ١٤١٣هـ.
١٩٠. القصيدة الحضرية في قراءة نافع، لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحضري  
(ت ٤٨٨هـ)، تحقيق / الدكتور. توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ، مصر،  
ط ١، ١٤٢٣هـ.
١٩١. القطر المصري في قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء البصري، لعمر بن قاسم  
النشار (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق / الدكتور. عبد العزيز إبراهيم، مكتبة الرشد،  
الرياض، ط ١، ١٤٣١هـ.
١٩٢. قواعد نقد القراءات القرآنية - دراسة نظرية تطبيقية -، للدكتور. عبد الباقي بن  
عبد الرحمن سيسي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
١٩٣. القواعد والإشارات في أصول القراءات، للقاضي أحمد بن عمر الحموي  
(ت ٧٩١هـ)، تحقيق / الدكتور. عبد الكريم بكار، دار القلم، دمشق، سوريا،  
ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٩٤. القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصهباني الأزرق، لعلي الضباع، المكتبة  
التجارية الكبرى، مصر.

١٩٥. القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، لأبي عيد رضوان المخللاتي (ت ١٣١١هـ) تحقيق / الشيخ عبدالرازق بن علي موسى، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ.
١٩٦. الكامل في القراءات الخمسين، لأبي قاسم يوسف بن علي الهذلي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق / جمال السيد رفاعي، مؤسسة سما، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٩٧. كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق / الشيخ جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٩٨. الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن إدريس، تحقيق / الدكتور. عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٨هـ.
١٩٩. كتاب تحصيل الهمزتين، لأبي الأصبع السماقي المعروف بابن الطحان (ق ٦هـ)، تحقيق / الدكتور. محمد يعقوب، ط ١، ١٤١٢هـ.
٢٠٠. كتاب في علم الحديث، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / علي بن أحمد الكندي، مؤسسة بينونة، أبو ظبي، الإمارات، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٢٠١. الكشاف، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ.
٢٠٢. الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق / الدكتور. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، ط ١، ١٣٩٤هـ.
٢٠٣. الكفاية الكبرى في القراءات العشر، لأبي العز القلانسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق / عثمان غزال، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٢٠٤. كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت

- ٧٣٢هـ)، تحقيق / أحمد اليزيدي، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المغرب، ط ١، ١٤١٩هـ.
٢٠٥. الكنز في القراءات العشر، لابن الوجيه الواسطي (ت ٧٤٠هـ)، تحقيق / هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ.
٢٠٦. اللآلئ السنية في شرح المقدمة الجزرية، لشهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق / حسن عباس، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٤م.
٢٠٧. اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسي (ت ٦٥٦هـ) تحقيق / الشيخ عبدالرازق موسى، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٢٠٨. اللباب في علل البناء والإعراب. لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق / غازي مختار، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ١، ١٩٩٥هـ.
٢٠٩. لسان العرب. لمحمد بن منظور، اعتنى به / أمين عبدالوهاب ومحمد العبيد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ.
٢١٠. لطائف الإشارات لفنون القراءات. لشهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق / الشيخ عامر السيد عثمان، والدكتور. عبد الصبور شاهين، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٩٢هـ.
٢١١. المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران (ت ٣٨١هـ)، تحقيق / جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٢١٢. المبهج في القراءات السبع، لسبط الخياط (ت ٤٥١هـ)، تحقيق / محمد الشعباني، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ٢٠٠٧م.
٢١٣. متن الدرّة المضيئة، لمحمد بن محمد بن الجزري، تحقيق وضبط / الشيخ محمد تميم الزغبى، مكتبة الهدى، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.

٢١٤. متن الشاطبية، للقاسم بن فيرّ الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق وضبط / الشيخ محمد تميم الزعبي، توزيع مكتبة دار الهدى، المدينة، السعودية، ط ٣، ١٧١٤هـ.
٢١٥. متن طيبة النشر، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق وضبط / الشيخ محمد تميم الزعبي، توزيع مكتبة دار الهدى، المدينة، السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ.
٢١٦. المتون العشرة في فن القرآن الكريم، لمحمد هلاي الأياري، تحقيق / الشيخ جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢١هـ.
٢١٧. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٦هـ)، جمع / عبد الرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.
٢١٨. مجموعة مهمة في القراءات والتجويد والرسم وعد الآي، تحقيق: جمال السيد رفاعي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٢١٩. محاضرات في علوم القرآن، للدكتور. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٣هـ.
٢٢٠. المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. عزة حسن، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ.
٢٢١. المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم، للدكتور. محمد سيدي ولد الأمين، مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٢٢٢. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لأبي داود سليمان نجاح (ت ٤٩٦هـ)، تحقيق / الدكتور. أحمد بن أحمد شرشال، طبع في مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٤٢٣هـ.
٢٢٣. مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، للدكتور. إبراهيم الدوسري،

- دار الحضارة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
٢٢٤. مختصر بلوغ الأمانة، لعلي بن محمد الضباع (ت ١٣٨٠ هـ)، تحقيق / عمر حسن المراطي، أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٨ هـ.
٢٢٥. مختصر شواذ القرآن، لأبي عبدالله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق / براجشتراسر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٩ م.
٢٢٦. المختصر في مرسوم المصحف الكريم، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف العقيلي (ت ٦٢٣ هـ)، تحقيق / الدكتور. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
٢٢٧. مرسوم الخط، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق / الدكتور. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
٢٢٨. مرشد الأعززة إلى شرح رسالة حمزة، لمحمود برانق، ومحمد سليمان صالح، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، بدون تاريخ.
٢٢٩. المرشد الوجيز إلى علوم الكتاب العزيز، لشهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هـ)، تحقيق: الدكتور. طيار آلتى قولاج، دار وقف الديانة التركي، أنقرة، تركيا، ط ٢، ١٤٠٦ هـ.
٢٣٠. المستطاب في علم التجويد، لشهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ)، تحقيق / السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٢٣١. المستنير في القراءات العشر، لابن سوار البغدادي (ت ٤٩٦ هـ)، تحقيق / الدكتور. عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، ط ١، ١٤٢٦ هـ.
٢٣٢. مسند الإمام أحمد، لأحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق / شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة، الطبعة ٢، ١٤٢٠ هـ.

٢٣٣. المصاحف، لابن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق / الدكتور. محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣هـ.
٢٣٤. المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري (ت ٥٥٠هـ)، تحقيق / عبد الرحيم الطرهوني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٢٣٥. المصحف المضبوط على رواية حفص بن عاصم، طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة، السُّعودية.
٢٣٦. المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم، طبع بالمطبعة البهية سنة ١٣٠٨هـ، القاهرة، مصر، أشرف على طباعة المصحف العلامة المخلاقي.
٢٣٧. المصحف المضبوط على رواية حفص عن عاصم، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، سنة ١٤٣٠هـ.
٢٣٨. المصحف المضبوط على قالون عن نافع، طبع جمعية الدعوة الإسلامية العالمية سنة ١٩٨٩م، طرابلس، ليبيا.
٢٣٩. المصحف المضبوط على ورش عن نافع، طبع بالدار التونسية سنة ١٣٨٩هـ.
٢٤٠. مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات، لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح (ت ٨٠١هـ)، تحقيق / الدكتور. عطية الوهبي، دار الفكر، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٢٤١. مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث. للدكتور. حمدي صلاح، دار البصائر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٢٤٢. مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، للدكتور. حمدي بن صلاح الهدهد، دار البصائر، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٢٤٣. المطلوب في بيان الكلمات المختلف فيها عن أبي يعقوب، لعلي بن محمد الضباع

- (ت ١٣٨٠هـ)، عناية / حمد الله الصفتي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط ١، ٢٠٠٤م.
٢٤٤. معاني الأحرف السبعة، لأبي الفضل الرازي (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق / الدكتور. حسن ضياء الدين عتر، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٣٣هـ.
٢٤٥. معاني القراءات للأزهري، أبي منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ.
٢٤٦. المعتمد الصحيح عن حمزة عند الوقف على الهمزة، لابن عبد الجواد (ت ١٠٩٢هـ)، تحقيق / جمال السيد وعبدالعظيم عمران، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٢٤٧. معجم البلدان، لشهاب الدين أحمد بن ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٩٩هـ.
٢٤٨. معجم المؤلفين. لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٢٤٩. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، للدكتور. عبد الهادي حميتو، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٣٢هـ.
٢٥٠. معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، للدكتور. عبد الهادي حميتو، مطبعة الرفاء، آسفي، المغرب، ط ١، ١٤٢١هـ.
٢٥١. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية، للدكتور. عبد العلي المسؤول، دار السلام، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ.
٢٥٢. معجم مصنفات القرآن الكريم، د / علي شواخ إسحاق، منشورات دار الرفاعي، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ، قسم القراءات.
٢٥٣. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق / عبدالسلام هارون، مكتبة

- عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.
٢٥٤. معرفة القراء الكبار، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق /  
بشار معروف ومن معه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.
٢٥٥. مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرمانى (ت بعد ٥٦٣ هـ)،  
تحقيق / عبدالكريم مصطفى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٢٥٦. المفتاح في اختلاف القراءات السبع، لأبي القاسم عبد الوهاب القرطبي  
(ت ٤٦١ هـ)، تحقيق / الدكتور. فهد المغذوي، مطبوعات عمادة البحث العلمي  
بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٢٥٧. مفردة ابن كثير، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق /  
الدكتور. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٢ هـ.
٢٥٨. مفردة أبي عمرو البصري، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)،  
تحقيق / الدكتور. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٢ هـ.
٢٥٩. مفردة الكسائي، لأبي عبدالله محمد بن أبي نصر الكرمانى (ق ٦ هـ)، تحقيق /  
الدكتور. أشرف فؤاد طلعت، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
٢٦٠. مفردة الكسائي، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق /  
الدكتور. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٢ هـ.
٢٦١. مفردة حمزة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / الدكتور.  
حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٢ هـ.
٢٦٢. مفردة عاصم، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق /  
الدكتور. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٢ هـ.
٢٦٣. مفردة نافع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / الدكتور.  
حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٢ هـ.

٢٦٤. مفردة يعقوب، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق /  
الدكتور. حسين العواجي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، السعودية، ط ١،  
١٤٢٩هـ.

٢٦٥. مفردة يعقوب، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق /  
الدكتور. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٢٦٦. مفردة يعقوب، لمحمد بن شريح الأشبيلي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق / مهدي  
الجزائري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ط ١،  
١٤٣١هـ.

٢٦٧. المفيد في القراءات الثمان، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي  
(ت ٥٦٠هـ)، تحقيق / محمد الصماتي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، مصر، ط ١،  
١٤٣١هـ.

٢٦٨. المفيد في شرح القصيد، لابن جبارة المقدسي (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق / الدكتور.  
خير الله الشريف، دار الغوثاني، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢٩هـ.

٢٦٩. مقدمة شريفة كاشفة لما احتوت من رسم الكلمات القرآنية وضبطها وعد الآي  
المنيفة، لأبي عيد رضوان المخللاتي (ت ١٣١١هـ) تحقيق / عمر حسن المراطي،  
مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط ١، ١٤٢٧هـ.

٢٧٠. المقصد لتلخيص ما في المرشد، لأبي يحيى زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)،  
تحقيق / جمال السيد رفاعي، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٦هـ.

٢٧١. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني  
(ت ٤٤٤هـ)، تحقيق / الدكتور. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، سوريا،  
ط ١، ١٤٣٢هـ.

٢٧٢. المقنع في معرفو مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني

- (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / نورة الحميد، دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣١ هـ.
٢٧٣. المكتفى، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / الدكتور. جاويد زيدان، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
٢٧٤. المكتفى، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / الدكتور. محيي الدين رمضان، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٢٧٥. المكتفى، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / الدكتور. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٤ هـ.
٢٧٦. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، لأحمد بن محمد الأشموني، تعليق / الشيخ شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٢٧٧. مناهل العرفان في علوم القرآن، لعبدالعظيم الزرقاني (ت ١٣٦٧ هـ)، اعتنى به: فواز زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٢٧٨. المنتهى في القراءات العشر، لأبي الفضل محمد بن جعفر الجرجاني (ت ٤٠٨ هـ)، تحقيق / محمد بن عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
٢٧٩. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لمحمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق / علي العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، السعودية، ط ١، ١٤١٩ هـ.
٢٨٠. المنح الإلهية بشرح الدرّة المضية في علم القراءات الثلاث المرضية، لأبي الصلاح علي بن محسن الصعيدي الرميلي (ق ١٢ هـ)، تحقيق / فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة.
٢٨١. منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، لابن عزيمة

- الإشبيلي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق / الدكتور. توفيق العبقري، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط ١، ١٤٢٩هـ.
٢٨٢. المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا علي سلطان القاري (١٠١٤هـ)، عناية / راشد الخليلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٢٨٣. منظومة اختلاف القراء السبعة، لإدريس محمد ابن المنجرة (ت ١١٣٧هـ)، تحقيق / عبد العظيم عمران، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط ١، بدون تاريخ.
٢٨٤. منظومة المقدمة الجزرية، لمحمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق / الدكتور. أيمن رشدي سويد، مكتبة نور المكتبات، جدة، السعودية، ط ٣، ١٤٢٢هـ.
٢٨٥. منظومة ربح المريد في تحريرات الشاطبية، لمحمد بن محمد بن هلاي الأبياري، تحقيق / وليد بن رجب عجمي، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٨هـ.
٢٨٦. منظومة ناظمة الزهر، الإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، تحقيق / د. أشرف طلعت، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط ٢، ١٤٢٧هـ.
٢٨٧. المنهاج في الحكم على القراءات، للدكتور. إبراهيم الدوسري، دار الحضارة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٤هـ.
٢٨٨. منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختيارها في التفسير، للدكتور. زيد مهارش، دار التدمرية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٣٣هـ.
٢٨٩. منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم، لابن حنيفة العابدين، دار الإمام ابن القيم، الجزائر، ط ١، ١٤٢٧هـ.
٢٩٠. المهذب في القراءات العشر وتوجيهها، لمحمد سالم محيسن، المكتبة الأزهرية،

- القاهرة، مصر، ط ١، ٢٠٠٦ هـ.
٢٩١. الموجز في شرح أداء القراء السبعة، لأبي علي الأهوازي (ت ٤٦٤ هـ)، تحقيق / الدكتور. حاتم الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية، ط ١، ١٤٣٠ هـ.
٢٩٢. الموسوعة القرآنية المخصصة، إشراف / الدكتور. محمود حمدي زقزوق، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٧ هـ.
٢٩٣. الموضح في التجويد، لعبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦١ هـ)، تحقيق / الدكتور. غانم قدوري، دار عمار، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٣١ هـ.
٢٩٤. الموضح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥ هـ)، تحقيق / الدكتور. عمر بن حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، السعودية ١٤١٤ هـ.
٢٩٥. الموضح لمذاهب القراءة واختلافهم في الفتح والإمالة، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق / فرغلي بن سيد عرباوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠١٠ م.
٢٩٦. النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة، لأبي عبد الله محمد بن سليمان الحكري (ت ٧٨١ هـ)، تحقيق / الدكتور. فهد المغذوي، مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٣١ هـ.
٢٩٧. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في مقراً نافع، لإبراهيم المارغني (ت ١٣٤٩ هـ)، اعتنى به / عمر الراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٨ م.
٢٩٨. النشر في القراءات العشر. لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٣ هـ.

٢٩٩. نظم نيل العلا في قراءة ابن العلا، لمحمد بن عبدالرحمن الخليجي (ت ١٣٨٩هـ)، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ٢٠٠٧م.
٣٠٠. نفائس البيان شرح الفرائد الحسان، عبد الفتاح القاضي، عناية / الدكتور. عبدالله الميموني، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، الرياض، مكتبة ابن الجوزي.
٣٠١. النفحات الإلهية في شرح الشاطبية، لمحمد عبد الدايم خميس، دار المنار، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٦هـ.
٣٠٢. نهاية القول المفيد في علم التجويد، لمحمد مكي الجريسي، تدقيق / أحمد بن علي حسن، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٣٠٣. الهادي في القراءات السبع، لابن سفيان القيرواني (ت ٤١٣هـ)، تحقيق / الدكتور. خالد أبو الجود، دار عباد الرحمن، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٣٢هـ.
٣٠٤. هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)، وكالة المعارف، مكتبة المثني، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣١٤هـ.
٣٠٥. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح المرصفي (ت ١٤٠٩هـ)، نشر دار الفجر الإسلامية، المدينة، السعودية، ط ١، ١٤٢١هـ.
٣٠٦. الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية، ط ٢، ١٤١٠هـ.
٣٠٧. الوجيز في شرح قراءات القراء الثمان، لأبي علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق / جمال الدين شرف، دار الصحابة، طنطا، مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ.
٣٠٨. الوسيلة إلى كشف العقيلة، لعلي محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق / الدكتور. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤٣٢هـ.
٣٠٩. وفيات الأعيان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١هـ) تحقيق /

إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت، لبنان.

٣١٠. الوقف والابتداء وصلتها بالمعنى في القرآن الكريم، للدكتور. عبد الكريم

عوض صالح، دار السلام، القاهرة، مصر، ط ١٤٢٩هـ، ١هـ.

رابعاً: المجالات العلمية، والأبحاث المحكمة:

١- مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد (١)، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ، و

(٢) ذي الحجة ١٤٢٧هـ، (١٢) ذو الحجة ١٤٣٢هـ، (١٣) جمادى

الآخرة ١٤٣٣هـ.

٢- مجلة الشريعة والقانون، دولة الإمارات، العدد (٢٦)، ربيع الأول ١٤٢٧هـ.

٣- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، العدد (١٥١)، ١٤٣١هـ.

٤- مجلة البحوث والدراسات القرآنية الصادرة عن مجمع الملك فهد، العدد (٨)،

رجب، ١٤٣٠هـ.

٥- الرواية والدراية عند الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، للدكتور. حسين

العواجي، بحث محكم غير منشور، ١٤٣١هـ.

خامساً: المراجع الإلكترونية:

١- الموسوعة الشاملة، الإصدار الثالث، ملتقى أهل الحديث.

٢- موسوعة المخطوطات، إصدار مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات

الإسلامية.

٣- موقع مركز الإمام أبي عمرو الدراسات والدراسات والبحوث القرآنية

المتخصصة على شبكة المعلومات: <http://www.addani.ma>

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٤	أهمية الموضوع وأسباب اختياره
٤	الدراسات السابقة
٦	خطة البحث
٨	منهج البحث
١٢	التمهيد: تعريف بامية (الاختيار) في علم القراءات، ودراسة المراحل الزمنية التي مرَّ بها.
١٣	المبحث الأول: لمحة موجزة عن تاريخ علم القراءات ومراحله
١٩	المبحث الثاني: تعريف الاختيار لغة واصطلاحاً
٢٨	المبحث الثالث: نشأته ومراحله التاريخية
٦٦	المبحث الرابع: حكم الاختيار في القراءات
٧٠	القسم الأول (النظري): وفيه ثلاثة فصول:
٧١	الفصل الأول: دراسة شخصية الإمام أبي عمرو الداني، وفيه مبحثان:
٧٢	المبحث الأول: ترجمة موجزة للداني، وفيه سبعة مطالب:
٧٣	المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته، ومولده.
٧٨	المطلب الثاني: نشأته، ورحلته في طلب العلم.
٨٢	المطلب الثالث: شيوخه.

الصفحة	الموضوع
٩٠	المطلب الرابع: تلاميذه.
٩٣	المطالب الخامس: منزلته العلمية، وثناء العلماء عليه.
٩٨	المطلب السادس: مؤلفاته.
١١٩	المطلب السابع: وفاته.
١٢٠	المبحث الثاني: أثر الإمام أبي عمرو الداني على من بعده، وفيه مطلبان:
١٢١	المطلب الأول: أثره على المشاركة.
١٢٦	المطلب الثاني: أثره على المغاربة.
١٣٣	الفصل الثاني: دراسة الاختيار عند أبي عمرو الداني، وفيه ثلاثة مباحث:
١٣٥	المبحث الأول: منهج أبي عمرو الداني في الاختيار.
١٤٠	المبحث الثاني: مقاييس وقواعد الاختيار عند الداني.
١٥٦	المبحث الثالث: عبارات وصيغ الاختيار في مؤلفاته.
١٦١	الفصل الثالث: منهج أبي عمرو الداني في نقد الآثار، وتصحيح الأخبار، وفيه مبحثان:
١٦٥	المبحث الأول: الأصناف التي تعرّض لها الداني بالنقد، أو التصحيح.
١٧١	المبحث الثاني: قواعد الداني في النقد، أو التصحيح.
١٧٧	القسم الثاني (الاستقراء): ويتضمّن جمع اختيارات أبي عمرو الداني في علم القراءات وفيه فصلان:
١٧٨	الفصل الأول: اختياراته في أبواب الأصول (مرتبة حسب الترتيب

الصفحة	الموضوع
	المشهور في كتب القراءات .
٧٩٦	الفصل الثاني: اختياراته في فرش سور القرآن ( مرتبة حسب ترتيب سور القرآن).
٩٦٧	الخاتمة، وفيها أهم النتائج، والتوصيات.
٩٧١	الفهارس العلمية، وتشتمل على:
٩٧٢	فهرس الآيات القرآنية.
٩٨٧	فهرس الأحاديث النبوية.
٩٨٨	فهرس الأشعار.
٩٩٤	فهرس الأعلام.
١٠٠١	فهرس المصادر والمراجع.
١٠٤١	فهرس الموضوعات.